



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب القنى

مَجْمُوعَتُ

الأحكام الصادرة من الرئسة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

السنة الثانية عشرة

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٦١

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالى والتسجيل

١٩٦١

الأحكام الصادرة
من
محكمة التنازع
والهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية

محكمة التنازع

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى فاضل رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، وعبد فؤاد جابر ، وامين عبد السيد ، والإمام الخريجي ، وملي بغدادى ، ومصطفى كمال اسماعيل المستشارين .

(١)

الطلب رقم ١ لسنة ٢٩ ق "محكمة تنازع الاختصاص" :

محكمة التنازع "مناطق اختصاصها" :

وفقا للسادة ٢/١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ هو وجود حكيم متناقضين أحدهما صادر من جهة القضاء العادى والآخر من جهة القضاء الإدارى .

مناطق اختصاص محكمة تنازع الاختصاص وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية والفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧/١٩٤٩ هو وجود حكيم متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية بحيث إذا انتهى هذا التناقض فإن الطلب يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن واقعة الدعوى — حسبما يستفاد من الأوراق — تتحصل في أن السيدة نبوية الشناوى كانت قد أودعت بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ في صندوق توفير مصلحة البريد بمقتضى دفتر التوفير رقم ٦٣٨١ مجموعة رقم ٤٤ مبالغ باسم الأنسة مريم صالح نعيم المصرية الجنسية والبالغة من العمر ٧ سنوات وال طالبة بمدرسة الفرنسي سكان وقد بلغ رصيد هذا الدفتر حتى ١٧/٣/١٩٤٨ مبلغ ٤٨٨ جنيها ، ٥٢٠ مليا وقد توفيت المودعة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ فتقدمت السيدة مريم صالح نعيم إلى إدارة صندوق توفير البريد في ١٥/٣/١٩٤٨ بالدفتر المذكور طالبة صرف الرصيد المستحق لها وإذ تبين لإدارة صندوق التوفير أن أوصاف المودع لحسابها والثابتة بالدفتر تختلف عن أوصاف طالبة الصرف وهى حبشية مسيحية تبلغ من العمر خمسين عاما فإن الإدارة المذكورة امتنعت عن الصرف بعد أخذ رأى مستشار الدولة الذى أفتى بعدم الصرف إلا بعد إستصدار الطالبة حكما بالأحقية فى صرف المبلغ المودع ، فتظلمت السيدة مريم صالح نعيم من هذا القرار لمدير عام مصلحة البريد ولكن دون جدوى ، فرفعت الدعوى رقم ١٧٠ لسنة ٣ ق أمام محكمة القضاء الإدارى طالبة إلغاء القرار الإدارى بعدم الصرف تأسيسا على أن القانون ومجموعة الأوامر العالية واللائحة التنفيذية الصادرة بشأن صندوق التوفير سنة ١٩١٠ وعلى الأخص المادة ٧ منها تنص على أن الدفتر ملك لصاحبه الذى يحمل اسمه ما دام حامل الدفتر قد أثبت شخصيته وأنه هو صاحب الاسم الذى صدر به الدفتر المذكور مما يجعل امتناع المصلحة عن الصرف بغير حق — وعند نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى دفعت مصلحة البريد بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على أساس أن العلاقة بينها وبين المدعية علاقة مدنية بحثة تقوم بين مودع ومودع لديه — وفى ١٤/٣/١٩٥٠ قضت المحكمة

الإدارية برفض الدفع بعدم الاختصاص وفي الموضوع برفض الدعوى مقيمة قضاها في الدفع بأن العبرة بطلبات المدعية وهي إذ تطلب إلغاء قرار إداري نهائي برفض طلب الصرف إليها فهو طلب يدخل في اختصاص المحكمة بنص المادة ٦/٣ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . وأما بالنسبة للموضوع فإنه قد ثبت من التحقيق الإداري ومن دفتر التوفير ذاته أن هناك اختلافا جوهريا في البيانات الواردة في الدفتر عن أوصاف المدعية وأن العبرة ليست باسم المودع له فقط بل لابد أن تتوافر كافة البيانات الأخرى المدونة بالدفتر والمثبتة لشخصية المودع لحسابها وأن مجرد حيازة المدعية للدفتر لا يقطع بأنها صاحبه ومن ثم فليس للمدعية الحق في استرداد المبلغ المودع وأنه لا مخالفة في القرار المطعون فيه للقانون - توفيت مريم صالح نعيم في سنة ١٩٥٢ وورثتها ابنتها الوحيدة شفيقة ابراهيم صالح فتقدمت هذه إلى رئاسة محكمة القاهرة الابتدائية تطلب استصدار أمر أداء ضد مصلحة البريد وقد صدر هذا الأمر بالزام مصلحة البريد بأن تدفع لها مبلغ ٥٢٢ جنيناً و ١١٠ مليات وهو قيمة رصيد الدفتر المشار إليه وفوائده حتى تاريخ تقديم طلب أمر الأداء - عارضت مصلحة البريد في هذا الأمر وفي أثناء نظر المعارضة دفعت مصلحة البريد بعدم اختصاص القضاء المدني بنظر الدعوى لأن القضاء فيها بالإلزام فيه إلغاء للقرار الإداري النهائي الصادر من إدارة صندوق التوفير بالامتناع عن صرف المبلغ المودع كما دفعت بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة القضاء الإداري بالحكم رقم ١٧٠ لسنة ٣ ق المشار إليه - وبتاريخ ١٧/١١/١٩٥٦ قضت المحكمة المدنية برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبنظرها وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المعارض ضدها " شفيقة صالح ابراهيم " بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة أن مورثتها مريم صالح نعيم هي بذاتها المودع لحسابها المبلغ الثابت بالدفتر وصرحت للمعارضة بنفي ذلك بذات الطرق مقيمة قضاها برفض الدفع بعدم الاختصاص على القول بأن الأعمال التي تبشرها الإدارة في شأن صندوق التوفير لها مجالان أحدهما تعاقدى بحت والآخر إداري صرف ولكل خصائصه وأن للإدارة إصدار قرارات إدارية دون أن يكون لها مساس بذات العقد القائم بين الطرفين والذي يبقى قائما حتى تفصل المحكمة المختصة في شأنه والقرار الإداري المشار إليه إنما علق صرف المبلغ المودع على صدور

حكم بالأحقية من الجهة القضائية المختصة وهو عين ما فعلته المعارض ضدها برفعها هذه الدعوى إعمالا وتنفيذا للقرار الإداري المشار إليه وهي بدعواها إنما تطلب أصل الحق الذي تحكمه علاقة المودع بالمودع لديه وهي علاقة مدنية بحيث تخضع لأحكام القانون المدني هذا فضلا عن أن محكمة القضاء الإداري حين تعرضت في أسباب حكمها لمسألة الأحقية في الصرف إنما كان نطاق هذا البحث والغرض منه التحقق من مطابقة أو عدم مطابقة القرار الإداري بالامتناع عن الصرف للقانون لا للفصل في موضوع الأحقية ذاته الذي لم يكن معروضا عليها وبالتالي فلا تحوز أسباب ذلك الحكم الإداري في هذا الشأن حجية ما أمام هذه المحكمة المدنية، وبعد أن سمعت المحكمة الشهود قضت بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٧ برفض المعارضة وتأيد أمر الأداء المعارض فيه . استأنفت مصلحة البريد هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٤٠ لسنة ٧٤ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء أمر الأداء المعارض فيه وبتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف، ولما كان هناك حكان أولهما صادر من محكمة القضاء الإداري برقم ١٧٠ لسنة ٣ ق قضى برفض طلب الصرف والثاني رقم ٨٤٠ لسنة ٧٤ ق صادر من محكمة استئناف القاهرة وهو يقضى بأحقية المودع لها بالصرف وكلاهما نهائي ويخالف، أحدهما الآخر فقد تقدمت مصلحة البريد في ١٤/١/١٩٥٩ بعريضة إلى قلم كتاب محكمة النقض طلبت للأسباب الواردة بها وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الاستئناف رقم ٨٤٠ لسنة ٧٤ ق وفي الموضوع بتحديد جلسة لنظره والحكم بعدم الاعتداد بحكم محكمة الاستئناف المشار إليه واعتبار حكم محكمة القضاء الإداري رقم ١٧٠ لسنة ٣ ق هو الواجب التنفيذ وقد أسست المصلحة هذا الطلب على تمسكها بعدم اختصاص القضاء المدني ولائيا بإصدار أمر الأداء المشار إليه لأنطوائه على إلغاء للقرار الإداري النهائي الصادر من مصلحة البريد بالامتناع عن الصرف وهو ما يتعارض مع حكم المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والمادة ٨ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ولصدور هذا الأمر بالأداء على خلاف حكم سابق صادر من محكمة القضاء الإداري حائزا لقوة الأمر المقضى هذا فضلا عن أن العلاقة بين الخصمين المتنازعين هي علاقة قانونية لائحية لا علاقة عقدية تخضع لأحكام القانون العام وأن أداة السلطة العامة في هذا المجال هو القرار الإداري ولما كان حكم محكمة القضاء الإداري

قد انتهى إلى مشروعية القرار القاضى بالامتناع عن الصرف وصحته قانونا فإن حكم المحكمة المدنية يكون قد تعرض لهذا القرار الإدارى بالإلغاء فى حين أنه غير مختص بذلك كما أصبح متعارضا مع حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى فى موضوع واحد وبين ذات الخصوم أنفسهم مما يتعين طرحه على هيئة تنازع الاختصاص بمحكمة النقض وفقا لنص المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ للحكم فيه بالطلبات السابق الإشارة إليها. وبتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٤ أصدر السيد رئيس المحكمة قرارا برفض الطلب الوقتى الخاص بوقف التنفيذ وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها فى موضوع الطلب بتاريخ ١٩٦٠/١/١٧ انتهت فيها إلى عدم قبول الطلب أو رفضه .

وحيث إن مناط اختصاص هذه المحكمة وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية وهى المقابلة للفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء السابق رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وجود حكيم متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية .

وحيث إنه لما كان يبين من مراجعة الحكم رقم ١٧٠ لسنة ٣ ق الصادر من محكمة القضاء الإدارى برفض طلب إلغاء القرار الإدارى بالامتناع عن صرف المبلغ المودع لعدم مخالفته للقانون أنه بنى على أن مصلحة البريد كانت على حق فى قرارها بالامتناع عن الصرف لما قام لديها من شبهة حول شخصية طالبة الصرف بسبب اختلاف البيانات الواردة عنها بدفتر التوفير عن البيانات التى أدلت بها المودع لحسابها من ناحية الجنسية والدين والسن وهى شبهات تسوغ هذا الامتناع وتزولا من المصلحة كذلك على حكم مضمون فتوى مستشار الرأى بمجلس الدولة بالامتناع عن الصرف حتى تستصدر الطالبة حكما بأحقيتها فى الصرف من الجهة المختصة وكان الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة رقم ٨٤٠ لسنة ٧٤ ق بعد أن تحقق من شخصية طالبة الصرف وثبته من أنها هى بذاتها صاحبة المبلغ المودع والمبين بدفتر التوفير قضى لوارثتها بأحقيتها فى صرفه فإن هذا الحكم المدنى يكون قد أزال العقبة المانعة من الصرف بعد أن جلا الشبهة التى أحاطت بشخص المودع لها

وكانت سببا في الامتناع عن الصرف وهو بهذا يعتبر ممتما لقضاء محكمة القضاء الإداري ومنفذا له ومتفقا مع الغاية التي كانت تاشدها مصلحة البريد من وراء هذا الامتناع عن الصرف، ومن ثم فلا يكون ثمة تناقض بين الحكيم في معنى المادة ١٩ من قانون السلطة القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وبالتالي يكون الطلب غير مقبول — ولا عبرة بما تزدت فيه محكمة القضاء الإداري من التعرض لمبحث موضوع الأحقية في الصرف لأن ذلك فضلا عن خروجه عن نطاق الخصومة التي كانت مطروحة عليها ولم تكن بها ثمة حاجة إليه للفصل في طلب إلغاء القرار الإداري أو رفضه فإنه أمر يخرج أصلا عن ولايتها بالفصل فيه ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول هذا الطلب .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد مصطفى فاضل رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمد قزاد جابر ، واصحق عبد السيد ، والإمام الخريبي ، وعلى بغدادى ، ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين .

(٢)

الطلب رقم ٨ لسنة ٣٠ ق " محكمة تنازع الاختصاص " ، ٨٧٥ ،
سنة ١٩٦٠ أساس مدنى :

محكمة التنازع " طلب تعيين الجهة المختصة " . تنازع الاختصاص . جنسية .

طلب إلغاء حكم غيابي صادر من محكمة بدائية جزائية بتجريد الطالب من الجنسية السورية .
اختصاص القضاء العادى بنظره . لا يغير من ذلك أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن
تنظيم مجلس الدولة قد جعل القضاء الإدارى صاحب الولاية فى نظر دلتا النزاع .

إذا كان النزاع يدور حول طلب إلغاء حكم غيابي صادر من محكمة بدائية
جزائية بتجريد الطالب من الجنسية السورية ، وكان المرسوم التشريعى رقم ٢١
المؤرخ ١٩٥٣/٢/٤ الذى صدر الحكم فى ظله جعل الفصل فى هذا النزاع
من اختصاص القضاء العادى ، فإن المحكمة الابتدائية تكون هى المختصة بنظره
والحكم فى الاعتراض المقدم لها عن حكم المحكمة البدائية الجزائية — ولا يغير
من هذا النظر أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة قد جعل
القضاء الإدارى صاحب الولاية فى نظر هذا النزاع لأن المادة الثانية من قانون
إصداره قد نصت على أن جميع الدعاوى المنظورة فى تاريخ نشر هذا القانون
أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص
مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يفصل فيها نهائيا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطالب استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٠ أصدرت المحكمة الابتدائية الجزائية باللاذقية قرارا غيابيا رقم ٢٤٧ أساس / ١٩٨ قرار - بتجريد الطالب من الجنسية السورية لتغيبه عن البلاد والمتحاقه بخدمة الجيش الفرنسي ، وبعد عودته إلى الوطن وبتاريخ ١٩٥٩/٨/١٩ اعترض على هذا القرار لدى المحكمة الابتدائية باللاذقية طالبا فسخ القرار المعترض عليه والحكم بعدم اختصاص المحكمة باعتبار أن دعاوى الجنسية أصبحت من اختصاص القضاء الإداري وفقا للفقرة التاسعة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة ، وبتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٨ حكمت المحكمة بالتخلي عن رؤية الدعوى وإحالة الأوراق إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة للسبب الذي أبداه المعترض ، وفي ١٩٥٩/١٢/١٧ قضت محكمة القضاء الإداري بدمشق بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإعادتها إلى محكمة اللاذقية للاختصاص تأسيسا على أن المحكمة الإدارية إنما تكون مرجعا للطعن في القرارات الإدارية ولا يمتد اختصاصها إلى الأحكام القضائية عملا بالمادة الثانية من قانون الإصدار للقانون ٥٥ التي تنص على أن جميع الدعاوى المنظورة في تاريخ نشر هذا القانون أمام جهات قضائية والتي أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا . وفي ١٩٦٠/١/٣ قدم الطالب طلبا إلى هذه المحكمة طالبا تعيين المحكمة المختصة نظرا لتخلي كل من جهتي القضاء العادي والإداري عن نظر الدعوى .

وحيث إن النزاع يدور حول طلب إلغاء الحكم الغيابي الصادر من المحكمة الابتدائية الجزائية في ١٩٥٤/١١/٢٠ برقم ٢٤٧ أساس / ١٩٨ قرار بتجريد الطالب من الجنسية السورية - ولما كان المرسوم التشريعي رقم ٢١ المؤرخ ١٩٥٣/٢/٤

الذى صدر الحكم الغيابي في ظله جعل الفصل في النزاع من اختصاص القضاء العادى وكان القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وإن جعل القضاء الإدارى صاحب الولاية فى نظر هذا النزاع إلا أن المادة الثانية من قانون إصداره صريحة فى أن جميع الدعاوى المنظورة فى تاريخ نشر هذا القانون أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يفصل فيها نهائيا — لما كان ذلك فإن المحكمة الابتدائية تكون هى صاحبة الولاية بالفصل فى الاعتراض المقدم لها الصادر من المحكمة الابتدائية الجزائية .

الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد / محمد مياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمد زعفراني سالم ، وعبد الحسيب عدي ، وعبد السلام بلع ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٣)

في الطلبات أرقام ١١ لسنة ٢٦ ، ٤١ لسنة ٢٨ ، ٦ لسنة ٢٩ ق
رجال القضاء :

(أ) قضية ” اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض ” .

اختصاصها بالفصل في طلب وفقا لحكم المادة ٣ من قانون السلطة القضائية . اختصاصها هذا ينقذ أيضا للطلب اللاحق الذي يرفع بعد صدور هذا القانون ما دام مكتملا للطلب السابق ويعتبر أثرا من آثاره .

(ب) ، (ج) قضية ” أقدمية ” ، ” محاماه ” .

أثر قرار استبعاد اسم المحامي من جدول المحامين المشتغلين لعدم سداده اشتراك النقابة على تحديد أقدميته عند تعيينه في القضاء .

اعتبار ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة امتحانه ممارسة خير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في المادتين ٢٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين . إن اتبعت في بعض الصور أثرا في حق موكله إلا أن هذا الأثر يعتبر معدوما بالنسبة للمحامي .

اعتبار مدة استبعاد المحامي قاطعة لشرط التوالى الذي استلزمته الفقرة ٥ من المادة ٣ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٥ لمدة ٤ سنوات لمن يعين من المحامين في وظيفة قاض .

١ — إذا كانت الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض مختصة بالفصل في طلب من طلبات رجال القضاء وفقا لحكم المادة الثالثة من قانون السلطة

القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فإن اختصاصها هذا ينبغي أيضا للطلب اللاحق الذي يرفعه بعد صدور هذا القانون ما دام مكملا للطلب السابق ويعتبر أثرا من آثاره .

٢ — إذ نهى المشرع عن ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة استبعاد اسمه من جدول المحامين المشتغلين لعدم سداده اشتراك النقابة فقد دل بذلك على أن هذه الممارسة تكون ممارسة غير مشروعة ويترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في المادتين ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين . ومثل هذه الممارسة وإن أُنقِبت في بعض الصور أثرها في حق موكله إلا أن هذا الأثر يكون معدوما بالنسبة للمحامي ولا يترتب له حقا لقيام عمله على الإخلال بواجبات مهنته .

٣ — إذ بينت الفقرة "هـ" من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٥ شروط صلاحية المحامين للتعيين في وظائف القضاة بالمحاكم الابتدائية — ووضعت ضابطا منظما هو وجوب توافر شرطين مجتمعين الأول — اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية، والثاني — أن يكون قد مارس المهنة فعلا خلاها — بحيث إذا تخلف أحد الشرطين انتفى القول بتوافر الصلاحية للتعيين في وظيفة قاض ، فإن مقتضى الشرط الأول أن تكون مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف متصلة . يؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين من أنه لا تحسب مدة الاستبعاد من الجدول من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ، وإذا امتنع احتساب مدة الاستبعاد من مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف فلأنها تعتبر قاطعة لشرط التوالى الذى استلزمه القانون لمن يعين من المحامين في وظيفة قاض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر، وبعد المرافعة والمداولة .

ومن حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الأوراق في أنه بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢١ صدر قرار مجلس الوزراء بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية تضمن فيها تضمنه تعيين الطالب قاضيا بمحكمة الاسكندرية الابتدائية على أن تكون أقدميته بعد الأستاذ القاضى ونشر هذا القرار

بالجريدة الرسمية في ١٢/٢٦/١٩٥٥ وأبلغ للطالب في اليوم التالي . وفي ١/٢١/١٩٥٦ طعن الطالب في هذا القرار وطلب إلغائه فيما تضمنه من تحديد أقدميته بعد الأستاذ والحكم بتحديد ما بعد الأستاذ القاضي — وقيد هذا الطلب برقم ١١ سنة ٢٦ ق . ثم عدل الطالب بعد ذلك طلبه بأن يكون تحديد أقدميته بعد الأستاذ وقبل الأستاذ وفي ١٦/٩/١٩٥٨ صدر قرار جمهوري بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية طعن فيه الطالب بتاريخ ٧/١٠/١٩٥٨ طالبا إلغائه فيما تضمنه من إضفال ترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يماثلها والحكم بترقيته إلى هذه الدرجة على أن تكون أقدميته بعد الأستاذ وكيل محكمة كفر الشيخ وقبل الأستاذ وكيل محكمة بني سويف وقيد هذا الطلب برقم ٤١ سنة ٢٨ ق . وفي ٢٢/٢/١٩٥٩ صدر قرار جمهوري آخر بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية طعن فيه الطالب بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٩ وطلب إلغائه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها وأحقته في الترقية إلى هذه الدرجة من تاريخ صدور ذلك القرار على أن تكون أقدميته بعد الأستاذ رئيس المحكمة وقبل الأستاذ رئيس المحكمة وقيد هذا الطلب برقم ٦ سنة ٢٩ ق .

ومن حيث إن حاصل ما تضمنه دفاع الطالب في هذه الطلبات الثلاث أنه تخرج من كلية الحقوق في سنة ١٩٣٩ وقيد بجدول المحامين العام في ذات السنة ثم قيد بجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الاستئناف في ٢٧/١/١٩٤٦ واستمر محاميا مشتغلا حتى صدور قرار مجلس الوزراء في ٢١/١٢/١٩٥٥ بتعيينه قاضيا بعد الأستاذ القاضي وأن هذا القرار إذ حدد أقدميته على هذا الوضع قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه — ذلك أن المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الذي عين الطالب وفق أحكامه نصت في فقرتها الأخيرة عندما تحدثت عن أقدمية القضاة على أنه "بالنسبة للمحامين فتحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي" — وقد توافرت صلاحيته للتعيين في وظيفة قاض في ٢٦/١/١٩٥٠ أي بعد مضي أربع سنوات من تاريخ قيده بجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الاستئناف وفقا لحكم الفقرة هـ من المادة ٣ من قانون استقلال القضاء مما كان

يتعين معه تحديد أقدميته بين أغلبية زملائه داخل الكادر القضائي من نخبى سنة ١٩٣٩ الذين تحدت أقدمياتهم بين رقمى ١٠٠ ، ٢٠٠ لا بعد رقم ٥٦٩ التى حددها القرار المطعون فيه .

ومن حيث إن وزارة العدل دفعت بعدم اختصاص الهيئة بنظر الطلب رقم ٦ سنة ٢٩ ق تأسيسا على أنه بعد صدور قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أصبح الطعن فى القرارات الصادرة بالترقية مقصورا على التظلم إلى مجلس القضاء الأعلى وفقا لحكم المادتين ٨٧ ، ٩٠ من هذا القانون .

ومن حيث إن هذا الدفع — مردود — بأن الطلب رقم ٦ سنة ٢٩ ق رجال القضاء وإن كان قد رفع بعد صدور قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ إلا أنه مكمل للطلبين السابقين عليه المرفوعين من الطالب ويتمبر أثرا من آثار الطلب الأول . وإذ كانت هذه الهيئة تختص بالفصل فى الطلبين الأولين ١١ سنة ٢٦ ، ٤١ سنة ٢٨ ق رجال القضاء وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون سالف الذكر التى نصت على إحالة الطلبات التى كانت مرفوعة أمام الجمعية العمومية لمحكمة النقض والتى لم يكن قد تم الفصل فيها عند العمل بهذا القانون إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض فإن الاختصاص يكون معقودا لها أيضا بالنسبة للطلب الثالث رقم ٦ سنة ٢٩ ق رجال القضاء . ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس متعين الرفض .

ومن حيث إن الطلبات الثلاث قد استوفت أوضاعها الشكلية .

ومن حيث إن المطعون عليهما ردا على دفاع الطاعن موضوعا بأن المادة ٢٢/٦ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن الأقدمية تتحدد فى مرسوم التعيين بموافقة مجلس القضاء — وأن الفقرة "هـ" من المادة الثالثة من ذات القانون تنص على أن يكون تعيين القضاة بالمحاكم الابتدائية من "المحاميين الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا قد ما رسوا المحاماة فعلا ..." — ولما كان الطالب قد استبعد اسمه من جدول محامين الاستئناف أكثر من مرة فقد اعتبره مجلس القضاء صالحا للتعيين فى ٢٠/٤/١٩٥٥ وحدد أقدميته بين غالبية زملائه قبل تاريخ صلاحيته لهذه

الوظيفة . وبذلك تكون أقدميته حددت طبقا للقانون . وقد رد الطالب على هذا الدفاع بأن مدة الاستبعاد من جدول المحامين لا تقطع مدة الاشتغال بالمحاماة ما دام أن المحامي قد مارس المحاماة فعلا في تلك الفترة ولم يقض مجلس التأديب بوقفه عن العمل وذلك وفقا لحكم المادة ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ وما قضت به محكمة النقض (الدائرة الجنائية) في الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٥ . وأن كثيرا من زملائه قد استبعدت أسماءهم من جدول المحامين لعدم سداد اشتراك النقابة ومع ذلك فقد عيّنهم الوزارة في وظائف قضاة دون أن تعتد بمدة الاستبعاد — كما أنه تقدم بطلب احتساب مدة اشتغاله بالمحاماة كاملة في المعاش طبقا للقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ أى بما فيها مدد الاستبعاد من الجدول لعدم سداد اشتراك النقابة فلم تعترض الوزارة على هذا الطلب الذى أجيب إليه .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها في موضوع هذه الطلبات بأن استبعاد اسم المحامي من الجدول لا ينزع عنه صفته كمحام وأن شرط التوالى المنصوص عليه في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء يظل قائما ما دام المحامي يباشر عمله فعلا ولم ينقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين . وإذا كان الطالب قد قيد بجدول المحامين المقررين أمام محاكم الاستئناف بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٧ واستبعد من جدول المحامين بتاريخ ١٩٤٩/٥/٣٠ لعدم سداد اشتراك النقابة ثم أعيد للجدول بعد تسديده في ١٩٥٠/١/٢٨ وكان يمارس المحاماة فعلا في فترة الاستبعاد حسبما تبين من الشهادات الرسمية المقدمة منه والدالة على حضوره في القضايا ومباشرتها في خلال تلك الفترة فإن شروط صلاحيته للتعين في القضاء تكون قد توافرت فيه في ١٩٥٠/١/٢٦ ويتعين تبعا لذلك تحديد أقدميته طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء أى بين أغلبية زملائه الذين سبقوه في التعيين بداخل الكادر القضائي في ذلك التاريخ .

ومن حيث إن النزاع على النحو السابق بيانه يدور في جوهره بين طرفي الخصومة حول أثر قرار استبعاد اسم المحامي من جدول المحامين المشتغلين لعدم سداد اشتراك النقابة على تحديد أقدميته عند تعيينه في القضاء .

ومن حيث إن المادة ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ نصت على أنه "على كل محام أن يسدد قيمة الاشتراك السنوي للنقابة في مدة نهايتها ١٥ من مارس من كل سنة ... وعلى مجلس النقابة أن يخطر لجنة قيد المحامين في ميعاد لا يتجاوز نهاية مارس من كل سنة بأسماء المحامين الذين لم يؤدوا قيمة الاشتراك وتقرر اللجنة في ميعاد لا يتجاوز ١٥ من أبريل من كل سنة استبعاد اسمائهم ... ، وكل محام اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم تسديد الاشتراك يحال إلى مجلس التأديب ويقضى عليه بالوقف مدة لا تقل عن ثلاثة شهور" - كما نصت المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المعتمدة بالقرار الوزاري الصادر في ١٥/٧/١٩٤٦ على أنه "يترتب على الاستبعاد من الجدول منع المحامي من المرافعة والاستشارة وسائر حقوق المحامين وعدم اشتراكه في الجمعيات العمومية ... ولا تحتسب مدة الاستبعاد من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ولا من المدد المقررة لاستحقاق المعاش أو الإطالة المنصوص عليها في القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤". وإذ نهى المشرع عن ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة الاستبعاد فقد دل في صراحة وجلاء على أن هذه الممارسة إنما تكون ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة والمشار إليها فيما تقدم . ومثل هذه الممارسة وأن أُنْتِجَتْ في بعض الصور أثرها في حق موكل المحامي إلا أن هذا الأثر يكون معدوماً بالنسبة للمحامي لا يترتب له حقاً لقيام عمله على أساس مخالفة مهنية مبناهما إخلاله بواجبات مهنته وعلى ذلك لا يكون ثمة محل لاستناد الطالب إلى حكم محكمة النقض الصادر في الطعن رقم ٤٤ سنة ٢٧ ق . كذلك لا محل لتحدى الطالب بأن مدة اشتغاله في المحاماة قد احتسبت جميعها في المعاش وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ أي بما فيها فترات الاستبعاد - إذ لا علاقة لأحكام هذا القانون بشأن تحديد أقدمية القضاة التي نظمها نصوص خاصة من قانون استقلال القضاء .

ومن حيث إن الفقرة "هـ" من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ إذ بينت شروط صلاحية المحامين للتعيين في وظائف القضاة بالمحاكم الابتدائية فوصفتهم

٢٠ (٢) ٢٠

بأنهم "المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا مهنة المحاماة فعلا ... " قد وضعت ضابطا منظما يهدف إلى التحقق من توافر صلاحية من يعين من المحامين في وظيفة قاض من واقع ممارسته لمهنة المحاماة — هذا الضابط هو وجوب توافر شرطين مجتمعين — الأول — اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية — الثاني — أن يكون قد مارس المهنة فعلا خلالها، بحيث إذا تخلف أحد الشرطين انتفى القول بتوافر الصلاحية للتعيين في وظيفة قاض. ولما كان مقتضى الشرط الأول أن تكون مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف متصلة وكانت المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين السابق الإشارة إليها قد تضمنت فيما نصت عليه على أن لا تحتسب مدة الاستبعاد من الجدول من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية فإن المدة التي يتقرر استبعاد المحامي فيها وقد امتنع احتسابها في مدة الاشتغال بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف تعتبر قاطعة لشرط التوالى الذى استلزمه القانون لمدة أربع سنوات لمن يعين من المحامين في وظيفة قاض وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب قيد في جدول المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف في ١٩٤٦/١/٢٧ واستبعد اسمه لعدم سداد الاشتراك في ١٩٤٦/٦/٩ وأعيد في ١٩٤٦/٩/١٦ ثم استبعد اسمه في ١٩٤٩/٥/٣٠ وأعيد قيد اسمه في ١٩٥٠/١/٢٨ فإن شرط توالى ممارسته لعمله في المحاماة لمدة أربع سنوات لا يكون متوافرا في ذلك التاريخ. ولم تتوفر له صلاحية التعيين إلا بعد مرور أربع سنوات متوالية من التاريخ المذكور تنتهى في ١٩٥٤/١/٢٧ مارس خلالها عمله في المحاماة ممارسة مشروعة. ولما كانت المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ التي تحدثت عن أقدمية رجال القضاء نصت في فقرتها الأخيرة على أنه "بالنسبة للمحامين فتحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي". وكان الأستاذ قد استوفى شروط الصلاحية عند تعيينه قاضيا في ١٩٥٤/١/٢٣

فإن القرار المطعون فيه بالطلب رقم ١١ سنة ٢٦ ق إذ وضع الطالب في الأقدمية بعد هذا الزميل مباشرة لا يكون قد خالف القانون . مما يتعين معه رفض هذا الطلب — ولا محل لما نعى به الطالب من أن الوزارة عينت غيره في وظائف قضاة دون اعتداد بمدة استبعادهم من جدول المحامين ما دام أن تعيينه وتحديد أقدميته تم مطابقا للقانون .

ومن حيث إنه عن الطلبين رقمي ٤١ سنة ٢٨ ، ٦٤ سنة ٢٩ ق رجال القضاء فقد سبق القول بأن كلا منهما يعتبر أثرا من آثار الطلب الأول رقم ١١ سنة ٢٦ ق ومن ثم يتعين رفضهما أيضا .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦١

بإدارة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدوي ، وعبد السلام بلج ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٤)

الطلب رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق رجال القضاء:

(أ) قضية ” اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض ” .

لا يشترط لاختصاصها أن يكون الطالب وقت تقديمه من رجال القضاء العاملين يكفي أن يكون الطلب صادرا في شأن ناض ولو زالت عنه هذه الصفة عند تقديم طلبه .

(ب) قضية ” إجراءات ” ” ميعاد الطعن ” .

طلب إلغاء قرار الإحالة إلى المعاش منقطع الصلة بطلب التعويض عن التخلي في الترقية ليس مكلا له ولا هو من الآثار المترتبة عليه . تقديمه بعد انقضاء ٣٠ يوما على نشر القرار . عدم قبوله شكلا .

(ج) قضية ” تقادم ” ” التقادم المسقط ” .

نص المادة ١٧٢ من القانون المدني نص استثنائي . وردده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادره أخرى للالتزام . مثال .

(د) قضية ” ترقية ” ” أقدمية ” .

التدرج في الوظائف القضائية مرده الاختيار القائم على المصلحة العامة . حق جهة الإدارة إذا قام لديها من الأسباب ما يدل على عدم توافر درجة الأهلية في رجل القضاء في أن تتطاه في الترقية .

١ — لا يشترط لاختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض — التي حلت محلها الهيئة العامة للمواد المدنية بمقتضى قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ —

ينظر طلبات رجال القضاء والنيابة أن يكون الطالب وقت تقديمه من رجال القضاء أو النيابة العاملين بل يكفي لاختصاصها أن يكون الطلب صادرا في شأن قاض ولو زالت عنه هذه الصفة عند تقديم طلبه .

٢ — متى كان الطلب الأصلي الذي تقدم به الطالب قاصرا على طلب التعويض بسبب تخطئه في الترقية فان طلبه الآخر إلغاء قرار إحالته إلى المعاش ورد حقوقه إليه يكون منقطع الصلة بموضوع الطلب الأصلي ولا يعتبر مكلا له أو أثرا من الآثار المترتبة عليه . فاذا كان هذا الطلب قد قدم بعد انقضاء ثلاثين يوما على نشر ذلك القرار في الجريدة الرسمية فإنه يكون غير مقبول شكلا .

٣ — نص المادة ١٧٢ من القانون المدني هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع فلا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام ، لما كان لذلك وكانت علاقة رجل القضاء أو النيابة بوزارة العدل هي علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لا تنسب إلى العمل غير المشروع فان مساءلة الإدارة عنها عن طريق التعويض لا تسقط إلا بالتقادم العادي .

٤ — التدرج في الوظائف القضائية مرده الاختيار القائم على المصلحة العامة فمتى قام لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يدل على عدم توافر درجة الأهلية في رجل القضاء كان لهذه الجهة نزولا على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه إلى من يليه . وإذن فمتى كانت وزارة العدل قد استندت في تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية إلى ما هو ثابت بملف بخدمته في الفترة المعاصرة للقرار محل طلب التعويض ، وكان يبين من الاطلاع على هذا الملف وما احتواه من تقارير وأوراق أن هذا القرار لا مخالفة فيه للقانون ولا ينطوي على إساءة استعمال السلطة فان ما ينعاه الطالب عليه يكون في غير محله ومن ثم يتعين رفض الطلب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر و بعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطالب قدم طلبا في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٨ إلى هذه المحكمة قال فيه إنه أحيل إلى المعاش في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ بقرار يحتفظ لنفسه بحق الطعن فيه لأنه لم يعلن إليه رسميا وأنه يطالب بتعويض مقداره خمسون الف جنيه لقاء ما أصابه من أضرار مادية وأدبية نتجت عن عمل غير مشروع وهو تخطيه في الترقية من وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة إلى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية بالقرارين الصادرين في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣ وفي ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٤ على الرغم من كفايته العلمية وحسن سيرته وهو ما شهد به رؤساؤه في تقاريرهم — وقد تعتمد هذا التخطي السيد النائب العام السابق وبذلك تخطاه أقرانه ممن لا يسبقونه في الجدارة حتى وصلوا إلى مناصب المستشارين . ووجه هذا الطلب إلى النائب العام الأسبق وزير العدل للحكم عليهما متضامنين بالتعويض المطلوب لمخالفة هذين القرارين للقانون وانطوائهما على إساءة استعمال السلطة كما وجهه إلى النائب العام الحالي لتقديم القرارين المشار إليهما وما تحت يده من الأوراق والبيانات — وقد نزل الطالب في جلسات التحضير عن مخاصمة النائب العام الأسبق والحالي . وأصدر السيد مستشار التحضير قراره بإثبات نزول الطالب عن مخاصمتيهما — وقدم الطالب مذكرتين شارحتين أشار فيهما إلى أن السيد الوزير فضلاء عن اشتراكه في تخطيه في سنة ١٩٤٣ فقد تخطاه بعد ذلك في الترقية من وظيفة قاض إلى وكيل محكمة في ثلاث حركات متعاقبة ولذلك خاصمه في الطلبات رقم ١٠٩٦٦ لسنة ١٩٤٢ لسنة ٢٦ رجال قضاء ثم أحاله الوزير أخيرا إلى مجلس التأديب الذي أصدر قراره بإحالة إلى المعاش في ٩ من مارس سنة ١٩٥٧ وصدر بذلك قرار جمهوري في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ — ولكن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ لأن ذلك يقتضي صدور قرار إداري من وزير العدل بإنهاء عمله القضائي وإخلاء طرفه ثم إعلانه على يد محضر بقرار الإحالة إلى المعاش المبني على أسباب قانونية

مرفقا به صورة رسمية من القرار الجمهوري مما يتأدى منه سقوط ذلك القرار وبطلانه وبالتالي امتداد ميعاد الطعن فيه واعتبار أن صفة الطالب في القضاء لا تزال قائمة ولا يغير من ذلك تقدمه بطلب تسوية معاشه فقد كان يخشى سقوط حقه فيه ولذلك تقدم بطلبه متحفظا وتحت شرط وانهى إلى بيان طلباته الختامية في مذكرته التكميلية على الوجه الآتي : الحكم باعتباره عضوا مشغلا فعلا في السلطة القضائية وأنه لم تزل عنه ولاية القضاء من تاريخ صدور قرار الإحالة إلى المعاش ورد كافة حقوقه الوظيفية إليه بما في ذلك الأقدمية والدرجات والعلاوات المالية وغيرها مما قد يستحقه من هذا التاريخ حتى الآن ويتصحح أقدميته في الوظيفة وجعله قبل السيد ... المحامي العام وذلك من تاريخ وقوع العمل غير المشروع في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٣ ، ٢٥ مارس سنة ١٩٤٤ والحكم له بجميع الدرجات التي سبقه إليها من ذلك التاريخ حتى الآن مع ما يشمل ذلك من مرتبات وعلاوات أيا كانت وجميع الحقوق التي فاتته الحصول عليها بسبب العمل غير المشروع المشار إليه وإلزام وزارة العدل والخزانة بتنفيذ ذلك، وبالمذكرة ذاتها صمم على طلب التعويض — وقد أودعت وزارة العدل ملف الطالب وصورة من القرارين الصادرين في سنتي ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ والبيانات الأخرى التي طلب الطالب ضمها . ودفعت في مذكرتها بعدم قبول الطلب الأول شكلا لرفعه من غير رجال القضاء والنيابة استنادا إلى أن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء المعدلة بالقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ تشترط في مقدم الطلب أن يكون من بين رجال القضاء أو النيابة وأنه قد زالت عن الطالب ولاية القضاء بإحالاته إلى المعاش بالقرار الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ والمملشور بالجريدة الرسمية في ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ كما قدم طلبا بتسوية معاشه في ١٦ يونيو سنة ١٩٥٧ ومن ثم لا تكون للطالب صفة في التداعي أمام هذه المحكمة طبقا لقانون نظام القضاء — وطلبت وزارة العدل احتياطيا — الحكم برفض الدعوى لأن الطالب لم يكن قد بلغ عند تخطيه بالقرارين المذكورين درجة الأهلية التي وصل إليها زملاؤه الذين تخطوه في الترقية . كما أن الحق المدعى به قد تقدم بمضى ثلاث سنوات تطبيقا للمادة ١٧٢ من القانون المدني — وقدمت النيابة العامة مذكرتها طلبت فيها رفض الدفع المبدئي من وزارة العدل بعدم قبول طلب التعويض شكلا — واستعرضت

طلبات الطالب الخاصة بطلب التعويض عن العمل غير المشروع لتخطيه في الترقية في قراري ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٣ و ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٤ كما استعرضت طلبه المبين بمذكرته التكميلية رقم ١٣ ملف بسقوط قرار إحالته إلى المعاش وبطلانه وجميع ما ترتب عليه وباعتباره عضواً عاملاً في القضاء ... إلخ — ورأت النيابة أن هذا الطلب الأخير وهو طلب مستقل — لم يتبع في تقديمه الطريق الذي رسمه القانون فضلاً عن تقديمه بعد الميعاد بانقضاء ثلاثين يوماً على نشر القرار الجمهوري بالجريدة الرسمية في ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ وهو يقوم مقام الإعلان . ودفعت النيابة لذلك بعدم قبول هذا الطلب شكلاً .

وحيث إن الدفع الذي أبدته وزارة العدل بعدم قبول طلب التعويض شكلاً لرفعه من غير رجال القضاء مردود بأن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ نصت على أن الجمعية العمومية لمحكمة النقض — التي حلت محلها الهيئة العامة للمواد المدنية بمقتضى قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — تختص دون غيرها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شؤون القضاء عدا النقل والندب كما تختص دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم ، وكذلك تفصل في طلبات التعويض الناشئة عن ذلك — وبين من هذه النصوص أنه لا يشترط لاختصاص هذه المحكمة بنظر الطلب أن يكون الطالب وقت تقديمه من رجال القضاء أو النيابة العاملين وأن اختصاصها يشمل النظر في الطلبات المقدمة بإلغاء القرارات الصادرة بالعزل المنصوص عليها في تلك المادة فيشمل القرارات الصادرة بعزل رجال القضاء والنيابة كما يشمل المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء أو لورثتهم مما لا يتأتى إلا بعد إحالة القاضي إلى المعاش أو عزله أو وفاته وقد أراد الشارع بذلك تحقيق الضمانات لرجال القضاء وعدم تسليط جهة أخرى لمراقبة القرارات الصادرة في شأنهم أو التعقيب عليها بفعل لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ولاية القضاء كاملة في شؤون رجال الهيئة القضائية ومتى كان ذلك فإنه يكفي لاختصاص هذه الهيئة بنظر الطلب أن يكون صادراً في شأن

قاضى ولو زالت عنه هذه الصفة عند تقديم طلبه ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .
 وحيث إنه عن الدفع المبدى من النيابة العامة فإنه يبين من مراجعة التقرير
 الذى تقدم به الطالب لهذه الهيئة فى ٢٠ مايو لسنة ١٩٥٨ أنه قاصر على طلب
 التعويض بسبب تخطيه فى الترقية فى قرارى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٣ و ٢٢ مارس
 سنة ١٩٤٤ وقد أبدى هذا الطلب فى شكله القانونى . أما الطلب الآخر الذى
 أبداه الطالب فى مذكرته التكميلية المودعة فى ١٠ يناير سنة ١٩٦٠ رقم ١٣ ملف
 متعلقا بإلغاء قرار إحالته إلى المعاش ورد الحقوق الوظيفية المتفرعة عن ذلك
 فهو منقطع الصلة بموضوع الطلب الأصيل وليس مكمل له ولا هو من الآثار المترتبة
 على تخطى الطالب فى قرارى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٣ و ٢٢ مارس سنة ١٩٤٤
 وقد قدمه الطالب بمذكرته المودعة فى ١٠ يناير سنة ١٩٦٠ بعد انقضاء ثلاثين
 يوما على نشر ذلك القرار فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ ذلك
 النشر الذى يعتبر بذاته إعلانا للقوار ويعتبر بداية لميعاد الطعن فيه ومن ثم يكون
 هذا الطلب غير مقبول شكلا .

وحيث إنه بالنسبة لطلب التعويض عن قرارى ١٢ أغسطس لسنة ١٩٤٣
 و ٢٢ مارس سنة ١٩٤٤ فإن ما أبدته وزارة العدل من الدفع بالتقادم لمضى أكثر
 من ثلاث سنوات عملا بالمادة ١٧٣ مدنى مردود بأن نص هذه المادة الذى
 استحدث تقادم الثلاث سنوات بالنسبة إلى دعوى التعويض الناشئة عن العمل
 غير المشروع من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول
 عنه — هو نص استثنائى على خلاف الأصل العام فى التقادم وقد ورد فى خصوص
 الحقوق التى تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام فى القانون المدنى
 وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن
 مصادر أخرى إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك — لما كان ذلك وكانت
 علاقة رجل القضاء أو النيابة بوزارة العدل هى علاقة تنظيمية مصدرها القانون
 وكانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة فى هذا الشأن لا تنسب
 إلى العمل غير المشروع ، وإنما تنسب إلى المصدر الخامس وهو القانون بإعتبار
 هذه القرارات هى تصرفات قانونية وإست أعمالا مادية ولا تسقط مساءلة
 الإدارة عنها عن طريق التعويض إلا بالتقادم العادى وهو لم ينقض بعد فإن
 الدفع بتقادم الحق فى المطالبة بثلاث سنوات يكون فى غير محله .

وبحيث إنه عن موضوع طلب التعويض فإن ما ينعاه الطالب على القرارين السالف بيانها مردود بأن التدرج في الوظائف القضائية مرده الاختيار القائم على المصلحة العامة وأنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يدل على عدم توافر درجة الأهلية في رجل القضاء كان لهذه الجهة نزولا على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه إلى من يليه والحال في هذه الدعوى أن وزارة العدل استندت في تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية إلى ما هو ثابت بملف خدمته في الفترة المعاصرة لهذين القرارين — وقد تبين للحكمة من الاطلاع على هذا الملف وما احتواه من تقارير وأوراق أن القرارين محل طلب التعويض لا مخالفة فيهما للقانون ولا ينطويان على إساءة استعمال السلطة مما يتعين معه رفض هذا الطلب .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود صياد نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمد فزاد جابر ، ومحمد زعفراني سالم ، وعادل يونس ، وعبد الحسيب عدي ، وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وعبد الحليم البيطاش ، وحسن خالد المستشارين .

(٥)

في الطلبان رقما ٢٦ لسنة ٢٩ ، ٣٠ لسنة ٣٠ ق رجال القضاء

(١) قضية ” إجراءات “ ” إجراءات الطعن “

مفاد المادة ١/٩١ - ٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن يتم إيداع عريضة الطلب بحضور الطالب أو من ينبيه أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض وأن يثبت ذلك الإيداع على وجه رسمي وإلا كان الطلب غير مقبول شكلا . لا يغني عن ذلك وصول الطلب إلى قلم الكتاب بالبريد أو بآية وسيلة أخرى .

(ب) قضية ” إجراءات “ ” ميعاد الطعن “ .

ميعاد الطعن بالنسبة لطلبات رجال القضاء والنيابة ٣٠ يوما . المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٤٢٨ من قانون المرافعات .

١ - إذ نصت المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في فقرتها الأولى والثانية على أن طلبات رجال القضاء والنيابة ” ترفع بعريضة “ تودع قلم كتاب (ديوان) محكمة النقض تتضمن عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبياناً كافياً عن الدعوى . وعلى الطالب أن يودع مع هذه العريضة صورا منها بقدر عدد الخصوم مع حافظة بالمستندات التي تؤيد طلبه ومذكرة . “ فان مفاد ذلك أن يتم الإيداع بحضور الطالب أو من ينبيه عنه قانونا لهذا الغرض أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض وأن يثبت هذا الإيداع على وجه رسمي وبهذا وحده يعتبر الطعن مرفوعا أمام محكمة النقض فان لم يتم الإيداع على هذا الوجه فلا يعد الطلب قد تم في الأوضاع التي رسمها القانون لحصوله - ولا يغني عن ذلك وصول الطلب

إلى قلم الكتاب بالبريد أو بآية وسيلة أخرى لأن مراد الشارع من حصول الإيداع على هذا الوضع هو صيانة إجراءات الطعن من العبث وإبعادها عن المظان أو الشبهات .

٢ - متى كان الطالب لم يقرر بالطعن في القرار المتضمن إلغاء علاوته الدورية إلا في ١٩٦٠/٣/٣١ على الرغم من علمه به مذ حل موعد استحقاقه لها - حسبما يرى هو في ١٩٥٥/١٠/٣١ فإن الطلب يكون قد قدم بعد مضي الثلاثين يوما المحددة لرفعه وبالتالي يتعين عدم قبوله شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ ... القاضي أرسل إلى السيد كبير كتاب محكمة النقض عريضة بطريق البريد مصحوبة بحافظة بمستنداته ومذكرة وردت إلى قلم الكتاب في ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٩ طاعنا بالعريضة في القرار الوزاري رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٥٥ الصادر بتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ من السيد الوكيل الدائم لوزارة العدل وذلك فيما تضمنه من إلغاء العلاوة الدورية التي منحت له في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وتأجيلها إلى ٣٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وما ترتب على ذلك من تأجيل كل من علاوته الدورية اللاحقة عاما من موعد استحقاقها - وطلب الحكم باستحقاقه للعلاوة الدورية في تاريخ منحها وهو ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وتعديل مواعيد علاواته الدورية اللاحقة على هذا الأساس وصرف الفرق المالي المتجمد نتيجة لذلك وتسوية حالته على هذا الاعتبار مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات وقيد طلبه برقم ٢٦ سنة ٢٩ ق "رجال القضاء" وبتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٦٠ أودع الطالب قلم كتاب محكمة النقض عريضة مماثلة تضمنت طلباته ذاتها موضوع الطلب السابق وقيد طلبه برقم ١٣ سنة ٣٠ ق "رجال القضاء" ، وقرر ضمه إلى الطلب المذكور .

وقال شرحا لطلباته إنه عين في وظيفة معاون نيابة بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣١ ورقى مساعدا للنيابة في ١٩٥٢/١٠/٣١ ولما لم يمنح علاوة الترقية إلى الوظيفة الأخيرة تظلم إلى اللجنة القضائية بوزارة العدل وقيد تظلمه بمجلدوها برقم ١١٥٨ لسنة ٢ قضائية وقررت اللجنة المذكورة أحقيته في أن يكون راتبه (٢٤٠ ج — ٣٠٠ ج) في السنة بعلاوة ٢٤ جنيتها كل سنتين اعتبارا من تاريخ تعيينه في وظيفة مساعد نيابة وما ترتب على ذلك من آثار فطعت وزارة العدل في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري وقيد طعنها برقم ٧١٨٨ لسنة ٨ ق ودفعت أمامها بعدم الاختصاص فقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٢ برفض الدفع بعدم الاختصاص وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة القضائية المطعون فيه واستحقاقه لراتب قدره ٢٤٠ ج سنويا اعتبارا من ١٩٥٢/١٢/١٤ تاريخ تطبيق جدول المرتبات الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء واستطرد الطالب إلى القول بأنه لما تأخرت علاوته الدورية المستحقة في ١٩٥٥/١٠/٣١ بمضي سنتين على منحه علاوته السابقة التي استحقها بعد سنتين من تاريخ تعيينه وأرجئت تلك العلاوة إلى العام التالي أي إلى ١٩٥٦/١٠/٣١ كما تأخرت علاوته اللاحقة لها إلى ١٩٥٨/١٠/٣١ وتبين له ذلك من صرف زملائه المعينين معه في تاريخ تعيينه بالذات لعلاواتهم الدورية في موعدها دون تأخير إذ كان دائم الاستفسار من الوزارة ومن حسابات المحاكم التي عمل بها فكان الرد بأن مرد هذا التأخير إلى الحكم الصادر له من محكمة القضاء الإداري بأحقيته لعلاوة الترقية لوظيفة مساعد نيابة التي لم تكن الوزارة قد صرفتها إليه — ونظرا إلى قرب موعد استحقاقه للعلاوة الدورية التالية في ميعادها وهو ١٩٥٩/١٠/٣١ فقد اطلع على ملفه بحسابات محكمة أسبوط التي يعمل قاضيا بها ووجد بين مفرداته القرار المطعون عليه ولما كان الطالب لم يكن قد أخطر به فقد بادى بمجرد الإطلاع عليه إلى تقديم طلب إلى السيد رئيس محكمة أسبوط الابتدائية في ١٩٥٩/٤/٢٦ للإبلاغه إلى وزارة العدل متظلما فيه من خطئها في هذا الشأن فردت عليه الوزارة بكتابها المؤرخ ١٩٥٩/٥/٢٣ برفض طلبه في خصوص موعد استحقاقه لعلاوته الدورية بقوله إن هذا الموعد قد حدد وفقا لقانون استقلال القضاء بعد سنتين من تاريخ تعيينه في وظيفة مساعد نيابة أي اعتبارا من ١٩٥٤/١٠/٣١ وذلك تنفيذا للحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري واركن الطالب في النعي على

القرار المطعون فيه إلى أنه خالف القانون وأخطأ في تطايقه لوروده على خلاف
مؤدى حكم محكمة القضاء الإدارى الذى لم يحس موعد استحقاقه ملاوته الدورية
بل أكد استحقاقه إياها من تاريخ تعيينه ولمخالفة ذلك القرار للقانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة السارى عليه من وقت نفاذه الى حين سريان
المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ عليه وذلك لانعدام موجب حرمانه من
تلك العلاوة أو تأجيلها .

ومن حيث إن وزارة العدل دفعت بعدم قبول الطلب الأول لرفعه بغير الطريق
الذى رسمه القانون إذ أن الطالب أرسل صحيفة دعواه ومستنداته بالبريد على
خلاف ما تقضى به المادة ٩١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة
القضائية ومؤداهما وجوب إيداع تلك الأوراق بمقتضى محضر إيداع فى قلم الكتاب ،
ورد الطالب على ذلك الدفع بأن طعون رجال القضاء لا تخضع لإجراءات التقاضى
العادية إذ لم تشترط المادة ٩١ سالفه الذكر سوى مجرد وصول الأوراق التى
عنتها إلى قلم كتاب محكمة النقض بأية وسيلة ولو كان ذلك بطريق البريد دون
أن تتطلب حضور الطالب إلى القلم المذكور كما هى الحال بالنسبة إلى إجراءات
الطعن أمام محكمة النقض المنظمة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى تستلزم حصول
الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم
ويوقعه المحامى المقبول أمامها الموكل عن الطالب وهو ما كان يجرى به نص
المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الملغى بالقانون سالف
الذكر .

وحيث إن النية العامة وإن أقرت الطالب على وجهة نظره فى خصوص
جواز حصول إيداع عريضة الطلب والمستندات والمذكرة المصاحبة لها بأية
وسيلة إلا أنها دفعت بعدم قبول الطلبين شكلا لتقديمهما بعد الميعاد القانونى .
وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب الأول هو دفع فى محله ذلك لأن
المادة ٩١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية إذ نصت
فى فقرتها الأولى والثانية على أنه ” يرفع الطلب بعريضة تودع قلم كتاب (ديوان)
محكمة النقض تتضمن عدا البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال
إقامتهم موضوع الطلب وبيانا كافيا عن الدعوى وعلى الطالب أن يودع مع هذه
العريضة صورا منها بقدر عدد الخصوم مع حافظة بالمستندات التى تؤيد طلبه ومذكرة“

فقداد ذلك أن يتم الإيداع بحضور الطالب أو من ينوبه عنه قانونا لهذا الغرض أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض وأن يثبت ذلك الإيداع على وجه رسمى وبهذا وحده يعتبر الطعن مرفوعا أمام هذه المحكمة فإن لم يتم الإيداع على هذا الوجه فلا يعد الطلب قد تم فى الأوضاع التى رسمها القانون لحصوله . ولا يغنى عن ذلك وصول عريضة الطلب إلى قلم الكتاب بالبريد أو بآية وسيلة أخرى ذلك لأن مراد الشارع من حصول الإيداع على هذا الوضع هو صيانة إجراءات الطعن من العبث وإبعادها عن المظان أو الشبهات . ولا محل للتحدى — فى مقام التفرقة — بنص المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى تستلزم حصول الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم ويوقعه المحامى المقبول أمام محكمة النقض الموكل عن الطالب ذلك أن الشارع إذ فرق بين طعون رجال القضاء والنيابة وبين الطعون العادية من حيث إجراءات الطعن فإنه لم يهدف إلى الخروج عن القاعدة الأصلية التى مبناها ضرورة حضور من خصمه الشارع بالطعن لمباشرة اجراءاته فى قلم الكتاب على الوجه الذى رسمه القانون . لما كان ذلك وكان الطلب الثانى المضموم إلى الطاب السابق وإن كان قد تم وفقا للاوضاع الصحيحة ، إلا أن القرار المطعون فيه إذ صدر فى ١٩٥٥/١٢/٥ وعلم به الطالب على الأساس الذى لا يرتضيه — منذ حل موعد استحقاقه للعلاوة الدورية حسبما يرى هو فى ١٩٥٥/١٠/٣١ وهو ما سجله فى عريضة الطلب ويؤكد الإخطار الوارد إليه من وزارة العدل بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٦ بالرد على تظلمه على ما بين من حافظة مستنداته ، ولم تودع عريضة الطلب إلا فى ١٩٦٠/٣/٣١ أى بعد مضى الثلاثين يوما المحددة لرفع الطلب طبقا لنص المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى أحالت إليها المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء ونص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية الذى حل محل القانون السابق ، فإن الطلب يكون مقدما بعد الميعاد القانونى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين عدم قبول الطلبين شكلا .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ،
ومحمد فتواد جابر ، وإسماعيل عبد السيد ، ومحمد زعفراني سالم ، وعادل يونس ، وعبد السلام بلع ،
ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٦)

الطعن رقم ٦ سنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" :

(أ) حكم "بياناته" "اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية" .
أحوال شخصية . نظام عام . نيابة عامة .

اعتبار البيان الخاص باسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال
الشخصية بياناً جوهرياً لازماً لصحة الحكم . البطلان المترتب على إغفاله من النظام العام .

(ب) حكم "بياناته" .

وجوب أن يكون الحكم مستكملاً بذاته شروط صحته . عدم قبول تكملة ما نقص فيه
من البيانات الجوهرية التي يستلزمها القانون لصحته بأي دليل غير مستمد منه . مثال ...

(ج) حكم "بطلانه" . بطلان . نظام عام .

ترديد المادة ٢٥ مرافعات للقواعد العامة للبطلان في إجراءات المرافعات . عدم
تناولها البطلان المتعلق بالنظام العام ولا بطلان الأحكام الذي يعمل فيه بقواعد القانون
العام وقضاه . ليس فيها ما يؤيد القول باعتبار بطلان الأحكام غير متعلق بالنظام العام .

(د و هـ) أحوال شخصية "الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية"
الإجراءات الخاصة بالولاية على المال .

تطبيق ما تضمنته قانون المرافعات من أحكام عامة على الدعاوى التي نظمها
الكتاب الرابع منه فيما لم يرد في شأنه نص خاص يخالف لتلك الأحكام دون حاجة
إلى النص على الإحالة إليها .

حالة النص على الإحالة في المادة ١٠١٧ من قانون المرافعات على الأحكام
الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول من قانون
المرافعات ، إن الشارع أراد أن يجري على القرارات والأوامر التي تصدر في مسائل
الولاية على المال ما يسرى على الأحكام القضائية .

١ - الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشتمل على البيانات التي أوجب ذكرها فيه . وبطلان الذي رتبته الشارع جزاء على مخالفة تلك الأوضاع أو على إغفال الحكم لبيان من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته هو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به في أى وقت أمام محكمة النقض والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ولما كان الشارع قد أوجب بمقتضى المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا وأوجب في المادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها رأى النيابة واسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية إن كان ورتب صراحة على عدم بيان اسم هذا العضو بطلان الحكم ، فإن مفاد ذلك أن الشارع اعتبر البيان الخاص باسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية بيانا جوهريا لازما لصحة الحكم مما يقتضى اعتبار البطلان المترتب على إغفاله من النظام العام - ولا يغنى عن ذلك ذكر الحكم أن النيابة أبدت رأيا في المذكرة المقدمة منها دون تعيين اسم عضو النيابة الذى أبدى هذا الرأى .

٢ - يجب أن يكون الحكم مستكلا بذاته شروط صحته فلا يقبل تكملة ما قص فيه من البيانات الجوهرية التي يستلزمها القانون لصحته بأى دليل غير مستمد منه . فإذا أغفل الحكم ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية فإنه لا يغنى عن هذا البيان تقديم ورقة أخرى ولو كانت رسمية تفيد أن عضو النيابة الوارد لاسمه في ديباجة الحكم ضمن تشكيل الهيئة التي نظرت الدعوى أو التي تلت الحكم هو بذاته الذى أبدى الرأى .

٣ - رددت المادة ٢٥ من قانون المرافعات القواعد العامة للبطلان في إجراءات المرافعات وجاء في المذكرة التفسيرية لهذا القانون أن حكم هذه المادة لا يتناول البطلان المتعلق بالنظام العام ولا بطلان الأحكام وما جرى مجراها بل يعمل في هذه الصور بقواعد القانون العام وفقهه . وليس في فقه القانون وقواعده ما يسند القول باعتبار بطلان الأحكام غير متعلق بالنظام العام .

٤ — لما كانت الأحكام الواردة بالكتاب الرابع من قانون المرافعات قد أضيفت إليه بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ وأصبحت جزءاً مكملًا له فإن مقتضى ذلك تطبيق ما كان يتضمنه هذا القانون من أحكام عامة على الدعاوى التي نظمها النصوص المضافة في كل ما لم يرد في شأنه نص جديد مخالف لتلك الأحكام وذلك دون حاجة إلى النص على الإحالة إليها .

٥ — أراد الشارع أن يجرى على القرارات والأوامر التي تصدر في مسائل الولاية على المال — الواردة في الفصل السادس من الباب الرابع من الكتاب الرابع من قانون المرافعات — ما يسرى على الأحكام القضائية من أحكام واردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات — ومن ثم فقد نص في المادة ١٠١٧ منه على إلتحاق تلك الأحكام فيما عدا ما نص عليه في المواد الواردة في الفصل السادس المذكور — وبغير هذه الإحالة ما كانت تسرى الأحكام الواردة في الأبواب الثلاثة المذكورة لأنها خاصة بالأحكام القضائية دون القرارات والأوامر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع تقرير السيد المستشار المقرر ، وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن وقائعه على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في إن الطاعنة أقامت أمام دائرة الأحوال الشخصية للأجانب بمحكمة الاسكندرية الابتدائية الدعوى رقم ١٥١٦ سنة ١٩٥٧ كلى أحوال شخصية أجانب ضد المطعون عليهم طالبة الحكم بصفة أصلية بثبوت وفاة المرحوم شكرى كركور اللبناني الجنسية وانحصار إرثه فيها باعتبارها زوجته وتسليمها بجميع أموال التركة وكف منازعة المدعى عليهم — ومن قبيل الاحتياط تعيين مصف للتركة وتحقيق أصولها وخصومها وتعيين حقوق الطاعنة فيها مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات . وبتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية أولا —

باختصاصها بنظر الدعوى — ثانيا — بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبعدم قبولها لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ١ سنة ١٩٤٧ كلى شرعى الاسكندرية واستئنافها رقم ٢٢ سنة ١٩٤٩ استئناف شرعى الاسكندرية — ثالثا — برفض طلب تصفية التركة. وألزم المدعية (الطاعنة) المصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وقد استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠ سنة ١٤ ق أجنب الاسكندرية وبتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٩ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزم المستأنفة بالمصاريف ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . قطعت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير فى قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ١٦ فبراير ١٩٥٩ وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن . وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٥ من مايو ١٩٦٠ وفيها أبدى الحاضر عن الطاعنة سببا جديدا للطعن لم يرد فى تقريره قوامه بطلان الحكم المطعون فيه لخلوه من ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية أمام محكمة الاستئناف فى المذكرة المقدمة إليها من النيابة والتي أشار إليها الحكم فى أسبابه وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية ومسائل الأحوال الشخصية . وحدد لنظره أمام الدائرة المذكورة جلسة ٢٤ من نوفمبر ١٩٦٠ وفيها أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم للأسباب الواردة فى تقرير الطعن وللسبب الجديد الذى أبدته أمام دائرة فحص الطعون وقالت إن هذا السبب من النظام العام ويجوز لها إبدائه فى أى وقت ودفع المطعون عليهم بعدم قبول هذا السبب لعدم إبدائه فى المواعيد القانونية وطلبوا رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها التى قدمتها بعد قرار الإحالة والتي طلبت فيها نقض الحكم للسبب المذكور وحده وقد قررت الدائرة إحالة الطعن إلى هذه الهيئة فى خصوص هذا السبب وذلك إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤ من قانون السلطة القضائية الصادر به القرار الجمهورى بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة جديدة مؤرخة ١٠ يناير ١٩٦١ موقع عليها من المحامى العام السيد الأستاذ محمد عبد الحميد السكرى تتضمن رأيها فى سبب الطعن الذى أبدته الطاعنة أخيرا أمام دائرة الفحص وانتهت النيابة فى هذه المذكرة إلى أن التمسك

ببطلان الحكم لإغفاله إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية هو سبب من أسباب النظام العام وأنه على هذا الحال في هذا الطعن مقبول شكلا من حيث جواز إبدائه لأول مرة أمام دائرة فحص الطعون إلا أنه غير مقبول موضوعا إذ أن الحكم المطعون فيه صحيح في الشكل المدعى بتعيينه فقد اشتمل على بيان رأى النيابة المكتوب وإسم عضوها الحاضر جلسة المرافعة وسماع النيابة وحسبه هذا لإعتباره مشتملا على إسم عضو النيابة الذي أبدى الرأى ما دام أنه لم يفصح عن أن غيره هو صاحب الرأى . وحدد لنظر الطعن أمام هذه الهيئة جلسة ٢٨ من يناير ١٩٦١ وفيها أصر الطرفان على دفاعهما الذي أبدياه أمام الدائرة وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها الأخيرة سالفه الذكر .

وحيث إن حاصل سبب الطعن الذي أبدته الطاعنة لأول مرة أمام دائرة فحص الطعون هو ببطلان الحكم المطعون فيه نخلوه من ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية في المذكرة المقدمة من النيابة إلى محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ والتي أشار إليها الحكم في أسبابه . وتقول الطاعنة إن المادة ٣٤٩ مرافعات أوجبت اشتمال الحكم على هذا البيان الجوهري ورتبت على إغفاله بطلان الحكم وأن هذا البطلان من النظام العام ومن ثم يجوز لها التمسك به أمام محكمة النقض في أى وقت ولولم يرد في تقرير الطعن .

وحيث إن المطعون عليهم دفعوا بعدم قبول هذا السبب لإبدائه بعد المواعيد المقررة للطعن بالنقض وقالوا إنه علاوة على أن عضو النيابة النابت اسمه في ديباجة الحكم المطعون فيه ضمن تشكيل المحكمة وهو الأستاذ حسين قاسم رئيس النيابة هو بالذات الذى حرر المذكرة المؤرخة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ وأبدى رأيه في القضية مما لا يدع محلا لتعيب الحكم بالنسبة لاستيفاء الشكل فإنه ليس في أحكام الباب الثانى من الكتاب الرابع من قانون المرافعات المضاف بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ وهو الباب الخاص بالتركات وتحقيق الوراثة والذي يندرج تحته التراجع الحالى ما يحيل بالنص على المادة ٣٤٩ مرافعات المستند إليها في طلب البطلان وذلك بخلاف الحال في الباب الرابع الخاص بالولاية على المال الذى ورد فيه نص المادة ١٠١٧ الذى يحيل على الأحكام الواردة في الباب العاشر

والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول ومن بين هذه الأحكام نص المادة ٣٤٩ الواردة في الباب العاشر ويضيف المطعون عليهم أنه لو صح فرض البطلان في هذه الحالة فإن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام وذلك على ما جاء بالمذكرة التفسيرية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٢٥ منه من "أن حكم هذه المادة لا يتناول البطلان المتعلق بالنظام العام ولا بطلان الأحكام وما جرى مجراها بل في هذه الصور يعمل بقواعد القانون العام وفقهه". إذ أن مقتضى تلك القواعد وهذا الفقه هو أن البطلان المترتب على إغفال الحكم ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي لا يعتبر في خصوص جزئية الطعن المعروض متعلقا بالنظام العام لأن فكرة هذا النظام تعبر عن ضرورة حماية المصلحة العليا للمجتمع وهذه المصلحة لا تتأثر بإغفال مثل هذا البيان. واستند المطعون عليهم في إثبات أن رئيس النيابة الوارد اسمه في ديباجة الحكم هو الذي أبدى الرأي في المذكرة المقدمة من النيابة إلى محكمة الاستئناف إلى صورة رسمية من هذه المذكرة قدموها بملف الطعن ضمن حافظة مستنداتهم وقد ورد في هذه الصورة أن المذكرة مقدمة من رئيس نيابة استئناف الاسكندرية دون تعيين اسمه.

وحيث إن الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشمل على البيانات التي أوجب هذا القانون ذكرها فيه. وبالبطلان الذي يرتبه الشارع جزاء على مخالفة تلك الأوضاع أو على إغفال الحكم بيانا من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته هو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به في أي وقت أمام محكمة النقض والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها. ولما كان الشارع قد أوجب بمقتضى المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا وأوجب في المادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما استلزمه من بيانات رأى النيابة واسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان. ورتب صراحة على عدم بيان اسم هذا العضو بطلان الحكم. فإن مفاد ذلك أن الشارع اعتبر البيان الخاص باسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية بيانا جوهريا لازما لصحة الحكم مما يقتضى اعتبار البطلان المترتب على إغفال هذا البيان من النظام

العام ولا يغنى عن ذلك البيان ذكر الحكم أن النيابة أبدت رأيها في المذكرة المقدمة منها دون تعيين اسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأي ذلك أن هذه العبارة لا تؤدي بأي حال إلى معرفة اسم هذا العضو وهو أمر لازم للتحقق مما إذا كان ذا صفة في تمثيل النيابة ومتصفا بالصلاحيات التي يتطلبها القانون فيه .

وحيث إنه ليس فيما ورد بالمذكرة التفسيرية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٢٥ مما يستند إليه المطعون عليهم ما يؤيد الرأي الذي ذهبوا إليه من اعتبار بطلان الأحكام غير متعلق بالنظام العام ذلك أن المادة المذكورة جاءت بالقاعدة العامة للبطلان في إجراءات المرافعة وقد نصت المذكرة التفسيرية على أن حكم هذه المادة لا يتناول البطلان المتعلق بالنظام العام ولا بطلان الأحكام وما جرى مجراها بل في هذه الصور يعمل بقواعد القانون العام وفقهه . وليس في تلك القواعد أو ذلك الفقه ما يسند مذهب المطعون عليهم .

وحيث إنه لا يجوز التحدى بعدم ورود نص في الباب الثاني من الكتاب الرابع من قانون المرافعات . وهو الباب الخاص بالتركات وتحقيق الوراثة يحيل إلى المادة ٣٤٩ مرافعات ذلك أنه وقد أضيفت الأحكام الواردة بالكتاب الرابع بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ إلى قانون المرافعات وأصبحت جزءا مكملًا له . فان مقتضى ذلك تطبيق ما كان يتضمنه هذا القانون من أحكام عامة قبل هذه الإضافة على الدعاوى التي نظمها النصوص المضافة في كل ما لم يرد في شأنه نص جديد خاص بخالف لتلك الأحكام وذلك دون حاجة إلى النص على الإحالة إليها أما حلة النص على الإحالة في المادة ١٠١٧ الواردة في الفصل السادس من الباب الرابع المعنون " في الإجراءات الخاصة بالولاية على المال " فان الفصل المذكور خاص بالقرارات والأوامر التي تصدر في مسائل الولاية على المال وطرق الطعن فيها وقد أراد المشرع أن يجرى على هذه القرارات والأوامر ما يسرى على الأحكام القضائية من الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول فنص في المادة ١٠١٧ على اتباع تلك الأحكام فيما عدا ما نص عليه في المواد الواردة في الفصل السادس المذكور وبغير هذه الإحالة ما كانت تسرى الأحكام الواردة في الأبواب الثلاثة المذكورة لأنها خاصة بالأحكام القضائية دون القرارات والأوامر .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه " أن النيابة العامة طلبت بمذكرتها المودعة منها بملف الدعوى بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٢ تأييد الحكم المستأنف " دون أن يفصح الحكم عن اسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأي في تلك المذكرة وكانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على ما سلف القول قد أوجبت على المحكمة أن تبين في حكمها اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان ورتبت البطلان على اغفال هذا البيان الجوهرى وكان رأى النيابة قد أبدى على ما ورد في الحكم المطعون فيه في مذكرتها المؤرخة ٢٢ من ديسمبر ١٩٥٨ ولم يبين الحكم اسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأي ولا يمكن اسناده الى الاستاذ مصطفى أبو الروس عضو النيابة الذي ورد اسمه في ديباجة الحكم ممثلا للنيابة العامة في جلسة المرافعة الأخيرة ولا الى الاستاذ حسين قاسم رئيس النيابة الذي ذكر اسمه في نهاية الحكم ممثلا للنيابة في الهيئة التي نطقت به ذلك لان الحكم لم يفصح عن أن أحدهما هو صاحب رأى في القضية ولان البيان الوارد فيه بشأنهما لا يدل على أكثر من حضور أولهما في جلسة المرافعة الأخيرة وحضور ثانيهما الجلسة التي تلى فيها الحكم فلا يدل هذا البيان في ذاته على أن أحدهما هو الذى أبدى الرأى فى القضية . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام واذا أغفل الحكم ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية فانه لا يغنى عن هذا البيان تقديم المطعون عليهم ورقة أخرى ولو كانت رسمية تفيد أن عضو النيابة الوارد اسمه فى ديباجة الحكم ضمن تشكيل الهيئة التى نظرت الدعوى أو التى تلت الحكم هو بذاته الذى أبدى الرأى هذا بفرض أن صورة المذكرة المقدمة من المطعون ضدهم تفيد ذلك وهى فى الواقع لا تفيد نخلوها من بيان اسم رئيس النيابة الموقع عليها ، ذلك أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية التى يستلزمها القانون لصحته بأى دليل غير مستمد منه

وحيث إنه لما تقدم وأخذنا بالمبادئ التى قررتها محكمة النقض فى هذا الخصوص والتى لا ترى هذه المحكمة محلا للعدول عنها يكون الحكم المطعون فيه باطلا لنخلوه من ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية ويتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لمبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود مياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد زعفرانى سالم ، وعبد الحسيب مدى ، وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضى ، وفرج يوسف ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٧)

الطلب رقم ١٩ لسنة ٢٨ ق رجال القضاء :

قضاة "أهلية" .

درجة الأهلية لا تقدر بعنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها .

درجة الأهلية لا تقدر بعنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها . وإذن فمتى كان عمل الطالب وإن قدر في الفترة السابقة على القرار المطعون فيه بدرجة "فوق المتوسط" إلا أنه لما كان قيام الاعتبارات التي أشارت إليها مذكرة مجلس القضاء الأعلى ضد الطالب من شأنه أن يخل ببعض عناصر الأهلية اللازمة لترقيته ويبرر تخطينه في الترقية بالقرار المطعون فيه فإن الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون أو بسوء استعمال السلطة يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق والملفات المضمومة تتحصل في أنه بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨ قرر الطالب بالطعن في القرار الجمهوري الصادر في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٤ من أبريل

سنة ١٩٥٨ ، وطلب إلغاء وإلغاء القرارات المكلمة والمنفذة له فيما تضمنته من تخطيطه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها من الوظائف القضائية الأخرى والحكم بأحقية في الترقية على أن تكون أقدميته أصليا قبل السيد وبعد السيد / واحتياطيا قبل السيد /
... .. وبعد السيد كما طلب الحكم له بفرق المرتب من تاريخ القرار المطعون فيه وبالعلاوات الدورية من تاريخ استحقاقها . وقال في بيان طلبه إنه قد صدر في ٢٦ من أغسطس لسنة ١٩٥٧ قرار جمهوري يتضمن ترقية قضائية تخطاه بها في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها من الوظائف القضائية الأخرى وكان هذا القرار موضوع الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٧ ق رجال قضاء . وفي ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٨ صدر القرار الجمهوري موضوع هذا الطلب . وينتج الطالب طعنه على سببين : يتحصل أولها في النعي على القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء إذ تنص على أن اختيار قضاة المحاكم الابتدائية يكون بطريق الترقية من بين أعضاء النيابة على أساس الأقدمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم . وفيما عدا ذلك يجري الإختيار في الوظائف على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية . فإن مفاد ذلك أن الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها أساسه الأهلية — وإذا تساوت روعيت الأقدمية ويقول الطالب أن عناصر الأهلية المختلفة قد توافرت له كما تشهد بذلك تقارير التفتيش على عمله ، إذ حصل على تقدير "فوق المتوسط" مرتين متتاليتين في سني ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ . ويتحصل السبب الثاني فيما ينعي به الطالب على القرار المطعون فيه من أنه مشوب بسوء استعمال السلطة بمقولة إن وزارة العدل أصرت على تخطيطه بعد أن فوتت عليه حقه في الترقية بالحركة موضوع الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٧ ق رجال القضاء ، وبعد أن نقلته إلى محكمة طنطا الابتدائية ولم يكن قد مضى عليه سنة قضائية بمحكمة القاهرة المنقول منها . أودعت وزارة العدل ملف الطالب — وردت على هذا الطعن بأنه مكمل للطعن رقم ٤١ لسنة ٢٧ ق رجال القضاء الذي قضى برفضه في ١٩٥٩/٦/٢٧ وأن الاعتبارات التي أدت إلى تخطي الطالب في الترقية بالقرار الجمهوري السابق الصادر في ١٩٥٧/٨/٢٦ هي ذاتها التي ترتب عليه تخطيطه بالقرار

المطعون فيه. وقد رأى مجلس القضاء الأعلى بمذكرته المرفقة بملف الطالب السرى تخطيطه في الترقية. وقدمت النيابة العامة مذكرة أشارت فيها إلى التقارير المودعة بملف الطالب وانتهت فيها إلى أن كفايته على ضوء هذه التقارير والاعتبارات الأخرى الثابتة بملفه السرى أمر متروك تقديره للمحكمة .

وحيث إنه وإن قدر عمل الطالب على ما بين من الاطلاع على ملفه السرى في الفترة السابقة على القرارين الجمهوريين الصادرين في ٢٦/٨/١٩٥٧، ٢٤/٨/١٩٥٨ وطبقا للتقريرين المودعين في ١٦/٦/١٩٥٦، ١٣/٦/١٩٥٧ بدرجة "فوق المتوسط" إلا أن توافر الكفاية الفنية للطالب لا يفيد توافر باقي العناصر التي تتكون منها أهليته للترقية إلى الدرجة التي يطلبها — ولما كان الثابت على ما جاء بمذكرة السيد / رئيس مجلس القضاء الأعلى المؤرخة ١٩٥٧/٨/٥ والمودعة بالملف السرى للطالب أن المجلس رأى تخطى الطالب في الترقية بسبب ما تبين له من الاطلاع على الدعوى الموضوعية المتعلقة بدعوى المخاصمة رقم ١٩٩ سنة ٧٤ ق محكمة استئناف القاهرة التي قضى فيها بجواز مخاصمة الطالب والتي انتهت في الموضوع بإثبات التنازل عن دعوى المخاصمة — وكان قيام هذه الاعتبارات ضد الطالب من شأنه أن يخل ببعض عناصر الأهلية اللازمة لترقيته بما يبرر تخطيطه في الترقية بالقرار المطعون فيه .

لما كان ذلك فإن الطعن على هذا القرار بالخطأ في تطبيق القانون أو بسوء استعمال السلطة يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد. محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد زغفراني سالم ، وعبد الحسيب عدي ، وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٨)

الطلب رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق رجال القضاء :

(١) قضية ” ترقية ” .

الأمر في تطبيق قواعد الاختيار في وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨/١٩٥٢ ليس من إطلاقات السلطة التنفيذية مباشرة بلا معقب عليها . مثال .

(ب) قضية ” ولاية محكمة النقض ” .

طلب اعتبار أقدمية الطالب سابقة على زميل له وإن كانت أثرا مباشرا لإلغاء القرار المطعون فيه فيا تضمنه من تحطيه في الترقية إلا أن الحكم به يخرج من ولاية محكمة النقض .

١ - إنه وإن كان لوزارة العدل كامل السلطة في وضع درجات للأهلية وتقدير درجة أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستمدّها من واقع أعماله وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه الخاص ، وتقديرها في هذا الشأن هو مما تستقل به متى كان يستند إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه ، إلا أن المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه ” يجري الاختيار في الوظائف الأخرى (أي وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها) على أساس الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية ” قد شرعت قواعد في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة التنفيذية مباشرة بلا معقب عليها وإلا كان التظلم من الإخلال بها عبثا لا جدوى منه . وإذن فمتى كان يبين من مراجعة

أوراق الملف السرى الخاص بالطالب ومقارنته بالبيانات المستخرجة من واقع ملفات من كانوا يلونه في الأقدمية أن كفاءة الطالب في عمله لا تقل عن كفاءة هؤلاء الآخرين ، وكانت الأسباب التي رأت بسببها وزارة العدل تخطي الطالب في الترقية في حركة قضائية سابقة لا تسوغ تخطيه في الترقية في الحركة الصادر بها القرار المطعون فيه ، ومن ثم فإنه يتعين إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية .

٢ - طلب اعتبار أقدمية الطالب سابقة على زميل له وإن كان نتيجة لازمة وأثرا مباشرا لإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلا أن الحكم به يخرج عن ولاية محكمة النقض .

المحكمة

- بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٨ قرر الطالب بالطعن في القرار الجمهوري الصادر بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٨ طالبا إلغاء فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها على أن تكون أقدميته سابقة على الأستاذ مع إلزام المدعى عليهما بأن يؤديا له فرق المرتب من ذلك التاريخ وترتيب كافة الآثار التي تنسج إلغاء القرار المذكور وإلزام وزارة العدل بالمصروفات . وقال في بيان ذلك إنه عين في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قاضيا من الدرجة الثانية ثم رقي في سبتمبر سنة ١٩٥١ قاضيا من الدرجة الأولى وإن تقارير التفتيش القضائي تشهد بجدة ونشاطه واستقامته وإن كفاءته في عمله قدرت بدرجة فوق المتوسط في تقريرين متوالين خلال سنة ١٩٥٦ . وإنه كان ينتظر الترقية إلى درجة

وكيل محكمة أو ما يعادلها في الحركة التي أجريت في سبتمبر سنة ١٩٥٧ ولكنه لم يرق ، وصدر بعد ذلك القرار المطعون فيه ولم يشمل بالترقية فقدم طعنه ناعيا على القرار المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أنه تناول بالترقية من كانوا يلونه في الأقدمية مع أن أهليته لا تقل عن أهليتهم إن لم تبزها حسبا هو ثابت من تقارير التفتيش القضائي وأن هذا التخطي مخالف للمادة ٢٣ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ — وأنه إن صح توقيع الجزاء عليه مرة لأمر من الأمور فإن هذا الأمر بذاته لا يصح أن يكون سببا لمجازاته مرة ثانية — وردت وزارة العدل على ذلك بأن الطالب لم تتوافر له عناصر الأهلية الواجب توافرها فيمن يختار للترقية إلى درجة وكيل محكمة ابتدائية أو ما يعادلها . وأنه وإن كانت كفاءته في عمله قد قدرت بدرجة فوق المتوسط في تقريرين متوالين إلا أن الاعتبار الثابت بملفه السرى أدت إلى تخطيه في الترقية . وأن مجلس القضاء الأعلى قد بين في مذكرة مرفقة بهذا الملف رأيه في التخطي . وقالت النيابة العامة في مذكرتها إن ملف الطالب يتضمن تقارير عن فحص عمله دلت على كفاءته . كما تضمنت مذكرة مجلس القضاء الأعلى المؤرخة ٥ أغسطس لسنة ١٩٥٧ والتي رأى فيها المجلس تخطي الطالب في الترقية في الحركة التي كان مزعما إصدارها في سبتمبر سنة ١٩٥٧ — وانهت النيابة إلى القول بأن الحكم على تقدير كفاية الطالب متروك للمحكمة .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه وإن كان للوزارة كامل السلطة في وضع درجات الأهلية وتقدير درجة أهلية كل من رجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات عنه تستمدّها من واقع أعماله وما تدل عليه تقارير التفتيش عنه وسائر الأوراق المودعة ملفه انحصار وتقديرها هو مما تستقل به في هذا الشأن متى كان يستند إلى ما هو ثابت بأوراق الملف المشار إليه . إلا أن المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه يجري الاختيار في الوظائف الأخرى (أى وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها) على أساس الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية قد شرعت أحكاما في هذا الخصوص يجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون ومن ثم لا يكون الأمر في تطبيق هذه القواعد من إطلاقات السلطة التنفيذية تباشره بلامعقب دليها والا لكان التظلم من الاخلال بها عبثا لا جدوى منه

ومن حيث إنه يبين من الملف السرى الخاص بالطالب أنه حوى مذكرة تاريخها ٥ أغسطس ١٩٥٧ بتوقيع السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى تتضمن أن المجلس رأى تخطيه في الترقية وتبعاً لذلك صدرت الحركة القضائية في سبتمبر سنة ١٩٥٧ ولم تشمل به بالترقية . ولما كانت كفاءة الطالب في عمله على ما يبين من أوراق ملفه وما يتضح من مقارنتها بكفاءة من كانوا يلونه في الأقدمية حسبها هو ظاهر من الملخصات المستخرجة من ملفاتهم والمقدمة من الوزارة لا تقل عن كفاءة هؤلاء الآخرين وكانت الأسباب التي رأت بسببها وزارة العدل تخطي الطالب في الترقية في الحركة القضائية التي أجريت في سبتمبر سنة ١٩٥٧ لا تسوغ تخطيه في الترقية في الحركة الصادر بها القرار المطعون فيه — فإنه يتعين إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية .

ومن حيث إنه عن طلب الحكم باعتبار أقدمية الطالب في وظيفة وكيل محكمة سابقة على الأستاذ مع أداء فرق المرتب من تاريخ صدور القرار المطعون فيه فإنه وإن كان نتيجة لازمة وأثراً مباشراً لإلغاء هذا القرار إلا أن الحكم به يخرج عن ولاية هذه المحكمة .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة المدنية

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ،
وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١)

الطعن رقم ٤٥١ ، ٤٢٨ لسنة ٢٥ القضائية :
نقض " إجراءات الطعن " " إعلان الطعن " .

سريان أحكام المواد من ٩ — ١٧/١ من القانون ٥٧/٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن
أمام محكمة النقض على الطعون التي لم تحدد بعد جلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند
العمل به . اطلاق المادة ٥ من مواد الإصدار حكما في هذا الشأن مما يفيد وجوب إعمال حكم
المادة ١١ بالنسبة لجميع الطعون التي لم تكن قد حددت لها جلسة ولو كانت قد رفعت قبل العمل بالقانون
٥٥/٤٠١ . مثال .

إذا كان الواقع أن طعنا رفع قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ —
بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ولم تكن قد حددت جلسة
لنظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بهذا القانون في ٢١ من فبراير
سنة ١٩٥٩ ، فإنه لإعمالا لحكم المادة الخامسة من مواد إصداره تسرى عليه
أحكام المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى منه ، ولما كانت المادة ١١ من القانون
المشار إليه توجب على الطاعن إذا ما صدر قرار بأحالة الطعن إلى الدائرة المختصة
أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار
الإحالة خلال الخمسة عشر يوما التالية لهذا القرار ، وكان قضاء محكمة النقض

قد جرى على اعتبار هذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية التي يتعين على الطاعن إلزامها لتعلقه بميعاد حتمى يتصل بإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وكان الثابت أن الطاعن لم يعلن طعنه مؤشرا عليه بقرار الإحالة إلى الخصوم الذين وجه إليهم فإن ذلك يستوجب الحكم بعدم قبوله — ولا يغير من هذا النظر أن يكون الطعن قد تم التقرير به قبل العمل بالقانون رقم ٤٠١ الصادر في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بإنشاء دوائر بمحكمة النقض لفحص الطعون في المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ، وأن يكون هذا الطعن قد أعلن للطعون عليهما في ١٥ و ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وفقا للقانون الذى رفع في ظله — ذلك أن المادة الخامسة من مواد إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أطلقت حكمها الذى قررت بموجبه سريان المواد من ٩ إلى ١٧/١ من هذا القانون بالنسبة لجميع الطعون المرفوعة فى الاقليم المصرى فى المواد غير الجزائية إذا لم تكن قد حددت لنظرها جلسة أمام دائرة المواد المدنية والتجارية أو دائرة مواد الأحوال الشخصية — مما يفيد وجوب إعمال حكم المادة ١١ بالنسبة لجميع الطعون التى لم تكن قد حددت لها جلسة ولو كانت قد رفعت قبل العمل بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥، ومن ثم فإن إعلان الطعن إلى المطعون عليه ما خلاخل الخمسة عشر يوما التالية للتقرير به طبقا للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥، لا يفتى عن الإعلان طبقا للمادة ١١ السالفة الذكر بعد صدور قرار دائرة فحص الطعون بأحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية ..

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعنين لتخلف الطاعن فى كل منهما عن إعلان طعنه إلى الخصوم الذين وجه إليهم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٥ ق والطعن المضموم إليه رقم ٤٢٨ لسنة ٢٥ ق وإن رفا قبل تاريخ العمل بالقانون

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إلا أنه لم تكن قد حددت جلسة لنظرهما أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بهذا القانون في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ وعلى ذلك فإنه عملاً بالمادة الخامسة من مواد إصدار القانون المذكور تسرى على الطعن أحكام المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى من هذا القانون . ولما كانت المادة ١١ توجب على الطاعن إذا ما صدر من دائرة فحص الطعون قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة خلال خمسة عشر يوماً التالية لهذا القرار ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار هذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية التي يتعين على الطاعن التزامها لتعلقه بميعاد حتى يتصل بإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن في كل من الطعن لم يعلن طعنه مؤشراً عليه بقرار الإحالة الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٠ إلى الخصوم الذين وجه إليهم فإن ذلك يستوجب الحكم بعدم قبول الطعن . ولا يغير من هذا النظر أن يكون أحد الطعنين وهو الطعن رقم ٤٢٨ سنة ٢٥ ق قد تم التقرير به في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ قبل العمل بالقانون رقم ٤٠١ الصادر في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بإنشاء دوائر محكمة النقض لفحص الطعون في المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية، وأن يكون هذا الطعن قد أعلن للطعون عليهما في ١٥ و ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وفقاً للقانون الذي رفع في ظله ، ذلك لأن المادة الخامسة من مواد إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أطلقت حكمها الذي قررت بموجبه سريان المواد من ٩ إلى ١٧/١ من هذا القانون بالنسبة لجميع الطعون المرفوعة في الأقليم المصري في المواد غير الجزائية إذا لم تكن قد حددت لنظرها جلسة أمام دائرة المواد المدنية والتجارية أو دائرة مواد الأحوال الشخصية . مما يفيد وجوب إعمال حكم المادة ١١ بالنسبة لجميع الطعون التي لم تكن قد حددت لها جلسة ولو كانت قد رفعت قبل العمل بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ . فلا يفتى بإعلان الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٥ إلى

٠ م (٤) ٠ م

المطعون عليهما خلال الخمسة عشر يوما التالية للتقرير به طبقا للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ . لا ينفى هذا الإعلان عن الإعلان طبقا للمادة ١١ السالفة الذكر بعد صدور قرار دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية، ومما يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد استحدث حكما جديدا بالمادة ١٢ أتاح به للمطعون عليه أن يتمسك في مذكرته بالدفع التي سبق له إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بفتح مواعيد جديدة له عن طريق إعلانه بتقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(٢)

الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض ”أسباب الطعن“ . دعوى ”طلبات الخصوم“ .

إغفال الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ليس سببا من أسباب الطعن بطريق النقض .
المادة ٣٦٨ مرافعات . مثال لحكم قضى بإبطال الاستئناف دون أن يعرض في قضائه للاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان .

(ب) استئناف ”ميعاد الاستئناف“ .

إيجاب المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات على المستأنف أن يعلن استئنافه في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلا . الإعلان من النظام العام للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . مثال لعريضة استئناف تم إعلانها بعد الميعاد . في ذلك ما يبطل الاستئناف طبقا للمادة ٤٠٦ مكررا .

١ — المادة ٣٦٨ مرافعات صريحة في أنه إذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه . وقد أثر القانون بذلك أن يكون علاج الإغفال هو الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ، والمقصود بالإغفال هنا هو الإغفال الكلي الذي يجعل الطلب باقيا معلقا لم يقض فيه قضاء ضمنيا ، فإذا كان المطعون عليه الأول قد دفع بإعلان الاستئناف لإعلانه في غير المحل المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ولأن الإعلان اللاحق تم بعد الميعاد قاصدا بذلك الاستئناف الموجه إليه هو والمرفوع عن الدعوى الأصلية ، وكان الحكم المطعون

فيه قد قضى بقبول الدفع وبطلان الاستئناف دون أن يعرض في قضائه للاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان وبما يجعل موضوع هذا الاستئناف باقيا معلقا أمام المحكمة ، فإن النعى على الحكم بخالفة القانون لإغفال الفصل فيه يكون في غير محله .

٢ - إذا كان الطاعن قد قدم عريضة استئنافه إلى قلم كتاب المحكمة في ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ فإن إعلانها الحاصل في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٤ وعلى فرض صحته - يكون قد تم بعد الميعاد وفي ذلك ما يبطل الاستئناف طبقا لنص المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات وهو بطلان من النظام العام للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٥٥٤ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى الاسكندرية بطلب إلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٤١٥٠ ج بموجب الإيصال المؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٢ وتثبيت الجوز التحفظية الواقعة تمت يد باقى المدعى عليهم مع المصاريف والأتعاب وشمول السلم بالنفاذ المعجل بغير كفالة . وإذا أودع الطاعن مبلغ ١٦٥٠ ج خزانة المحكمة على ذمة الفصل فى النزاع كما أودع البنك العثمانى فرع الاسكندرية مبلغ ٢٥٠٠ ج فقد عدل المطعون عليه الأول طلباته إلى طلب الحكم بأحقية فى صرف هذين المبلغين وأدخل الطاعن المطعون عليه الثانى ضامنا له فى الدعوى طالبا الحكم عليه بما حساه أن يحكم به للمطعون عليه الأول فيما زاد عن مبلغ ١٦٥٠ ج وفى ١٤ من مارس مارس سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة أولا فى الدعوى الأصلية بأحقية المدعى محمد حسن الرسمانى بصرف مبلغ ٤١٥٠ ج قيمة الوديعتين الأولى وقدرها ١٦٥٠ ج المودعة بخزانة محكمة

الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٤ من المدعى عليه والثانية وقدرها ٢٥٠٠ ج المودعة خزانة محكمة الاسكندرية الابتدائية من البنك العثماني فرع الاسكندرية بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٦ تحت رقم ٣٧ يومية والزم المدعى عليه بالمصاريف ونعممائة قرش أتعاباً للحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة. ثانياً . برفض دعوى الضمان الموجهة من المدعى عليه إلى عبد السلام براغيث وألزم المدعى عليه بمصروفاتها . واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والحكم في موضوع الدعوى الأصلية برفضها ومن باب الاحتياط بعدم قبولها ومن باب الاحتياط الكلي بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن سبب الدين هو حصة في شركة لا قرض وأن الشركة لم تتم تصفيتها مع إلزام المطعون عليه الأول بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وفي موضوع دعوى الضمان بإلزام المطعون عليه الثاني بما عساه أن يحكم به على الطاعن مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وقيد استئنافه برقم ١٩٤ سنة ١٠ قضائية، ودفع المطعون عليه الأول ببطلان الاستئناف لإعلانه في غير المحل المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ولأن الإعلان اللاحق تم بعد الميعاد . وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الدفع وببطلان الاستئناف وألزم المستأنف بالمصاريف وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب محاماة للاستأنف عليه الأول محمد حسن الرحمانى وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الثاني ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

ومن حيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية وتجاهل الاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان وأهمله بينما هو قائم لم يدفع ببطلانه ولم تشب إجراءاته شائبة وكان يتعين على محكمة الاستئناف الفصل فيه وإذ هي لم تفعل فإنها تكون قد خالفت القانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المادة ٣٦٨ من أفعال صريحة في أنه "إذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن

أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه“ وجاء في المذكرة التفسيرية للقانون ما نصه ”وقد أثر القانون الجديد أخذاً بمذهب مشروع قانون المرافعات الفرنسي والقوانين الألمانية أن يكون علاج الإغفال هو الرجوع لنفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ولا يتقيد الطالب بأى ميعاد من المواعيد المحددة فى القانون للطعن فى الحكم وهذا هو الحل الطبيعى المعقول وعلى مقتضاه وضعت المادة ٣٦٨ فأجازت لصاحب الشأن إذا كانت المحكمة قد أغفلت الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه وغنى عن البيان أن الإغفال هنا هو الإغفال الكلى الذى يجعل الطلب باقيا معلقا لم يقض فيه قضاء ضميا“ ومتى كان ذلك وكان المطعون عليه الأول قد دفع ببطلان الاستئناف لأن الإعلان الحاصل فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٤ وجه إلى غير موطنه المختار المبين فى ورقة إعلان الحكم والإعلان الحاصل فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٥ تم بعد الميعاد قاصداً بذلك الاستئناف الموجه إليه هو والمرفوع عن الدعوى الأصلية وقضى الحكم المطعون فيه بقبول الدفع وبطلان الاستئناف دون أن يعرض فى قضائه للاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان وبما يجعل موضوع هذا الاستئناف باقيا معلقا أمام المحكمة فإن النعى دلى الحكم بخالفة القانون لإغفال الفصل فيه يكون فى غير محله .

ومن حيث إن حاصل السببين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ تأويل القانون إذ لم يضع فى اعتباره فحش المطعون عليه الأول باخفاء موطنه الأصلى وتغيير موطنه المختار المعلوم للطاعن والذى تم الإعلان فيه واتخاذ موطنه آنحرفى ورقة إعلان الحكم مما كان يتعين معه الحكم بصحة الإعلان لأن البطلان المترتب على عدم الإعلان فى الموطن الأصلى لا يتعلق بالنظام العام ويكفى لزواله قبول الإعلان فى الموطن المختار والعلم به وحضور المطعون عليه ممثلا بوكيله فى الجلسة . وأن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا عن تحصيل دفاع الطاعن والرد عليه من وجوه - أولها - أن حق المطعون عليه الأول فى الدفع ببطلان الإعلان قد سقط بحضوره فى جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٥٥ وأغفل الحكم هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه . وثانيها - أنه وقد ذكر المطعون عليه الأول عنوانا وهما لموطنه الأصلى يكون قد ارتكب غشا لا يجوز أن يفيد منه ورد الحكم بأن الطاعن لم يقدم دليلا على هذا الغش فى حين أن هذا الدليل قائم ومستمد من أوراق المحضرين والغش يجوز

إثباته بكافة الطرق وكان يتعين على المحكمة أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لإثباته .
وثالثها - أن الطاعن أنكر واقعة إعلانه بالحكم الابتدائي وقرر أنه لم يعلم به
إلا عند ما قدم المطعون عليه الأول أصل ورقة الإعلان في جلسة ١٩ مارس
سنة ١٩٥٥ وتبين أن صورته سلمت لمأمور سجن الحدراء وطلب الطاعن ضم
دقتر تسليم الصور إلى المساجين في يوم الإعلان والحكم المطعون فيه لم يجب
الطاعن إلى هذا الطلب واعتبر أن الإعلان قد تم لمجرد تسليم الصورة لمأمور
السجن بينما النزاع لا يدور حول صحة الإعلان ولكن حول علم الطاعن به وبالموطن
المختار المبين في ورقة الإعلان .

ومن حيث إن هذا النعى غير مجد ذلك أنه وقد قدم الطاعن عريضة الاستئناف
إلى قلم كتاب المحكمة في ١٥ أبريل سنة ١٩٥٤ فإن الاعلان الحاصل في ٢٢ مايو
سنة ١٩٥٤ - وعلى فرض صحته - يكون قد تم بعد الميعاد وفي ذلك ما يبطل
الاستئناف طبقا لنص المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات وهو بطلان
من النظام العام تمسكت به النيابة العامة في مذكرتها والمحكمة أن تقضى به من
تلقاء نفسها .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود هياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ،
وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٣)

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٢٥ القضائية :

قانون " تطبيق القانون في الزمان " . ضرائب "وعاء الضريبة" " التكاليف
على الربح " " المرتبات والأجور " " المكافآت " .

جواز إضافة المكافآت التي تعطى للوظفين والمستخدمين والعمال إلى حساب التكاليف التي تخصم
من الأرباح الخاضعة للضريبة بغير تحديد لمقدارها ما دامت لازمة لتشجيعهم بما يكفل حسن سير
الإنتاج في المنشأة بحيث إذا تجاوزت هذا الغرض وجب استبعادها من حساب التكاليف واعتبارها
أرباحاً تخضع للضريبة . هذا الوضع كان قبل العمل بالقانون ١٣٨ / ١٩٤٨ . تمديده للسادة ٣٩
ونصه على أن الحد الأقصى للمكافآت التي يجوز خصمها من الأرباح هو مرتب شهرين .

مثال لحكم أزيل حل واقعة الدعوى حكماً قانونياً لاحقاً في صدره على وجودها إذ استند في رفضه
إضافة مكافآت صرفت لبعض موظفي شركة عن عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ - قبل صدور القانون ١٣٨ / ١٩٤٨
إلى سبق صرف مرتب شهرين لجميع موظفي الشركة . خطأ في القانون .

الحد الأقصى للمكافآت التي يجوز خصمها من الأرباح التي تخضع للضريبة
وهو مرتب شهرين إنما تقرر بالقانون رقم ١٣٨ الصادر في ١٦ من أغسطس
سنة ١٩٤٨ - وكان الوضع قبل صدور هذا القانون هو جواز إضافة المكافآت
التي تعطى للوظفين والمستخدمين والعمال إلى حساب التكاليف التي تخصم من
الأرباح الخاضعة للضريبة بغير تحديد لمقدارها ما دامت لازمة لتشجيعهم
بما يكفل حسن سير الإنتاج في المنشأة بحيث إذا تجاوزت هذا الغرض وجب
استبعادها من حساب التكاليف واعتبار الزيادة الموزعة أرباحاً تخضع للضريبة ،
فاذا كانت المبالغ المتنازع عليها والتي رفضت محكمة الموضوع إضافتها إلى التكاليف
التي تخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة هي مكافآت صرفت لبعض موظفي
الشركة عن عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ - أي قبل صدور القانون رقم ١٣٨

لسنة ١٩٤٨ — وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه برفض طلب الشركة إضاقتها الى التكاليف — الى سبق صرف مرتب شهرين لجميع موظفي الشركة في هاتين السنتين بأن جعل للكفاة التي تخصم من حساب الأرباح حدا قانونيا لا يصح تجاوزه وهو مرتب شهرين طبقا لنص المادة ٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٨، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أنزل على واقعة الدعوى حكما قانونيا لاحقا في صدوره على وجودها مما يعد خطأ في القانون يعيبه ويستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والموافقة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد امتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٣ أقامت الشركة الطاعنة الدعوى رقم ١٨٥٨ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة ضد مصلحة الضرائب تطلب إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر في ٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من عدم أحقيتها في أن تخصم من أرباحها مبلغ ٤٣٣٠ جنيها في سنة ١٩٤٦ ومبلغ ٤٧٣٢ جنيها و٥٤٨ مليا في سنة ١٩٤٧ ، والحكم بحكمها في حساب هذه المبالغ ضمن التكاليف التي تخصم من الأرباح استنادا الى أنها قد صرفت لبعض موظفيها بالاضافة الى مرتباتهم تنفيذا لقرار صادر من إدارة الشركة الى رئيس حساباتها ، فقضت محكمة أول درجة بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٢ برفض الدعوى وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه . استأنفت الشركة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٢٨ سنة ٧١ ق تجارى . وفي ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير قدم الى قلم كتاب هذه المحكمة في الأول من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٠ ، فأصدرت قرارها بإحالة الى دائرة المواد المدنية والتجارية بعد

إذ صحت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرة انتهت فيها إلى طلب
رفض الطعن . وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق
القانون أنه أقام قضاءه بعدم أحقية الشركة في أن تخصم من أرباحها المبلغين
الذين صرفتهما لبعض موظفيها في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ على ما قرره من أن
الشركة بعد أن وزعت على جميع موظفيها في هاتين السنتين مكافآت تماثل مرتب
شهرين تكون قد استنفدت حقها في خصم أية مبالغ أخرى من الأرباح الخاضعة
للضريبة وذلك طبقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في حين أن هذا
الحد من المكافآت الذي يجوز خصمه من الأرباح وهو مرتب شهرين لم يقرر
إلا بقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ الذي لم يصدر إلا في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٨
وقد دفع هذان المبلغان في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ أي قبل سريان هذا القانون .
ولكن المحكمة الاستئنافية أعملت حكم المادة ٣٩ بنصها المعدل بأثر رجعي على
المبلغين محل النزاع دون أن تلتفت إلى عدم جواز سريان التعديل على الماضي .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المحكمة الاستئنافية استندت في تبرير
قضائها برفض طلب الشركة الطاعنة بإضافة مبلغ ٤٣٣٠ جنيهاً و ٤٧٣٢ جنيهاً
و ٥٤٨ ملياً إلى التكاليف التي تخصم من أرباح عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ على التوالي .
استندت إلى ما قرره من "أن الظاهر من مراجعة الملف الفردي أن الشركة وزعت
على جميع موظفيها في هاتين السنتين مكافآت توازي مرتب شهرين ، وبذلك تكون
قد استنفدت حقها في خصم أية مبالغ أخرى من الأرباح الخاضعة للضريبة ،
وذلك طبقاً لنص المادة ٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩" ، ولما كان الحد
الأقصى للمكافآت التي يجوز خصمها من الأرباح التي تخضع للضريبة وهو مرتب
شهرين قد تقرر بالقانون رقم ١٣٨ الصادر في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ،
وكان الوضع قبل صدور هذا القانون هو جواز إضافة المكافآت التي تعطى
للموظفين والمستخدمين والعمال إلى حساب التكاليف التي تخصم من الأرباح
الخاضعة للضريبة بغير تحديد لمقدارها ما دامت لازمة لتشجيعهم بما يكفل
حسن سير الإنتاج في المنشأة بحيث إذا تجاوزت هذا الغرض وجب استبعادها
من حساب التكاليف واعتبار الزيادة الموزمة أرباحاً تخضع للضريبة ، وكانت

المبالغ المتنازع عليها والتي رفضت محكمة الموضوع إضافتها إلى التكاليف التي تخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة هي مكافآت صرفت لبعض موظفي الشركة عن عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ أي قبل صدور القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ وكان الحكم المطعون فيه على ما تقدم بيانه قد استند في قضائه إلى سبق صرف مرتب شهرين لجميع موظفي الشركة في هاتين السنتين بأن جعل للكفاة التي تخصم من حساب الأرباح حدا قانونيا لا يصبح تجاوزه ، وهو مرتب شهرين طبقا لنص المادة ٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد أنزل على واقعة الدعوى حكما قانونيا لاحقا في صدوره على وجودها ، مما يعد خطأ في القانون يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عباد نائب رئيس المحكمة وبحضرة السادة : عبد السلام بلج ، ومحمود القاضي ،
وفرج يوسف ، وأحمد زكي عبد المستشارين .

(٤)

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٦ القضائية :

نقض ” إجراءات الطعن ” ” إعلان الطعن ” .

إيداع الطاعن قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن إلى الخصم في الميعاد المنصوص عليه
في المادة ١١ من القانون ٥٧/٥٩ هو إجراء جوهري يتعين التزامه و يترتب على إغفاله عدم قبول
الطعن . لا يفتى عنه إرسال أصل ورقة الإعلان إلى قلم الكتاب عن طريق البريد .

إذا كان الطاعن لم يودع قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن
إلى المطعون عليها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — وهو إجراء
جوهري يتعين إلتزامه ولا يفتى عنه إرسال أصل ورقة الإعلان إلى قلم الكتاب
عن طريق البريد — وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن إيداع الطاعن
أصل ورقة إعلان الطعن للخصم بقلم كتاب المحكمة في الميعاد المحدد قانوناً هو من
الإجراءات الهامة التي يترتب على انقضائها المواعيد المحددة لها سقوط الحق
في الإجراء وعدم قبول الطعن ، فإن ذلك يستوجب الحكم بعدم قبول الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطاعن لم يودع قلم كتاب المحكمة أصل ورقة إعلان الطعن إلى
المطعون عليها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وهو إجراء جوهري يتعين التزامه ولا يغنى عنه إرسال أصل ورقة الإعلان إلى قلم الكتاب عن طريق البريد. وجرى قضاء هذه المحكمة على أن إيداع الطاعن أصل ورقة إعلان الطعن للمختص بقلم كتاب المحكمة في الميعاد المحدد قانوناً هو من الإجراءات الهامة التي يترتب على انقضاء المواعيد المحددة لها سقوط الحق في الإجراء وعدم قبول الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور العادة : صبحي الصباغ ، ومحمود
الفاخى ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٥)

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) بورصة . قطن . عقد "تفسيره" .

مثال لحكم مسخ نصا في عقد بيع أقطان تحت القطع وانحرف في تفسيره له من المعنى
الظاهر لعباراته ، إذ فسر على أنه يفيد وجوب إجراء المحاسبة على سعر إقفال بورصة
العقود يوم ١٩٥٢/١/٣١ ولو كان سعر الإقفال في اليوم المذكور اسميا لم تجز به
معاملات في البورصة . مع أنه ليس في العقد ما يفيد هذا المعنى الذي ذهب إليه الحكم .
ما ورد بالنص من أن تكون المحاسبة على قفل بورصة كوترات الاسكندرية الساعة الواحدة
تماما . صريح في الدلالة على أن المقصود به تعيين الوقت الذي يعتمد لتحديد السعر
من بين صامات العمل في اليوم الذي يقطع فيه هذا السعر .

(ب) بورصة . قطن . عقد "تفسيره" . حكم "عيوب التدليل" . "المسخ —
الخطأ في الإسناد" "ما يعد كذلك" .

مثال لحكم مسخ نصا في عقد بيع أقطان تحت القطع مسخا ترتب عليه أنه أهدر أعمال
حكمه بنير موجب كما شابه خطأ في الإسناد ...

تقرير الحكم عدم جواز تمسك المشتري (الطاعة) بما ورد في هذا النص من إعفائها
من المسؤولية في حالة ما إذا لم يتسبب لها قطع السعر في اليوم المتفق على قطعه فيه لعدم
وجود مشتري بالأصهار الإسمية المحددة — إعتادا إلى القول بأن عدم مسئوليتها حسبما
جاء في هذا النص مشروط بإظهار البائع رغبته في قطع سعر قطعه وهو لم يظهرها وبتدخل
الحكومة بتعيين الأسعار أو تحديد تقلباتها وهي لم تتدخل .

المسوخ :

تحويل العقد المشتري الحق في قطع السعر نيابة عن البائع في اليوم الأخير من الأجل المحدد لهذا البائع لطلب القطع فيه . يستوى أن يستعمل البائع حقه في القطع بنفسه أو يستعمله عنه المشتري بتفويض سابق معطى له في العقد . إعفاء المشتري من المسؤولية المقرر في النص يسرى في الحالتين . هذا الإعفاء إن هو إلا تطبيق للعرف التجاري السائد في شأن عقود بيع الأقطان تحت القطع أقره المشرع بالقانون ١٣١/١٩٣٩ المعدل بالقانون ١٨٤/١٩٥٩ .

خطأ الإسناد :

ماثل في قول الحكم إنه لم يثبت تدخل الحكومة لتحديد الأسعار قبل ١٩٥٢/١/٣١ مع أن النابت بنشرة البورصة التي أشار إليها الحكم أن سعر فبراير ١٩٥١ هو (حد أدنى بائع) . هذه العبارة تفيد بذاتها تحديد حد أدنى لا يجوز نزول الأسعار عنه وعدم وجود مشتري هذا السعر . تدخل الحكومة في البورصة وتحديد الأسعار صدر به قرار وزير المالية رقم ١٩٥٢/٧ في ١٩٥٢/١/١٦ . الحد الأدنى لاستحقاق فبراير متوسط التيلة ١٩٥١ استمرار السعر عند هذا الحد إلى ما بعد ١٩٥٢/١/٣١ . لم يبلغ إلا بالقرار ١٩٥٢/١٦ في ١٩٥٢/٢/١٧ .

(ج) بورصة . قطن .

للمشتري في عقود بيع الأقطان تحت القطع خيار التغطية مقابل حق البائع في قطع السعر في زمن آجل . إذا كانت التغطية تجرى في خصوص النزاع بعملية بيع يجريها المشتري في بورصة العقود في اليوم الذي يطلب فيه البائع قطع سعر أقطانه وبما يوازي كمية هذه الأقطان . تعذر القيام بها في حالة وصول الأسعار إلى الحد الأدنى المحدد لعدم وجود مشتري يقبل الشراء بهذه الأسعار .

١ - إذا كان قد ورد في عقد البيع تحت القطع المبرم بين الطرفين ما يأتي "تم هذا البيع بحسب الأسعار الموضحة أعلاه قرين كل رتبة من رتب القطن وعلى حسب كوتراتات شهر فبراير سنة ١٩٥٢ وللبيع الحق في قطع السعر ابتداء من يوم التسليم لغاية يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ وعليه إخطار المشتري لتغرافيا عن اليوم الذي يرغب فيه قطع السعر شرطا أن التغراف يصله الساعة التاسعة صباحا على الأكثر في اليوم الذي يرغب فيه قطع السعر والمحاسبة تكون على قفل بورصة كوتراتات الاسكندرية الساعة الواحدة تماما بعد الظهر... وإذا لم يطلب البائع

قطع السعر أو النقل لغاية التاريخ المذكور (٣١ من يناير سنة ١٩٥٢) سيكون للمشتري الحق في قطع سعر القطن في اليوم المذكور ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ وإذا كان هذا اليوم يوم عطلة رسمية للبورصة فالمحاسبة تكون على أول يوم تفتح فيه البورصة بعد العطلة الرسمية ، وكان الحكم المطعون فيه قد فسر نص هذا البند من العقد على أنه يفيد وجوب إجراء المحاسبة بينهما على سعر إقفال بورصة العقود في يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ — وهو نهاية الأجل المضروب للبائع لطلب قطع السعر فيه — ولو كان سعر الإقفال في اليوم المذكور سعرا اسميا لم تجر به معاملات في البورصة ، فإنه يكون قد مسخ هذا النص وانحرف في تفسيره له عن المعنى الظاهر لعباراته — ذلك أن ما أورد في هذا النص من أن تكون المحاسبة على قفل بورصة كوتراتات الاسكندرية الساعة الواحدة تماما صريح في الدلالة على أن المقصود به تعيين الوقت الذي يعتمد لتحديد السعر من بين ساعات العمل في اليوم الذي يقطع فيه هذا السعر وذلك حتى لا يشور خلاف على الوقت الذي جرت فيه عملية القطع لأن الأسعار في البورصة عرضة للتقلبات من ساعة لأخرى ولا تستقر على حال في اليوم الواحد وليس في النص المشار إليه ما يفيد المعنى الذي ذهب إليه الحكم من وجوب المحاسبة على سعر ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ حتى لو استحال على المشتري قطع السعر في هذا اليوم بسبب عدم وجود مشتر بالسعر الاسمي المحدد .

٢ — إذا كان قد نص في عقد البيع تحت القطع المبرم بين الطرفين على أنه ” إذا رغب البائع قطع سعر قطنه أو جزء منه وتصادف أن الحكومة عيلت الأسعار أو حدثت تقلباتها لأي سبب كان فالمشتري لا يكون مسئولاً في تلك الحالة إذا لم يتيسر له قطع السعر لعدم وجود مشتر بالأسعار المحددة وعلى ذلك تكون التعليقات المعطاة سارية المفعول من جلسة إلى أخرى حتى يتم الانقطع بدون أي إلزام على المشتري ، وعلى المشتري إعلان البائع بما يقطعه أولاً بأول إلى أن يتيسر له تغطية الكمية المذكورة في بورصة الكوتراتات في أي وقت كان وعمل الحساب النهائي بدون أية معارضة من البائع ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قرر بعدم جواز تمسك المشتري — الطاعنة — بما ورد في هذا النص من إعفائها من المسؤولية في حالة ما إذا لم يتيسر لها قطع السعر في اليوم المتفق على قطعه فيه

لعدم وجود مشتر بالأسعار الاسمية المحددة — استند إلى القول بأن عدم مسئوليتها حسبما جاء في هذا النص مشروط باظهار البائع رغبته في قطع سعر قطنه وهو لم يظهرها وبتدخل الحكومة بتعيين الأسعار أو تحديد تقلباتها وهي لم تتدخل ، فانه يكون قد مسخ هذا النص مسخا ترتب عليه أنه أهدر أعمال حكمه بغير موجب كما شابه خطأ في الاسناد — ذلك أن العقد خول المشتري — الطاعنة — الحق في قطع السعر نيابة عن البائع — المطعون ضده — في اليوم الأخير من أجل المحدد لهذا البائع لطلب القطع فيه إذا ما تخلف عن طلبه قبل حلول هذا اليوم ويستوى أن يستعمل البائع حقه في القطع بنفسه أو يستعمله عنه المشتري بتفويض سابق معطى له في العقد ومن ثم فإن إعفاء الطاعنة من المسئولية إذا لم يتيسر لها قطع السعر لعدم وجود مشتر بالأسعار المحددة يسرى في الحالتين ، والنص في العقد على هذا الإعفاء إن هو إلا تطبيق للعرف التجارى السائد في شأن عقود بيع الأقطان تحت القطع ذلك العرف الذى أقره المشرع بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ الذى عدل أخيرا بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ — أما عن الخطأ في الاسناد فمائل في قول الحكم بأنه لم يثبت تدخل الحكومة لتحديد الأسعار قبل يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ذلك أنه ثابت بنشرة البورصة المؤرخة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ التى كانت تحت نظر محكمة الاستئناف وأشار إليها الحكم المطعون فيه أن سعر فبراير وهو ٩٥ و ١٠ ريالاً هو (حد أدنى بائع) — وهذه العبارة تفيد بذاتها تحديد حد أدنى لا يجوز نزول الأسعار عنه وعدم وجود مشتر بهذا السعر كما أن تدخل الحكومة في البورصة وتحديد الأسعار صدر به قرار وزير المالية رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بتعيين حد أدنى لأسعار عقود القطن ببورصة العقود وقد حدد هذا القرار الحد الأدنى لاستحقاق فبراير متوسط التيلة بـ ٩٥ و ١٠ ريالاً واستمر السعر عند هذا الحد إلى ما بعد يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ولم يبلغ الحد الأدنى إلا بالقرار الوزارى رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ .

٣ — العرف التجارى السائد في شأن عقود بيع الأقطان تحت القطع الذى أقره المشرع بالقانون رقم ١٣١ لسنة ٣٩ الذى عدل أخيراً بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ — مقتضاه أن يكون للمشتري في تلك العقود خيار التغطية مقابل حق البائع في قطع السعر في زمن آجل وذلك تأميناً للمشتري من مخاطر تقلبات

٢٠ (٥) . ٢

الأسعار خلال الأجل الممنوح للبائع لقطع السعر فيه . فإذا كانت التغطية تجري في خصوص هذا النزاع بعملية بيع يجريها المشتري في بورصة العقود في اليوم الذي يطلب فيه البائع قطع سعر أقطانه وبما يوازي كمية هذه الأقطان فإنه يتعذر إجراؤها في حالة وصول الأسعار إلى الحد الأدنى المحدد وذلك لعدم وجود مشتر يقبل الشراء بهذه الأسعار .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٩٦١ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى الاسكندرية على المطعون عليه طالبة الحكم بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٥٧١ جنيها و ٧٥٦ مليا والفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وذكرت الطاعنة في بيان هذه الدعوى أنه بموجب عقدى بيع تحت القطع محررين في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ، ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ باع لها المطعون عليه ٢٥٤ قنطار ، ٣٨ رطلا من القطن الأشموني الزهر محصول عام ١٩٥٢/٥١ وقد تم قطع ٥٠ قنطارا من هذه الكمية بناء على طلبه بأسعار لاخلاف عليها أما باقى الكمية وقدره ٢٠٤ قنطارا ، ٣٨ رطلا فقد اتفق على تحديد سعره على أساس عقود شهر فبراير سنة ١٩٥٢ وخول البائع حق قطع السعر حتى يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ فإذا لم يطلب القطع حتى هذا التاريخ حق للشركة المشتري (الطاعنة) قطع السعر في اليوم المذكور على أساس سعر إقفال الساعة الواحدة بعد الظهر، ولما حل يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ وهو نهاية الأجل المضروب للمطعون عليه لقطع سعر أقطانه ولم يكن قد أخطر الطاعنة بطلبه قطع السعر وأرادت الطاعنة إعمالا لنص العقد أن تقطع سعر الكمية الباقية من أقطانه في بورصة العقود في ذلك اليوم استحال عليها إجراء عملية القطع بسبب تحديد الأسعار بمعرفة الحكومة ووصول عتد فبراير إلى ١٠ ، ٩٥٠ ر يالا وهو الحد

الأدنى الذى كانت قد حددته الحكومة والذى لم يجربه تعامل لعدم وجود مشتر بهذا السعر واضطرت الطاعة أن ترجىء القطع إلى الوقت الذى يحتل فيه تعامل بالبورصة وذلك إعمالاً منها لنص البند الثالث من العقد واستمرت الحال على هذا الاضطراب وتحديد الأسعار بحد أدنى بائع حتى يوم ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ حين أصدر وزير المالية قراره رقم ١٧ بتحديد الاستحقاقات الجائز التعامل عليها في بورصة العقود وبمنع إجراء أية عملية من عمليات البيع على استحقاقات فبراير وأبريل للقطن المتوسط التيلة كما قررت لجنة بورصة مينا البصل بمشورها رقم ٢٧ الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ تنفيذاً للقرار الوزاري سالف الذكر مد كافة عمليات القطع من هذين الشهرين إلى شهر يونيه بدون غرامة أو خصم على أن يحصل القطع في أول يوم يجرى فيه تعامل بالبورصة على أساس عقود هذا الشهر ، وقد قامت الطاعة باخطار المطعون عليه بأنها ستقطع أقطانه على عقود يونيه في أول يوم يجرى فيه تعامل ببورصة العقود وقطعتها فعلاً في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٢ بسعر إقتال الساعة الواحدة في هذا اليوم وقدره ٦٧ و ٦٧ ريالاً وأخطرته بذلك في ٢٥ من الشهر المذكور وعند تصفية حسابه على هذا الأساس بعد احتساب ما كان قد قبضه من مبالغ تبين مديونيته للطاعة بمبلغ ٦٦٦ جنياً و ٩٩٦ ملياً ولما أصدرت لجنة بورصة مينا البصل قرارها المؤرخ ١٤ من مايو سنة ١٩٥٢ تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ بتحديد سعر ٧٢ ريالاً لعقود يونيه وخصم المصاريف الفعلية بواقع ريالين عن كل قنطار أعادت الطاعة تصفية الحساب على أساس سعر ٧٠ ريالاً للقنطار فتبين أن جملة المستحق لها في ذمته هو مبلغ ٥٧١ جنياً و ٧٥٦ ملياً الذى رفعت به الدعوى الابتدائية ، وقد طلب المطعون عليه رفض هذه الدعوى وتمسك بوجوب إجراء المحاسبة على أساس السعر الرسمى في يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ الذى ظهر في نشرة البورصة وقدره ٩٥ و ١٠ ريالاً للقنطار قائلاً إن الطاعة تلتزم بهذا السعر طبقاً لنص العقد وأنه لو أجرى الحساب على أساس السعر المذكور لكان رصيده لدى الشركة دائناً بمبلغ ٥١٧ جنياً و ٩٦٠ ملياً وقد وجه دعوى فرعية إلى الشركة الطاعة يطالبها فيها بهذا المبلغ ثم عدل طلباته في مذكرته الختامية إلى طلب الحكم له في دعواه الفرعية بمبلغ ٤٥٨ جنياً و ٥٠٠ ملياً مع الفوائد والمصاريف — وقد أخذت المحكمة الابتدائية بوجهة نظر الشركة الطاعة وقضت

بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٤ حضوريا — أولا — في الدعوى الأصلية بالزام المدعى عليه بأن يدفع للدعية مبلغ ٥٧١ جنيها و ٧٥٦ مليا والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٠/٨/١٩٥٢ حتى تمام الوفاء وإلزامه بالمصاريف ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماه — ثانيا — في الدعوى الفرعية برفضها وإلزام رافعها بمصاريفها. استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٣ سنة ١٠ ق الاسكندرية متمسكا بدفاعه السابق ، وبتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف الاسكندرية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنسبة للدعوى الأصلية المرفوعة من الشركة المستأنف عليها بإلغاء الحكم المستأنف ورفضها وإلزام رافعها بالمصروفات عن الدرجتين وبالنسبة للدعوى الفرعية المرفوعة من المستأنف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام شركة اسكندرية للأقطان المستأنف عليها بأن تدفع للمستأنف مبلغ ٤٥٨ جنيها و ٥٠٠ مليم والمصروفات ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماه وقد قررت الشركة الطاعة بالإداع بالقبض في هذا الحكم بتاريخ ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٥ وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف الذكر .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أولا مسخ عقدي البيع تحت القطع المبرمين بينها وبين المطعون عليه ونخرج في تفسيره لهما عن قصد المتعاقدين منهما وذلك من ناحيتين — الأولى — أنه خالف في تفسيره للبند الثاني من العقدين المعنى الظاهر لعبارته ، وذلك فيما قرره من أن نص هذا البند يوجب إجراء المحاسبة بين الطرفين على أساس السعر الرسمي لإقفال يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ وهو اليوم الذي اتفق على أن يكون نهاية الميعاد المحدد لقطع السعر فيه ولو ثبت استحالة القطع بذلك السعر الرسمي لكونه سعرا إسميا لم تجزبه معاملات في البورصة وتعذر بالتالي على الطاعنة إجراء عملية تغطية في هذا اليوم وتقول الطاعنة إن نص البند المذكور لا يفيد المعنى الذي ذهب إليه الحكم وأن ما نص فيه من أن تجرى المحاسبة على قفل بورصة العقود الساعة الواحدة

إنما قصد به تعيين الوقت الذي يعتمد من بين ساعات العمل في اليوم الذي يتم القطع فيه في حالة إمكان حصوله — الثانية — إن الحكم قد خالف ظاهر مدلول البند الثالث من العتدين وذلك فيما قرره من أنه لا يجوز للطاعة التمسك بما يقضى به نص هذا البند من عدم مسئوليتها في حالة ما إذا لم يتيسر لها قطع السعر في اليوم المحدد لقطعها بسبب عدم وجود مشتر بالسعر المحدد من الحكومة ومن تحويل الطاعة في هذه الحالة الحق في إرجاء قطع السعر إلى أول يوم يجرى فيه تعامل بالبورصة وذلك استنادا من الحكم إلى أن نص البند المذكور لا يعمل به إلا في حالة ما إذا طلب البائع قطع سعر قطنه فإذا هو لم يطلب حتى نهاية الأجل المحدد للقطع وأرادت الطاعة أن تقطع على حسابها طبقا لما ينحوله لها نص البند الثاني من بنود العقد فإنها لا تستفيد من نص البند الثالث وتلتزم بالسعر الرسمي في اليوم المتفق على أنه نهاية الأجل المحدد للقطع حتى ولو عجزت عن القطع في هذا اليوم لعدم وجود مشتر بهذا السعر الاسمي ، وتقول الطاعة إنه لا محل للتفرقة التي قال بها الحكم بين ما إذا كان قطع السعر بناء على طلب المطعون عليه في الأجل المشروط لذلك في العقد وبين ما إذا كان القطع بمعرفة في نهاية الأجل لتخلف البائع عن طلبه لأنها في الحالة الأخيرة إنما تستعمل حقه عند تراخيه في استعماله وقد خول لها في العقد استعمال هذا الحق عنه ويؤكد هذا النظر أن البائع — على ما تفيد البرقية المرسلة منه إلى الطاعة في ٢٦ إبريل سنة ١٩٥٢ — لم يتمسك بالسعر الرسمي في يوم أول يناير سنة ١٩٥٢ وهو ٩٥,١٠ ريالاً وإنما طلب محاسبته على أساس ٨٠ ريالاً بدعوى أنه السعر الذي حددته الحكومة لتصفية ما لم يقطع من الأقطان . ثانياً — أن الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان في الإسناد ذلك أنه استند في عدم إعماله لحكم البند الثالث من العقد الذي يعفى الطاعة من مسئولية عدم القطع عند تحديد الأسعار بمعرفة الحكومة إلى أنه لم يثبت أن الحكومة تدخلت في السعر قبل يوم ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ — حالة أن الثابت أن الطاعة تقدمت بحافظة مستندات المودعة بملف الدعوى الابتدائية الذي كان مضموماً للاستئناف بعدد من نشرات البورصة تدل كلها على أن الأسعار الموضحة بها كانت "حدا أدنى بائع" مما يفيد تحديد الأسعار كما هو مفهوم هذه العبارة، هذا فضلا عما أشير إليه في هذه النشرات من النسب المئوية المسموح بها لنزول الأسعار طبقا لتعليمات الحكومة .

وحيث إنه ورد بالبند الثاني من عقدى البيع تحت القطع المبرمين بين الطرفين ما يأتى "تم هذا البيع بحسب الأسعار الموضحة أعلاه قرين كل رتبة من رتب القطن وعلى حسب كوتراتات شهر فبراير سنة ١٩٥٢ وللبائع الحق فى قطع السعر ابتداء من يوم التسليم لغاية يوم ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ وعليه إخطار المشتري تاغرافيا عن اليوم الذى يرغب فيه قطع السعر شرطا أن التاغراف يصله الساعة التاسعة صباحا على الأكثر فى اليوم الذى يرغب فيه قطع السعر والمحاسبة تكون على قفل بورصة كوتراتات الاسكندرية الساعة الواحدة تماما بعد الظهور... وإذا لم يطلب البائع قطع السعر أو النقل لغاية التاريخ المذكور (٣١ يناير سنة ١٩٥٢) سيكون للمشتري الحق فى قطع سعر القطن فى اليوم المذكور ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ ، وإذا كان هذا اليوم يوم عطلة رسمية للبورصة فالمحاسبة تكون على أول يوم تفتح فيه البورصة بعد العطلة الرسمية" وورد فى البند الثالث ما يلى "إذا رغب البائع قطع سعر قطانه أو جزء منه وتصادف أن الحكومة عينت الأسعار أو حددت تقلباتها لأى سبب كان فالمشتري لا يكون مسئولا فى تلك الحالة إذا لم يتيسر له قطع السعر لعدم وجود مشتر بالأسعار المحددة وعلى ذلك تكون التعليمات المحطاة سارية المفعول من جلسة إلى أخرى حتى يتم القطع بدون أى إلزام على المشتري ، وعلى المشتري إعلان البائع بما يقطعه أولا بأول إلى أن يتيسر له تغطية الكمية المذكورة فى بورصة الكوتراتات فى أى وقت كان وعمل الحساب النهائى بدون أية معارضة من البائع" وقد قال الحكم المطعون فيه إذ عرض لتفسير نصوص هذين البندين قال "وحيث إن عقدى البيع صريحان فى أن البيع قد تم بين الطرفين فعلا وكل ما هنالك أنهما اتفقا على تحديد الثمن مستقبلا حسب رغبة البائع فى قطع السعر ابتداء من يوم التسليم لغاية ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ وما دام أن البائع لم يستعمل حقه وانتظر حتى تاريخ القطع المتفق عليه وجب حتما قطع السعر فى ذلك التاريخ وهو ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ أما قول الشركة بأنها لم تجد مشتريا فى اليوم المذكور وأن التعامل فى البورصة قد أوقف بعد ذلك إلى أن صدر القرار الوزارى فى ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ بالنقل إلى شهر يونيه ، فمردود بأن البيع قد تم فعلا بصريح نص العتدين وأنهما اتفقا على أن تكون المحاسبة على الثمن على قفل بورصة كوتراتات الإسكندرية فى يوم ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ إن لم يبد البائع رغبته فى قطع السعر قبل ذلك اليوم وقد ثبت من المستندات المقدمة من الطرفين أن السعر الرسمى لبيع الأقطان

في ذلك التاريخ هو ٩٥,١٠ ريالاً للقطن متوسط التيلة وهو سعر العقود في فبراير سنة ١٩٥٢ كما ثبت ذلك من النشرة المقدمة المؤرخة ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ — وحيث إنه لا يجدى المستأنف ضدها أن تتمسك بالبند الثالث من عقدي البيع وبالقرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ إذ أن عدم مسئولية الشركة حسبما جاء بالبند الثالث المشار إليه مشروط بإظهار البائع رضته في قطع سعر قطنه وبتدخل الحكومة بتعيين الأسعار أو تحديد تقلباتها وهو ما لم يحصل في النزاع الحالي فلم يثبت أن البائع طلب قطع السعر قبل يوم ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ أو أن الحكومة تدخلت في السعر قبل التاريخ المذكور، أما القرار الوزاري سالف الذكر فإنه صدر بعد ذلك في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ وقد نص فيه على أن يعمل به من تاريخ نشره أي أنه ليس له أثر رجعي على العمليات التي تمت قبل ذلك التاريخ.

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ فسر نص البند الثاني من عقدي البيع المبرمين بين الطرفين على أنه يفيد وجوب إجراء المحاسبة بينهما على سعر إقفال بورصة العقود في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ — وهو نهاية الأجل المضروب للبائع لطلب قطع السعر فيه — ولو كان سعر الإقفال في اليوم المذكور سعراً اسمياً لم تجبر به معاملات في البورصة يكون قد مسخ هذا النص وانحرف في تفسيره له عن المعنى الظاهر لعبارة ذلك أن ما ورد في هذا النص من أن تكون المحاسبة على قفل بورصة كوترات الاسكندرية الساعة الواحدة تماماً صريح في الدلالة على أن المقصود به تعيين الوقت الذي يعتمد لتحديد السعر من بين ساعات العمل في اليوم الذي يقطع فيه هذا السعر وذلك حتى لا يثور خلاف على الوقت الذي جرت فيه عملية القطع لأن الأسعار في البورصة عرضة للتقلبات من ساعة لأخرى ولا تستقر على حال في اليوم الواحد وليس في النص المشار إليه ما يفيد المعنى الذي ذهب إليه الحكم من وجوب إجراء المحاسبة على سعر ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ حتى لو استحال على المشتري قطع السعر في هذا اليوم بسبب عدم وجود مشتر بالسعر الاسمي المحدد.

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قرر بعدم جواز تمسك الطاعنة بما ورد في العقد في بنده الثالث من إعفائها من المسئولية في حالة ما إذا لم يتيسر لها قطع السعر في اليوم المتفق على قطعه فيه لعدم وجود مشتر بالأسعار الاسمية المحددة

استنادا إلى القول بأن عدم مسئوليتها حسبا جاء في هذا البند مشروط بإظهار البائع رغبته في قطع سعر قطنه وهو لم يظهرها وبتدخل الحكومة بتعيين الأسعار أو تحديد تقلباتها وهي لم تتدخل، إذ قورا لحكم ذلك فإنه يكون قد مسخ هذا النص مسخا ترتب عليه أنه أهدر أعمال حكمه بغير موجب كما شابه خطأ في الإسناد ذلك أن العقد خول المشتري — الطاعنة — الحق في قطع السعر نيابة عن البائع — المطعون ضده — في اليوم الأخير من أجل المحدد لهذا البائع لطلب القطع فيه إذا ما تخلف عن طلبه قبل حلول هذا اليوم ويستوى أن يستعمل البائع حقه في القطع بنفسه أو يستعمله عنه المشتري بتفويض سابق معطى له في العقد ومن ثم فإن إعفاء الطاعنة من المسئولية إذا لم يتيسر لها قطع السعر لعدم وجود مشتر بالأسعار المحددة وهو الإعفاء المقرر في البند الثالث من العقد يسرى في الحالتين والنص في العقد على هذا الإعفاء إن هو إلا تطبيق للعرف التجاري السائد في شأن عقود بيع الأقطان تحت القطع ذلك العرف الذي أقصره المشرع بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٣٩ الذي عدل أخيرا بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩، ومقتضاه أن يكون للمشتري في تلك العقود خيار التغطية مقابل حق البائع في قطع السعر في زمن آجل وذلك تأمينا للمشتري من مخاطر تقلبات الأسعار خلال الأجل الممنوح للبائع لقطع السعر فيه ولما كانت هذه التغطية تجري في خصوص هذا النزاع بعملية بيع يجريها المشتري في بورصة العقود في اليوم الذي يطلب فيه البائع قطع سعر أقطانه وبما يوازى كمية هذه الأقطان فإنه يتعذر إجراؤها في حالة وصول الأسعار إلى الحد الأدنى المحدد وذلك لعدم وجود مشتر يقبل الشراء بهذه الأسعار — أما عن الخطأ في الإسناد فمائل في قول الحكم بأنه لم يثبت تدخل الحكومة لتحديد الأسعار قبل يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ذلك أنه ثابت بملشرة البورصة المؤرخة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ التي كانت تحت نظر محكمة الاستئناف وأشار إليها الحكم المطعون فيه أن سعر فبراير وهو ١٠ و ٩٥ ريال هو حد أدنى بائع وهذه العبارة تفيد بذاتها تحديد حد أدنى لا يجوز نزول الأسعار عنه وعدم وجود مشتر

بهذا السعر كما أن تدخل الحكومة في البورصة وتحديد لها للأسعار صدر به قرار وزير المالية رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٢ بتعيين حد أدنى لأسعار عقود القطن ببورصة العقود وقد حدد هذا القرار الحد الأدنى لاستحقاق فبراير متوسط التيلة بـ ٩٥١٠ ريالاً واستمر السعر عند هذا الحد إلى ما بعد يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ ولم يبلغ الحد الأدنى إلا بالقرار الوزاري رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جاسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق امماعيل المستشارين .

(٦)

الطعن رقم ١٢ ، لسنة ٢٥ القضائية :

(١) بورصة . قطن .

عقود بيع القطن تحت القطع :

اعتبارها من قبيل البيوع التى يكون تحديد الثمن فيها قاصرا على بيان الأساس التى تنبأه فى وقت لاحق للتعاقد . هى محكمة بنصوص المسواد ١ ، ٢ من المرسوم بقانون ١٩٣٩/١٣١ ، ٨٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأنطان فى بورصة البضاعة الحاضرة تخضع لقيودها وشروطها . تحديد الثمن يتراخى ويبقى معلقا على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه .

حق البائع فى قطع السعر :

للبائع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التى يتم بها التعامل فعلا فى بورصة العقود فى أى يوم يختاره من أيام العمل بالبورصة أو بتلك الأسعار مضافا إليها العلالة أو مستثلا منها الخصم حسب الاتفاق بشرط ألا يستنفد المهلة المقررة له فى العقد لممارسة حق القطع . إن استنفدها كان معيار السعر هو سعر البورصة فى اليوم الأخير من هذه المهلة .

خيار المشتري فى التغطية :

حق البائع فى القطع يقابله خيار المشتري فى التغطية . التزام البائع بأن يوفر للمشتري الوقت الذى يتسع للتغطية التى يكون إجرائها بعملية بيع عكسية يجرى بها المشتري كى يأمن تقلبات الأسعار .

متى تمت التغطية :

تحقق للمشتري مركز قائم بالبورصة فوامه العملية العكسية التى يكون قد أجزاها ببورصة العقود .

القطع على سعر التعامل في بورصة العقود مقيد بشرط :

على ما جرى به العرف — هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا إسميا .
إقرار المشرع لهذا العرف وتقنيته بما أورده بالمادة ١ من القانون ١٨٤/١٩٥٩
المعدل للرسوم بقانون ١٣١/١٩٣٩ .

(ب) بورصة . قطن .

مؤدى القرار الوزاري رقم ١٧/١٩٥٢ ، المادة (١) من المرسوم
بقانون ١٨/١٩٥٢ :

عدم التعامل في كوتراتات مارس سنة ١٩٥٢ وهي خاصة بالقطن طويل التيلة إلا أن
يكون التعامل بقصد تصفية مركز قانوني قائم . عدم إخطار الشركة البائنة الشركة
المشترية برغبتها في القطع لناية ١٧/٢/١٩٥٢ — تاريخ صدور القرار الوزاري
رقم ١٧/١٩٥٢ . وبالتالي عدم إجراء الشركة المشترية عملية التغطية حتى هذا التاريخ .
ومن ثم فإنها لم تكن ذات مركز قائم في بورصة العقود بالنسبة للصفقة منازع النزاع .
صحة الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بالسعر الذي قرره المرسوم بقانون ١٨/١٩٥٢ .

(ج) بورصة . قطن . محكمة الموضوع .

تسجيل الحكم في حدود "ملطته التقديرية بحجز الشركة الطامنة عن إثبات قيام مركز شرائي
للشركة المطعون عليها (المشترية) في بورصة العقود بالنسبة لكمية القطن المبيعة لها عند
صدور المرسوم بقانون ١٨/١٩٥٨ . النفي بأن الشركة المشترية أكبر بيوتات التصدير
وأن المفروض أن يكون لها إلى حين تصدير صفقة النزاع مراكز شرائية قائمة بالنسبة
لهذه الصفقة مما كان يقتضى تصفيتا بالسعر الإلزامي الذي حدده المرسوم بقانون
١٨/١٩٥٢ . لا يعدو أن يكون جديلا موضوعيا مما لا يجوز إثارته أمام محكمة
النقض .

(د) بورصة . قطن .

القرار الوزاري ١٧/١٩٥٢ ، وقرار لجنة البورصة الصادر في ٥/٣/١٩٥٢ :

صدور القرار الوزاري ١٧/١٩٥٢ وحظره التعامل على استحقاق مارس سنة ١٩٥٢
الخاص بالقطن طويل التيلة ونصه على أن يجري التعامل في هذا النوع من القطن على قدر شهرى
مايو ويوليه سنة ١٩٥٢ . مؤدى ذلك استحالة القطع على حقد مارس سنة ١٩٥٢
بقوة قاهرة هي صدور القرار سالف الذكر . لجنة البورصة إذ أصدرت قرارها
الرقم ٥/٣/١٩٥٢ بمد عمليات القطع بالنسبة للقطن طويل التيلة إلى شهر مايو سنة ١٩٥٢
دون غرامة أو خصم لا يكون قد أنشأت حكما جديدا وإنما أعملت مقتضى القرار
الوزاري ١٧/١٩٥٢ .

(هـ) بورصة . قطن .

المرسوم بقانون الصادر في ١٢/٥/١٩٤٠ ، والمرسوم بقانون ١٨/١٩٥٢ :

المشرع إذ عطل البورصة في سنة ١٩٤٠ وانعدمت وسيلة تحديد أسعار البضاعة الحاضرة تحت القطع وضع لها حكما خاصا يحكم أسعار بيعها . ولكنه إذ أصدر المرسوم بقانون ١٨/١٩٥٢ لم يقرر تعطيل البورصة وإنما قرر فقط قفل استحقاق شهور معينة إلى شهور تالية وسكت عن تحديد سعر البضاعة الحاضرة تحت القطع تاركا إياها لأحكام القواعد التجارية التي تخصه لسعر القطع الذي يجري به التعامل الفعلي في أول يوم من أيام التعامل على الاستحقاق التالي . اختلاف حكم المرسوم بقانون ١٨/١٩٥٢ عن حكم المرسوم بقانون الصادر في ١٢/٥/١٩٤٠ والمرسوم بقانون ٢٩٦/١٩٥٢ الذي جاء على غرار . إمتناع القياس بين التشريع الأول والتشريعين الآخرين .

(و) نقض "المصلحة في الطعن" "متى تنتفى" .

تطبيق أحكام عقود بيع القطن تحت القطع يؤدي إلى قطع سعر القطن المبيع من الشركة الطاعنة إلى الشركة المطعون عليها على أساس سعر التعامل الفعلي على عقود ما يوفي أول يوم يجري فيه التعامل عليها ببورصة العقود . هذه الأسعار أقل من السعر الذي حدده قرار بورصة مينا البصل الصادر في ١٤/٥/١٩٥٢ . ليس للطاعنة قمع في النعي على هذا القرار بأنه باطل ولا حجية له .

(ز) فوائد "شروط استحقاق الفوائد" "شرط معلومية المقدار وقت الطلب" .

متى كان المدعى قد حدد في مريضة دعواه المبلغ الذي يطالب به وثبت استحقاقه فإنه ليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب .

١ — مؤدى المادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ١٣١ سنة ١٩٣٩ والمادة ٨٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة البضاعة الحاضرة — أن عقود بيع القطن تحت القطع تعد من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن فيها قاصرا على بيان الأسس التي تنظمه في وقت لاحق للتعاقد وهي محكمة بالنصوص المتقدمة وتخضع لقيودها وشروطها . فتحديد الثمن فيها يتراخى ويبقى معلقا على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه ووفائه بالتزاماته — والبايع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل فعلا في بورصة العقود في أي يوم يختاره من أيام العمل بالبورصة ، أو بتلك الأسعار مضافا إليها العلاوة أو مستنزلا

منها الخصم حسب الاتفاق بشرط أن لا يستنفد المهلة المقررة له في العقد لممارسة حق القطع وإلا كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من هذه المهلة. وحق البائع في القطع يقابله خيار المشتري في التغطية ومن ثم فإن البائع ملزم بأن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري في بورصة العقود في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدر الذي تم قطعه كي يأمن تقلبات الأسعار ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم بالبورصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببورصة العقود. ولما كان القطع على سعر التعامل في بورصة العقود — على ما جرى به العرف — مقيدا بشرط هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا اسميا ناجما عن عدم إقبال المشتريين على الشراء أو عدم عرض البائعين أقطانهم للبيع فإن المشرع قد أقر هذا العرف وقتنه بما أورده بالمادة الأولى من القانون رقم ١٨٤ سنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون ١٣١ سنة ١٩٣٩ ، ولما كانت عقود بيع القطن تحت القطع محكومة بالقواعد السابق يانها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهرها على صورتها الصحيحة وائتمها في قضائه فإن نعى الطاعنة بخالفة الحكم للقانون في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

٢ — مؤدى القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ — الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ — والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ — الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٢ هو عدم التعامل على كوتراتات شهر مارس سنة ١٩٥٢ الخاصة بالقطن طويل التيلة إلا أن يكون التعامل بقصد تصفية مركز قانوني قائم ، فإذا كان طرفا الخصومة متفقين على أن صفقة النزاع من القطن طويل التيلة وأن الشركة الطاعنة لم تخطر الشركة المطعون عليها برغبتهما في القطع لغاية ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ تاريخ صدور القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ وبالتالي لم تجر الشركة المطعون عليها عملية التغطية حتى هذا التاريخ فلإنها لا تعتبر ذات مركز قائم في بورصة العقود بالنسبة للصفقة متار الخلف ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في عدم اعتداده بالسعر الذي قرره الموسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ .

٣ — إذا كانت محكمة الاستئناف قد سجلت في حدود سلطتها التقديرية عجز الطاعنة عن إثبات قيام مركز شرأى للمطعون عليها في بورصة العقود بالنسبة لكمية

القطن المبيعة لها من الطاعنة عند صدور القانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٨ ، فإن النعى بأن الشركة المطعون عليها من أكبر بيوتات التصدير وأن المفروض أن يكون لها إلى حين تصدير صفقة النزاع مراکز شرائية قائمة بالنسبة لهذه الصفقة مما كان يقتضى تصفيتهما بالسعر الإلزامى الذى حدده المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤ — لما كان القرار الوزارى رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ قد صدر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ وحظر التعامل على استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ الخاص بالقطن طويل التيلة ونص على أنه يجرى التعامل فى هذا النوع من القطن على عقود شهرى مايو ويوليه سنة ١٩٥٢ ، وكان مؤدى ذلك استحالة القاطع على عقد مارس سنة ١٩٥٢ بقوة قاهرة هى صدور القرار الوزارى سالف الذكر ، فإن لجنة البورصة إذ أصدرت قرارها الرقيم ٥ مارس سنة ١٩٥٢ بمد عمليات القاطع بالنسبة للقطن طويل التيلة إلى شهر مايو سنة ١٩٥٢ دون غرامة أو خصم فإنها لا تكون قد أنشأت حكما جديدا وإنما أعملت مقتضى القرار الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه — إعماله لقرار لجنة البورصة الصادر فى ٥ مارس سنة ١٩٥٢ فى حين أن هذا القرار باطل أو على الأقل لا يجوز الاعتداد به يكون فى غير محله .

٥ — المشرع — وهو على بينة من أحكام المرسوم بقانون الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٠ — عند إصداره المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ٥٢ لم يقرر تعطيل البورصة وإنما قرر فقط قفل استحقاق شهور معينة إلى شهور تالية وسكت عن عقود البضاعة الحاضرة تحت القاطع . ومؤدى ذلك أنه إذ عطل البورصة فى سنة ١٩٤٠ وانعدمت وسيلة تحديد أسعار البضاعة الحاضرة تحت القاطع وضع لها حكما خاصا يحكم أسعار بيعها ولكنه إذ أصدر المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ قصر القفل على استحقاقات معينة وسكت عن تحديد سعر البضاعة الحاضرة تحت القاطع تاركا إياها لأحكام القواعد التجارية التى تخضعه لسعر القاطع الذى يجرى به التعامل الفعلى فى أول يوم من أيام التعامل على الاستحقاق التالى . ومتى كان ذلك وكان حكم المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ مختلفا عن حكم المرسوم بقانون الصادر فى سنة ١٩٤٠ وعن حكم

المرسوم بقانون ٢٩٦ سنة ١٩٥٢ الذى جاء على غراره والذى صدر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ فإنه يتمتع القياس بين التشريع الأول والتشريعيين الآخرين ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صحيحا عندما رفض هذا القياس .

٦ — إذا كان تطبيق أحكام عقود بيع القطن تحت القطن يودى إلى قطع سعر القطن المبيع من الطاعة إلى المطعون عليها على أساس سعر التعامل الفعلى على عقود مايو فى أول يوم يجرى فيه التعامل عليها ببورصة العقود ، وكانت هذه الأسعار على ما بين من أوراق الدعوى أقل من السعر الذى حدده قرار بورصة مينا البصل الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ ، فإنه لا يكون للطاعة نفع فى النعى على هذا القرار بأنه باطل ولا حجية له .

٧ — مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى أنه متى كان المدعى قد حدد فى عريضة دعواه المبلغ الذى يطالب به وثبت استحقاقه فإنه ليس من شأن المنازعة فى استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب . فإذا كانت الطاعة قد حددت المبلغ الذى تطالب به مع فوائده فى عريضة دعواها ولم يكن من شأن منازعة المطعون عليها فى استحقاقه أن يجعل المبلغ المدعى به غير معلوم المقدار وقت الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ تطبيق القانون فى إسناد تاريخ استحقاق الفائدة إلى يوم الحكم الابتدائى دون أن يلتزم حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ويقضى بالفائدة من يوم المطالبة القضائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص — كما بين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — فى أن الشركة الطاعة أقامت على الشركة المطعون عليها الدعوى رقم ١٢٥٨ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى الاسكندرية وقالت بصحيفتها المعلنة

في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أنه بمقتضى عقدين مؤرخين في ٧ و ١٠ يناير سنة ١٩٥٢ باعت إلى الشركة المدعى عليها ٢٦١٦ قنطارا و ٢٠ رطلا من القطن الزهر الكرنك بعلاوات مختلفة على أساس أسعار كوتراتات شهر مارس سنة ١٩٥٢ ببورصة أقطان الاسكندرية وأنها قطعت فعلا على ١٧٥٠ قنطارا من الكمية المذكورة . وأنه بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ بتحديد سعر كوتراتات القطن الكرنك لشهر مارس سنة ١٩٥٢ بمبلغ ١٤٠ ريالا وبتصفية جميع المراكز القائمة في بورصة العقود على أساس هذا السعر الإلزامي وأنها طالبت من الشركة المدعى عليها تصفية حساب الكمية الباقية تحت القطع ومقدارها ٨٦٦ قنطارا و ٢٠ رطلا على أساس السعر الإلزامي الذي حدده المرسوم بقانون سالف الذكر إلا أن الشركة المدعى عليها لم تجب هذا الطلب ورأت قطع سعر هذه الكمية الباقية على أساس قفل البورصة بتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٢ بسعر ٧٥ و ١١٢ ريالا وأبلغت الطاعنة بذلك بخطاب مؤرخ في ٢ مايو سنة ١٩٥٢، واحتجت الطاعنة على هذا الخلل بمحتفظة لنفسها بأجراء المحاسبة على أساس ١٤٠ ريالا . ولما وجدت من الشركة المطعون عليها تصميا على رأيها اضطرت لرفع دعواها الحالية ضدها على أساس الفرق بين السعرين طالبة إلزامها به ومقداره ٤٧٢٠ جنيا و ٤٩٠ مليا مع الفوائد من تاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ حتى السداد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وبتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ قضت محكمة أول درجة حضوريا بإلزام الشركة المدعى عليها — المطعون عليها — بأن تدفع للشركة المدعية — الطاعنة — مبلغ ٤٧٢٠ جنيا و ٤٩٠ مليا وفوائده بواقع ٥٪ سنويا من ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ لغاية السداد والمصروفات وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة . وأقامت قضاها على أن المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ أوجب أن تتم تصفية العقود على سعر ١٤٠ ريالا ومن مقتضى هذه التصفية أن من كان له مركز مشترأ لم يبيعه بسعر ١٤٠ ريالا ومن كان له مركز باع لم يشرائه بسعر ١٤٠ ريالا وأنه لما كانت كمية عقود البيع تتعاادل دائما مع كمية عقود الشراء فإن ذلك يؤدي إلى تصفية جميع العقود من بيع وشراء بالسعر الإلزامي . وإذا كانت الشركة المدعى عليها — المطعون عليها — قد ألزمت بمقتضى المرسوم

سالف الذكر بأن تصفى عقود شرائها لاستحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ بسعر ١٤٠ ريالاً فتكون كمية الأقطان الباقية تحت القطع لحساب الشركة المدعية الطاعنة قد قطعت فعلاً على أساس ١٤٠ ريالاً — استأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٥ سنة ٩ ق تجارى استئناف الاسكندرية طالبة الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وبتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف حضورياً — بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبالزام المستأنفة — المطعون عليها — بأن تدفع إلى المستأنف عليهم — الشركة الطاعنة — مبلغ ١٦٠٢ جنيناً و ٤٧٠ ملياً والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ الحكم الابتدائي الصادر في ٢٧ إبريل سنة ١٩٥٣ حتى تمام السداد والمصروفات المناسبة عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة — وأسست المحكمة قضاءها على ما يخلص في أن عمليات التغطية لا تتم عادة إلا عند تحديد سعر القطع من أحد المتعاملين وفي نفس الوقت الذي يتم فيه القطع وإلا انعدمت الفائدة منه . وأنه حتى صدور القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ لم تكن الشركة الطاعنة قد طلبت القطع . وقد منع القرار المذكور إجراء أية عملية من عمليات البيع على استحقاق شهر مارس الذي تم التعاقد على سعره إلا إذا كان المقصود به تصفية مراكز قائمة فعلاً ببورصة العقود فأصبح من المستحيل على الشركة المطعون عليها إجراء عملية التغطية للتلازم القائم بين التغطية والقطع . وإذا كان متفقاً بين الطرفين طبقاً لنصوص التعاقد أن حق المطعون عليها في القطع ينتهي في آخر فبراير سنة ١٩٥٢ على عقود شهر مارس سنة ١٩٥٢ وكان حق الطاعنين في القطع قد مد امتداداً حتمياً نتيجة للقرار رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ إلى استحقاق شهر مايو وهو أول استحقاق أصبح التعامل عليه حراً فيكون آخر ميعاد للطاعنين في القطع هو آخر إبريل سنة ١٩٥٢ فإذا لم يطلبوا قطع أقطانهم إلى هذا التاريخ كان سعر هذا التاريخ هو السعر الذي يتم عليه القطع طبقاً لما اتفق عليه الطرفان . ولما كانت البورصة غير عاملة إلى آخر إبريل سنة ١٩٥٢ يكون سعر القطن هو سعر اليوم التالي أي أول مايو سنة ١٩٥٢ كنص العقد وهو السعر الذي حاسبت عليه الشركة المطعون عليها الشركة الطاعنة . ولذلك لا يحق — لهذه الشركة الأخيرة الاستفادة من السعر الإلزامي الذي حدده المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ وهو ١٤٠ ريالاً للقطن

طويل التيلة لأن هذا المرسوم بقانون خاص بالكوتراتات انقائمة بهورصة العقود ولا يسرى على البضاعة الحاضرة تحت القطع . وأن المطعون عليها عند قطع سعر أقطان الشركة الطاعنة في أول مايو سنة ١٩٥٢ كانت على بينة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ الذي تدخلت به الحكومة مشترية لكوتراتات يولييه سنة ١٩٥٢ بسعر ١٢٥ ريالاً وأعقب ذلك صدور منشور من لجنة البورصة بمينا البصل بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ مؤداه قطع سعر كوتراتات مايو للقطن طويل التيلة بواقع ١٢٥ ريالاً تنضم منها المصاريف الفعلية وقدرها ريالان ونصف . فأصبح بذلك هذا السعر هو الحد الأدنى الذي يجب أن تتم عليه المحاسبة . وإذا كانت الشركة المطعون عليها قد حاسبت الشركة الطاعنة على أساس ١١٢ ريال و ٧٥ بنط فيكون الفرق بين هذا السعر والسعر الذي يجب أن يكون الحساب على أساسه ومقداره ١٢٢,٥ ريالاً معادلاً لمبلغ ١٦٠٢ جنيتها و ٤٧٠ ملياً . وأن تسرى الفوائد عن هذا المبلغ بواقع ٥٪ من تاريخ الحكم الابتدائي الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ باعتبار أن المبالغ المطالب به لم يكن معلوم المقدار وقت رفع الدعوى . وبتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٥٥ طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وأعلنت تقرير الطعن إلى الشركة المطعون عليها في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٥ . ثم أودعت في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٥ صورة التقرير المعانة ومذكرة شارحة وحافضة بالمستندات . وفي يوم ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ أودعت الشركة المطعون عليها مذكرة بالرد وأبدت النيابة رأيها في مذكرة أودعتها . ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون في جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية بالجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ — وقد نظرت هذه الجلسة وفيها صحت النيابة على ما ورد بمذكرتها طالبة نقض الحكم المطعون فيه تقضياً جزئياً بالنسبة للفوائد المقضى بها .

ومن حيث إن الطعن مقام على ستة أسباب والطاعنة تنعى في السببين الأول والثاني والشق الأول من السبب الرابع مخالفة الحكم للقانون . وتقول في بيان ذلك أن المادة ٤٢٣ من القانون المدني تجيز إرجاء تحديد الثمن المبيع إلى أجل لاحق مع الاقتصار على بيان الأسس التي يحدد بمقتضاها وأن عقود بيع القطن بضاعة حاضرة تحت القطع هي من هذا القبيل يحدد فيها الثمن على أساس سعر الكوتراتات

ببورصة العقود. وأن العرف أضفى على هذه العقود خصائص معينة تجعلها من العقود ذات الشروط الخاصة التي لا يبقى بين المتعاقدين فيها بعد تسليم البضاعة إلا علاقة مالية بحتة تسوى بين البائع والمشتري على أساس سعر بورصة العقود. ولما كان ذلك وكان سعر كوترات مارس سنة ١٩٥٢ ببورصة العقود — وهو السعر الذي اتفق الطرفان على أن يكون أساساً لتصفية علاقاتهما المالية — قد حدده المشرع بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ بمبلغ ١٤٠ ريالاً فقد كان لزاماً على الحكم المطعون فيه أن يسوى العلاقة بين الطرفين على أساس هذا السعر إعمالاً للقانون وتطبيقاً لاتفاق الطرفين — وأنه لما كان مؤدى القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ حظر بيع القطن طویل التيلة على استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ إلا إذا كانت المقصود به تصفية مراكز قانونية قائمة ببورصة العقود وكانت الشركة المطعون عليها أكبر بيوتات التصدير فالمفروض أن يكون لها إلى حين تصدير الكمية موضوع النزاع مراكز شرائية قائمة بالنسبة لهذه الصفقة مما كان يقتضى تصفيتها بالسعر الإلزامي الذي حدده المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢. ولكن الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا السعر وذهب إلى أن القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ — كان يمنع الشركة المطعون عليها من التعامل في صفقة النزاع وعلى ذلك يكون الحكم مخالفاً للقانون.

ومن حيث إن هذا النعى مردود — أولاً — بأن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٣١ سنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه "تسرى على يوع الأقطان بأثمان تحدّد فيما بعد هذا اليوع التي تجرى في بورصة مينا البصل أو تسليم المحطة الأحكام الآتية (أ) يكون للبائع الحق في تحديد السعر في أى يوم من أيام العمل بالبورصة حتى اليوم السادس عشر من الشهر الذي تم البيع على أساس كوتراتاته (ب) إذا كان يوم ١٦ من الشهر يوم عطلة بالبورصة فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالى له (ج) يكون للبائع الحق في تحديد السعر على أساس أى سعر من أسعار الساعة ١١ و٤٥ دقيقة، ١٢ و١٥ دقيقة، ١٢ و٤٥ دقيقة أو الساعة الواحدة بعد الظهر بشرط أن يرسل أمر تحديد السعر إلى المشتري في موعد يسمح له عند الاقتضاء بإجراء عملية التغطية في الساعة المبينة في الأمر المذكور" ونصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أن "كل شرط وارد في العقود يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون يعتبر لاغياً لا يعمل به" كما نصت المادة ٨٥

من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة البضاعة الحاضرة على أنه "في حالة التعاقد في البضاعة الحاضرة بسعر يزيد أو ينقص عن سعر العقود أو بسعر العقود مع احتفاظ البائع بالحق في أن يطلب تحديد أسعار العقود الخاصة بها في تاريخ لاحق لا يجوز أن يجاوز ميعاد التحديد ثلاثة من أيام العمل لا يدخل في حسابها يوم البيع . وإذا كان التاريخ المتفق عليه كآخر ميعاد لتحديد السعر يوم عطلة أو جزءا من أيام عطلة مقررة من بورصة البضائع في الاسكندرية يكون التحديد في اليوم الأول من أيام استئناف العمل في البورصة المذكورة إلا إذا قرر الطرفان غير ذلك " . ومؤدى هذه النصوص أن عقود بيع القطن تحت القطع تعد من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن فيها قاصرا على بيان الأسس التي تنظمه في وقت لاحق للتعاقد . وهي محكمة بالنصوص المتقدمة تخضع لقيودها وشروطها . فتحديد الثمن يتراخى ويبقى معلقا على ممارسة كل من الطرفين سلطة وقه ووفائه بالتزاماته — للبائع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل فعلا في بورصة العقود في أي يوم يختاره من أيام العمل بالبورصة ، أو بتلك الأسعار مضافا إليها العلاوة أو مستنزلا منها الخضم حسب الاتفاق بشرط أن لا يستنفذ المهلة المقررة له في العقد لممارسة حق القطع ، وإن استنفدها كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من هذه المهلة . وحق البائع في القطع يقابله خيار المشتري في التغطية . والبائع ملزم بأن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري في بورصة العقود في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدر الذي تم قطعه كي يأمن تلافيات الأسعار فان هبط السعر خسر فيما اشتراه بضاعة حاضرة ما يعادل كسبه فيما باع من عقود البورصة والعكس صحيح . ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم بالبورصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببورصة العقود . ولما كان القطع على سعر التعامل في بورصة العقود — على ما جرى به العرف — مقيدا بشرط هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا اسميا ناجما عن عدم إقبال المشترين على الشراء أو عدم عرض البائعين أقطانهم للبيع فإن المشرع قد أقر هذا العرف وقتنه بما أورده بالمادة الأولى من القانون رقم ١٨٤ سنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون ١٣١ سنة ١٩٣٩ التي تنص على أنه "يكون للبائع الحق في قطع السعر في أي يوم من أيام العمل ببورصة العقود بالاسكندرية حتى اليوم السابق

لأول الشهر الذى تم البيع على أساس عقده . فإذا كان نهاية الأجل الذى يحق فيه للبائع قطع السعر يوم عطلة ببورصة العقود بالاسكندرية أو كان التعامل فى البورصة فى هذا اليوم محسوبا بأسعار اسمية أو أسعار لاتعامل بها لأى سبب كان فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالى له“ ولما كانت عقود بيع القطن تحت القطع محكومة بالقواعد السابق بيانها وكان الحكم المطعون فيه قد استظهرها على صورتها الصحيحة والتزمها فى قضائه فان نعى الطاعنة فى هذا الخصوص يكون غير صحيح . ومردود — ثانيا — بأن القرار الوزارى رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ قد نص على أنه ”يجرى التعامل فى بورصة العقود على عقود القطن طويل التيلة لشهرى مايو ويوليه سنة ١٩٥٢ — ويحظر إجراء أى عملية من عمليات البيع على استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان المقصود به تصفية مراكز قانونية قائمة فعلا فى بورصة العقود“ . كما نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٢ على أن ”تقفل كوتراتات القطن طويل التيلة استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ فى بورصة العقود يوم العمل بهذا المرسوم بقانون وتحصل فيها تصفية إجبارية ومقاصة نهائية على سعر ١٤٠ ريانا“ ومؤدى هذه النصوص — التى شرعت عندما ساد الاضطراب سوق القطن وبدأ التدهور فى أسعار البضاعة الحاضرة عن أسعار الحد الأدنى الاسمى — عدم التعامل فى كوتراتات مارس سنة ١٩٥٢ وهى خاصة بالقطن طويل التيلة إلا أن يكون التعامل بقصد تصفية مركز قانونى قائم . ولما كان طرفا الخصومة متفقين على أن صفقة النزاع من القطن طويل التيلة وأن الشركة الطاعنة لم تخطر الشركة المطعون عليها برفضها فى القطع لغاية يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ تاريخ صدور القرار الوزارى رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ وبالتالى لم تجر الشركة المطعون عليها عملية التغطية حتى هذا التاريخ فإنها لم تكن تعتبر ذات مركز قائم فى بورصة العقود بالنسبة للصفقة مثار الخلف وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه صحيحا فى عدم اعتداده بالسعر الذى قرره المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ ومردود — ثالثا — بأن الحكم المطعون فيه إذ عرض لما تمسكت به الطاعنة من أن الشركة المطعون عليها أكبر بيوتات التصدير وأن المفروض أن يكون لها إلى حين تصدير صفقة النزاع مراكز شرائية قائمة بالنسبة لهذه الصفقة مما كان يقتضى تصفيتا

بالسعر الإلزامي الذي حدده المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ أورد ما نصه "ومن حيث إن ما تدعيه المستأنف عليها من أن المستأنفة كان لها وقتئذ مراکز شرائية ببورصة العقود فإن هذه المراكز لا يمكن أن توجد عادة إلا إذا قامت المستأنفة ببيع هذه الكمية أو تكون قد صدرتها إلى الخارج فتقوم حينئذ باسترداد العقود التي سبق أن باعها من هذه الكمية تغطية لمركزها وهي ما عجز المستأنف ضدهم عن إثباته وقد حاول المستأنف عليهم محاولة يائسة تصوير ما قد ربحته المستأنفة من جراء تصفية مراكزها في البورصة بواقع ١٤٠ ريالاً وهو الثمن الإلزامي الذي حدده المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ (راجع البيان النموذجي بصحيفة ١٠ من المذكرة المعلنة إلى المستأنفة في ٤ فبراير سنة ١٩٥٤) فقد عمدوا في هذا النموذج إلى تصوير المستأنفة بأنها قامت ببيع ما اشترته منهم بواسطة تصديره إلى الخارج وشراء كمية من العقود مقابلها في تاريخ سابق على صدور القانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ وهو ما لم يتقدموا بالبرهان عليه" ويبين في ذلك أن محكمة الاستئناف قد سجلت في حدود سلطتها التقديرية عجز الطاعنة عن إثبات قيام مركز شرائي للطعون عليها في بورصة العقود بالنسبة لكمية القطن المباعة لها من الطاعنة عند صدور القانون ١٨ سنة ١٩٥٢ فإن ما ورد في هذا الخصوص بأسباب النعي لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه إعماله لقرار لجنة بورصة مينا البصل الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ في حين أن هذا القرار باطل أو على الأقل لا يجوز الاعتداد به قبل الطاعنة . وتقول في بيان ذلك أنه على أثر صدور القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ أصدرت بانه البورصة في ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ قراراً يقضي بمد كافة عمليات القطع إلى شهرى مايو ويونيه سنة ١٩٥٢ بدون غرامة أو خصم . وقد أعمل الحكم المطعون فيه هذا القرار بدعوى أنه يتفق مع الأصول القانونية عند استحالة تنفيذ العقد . في حين أنه قرار باطل أو على الأقل لا يجوز الاعتداد به قبل الطاعنة لعدم اختصاص لجنة البورصة بإصداره لخروجه على نص المادة ١٢ من اللائحة العامة للبورصة . ولأن قرارات هذه اللجنة لا تقيد إلا أعضاءها والطاعنة ليست عضواً بها . ولأن أغلبية أعضاء هذه اللجنة من المصدرين . ولأنه يترتب على هذا القرار زعزعة العقود المبرمة بين الفريقين في شروطها الجوهرية . هذا في حين أن العقد

تم تنفيذه فعلا بين الطرفين بأن سلم البائع الأقطان إلى المشتري الذي قبلمها ولم يبق بين الطرفين سوى تحديد ثمن هذه الأقطان على أساس سعر استحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ وتحديد السعر مسألة معنوية لا تعوقها أية استحالة مادية وقد حددته المشرع فعلا بسعر التصفية الإجبارية ومقداره ١٤٠ ريالاً . كما فات الحكم المطعون فيه أنه إذ أجاز نقل القطع من استحقاق إلى استحقاق تال قد ألغى العقد المبرم بين الطرفين والخاص بشهر مارس واستبدل عقداً آخر به على استحقاق آخر له شروطه وأسعاره وهو مالا تملكه لجنة البورصة .

ومن حيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ قد صدر بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ وحظر التعامل على استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ الخاص بالقطن طويل التيلة ونص على أنه يجري التعامل في هذا النوع من القطن على عقود شهرى مايو ويوليه سنة ١٩٥٢ وكان مؤدى ذلك استحالة القطع على عقد مارس سنة ١٩٥٢ بقوة قاهرة هي صدور القرار الوزاري سالف الذكر فإن لجنة البورصة إذ أصدرت قرارها الرقيم ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ بمد عمليات القطع بالنسبة للقطن طويل التيلة إلى شهر مايو سنة ١٩٥٢ دون غرامة أو خصم فإنها لا تكون قد أنشأت حكماً جديداً وإنما أعملت مقتضى القرار الصادر في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ومن ثم يكون هذا النعى في غير محله .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى في الشق الثانى من السبب الرابع على الحكم خطأه في تطبيق القانون ذلك أنه استبعد القياس بين أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ وبين تشريع سابق له هو المرسوم بقانون الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٤٠ وتشريع لاحق هو المرسوم بقانون الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بحجة أن المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ قاصر على قفل البورصة قفلاً جزئياً في حين أن غيره مما يطلب القياس عليه قفل البورصة إقفالاً كلياً مع أن القياس بين المراسيم الثلاثة واجب لوحدة الظروف .

ومن حيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة الثانية من المرسوم بقانون الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٤٠ قد نصت على أن "تقفل كوترات القطن وبذرة القطن القائمة حتى اليوم وتحصل فيها المقاصة بالأسعار الآتية" (وهى الأسعار التى ورد ذكرها بالمادة) . ثم نصت المادة الرابعة على أنه "في عمليات بيع القطن

بضاعة حاضرة التي يكون فيها الثمن فوق أو تحت الكوتراتات بمقدار معين أو بسعر الكوتراتات والتي لا يكون الثمن قد حدد فيها حتى تاريخ اليوم يكون سعر الكوتراتات هو السعر المبين بالمادة الثانية“ وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٢٩٥ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بغلق بورصة العقود وفي ذات اليوم صدر المرسوم بقانون رقم ٢٩٦ سنة ١٩٥٢ وقد نص فيه على أنه ”في عمليات القطن بضاعة حاضرة بين المنتج والتاجر أو التجار فيما بينهم التي يكون فيها الثمن فوق أو تحت الكوتراتات بمقدار معين أو بسعر الكوتراتات والتي لا يكون الثمن قد حدد فيها حتى يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ يكون أساس السعر فيها السعر المحدد بقرار مجلس الوزراء الصادر في اليوم المذكور مضافا إليه أو مخصوما منه العلاوة المتفق عليها بين الطرفين“ — وهذه النصوص قررت غلق بورصة العقود وتحديد سعر لتصفية المراكز القائمة كما حددت أسعار البضاعة الحاضرة تحت القطع ولما كان المشرع وهو على بينة من أحكام المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٤٠ عند إصداره للمرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ لم يقرر تعطيل البورصة وإنما قرر فقط قفل استحقاق شهور معينة إلى شهور تالية وسكت عن عقود البضاعة الحاضرة تحت القطع كان مؤدى ذلك أنه إذ عطل البورصة في سنة ١٩٤٠ وانعدمت وسيلة تحديد أسعار البضاعة الحاضرة تحت القطع وضع لها حكما خاصا يحكم أسعار بيعها ولكنه إذ أصدر المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ قصر التنازل على استحقاقات معينة وسكت عن تحديد سعر البضاعة الحاضرة تحت القطع تاركا إياها لأحكام القواعد التجارية التي تخضعه لسعر القطع الذي يجري به التعامل الفعلي في أول يوم من أيام التعامل على الاستحقاق التالي . ومتى كان ذلك وكان حكم المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ مختلفا عن حكم المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٤٠ وعن حكم المرسوم بقانون ٢٩٦ سنة ١٩٥٢ الذي جاء على غرارته والذي صدر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ فإنه يمتنع القياس بين التشريع الأول والتشريعين الآخرين ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صحيحا عندما رفض هذا القياس وبالتالي يكون سبب النعي في غير محله .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه اعتداده بقرار بورصة مينا البصل الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ في حين أن هذا القرار

باطل ولا حجية له . ذلك أن لجنة بورصة مينا البصل قررت بجلسة ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ تصفية الأقطان المباعة تحت القطع والتي أجلت من شهر مارس إلى شهر مايو سنة ١٩٥٢ بسعر شراء الحكومة أى ١٢٥ ريالاً بعد خصم مقابل المصاريف الفعلية ومقدارها ريالان ونصف وأن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا القرار مع أنه لا حجية له قبل الطاعة وليست له قيمة قانونية .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن تطبيق أحكام عقود بيع القطن تحت القطع كان يؤدي إلى قطع سعر القطن المباع من الطاعة إلى المطعون عليها على أساس سعر التعامل الفعلي على عقود مايو في أول يوم يجري فيه التعامل عليها ببورصة العقود . ولما كانت هذه الأسعار على ما يبين من أوراق الدعوى أقل من السعر الذي حدده قرار البورصة المنعى عليه فإنه لا يكون للطاعة نفع في هذا النعى ومن ثم يتعين رفضه .

ومن حيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم أخطأ تطبيق القانون في خصوص بدء سريان الفوائد ذلك أنه ألزم المطعون عليها بالفوائد من تاريخ صدور الحكم الابتدائي في ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ بمقولة إن المبلغ المطالب به لم يكن معلوم المقدار وقت رفع الدعوى مع أن الطاعة كانت قد حددته في صحيفة دعواها الابتدائية بمبلغ ٤٧٢٠ جنيهاً و ٧٩٠ ملياً وفوائده بواقع ٥ ٪ سنوياً من ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ مما كان يتعين معه القضاء بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ إعمالاً لحكم المادة ٢٢٦ من القانون المدني .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة ٢٢٦ من القانون المدني تنص على أنه "إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزماً بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها خمسة في المائة في المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها إن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لسريانها وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره" ومفاد ذلك أنه متى كان المدعى قد حدد في عريضة دعواه المبلغ الذي يطالب به وثبت استحقاقه فإنه ليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه

ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب . ولما كانت الشركة الطاعنة قد حددت المبلغ الذى تطالب به مع فوائده فى عريضة دعواها ولم يكن من شأن منازعة الشركة المطعون عليها فى استحقاقه أن يجعل المبلغ المدعى به غير معلوم المقدار وقت الطلب فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ تطبيق القانون فى إسناده تاريخ استحقاق الفائدة إلى يوم الحكم الابتدائى دون أن يلتزم حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ويقضى بالفائدة من يوم المطالبة القضائية مما يتعين معه نقضه فى خصوص هذا السبب .

ومن حيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه بالنسبة للفوائد .

ومن حيث إن المطالبة القضائية على ما يبين من الحكم الابتدائى قد كانت بعريضة أعلنت بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ فيعتبر هذا التاريخ بدءا لسريان الفوائد .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عباد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ،
وعبد السلام بليغ ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(٧)

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) تجزئة "موضوع غير قابل للتجزئة" . تنفيذ عقارى . نقض . "تقرير
الطعن" ، "الخصوم في الطعن" .

نزاع حول بطلان إجراءات نزع ملكية وبطلان حكم رسوم مزاد استنادا إلى أن الطاعن
لم يتخذ الإجراءات الصحيحة ولم يعلم الورثة جميعا بما يتخذ من إجراءات دون أن يكون
لهم من يمثلهم قانونا أو يملك التحدث عن التركة . هو موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان
الطعن بالنسبة لأحد الخصوم وصيرورة الحكم نهائيا بالنسبة إليه يجعله باطلا بالنسبة للجميع .

(ب) نقض . "تقرير الطعن" ، "الخصوم في الطعن" .

نص المادة ٣٨٤ مرافعات مقيّد في خصوص الطعن بالنقض بما توجهه
المادة ٤٢٩ مرافعات من وجوب اشتغال ذات تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب
اختصاصهم وبما تفرضه المادة ٤٣١ مرافعات التي حلت محلها المادة ١١ من
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من وجوب إعلان الخصوم جميعا في الميعاد القانوني وإلا
كان الطعن باطلا .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان إجراءات نزع الملكية
وببطلان حكم رسوم المزاد الذي اتهمت به تلك الإجراءات وذلك استنادا إلى
أن البنك - الطاعن - لم يتخذ الإجراءات الصحيحة وأنه لم يعلم الورثة جميعا
بما يتخذ من إجراءات ودون أن يكون لهم من يمثلهم قانونا أو يملك التحدث
عن التركة ، فإن النزاع في صورته هذه يكون غير قابل للتجزئة ويجب لى يكون
الطعن بالنقض مقبولا شكلا في هذه الحالة أن تتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم
فيه إجراءات الطعن التي أوجبها القانون فإذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح
الحكم نهائيا بالنسبة إليه بطل تبعاً بالنسبة للجميع .

٢ — الاختصاص في الطعن بالنقض وفقا للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لا يكون إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب المحكمة شامل لأسماء الخصوم جميعا ويجب إعلانه إليهم وفقا للمادة ١١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ ولا يعفى من ذلك — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — ما ورد في المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات من أنه إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقين ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة لهم . ذلك لأن نص المادة ٣٨٤ المشار إليه مقيد في الطعن بطريق النقض بما تفرضه المادة ٤٢٩ مرافعات من وجوب اشتغال ذات تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم ، وبما تفرضه المادة ٤٣١ مرافعات التي حلت محلها المادة ١١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ من وجوب إعلان الخصوم جميعا في الميعاد وإلا كان الطعن باطلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل حسبها يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن في أن ورثة المرحوم محمد أبو موسى أقاموا الدعوى رقم ١٢٦٠ سنة ١٩٦٨ ق أمام محكمة الاسكندرية المختلطة على الطاعن وقالوا إن مورثهم كان قد اقترض منه مبلغا من النقود ورهن له أطيانا زراعية ولعدم سداد كامل الدين اتخذ البنك ضد مورثهم إجراءات نزع ملكية الأطيان ورغم وفاة المدين أثناء ذلك فقد استمر البنك في مباشرة الإجراءات في غير مواجهة ورثته وانتهت الإجراءات ببيع الأطيان ورسو مزادها على البنك الذي باعها إلى المرحوم علي المنزلاوى وطلبوا الحكم بطلان هذه الإجراءات وما ترتب عليها ، قضت المحكمة المختلطة بعدم قبول الدعوى ، واستأنف المطعون عليهم هذا الحكم . وبتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان الإجراءات وما ترتب عليها من بيع الأطيان والغاء ما ترتب على ذلك من التسجيلات — قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٥

وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٦٠ إحالته إلى دائرة المواد المدنية ، وفي ١٥ فبراير سنة ١٩٦٠ أودع الطاعن صورة التقرير المعلنة إلى بعض المطعون عليهم ومذكرة شارحة ، وفي أول مارس سنة ١٩٦٠ أودع المطعون عليهم الثاني والسادسة والسابعة مذكرة طلبوا فيها عدم قبول الطعن ورد عليها الطاعن ثم عقب المطعون عليهم سالفوا الذكر بمذكرة وعقبت النيابة بمذكرة أيدت فيها المطعون عليهم في الدفع لعدم قبول الطعن وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها الأخيرة .

وحيث إن المطعون عليهم الثاني والسادسة والسابعة — حسين محمد أبو موسى وتبره محمد أبو موسى ونيبه محمد أبو موسى — دفعوا بعدم قبول الطعن لعدم إعلان جميع الخصوم في الطعن . وقالوا شرحا لهذا الدفع إن السيد محمد أبو موسى أحد المطعون عليهم وقت التقرير بالطعن توفي قبل قرار الإحالة وأصبح من المتعين إعلان ورثته غير أن إعلان حميده رياض القيعي وبثينه السيد محمد موسى وهما من ورثته لم يتم بالرغم من وجوب اختصاصهما . كما أن المطعون عليه الأول على محمد أبو موسى لم يوجه إليه إعلان صحيح لعيين أولهما أن المحضر سلم الإعلان لنسيبته فله محمود ولم يذكر غياب المعلن إليه وأن الست فله مقيمة معه وثانيهما أن الإعلان لم يشمل قرار الإحالة والتأشير به مخالفا نص المادة ١١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ -- وأضافوا أن لهم مصلحة في هذا الدفع ولو أن الإعلان لا يخصهم لأن النزاع لا يتجزأ وإذا قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لمن لم يعلن فإنهم يستفيدون منه تبعا .

وحيث إن الطاعن رد على هذا الدفع بأن القول إن الموضوع يعتبر غير قابل للتجزئة في أحوال بطلان إجراءات نزاع الملكية لا سند له من القانون ولا مانع من نسبة هذا البطلان لمن لم يصح إعلانهم قانونا وانعدام البطلان بالنسبة لمن صح إعلانهم ولا سيما والجميع ورثة مما يجعل الخصومة الحقيقية موجهة لتركبة المورث لا لأشخاص الورثة هذا إلى أن المادة ٣٨٤ مرافعات تفتح للطاعن مواعيد إعلان من لم يعلن من الخصوم في الطعن ولو بعد فوات ميعاد إعلان الطعن إذا كان النزاع غير قابل للتجزئة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان إجراءات نزع الملكية وببطلان حكم رسو المزاد الذي اتهمت به تلك الإجراءات وذلك استنادا إلى أن البنك — الطاعن — لم يتخذ الإجراءات الصحيحة وأنه لم يعلم الورثة جميعا بما يتخذ من إجراءات ودون أن يكون لهم من يمثلهم قانونا أو يملك التحدث عن التركة، ولما كان النزاع في صورته هذه غير قابل للتجزئة ويجب لكي يكون الطعن مقبولا شكلا في هذه الحالة أن تتخذ بالنسبة إلى جميع الخصوم فيه إجراءات الطعن التي أوجبها القانون فإذا بطل الطعن بالنسبة لأحدهم وأصبح الحكم نهائيا بالنسبة إليه بطل تبعا بالنسبة للجميع .

ومن حيث إن الاختصاص في الطعن بالنقض وفقا للمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات لا يكون إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب المحكمة شاملا لأسماء الخصوم جميعا ويجب إعلانه إليهم وفاقا للمادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولا يعفى من ذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ما ورد في المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات من أنه إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فوات الميعاد بالنسبة لهم، ذلك لأن نص المادة ٣٨٤ المشار إليه مقيد في الطعن بطريق النقص بما تفرضه المادة ٤٢٩ مرافعات من وجوب اشتغال ذات تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم وبما تفرضه المادة ٤٣١ مرافعات التي حلت محلها المادة ١١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ من وجوب إعلان الخصوم جميعا في الميعاد وإلا كان الطعن باطلا .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن المطعون عليهما الرابعة والخامسة لم يعلننا بتقرير الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ مما ينبئ عليه بطلان الطعن بالنسبة إليهما وبالتالي بالنسبة إلى باقي المطعون عليهم لعدم قابلية موضوع النزاع للتجزئة .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود مياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٨)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٥ القضائية :

(١ وب) حراسة "الحراسة على أموال رعايا إيطاليا" . أوامر عسكرية .
الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية :

الأمر العسكري رقم ٧٣ ، ومن بعده الأمر رقم ٩١ والأمر رقم ١٤١ ثم الأمر رقم ١٥٨ — في ضوئه وإعماله صدر القرار الوزاري رقم ١٨٧/١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٤٥/١٩٤٢ والقرار الوزاري رقم ١٥٥/١٩٤٢ والأمر رقم ٥١٧ بتعديل المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ .

المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ معدلة بالأمر رقم ٥١٧ :

النص فيها على أن تمتد مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي مرت أو التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة الخاضعين لهذا الأمر إلى تاريخ العمل به . لم يكن استعدادا لحكم جديد وإنما كان تنظيما قصد به استمرار واستقرار أوضاع قانونية سابقة صدرت بها جملة أوامر عسكرية وقرارات وزارية ترمي إلى تحقيق فكرة واحدة هي حماية حقوق الرعايا الإيطاليين الموضوعين في الحراسة من السقوط .

مقصود الشارع من عبارة "تمتد جميع مواعيد السقوط وجميع مواعيد الإجراءات" :

إفصاح هذه الأوامر والقرارات عن هذا الغرض تارة بقولها "توقف أو تمتد" وأخرى بقولها "توقف أو توجل" يقطع بأن كلمة "توقف" أو "تمتد" أو "توجل" إن هي إلا أوصاف وضعت للتعبير عن مدلول قانوني واحد هو وقف مواعيد السقوط على الوجه المقرر في الاصطلاح القانوني .

(ج) حكم "عيوب التدايل" "القصور" "إغفال الرد على دفاع جوهرى" "ما لا يعد كذلك" :

عدم تمسك الطاعة بشئ من الدفاع الذى تنهى على الحكم إغفاله . دفاع يفاير ما جاء فى سبب الطعن . النعى بالقصور لعدم الرد على هذا الدفاع . فى غير محله .
مثال ...

١ — النص فى المادة ٢٢ من الأمر العسكرى رقم ١٥٨ معدلة بالأمر رقم ٥١٧ على أن "تمدد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التى سرت أو التى تسرى ضد الرعايا الموضوعين فى الحراسة الخاضعين لهذا الأمر إلى تاريخ العمل به" لم يكن استحداثا لحكم جديد وإنما كان تنظيما قصد به استمرار واستقرار أوضاع قانونية سابقة اقتضتها التدايل اللازمة فى شأن الاتجار مع مملكة إيطاليا ورعاياها وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأملأهم وصدرت بها جملة أوامر عسكرية وقرارات وزارية تدور جميعها فى فلك واحد وترمى إلى تحقيق فكرة واحدة هى حماية حقوق الرعايا الإيطاليين الموضوعين فى الحراسة من السقوط — ويتعين إذن الرجوع إليها للتعرف على مقصود الشارع ومراده من عبارة "تمدد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات" الواردة فى المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ — وبالرجوع إلى هذه الأوامر والقرارات يبين أنها كانت تفصح عن هذا الغرض تارة بقولها "توقف أو تمدد" وأخرى بقولها "توقف أو تؤجل" مما يقطع بأن كلمة "توقف" أو "تمدد" أو "تؤجل" إن هى إلا أوصاف وضعت للتعبير عن مدلول قانونى واحد هو وقف مواعيد السقوط على الوجه المقرر فى الاصطلاح القانونى .

٢ — نص الأمر العسكرى رقم ٧٣ على أن "جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التى تسرى ضد الرعايا الإيطاليين الموضوعين فى الحراسة والتى تحمل بين ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ توقف أو تمدد لمدة أربعة أشهر" ، ومن بعده صدر الأمر رقم ٩١ والأمر رقم ١٤١ بوقف هذه المواعيد أو تأجيلها لمدة أخرى متتالية تنتهى فيما بين ١٢ يونيو سنة ١٩٤١ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ ، ثم صدر الأمر رقم ١٥٨ ونص فى المادة ٢٢ منه

على أنه "يجوز بقرار من وزير المالية أن تمد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة إلى التواريخ التي يحددها"، وفي ضوئه وإعمالاً له صدر القرار الوزاري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٢ والقرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٤٢ بالوقف لمدة أخرى تنتهى فيما بين ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٢ و ١٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ولم تصدر بعد ذلك قرارات وزارية أخرى بمد هذه المواعيد لمدة تالية واستمر هذا الوضع قائماً إلى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٤ حيث صدر الأمر رقم ٥١٧ بتعديل المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ على وجه من شأنه أن يسد هذا الفراغ وأن يجعل جميع مواعيد السقوط التي سرت أو التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة وحدة متصلة وممتدة إلى تاريخ انتهاء العمل به — ولما كان ذلك وكان الأمر رقم ١٥٨ لم ينته العمل به إلا في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ — تاريخ نشر المرسوم الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإنهاء النظام المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بالنسبة لدولة إيطاليا ورعاياها — فإن مواعيد سقوط الحق في المطالبة بقيمة الكوبونات الخالصة بسندات الدين المصرى الموحد المرفوعة بها الدعوى تعتبر موقوفة من تاريخ أول استحقاق لها في أول نوفمبر سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ انتهاء العمل بالأمر رقم ١٥٨ في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ ولم تمض من هذا التاريخ الأخير إلى تاريخ رفع الدعوى في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ مدة الخمس سنوات المقررة لسقوط الحق في المطالبة بها .

٣ — إذا كانت الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه لم يرد على ما تمسكت به في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف من دفاع جوهرى مؤداه أن الأمر العسكرى رقم ١٥٨ الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٩٤١ لم يتضمن أى نص بمد مواعيد سقوط الحق التي تسرى ضد الرعايا الإيطاليين الموضوعين في الحراسة وإنما قضى بمد هذه المواعيد الأمر رقم ٥١٧ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٤ وإذا ألغى المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ الأحكام العرفية ونص في المادة الخامسة منه على استمرار العمل بنظام الحراسة المقرر بمقتضى الأمر ١٥٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ دون أن ينص على استمرار العمل بالأمر رقم ٥١٧ فإن هذا الأمر الأخير يكون قد سقط بإلغاء الأحكام العرفية وبعدم النص

في المرسوم الصادر بإلغائها على استمرار العمل به ، وكان يبين من المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف أن الطاعنة لم تتسلك فيها بشيء من هذا الدفاع الذي تنعى على الحكم إضفاله وعدم الرد عليه وإنما جرى دفاعها — من بين ما جرى — على نحو آخر هو المقابلة بين نصوص المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ وما انتهت إليه من أن "المرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ نص في المادة الرابعة منه على وقف التقادم بالنسبة للأشخاص الذين كانوا يقيمون في البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ولمدة إقامتهم فقط أما المرسوم رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ فإنه لم يشرف في أية مادة من مواده إلى وقف أى تقادم وما دام الأمر كذلك فإن المشرع قد تعمد عند إصداره المرسومين ١٠٣ ، ١٠٤ في يوم واحد وهو يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ إلغاء ما نصت عليه المادة ٢٢ من الأمر ١٥٨ ... وعلى هذا الأساس فإن وقف سريان التقادم بالنسبة للرعايا الألمان والإيطاليين قد انتهى أمره بصدر المرسوم رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ " وهو وجه دفاع آخر يغير ما جاء في سبب الطعن فإن هذا النعى يكون في غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه بصفته رئيسا للمستشفى الإيطالى بالاسكندرية أقام الدعوى رقم ٣٤٥٦ سنة ١٩٥١ بمدينة كلى القاهرة بعريضة أعلنت في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥١ طلب فيها الحكم بإلزام وزارة المالية بأن تدفع له مبلغ ١٥٧٣ جنيها قيمة الكوبونات الخاصة بسندات الدين المصرى الموحد ٤ ٪ ملك المستشفى وذلك عن المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٠ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالتقادم الممنوع بلا كفالة وثائق شرحا لدعواه إن الوزارة رفضت سداد قيمة هذه الكوبونات لمضى أكثر

من خمس سنوات على تاريخ استحقاقها وسقوط الحق في المطالبة بها . وفي ٤ مارس سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة حضوريا بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للدعى مبلغ ١٥٧٣ جنيرا ألف وخمسمائة وثلاثة وسبعين جنيرا والمصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . استأنفت وزارة المالية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم برفض الدعوى مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وقيد استئنافها برقم ١٠١٤ سنة ٧١ قضائية كما استأنفه المطعون عليه طالبا الحكم بالإلزام وزارة المالية بقوائد المبلغ المحكوم به من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد مع إلزامها بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وقيد استئنافه برقم ١١٥٩ سنة ٧١ قضائية . وفي ١٥ مايو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وألزمت كلا من المستأنفين بمصاريف استئنافه مع المقاصة في أتعاب المحاماه . وقد طعنت وزارة المالية في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصرت على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما تمسكت به الطاعنة في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف من دفاع جوهرى مؤداه أن الأمر العسكرى رقم ١٥٨ الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٩٤١ لم يتضمن أى نص بمدد مواعيد سقوط الحق التى تسرى ضد الرمايا الايطاليين الموضوعين فى الحراسة وإنما قضى بمدد هذه المواعيد الأمر رقم ٥١٧ الصادر فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٤ وإذ ألغى المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ الأحكام العرفية ونص فى المادة الخامسة منه على استمرار العمل بنظام الحراسة المقرر بمقتضى الأوامر ١٥٨ و ٢٠٦ و ٢٠٩ و ٢١٥ دون أن ينص على استمرار العمل بالأمر رقم ٥١٧ فإن هذا الأمر الأخير يكون قد سقط بإلغاء الأحكام العرفية وبعدم النص فى المرسوم الصادر بإلغائها على استمرار العمل به . وعدم الرد على هذا الدفاع تنصير من الحكم يعنيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه يبين من المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف والمودعة صورتها ملف الطعن أن الطاعنة لم تتمسك فيها بشيء من هذا الدفاع الذى تنعى على الحكم إغفاله وعدم الرد عليه وإنما جرى دفاعها — من بين ما جرى — على نحو آخر هو المقابلة بين نصوص المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ وما انتهت إليه من أن "المرسوم بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ نص فى المادة الرابعة منه على وقف التقادم بالنسبة للأشخاص الذين كانوا يقيمون فى البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ولمدة إقامتهم فقط أما المرسوم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ فإنه لم يشتر فى أية مادة من مواده إلى وقف أى تقادم وما دام الأمر كذلك فإن المشرع قد تعمد عند إصداره المرسومين ١٠٣ و ١٠٤ فى يوم واحد هو يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ إلغاء ما نصت عليه المادة ٢٢ من الأمر ١٥٨ ... وعلى هذا الأساس فإن وقف سريان التقادم بالنسبة للرعايا الألمانين والإيطاليين قد انتهى أمره بصدور المرسوم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ " وهو وجه دفاع آخر يغير ما جاء فى سبب الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ذلك أنه بمقتضى المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ معدلة بالأمر رقم ٥١٧ والنص فيها على أن "تمدد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التى سرت أو تسرى ضد الرعايا الموضوعة فى الحراسة الخاضعين لهذا الأمر إلى تاريخ انتهاء العمل به " . فإن كل ميعاد سقوط سرى أو كان ساريا عند ضدوزه يمتد إلى تاريخ انتهاء العمل به فى ٢٤ إبريل سنة ١٩٤٨ وبتطبيق هذا النظر على واقعة الدهوى يتضح أن الكوبونات استحقاق أول نوفمبر من كل من السنوات ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ تكون قد سقطت فى ٥ سبتمبر من كل من السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ على التوالى ويمتد ميعاد سقوطها إلى ٢٤ إبريل سنة ١٩٤٨ تاريخ انتهاء العمل بالأمر رقم ١٥٨ ما لم تكن اتخذت بشأنها إجراءات قاطعة للدة والكوبونات استحقاق أول نوفمبر وآخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ تكون قد سقطت فى ٥ من سبتمبر و ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ولوقيل بأن المقصود من مواعيد السقوط هو وقفها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق قواعد وقف التقادم تطبيقا غير صحيح وبتطبيقها فلا يثبت

الكوبونات استحقاق أول نوفمبر سنة ١٩٤٠ تسقط في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٩
والكوبونات استحقاق أول نوفمبر سنة ١٩٤١ تسقط في ٣ من يولييه سنة ١٩٥٠
والكوبونات استحقاق أول نوفمبر سنة ١٩٤٢ تسقط في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥١
وهي سابقة على رفع الدعوى ولا يبقى بعد ذلك سوى الكوبونات استحقاق أول
نوفمبر سنة ١٩٤٣ وقدرها ٣٧٥ جنيها و ٣٧٥ مليا والكوبونات استحقاق شهرى
نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٣ وقدرها ٧١ جنيها و ٥٠٠ مليم ومجموعها ٤٤٦ جنيها
و ٨٧٥ مليا .

وحيث إن هذا النعى مردود أولا — بأن النص في المادة ٢٢ من الأمر
رقم ١٥٨ معدلة بالأمر رقم ٥١٧ على أن "تمد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع
مواعيد الإجراءات التي سرت أو تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة
الحاضرين لهذا الأمر إلى تاريخ انتهاء العمل به" لم يكن استحداثا لحكم جديد
ولأنما كان تنظيما قصده استمرار واستقرار أوضاع قانونية سابقة اقتضتها التدابير
اللازمة في شأن الاتجار مع مملكة إيطاليا ورعاياها وإجراء الترتيبات الملائمة
فيما يتعلق بأملأهم وصدرت بها حملة أوامر عسكرية وقرارات وزارية تدور
جميعها في فلك واحد وترمى إلى تحقيق فكرة واحدة هي حماية حقوق الرعايا
الإيطاليين الموضوعين في الحراسة من السقوط ويتعين إذن الرجوع إليها للتعرف
على مقصود الشارع ومراده من عبارة "تمد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع
مواعيد الإجراءات" الواردة في المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ وبالرجوع
إلى هذه الأوامر والقرارات يبين أنها كانت تفصح عن هذا الغرض تارة
بقولها "توقف أو تمد" وأخرى بقولها "توقف أو تؤجل" مما يقطع بأن كلمة
"توقف" أو "تمد" أو "تؤجل" إن هي إلا أوصاف وضعت للتعبير عن
مدلول قانوني واحد هو وقف مواعيد السقوط على الوجه المقرر في الاصطلاح
القانوني — ومردود — ثانيا — بأن أول أمر عسكري صدر في هذا الخصوص
هو الأمر رقم ٧٣ وقد نص على أن "جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد
الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الإيطاليين الموضوعين في الحراسة والتي تحمل
بين ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٠ و ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ توقف أو تمد لمدة
أربعة أشهر" ومن بعده صدر الأمر رقم ٩١ والأمر رقم ٤١ بوقف هذه المواعيد
أو تأجيلها لمدة أخرى متتالية تنتهى فيما يبين ١٢ من يونيه سنة ١٩٤١ و ١٢

من أكتوبر سنة ١٩٤١ ثم صدر الأمر رقم ١٥٨ ونص في المادة ٢٢ منه على أنه "يجوز بقرار من وزير المالية أن تمد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة إلى التاريخ التي يحددها" وفي ضوئه وإعمالاً له صدر القرار الوزاري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٢ والقرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٤٢ بالوقف لمدة أخرى تنتهي فيما بين ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ و ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٣ ولم تصدر بعد ذلك قرارات وزارية أخرى بمد هذه المواعيد لمدة قالية واستمر هذا الوضع قائماً إلى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٤ حيث صدر الأمر رقم ٥١٧ بتعديل المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ على وجه من شأنه أن يسد هذا الفراغ وأن يجعل جميع مواعيد السقوط التي سرت أو تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة وحدة متصلة وممتدة إلى تاريخ انتهاء العمل به — لما كان ذلك وكان الأمر رقم ١٥٨ لم ينته العمل به إلا في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ تاريخ نشر المرسوم الصادر في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإنهاء النظام المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بالنسبة لدولة إيطاليا ورعاياها فإن مواعيد سقوط الحق في المطالبة بقيمة الكيوبونات المرفوعة بها الدعوى تعتبر موقوفة من تاريخ أول استحقاق لها في أول نوفمبر سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ انتهاء العمل بالأمر رقم ١٥٨ في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٨ ومن هذا التاريخ الأخير إلى تاريخ رفع الدعوى في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ لم تمض مدة الخمس سنوات المقررة لسقوط الحق في المطالبة بها .

وجيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : مبعي الصباغ ، وعبد السلام بليغ ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٩)

الطعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٥ القضائية :

(١ ، ب) مواعيد "ميعاد المسافة" . نقض "إجراءات الطعن" "إعلان الطعن" .

الانتقال الذي يقتضيه القيام بإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض هو انتقال المحضر من مقرر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها إلى محل من يراد إعلانه بهذا التقرير . احتساب ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان الطعن على أساس المسافة بين هذين المحليين .

إقامة المطعون عليه في القاهرة . ليس للطاعن الحق في إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلي المحدد لإعلان الطعن ولو كان موطنه هو بعيدا عن القاهرة .

الميعاد المعين في القانون لإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض ليس ميعاد حضور وإنما هو ميعاد لمباشرة إجراء فيه هو الإعلان فلا يحتسب ميعاد المسافة إلا بالنسبة لما يقتضيه الانتقال للقيام بهذا الإعلان .

إجراءات سحب تقرير الطعن من قلم الكتاب لم يعين لها القانون ميعادا يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة .

(ج) مواعيد "ميعاد المسافة" . نقض "إجراءات الطعن" "ميعاد الطعن" "إعلان الطعن" .

حق الطاعن في إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الثلاثين يوما المحدد للطعن بالنقض . متى قرر بالطعن فلا يعطى له ميعاد المسافة كميعة ثانية عند إعلان الطعن وإنما يضاف ميعاد المسافة على ميعاد الإعلان بنسبة ميعاد إعلان المطعون عليه عن مقرر محكمة النقض .

(د) نقض "إجراءات الطعن" "إعلان الطعن".

إعلان الطعن في الميعاد المحدد له في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧/١٩٥٩ من الإجراءات الحتمية التي يترتب على إغفالها البطلان وبالتالي عدم قبول الطعن شكلاً. لا يزيله حضور المطعون عليه وإيداعه مذكرة بدفاعه تمسك فيها ببطلان الطعن لعدم إعلانه به في الميعاد .

١ — الانتقال الذي تعنيه المادة ٢١ من قانون المرافعات هو على ما ورد في المذكرة التفسيرية — انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم ومن ينوبون عنهم من المحضرين وغيرهم ، فإذا كان الإجراء الذي يطالب الطاعن بإضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المعين له في القانون هو إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن بالنقض — والانتقال الذي يقتضيه القيام بهذا الإجراء هو انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها إلى محل من يراد إعلانه بهذا التقرير ، فان ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان الطعن يحسب على أساس المسافة بين هذين المحليين — فإذا كان المطعون عليه مقيماً في القاهرة فانه لا يكون للطاعن الحق في إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلي المحدد لإعلان الطعن ولو كان موطنه هو بعيداً عن القاهرة .

٢ — الميعاد المعين في القانون لإعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن بالنقض ليس ميعاداً لحضور الطاعن أمام محكمة النقض وإنما هو ميعاد لمباشرة إجراء فيه هو الإعلان فلا يحسب ميعاد المسافة إلا بالنسبة لما يقتضيه الانتقال للقيام بهذا الإعلان — وهذا الانتقال يقوم به المحضر من مقر محكمة النقض إلى موطن المراد إعلانه — أما إجراءات سحب تقرير الطعن من قلم كتاب محكمة النقض فان القانون لم يعين لها ميعاداً يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة — إذ لا يكون لمواعيد المسافة محل إلا حيث يعين القانون ميعاداً أصلياً لمباشرة الإجراء فيه — ومن ثم فلا يجدي التعدي بأن قرار الإحالة إلى الدائرة المدنية يعتبر تنبيهاً للطاعن وتكليفاً بالحضور إلى مقر محكمة النقض للقيام بالإعلان وأن إجراءات سحب التقرير من قلم كتابها تقتضي قدومه من محل إقامته بالاسكندرية إلى القاهرة مما يبرر إعطائه ميعاد مسافة محسوبة بين هاتين المدينتين .

٣ — لما كان من حق الطاعن أن يضيفه إلى جهات الثلاثين يوماً المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه الذي أعلن عليه بالسحب المطعون فيه وبين

مقر محكمة النقض التي يجب عمل التقرير بقلم كتابها وذلك لما يقتضيه هذا التقرير من حضوره في شخص محاميه إلى هذا القلم — فإنه متى قرر بالطعن فلا يعطى له ميعاد المسافة المتقدم ذكره مرة ثانية عند إعلان الطعن وإنما يضاف ميعاد المسافة إلى ميعاد الإعلان بسبب بعد موطن المطعون عليه عن مقر محكمة النقض .

٤ — لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن إعلان الطعن في الميعاد المحدد له هو من الإجراءات الحتمية التي يترتب على إغفالها البطلان وبالتالي عدم قبول الطعن شكلا ولا يزيل هذا البطلان حضور المطعون عليهم وإيداعهم مذكرة بدفاعهم تمسكوا فيها ببطلان الطعن لعدم إعلانهم به في الميعاد ، وكان الثابت أن قرار الإحالة صدر من دائرة فحص الطعون في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٠ ولم يعلن الطاعن طعنه إلى المطعون عليهم إلا في ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ أي بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان — فإن هذا الطعن يكون غير مقبول شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن المطعون عليهم دفعوا ببطلان الطعن لإعلانهم به بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ أن دائرة فحص الطعون قررت في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٠ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ولم يقيم الطاعن بإعلانهم به إلا في ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ أي بعد انقضاء الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ١١ سالفة الذكر . وقد انضمت النيابة العامة إلى المطعون عليهم في هذا الدفع وطلب الطاعن رفضه استنادا إلى أن نص المادة ٢١ من قانون المرافعات ينحول إضافة ميعاد مسافة محسوبة من محل إقامته بالاسكندرية إلى محل المطعون عليهم بالقاهرة إلى الميعاد المحدد لإعلان الطعن

ولما كانت هذه المسافة تزيد على مائتي كيلو متر فإنه يزداد له أربعة أيام على هذا الميعاد ويكون اعلان المطعون عليهم الذى تم فى اليوم التاسع عشر قد حصل فى الميعاد القانونى وأضاف الطاعن أن حضوره من موطنه بالاسكندرية إلى القاهرة حيث يوجد قلم كتاب محكمة النقض لازم لسحب التقرير مؤشرا عليه بقرار الإحالة تمهيدا لإعلانه وأن هذه العملية تعتبر إجراء من الإجراءات المقصودة بالمادة ٢١ مرافعات والتي يعطى القانون ميعاد مسافة لمباشرتها وأن قرار الإحالة يعتبر تنبيها له وتكليفا بالحضور للقيام بالإعلان كما قال إن نص المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أغفلت عمدا النص على البطلان فى حالة عدم حصول الإعلان فى الميعاد فلا يجوز للمطعون عليهم التمسك بالبطلان إلا إذا لحقهم ضرر من عدم حصول الإعلان فى الميعاد وهذا الضرر متف هنا لأنهم حضروا وأودعوا فى الميعاد المحدد للإيداع مذكرة بدفاعهم فى الموضوع .

وحيث إن المادة ٢١ من قانون المرافعات التى يستند إليها الطاعن تقضى بأنه إذا كان الميعاد معينا فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه وبين المكان الذى يجب الانتقال إليه على أن لا يتجاوز ميعاد المسافة بأية حال أربعة أيام . والانتقال الذى تعنيه هذه المادة هو على ما ورد فى المذكرة التفسيرية — انتقال من يستلزم الإجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم ومن ينوب عنهم من المحضرين وغيرهم ، ولما كان الإجراء الذى يطالب الطاعن بإضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المعين له فى القانون هو إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن والانتقال الذى يقتضيه القيام بهذا الإجراء هو انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التى حصل للتقرير بقلم كتابها إلى محل من يراد إعلانه بهذا التقرير فإن ميعاد المسافة الذى يزداد على ميعاد إعلان الطعن يحتسب على أساس المسافة بين هذين المحلين ، فإذا كان المطعون عليه مقما فى القاهرة كما هو الحال فى الطعن الحالى ، فإنه لا يكون للطاعن الحق فى إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلى المحدد لإعلان الطعن ولو كان موطنه هو بعيدا عن القاهرة — ولا يجدي التحدى بأن قرار الإحالة إلى هذه الدائرة يعتبر تنبيها له وتكليفا بالحضور إلى مقر محكمة النقض للقيام بالإعلان وأن عملية سحب التقرير من قلم كتابها تقتضى قدومه من محل إقامته بالاسكندرية إلى القاهرة مما يبرر إعطائه ميعاد مسافة محسوبة بين

هاتين المدينتين — ذلك لأنه من جهة فإن الميعاد المعين في القانون لإعلان الطعن للمطعون عليهم ليس ميعادا لحضور الطاعن أمام المحكمة وإنما هو ميعاد لمباشرة إجراء فيه هو الإعلان فلا يحتسب ميعاد المسافة إلا بالنسبة لما يقتضيه الانتقال للقيام بهذا الإعلان وقد سلف القول بأن هذا الانتقال يقوم به المحضر من مقر محكمة النقض إلى موطن المراد إعلانه أما عملية سحب تقرير الطعن من قلم كتاب هذه المحكمة فإن القانون لم يعين لها ميعادا يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة إذ لا يكون لمواعيد المسافة محل إلا حيث يعين القانون ميعادا أصليا لمباشرة الإجراء فيه ومن جهة أخرى فإنه لما كان من حق الطاعن أن يضيف إلى ميعاد الثلاثين يوما المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه الذي أعلن فيه بالحكم المطعون فيه وبين مقر محكمة النقض التي يجب عمل التقرير بقلم كتابها وذلك لما يقتضيه هذا التقرير من حضوره في شخص محاميه إلى هذا القلم فإنه متى قرر بالطعن فلا يعطى له ميعاد المسافة المتقدم ذكره مرة ثانية عند إعلان الطعن وإنما يضاف ميعاد المسافة إلى ميعاد الإعلان بسبب بعد موطن المطعون عليه عن مقر محكمة النقض .

وحيث إنه لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إعلان الطعن في الميعاد المحدد له هو من الإجراءات الحتمية التي يترتب على إغفالها البطلان وبالتالي عدم قبول الطعن شكلا ولا يزيل هذا البطلان حضور المطعون عليهم وإيداعهم مذكرة بدفاعهم تمسكوا فيها ببطلان الطعن لعدم إعلانهم به في الميعاد، وكان الثابت أن قرار الإحالة صدر من دائرة الفحص في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٠ ولم يعلن الطاعن طعنه إلى المطعون ضدهم إلا في ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ أي بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان فإن هذا الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٦١

بإدارة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة : عبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، واحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٠)

الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٢٥ القضائية :

(أ) إفلاس . شركات . حكم "عيوب التدليل" "القصور" "مالا يعد كذلك" .

رفع دعوى بطلب إشهار إفلاس شركة . تمين بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة ما اتصل منه بقيام الشركة أو صفتها التجارية . سلوك الحكم هذا المنهج وتقريره بأدلة سائغة قيام شركة واقع تجارية بين الورثة . النعي بمخالفة القانون أو بالقصور . على غير أساس .

(ب) إفلاس . شركات . حكم "عيوب التدليل" "القصور" "مالا يعد كذلك" .

الدفع بأن الدين المطلوب شهر إفلاس الشركة من أجله متنازع فيه . قضاء الحكم بعدم جدية هذه المنازعة لأسباب سائغة مؤدية . النعي بالقصور على غير أساس .

(ج) إفلاس . شركات . حكم "عيوب التدليل" "القصور" "مالا يعد كذلك" .

اعتبار الحكم الشركة متوقفة عن دفع ديونها استنادا لأسباب سائغة . النعي بالقصور . على غير أساس .

١ - متى كانت الدعوى قد رفعت بطلب إشهار إفلاس شركة فإنه يتعين على المحكمة بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة المطلوب إشهار إفلاسها سواء اتصل النزاع بقيام الشركة أم بصفتها التجارية ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد سلك هذا المنهج وانتهى بأدلة سائغة إلى القول بقيام شركة واقع تجارية بين الورثة فإن النعي عليه بمخالفة القانون أو بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

٢ — إذا كان قد دفع أمام المحكمة بأن الدين المطلوب إشهار إفلاس الشركة من أجله متنازع فيه ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جدية هذه المنازعة قد أقام قضاءه على أن الدين نشأ عن شراء مدير الشركة بضائع بالأجل وهو تصرف يدخل في سلطته ويندرج ضمن ما صرح له به كوصى خاص لإدارة نصيبه ، القصر في تلك الشركة ، وأن المهمة الموكلة إليه تقتضي الاستدانة وشراء البضائع بالأجل وكان ما قرره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس .

٣ — متى كان الحكم الاستثنائي قد انتهى إلى اعتبار الشركة متوقفة عن دفع ديونها استنادا إلى أسباب الحكم الابتدائي وإلى ما ثبت من تقرير الرقيب من أن حالة الشركة لا تسمح بالسداد وأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها فإن النعي على الحكم بالقصور في التسييب يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المرحوم محمد رزق مورت الطاعنة والمطعون عليهم من الثالث عشر إلى الخامسة عشر كان يملك حال حياته منشأة تجارية فردية بعنوان "شركة المنسوجات المصرية — محمد رزق" مركزها الرئيسي القاهرة ولها فرع بها وفرع بالاسكندرية . وبسبب اضطراب حالتها المالية تقدم في ١٦/٣/١٩٥٤ إلى محكمة القاهرة الابتدائية بطلب الصلح الواقي من الإفلاس . وفي ٢٧/٣/١٩٥٤ قضى بفتح إجراءات الصلح وبتعيين الأستاذ مصطفى شوقي رقبيا حسابيا . وبعد تمام الإجراءات قضت المحكمة في ١٢/٦/١٩٥٤ بالتصديق على الصلح المقدم من المدين بالشروط الواردة به والتي وافقت عليها أغلبية الدائنين ، وبموجبها يستمر الأستاذ مصطفى شوقي رقبيا على محلات المدين طوال مدة تنفيذ الصلح ، وصرح له بفتح حساب بأحد البنوك باسمه وتاسم محمد رزق على ألا يسحب منه

أى مبلغ إلا بتوقيعهما معا ، وعين ثلاثة مندوبين عن الدائنين لمراقبة النشاط التجارى لمحللات المدين . وقام المدين بتنفيذ شروط الصلح إلى أن توفى فى ١٩٥٤/٩/٢ . وبعد وفاته تابعت المنشأة نشاطها التجارى وعهدت النيابة العامة للأحوال الشخصية بعد موافقة البالغين من الورثة إلى الرقيب الأستاذ مصطفى شوق بإدارة المحلات مؤقتا . وخلاف دب بين الورثة عرض أمر إدارة المنشأة على الدائرة التجارية بمحكمة القاهرة الابتدائية فأصدرت قرارها فى ١٩٥٤/١١/٢٠ بعد موافقة الدائنين وغالبية الورثة بتحويل الأستاذ مصطفى شوق حتى إدارة المحلات تحت إشراف نائبين عن الدائنين . وفى ١٩٥٤/١١/٢٥ صدر قرار من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بتعيينه وصيا خاصا لمباشرة إدارة نصيب القصر فى المحلات التجارية المخلفة عن المورث بالقاهرة والاسكندرية . وفى ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٥ أقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ١١٤ سنة ١٩٥٥ إفلاس القاهرة مختصا وورثة المرحوم محمد رزق والأستاذ مصطفى شوق بصفته رقبيا ومدير المنشأة "شركة المنسوجات المصرية" طالبا إظهار إفلاسها وقال إنه يدين المنشأة المذكورة بمبلغ ١٤٩ جنيها و٢٨ مليا قيمة ثلاثة أوامر دفع على البنك الشرقى مذيلة بتوقيع الأستاذ مصطفى شوق بصفته والسيد/محمود محمد رزق المطعون عليه الرابع عشر أحد أبناء المدين وطلب المطعون عليهم من الثانى إلى العاشرة قبولهم خصوما فى الدعوى منضمين إلى المدعى المطعون عليه الأول — فدفعت الطاعنة عن نفسها وبصفتها ببطلان إجراءات دعوى الإفلاس بمقولة إنه لا توجد شركة بين الورثة بل مال شائع آل إليهم تركه عن والدهم ، ولم يصدر عمل إيجابى يحيل المحلات المخلفة عن المورث إلى شركة واقع ، وإن الخلاف الذى نشب بينهم بعد وفاة والدهم ينفى قيام شركة بينهم . ورد المطعون عليه الأول وهو المدعى فى دعوى الإفلاس على هذا الدفع بأن الورثة قبلوا الاستمرار فى التجارة بعد وفاة مورثهم . وقد خول الرقيب حق الإدارة بموافقة غالبيتهم وتعيين محكمة الأحوال الشخصية له وصيا خاصا لإدارة نصيب القصر فى المحلات التجارية المخلفة عن المورث ، وإذا كان الورثة قد أغفلوا استكمال الشروط الشكلية اللازمة لعقد الشركة فإن ذلك لا ينفى عن المنشأة صفة كونها شركة فعلية يشهر إفلاسها عند توقفها عن دفع ديونها . بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٥ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع ببطلان الإجراءات

وبصحتها ، وبقبول تدخل المطعون عليهم من الثانى إلى العاشرة وبشهر إفلاس
” شركة المنسوجات المصرية — محمد رزق “ فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم ،
وقيد استئنافها بمحكمة استئناف القاهرة برقم ٥٧٦ سنة ٧٢ ق وقضت المحكمة
الاستئنافية فى ١٩٥٥/١١/٨ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .
وبتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٨ قرر وكيل الطاعنة بالطن فى هذا الحكم بطريق
النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٠/٢/٢٢ فصممت
النيابة على رأيها الذى أبدته بمذكرتها والذى انتهت فيه إلى طلب نقض الحكم ،
وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وبالجلسة المحددة
لنظر الطعن أمام هذه الدائرة تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الأسباب الأولى والثالث والرابع والخامس تحصل فى أن محكمة
الموضوع إذ قررت قيام شركة واقع تجارية بين الورثة قد استندت إلى أسباب
لا تؤدى إلى هذه النتيجة . وتقول الطاعنة فى بيان ذلك أنها تمسكت أمام
محكمة الموضوع بأن المحلات المخلفة عن المورث بقيت بعد وفاته مالا شائما .
ولم يصدر عن الورثة أى عمل إيجابى يحيلها إلى شركة واقع تجارية ، وظل
الرقب طبقا لقرار ١٩٥٤/١١/٢٠ الصادر من الدائرة التجارية وقرار
١٩٥٤/١١/٢٥ الصادر من محكمة الأحوال الشخصية — ظل يدير المحلات
المخلفة عن المورث لتنفيذ حكم الصلح الواقع بعد وفاته ، ولم يشترك الورثة
فى هذه الإدارة ، وإنما اقتصر على إعطائهم حق الاطلاع على حسابات
المنشأة ، وقد كان بينهم قصر مما يمنع تكوين شركة تجارية تضمهم ،
إلا أن محكمة الموضوع استندت فى ما قررته من اعتبار المحلات المخلفة
عن المورث شركة تجارية واقعية إلى بقاء المنشأة على حالتها محتفظة باسمها
” شركة المنسوجات المصرية “ بينما الثابت أن هذا الاسم كان
ملازما للمنشأة فى حياة المورث . كما استندت إلى أن الورثة
اختاروا بعضهم ليقوم بإدارة الشركة وتوقيع أوراقها فى حين أن الأستاذ محمود
محمد رزق الذى عينته المحكمة لم يكن إلا موظفا بأجر فى المنشأة شأنه شأن أى موظف
آخر . واتخذت المحكمة من الاستمرار فى تنفيذ الصلح الواقع بعد وفاة المورث
دليلا على قيام شركة تجارية واقعية بين الورثة رغم أن تنفيذ هذا الصلح كان
يقوم به الرقيب بمساعدة لجنة الدائنين ، فلا يعد بذلك عملا إيجابيا . من جانب

الورثة وقد قصد من قرار محكمة الأحوال الشخصية الصادر في ١٩٥٤/١١/٢٥ الذي استندت إليه محكمة الموضوع تعيين الأستاذ مصطفى شوقي وصيا خاصا لإدارة نصيب القصر في المحلات المخلفة عن المورث لا الزج بهم في شركة تجارية وتضيف الطاعنة إنها قد حذرت الرقيب من الشراء بالأجل أو الاستدانة وأشارت أسباب القرار السالف الذكر إلى هذا التحذير فلا يجوز إزاء ذلك اعتبار الورثة تجارا لمجرد أن مورثهم خلف لهم محلات تجارية . وبالنسبة لشرط تقديم الشريك حصة في رأس مال الشركة فلا يجوز اعتبار نصيب كل وارث في موجودات المحلات التي خلفها المورث حصة له كما يقول بذلك الحكم المطعون فيه ، ذلك أن هذه الموجودات لم تكن في حيازة الورثة ، وقد خصصت قيمتها لسداد ديون الصلح الواقع ، فلا يصلح نصيب كل منهم فيها حصة له بالمعنى المتقدم .

وحيث إن محكمة الموضوع إذ اعتبرت المنشأة المخلفة عن المورث والمسماة "بشركة المنسوجات المصرية - محمد رزق" شركة تجارية فعلية قائمة بين ورثته - قد استندت في ذلك إلى وقائع الدعوى والقرارات التي صدرت فيها ، متخذة من مسلك الورثة إزاء المنشأة منذ وفاة مورثهم في ١٩٥٤/٩/١٢ أساسا لتعديل الوضع القانوني لها . فقد أورد الحكم المطعون فيه الوقائع التي تتصل بموقف الورثة بشأن المحلات التجارية المخلفة لهم عن مورثهم ما يلي "وبعد وفاة المورث اتفق ورثته على الاستمرار في استغلال محلاته وتنفيذ شروط الصلح الواقع واختاروا الرقيب الأستاذ مصطفى شوقي مديرا مؤقتا لإدارة هذه المحلات . ولما كان بين الورثة قصر فقد عهدت إليه النيابة العامة للأحوال الشخصية بعد موافقة باقي الورثة بإدارة تلك المحلات . ثم حدث خلاف بين بعض الورثة على مجرد الإدارة فعرض الأمر على هيئة المحكمة التجارية وأصدرت قرارا بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٠ بتحويل الرقيب المذكور حق إدارة المحلات التجارية الثلاثة وحده تحت إشراف نائب الدائنين . وقد صدر هذا القرار بموافقة لجنة الدائنين . وكذلك بموافقة غالبية الورثة . ثم عرض الأمر على محكمة الأحوال الشخصية لوجود قصر بين الورثة فأقرته بأن أصدرت بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٥ قرارا بتعيين الرقيب مصطفى شوقي وصيا خاصا تكون مهمته إدارة نصيب القصر في المحلات التجارية المخلفة عن المورث في القاهرة .

والاسكندرية“ واستطردت المحكمة تقول ”وهذا القرار يدل على إذن هيئة المحكمة باستمرار تشغيل نصيب القصر في التجارة ، وإشترائهم مع باقي الورثة . وهذا ينطوي في ذاته على الترخيص للوصى المذكور في أن ينوب عن القصر في الشركة مع باقي الورثة البالغين“ وأضافت المحكمة ”أن قصد تكوين الشركة متوافر لما يبين من أن الورثة قد انعقدت إرادتهم على الاستمرار في استغلال المحلات التجارية المخلفة عن المورث فقد احتفظوا باسمها التجاري وعنوانها وهو شركة المنسوجات المصرية - محمد رزق . واختاروا مديرا لها هو الرقيب . وتعاملوا مع البيوت المسالية والتجار على هذا الوضع عن طريق من اختاروه ممثلا لهم كما هو ظاهر من الشيكات المسحوبة وأوامر الدفع المقدمة في الدعوى . واتفقوا على تشغيل الشركة واستغلالها وتنفيذ شروط الصلح الوافي للانتفاع بأحكامه ومزاياه . وهذا لا يتحقق إلا بالاستمرار في التجارة“ وجاء بالحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه ما يأتي ”إن النابت من ظروف الدعوى أن وريثة المرحوم محمد رزق احتفظوا بالمؤسسة المخلفة عن مورثهم باعتبارها شركة مستجمعة كافة الشرائط القانونية الخاصة بهذا العقد وقد بدا من سلوكهم ما يدل على اختيارهم هذا الطريق فلم يعمدوا إلى إنهاء حالة الشروع ، بل بقيت المؤسسة على حالتها محتفظة باسمها . وإزاء هذه الظروف ليس هناك وجه لإنكار الاستمرار في التجارة بين الورثة وقيام نية المشاركة بينهم“ وجاء بالحكم المطعون فيه في خصوص باقي الشروط الموضوعية لعقد الشركة ما يأتي ”كما أن شرط تقديم كل شريك حصة في رأس المال متوافر كذلك لأنه واضح أن كل شريك من الورثة اعتبر نصيبه الميراثي فيما هو موجود فعلا بالمحلات التجارية المخلفة عن المورث من بضائع ومنقولات حصة في رأس مال الشركة . ولا جدال في أن لكل وارث نصيبا ميراثيا فيما هو موجود بالمحلات بصرف النظر عن الديون المستحقة ، لأن العبرة بين الشركاء بالموجودات الفعلية . أما القول بأن ما بالمحلات كان تحت يد الرقيب فلا تأثير له لأن هذا لا ينفي حق الشركاء الميراثي . كما لا محل للاحتجاج بالأثر إلا بعد سداد الديون لأن الموجودات قيمة ذاتية تمثل حصة كل شريك في رأس المال . وشرط الاشتراك في الربح والخسارة متوافر كذلك لأن قيمة الأرباح بين الشركاء وتوزيع الخسارة عليهم إنما يكون بحسب النصيب الميراثي“ واستخلصت المحكمة من كل ما تقدم توافر الأركان اللازمة لقيام شركة

فعلية . فقالت ” يبين في خصوصية هذه الدعوى إن الورثة قصدوا تكوين شركة بينهم ، واتخذوا فعلا مظاهر الشركة أمام الغير وتوافرت لتلك الشركة جميع الأركان والشروط الموضوعية اللازمة لانعقادها وإذا كان الورثة قد أغفلوا استكمال الشروط الشكلية فإن هذا لا ينفي عن مؤسستهم صفتها كشركة فعلية “ لما كان ذلك — وكان ما جاء بالحكم من احتفاظ الورثة بعد وفاة المورث بالاسم التجارى للنشأة وعنوانها « شركة المنسوجات المصرية — محمد رزق » من شأنه مضافا إلى أساسيد الحكم الأخرى أن يؤدى إلى قيام شركة واقعية — وكان ما قرره محكمة الموضوع من أن الورثة كانوا يقومون بإدارة الشركة مع مديرها الممثل لها بتوقيع أوراقها والتعامل مع البيوت المالية نيابة عنها — استنادا إلى ما ثبت لها من أن الأستاذ محمود محمد رزق وغيره من أبناء المورث قد ذيلوا بتوقيعاتهم أوامر الدفع المتعددة المقدمة في الدعوى بجانب توقيع مدير الشركة الأستاذ مصطفى شوقى — هو قول سائغ ينفي إنكار الورثة قيامهم بعمل إيجابى في إدارة الشركة وكان الثابت أن تعيين الأستاذ مصطفى شوقى مديرا للنشأة قد تم بموافقة الورثة البالغين طبقا لقرار الدائرة التجارية الصادر فى ١٩٥٤/١١/٢٠ وبتصريح من محكمة الأحوال الشخصية فى ١٩٥٤/١١/٢٥ بالنسبة للورثة القصر — وكان هذا القرار الأخير المتضمن تعيين الأستاذ مصطفى شوقى وصيا خاصا لمباشرة إدارة نصيب القصر فى المحلات التجارية المخلفة عن المورث يفيد تشغيله فى التجارة بالاشتراك مع باقى الورثة البالغين — وكان نصيب كل وارث فى موجودات المحلات التجارية السالفة الذكر يكون حصته فى الشركة التى تقوم بينه وبين باقى الورثة ، بغیر التفات لشخص الحائز لهذه الموجودات فيما إذا كان هو المدير الممثل للشركة أو أحد الشركاء وسواء كانت هذه الموجودات ملكا خاصا للشركاء أو كانت قيمتها ضامنة لسداد أقساط الصلح الواقع الذى اتفق الورثة على تنقيذه بعد وفاة مورثهم — لما كان ذلك فإن ما استخلصته محكمة الموضوع من قيام شركة واقع تجارية بين الورثة بعد وفاة مورثهم يعد استخلاصا سائغا ويكون بذلك انتهى على الحكم بالتصوير فى هذا الخصوص على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن السائب الثانى يقتضى على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون وتصوير الشكيب : ففى هذا يقول الطائفة بأنه مادامت الشركة متنازعا على قيامها

بين طرفي الخصوم منازعة جدية فإنه كان يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .
وتضيف الطاعة أن المحكمة الاستئنافية لم ترد هذا الدفاع رغم تمسكها به أمامها .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الدعوى إذ رفعت بطلب شهر إفلاس
شركة المنسوجات المصرية " فإنه كان يتعين على المحكمة بحث كافة أوجه النزاع
المتعلقة بقيام الشركة المطلوب شهر إفلاسها " سواء اتصل النزاع بالصفة التجارية
أم بقيام الشركة باعتبارها شركة فعلية ولما كان الحكم المطعون فيه قد سلك هذا
المنهج من البحث و انتهى منه بأدلة سائغة إلى القول بقيام شركة واقع تجارية ،
لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بخالفه القانون أو بالقصور في التسبيب في هذا
الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب السادس قصور التسبيب . وتقول في بيانه
إنها دفعت بأن الدين المطلوب شهر الإفلاس من أجله متنازع فيه ، إذ لم يحصل
الوصى على إذن من محكمة الأحوال الشخصية للاستدانة أو لتسديد الديون غير
الثابتة بحكم قضائي ، ولكن المحكمة ردت على هذا الدفاع ردا معيبا بأن قررت
أن من حق الوصى الخاص أن يشتري بأجل دون أن تبين الظروف التي أسست
عليها قضائها . كما أنها لم ترد على تحذير الطاعة للوصى الخاص بعدم الاستدانة أو
الشراء بالأجل .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم
المطعون فيه أنه أورد في خصوص دفاع الطاعة الذي أشارت إليه بهذا السبب
" إنه فيما يتعلق بالمنازعة في قيام الدين ووجوب سداده فردود بأن هذه المنازعة
غير جدية ولا تبرر الامتناع عن الوفاء وذلك لأن الديون موضوع الدعوى إنما
كانت ثمن بضائع أشتريت بأجل ليعملها والاستفادة بما ينتج منها وهذا من حق
المدير والوصى المأذون له بإدارة نصيب القصر لأنه يندرج ضمن ما صرح له به ،
إذ أنه مما تقتضيه طبيعة المهمة الموكولة له وذلك تطبيقا للفقرة الأخيرة من المادة ٣٤
من المرسوم بقانون رقم ١١٩ . سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال " .
وهذا الذي قرره الحكم استنادا إلى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ السالفة الذكر
التي تنص على مراعاة ما تقتضيه طبيعة مهمة الوصى الخاص عند سريان أحكام

الوصاية عليه — يفيد عدم جدية المنازعة في الدين المطلوب شهر الافلاس من أجله ، إذ أنه نشأ عن شراء مدير المحلات التجارية المخلفة عن المورث بضائع بالأجل ، وهو تصرف يدخل في سلطته كمدير لها ويندرج ضمن ما صرح له به كوصى خاص لإدارة نصيب القصر في تلك المحلات وتقتضى المهمة الموكولة إليه وهي الاستمرار في تشغيل هذه المحلات في التجارة لتنفيذ شروط الصلح الواقع الاستدانة وشراء البضائع بالأجل للاستفادة من فرق الثمن في سداد أقساط الصلح . وما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة من أن المنازعة في الديون منازعة غير جدية .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم بالسبب السابع قصور التسيب وتقول في بيانه إنها دفعت بأن المنشأة ليست في حالة توقف عن الدفع وتستطيع الوفاء بالتزاماتها ولكن لجنة الدائنين استولت على موجوداتها وأقامت العراقيل في سبيل سداد ديونها ولم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع . ولم يبين أوصاف المستندات التي اعتمد عليها لاعتبار المنشأة في حالة توقف عن دفع ديونها مما يعد تجهيلا يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه تناول هذا الوجه من دفاع الطاعنة بالرد فقال ”إن ماورد بدفاع الطاعنة عن تخلف شرط التوقف عن الدفع فإن في الحكم المستأنف ما يكفي للرد عليه ، يضاف إلى ذلك أنه قد ثبت من تقرير الرقيب أن حالة الشركة لا تسمح بالسداد وأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها إطلاقاً . وإذن فيكون شرط الوقوف عن المدفع ثابتاً وتكون المنازعة فيه على غير أساس ولا يعتد بها “ وضمن الحكم الابتدائي أسبابه وصفا للمستندات المقدمة من المطعون عليه الأول — المدعى في الدعوى الابتدائية — بأنها شيكات مسحوبة لأمره على البنك الشرق بالقاهرة وموقعا عليها من الرقيب المدير للشركة ومن السيد محمود محمد رزق أحد أبناء المورث أولها بمبلغ ٤٩ جنيها و ٦٨ ملياً ويستحق الدفع في ١٩٥٥/٢/٢٨ والثاني بمبلغ ٥٠ جنيها ويستحق الدفع في ١٩٥٥/٢/٢٢ والثالث بمبلغ ٥٠ جنيها ويستحق الدفع في ١٩٥٥/٢/٢٨ . وأشار الحكم إلى أن المتدخلين من الدائنين قدموا المستندات المدالة على مدايتهم للشركة بحوافظ بين الحكم أرقامها وقرر بالحكم — بعد ذلك بصدد مناقشة التوقف عن

الدفع "أن الثابت من المستندات العديدة المقدمة من المدعى والخصوم المتدخلين أن الشركة المدعى عليها شركة تجارية وقد توقفت عن دفع ديونها التجارية محددة المقدار حالة الأداء الحالية من النزاع وهذا راجع لعجزها عجزا حقيقيا مستمرا كما هو مستفاد من إعلانها بمحاضر الاحتجاج التي تنحربها حوافظ المستندات" وهذا الذى جاء بالحكمين الابتدائى والاستئنافى يكفى للرد على دفاع الطاعنة وحمل قضاء محكمة الموضوع بغير تجهيل إلى ما انتهى إليه من اعتبار شركة المسوجات المصرية متوقفة عن دفع ديونها .

جاسة ٢ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عباد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمود القاضى ،
وفرج يوسف ، وأحمد زكى محمد المستشارين .

(١١)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " — " الضريبة على
الأرباح الاستثنائية " " وعاء الضريبة " :

وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هو كل ما يحققه الممول من أرباح فعلية . أما
وعاء الضريبة على الأرباح الاستثنائية فهو كل ربح يتجاوز ربح إحدى السنوات ٣٧ ،
٣٨ ، ٣٩ أو ١٢٪ من رأس المال الحقيقى المستثمر حسب الأحوال . استقلال كل
منهما عن الأخرى وإن كانا متماثلين فى طرق التحصيل ومتشابهين فى إجراءات الربط .
لا تبنى الإجراءات التى تتخذ فى شأن أحدهما من الإجراءات الخاصة بالثانية .

(ب) استئناف " آثار الاستئناف " " الأثر الناقل للاستئناف " .

الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف .
المادة ٤٠٩ ، مرافعات . مثال

١ — ضريبة الأرباح التجارية المقررة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ هى ضريبة
متميزة عن ضريبة الأرباح الاستثنائية المقررة بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ فوعاء
الضريبة الأولى هو كل ما يحققه الممول من أرباح فعلية أما وعاء الضريبة الثانية
فهو كل ربح يتجاوز ربح إحدى السنوات ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ أو ١٢٪
من رأس المال الحقيقى المستثمر حسب الأحوال — مما يتأدى منه استقلال
كل منهما عن الأخرى وإن كانا متماثلين فى طرق التحصيل ومتشابهين
فى إجراءات الربط ، ومن ثم فلا تغنى الإجراءات التى تتخذ فى شأن أحدهما
عن الإجراءات الخاصة بالثانية — فإذا كانت مصلحة الضرائب الطاعنة قد اتخذت

في صدد مطالبتها بالضريبتين لإجراءات خاصة لكل منهما فإن الطعن في تقدير ضريبة الأرباح التجارية لا يتضمن الطعن في تقديرات رأس المال موضوع الضريبة الاستثنائية — ولا يغير من هذا النظر التعرض لرأس المال بصدد تقدير الأرباح التجارية لأن المراد منه هو تحديد ما يتحمل به الممول في حساب الأرباح والخسائر من قيمة الاستهلاك السنوي .

٢ — إذا كان تقدير رأس المال لم تشمله الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى كما بين من صحيفة افتتاح الدعوى ولم تعرض له محكمة الدرجة الأولى بل أفصحت في حكمها بأن الممول لم يضمن دعواه الطعن على تقدير رأس المال، وكان الاستئناف إنما ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف (م ٤٠٩ مرافعات) فإن أثر الاستئناف لا يمتد إلى المنازعة في تقدير رأس المال الذي لم يطرح على المحكمة الابتدائية ولم يشمله الطعن المقدم إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع هذا الطعن تتحصل — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه يملك مصنعاً لضرب الأرز وطحن الغلال بالمنصورة . وقد أصدرت لجنة تقدير الضرائب بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قراراً بتقدير أرباحه في المدة من ٤ من يونيو سنة ١٩٤٢ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٢ بمبلغ ١٥٣٨ جنيهاً و ٧٦٧ ملياً وفي سنة ١٩٤٣ بمبلغ ١٥٣٦ جنيهاً و ٥٣١ ملياً كما أصدرت في نفس التاريخ قراراً بتقدير رأس ماله المستثمر في الفترة الأولى بمبلغ ١١٠٧٣ جنيهاً و ٢٠٦ مليات وفي الثانية بمبلغ ٩٠٨٠ جنيهاً و ٦٧٠ ملياً ولما أخطرت مباحة الضرائب بهذا التقدير أقام الدعوى رقم ١٣٩ سنة ١٩٤٨ كلى المنصورة بعريضة ذكر فيها ما قدرته لجنة التقدير من أرباح وطلب إلغاء قرارها الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ واعتباره كأن لم يكن . وبتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أصدرت

المحكمة الابتدائية حكمها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار لجنة التقدير المطعون فيه وأشارت في أسبابها إلى أن المطعون عليه لم يضمن طعنه أى اعتراض على قرار اللجنة بشأن تقدير رأس ماله في المدة موضوع النزاع وهو نفس التقدير الذى احتسب على أساسه قسط الاستهلاك المخصص من الأرباح مما يجعل قرار اللجنة بالنسبة لرأس المال تقديرا نهائيا بجميع عناصره — استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بصحيفة قيدت بمجلدوها برقم ٤١ سنة ٢ تجارى ق طلب فيها إلغاء الحكم المذكور وإلغاء قرار لجنة التقدير الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ واعتباره كأن لم يكن وضمن أسباب استئنافه اعتراضه على تقدير رأس ماله المستثمر طبقا لقيمة المصنع الثابتة في عقد القسمة المحرر بينه وبين ورثة والده الشناوى باشا مع أن تلك القيمة قصد تخفيضها للتخفيف من رسوم التسجيل وقد دفعت مصلحة الضرائب — الطاعنة — بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لرأس المال لأن المطعون عليه لم يطعن على قرار اللجنة فيما يختص برأس المال إلا أمام محكمة الاستئناف وبعد انتهاء مواعيد الطعن فيه فأصبح بذلك قرار اللجنة الخاص برأس المال نهائيا — وأصدرت محكمة الاستئناف حكمها في ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ برفض هذا الدفع وقضت في ذات الحكم بنسب خبير لتقدير رأس المال الحقيقي المستثمر في ٤ يونيو سنة ١٩٤٢ وأول يناير سنة ١٩٤٣ مع بيان ربح المنشأة في قترتي النزاع . ولما قدم الخبير تقريره اعترض المطعون عليه على ما قامت به لجنة التقدير من استئزال مبلغ ١٩٥١ جنيها و ٩٥٤ مليما من رأس المال مع أن المأمورية لم تراستئزال هذا المبلغ كما قدم بعض الاعتراضات الأخرى . وقد أخذت محكمة الاستئناف بهذه الاعتراضات في حكم ثالث أصدرته بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٥٥ — وأعادت المأمورية إلى الخبير لتسوية حساب الأرباح ورأس المال المستثمر على أساس هذه الاعتراضات — وبعد أن قدم الخبير تقريره التكميلي أصدرت المحكمة حكمها في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وعلى أساس ما قضت به في حكمها السابقين في ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ ، ١١ أبريل سنة ١٩٥٥ بتعديل الحكم المستأنف وتعديل قرار لجنة تقدير الضرائب الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ واعتبار أرباح المطعون عليه في المدة من ٤ يونيو سنة ١٩٤٢ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ مبلغ ١٤٠١ جنيها و ٩٩٤ مليما وفي سنة ١٩٤٣

مبلغ ١١٢٥ جنيها و ٧٦٧ مليا وتحديد رأس ماله الحقيقي المستثمر في ٤ يونيه سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٣٥٣٨٤ جنيها و ٤٢٢ مليا وفي أول يناير سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٣٤٦٩٩ جنيها — وقد طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم الأخير والحكمين السابقين عليه بطريق النقض وذلك بتقرير مؤرخ ٧ يناير سنة ١٩٥٦ — وعرض الطعن بعد استيفاء إجراءاته على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠ وفيها حضر ممثل الطاعنة وصمم على ما جاء بتقرير الطعن كما صممت النيابة على مذكرة المتضمنة طلب نقض الحكم وأصدرت دائرة الفحص قرارها في تلك الجلسة بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية . وأعلنت الطاعنة تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة إلى المطعون عليه في ٥ مايو سنة ١٩٦٠ ثم أودعت أصل ورقة الطعن مع مذكرتها الشارحة في ١٦ مايو سنة ١٩٦٠ كما أودع المطعون عليه مذكرة رادة في ٣١ مايو سنة ١٩٦٠ طلب فيها رفض الطعن . وقدمت النيابة مذكرة تكميلية أشارت فيها إلى صحة الإجراءات وأحالت إلى رأيها السابق . وبجلسة المرافعة صمم الحاضر عن الطاعنة على نقض الحكم كما صممت النيابة العامة على طلباتها السابقة .

. وحيث إن الطعن مقصور على ما قضى به الحكم المطعون فيه في خصوص تقدير الأرباح الاستثنائية ومما تنعاه الطاعنة في الوجه الأول من السبب الأول أن المطعون عليه قدم إقرارا بتقدير أرباحه التجارية عن سنتي ١٩٤٢، ١٩٤٣ كما قدم إقرارا بتحديد رأس المال المستثمر وذلك لتحديد وعاء الضريبة على الأرباح الاستثنائية . وسارت إجراءات تقدير كل من الضريبتين مستقلة عن الأخرى حتى أصدرت لجنة التقدير في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قرارين أحدهما خاص بتقدير الأرباح التجارية والثاني بتقدير رأس المال المستثمر وأعلن المطعون عليه بهذين القرارين فطعن في القرار الصادر بتحديد أرباحه التجارية فقط أمام المحكمة الابتدائية ولم يطعن في القرار الخاص بتحديد رأس ماله المستثمر حتى فات ميعاد الطعن فيه . ولما حكم برفض دعواه استأنف الحكم طالبا إلغاءه — وإلغاء قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ واعتباره كأن لم يكن . وفي إحدى مذكراته المقدمة لمحكمة الاستئناف طلب تعديل قرار اللجنة بتحديد رأس المال . فدفعت المصلحة الطاعنة بعدم جواز نظر هذا الطلب ولكن المحكمة في حكمها الأول رفضت هذا الدفع وندبت خيرا لتقدير رأس المال . وقضت في حكمها الأخير

يتعديل قرار اللجنة الصادر بتحديد رأس المال . فما انتهى إليه الحكم في هذا الصدد خطأ في القانون لأن المحكمة مقيدة بما يطعن فيه من قرارات ولا يتسع نطاق الطعن في القرار الخاص بتقدير الأرباح التجارية للطعن في تقدير رأس المال . وإذا كان للحكمة أن تتعرض لتقدير رأس المال وهي بصدد بحث تقدير الأرباح التجارية فإن ذلك مشروط بأن يكون الغرض من هذا التعرض هو تحديد ما يحمل به حساب الأرباح والخسائر من قيمة الاستهلاك دون أن يتجاوز هذه الحدود إلى القرار الخاص بتقدير رأس المال لتحديد وعاء الضريبة على الأرباح الاستثنائية وقد صدر بها قرار خاص لم يطعن فيه الممول في الميعاد القانوني .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتقديرات رأس المال على ما يأتي : "ومن حيث إن المستأنف طعن أمام محكمة الدرجة الأولى في قرار اللجنة الصادر بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وذلك في طلباته الختامية طالبا إلغاءه - وكان قبل ذلك قد اعترض في الملف الفردي على تقدير الأمورية لرأس المال . ثم لما أحيل إلى لجنة التقدير طعن أمامها بلسان ممثله على تقدير الأمورية لرأس المال وأبدى أوجه اعتراضه على ذلك . وظهر هذا الاعتراض في أسباب قرار اللجنة عن الأرباح التجارية لسنة ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ لتأثير رأس المال على زيادة وتقصا على هذه الأرباح فخطبه في القرار الصادر بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ يتضمن طعنه على تقدير رأس المال ومن ثم لا يكون المستأنف قد أثار طلبا جديدا أمام محكمة الاستئناف وبذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه " - وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وإنبنى عليه صدور الحكمين التاليين له غير صحيح في القانون - ذلك أن تقدير رأس المال لم تشمله الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى كما يبين من صحيفة افتتاح الدعوى المقدمة صورتها بملف الطعن ولم تعرض له محكمة الدرجة الأولى بل لقد أفصححت في حكمها بأن الممول لم يتضمن دعواه الطعن على تقدير رأس المال - والاستئناف إنما ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف (م ٤٠٩ من أرقام) ومن ثم فلا يمتد أثر الاستئناف

إلى المنازعة في تقدير رأس المال الذي لم يطرح على المحكمة الابتدائية ولم يشملها الطعن المقدم إليها — ولما كانت ضريبة الأرباح التجارية المقررة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ هي ضريبة متميزة عن ضريبة الأرباح الاستثنائية المقررة بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ فوعاء الضريبة الأولى هو كل ما يحققه الممول من أرباح فعلية أما وعاء الضريبة الثانية فهو كل ربح يتجاوز ربح إحدى السنوات ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ أو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر حسب الأحوال مما يتأدى منه استقلال كل منهما عن الأخرى . وإن كانا متماثلين في طرق التحصيل ومتشابهين في إجراءات الربط . ومن ثم فلا تغنى الإجراءات التي تتخذ في شأن إحداها عن الإجراءات الخاصة بالثانية . لما كان ذلك وكانت المصلحة الطاعنة قد اتخذت في صدد مطالبتها بالضريبتين إجراءات خاصة لكل منهما كما هو ثابت من الملف الفردي المودع بملف الطعن . فإن الطعن في تقدير ضريبة الأرباح التجارية لا يتضمن الطعن في تقديرات رأس المال موضوع الضريبة الاستثنائية — ولا يغير من هذا النظر التعرض لرأس المال بصدد تقدير الأرباح التجارية لأن المراد منه هو تحديد ما يتحمل به الممول في حساب الأرباح والخسائر من قيمة الاستهلاك السنوي لحسب — وإذ قضى الحكم الصادر بتاريخ ٢٧ إبريل سنة ١٩٥٤ برفض الدفع المقدم من الطاعنة بعدم جواز إبداء طلبات جديدة في الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص بلا حاجة لمناقشة باقي الأسباب .

وحيث إنه يأنى على نقض هذا الحكم نقض الحكمين المترتين عليه والصادرين في ١١ إبريل سنة ١٩٥٥ ، ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ عملاً بالمادة ٢٦ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه يكون الطعن في تقديرات رأس المال الحقيقي المستثمر طلباً جديداً لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ويتعين الحكم بعدم قبوله .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(١٢)

الطعن رقم ١١٨ لسنة ٢٦ القضائية :

استئناف ”أحكام يجوز استئنافها“ . إختصاص ”الاختصاص النوعي“ .
مناط تطبيق القاعدة الواردة في المادة ٥١ من قانون المرافعات . مخالفتها . جواز الاستئناف .
المادة ٤٠١/٢ من قانون المرافعات .

مناط تطبيق المادة ٥١ من قانون المرافعات — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ، فإذا كانت الدعوى قد بنيت على عقدى إيجار وكانت الأجرة في كل منهما لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها فإن ولاية الفصل فيها تكون معقودة لمحكمة المواد الجزئية إعمالا لنص الفقرة (١) من المادة ٤٦ من قانون المرافعات — ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية إذ قضت ضمنا باختصاصها بنظرها وفصلت في أصل الحق تكون قد خالفت قاعدة من قواعد الاختصاص النوعي فيرد على حكمها الطعن بالاستئناف إعمالا للفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتمتع في أن مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ٧٣٠ سنة ١٩٥٢ كلى

الزقازيق ضد الطاعن الأول طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٦٠٤ جنيهات و ٦٤٠ مليا مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وفسخ عقد الإيجار وتسليم الأطنان المؤجرة وتثبيت المحرر التحفظي وجعله نافذا مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة — وقال شرحا لدعواه إن المدعى عليه استأجر منه أطيانا زراعية بموجب عقدين حرر أولهما في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ عن ٨ ف و ٦ ط و ٢ س لمدة سنة تبدأ في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ نظير إيجار سنوى قدره ٢٣١٠٥ قرشا وحرر ثانيهما في أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ عن ٢ ف و ١٧ ط و ١٩ س لمدة سنة تبدأ في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ نظير إيجار سنوى قدره ٧١٢٧ قرشا . وأن العقدين تجددان باستمرار وضع اليد . ونظرا لعدم قيام المدعى عليه بسداد الإيجار المستحق عن سبتمبر ١٩٥١ و ١٩٥٢ الزراعتين ومقداره ٦٠٤ جنيهات و ٦٤٠ مليا رفع دعواه بطلباته سالفه الذكر وطعن المدعى عليه في عقد الإيجار الأول بالتزوير ثم تنازل عن طعنه وعاد وطعن بالتزوير في العقد الآخر . وفي ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ تدخل الطاعن الثانى خصما منضما إلى الطاعن الأول فى طلب رفض الدعوى . وبتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة برفض دعوى التزوير وبصفة عقدى الإيجار ... وفى الدعوى الأصلية بطلبات المدعى — استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤١ سنة ٦ ق استئناف المنصورة وطلبا أصليا إلغاء الحكم ورفض الدعوى ورد وبطلان عقدى الإيجار — واحتياطيا — إيقاف الفصل فى الدعوى حتى يفصل نهائيا فى ملكية الأطيان بين الطاعن الثانى والمطعون عليه . وبتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف وألزمت المستأنفين بالمصروفات وأربعمئة قرش أتعابا للمحاماة . وأسست قضاءها على أن المدعى أقام دعواه على سبيل قانونيين هما عقدا الإيجار اللذان حررا فى ١٥ من سبتمبر لسنة ١٩٥٠ وأول أكتوبر سنة ١٩٥٠ وقد نصت المادة ٤١ مرافعات على أن الدعوى إذا تضمنت طلبات متعددة ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة ومؤدى ذلك أن تعتبر الدعوى المستأنفة متضمنة دعويين ولما كانت كل دعوى — من هاتين الدعويين تتضمن طلبين هما الإيجار وفسخ عقد الإيجار فتقدر قيمة كل منهما بمجموع الطلبين . ولما كانت المادة ٤٦ مرافعات تقضى باختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعاوى المطالبة بأجرة المباني

أو الأراضي وطلب فسخ الإيجار إذا كانت الأجرة لا تزيد عن ٢٥٠ جنيتها في السنة ولما كانت قيمة الأجرة السنوية في كل من عقدي الإيجار تقل عن ٢٥٠ جنيتها سنويا فتكون المحكمة الجزئية هي المختصة ولا ولاية للمحكمة الابتدائية . ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك قوله ، إن المحكمة الابتدائية وقد رفعت الدعوى أمامها لأول مرة بسطت ولايتها عليها دون أن تنبه إلى عدم الاختصاص النوعي فإن حكمها يكون قد صدر بصفة انتهائية ولا يجوز استئنافه سواء من ناحية الموضوع أو من ناحية التزوير لأن الحكم في الموضوع غير قابل بطبيعته للاستئناف كما أن الادعاء بالتزوير قد أصبح في التقنين الجديد دفعا والحكم في الدفع لا يرد عليه الاستئناف إلا ما استثني بنص صريح . وفي يوم ٧ من مارس سنة ١٩٥٦ قرر الطاعنان بالظعن على هذا الحكم بطريق النقض طالبين — أصليا — نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى — واحتياطيا — إحالة القضية إلى محكمة استئناف المنصورة مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم . ونظر الظعن بجلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٠ أمام دائرة فحص الظعن وتمسك وكيل الطاعنين بما جاء بتقرير الظعن وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وصدر قرار بإحالة الظعن إلى دائرة المواد الملمنية وبتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٠ أودع وكيل الطاعنين صورة من تقرير الظعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة ومعلنة لورثة المطعون عليه في ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٠ كما أودع مذكرة شارحة صمم فيها على ما جاء بتقرير الظعن . وأودعت النيابة مذكرة تكميلية . وأخيرا نظر الظعن أمام هذه الدائرة بجلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٦١ وفيها صحمت النيابة على طلب نقض الحكم . .

ومن حيث إن الظعن أقيم على سبب وحيد محض أنه الحكم المطعون فيه خطأ تطبيق القانون وذلك فيما قضى به من أن الحكم المستأنف نهائي لصدوره في حدود الاختصاص النهائي للمحكمة الابتدائية عملا بالمادة ٥١ مرافعات — ذلك أن مناط تطبيق حكم هذه المادة أن تكون المحكمة قد التزمت قواعد الاختصاص النوعي التي قررها القانون وأن لا تكون قد خرجت صراحة أو ضمنا عن القواعد المتعلقة بالنظام العام فإذا جازفت ذلك كان حكمها قابلا للاستئناف عملا بنص

الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ مرافعات التي تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى مهما كانت قيمة الدعوى .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على " أن الدعوى قامت أمام محكمة أول درجة على سببين قانونيين هما عقد الإيجار المحرر أولهما في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والمؤرخ ثانياً أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ ... وعلى ذلك يتعين اعتبار الدعوى المستأنفة دعويين منضميتين ... وحيث إن الأجرة السنوية في كل من العقدين تقل عن ٢٥٠ جنيهاً فإنه بالتطبيق للمادة ٤٦ مرافعات تكون الدعوى من اختصاص محكمة المواد الجزئية بالنسبة لقيمتها ... وحيث إن الدعوى رفعت من أول الأمر إلى المحكمة الابتدائية بموجب عقدى الإيجار المذكورين وسارت أمامها حتى فصل فيها بالحكم المستأنف ... فيكون حكمها قد صدر بصفة انتهائية لا يجوز استئنافه طبقاً للمادتين ١٥١ و٤٠١/٢ مرافعات " وهذا الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه مخالف للقانون ذلك أن المادة ٥١ من قانون المرافعات قد نصت على أن " تختص المحكمة الابتدائية بالحكم في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً " ومناط تطبيق هذا النص على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التى رسمها القانون ولما كانت الدعوى قد بنيت على عقدى الإيجار صالغى الذكر وكانت الأجرة فى كل منهما لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً فإن ولاية الفصل فيها تكون معقودة لمحكمة المواد الجزئية إعمالاً لنص الفقرة (١) من المادة ٤٦ من قانون المرافعات التى تقضى بأن " تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائياً مهما تكن قيمة الدعوى وانتهائياً إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيهاً فى دعاوى المطالبة بأجرة المبنى أو الأراضى ... إذا كانت الأجرة لا تزيد

على مائتين ونحسين جنيتها في السنة “ ومن ثم تكون المحكمة الابتدائية إذ قضت ضمنا بنظر الدعوى وفصلت في أصل الحق قد خالفت قاعدة من قواعد الاختصاص النوعي فيرد على حكمها الطعن بالاستئناف إعمالا للفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات التي تنص على أن ” الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى — ومتى كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه مخالفا للقانون مما يتعين معه نقضه .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(١٣)

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٦ القضائية :

عمل ” التزامات صاحب العمل ” ” أجر العامل ” ” تعريف الأجر ”
” المقصود به ” .

ثمول الأجر كل ما يتقاضاه العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل فتدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة . لإيضاح المادة ٢/٦٨٣ مدني هذا المعنى يتعين عند حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة إضافة علاوة غلاء المعيشة إلى الأجر الأصلي . حساب المكافأة على أساس الأجر دون العلاوة فيه إهدار لحق فرضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح .

إذا كانت الشركة المطعون عليها قد اتفقت مع عمالها على حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة على أساس المرتب دون قيد — فإن مؤدى ذلك أن الطرفين إذ اتفقا على عناصر تقدير المكافأة يكون قد انعقد رضائهما على أن تحسب من واقع الأجر ونظرا إلى الأجر وهو يتزايد على مر الزمان وقصداه بمفهومه القانوني الذي يشمل كل ما يتقاضاه العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل ، فتدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة — وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من القانون المدني هذا المعنى فنصت في فقرتها الثانية على أن العلاوات التي تصرف لمستخدمي المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر . ومن ثم يتعين عند حساب المكافأة الاعتداد بهذه العلاوة وإضافتها إلى الأجر الأصلي ، وحسابها على أساس المرتب دون علاوة الغلاء فيه إهدار لحق فرضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن مكافأة نهاية مدة الخدمة تحسب على أساس الأجر دون علاوة الغلاء فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

من حيث إن الوقائع على ما استفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها وأنحريات أقمن الدعوى رقم ١٠٥ سنة ١٩٥٥ عمال كلى الإسكندرية على الشركة المطعون عليها وآخرين بطلب الحكم بإلزام الشركة بأن تدفع لمن مبلغ ٤٥٥ مليا ، ١١٥٦ جنيها مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ الممجل و بلا كفالة . وقلن شرحا لدعواهن إن مورثن المرحوم عبد الفتاح عبد الغنى شطا كان يعمل بالشركة من ١٥ أبريل سنة ١٩١٧ حتى توفى فى ٢٣ مايو سنة ١٩٥٢ وكان آخر مرتب شهرى له هو مبلغ ٢٣ جنيها و ٥٠٠ مليم شاملا إمانة غلاء المعيشة . وأن الشركة درجت على أن تصرف له منحة سنوية قدرها تسعون جنيها وبتوزيعها على شهور السنة تكون جملة المرتب الشهرى ٣١ جنيها وبالتالى تكون المكافأة المستحقة عن مدة الخدمة ١٠٨٨ جنيها و ١٠٠ مليم يضاف إلى ذلك نصف المنحة السنوية عن سنة ١٩٥١ ومرتب ٢٢ يوما من شهر مايو سنة ١٩٥٢ فتكون جملة ذلك ١١٥٩ جنيها و ٤٢٥ مليا تستحق منه المدعيات المبلغ المطالب به . وبتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعنة عن نفسها وبصفتها مبلغ ٨٤١ جنيها و ٧٤٩ مليا والمصروفات المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وأقامت قضائها فى شأن المكافأة على أن المنحة السنوية التى تدعيها المدعية — الطاعنة — لا يصح إدخالها ضمن عناصر المرتب الذى يحسب على أساسه المكافأة، وأن الشركة أرسلت ثلاثة خطابات إلى لجنة التوفيق فى تواريخ متلاحقة هى ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، ٨ يناير سنة ١٩٢٠ ، ١٤ يناير سنة ١٩٢٠ ذكرت فى أولها أن ما يستحقه العامل من حصيلة صندوق الإيداع يحسب على أساس المرتب الأصلى دون إمانة غلاء المعيشة . وذكرت فى الخطابين الأخيرين أنها أحلت

نظام المكافأة محل صندوق الإدخار على أن تحسب المكافأة على أساس مرتب شهر عن كل سنة . وأن هذه الخطابات تعتبر اتفاقا ملزما للشركة وعمالها مؤداه حساب المكافأة على أساس المرتب الأصلي مضافا إليه إمانة الغلاء . وأن آخر مرتب للورث على هذه الصورة متفق عليه بين الطرفين إذ كانت قيمة ٢٣ جنيها و ٥٠٠ مليم فتكون جملة المكافأة ٨٢٤ جنيها ٤٨٣ مليا استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٤ سنة ١١ ق الاسكندرية طالبة تعديله إلى مبلغ ٣٦٨ جنيها و ٤٠٢ مليات وركنت في ذلك إلى أنها جريا على ما هو متبع في نظامها الداخلي حسبت المكافأة على أساس المرتب الأصلي وكانت ذلك أكثر نفعا للورثة من حساب المكافأة على هدى أحكام عقد العمل الفردي . وأن هذا النظام الداخلي مستمد من خطابات الشركة التي أرسلتها إلى لجنة التوفيق في سنتي ١٩١٩ ، ١٩٢٠ وأن محكمة أول درجة أخطأت تفسير ما اشتملت عليه هذه الخطابات . وبجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف و بالزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع لورثة عبد الفتاح عبد الغنى شطا مورث الطاعة مبلغ ٤٦٠ جنيها و ٥٢٦ مليا بما في ذلك المبلغ المودع بخزينة المحكمة بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٥٤ وقدره ٩٤ جنيها و ٤٢٤ مليا وصرحت بصرف هذا المبلغ لمن يستحقه من الورثة وألزمت المستأنف عليهم بالمصروفات عن الدرجتين وعشرة جنيهاات أتعابا للحاماة للاستأنفة . وبتاريخ ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٦ قررت الطاعة الطعن بالنقض في هذا الحكم . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣ أبريل سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها . وقررت دائرة الفحص بتلك الجلسة إحالته إلى هذه الدائرة . وأعلنت الطاعة المطعون عليها بتقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة ونظر الطعن أخيرا بجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ حيث صممت الطاعة على طلباتها وطلبت النيابة نقض الحكم .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن الاتفاق الذي تم بين الشركة المطعون عليها وعمالها في سنة ١٩٢٠ كان قاصرا على أجور ذلك الوقت ولا ينصرف إلى إضافات أخرى جاءت بها أوامر عسكرية استثنائية لم يكن منظورا إليها وقت التزام مضي عليه ربع قرن و انتهى إلى حساب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الأجر الشهري دون إضافة علاوة الغلاء . ولما

كانت الأوامر والقوانين التي أضافت علاوة غلاء المعيشة للأجر من النظام العام فإن ماقرره الحكم من عدم إضافة علاوة الغلاء للأجر في حساب المكافأة يكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون عليها أرسلت في ١٤ يناير سنة ١٩٢٠ خطابا إلى لجنة التوفيق تنهى إليها فيه أنها قبلت ما يطلبه عمالها من إحلال نظام المكافأة محل نظام صندوق الإدخار على أن تحسب المكافأة على أساس مرتب شهر ولم يرد بالخطاب تحديد لهذا المرتب . كما يبين من خطابها الذي كانت قد أرسلته من قبل وبتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى لجنة التوفيق أنها إذ تحدثت عن حصيلة صندوق الإدخار ذكرت أن المبالغ التي تخصم لحساب الصندوق تحسب على أساس المرتب الأصلي دون علاوة الغلاء . فإن مدلول ذلك أن الطرفين اتفقا على مكافأة نهاية مدة الخدمة على أساس المرتب دون قيد في حين أن حصيلة صندوق الادخار قد نص في شأنها على حسابها من واقع الأجر دون علاوة غلاء ومؤدى ذلك أن الطرفين إذ اتفقا على عناصر تقدير المكافأة انعقد رضاؤهما على أن تحسب من واقع الأجر ونظرا إلى الأجر وهو يتزايد على مر الزمان وقصدها بمفهومه القانوني الذي يشمل كل ما يتقاضاه العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل فتدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة . وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من القانون المدني هذا المعنى فنصت في فقرتها الثانية على أن العلاوات التي تصرف لمستخدمي المحلات التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر . وتأسيسا على ذلك يتعين عند حساب المكافأة الاعتداد بهذه العلاوة وإضافتها إلى الأجر الأصلي . وحساب المكافأة على أساس المرتب دون علاوة الغلاء فيه إهدار لحق فرضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح . ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن مكافأة نهاية مدة الخدمة تحسب على أساس الأجر دون علاوة الغلاء كان هذا الذي خلص إليه الحكم مخالفا للقانون مما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باق الأسباب .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمود القاضى ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٤)

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) استئناف ”إجراءات رفعه“ :

”بعريضة — بتقرير“ .

تقرير الطعن فى الحكم بمعناه القانونى هو لإشهاد يثبت به كاتب المحكمة أن محامى الطاعن قد حضر أمامه فى تاريخ معين وأشهد أنه يطن فى الحكم للأسباب التى يوردها ثم يوقع الكاتب والمحامى على هذا الإشهاد .

النسب على الحكم بمخالفة القانون إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا مع أنه مقدم بتقرير خلافا لما نصت عليه المادة ٤٠٥ مرافعات معدلة بالقانون ١٩٥٣/٢٦٤ التى أوجبت رفعه بعريضة .
ظاهر صورة ورقة الاستئناف المعلقة إلى الطاعن لا يدل على حصول الإشهاد على النحو السابق بيانه . العبرة بالواقع الذى يدل على أن الاستئناف رفع طبقا للقانون .

(ب) بورصة . قطن .

القرار الوزارى رقم ١٩٥٢/١٧ فى ١٧/٢/١٩٥٢ ، وقرار لجنة البورصة فى ١٩٥٢/٣/٥ ، المادة الأولى من القانون رقم ١٩٥٢/١٨ فى ١٩٥٢/٣/٨ ، وقرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٢/٣/١٧ ، وقرار لجنة البورصة فى ١٩٥٢/٥/١٤ .

صفقة النزاع من القطن طويل التيلة . إرسال الطاعن للشركة المطعون عليها بنقل القطع إلى مارس ١٩٥٢ وعدم إخطاره لها بالقطع حتى ١٧/٢/١٩٥٢ . عدم إجراء الشركة عملية التغطية حتى هذا التاريخ . مؤدى القرارات المقدمة أن الشركة لم تكن تعتبر ذات مركز قائم فى بورصة العقود بالنسبة للصفقة وأن التعامل فى هذا القطن قد أصبح محظورا بالنسبة لعقود مارس ١٩٥٢ فاستحال القطع على هذا النوع من القطن على عقد مارس ١٩٥٢ بقوة قاهرة وامتد التعامل فيه على عقود شهرى مايو ويوليو ١٩٥٢ . عدم اعتداد الحكم بالسعر الذى قرره القانون ١٩٥٢/١٨ وهو ١٤٠ ريالاً وتصفية الحساب بواقع ١٢٢٠ ريالاً للقنطار كما حددته لجنة البورصة فى ١٩٥٢/٥/١٤ . أعمال للقانون على وجهه الصحيح .

١ — إذا كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه قضى بقبول الاستئناف شكلا بينما الاستئناف قدم بتقرير في قلم كتاب المحكمة خلافا لما نصت عليه المادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وليس صحيحا ما ورد بوقائع الحكم من رفعه بعريضة ، وكان تقرير الطعن في الحكم بمعناه القانوني هو لإشهاد يثبت به كاتب المحكمة أن محامي الطاعن قد حضر أمامه في تاريخ معين وأشهد أنه يطعن في الحكم للأسباب التي يوردها ثم يوقع الكاتب ومحامي الطاعن على هذا الإشهاد ، وكان يبين من صورة ورقة الاستئناف المعلنة إلى الطاعن أن ظاهرها لا يدل على حصول الإشهاد على النحو السابق بيانه ، وكانت العبرة بالواقع الذي يدل على أن الاستئناف رفع طبقا للقانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بقبول الاستئناف شكلا لا يكون مخالفا للقانون .

٢ — نص القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ على أنه "يجرى التعامل في بورصة العقود على عقود القطن طويل التيلة لشهرى مايو ويوليه سنة ١٩٥٢ — ويحظر إجراء أى عملية من عمليات البيع على استحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان المقصود به تصفية مراكر قانونية قائمة فعلا في بورصة العقود" — وقد استتبع هذا أن أصدرت لجنة البورصة قرارا في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ بمد عمليات القطع بالنسبة للقطن طويل التيلة إلى شهر مايو سنة ١٩٥٢ دون غرامة أو خصم ، ثم صدر القانون ١٨ سنة ١٩٥٢ في ٨ مارس سنة ١٩٥٢ ونص في مادته الأولى على أنه "تقفل كوترات القطن طويل التيلة استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ في بورصة العقود يوم العمل بهذا القانون وتحصل فيها تصفية إجبارية ومقاصة نهائية على سعر ١٤٠ ريالا" . ولما لم تجد هذه القرارات في معالجة الحالة تدخلت الحكومة مشترية في سوق القطن وأصدر مجلس الوزراء قراره في ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ بشراء عقود نهاية الموسم بنسبة ٩٠٪ من السعر السابق أى بسعر ١٢٥ ريالا — ثم أصدرت لجنة البورصة قرارها في ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ بقطع سعر كوترات مايو للأقطان طويلة التيلة التي مد أجل قطعها من مارس إلى مايو سنة ١٩٥٢ بواقع ١٢٥ ريالا ينخصم منها المصاريف الفعلية وقدرها ريالا ونصيف ، فإذا كان الثابت من الوقائع التي سجلها الحكم المطعون فيه أن صفقة النزاع من القطن طويل التيلة وأن الطاعن قد أرسل إلى الشركة المطعون عليها بنقل للقطع إلى مارس سنة ١٩٥٢ ولم يخطر بها بالقطع

حتى ١٧ فبراير تاريخ صدور القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ وبالتالى لم
تجر الشركة المطعون عليها عملية التغطية حتى هذا التاريخ — فإن مؤدى هذه
القرارات والنصوص المتقدمة أن الشركة لم تكن تعتبر ذات مركز قائم في بورصة
العقود بالنسبة لهذه الصفقة وأن التعامل في هذا القطن قد أصبح محظورا بالنسبة
لعقود مارس سنة ١٩٥٢ فاستحال القطع على هذا النوع من القطن على عقد
مارس سنة ١٩٥٢ بقوة القاهرة وامتد التعامل فيه على عقود شهرى مايو ويوليه
سنة ١٩٥٢ — وبذلك يكون السعر الذى تجرى عليه المحاسبة بين الطرفين
هو ١٢٥ ريالاً مخصوماً منه ريالان ونصف كما حددته لجنة البورصة بقرارها
الذى أصدرته نتيجة لتدخل الحكومة مشترية بهذا السعر — لما كان ذلك فإن
الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على عدم الاعتداد بالسعر الذى قرره
بالمرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ وهو ١٤٠ ريالاً وإذ أجرى تصفية الحساب
بين الطرفين بواقع ١٢٢,٥ ريالاً للقنطار أخذاً بوجهة نظر الشركة المطعون عليها
يكون قد أعمل القانون على وجهه الصحيح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن في أن الطاعن باع إلى شركة القفاص التى يمثلها المطعون عليه
بعقد مؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ ٨٨ رطلاً و ٩٨ قنطار قطن كرنك منها ٨٦ رطلاً
و ٣ قنطاراً بسعر ٢٧٥ قرشاً علاوة على عقد قطن طويل التيلة ، ٢ رطلين / ٦٨
قنطاراً بسعر الكوتيراتات وتسلم الطاعن من المطعون عليه عند التعاقد ٢٧٤ جنيهها
وشرط في العقد أن يكون للبائع حق القطع على القطن منذ اليوم التالى للتسليم حتى ١٥ يناير
سنة ١٩٥٢ كما أن له الحق في طلب نقل قطع السعر إلى استحقاق شهر مارس
سنة ١٩٥٢ بشرط دفع مصاريف النقل بواقع عشرة قروش عن كل قنطار
وقد أقام المطعون عليه الدعوى ٧٦١ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى طعناً على الطاعن

يطالبه فيها بمبلغ ٢٦٥ جنيها و ٣٨٥ مليا على أساس أن التصفية الإجبارية التي قررها مجلس الوزراء في ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ تمت على أساس ١٢٢,٥ ريالا للقنطار وكان الناتج من تلك التصفية بعد احتساب المصاريف التشغيل ذمة الطاعن بهذا المبلغ — ودفع الطاعن الدعوى بأنه أرسل للمطعون عليه خطابا في أول يناير سنة ١٩٥٢ يطلب فيه نقل القطع إلى مارس سنة ١٩٥٢ ثم أ برق إليه في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢ بإجراء القطع بأسعار البورصة في ذلك اليوم وهي ١٦٤/٦٥ ريالا للقنطار وأن المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٥٢ قضى بتصفية عقود القطن طويل التيلة المبعة كونترات استحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ والقائمة في بورصة العقود وقت صدور هذا القانون على أساس ١٤٠ ريالا ولكن المطعون عليه رغم ذلك بعث إليه في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٢ بأنه قد نقل قطنه إلى شهر مايو سنة ١٩٥٢ ثم أ ردفه بخطاب آخر يخطره فيه بأنه قد قطع على القطن على أساس شهر مايو سنة ١٩٥٢ بسعر ١١٦/٣٠ ريالا — وقد رأت المحكمة الابتدائية أن شروط عقد البيع تنص على أن كل نقل آخر بعد النقل إلى شهر مارس سنة ١٩٥٢ لا يتم إلا باتفاق كتابي ولم يقدم المطعون عليه الاتفاق الكتابي الدال على حصوله . وأنه لذلك يجب اتخاذ سعر البورصة في يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢ أساسا للحاسبة وبذلك يزيد ثمن القطن عما قبضه الطاعن — وأصدرت حكما في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٤ برفض الدعوى — استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا . وقيد الاستئناف بجدولها برقم ٧٩ سنة ٤٩ وقد رأت محكمة الاستئناف أن الخلاف يقوم على السعر الذي يقطع به القطن بسبب عدم وجود تعامل في بورصة العقود في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢ . فالطاعن يطلب إجراء التصفية على أساس ١٤٠ ريالا للقنطار طبقا للرسوم بقانون ١٨ لسنة ١٩٥٢ بينما يطلب المطعون عليه تصفية الحساب على أساس ١٢٢,٥ ريالا للقنطار طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ — ورأت المحكمة الأخذ بوجهة نظر المطعون عليه لأنه ما كان في استطاعته أن ينفذ طلب الطاعن ببرقيته المؤرخة ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢ بالقطع في ذلك اليوم لعدم حصول تعامل في بورصة العقود في ذلك التاريخ . ولم يكن بد من إجراء التصفية الإجبارية لأقطان الطاعن طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ عن الأقطان التي نقلت عقودها إلى شهر مارس سنة ١٩٥٢ كما هو الحال بالنسبة لأقطان الطاعن

وأجرت محكمة الاستئناف تصفية الحساب على أساس السعر الذى حدده ذلك القرار وأصدرت حكما فى ١٧ فبراير سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليه — الطاعن — بأن يدفع للمستأنف بصفته — المطعون عليه — مبلغ ٢٤٢ جنيها و ٤٦٣ مليا والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير مؤرخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ وبعد أن استوفيت الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ وفيها حضر وكيل الطاعن وطلب إحالة للطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية . وصممت النيابة العامة على مذكرتها طالبة رفض الطعن . وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٥ يناير سنة ١٩٦١ . وبذلك الجلسة صمم وكيل الطاعن على ما جاء بتقرير الطعن وصممت النيابة على طلباتها .

وحيث إن الطعن بنى على ستة أسباب . يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن الاستئناف قدم بتقرير فى قلم كتاب المحكمة خلافا لما نصت عليه المادة ٤٠٥ من رفعات المعدلة بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ التى أوجبت رفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب وليس صحيحا ما ورد بوقائع الحكم من رفعه بعريضة قدمت للسيد مستشار التحضير وهذا الدفع من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن تقرير الطعن فى الحكم بمعناه القانونى هو إشهاد يثبت به كاتب المحكمة أن محامى الطاعن قد حضر أمامه فى تاريخ معين وأشهد أنه يطعن فى الحكم للأسباب التى يوردها — ثم يوقع الكاتب ومحامى الطاعن على هذا الإشهاد ولما كان يبين من صورة ورقة الاستئناف المعلنة إلى الطاعن والمقدمة منه بملف الطعن أن ظاهرها لا يدل على حصول الإشهاد على النحو السابق بيانه وكانت العبرة بالواقع الذى يدل على أن الاستئناف رفع طبقا للقانون . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن حاصل ما ينهيه الطاعن في السبب السادس أن الحكم قد أدخل بحق الطاعن في الدفاع إذ لم يستجب إلى ما طلبه من خصم ثمن الأقطان الزائدة طرف المطعون عليه واستبقى الفصل في شأنها إلى دعوى أخرى بحجة عدم توافر الفصل فيها مع أن المطعون عليه لم يحدد استلامها .

وحيث إن هذا النعي مردود بما قرره الحكم في هذا الخصوص من أن طلب الأقطان الزائدة المودعة أمانة لدى المطعون عليه يختلف في عنصره عن الطلب الأصلي — هذا فضلا عن أن الطاعن لم يوجه دعوى فرعية للطالبة بثمنه حتى تجرى فيه المقاصة . فلا محل للنعي على الحكم فيما قرره من إرجاء الفصل في هذا الطلب .

وحيث إن باقى أسباب الطعن تحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خرج على اتفاق الطرفين بعقد البيع فيما تضمنه من جواز نقل القطع مرة واحدة . وقد استعمل الطاعن حقه في النقل إلى شهر مارس . وطلب القطع ببرقيته المؤرخة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ولكن الحكم لم يعمل بموجب هذا الاتفاق بمقولة إن القطع أصبح مستحيلا لعدم وجود عمليات قطع في ذلك الشهر وهو قول لا يؤيده الواقع كما لا يؤيده القانون لأنه إذا تم التعاقد على جواز القطع لغاية ١٠ من مارس سنة ١٩٥٢ واستعمل الطاعن حقه في طلب القطع فقد وجب احترام حق الطاعن فيما طلبه . كما أخطأ الحكم في تطبيق القرار الصادر من مجلس الوزراء في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ إذ أنه خاص بكونتراتات يوليه سنة ١٩٥٢ مع أن أقطان الطاعن قد قطعت أسعارها في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ولم يكن لها وجود وقت صدور ذلك القرار ولم يقم دليل على موافقة الطاعن كتابة على نقل القطع إلى شهر مايو سنة ١٩٥٢ وقد تناقض الحكم إذ استبعد تطبيق القانون ١٨ سنة ١٩٥٢ الصادر في ٨ من مارس سنة ١٩٥٢ لتعلقه بعمليات الكونتراتات داخل البورصة ثم طبق قرار ١٧ من مارس سنة ١٩٥٢ مع أنه عن نفس العمليات — وكذلك تجاه الحكم قاصرا لأنه لم يرد على ما تضمنه الحكم الابتدائي من عدم الالتفات إلى قول المطعون عليه بجواز نقل القطع إلى شهر مايو بعد طلب نقله إلى مارس وعلى ذلك يكون الحكم مشوبا بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود في جميع أجزائه — ذلك أن القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ قد نص على أنه "يجرى التعامل في بورصة العقود على عقود القطن طويل التيلة لشهرى مايو ويوليه سنة ١٩٥٢ — ويحظر إجراء أى عملية من عمليات البيع على استحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان المقصود به تصفية مراكز قانونية قائمة فعلا في بورصة العقود" — وقد استتبع هذا أن لجنة البورصة أصدرت تنفيذا لذلك قرارها في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ بمد عمليات القطع بالنسبة للقطن طويل التيلة إلى شهر مايو سنة ١٩٥٢ دون غرامة أو خصم ثم صدر القانون ١٨ سنة ١٩٥٢ في ٨ مارس سنة ١٩٥٢ ونص في مادته الأولى على أنه "تقفل كوترات القطن طويل التيلة استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ في بورصة العقود يوم العمل بهذا القانون. وتحصل فيها تصفية إجبارية ومقاصة نهائية على سعر ١٤٠ ريالا" — ولما لم تجد هذه القرارات في معالجة الحالة تدخلت الحكومة مشترية في سوق القطن ، وأصدر مجلس الوزراء قراره في ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ بشراء عقود نهاية الموسم بنسبة ٩٠٪ من السعر السابق أى بسعر ١٢٥ ريالا — ثم أصدرت لجنة البورصة قرارها في ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ بقطع سعر كوترات مايو للقطن طويلة التيلة التي مد أجل قطعها من مارس إلى مايو سنة ١٩٥٢ بواقع ١٢٥ ريالا يخصم منها المصاريف الفعلية وقدرها ريالان ونصف — ولما كان الثابت من الوقائع التي سجلها الحكم المطعون فيه أن صفقة النزاع من القطن طويل التيلة وأن الطاعن قد أرسل إلى الشركة المطعون عليها بنقل القطع إلى مارس سنة ١٩٥٢ ولم يخطر بها بالقطع حتى ١٧ فبراير تاريخ صدور القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ وبالتالي لم تجر الشركة المطعون عليها عملية التغطية حتى هذا التاريخ فإن مؤدى هذه القرارات والنصوص المتقدمة إن الشركة المطعون عليها لم تكن تعتبر ذات مركز قائم في بورصة العقود بالنسبة لهذه الصفقة . وأن التعامل في هذا القطن قد أصبح محظورا بالنسبة لعقود مارس سنة ١٩٥٢ فاستحال القطع على هذا النوع من القطن على عقد مارس سنة ١٩٥٢ بقوة قاهرة وامتد التعامل فيه على عقود شهرى مايو ويوليه سنة ١٩٥٢ وبذلك يكون السعر الذى تجرى عليه المحاسبة بين الطرفين هو ١٢٥ ريالا مخصوما منه ريالان ونصف كما حددته لجنة البورصة بقرارها الذى أصدرته نتيجة لتدخل الحكومة مشترية بهذا السعر — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى

في قضائه على عدم الاعتداد بالسعر الذي قرره المرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ وهو ١٤٠ ريالاً وإذا أجرى تصفية الحساب بين الطرفين بواقع ١٢٢,٥ ريالاً للقنطار أخذاً بوجهة نظر الشركة المطعون عليها يكون قد أعمل القانون على وجهه الصحيح — أما النعى بالقصور ففى غير محله ذلك أن الحكم قد استظهر القواعد المتقدمة التي تحكم عقود بيع القطن طويل التيلة تحت القطع في سنة ١٩٥٢ ورد على ما أثاره الطاعن فقال "ومن حيث إنه يستخلص مما تقدم أنه ما كان في مقدور المستأنف بصفته إلا أن ينزل على قرار مجلس الوزراء بالتصفية الإجبارية لأقطان المستأنف عليه التي نقلت عقودها إلى شهر مارس سنة ١٩٥٢ كطلبه بكتابه المؤرخ ٨ من يناير سنة ١٩٥٢ وفي وقت سابق على برقيته المؤرخة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ والتي ما كان في استطاعة المستأنف تنفيذ ما جاء بها لعدم حصول تعامل في بورصة العقود حسبما جاء بكتاب لجنة بورصة العقود باسكندرية ومن ثم فيكون المستأنف على حق فيما طلبه من تصفية الحساب على أساس ١٢٥ ريالاً تخصم منها المصاريف وقدرها ريالان ونصف أى بسعر مقداره ١٢٢,٥ ريالاً ولا ترى هذه المحكمة محلاً لما ذهب إليه المستأنف عليه من طلب التصفية على أساس ما جاء بالمرسوم بقانون ١٨ سنة ١٩٥٢ الذي جعل أساس التصفية ١٤٠ ريالاً للقنطار إذ أن هذا القانون خاص بتصفية العقود القائمة في بورصة العقود يوم العمل به إذ أوجب تصفيتها وعمل مقاصة فيها على أساس ذلك السعر فهو قانون خاص بتصفية ما كان قائماً من مضاربة بين الفريقين المتعاملين داخل البورصة بائعين ومشتريين" وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه فيه الرد الكافي على دفاع الطاعن ويكون النعى على الحكم بالقصور ومخالفة القانون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن متعين الرفض .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : عبد السلام بليغ، ومحمود القاضي،
وفرج يوسف، وأحمد زكي عبدالمستشارين .

(١٥)

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض ” أسباب الطعن ” ” ما يعتبر سببا جديدا ” .

مثال لسبب جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة التمييز لأن نطاق الدعوى
يحدد بموضوعها وبالسبب الذى بنيت عليه أمام محكمة الموضوع .

(ب) ” أوراق تجارية ” ” السند الاذنى ” . تقادم ” التقادم الخمسى ” .
الالتزامات التى تنشأ عن السند الاذنى أو تنفرع عليه يسرى فى شأنها التقادم الخمسى
أو العادى تبعاً لطبيعته .

اعتبار محكمة أول درجة السند تجارياً بالنسبة للدين وتوجيهها يمين الاستيثاق إليه
والقضاء فى موضوع الدعوى بسقوط حق الطاعنين فى المطالبة بقيمة السند بالتقادم الخمسى .
عدم استئناف الطاعنين لهذا الحكم فيما اتفقوا عليه . جميع العمليات التى تجرى على السند
من ضمان أو تظهير وما ينشأ عنها من التزامات تخضع للتقادم الخمسى حتى وإن كانت
من طبيعة مختلفة .

١ - إذا كانت الدعوى قد رفعت أصلاً بطلب إلزام المطعون عليه وآخر
بقيعة سند إذنى محول من المطعون عليه لمورث الطاعنين ومن باب الاحتياط
إلزام المطعون عليه وحده بالمبلغ - واستمر هذا الوضع قائماً فيها ملازماً لها إلى
أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن النعى على الحكم بخالفه الواقع والقانون
فما قضى به من اعتبار المطالبة قائمة على ورقة تجارية ناشئة عن معاملات تجارية
وسقوط الحق فيها تبعاً لذلك بينما أساس المطالبة هو دعوى الرجوع على المحيل
لأنه أخل بالتزامه وارتكب غشاً أو شبه جنحة بقبضه قيمة السند من المدين بعد
أن كان قد حوله إلى مورث الطاعنين وقبض قيمته منه - هذا النعى مما لا يجوز

التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك أن نطاق الدعوى يتحدد بموضوعها وبالسبب الذي بنيت عليه أمام محكمة الموضوع .

٢ — إذا كانت محكمة أول درجة قد اعتبرت السند تجاريا بالنسبة للمدين وحكمت بتوجيه يمين الاستيثاق إليه ثم عادت فقضت في موضوع الدعوى بسقوط حق الطاعنين في مطالبته بقيمة السند — ” لانقضاء أكثر من خمس سنوات من اليوم التالي لاستحقاقه وبين المطالبة الرسمية بقيمته “ — ولم يستأنف الطاعنون هذا الحكم فيما انتهى إليه من ذلك ، فإن جميع العمليات التي تجرى عليه — من ضمان أو تظهير — وما ينشأ عنها من التزامات تخضع للتقادم الخمسى حتى وإن كانت من طبيعة مختلفة ذلك أن الالتزامات التي تنشأ عن السند الإذنى أو تنفرع عليه إنما يسرى في شأنها نوع واحد من التقادم هو التقادم الخمسى أو التقادم العادى تبعا لطبيعته وهى حسب الأحوال وبذلك تستوى مرا كز جميع الملزمين فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٥٢ أقام الطاعنون الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى أسيوط بطلب إلزام كل من محمد محمد كمالى وعلى محمود عبيد (المطعون عليه) بأن يدفعوا لهم مبلغ ٢٧٠ جنيرا و ٣٠٠ مليم قيمة السند الإذنى المؤرخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ استحقاق ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ والمحول من المطعون عليه لمورثهم ومن باب الاحتياط إلزام المطعون عليه وحده بالمبلغ مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالإنفاذ المعجل بغير كفالة . ودفع المدعى عليه الأول بسقوط حق المدعين فى المطالبة بقيمة السند لمضى المسدة القانونية كما طلب رفض الدعوى للتخالص ورد الطاعنون بأن السند بنى على عملية مدنية ولم يكن

عن عملية تجارية . وفي ١٥ أبريل سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة تمهيدا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعون بسائر طرق الإثبات القانونية بما فيها البيعة أن سبب السند الإذني المؤرخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ قد بنى على عملية مدنية وللمدعى عليه الأول النفي بذات الطرق وأنه بنى على عملية تجارية . وتنفذ الحكم وصممت أقوال الشهود . وفي ١٧ فبراير سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بتوجيه يمين الاستيثاق إلى المدعى عليه الأول بالصيغة الآتية ” أقسم بالله العظيم بأننى سددت إلى على محمود عبيد مبلغ ٢٧٠ جنيها و ٣٥٠ مليا قيمة السند المؤرخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ المستحق السداد في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ والمحول من تاريخ تحريره إلى السيد على محمد عمرو وليس في ذمتى شيء من هذا الدين “ وحلف المدعى عليه الأول اليمين في نفس الجلسة . وفي ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ عادت المحكمة فقضت — أولا — بسقوط حق المدعين في مطالبة المدعى عليه بقيمة السند المؤرخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ الذى يستحق السداد في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ لا تقضاء أكثر من خمس سنوات بين اليوم التالى لاستحقاقه وبين المطالبة الرسمية بقيمته — ثانيا — بإلزام المدعى عليه الثانى بأن يدفع للمدعين مبلغ ٢٧٠ جنيها و ٣٥٠ مليا والمصروفات و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب محاماه وشملت الحكم بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة واستأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط طالبا قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والحكم برفض الدعوى لسقوط حق المستأنف عليهم في المطالبة بقيمة السند لا تقضاء أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقه مع إلزام المستأنف عليهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد استئنافه برقم ٣٩٨ تجارى سنة ٢٩ قضائية . وفي ١٣ من يناير سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف . ورفض دعوى المستأنف عليهم الثلاثة الأول قبل المستأنف مع إلزامهم بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ٣٠٠ قرش ثلثائة قرش مقابل أتعاب محاماه عنهما . وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يودع مذكرة بدفاعه وصممت النيابة العامة على ما جاء بهذا كرتيها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف الواقع والقانون فيما قضى به من اعتبار المطالبة قائمة على ورقة تجارية ناشئة عن معاملات تجارية وسقوط الحق فيها تبعا لذلك بينما أساس المطالبة هو دعوى الرجوع على المحيل لأنه أخل بالتزامه وارتكب غشا أو شبهة جنحة بقبضه قيمة السند من المدين بعد أن كان قد حوله إلى مورث الطاعنين وقبض قيمته منه والتقدم في هذه الصورة لا يكون إلا بمضى المدة الطويلة وهو لا يسرى في حق من لا تتوافر فيه الأهلية طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ مدنى .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الدعوى رفعت أصلا بطلب إلزام المطعون عليه وآثر بمبلغ ٢٧٠ جنيها و ٣٥٠ مليا قيمة السند الإذنى المؤرخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ استحقاق ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ والمحول من المطعون عليه لمورث الطاعنين ومن باب الاحتياط إلزام المطعون عليه وحده بالمبلغ ، واستمر هذا الوضع قائما فيها ملازما لها إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بخالفة الواقع أو القانون استنادا إلى القول بأن أساس المطالبة هو الرجوع على المحيل لأنه أخل بالتزامه وارتكب غشا أو شبهة جنحة بقبضه قيمة السند من المدين بعد أن كان قد حوله لمورث الطاعنين وقبض قيمته منه — هذا النعى مما لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك إن نطاق الدعوى يتحدد بموضوعها وبالسبب الذى بنيت عليه أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن حاصل السببين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون لأن سداد مورث الطاعنين قيمة السند للمحيل لا يعتبر في ذاته عملا تجاريا وإنما هو عمل مدنى بحت ولأن مورث الطاعنين لم يكن يعلم بأن السند تجارى أو أنه تحرر عن معاملات تجارية وليس في شكله الظاهر ما يدل على هذا الوصف وهو ما ينبى عليه اعتباره سنداً مدنيا لا يسقط الحق في المطالبة به بمضى المدة القصيرة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وقد اعتبرت محكمة أول درجة السند تجاريا بالنسبة للمدين وحكمت بتوجيهه يمين الاستيثاق إليه ثم عادت فقضت

في موضوع الدعوى بسقوط حق الطاعنين في مطالبة بقيمة السند "لأنقضاء أكثر من خمس سنوات بين اليوم التالي لاستحقاقه وبين المطالبة الرسمية بقيمته" ولم يستأنف الطاعنون هذا الحكم فيما انتهى إليه من ذلك ، فإن جميع العمليات التي تجزى عليه — من ضمان أو تظهير — وما ينشأ عنها من التزامات تخضع للتقادم الخمسي حتى وإن كانت من طبيعة مختلفة ، ذلك أن الالتزامات التي تنشأ عن السند الإذني أو تتفرع عليه إنما يسرى في شأنها نوع واحد من التقادم الخمسي أو التقادم العادي تبعا لطبيعته وعلى حسب الأحوال وبذلك تستوى مراكز جميع الملزمين فيه .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود مباد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبح الصباغ ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق النمايل المستشارين .

(١٦)

الطعن رقم ١ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية :

(١) وقف "شرط الواقف" .

شرط الاقراض . مثال

(ب) ، (ج) وقف "الاستحقاق فيه" .

استعمال المشرع لفظ الحصة في المادة ٣٣/١ من قانون الوقف ٤٨/٤٦ بمعنى الموقوف .

المقصود بالنص المخالف في معنى المادة ٥٨ من قانون الوقف هو النص الصريح الذي يدل على إرادة الواقف دلالة قطعية . لا يتناول اللفظ إذا كان في دلالته على المعنى خفاء .

١ - إذا كان يبين من كتاب الوقف أن الواقعة جعلت وقفها من بعد وفاتها على معتوقتها ثم من بعدها على ذريتها وذرية ذريتها طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا . فإذا انقرضوا جميعا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم " كان ذلك وقفا على جهات البر التي عينتها الواقعة - وإذا توفيت معتوقتها أثناء حياتها فقد غيرت الواقعة في وقفها بما لها من الشروط العشرة وكان التنبيه قاصرا على تعيين الموقوف عليهم من بعدها بفعلته من بعد وفاتها وقفا على معاون سراياها وعلى معتوقة أخرى بالأسوية بينهما

لكل منهما النصف فيه ثم من بعد كل واحد منهما تكون حصته المذكورة وقفا على أولاده وذريته على النص والترتيب المشروحين بكتاب الوقف إلى حين انقراضهم "فاذا انقرضوا جميعا" كان ذلك وقفا على جهات البرالمعينة في الكتاب المذكور — ونصت في إشهاد التغير على أن باقى وقفها المذكور على حاله لم تغير منه شيئا سوى ما ذكر بأشهادها — ولما كانت الواقعة قد جعلت وقفها بعد التغير من بعد وفاتها على اثنين معينين بأسمائهما وجعلت حصة كل منهما من بعده وقفا على أولاده وذريته وقفا مرتب الطبقات وأدت هذا الإنشاء بعبارة واحدة وعقدة واحدة تناولت جميع الموقوف عليهم من جميع الطبقات وفي كل طبقة من طبقات الحصتين وبعد أن فرغت من كل هذا جاءت في أعقابها بشرط الانقراض الذى يتحقق به استحقاق جهات البر التى عينتها ولم تورد هذا الشرط فى إنشاء خاص بكل حصة على حدة حتى كان يجوز القول بأنها عينت لكل حصة على استقلال مصرفها بعد انقراض أهلها وإن كان للحصة الأخرى مستحقون — لما كان ذلك وكانت العبارة التى عبرت بها الواقعة عن الانقراض وهى "فاذا انقرضوا جميعا" من العموم والشمول بحيث تستغرق جميع الموقوف عليهم من أهل الحصتين وقد خلا كتاب الوقف وإشهاد التغير مما يفيد تخصيصها بفئة من المستحقين دون فئة أخرى — فان مؤدى ذلك أن يكون استحقاق جهات البر التى عينتها الواقعة مشروطا بانقراض جميع المستحقين من أهل الحصتين لأن الواقعة لم تقف على تلك الجهات إلا بعد انقراض هؤلاء جميعا فلا يخرج شيء من الريع عنهم إليها ما بقى أحد منهم حيا .

٢ — تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه "وإذا مات مستحق وليس له فرع يليه فى الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التى كان يستحق فيها" — ولفظ الحصة استعماله المشرع فى هذه الفقرة بمعنى الموقوف وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون .

٣ — المقصود بالنص المخالف فى معنى المادة ٥٨ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هو النص الصريح الذى يدل على إرادة الواقف دلالة قطعية لا يتطرق إليها الاحتمال فلا يتناول اللفظ إذا كان فى دلالة على المعنى خفاء لاى سبب كان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٥١ سنة ١٩٥٨ كلى أحوال شخصية القاهرة ضد وزارة الأوقاف "المطعون عليها" بصفتها نازرة وحارسة على حصة المرحومة محبوب عبد الله البيضاء فى وقف المرحومة السيدة أنجى هانم حرم المرحوم محمد سعيد باشا وتضمنت الدعوى إنه بمقتضى كتاب وقف صادر من محكمة دمنهور ذواتاريخين ثانيهما ٢ من جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ هجرية وقفت السيدة أنجى المذكورة ثمانين فدانا على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على معتوقتها مقبولة بنت عبد الله البيضاء ثم من بعدها على ذريتها وذرية ذريتها ذكورا وإناثا بالسوية بينهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان لما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا باقيا فإذا انقرضوا جميعا وأبادهم الموت عن آخرهم كان ذلك وقفا على جهات البر التى عينتها الواقفة فى كتاب وقفها وشرطت الواقفة لنفسها الشروط العشرة . ولما ماتت مقبولة الموقوفة عليها أثناء حياة الواقفة غيرت هذه فى وقفها وذلك بإشهاد تغيير صادر منها لدى محكمة الأسكندرية الشرعية فى تاريخين ثانيهما ١٠ من ربيع الأول الموافق ٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٩ وجعلته من بعد وفاتها وقفا على محمد فاضل معاون سراياها وعلى معتوقتها محبوب عبد الله البيضاء بالسوية بينهما لكل واحد منهما النصف أى اثنى عشر قيراطا ثم من بعد كل واحد منهما تكون حصته المذكورة وقفا على أولاده وذريته ونسائه وعقبه ذكورا وإناثا بالسوية بينهم على النص والترتيب المشروحين بكتاب الوقف الأصلى إلى حين انقراضهم فإذا انقرضوا جميعا كان ذلك وقفا على جهات

البر المعينة في هذا الكتاب وعلى الوجه المبين فيه — ثم توفي محمد فاضل في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩١٤ عن أولاده محمد وعلى وفاطمة فوزية فانتقل إليهم نصيبه في الوقف وهو النصف بالسوية بينهم ثم توفي محمد عقيما قال نصيبه إلى أخيه علي وأخته فاطمة فوزية ثم توفيت فاطمة فوزية عقيما في سنة ١٩٣٥ فانتقل نصيبها الأصلي والآيل إلى أخيها علي وبذلك انحصرت حصة النصف الموقوفة على محمد فاضل في ابنه علي والد الطاعنين وفي ١١ من مارس سنة ١٩٤٢ توفيت محبوب عبد الله الموقوف عليها النصف الآخر عقيما فعادت حصتها إلى أصل غلة الوقف واعتبرت زيادة في الحصة الأخرى فتصرف مصرفها ويستحقها مستحقوها طبقا لشرط الواقفة وعملا بالنصوص الفقهية وبمحكم المادة ٣٣ من قانون الوقف رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ وبتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٥ توفي علي محمد فاضل عن أولاده عبد الفتاح ومحمد فاضل وحسن وفريدة الطاعنين قال إليهم ما كان يستحقه والدهم ومنه حصة محبوب عبد الله بالتساوي بينهم لكل منهم الربع فيها ولكن وزارة الأوقاف تنكر عليهم هذا الاستحقاق بمقولة أيلولة حصة محبوب بعد موتها إلى جهة البر وامتنعت بغير حق عن تسليم كل منهم نصيبه فيها من تاريخ وفاة والدهم — لذلك طلبوا في دعواهم الحكم لهم على وزارة الأوقاف باستحقاق كل منهم ربع الحصة المذكورة وأمرها بأن تسلم كلا منهم نصيبه فيها ومنع معارضتها لهم في ذلك وأن تدفع لهم جنيها واحدا مما استغلته من ريعها — دفعت الوزارة الدغوى بعدم سماعها لعدم انطباقها على شرط الواقفة الذي يقضى بأيلولة حصة محبوب إلى جهات البر تأسيسا على أن كل حصة من الموقوف تعتبر وقفا مستقلا فلا تعطى للمستحقين في الحصة الأخرى واستندت الوزارة إلى قرار محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية الصادر في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٣ والمؤيد استئنافيا في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ بإقامتها ناظرا على حصة محبوب باعتبار أنها آلت إلى الخيرات كما استندت إلى أن والد الطاعنين سبق أن ادعى استحقاق هذه الحصة فقضى برفض دعواه في القضية رقم ٢٩ ستي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ كلى القاهرة وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا الحكم في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ في الاستئناف رقم ١٩٩ ستي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ — وبتاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٥٨ قضت محكمة القاهرة الابتدائية أولا برفض الدفع بعدم السماع. ثانيا — بعدم اختصاصها

بنظر طلب التسليم والريع . ثالثا — بأحقية كل من الطاعنين لثلاثة قرار يط من اثني عشر قيراطا تنقسم إليها حصة العقيم محجوب عبد الله البيضاء في وقف المرحومة أنجي هانم وبمنع تعرض وزارة الأوقاف لهم في هذا النصيب ... وقد استأنفت الوزارة هذا الحكم بالاستئناف، رقم ١٠٢ سنة ٧٥ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وتمسكت بالدفع بعدم سماع الدعوى لمخالفتها لشروط الواقفة ولسبق الفصل في موضوعها من المحكمة الشرعية ، وفي ٢١ من يناير سنة ١٩٥٩ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيسا على أن الحكم الشرعي الصادر ضد والد الطاعنين والذي قضى بأن نصيب محجوب لا يعود إلى ذرية محمد فاضل هذا الحكم ” وإن لم يكن حجة على الطاعنين لأنهم لم يكونوا ممثلين فيه إلا أنه حكم نهائي في فهم نص الواقعة وتطبيق القواعد الشرعية واللغوية عليه وأن الوقف على محمد فاضل ومحجوب متعدد من جهتين — الأولى — أن الواقفة ذكرت أن الموقوف بعد كل من الموقوف عليهما يعود إلى أولاده إلى آخره . والثانية إن الواقفة جعلت لكل من الموقوف عليهما نصف الموقوف وذكرت أن هذا النصف ينتقل بعد كل منهما إلى أولاده وذريته ونسله وجعلت تسلسل الاستحقاق على الوجه المشروح فالوقف في بداية الإنشاء ونهايته يدل على التعدد وعلى أن نصف الوقف يتلقاه الفرع عن أصله الموقوف عليه دون الاستحقاق في النصف الآخر — يؤيد ذلك أن الموقوف عليهما لا تربطهما صلة نسب أو قرابة وصلة كل منهما بالواقفة تخالف صلة الآخر بها ... ومن ثم يكون ذكر الواقفة أنه بعد انقراضهم جميعا يعود الموقوف إلى الخيرات لا تريد بهذا النص إلا أنه بعد انقراض كل من أولاد وذرية الموقوف عليهما يعود نصيبه إلى الخيرات ولا يتأتى أن يعود إلى انقراض جميع المستحقين من الموقوف عليهما لأنه لم يسبق ذكر الاستحقاق كما لم يسبق مشاركة في هذا الاستحقاق لا بين الموقوف عليهما أصلا ولا بين أولاد وذرية كل منهما بل الوقف من أوله إلى آخره مقسوم بين محمد فاضل ومحجوب ... ولم تذكر الواقفة تصريحاً ما يفيد انتقال نصيب من لم يترك ذرية منهما إلى ذرية الآخر وليس في حجتى الوقف والتغيير أية إشارة أو قرينة تدل على ذلك ... وإن المادة ٣٣ من قانون الوقف لا تفيد الطاعنين لأن أحدا منهم لا يستحق في نصيب محجوب ولأن محمد فاضل وذريته لا يشارك محجوب وذريته في

الاستحقاق" — وبتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٥٩ طعن الطاعنون في هذا الحكم بالنقض وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت في ٤ من مايو سنة ١٩٦٠ إحالة إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٥ يناير سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السالف الذكر .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون من ناحيتين الأولى أنه خالف أحكام المادة ٥٨ من قانون الوقف رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ وترتب على ذلك مخالفته أحكام المادة ٣٣ من القانون المذكور وخطؤه في تفسيرها ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٣٣ تقضى بأنه إذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق ماد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها وبينت المذكرة التفسيرية أن الحصة في معنى هذه الفقرة كما تشمل الحصة من الوقف فإنها تشمل الوقف الأصلي جميعه وأن حكم هذه الفقرة يطبق على الأوقاف إذا كانت مرتبة وانقسم كل وقف منها إلى جملة من الحصص بحيث تعتبر كل حصة بمثابة وقف مستقل عن باقي الحصص وأنه إذا انقرض أهل حصة من هذه الحصص حادت هذه الحصة برمتها إلى المستحقين في بقية الحصص التي ما كان يستحق أهلها أصلا في الحصة التي انقرض أهلها وذلك عن طريق عودة هذه الحصة إلى غلة الوقف الأصلي وتنص المادة ٥٨ على أنه لا يطبق حكم المادة ٣٣ إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها والمقصود بالنص هنا هو النص الصريح الذي يدل على أن الواقف قصد مخالفة هذه الأحكام وكتاب الوقف مثار النزاع خلو من مثل هذا النص وشرط الانقراض الذي تستحق بتحقيقه جهة البر والمعبر عنه بعبارة "إذا انقرضوا جميعا" والوارد في أعقاب الإنشاءات المختلفة هو شرط جرت عادة الواقفين على ذكره بعد الانتهاء من الإنشاء وهو شرط عام شامل ينصرف إلى جميع الموقوف عليهم من جميع الطبقات وفي جميع الحصص وذلك على ما جرى به الفقه والإفتاء والقضاء ومؤدى هذا الشرط أن الجهات الخيرية المعينة في كتاب الوقف لا يثبت لها استحقاق في الوقف إلا بعد انقراض جميع الموقوف عليهم في جميع الطبقات ومن جميع الحصص . والتعدد الذي استند إليه الحكم المطعون فيه لا صلة له بهذا الشرط أصلا ولا يمكن أن يكون له أثر في تغيير معناه أو تخصيص دلالة الواجحة

كما أنه لا محل لاستناد الحكم إلى عدم النص في كتاب الوقف على مشاركة أهل الحصة في الاستحقاق ذلك أن الطاعنين لم يدعوا بأنهم ممن وقفت عليهم حصة محجوب أو شيء منها ولم يقولوا بأن للواقفة شرطا يقضى بعودة نصيبها إليهم إذا ماتت من غير ذرية إنما طالبوا باستحقاقهم لهذه الحصة استنادا إلى الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون الوقف وحدها هذه الفقرة التي تقضى بعودة هذه الحصة إلى أصل الوقف الكلى دون قيد ولا شرط — الناحية الثانية — أن الحكم إذ عرض لقضاء المحكمة العليا الشرعية في الاستئناف رقم ١٩٩ سنة ٤٣/٤٤ المؤيد لحكم محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية في الدعوى رقم ٢٩ سنة ٤٣/٤٤ برفض دعوى والد الطاعنين باستحقاق نصيب العقيم محجوب تأسيسا من الحكم على أن هذا النصيب يعود بموتها عقيما إلى جهات البر الميمنة في كتاب الوقف عملا بشرط الواقفة — إذ عرض الحكم المطعون فيه لهذا القضاء قال إنه وإن لم يكن حجة على الطاعنين لأنهم لم يكونوا ممثلين فيه إلا أنه حكم نهائي في فهم نص الواقفة وتطبيق القواعد الشرعية واللغوية عليه — وهذا القول من الحكم ينطوي على تناقض واضح ومخالفة للقانون ذلك أنه إذا كان قد صرح بعدم حجية منطوق حكم المحكمة العليا الشرعية على الطاعنين لأنهم لم يكونوا ممثلين فيه فإنه لا تكون لأسباب ذلك الحكم منعزلة عن المنطوق حججته عليهم . هذا إلى أن اعتداد الحكم المطعون فيه بقضاء المحكمة العليا الشرعية مخالف لحكم المادة ٦٠ من قانون الوقف كما هو مخالف للقواعد القانونية العامة التي تحكم حجية الأحكام والتي تستلزم لقيام هذه الحجية اتحاد الخصوم في الدعويين .

وتحيت إنه من الشق الأول من النعي فإنه يبين من كتاب الوقف أن الواقفة جعلت وقفها أصلا من بعد وفاتها على معتوقتها مقبولة ثم من بعدها على ذريتها وذرية ذريتها طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعة دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه الاثنان لما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا ” فإذا انقرضوا جميعا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم “ كان ذلك وقفا على جهات البر التي عينتها الواقفة . وإذا توفيت مقبولة أثناء حياة الواقفة فقد غيرت هذه في وقفها بما لها من الشروط العشرة وكان التغيير قاصرا

على تعيين الموقوف عليهم من بعدها فأحلت محمد فاضل معاون سراياها ومحجوب معتوقها محل مقبولة وجعلت الوقف من بعدها وقفاً عليهما بالسوية بينهما لكل منهما النصف فيه ثم من بعد كل واحد منهما تكون حصته المذكورة وقفاً على أولاده وذريته على النص والترتيب المشرولين أعلاه — أى فى كتاب الوقف — إلى حين انقراضهم ” فإذا انقرضوا جميعاً “ كان ذلك وقفاً على جهات البر المعينة فى الكتاب المذكور وجعلت الواقعة النظر على وقفها من بعدها لكل واحد من محمد فاضل ومحجوب على حصته فقط ونصت فى اشهاد التغير على أن باقى وقفها المذكور على حاله لم تغير منه شيئاً سوى ما ذكر على الوجه المسطور أعلاه حسب اشهادها — ولما كانت الواقعة قد جعلت وقفها بعد التغير من بعد وفاتها على اثنين معينين بأسمائهما وجعلت حصّة كل منهما من بعده وقفاً على أولاده وذريته وقفاً مرتب الطبقات وأدت هذا الانشاء بعبارة واحدة وجعده واحدة تناولت جميع الموقوف عليهم من جميع الطبقات وفى كل طبقة من طبقات الحصتين وبعد أن فرغت من كل هذا جاءت فى أعقابها بشرط الانقراض الذى يتحقق به استحقاق جهات البر التى عينتها ولم تورد هذا الشرط فى إنشاء خاصا بكل حصّة على حدة حتى كان يجوز القول بأنها عيّنت لكل حصّة على استقلال مصرفها. بعد انقراض أهلها وإن كان للحصّة الأخرى مستحقون — لما كان ذلك وكانت العبارة التى عبرت بها الواقعة عن الانقراض وهى ” فإذا انقرضوا جميعاً “ من العموم والشمول بحيث تستغرق جميع الموقوف عليهم من أهل الحصتين وقد خلا كتاب الوقف واشهاد التغير مما يفيد تخصيصها بفئة من المستحقين دون فئة أخرى فإن مؤدى ذلك أن يكون استحقاق جهات البر التى عينتها الواقعة مشروطاً بانقراض جميع المستحقين من أهل الحصتين لأن الواقعة لم تقف على تلك الجهات إلا بعد انقراض هؤلاء جميعاً فلا يخرج شيء من الربيع عنهم إليها ما بقى أحد منهم حياً ولما كان الثابت أنه ما زال من أهل حصّة محمد فاضل مستحقون على قيد الحياة فإن شرط استحقاق هذه الجهات لا يكون قد تحقق . . .

وحيث إن حصة محجوب لا تعتبر بعد وفاة صاحبتها عقيا منقطعة المصرف
بعد قانون الوقف رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ بل إنها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣
من هذا القانون تعود إلى أصل الوقف وتقسم مقسمة إذ تنص هذه الفقرة على
أنه "إذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى ذلة
الحصة التي كان يستحق فيها" وقد استعمل المشرع في هذه الفقرة لفظ الحصة
بمعنى الموقوف وأصبح عن ذلك في المذكرة التفسيرية فذكر ما مفاده أنه قد عدل
عن مذهب الحنفية الذي يقضى بالانقطاع في أمثال صورة النزاع الحالي في
الوقف مرتب الطبقات الذي تعدد فيه الحصص وتعتبر بمثابة أوقاف مستقلة
وأخذ بمذهب المالكية الذي يقضى بعودة نصيب من مات عقيا من الموقوف
عليهم إلى الباقيين فرارا من القول بالانقطاع الذي لا يتفق مع أغراض الواقفين
ولتكون الأحكام مطردة وفي هذه الحال يصدق القول بأن نصيبه عاد إلى ذلة
الحصة التي كان يستحق فيها مع شيء من التسامح دما إليه الاتيان بعبارة جامعة
تتناول كل الصور وتتفق مع التحريز التقني — ونص في المادتين ٥٦ و ٥٨
على تطبيق أحكام المادة ٣٣ المذكورة على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل
بالقانون إلا إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها والمقصود بالنص المخالف
في معنى المادة ٥٨ هو النص الصريح الذي يدل على إرادة الواقف دلالة قطعية
لا يتطرق إليها الاحتمال فلا يتناول اللفظ إذا كان في دلالة على المعنى خفاء لأي
سبب كان ولما كان كتاب الوقف مثار النزاع خلوا من نص بهذا الوصف
يدل على أن الواقعة أرادت أن يكون وقفها منقطع المصرف بعد انقراض أهل
الخصتين الموقوف عليهما فانه يجب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٣
وتبينني على ذلك أن حصة محجوب التي انقرض أهلها بوفاة صاحبتها عقيا تعود
إلى أصل الوقف باعتباره الوحدة الجامعة لجميع مستحقيه ويصرف ريع هذه
الحصة للباقيين من أدلة وهم المستحقون في حصة محمد فاضل .

وحيث إنه عن الشق الثاني من النعي فإن مفهوم ما ورد في الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص أن محكمة الاستئناف لم تعول على حكم المحكمة العليا الشرعية الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤ برفض دعوى مورث الطاعنين باعتباره ملزما للطاعنين وصرحت في أسباب حكمها أنه ليس حجة عليهم لأنهم لم يكونوا ممثلين فيه وتأسيسا على ذلك عرضت من جديد لتفسير شروط الواقعة وانتهت إلى ذلك التفسير الذي تبين خطؤه على النحو السالف بيانه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سلف وللأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف يتعين تأييده .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٧)

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٥ القضائية :

وكالة "آثار الوكالة" "نطاق الوكالة" "علاقة الوكيل بالموكل" .

ما يبرمه الوكيل في حدود الوكالة يضاف إلى الأصل . الوكيل ملزم بأن يقدم لموكله حساباً شاملاً وأن يوفى إليه صافي ما في ذمته . المادتان ٥١٢ و ٥٢٥ مدني قديم .

إبرام الوكيل لعقد بيع والتزامه بسداد دين ممتاز على الحصة المبيعة . التزامه بتدرج ضمن حدود وكالته بالبيع . قيامه بسداد الدين يضاف إلى الموكل وينصرف إليه آثاره . قبض الوكيل ثمن المبيع وسداده الدين الممتاز . لا يكون مديناً للوكل بما قبض ودائناً بما دفع . يقتصر التزامه على تقديم حساب وكالته وتأدية ما تسفر عنه أعماله .

مؤدى أحكام المادتين ٥١٢ و ٥٢٥ من القانون المدني القديم أن ما يبرمه الوكيل في حدود الوكالة يضاف إلى الأصل وأن الوكيل ملزم بأن يقدم لموكله حساباً شاملاً وأن يوفى إليه صافي ما في ذمته، فإذا كان الثابت أن المورث إذ أبرم عقد البيع الابتدائي بالنسبة لحصة موكلته المطعون عليها الأولى لم يتم في هذا العقد بسداد الدين المضمون بحق الامتياز على تلك الحصة — وكان التزامه هذا مندرجاً ضمن حدود وكالته بالبيع — فإن قيامه بسداد هذا الدين يضاف إلى موكلته وتنصرف إليها آثاره ، ومن ثم لا يكون في حالة قبضه الثمن وسداده الدين الممتاز مديناً لموكلته بما قبض دائناً لها بما دفع وإنما يقتصر التزامه على أن يقدم لها حساب وكالته وأن يؤدي إليها ما تسفر عنه أعماله . وإذا كان دفاع الطاعنين قد قام أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس متمسكين بطلب استئصال ما سددته مورثهم عن المطعون عليها إلى الدائن من أصل ثمن الأطنان التي باعها بوكالته عنها والتي كانت محملة بهذا الدين ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع

قولا منه إنه يقوم على الدفع بالمقاصة القانونية بين الدين المدعى الوفاء به والدين الذى تطالب به المطعون عليها فإنه يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

ومن حيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٢٦ سنة ١٩٥٢ كلى دمنهور ضد الطاعنين وباقي المطعون عليهم مقرر أنها وكلت أخاها المرحوم محمود عبد السلام مبروك الجيار بتوكيل شرعى رقم ١٦٠ سنة ٤٤ — ١٩٤٥ محكمة كوم حمادة الشرعية فى بيع أطيان مملوكة لها مسطحها ٢ ف ٧ ط ٣٢/٩ س وتم البيع لمصلحة بيترو اسمانوبولو بعقد سجل فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٥ تحت رقم ٢٣٣١ وإن وكلها باع بهذا العقد من ملكه انخاص أطيانا مسطحها ٤ ف ١٤ ط ٤/٩ س وقبض ثمن أطيانها وقدره ٤٩٤ جنيها و ٧١١ مليا كما قبض ثمن أطيانه وقدره ٩٨٩ جنيها و ٤٢٢ مليا وأودع هذين المبلغين نخزينة بنك مصر فرع دمنهور ضمن مبلغ ٤٤٤٦ جنيها و ٦٤٠ مليا ثم وافته المتية فى ٣ أغسطس سنة ١٩٥١ وانحصر إرثه فيها وفى المدعى عليهم — عدا الأخير منهم وهو بنك مصر — وأنها ترث فى ثمن ما باعه من أطيانه الخاصة بالعقد سالف الذكر مبلغ ٩٤ جنيها و ٢٣٠ مليا وإن باقى الورثة امتنعوا عن أن يؤدوا إليها ثمن أطيانها وما يصيبها مما باعه أخوها من ملكه فرفعت الدعوى طالبة إلزامهم بأن يدفعوا لها من تركة المورث مبلغ ٥٨٨ جنيها و ٩٤١ مليا مع المصاريف والأتعاب وصحة المجزء الموقع تحت يد المدعى عليه الأخير. ودفع المدعى عليهم الأول والثالث والسابعة — الطاعنون الأول والثانى والرابعة — بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى بالنسبة لمبلغ ٩٤ جنيها و ٢٣٠ مليا قيمة ما ادعته المدعية ميراثا عن المورث وطلبوا فى الموضوع رفض الدعوى . وبتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٤

قضت المحكمة حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعية بالمصاريف وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٤ سنة ١١ ق استئناف الاسكندرية . وبجلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا للمستأنفة من تركة مورثهم المرحوم محمود عبدالسلام الجيار مبلغ ٥٨٨ جنيها و ٩٤١ مليا وبصحة الججز الموقع تحت يد المستأنف عليه الأخير مع إلزام المستأنف عليهم الأول والثالث والسابعة بمصاريف الدرجتين وبمبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وأقامت قضاءها على ما يخلص في أن دعوى المستأنفة ثابتة من عقد البيع المسجل في ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ وأن المستأنف عليهم الأول والثالث والسابعة لم ينازعوا المستأنفة إلا في أن المورث قد سدد عنها نصيبها في دين كان مستحقا لأنطون بوتي وأن المقاصة لا تسرى بين هذا الدين وما تطلبه المستأنفة لأن الدين منازع فيه وغير محدد المقدار . وبتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قرر الطاعنون بالطعن بالنقض في هذا الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٨ مارس سنة ١٩٦٠ وتمسك وكيل الطاعنين بما جاء بتقرير الطعن وصحمت النيابة على رأيها الذي أوردته في مذكرتها . وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وبتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٤ أودع وكيل الطاعنين صورة من تقرير الطعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة ومعلنة للطعون عليهم في يومى ١٢ ، ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ كما أودع مذكرة شارحة . وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية وأخيرا نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٦١ وترافع وكيل الطاعنين وأصر على طلباته كما صحمت النيابة على رأيها طالبة نقض الحكم .

ومن حيث إن الطاعنين أقاموا الطعن على ستة أسباب ينعون في السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه قصور أسبابه . ويقولون في بيان ذلك إن المطعون عليها الأولى طلبت الحكم بمبلغين أحدهما يمثل ما ادعته من نصيب بالميراث عن أخيها المرحوم محمود عبد السلام الجيار وقيمته ٩٤ جنيها و ٢٣٠ مليا والآخر ثمن أظيانها التي باعها عنها أخوها باعتبارها وكيلها عنها وقيمتها ٤٩٤ جنيها و ٧١١ مليا ولما كانت الدعوى قد بنيت على سببين مختلفين لا تربطهما رابطة وكان الطلب الأول من حيث نصابه داخلا ضمن اختصاص محكمة المواد الجزئية

فقد دفعوا الدعوى بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر هذا الطلب .
وإذ قضت المحكمة برفض الدعوى لم تكن لهم مصلحة في الطعن على هذا الحكم
ولما استأنفته المطعون عليها الأولى عادوا إلى التمسك بالدفع ولكن محكمة
الاستئناف لم تفصل فيه ولم تعرض له في أسباب حكمها ومن ثم يكون الحكم
المطعون فيه مشوباً بالقصور .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الصادر من محكمة
أول درجة أن المدعى عليهم الأول والثالث والسابعة دفعوا بعدم اختصاص
المحكمة بالنسبة لمبلغ ٩٤ جنيهاً و ٢٣٠ ملياً وانتهت المحكمة إلى رفض الدعوى
وأقامت قضاءها الضمني برفض الدفع على نظر حاصله أن الدعوى بنيت على
طلبين أحدهما بمبلغ ٩٤ جنيهاً و ٧١١ ملياً استناداً إلى عقد الوكالة وثانيها
بمبلغ ٩٤ جنيهاً و ٢٣٠ ملياً قيمة ما تدعيه المدعية ميراثاً عن أخيها وهما طلبان
مرتبطان ببعضهما وبين نفس الخصوم في الدعوى . وإن المصلحة وحسن سير
العدالة يقتضيان استبقاء الطلب الثاني لتفصل فيه المحكمة ما دامت هي صاحبة
الاختصاص الأعم . وأن قواعد الإحالة للارتباط تبرر إقامة دعويين أمام
محكمة واحدة . حتى ولو كانت هذه المحكمة في الأصل غير مختصة اختصاصاً نوعياً
بإحدى الدعويين . وورد بمذكرة الطاعنين التي تقدموا بها إلى محكمة الاستئناف
والتي أودعوا ملف الطعن صورة رسمية منها — أنهم تمسكوا أمامها بالدفع بعدم
اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطلب الخاص بالحصة الميراثية وقيمتها
٩٤ جنيهاً و ٢٣٠ ملياً — كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بقبول
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بالاستئناف بما طلبته
من ثمن أطيانها وما ادعته بالميراث عن أخيها وخلت أسباب الحكم من الإشارة
إلى ذلك الدفع . وبذلك يكون الحكم قد قضى ضمناً برفض الدفع ولم يسبب
قضاءه في هذا الخصوص ومن ثم يكون نعيها بالقصر .

ومن حيث إن الطاعنين يقولون في السبب الثاني إن المطعون عليها الأولى
ادعت أنها كانت تملك أطياناً مسطحها ٢ ف و ٧ ط و $\frac{٣}{٩}$ س وأن المورث
باع هذا القدر بوكالته عنها . وأنهم دفعوا دعواها في هذا الشق من النزاع بأنها
لم تكن تملك سوى ٢ ف و $\frac{١}{٣}$ س آلت إليها بطريق الإرث عن والدها المرحوم

عبد السلام مبروك الجيار وهو ما باعه أخوها عنها . ولأنه مع أهمية دفاعهم الذي تستقر على حقيقة قيمة الثمن المستحق للطعون عليها الأولى فإن الحكم المطعون فيه أخذ بقول هذه الأخيرة دون أن يناقش ذلك الدفاع الجوهرى ومن غير أن يستقصى الحقيقة ومن ثم يكون مشوبا بالقصور .

ومن حيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه يبين من المذكرة التى تقدم بها الطاعنون إلى محكمة الاستئناف أنهم تمسكوا فى دفاعهم " بأن المستأنفة لا يخصها فى الأطنان المبيعة ٢ ف و ٧ ط $\frac{2}{4}$ س كما تزعم لأن والدها كان يخصه ربع الأطنان أى ٢٠ ف و ١٦ ط و $\frac{1}{4}$ س تقسم على ورثته . وقد ترك زوجة وولدا ذكرا وست بنات فيخصص المستأنفة ٢ ف و $\frac{3}{4}$ س " كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى هذا الشق من النزاع على قوله " أنه بالرجوع إلى عقد البيع المسجل فى ١٤ من مايو سنة ١٩٤٦ برقم ٢٣٣١ يتضح إنه صادر إلى الخواجه يثروينى اسمانوبولو من مورث طرفى الدعوى محمود عبد السلام الجيار عن نفسه وبصفته وكيلًا عن جملة أشخاص من بينهم عزيزة عبد السلام الجيار عن أطنان قراعية مجموعها ٨٢ ف ١٦ ط ١٨ س وبمراجعة أسباب تملك البائعين ذكر بالبند الرابع من العقد أن محمود عبد السلام الجيار بصفته يملك هذه الأطنان بالميراث الشرعى عن والده عبد السلام الجيار . وهذا العقد قاطع فى أن المورث قد تصرف بالبيع فى الأطنان المطالب بثمنها وأنه قبض الثمن سواء كان ذلك بصفته الشخصية أم بصفته وكيلًا عن المستأنفة . وبذلك تكون المستأنفة محقة فى دعواها " ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة ما أثاره الطاعنون من إن المطعون عليها الأولى لا تملك سوى ٢ ف و $\frac{3}{4}$ س وكان العقد الذى اعتبره الحكم سندًا لصحة الدعوى مجهولًا لنصيب كل من البائعين ومنهم المرحوم محمود عبد السلام الجيار فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون فى السبب الثالث على الحكم المطعون فيه انطواء فى القانون ذلك أن المورث كان وكيلًا عن المطعون عليها الأولى فى بيع أطنانها وقد كانت أطنانها محملة بدين مضمون بحق امتياز . ولما أن باع الوكيل هذه الأطنان تعهد بتطهيرها مما عليها من ديون وسدد الدين الممتاز وشطب تسجيله . وتقضى قواعد الوكالة بأن يؤذى الوكيل إلى موكله صافي حصيلته أعماله وعلى ذلك فإن ترك المورث

لا تعتبر محملة بغير هذا الصافي الذي يتمثل في ثمن الأطنان مخصوما منه ما يقابله من الدين. ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن استئصال الدين من أجل الثمن يخضع لأحكام المقاصة القانونية التي لم تتوافر شرائطها لأن الدين متنازع فيه وغير محدد المقدار فإنه يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٤ المقدم من الطاعنين بملف الطعن والذي أشار إليه الحكم المطعون فيه أن البائعين ومنهم المرحوم محمود عبد السلام الجيار عن نفسه وبصفته وكلاء عن أخواته ومن بينهم المطعون عليها الأولى باعوا إلى الخواجه بترواسمانوبولو الأطنان المبينة به وذكروا في البند الثاني أن الأطنان المبيعة محملة بدين للخواجه أنطون بوتي وقد التزم البائعون بسداد هذا الدين وبتقديم شهادة رسمية تثبت براءة ذمتهم منه وتدل على شطبه . وورد بالشهادة الرسمية المستخرجة من مكتب أشهر العقارى بدمهور بتاريخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٤ أن الدين المقرر لمصلحة أنطون بوتي قبل محمود مبروك الجيار وآخرين من بينهم محمود عبد السلام الجيار بصفته المذكورتين بعقد البيع الابتدائي سالف الذكر قد سدد وشطب تسجيله بموجب عقد تاريخه ٢١ من مارس سنة ١٩٤٤ — كما يبين من عقد البيع النهائي المسجل في ١٤ من مايو سنة ١٩٤٤ والصادر من عائلة الجيار إلى بترويني اسمانوبولو أنه ذكر بالبند الثالث منه أن الأطنان المبيعة خالية من كافة الحقوق والقيود العينية . ولما كانت المادة ٥١٢ من القانون المدني القديم قد نصت على أن "التوكيل عقد يؤذن به الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته" وقررت المادة ٥٢٥ من نفس القانون على أنه "على الوكيل تقديم حساب إدارة عمله وحساب المبالغ التي قبضها على ذمة موكله" كان مؤدى هذه الأحكام التي تنظم علاقات الوكيل بالموكل أن ما يبرمه الوكيل في حدود الوكالة يضاف إلى الأصل والوكيل ملزم بأن يقدم لموكله حسابه شاملا وأن يوفى إليه صافي ما في ذمته . ومتى كان الثابت من الوقائع السابق بيانها أن المورث إذ أبرم عقد البيع الابتدائي بالنسبة لحصة موكلته المطعون عليها الأولى والتزم في هذا العقد بسداد الدين المضمون بحق الامتياز على تلك الحصة وكان التزامه مندرجا ضمن حدود وكالته بالبيع التي تستلزم التطهير فإن ما قام به من تصرفات يضاف إلى موكلته وتنصرف إليها آثاره . ومن ثم لا يكون في حالة قبضه الثمن وسداده الدين الممتاز لدينا لموكلته بما قبض

ودائنا لها بما دفع وإنما يقتصر التزامه على أن يقدم لها حساب وكالته وأن يؤدي إليها ما تسفر عنه أعماله . ولما كان دفاع الطاعنين قد قام أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس متمسكين بطلب استئصال ما سدده المورث عن المطعون عليها الأولى إلى أنطون بوتى من أصل ثمن الأطيان التي باعها بوكالته عنها والتي كانت محملة بهذا الدين وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع قولا منه إنه يقوم على الدفع بالمقاصة القانونية بين الدين المدعى الوفاء به والدين الذى تطالب به المطعون عليها الأولى لما كان ذلك فإن الحكم يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم دون حاجة إلى بحث باقى الأسباب .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بلبع ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٨)

الطعن رقم ٢٤٢/٣٥، ٢٦٢/٢٦ القضائية :

(١) إعلان "الشخص الذي يوجه إليه الإعلان" "إعلان الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٤ مرافعات" "ما يتعلق بالشركات التجارية". تقضى "إجراءات الطعن" "إعلان الطعن".

صححة الطعن الموجه إلى شركة باعتبارها الأصلية فيه المقصودة به متى كان تقرير الطعن قد تضمن اسم الشركة وأعلن في مركز إدارتها . المادة ١٤/٤ مرافعات . لا اعتداد في هذا الخصوص بما عساه أن يكون هناك من خطأ في أسماء الأشخاص الممثلين لها .

(ب) استئناف "رفعه" "بعريضة - بتكليف بالحضور".

اجتماع طلبات متعددة في خصومة واحدة بعضها مما يوجب القانون الفصل فيها على وجه المرونة والبعض الآخر مما ينظر بالطريق العادي يوجب على المستأنف تبعض طلباته بحيث لا يشملها استئناف واحد . وجوب رفع الاستئناف عن الطلبات الأولى بورقة تكليف بالحضور ومن الطلبات النائية بعريضة . المادة ٥٠٥ مرافعات .

(ج) حكم "عيوب التدليل" "للقصور" "ما يعد كذلك".

منال في دفع بطلان الاستئناف . . .

١ - لما كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها فإن الطعن الموجه إليها باعتبارها الأصلية فيه المقصودة به يكون قد تم صحيحا وفقا لما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من قانون المرافعات متى كان تقرير الطعن قيد تضمن اسم الشركة وأعلن في مركز إدارتها - ولا اعتداد

في هذا الخصوص بما عساه أن يكون هناك من خطأ في أسماء الأشخاص الممثلين لها .

٢ - تفرق المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات في صدد شكل الاستئناف بين الدعاوى المنصوص عليها بالمادة ١١٨ ويرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور والدعاوى الأخرى ويرفع الاستئناف عنها بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة وإلا كان الاستئناف باطلا . وإذن فتى تضمنت الدعوى طلبات متعددة بعضها مما يوجب القانون الفصل فيه على وجه السرعة والبعض الآخر مما ينظر بالطريق العادي وصدر في هذه الطلبات جميعها حكم واحد ، فإن هذا الوضع يتعين معه رفع الاستئناف عن الطلبات الأولى بورقة تكليف بالحضور وعن الطلبات الثانية بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة بحسب طبيعة كل طلب .

٣ - إذا كان مؤدى ما قرره الحكم بصدد تكليف العلاقة بين الطرفين بشأن تصريف بضائع راكدة مقابل عمولة هو أخذه بما صوره المطعون عليه لهذا التكليف دون أن يعنى بتمحيص وقائع هذا التصوير وبغير أن يبحث دفاع الشركة الطاعنة الذى أبدته في هذا الخصوص ، وكانت محكمة الموضوع لم تستقر على رأى في خصوص هذه العلاقة وهل هى متصلة بعقد العمل الأصلى الذى يربط المطعون عليه بالشركة أم مستقلة عنه ، وكانت هذه المسألة يتوقف عليها تحديد شكل الاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة الاستئناف مغفلا بحث هذه المسألة والرد على دفاع الطاعنة بشأنها يكون قد شابه قصور فى التسبيب يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة :

حيث إن الوقائع على ما بين من الحكمين المطعون فيهما وسائر الأوراق تحصلت فى أنه بتاريخ ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٩ أقام السيد / عبد السميع الفكهاى أمام محكمة القاهرة الابتدائية الدعوى رقم ٤٩١٥ سنة ١٩٤٩ ضد رئيس مجلس إدارة

شركة بيع المصنوعات المصرية وعضو مجلس الإدارة المشتدب للشركة بصفتيهما ، وقال في بيانها إن الشركة المذكورة تعاقدت معه في ديسمبر سنة ١٩٤٤ على أن يعمل بها مديرا للشتریات بمرتب شهرى قدره ستون جنيا وجلايه متممة للمرتب ومكافأة سنوية جرى بها العرف بالشركة وأنه واصل المثابرة على العمل بالشركة باجتهاد ولقى مقابل ذلك كل رعاية وتقدير من الرؤساء المهيمتين على إدارة الشركة . وفى يولييه عام ١٩٤٦ كلفه رئيس مجلس إدارة الشركة بتصريف بضاعة مزجاجة من أقمشة شركة البيضا تبلغ قيمتها مليوناً من الجنيهات تقريبا — وذلك بناء على قرار لجنة المشتريات الصادر فى ٩ من مايو سنة ١٩٤٦ ورغم أن تصريف البضاعة كان عسيرا — فقد وفق بجهده إلى التخلص منها بثمان معقول ، ولكن الشركة رفضت أن تصرف له عمولته عن هذا العمل وتقدر بنسبة ١ % من الثمن بحسب ما جرى به العرف بحجة أنها لا تستحق إلا عن البيع بالتجزئة . واستطرد المدعى قائلاً إنه أصيب بمرض شديد هو الذبحة الصدرية أقعده عن العمل مرات ثلاث خلال عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وإن الشركة أباغته فى ١١/٦/١٩٤٩ بقطع مرتبه ومكافأته عن المدة الثالثة ، فرد عليها فى ١٨/٦/١٩٤٩ بإذار يبدى فيه استعداد له لاستئناف عمله إذا ردت إليه الشركة المبالغ التى خصمتها منه وتصصح الوضع فيما يتعلق بأجازاته المرضية . ولكن الشركة لم تجبه إلى طلبه وأبلغته بخطابها المؤرخ ١٣/٩/١٩٤٩ باعتبار العقد بينها وبينه مفسوخا منذ ١١/٦/١٩٤٩ بغير مكافأة وبدون إعلان . وطلب المدعى إلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٢٧٧٢٦ ج و ٨٩٥ م — منه مبلغ ٥٢٨ ج مقدار مرتبه الذى قطع عنه منذ أول أبريل حتى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ومبلغ ١٥٠٠ ج قيمة المكافأة عن السنوات ١٩٤٥ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ومبلغ ٢٤٥٠ ج و ٣٤٥ م قيمة الجلدة عن السنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ حتى ١٥ من سبتمبر من هذه السنة الأخيرة ، ومبلغ ١٠٠٠٠ ج قيمة التعويض عن الفصل من العمل بغير حق وفى ظروف غير ملائمة ، ومبلغ ٢٨٨ ج مقدار استحقاقه فى صندوق الادخار ومبلغ ١٢٩٦٠ ج و ٥٥٠ م مقدار العمولة عن تصريف أقمشة شركة البيضا وطلبت الشركة المدعى عليها رفض الدعوى برمتها — وقضت محكمة أول درجة فى ٣١ من مايو سنة ١٩٥٤ بإلزام الشركة بأن تدفع للمدعى مبلغ ٧٧٢ ج و ٣٠٨ م ويمثل قيمة المكافأة التى يستحقها عن سنة ١٩٤٨ ومقدار ماله من رصيد بصندوق

الادخار لدى الشركة . ورفضت المحكمة ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف السيد / عبد السميع الفكها ني هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٩٢ سنة ٧١ ق بعريضة أودعها قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة ، وتمسك بطلباته أمام محكمة أول درجة طالبا تعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٢٧٧٢٦ ج و ٨٩٥ م كما استأنفت الشركة ذات الحكم أمام المحكمة نفسها مرة بالاستئناف رقم ٨٥٤ سنة ٧١ ق بعريضة أودعتها قلم الكتاب ، ومرة بالاستئناف رقم ٩٦٠ سنة ٧١ ق بورقة تكليف بالحضور . ثم تنازلت الشركة عن استئنافها الأول ، وطلبت باستئنافها الثاني الحكم بقبوله شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزامها بمبلغ ٧٧٢ ج و ٣٠٨ م وبالنسبة للاستئناف المرفوع من السيد / الفكها ني دفعت الشركة ببطلانه شكلا استنادا إلى أن الطلبات التي رفعت بها الدعوى تنظر على وجه السرعة باعتبارها ناشئة عن عقد العمل ، فيكون بذلك الطريق القانوني لرفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها هو التكليف بالحضور جلسة محددة لا بإيداع العريضة قلم كتاب المحكمة . وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥ بعد إذ قررت المحكمة ضم الاستئنافات الثلاثة ، قضت بإثبات تنازل الشركة عن استئنافها رقم ٨٥٤ سنة ٧١ ق وبقبول استئنافها رقم ٩٦٠ سنة ٧١ ق شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف لأسبابه فيما قضى به من إلزام الشركة . بأن تدفع للسيد / الفكها ني مبلغ ٧٧٢ ج و ٣٠٨ م وبالنسبة للاستئناف رقم ٧٩٢ سنة ٧١ ق المرفوع من السيد / الفكها ني قضت المحكمة ببطلانه بالنسبة لجميع الطلبات الواردة به فيما عدا القسم الخاص بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٩٦٠ ج و ٥٥٠ م قيمة العمولة التي يدعيها السيد / الفكها ني عن تصريف أقمشة البيض ، فقد قضت بصحة الاستئناف عن هذا القسم وقبوله شكلا ، وفي موضوعه بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف السيد / الفكها ني بكانة طرق الإثبات بما فيها البيئة أنه فوض من مجلس الإدارة تفويضا خاصا مستقلا عن واجباته الميينة بعقد العمل بتصريف البضائع الراكدة لدى المستأنف عليها من منسوجات شركة البيض مقابل عمولة قدرها ١٪ ، وصرحت للشركة المستأنف عليها بالنفي بذات الطرق — وبعد أن تم التحقيق وسمع شهود الطرفين ، قضت المحكمة بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٦ في موضوع الاستئناف عن هذا القسم بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة ببيع المصنوعات المصرية بأن تدفع للمستأنف مبلغ ١١٠١٤ ج فيها .

وفي ٥ من يوليو سنة ١٩٥٥ طعن السيد/ الفكها نى بطريق النقض فى الحكم الصادر فى ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥ فىما قضى به من بطلان استئنافه بالنسبة لجميع طلباته فىما حذا القسم الخاص بمطالبة الشركة بعمولة تصريف منسوجات البيضا ، وذلك بالطعن رقم ٣٤٢ سنة ٢٥ ق . وطعنت الشركة بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٦ فى هذا الحكم أيضا ، وفى الحكم الصادر فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٦ وانصب طعنهما فى الحكم الصادر فى ٣١/٥/١٩٥٥ على ما قضى به من صحة الاستئناف عن القسم الخاص بعمولة تصريف منسوجات البيضا وبقبوله شكلا بالنسبة لهذا القسم ، وقيد طعن الشركة برقم ٢٦٢ سنة ٢٦ ق . وبالنسبة للطعن الأول دفعت الشركة المطعون عليها بعدم قبوله شكلا للتقرير به وإعلانه إلى غير ذى صفة . وعرض هذا الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية لنظره بجلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بعد أن صممت النيابة العامة على رأيها الذى انتهت فيه على ما جاء بمذكرتها إلى طلب رفض الطعن دفعا وموضوعا . وأجل نظر هذا الطعن أمام هذه المحكمة من جلسة لأخرى حتى جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٦١ لنظره مع الطعن الثانى . وعرض الطعن الثانى على دائرة فحص الطعون ، فقررت بجلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٠ إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية بعد أن صممت النيابة على رأيها بطلب نقض الحكمين المطعون فيهما ، ودفع المطعون عليهم الأول والثانى والثالث بعدم قبول هذا الطعن شكلا لرفعه من غير ذى صفة ولبطلان إعلانه إلى باقى المطعون عليهم من ورثة المرحوم عبد السميع الفكها نى . وبالجلسة المحددة لنظر هذا الطعن أمام هذه المحكمة فى ١٢ من يناير سنة ١٩٦١ قررت ضمه إلى الطعن الأول .

عن الطعن رقم ٣٤٢ سنة ٢٥ قضائية :

وحيث إن الشركة المطعون عليها فى هذا الطعن دفعت بعدم قبوله شكلا وقالت فى بيان هذا الدفع إن الطاعن قرر بالطعن ضد السيد/ عبد الحميد الشريف بصفته رئيسا لمجلس إدارة الشركة والسيد/ محمد لطفى محمود بصفته عضواً بمجلس الإدارة المنتدب للشركة بينما الحقيقة أن الأول لم يكن رئيسا لمجلس الإدارة وأن الثانى انقطعت صلته بها ، ولم يعد عضواً مبتدئا لإدارتها منذ ٢٢/٦/١٩٥٥

قبل التقرير بالطعن في ١٩٥٥/٧/٥ ، وعلى ذلك يكون الطعن قد قرر به وأعلن لغير ذي صفة إلى من لا يمثل الشركة المطعون عليها .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطعن وجه إلى شركة بيع المصنوعات المصرية ، فقد ذكر بالتقرير به اسم الشركة ، وأعلن هذا التقرير بمركز إدارتها وسلمت صورة الإعلان إلى موظف مختص بالنيابة عن مديرها . ولما كان للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها - وكان الطعن موجهاً إليها باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثليها - فإن ذكر اسمها المميز لها عن غيرها بطلب التقرير بالطعن ، وإعلانها بهذا التقرير بمركز إدارتها على النحو المتقدم يكون قد تم صحيحاً وفقاً لما نصت عليه المادة ١٤ فقرة رابعة من قانون المرافعات . دون اعتداد بما يكون قد وقع من خطأ في أسماء الأشخاص الطبيعيين الممثلين لها .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه بنى على ثلاثة أسباب تحصل في النعي على الحكم الصادر في ١٩٥٥/٥/٣١ بالخطأ في القانون وفي الإسناد وبقصور التسبيب إذ قضى في الاستئناف رقم ٧٩٢ سنة ٧١ ق المرفوع من الطاعن ببطلانه بالنسبة لجميع الطلبات الواردة به فيما عدا القسم الخاص بمطالبة الشركة بعمولة تصريف أقمشة شركة البيضا . ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر جميع المبالغ المطالب بها فيما عدا العمولة مبنية على عقد العمل ورتب على ذلك وجوب نظر الدعوى بشأنها على وجه الاستعجال ورفع الاستئناف عنها بطريق الإعلان المباشر بجلسة محددة لا بطريق إيداع العريضة في قلم الكتاب ، فإن مؤدى ما ذهب إليه هو وجوب رفع استئنافين عن حكم واحد أحدهما بطريق الإيداع عن مبلغ العمولة والثاني بطريق الإعلان عن المبالغ الأخرى . وليس في القانون نص يقول ذلك ، وإنما تقضى المادة ٤١ مرافعات بجواز رفع دعوى واحدة ولو تضمنت طلبات متعددة ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة ، فيصدر فيها حكم واحد ، ويرفع استئناف واحد عن هذا الحكم . وما دام الاستئناف قد رفع صحيحاً بالنسبة لأحد الطلبات ، فهو صحيح

بالنسبة للباقي لأن الدعوى لا تقبل التجزئة فيما يتعلق بإجراءاتها . ويضيف الطاعن أنه تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن دعواه رفعت أمام محكمة أول درجة بالنسبة لجميع طلباته على أساس القانون العام لا على أساس عقد العمل الفردى ، وأنها لم تنظر على وجه الاستعجال ، وإنما اعتبرت من الدعاوى الواجب تحضيرها . واستمرت هكذا إلى أن أحيلت للرافعة بعد أكثر من سنة ، فلم تكن تملك المحكمة الاستئنافية بعد ذلك أن تغير السبب الذى بنيت عليه الدعوى بل كان يتعين عليها أن تنظرها على نفس الأساس الذى استند إليه الطاعن عند رفعها وهو القانون العام — ولكن الحكم المطعون فيه قرر اعتبار طلباته فيما عدا العمولة مترتبة على عقد العمل الفردى واتخذ من تغيير وصف الدعوى على هذا النحو بالنسبة لبعض الطلبات أساسا للقول بوجوب نظرها على وجه السرعة والحكم ببطلان الاستئناف عنها لعدم رفعه بطريق الإعلان المباشر، دون التفات لدفاعه وبالرغم من أن طلبه للتعويض عن الفصل التعسفى كان يخضع لأحكام القانون العام إذ أن قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لم يكن يكفل تقرير مثل هذا التعويض ولم يكن القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد صدر بعد عند رفع الدعوى فى ١٨/١٠/١٩٤٨ .

وحيث إن هذا النعى مردود فى كافة وجوهه ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فى هذا الخصوص ما يلى : "إن السيد / عبد السميع الفكهاى رفع الدعوى الابتدائية بمطالبة شركة بيع المصنوعات المصرية بمبلغ ٢٧٧٢٦ ج و ٨٩٥ م وملحقاته ، وذكر تفاصيل هذا المبلغ مجزأ له ومينا سبب استحقاق كل جزء منه ، فقال إن منه ٥٢٨ ج عن الشهور من إبريل إلى منتصف سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ١٥٠٠ ج قيمة المكافأة عن السنوات ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ٢٤٥٠ ج و ٣٩٠ م قيمة الجلدة عن السنوات ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ حتى ١٥ سبتمبر منها و ١٠٠٠٠ ج قيمة التعويض عن فصله عن العمل بغير حق وفى ظروف غير ملائمة ، و ٢٨٨ ج قيمة استحقاقه فى صندوق الادخار ، ١٢٩٦٠ ج و ٥٥٠ م قيمة العمولة التى يستحقها عن تصريف الراكد من أقمشة شركة البيضا طبقا لقرار اللجنة التى فوضت فى ذلك" واستطرد الحكم يقول بعد أن حدد مقدار كل مبلغ وبين وجه المطالبة به "إنه بالنسبة لهذه المبالغ غدا المبلغ الأخير فلأنها لا شك مترتبة على عقد العمل المبرم بينه وبين الشركة،

وبذلك تنظر دعوى المطالبة بها على وجه الاستعجال ويكون الطريق القانوني لرفع الاستئناف عن الحكم الصادر بشأنها هو طريق الإعلان المباشر بالمسئمة محددة. أما وقد رفع الاستئناف من الفكمانى عنها بطريق إيداع العريضة فقد وقع الاستئناف بالنسبة لها باطلاً، ولما كانت المادة ٤٠٥ مرافعات تفرق في صدد شكل الاستئناف بين نوعين من الدعاوى، بأن قررت بالنسبة للدعاوى المنصوص عليها بالمادة ١١٨ — ومنها الدعاوى المستعجلة وتلك التى ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة — بأن الاستئناف عنها يرفع بتكليف بالحضور، أما الدعاوى الأخرى فجعلت استئنافها بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة، وإذا لم يرفع الاستئناف على النحو المتقدم بالتفرقة السالفة الذكر فإنه يقع باطلاً، وكانت المادة ٤٣ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى رفعت الدعوى فى ظله تنص على أن الدعوى التى ترفع تطبيقاً لأحكامه يكون نظرها على وجه الاستعجال، وكان يتأدى من هذه النصوص قيام التفرقة بين الطلبات المتعددة فى الدعوى الواحدة ولو فصل فيها بمحكم واحد وذلك لإطلاقها وإقامة البطلان جزاء على مخالفتها بغير قيد. فإذا رفعت الدعوى أمام محكمة أول درجة بطلبات متعددة بعضها مترتب على قانون عقد العمل الفردى مما يوجب القانون الفصل فيه على وجه الاستعجال والبعض الآخر مما ينظر بالطريق العادى وصدر فى الطلبات جميعها حكم واحد، فإن هذا الوضع وقد اجتمعت به دعوى متعددة فى خصومة واحدة يلزم المستأنف بتبعض طلباته بحيث لا يشملها استئناف واحد، حتى لا يلحقه البطلان فى شق منه، مما يتعين معه رفع الاستئناف عن الطلبات الأولى بورقة تكليف بالحضور، وعن الطلبات الثانية بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة بحسب طبيعة كل طلب. ولا يغير من هذا النظر أن يكون الطاعن قد أسبق على طلباته عند رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة وصفاً لا يتفق وحقيقة الواقع بأن أخرجها من نطاق قانون عقد العمل الفردى رغم ما هو ثابت من أن بعضها مترتب على رابطة عمل تخضع لهذا القانون فى انعقادها وآثارها واتقضاها — ذلك أنه إذا كان المخصصون أن يكفوا طلباتهم بما يروونه إلا أنهم يتقيدون فى ذلك سواء من حيث بيان القانون الواجب التطبيق على موضوعها أو تحديد شكل الادعاء بها وإجراءاته فى كافة مراحلها بالوصف الصحيح الذى تتبينه محكمة الموضوع من وقائع الدعوى.

وغير صحيح ما قرره الطاعن في سبب النعي من أن القانون العام وحده هو الذي كان يكفل الحكم في طلبه للتعويض عن الفصل التعسفي وقت رفعه الدعوى في ١٨/١٠/١٩٤٩ دون قانون عقد العمل الفردي ، ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي كان ساريا وقت رفع الدعوى كانت تنص على أنه ”يجوز أن يمنح الطرف الذي أصابه ضرر من فسخ العقد بلا مبرر تعويضا تقدره المحكمة بمراعاة نوع العمل وسن العامل ومدة الخدمة والعرف الجاري بعد تحقيق ظروف الفسخ“ .

وحيث إنه لما تقدم يكون هذا الطعن على غير أساس متعين الرفض .

عن الطعن رقم ٢٦٢ سنة ٢٦ قضائية :

وحيث إن المطعون عليهم الثلاثة الاول في هذا الطعن دفعوا بعدم قبوله شكلا للتقرير به من غير ذي صفة وقالوا في بيان هذا الدفع إن التوكيل بالطعن قد صدر من السيد / مصطفى حسني نائب رئيس مجلس إدارة الشركة باعتباره ممثلا لها ، بينما ينص القانون الأساسي للشركة على أن رئيس مجلس إدارتها وحده هو الذي يمثلها أمام القضاء مدعية أو مدعى عليها .

وحيث إنه وإن كان الأصل أن رئيس مجلس إدارة الشركة هو الذي يمثلها أمام القضاء على ما جاء بالمادة ٢٩ من القانون الأساسي لنظامها إلا أنه يبين من الاطلاع على أصل سجل محاضر جلسات مجلس إدارة الشركة المرفق بملاف الطعن إنه بتاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٥٦ انعقد مجلس الإدارة وقرر بالإجماع تفويض / السيد مصطفى حسني نائب رئيس مجلس الإدارة في تمثيل الشركة أمام القضاء بكافة درجاته ، وخوله الحق في توكيل من يشاء من المحامين أو غيرهم في الدفاع عن حقوق الشركة سواء أكانت مدعية أو مدعى عليها — لما كان ذلك فإن التقرير بالطعن يكون قد صدر من ذي صفة في تمثيل الشركة الطاعنة أمام القضاء ، ويكون الدفع المقدم من المطعون عليهم في هذا الخصوص على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن المطعون عليهم السالف ذكرهم دفعوا كذلك بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان إعلانه ، وقالوا في بيان هذا الدفع إنه بعد وفاة مورثهم المرحوم

عبد السميع الفكهاى فى ١٩٥٩/٩/٢٧ كان على الشركة الطاعنة أن تعلن جميع ورثته بتقرير الطعن لإعلاننا صحيحا ، غير أن الأوراق المقدمة منها تفيد حصول إعلان بعضهم فى غير محال إقامتهم وهم المطعون عليهم الثانى والثلاثة الآخرون ، ذلك أن الطاعن وجه الإعلان إليهم بالمنزل رقم ١٠ بشارع سرز باخ بمصر الجديدة على اعتبار أنهم يقيمون به ، فى حين أنه محل إقامة عز الدين الفكهاى وحده . هذا إلى أن المحضر إذ أثبت أنه وجد المسكن مغلقا لم يقيم بالإجراءات القانونية الواجب اتباعها فى مثل هذه الحالة ، مما يؤدى إلى عدم صحة الإعلان بالنسبة لهذا الأخير أيضا .

وحيث إن هذا الدفع مردود بما هو ثابت من الأوراق من أن الشركة الطاعنة لم تقيم فى ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٠ بإعلان المطعون عليهم بشارع سرز باخ رقم ١٠ بمصر الجديدة إلا بعد أن تبين من التوكيلات الصادرة منهم إلى الأستاذين محمد عبد الله محمد وعوض نجيب المحامين فى ١١ ، ١٥/١٠/١٩٥٩ ، و ١٠/٩/١٩٥٩ والمودعة بملف الطعن رقم ٣٤٢ سنة ٢٥ قضائية المرفوع منهم ضد الشركة الطاعنة والمضموم إلى هذا الطعن والمودعة صورها بملف هذا الطعن — إنهم يقيمون جميعا بالعنوان السالف الذكر . وغير صحيح ما يدعيه المطعون عليهم من أن المحضر لم يقيم بالإجراءات الواجب اتباعها فى هذا الخصوص ذلك أن الثابت أنه توجه فى ٢٦/٦/١٩٦٠ إلى العنوان المذكور فى الساعة ٩ و ٣٥ دقيقة صباحا فوجد مسكن المطعون عليهم مغلقا بسبب سفرهم إلى الاسكندرية ، فانتقل فى ذات اليوم الساعة ١ و ١٠ دقيقة مساء إلى قسم مصر الجديدة وأعلنهم بتقرير الطعن وسلم صورة إلى مندوب القسم ووجه إليهم إخطارا بذلك فى اليوم التالى .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم الصادر فى ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥ أنه إذ قضى بصحة الاستئناف رقم ٧٩٢ سنة ٧١ قضائية المرفوع من السيد / عبد السميع الفكهاى عن القسم الخاص بعمولة تصريف بضاعة شركة البيضا وبقبوله شكلا عن هذا القسم — قد شاب قضاءه هذا قصور فى التسبيب . وتقول الطاعنة فى بيان ذلك إنها دفعت ببطلان الاستئناف رقم ٧٩٢ سنة ٧١ ق لعدم رفعه بطريقة التكليف بالحضور ولكن بإيداع العريضة بقلم

الكتاب ، وأسست هذا الدفع بالنسبة لطلب العمولة عن تصريف أقمشة شركة البيضا على أن هذا الطلب يستند إلى عقد العمل الفردي المبرم بينها وبين المطعون عليه ، وأن تصريف منتجات شركة البيضا مما يدخل في نطاق أعمال وظيفته كمدير للمشتريات باعتبار هذه الإدارة مشرفة على المشتريات والمبيعات معا إذ لم يكن بالشركة إدارة خاصة بالمبيعات ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يسهل قضاءه برفض هذا الدفع والحكم بصحة الاستئناف بالنسبة لهذا الطلب على ما ذكره المطعون عليه في صحيفة دعواه من تفصيل لأجزاء المبلغ المدعى به وسبب المطالبة بكل جزء ، وما صورته المطعون عليه من دفاع للمطالبة بقيمة عمولة تصريف أقمشة شركة البيضا باعتبار أنه قد فوض بأداء هذا العمل تفويضا مستقلا عن عمله الأساسي المعين من أجله في الشركة ، دون أن يرد الحكم المطعون فيه على دفاع الشركة الطاعنة أو يحقق صحة الوقائع التي صورها المطعون عليه واتخذها الحكم أساسا لقضائه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الشركة الطاعنة دفعت أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الاستئناف رقم ٧٩٢ سنة ٧١ قضائية المرفوع من السيد / عبد السميع الفكها نى برمته بما في ذلك استئنافه عن القسم الخاص بطلب عمولة تصريف أقمشة شركة البيضا وذلك استنادا إلى أن طلبات المطعون عليه جميعها ناشئة عن عقد عمل فردي ، وأن العمولة المطلوبة لا تعدو أن تكون أجرا ربطة الشركة التي يعمل بها مقابل أدائه عملا معيناً لديها هو تصريف أقمشة شركة البيضا وأن هذا العمل مما يدخل في نطاق وظيفته بالشركة كمدير للمشتريات بها . وجاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ما يلي "إن السيد الفكها نى يصور الأمر بشأنه على اعتبار أنه تعويض أو تكليف مستقل بأداء عمل منفصل عن عمله الأساسي المعين من أجله في الشركة مقابل عمولة يتقاضاها عنه زائدا عن مرتبه المبين بعقد العمل . ويقول في تفصيل ذلك إن عقده ينص على تعيينه مديرا للمشتريات ، أما العمل الذي يقول إنه كلف به فهو لا يدخل في عمل المشتريات الذي عين بالعقد للقيام به ، إنما هو عملية مستقلة بتصريف وبيع منتجات لشركة البيضا كانت راكدة بشركة بيع المصنوعات . وقد كان تكليفه بمثابة عقد مستقل عن عقد العمل ليتولى تصريف تلك البضائع الراكدة مقابل عمولة يتقاضاها عن مبيعاته . وبما أنه على أساس هذا التصوير تكون مطالبته

بقيمة عمولته التي يدعيها مبدية على أساس عقد آخر غير عقد العمل الفردي ، وبذلك فلا تنطبق على دعواه في هذا الشأن المادة ١١٨ من أفعاء ويكون رفع الاستئناف عن الحكم في هذا الشق من دعواه بطريق إيداع العريضة قلم الكتاب صحيحا وينبغي رفض طلب الحكم ببطلانه " ولما كان مؤدى هذا الذى ~~بأن الحكم بصدد تكييف العلاقة بين الطرفين هو أخذه بما صوره المطعون~~ ~~بأن هذا التكييف دون أن يمتنى بتمحيص وقائع هذا التصوير ، وبغير أن يمتنى~~ دفاع الشركة الطاعنة الذى أبدته في هذا الخصوص — وكان ما انتهى إليه الحكم في منطوقه من إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أنه فوض من مجلس الإدارة تفويضا خاصا مستقلا عن واجباته الميينة بعقد العمل بتصريف البضائع الراكدة من منسوجات شركة البيضاء مقابل عمولة قدرها ١ ٪ — يؤيد عدم استقرار الرأى لدى محكمة الموضوع في خصوص ما إذا كانت العلاقة بين الطرفين بشأن العملية المذكورة متصلة بعقد العمل الأصيل الذى يربط المطعون عليه بالشركة أم مستقلة عنه — لما كان ذلك وكانت المسألة المعروضة على محكمة الموضوع وهى تكييف العلاقة بين الطرفين يتوقف عليها تحديد شكل الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أغفل بحث هذه المسألة والرد على دفاع الطاعنة بشأنها يكون قد شابه قصور في التسييب يستوجب نقضه لهذا السبب بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن نقض هذا الحكم يستتبع نقض الحكم الموضوعى الصادر
تد فى ١٥ من إبريل سنة ١٩٥٦ .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، وعبد السلام بلبع ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٩)

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) استئناف ” طريقة رفعه “ ” بتكليف بالحضور “ .

الدعوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات وردت على صيل الحصر .
منها الدعوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة .

نظر الدعوى على وجه السرعة ليس منوطا بتقدير الخصوم ولا المحكمة . مناطه أمر الشارع في قانون المرافعات أو في أي قانون آخر .

(ب) استئناف ” طريقة رفعه “ ” بتكليف بالحضور — بعريضة “ .
ضرائب ” رسم الأيلولة على التركات “ .

خلو مواد القانون رقم ١٤٢ / ١٩٤٤ سواء قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ / ١٩٥١ أو بعد هذا التعديل . من النص على وجوب الفصل في الدعوى على وجه السرعة .
المادة ٣٨ . لم يرد في نصها إحالته إلى المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ / ١٩٣٩ وإنما أحالت إلى المادة ٥٤ من هذا القانون . هذه الاحالة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه من اعتبار الطعن في التقديرات بالنسبة لرسم الأيلولة على التركات من الطعون التي تنظر على وجه السرعة .

١ — الدعوى التي تستأنف أحكامها بتكليف بالحضور هي الدعوى المنصوص عليها بطريق الحصر في المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومنها ” الدعوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة “ مما يفيد أن نظر الدعوى على وجه السرعة ليس منوطا بتقدير الخصوم ولا بتقدير المحكمة ولكن مناطه أمر المشرع سواء ورد هذا الأمر في قانون المرافعات أو في أي قانون آخر .

٢ — خلت مواد القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ — بفرض رسم أيلولة على التركات — سواء قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أو بعد هذا التعديل من النص على وجوب الفصل في الدعاوى المتعلقة بفرض رسم أيلولة على التركات على وجه السرعة — ولم تحل المادة ٣٨ منه إلى المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — التي تنص على أن الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه يكون الحكم فيها دائما على وجه السرعة — وإنما أحالت إلى المادة ٥٤ من هذا القانون — وهذه الاحالة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه من اعتبار الطعن في التقديرات بالسبب لرسم الأيلولة على التركات من الطعون التي تنظر على وجه السرعة والتي يجب رفع الاستئناف عنها بتكليف بالضرورة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى الابتدائية بصفته منفذا لوصية المرحومة لوجيا أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وتقرير عدم خضوع أموال التركة لرسم الأيلولة مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات وقال في بيان دعواه إن الموصية أوصت بأموالها لجمعية خيرية ثم توفيت في ١٩٥٢/٢/٢٦ وقدرت مأمورية الضرائب بتركها بمبلغ ١٣٣٦ جنيا و ٧٩٥ مليا يستحق عليها رسم أيلولة بمبلغ ٢٢٧ جنيا و ٣٥٩ مليا ومبلغ ١١ جنيا و ٣٧٥ مليا رسوم بلدية فعارض في هذا التقدير أمام لجنة الطعن التي قررت تأييده فأقام هذه الدعوى وفي ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم استحقاق رسم الأيلولة . استأنفت مصلحة الضرائب الحكم ودفع المستأنف عليه بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بغير الطريق القانوني وبتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بقبول

الدفع وببطلان الاستئناف وبإلزام المستأنفة بالمصروفات وفي ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٦ قررت الطاعة الطعن على هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن على دائرة الفحص فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة التي حددت لنظره أمامها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الحكم اعتبر الدعوى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة ورتب على ذلك أنه كان يجب أن يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور لابعريضة تودع قلم الكتاب ثم قضى ببطلان صحيفة الاستئناف وقد ارتكن الحكم إلى أن المادة ٣٨ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد أحالت فيما يختص برسم الأيلولة إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وان هذه المادة متصلة اتصالاً وثيقاً بالمادتين ٩٤ و ٩٩ من نفس القانون ولا يتصور تطبيقها بمعزل عنهما وهما صريحتان في وجوب الفصل في قضايا الضرائب على وجه السرعة هذا بالإضافة إلى أن روح التشريع في الضرائب إنما تهدف إلى طبعها بطابع السرعة . وهذا الذي ذهب إليه الحكم مخالف للقانون لأن المادة ٥٤ المذكورة والتي أحالت إليها المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ إنما تحدثت عن أمور ثلاثة هي الجلمة التي يجوز الطعن أمامها وميعاد الطعن وقابلية جميع الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية للاستئناف أما كيفية نظر الطعن فقد تناولتها المادة ٩٤ من ذات القانون ولم تحل إليها مواد القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٤ وبذلك يكون المشرع قد أفصح عن اتجاهه في شأن الطعون الخاصة برسم الأيلولة في عدم الترام الأحكام الواردة في المادة ٩٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقضى بنظر الطعن على وجه السرعة ويؤكد ذلك أن المشرع رغم تعديله القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعديلاً جوهرياً بالنسبة لطريقة رفع الطعون الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية بوضعه المادة ٥٥ مكرراً لم يبلغ المادة ٥٤ الأصلية كما لم يعدل حكم المادة ٣٨ من القانون ١٤٢ تعديلاً يتسقى وما جاء في النص الجديد هذا ومن المقرر أن الفصل في الدعاوى على وجه السرعة يجب أن يقرر بنص صريح لما يترتب على ذلك من آثار خاصة .

ومن حيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد نص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ونص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ وبعد تعديلها بهذا القانون ثم نص المادتين ٩٤ و ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ثم نص المادتين ٤٠٥ و ١١٨ من قانون المرافعات بعد أن أورد الحكم هذه النصوص قال: "وحيث إن المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أحالت إلى النظام المتبع فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيما يختص بالطعن فى التقديرات بالنسبة لرسم الأيلولة عند ما نصت على اتباع ما جاء بالمادة ٥٤ من هذا القانون وحيث إن المادة ٥٤ لم تستوعب وسائل ونظم الطعن الواجب اتباعها ومراعاتها عند نشوب خلاف حول المنازعات الضريبية بل جاءت هذه الوسائل والإجراءات متفرقة فى مواد أخرى من المادتين ٩٤ و ٩٩ سالف الذكر . وحيث إنه مما لا شك فيه أن المادة ٥٤ متصلة اتصالاً وثيقاً بالمادتين ٩٤ و ٩٩ ولا يتصور تطبيقها فى معزل عنهما وحيث إن روح التشريع فى المسائل الضريبية لائتمت هدف إلى توحيد الإجراءات فى نواحيها المختلفة ودمغها بطابع السرعة يؤيد هذا النظر ما جاء فى المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ . وحيث إنه يبين مما تقدم أن الإجراءات التى يجب اتخاذها فى الطعن فى التقديرات بالنسبة لرسم الأيلولة هى بعينها التى يجب اتخاذها بالنسبة للطعون الضريبية التى تسرى عليها المواد ٥٤ و ٩٤ و ٩٩ سابقة البيان وهى أن تنظر على وجه السرعة تطبيقاً لنص المادة ١١٨ من قانون المرافعات وأن يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور..." وهذا الذى أقيم عليه الحكم غير صحيح فى القانون ذلك أن الدعاوى التى يرفع الاستئناف عن أحكامها بتكليف بالحضور هى الدعاوى المنصوص عليها بطريق الحصر فى المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومنها "الدعاوى التى ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة" مما يفيد أن نظر الدعوى على وجه السرعة ليس متوطاً بتقدير الخصوم ولا بتقدير المحكمة ولكن مناطه أمر المشرع سواء ورد هذا الأمر فى قانون المرافعات أو فى قانون آخر ، وقد خلت مواد القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ سواء قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ أو بعد هذا التعديل من النص على وجوب الفصل فى الدعاوى على وجه السرعة ، والمادة ٣٨ منه لم يرد فى نصها

إحالة إلى المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإنما أحالت إلى المادة ٥٤ من هذا القانون وهذه الإحالة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه . يؤكد ذلك أن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ كان قد أورد في المادة ٣٠ نصا مماثلا لما ورد في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وقد رأى المشرع أن الإحالة إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا تكفى في ذاتها لتطبيق نص المادة ٩٤ من هذا القانون ولهذا صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ٢٠ المشار إليها ونص فيها على وجوب الفصل في الطعون المتعلقة بالضريبة بالإيراد العام على وجه السرعة ولا محل للاستناد إلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ لأن هذا القانون لم يعدل به نص من نصوص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وإنما عدل به نص الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على وجه يكفل نوحا من التناسق بين بعض القواعد المتعلقة بالضريبة على أرباب المهن الحرة والقواعد المتعلقة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(٢٠)

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٦ القضائية :

حكم ”عيوب النسب“ ”نقص الأسباب“ .

مثال في ضرائب

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عند تحصيله الأسباب التي بنت عليها الطاعة — مصلحة الضرائب — استثنائها — أشار إلى قرار اللجنة الطعن صادر في ١٩٥٢/٤/٤ — في حين أن القرار الذي اعترض عليه هو قرار لجنة التقدير الصادر في ١٩٥١/١/٣١ — ولم تناقش المحكمة الاستئنافية هذا القرار ولم تفحص دفاع الطاعة بشأنه مما يفيد عدم مواجهتها للنزاع المطروح فان ذلك يبطل الحكم ويستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق في أن المطعون عليهما أقاما في ١٩٥١/٣/٣ ضد الطاعة — مصلحة الضرائب — الدعوى رقم ١ تجارى كلى أسوان يطلبان إلغاء قرار اللجنة الصادر في ١٩٥١/١/٣١ الذي قدر أرباحهما عن المدة من ديسمبر سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٤٩ بالمبالغ ٧٠ ج ، ٧٧٥ ج ، ٨٢٥ ج ، ٧٦٠ ج ، ١٠٧٥ ج على التوالي ، والحكم بعدم إلزامهما بشيء .

من الضرائب عن السنوات ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، وتخفيض أرباحهما عن سنة ١٩٤٨ إلى مبلغ ٢٤٢ ج و ٨٩٤ م وعن سنة ١٩٤٩ إلى مبلغ ٤٤٩ ج و ٦٧٩ م . فقضت المحكمة في ١٠/٢/١٩٥٢ بنadb مكتب الخبراء لتقدير صافي أرباح المطعون عليهما في جميع أوجه نشاطهما عن كل سنوات النزاع - وقدر مكتب الخبراء أرباح المنشأة بالمبالغ الآتية : ١٤ ج و ٥٠٠ م ، ١٠١ ج و ٩٠٠ م ، ١٢٢ ج و ٤٠٠ م ، ٦٥٧ ج و ٣٣٣ م ، ٩٧٥ ج و ٩٤٧ م عن سنوات النزاع على التوالي فوافق المطعون عليهما على هذا التقدير بالنسبة للسنوات ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، وطلبا اعتبار أرباح عام ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن سنتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ . وفي ٤/١/١٩٥٣ أعادت المحكمة المأمورية لمكتب الخبراء لبيان صافي أرباح المنشأة عن عمليات البيع بالعمولة والترحيلات وانتهى الخبر إلى تأييد التقديرات السابقة . وقضت محكمة أول درجة في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٤ أخذا بتقرير مكتب الخبراء بتقدير أرباح المنشأة بالمبالغ ١٤ ج و ٥٠٠ م ، ١٠١ ج و ٩٠٠ م ، ١٢٢ ج و ٤٠٠ م ، ٦٥٧ ج و ٣٣٣ م ، ٩٧٥ ج و ٩٤٧ م عن المدة من ديسمبر سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٤٩ على التوالي . فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٤ سنة ٢٩ ق استئناف أسيوط طالبة إلغائه وتأيد قرار لجنة التقدير الصادر في ٣٩/١/١٩٥١ . وقضت المحكمة الاستئنافية في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . فطعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٠ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة . وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد يحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان ، إذ استند إلى أسباب لا تتعلق بموضوع النزاع ، فخلا بذلك من الأسباب التي أقام عليها قضاؤه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه — عند تحصيله للأسباب التى بنت عليها الطاعة استئنافها — أشار إلى قرار اللجنة الطعن صادر فى ١٩٥٢/٤/٤ ، فى حين أن القرار الذى اعترض عليه المطعون عليهما أمام المحكمة الابتدائية والذى طلبت الطاعة — مصلحة للضرائب — تأييده استئنافيا هو قرار لجنة التقدير الصادر فى ١٩٥١/١/٣١ ، فلم تناقش المحكمة الاستئنافية بذلك هذا القرار ولم تفحص دفاع الطاعة بشأنه مما يفيد عدم مواجهتها للنزاع المطروح عليها ، وهو أمر يبطل الحكم ويستوجب نقضه .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمود القاضى ، وفرج يوسف ، وأحمد زكى محمد المستشارين .

(٢١)

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٢٦ القضائية :

إعلان : "بيانات أوراق المحضرين" "اشتمال أصل الورقة المعلقة على ذكر سبب الإمتناع" "تكملة النقص فى بيانات ورقة الإعلان" .

وجوب اشتمال أصل الورقة المعلقة على ذكر سبب الامتناع . المادة ١٠/٥ مرافعات . مثال...
عدم جواز تكملة النقص فى بيانات ورقة الإعلان بأى دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة الدليل . مثال..

أوجبت المادة ١٠/٥ من قانون المرافعات أن تشتمل الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها إما على توقيع من سلمت إليه صورة الورقة على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه ، فإذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن واقعة تسليم الصورة إلى المخاطب معه ثابتة فى أصل إعلان أمر الأداء وأن هذا الأصل وإن ذكر فيه امتناعه عن التوقيع إلا أنه قد خلا من ذكر سبب الإمتناع ، فإن ما أثبتته المحضر على النحو المتقدم لا يكفى لتوافر ما يشترطه القانون من وجوب إشتمال أصل الورقة المعلقة على ذكر سبب الامتناع — وإذا جرى الحكم المطعون فيه على استظهار سبب امتناع المخاطب معه عن التوقيع بما قرره شاهدوا المطعون عليها — مع أنه لا يجوز تكملة هذا النقص فى بيانات ورقة الإعلان بأى دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل ، فإن هذا الإعلان يكون باطلاً عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن وقائع النزاع تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليها استصدرت فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أمرا بتوقيع الحجز التحفظى ضد الطاعن المستأجر لأطيانها الزراعية فى سنة ١٩٥٣ وقد توقع الحجز التحفظى فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بالعين المؤجرة بمشاة عبد القادر على الأدوات الزراعية والمحاصيل وعين عبد الشافى محمد يوسف وعبد الله محمد يوسف حارسين وذكر المحضر فى محضره أنه سوف يعلن المدعى عليه — الطاعن — بحل إقامته بمصر الجديدة . وقد أردفت المطعون عليها ذلك باستصدار أمر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بالأداء وبالزام الطاعن بأن يدفع إليها مبلغ ٤٤٤٨ ج و ٥٠٠ م إيجار سنة ١٩٥٣ الزراعية والمصروفات وصحة الحجز التحفظى — حارضى الطاعن فى أمر الأداء المذكور فى الدعوى رقم ٣٧٠٤ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة تأسيسا على أن الأمر قد صدر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ولم يعلن إليه بعد فيكون قد سقط وكأنه لم يكن لمضى أكثر من ستة أشهر دون إعلان (م ٨٥٦ مرافعات) كما أسسه على وفائه بكل ما فى ذمته . ولم تحضر المطعون عليها فى هذه المعارضة وأصدرت محكمة القاهرة حكما فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع باعتبار كل من الأمر المعارض فيه وأمر الحجز المتوقع فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ كأن لم يكن وألزمت المعارض ضدها — المطعون عليها — بالمصروفات . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف فى جدولها برقم ١١٧٨ سنة ٧١ ق وطلبت إلغاء الحكم المستأنف وتأييد أمر الأداء مع إلزام المستأنف عليه — الطاعن — بكافة المصروفات . واستندت فى استئنافها إلى أنها أعلنت أمر الأداء وأمر الحجز ومحضره إلى الطاعن فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ مراعية فى ذلك المواعيد المبينة فى المادة ٨٥٨ مرافعات وتم هذا

الإعلان في موطن المستأنف عليه — الطاعن — بمنشأة عبد القادر مخاطبا مع تابعه أحمد عبد الدايم ولذلك تكون المعارضة في أمر الأداء الحاصلة في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ مقدمة بعد الميعاد وهو خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان الأمر (م ٨٥٥ مرافعات) ودفع الطاعن بأنه لم يكن له موطن بمنشأة عبد القادر في تاريخ الإعلان كما أنكر أن أحمد عبد الدايم الذي خاطبه المحضر هو تابع له ولذلك أصدرت محكمة الاستئناف حكما في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ تمهيدا بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف ضده — الطاعن — بكافة الطرق القانونية أنه هجر موطنه المؤقت بمنشأة عبد القادر قبل ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وإن أحمد عبد الدايم الوارد اسمه بإعلان أمر الأداء كان تابعا للمستأنفة — المطعون عليها — ولتنفى هذه الأخيرة ذلك بذات الطرق . وبعد أن تنفذ الحكم بسماع شهود الطرفين إثباتا ونفيا قضت محكمة الاستئناف في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول المعارضة في أمر الأداء المعارض فيه شكلا لرفعها بعد الميعاد واعتبار أمر الأداء بمثابة حكم حضوري وبإلزام المستأنف ضده — الطاعن — بمصروفات الدرجتين — وأسست قضاءها على ترجيحها لشهادة شاهدي المطعون عليها وعلى ما ثبت بأصل إعلان أمر الأداء من أن أحمد عبد الدايم تابع الطاعن استلم الصورة ، وما ثبت بذيل ذلك الإعلان من أن المحضر أعلن الطاعن في شخص تابعه المذكور بصورة من محضر الججز التحفظي المتوقع في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وأنه يتبين من الاطلاع على ذلك المحضر أنه أشير فيه إلى الأمر الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبذلك تكون هذه العبارات كافية للدلالة على ثبوت إعلان محضر الججز والأمر الذي صدر به في ذات تاريخ إعلان أمر الأداء، وقد قرر الطاعن بالطعن بالنقض في هذا الحكم بتقرير مؤرخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٠ ولم يحضر فيها الطاعن وصحمت النيابة على مذكرتها بطلب نقض الحكم — وقد أعلن الطاعن

تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة إلى المطعون عليها في ٨ من يونيو سنة ١٩٦٠ ثم أودع في ١٤ من يونيو سنة ١٩٦٠ أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة شارحة ولم ترد المطعون عليها . وقدمت النيابة مذكرة تكميلية أشارت فيها إلى صحة الإجراءات وأحالت فيها إلى رأيها السابق وقد حدد أخيرا لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الأول أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها بصحة إعلان أمر الأداء على أن المحضر خاطب أحمد عبد الدايم تابع الطاعن الذي تسلم صورة الإعلان مستندة في ذلك إلى أقوال شاهدي المطعون عليها مهذرة واقعة امتناع المخاطب معه عن التوقيع بالاستلام بمقولة إن عدم توقيعه لا يقدح في صحة الإعلان قانونا مع أن المادة العاشرة من قانون المرافعات صريحة في وجوب إثبات اسم من سلمت إليه صورة الإعلان وتوقيعه على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه — ومؤدى ذلك أن الدليل القانوني الوحيد على تسلم صورة الإعلان هو توقيع المستلم على الأصل أو إثبات امتناعه عن التوقيع وسببه — وإذا عول الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه من صحة إعلان أمر الأداء على ما ذكره شاهد المطعون عليها في خصوص سبب الامتناع فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ترجيح أقوال شاهدي المطعون عليها وتحصل شهادتهما كما أوردها الحكم في أن المحضر جاء مع شيخ البلد إلى العزبة — وسأل عن الطاعن فوجده مسافرا وسأل عن ينوب عنه في استلام الإعلان فأجابه هو وشيخ البلد إن أحمد عبد الدايم هو الذي ينوب عن الطاعن وعندئذ عرض المحضر الإعلان على أحمد عبد الدايم فقال إنه لا يستلمه لأن الطاعن نبه عليه بعدم استلام أوراق من قبل الحكومة واستفسر المحضر من أحمد عبد الدايم عن ميعاد حضور الطاعن فأجابه بأنه سيحضر في آخر النهار وفي أعقاب ذلك قال أحمد عبد الدايم للمحضر " قد أقبل المساء واستلم منك الإعلان دون أن أمضى عليه " وعلى الأثر تسلم أحمد عبد الدايم الإعلان من المحضر ووقع عليه الشاهد وشيخ البلد ، وأن الطاعن كان في ذلك الوقت مقيما بالعزبة في استراحة محمود عبد القادر وبعد أن أورد الحكم

المطعون فيه شهادة الشاهدين على الوجه المتقدم قابل بينها وبين أقوال شهود الطاعن وانتهى إلى ترجيح شهادى المطعون عليها وعلى هذا الترجيح بقوله "إن واقعة تسليم صورة الإعلان إلى أحمد عبد الدايم ثابتة في أصل إعلان أمر الأداء المقدم والمؤرخ في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣" ثم قال الحكم المطعون فيه بعد ذلك ما يلى "وحيث أنه أخذا بأقوال شهادى المستأنفة التى عززتها البيانات الواردة بإعلان أمر الأداء المؤرخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ يكون ذلك الأمر قد أدلى للمستأنف ضده بموطن له إذ ذاك — منشأة عبد القادر — مخاطبا مع تابعه أحمد عبد الدايم المقيم معه لغيابه وهو الذى تسلم صورة الإعلان وامتنع عن توقيع الأصل للسبب الذى ذكره شاهدا المستأنفة ومن ثم يكون هذا الإعلان قد تم وفقا للقانون ولا شائبة فيه" — وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه غير صحيح فى القانون — ذلك إن المادة ١٠/٥ من قانون المرافعات قد أوجبت أن تشمل الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها إما على توقيع من سلمت إليه صورة الورقة على الأصل أو إثبات امتناعه وسببه . ولما كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن واقعة تسليم الصورة إلى أحمد عبد الدايم ثابتة فى أصل إعلان أمر الأداء على ما سبق بيانه وإن هذا الأصل وإن ذكر فيه امتناع المخاطب معه عن التوقيع إلا أنه قد خلا من ذكر سبب الامتناع — فإن ما أثبتته المحضر على النحو المتقدم لا يكفى لتوافر ما يشترطه القانون من وجوب اشتمال أصل الورقة المعلنة على ذكر سبب الامتناع — وإذا جرى الحكم المطعون فيه على استظهار سبب امتناع المخاطب معه عن التوقيع بما قرره شاهدا المطعون عليها مع أنه لا يجوز تكملة هذا النقص فى بيانات ورقة الإعلان بأى دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة الدليل فإنه يكون قد خالف القانون ويكون الإعلان باطلا عملا بالمادة ٢٤ مرافعات مما يتعين معه نقض الحكم بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها بعد إذ تقرر بطلان إعلان أمر الأداء ولما سبق بيانه يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وديب السلام بلبع ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكى محمد المستشارين .

(٢٢)

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" :

(١)، (ب) وقف "عدم سماع الدعوى" .

قاعدة الشريعة الإسلامية في الترك الموجب لعدم سماع دعوى الوقف بعد ٣٣ سنة .
مقتضاها أن الدعوى في شأن عين الوقف لا تسمع بعد مضي ٣٣ سنة من اغتصاب الغير لها وإهمال الناظر المطالبة بها .

الدعوى التي يمنع من سماعها مضي ٣٣ سنة هي الدعاوى المتعلقة بعين الوقف .
لا تدخل في مفهومها الدعاوى التي يرفعها المستحقون على الوقف بثبوت استحقاقهم فيه .

١ — النص في جميع لوائح المحاكم الشرعية على عدم سماع دعوى الوقف بعد ثلاث وثلاثين سنة هو تقنين لقاعدة أساسية دونت في كتب الوقف الإسلامي ومقتضاها أنه لورفعت لدى القاضي الشرعي دعوى في شأن عين وقف بعد ثلاث وثلاثين سنة إلا يوما واحدا من اغتصاب الغير لها وإهمال الناظر هذا الطلب فإنه يسمعها أما بعد مضي المدة المذكورة فإنه مأمور بعدم سماعها .
وعلى ذلك جاءت نصوص المواد ٥٨٧، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٢٦، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٧ من كتاب قانون العدل والانصاف .

٢ — الدعوى التي يمنع من سماعها مضي ثلاث وثلاثين سنة هي الدعاوى المتعلقة بعين الوقف ولا تدخل في مفهومها الدعاوى التي يرفعها المستحقون على الوقف بثبوت استحقاقهم فيه إذ هي من قبيل دعوى الملك المطلق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٩٣ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب استحقاقهم لسبعة قراريط ونصف من أربعة وعشرين قيراطا فى الوقف المشار إليه بعريضة الدعوى وقالوا شرحا لدعواهم إن الامير مصطفى وقف الأعيان الميمنة بكتاب وقفه على زوجته بهانة ثم من بعدها فعلى أولادها منه وعلى مصطفى الحازندار ثم من بعد مصطفى يكون نصيبه لأولاد بهانة ثم من بعد كل فعلى أولاده وذريته ونسله طبقة بعد طبقة وقد توفت بهانة كما توفى الواقف عن ولدهما محمد كما توفى مصطفى عقيما وانحصر الوقف فى محمد ابن الواقف وتوفى محمد عن أولاده مصطفى وإبراهيم وخديجة وزبيدة نفص كلا منهم ستة قراريط ثم توفت زبيدة عن زينب ونعمت وتقيده وزكية نفص كلا منهم قيراط ونصف القيراط كما توفى إبراهيم عن ولديه اسماعيل وأمنة نفص اسماعيل ثلاثة قراريط وبذلك يكون استحقاق المدعين سبعة قراريط ونصف القيراط وقد أقيم المطعون عليه ناظرا على الوقف . دفع المدعى عليه الدعوى بعدم السماع لمضى المدة المانعة لأن والدة الطاعنات توفيت سنة ١٩٣٦ ولم ترفع الدعوى إلا فى نوفمبر سنة ١٩٥٥ وطلبت المدعيات رفض الدفع تأسيسا على أن دعوى الاستحقاق من صميم الوقف فلا يمنع رفعها إلا مضى ثلاث وثلاثين سنة طبقا للمادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية . وبتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠ قضت المحكمة بعدم سماع الدعوى تأسيسا على أن دعوى الاستحقاق وهى نتيجة لشرط الواقف يمنع من سماعها مضى ١٥ سنة فقط كسائر دعاوى الحقوق والأموال وإن المقصود بلفظ الوقف المذكور فى المادة ٣٧٥ هو الدعوى التى تنصب على أعيان الوقف وعقاراته والنزاع فى ملكيتها . استأنف الطاعنون هذا الحكم وفى فبراير سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف

وقد طعنوا في الحكم الاستثنائي بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٨/٥/١٩٦٠ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

ومن حيث أن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى بعدم سماع الدعوى لمضى خمسة عشر عاما قد خالف القانون ويقولون في بيان ذلك أن المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية قد استثنت من عدم السماع بمضى مدة خمسة عشر عاما دعاوى الإرث والوقف وإن دعاوى الوقف منها ما هو خاص بالاستحقاق ومنها ما هو خاص بالريع ومنها ما هو خاص بالأعيان الموقوفة ، والدعوى بالريع تسقط بخمسة عشر عاما ، أما الدعوى بأصل الوقف ومنها دعوى الاستحقاق فيمنع من سماعها مضي ثلاث وثلاثين سنة وإن كل ما كانت تختص به من قضايا الوقف يكون بعمومه مستثنى من عدم السماع بمضى الخمس عشرة سنة وخاضعا لمدة الثلاث والثلاثين سنة لأن لفظ الوقف المشار إليه بالمادة ٣٧٥ المذكورة لفظ عام لا يجوز تخصيصه بلا مخصص .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أحال في أسبابه إلى أسباب الحكم المستأنف ، وبين من الإطلاع على أسباب هذا الحكم أنه أقام قضاءه على أن المقصود بلفظ الوقف المذكور بالمادة ٣٧٥ من اللائحة هو الدعوى التي تنصب على وقف عين ويطلب المدعى الحكم له بأن العقار وقف وليس ملكا أما دعوى الاستحقاق التي هي نتيجة لتطبيق شرط الواقف فيمنع من سماعها مضي ١٥ سنة فقط كسائر دعاوى الحقوق والأموال . وهذا الذي انتهى إليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون لأن المشرع إذ نص في جميع لوائح المحاكم الشرعية على عدم سماع دعوى الوقف بعد ثلاث وثلاثين سنة إنما قن قاعدة أساسية دونت في كتب الوقف الإسلامي من عصور طويلة ومقتضى هذه القاعدة إنه لو رفعت لدى القاضي الشرعي دعوى في شأن عين وقف بعد ثلاث وثلاثين سنة إلا يوما واحدا من اغتصاب الغير لها وإهمال الناظر هذا الطلب فإنه يسمعها أما بعد مضي المدة المذكورة فإنه مأمور بعدم السماع وعلى ذلك جاءت نصوص المواد ٥٨٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٠ ، ٦٢٦ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٧ ، ٦٢٩

من كتاب قانون العدل والإنصاف ومفهومها أن ناظر الوقف لو أهمل العين ثلاثين سنة ولم يضع أحد يده عليها في هذه المدة بل وضع شخص يده في السنين الثلاث الأخيرة المشكلة للثلاث والثلاثين سنة فقط فإن ناظر الوقف يستطيع مع إهماله العين فعلا ثلاثا وثلاثين سنة أن يهب للمطالبة بها وعلى القاضى أن يسمع دعواه ما دام المدعى عليه لم يضع يده فعلا سوى ثلاث سنين ويبين من ذلك أن الدعاوى التى يمنع من سماعها مضى ثلاث وثلاثين سنة هى الدعاوى المتعلقة بعين الوقف ولا تدخل في مفهومها الدعاوى التى يرفعها المستحقون على الوقف بثبوت إستحقاقهم فيه إذ هى من قبيل دعوى الملك المطلق يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ١٦٦٠ من مجلة الأحكام العدلية من أنه لا تسمع دعوى الدين والملك وما لا يعود من الدعاوى إلى العامة ولا إلى أصل الوقف في العقارات الموقوفة كدعوى المقاطعة والتولية المشروطة والغلة بعد أن تركت خمس عشرة سنة ، وما نصت عليه المادة ٦١٤ من قانون العدل والإنصاف من أنه لا تسمع الدعوى في استحقاق غلة الوقف بعد تركها بلا عذر شرعى مدة خمس عشرة سنة . أما ما يذهب إليه الطاعنون في سبب النعى من القول بالارتباط بين اختصاص المحاكم الشرعية بجميع القضايا المتعلقة بأصل الوقف والقواعد المقررة لسماع الدعوى فلا سند له من القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثانى قصور الحكم المطعون فيه وفي بيان ذلك يقولون : إن الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة مشروط بشروط ذكرت في المادة ٣٧٥ من اللائحة وأنهم طلبوا في مذكراتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف بحث مدى تحقق هذه الشروط فلم تسمع المحكمة لهم قولاً ولو فعلت لثبت إن أعتادهم مقبولة .

وحيث إن هذا النعى فضلاً عما يشوبه من تجهيل ، عارضن الدليل إذ لم يقدم الطاعنون بملف الطعن صوراً رسمية من المذكرات المقول إنهم تمسكوا فيها بعدم توافر الشروط التى تتطلبها المادة ٣٧٥ من اللائحة .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود صياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٢٣)

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٥ القضائية :

عقد " تقسيم العقود " ، " العقد الملزم للجائين " . نقض " حالات الطعن " ،
" مخالفة القانون " .

مؤدى شروط تسوية مبرمة بين الحكومة وشركة أنه يجب على العامل رد المكافأة التي سبق أن صرفها حتى تعتبر مدة خدمته متصلة . انتهاء القرار المطعون فيه إلى تقرير حق العامل في اعتبار خدمته متصلة إذا مكن الشركة من استيفاء المكافأة منه وقت انتهاء مدة خدمته . مخالف للقانون .

إذا كان الثابت أن الحكومة أبرمت تسوية مع الشركة الطاعنة أعطتها بها منحة مالية تعيينها على استئناف نشاطها وتعهدت الشركة بالعمل على إعادة جميع الموظفين والعمال الذين كانوا يشغلون بها وفقا لشروط منها أن العمال والمستخدمين الذين سبق أن صرفت لهم الشركة مكافآتهم الخيار بين ردها إلى الشركة أو الاحتفاظ بها على أن تعتبر مدة خدمتهم في الحالة الأولى متصلة أما في الحالة الثانية فيعقد إلحاقهم بالخدمة استخداما جديدا بعقد عمل جديد ولكن بنفس الشروط السابقة — وكان مؤدى هذه الشروط هو وجوب رد المكافأة التي سبق للعامل أو المستخدم أن صرفها حتى تعتبر مدة خدمته متصلة فإن ما انتهى إليه القرار المطعون فيه من تقرير حق عمال ومستخدمي الشركة الطاعنة في اعتبار خدمة كل منهم السابقة على صرف المكافأة متصلة بخدمته الجديدة استنادا إلى مجرد إبداء العامل رغبته في هذا الخصوص ودون أن يقوم فعلا عند إعادته إلى العمل بدفع قيمة المكافأة التي سبق له صرفها يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل على مايبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أنه بسبب احتراق محلات الشركة الطاعنة فى حوادث ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ توقفت الشركة عن نشاطها وأنهت علاقتها بعمالها ومستخدميها وصرفت لهم المكافآت عن مدة خدمة كل منهم . وفى ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أبرم عقد تسوية بينها وبين الحكومة بمقتضاه أعطيت منحة مالية ، والترمت باستئناف نشاطها إلى ما كان عليه قبل الحريق وبإعادة جميع الموظفين والعمال الذين كانوا يشتغلون بها ، وذلك وفقا للشروط والقواعد التى حددتها مصلحة العمل بكتابها الذى بعثت به إلى الشركة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وتفيد هذه الشروط ترك الاختيار للعمال والمستخدمين الذين صرفت لهم مكافآتهم بين ردها إلى الشركة دفعة واحدة ، وفى هذه الحالة تعتبر مدة خدمتهم السابقة واللاحقة متصلة ، وبين الاحتفاظ بتلك المكافآت ، وفى هذه الحالة يعتبر إلتحاقهم بالخدمة استخداما جديدا يعقد عمل جديد . وقد ثار النزاع أمام مكتب العمل بين النقابة المطعون عليها والشركة الطاعنة بشأن كيفية رد المكافآت التى سبق صرفها للعمال والمستخدمين عقب حوادث ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ إذ تقول النقابة إن رد هذه المكافآت أمر متعذر ، وطلبت اعتبار العقد مستمرا ، على أن تخصم المبالغ التى قبضها العمال والمستخدمين من المكافأة الإجمالية وقت تسوية حالة كل منهم عند انتهاء خدمته . هذا بينما تمسك الشركة بوجوب رد المكافأة دفعة واحدة إذا أراد العامل أو المستخدم اعتبار مدة العمل السابقة واللاحقة متصلة . وقالت بأنها منحت عمالها ومستخدميها عدة فرص لرد المكافأة ، حتى يمكن أن تتصل مدة خدمتهم بالشروط التى حددتها مصلحة العمل ، وكانت آخر فرصة فى ١٩٥٣/٦/٣٠ طبقا لقرار مجلس إدارة الشركة الصادر فى ١٩٥٣/٥/٨ . ولما لم يتمكن مكتب العمل من تسوية هذا النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق ، التى أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة حيث قيد برقم ٢٠٤ سنة ١٩٥٣ . وفى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدرت هذه الهيئة قرارها بتقرير حق مستخدمي وعمال محلات

الشركة الطاعنة في اعتبار مدة خدمة كل منهم السابقة على صرف المكافأة متصلة بمدة خدمته الجديدة بالنسبة لمن يمكن للشركة استيفاء المكافأة التي صرفتها له وقت انتهاء مدة خدمته . وطعنت الشركة في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة . فقضت في ١٢/٦/١٩٥٥ بعدم اختصاصها بنظر الطعن وبإحالة الطعن إلى محكمة النقض ، وفي ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٠ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية . وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها والمتضمن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليهما الأول والثاني وبنقض الحكم موضوعا .

وحيث إن الدفع المقدم من النيابة العامة في محله ذلك أن المطعون عليهما الأول والثاني وهما السيدان / وزير الشؤون الاجتماعية والعدل لم يكونا مختصين أمام هيئة التحكيم في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه ، مما يترتب معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لكل منهما .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليها الثالثة وهي نقابة عمال شركة شملا .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى على القرار المطعون فيه بالسببين الأول والثاني مخالفة القانون وتأويل كتاب مصلحة العمل الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ تأويلا غير سليم ، إذ جعل اتصال مدة الخدمة مرهونا بوجود إبداء العامل أو المستخدم لرغبته في ذلك ، وعلق آثار هذه الرغبة على ما تسفر عنه الأمور في نهاية مدة الخدمة ، دون أن يحدد أجلا لرد المكافأة يعود فيه كل متعاقد إلى المركز الذي كان عليه قبل إنهاء العقد بسبب الحريق الذي أصاب محلات الشركة ، وبغير أن يجرى تطبيق تعليمات مصلحة العمل الواردة بكتابها المؤرخ ١٨/١١/١٩٥٢ والتي توجب على العامل أو المستخدم لكي تعتبر مدة خدمته متصلة أن يرد دفعة واحدة المكافأة التي صرفت له ، لا أن يبقى مدينا بها حتى تستوفي الشركة حقها مما عساه أن يصيبه من مكافأة عند نهاية مدة خدمته .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الثابت على ما يبين من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٧ أبرمت الحكومة عقد تسوية مع الشركة أعطتها بموجبه

منحة مالية تعيينها على استئناف نشاطها وتجديد ما دمرته حوادث ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وتعهدت الشركة بإعادة نشاطها إلى ما كان عليه قبل الحريق في أسرع وقت ممكن . والتزمت بالعمل على إعادة جميع الموظفين والعمال الذين كانوا يشتغلون بها وفقا للشروط التي حددتها مصلحة العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية في هذا الخصوص طبقا لكتابها الذي كانت قد بعثت به إلى الشركة في ١٨/١١/١٩٥٢ والذي ورد به أنه بالنسبة للعمال والمستخدمين الذين سبق أن صرفت لهم مكافآتهم يترك لهم الاختيار بين ردها إلى الشركة أو الاحتفاظ بها ، على أن تعتبر مدة خدمتهم في الحالة الأولى متصلة ، أما في الحالة الثانية فيعد إلحاقهم بالخدمة استخداما جديدا بعقد عمل جديد ولكن بنفس الشروط السابقة . ولما كان مؤدى هذه الشروط — وهى التى تحكم العلاقة بين الطرفين طبقا لعقد التسوية المبرم بين الشركة والحكومة — هو وجوب رد المكافأة التى سبق للعامل أو المستخدم أن صرفها حتى تعتبر مدة خدمته متصلة ، بحيث لا يقوم الالتزام لدى الشركة بمعاملته على هذا الأساس إلا إذا قام العامل أو المستخدم من جانبه بالالتزام المفروض عليه وهو رد المكافأة عند إعادته للعمل لديها ، ذلك أن التزام كل طرف يقابله إلزام الطرف الآخر باعتباره سببا له ، فهما على هذا النحو التزامان تبادليان يتعين تنفيذهما فى ذات الوقت طالما أنه لم ينص على اقتران أحدهما بأجل يرجع تنفيذه إلى وقت لاحق — لما كان ذلك فإن ما انتهى إليه القرار المطعون فيه من تقرير حق عمال ومستخدمى محلات الشركة الطاعنة فى اعتبار خدمة كل منهم السابقة على صرف المكافأة متصلة بخدمته الجديدة بالنسبة لمن يمكن للشركة استيفاء المكافأة منه وقت انتهاء مدة خدمته ، استنادا إلى مجرد إبداء العامل لرغبته فى هذا الخصوص ودون أن يقوم فعلا عند إعادته إلى العمل بالشركة بدفع قيمة المكافأة التى سبق له صرفها عند انتهاء العلاقة بينه وبينها بسبب الحريق الذى أصاب محلاتها — هذا الذى انتهى إليه القرار المطعون فيه يعد مخالفة للقانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما سبق بيانه يتعين رفض طلب النقابة المطعون عليها .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بلبع ،
ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(٢٤)

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٢٥ القضائية :

تنظيم "قرار الهدم لأيلولة البناء للسقوط" . مسئولية "المسئولية التقصيرية" .

مجرد صدور قرار من مصلحة التنظيم بهدم بناء لأيلولته للسقوط لا يلزم مالكة بهدمه . حقه
في المنازعة في صحته أمام المحكمة المختصة حتى إذا ما صدر حكم بالهدم قام بتنفيذه وإلا صار تنفيذه
بجبرا على نفقته . المادتان ١٠ و ١٤ من دكر يتو ٢٦/٨/١٨٨٩ معدل بالقانون ١١٨/١٩٤٨ .

يبين من المادة العاشرة من دكر يتو ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص
أحكام مصلحة التنظيم والمادة الرابعة عشر منه المعدلتين بالقانون رقم ١١٨
لسنة ١٩٤٨ وما أفصححت عنه مذكرته التفسيرية أن مالك البناء الذي يصدر
من السلطة القائمة على أعمال التنظيم قرار بهدم بنائه على اعتباره أنه آيل للسقوط
لا يلزم بهدمه لمجرد صدور هذا القرار لأن هذا يتنافى مع حقه في الدفاع عن ملكه
بالمنازعة في صحة هذا القرار أمام القضاء حتى إذا ما صدر من المحكمة المختصة حكم
بالهدم قام بتنفيذه وإلا صار تنفيذه جبرا على نفقته — والقول بالتزام المالك
باتخاذ التدابير الاحتياطية لمجرد صدور القرار ينطوي على تسليم بصحته وأيلولة
البناء للسقوط . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنة
بطلب نفقات التدابير التي اتخذتها لتدرا بها عاقبة إنبهار منزل المطعون عليها
قد أقام قضاءه على هذا النظر وعلى أن حالة البناء لم تكن تقتضي اتخاذ هذه
التدابير ، وكان مؤدى ما تقدم نفى المسئولية التقصيرية عن المطعون عليها —
فإن النعى على الحكم بخالفة القانون يكون في غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

من حيث إن وقائع النزاع — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٨٥ سنة ١٩٥٢ كلى الاسكندرية الابتدائية طالبا إلزام المطعون عليها بمبلغ ٣٠٩ ج و ٦٠٢ م وقال شرحا لدعواه إن مهندس التنظيم قرر فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ هدم منزل المطعون عليها حتى سطح الأرض وأن مجلس التنظيم وافق على ذلك بقراره الصادر فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وأنها تسلمت صورة هذا القرار فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ولم تقم بالهدم . وأقيمت ضدها الدعوى العمومية التى حكم فيها نهائيا فى الدعوى رقم ١٧٩٠ سنة ١٩٤٧ مخالفات مستأنفة الاسكندرية بالغرامة والهدم ونفذ هذا الحكم فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ وأن مهندس التنظيم رأى أن المالك لم يتخذ أى احتياطات تدرا به ما عساه أن يحدث لأفراد الجمهور فأقام فى يوم تحرير محضره — ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ — حواجز حول العقار وعين خفيرين يتناوبان الحراسة ليلا ونهارا . وقد بلغت تكاليف هذه التدابير فى المدة من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ لغاية أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ المبلغ المطالب به . وبتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة برفض الدعوى وأقامت قضاءها على أن تكييف الدعوى لا يخرج عن أحد سببين أحدهما الفضالة والآخر الإثراء بلا سبب . وكل من السببين غير متوافر الأركان . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٤ سنة ١٠ ق استئناف اسكندرية وركن فى ذلك إلى المادتين ١٠ و ١٤ من الذكرى والصادر فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص أحكام التنظيم والمعدلتين بالقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٤٨ . وبتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف — وأسست قضاءها على أن القانون رتب على مخالفة تنفيذ قرار الهدم جزاء يتمثل فى الغرامة والهدم . وأن النصوص القديمة والمستحدثة لم تلق على عاتق مالك البناء فترات ما تقوم به السلطة من

احتياطات وتدابير لأن في تحميله إياها مصادرة لحق دفاعه عن نفسه . وأن دعوى الفضالة لا تساند المستأنف لأن ضررا لم يلحق الغير من البناء . وإن بقاء البناء قائما زهاء سنتين إلى أن أزيل تنفيذا للحكم الجنائي يشير إلى أن تلك التدابير قد اتخذت تحت تأثير المبالغة في التقدير . وبتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٠ وصمم الطاعن على ما جاء بتقرير الطعن وطلبت النيابة رفضه استنادا إلى ما جاء بمذكرتها . وصدر قرار بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وبتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٦٠ أودع وكيل الطاعن صورة من تقرير الطعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة ومعلنة للطعون عليها في يوم ٧ من مايو سنة ١٩٦٠ كما أودع مذكرة شارحة ، وأخيرا نظر الطعن بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٦١ حيث ترافع وكيل الطاعن وتمسك بطلباته وصممت النيابة على رأيها .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب وحيد حاصله أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٩ بخصوص أحكام التنظيم والمعدل بالقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٤٨ لا يحمل مالك البناء تبعات ما عسى أن تتخذه الإدارة من تدابير أو احتياطات تدرأ بها عاقبة انهيار منزل المطعون عليها . وأنه لا يجدى الطاعن في الرجوع على المطعون عليها بنفقات التدابير التي اتخذتها الاستناد إلى أحكام الفضالة أو أحكام الإثراء على حساب الغير لعدم توافر شروطهما . وإن هذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه لا يتفق مع التكييف الصحيح المستمد من واقعة الدعوى ذلك أن سند الدعوى يقوم على المسؤولية التقصيرية التي توافرت أركانها في حق المطعون عليها . فالخطأ من جانبها مائل في إخلالها بالتزام قانوني يقتضيها أن تتخذ في صيانة منزلها الحيطة والتبصر المفروضين في الشخص العادي وإذا قعدت عن ذلك تكون قد أخطأت فسببت ضررا لحق البلدية يتمثل في إرهابها بتحميلها نفقات التدابير التي ما كانت لتحملها لو أن المطعون عليها قد نفذت التزامها . ولما كان واجب قاضي الدعوى استخلاص الواقع فيها وإنزال حكم القانون عليه غير مقيد في ذلك برأي الخصوم وكان الحكم المطعون فيه لم يرد الدعوى إلى سندها الصحيح فإنه يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة العاشرة من الدكرتو الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص أحكام مصلحة التنظيم نصت على أن "كل بناء يتراءى لمصلحة التنظيم لزوم ترميمه حرصا على الأمن العام أو نظرا لكونه آيلا للسقوط يذبحى ترميمه أو هدمه في الميعاد الذى تحدده لذلك المصلحة المذكورة" ونصت المادة الرابعة عشر على أن "من يخالف المادة العاشرة يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الأهل ذلك فضلا عن هدم البناء" وقد عدلت هاتان المادتان بالقانون رقم ١١٨ سنة ١٩٤٨ بخرى نص المادة العاشرة على أن "كل بناء سواء أكان واقعا على حافة طريق عام أو خاص أم على غير حافة الطريق تقرر السلطة القائمة على أعمال التنظيم ضرورة ترميمه أو هدمه محافظة على الأمن العام أو على سلامة السكان لكونه آيلا للسقوط يجب ترميمه أو هدمه خلال المدة التى تعينها لذلك السلطة المذكورة. ويجوز لهذه السلطة فى أحوال الخطر الداهم إخلاء البناء إداريا من السكان واتخاذ ما تراه لازما من الاحتياطات والتدابير فى مدة لا تقل عن أسبوع إلا فى حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل فىكون لها الحق فى القيام بإخلائه فورا وعليها أن تعلن أولى الشأن بالحضور أمام المحكمة لتحكم بصفة مستعجلة بالهدم بعد سماع أقوال الخصوم وعمل المعاينات والتحقيقات المستعجلة التى ترى ضرورة لها" ونصت المادة ١٤ معدلة على أن "كل مخالفة لأحكام المادة العاشرة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بترميم المبانى أو هدمها. فإذا لم يقم المالك بتنفيذ الحكم الصادر بالترميم أو الهدم جاز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم إجراء هذه الأعمال على نفقته" وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون "لأنه من التعسف أن يحوم المالك بنص تشريعى من الالتجاء إلى القضاء لمناقشة السلطة القائمة على أعمال التنظيم الحساب عما أجرته فى ملكه من أعمال ... لا سيما وأن ذلك متعلق بحق الملكية الذى قدسه الدستور ... وما دامت الضرورة تقدر بقدرها وكل ما هو مطلوب فى أحوال الخطر العاجل هو درؤه عن السكان والمارة رؤى الاكتفاء بتحويل السلطة القائمة على أعمال التنظيم فى مثل هذه الأحوال الحق فى إخلاء العقار إداريا من ساكنيه واتخاذ ما تراه من تدابير واحتياطات للحفاظ على الأمن العام".

ويبين من هذه النصوص وما أفصححت عنه المذكرة التفسيرية أن مالك البناء الذى يصدر من السلطة القائمة على التنظيم قرار بهدم بنائه على اعتبار أنه آيل للسقوط لا يلزم بهدمه بمجرد صدور القرار . لأن هذا يتنافى مع حقه فى الدفاع عن ملكه بالمنازعة فى صحة هذا القرار أمام القضاء حتى إذا ما صدر من المحكمة المختصة حكم بالهدم قام بتنفيذه وإلا صار تنفيذه جبرا على نفقته والقول بالتزام المالك باتخاذ التدابير الاحتياطية بمجرد صدور القرار ينطوى على تسليم بصحة القرار وبأيلولة البناء للسقوط . وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على هذا النظر وعلى أن حالة البناء لم تكن تقتضى اتخاذ هذه التدابير بقوله ”إن بقاء المنزل قائما زهاء سنتين ابتداء من تاريخ قرار الهدم إلى أن أزيل تنفيذا للحكم الجنائى يشير إلى أن تلك التدابير قد اتخذت تحت تأثير المبالغة فى التقدير“ ومؤدى ما تقدم تفى المسؤولية التقصيرية عن المطعون عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون النعى فى غير محله ويتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : مبعي الصباغ ، ومحمود القاضي ،
وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٢٥)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٦ ق أحوال شخصية :

حكم . "بياناته" "اسم عضو النيابة الذي أبدى رأى فى القضية" . أحوال
شخصية . نظام عام . نيابة عامة .

اعتبار البيان الخاص باسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى قضية متعلقة بالأحوال الشخصية
بيانا جوهريا لازما لصحة الحكم . البطلان المترتب على إغفاله من النظام العام .

الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى فى تحريره الأوضاع الشكلية
المنصوص عليها فى القانون وأن يشتمل على البيانات التى أوجب ذكرها فيه ،
وبطلان الذى رتبته الشارع جزاء على مخالفة تلك الأوضاع أو على إغفال الحكم
لبيان من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته هو بطلان من النظام العام يجوز
التمسك به فى أى وقت أمام محكمة النقض والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
ولما كان الشارع قد أوجب بمقتضى المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة
أن تتدخل فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا ،
وأوجب فى المادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين فى حكمها رأى النيابة
واسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية إن كان - ورتب صراحة
على عدم بيان اسم هذا العضو بطلان الحكم فإن مفاد ذلك أن الشارع اعتبر
البيان الخاص باسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى قضية متعلقة بالأحوال
الشخصية بيانا جوهريا لازما لصحة الحكم مما يقتضى اعتبار البطلان المترتب
على إغفاله من النظام العام - ولا يفتى عن ذلك ذكر الحكم أن النيابة أبدت
رأيا فى المذكرة المقدمة منها دون تعيين اسم عضو النيابة الذى أبدى هذا رأى ،

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن المطعون عليها دفعت فى مذكرتها ببطالان الطعن لأن صيغة إعلان التقرير قد خلت من ذكر صفتها كوصية للخصومة على ولدها القاصر وهى الصفة التى التزمها فى رفع الدعوى ابتداء والتزمها الطاعنان فى الاستئناف وصدر فيها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن الأصل فى من يختصم فى الطعن أن يكون اختصاصه بالصفة التى كان متصفا بها فى الدعوى الأصلية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وإذا كانت المادة ٢٩٤ مرافعات قد نصت على أن يشتمل التقرير بالطعن على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم — فإن الغرض المقصود من هذه المادة هو إعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات وبمن رفع الطعن ومن وجه إليه — وكل تبيان من شأنه أن يفي بذلك يتحقق به الغرض . فإذا أعلن الطعن إلى المطعون عليها باسمها دون ذكر صفتها وكان الثابت من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن المطعون عليها قد خاصمت وخصمت بهذه الصفة وأن تقرير الطعن قد وجه إليها بهذه الصفة . فلا يترتب على ذلك بطلان الطعن إذ المفهوم أن الطاعنين إنما قصدوا إعلانها بصفتها الملحوظة فى الحكم المطعون فيه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ويتعين لذلك رفض الدفع .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين أبدوا بالجلسة المحددة أخيرا لنظر الطعن سببا جديدا قررا أنه متعلق بالنظام العام يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لأنه خلا من بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية وهو بيان جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الحكم عملا بالمادة ٣٤٩ مرافعات .

وحيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول هذا السبب لأنه وهو لا يتصل بالنظام العام قد أبدى بعد المواعيد المقررة للطعن — ولذلك لم تثر النيابة ولا دائرة الفحص . وأنه يبين من ملف قضية الاستئناف المنضمة أن المذكرتين المقدمتين في الاستئناف موقع عليهما من الأستاذ عبد الوكيل جابر ممثل النيابة وقد أشار الحكم إلى هاتين المذكرتين في أسبابه .

وحيث إن الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشمل على البيانات التي أوجب هذا القانون ذكرها — وبطلان الذي يرتبه الشارع جزاء على مخالفة تلك الأوضاع أو على إغفال الحكم بيانا من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته هو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به في أى وقت أمام محكمة النقض والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها — ولما كان الشارع قد أوجب بمقتضى المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . وأوجب في المادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما استلزمه من بيانات رأى النيابة واسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية إن كان — ورتب صراحة على عدم بيان اسم هذا العضو بطلان الحكم فإن مفاد ذلك أن الشارع اعتبر البيان الخاص باسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية بيانا جوهريا لازما لصحة الحكم مما يقتضى اعتبار البطلان المترتب على إغفال هذا البيان من النظام العام . ولا يغنى عن ذلك البيان ذكر أن النيابة أبدت رأيا في المذكرة المقدمة منها دون تعيين اسم عضو النيابة الذى أبدى هذا الرأى — ذلك أن هذه العبارة لا تؤدي بذاتها إلى معرفة اسم هذا العضو وهو أمر لازم للتحقق مما إذا كان ذا صفة في تمثيل النيابة ومتصفا بالصلاحيات التي يتطلبها القانون فيه — لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه ” إن النيابة العامة قدمت مذكرتها المؤرخة ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦ وقدمت مذكرة إلحاقية مؤرخة ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦

طلبت فيها رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي أبدتها تفصيلا“
— دون أن يفصح الحكم عن اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي — وكانت
المادة ٣٤٩ مرافعات على ماسلف القول قد رتبت البطلان على إغفال هذا
البيان الجوهرى الذى لا يغنى عنه ذكر اسم ممثل النيابة الذى حضر جلسة النطق
بالحكم ولو كان هو الذى وقع على مذكرة النيابة لأن ذلك لا يدل بذاته على أنه
هو الذى أبدى الرأي فى القضية — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا
بطلانا متعلقا بالنظام العام على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ومن ثم يتعين نقضه .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وعبد السلام بليغ ، ومحمود القاضى ، وفرج يوسف المستشارين .

(٢٦)

الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) بورصة ”بورصة الأوراق المالية“ ”السماسرة“ ”التأمين الذى أوجبه اللائحة“ .

إيجاب المادة ٢٥ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ، ٣٤ من اللائحة الداخلية على كل من تقرر لجنة البورصة قبوله للاشتغال بالسمرة إيداع تأمين قدره ١٠٠٠ جنيه باعتباره وصيда تسدد منه مطلوبات اللجنة والغرامات المالية وفرق الأسعار .

قيام قنابة سماسرة الأوراق المالية بالقاهرة — فى سبيل توفير التأمين الذى توجبه اللائحة برفع رهن الإنضمام إليها إلى مبلغ ١٠٠٠ جنيه واعتباره تأميناً وتوليها من السماسرة تقديم ضمان مشترك إلى لجنة البورصة وقبولاً إياه واعتباره وصيداً لما أعد التأمين لمواجهة . اعتبار المبلغ المدفوع من السماسرة إلى القنابة هو التأمين المشروط سداد له لاشتغاله بمهنته — لا يغير من ذلك أن يكون السماسرة قد وفوا به إلى قنابته أو أن قانون القنابة قد وصفه خطأ بأنه حصص فى رأس المال .

(ب) ضرائب ”الضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة“ ”الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات“ ”الإعفاء منها“ .

مريان الضريبة على الفوائد الناتجة من ”التأمينات“ حتى ولو كانت متصلة بمباشرة المهنة . المادة ٢/١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

١ — مؤدى المادتين ٢٥ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ،
٣٤ من اللائحة الداخلية للبورصة أنه يتعين على كل من تقرر لجنة البورصة قبوله
للاشتغال بالسمسرة أن يودع تأمينا قدره ألف جنيه باعتباره رصيда تسدد منه
مطلوبات اللجنة وأعضائها والغرامات المالية وفروق الأسعار. فاذا كانت نقابة
سماسرة الأوراق المالية بالقاهرة فى سبيل تحقيق غرض من الأغراض التى
كونت من أجلها قد رفعت رسم الانضمام إلى ألف جنيه كى يتعادل مع التأمين
المشروط باللائحة واعتبرته تأمينا وتولت عن السمسرة تقديم ضمان مشترك إلى لجنة
البورصة فقبلته اللجنة وكان قبولها إياه منظويا على اعتباره رصيدا لما أعد
التأمين لمواجهة ، فإن المبلغ المدفوع من السمسار إلى النقابة يكون هو التأمين
المشروط سداد لاشتغاله بمهنته — لا يغير من ذلك أن السمسرة قد وفوا
بالتأمينات إلى هيئة خاصة هى نقابتهم ، أو أن قانون النقابة قد وصف خطأ
المبلغ الذى يدفعه كل سمسار بأنه حصة فى رأس المال — لما كان ذلك وكان
الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه على أن المبلغ المدفوع
من السمسار للنقابة هو قيمة التأمين الذى أوجبه المادة ٢٥ من اللائحة العامة
للبورصات فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

٢ — النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
على "التأمينات" وإغفالها فى الفقرة الثانية يدل على أن قصد الشارع هو سرعان
الضريبة على الفوائد الناتجة منها حتى ولو كانت متصلة مباشرة بالمهنة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن نقابة سماسرة الأوراق المالية بالقاهرة هى وباقي الطاعنين
السماسرة رفعوا الدعوى رقم ٢٩٠٩ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ضد مصلحة الضرائب

طالبين إلغاء التنبهات المرسله من المصلحة عن الضريبة المستحقة عن فوائد الديون والودائع والتأمينات عن السنوات من سنة ١٩٤٧ لغاية ١٩٥١ وإلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . وقالوا شرحا لدعواهم إن المبالغ المدفوعة من السماسرة إلى نقاباتهم ليست هي التأمينات الواجب دفعها إلى لجنة البورصة طبقا للمادة ٢٥ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية بل دفعت منهم لتكوين رأس مال النقابة وهي هيئة لا تهدف إلى الكسب . والعائد الذي توزعه النقابة على أعضائها إنما هو ثمرة تأجير دار النقابة إلى لجنة البورصة وبعض موارد أخرى كالأشتراكات والغرامات ومن ثم لا تكون هناك تأمينات حتى تفرض ضريبة على فوائدها وتكون الواقعة المنشئة للضريبة لا وجود لها . وركن الطاعنون إلى خطاب صادر من رئيس لجنة سوق الأوراق المالية مؤرخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ يفيد أن اللجنة رأت في حدود اختصاصها الاستغناء نهائيا عن التأمينات الفردية المنصوص عليها في المادة ٢٥ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية مكتفية بالضمان المشترك لأعضاء النقابة بغير حاجة إلى طلب تأمين مالي من النقابة . كما ركنوا إلى أنه بفرض إن الفوائد التي يحصل عليها السماسرة هي فوائد عن تأمينات فهذه الفوائد متصلة بمباشرة المهنة وتعفى من الضريبة تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وبتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة برفض الدعوى وإلزام الطاعنين بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه وأقامت قضاءها على ما يخلص في أنها قد حصلت من مستندات الدعوى ومن نصوص اللائحة العامة لبورصات الأوراق أن المبالغ المدفوعة من السماسرة إلى نقاباتهم هي التأمينات التي أوجب القانون وفاءهم بها وليست حصة في رأس مال النقابة . وإن الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا ينصرف حكمه إلى الفوائد الناتجة من هذه التأمينات — استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٣٥ سنة ٧١ ق استئناف القاهرة وطلبوا إلغاءه وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه . وأصست حكمها على ما بنى عليه الحكم الصادر من محكمة أول درجة ثم ذكرت أن ما قال به المستأنفون من أن مبلغ الألف جنيه الذي دفعه كل سمسار هو مقابل حصته في دار البورصة

التي أسستها النقابة لا يتفق مع الواقع والقانون وأن وصف رئيس النقابة لهذا المبلغ بأنه تأمين هو الوصف الصحيح لأن تملك الأفراد للعقارات يخضع لشروط لا تتوافر في العلاقات التي تربط السمسار بالنقابة — ولا يغير من ذلك أن يكون قانون النقابة قد تضمن نصا يفيد أن ذلك المبلغ مقابل نصيب في الملكية ولا عبرة بهذا القانون لأنه من صنع النقابة وأعضائها . وبتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قرر الطاعنون بالطعن بالنقض في هذا الحكم طالبين إلغاءه وتقرير عدم استحقاق الضريبة على المبالغ المدفوعة إلى السماسرة من تقاباتهم في شكل فوائد عن السنوات من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥١ واحتياطيا إحالة الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة مع إلزام المطعون عليها بالمصروفات عن جميع درجات التقاضى ومقابل أتعاب المحاماه . ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسة ٤ مايو سنة ١٩٦٠ . وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن وصدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية . وبتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٦٠ أودع وكيل الطاعنين صورة من تقرير الطعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة ومعلنة للطعون عليها في ١٦ مايو سنة ١٩٦٠ كما أودع مذكرة شارحة . وبتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٦٠ أودع وكيل المطعون عليها مذكرة بالرد وحافطة بالمستندات . وأخيرا نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٦١ حيث ترفع وكيل الطاعنين وتمسك بطلباته وصحمت النيابة على رأيها .

ومن حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور واستند إلى ما يخالف الثابت في الأوراق ذلك أولا — أنه خالف أحكام اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية والمصدق عليها بالمرسوم الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ بما انتهى إليه من تفسير المادة ٢٥ من هذه اللائحة إذ لم تتلبه إلى ما نصت عليه الفقرة الأخيرة منها التي تنحول لجنة البورصة الحق في استبدال التأمينات الفردية بضمانة مشتركة من جمعية السماسرة وقد قدم الطاعنون ما يفيد استثناء هذه اللجنة عن التأمينات الفردية كما أخطأ الحكم في قوله إن هذه التأمينات الفردية قد أديت إلى هيئة خاصة وهي جمعية السماسرة مع أن القانون قد حدد دفع التأمينات إلى لجنة البورصة أو البنك الذي تعينه ولذلك لا يعتبر ما يدفع لغيرها تأمينات بالمعنى القانونى — ثانيا — إن الحكم خالف أحكام قانون النقابة المصدق عليه من الجمعية العمومية

في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩١٨ الذي عدل بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٣٩ ثم عدل ثانية بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ فيما نص عليه من أن المبلغ المدفوع من كل سمسار هو مقابل نصيب في الملكية فلا محل لقول الحكم إنه بالرغم من ذلك يعتبر تأميناً . وقد خالف الحكم في ذلك قانون النقابة الذي يقوم على اتفاق مشروع ينظم العلاقات المهنية للسماسة والذي يجب الأخذ بما جاء به على أنه سبب مشروع للمبالغ المدفوعة ما دام لم يقدّم دليل على عكس ذلك تطبيقاً للمادة ١٣٧ من القانون المدني — ثالثاً — إن الحكم خالف قواعد الإثبات القانونية لأنه استند إلى مجرد القرائن في إثبات صورية قانون النقابة بالنسبة للمبالغ المدفوعة .

ومن حيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ٢٥ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية قد نصت على أن تقيد لجنة البورصة في قائمة السماسرة كل مرشح قررت قبوله وذلك بعد ما يثبت أنه قام بتسديد المبالغ المنصوص عليها في اللائحة الداخلية لرسم قيد الاسم والاشتراك وغير ذلك وأنه أودع في بنك تعيينه اللجنة تأميناً قدره ألف جنيه نقداً أو من سندات الدين العام أو قدم بمثل هذا المبلغ ضماناً من بنك أو من شركة تأمين ترضاه اللجنة . ويخصص هذا التأمين لضمان ما يطلب منه في الوجوه الآتية على الترتيب (١) دفع كل مبلغ مطلوب للجنة أو لأعضاء البورصة (٢) دفع الغرامات المالية ويجوز أن تستبدل به ضماناً مشتركاً تقدم بالتضامن من جمعية سماسرة الأوراق المالية بشرط أن تشمل هذه الجمعية على الأقل ثلاثة أرباع السماسرة المقيدين. وأن تودع على ذمة هذه الضمانة لدى لجنة البورصة تأميناً تحدد اللجنة قيمته ويكون إما نقوداً أو أوراقاً مالية مقبولة لديها“ ونصت المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية للبورصة الصادرة في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٠ على أنه ”إذا توقف السمسار يجب أن يخطر بذلك في الحال رئيس لجنة البورصة ... ويجتمع الرئيس أو من ينوب عنه على الفور باثنين على الأقل من أعضاء لجنة البورصة بهيئة لجنة خاصة وتقوم هذه اللجنة بتحرير كشف عن العمليات التي عقدها السمسار المتوقف مع زملائه والتي لم يتم تسويتها بعد ثم تتولى تصفية هذه العمليات ... وما قد ينتج من الفروق بين الأسعار في غير مصلحة السمسار وكذلك قيمة ما لم يوف به من تعهداته إزاء غرفة المقاصة فتسددوها لجنة البورصة للسماسرة الدائنين لغاية ألف جنيه مصري

كل بنسبة ماله من الدين وذلك باستقطاعها من قيمة التأمين المنصوص عنه في المادة ٢٥ من اللائحة العامة للبورصات“ ومؤدى هذين النصين أن كل من تقرير لجنة البورصة قبوله للاشتغال بالسمسرة يتعين عليه أن يودع تأميناً قدره ١.٠٠٠ ألف جنيه . وهذا التأمين يعتبر رصيذاً تسدد منه مطلوبات اللجنة وأعضائها والغرامات المالية . كما تدفع منه عند التوقف فروق الأسعار . ولما كان يبين من المادة الثالثة من نظام نقابة السماسرة أن النقابة أنشئت لتحقيق أغراض عدة من بينها ”توفير التأمين الذي تنص عليه إيداعه لائحة البورصة لأعضاء النقابة شخصياً أو إجمالاً إن أمكن“ وقد قررت المادة الخامسة من هذا النظام ”أن كل سمسار أوراق مالية مقيد شخصياً في بورصة الأوراق المالية يلزم إن يرغب في الانضمام إلى النقابة أن تكون له حصة في مال النقابة مودعة لديها وهذه الحصة أو رسم الانضمام محدد بمبلغ مائتي جنيه“ ويتضح من قرار الجمعية العمومية غير العادية لنقابة السماسرة الصادر بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ أن الجمعية رفعت رسم الإشتراك في رأس مال النقابة من ١٠٠٠ ج إلى ١٢٠٠ ج . ويبدو من الخطاب المرسل من رئيس لجنة سوق الأوراق المالية إلى وكيل نيابة الضرائب بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ أن لجنة البورصة في حدود اختصاصاتها رأت أن تستغنى نهائياً عن التأمينات الفردية مكتفية بالضمان المشترك الذي قدمته نقابة سماسرة بورصة الأوراق المالية بالقاهرة ويبين من الخطاب المرسل من نقابة السماسرة إلى مأمور ضرائب عابدين بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ أن النقابة تؤدي فائدة لا تتجاوز ٨ ٪ على التأمين الذي يودعه لديها كل سمسار وقدره ١٠٠٠ ج ومدلول ما تقدم أن النقابة في سبيل تحقيق غرض من الأغراض التي كونت من أجلها وهو توفير التأمين الذي توجبه لائحة البورصة قد رفعت رسم الانضمام من ٢٠٠ ج إلى ١٠٠٠ ج كي يتعادل مع التأمين المشروط بالمادة ٢٥ من اللائحة العامة واعتبرته في خطابها المرسل منها إلى مصلحة الضرائب تأميناً وتولت عن السماسرة تقديم ضمان مشترك إلى لجنة البورصة فقبلته وكان قبولها إياه منطوياً على اعتباره رصيذاً لما أعد التأمين لمواجهة . ومن ثم كان المبلغ المدفوع من كل من السماسرة إلى النقابة هو التأمين المشروط سداداً لاشتغاله بمهنته . ولا يغير من ذلك أن يكون السماسرة قد وفوا بالتأمينات إلى هيئة خاصة هي نقابتهم ذلك إن المادة ٢٥

من اللائحة العامة بعد أن أوجبت إيداع التأمين حددت صورا مختلفة للوفاء به نقدا أو بسندات مالية أو بضمانة من بنك أو شركة تأمين ترضاها اللجنة ثم أجازت أن تستبدل بالتأمين ضمانة مشتركة تقدم بالتضامن من جمعية سماسرة الأوراق المالية بشرط أن تودع هذه الجمعية على ذمة هذه الضمانة لدى لجنة البورصة تأمينا تحدد اللجنة قيمته ويكون إما نقودا أو أوراقا مالية مقبولة لديها ومقاد ذلك أن المشرع أورد وسائل إيداع التأمين على سبيل المثال ولم يقصد من إيرادها غير التثبيت من إيداعه . ومتى كانت لجنة سوق الأوراق المالية قد قبلت الضمان المشترك الذي قدمته النقابة دون أن تطالبها بإيداع نقود أو أوراق مالية لذمة هذا الضمان طبقا لنص القانون فإنها تكون قد اعتبرت تقديمه مساويا لإيداعه واعتدت به كرهيد مخصص لما خصص له التأمين النقدي فيخصم منه عند ترك السمسار الخدمة أو في حالة الوفاة ما قد يكون مدينا به ويرد إليه أو إلى ورثته صافية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه على أن المبلغ المدفوع من السمسار للنقابة هو قيمة التأمين الذي أوجبه المادة ٢٥ من اللائحة العامة للبورصات فإنه لا يكون مخالفا للقانون ومتى تقرر ما تقدم فلا اعتداد بما ورد في قانون النقابة من وصف خاطيء للمبلغ الذي يدفعه كل سمسار .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ تفسير القانون ذلك أنه انتهى إلى أن الفوائد التي تدفعها النقابة إلى السماسرة لا تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمقولة إن الإعفاء قاصر على فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة دون التأمينات التي تظل خاضعة للأصل العام المنصوص عليه في الفقرة الأولى من تلك المادة . وينبغي الطاعنون على الحكم أنه أخذ بظاهر النص دون معناه ذلك أن المشرع لم يقصد من ذكر بعض العقود في الفقرة الأولى إلا مجرد المثال لا الحصر وقد أراد بها حكما عاما مطلقا يسرى على جميع الفوائد دون استثناء وبغير اعتبار لمصدرها أو للعقد المنشئ لها . ثم استثنى في الفقرة الثانية عمليات معينة هي المتصلة بمباشرة المهنة أيا كان العقد الناتجة منه . والأعمال التحضيرية لهذه المادة تدل على أن المنشآت سواء منها المشتغلة بالتسليف أو غير المشتغلة به تستفيد من هذا الإعفاء طالما كان التسليف متصلا بمباشرة المهنة . فإذا قيل

إن المبلغ المدفوع من السمسار هو تأمين فردي فإن الفوائد التي تعود منه تكون فوائد مهنية معفاة من الضريبة . وقد أخضع التشريع الفرنسي للضريبة نتائج الديون المدنية أيا كان مصدرها وأعفى منها الديون التجارية والفوائد المهنية عن الحسابات التجارية دون أن يعنى بنوع معين من العقود لتقرير الإعفاء .

ومن حيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت في فقرتها الأولى على أن "تسرى الضريبة بذات السعر المقرر في المادة السابعة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب مستوطنين أو مقيمين في مصر ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة عن أموال مستثمرة في الخارج" . وقد نصت الفقرة الثانية على أن "ومع ذلك تعفى من تلك الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلة في حسابات المنشآت المنتفعة بها الكائنة في مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من هذا القانون" . وقد جاء بتقرير اللجنة المالية في خصوص ما نصت عليه هذه المادة أن "سبب الإعفاء موضوع الفقرة الثانية الخاص باعفاء الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة هو حماية النظام المصرفى في مصر وعدم الإضرار به وتسهيل عمل البنوك فيها وقد اقتبس النص من القانون البلجيكى (راجع المادة ١٨ منه) . ويبين من ذلك أن التأمينات قد ذكرت في الفقرة الأولى ولم يأت لها ذكر في الفقرة الثانية . ولما كان المشرع على بينة من الفارق بين الوديعة والتأمين من حيث حكم القانون وكان عندما سن المادة ١٥ قد استقى نصها من القانون البلجيكى الذى قررت المادة ١٤ منه إخضاع فوائد الديون والودائع للضريبة كما قررت المادة ١٨ منه إعفاء الفائدة الناتجة من هذين العقدين من الضريبة إذا كانا متصلين بمباشرة المهنة دون أن يرد في هاتين المادتين ذكر للتأمينات فإنه يكون بإيراده التأمينات في الفقرة الأولى من المادة ١٥ ثم إغفاله ذكرها في الفقرة الثانية منها قد قصد سريان الضريبة على الفوائد الناتجة منها حتى ولو كانت متصلة بمباشرة المهنة . واقتباس هذا النص من التشريع البلجيكى لا يدع مجالاً للقياس على ما جرى به القانون الفرنسى في خصوصه . ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى

إلى عدم تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على التأمينات التي دفعها السامرة فانه يكون صحيحا ومن ثم يكون سبب النعي في غير محله .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يرد على مستند جديد قدم إلى محكمة الاستئناف ولم يسبق عرضه على محكمة أول درجة هو خطاب مؤرخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٥ يحمل توقيع عضو جمعية المحاسبين والمراجعين يقرر فيه بعد اطلاعه على دفاتر وسجلات النقابة أن رأس المال المنصوص عليه في المادة الخامسة من قانون النقابة النظامي قد تطور منذ سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٤ . فبعد أن كان رأس المال مقسما باعتبار حصة كل عضو ٢٠٠ ج هي قيمة رسم انضمامه أصبحت من سنة ١٩٤١ لغاية ١٩٥٤ ألف جنيه . وأن هذا المبلغ القابل للزيادة والنقصان لا يرد منه في حالي الوفاة والاعتزال عن العمل إلا بقدر ما يعود على كل عضو عند القسمة حسب نص المادة ٣٩ من قانون النقابة النظامي . فلا يمكن أن يكون هو التأمين الدائت المقدار الذي قرره المادة ٢٥ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية وإن المحكمة سكنت عن هذا المستند ولم تبد رأيها فيه مما يعد إخلالا بحق الدفاع وقصورا في التسبيب .

ومن حيث إن هذا الذي مردود بأن الرأي الوارد في المستند الجديد لا يعدو أن يكون ترديدا لدفاع الطاعنين الذي تولى الحكم المطعون فيه الرد عليه وانتهى منه إلى تكييف المبلغ المدفوع من السامرة تأمينا وليس حصة في رأس المال . ومن ثم يكون النعي في غير محله .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود هياث نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمود القاضى ،
وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل .

(٢٧)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) إثبات ” طرق الإثبات ذات القوة المحدودة “ ” البيئة “ ” عدم قبول
البيئة فيما يخالف الكتابة “ . تزوير . خيانة الأمانة ” خيانه ائتمان
الامضاء المسلمة على بياض “ .

الأصل فى الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو
نوع من خيانة الأمانة . الرجوع فى إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها عدم
جواز إثبات عكس ما هو ثابت فى الورقة الموقعة على بياض إلا أن تكون هناك
كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة . الخروج عن هذا الأصل فى حالة ما إذا كان من استولى
على الورقة قد حصل عليها بغير طريق التسليم الاختيارى . اعتبار تغيير الحقيقة فيها عندئذ
تزويرا . جواز إثباته بكافة الطرق .

(ب) إثبات ” طرق الإثبات ذات القوة المحددة “ ” القرائن القضائية “
” سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض “ . محكمة الموضوع .

حرية قاضى الموضوع فى استنباط القرائن التى يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق
المقدمة فيها متى كان استنباطه سائغا .

(ج) إثبات ” طرق الإثبات ذات القوة المطلقة “ ” الإثبات بالكتابة “
” تقديم الدفاتر التجارية “ . محكمة الموضوع .

حق محكمة الموضوع فى عدم إجابة طلب تقديم الدفاتر التجارية .

(د) إثبات ” إجراءات الإثبات “ ” الإثبات بالكتابة “ ” طلب إلزام
الخصم بتقديم ورقة تحت يده “ . محكمة الموضوع .

تكليف الخصم بتقديم ورقة تحت يده وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات
متروك لتقدير المحكمة .

(هـ) إثبات ” وارق الاثبات ذات القوة المحدودة ” ” الإثبات بالبيئة ”

” قوة الإثبات المحدودة البيئة ” ” استثناء — مبدأ الثبوت بالكتابة ”

” سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض ” . محكمة الموضوع .

حق محكمة الموضوع في اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة أو عدم اعتبارها بشرط

أن تقيم حكمها على أسباب سائفة .

١ — الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيما ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، ومن ثم فانه يرجع في إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري فعندئذ يعد تغير الحقيقة فيها تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق .

٢ — قاضي الموضوع حري استنباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ولا شأن لمحكمة النقض معه فيما يستنبطه منها متى كان استنباطه سائفا .

٣ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الاستدلال على التاجر بدفاته ليس حقا مقررا لحصم التاجر واجبا على المحكمة إنالته إياه متى طلبه ، بل إن الشأن فيه — بحسب نص المادة ١٧ من القانون التجاري — أنه أمر جوازي للمحكمة إن شاءت أجابته إليه وإن شاءت أطرحته . وكل أمر يجعل القانون فيه للقاضي خيار الأخذ والترك فلا حرج عليه إن مال بجانب دون الآخر من جانبي الخيار ولا يمكن الادعاء عليه في هذا بمخالفة القانون .

٤ — إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تميز للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة متجة في الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الواردة فيها ، إلا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقا بأوجه الإثبات متروك لقاضي الموضوع ، ولمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تطرح طلب تقديم الدفاتر التجارية أو الاحالة على التحقيق متى كانت قد كونت عقيدتها في الدعوى من الأدلة التي اطمأنت إليها .

هـ - تقدير ما إذا كانت الورقة التي يراد اعتبارها مبدءاً ثبوت بالكتابة من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال أو لا يجعله هو اجتهاد في فهم الواقع يستقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على استخلاص سائغ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٢٤ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة ضد بنك مصر يطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٩٢٥٧ ج وفوائده من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وقال شرحاً لدعواه إنه بموجب عقد مؤرخ ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ ومحرر من صورة واحدة اتفق مع البنك على أن يفتح له اعتماداً بمبلغ مائتى ألف جنيه بفائدة ٤,٥ ٪ بضمان توريد أقطان ولمدة تبدأ من ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ وتنتهى في آخر موسم القطن ونفذ البنك العقد واستمر إلى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ حيث فوجئ الطاعن بخطاب من البنك يتضمن توقفه عن الاستمرار في صرف باقى الاعتماد وقدره ١٨١٠٠٠ ج وأنه حدد للطاعن مبلغ ١٩٠٠٠ ج كحد أقصى لرصيد حسابه بدلا من مبلغ ال ٢٠٠٠٠٠ ج المتفق عليه ، وإذ توقف البنك عن إمداده بالمبالغ التى يسمح بها حسابه المفتوح فقد توقف عن الاستمرار في تمويل البائعين له وكانت النتيجة أن امتنع الكثير من هؤلاء عن تنفيذ تعهداتهم وهبط ما تسلمه منهم إلى ٤٢٥٧,٤١ قنطارا بدلا من ال ٢٠٣٤٠ قنطارا التى حصل على تعهدات بتوريدها حتى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ كما فاتته كثير من الصفقات الأخرى التى كان يمكنه الحصول عليها وضاعت عليه مبالغ كبيرة أمد بها البائعين له كسلفيات تمهيدا لتنفيذ الصفقات التى أبرمها معه ، وقدر التعويض المستحق له عن ذلك بمبلغ ٢٩٢٥٧ ج منه ٢٤٠٦٢ ج ربح فرق الكمية التى تعاقده مع المنتجين على توريدها وقدرها ٢٠٣٤٠ قنطارا والكمية التى وردوها فعلا .

٢٦٣ قنطارا بواقع جنيه و ٥٠٠ م غن كل قنطار و ٥٠٠٠ ج مقابل خسارته من وقف نشاطه التجارى أثناء الموسم و ١٩٥٠ ج أضافها البنك للحساب الجارى بغير حق مع حفظ حقه فى الرجوع على البنك بمبلغ ٧٠٠٠٠ ج قيمة المبالغ التى دفعها لعملائه وامتنعوا عن ردها بدعوى على حدة . ورد البنك بأن عقد ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ صريح فى أن مبلغ الاعتماد هو ٢٠٠٠٠ ج لا ٢٠٠٠٠٠ ج ، وفى ١٠ مايو سنة ١٩٥٤ ادعى الطاعن بتزوير هذا العقد فيما يتعلق بمبلغ الاعتماد ومؤسسا لادعاءه على أنه وقع العقد وترك رقم الاعتماد على بياض لكى يملأه فرع البنك بالمنى بعد موافقة المركز الرئيسى عليه وقدملا البنك الفراغ المتروك لكتابة المبلغ وجعله ٢٠٠٠٠ ج بدلا من ٢٠٠٠٠٠ ج ، وفى ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ أعلن البنك بشواهد التزوير ، وفى ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بقبول إعلان شواهد التزوير شكلا وفى الموضوع برفض ادعاء التزوير وتغريم المدعى مبلغ خمسة وعشرين جنيها للخرانة ، ثم عادت وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ فقضت حضوريا برفض الدعوى وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعاب محاماه . استأنف الطاعن حكم ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٤ لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء والحكم بقبول شواهد التزوير وفى الموضوع برد وبطلان عقد توريد الأقطان المؤرخ ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ واعتباره مزورا مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٠٠ سنة ٧١ قضائية . كما استأنف حكم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ طالبا إلغاء والحكم برد وبطلان عقد توريد الأقطان المؤرخ ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ واعتباره مزورا وفى الموضوع الحكم له على البنك بمبلغ ٢٩٢٥٧ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٦ سنة ٧٢ قضائية ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين للارتباط . وفى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأيد الحكيم المستأنفين الصادرين فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٤ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ وألزمت المستأنف بالمصاريف ومبلغ ألفى قرش مقابل أتعاب المحاماه للمستأنف ضده . وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير ، وعرض الطعن على دائرة نفص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر

المطعون عليه ولم يقدم دفاعا وقدست النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه وقد أيد الحكم الابتدائي فيما قرره من أن "المدعى لا يستطيع إثبات ما يخالف ما كتب في العقد المطعون فيه المؤرخ ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ إلا بالكتابة وهو لا يمكنه الإثبات بالشهود أو القرائن إلا إذا كان هناك مبدأ ثبوت بالكتابة إلا أن يكون هناك غش أو طرق احتيالية" يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن قاعدة عدم جواز إثبات عكس ما هو ثابت بالكتابة إلا بالكتابة إنما تسرى على أصل الحق لا على أداة إثباته ومادام الطاعن قد طعن في العقد بالتزوير وقرر أنه وقع على بياض بالنسبة لرقم الاعتماد وأنه أضيف بعد توقيعه وفي غيبته وإضرارا به فإن النزاع يكون قد انصب لا على أصل الحق ولكن على أداة إثباته وبالطعن بالتزوير في رقم الاعتماد يفقد العقد حجته ويصبح لا وجود له في هذا الخصوص ومن الخطأ أن يتكلم عنه الحكم على أنه كتابة لها كيانها لأن مؤدى ذلك أن يصبح كل طعن بالتزوير في عقد تزيد قيمته على عشرة جنميات لاجدوى منه طالما أنه لا يمكن إثبات التزوير إلا بالكتابة في حين أن نصوص القانون صريحة في أن الطعن بالإنكار أو بالتزوير يفقد الورقة كيانها وبتطبيق ذلك على واقعة الدعوى فإنه بالطعن بالتزوير في عقد ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ بخصوص رقم الاعتماد أصبح لا وجود له ويتعين على المحكمة تحقيق واقعة ما إذا كان هذا الرقم موجودا وقت توقيع الطاعن على العقد أم وجد بعد ذلك وهي واقعة تثبت بكافة الطرق بما فيها البيئة وقد طلب الطاعن إثباتها بإحالة الدعوى إلى التحقيق أو تعيين خبير لإثباتها ولم تجبه المحكمة إلى طلبه وهو خطأ في تطبيق القانون لأن الإثبات بكل الطرق وبما فيها شهادة الشهود والقرائن جائز في دعوى التزوير — وقول الحكم المطعون فيه إن ما يدعيه الطاعن لا يعتبر تزويرا ولا يجوز إثباته بالبيئة مخالفة للقانون وتناقض لأن الطعن يدور على أن الطاعن وقع العقد على بياض فيما يتعلق بمبلغ الاعتماد ومن قبل أن يتفق على رفعه إلى ٢٠٠٠٠٠ ج وإضافة رقم الـ ٢٠٠٠٠ ج بعد توقيع الطاعن وبغير إذنه يعد تزويرا ، ومنع ذلك فإنه لا يلزم في الطعن بالإنكار أو بالتزوير من الناحية المدنية أن تكون هناك جريمة تزوير بل يكفي أن ينكر الطاعن أن الكتابة أو

الإضافة منه لكي يكون هناك طعن يفقد الورقة حجيتها ويجوز إثبات التزوير بكافة الطرق.

وحيث إن هذا السبب مردود بما أورده حكم ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٤ القاضي برفض الإدعاء بالتزوير من أنه "يبين من مطالعة الأوراق أن طعن المدعى على عقد التعهد بتوريد الأقطان المؤرخ ١٩٥٠/٦/٨ مؤسس على أن البنك المدعى عليه قد ملأ الفراغ الذي ترك في العقد بأن جعل قيمة القرض عشرين ألف جنيه في حين أنه اتفق وقت تحريره على أن يكون مبلغ مائتي ألف جنيه" وأن "المستفاد من أقوال المدعى أن العقد المؤرخ ١٩٥٠/٦/٨ المطعون فيه قد ترك على بياض بالنسبة لقيمة القرض وأن البنك المدعى عليه وكان قد أوتى على ذلك العقد قد عبث به ووضع رقما بالنسبة لقيمة القرض لا يتفق مع ما اتفق عليه الطرفان" ثم أنزل حكم القانون على هذا الواقع بقوله إن "من المقر عليه قانونا أن المدعى لا يستطيع إثبات ما يخالف ما كتب في العقد المطعون فيه المؤرخ ١٩٥٠/٦/٨ إلا بالكتابة وهو لا يمكنه الإثبات بالشهود أو القرائن إلا إذا كان هناك مبدأ ثبوت بالكتابة إلا أن يكون هناك غش أو طرق احتيالية أمكن الحصول بها على ذلك العقد ذلك لأن دفاع المدعى قائم على أن العقد المطعون فيه قد ترك على بياض بالنسبة لقيمة القرض وقد عبث البنك بذلك الفراغ وملأه برقم للقرض حسبما أراد وعلى عكس ما تم الاتفاق عليه" وما جرى عليه الحكم من ذلك صحيح ذلك أن الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، ومن ثم فإنه يرجع في إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خاسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري فعندئذ يعد تغير الحقيقة فيها تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق وهو وضع غير قائم في الخصومة على ما استظهرتها محكمة الموضوع .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه وإن سلم بوجود اعتمادين بعقدين هما عقد ٨ يونيو سنة ١٩٥٠ الخاص بفتح اعتماد على قطن وعقد

٢١ يونيو سنة ١٩٥٠ وهو خاص بفتح اعتماد آخر على كمبيالات إلا أنه تناقض مع نفسه عندما قرر أن خطاب ١٢ إبريل سنة ١٩٥٠ خاص بالعقد الأول لا بالعقد الثانى ولم يرد على ما تمسك به الطاعن من أن هذا الخطاب خاص بالعقد الثانى وحده لاتفاق مواعيد السداد فيهما، ومن القصور فى التسبيب قول الحكم إنه مما يؤكد عقد ٨ يونيو ويقطع بأن مبلغ الاعتماد المفتوح بمقتضاه لم يكن كبيراً كون الطاعن اقترض بعقد ٢١ يونيو ٢٠٠٠٠ جنيه لأن اعتماد ٨ يونيو لا يقيد الطاعن إلا بتوريد القطن وهو لا يبدأ إلا فى أواخر أغسطس ولكى يتمكن الطاعن من أن يقترض نقوداً قبل هذا التاريخ تحرر عقد ٢١ يونيو .

وحيث إن هذا السبب مردود فى الشق الأول منه بما أورده حكم ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٤ من أنه "نابت من الخطاب المؤرخ ١٢/٤/١٩٥٠ الموقع عليه من المدعى والصادر منه لبنك مصر فرع المنيا إنه يطلب التصريح له بسلفة قدرها عشرين ألف جنيه تسدد على أقساط بضمان توريد خمسة عشر ألف قنطار قطن زهر أشمونى" وما أضافه الحكم المطعون فيه من أن "هذا المبلغ إن هو إلا تأكيد لما طلبه المستأنف بخطابه المؤرخ ١٢/٤/١٩٥٠ والذي طالب فيه صراحة التصريح له بسلفة قدرها عشرين ألف جنيه على أن تسدد على ثلاثة أقساط وأبان فيه قيمة كل قسط وتاريخ استحقاقه وذلك نظير توريد خمسة عشر ألف قنطار قطن زهر أشمونى" وما أورده الحكم من ذلك لا ينطوى على تناقض ولا يشوبه قصور وفيه الرد الكافى على دفاع الطاعن ، ومردود فى الشق الثانى بأن قاضى الموضوع حر فى استنباط القرائن التى يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ولا شأن لمحكمة النقض معه فيما يستنبطه منها متى كان استنباطه سائفاً .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه وقد رفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق أو تعيين خبير لتحقيق دفاعه يكون قد خالف القانون من ناحيتين - الأولى - إن النزاع تجارى يجوز إثباته بالبينة وقد لجأ الطاعن فى إثبات دعواه إلى دفاتره ودفاتر البنك وهى مسجلة ومستوفية للشروط القانونية والفقرة الثانية من المادة ٣٩٧ مدنى صريحة فى أنه "تكون دفاتر التجار حجة على هؤلاء التجار" كما أن المادة ١٧ من قانون التجارة تجيز للقضاء قبول هذه

الدفاتر لأجل الإثبات في المواد التجارية والمادة ١٨ منه صريحة في أنه يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بالخصومة ، ومادام القانون قد أجاز طلب هذه الدفاتر فإن الخصم أن يطلب تقديمها طبقا للمادة ٢٥٣ مرافعات ومن باب أولى أن يطلب تعيين خبير لمراجعتها أو انتقال المحكمة للاطلاع عليها — والثانية — إن الطاعن تمسك في دفاعه بالبيان الثابت في كشوف حساب البنك المودعة ملف الطعن وتعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يميز الإثبات بالبينة لأنها محور صادر من البنك وثابت فيه أن قيمة الاعتماد ٢٠٠٠٠٠ جنية بفائدة ٤,٥ ٪ ورفض الحكم المطعون فيه اعتبارها كذلك أخذا بما قاله حكم ١٩٥٤/٦/٢٧ من أن الأرقام الواردة بها "أرقام مرسلة مؤشرا بها على الكشوف ولاتنبيء عن شيء في خصوص النزاع" ولما أضافه من أن "هذه الكشوف ليس من شأنها أن تثبت قرضا ما قد تم أو بيان قيمته إذ هي كشوف متعددة متلاحقة ما بين وقت وآخر ثبت فيها البنك العمليات التي تمت من صادر ووارد في فترة معينة ليكون العميل على بينة من أمره دون أن يكون الغرض منها إثبات أصل القرض والاستئناس بها لا يكون إلا عن الأرقام الواردة فيها نتيجة للعمليات التجارية "منه وله" أما التمسك بأي رقم يكون موجودا في أعلى الكشوف فليس من شأنه أن يغير من حقيقة هذه الكشوف وإخراجها عن حقيقتها وإعطائها حجية إذ أن عقد القرض وحده هو الذي يحكم العلاقة بين الطرفين "وهو كلام غير مستساغ لأن كشوف الحساب ملزمة ومكاملة لعقد الاتفاق المؤرخ ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ وصدرت بناء على البند السابع منه وهو يوجب إرسالها للطاعن ، ومن غير المقبول عدم التعويل عليها كبداً ثبوت بالكتابة .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه بما رده حكم ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٤ من أن "طلب المدعى نذب خبير للاطلاع على دفاتر البنك لا محل له بعد أن استبان للمحكمة بجلاء أن العقد المطعون فيه صحيح" وما أضافه الحكم المطعون فيه بقوله "أما طلب نذب خبير لفحص دفاتر البنك فهذا معناه أنه يرغب في خلق دليل له الأمر الغير جائز قانونا إذ عليه وحده عبء الإثبات أولا وقد عجز عن ذلك" وجرى قضاء هذه المحكمة على أن الاستدلال على التاجر بدفاته ليس حقا مقرررا لخصم التاجر واجبا على المحكمة انالته إياه متى طلبه بل

إن الشأن فيه — بحسب نص المادة ١٧ من القانون التجارى — أنه أمر جوازى للمحكمة إن شاءت أجابته إليه وإن شاءت أطرحته وكل أمر يجعل القانون فيه للقاضى خيار الأخذ والترك فلا حرج عليه إن مال بجانب دون الآخر من جانبي الخيار ولا يمكن الادعاء عليه فى هذا بخالفته القانون . كما جرى على أنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تجهيز الخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة متبعة فى الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها إلا أن الفصل فى هذا الطلب باعتباره متعلقا بأوجه الإثبات متروك لقاضى الموضوع ، وللمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تطرح طلب تقديم الدفاتر التجارية أو الإحالة على التحقيق متى كانت قد كونت عقيدتها فى الدعوى من الأدلة التى اطمأنت إليها ومردود فى الشق الثانى بأن تقدير ما إذا كانت الورقة التى يراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال أولا تجعله هو اجتهاد فى فهم الواقع يستقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على استخلاص سائغ .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه وقد عول فى قضائه على ما تمسك به البنك من أن البندين الرابع والسابع من عقد ٨ من يونيه سنة ١٩٥٠ يعطيانه الحق فى الاستمرار فى فتح الاعتماد أو قفله يكون قد أخطأ فى تفسير العقد وفى تطبيق القانون لأن عقد ٨ من يونيه هو عقد تبادل بمقتضاه تعهد الطاعن بتوريد أقطان مقابل فتح الاعتماد من البنك وقد نص فى البند الأول منه على أنه بمجرد إيداع القطن يصبح مرهونا للبنك ونص فى البند الثانى على أن الاحتياطى أو الفرق بين الحساب الجارى وقيمة البضاعة يكون بنسبة ٢٥ ٪ من قيمتها بحيث إذا أودع الطاعن قطنا وقبل البنك الإيداع فإنه يصبح ملزما بدفع ٧٥ ٪ من قيمته قرضا للطاعن ومن المخالفة لنصوص العقد أن يقال إن القطن يودع لحساب البنك ثم يكون من حقه أن يرفض دفع القرض لأن حق البنك فى قفل الاعتماد أو تخفيضه دون إبداء الأسباب مقيد بما قبل الإيداع وقد بين الطاعن فى دفاعه لدى محكمة الاستئناف أنه ورد للبنك ٢٩٨٤٧٥ قنطارا من القطن قيمتها ٧٤٤٦٩ ج و ٥١٢ م بينما لم يكن قد استلم إلا ١٩٠٠٠٠ ج وأوقف البنك الاعتماد عند هذا الحد مخالفا نصوص العقد كما بين أن كشوف الحساب الجارى بينه وبين البنك تعتبر رابطة قانونية قائمة بذاتها ولم ترد المحكمة

على هذا الدفاع الجوهرى . كذلك تمسك الطاعن فى دفاعه لدى محكمة الاستئناف بأن تصرف البنك باستلام القطن وعدم سداد ٧٥ ٪ من قيمته يعتبر تعسفاً من جانبه فى استعمال الحق لأن المصالح التى يحققها لا تتناسب البتة مع ما أصاب الطاعن من ضرر وإن عقد ٨ من يونيه هو من عقود الإذعان لأنه عقد مطبوع ومحرم من صورة واحدة ، ولم يرد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن بالنسبة للتعسف فى استعمال الحق مع أنه دفاع جوهرى ، ورد بأن عقد ٨ من يونيه ليس من عقود الإذعان ولا تنطبق عليه المسادتان ١٠٠ ، ١٤٩ مدنى وهو خطأ فى تطبيق القانون لأن العقد مطبوع ومن صورة واحدة ولا يقبل البنك أى مناقشة فى شروطه والبنوك عامة تحتكر هذا العمل والمنافسة بينها محدودة . هذا وفى جلسة ١٩٥٥/١٠/٤ أبان الطاعن فى دفاعه ما يهدم إدعاء البنك أن عقد ٨ من يونيه كان تأييداً لخطاب ١٢ أبريل ولم يثبت شئ من هذا الدفاع فى محضر الجلسة ولم تصرح المحكمة بتقديم مذكرات وفى هذا لإخلال بحق الطاعن فى الدفاع لأن دفاعه هذا لم يكن أمام المحكمة ولم ترد عليه .

وحيث إن هذا السبب مردود — أولاً — بأن الطاعن لم يؤسس دعواه التعويض على أن البنك لم يدفع له ما اتفق على دفعه من ثمن الأقطان التى وردها ولكن على أن مبلغ الاعتماد ٢٠٠٠٠٠ ج وجعله البنك ٢٠٠٠٠ ج خلافاً لما اتفق عليه . وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه فى هذا الخصوص على دعامة أساسية هى عدم جواز إثبات عكس ما هو ثابت فى العقد إلا بالكتابة أو عن طريق مبدأ الثبوت بالكتابة واتخذ من نصوص البندين الرابع والسابع قرينة — مضافة إلى القرائن التى ساقها — على نفى شواهد التزوير وذلك بما قرره من أنه ” مما يزيد الأمر وضوحاً وإن الأمر ليس فى حاجة إلى تزوير أو إحداث تغيير فى رقم القرض ما هو مشروط فى البند الرابع من العقد المطعون فيه ونصه ” للبنك الحق المطلق فى الاستمرار فى فتح الاعتماد أو إقفاله بالكلية أو تخفيضه بغير أن يكون فى حالة من الأحوال ملزماً بتوضيح أسبابه “ وجاء فى البند السابع ” للبنك مطلق الحق دائماً وفى كل الأحوال أن يقفل الحساب قبل نهاية أجله بدون أن يكون ملزماً ببيان الأسباب وفى هذه الحالة نكون ملزمين — المقترض وهو هنا المستأنف — بسداد الرصيد فى ظرف أسبوع من تاريخ إخطارنا بقفل الحساب “ وهذان البندان معترف بهما ولا مطعن عليهما

من المستأنف ، ومتى وضح ذلك فإن في استطاعة البنك إعمالا لهذين البندين أن يوقف الصرف وأن يقلل قيمة القرض وأن يقلل الاعتماد دون بيان الأسباب أى ليس في حاجة إلى إحداث تغيير ما “ . ومتى كان ذلك فإنه لا يجوز النعي على الحكم بخالفه القانون في خصوص استنباطه لهذه القرينة ، كما لا يجوز الجدل أمام هذه المحكمة في مقدار ما أودعه الطاعن من أقطان لدى البنك ومدى ما يلتزم البنك بدفعه من ثمنها طبقا للبندين الأول والثاني من عقد ٨ يونيه وإنه من عقود الإذعان إذ هو جدل خارج عن موضوع الخصومة ولا يتسع له نطاقها وقد تحددت في مبلغ الاعتماد وقطع الحكم بأنه ٢٠٠٠٠ ج لا ٢٠٠٠٠٠ ج مما يجعل كل جدل خارج عن هذا النطاق غير متبع ولا جدوى فيه . ومردود — ثانيا — بأن محضر الجلسة حجة فيما ورد فيه وظاهر من مذكرة الطاعن لدى محكمة الاستئناف أنه ناقش الحكم الابتدائي فيما قرره بخصوص خطاب ١٢ أبريل ومدى اتصاله بعقد ٨ يونيه ، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا النظر بما فيه الكفاية وبما ينتفى معه مظنة الإخلال بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(٢٨)

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "تقدير وعاء الضريبة" "التقدير الحكيم" "المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٢٤٠" "الحسابات المنتظمة" .

وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ — بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير — أساسا لربط الضريبة عليهم في السنوات من ١٩٤٨ — ١٩٥١ — حتى ولو كانت حساباتهم في تلك السنوات منتظمة .

(ب) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" "إجراءات ربط الضريبة" "النموذج رقم ١٨" .

تقدير مصلحة الضرائب الضريبة المستحقة على الممول تقديرا حكما عن السنوات من ١٩٤٨ — ١٩٥١ إعمالا لأحكام المرسوم بقانون ١٩٥٢/٢٤٠ . كون هذا التقدير لا يستلزم إثارة منازعات موضوعية أو قانونية من قبل الممول مما يقتضي توجيه النموذج رقم ١٨ إليه . إغفاله يترتب عليه الإخلال بحق . القضاء بطلان إجراءات الربط لعدم توجيه النموذج رقم ١٨ . غير مطابق للقانون .

١ — استن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة لربط الضريبة هي قاعدة الأرباح الحكيمة باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ — بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير — أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ — حتى ولو كانت حساباتهم في تلك السنوات منتظمة .

٢ — إذا كانت مصلحة الضرائب قد قدرت ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على الممول عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ تقديرا حكما عملا بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — ولم يكن هذا التقدير يستلزم إثارة منازعات موضوعية أو قانونية من قبل الممول مما يقتضى توجيه النموذج رقم ١٨ إليه ، ولم يترتب على إغفاله إخلال بحقه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان إجراءات ربط الضريبة تأسيسا على عدم توجيه النموذج رقم ١٨ لا يكون مطابقا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن مأمورية ضرائب طنطا قدرت مبلغ ٢١٨٠ ج أرباحا تجارية فى سنة ١٩٤٧ لمورث المطعون عليهم بصفته مديرا لشركة المحلاوى للعطارة وأعمالا للرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ اتخذت التقدير السابق أساسا لربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ — ١٩٥١ ووجهت إليه خطا با بذلك أشارت فيه إلى أنه النموذج رقم ١٩ ضرائب . وقد طعن مورث المطعون عليهم فى هذا التقدير أمام لجنة الطعن ودفع أمامها ببطلان الإخطار وبأن ربط سنة ١٩٤٧ لا يزال معروضا على اللجنة وأن المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ٥٢ لا ينطبق عليه لأنه يمسك دلائل متظمة . وأصدرت اللجنة قرارها فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤ برفض الدفع وبتأييد قرار المأمورية باتخاذها أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا للربط عن السنوات ١٩٤٨ — ١٩٥١ مع تعديل صافي الأرباح الحكيمة فى كل من تلك السنوات إلى ٢١٤٤ جتيم — طعن مورث المطعون عليهم فى هذا القرار أمام محكمة طنطا الابتدائية فى الدعوى رقم ١٥٨٠/١٨٨ سنة ٥٤ تجارى كلى وطلب أصليا الحكم ببطلان إجراءات إخطاره بربط الضريبة عن أرباحه فى السنوات ١٩٤٨ — ١٩٥١ واحتياطيا بعدم تطبيق أحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ على تلك السنوات واعتبار

أرباح الشركة من واقع دفاتها واستند في الدفع بالبطلان إلى أن مأمورية الضرائب كان يتعين عليها أن تخطر بالنموذج ١٨ وتدعوه لإبداء اعتراضاته ثم تخطر في النموذج ١٩ بالربط الذي يستقر عليه رأيها . ولكنها أخطرت بالنموذج رقم ١٨ وشطب هذا الرقم وكتبت بدله ١٩ وبذلك فوتت عليه حقا إذ لكل من هذين النموذجين أثر قانوني يختلف عن الآخر وتمسك في موضوع الطعن بأنه لديه دفاتر منتظمة مما يمنع معه ممارسة الربط الحكيم بمقتضى المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ٥٢ — وأصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٥ بقبول الدفع ببطلان إجراءات ربط الضريبة عن السنوات ١٩٤٨ — ١٩٥١ وبإلغاء قرار اللجنة واستندت في قضائها إلى أن المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لم ينظم الإجراءات التي تتبع عند ربط الضريبة على أساس الأرباح الحكيمة وقد أوجبت المادة ٤٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على مصلحة الضرائب موافاة الممول بأسس الضريبة عند ربطها بالنموذج رقم ١٨ ضرائب قبل إخطاره بالربط على النموذج ١٩ وذلك لإتاحة الفرصة للمول لدراسة تقدير المأمورية — والرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ لم يلغ الإجراءات المنصوص عليها في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإنما استحدثت قاعدة جديدة لا شأن لها بالإجراءات التي رسمها القانون في خصوص ربط الضريبة . ولما كانت المأمورية لم تعلن الممول بالربط على النموذج ١٨ ولم تمنحه مهلة الشهر لإبداء ملاحظاته فإنها تكون بذلك قد أخلت بمقه في الدفاع ونجرت على مقتضى القواعد القانونية الآمرة في مرافعات الضرائب المنصوص عليها في المادة ٤٥ سالف الذكر . وبجاء ذلك بالبطلان ولا عبرة بما تقول به المصلحة من أنه لا يبطلان بغير نص — استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ٤٧ سنة ٥ تجاري وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٦ بتأييد الحكم ورددت الأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي — طعنتم مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير حاصل بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٥٦ — وعرض الطعن بعد استيفاء إجراءاته على دائرة فحص الطعون . وصمم ممثل الطاعنة على ما جاء بالتقرير كما صيغت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب نقض الحكم وأصدرت دائرة الفحص قرارها بجمعية ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٠ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وقد أعلنت الطاعنة تقرير الطعن إلى المطعون عليهم، وشرأ

عليه بقرار الإحالة في ٨ مايو سنة ١٩٦٠ ثم أودعت أصل ورقة الإعلان مع مذكرتها الشارحة في ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ وقدمت النيابة مذكرة تكميلية أشارت فيها إلى صحة الإجراءات وأحالت فيها على رأيها السابق . وتحدد أخيرا لنظر الطعن جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله إن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون — ذلك أن الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ إنما يجب مراداتها في أحوال ربط الضريبة على الأرباح الحقيقية التي حققها الممول فعلا — وفي هذه الحالة يرسل إليه النموذج ١٨ بملاحظات مصلحة الضرائب على الإقرار المقدم منه وما ترى إدخاله من تصحيح أو تعديل — وعلى الممول أن يرد على ما جاء بهذا النموذج بالرفض أو القبول وعندئذ ترسل إليه المصلحة النموذج ١٩ بربط الضريبة عليه . أما في حالة عدم تقديم الممول لإقرارا أصلا أو امتناعه عن تقديم المستندات أو البيانات المؤيدة لإقراره فإن المصلحة تقدر الأرباح وتربط الضريبة مكتفية بالنموذج ١٩ . وفي أحوال تقدير الضريبة تقديرا حكما مقاسا على أرباح سنة ١٩٤٧ بالتطبيق للرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لا محل للإلتزام بهذه الإجراءات لأن عناصر الربط معروفة سلفا للممول .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أن الرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد استن قاعده جديدة لربط الضريبة هي قاعدة الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . وقد استهدف الشارع باستصداره هذا القانون تصفية قضايا المولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزائنة وفقا لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ولذا فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو مصلحة الضرائب . وهذا ظاهر من مراجعة الأعمال التحضيرية للقانون والتي يفهم منها أنها تهدف لوضع قاعدة عامة تسرى باطراد كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات ١٩٤٨ — ١٩٥١ وكان الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ حتى لو كانت حساباته في تلك السنوات متظمة . وهو ما يبدو واضحا من أن نص المادة الأولى من القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢

جاء مطلقا لا استثناء فيه على خلاف القانون ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ وقد نص فيه على أنه يستثنى من قاعدة التقدير الحكيم الممولون الذين يمسون في السنوات المقيسة حسابات منتظمة — كما أفصحت المذكرة التفسيرية للقانون الأخير عن هذا النظر بقولها ”إن ستي ١٩٥٠ و ١٩٥١ يخضعان لحكم المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ويجرى الربط في شأنهما حكما متى كان الممول خاضعا لربط الضريبة بطريقة التقدير في سنة الأساس . ومن ثم فلا وجه لإعادة النظر في انتظام حسابات الممول فيهما“ — لما كان ذلك فإن تقدير الطاعة للضريبة عن السنوات ١٩٤٨ — ١٩٥١ تقديرا حكما عملا بأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لم يكن يستلزم إثارة منازعات موضوعية أو قانونية من قبل مورت المطعون عليهم مما يقتضى توجيه النموذج رقم ١٨ إليه — ولا يترتب على إغفاله إخلال بحق الممول الذى يجرى فى حقه التقدير الحكيم — ومتى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان إجراءات ربط ضريبة الأرباح التجارية فى السنوات ١٩٤٨ — ١٩٥١ تأسيسا على عدم توجيه النموذج رقم ١٨ لا يكون مطابقا للقانون ومن ثم يتعين نقضه .

وحيث إن الدعوى صالحة للفصل فيها . ولما سبق بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، وفرج يوسف ،
وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، المستشارين .

(٢٩)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٦ القضائية :

نقض ” إجراءات الطعن “ ” اعلان الطعن “ .

ايداع الطاعن قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة اعلان الطعن إلى الخصم في الميعاد المخصوص
عليه في المادة ١١ من القانون ٥٧/٥٩ هو اجراء جوهري يترتب على اغفاله عدم قبول الطعن .
لا يبنى عنه ارسال أصل ورقة الاعلان إلى قلم الكتاب عن طريق البريد .

إذا كان الطاعن لم يودع قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة اعلان الطعن
إلى المطعون عليه خلال الأجل المحدد لذلك في المادة ١١ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — فان تخلفه
عن القيام بهذا الإجراء الجوهري يستتبع عدم قبول الطعن — ولا يغير من ذلك
وصول أصل ورقة الاعلان إلى قلم الكتاب بالبريد في الميعاد — ذلك أن مراد
الشارع هو أن يتم الايداع بحضور الطاعن أو من ينبيه عنه قانونا أمام الموظف
المختص بقلم كتاب محكمة النقض صيانة لإجراءات الطعن من العبث وإبعادا لها
عن المظان والشبهات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والموافقة وبعد المداولة .

من حيث إنه يبين من الأوراق أن هذا الطعن عرض على دائرة فحص الطعون
بجلسة ٨ مارس سنة ١٩٦٠ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وإعمالا لحكم
المادة ٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تسرى أحكام

المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى من هذا القانون على هذا الطعن إذا لم تكن قد حددت بعد جلسة لنظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بالقانون المشار إليه ، ولما كانت المادة ١١ من هذا القانون تنص على أنه إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن وعلى الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة وعلى الطاعن أيضا أن يودع خلال الخمسة الأيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة بشرح أسبابه المبينة في التقرير ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنين لم يودعوا خلال الأجل المضروب لذلك - أصل ورقة الإعلان - فإن تخلفهم عن القيام بهذا الإجراء الجوهري يستتبع بطلان الطعن ولا يغير من ذلك وصول أصل ورقة الإعلان إلى قلم الكتاب بالبريد في الميعاد ذلك أن مراد الشارع أن يتم الإيداع بحضور الطاعنين أو من ينوب عنهم منهم قانونا أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض صيانة لإجراءات الطعن من العبث وابعادها عن المظان والشبهات .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود هياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد منولى عتلم ، وإبراهيم
هثان يوسف ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٣٠)

الطعن رقم ٤٥٢ سنة ٢٥ القضائية :

نقض ” إجراءات الطعن “ ” إيداع الأوراق والمستندات “ ” إيداع
صورة الحكم الابتدائى “ .

إيداع صورة الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه هو إجراء
جوهرى يترتب على إغفاله سقوط الطعن .

لما كانت المادة ٤٢٩ مرافعات معدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥
صريحة فى أنه يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير
صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه إن كانت أعلنت
وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه ،
وكان تقديم صورة طبق الأصل من الحكم الابتدائى فى مثل هذه الحالة هو
من الإجراءات الجوهرية التى يترتب على إغفالها سقوط الطعن وكان يبين
من الحكم المطعون فيه أنه أحال إلى الحكم الابتدائى فى أسبابه ، فقد كان
يتعين على الطاعن أن يودع ملف الطعن صورة رسمية من الحكم الابتدائى الذى
أصبح بمقتضى الإحالة وكأنه جزء من الحكم المطعون فيه مكمل له ، وإذ هو لم
يفعل فإن الطعن يكون غير مقبول . *

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن بصفته شريكا متضامنا ومدير الشركة نسيم عدس وأولاده بمصر أقام الدعوى رقم ٩٥٥ سنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى قرار لجنة طعون الضرائب الصادر فى ١٨/٤/١٩٥١ طالبا الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع تعديل قرار اللجنة واعتماد خصم التبرعات البالغ قدرها ١٢٥٨١ ج و ٧٥٠ م فى سنة ١٩٤٥، ١٠٢٨٧ ج فى سنة ١٩٤٦ بالكامل بوصفها تكليفا على الربح ، والحكم بعدم سريان أتاوة القطن على ما يصرف من الأقطان الناتجة من محصول ستنى ١٩٤٢/١٩٤٣ و ١٩٤٣/١٩٤٤ بعد مضى السنة القطنية لكل من المحصولين سالتى الذكر ومن طريق الاحتياط الكلى عدم سريان الأتاوة إلا على ما يتجاوز ١٢ ٪ من سعر التكلفة على المتبقى من الأقطان بدون تصريف عن كل سنة من سنى التخزين لأمرة واحدة ، وإلزام المصلحة بالمصاريف والأتعاب مع حفظ حقه فى استرداد كل ما يدفع من ضريبة غير مستحقة وكافة الحقوق الأخرى . وبتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة علنيا وحضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه على أساس اعتبار مبلغ الاثنى عشر ألف جنيه التى دفعها الطاعن فى سنة ١٩٤٥ تبرعا لصالح مشروع يوم النصر ومبلغ العشرة آلاف جنيه التى دفعها فى سنة ١٩٤٦ لصالح مدينة فاروق الجامعية دون غيرها من التبرعات من التكاليف التى تخصم من الأرباح ورفضت طلبات الطاعن بشأن أتاوة القطن مع إلزام كل من الطرفين بنصف مصروفات الدعوى وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماه . واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه فيما قضى به من رفض وجهة نظره فيما يتعلق بالأتاوة والحكم بعدم سريانها على ما يصرف من الأقطان الناتجة من محصول ستنى ١٩٤٢/١٩٤٣ و ١٩٤٣/١٩٤٤ بعد مضى السنة القطنية لكل من المحصولين سالتى الذكر ومن طريق الاحتياط الكلى عدم سريان

الأتاوة على ما يتجاوز ١٢٪ من سعر التكلفة على المتبقى من الأقطان بدون تصريف محسوبة عن كل سنة من سنى التخزين لا مرة واحدة مع إلزام المصلحة بالمصاريف وأتعاب المحاماه عن الدرجتين ومع حفظ الحق فى استرداد كل ما يدفع من ضريبة غير مستحقة وكافة الحقوق الأخرى . ثم عدل طلباته إلى طلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض وجهة نظره فى خصوص الأتاوة والحكم بعدم سريانها على ما بيع من القطن الناتج من محصول سنى ١٩٤٢/١٩٤٣ و ١٩٤٣/١٩٤٤ بعد مضى السنة القطنية لكل من المحصولين المذكورين واحتياطيا حساب الأتاوة على أساس الفرق بين ثمن بيع القطن سالف الذكر والثن الذى كان مقدرا له فى نهاية السنة السابقة على البيع مع إلزام المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين مع حفظ كافة حقوقه الأخرى وأخصها حقه فى استرداد ما دفع بغير حق . وبتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة طليا وحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصروفات الاستئنافية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماه للاستئناف ضدها . وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها الحكم أصليا بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة ومن باب الاحتياط عدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم صورة طبق الأصل من الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه ومن باب الاحتياط الكلى رفض الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت الحكم بإعلان الطعن .

وحيث إن النيابة العامة ومصلحة الضرائب دفعتا بإعلان الطعن لأن الطاعن لم يقدم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائى أو الصورة المعلنة منه وهو لإجراء أوجبه الفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه وهو بالفعل الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن المادة ٤٢٩ مرافعات معدلة
بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ صريحة في أنه يجب على الطاعن أن يودع
قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير صورة من الحكم المطعون فيه
مطابقة لأصله أو الصورة المعلنة منه إن كانت أعلنت وصورة من الحكم الابتدائي
وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، وجرى قضاء هذه المحكمة
على أن تقديم صورة طبق الأصل من الحكم الابتدائي في مثل هذه الحالة هو
من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها سقوط الطعن ، وإذا كان يبين
من الحكم المطعون فيه أنه أحال إلى الحكم الابتدائي في أسبابه وذلك بقوله
” إن الحكم المستأنف ناقش اعتراضات المستأنف وانتهى إلى رفضها وذلك
للاسباب التي تقرر عليها هذه المحكمة “، فقد كان يتعين على الطاعن أن يودع
ملف الطعن صورة رسمية من الحكم الابتدائي الذي أصبح بمقتضى الإحالة وكأنه
جزء من الحكم المطعون فيه مكمل له ، وإذا هو لم يفعل فإن الطعن يكون
غير مقبول .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٣١)

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) نقض ”إجراءات الطعن“ ”إيداع الأوراق والمستندات“ ”إيداع أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة“ .

ميعاد إيداع أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة لا يبدأ إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لإعلان الطعن بحسب المادة ١١ من القانون ٥٧/١٩٥٩ . إذا كان للطاعن الحق في إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الإعلان فإن ميعاد الإيداع لا يبدأ في هذه الحالة إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد أصلا للإعلان مضافا إليه ميعاد المسافة .

(ب) إلزام ”تعدد طرفي الالتزام“ ”التضامن“ ”أثر التضامن“ .

تفسير القواعد الخاصة بالتضامن السلبي والإيجابي منوط بفكرتين هما وحدة الدين وتعدد الروابط . النتائج المترتبة على ذلك ... المادة ٢٨٥ من القانون المدني .

(ج) دعوى ”المسائل التي تعترض سير الخصومة“ ”ترك الخصومة“ .

ترك الخصومة لا يمس الحق المرفوع به الدعوى على ما تقرره المادة ٣١٠ مرافعات .

١ — ميعاد إيداع أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة بحسب المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يبدأ إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لإعلان الطعن ، فإذا كان للطاعن الحق في إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأخير فإن ميعاد الإيداع لا يبدأ في هذه الحالة إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد أصلا للإعلان مضافا إليه ميعاد المسافة .

٢ — تفسير القواعد الخاصة بالتضامن السلبي والإيجابي منوط بفكرتين هما وحدة الدين ، وتعدد الروابط . ومن مقتضى الفكرة الأولى في التضامن السلبي

أن يكون كل من المدينين المتضامنين ملتزما في مواجهة الدائن بالدين كاملا غير منقسم والدائن أن يوجه مطالبته إلى من يختاره منهم على انفراد أو إليهم مجتمعين وإذا وجهها إلى أحدهم ولم يفلح في استيفاء الدين منه كله أو بعضه فله أن يعود لمطالبة المدينين الآخرين وأي واحد منهم يختاره بما بقي من الدين ، كما أن له إذا ما طالبهم مجتمعين أمام القضاء أن يتنازل عن بعضهم ويحصر مطالبته بجملة الدين في أحدهم أو في بعضهم دون أن يسوغ لهؤلاء أن يطالبوه باستئصال حصة من حصل التنازل عن مطالبته منهم . ومن مقتضى الفكرة الثانية أن كل مدين تربطه بالدائن رابطة مستقلة ومتميزة عن الروابط التي تربط المدينين الآخرين بهذا الدائن فإذا شابت رابطة أحد المدينين المتضامنين بالدائن عيوب خاصة بها مع بقاء الروابط الأخرى التي تربط هذا الدائن بالمدينين الآخرين سليمة فإن عيوب رابطة منها لا تتعداها إلى رابطة أخرى وإذا زال الالتزام بالنسبة للمدين الذي اعتري رابطته الفساد فإن زوال هذا الالتزام لا يمس التزام المدينين الآخرين فيظل كل واحد منهم ملتزما قبل الدائن بالدين بأسره ويكون للمدين الذي تعيبت رابطته وحده الحق في التمسك بالعيب الذي شاب رابطته ولا يكون له أن يطالب باستئصال حصة المدين الذي تعيبت رابطته فهذه الحصة لا تستنزل ما دام العيب قاصرا على رابطة دون غيرها — وكل هذا تطبيق لما نصت عليه المادة ٢٨٥ من القانون المدني .

٣ — ترك الحصومة على ما تقرره المادة ٣١٠ من قانون المرافعات لا يمس الحق المرفوع به الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٥١ مدنى كلى المنيا ضد المطعون عليهم وآخر هو محمود محمد حمودة طالبا الحكم بإلزامه هو والمطعون عليه الأول بصفتهما مدينين والمطعون عليهما الثانى والثالث بصفتهما ضامنين متضامنين

بأن يدفعوا له مبلغ ٩٠١٨ ج و ٣ م مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وقال
في بيان دعواه إنه بموجب عقد تاريخه ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ باع له المدعى
عليهما الأولان بضمان وتضامن المدعى عليهما الآخرين ١٥٠٠ قنطار من القطن
الأشمونى الزهر محصول عام ١٩٥٠ من رتبة الجود ونص في العقد على أن يتم
تسليم هذه الكمية في ميعاد لا يتجاوز آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠ وأن يحدد الثمن على
أساس أسعار عقود الشهر المذكور زائدا علاوة قدرها ستون قرشا للقنطار وأن
يكون للبائعين طلب مد أجل قطع السعر إلى عقود شهر ديسمبر وقد استلم المدعى
عليهما البائعان متضامين مع الثالث والرابع مبلغ ٨٥٦٤ ج و ٥٠٠ م من ثمن
القطن المباع ولم يوردا من الكمية المتعاقد عليها سوى ١٧٣,٤١ قنطارا وأنه
طالبهما بالوفاء بالتزامهما طبقا لنصوص العقد فطلبا بكتاب تاريخه ١٠ أكتوبر
سنة ١٩٥٠ نقل الكمية المتعاقد عليها كلها من عقود أكتوبر إلى عقود ديسمبر
سنة ١٩٥٠ على أن تقيد مصاريف النقل وفروقه على حسابهما ثم طلبا مرة
أخرى نقلها من عقود ديسمبر إلى عقود فبراير سنة ١٩٥١ ونفذ المشتري — الطاعن —
أمرى النقل المذكورين ولما حلت نهاية الأجل المحدد لقطع السعر ولم يتم
البائعين بتسليم شيء من القطن المباع غير المقدار سالف الذكر وأنكشف مركزهما
اضطر الطاعن إلى قطع سعر هذا القدر على سعر يوم ٩ يناير سنة ١٩٥١ وذلك
بعد أن أخطرها تلغرافيا بعزمه على القطع في هذا اليوم وبإجراء الحساب وخصم
من القطن المورد والبالغ ٣٢٠١ ج ٥٠ م من مجموع ما يستحقه في ذمتها
من نقدية مسحوبة وتعويضات حسب العقد وفرق علاوة ومصاريف نقل
وثن أكياس فوارغ ومجموع ذلك كله ١٢٢١٩ ج ٨٠ م يكون الباقي في
ذمة المدعى عليهم هو المبلغ الذى رفع به الدعوى واستند الطاعن في دعواه تلك
إلى عقد البيع وإلى سندات إذنية بالمبايع التى تسلمها البائعان تقدا وموقع
عليها منهما بصفتها مدينين متضامين — ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة
الابتدائية قرر محمود حموده فى جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ بالطن بالتروير
فى إمضائه على عقد البيع واحتفظ لنفسه بالحق فى الطعن بالتروير أيضا فى
السندات الإذنية وباقي المستندات المقدمة من الطاعن واتى بحمل توقيعه وعندئذ أعلن
الطاعن تنازله عن التمسك بالعقد بالنسبة لهذا المدعى عليه فقط ثم قرر بتنازله
مؤقتا عن مخاصمته محتفظا لنفسه بالحق فى الرجوع عليه بعد ذلك بالتضمينات

وحكمت المحكمة بإثبات تنازل المدعى عن مخاصمة المدعى عليه المذكور وحجرت الدعوى للحكم ثم أعادتها إلى المرافعة لمناقشة المدعى (الطاعن) في طلباته بعد نزوله عن مخاصمة هذا المدعى عليه وبجلسة ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ قرر الحاضر عن المدعى أن طلباته ضد المدعى عليه الأول — المطعون عليه الأول — بصفته مدينا والمدعى عليهما الثالث والرابع — المطعون عليهما الآخرين — ضامين متضامين حسب العريضة وإن سنده في ذلك البند العاشر من العقد الذى ينص على تضامن البائعين وأصدرت المحكمة حكمها فى الدعوى فى الجلسة المذكورة بإلزام المدعى عليه الأول بصفته مدينا وإلزام المدعى عليهما الثالث والرابع بصفتهما ضامين متضامين للمدعى عليه الأول بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٤٣١٠ ج و ٥٣٢ م والمصاريف المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعابا للمحاماة وأقيم هذا الحكم على أساس التزام المدعى عليه الأول — المطعون عليه الأول — بكامل الالتزام بوصفه مدينا متضامنا فيه وصفت المحكمة الحساب بين الطرفين على هذا الأساس غير أنها لم تعتمد من المبالغ التى طالب بها الطاعن سوى مبلغ ٧٦٤٠ ج الذى تسلمه البائعان بموجب العقد والسندات الإذنية ومبلغ ١٣٢٦ ج و ٥٩٠ م قيمة التعويض الاتفاقى بواقع جنيه عن كل قنطار لم يورد من الكمية المتعاقد عليها وخصمت من مجموع — هذين المبلغين — ثمن القطن المورد والذى قدرته بمبلغ ٤٦٥٦ ج و ٥٨ م وحكمت للطاعن بالباقي — وقد استأنف المطعون عليه الثانى أحد الضامين هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٦ سنة ٧١ ق طالباً بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة له كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٤٠٥ سنة ٧٢ ق طالباً بتعديل الحكم وإلزام المدعى عليهما بما لم يحكم له به من طلباته فى الدعوى الابتدائية وأثناء نظر هذين الاستئنافين رفع المطعون عليه الأول استئنافاً فرعياً قيد برقم ٣٥٢ سنة ٧٢ ق طلب فيه إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى برمتها وبتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة فى هذه الاستئنافات الثلاثة بقبولها شكلاً وفى موضوعها بتعديل الحكم المستأنف وإلزام محمد عبد اللاه مجسدى — المطعون عليه الأول — بصفته مدينا وداود سليمان ومحمد حشمت — المطعون عليهما الثانى والثالث — بصفتهما ضامين متضامين بأن يدفعوا ليطرس كامل عوض — الطاعن — مبلغ ١٩٨٤ ج و ٥٣٩ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين

ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما — وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة طابت فيها نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ١٥ من مارس سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة — وفي ٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ حرر قلم الكتاب محضرا أثبت فيه إن محامي الطاعن حضر في هذا اليوم وأراد تقديم أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة شارحة فلم يقبلها قلم الكتاب لأن آخر ميعاد لتقديم هذه الأوراق كان يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٦٠ — وبتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ حرر قلم الكتاب محضرا آخر أثبت فيه إن وكيل الطاعن أراد تقديم مذكرة تتضمن أن قلم الكتاب لم يكن على حق في عدم قبوله الأوراق المحررها المحضر السابق وذلك لأن ميعاد الخمسة عشر يوما المحدد لإعلان تقرير الطعن يجب أن يضاف إليه ميعاد مسافة قدره أربعة أيام طبقا لنص المادة ٢١ مرافعات لأن الطاعن والمطعون عليهم يقيمون بالمنيا وأثبت قلم الكتاب في هذا المحضر أيضا أنه رد هذه الأوراق نظرا لأن المطعون عليهم لم يستعملوا حقهم في الرد طبقا للمادة ٢١ من قانون الإجراءات وبذلك لم يفتح للطاعن ميعاد للرد — وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها عدم قبول الطعن شكلا لعدم إيداع أصل ورقة الإعلان في الميعاد المحدد في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والذي لا يضاف إليه ميعاد مسافة — وحدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وفيها حضر وكيل الطاعن وتمسك بحقه طبقا للمادة ٢١ مرافعات في إضافة ميعاد مسافة قدره أربعة أيام إلى الميعاد المحدد لإعلان الطعن وذلك بسبب إقامة المطعون عليهم في المنيا وقال إن ميعاد الإيداع المحدد بخمسة أيام يبدأ في حالته من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد للإعلان محتسبا فيه ميعاد المسافة وبذلك يكون الإيداع الذي امتنع قلم الكتاب عن قبوله قد تم في الميعاد القانوني وقد تنازلت النيابة بالجلسة المذكورة عن الدفع المبدى منها بعدم قبول الطعن شكلا وقررت المحكمة في هذه الجلسة التأجيل بجلسته ٩ فبراير سنة ١٩٦١ وصرحت للطاعن بإيداع تقرير الطعن مع المذكرة الشارحة في خلال خمسة أيام وللنيابة بتقديم مذكرة تكميلية وبتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ أودع وكيل الطاعن أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة شارحة وقدمت النيابة مذكرة تكميلية أبدت فيها

من جديد الدفع الذي كانت قد تنازلت عنه وبجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٦١ صممت النيابة على ما جاء في هذه المذكرة .

وحيث إن النيابة العامة تستند في مذكرتها الأخيرة في الدفع بعدم قبول الطعن شكلا إلى أن الميعاد المحدد في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لإيداع أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة مستقل عن الميعاد المحدد لإعلان الطعن وغير مترتب عليه وأنه لا يزال عشرين يوما تبدأ من تاريخ صدور قرار الإحالة من دائرة الفحص كما كان عشرين يوما تبدأ من تاريخ الطعن في ظل المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل صدور القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ وأن المادة ٤٣٣ مكررة مرافعات التي جاء بها القانون المذكور إذ نصت على أنه "على الطاعن أيضا أن يودع خلال الخمسة أيام التالية لانقضاء هذا الميعاد — أى ميعاد الإعلان — أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة لشرح أسبابه المبينة في التقرير" إنما تعنى بعبارة "هذا الميعاد" ميعاد الخمسة عشر يوما مجردا من كونه ميعاد الإعلان وباعتباره ميعاد أيام بحيث يصبح ميعاد الإيداع بإضافة الخمسة أيام التالية عشرين يوما كما كان قبل التعديل وأنه لذلك لا يصح أن يتأثر ميعاد الإيداع بميعاد المسافة الذي يضاف إلى ميعاد الإعلان وإن ميعاد الإيداع نفسه لا يضاف إليه ميعاد مسافة ذلك لأن ميعاد المسافة أضيف إلى ميعاد الطعن وإلى ميعاد إعلانه إلى المطعون عليهم وتضيف النيابة أن المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ لا تبدل على أن المشرع قصد من تغيير الصياغة في المادة ٤٣٢ مكررة أن يجعل ميعاد الإيداع تاليا لميعاد الإعلان وإنما على النقيض من ذلك صرح في هذه المذكرة بما يدل على أنه لا يزال يعتبر ميعاد الإيداع عشرين يوما تالية لقرار الإحالة إذ جاء في هذه المذكرة أنه "إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية فلا يجوز للطاعن تقديم مستندات جديدة بل كل ما يجوز له هو تقديم مذكرة شارحة خلال العشرين يوما التالية لقرار الإحالة" المادة ٤٣٢ مكررة" وترى النيابة لذلك أن ميعاد إيداع المذكرة الشارحة وأصل ورقة إعلان الطعن هو العشرون يوما التالية لقرار الإحالة وهو ذات الميعاد الذي كان مقررا في المادة ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ فيما عدا أنه كان يبدأ من تاريخ الطعن فأصبح يبدأ من تاريخ الإحالة وانتهت النيابة إلى أنه لما كان قرار الإحالة قد صدر في ١٥ من مارس سنة ١٩٦٠ فإن

ميعاد الإيداع ينتهى فى ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ ولما كان الطاعن لم يحضر إلى قلم الكتاب للإيداع إلا فى ٦ من الشهر المذكور. فإن الإيداع يكون حاصلًا بعد ميعاده مما يستوجب عدم قبول الطعن شكلاً .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ذلك أن المادة ٤٣١ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ كانت توجب على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن إليهم فى الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن كما كانت المادة ٤٣٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون المذكور توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن ولما صدر القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ منشئاً لنظام دوائر فحص الطعون عدل حكم هاتين المادتين وأضاف مادة جديدة برقم ٤٣٢ مكررة تقضى بأنه "إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن ويعلن الطاعن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك فى الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة ... وعلى الطاعن أن يودع خلال الخمسة الأيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة فى التقرير" ثم صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فنقل نص المادة ٤٣٢ مكررة فى المادة ١١ منه مع تغيير طفيف فى الصياغة لا يؤثر على المعنى — ومفاد ما تقدم أن ميعاد إعلان الطعن وميعاد الإيداع كانا أصلاً وقبل صدور القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ يبدأ من تاريخ الطعن وكان محددًا للأول خمسة عشر يوماً وللثانى عشرون يوماً ثم عدل المشرع فى هذين الميعادين بفعل ميعاد الإعلان خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ إحالة الطعن من دائرة الفحص إلى هذه الدائرة وميعاد الإيداع خمسة أيام تبدأ من تاريخ انقضاء الميعاد السابق المحدد للإعلان وبقي الحال كذلك فى ظل القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولما كان المشرع وهو متزه عن العبث عند إصداره القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ على بينة مما كان عليه الوضع القائم إذ ذاك من تحديد مبدأ واحد لاحتساب كل من ميعاد الإعلان وميعاد الإيداع فإن

تغييره في هذا الوضع بنصوص صريحة لا يمكن أن يفسر إلا بأنه تعمد العدول عنه وأراد أن يجعل لميعاد الإيداع بداية تختلف عن بداية ميعاد الإعلان ولما كان ميعاد الإيداع بحسب صريح نص المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يبدأ إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد للإعلان فإنه إذا كان للطاعن الحق في إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأخير طبقا لنص المادة ٢١ مرافعات فإن ميعاد الإيداع المحدد له خمسة أيام لا يبدأ في هذه الحالة إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد أصلا للإعلان وهو الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة مضافا إليه ميعاد المسافة الذي يستحقه الطاعن ذلك أن ميعاد المسافة يعتبر في هذه الحالة مكملا لميعاد الإعلان ويتكون من مجموعهما ميعاد واحد يكون هو ميعاد الإعلان — وغير صحيح القول بأن ميعاد الإيداع ظل بعد صدور القانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ مستقلا عن ميعاد الإعلان وغير مترتب عليه وأنه لا يزال عشرين يوما تبدأ من تاريخ صدور قرار الإحالة كما كان عشرين يوما تبدأ من تاريخ الطعن في ظل المادة ٣٢ مرافعات قبل صدور القانون سالف الذكر ذلك أنه فضلا عن مخالفة هذا القول لصريح نص المادة ٣٢ مكررة مرافعات، ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن الأخذ به يؤدي إلى استحالة حصول إيداع ورقة إعلان الطعن في ميعاد العشرين يوما التالية للإحالة في حالة ما إذا كان المطعون ضده المطلوب إعلانه يقيم في مناطق الحدود أو في الخارج وكان للطاعن بسبب ذلك أن يضيف إلى ميعاد الإعلان ميعاد مسافة يصل أحيانا إلى مائة وخمسين يوما طبقا للمادة ٢٢ مرافعات وقد تفادى المشرع هذه النتيجة عند جعل ميعاد الإيداع لا يبدأ إلا من تاريخ انقضاء ميعاد الإعلان محسوبا فيه ميعاد المسافة ولا محل للتحدي بما ورد في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ في تعليقها على المادة ٣٧ مرافعات المقابلة للمادة ١٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والتي تحظر على قلم الكتاب قبول مذكرات أو أوراق بعد انقضاء المواعيد المحددة لها من عبارات تنم عن أن ميعاد إيداع المذكرة الشارحة هو العشرون يوما التالية لقرار الإحالة ذلك أنه من المقرر أن المذكرة الإيضاحية لقانون ما لا يمكن أن تعدل نصا صريحا فيه وإنما تقتصر مهمتها على تفسير ما غمض من نصوصه — على أن ما ورد في المذكرة صحيح في الأحوال العادية التي لا يستحق فيها الطاعن ميعاد مسافة يزداد على ميعاد الإعلان ولعل هذه الأحوال هي التي تعنيها المذكرة .

وحيث إنه لما كان الثابت أن المطعون ضدهم يقيمون في المنيا وكان للطاعن طبقا لنص المادة ٢١ مرافعات ولما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يضيف إلى الميعاد المحدد لإعلان الطعن ميعاد مسافة محسوبة بين مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها وبين موطن المطعون ضده الذي يعلن فيه بالطعن فإن ميعاد الإعلان بعد إضافة أربعة أيام إليه وهو ميعاد المسافة الذي يستحقه الطاعن في هذا الطعن — يمتد إلى يوم ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ وبذلك يبدأ ميعاد الإيداع من ٥ من الشهر المذكور وينتهي في ٩ منه ولما كان الطاعن قدم أصل ورقة الإعلان ومذكرته الشارحة إلى قلم الكتاب في يوم ٦ من أبريل المذكور فإنه لا يكون متخلفا عن الإيداع في ميعاده ويكون الطعن وقد استوفى أوضاعه الشكلية مقبولا شكلا .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعن في أولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ذلك أنه أورد في أسبابه أن الطاعن لم يطلب التضامن بالنسبة للبائعين "المطعون عليه الأول ومحمود حموده" وقصر طلباته أمام المحكمة الابتدائية على إلزامهما بصفتهما مدينين فقط وإلزام المطعون عليهما الثانى والثالث بصفتهما ضامنين متضامنين لهما وأصر على طلباته هذه في المذكرة المقدمة منه بجلسته ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ولم يعدل فيها وصدر الحكم الابتدائي على هذا الأساس وهذا يعنى أنه لم يطلب الحكم على المدينين إلا بنصف ما يطالب به دون تضامن بينهما ويقول الطاعن إن هذا الذى قاله الحكم يخالف الثابت فى الأوراق ذلك أنه يبين من محاضر جلسات الدعوى الابتدائية ومن الحكم الصادر فيها أنه بعد أن تنازل مؤقتا عن محاصمة أحد المدينين المتضامنين وهو محمود حموده لكي يتفادى تعطيل السير فى الدعوى دمل طلباته قبل المطعون عليه الأول بمحضر جلسته ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ التالية لتاريخ المذكرة التى أشار إليها الحكم وطلب إلزامه بكل الطلبات الميئة بعريضة الدعوى أى بمبلغ ٩٠١٨ ج ٣ م مستندا فى ذلك إلى البند العاشر من عقد البيع الذى نص فيه على تضامن البائعين وعلى أساس هذا التعديل وليس على الأساس الذى ذكره الحكم المطعون فيه صدر الحكم الابتدائي وصرح فى أسبابه أن المطعون عليه الأول ملتزم بكامل الالتزام بصفته مدينا متضامنا وقد أصر الطاعن على طلباته المعدلة أمام محكمة

الاستئناف في المذكرة المقدمة منه لها جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ والمقدمة صورة منها بملف الطعن .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه جاء بأسباب الحكم المطعون فيه ما يلي « حيث وإن يكن التعاقد قد جاء في الأصل مع البائعين محمد عبد الله مجدى — المطعون عليه الأول — ومحمود حموده بطريق التضامن طبقا لنص البند العاشر من عقد البيع المؤرخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠ « صحته ١٧ فبراير » ويجرى نصه بالآتي « البائعون يضمنون بعضهم بعضا بوجه التضامن والتكافل في نفاذ عقد البيع وجميع الاشتراطات المدونة به ويعترفون بأن لكل منهم الحق في سحب النقود من المشتري — الطاعن — انفراديا وكذا تحديد سعر الأقطان المذكورة وكل ما يجريه أحدهم انفراديا بشأن هذا العقد يكون ساريا على الآخرين بدون معارضة منهم » كما نص على التضامن والتكافل في سندات المديونية بين المدينين ثم بينهم وبين الضمان إذ جاء في السند الأذنى المؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٠ وهو يوم تحرير عقد البيع ما يأتى ” نحن الموقعين على هذا محمد عبد الله مجدى ومحمود حموده في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠ ندفع بموجب هذه الكمبيالة بالتضامن والتكافل إلى وتحت إذن حضرة بطرس كامل عوض المبلغ المرقوم أعلاه وقدره ستة آلاف جنيه ... الخ وهناك إمضاء لكل من المدينين “ وفي آخر السند العبارة الآتية : ” نحن الموقعين على هذا داود سليمان الجزار ومحمد حشمت ضمنا محمد عبد الله مجدى ومحمود حموده في سداد مبلغ ستة آلاف جنيه ضمان تضامن وتكافل وحضور وعزوم وإلزام بحيث إذا تأخروا في السداد الضامنين الغارمين ملزمين بالدفع فورا بدون ارتكان على مضمونيتي “ وإمضاء الضامنين . وبمثل هذا النص جاءت عبارة السندات الإذنية جميعها — أن يكون الضمان منصوبا عليه من المدينين ومنهما والضامنين ضمان تضامن وتكافل — إلا أنه تبين من الاطلاع على عريضة الدعوى الابتدائية أن السيد بطرس كامل لم يطلب التضامن بالنسبة للمدين وقصر طلباته أمام المحكمة الابتدائية على إلزام محمد عبد الله مجدى ومحمود حموده بصفتهم مدينين فقط والثالث والرابع بصفتهم ضامنين متضامين لهما وأصر على طلباته هذه في المذكرة المقدمة منه بملف الطعن ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ولم يعدل فيها وصدر الحكم الابتدائي على هذا الأساس وهذا يعنى أنه لم يطلب الحكم على المدينين إلا بنصف ما يطالب به دون تضامن بينهما “ — وما قرره الحكم من

أن الطاعن لم يعدل في طلباته الواردة في صحيفة دعواه الابتدائية ولم يطلب الحكم على المطعون عليه الأول إلا بنصف ما يطالب به دون تضامن بينه وبين محمود حموده وأن الحكم الابتدائي صدر على هذا الأساس — هذا الذي قرره الحكم مخالف للثابت في الأوراق ذلك أنه يبين من محاضر جلسات الدعوى الابتدائية المقدمة صورة رسمية منها بملف الطعن أن الطاعن بعد أن تنازل مؤقتاً عن مخاصمة المدين الآخر محمود حموده مع احتفاظه بحقه قبله في التضمينات وأثبتت المحكمة هذا التنازل حجت الدعوى للحكم ثم أعادتها للرافعة لمناقشة المدعى "الطاعن" في طلباته بعد نزوله عن مخاصمة المدعى عليه الثاني ثم ثبت بمحضر جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٥٣ أن المدعى قال في مواجهة المدعى عليهم يهمنى البند العاشر من العقد الذي ينص على أن البائعين متضامنان وقد حجت المحكمة الدعوى في هذه الجلسة للحكم ثم أعادتها مرة ثانية للرافعة بقرار مسبب كالاتي "حيث إن المدعى لم يوضح طلباته على وجه التحديد بعد نزوله عن مخاصمة المدعى عليه الثاني في ١٩ مارس سنة ١٩٥٣ وإنما أحال في مذكرته المقدمة لجلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٥٣ على طلباته الموضحة بصحيفة الدعوى لذلك ترى المحكمة مناقشته في موقفه" وثبت بمحضر جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ أن الحاضر عن المدعى قال في حضور المطعون عليهما الأول والثاني "إن طلباتي ضد المدعى عليه الأول — المطعون عليه الأول — بصفته مديناً والمدعى عليهما الثالث والرابع ضامنين متضامنين حسب العريضة وسندي في ذلك البند العاشر من العقد الذي ينص على التضامن" ومفاد ذلك أن الطاعن قد عدل أمام المحكمة الابتدائية طلباته قبل المطعون عليه الأول وفي واجهته وبمقتضى هذا التعديل طلب إلزامه بجميع الدين المطالب به في صحيفة الدعوى مستنداً في ذلك إلى البند العاشر من عقد البيع وهو البند الذي ينص صراحة على تضامن البائعين في نفاذ جميع شروط العقد وفي التزامهما بالمبالغ التي يقبضانها أو يقبضها أحدهما من المشتري وقد فهمت محكمة أول درجة طلبات الطاعن المعدلة قبل المطعون عليه الأول على هذا النحو وأصدرت حكماً في نفس الجلسة التي جرى فيها هذا التعديل على أساس التزام المطعون عليه الأول بكامل الالتزام بصفته مديناً متضامناً فيه وليس على الأساس الذي ذكره الحكم المطعون فيه وقد أصر الطاعن على طلباته المعدلة تلك أمام محكمة الاستئناف في المذكرة المقدمة منه إليها لجلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ والمقدمة صورة رسمية منها بملف الطعن .

وحيث إن الطاعن ينهى في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم قرر أن الطاعن تنازل عن العقد المطعون فيه وهو عقد ١٧ فبراير سنة ١٩٥٠ وبتزوله عنه قد أنهى إجراءات دعوى التزوير وأصبحت الدعوى قائمة في مواجهة مدين واحد لا يصبح أن يطالبه الطاعن إلا بنصيبه في الدين ومقداره النصف لأن التنازل تسليم بأن السند غير صحيح بالنسبة لمحمود حموده أى إبراء له من النصف وكذلك الحال بالنسبة للكفلاء طبقاً لنص المادة ٧٧٦ مدنى ويقول الطاعن إن هذا الذى قرره الحكم مخالف للقانون ذلك — أولاً — أن الدعوى تقوم على عقد بيع اقطان مؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٥٠ وعلى سندات إذنية تفيد استلام المطعون عليه الأول ومحمود حموده متضامين بضمان وتضامن المطعون عليهما الثانى والثالث مبلغ ٧٦٤٠ ج . والنايت بمحضر جلسة ٢٨ إبريل سنة ١٩٥٣ الذى استند إليه الحكم المطعون فيه أن الطاعن تنازل مؤقتاً وبالنسبة لمحمود حموده وحده عن العقد الذى طعن فيه الأخير بالتزوير أما السندات البالغ قيمتها ٧٦٤٠ ج . فلم يطعن فيها بالتزوير ولكن حين هدد بالطعن فيها تنازل الطاعن مؤقتاً عن مخاصمته محتفظاً بحقه قبله في التضمينات وقد أراد بذلك أن يتفادى تعطيل الفصل في الدعوى مكتفياً بطلب الحكم على المدين الآخر وعلى الضامين بكل الدين — وأنه مادام لم يحصل تنازل منه عن التمسك بالسندات الإذنية فما كان لمحكمة الاستئناف أن تحكم له بنصف قيمتها فقط استناداً إلى الزعم بأنه لم يتمسك بها ذلك أن ما حصل إن هو إلا ترك للخصومة يسرى عليه نص المادة ٣١٠ مرافعات فلا يمس الحق في أساسه ولا يمكن وصفه كما وصفه الحكم خطأ بأنه تنازل من الدائن عن الحق واعتراف منه بعدم صحة سنده ثانياً — أن الحكم أخطأ إذ طبق المادة ٧٧٦ مدنى الواردة في باب الكفالة ذلك أنه وقد سلم بأن بيع ال ١٥٠٠ قنطار جاء في الأصل من البائعين بطريق التضامن فإنهما يعتبران مدينين متضامين مما كان يقتضى تطبيق الأحكام الخاصة بالتضامن دون أحكام الكفالة والمادة ٢٨٥ مدنى صريحة في أن للدائن مطالبة المدينين المتضامين مجتمعين أو منفردين بكل الدين ولا يعتبر تنازل الطاعن عن مخاصمة محمود حموده إبراء له من الدين بعد أن احتفظ بحقه في الرجوع عليه بأصل الحق وبالتضمينات ومع ذلك فإن نص المادة ٣٨٩ مدنى صريحة في أنه إذا أبرأ الدائن أحد المدينين المتضامين محتفظاً بحق الرجوع على باقى المدينين

بالدين كله فإن له هذا الحق ومع أنه لم يحصل إبراء لمحمود حموده فان الطاعن وجه الدعوى بجميع الطلبات إلى المطعون عليه الأول بضمان وتضامن المطعون عليه بما الآخرين يضاف إلى ذلك أنه لما كان الحكم قد سلم بأن المطعون ضده الأول ومحمود حموده استلما متضامين مبلغ ٧٦٤٠ ج بموجب سندات تعهدا فيها بسداد قيمتها بالتضامن وكانت هذه السندات لم يطعن فيها بالتزوير فإنه ليس من سند في القانون لاعتبار الحكم أن المطعون عليه الأول لا يسأل إلا عن نصف قيمة تلك السندات هذا وقد تناقض الحكم مع نفسه حين اعتبر أن القطن المورد من المطعون عليه الأول ومحمود حموده من حق الأول وخصم له ثمنه مما عليه .

وحيث إن هذا النعى صحيح أيضا ذلك أن الحكم المطعون فيه أوود في أسبابه ما يأتي " لما كان الثابت من الأوراق أن المدين الثاني محمود حموده أنكر التوقيع المنسوب إليه في عقد البيع وطعن فيه بالتزوير فتنازل السيد بطرس كامل عن التمسك بالعقد المطعون فيه بالنسبة له على ما هو ثابت بمحضر جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٣ وبنزوله عن التمسك بالعقد المطعون فيه أنهى إجراءات دعوى التزوير وأصبحت الدعوى قائمة في مواجهة مدين واحد هو محمد عبد الله مجدى فلا يصح له أن يطالبه إلا بما يستحقه من الدين ومقداره النصف — لأن تنازله عن التمسك بالعقد وما تبعه من مستندات قبله إنما هو تسليم من جانبه بأن السند الذى يتخذه أساما لمطالبته هو سند غير صحيح وهو بهذا أخلاه من الدين وأبراه من أية مسؤولية عنه وبالتالي يكون قد أبرأ ذمة المدين الآخر من حصصة من صدر الإبراء لصالحه وكذا الحال بالنسبة للكفلاء إذ أن بطلان التزام المدين يوجب حتما بطلان التزام الكفيل... ولا يغنى السيد بطرس كامل التمسك بالمادة ٣١ من رفعات من أن التنازل عن الحصومة لا يترتب عليه إلا إلغاء جميع إجراءات الحصومة ولا يمس الحق المرفوع به الدعوى لأن التنازل هنا معناه التنازل عن التمسك بسند الدين قبل المدين الطاعن واعتباره كأن لم يكن فهو تنازل عن الحق في ذاته وإن وصف تجاوزا بأنه هو تنازل عن الحصومة مما يستتبع براءة ذمته من الدين فلا يبقى للدائن بعد هذا إلا أن يطالب بما بقى من الدين بعد استئصال حصصة من سقط الدين بالنسبة له وأبرئ منه ومقداره النصف سواء في ذلك بالنسبة للمدين الآخر أو بالنسبة للكفلاء وعلى هذا تجرى تصفية الحساب بين أطراف

العقد في حدود ما حصل توريده فعلا من القطن على مقتضى الشروط المتفق عليها“ وهذا الذى قرره الحكم غير صحيح فى القانون ذلك أنه يناط تفسير القواعد الخاصة بالتضامن السلبى والإيجابى بفكرتين هما فكرة وحدة الدين وفكرة تعدد الروابط ومن مقتضى الفكرة الأولى فى التضامن السلبى أن يكون كل من المدينين المتضامنين ملتزما فى مواجهة الدائن بالدين كاملا غير منقسم والدائن أن يوجه مطالبته إلى من يختاره منهم على انفراد أو إليهم مجتمعين وإذا وجهها إلى أحدهم ولم يفلح فى استيفاء الدين منه كله أو بعضه فله أن يعود لمطالبة المدينين الآخرين وأى واحد منهم يختاره بما بقى من الدين كما أن له إذا ما طالبهم مجتمعين أمام القضاء أن يتنازل عن بعضهم ويحصر مطالبته بجملة الدين فى أحدهم أو فى بعضهم دون أن يسوغ لهؤلاء أن يطالبوه باستئزال حصة من حصل التنازل عن مطالبته منهم — ومن مقتضى الفكرة الثانية أن كل مدين تربطه بالدائن رابطة مستقلة ومتميزة عن الروابط التى تربط المدينين الآخرين بهذا الدائن فإذا شابت رابطة أحد المدينين المتضامنين عيوب خاصة بها مع بقاء الروابط الأخرى التى تربط الدائن بالمدينين الآخرين سليمة من العيوب فإن عيوب رابطة معينة لا تعداها إلى رابطة أخرى وإذا زال الالتزام بالنسبة للدين الذى اعتدى رابطته الفساد فإن زوال هذا الالتزام لا يمس التزام المدينين الآخرين فيظل كل واحد منهم ملتزما قبل الدائن بالدين بأمره ويكون للدين الذى تعيبت رابطته وحده الحق فى التمسك بالعيب الذى شابه رابطته ولا يكون له أن يطالب باستئزال حصة المدين الذى تعيبت رابطته فهذه الحصة لا تستئزل مادام العيب قائما على رابطة دون غيرها وكل هذا تطبيق لما نصت عليه المادة ٢٨٥ من القانون المدنى من أنه ”يجوز للدائن مطالبة المدينين المتضامنين بالدين مجتمعين أو منفردين ويراعى فى ذلك ما يلحق رابطة كل مدين من وصف يعدل من أثر الدين ولا يجوز للمدين الذى يطالبه الدائن بالوفاء أن يحتج بأوجه الدفع الخاصة بغيره من المدينين ...“ ولما كان الثابت أن الطاعن وجه مطالبته إلى البائعين المتضامنين ”المطعون عليه الأول ومحمود حموده“ ثم تنازل عن مخاصمة الثانى وقصر مطالبته على الأول بكل الدين وذلك بعد أن طعن الثانى بالتزوير فى توقيعه على عقد البيع فإن المطعون عليه الأول يكون ملتزما بالدين كله قبل الطاعن ولا يسوغ له الاحتجاج ببطلان الالتزام بالنسبة للمدين الآخر أو بانعدام هذا الالتزام مادام التزامه هو صحيحا لأن هذا الدفاع

خاص بهذا المدين وليس لأحد غيره أن يتمسك به وقد أخطأ الحكم المطعون فيه أيضا إذ طبق أحكام الإبراء على صورة الدعوى ذلك أن الطاعن على ما بين من محاضر جلسات الدعوى الابتدائية لم يبرئ البائع الآخر "محمود حموده" من الدين ولم يتنازل عن حقه قبله — على خلاف ما قرره الحكم — وإنما أعلن تنازله مؤقتا عن مخاصمته حافظا لنفسه الحق في الرجوع عليه بالتضمينات وترك الخصومة على ما تقرره المادة ٣١٠ مرافعات لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى.

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للمطعون عليه الأول ولما كان التزام المطعون عليهما الثانى والثالث بصفتهما كفيلين متضامين مع المطعون عليه الأول مترتبا على التزام الأخير وتابعا له فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة لهما أيضا .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وفرج يوسف ،
وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٣٢)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٦ القضائية :

عمل "التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل" "تمثيل العمال" . دعوى "تمثيل
المحصول فيها" .

المادة ٣ من القانون رقم ٣١٨/١٩٥٢ مطلقه وصريحة فى أن العمال المتمين إلى نقابة يمثلهم
فى طلباتهم ومنازعاتهم رئيس نقابتهم دون تفصيل أو تخصيص .

جاءت المادة الثالثة من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ مطلقه وصريحة فى أن
العمال المتمين إلى نقابة يمثلهم فى طلباتهم ومنازعاتهم رئيس نقابتهم دون تفصيل
أو تخصيص . فإذا كان الطاعنون ينتمون إلى نقابة وكانت هذه النقابة لم تمثلهم
فى النزاع فإن القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول النزاع شكلا لا يكون قد
خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الأوراق فى أن بعض مستخدمى
شركة مياه القاهرة ممن يحملون شهادة كلية التجارة تقدموا بشكوى إلى مكتب
العمل تتضمن أن نظام الشركة مجحف بهم لأنهم لا يحصلون على مرتبات
تناسب مع مؤهلاتهم وطلبوا أن ترفع الشركة مرتباتهم إلى مثل مرتبات زملائهم

من موظفى الحكومة ولما لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته أيضا إلى هيئة التحكيم وقد دفعت الشركة المطعون عليها أمام الهيئة بعدم قبول النزاع شكلا تأسيسا على أن الطاعنين وهم من مستخدمي الشركة أعضاء فى نقابة مستخدمي الشركة وكان يجب تقديم الشكوى من رئيس النقابة التى ينتمون إليها بعد موافقة مجلس إدارتها وبتاريخ ١٩٥٣/١٠/٣١ قررت هيئة التحكيم عدم قبول النزاع شكلا وركنت فى ذلك إلى أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ تحتم تقديم الطلب من النقابة وبتاريخ ١٩٥٣/١٢/٣١ أودع الطاعنون عريضة الطعن بمحكمة القضاء الإدارى ، وفى ٣ يناير سنة ١٩٥٦ قضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة النقض ، وبعرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت إحالته إلى هذه الدائرة بعد أن طلبت النيابة العامة رفض الطعن ، وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

من حيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن القرار المطعون فيه خالف القانون من وجهين أولهما أن المادتين ٣٠٢ ، ٣٠٣ من القانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ عرضتا لحالة العمال المتمين إلى نقابة ، وحالة العمال غير المتمين إلى نقابة ، وفى الحالة الأولى إذا كان العمال جميعهم طرفا فى النزاع يقدم الطلب من رئيس النقابة وكذلك إذا كان فريق من العمال طرفا فى النزاع وكانت النقابة تؤيدهم ، أما إذا كان النزاع منارا من فريق من العمال والنقابة تعارضه فيتعين اعتبار هذا الفريق من العمال فى حكم غير المتمين إلى نقابة والاكتفاء بتقديم الطلب من أغليتهم — ثانيهما — أن القرار المطعون فيه ذهب إلى أنه كان فى إمكان المشتكين أن يعملوا على خلع النقابة التى تعارضهم وهذا مردود بأن المشتكين أقلية فى خصوصية النزاع فلا يستطيعون ذلك .

وحيث إن هذا السبب مردود فى وجهيه بما أقام عليه القرار قضاءه من أن المادة الثالثة من القانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ جاءت مطلقة وصريحة لا تحمل

اللابس في أن العمال الملتزمين للنقابة إنما يُمثلهم في طلباتهم ومنازعاتهم رئيس نقابتهم دون تفصيل أو تخصيص فقد نصت على أنه إذا كان الطلب من العمال وجب تقديمه من رئيس النقابة التي ينتمون إليها فإن لم يكونوا ملتزمين إلى نقابة وجب أن يقدم من أغلبية العمال الذين لهم شأن في النزاع ، ولعل الشارع يهدف من إوراء ذلك إلى تنظيم صفوف العمال واحترام إرادة المجموع الذي تمثله النقابة وخضوع الأقلية لرأى الأغلبية محافظة على وحدتهم وخيرهم ، ولما كان من المسلم به من جانب الطاعنين أنهم ينتمون إلى نقابة مستخدمى الشركة وأن النقابة لم تمثلهم في هذا النزاع فإن القرار المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦١

بإدارة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، و فرج يوسف ،
وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٣٣)

الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) إعلان ”إعلان الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٤ مرافعات“
”إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم“ .

خلو ورقة الإعلان للنيابة من بيان آخر موطن للمعلن إليه في مصر أو في الخارج بترتيب
عليه بطلان الإعلان وفقاً لحكم المادتين ١٤/١١ و ٢٤ من قانون المرافعات .

(ب) تجزئة ”موضوع غير قابل للتجزئة“ توزيع ”المنافضة في قائمة التوزيع
المؤقتة“ . نقض ”إجراءات الطعن“ ”إعلان الطعن“ .

المنافضة في قائمة توزيع مؤقتة موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة
لبعض المطعون عليهم في هذا الموضوع بترتيب عليه عدم قبوله بالنسبة إلى الباقين .

١ — إذا كانت ورقة الإعلان لم تشمل على آخر موطن معلوم للمعلن إليه
في مصر أو في الخارج وهو بيان تستلزمه الفقرة ١١ من المادة ١٤ من قانون
المرافعات لصحة الإعلان في النيابة حتى تستطيع النيابة الاهتداء إليه ولتراقب
المحكمة مدى ما استنفد من جهد في سبيل التحري عن موطنه فإن إغفال ذلك
يترتب عليه بطلان الإعلان .

٢ — إذا كانت الدعوى التي فصل فيها الحكم المطعون فيه هي منافضة في قائمة
توزيع مؤقتة ، وكان الفصل في هذه القائمة على نحو ما تنأثر به القائمة في جملتها
وفيما انطوت عليه من تخصيص لحصص الدائنين في التوزيع كما قد تنأثر به حقوق
غيرهم من الدائنين الذين لم يلحقهم التوزيع وكذلك حقوق المدين — ولا يتصور
أن تكون المنافضة صحيحة في حق بعض هؤلاء وغير صحيحة في حق الباقين ، فإن

النزاع على صورته هذه يكون غير قابل للتجزئة ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة إلى بعض المطعون عليهم الذين لم يصح إعلانهم يترتب عليه عدم قبوله بالنسبة إلى الباقين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن واقعة الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه فى ٤ من مايو سنة ١٩٥٢ أصدر قاضى التوزيع بمحكمة الإسكندرية الابتدائية قائمة توزيع مؤقتة فى الطلب رقم ١ سنة ١٩٥١ عن الثمن الذى رسى به مزاد بيع أطيان شركة عبده حواس وولده المطعون عليهم الآخرين على الأستاذ صالح محمد سعد المطعون عليه الأيمن وذلك فى قضية البيع ٧٦ سنة ١٩٤٩ كلى اسكندرية وكان مما تضمنته القائمة تخصيص مبلغ ٣٩٠٦ ج و ٤٦٤ م لمصلحة الضرائب "المطعون عليها الأولى" ومبلغ ١٧٦ ج و ٣٥٣ م لمديرية الغربية "المطعون عليها الثانية" ومبلغ ١٤٢٦ ج و ٤٠٠ م لبنك الأراضى المصرى "المطعون عليه الثالث" ومبلغ ١٩٤٢ ج و ٨٤٨ م للطاعن وقد ناقض الطاعن فى هذه القائمة وقضى بتاريخ ٢٢ إبريل سنة ١٩٥٣ فى مناقضة رقم ١٠٥٦ سنة ١٩٥٢ اسكندرية بتعديل القائمة وباستبعاد مبلغ ١٣٦ ج و ٧٨٨ م من دين مديرية الغربية بدرجة الامتياز ومبلغ ٥٩ ج و ٤٤٧ م من دين بنك الأراضى بدرجة الرهن وإعادة توزيع هذين المبلغين بين الدائنين المقبولين فى التوزيع ورفض ما عدا ذلك من أوجه المناقضة .

إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ١٠٢ سنة ٩ ق وقضى فيه بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٥٦ بتعديل الحكم المستأنف وبتعديل القائمة بحلول الطاعن محل مديرية الغربية فى مبلغ ٣٠٣ ج و ٧٠٠ م وجعله دائناً بهذا المبلغ بدرجة امتياز وباستبعاد دين مديرية الغربية والخاص بمصاريف التدخين وقدره ١٧٦ ج و ٣٥٣ م من درجة الامتياز وبالنسبة لدين مصلحة الضرائب بتقديره بمبلغ ١٦٨١ ج و ٩٢٠ م بدرجة

الامتياز وبالإلزام مديرية الغربية ومصلحة الضرائب بالمصروفات الخاصة بما حكم به بالنسبة إليهما عن الدرجتين . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في قلم الكتاب تاريخه ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة العامة على المذكرة المقدمة منها والتي اتهمت فيها إلى طلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص بجلسة أول يونيه سنة ١٩٦٠ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي قدمتها بعد الإحالة ودفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا لعدم صحة إعلان بعض المطعون عليهم بالطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لعدم صحة إعلان الطعن للمطعون عليهم الثالث والرابع والسابع والثامن والتاسع وقالت إن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهم المذكورين الذين لم يصح إعلانهم يجر إلى بطلانه بالنسبة لمن صح اختصاصهم فيه ذلك أن الدعوى مناقضة في القائمة المؤقتة الصادرة بتوزيع ثمن عقار وهي غير قابلة للتجزئة إذ قد يترتب في حالة نقض الحكم وتحرير القائمة المؤقتة على ضوء ما تقضى به محكمة النقض أن يتناول التوزيع الجديد بالتغيير ديون الخصوم ولا يتصور أن تكون القائمة والحكم نهائيين بالنسبة لبعض المطعون عليهم دون البعض الآخر هذا بالإضافة إلى أن القانون أوجب في المواد ٧٦٠، ٧٦٣، ٧٧٢ مرافعات إعلان المدين والحائز ودائنيهما المبينين في المادة ٧٦٠ والراسى عليه المزداد في إجراءات التوزيع باعتبارهم ذوى الشأن في هذه الإجراءات وأنه لما كان المطعون عليه موريث عبده حواس بصفته أحد ممثلي الشركة المدينة وبعض دائني الشركة لم يصح إعلانهم بتقرير الطعن وهم خصوم أوجب القانون اختصاصهم في دعوى المناقضة فإن الطعن بجميعه يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إنه يبين من ورقة إعلان الطعن أن زكى وجاك والسيدة روزين أولاد عبده حواس وهم من ورثة المدين أعلنوا بالطعن في شخص وكيل نيابة العطارين لما أثبتته المحضر في ورقة الإعلان "من عدم الاستدلال عليهم بوجودهم خارج القطر حسب تعريف شقيةهم" وما كانت هذه الورقة لم تشمل على آخر موطن معلوم لهم في مصر أو في الخارج وهو بيان تستلزمه الفقرة ١١ من المادة ١٤ من قانون المرافعات لصحة الإعلان في النيابة حتى تستطيع

النيابة الاحتذاء إلى المعلن إليه وتسلمه الصورة ولتراقب المحكمة مدى ما استنفد من جهد في سبيل التحري عن موطنه فإن ذلك مما يترتب عليه بطلان الإعلان كنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن باطلا بالنسبة لهؤلاء المطعون عليهم ولما كانت الدعوى التي فصل فيها الحكم المطعون فيه هي مناقضة في قائمة توزيع مؤقتة وكان الفصل في هذه القائمة على نحو ما تتأثر به القائمة في جملتها وفيما انطوت عليه من تخصيص لحصص الدائنين في التوزيع كما قد تتأثر به حقوق غيرهم من الدائنين الذين لم يلحقهم التوزيع وكذلك حقوق المدين ولا يتصور أن تكون المناقضة صحيحة في حق بعض هؤلاء وغير صحيحة في حق الباقين — لما كان ذلك فإن النزاع على صورته هذه غير قابل للتجزئة ويترتب على بطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح إعلانهم بطلانه في حق الباقين .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بلع ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(٣٤)

الطعن رقم ١ لسنة ٢٨ ق أحوال شخصية :
حكم ” بياناته ” ” اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ” . نظام
عام . نيابة عامة .

بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية هو بيان جوهرى من بيانات الحكم ينبئ
على إغفاله بطلان الحكم بطلانا من النظام العام يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى
وفي أى وقت أمام محكمة النقض والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . لا يصححه تقديم صورة
طبق الأصل من مذكرة النيابة ثابت فيها أن عضو النيابة الذى حضر تلاوة الحكم هو بذاته صاحب
الرأى فى القضية .

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ مرافعات على أنه ” يجب أن يبين
فى الحكم ... أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته
وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية إن كان ” ، ونصت الفقرة الثانية على أن
” ... عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى أبدى رأيه
فى القضية يترتب عليه بطلان الحكم ” فقد دللنا بذلك على أن بيان اسم عضو النيابة
الذى أبدى رأيه فى القضية هو بيان جوهرى من بيانات الحكم — أسوة بأسماء
القضاة الذين أصدروه وعلى منزلة سواء — لا يغنى عنه ذكر اسم عضو النيابة
الذى حضر المرافعة أو تلاوة الحكم لأن هذا البيان فى ديباجة الحكم لا يدل بذاته
على أن هذا العضو هو الذى أبدى الرأى فى القضية مالم يفصح الحكم عن ذلك —
وينبئ على إغفاله بطلان الحكم وهو بطلان من النظام العام يستصحب الحكم
ويلازمه ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى — وفى أى وقت أمام
محكمة النقض — والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يصححه تقديم صورة
طبق الأصل من مذكرة النيابة ثابت فيها أن عضو النيابة الذى حضر تلاوة الحكم
هو بذاته صاحب الرأى فى القضية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى إجراءاته الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنتين أقامتا الدعوى رقم ٣٢ سنة ١٩٥٣ دمنور الشرعية بشأن استحقاقهما فى وقف والدهما المرحوم خليفه على محمود الصادر به الإشهاد الشرعى المؤرخ غرة ربيع الأول سنة ١٣١٤ الموافق ١٠ من أغسطس سنة ١٨٩٥ محكمة مديرية البحيرة الشرعية وتطلب كل منهما الحكم — أولا — باستحقاقهما للسكنى فى ثلث المنزل الموقوف وبقائها مستحقة لذلك حتى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ — ثانيا — باستحقاقهما منذ وفاة الواقف حتى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ لغيراطين وربع قيراط من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها الأطيان الموقوفة وما يتبعها بعد استبعاد ٢ ف و ١٨ ط وهو المقدار الذى تضمن غلته المرتب الخيرى مع إلزام المطعون عليهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه — ودفع المدعى عليهم بعدم سماع الدعوى بالنسبة لوقف الأطيان لمضى المدة المانعة من سماعها كما دفعوا بخالفة الدعوى لشرط الواقف ، وقررت المحكمة ضم هذين الدفعين للوضوع وكلفتهم الجواب عن موضوع الدعوى فاعترفوا بالوقف وبإنشائه وشروطه وتنظر المدعى عليه الأول عليه ووضع يده على أعيانه وأن المدعيتين من الموقوف عليهم أولاد الواقف وأنكروا ما عدا ذلك وطلبوا أصليا التقرير بعدم سماع الدعوى ومن باب الاحتياط رفضا بحالتها وقالوا إنه لا مانع لديهم من الحكم لكل من المدعيتين باستحقاقها لغيرايط ونصف قيراط من الأطيان الموقوفة . وبتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بحضور المدعيتين على المدعى عليهم بصفاتهم . أولا — برفض الدفعين المضمومين . ثانيا — باستحقاقهما مناصفة حتى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ للسكنى فى نصف المنزل ورفضت ما عدا ذلك من طلباتهما بالنسبة لحق السكنى فيه وباستحقاقهما مناصفة كذلك ومنذ وفاة الواقف حتى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ لأربعة قراريط ونصف القيراط فى فاضل

ويع الثمانية عشر قيراطا المذكورة وأمرت المدعى عليهم بعدم التعرض لهما في ذلك وألزمهم بالمصاريف المناسبة وعشرة جنميات مقابل أتعاب المحاماه .

استأنفت الطاعتان هذا الحكم لدى المحكمة العليا الشرعية وقيد استئنافهما برقم ٣٤ سنة ١٩٥٥ طالبتين — أولا — قبوله شكلا — ثانيا — إلغاء الحكم الصادر برفض دعواهما في الزيادة عن الريع من استحقاق سكنى المنزل والحكم لكل منهما بالزيادة — ثالثا — الحكم بالمصروفات كاملة — رابعا — تعديل الحكم بأجر المحاماه إلى القدر اللائق — خامسا — بيان المنزل الذى حكم باستحقاق السكنى فيه بيانا يقطع النزاع ويرفع الجحالة طبقا لما بيئته كل من المستأنفتين في خصوصيتها — سادسا — إلزام المستأنف عليهما بمصروفات هذا الاستئناف ومقابل أجر المحاماه كما استأنفه المطعون عليهما طالبين إلغاء الحكم برفض الدعوى وقيد استئنافهم برقم ٣٦ سنة ١٩٥٥ وقررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى للأول . وتنفيذا للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أحيل الاستئنافان إلى محكمة استئناف الاسكندرية وقيدا برقى ١٥ و ٣٢ سنة ١٢ تصرفات . وبتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة فى الاستئنافين حضوريا — أولا — بقبولهما شكلا — وثانيا — فى موضوع حق السكنى فى المنزل باستحقاق كل من السيدتين سيده ومريم كريمى المرحوم خليفه على محمود بلزء من تسعة عشر جزءا ينقسم إليهما هذا الحاق مع إلزامهما بالمصروفات المناسبة لما يقضى لهما به من طلباتهما فى شأن السكنى عن الدرجتين — ثالثا — فى موضوع الاستحقاق فى وقف الأطيان باستحقاق كل منهما لقيراط ونصف من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليهما الاستحقاق فى الأطيان الموقوفة بعد استبعاد نصيب الخيرات وأرض المنزل وتوابعه مع إلزامهما بالمصروفات عن طلباتهما فى هذا الصدد جميعها عن الدرجتين — رابعا — إلغاء الحكم المستأنف فيما قضاه لهما زائدا عما سلف وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماه عن الدرجتين .

وقد طعنت الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية حيث أصدرت الطاعتان على طلب نقض الحكم للأسباب الواردة فى التقرير والسبب الذى أضافته فى مذكرتهما الشارحة وطلب المطعون عليهم رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعتان في مذكرتهما الشارحة أن الحكم المطعون فيه شابه عيب نظامى هو خلوه من بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى الدعوى مما يستوجب بطلانه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ مرافعات على أنه ” يجب أن يبين فى الحكم ... أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية إن كان “ ونصت الفقرة الثانية على أن ” ... عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية يترتب عليه بطلان الحكم “ فقد دللنا بذلك على أن بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية هو بيان جوهرى من بيانات الحكم — أسوة بأسماء القضاة الذين أصدروه وعلى منزلة سواء — لا يغنى عنه ذكر اسم عضو النيابة الذى حضر المرافعة أو تلاوة الحكم لأن هذا البيان فى ديباجة الحكم لا يدل بذاته على أن هذا العضو هو الذى أبدى رأى فى القضية ما لم يفصح الحكم عن ذلك ، وينبنى على إغفاله بطلان الحكم وهو بطلان من النظام العام يستصعب الحكم ويلزمه ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى — وفى أى وقت أمام محكمة النقض — وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يصححه تقديم صورة طبق الأصل من مذكرة النيابة ثابت فيها أن عضو النيابة الذى حضر تلاوة الحكم هو بذاته صاحب رأى فى القضية . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى قضية من قضايا الوقف وخلا من بيان اسم عضو النيابة واكتفى فى هذا الصدد بما دونه من أن ” النيابة العامة قدمت هى الأخرى مذكرة ناقشت فيها نقاط النزاع وأبدت رأيا فى كل منها “ وهو بيان قاصر عن أن يفى بمقصود الشارح ولا تتحقق به حكمة النص ، فإن هذا الحكم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون باطلا متعينا تقضيه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦١

بإدارة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبد السلام بلع ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(٣٥)

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) بيع . صورية "الطعن بالصورية المطلقة" .

الإقرار بصدور البيع فعلا من البائع وانحصار النزاع حول شخصية المشتري لا يستقيم معه القول بانعدام العقد لصوريته صورية مطلقة .

(ب) خلف عام . غير .

انصراف أثر التصرف البات غير المضاف إلى ما بعد الموت إلى الخلف العام .
عدم اعتباره من الغير بالنسبة له .

(ج) نقض "أسباب الطعن" "ما يعتبر سببا جديدا" .

التمسك بوجود مانع أدبي يبرر الإثبات بغير الكتابة . يعتبر دافعا جديدا .

١ — إذا كان يبين من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقروا بصدور البيع فعلا من البائع وانحصار النزاع في شخص المشتري دافع الثمن إذ تمسكوا بأنه هو مورثهم بينما تمسكت المطعون عليها بظاهر العقد وأنها هي التي قامت بأداء الثمن . فإن هذا النزاع القائم حول شخصية المشتري لا يستقيم معه القول بأن العقد منعدم لصوريته صورية مطلقة .

٢ — إذا كان الطاعنون وهم خلف عام لمورثهم لا يعتبرون من الغير بالنسبة للتصرف المطعون فيه وهو تصرف بات غير مضاف إلى ما بعد الموت ، فإنهم لا يملكون من وسائل الإثبات قبل المتصرف إليها — المشتري — إلا ما كان يملكه مورثهم في صدد منازعته لها في ملكيتها الثابتة لها بالعقد المسجل .

٣ — متى كان الطاعنون لم يتمسكوا لدى محكمة الموضوع بوجود مانع أدبي يبرر الإثبات بغير الكتابة فلا يجوز لهم أن يثيروا هذا الدفاع الجديد لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى ٣٠٣ سنة ١٩٥١ كلى الجيزة ضد المطعون عليها وضد طه حسين الكاشف طلبوا فيها الحكم ببطالان عقد البيع الصادر من الأخير للمدعى عليها الأولى — المطعون عليها — والمسجل بتاريخ ١٩ من يونيو سنة ١٩٤٠ وإلغاء التسجيلات المتوقعة على ٣ ف و ١٠ ط و ٢٢ س بناحية شبرا منت مركز البدرشين وتثبيت ملكية المدعين — الطاعنين إلى ٢ ف و ١٠ س مشاعا في هذا القدر مع التسليم وقالوا في صحيفة دعواهم إن المرحوم إمام عبد الوهاب نصار مورثهم ومورث المدعى عليها الأولى اشترى من طه الكاشف المدعى عليه الثاني ٤ ف و ١٢ ط ودفع ثمنها ثم باع منها فدانا إلى منصور نصار وآخرين بموجب عقدي بيع ابتدائي تاريخهما ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ و ١١ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ وأراد المورث التهرب من هذا البيع فاستعار اسم زوجته واعتبرها المشتري في العقد النهائي من طه الكاشف لإضراراً بالمشتريين مما اضطرهم لرفع الدعوىين ١٤٨٦ ، ٢٧٩٩ سنة ١٩٤٠ مدنى الجيزة وقضى فيهما بصفة ونفاذ عقدي البيع الصادرين لصالح هؤلاء المشتريين وبطلان العقد الصادر للست عزيزة إبراهيم من طه الكاشف والمسجل في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٠ وتأيد الحكم استئنافا في الاستئناف رقم ١٠٨ سنة ١٩٤٣ الجيزة — واستند المدعون — الطاعنون إلى هذين الحكمين — وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٤ — أولا — بإثبات تنازل المدعين عن مخاصمة المدعى عليه الثاني طه الكاشف .

ثانياً — بطلان عقد البيع الصادر للدعى عليها الأولى عن نفسها وبصفقتها .
المطعون عليها الأولى من طه الكاشف والمسجل بتاريخ ١٩ من يونيه سنة ١٩٤٠
وذلك فيما يتعلق بنصيب المدعين وقدره ٢ ف و ١٠ س مشاعاً في ٣ ف و ١٠ ط و ٢٢ س
وتشيت ملكية المدعين — الطاعنين — لهذا القدر وتسليمهم إياه وإلغاء كافة التسجيلات
المتوقعة عليه لصالح المدعى عليها الأولى — المطعون عليها . استأنفت المطعون عليها
هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة — وقيد الاستئناف بمجلد لها برقم ٤١٣
سنة ٧١ ق وأصدرت محكمة الاستئناف حكماً في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥ بإلغاء
الحكم المستأنف وبرفض دعوى المستأنف عليهم — الطاعنين — وإلزامهم بالمصروفات
عن الدرجتين واستندت في ذلك إلى أن العقد الصادر للمطعون عليها هو عقد بات
متج لآثاره بالنسبة لعاقديه وللکافة وقد انتقلت به الملكية للشترية وظاهر منه
أن الثمن دفع منها وإذا كان زوجها قد تصرف بالبيع قبل أن يتم تسجيل عقد
البيع باسم زوجته عزية فمن حق الدائنين أن يبطلوا التصرف الصادر للزوجة
ويكون البطلان قاصراً على القدر المبيع لهم . أما من عدا هؤلاء — المورث
وخلفاؤه الباقيون وهم الورثة — فليس لهم أن يفيدوا من هذا البطلان لأن
المستأنفة اشترت العقار رأساً من البائع لحسابها الخاص وعلى فرض أن الثمن
دفعه المورث من ماله فالعقد صحيح إذ الهبة المستترة جائزة في القانون عملاً
بالمادة ٤٨ مدني قديم . هذا فضلاً عن أن المستأنف عليهم الطاعنين —
لم يقدموا قرينة على أن التصرف صوري فلم يدعوا أن المورث وضع اليد
على الأتيان بل إن الثابت من محضر حصر التركة الموقع عليه من المستأنف عليهم —
الطاعنين — أن المورث لم يترك سوى منزل ودابة . قرر الطاعنون بالطعن
في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بالتقرير الحاصل في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ —
وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرتها التي طلبت فيها رفض
الطعن . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون . وصممت النيابة على مذكرتها
وأصدرت دائرة الفحص قرارها في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٠ بإحالة الطعن
إلى الدائرة المدنية وقد أعلن الطاعنون تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الإحالة
وذلك بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٦٠ ثم أودعوا أصل ورقة الإعلان ومذكرة
شارحة في ١٤ من مارس سنة ١٩٦٠ كما أودعت المطعون عليها مذكرة رادة
في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠ وقدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية أشارت فيها

إلى صحة الإجراءات وأحالت فيها على رأيها السابق — وتحدد أخيرا لنظر الطعن جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ وفيها صمم الطرفان على طلباتهما كما صممت النياية على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على مخالفة القانون لسبيين — ونعى الطاعنون في السبب الأول أن محكمة الاستئناف قد اعتبرت المطعون عليها موهوبا إليها واعتبرت العقد المطعون فيه والمطلوب القضاء ببطلانه لصوريته صورية مطلقة بمثابة عقد بيع بات يخفى هبة . وطبقت عليه حكم المادة ٤٨ مدنى قديم وهذا القول مخالف للقانون لأن الطاعنين والمطعون عليهم جميعهم ورثة لصاحب الحق المفروض صدور التصرف منه . وكل وارث يعتبر غيرا بالنسبة لباقي الورثة في حالة صدور تصرف لأحد الورثة فلا تفرض الهبة المستترة مادام الطعن بالصورية المطلقة قائما — والهبة المستترة يفترض معها نية التملك وإن البائع قصد أن يملك المشتري وإن كان الأخير لم يسدد ثمنه . أما الصورية المطلقة فينعدم معها التعاقد وينتفى معها عند البائع نية التصرف . وقد افترضت المحكمة أن المورث قصد تملك زوجته ما بيع إليها مع أن ظروف الدعوى وملايساتها تؤكد أنه لولا رغبة المورث في التهرب من نفاذ عقد البيع الصادر منه بالفدان إلى منصور نصار ومن معه — لما استعار اسم زوجته تلك الاستعارة التى ثبتت نهائيا بالحكم الصادر لصالح منصور نصار والذي تعتبر به الصورية حجة على المطعون عليها . ونعى الطاعنون في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على الدفع بالصورية وتطلب من الطاعنين أدلة أو قرائن لإثبات تلك الصورية مع أن الصورية التى تمسك بها الطاعنون يجوز إثباتها بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة وإذا كانت المحكمة لا تكتفى بالقرائن والأدلة القاطعة التى تجلت في حكم البطلان الصادر لمصلحة منصور نصار ومن معه كان عليها قانونا أن تحيل الدعوى إلى التحقيق — ذلك أن الطاعنين من الغير بالنسبة للمطعون عليها والحكم السابق صدوره بشأن الفدان حكم نهائى مثبت للصورية وهو حجة على المطعون عليها التى لم تضع يدها إلا بعد وفاة المورث .

وحيث إن هذا النعى مردود في سببيه . أولا — بأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على الأخذ بحجية عقد المطعون عليها المسجل في ١٩ يونيو ١٩٤٠

وإعمال آثاره القانونية باعتباره عقدا باتا ناقلًا للملكية — وباعتبار أن الزوجة المطعون عليها هي المشتريية وأنها هي التي دفعت الثمن وذلك أخذا بنصوص العقد وبأنه يبين من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقروا بصدور البيع فعلا من طه الكاشف وانحصر النزاع بينهم وبين المطعون عليها في شخص المشتري دافع الثمن إذ تمسكوا بأنه هو مورثهم بينما تمسكت المطعون عليها بظاهر العقد وأنها هي المشتريية التي قامت بأداء الثمن . وهذا النزاع على شق من العقد حول شخصية المشتري لا يستقيم معه القول بأن العقد منعدم لصوريته صورة مطلقة ومردود ثانيا بأن الطاعنين وهم خلف عام لمورثهم لا يعتبرون من الغير بالنسبة للتصرف المطعون فيه وهو تصرف بات غير مضاف إلى ما بعد الموت . ويترب على ذلك أنهم لا يستفيدون من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٠٨ سنة ١٩٤٣ الخيزة ولا يفيد منه إلا المشترون الذين قضى بإبطال التصرف بالنسبة لما بيع إليهم كما أنهم لا يملكون من وسائل الإثبات قبل المشتريية إلا ما كان يملكه مورثهم في صدد منازعة المطعون عليها في ملكيتها الثابتة لها بالعقد المسجل . وما ذكره الحكم المطعون فيه من أن الطاعنين لم يقدموا قرينة على أن التصرف صوري فهو تزيد يستقيم الحكم بدونه أما ما أثاره الطاعنون في مذكرتهم الشارحة لدى هذه المحكمة من وجود مانع أدبي يبرر الإثبات بغير الكتابة فهو دفاع جديد لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عباد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد متولى
عثم ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٣٦)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٦ القضائية :

نزاع ملكية "تقدير التعويض" .

وبحسب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذى لم تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء
المنزوعة ملكيته .

وضع المشرع في المادتين ١٣، ١٤ من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل
بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ قواعد خاصة يجب التزامها في تقدير ثمن العقارات
التي تنزع ملكيتها للنافع العامة ، فنص في المادة ١٣ على أن يقدر ثمن العقار
في حالة نزاع ملكيته بدون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ
من نزاع الملكية أما إذا كان نزاع الملكية قاصرا على جزء منه فيكون تقدير ثمن
هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقي منه للمالك ،
ونص في المادة ١٤ على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته
بسبب أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان بحيث
لا يجوز أن يزيد المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته في أى حال عن نصف القيمة
التي يستحقها المالك . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتبع في تقديره للجزء الذى
نزعت ملكيته القواعد المتقدمة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه . *

* ملاحظة : صدر حكم آخر بهذا المعنى بجلسته ٣١/٣/١٩٦١ في الطعن

رقم ٢٦/٤٣ ق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن مجلس بلدى المحلة — الطاعن — نزع ملكية ٥٨ و ٢٩ مترا من عقار
مملوك للطعون ضدها مساحته ٥٥ و ١٤١ مترا وقدر ثمن المتر من اجزاء المنزوعة
ملكيته بواقع ١٥٠ قرشا ولم ترخص المطعون ضدها هذا التقدير ورفعت ضد
الطاعن الدعوى رقم $\frac{٢٢٢}{١١٧}$ كلى طنطا طالبة إلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٣٠٠ ج
ثمنا للعقار المنزوعة ملكيته مع فوائد هذا المبلغ من تاريخ الاستيلاء لحين السداد
وطلب الطاعن رفض الدعوى فيما زاد على مبلغ ٤٤ ج و ٣٧٠ م — متمسكا
بتقديره السابق وفى ١٧ أبريل سنة ١٩٥٣ نذبت المحكمة الابتدائية خبيرا لبيان
المقدار المستولى عليه وثمرته فى تاريخ صدور مرسوم نزع الملكية بدون مراعاة زيادة
القيمة الناشئة من نزع الملكية وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة فى أول
فبراير سنة ١٩٥٥ بإلزام المدعى عليه — الطاعن — بأن يدفع للدعوى — المطعون
ضدها — مبلغ ١٤٧ ج و ٩٠ م والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة
الرسمية حتى السداد . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨ سنة ٥ ق
وكان من بين ما بنى عليه استئنافه أن الخبير الذى أخذت المحكمة الابتدائية بتقديره
لم يراع فى تقديره هذا مقابل الفائدة التى عادت على الباقي من عقار المطعون ضدها
من توسيع الشارع وبتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف
طنطا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام
المستأنف — الطاعن — بأن يدفع إلى المستأنف عليها — المطعون عليها مبلغ
١٠٣ ج و ٥٣٠ م والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد — وبتاريخ
٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وبعداستيفاء
الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون

فيه وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وحددت لنظره جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وشابه القصور ذلك أنه قدر ثمن المتر من الأرض المتروعة ملكيتها بمبلغ ٣٥٠ قرشا مقررًا أنه راعى في هذا التقدير أن باقى مباني المطعون ضدها قد استفاد من توسيع الشارع ولم يتبع الحكم قواعد التقدير المنصوص عليها فى المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزع الملكية والتي تقضى بأنه إذا كان نزع الملكية قاصرا على جزء من العقار فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقي للمالك على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة فيجب مراعاة هذه الزيادة أو النقص — مما يقتضى أن بين الحكم مقدار الزيادة وكيفية احتسابها واستظهار جميع عناصر التقدير حتى تستطيع محكمة النقص مراقبة ما إذا كان قد طبق أحكام القانون تطبيقا صحيحا من عدمه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المشرع قد وضع فى المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ قواعد خاصة يجب الترامها فى تقدير ثمن العقارات التي تنزع ملكيتها للمنافع العامة فنص فى المادة ١٣ على أنه يقدر ثمن العقار فى حالة نزع ملكيته بدون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ من نزع الملكية أما إذا كان نزع الملكية قاصرا على جزء منه فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقي منه للمالك ونص فى المادة ١٤ على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا النقصان . ولكن المبلغ الواجب اسقاطه أو إضافته لا يجوز أن يزيد فى أى حال عن نصف القيمة التي يستحقها المالك بحسب أحكام المادة السابقة ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قدر ثمن المتر فى الجزء المتروعة ملكيته بمبلغ ثلاثمائة وخمسين قرشا أسس قضاءه على مجرد القول بأن

« المحكمة ترى تقدير المتر في المساحة المستولى عليها بهذا المبلغ مراعية في ذلك أن المطعون عليها قدمت عقدا مسجلا يتضمن أن ثمن المتر في هذه المنطقة يقدر بهذه القيمة كما أنها تراعى في هذا التقدير أيضا أن المباني الباقية للمطعون عليها استفادت من توسيع الشارع » فإن هذا الحكم لا يكون قد اتبع في تقديره للجزء الذي نزع ملكيته القواعد المتقدمة ويكون لذلك قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد متولى
علم ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٣٧)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٦ القضائية :

اختصاص ”الاختصاص النوعى“ ”تعلقه بالنظام العام“ . دعوى ”تقدير
قيمة الدعوى“ . حكم ”عيوب التدليل“ ”قصور“ ”ما يعد كذلك“ .

الإختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام . جواز الدفع به فى أية حالة كانت
عليها . لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجه فى القانون . مآل الحكم قضى برفض الدفع لعدم
اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى ولم يستظهر عناصره ومقوماته الموضوعية والقانونية .
قصور .

عدم الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ويجوز
الدفع به فى أية حالة كانت عليها . وهو لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام
موجه فى القانون . فاذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنات دفعن
بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى لأن قيمة الحصص المتنازع
عليها تجاوز ٢٥٠ جنيها ، ورد الحكم بأن المدعى قد قدر دعواه بمبلغ ٧٠ جنيها
ولم يعترض المدعى عليه على هذا التقدير وبذلك يكون الطرفان قد قبلوا اختصاص
محكمة المواد الجزئية بنظرها ، فإن ما انتهى إليه الحكم يعتبر تقريراً قانونياً خاطئاً
أدى بالحكم إلى القصور فى استظهار عناصر الدفع ومقوماته الموضوعية والقانونية
بتقدير قيمة الدعوى وبيان ما إذا كانت تدخل أو لا تدخل فى اختصاص محكمة
المواد الجزئية مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة
النزاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تخلص فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٥٧ سنة ١٩٥١ مدنى الخليفة ضد نبوية عبد الله جاد وأنحريات بطلب تثبيت ملكيته لحصة قدرها ١٠ ط و ١٥ س شيوعا فى كامل أرض وبناء المنزل رقم ٢٣ بشارع السيدة نفيسة قسم الخليفة محافظة القاهرة وكف منازعتين له فى القدر المذكور وتسليمه مع الزامهن بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وبتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة حضوريا بتثبيت ملكية المدعى إلى عشرة قراريط وخمسة عشر سهما شيوعا فى كامل أرض وبناء المنزل الموضع الحدود والمعالم بالعريضة وكف منازعة المدعى عليهن له فى القدر المذكور وتسليمه له مع إلزام المدعى عليها الأولى المصروفات وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة فى خصوص أربعة قراريط ونصف . واستأنفت الطاعنات هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية وطلبن الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى ومن باب الاحتياط برفضها مع إلزام المستأنف عليه الأول بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٤٠ سنة ١٩٥٤ مدنى مستأنف ، وبتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات ومبلغ ٣٠٠ ثلثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه للمستأنف عليه الأول . وقد طعنن الطاعنات فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية حيث أصرت الطاعنات على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الخليفة الجزئية بنظر الدعوى على أن أحدا من الخصوم لم يدفع به ولم ينازع المدعى في تقديره لقيمة الدعوى واتخذ من ذلك قرينة على قبول الطاعنات اختصاص القاضي الجزئي بنظرها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وصدر مشوبا بالقصور لأن الاختصاص النوعي من النظام العام ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وكان واجبا على المحكمة أن تحقق هذا الدفع وتحقق من وجوده لأن تمر عليه وتجعله منوطا باتفاق الخصوم .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنات دفعن بعدم اختصاص محكمة الخليفة بنظر الدعوى لأن الأموال المربوطة على منزل النزاع هي ٣ ج و ٧٢٠ م . وبذلك تقدر قيمته بمبلغ ٦٧٠ ج وقيمة الحصة المتنازع عليها بأكثر من ٢٥٠ ج وهي لا تدخل في اختصاص القاضي الجزئي ، ورد الحكم بأنه " طالبا أن الدفع بعدم الاختصاص لم يقل به أحد طول فترة التقاضي من ١٩٥١/٣/٢٤ وهي أولى جلسات الدعوى حتى ١٩٥٤/٣/١٣ وهي آخر جلسة لها ولم يبد إلا في مذكرة وردت بعد الميعاد المحدد لتقديم المذكرات وقد استبعدتها المحكمة لهذا السبب وأشرت عليها بذلك فيعتبر هذا الدفع كأن لم يكن وبالتالي تكون المحكمة لم تخطئ في عدم الرد عليه . وطالبا أن الدعوى قد قدرها رافعا بمبلغ ٧٠ ج واستمر نظرها على هذا الحال دون أي اعتراض من المدعى عليهم حتى حجت للحكم فعني ذلك أن الطرفين قبل اختصاص القاضي الجزئي بنظرها ومن ثم يكون الدفع الذي يثيره المستأنفون بصحيفة استئنافهم من عدم اختصاص محكمة الخليفة الجزئية بنظر الدعوى لا محل له وحليف الرفض ويتعين الحكم برفضه " وهو تقرير قانوني خاطئ لأن عدم الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها والاختصاص هنا لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجه في القانون . وهذا التقرير أدى بالحكم إلى القصور في استظهار عناصر الدفع ومقوماته الموضوعية والقانونية بتقدير قيمة الدعوى وبيان ما إذا كانت تدخل أو لا تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة النزاع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود متولى منتم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٣٨)

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٢٦ القضائية :

إعلان "الشخص الذى يوجه إليه الإعلان" "الإعلان فى مواجهة النيابة".

عدم جواز إعلان الأوراق القضائية فى النيابة إلا بعد القيام بالتحريات الكافية التى تلزم كل باحث مجد . مثال ...

إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلا من إعلانها لشخص أو فى محل إقامة المعلن إليه إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام طالب الإعلان بالتحريات الكافية التى تلزم كل باحث مجد للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه ، وإذن فمتى كان الثابت أن المطعون عليه كان متخذاً له فى الاستئناف محلاً مختاراً وأن الطاعنة ذكرت فى تقرير الطعن محل إقامته وبعد أن صدر قرار الإحالة طلبت إعلان ورثته فى عنوان لا أصل له فى الأوراق ولم تردت بغير إعلان بلحات الطاعنة مباشرة إلى إعلانهم بالطعن فى النيابة بحجة أنه غير معلوم لهم محل إقامة بالجمهورية — دون أن تبذل أى جهد فى سبيل الاهتمام إلى محل إقامة المطلوب إعلانهم — فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن المطعون ضده كان يعمل فرباناً لدى الشركة الطاعنة وفى ٤ من مايو سنة ١٩٥٤

أخطرت هذه الشركة بالفصل بسبب اعتلال صحته وتقدمه في السن فلجأ إلى قاضي الأمور المستعجلة طالبا وقف تنفيذ قرار الفصل وقضى له بذلك وأغفل القاضي إحالة الموضوع إلى المحكمة المختصة فرفعت الشركة الدعوى رقم ١٠٠٨ سنة ١٩٥٤ كلى المنصورة طالبة الحكم بانتهاء وفسخ عقد العمل الفردى المبرم بينها وبين المطعون ضده في ١٦ إبريل سنة ١٩٥٣ على أن تدفع هي له ما يستحقه من مكافأة وقدرها ٢٤٩ ج و ٤٧٨ م وأقام المطعون ضده بدوره الدعوى رقم ١٠٥٤ سنة ١٩٥٤ كلى المنصورة ضد الشركة الطاعنة طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٤٧٥٧ ج و ٩٩٨ م قيمة ما يستحقه من مكافأة وحصته في صندوق الادخار وتعويض عن فصله بغير مبرر وقررت المحكمة الابتدائية ضم الدعويين ثم قضت بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ - أولا - في الدعوى رقم ١٠٠٨ سنة ١٩٥٤ باعتبار العقد المؤرخ ١٦ إبريل سنة ١٩٥٣ منتهيا - ثانيا - في الدعوى ١٠٥٤ سنة ١٩٥٤ باعتبار مبدأ عمل المدعى لدى الشركة المدعى عليها هو أول يونيه سنة ١٩٤٠ ورفض طلب مرتب الخمسة أشهر المنتهية في مايو سنة ١٩٥٥ والتعويض عن الفسخ بغير مبرر - ثالثا - وقبل الفصل في باقي الطلبات في الدعويين بالإحالة إلى التحقيق لإثبات ونفى ما دون بمنطوق هذا الحكم وبتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بالزام الشركة المدعى عليها في الدعوى رقم ١٠٥٤ سنة ١٩٥٤ كلى المنصورة بأن تؤدي للمدعى مبلغ ٨٣٨ ج و ١٧٢ م والمصاريف المناسبة وفي الدعوى رقم ١٠٠٨ سنة ١٩٥٤ كلى المنصورة براءة ذمة الشركة المدعية فيما عدا المبلغ المذكور ورفع المطعون ضده استئنافا عن حكم ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ قيد برقم ١٩٤ سنة ٧ ق ثم استأنف حكم ١٥ يونيه سنة ١٩٥٥ بالاستئناف رقم ٢٥٥ سنة ٧ ق كما رفعت الشركة بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٥٥ استئنافا عن الحكمين قيد برقم ٢٥٤ سنة ٧ ق وبتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة استئناف المنصورة - أولا - بسقوط حق الشركة في الاستئناف المرفوع منها عن الحكم الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ شكلا وبقبول الاستئناف المرفوع منها عن الحكم الصادر في ١٥ يونيه سنة ١٩٥٥ شكلا - ثانيا - بقبول الاستئنافين المرفوعين عن هذين الحكمين من جورج جات المطعون ضده شكلا . ثالثا - في الموضوع برفض الاستئنافات الثلاثة . وتأييد الحكمين المستأنفين وإلزام كل من الطرفين بمصاريف استئنافه والمقاصة في أتعاب المحاماة -

وفي ٨ مارس سنة ١٩٥٦ طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق التقض طالبة نقضه والقضاء في استئنافها رقم ٢٥٤ سنة ٧ قضائية بقبوله شكلا باعتباره استئنافا فرعيا وبإحالة الدعوى إلى محكمة استئناف المنصورة لنظر موضوع الاستئناف المذكور بكافة ما تضمنته صحيفته من طعن على الحكمين المستأنفين وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى طلب تقض الحكم المطعون فيه وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ٢١ من يونيه سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسته ١٦ من مارس سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على الدفع الذي أبدته في مذكرتها الأخيرة بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان إعلان ورثة المطعون ضده بالطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان إعلان ورثة المطعون عليه بالطعن وذلك لعدم اشتمال ورقة الاعلان على بيان آخر موطن معلوم لهؤلاء الورثة أو لمورثهم في مصر أو في الخارج ونخلو الأوراق مما يدل على أن الطاعنة قامت بالتحرى عن موطن الورثة قبل تسليم صورة الاعلان للنيابة .

وحيث إنه يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن الطاعنة طالبت إعلان ورثة المطعون ضده وهم أرملة السيدة كوين جات والسيدة ماري كيتي جات بشارع السلطان سليم رقم ٩ بملك الامشاطى بالمنصورة ولما ردت إليها الأوراق بغير إعلان وعليها إجابة من شيخ القسم تفيد عدم الاستدلال على المطلوب إعلانهما في العنوان المذكور وأنه لا يعلم لهما محل إقامة آخر قامت الطاعنة بإعلان هذين الوارثين في النيابة واقتصرت في ورقة الاعلان على ذكر أنهما غير معلوم لهما محل إقامة بالجمهورية العربية المتحدة ولما كان إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص أو في محل إقامة المعلن إليه إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريرات الكافية التي تلزم كل باحث مجد للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه فلا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي وكان الثابت أن المطعون عليه كان متخذ له في الاستئناف محلا مختارا هو مكتب محاميه الأستاذ أحمد عبد اللطيف بالمنصورة وأن الشركة الطاعنة ذكرت في تقرير الطعن أن محل إقامة المطعون عليه هو شارع صعب ملك عبد الغنى الامام بالمنصورة وبعد أن صدر قرار الاحالة

طلبت الطاعنة إعلان ورثة المطعون عليه بشارع السلطان سليم رقم ٩ بالمنصورة وهو عنوان لا أصل له في الأوراق ولما ردت الأوراق بغير إعلان لحأت الطاعنة مباشرة إلى إعلانهم بالطعن في النيابة بحجة أنه غير معلوم لهما محل إقامة بالجمهورية العربية المتحدة ، وكانت الأوراق خلوا مما يثبت أن الطاعنة بذلت أى جهد في سبيل الاهتداء إلى محل إقامة المطلوب إعلانهما قبل أن توجه الإعلان إليهما في النيابة فلإن هذا الاعلان يكون قد وقع باطلا وينبى على بطلانه عدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عيساد نائب رئيس المحكمة ، وبحضرة السادة : صبحي الصباغ ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٣٩)

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) شفعة " الخصوم فيها "

وجوب اختصاص البائع بالمشتري في دعوى الشفعة إجراء أوجبه القانون على خلاف الأصل . عدم جواز التوسع في مفهومه . عدم وجوب اختصاص البائع في الدعوى التي ترفع بسقوط حكم الشفعة .

(ب) شفعة " سقوط حكم الشفعة " . دعوى " تقدير قيمتها "

الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة هي بمثابة طلب فسخ سند التملك . تقدير قيمتها بالثمن المقدّر بالسند - وهو حكم الشفعة . المادة ٣٧ مرافعات .

(ج) دعوى " تعدد الطلبات فيها "

لا يمنع المحكمة من قبول ما تختص بنظره منها .

١ - وجوب اختصاص البائع والمشتري في دعوى الشفعة إجراء أوجبه القانون على خلاف الأصل الذي يقضى بأن المدعى حر في توجيه دعواه إلى من يشاء فلا يجوز التوسع في مفهوم هذا الاستثناء . ولما كان ذلك وكانت دعوى الشفعة تنتهي بصدد الحكم فيها فإنه لا يشترط لقبول الدعوى التي ترفع بطلب سقوط حكم الشفعة اختصاص البائع فيها .

٢ - لما كان الحكم بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع للعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن ، وكانت الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة هي في حقيقتها بمثابة طلب فسخ سند التملك ، فإن قيمتها تقدر بالثمن المقدّر بالسند - وهو حكم الشفعة - عملاً بالمادة ٣٧ من قانون المرافعات .

٣ - تعدد الطلبات في دعوى واحدة لا يمنع المحكمة من قبول ما تختص بنظره منها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تحصل فى أن المطعون عليه المشتري أقام الدعوى رقم ١٤٠ سنة ١٩٥٤ سواهج الكلية ضد الطاعن الشفيع وبأعين ثلاثة طلب فيها الحكم بسقوط حق الطاعن فى الشفعة المحكوم له بها نهائيا فى القضايا رقم ٢٥ و ١٨١ و ١٨٢ سنة ٢٦ ق — استئناف أسبوط لعدم إيداعه الثمن مبينا أن الثمن بالقضية الأولى هو مبلغ ٢٧٠ ج و ٣١٣ م وفى القضية الثانية هو مبلغ ١١٧ ج و ٣٥٧ م وفى القضية الثالثة هو ١٥٦ ج و ٨٦٠ م وفى ١٤/٦/١٩٥٤ قضت المحكمة للدعى بطلانها . فاستأنف الطاعن هذا الحكم ضد أطراف الخصوم جميعا ودفع أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بالحكم فى الدعوى بالنسبة للقضيتين ١٨١ و ١٨٢ لأن قيمة كل من العقدين بهاتين القضيتين تقل عن نصاها القانونى وفى ٥ أبريل سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة برفض الدفع وتأييد الحكم المستأنف واستندت المحكمة فى رفض الدفع إلى أن الدعوى رفعت بطلب سقوط ثلاثة أحكام صادرة فى الشفعة للمستأنف وهو طلب مجهول القيمة وإلى أن أحكام الشفعة الثلاثة المطلوب سقوطها صدرت عن المحكمة الابتدائية فهى المختصة بطلب بطلانها فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة العامة رأيها بمذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا وطلبت احتياطيا وفى الموضوع قبول السبب الأول من الأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

من حيث إن مبنى الدفع الذى أبدته النيابة بعدم قبول الطعن أن الطاعن الشفيع لم يختصم فيه الباعين للعقارات المشفوع فيها واقتصر على مخاصمة المشتري والقانون يوجب اختصاص البائع والمشتري فى دعوى الشفعة (المادة ١٥ من قانون الشفعة القديم والمادة ٩٤٣ م جديد) والطعن بالنقض مقيد بما أوجبه المادة ٤٢٩ مرافعات من أنه يكون بتقرير يحصل فى قلم كتاب المحكمة يبين فيه

أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم وإن لم يحصل على هذا الوجه كان باطلا وإن الخصومة الحالية هي خصومة متفرعة عن الخصومة الأصلية فتخضع لإجراءاتها عملا بقاعدة إن الفرع يتبع الأصل .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن القانون إنما أوجب اختصاص البائع والمشتري معا في دعوى الشفعة وهي تنتهي بصدور الحكم فيها ووجوب اختصاص البائع في دعوى الشفعة لإجراء أوجبه القانون على خلاف الأصل الذي يقضى بأن المدعى حر في توجيه دعواه إلى من يشاء فلا يجوز التوسع في مفهوم هذا الاستثناء .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه لا صحة لما ذهب إليه محكمة الاستئناف من أن الدعوى مجهولة القيمة لأن المطعون ضده استعمل فيها كلمة السقوط إذ السقوط محدد فيما طلب الحكم فيه ومن ثم فيعتبر هو المقدّر بقيمة الدعوى هذا فضلا عن أن السقوط المقصود في ظروف الدعوى هو فسخ التعاقد الذي رتبته المحكمة بقضائها للطاعن بالشفعة ويتمين تقدير طلب فسخ هذا التعاقد بقيمة العقود المحددة فيها .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض هذا الدفع على أمرين أولهما إن الدعوى رفعت بطلب سقوط ثلاثة أحكام نهائية في الشفعة وهو طلب مجهول القيمة ولا عبرة بقيمة ثمن العقارات المشفوع فيها الصادر بها الحكم النهائي في تقدير قيمة الدعوى والثاني إن أحكام الشفعة المطلوب الحكم بسقوطها صدرت عن المحكمة الابتدائية فهي المختصة بطلب بطلانها وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح لأن الحكم بثبوت الشفعة يعتبر سند الملكية الشفيع للعين المشفوع فيها مقابل قيامه بدفع الثمن والدعوى بسقوط حكم الشفعة هي في حقيقتها بمثابة طلب فسخ سند التملك وتقدير قيمتها بالثمن المقدّر بالسند عملا بالمادة ٣٧ مرافعات ولا يغير من ذلك أن دعاوى الشفعة كانت قد رفعت أصلا أمام المحكمة الابتدائية إذ العبرة في تقدير دعوى سقوط الشفعة المحكوم بها تكون بالثمن الذي حدده حكم الشفعة .

وحيث إن الدعوى الحالية تضمنت طلبات متعددة ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة مستقلة بعضها عن بعض فإن التقدير يكون باعتبار قيمة كل منها على حدة عملاً بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٤١ مرافعات ، ولما كان كل من طلبي سقوط الحق في الشفعة المحكوم فيها في كل من القضيتين برقى ١٨١ ، ١٨٢ سنة ٢٦ استئناف أسقوط هو ١١٧ ج و ٣٥٧ م ، ١٥٦ ج و ٨٦٠ م على التوالي أى لا تتجاوز قيمته ٢٥٠ ج فإن محكمة المواد الجزئية تكون هي المختصة بالحكم ابتدائياً بهما عملاً بأحكام المادة ٤٥ مرافعات مما كان يتعين معه على محكمة الدرجة الثانية أن تقضى بقبول الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة للطلبين سالفى الذكر .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة للطلبين المشار إليهما والحكم بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرهما .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في السبب الثانى أن المطعون ضده طلب إسقاط الأحكام الصادرة في الدعاوى الثلاث في دعوى واحدة مع أن لكل حكم خصومه وظروفه مما يجعل الدعوى غير مقبولة شكلاً .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن تعدد الطلبات في دعوى واحدة لا يمنع المحكمة من قبول ما تختص المحكمة بنظره منها :

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٤٠)

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) رسوم بلدية "رسوم الملاهي" "عبء الإلتزام بها" .

يقع على أصحاب محال الفرجة والملاهي ومستغليها لا على روادها من أفراد الجمهور .
القانون رقم ١٤٥/١٩٤٤ ومرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

(ب) رسوم بلدية "رسوم الملاهي" .

تحديد على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول وبواقع ١٠٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر لا دلالة فيه على أن عبء الإلتزام بها يقع على الجمهور .
المادة ٣ من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

(ج) ضرائب "ضريبة الملاهي" . رسوم بلدية "رسوم الملاهي" .

صراحة نصوص المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ في أن ضريبة الملاهي يقع عبء الإلتزام بها على الجمهور . عدم اعتبار رسوم الملاهي من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهي . استقلالها وتميزها عنها .

١ — رسوم البلدية على الملاهي إنما يقع عبء الإلتزام بها على أصحاب "محال" الفرجة والملاهي ومستغليها لا على روادها من أفراد الجمهور شأنها في ذلك شأن سائر رسوم البلدية على المحال العمومية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطورة والمحال الصناعية والتجارية . وعلى ذلك فتقضى أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عبء الإلتزام في رسوم الملاهي يقع على الجمهور فإنه يكون قد خالف القانون .

٢ — تحديد رسوم البلدية على الملاهي على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول وبواقع ١٠٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر لا دلالة فيه

على أن عبء الالتزام بها يقع على الجمهور وإنما هو مجرد معيار اتخذه الشارع أساسا لحسابها كما اتخذ بالنسبة إلى سائر المحلات من أهمية النشاط ومن القيمة الإيجارية ومن الانتاج الفعلي ومن القوى المحركة معايير أخرى .

٣ — نصوص المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ صريحة في أن ضريبة الملاهي يقع عبء الالتزام بها على الجمهور ، ولما كانت رسوم الملاهي لا تعتبر من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهي بل هي مستقلة ومتميزة عنها ومن ثم فهي لا تأخذ حكمها ولا تتبعها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن شركة إخوان مقار بأسسوط أقامت الدعوى رقم ٥٥٧٩ سنة ١٩٤٩ مدني كلى القاهرة ضد مجلس بلدى أسسوط ووزارتى المالية والصحة بطلب الحكم أولا — بعدم أحقية مصلحة الأموال المقررة ومجلس بلدى أسسوط في احتساب ضريبة الملاهي والرسم البلدى عن المدة من ٦ مارس سنة ١٩٤٦ إلى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ على أساس إضافة قيمة الرسم البلدى إلى قيمة التذكرة الأساسية بل احتساب ذلك على أساس قيمة التذكرة الأصلية مجردة عن كل إضافة . ثانيا — عدم أحقية مصلحة الأموال المقررة في مطالبة الشركة بدفع مبلغ ٤٤٥٨ ج و ٤٠٥ م الذى تدعى أنه قيمة فرق ضريبة الملاهي عن المدة من ٦ مارس سنة ١٩٤٦ إلى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ . ثالثا — إلغاء الجزاء الإداري المتوقع من مصلحة الأموال المقررة على مقولات الشركة الموضحة بمحضر الججز المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ وفاء للمبلغ سالف الذكر واعتباره كأن لم يكن . رابعا — إلزام مصلحة الأموال المقررة ومجلس بلدى أسسوط برد ما حصله زيادة في ضريبة الملاهي والرسم البلدى على أساس هذه الإضافة بغير وجه حق وذلك

عن المدة من ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ بالنسبة لمصلحة الأموال المقررة ومن أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمجلس البلدى إلى تاريخ رفع الدعوى وما استجد ويستجد إلى تاريخ الحكم النهائى . خامسا — إلزام وزير المالية بصفته رئيسا لمصلحة الأموال المقررة بأن يدفع للشركة مبلغ ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض . - سادسا — إلزام المدعى عليهم متضامنين بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وقالت شرحا لدعواها إنه منذ صدور المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى عهدت مصلحة الأموال المقررة إلى موظفيها فى تحصيل هذه الضريبة من الشركة ، وصدر بعد ذلك القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الذى أباح للمجالس البلدية سلطة تحصيل رسم بلدى مستقل على غشيان هذه الملاهى بترخيص من وزير الصحة وتنفيذا للسادة الثلاثة منه أصدر وزير الصحة قرارا فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٤ رخص بمقتضاه لمجلس بلدى أسيوط فى تحصيل هذا الرسم بواقع ٥ مليات عن كل دخول أو أجرة مكان ثم عاد وفى ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ فأصدر قرارا آخر قضى بأن يكون فرض هذا الرسم بواقع ١٠٪ من القيمة الأصلية لتذاكر الدخول وإعمالا لهذا الوضع سارت الشركة وغالبية دور السينما على أن توضح فى تذاكر الدخول التى تعطى للرواد — ١ — القيمة الأصلية للتذكرة — ٢ — ضريبة الملاهى — ٣ — الرسم البلدى — ٤ — إعانة البر — وكانت تتقاضى كل هذه القيم من الرواد محتسبة ضريبة الملاهى والرسم البلدى على أساس القيمة الأصلية التى كانت تتقاضاها لنفسها مقابل أجر الدخول واستمرت على ذلك تحصيل ضريبة الملاهى والرسم البلدى من الجمهور بإرشاد وتحت مراقبة الموظفين المختصين فى مصلحة الأموال المقررة والمجلس البلدى مدة أربع سنوات وإلى أن فوجئت بخطاب من المجلس فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ يخطر بها فيه بأنه طبقا لفتوى مستشار الرأى بمجلس الدولة يجب أن لا يتحمل جمهور المتفرجين الرسم البلدى وإنما يتحمله أصحاب الملاهى ودور السينما ويتعين تبعا لذلك احتساب الرسم على أساس القيمة الفعلية للتذكرة مضافا إليها الرسم البلدى الذى حصلته الشركة من الجمهور . كما طالبت مصلحة الأموال المقررة أن يكون احتساب ضريبة الملاهى على أساس قيمة التذكرة الأصلية مضافا إليها الرسم البلدى وطالبت الشركة بالفرق عن المدة من ٦ مارس سنة ١٩٤٦ إلى ٣١ مايو سنة ١٩٤٨ وقدره ٤٤٥٨ ج و ٤٠٥ م وأوقعت الحجز على

منقولاتها ومن ثم فقد رفعت هذه الدعوى طالبة الحكم لها بطلباتها . ودفع الطاعنون بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى طبقا للمادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم والمادة ١٨ من قانون نظام القضاء وفي الموضوع طلبوا رفض الدعوى استنادا إلى أن عبء الرسم البلدى يقع على أصحاب الملاهى لا على روادها وتحصيل الشركة لهذا الرسم من الجمهور يجعله جزءا من الثمن يتعين إضافته إليه واحتساب ضريبة الملاهى على أساسه وفي ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة برفض الدفع وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى ثم عادت وفي ٢ مايو سنة ١٩٥٣ فقضت برفض الدعوى وألزمت الشركة بالمصاريف . استأنفت الشركة هذا لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها مع إلزام المستأنف عليهم متضامنين بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وقيد استئنافها برقم ٥٢٢ سنة ٧٠ قضائية كما استأنف الطاعنون الحكم الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ برفض الدفع بعدم الاختصاص استئنافا مقابلا طالبين إلغاء والحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى مع إلزام الشركة المستأنف عليها بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وقيد استئنافهم برقم ٣٥ سنة ٧٢ قضائية . وفي ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة حضوريا . أولا — بقبول الاستئنافين شكلا — ثانيا — برفض الاستئناف المقابل المرفوع عن حكم الاختصاص — ثالثا — بقبول استئناف شركة إخوان مقار للسينما ببندر أسيوط وإلغاء الحكم المستأنف منها — و — ١ — بعدم أحقية مصلحة الأموال المقررة ومجلس بلدى أسيوط فى احتساب ضريبة الملاهى ورسم المجلس البلدى عن المدة من ٦ مارس سنة ١٩٤٦ إلى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ على أساس إضافة قيمة الرسم البلدى إلى ثمن التذكرة الأصلية واحتسابها ثمنا أساسيا للتذكرة — ٢ — وبعدم أحقية مصلحة الأموال المقررة فى مطالبة الشركة المذكورة بمبلغ ٤٤٥٨ ج و ٤٠٥ م فرق ضريبة عن المدة آنفة الذكر — ٣ — وبعدم أحقية المصلحة والمجلس أيضا فيما حصلاه من زيادة فى ضريبة الملاهى ورسم البلدية على أساس هذه الإضافة من تاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ بالنسبة لمصلحة الأموال المقررة ومن تاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمجلس البلدى حتى تاريخ رفع الدعوى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ وإلزامهما برده — رابعا بإلغاء بالججز الإدارى المتوقع من مصلحة الأموال المقررة على منقولات الشركة فى ١٥ يناير سنة ١٩٤٩ واعتباره كأن لم يكن — خامسا — بإلزام مصلحة

الأموال المقررة ومجلس بلدى أسيوط بمصروفات استئناهما والمصروفات المناسبة عن دعوى الشركة عن الدرجتين وألقى قرش مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين سادسا — رفض ما عدا ذلك من الطلبات وقد طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقص للأوجه الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث نزل الطاعنون عن التمسك بالأوجه الأخير من الأوجه المبينة بالتقرير وأصروا على طلب نقض الحكم . وطلبت الشركة المطعون عليها رفض الطعن . وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن ونقض الحكم .

وحيث إن باقى أوجه الطعن تحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن رسوم البلدية على دور السينما يتحمل بها الجمهور لا أصحاب هذه الدور يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ذلك أن أحكام المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى صريحة فى أن ضريبة الملاهى يلتزم بها الجمهور وتفرض على أجرة الدخول وأجرة المكان بينما رسوم البلدية على الملاهى مفروضة على الملاهى ذاتها ويلتزم بها أصحابها لا روادها وإذا أراد القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ غير ذلك لنص عليه وبحرت نصوصه على وجه يتفق مع ما جرت به أحكام المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ ، يؤكد هذا النظر المرسوم الصادر فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وقد نص فيه على أنه ”تؤلف فى كل مجلس لجنة للقيام بعملية حصر المحال والعقارات والأشياء والحيوانات وغيرها المبينة فى المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وتقدر رسوم البلدية على كل منها طبقا للأساس الذى اختاره المجلس“ كما نص فيه على أن ”يقوم رئيس المجلس باخطار كل ممول بخطاب موصى عليه بقيمة الرسوم التى قدرت عليه ...“ وإن ”لكل ممول الحق فى أن يرفع إلى المجلس بخطاب موصى عليه تظلماته من الرسوم المقررة عليه...“ بما لا يتأتى معه القول بأن المقصود بالمولين فى خصوص رسوم الملاهى هم أفراد الجمهور المترددون على السينما بحيث يدرجون فى كشوف الحصر ويقوم المجلس باخطار كل منهم بالرسوم التى تقررت عليه ويكون لكل منهم الحق فى أن يتظلم من الرسوم المقررة عليه . والشركة المطعون عليها وقد حملت أفراد الجمهور بهذه

الرسوم بدلا منها تكون قد جعلت هذه الرسوم جزءا من أجرة الدخول وبذلك تعتبر أجرة الدخول وهي وعاء ضريبة الملاهي — وكأنها ثمن التذكرة مضافا إليه الرسم البلدى الذى حصلته .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية يبين أنه خول المجالس البلدية كل منها فى دائرة اختصاصه وبعد مصادقة وزير الصحة العمومية سلطة فرض رسوم على المحال العمومية والأندية والمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمحال الصناعية والتجارية ومحال بيع المشروبات الروحية وعلى الملاهي وغيرها ونص فى المادة ٢٣ منه على أنه ، تعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وطريقة انتظام منها وكيفية تحصيلها ... وأنه ” يجوز أن يتضمن المرسوم النص على قواعد مختلفة لحساب أساس الرسوم وكيفية تحصيلها على أن يترك لكل مجلس الطريقة التى يرى ملاءمتها “ وإعمالا لهذا النص صدر مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتعيين القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم ونص فى المادة الأولى منه على أنه ” تقسم المحال العمومية والأندية والمحال التجارية ومحال بيع المشروبات الروحية مما هو مبين بالبند ١ من المادة ٢٣ المتقدم ذكرها إلى درجات حسب الأهمية بالنسبة لكل منها فى البلدة أو القرية وتراعى فى التقسيم المذكور القيمة التجارية للمكان الذى تشغله وتحدد لكل درجة فئة معينة من الرسوم أما الشون ومخازن السماد فيكون تحديد الرسم على أساس ما تتسع له من بضائع . وبالنسبة إلى المحال الصناعية يكون تحديد الرسوم على أساس إنتاجها الفعلى فإذا تعذر التحديد على هذا الأساس يكون على أساس القوى المحركة فى هذه المحال أو عدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال التى تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة التجارية للمكان الذى تشغله وبالنسبة للمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة فتسرى عليها أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة إذا كانت من المحال التجارية وتسرى عليها أحكام الفقرة الثانية إذا كانت من المحال الصناعية “ كما نص فى المادة الثالثة على أنه ” يكون تحديد الرسوم على الملاهي على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصيل لتذاكر الدخول ولو كان صرنها بالهجان أو بئمن مخفض وفى ضوء هذا المرسوم

صدر قرار وزير الصحة العمومية في ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٦ بفرض رسم بلدى على محال الفرجة والملاهى بأسيوط ونص في المادة الأولى منه على أنه "يعدل الرسم البلدى على محال الفرجة والملاهى بأسيوط ويصير هذا الرسم بواقع ١٠ ٪ من القيمة الأصلية لتذاكر الدخول ولو كان صرفها بالمجان أو بثمان مخفض" وباستقراء هذه النصوص يبين أن رسوم البلدية على الملاهى إنما يقع عبء الالتزام بها على أصحاب « محال » الفرجة والملاهى ومستغليها لا على روادها من أفراد الجمهور شأنها في ذلك شأن سائر رسوم البلدية على المحال العمومية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمحال الصناعية والتجارية — ولا يغير من هذا النظر كون رسوم الملاهى قد تحدت على أسس أخرى مغايرة ونسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول أو بواقع ١٠ ٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر ذلك أن هذه المغايرة أمرية تنوع النشاط واختلاف أوجه استغلال الأشياء محل الالتزام بالرسوم وقد افترضها الشارع إذ تضمن مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ النص على قواعد مختلفة في هذا الصدد . وتحديد رسوم الملاهى على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول وبواقع ١٠ ٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر لا دلالة فيه على أن عبء الالتزام بها يقع على الجمهور وإنما هو مجرد معيار اتخذه الشارع أساسا لحسابها كما اتخذ بالنسبة إلى سائر المحلات من أهمية النشاط ومن القيمة الإيجارية ومن الإنتاج الفعلى ومن القوى المحركة معايير أخرى — وعبارة « الثمن الأصلي » إن هي إلا وصف أو قيد يدل بمفهومه على أن الشارع قصد به حصر وعاء الرسوم والتبنيه إلى أنه لا يدخل في حسابها ما عساه أن يكون قد أضيف إلى هذا الثمن من ضرائب ورسوم أخرى مما يلتزم به الجمهور أو ينتقل عبؤه في النهاية إليه . كما لا يغير من هذا النظر كون ضريبة الملاهى وكذلك رسوم الملاهى في مدينة الاسكندرية يقع عبء الالتزام بها على الجمهور ذلك أن نصوص المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ صريحة في أن ضريبة الملاهى يتحملها الجمهور . وكانت هذه النصوص تحت نظر الشارع عند وضع مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ولم ينقل عنها ، ورسوم الملاهى لا تعتبر من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهى بل هي مستقلة ومتميزة عنها ومن ثم انتهى لا تأخذ حكمها ولا تتبعها . والقياس على رسوم الملاهى في الاسكندرية لا وجه له لأن القانون

رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ استثنى بلدية الاسكندرية من نطاق أحكامه — ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في موضوع الاستئناف رقم ٥٢٢ سنة ٧٠ قضائية على أن عبء الالتزام في رسوم الملاهي يقع على الجمهور فإنه يكون قد خالف القانون متعينا نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما سبق بيانه يتعين رفض الاستئناف رقم ٥٢٢ سنة ٧٠ ق وتأييد الحكم الابتدائي الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥٣ .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عباد نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : صبحي الصباغ، ومحمود القاضي،
وفرج يوسف، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٤١)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) رسوم بلدية "رسوم الملاهي" "عبء الالتزام بها"

يقع على أصحابها ومستغليها وليس على روادها من الجمهور. القانون رقم ١٤٥/١٩٤٤،
مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

(ب) رسوم بلدية "رسوم الملاهي" "تحصيلها" .

لأوجه للتحدى بأن مصلحة الأموال المقررة ارتضت تحصيل الضريبة على وجه مخالف
للقانون .

هذا الخطأ بفرض وقوعه لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الضريبة المستحقة وفقا
للقانون .

١ — عبء الالتزام بالرسم البلدي على الملاهي إنما يقع على أصحابها ومستغليها
وليس على روادها من الجمهور شأنه في ذلك شأن سائر رسوم البلدية على باقي المحال
والعقارات والأشياء الميينة في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

٢ — لأوجه للتحدى بأن مصلحة الأموال المقررة ارتضت تحصيل الضريبة
على وجه مخالف للقانون باعتماد مندوبيها لتذاكر الدخول الميينة عليها قيمة الرسم
البلدي المقرر ذلك أن هذا الخطأ من جانب المصلحة بفرض وقوعه لا يسقط حقها
في المطالبة بفرق الضريبة المستحقة وفقا للقانون . ولا يجوز الإعفاء من الضريبة
أو تخفيضها إلا في الأحوال الميينة في القانون وقد أوجبت المادة ١٢ من المرسوم
بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ على المستغلين لمحال الفرجة والملاهي تكملة كل فرق
بالنقص يتضح بين المستحق من الضريبة وما حصل منها فعلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٧١ سنة ١٩٥١ كلى شبين الكوم ضد مصلحة الأموال المقررة المطعون ضدها طالبين الحكم ببراءة ذمتهم من مبلغ ٣٠٦ ج و ٨١٠ م قيمة فرق ضريبة الملاهى وإمانة البر الذى تطالبهما به هذه المصلحة والذى من أجله أوقعت ضدتهما حجزين إداريين فى ٢ مايو ، ٢ يوليه سنة ١٩٤٩ وبالفاء هذين الحجزين واعتبارهما كأن لم يكونا ... وقال الطاعنان فى بيان هذه الدعوى إن أولهما يملك دارا للسينما بمنوف وقد شاركه فى استغلالها آخر هو وديع غبريال فى المدة من ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ حتى ٢ يوليه سنة ١٩٤٧ ثم استأجرها الطاعن الثانى من ٣ يوليه سنة ١٩٤٧ حتى أغلقت وكانت مصلحة الأموال المقررة تفرض ضريبة ملاهى على كل تذكرة بواقع نسبة معينة من ثمنها الأصيل وتقوم بتحصيلها كما كان مجلس بلدى منوف يفرض رسما على كل تذكرة بواقع ١٠٪ من ثمنها ويحصله وظل الحال كذلك إلى أن أخطرتهم مصلحة الأموال المقررة فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ بأن يكون تحصيل ضريبتها على ثمن التذكرة مضافا إليه رسم المجلس البلدى ونفذ هذا الأمر ابتداء من التاريخ المذكور حتى تاريخ إغلاق السينما ، وفى ٢ مايو ، ٢ يوليه سنة ١٩٤٩ أوقعت المصلحة حجزين إداريين على منقولات الدار وأدوات السينما وفاء لفرق ضريبة الملاهى عن المدة السابقة على ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وقدره ٣٠٦ ج و ٨١٠ م وهو المبلغ الذى طلب الطاعنان الحكم ببراءة ذمتهم منه باعتبار أنه غير مستحق عليهما — وفى أول مارس سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى الذى أثارته المصلحة المدعى عليها ورفض الدعوى ... فاستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٩ سنة ٥ ق و بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٥٦ قضت محكمة استئناف طنطا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع

برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش أتما باللمحامة وقد طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة اتبعت فيها إلى طلب رفض الطعن. وعرض على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وحددت لنظره أمامها جلسته ٢ من فبراير سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق وتنازل الحاضر عن الطاعنين عن السبب الأول من أسباب الطعن المتضمن بطلان الحكم لعدم تلاوة تقرير التلخيص .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينعى الطاعنان في أولهما على الحكم المطعون فيه قصوره وتخاذل أسبابه وخطأه في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أقام قضاءه على أن "دفاع المدعين متناقض إذ بينما يقرران بعريضة دعواهما أنهما لم يحصلوا الفرق عن المدة السابقة على الفتوى إذ يعترفان في نفس الصحيفة أن حق المصلحة في المطالبة بهذا الفرق قد سقط إذ يعتبر قبض مندوبها يوميا للضريبة تنازلا عن حقها ولا حق لها في الرجوع على المدعين إطلاقا بهذا الفرق — وهذا القول من جانبها لإقرار صريح باستيلائهما على الفرق يهدر من سابق دعواهما بعدم تحصيله من الجمهور" ويقول الطاعنان إن ما استخلصه الحكم من وجود تناقض في دفاعهما هو استخلاص غير سائغ لا تؤدي إليه عقلا المقدمات التي أوردها ذلك أن تمسكهما بأنهما لم يحصلوا من الجمهور فرق الضريبة موضوع النزاع لا يتناقض مع تمسكهما بسقوط حق الحكومة في اقتضاء هذا الفرق منهما سواء كانا قد حصلاه أو لم يحصلاه ، ولا يعتبر تمسكهما بهذا السقوط لإقرارا صريحا أو غير صريح باستيلائهما على ذلك الفرق خلافا لما استخلصه الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد دال في أسبابه على قيام الطاعنين بتحصيل رسم المجلس البلدي من رواد السينما بنسبة معينة من ثمن التذكرة بما أثبتته مفتشوا المالية خاصة بدفاتر الملهي وكعوب التذاكر ونحرائط المقاعد وكان هذا التدليل سائغا وكافيا بذاته لثبوت الواقعة المراد إثباتها فيكون ما ورد ببعض أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه

بصدد التدليل على تلك الواقعة مما هو محل لهذا النعي زائدا على حاجة الدعوى
ليستقيم الحكم بدونه فلا يعيبه بعد ذلك وقوع خطأ في الاستدلال في تلك الأسباب
بقرض وقوع هذا الخطأ .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة
القانون ذلك أنه ذكر في أسبابه أنه "ظاهر من الاطلاع على القانون رقم ١٤٥
سنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر تنفيذا له أن الرسوم البلدية تكليف على مستغلي
دور السينما والملاهي أنفسهم لاعلى الجمهور فإذا ما أضاف المستأنفان وهما المستغلان
للملهي هذه الرسوم على ثمن التذكرة وحصلها من الجمهور اعتبرت هذه الرسوم
جزءا من ثمن التذكرة ووجب عليهما سداد الضريبة المستحقة عنها" ولما كان
الواقع الذي أثبتته المحكمة أن القانون جعل الرسوم البلدية المستحقة منسوبة إلى ثمن
التذكرة وكان الثابت أن الطاعنين قد بينا الثمن الأصلي على كل تذكرة كما بينا عليها
قيمة رسم البلدية وضريبة الملاهي منسوين إلى هذا الثمن واعتمد ذلك مندوبو
الضرائب وقاموا بتحصيل الرسم والضريبة كاملين على هذا الأساس فإنه لا يغني
في هذا المقام البحث فيما إذا كانت رسوم البلدية تقع على عاتق المستغل أو على
عاتق الجمهور لأن اقتضاءها من الجمهور لا يغير من حقيقة الواقع وهو أن ثمن
التذكرة معلوم ومحدد ومبين عليها وأن رسم البلدية وضريبة الملاهي قد احتسبا
على ذلك الثمن وسددا فعلا للحكومة وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد إن
مستغل الملاهي قد خالف القانون باقتضاء الرسم من الجمهور بينما كان يجب أن
يتحملة هو وفي هذه الحالة يكون الجمهور هو الذي وقع عليه الفبن لا الحكومة
وليس بجائز في المنطق أو في القانون القول بأنه إذا حمل المستغل الجمهور
برسم البلدية يعتبر ذلك الرسم جزءا من ثمن التذكرة فيلزم المستغل بأن يدفع
الفرق بين الضريبة التي حصلت فعلا منسوبة إلى الثمن الأصلي للتذكرة
وبين الضريبة منسوبة إلى هذا الثمن مضافا إليه رسم البلدية ذلك أنه فضلا
عما في هذا القول من مخالفة للقانون فإنه ينطوى على تفسير للبيانات الواردة بالتذكرة
والتي اعتمدتها الحكومة بما يخالف الثابت بها .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام
المجالس البلدية والقروية خول في المادة ٢٣ منه للمجالس البلدية كل منها في

دائرة اختصاصه . سلطة فرض رسوم في حالات بينها من بينها رسوم على الملاهي ونص على أن تعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وطريقة التنظيم منها وكيفية تحصيلها وكذلك أحوال الاعفاء منها وتخفيضها وأجاز أن يتضمن المرسوم النص على قواعد مختلفة لحساب أساس الرسوم وكيفية تحصيلها وترك لكل مجلس الطريقة التي يرى ملاءمتها . وتنفيذا لهذا القانون صدر مرسوم بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتعيين القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم ونص في المادة الثالثة منه على أن يكون تحديد الرسوم على الملاهي على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول ولو كان صرفها بالهجان أو بئمن مخفض ونص في المادة ١٠ على أن تؤلف في كل مجلس لجنة للقيام بعملية حصر المحال والعقارات والأشياء وغيرها المبينة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وتقدير الرسوم البلدية على كل منها وأوجب في المادة ١٣ على رئيس المجلس أن يقوم باخطار كل ممول بخطاب موصى عليه بقيمة الرسوم التي قدرت عليه وأن تعد كشوف بأسماء المولين بقيمة الرسوم المقدرة على كل منهم وجعل في المادة ١٤ لكل ممول الحق في أن يرفع تظلمها من الرسوم المقررة عليه وبعد صدور هذا المرسوم فرض مجلس بلدى منوف بتصديق من وزارة الصحة رسما بلديا على الملاهي الكائنة بدائرتة بواقع ١٠ ٪ من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول ولو كان صرفها بالهجان أو بالئمن المخفض — وبين من استقراء النصوص المتقدمة أن عبء الالتزام بالرسم البلدى على الملاهي إنما يقع على أصحابها ومستغليها وليس على روادها من الجمهور شأنه في ذلك شأن سائر رسوم البلدية على باقى المحال والعقارات والأشياء المبينة في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ولا يقدح في صحة هذا النظر كون الرسوم على الملاهي تحددت على أسس مغايرة للأسس التي اتبعت في تحديد الرسوم على تلك المحال والعقارات والأشياء بواقع نسبة مئوية من القيمة الأصلية لتذكرة الدخول ذلك أن هذه المغايرة أمر يقتضيه اختلاف أوجه الاستغلال في كل منها ولقد كان هذا الاعتبار في حسان المشرع حين نص في المادة ٢٣ سالفه الذكر على أنه يجوز أن يتضمن المرسوم النص على قواعد مختلفة لحساب أساس الرسوم وكيفية تحصيلها وجاء مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ فعلا بقواعد مختلفة في هذا الصدد وليس في تلك المغايرة دلالة على أن عبء الالتزام بالرسم على الملاهي يقع

على عاتق الرواد ولا وجه للتجدي بأن ضريبة الملاهي المقررة بالمرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ يقع عبء الالتزام بها على الجمهور ذلك أن نصوص هذا القانون صريحة في تقرير ذلك وهذه الضريبة تختلف عن الرسم البلدي في طبيعة التكليف المالي المفروض في كلاهما ولا يعتبر الرسم تابعا للضريبة حتى يأخذ حكمها بطريق التبعية أو القياس ولقد كان المشرع عند إصداره مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ على بينة من نصوص القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ ولو أنه أراد أن يلزم الجمهور بالرسم البلدي على الملاهي كما هو الحال بالنسبة لضريبة الملاهي لجاء في هذا المرسوم بنصوص مماثلة لتلك النصوص .

وحيث إنه متى تقرر ذلك وكان يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن الطاعنين في المدة السابقة على ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ كانا يضيفان الرسم البلدي المقرر إلى ثمن التذكرة ويقومان بتحصيله من جمهور الرواد فإن هذا الرسم يعتبر بهذه المثابة من ضمن أجرة الدخول وتسرى عليه ضريبة الملاهي عملا بنص المادة الأولى من المرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ ويجوز تبعا لذلك للمصلحة المطعون عليها مطالبتها بما لم يحصل من الضريبة على هذا الأساس ولا وجه للتجدي بأن هذه المصلحة ارتضت تحصيل الضريبة على وجه مخالف للقانون باعتماد مندوبيها لتذاكر الدخول المبينة عليها قيمة الرسم البلدي المقرر ذلك أن هذا الخطأ من جانب المصلحة بفرض وقوعه لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الضريبة المستحقة وفقا للقانون فإنه لا يجوز الاعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون وقد أوجبت المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ على المستغلين لمحال الفرجة والملاهي تكملة كل فرق بالنقص يتضح بين المستحق من الضريبة وما حصل منها فعلا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عباد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد متولى عظم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف المستشارين .

(٤٢)

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٢٥ القضائية :

الالتزام "مصادر الالتزام" "الإرادة المنفردة" "الوعد بجائزة" .

عدم إيراد التقنين المدنى الملغى نصا يحكم الوعد بالجائزة باعتباره صورة من صور الالتزام الناشئ من الإرادة المنفردة . رد الوعد إلى أحكام العقد التى توجب تلاقى القبول مع الإيجاب السابق عليه . لا خطأ .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الوعد بالجائزة قد صدر من المطعون عليها بعد إدلاء الطاعن بمعلوماته وأن هذا الوعد ينخضع فى تكييفه للقانون المدنى القديم الذى لا يعترف بالإرادة المنفردة باعتبارها ماثلة للالتزام وأن ذلك يقتضى الرجوع إلى القواعد العامة لأحكام العقد التى توجب أن يتلاقى الإيجاب والقبول ، لما كان ذلك وكان التقنين المدنى الملغى لم يورد نصا يحكم الوعد بالجائزة باعتباره صورة من صور الالتزام الناشئ من الإرادة المنفردة ولم يكن من الممكن رد الوعد بالجائزة إلا إلى أحكام العقد التى توجب أن يتلاقى القبول مع الإيجاب السابق عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا إذ التزم هذا النظر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون عليها الدعوى رقم ١٣٩

سنة ١٩٤٩ كلى القاهرة قال فيها إنه على إثر اغتيال المرحوم "أمين عثمان باشا" في مساء يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٦ أعلن وزير الداخلية عن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه لمن يدلى بمعلومات تؤدي إلى معرفة الجاني وشركائه في الجريمة وقد بادر هو إلى الادلاء بشهادته التى أدت إلى القبض على الفاعل وهو "حسين توفيق أحمد" وكانت شهادته كما نوه الحكم الصادر من محكمة الجنايات — مفتاح القضية . ولذا طلب الحكم بإلزام المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ خمسة آلاف جنيه قيمة المكافأة مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه والنفاذ . وبتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة للطاعن بطلباته مع قصر النفاذ على مبلغ ألف جنيه واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالقضية رقم ٢٥٠ سنة ٦٩ ق لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه ورفض دعوى المستأنف عليه — الطاعن — فيما زاد على مبلغ ألف جنيه وإلزامه المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . وبتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ألف جنيه بدلا من الخمسة آلاف جنيه المحكوم بها ابتدائيا مع المصروفات المناسبة والمقاصة فى أتعاب المحاماه . وأسست حكمها على أن الطاعن لا يستحق أصلا المكافأة المعلن عنها لأنه أدلى بمعلوماته قبل صدور الوعد بالمكافأة ولم يكن قد علم بهذا الوعد ومن ثم لا ينبغى التزام الواعد قبله بالمكافأة لأن القبول لم يكن معاصرا أو لاحقا للإيجاب تطبيقا لأحكام القانون المدنى القديم الذى نشأت فى ظله واقعة الدعوى — أما المادة ١٦٢ من القانون المدنى الجديد التى تقضى باستحقاق المكافأة التى يعلن عنها لكل من يدلى بالمعلومات الصادر بشأنها الوعد ولو لم يكن يعلم من أمر الوعد شيئا فإنها لا تنطبق على واقعة الخصومة التى حصلت قبل التشريع المدنى الجديد . هذا فضلا عن أن استحقاق المكافأة بموجب النص المستحدث لا يتحقق إلا إذا كانت المعلومات التى تقدم بها الطاعن تؤدي بذاتها إلى الكشف عن الجاني أو كانت متضافرة مع معلومات غيره ممن تجمعهم بهم رابطة الاتفاق والتعاون على تقديم المعلومات المؤدية إلى الغرض المطلوب . أما معلومات الطاعن فلأنها لا تعدو أن تكون اشتباها فى شخص الجاني الذى لولا تعرف شهود الحوادث عليه لما ثبتت النتيجة ولا علاقة بين الطاعن وبين هؤلاء الشهود . وما ذكرته المطعون عليها أمام المحكمة الابتدائية من أقوال عن أحقية

الطاعن لجزء من المكافأة لا يعد إقرارا قضائيا بالمعنى المقصود قانونا وبالرغم من ذلك فإن المطعون عليها حين استأنفت الحكم الابتدائي قصرت استئنافها على ما زاد عن مبلغ ١٠٠٠ جنيه فيتعين الحكم بهذا المبلغ للدفاع. وبتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن بالطعن بالنقض في هذا الحكم طالبا نقضه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة مع إلزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه وقدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٣ أبريل سنة ١٩٦٠ وفيها صدر القرار بإحالة إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٦٠ أودع وكيل الطاعن صورة من تقرير الطعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة ومحللة للمطعون عليها في ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٠ كما أودع مذكرة شارحة لأسباب الطعن وبتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٠ أودع وكيل المطعون عليها مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه ثم أودعت النيابة مذكرة صممت فيها على رأيها وأخيرا نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسته ٢ مارس سنة ١٩٦١ .

ومن حيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتحصل أولا في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تحصيل فهم الواقع في الدعوى ذلك أنه ركن إلى أن الإرادة المنفردة باعلان الجائزة ليست مصدرا من مصادر الالتزام في ظل التقنين المدني القديم وأن الوعد بالجائزة يخضع للأحكام العامة المقررة للعقد ولا ينتج أثره إلا إذا صادف الإيجاب القبول في حين أن القضاء في ظل القانون المدني القديم قد أخذ بالإرادة المنفردة كمصدر للالتزام وأقر الوعد بالجائزة باعتباره أمرا ملزما وأن القانون المدني الجديد إنما قن ما استقر عليه القضاء في ظل القانون القديم هذا فضلا عن أنه قد ثبت من واقعة الدعوى أن الطاعن ظل يدلي بأقواله أمام النيابة إلى الساعة الخامسة من صباح يوم ٦ يناير سنة ١٩٤٦ أى إلى ما بعد ظهور الصحف التي نشرت الوعد بالجائزة مما يتعين معه اعتبار العقد إذا لم هذا القول منعقدا وقد سلم الحكم نفسه بهذه الوقائع ولكنه أهدر مدلول الثابت بالأوراق بما قرره من أن القبول كان سابقا على الإيجاب .

ومن حيث إن هذا النعى مردود—أولا— بأن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أنه ثبت من دفاع طرفي الخصومة ومن أوراق الدعوى ومستنداتها أن الوعد

بالجائزة صدر بعد أن أدلى الطاعن بمعلوماته وكان ذلك محمولا على ما استخلصه من مذكرات الطاعن ومن تحقيقات النيابة وأوراق الدعوى ولما كان الطاعن لم يقدم صورا رسمية من الأوراق التي ينهى على الحكم مخالفة الثابت فيها فإن النعى يكون عاريا عن الدليل. ومردود — ثانيا — بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما يخلص في أن الوعد بالجائزة قد صدر من المطعون عليه بعد إدلاء الطاعن بمعلوماته وأن هذا الوعد يخضع في تكييفه للقانون المدني القديم الذي لا يعترف بالارادة المنفردة باعتبارها منشئة للالتزام وأن ذلك يقتضى الرجوع إلى التواعد العامة لأحكام العقد التي توجب أن يتلاقى الإيجاب والقبول. ولما كان التقنين المدني الملغى لم يورد نصا يحكم الوعد بالجائزة باعتباره صورة من صور التزام ناشئ عن الارادة المنفردة ولم يكن من الممكن رد الوعد بالجائزة إلا إلى أحكام العقد التي توجب أن يتلاقى القبول مع الإيجاب السابق عليه وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون صحيحا .

ومن حيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فهم الواقع وقضى على خلاف الثابت بالأوراق فيما قرره من أن أقوال الطاعن كانت مجرد شبهة لا تكفى وحدها في إدانة الجاني دون حاجة إلى أن تساندها باقى الأدلة في حين أن الثابت في التحقيقات وفي حكم محكمة الجنايات أن الطاعن هو أول من أدلى باسم المتهم الذى أعلنت الجائزة لمن يرشد عنه وهو الذى قال عنه هذا الحكم إنه كان مفتاح القضية وأن باقى الشهود لم يعينوا الجاني إلا بوصفه وأن هذا الوصف ينطبق على كثيرين فلم تكن أقوالهم لتؤدى إلى الاهتداء إليه .

ومن حيث إن النعى في هذا السبب غير متج لما سبق بيانه في الرد على السبب الأول .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف مبدأ حياد القاضى إذ وصف دفاع المطعون عليه أمام المحكمة الابتدائية بأنه دفاع مضطرب مشوش وتجاهل تسليمها للطاعن بنحو المكافأة بمقولة إنها بهذا التسليم أخطأت التكييف القانونى في حين أن ما صدر منها هو إقرار قضائى ملزم ويتعين على المحكمة الأخذ به ما دام أن المقرر لم يعدل عن إقراره لأى خطأ يدعيه وقد أدى خروج الحكم عن حياد القاضى إلى الخطأ في فهم الواقع كما أخطأ فيما قرره

من أن الظروف المحيطة لم تكن تسمح للطاعن بالتعرف على ما يجري خارج التحقيق خاصا بصدد الوعد بالجائزة في حين أن الحكم لم يستند في ذلك إلى دليل من أوراق الدعوى .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد كيف الدعوى على وجهها الصحيح بما يقتضى عدم أحقية الطاعن في الجائزة وكانت المطعون عليها قد أقرت باستعدادها لأن تعطى الطاعن ألف جنيه وكان الحكم المطعون فيه قد أولى هذا الاقرار اعتباره واعتد به وجعله دامة ما قضى به فإنه لا يكون للطاعن جدوى فيما ينعاه في هذا الخصوص ومردود في شقه الثاني بما رد به السبب الأول .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون لأنه ألغى الحكم الابتدائي فيما قضى به من فوائد بمقولة إن الحق المقضى به محل نزاع في حين أن المبلغ محل الالتزام كان محددًا بالوعد بالجائزة فكان يتعين الحكم بالفوائد عنه من تاريخ المطالبة الرسمية على الأقل لأن الالتزام يقوم على مبلغ من النقود يحدد المقدار ومستحق الأداء والقضاء به يعتبر مقرباً للحق لا منشأ له .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم نصت على أنه "إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط ... " ومؤدى ذلك أنه يشترط لسريان الفوائد أن يكون المبلغ المطالب به محل التزام . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن المطعون عليها غير ملزمة قبل الطاعن بوعداها بالجائزة وكان هذا الذي انتهى إليه الحكم يؤدي إلى رفض الدعوى وأنه قد حال دون رفضها أن المطعون عليها قد قصرت استئنافها على ما زاد عن مبلغ ألف جنيه مما يخرج المبلغ المقضى به عن نطاق المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم فإنه لا يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه أنه شرط لاستحقاق الجائزة أن يكون العمل المطلوب قد بلغ مرحلة الإتمام ومؤديا

في ذاته إلى النتيجة التي رمى إليها الواحد دون أن يبين ما يعنيه من هذا الاتمام حتى يكون الحكم على عمل الطاعن مؤسسا على قاعدة ثابتة خصوصا وأن الطاعن قد أرشد عن الجاني وكانت أقواله في هذا الخصوص لا تحتاج من الأدلة ما يساندها وقد كانت بالغة مرحلة الاتمام طبقا لصيغة الإعلان الصادر بالجائزة ومفادها "منح الجائزة لكل من يدلي بمعلومات تؤدي إلى معرفة الجاني" وقد كانت أقواله وافية بالغرض المطلوب إذ أدت إلى القبض على الجاني فورا مما يجعل الحكم على غير مقتضى الواقع ومبذرا على استدلال غير سليم ومشوبا بالقصور فضلا عن تناقضه في قضائه بالمبلغ المحكوم به رغم قوله بعدم التقيد بإقرار الحكومة بهذا المبلغ .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن ما قرره الحكم في هذا الشأن تزيد استطراد إليه في مقام اقتراض أن القانون المدني الجديد هو الواجب التطبيق وهذا التزيد لا يعيب الحكم .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود حياذ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : سيد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ،
وفرّج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٤٣)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٨ القضائية ” أحوال شخصية “ :

(١) حكم ” القبول المانع من الطعن “ .

شرط القبول المانع من الطعن أن يكون قاطعا في الدلالة على رضا المحكوم عليه به .

(ب) حكم ” آثاره “ . وقف ” تفسير شرط الواقف “ .

الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلا في الدعوى
ولا يستفيد منه باقي المستحقين .

(ج) دعوى ” عدم سماعها “ . تقادم .

عدم اعتراف الشريعة الإسلامية بالتقادم المكسب أو المسقط . قاعدة عدم سماع
الدعوى بالحق الذي مضت عليه المدة ليس مبناها بطلان الحق وإنما هي مجرد نهى للقضاء
بقصد به قطع النزور والحيل . لا أثر له على أصل الحق . ليس في هذا المجال محل لإعمال
قواعد التقادم الواردة بالقانون المدني .

(د) دعوى ” عدم سماعها “ . وقف ” تفسير شرط الواقف “ .

قوام الأعداء التي ذكرها الفقهاء مسوقة لسماع الدعوى رغم مضي المدة أن تكون
في شق صورها بحيث يتعذر معها على المدعى إمكان رفع الدعوى . الاختلاف في تفسير
شرط الواقف لا يمد هذا بهذا المعنى . المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية .

(هـ) دعوى ” عدم سماعها “ . وقف ” تفسير شرط الواقف “ .

اتفاق المستحقين على إرجاء توزيع ما اختلفا عليه من أعيان الوقف حتى يفصل فيه
القضاء مع تمسك كل بوجهة نظره وعدم تسليمه للآخر بما يدعيه . قول الحكم إن هذا
الاتفاق يرتفع به الإنكار للحق المانع من سماع الدعوى به بمضي المدة . تكييف له بما
لا يتحمله نصومه .

١ — يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به بما لا يحتمل شكاً أو تأويلاً ، وإذن فإذا كان يبين من عقد الاتفاق الموقع من طرف الخصومة أن الطاعنين احتفظوا بحقوقهم في الطعن بالنقض الذي رفعوه عن الحكم المطعون فيه ، وأن المطعون عليهم قبلوا هذا التحفظ بحيث إذا نقض الحكم المطعون فيه لصالح الطاعنين إلزم المطعون عليهم بالتخلي فوراً عن الأراضى التي تسلموها فإن الدفع بعدم قبول الطعن لهذا السبب يكون في غير محله .

٢ — الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلاً فيها ولا يستفيد منه باقي المستحقين .

٣ — إنه وإن كانت الشريعة الإسلامية لا تعترف بالتقادم المكسب أو المسقط وتقضى ببقاء الحق لصاحبه مهما طال به الزمن إلا أنه إعمالاً لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان شرع منع سماع الدعوى بالحق الذي مضت عليه المدة ، وعدم السماع ليس مبنيًا على بطلان الحق وإنما هو مجرد نهى للقضاة عن سماعها قصد به قطع التزوير والجيل . ولما كان المنع من السماع في هذه الصورة لا أثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وإنما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها فإنه لا يكون في هذا المجال محل لإعمال قواعد التقادم الواردة بالقانون المدني — ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل تلك القواعد فإنه يكون مخالفاً للقانون .

٤ — الأعذار التي ذكرها الفقهاء مسوغة لسماع الدعوى رغم مضي المدة وإن جاءت على سبيل المثال إلا أن قوامها أن تكون في شتى صورها بحيث يتمرد معها على المدعى إمكان رفع الدعوى ، والإختلاف في تفسير شرط الواقف لا يعد عذراً بهذا المعنى .

٥ — إذا كان الثابت أن المستحقين فريقان فريق يقول بقصر أيلولة أنصبة العقاء على الأخوة الأحياء ، وفريق يدعيها للأحياء منهم والأموات ، وكان كل فريق قد تمسك بوجهة نظره ولم يسلم للآخر بما يدعيه ، واتفقا على إرجاء توزيع ما اختلفا عليه حتى يفصل فيه القضاء ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن هذا

الاتفاق يرتفع به الإنكار للحق المانع من سماع الدعوى به بمضى المدة مع التمكن وعدم العذر الشرعى يكون قد كيف الاتفاق بما لا يتحمله نصريه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع النزاع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المرحوم محمد بهجت جوريجى وقف الأعيان المبينة بكتاب وقفه الذى ضبط أمام محكمة الجيزة الشرعية فى ١٥ من رجب سنة ١٣٠٤ هجرية على نفسه ومن بعده تكون حصته قدرها ٣ ط من ٢٤ ط ينقسم إليها هذا الوقف وفقا على زوجاته معتوقاته الثلاث دباروجيلان وترتديل وعلى مدينته حسن ملك بالسوية بينهم ، ومن بعد كل منهن يكون نصيبها وفقا على أولادها منه للذكر ضعف الأنثى . وإن لم يكن لها أولاد يكون نصيبها لمن يوجد من أولاد الواقف للذكر ضعف الأنثى مضافا إلى ما يستحقونه من الوقف . والحصص الباقية وقدرها ٢١ ط تكون وفقا على أولاده التسعة عبد اللطيف رجب وأحمد نظيف وإسماعيل بهجت وعبد توفيق وعديله وتفيده وزينب وزكية ونفيسه . وعلى ما سيحدثه الله من أولاده ذكورا وإناثا للذكر ضعف الأنثى مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم حصته وفقا على أولاده ثم أولاد أولاده ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم للذكر مثل خط الأنثيين طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره — يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع . على أن من مات منهم وترك ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى ولد أو ولد ولد وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى اخوته المشاركين له فى الدرجة والاستحقاق مضافا إلى ما يستحقونه من ذلك فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات يكون نصيبه من ذلك لمن يوجد من مستحقى هذا الوقف الموقوف عليهم من ذرية الواقف ذكورا وإناثا للذكر مثل حظ

الأنثيين مضافا لما يستحقونه من ذلك . على أن من مات من ذرية الواقف الموقوف عليهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل انتقل نصيبه من ذلك إلى ولده أو ولد ولده وإن سفل ويستحق ما كان يستحقه أصله إن لو كان الأصل حيا يتداولون ذلك بينهم إلى حين انقراضهم أجمعين — وقد توفي الواقف وتوفيت زوجاته ومدبرته عن أولاده التسعة المذكورين ، ثم توفيت حديلة بنت الواقف عن ذرية في سنة ١٩٠٧ وتوفي ابنه عبد اللطيف رجب عقيا في سنة ١٩٠٨ وتوفيت زينب عن ذرية سنة ١٩٣١ وتوفيت زكية عن أولادها في سنة ١٩٣٤ وتوفي أحمد نظيف عقيا في أبريل سنة ١٩٣٨ وتوفيت تقيده عن ذرية في يونيو سنة ١٩٣٨ وتوفي اسماعيل بهجت عقيا في سنة ١٩٣٩ وأخيرا توفي عهد توفيق عن ذرية في سنة ١٩٥٥ . وقام خلاف بين المستحقين بشأن أنصبه العقاء الثلاثة — عبد اللطيف رجب وأحمد نظيف واسماعيل بهجت أولاد الواقف وهل تؤول أنصباء هؤلاء العقاء إلى من كان موجودا من أخوة العقيم وأخواته وقت وفاته فقط دون من مات منهم قبله أم تؤول إلى الجميع أحياء وأمواتا فما أصاب الأحياء أخذه وما أصاب الأموات أخذه أولادهم . وأقام عارف فهمى الشهير بحسن بن محمود حسنى ابن السيدة عديلة بنت الواقف الدعوى رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية ضد عهد توفيق بهجت جوريجى ابن الواقف بصفته ناظرا على الوقف يطالبه فيها باستحقاقه في أنصبه العقاء الثلاثة الذين توفوا بعد جدته عديلة أخت العقاء وقدره $\frac{1}{3}$ سهم من قيراط واحد من ٢٤ ط وحكم له باستحقاقه لهذا النصيب في ١١ من أبريل سنة ١٩٥٤ ، فاستأنف ناظر الوقف هذا الحكم أمام المحكمة العليا الشرعية بالاستئناف رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٤ وطعن محمود مختار — الطاعن الثالث — على هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥١ سنة ١٩٥٤ على أساس أن الحكم المطعون عليه يتعدى إليه بالضرر . وقررت المحكمة العليا الشرعية ضم هذين الاستئنافين ثم قضت بجلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٥ برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وطعنت السيدة وجيدة عهد رفاعى الطاعنة الرابعة على هذا الحكم أيضا بالاستئناف رقم ٥٦ سنة ٧٣ ق وذلك بطريق التعدى . وبتاريخ ١٩٥٧/٦/٨ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . وأثناء سريان النزاع

القضائي الذي أثاره عارف فهمى تقدم المستحقون إلى القضاء بطلب قسمة الأعيان الموقوفة بينهم وقام الخلاف بينهم حول استحقاق أنصبة العقباء ولمن تؤول، ثم انتهى المستحقون إلى قسمة الأعيان كلها على صورتين إحداهما تقوم على أن نصيب العقيم يؤول إلى إخوانه الأحياء والصورة الثانية تقوم على أن نصيب العقيم يؤول إلى إخوانه الأحياء والأموات وما يصيب الميت يأخذه أولاده، ثم جتبا الفرق بين الصورتين وهو ما يعادل الجزء المشكوك فيه محل النزاع — وحرروا بذلك عقدا تاريخه ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣، وأمرت المحكمة في مادة القسمة بإجرائها مع تجنب نصيب العقيم على أن يبقى هذا الجزء تحت حراسة من سينزع منهم حتى يفصل نهائيا في النزاع القائم بشأنه. ثم أقام المطعون عليهم من الأول إلى السابعة ضد الطاعة الأولى الدعوى رقم ١٦٩٤ سنة ١٩٥٦ كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية كما أقام باقى المطعون عليهم الدعوى رقم ١٦٩٥ سنة ١٩٥٦ كلى ضد الطاعتين وساق المدعون فى كل من الدعويتن الوقائع المتقدمة وقالوا إنه بعد صدور الحكم نهائيا فى القضية الشرعية التى كان قد رفعها طرف فهمى ضد محمد توفيق بهجت وتفسير شرط الواقف فى نصيب العقيم على أولولته للأخوة والأخوات الأحياء منهم والأموات واستقرار حكم القضاء على هذا التفسير فقد أصبح كل واحد منهم يستحق فى نصيب العقيم قدرا معيناً وحددوا الأنصباء وطلب كل منهم الحكم له على المدعى عليهم باستحقاق النصيب الوارد بالدعوى والأمر بالتسليم وأداء الغلة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤١. مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. ودفع المدعى عليهم — الطاعنون — الدعوى بعدم سماعها لمضى المدة طبقا للمادة ٣٧٥ من المرسوم. بثنانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ ورد المدعون — المطعون عليهم — على هذا الدفع بأن استحقاقهم كان محل خفاء فى شرط الواقف وهو عذر يحول دون توجيه الدفع على الدعوى — وبتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة حضوريا بعدم سماع الدعوى وألزمت المدعين بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة استنادا إلى أن خفاء شرط الواقف لا يعتبر عذرا شرعيا يمنع من سريان التقادم. وأن مدة التقادم فى دعوى الاستحقاق فى الوقف هى خمس عشرة سنة وقد مضت وتوافرت كل الشروط المنصوص عليها فى القانون. فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٠ سنة ٧٤ ق أمام محكمة استئناف القاهرة. وبجلسة ٢٩ من نوفمبر

سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وحكمت لكل من المستأنفين باستحقاقه النصيب المبين بالدعوى والوارد بالمنطوق وألزمت المستأنف عليهم بتسليم كل من المستأنفين ما حكم له به من استحقاق في نصيب العقماء وبأداء غلته اعتبارا من ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ وألزمت المستأنف عليهم بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما — وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٦٠ وتمسك الطاعنون بطلباتهم وصممت النيابة على ما جاء بمذكراتها وصدر قرار بحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وبتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ أودع الطاعنون صورة من تقرير الطعن مؤشرا عليها بقرار الاحالة ومعلنة للطعون عليهم في يومى ٦ ، ٨ فبراير سنة ١٩٦٠ كما أودعوا مذكرة شارحة . وبتاريخ ٢٧ ، ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٠ أودع المطعون عليهم مذكراتهم بالرد مع حوافظ بمستنداتهم . وتبادل كل من الطرفين التعقيب على دفاع خصمه ثم قدمت النيابة مذكرتها الختامية وأخيرا نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ١٥/١٢/١٩٦٠ حيث ترفع الطرفان وصمم كل على طلباته وصممت النيابة على رأيها المبين بمذكرتها طالبة نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن المطعون عليهم دفعوا بعدم قبول الطعن بالنسبة لمحمود مختار الطاعن الثالث — وقالوا في بيان ذلك إنه بعد صدور الحكم المطعون فيه في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٨ باع هذا الأخير مع السيدة وجيدة محمد رفاعى — الطاعنة الأخيرة — والسيدة زكية عبد القادر — المطعون عليها السابعة — إلى محمد السيد هارون مقادير من أطيان الوقف موضوع النزاع وأن القدر المبيع من السيدة زكية عبد القادر يبلغ مسطحه فدان و ١٢ قيراطا ويدخل ضمنه ١٢ قيراطا قيمة ما يخصها في أنصباء العقماء طبقا لما قضى به الحكم المطعون فيه . وإذا كان الطاعن الثالث قد أقر صحة البيع الصادر من المطعون عليها السابعة فإنه يكون قد قبل الحكم المطعون فيه ومن ثم لا يقبل طعنه عليه بطريق النقض .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود ذلك أنه يبين من عقد الاتفاق المحرر في فبراير سنة ١٩٥٩ والموقع عليه من طرفي الخصومة أن الطاعنين قد احتفظوا بحقوقهم في الطعن بالنقض الذى رفعوه عن الحكم المطعون فيه وأن المطعون عليهم

قد قبلوا هذا التحفظ بحيث إذا حكم في الطعن بالنقض لصالح الطاعنين يلتزم المطعون عليهم بالتخلي فورا عن الأراضى التى تسلموها ولما كان قبول الحكم المانع من الطعن مقيدا بأن يكون القبول قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به بما لا يحتمل شكا أو تأويلا فإن الدفع بعدم قبول الطعن لهذا السبب يكون فى غير محله .

ومن حيث إن المطعون عليهم دفعوا أيضا بعدم قبول الطعن بالنسبة للسيدة وجيدة محمد رفاعى — الطاعنة الأخيرة — وركنوا فى ذلك إلى أنها بعد أن صدر الحكم لمصلحة عارف فهمى فى الدعوى رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة الابتدائية الشرعية باستحقاقه لخصصة من أنصباة العقلاء طعنت هى على هذا الحكم باعتباره متعديا إليها وذلك بالاستئناف رقم ٩٦ سنة ٧٣ ق أمام المحكمة العليا الشرعية وقد قضى فى هذا الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وبذلك لم تعد لها مصلحة فى الطعن بالنقض مما يستتبع عدم قبوله بالنسبة لها .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن النزاع فى دعوى عارف فهمى كان مرددا بينه وبين محمد توفيق بهجت ومحمود مختار والسيدة وجيدة رفاعى الطاعنة الأخيرة ولما كان الاستحقاق فى الوقف يؤول إلى المستحق عن الواقف وكان الحكم الصادر فى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلا فى الدعوى ولا يستفيد منه باقى المستحقين وكان المطعون عليهم غير مختصمين فى ذلك النزاع فانهم لا يفيدون من الحكم الصادر فيه ومن ثم يكون للطاعنة الأخيرة أن تواجه المطعون عليهم بكافة ما لها من دفع أو دفاع وبالتالي يكون الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة لها فى غير محله .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعنين أقاموا الطعن على ثلاثة أسباب ينعون فى السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفته لمادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لأنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة قد أخطأ — أولا — فى تكليف ما جاء بعقد القسمة خاصة بأنصبة العقلاء ثانيا — فى فهم مقومات الدفع بعدم سماع الدعوى — وقالوا فى بيان الوجه

الأول إن الحكم المطعون فيه وهو في مقام الرد على الدفع بعدم السماع أورد ما جاء بعقد القسمة خاصا بأنصبة العقاء وما قام بشأنها من خلاف بين المستحقين وهل يختص بهذه الأنصبة الأخوة الأحياء عند وفاة العقيم أم تشاركهم في ذلك ذرية الأخوة المتوفين قبله في حدود ما كان أصل كل منهم يستحقه لو كان حيا واتفاق المستحقين على تجنيب هذه الأنصبة ومجموعها ٤ ط و ٥٥٦ س من ٢٤ ط حتى يفصل نهائيا في النزاع القائم بشأنها أمام القضاء . واستخلص الحكم من عبارات عقد القسمة أن المراد بالفصل النهائي هو الفصل في دعوى عارف فهمى لا الفصل في دعوى كل من يدعى حقا في هذه الأنصبة وأن المستحقين علقوا مصير هذه الأنصبة على الفصل في النزاع المشار إليه أى على شرط توقيفى هو تفسير المحكمة شرط الواقف بشأن نصيب العقيم وانتهى الحكم إلى أنه بهذا الاتفاق ارتفع الإنكار وحصل التنازل فعلا عن التمسك بالتقادم عن المدة السابقة مقررا أن التقادم أمر موضوعى فى المواد المدنية من شأن الخصوم وحدهم ويجوز لمن له الحق فيه أن يتنازل عن التمسك به كما استند الحكم فى تقرير رفضه للدفع إلى أنه لم يحصل التمسك به فى قضية عارف فهمى وإلى أن أحد الطاعنين اشترى فداننا ونصف فدان بعقد من السيدة زينب عبد القادر وأنه يدخل ضمن ما باعتته نصف فدان آل إليها استحقاقه من العقاء مما يتضمن الإقرار بملكيتها لهذا القدر وأن المشتري لا ملك له فيه . وقال الطاعنون إن هذا الذى ذهب إليه الحكم تكييف خاطئ لأنه حمل عبارات عقد القسمة ما لا تتحمل ذلك لأن ما ورد به فى جملته وفى تفصيله لا يمكن أن يفهم منه هذا الذى كيفه به الحكم لأن الطاعنين عند الاتفاق على القسمة لم يكونوا فى مقام تمليك ولا إقرار بملك مرتبط بشرط أيا كان نوعه إذ لا يفهم من عبارات الاتفاق إلا انتظار فصل القضاء أى فصل كان مع الوعد بالخضوع له وتنفيذه وفرق بين هذا المعنى وبين التملك بشرط توقيفى أو غير توقيفى . وأنه لا محل للتحدث عن التقادم المدنى وتطبيق أحكامه لأن الذى يطبق هو مانص عليه فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى استبقاها المشرع للعمل بها فيما كان من اختصاص تلك المحاكم والدفع بعدم سماع الدعوى من الأمور الاجرائية التى تكون عند التقاضى وإيست حقا قائما بذاته فلو أن المدعى طيه دفع به فعلا وتنازل عنه ثم عاد إليه قبل أن يحكم بقبول هذا التنازل صحت عودته إلى التمسك به ولا محل أيضا لما ذهب إليه الحكم

المطعون فيه تبريرا لرفض الدفع من أن عدم التمسك به في قضية عارف فهمى وبشراء أحد الطاعنين من السيدة زينب عبد القادر نصف فدان آل إليها من العقلاء إذ أن لكل دعوى ظروفها وإن عدم إثارة الدفع في قضية عارف فهمى لا يعنى التنازل عنه في كل القضايا وإذا كان لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير المحرر الذى يطرح أمامها إلا أن تكييفها لما يتضمنه وتطبيق نصوص القانون عليه يخضع لرقابة محكمة النقض .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن المستحقين وهم طرفا الخصومة قد اقتسموا أعيان الوقف بالعقد الذى حرر في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وقرروا فيه " إن هناك خلافا حول أيلولة نصيب العقلاء وهل يختص به الأخوة الأحياء فقط عند وفاة العقيم أم تشاركهم في ذلك ذرية الأخوة المتوفين قبله أيضا في حدود ما كان أصل كل منهم يستحقه أن لو كان حيا باقيا . وهذا الخلاف معروض أمر الفصل فيه أمام القضاء ولرغبة المستحقين في إنهاء حالة الشبوع القائمة بينهم في أعيان الوقف وحتى يفصل في النزاع المشار إليه نهائيا — قد اتفقوا فيما بينهم على قسمة هذه الأعيان طبقا لهذا المشروع الذى ارتضاه الجميع من تجنب الجزء المشكوك في أيلولته من نصيب العقلاء " وقسم المستحقون أعيان الوقف على صورتين أحدهما قوامها أيلولة أنصبة العقلاء إلى الأخوة الأحياء وحدهم والأخرى مقتضاها أيلولة هذه الأنصبة إلى الأخوة الأحياء وذرية من مات منهم ووضعوا أنصبة العقلاء ومقدارها ٤ ط و ٥٥٦ س من ٢٤ ط تحت يد محمد توفيق بهجت وورثة السيدة نفيسة هانم . ومؤدى ذلك أن المستحقين انتظموا فريقين فريق يقول بقصر أيلولة أنصبة العقلاء إلى الأخوة الأحياء وفريق يدعيها للأحياء والأموات ويحل أبناء من ماتوا محل أصولهم ، وإن الفريقين قد اتفقا على إرجاء توزيع ما اختلفا عليه حتى يفصل فيه القضاء ولما كان كل فريق قد تمسك بوجهة نظره ولم يسلم للآخر بما يدعيه فإن كل فريق يعتبر أنه وقف موقفه السابق على عقد القسمة وأصر على إنكار ما يدعيه الآخر . من ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الإنكار قد ارتفع قد كيف الاتفاق بما لا تحتمله نصوصه ومتى تقرر ذلك فلا عبرة بما قرره الحكم في مقام التدليل على ارتفاع الإنكار من أن الحكم في قضية عارف فهمى جاء بكلا للاتفاق الوارد بقصد القسمة .

ومن حيث إنه وإن كانت الشريعة الإسلامية لا تعترف بالتقادم المكسب أو المسقط وتتضمن ببقاء الحق لصاحبه مهما طال به الزمن إلا أنه أعمالاً لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان شرع منع سماع الدعوى بالحق الذي مضت عليه المدة وعدم السماع ليس مبنياً على بطلان الحق وإنما هو مجرد نهى للقضاة عن سماعها قصد به نزع التزوير والحيل . ولما كان المنع من السماع في هذه الصورة لا أثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وإنما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها فإنه لا يكون في هذا المجال محل لإعمال قواعد التقادم الواردة بالقانون المدني - ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل تلك القواعد فإنه يكون مخالفاً للقانون .

ومن حيث إن الطاعنين يقولون في بيان الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه أخذ في رفض الدفع بعدم سماع الدعوى بما تمسك به المطعون عليهم في ردهم على هذا الدفع من أن خفاء شرط الواقف في نصيب العقيم يعتبر مانعاً من سريان التقادم واستند الحكم في ذلك إلى ما قرره بأسبابه من أن "خفاء هذه النقطة ظل طويلاً مثار خلاف بين المحاكم الأمر الذي دعا دوائر المحكمة العليا الشرعية إلى الانعقاد بمجموعة وحسم الخلاف بجلاء وجه الصواب فيه ... وقد جرى قضاء المحكمة العليا الشرعية على أن خفاء الشرط واختلاف المحاكم في تفسيره عذر قانوني لا يقبل معه الدفع بعدم السماع ذلك لأن الأعداء التي ذكرها الفقهاء مسوغة لسماع الدعوى مع طول المدة لم تذكر على سبيل الحصر وهذا العذر ليس أقل شأنًا من الأعداء التي ذكرها الفقهاء" وهذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه غير صحيح لأن المتقدمين من الفقهاء لم يتناولوا في كلامهم الأعداء وإنما عرض لها متأخروهم وهم متفقون على حصر هذه الأعداء وأن الدعوى لا تسمع بعد مضي المدة إلا أن يكون المدعى غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً وليس لها ولي أو المدعى عليه أميراً جائراً يخاف منه . كما أخطأ الحكم في فهم الأحكام الفقهية في وصف الاختلاف في هذه المسألة إذ الواقع أن الآراء الفقهية والقضاء كانا مستقرين على أنه لاحق لولد من مات قبل العتيم في نصيبه كائناً ما كان إنشاء الوقف وكائناً ما كانت حالة الشرطين الاستثنائيين وهذا هو السبب الذي تحمل المطعون عليهم وسلفاؤهم على السكوت والرضا التام بتوزيع الاستحقاق، ولا محل لما سمي به الحكم رفع الدعوى

مغامرة لأن المحاكم لا تخلو في عصر من العصور من الاختلاف ولم يقل أحد أن هذا الاختلاف يسمى جهالة ومغامرة ولا أنه يصلح عذرا لأن يترك المدعى دعواه في مداها القانوني المحدد لرفعها .

ومن حيث إن المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ١٠ مايو سنة ١٩٣١ قد نصت على أن "القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعي في عدم إقامتها إلا في الإرث والوقف فإنه لا يمنع من سماعها إلا بعد ثلاثة وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي وهذا كله مع الإنكار للحق في تلك المدة" وقد أورد بعض الفقهاء صوراً للأعذار هي أن يكون المدعى غائبا أو صبياً أو مجنوناً وليس لها ولي أو المدعى عليه أميراً جائراً يخاف منه وعدد البعض الآخر هذه الأعذار وأضاف إليها أن يكون النزاع متعلقاً بأرض وقف لا ناظر له أو أن يكون المدعى عليه معسراً . ودلالة ذلك أن الإذمار وإن جاءت على سبيل المثال إلا أن قوامها أن تكون في شتى صورها مانعة للمدعى بحيث تتعذر معها مكنته من رفع الدعوى واختلاف التفسير في مدلول شرط الواقف لا يعد عذراً بهذا المعنى . ولما كان الخلاف بين الطاعنين والمطعون عليهم قد ثار في شأن أيلولة أنصباء العقباء بعد دخولهم في الوقف وكان الرأي في ذلك قد انقسم فالبعض يقول بأيلولتها إلى الأخوة الأحياء فقط والبعض الآخر يرى أنها تؤول إلى الأحياء والأموات وما أصاب الأموات ينتقل إلى ذريتهم فإن هذا الاختلاف في الرأي لا يعد عذراً شرعياً مانعاً من رفع الدعوى ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب واعتبر أن اختلاف المحاكم في تفسير شرط الواقف الخاص بأيلولة أنصباء العقباء مانعاً من رفع الدعوى فإنه يكون مخالفاً للقانون .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن مانعاً الطاعنون في السبب الأول من أسباب الطعن صحيح وذلك يستتبع نقض الحكم دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للفصل فيها بالنسبة للدفع بعدم السماع .

وحيث إنه لما كان الطاعنون ومن في مركزهم من المستحقين قد أنكروا على المطعون عليهم ومن آل إليهم الاستحقاق من بعدهم ما ادعوه من سهام في أنصبه

العقلاء وكان قد مضى بين تاريخ وفاة آحر عقيم وهو اسماعيل بهجت في سنة ١٩٣٩ وبين رفع الدعوى الابتدائية في سنة ١٩٥٦ أكثر من خمس عشرة سنة وكان المستحقون طوال هذه المدة على بينة من أمر الخلاف على أيلولة أنصباء العقلاء وقد كان للطعون عليهم راصولهم مكنة رفع الدعوى ولكنهم ترددوا خشية عدم الأخذ بوجهة نظرهم فانهم يكونون قد تركوا الدعوى لأكثر من خمس عشرة سنة مع التمكن وعدم العذر وانكار خصومهم لادعائهم سهاماً في أنصباء العقلاء وذلك يقتضى عدم سماع دعواهم .

ومن حيث إنه لما تقدم وللأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف يكون الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم سماع الدعوى في غير محله وبالتالي يتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١

بقيادة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عبدالسلام بليغ ، وفرج يوسف ،
وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٤٤)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية":

حكم "عيوب التدليل" "فساد الاستدلال" "ما يعد كذلك" .

مثال

موافقة الطاعنة النيابة على طلبها رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية
بنظر الدعوى استنادا إلى أن الاختصاص ينعقد للمحكمة لا لدائرة من دوائرها —
لا ينطوى على اعتراف من جانبها باختلاف الملة بينها وبين زوجها المطعون عليه ،
وتسليمها باختصاص دائرة الأحوال الشخصية للمسلمين بنظر الدعوى لا ينبئ
عليه حتما وبطريق التضمن واللزام تسليمها بهذا الاختلاف . فإذا كان الحكم
المطعون فيه قد أقام قضاءه — باختلاف الملة — على هذا الاعتبار وحده فإنه
يكون مشوبا بفساد الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع . حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥٧ بمحكمة القاهرة الابتدائية
للأحوال الشخصية ضد الطاعنة يطالب بإثبات طلاقها منه بمقتضى الإشهاد
المحرر أمام محكمة الجيزة الشرعية في ١٤/٨/١٩٥٢ ومنعها من التعرض له في أمور

الزوجية مع التزامها بالمصاريف والأتعاب . وقال شرحا لدعواه إنه تزوج بالمدعى عليها بمقتضى عقد زواج في ١٩٤٩/٩/٧ وبعد الدخول والمعاشرة طلقها استعمالا لحقه في الطلاق بموجب إشهاد رسمي صادر بمحكمة الجيزة الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٩٥٢/٨/١٤ وإن المدعى عليها انجليزية وطنية بينما هو من طائفة الروم الأرثوذكس وكلاهما يدين بالطلاق وأنه بالرغم من صدور الإشهاد سالف الذكر الذي أصبحت بمقتضاه المدعى عليها بائنة منه ولا تربطها به علاقة فإنها لا تزال تتعرض له في أمور الزوجية وتزعم بالبطل أنها لا تزال في عصمته مما اضطره إلى رفع هذه الدعوى : ودفعت المدعى عليها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على أساس أن الزوجين متحدان في الملة فيكون الاختصاص للدائرة المالية ولأن تغيير المدعى لمذهبه ليس إلا تحايلا على الاختصاص وإن هذا التغيير إن صح فقد استجد بعد قيام النزاع ومن ثم فلا أثر له على وجوب تطبيق قانون الملة كما دفعت بعدم جواز سماع الدعوى استنادا للمادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التي تنص على عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق . وإذا كان المذهب الذي تعتقه لا يدين بالطلاق كما أن مذهب الروم الأرثوذكس لا يدين بالطلاق إلا في حالة الزنا فإن الدعوى تكون غير مسموعة . وفي ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة — أولا — برفض الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها — ثانيا — بعدم سماع الدعوى وألزمت المدعى بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة استأنفت النيابة العامة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه وقيد استئنافها برقم ١٨٧ أحوال شخصية سنة ٧٤ قضائية كما استأنف المطعون عليه طالبا إلغائه والحكم له بطلباته وقيد استئنافه برقم ١٨٥ أحوال شخصية سنة ٧٤ قضائية . وفي ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإثبات طلاق المستأنف عليها من المستأنفة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بطلقة رجعية وألزمت المستأنف عليها بالمصاريف وثلاثة جنبيات مقابل الأتعاب عن الدرجتين . وقد طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعنة على طلب

تقبض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة في السبب الأول من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه في موضوع الدعوى على أن "مذهب الطرفين مختلف باعتراف وكيل الزوجة في تصويب رأى النيابة في طلبها رفض الدفع بعدم الاختصاص ولا يكون ذلك إلا عند اختلاف مذهبهما" يكون قد أخطأ في فهم الدفع خطأ رتب عليه استخلاصا خاطئاً لا يعترف لم يحصل ، لأن أساس دفاع الطاعنة هو وحدة ملة الزوجين وعلى هذا الأساس دفع وكيلها بعدم الاختصاص لأن الدائرة المختصة هي دائرة الأحوال الشخصية لغير المسلمين لا دائرة الأحوال الشخصية للمسلمين وطلبت النيابة برفض الدفع لأسباب من بينها أن العبرة في ثبوت الاختصاص ونفيه بكون القضية داخلية أو غير داخلية في اختصاص محكمة القاهرة فإذا كانت داخلية لا يكون هناك مجال للدفع بعدم الاختصاص لأن توزيع العمل بين دوائر هذه المحكمة تدير إدارى لا يترتب على مخالفته قيام حالة عدم اختصاص . ووافق وكيل الطاعنة في مذكرته المقدمة بجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧ على رفض الدفع لهذا السبب لا لغيره وأقرت محكمة أول درجة هذا النظر أما الحكم المطعون فيه فقد تصور أن اختصاص دائرة الأحوال الشخصية مقصور على ما كان يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية ولا يمتد إلى ما كان يدخل في اختصاص المحاكم المالية وأن اختصاص هذه الدائرة لا ينعقد إلا بما كان ينعقد به اختصاص المحاكم الشرعية وهو اختلاف الملة ورتب على ذلك أن وكيل الطاعنة حين وافق على رفض الدفع يكون قد سلم ضمناً بقيام موجب وهو اختلاف الملة وهذا تصور فاسد لأن الاختصاص النوعى أو الوظيفى يتعلق بالنظام العام ولا يثبت باتفاق الخصوم . وخلصت الطاعنة إلى أنها لم تعترف باختلاف الملة بينها وبين زوجها المطعون عليه وأن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه باختلاف ملة الزوجين على هذا الاعتراف الذى لا أصل له ولا سند يكون طارياً عن الأسباب وباطلاً .

وتحيط إن هذا النعى في محله ذلك أنه بالرجوع إلى مذكرة وكيل الطاعنة المقدمة بجلسة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٧ يبين أنه وافق النيابة على طلبها رفض الدفع

بعدم الاختصاص استنادا إلى أن "الاختصاص ينعقد للمحكمة لا لدائرة من دوائرها . لأن توزيع العمل بين دوائر المحكمة ترتيب إدارى داخلى لا يعتبر من نظام القضاء وعلى ذلك فإنه سواء انتهى رأى إلى أن أحكام شريعة الطرفين هى التى تطبق على الدعوى أو أن المادة ٢٨٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية هى التى تطبق فإن ذلك لا يغير شيئا من أن الاختصاص بنظرها معقود لمحكمة القاهرة الابتدائية أما أن هناك دوائر مخصصة لنظر هذه الطائفة من القضايا ودوائر مخصصة لنظر طائفة أخرى وإن الدعوى تدخل فى هذه الطائفة أو تلك فإن ذلك لا يتعلق به الاختصاص ولا يترتب عليه أن يقضى بعدم الاختصاص أو بالاختصاص " وهذا الدفاع من الطاعة لا ينطوى على اعتراف من جانبها باختلاف الملة بينها وبين زوجها المطعون عليه — وتسليمها باختصاص محكمة القاهرة دائرة الأحوال الشخصية للمسلمين — بنظر الدعوى لا ينبئ عليه حتما وبطريق التضمن وال لزوم تسليمها بهذا الاختلاف ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على هذا الاعتبار وحده فإنه يكون مشوبا بفساد الاستدلال متعينا نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

فهرس هجائى

للأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص والهيئة العامة
للاواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

العدد الأول — السنة الثانية عشرة

محكمة تنازع الاختصاص
والهيئة العامة للواد المدنية والتجارية

(ا) ، (ت) ، (ج) ، (ق) ، (م)

قضاة .

محكمة التنازع .

إجراءات	:	(ر . قضاة)
إختصاص	:	(ر . تنازع الاختصاص ، محكمة التنازع)
أقدمية	:	(ر . قضاة)
أهلية	:	(ر . قضاة)
ترقية	:	(ر . قضاة)
تقادم	:	(ر . قضاة)
تنازع الاختصاص	:	(ر . محكمة التنازع)
جنسية	:	(ر . محكمة التنازع)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ق)
		قضاة
		ولاية محكمة النقض :
		طلب اعتبار أقدمية الطالب سابقة على زميل له وإن كانت أثرا مباشرا لإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلا أن الحكم به يخرج عن ولاية محكمة النقض .
٤١	٨	(الطلب رقم ٢٨/٢٠ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦١/٢/٢٥) ...
		اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض:
		لا يشترط لاختصاصها أن يكون الطالب وقت تقديم طلبه من رجال القضاء العاملين يكفي أن يكون صادرا في شأن قاض ولو زالت عنه هذه الصفة عند تقديم طلبه .
١٨	٤	(الطلب رقم ٢٨/٢٧ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦١/١/٢٨) ...
		اختصاصها بالفصل في الطلب وفقا لحكم المادة ٣ من قانون السلطة القضائية . اختصاصها هذا ينعقد أيضا للطلب اللاحق الذي يرفع بعد صدور هذا القانون مادام مكلا للطلب السابق ويعتبر أثرا من آثاره .
		(الطلبات أرقام ٢٦/١١ ، ٢٨/٤١ ، ٢٩/٦ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦١/١/٢٨)
١٠	٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجراءات الطعن :
		مفاد المادة ١/٩١-٢ من قانون السلطة القضائية رقم ١٩٥٩/٥٦ أن يتم إيداع عريضة الطلب بحضور الطالب أو من ينوبه أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض وأن يثبت ذلك الإيداع على وجه رسمي وإلا كان الطلب غير مقبول شكلا - لا يغنى وصول الطلب إلى قلم الكتاب بالبريد أو بآية وسيلة أخرى .
٢٥	٥	(الطالبان رقا ٢٦/٢٩، ١٣٠/٣٠ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦١/١/٢٨)
		ميعاد الطعن :
		طلب إلغاء قرار الإحالة إلى المعاش منقطع الصلة بطلب التعويض عن التخطي في الترقية . ليس مكمل له ولا هو من الآثار المترتبة عليه . تقديمه بعد انقضاء ٣٠ يوما على نشر القرار . عدم قبوله شكلا .
١٨	٤	(الطلب رقم ٢٧/٢٨ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦١/١/٢٨)
		ميعاد الطعن بالنسبة لطلبات رجال القضاء والنيابة ٣٠ يوما .
		المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٤٢٨ من قانون المرافعات .
٢٥	٥	(الطالبان رقا ٢٦/٢٩، ١٣٠/٣٠ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦١/١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أقدمية :
		أثر قرار استبعاد اسم المحامي من جدول المحامين المشتغلين لعدم سداده اشتراك النقابة على تحديد أقدميته عند تعيينه في القضاء : اعتبار ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة استبعاده ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في المادتين ٢٠ من القانون رقم ٩٨/٤٤، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين . إن أنتجت في بعض الصور أثرها في حق موكله إلا أن هذا الأثر يعتبر معدوما بالنسبة للمحامي . اعتبار مدة استبعاد المحامي قاطعة لشرط التوالى - الذى استلزمته الفقرة هـ من المادة ٣ من المرسوم بقانون ١٨٨/١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٢٢/١٩٥٥ - لمدة ٤ سنوات لمن يعين من المحامين في وظيفة قاض . (الطلبات أرقام ٢٦/١١ ، ٢٨/٤١ ، ٢٩/٦ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦١/١/٢٨)
١٠	٣	
		أهلية :
		درجة الأهلية لا تقدر بعنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها . (الطلب رقم ٢٨/١٩ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦١/٣/٢٥)
٣٨	٧	
		ترقية :
		التدرج في الوظائف القضائية مرده الاختيار القائم على المصلحة العامة . حق جهة الإدارة إذا قام لديها من الأسباب ما يدل على عدم توافر درجة الأهلية في رجل القضاء في أن تتخطاه في الترقية . (الطلب رقم ٢٨/٢٧ ق رجال القضاء - جلسة ١٩٦١/١/٢٨)
١٨	٤	

رقم المصنف	رقم القاعدة	
٤١	٨	<p>الأمر في تطبيق قواعد الاختيار في وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨/١٩٥٢ ليس من إطلاقات السلطة التنفيذية تباشره بلا معقب عليها . مثال .</p> <p>(الطلب رقم ٢٨/٢٠ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦١/٢/٢٥) ...</p>
		<p>تقدم :</p> <p>نص المادة ١٧٢ من القانون المدني نص استثنائي وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام . مثال .</p> <p>(الطلب رقم ٢٨/٢٧ ق رجال القضاء — جلسة ١٩٦١/١/٢٨) ...</p>
١٨	٤	
		<p>(م)</p> <p><u>محكمة التنازع</u></p> <p>مناطق اختصاصها :</p> <p>وفقا للمادة ٢/١٦ من القانون رقم ١٩٥٩/٥٦ هو وجود حكيم متناقضين أحدهما صادر من جهة القضاء العادي والآخر من جهة القضاء الإداري .</p> <p>(الطلب رقم ٢٩/١ ق محكمة تنازع الاختصاص — جلسة ١٩٦١/٣/٢٥) ...</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	طلب تعيين الجهة المختصة :
٧	٢	<p>طلب إلغاء حكم غيابي صادر من محكمة بدائية جزائية بتجريد الطالب من الجنسية السورية. اختصاص القضاء العادي بنظره لا يغير من ذلك أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة قد جعل القضاء الإداري صاحب الولاية في نظر هذا النزاع .</p> <p>(الطلب رقم ٨ سنة ٣٠ ق تنازع / ٨٧٥ سنة ٦٠ أساس مدني - جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٦١)</p>

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

(١)

- | | |
|------------------|----------------|
| إثبات . | إفلاس . |
| أحوال شخصية . | إلتزام . |
| إختصاص المحاكم . | أوامر عسكرية . |
| إستئناف . | أوراق تجارية . |
| إعلان . | |

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(١)
		إثبات
		١ — إجراءات الإثبات :
		الإثبات بالكتابة :
		طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده :
		تكليف الخصم بتقديم ورقة تحت يده وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات متروك لتقدير المحكمة .
٢١٢	٢٧	(الطن رقم ٢٦/٣٦ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٩)
		٢ — طرق الإثبات ذات القوة المطلقة :
		الإثبات بالكتابة :
		تقديم الدفاتر التجارية :
		حق محكمة الموضوع في عدم إجابة طلب تقديم الدفاتر التجارية .
٢١٢	٢٧	(الطن رقم ٢٦/٣٦ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — طرق الاثبات ذات القوة المحدودة :
		(١) الاثبات بالبينة :
		الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة . الرجوع في إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها عدم جواز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة . الخروج عن هذا الأصل في حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها بغير طريق التسليم الاختياري . اعتبار تغيير الحقيقة فيها عندئذ تزويراً . جواز إثباته بكافة الطرق .
٢١٢	٢٧	(الطعن رقم ٢٦/٣٦ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٩)
		حق محكمة الموضوع في اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة أو عدم اعتبارها بشرط أن تقيم حكمها على أسباب سائفة .
٢١٢	٢٧	(الطعن رقم ٢٦/٣٦ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٩)
		(ب) القرائن القضائية :
		حرية قاضي الموضوع في استنباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها متى كان استنباطه سائفاً .
٢١٢	٢٧	(الطعن رقم ٢٦/٣٦ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٩)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<h2>أحوال شخصية *</h2>
		<h3>الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية:</h3>
		<h4>الإجراءات الخاصة بالولاية على المال :</h4>
		<p>تطبيق ما تضمنه قانون المرافعات من أحكام عامة على الدعاوى التي نظمها الكتاب الرابع منه فيما لم يرد في شأنه نص خاص يخالف لتلك الأحكام دون حاجة إلى النص على الإحالة إليها .</p>
		<p>ملاحظة النص على الإحالة في المادة ١٧٠ من قانون المرافعات على الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات أن الشارع أراد أن يجري على القرارات والأوامر التي تصدر في مسائل الولاية على المال ما يسرى على الأحكام القضائية .</p>
٣٠	٦	(الملحق رقم ٦/٢٩ ق الأحوال شخصية - "هيئة عامة" - جلسة ١٩٦١/٢/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختصاص المحاكم
		الاختصاص النوعي :
		١ — تعلقه بالنظام العام :
		الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام . جواز الدفع به في أية حالة كانت عليه . لا يتعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجه في القانون . مثال لحكم قضى برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى ولم يستظهر مناصره ومقوماته الموضوعية والقانونية .
٢٦٩	٣٧	(الطن رقم ٢٦/١٤ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠)
		٢ — مناط تطبيق القاعدة الواردة في المادة
		٥١ مرافعات :
		كون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون . مخالفتها . جواز الاستئناف . المادة ٤٠١/٢ مرافعات .
١٢٢	١٢	(الطن رقم ٢٦/١١٨ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	استئناف
		١ - شكل الاستئناف :
		(١) ميعاد الاستئناف :
		إيجاب المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات على المستأنف أن يعلن استئنافه في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلا . البطلان من النظام العام للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . مثال لعريضة استئناف تم إعلانها بعد الميعاد . في ذلك ما يبطل الاستئناف طبقا للمادة ٤٠٦ مكررا .
٤٩	٢	(الطن رقم ٤٧٨/٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٥)
		(ب) أحكام يجوز استئنافها :
		مناط تطبيق القاعدة الواردة في المادة ٥١ مرافعات . مخالفتها . جواز الاستئناف . المادة ٤٠١/٢ مرافعات .
١٢٢	١٢	(الطن رقم ١١٨/٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢)
		٢ - إجراءات رفع الاستئناف :
		بعريضة - بتكليف بالحضور :
		اجتماع طلبات متعددة في خصومة واحدة بعضها مما يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة والبعض الآخر مما ينتظر بالطريق العادي يوجب على المستأنف تبريض طلباته بحيث لا يشملها استئناف واحد . وجوب رفع الاستئناف عن الطلبات الأولى بورقة تكليف بالحضور وعن الطلبات الثانية بعريضة . المادة ٤٠٥ مرافعات .
١٦١	١٨	(الطنان رقا ٣٤٢/٢٦٢٤٢٥/٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الدعوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات وردت على سبيل الحصر . منها الدعوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة . نظر الدعوى على وجه السرعة ليس منوطا بتقدير الخصوم ولا المحكمة . مناطه أمر الشارع في قانون المرافعات أو في أى قانون آخر .
١٧٣	١٩	(الطن رقم ٢٦/٣١٧ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢٣) تقرير الطعن في الحكم بمعناه القانوني هو إشهاد يثبت به كاتب المحكمة أن محامى الطاعن قد حضر أمامه في تاريخ معين وأشهد أنه يطعن في الحكم للأسباب التي يوردها ثم يوقع الكاتب والمحامى على هذا الإشهاد . النعى على الحكم بخالفه القانون لأنه قضى بقبول الاستئناف شكلا مع أنه مقدم بتقرير خلاف لما نصت عليه المادة ٤٠٥ مرافعات معدلة بالقانون ١٩٥٣/٢٦٤ التي أوجبت رفعه بعريضة . ظاهر صورة ورقة الاستئناف المعلنة إلى الطاعن لا يدل على حصول الإشهاد على النحو السابق بيانه . العبرة بالواقع الذى يدل على أن الاستئناف رفع طبقا للقانون .
١٣١	١٤	(الطن رقم ٢٥/١٩٦ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٩)
		٣ — آثار الاستئناف :
		الأثر الناقل للاستئناف :
		الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف . المادة ٤٠٩ مرافعات . مثال .
١١٦	١١	(الطن رقم ٢٦/١٠ ق — ١٩٦١/٢/٢)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	إعلان
		١ — بيانات أوراق المحضرين :
		اشتمال أصل الورقة المعلنة على ذكر سبب الامتناع :
		وجوب اشتمال أصل الورقة المعلنة على ذكر سبب الامتناع. المادة ١٠/٥ مرافعات . مثال .
١٨١	٢١	(الطن رقم ٥٢٦/٢٦ ق — ١٩٦١/٢/٢٣)
		تكملة النقص في بيانات ورقة الإعلان :
		عدم جواز تكملة النقص في بيانات ورقة الإعلان بأى دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة الدليل . مثال .
١٨١	٢١	(الطن رقم ٥٢٦/٢٦ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢٣)
		٢ — كيفية الإعلان :
		الشخص الذى يوجه إليه الإعلان :
		(١) اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم :
		خلو ورقة الإعلان للنيابة من بيان آخر موطن للمعلن إليه في مصر أو في الخارج يترتب عليه بطلان الإعلان وفقا لحكم المسكتين ١١/١٤ ، ٢٤ من قانون المرافعات .
٢٥٢	٣٣	(الطن رقم ٤٩٢/٢٦ ق — جلسة ١٩٦١/٣/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) الإعلان في مواجهة النيابة :
٢٧٢	٣٨	عدم جواز إعلان الأوراق القضائية في النيابة إلا بعد القيام بالتحريرات الكافية التي تلزم كل باحث مجد . مثال . (الطن رقم ٢٦/١٢٠ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠)
		(ج) إعلان الشركات التجارية :
١٦١	١٨	صححة الطعن الموجه إلى شركة باعتبارها الأصيلة فيه المقصودة به متى كان تقرير الطعن قد تضمن اسم الشركة وأعلن في مركز إدارتها . المادة ١٤/٤ مرافعات . لا اعتداد في هذا الخصوص بمعاساه أن يكون هناك من خطأ في أسماء الأشخاص الممثلين لها . (الطنان رقا ٢٤٢/٢٥٠٢٦٢٠٢٦ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢٣)
<h3>إفلاس</h3>		
		رفع دعوى بطلب إشهار إفلاس شركة . تعيين بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة ما اتصل منه بقيام الشركة أو صفتها التجارية . سلوك الحكم هذا المنهج وتقريره بأدلة سائغة قيام شركة واقع تجارية بين الورثة . النعي بخالفة القانون أو بالقصور . على غير أساس . (الطن رقم ٢٥/٦٢٢ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢)
١٠٦	١٠	الدفع بأن الدين المطلوب شهر إفلاس الشركة من أجله متنازع فيه . قضاء الحكم بعدم جدية هذه المنازعة لأسباب سائغة مؤدية . النعي بالقصور . على غير أساس . (الطن رقم ٢٥/٦٢٢ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢)
١٠٦	١٠	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٦	١٠	إعتبار الحكم الشركة متوقفة عن دفع ديونها استنادا لأسباب سائغة . النعي بالقصور . على غير أساس . (الطعن رقم ٦٢٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢)
<h2>إلتزام</h2>		
		١ — مصادر الإلتزام :
		الارادة المنفردة :
		الوعد بالحلابة :
		عدم إيراد التقنين المدنى الملغى نصا يحكم الوعد بالحلابة باعتباره صورة من صور الإلتزام الناشئ عن الارادة المنفردة . رد الوعد إلى أحكام العقد التى توجب تلاقى القبول مع الإيجاب السابق عليه . لا خطأ . (الطعن رقم ٥٣٤/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠)
٢٩٤	٤٢	
		٢ — تعدد طرفى الإلتزام :
		التضامن :
		أثره :
		تفسير التواعد الخاصة بالتضامن السلبى والإيجابى منوط . بفكرتين هما وحدة الدين وتعدد الروابط . النتائج المترتبة على ذلك ... المادة ٢٨٥ مدنى . (الطعن رقم ٥٨٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/٣/١٦)
٢٣٤	٣١	

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

أوامر عسكرية

الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية بشأن الحراسة
على أموال رعايا إيطاليا :

الأمر العسكري رقم ٧٣، ومن بعده الأمر رقم ٩١ والأمر
رقم ١٤١ ثم الأمر رقم ١٥٨ — في ضوءه وإعمالاً له صدر
القرار الوزاري رقم ١٨٧/١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٤٥/١٩٤٢
والقرار الوزاري رقم ١٥٥/١٩٤٢ والأمر رقم ٥١٧ بتعديل
المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ .

المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ معدلة بالأمر
رقم ٥١٧ :

النص فيها على أن تمتد مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد
الاجراءات التي سرت أو التي تسرى ضد الرعايا الموضوهين في
الحراسة الخاضعين لهذا الأمر إلى تاريخ العمل به . لم يكن
استحداثا لحكم جديد وإنما كان تنظيما قصديا لإستمرار واستقرار
أوضاع قانونية سابقة صدرت بها جملة أوامر عسكرية وقرارات
وزارية ترمى إلى تحقيق فكرة واحدة هي حماية حقوق الرعايا
الإيطالين الموضوهين في الحراسة من السقوط .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>مقصود الشارع من عبارة "تمدد جميع مواعيد السقوط وجميع مواعيد الاجراءات" :</p> <p>إفصاح هذه الأوامر والقرارات عن هذا الغرض تارة بقولها "توقف أو تمدد" وأخرى بقولها "توقف أو تؤجل" يقطع بأن كلمة "توقف" أو "تمدد" أو "تؤجل" إن هي إلا أوصاف وضعت للتعبير عن مدلول قانوني واحد هو وقف مواعيد السقوط على الوجه المقرر في الاصلاح القانوني .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٧/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢)</p>
٩٣	٨	
		<p style="text-align: center;">أوراق تجارية</p> <p style="text-align: center;">السند الإذني :</p> <p>الالتزامات التي تنشأ عن السند الإذني أو تتفرع عليه يسرى في شأنها التقادم الخمسي أو العادي تبعاً لطبيعته .</p> <p>اعتبار محكمة أول درجة السند تجارياً بالنسبة للمدين وتوجيهها يمين الاستيثاق اليه والقضاء في موضوع الدعوى بسقوط حق الطاعنين في المطالبة بقيمة السند بالتقادم الخمسي . عدم استئناف الطاعنين لهذا الحكم فيما انتهى إليه . جميع العمليات التي تجرى على السند من ضمان أو تظهير وما ينشأ عنها من التزامات تخضع للتقادم الخمسي حتى وإن كانت من طبيعة مختلفة .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧١/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٩)</p>
١٣٩	١٥	

(ب)

بورصة .

بطلان : (ر . ذكر بموضعه في كل باب)
بيع : (ر . بورصة ، صورية ، قلن)
بينه : (ر . اثبات)

رقم الصفحة	رقم المقاعدة
---------------	-----------------

(ب)

بورصة

١ - قطن :

عقود بيع القطن تحت القطع :

إعتبارها من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن فيها قاصرا على بيان الأسس التي تنظمه في وقت لاحق للتعاقد . هي محكمة بنصوص المواد ٢٤١ من المرسوم بقانون ١٣١/١٩٣٩ ، ٨٥٤ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة البضاعة الحاضرة . تخضع لقيودها وشروطها . تحديد الثمن يتراخى ويبقى معلقا على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه .

حق البائع في قطع السعر :

للبيع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل فعلا في بورصة العقود في أي يوم يختاره من أيام العمل بالبورصة أو بتلك الأسعار مضافا إليها العلاوة أو مستنزلا منها الخصم حسب الاتفاق بشرط ألا يستنفد المهلة المقررة له في العقد لممارسة حق القطع . إن استنفدها كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من هذه المهلة .

خيار المشتري في التغطية :

حق البائع في القطع يقابله خيار المشتري في التغطية . التزام البائع بأن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري كي يأمن تقلبات الأسعار .

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		متى تمت التغطية :
		تحقق للشترى مركز قائم بالبورصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببورصة العقود .
		القطع على سعر التعامل في بورصة العقود مقيد بشرط :
		على ما جرى به العرف — هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا إسميا . إقرار المشرع لهذا العرف وتقنينه ، أورده بالمادة ١ من القانون ١٩٥٩/١٨٤ المعدل للرسوم بقانون ١٩٣٩/١٣١ .
٧٢	٦	(الطن رقم ٤١٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢٦)
		مؤدى القرار الوزاري رقم ١٧/١٩٥٢ ، المادة (١) من المرسوم بقانون ١٨/١٩٥٢ :
		عدم التعامل في كوترانات مارس ١٩٥٢ وهي خاصة بالقطن طويل التيلة إلا أن يكون التعامل بقصد تصفية مركز قانوني قائم . عدم إخطار الشركة البائعة الشركة المشتري برغبتها في القطع لغاية ١٧/١٢/١٩٥٢ تاريخ صدور القرار الوزاري رقم ١٧/١٩٥٢ ، وبالتالى عدم إجراء الشركة المشتري عملية التغطية حتى هذا التاريخ ، ومن ثم فإنها لم تكن ذات مركز قائم في بورصة العقود بالنسبة للصفقة مناز النزاع . صحة الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بالسعر الذى قرره المرسوم بقانون ١٨/١٩٥٢ .
٧٢	٦	(الطن رقم ٤١٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>القرار الوزاري رقم ١٧/١٧ في ١٩٥٢/٢/١٧ ، وقرار لجنة البورصة في ١٩٥٢/٣/٥ ، المادة الأولى من القانون رقم ١٨/١٩٥٢ في ١٩٥٢/٣/٨ ، وقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/٣/١٧ ، وقرار لجنة البورصة في ١٩٥٢/٥/١٤ :</p> <p>صفقة النزاع من القطن طويل التيلة . إرسال الطاعن للشركة المطعون عليها بنقل القطع إلى مارس ١٩٥٢ وعدم إخطاره لها بالقطع حتى ١٩٥٢/٢/١٧ . عدم إجراء الشركة عملية التغطية حتى هذا التاريخ . مؤدى القرارات المتقدمة أن الشركة لم تكن تعتبر ذات مركز قائم في بورصة العقود بالنسبة للصفقة وأن التعامل في هذا القطن قد أصبح محظورا بالنسبة لعقود مارس سنة ١٩٥٢ فاستحال القطع على هذا النوع من القطن على عقد مارس سنة ١٩٥٢ بقوة قاهرة وامتد التعامل فيه على عقود شهرى مايو ويوليو سنة ١٩٥٢ . عدم اعتداد الحكم بالسعر الذى قرره القانون ١٨/١٩٥٢ وهو ١٤٠ ريالاً وتصفية الحساب بواقع ١٢٣,٥ ريالاً للقطار كما حددته لجنة البورصة في ١٩٥٢/٥/١٤ . إعمال للقانون على وجهه الصحيح .</p>
١٣١	١٤	<p>(الطعن رقم ١٩٦ / ٢٥ ق — جلسة ١٩٦١ / ٢ / ٩)</p> <p>تسجيل الحكم في حدود سلطته التقديرية عجز الشركة الطاعنة عن إثبات قيام مركز شرائى للشركة المطعون عليها (المشتري) في بورصة العقود بالنسبة لكمية القطن المباعة لها عند صدور المرسوم بقانون رقم ١٨/١٩٥٢ . النعى بأن الشركة المشتري أكبر بيوتات التصدير وأن المفروض أن يكون لها إلى حين تصدير صفقة النزاع مراكز شرائية قائمة بالنسبة لهذه الصفقة مما كان يقتضى تصفيتها بالسعر الإلزامى الذى حددته المرسوم بقانون ١٨/١٩٥٢ . لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .</p>
٧٢	٦	<p>(الطعن رقم ٤١٢ / ٢٥ ق — جلسة ١٩٦١ / ١ / ٢٦)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>اتقرار الوزارى ١٧/١٩٥٢ ، وقرار لجنة البورصة الصادر فى ٥/٣/١٩٥٢ :</p> <p>صدر القرار الوزارى ١٧/١٩٥٢ وحظره التعامل على استحقاق مارس ١٩٥٢ الخاص بالقطن طويل التيلة ونصه على أن يجرى التعامل فى هذا النوع من القطن على عقود شهرى مايو ويوليو سنة ١٩٥٢ . مؤدى ذلك استحالة القطع على عقد مارس ١٩٥٢ بقوة قاهرة هى صدور القرار سالف الذكر . لجنة البورصة إذ أصدرت قرارها الرقم ٥/٣/١٩٥٢ بتدعيمات القطع بالنسبة للقطن طويل التيلة إلى شهر مايو سنة ١٩٥٢ دون غرامة أو خصم لا تكون قد أنشأت حكما جديدا وإنما أعادت مقتضى القرار الوزارى ١٧/١٩٥٢</p>
٧٢	٦	<p>(الطعن رقم ٤١٢/٢٥ ق — جلسة ١/٢٦/١٩٦١)</p> <p>المرسوم بقانون الصادر فى ١٢/٥/١٩٤٠ ، والمرسوم بقانون ١٨/١٩٥٢ :</p> <p>المشرع إذ عطل البورصة فى سنة ١٩٤٠ وأنعمت وسيلة تحديد أسعار البضاعة الحاضرة تحت القطع وضع لها حكما خاصا يحكم أسعار بيعها . ولكنه إذ أصدر المرسوم بقانون ١٨/١٩٥٢ لم يقرر تعطيل البورصة وإنما قرر فقط قفل استحقاق شهور معينة إلى شهور تالية وسكت عن تحديد سعر البضاعة الحاضرة تحت القطع تاركا إياها لأحكام القواعد التجارية التى تخضعه لسعر القطع الذى يجرى به التعامل الفعلى فى أول يوم من أيام التعامل على الاستحقاق التالى . اختلف حكم المرسوم بقانون ١٨/١٩٥٢ عن حكم المرسوم بقانون الصادر فى ١٢/٥/١٩٤٠ والمرسوم بقانون ٢٩٦/١٩٥٢ الذى جاء على غراه . امتناع القياس بين التشريع الاول والتشريعين الآخرين .</p>
٧٣	٦	<p>(الطعن رقم ٤١٢/٢٥ ق — جلسة ١/٢٦/١٩٦١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٠	٥	<p>مثال لحكم مسخ نصا في عقد بيع أقطان تحت القطع وانحرف في تفسيره له عن المعنى الظاهر لعباراته . (الطن رقم ١٦٣/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢٦)</p>
٦٠	٥	<p>مثال لحكم مسخ نصا في عقد بيع أقطان تحت القطع مسخا ترتب عليه أنه أهدر حكمه بغير موجب كما شابه خطأ في الإسناد . (الطن رقم ١٦٣/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢٦)</p>
٦٠	٥	<p>للمشتري في عقود بيع الاقطان تحت القطع خيار التغطية مقابل حق البائع في قطع السعر في زمن آجل . كون التغطية تجرى في خصوص النزاع بعملية بيع يجريها المشتري في بورصة العقود في اليوم الذي يطلب فيه البائع قطع سعر أقطانه وبما يوازي كمية هذه الأقطان . تعذر القيام بها في حالة وصول الأسعار إلى الحد الأدنى المحدد لعدم وجود مشتر يقبل الشراء بهذه الأسعار . (الطن رقم ١٦٣/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢٦)</p>
<p>(٢) بورصة الأوراق المالية :</p> <p>السماسرة :</p> <p>التأمين الذي أوجبه اللائحة :</p> <p>إيجاب المادة ٢٥ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ، ٣٤ من اللائحة الداخلية على كل من تقرر لجنة البورصة قبوله للاشتغال بالسمسرة إيداع تأمين قدره ١٠٠٠ جنيه باعتباره رصيда تسدد منه مطلوبات اللجنة والغرامات المالية وفروق الأسعار .</p>		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قيام نقابة سماسرة الأوراق المالية بالقاهرة — في سبيل توفير التأمين الذي توجبه اللائحة برفع رسم الانضمام إليها إلى مبلغ ١٠٠٠ جنيه واعتباره تأميناً وتوليها عن السماسرة تقديم ضمان مشترك إلى لجنة البورصة وقبولها إياه واعتباره رصيداً لما أعد التأمين لمواجهة . اعتبار المبلغ المدفوع من السماسر إلى النقابة هو التأمين المشروط سداد له لاستغلاله بمهنته — لا يذير من ذلك أن يكون السماسرة قد وفوا به إلى نقاباتهم أو أن قانون النقابة قد وصفه خطأ بأنه حصة في رأس المال (الطن رقم ٥٩٠/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٩)
٢٠٣	٢٦	

(ت) ، (ح)

حكم .

تجزئة .

تقادم .

تنظيم .

تزوير : (ر . ا . اثبات)

تفسير : (ر . عقد)

تنفيذ عقارى : (ر . تجزئة)

توزيع : (ر . تجزئة)

حراسة : (ر . اوامر عسكرية)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ت)
		تجزئة
		موضوع غير قابل للتجزئة :
		نزاع حول بطلان إجراءات نزع ملكية وبطلان حكم رسو مزاد استنادا إلى أن الطاعن لم يتخذ الإجراءات الصحيحة ولم يعلم الورثة جميعا بما يتخذ من إجراءات دون أن يكون لهم من يمثلهم قانونا أو يملك التحدث عن التركة . هو موضوع غير قابل للتجزئة .
٨٩	٧	(الطعن رقم ٤٦٧/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢٦)
		المناقضة في قائمة توزيع مؤقتة موضوع غير قابل للتجزئة .
٣٥٢	٣٣	(الطعن رقم ٤٩٢/٢٦ ق — جلسة ١٩٦١/٣/١٦)
		تقدم
		١ — في الشريعة الإسلامية :
		عدم اعتراف الشريعة الإسلامية بالتقدم المكسب أو المسقط .
		قاعدة عدم سماع الدعوى بالحق الذي مضت عليه المدة ليس مبناها بطلان الحق وإنما هي مجرد نهى للقضاة قصد به قطع التزوير والحيل . لا أثر له على أصل الحق . ليس في هذا المجال محل لإعمال قواعد التقدم الواردة بالقانون المدني .
٣٠٠	٤٣	(الطعن رقم ٢٨/٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٣/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ — التقادم الخمسى :
		الالتزامات التى تنشأ عن السند الاذنى أو تتفرع عليه يسرى فى شأنها التقادم الخمسى أو العادى تبعا لطبيعته .
		اعتبار محكمة أول درجة السند تجاريا بالنسبة للمدين وتوجيهها يمين الاستيثاق إليه والقضاء فى موضوع الدعوى بسقوط حق الطاعنين فى المطالبة بقيمة السند بالتقادم الخمسى . عدم استئناف الطاعنين لهذا الحكم فيما انتهى إليه . جميع العمليات التى تجرى على السند من ضمان أو تظهير وما ينشأ عنها من التزامات تخضع للتقادم الخمسى حتى وإن كانت من طبيعة مختلفة .
١٣٩	١٥	(الطن رقم ٥٧١/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٩)
		تنظيم
		قرار الهدم لأيلولة البناء للسقوط :
		مجرد صدور قرار من مصلحة التنظيم بـهدم بناء لأيلولته فلسقوط لا يلزم مالكة بهدمه . حقه فى المنازعة فى صحته أمام المحكمة المختصة حتى إذا ما صدر حكم بالهدم قام بتنفيذه جبرا على نفقته . المادتان ١٤٦٠ من دكرى ١٨٨٩/٨/٢٦ معدل بالقانون ١٩٤٨/١١٨ .
١٩٤	٢٤	(الطن رقم ٦٥١/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ح) حكم
		١ - بياناته :
		اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية :
		اعتبار البيان الخاص باسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه
		في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية بيانا جوهريا لازما لصحة
		الحكم . البطلان المترتب على إغفاله من النظام العام .
٣٠	٦	(الطعن رقم ٢٩/٦ ق أحوال شخصية - "هيئة عامة" - جلسة ١٩٦١/٢/٢٥) ...
١٩٩	٢٥	(الطعن رقم ٢٦/٢٤ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦١/٣/٢) ...
٢٥٦	٣٤	(الطعن رقم ٢٨/١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦١/٣/١٦) ...
		استكمال الحكم بذاته شروط صحته :
		عدم قبول تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية
		التي يستلزمها القانون لصحته بأى دليل غير مستمد منه . مثال .
٣٠	٦	(الطعن رقم ٢٩/٦ ق أحوال شخصية - "هيئة عامة" - جلسة ١٩٦١/٢/٢٥) ...
		٢ - تسببه :
		نقص الأسباب :
		إشارة الحكم عند تحصيله للأسباب التي بنت عليها الطاعة
		- مصلحة الضرائب - استئنافها إلى قرار لجنة الطعن صادر
		في ١٩٥٢/٤/٤ في حين أن القرار المعارض عليه هو قرار لجنة التقدير
		الصادر في ١٩٥١/٣/٣١ . عدم مناقشة المحكمة لهذا القرار وعدم
		فحص دفاع الطاعة بشأنه . يقيد عدم مواجهتها للتراجع المطروح .
		يبطل الحكم .
١٧٨	٢٠	(الطعن رقم ٢٦/٣٣٧ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — عيوب التدليل :
		(١) القصور :
		”ما يعد كذلك“ :
		الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام . لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجه في القانون . مثال الحكم قضى برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى ولم يستظهر عناصره ومقوماته الموضوعية والقانونية . قصور .
٢٦٩	٣٧	(الطن رقم ٢٦/١٤ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠)
		أخذ الحكم بما صوره المطعون عليه بشأن تكيف العلاقة بينه وبين الشركة الطاعنة . عدم عنايته بتمحيص وقائع هذا التصوير . عدم بحثه دفاع الطاعنة الذي أبدته في هذا الخصوص . عدم استقراره على رأى في خصوص هذه العلاقة وهل تتصل بعقد العمل الأصل الذى يربط المطعون عليه بالشركة أم مستقلة عنه . هذه المسألة يتوقف عليها تحديد شكل الاستئناف . قضاء الحكم بصحة الاستئناف مغلًا بمحشا أو الرد على دفاع الشركة الطاعنة بشأنها . قصور .
١٦١	١٨	(الطنان رقا ٢٦/٢٦٢٠٢٥/٣٤٢ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		“ما لا يعد كذلك” :
		رفع دعوى بطلب إشهار إفلاس شركة . تعين بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة ما اتصل منه بقيام الشركة أو صفتها التجارية . سلوك الحكم هذا المنهج وتقريره لأسباب سائغة قيام شركة واقع تجارية بين الورثة . النعى بالقصور . على غير أساس .
١٠٦	١٠	(الطعن رقم ٢٥/٦٢٢ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢) الدفع بأن الدين المطلوب شهر إفلاس الشركة من أجله متنازع فيه . قضاء الحكم بعدم جدية هذه المنازعة لأسباب سائغة مؤدية . النعى بالقصور . على غير أساس .
١٠٦	١٠	(الطعن رقم ٢٥/٦٢٢ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢) اعتبار الحكم الشركة متوقفة عن دفع ديونها استناداً لأسباب سائغة . النعى بالقصور . على غير أساس .
١٠٦	١٠	(الطعن رقم ٢٥/٦٢٢ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢) عدم تمسك الطاعنة بشيء من الدفاع الذي تنعى على الحكم إغفاله . دفاع يناير ما جاء في سبب الطعن . النعى بالقصور لعدم الرد على هذا الدفاع في غير محله . مثال ...
٩٤	٨	(الطعن رقم ٢٥/٤٨٧ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢)
		(ب) المسخ — الخطأ في الإسناد :
		“ ما يعد كذلك ” .
		مثال لحكم مسخ نصاً في عقد بيع أقطان تحت القطع مسخاً ترتب عليه أنه أهدر أعمال حكمه بغير موجب كما شابه خطأ في الاسناد :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>تقرير الحكم عدم جواز تمسك المشتري (الطاعنة) بما ورد في هذا النص من إعفائها من المسؤولية في حالة ما إذا لم يتيسر لها قطع السعر في اليوم المتفق على قطعه فيه لعدم وجود مشتر بالأسعار الاسمية المحددة - استنادا إلى القول بأن عدم مسؤوليتها حسبما جاء في هذا النص مشروط باظهار البائع رغبته في قطع سعر قطنه وهو لم يظورها وبتدخل الحكومة بتعيين الأسعار أو تحديد ثقلياتها وهي لم تتدخل .</p> <p>المسوخ :</p> <p>تحويل العقد المشتري الخلق في قطع السعر نيابة عن البائع في اليوم الأخير من الأجل المحدد لهذا البائع لطلب القطع فيه . يستوى أن يستعمل البائع حقه في القطع بنفسه أو يستعمله عنه المشتري بتفويض سابق معطى له في العقد . إعفاء المشتري من المسؤولية المقرر في النص يسرى في الحالتين ، هذا الإعفاء إن هو إلا تطبيق للعرف التجاري السائد في شأن عقود بيع الإقطان تحت القطع أقره المشرع بالقانون ١٣١/١٩٣٩ المعدل بالقانون ١٨٤/١٩٥٩ .</p> <p>خطأ الإسناد :</p> <p>ماثل في قول الحكم إنه لم يثبت تدخل الحكومة لتحديد الأسعار قبل ١٣١/١/١٩٥٢ مع أن الثابت بنشرة البورصة التي أشار إليها الحكم أن سعر فبراير ١٠,٩٥ هو (حد أدنى بائع) هذه العبارة تفيد بذاتها تحديد حد أدنى لا يجوز نزول الأسعار عنه وعدم وجود مشتر بهذا السعر . تدخل الحكومة في البورصة وتحديد لها للأسعار صدر به قرار وزير المالية رقم ٧/١٩٥٢ في ١٦/١/١٩٥٢ . الحد الأدنى لاستحقاق فبراير متوسط التيلة ١٠,٩٥ . استمرار السعر عند هذا الحد إلى ما بعد ٣١/١/١٩٥٢ لم يبلغ إلا بالقرار ١٦/١٩٥٢ في ١٧/٢/١٩٥٢ .</p> <p>(الطن رقم ١٦٣/٢٥ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٦١)</p>
٦٠	٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) فساد الاستدلال :
		موافقة الطاعة النيابة على طلبها رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى استنادا إلى أن الاختصاص ينعقد للمحكمة لا لدائرة من دوائرها . لا ينطوى على اعتراف من جانبها باختلاف الملة بينها وبين زوجها المطعون عليه . تسليمها باختصاص دائرة الأحوال الشخصية للمسلمين بنظر الدعوى . لا يبنى عليه حتما وبطريق التضمنين واللتزم تسليمها بهذا الاختلاف . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه — باختلاف الملة — على هذا الاعتبار وحده . فساد استدلال .
٣١٢	٤٤	(الطعن رقم ٢٨/٣٦ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠) ...
		٤ — الطعن في الأحكام :
		القبول المانع من الطعن :
		شرطه أن يكون قاطعا في الدلالة على رضا المحكوم عليه به .
٣٠٠	٤٣	(الطعن رقم ٢٨/٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠) ...
		٥ — آثار الحكم :
		الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلا في الدعوى ولا يستفيد منها باقي المستحقين .
٣٠٠	٤٣	(الطعن رقم ٢٨/٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠) ...
		٦ — بطلان الحكم :
		ترديد المادة ٢٥ مرافعات للقواعد العامة للبطلان في إجراءات المرافعات . عدم تناولها البطلان المتعلق بالنظام العام ولا بطلان الأحكام الذي يعمل فيه بقواعد القانون العام وفقهه . ليس فيها ما يؤيد القول باعتبار بطلان الأحكام غير متعلق بالنظام العام .
٣٠	٦	(الطعن رقم ٢٩/٦ ق أحوال شخصية "هيئة عامة" — جلسة ١٩٦١/٢/٢٥) ...

(خ) ، (د) ، (س)

خلف عام . دعوى . رسوم بلدية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(خ)
		خالف عام
٢٦٠	٣٥	انصراف أثر التصرف البات غير المضاف إلى ما بعد الموت إلى الخلف العام . عدم اعتباره من الغير بالنسبة له . (الطن رقم ٢٥/٤٥٩ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٢٣)
		(د)
		دعوى
		١ — طلبات الخصوم :
٤٩	٢	إغفال الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ليس سببا من أسباب الطعن بطريق النقض . المادة ٣٦٨ مرافعات . مثال لحكم قضى ببطلان الاستئناف دون أن يعرض في قضائه للاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان . (الطن رقم ٢٥/٤٧٨ ق — جلسة ١٩٦١/١/٥)
		تعهد الطلبات في دعوى واحدة لا يمنع المحكمة من قبول ما تختص بنظره منها . (الطن رقم ٢٦/٣٥٦ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠)
٢٧٦	٣٩	٢ — تمثيل الخصوم :
		المادة ٣ من القانون رقم ١٩٥٢/٣١٨ مطلقة وصريحة في أن العمال المشمين إلى نقابة يمثلهم في طاباتهم ومنازعاتهم رئيس نقاباتهم دون تفصيل أو تخصيص . (الطن رقم ٢٦/٢٧ ق — جلسة ١٩٦١/٣/١٦)
٢٤٩	٣٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — عدم سماع الدعوى :
		عدم اعتراف الشريعة الاسلامية بالتقادم المكسب أو المسقط. قاعدة عدم سماع الدعوى بالحق الذى مضت عليه المدة ليس مبناها بطلان الحق وإنما هى مجرد نهي للقضاة قصد به قطع التزوير والحيل . لا أثر له على أصل الحق . ليس فى هذا المجال محل لإعمال قواعد التقادم الواردة بالقانون المدنى . (الطن رقم ٢٨/٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠) ...
٣٠٠	٤٣	
		قوام الأعذار التى ذكرها الفقهاء مسوغة لسماع الدعوى رغم مضي المدة أن تكون فى شتى صورها بحيث يتعذر معها على المدعى إمكان رفع الدعوى . الاختلاف فى تفسير شرط الواقف لا يعد عذرا بهذا المعنى . المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية . (الطن رقم ٢٨/٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠) ...
٣٠٠	٤٣	
		اتفاق المستحقين على أرجاء توزيع ما اختلفا عليه من أعيان الوقف حتى يفصل فيه القضاء مع تمسك كل بوجهة نظره وعدم تسليمه للآخر بما يدعيه . قول الحكم إن هذا الاتفاق يرتفع به الانكار للحق المانع من سماع الدعوى به بمضى المدة . تكييف له بما لا تحتمله نصوصه . (الطن رقم ٢٨/٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠) ...
٣٠٠	٤٣	
		٤ — تقدير قيمة الدعوى :
		الدفع بطلب سقوط حكم الشفعة هى بمثابة طلب فسخ سند التملك . تقدير قيمتها بالثمن المقدر بالسند وهو حكم الشفعة . المادة ٣٧ مرافعات . (الطن رقم ٢٦/٣٥٦ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠) ...
٢٧٦	٣٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام. جواز الدفع به في أية حالة كانت عليه. لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجه في القانون . (الطن رقم ٢٦/١٤ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠)
٢٦٩	٣٧	٥ — المسائل التي تعترض سير الخصومة : ترك الخصومة : لا يمس الحق المرفوع به الدعوى على ما تقرره المادة ٣١٠ مرافعات . (الطن رقم ٥٨٢/٥٨٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/١٦)
٢٣٤	٣١	
		(ر) رسوم بلدية رسوم الملاهي : ١ — عبء الالتزام بها : يقع على أصحاب محال الفرجة والملاهي ومستغليها لا على روادها من أفراد الجمهور . القانون رقم ١٩٤٤/١٤٥ ومرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ . تحديد على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول وبواقع ١٠٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر لادلالة فيه على أن عبء الالتزام بها يقع على الجمهور . المادة ٣ من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		صراحة نصوص المرسوم بقانون رقم ٨٥/١٩٣٣ في أن ضريبة الملاهي يقع عبء الالتزام بها على الجمهور . عدم اعتبار رسوم الملاهي من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهي . استقلالها وتميزها عنها .
٢٨٠	٤٠	(الطن رقم ٣٦٩/٢٦ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٦١)
٢٨٨	٤١	(الطن رقم ٤٣٣/٢٦ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٦١)
		٢ — تحصيلها :
		لا وجه للتعدي بأن مصلحة الأموال المقررة ارتضت تحصيل الضريبة على وجه مخالف للقانون . هذا الخطأ يفرض وقوعه لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الضريبة المستحقة وفقاً للقانون .
٢٨٨	٤١	(الطن رقم ٤٣٣/٢٦ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٦١)

(ش) ، (ص) ، (ض)
شفعة . صورية . ضرائب .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(ش) شفعة
		١ — الخصوم فيها :
		وجوب اختصاص البائع والمشتري في دعوى الشفعة إجراء أوجبه القانون على خلاف الأصل . عدم جواز التوسع في مفهومه . عدم وجوب اختصاص البائع في الدعوى التي ترفع بسقوط حكم الشفعة .
٢٧٦	٣٩	(الطعن رقم ٢٦/٢٥٦ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠)
		٢ — سقوط حكم الشفعة :
		الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة هي بمثابة طلب فسخ سند التمليك تقديرها بالثمن المقدّر بالسند وهو حكم الشفعة . المادة ٣٧ مرافعات .
٢٧٦	٣٩	(الطعن رقم ٢٦/٢٥٦ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠)
		(ص) صورية
		الطعن بالصورية المطلقة :
		الاقرار بصدور البيع فعلا من البائع وانحصار النزاع حول شخصية المشتري لا يستقيم معه القول بانعدام العقد لصوريته صورية مطلقة .
٢٦٠	٣٥	(الطعن رقم ٢٥/٤٥٩ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ض)
		<u>ضرائب</u>
		١ - ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :
		(١) الأرباح التي تسرى عليها الضريبة :
		جواز إضافة المكافآت التي تعطى للموظفين والمستخدمين والعمال إلى حساب التكاليف التي تخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة بغير تحديد لمقدارها مادامت لازمة لتشجيعهم بما يكفل حسن سير الانتاج في الماشاة بحيث إذا تجاوزت هذا الغرض وجب استبعادها من حساب التكاليف واعتبارها أرباحا تخضع للضريبة . كان هذا هو الوضع قبل العمل بالقانون ١٣٨/١٩٤٨ تعديله للسادة ٣٩ ونصه على أن الحد الأقصى للمكافآت التي يجوز خصمها من الأرباح هو مرتب شهرين .
		مثال لحكم أنزل على واقعة الدعوى حكما قانونيا لاحقا في صدوره على وجودها إذ استند في رفض إضافة مكافآت صرفت لبعض موظفي شركة عن عامي ١٩٤٦، ١٩٤٧ - قبل صدور الق ١٣٨/١٩٤٨ - إلى سبق صرف مرتب شهرين لجميع موظفي الشركة . خطأ في القانون .
٥٤	٣	(الطعن رقم ٥٧٣/٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) تقدير وعاء الضريبة :
		التقدير الحكمي :
		المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٢٤٠ :
		وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات من ١٩٤٨ - ١٩٥١ - حتى ولو كانت حساباتهم في تلك السنوات منتظمة .
٢٢٣	٢٨	(الطن رقم ٣٠٧/٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٩)
		(ج) إجراءات ربط الضريبة :
		النموذج رقم ١٨ :
		تقدير مصلحة الضرائب الضريبة المستحقة على الممول تقديراً حكماً عن السنوات من ١٩٤٨ - ١٩٥١ أعمالاً لأحكام المرسوم بقانون ١٩٥٢/٢٤٠ . لم يكن هذا التقدير يستلزم إثارة منازعات موضوعية أو قانونية من قبل الممول مما يقتضي توجيه النموذج رقم ١٨ إليه . لم يترتب على إغفاله إخلال بحقه . القضاء بطلان إجراءات الربط لعدم توجيه النموذج رقم ١٨ . غير مطابق للقانون .
٢٢٣	٢٨	(الطن رقم ٣٠٧/٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :
		وعاء الضريبة على الأرباح الاستثنائية هو كل ربح يتجاوز ربح إحدى السنوات ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ أو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر حسب الأحوال . وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هو كل ما يحققه الممول من أرباح فعلية . استقلال كل منهما عن الأخرى وإن كانا متماثلين في طرق التحصيل ومتشابهين في إجراءات الربط . لاتغنى الإجراءات التي تتخذ في شأن إحداها عن الإجراءات الخاصة بالثانية .
١١٦	١١	(الطعن رقم ٢٦/١٠ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢)
		٣ — رسم الأيلولة على التركات :
		خلو مواد القانون رقم ١٤٢/١٩٤٤ سواء قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧/١٩٥١ أو بعد هذا التعديل من النص على وجوب الفصل في الدعاوى على وجه السرعة . المادة ٣٨ منه لم يرد في نصها إحالته إلى المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤/١٩٣٩ وإنما أحالت إلى المادة ٥٤ من هذا القانون . هذه الإحالة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه من اعتبار الطعن في التقديرات بالنسبة لرسم الأيلولة على التركات من الطعون التي تنظر على وجه السرعة .
١٧٣	١٩	(الطعن رقم ٢٦/٣١٧ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ — الضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة :
		الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات :
		الإعفاء منها :
		مريان الضريبة على الفوائد الناتجة من "التأمينات" حتى ولو
		كانت متصلة مباشرة المهنة . المادة ٢/١٥ من القانون
		رقم ١٩٣٩/١٤ .
٢٠٣	٢٦	(الطن رقم ٢٥/٥٩٠ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٩)
		٥ — ضريبة الملاهي :
		صراحة نصوص المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣/٨٥ في أن ضريبة
		الملاهي يقع عبء الالتزام بها على الجمهور . عدم اعتبار رسوم
		الملاهي من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة
		الملاهي . استقلالها وتميزها عنها .
٢٨٠	٤٠	(الطن رقم ٢٦/٣٦٩ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠)

(ع) ، (غ) ، (ف) ، (ق)
عمل . فوائد .

عقد : (م.م. بورصة ، قرض)

غير : (م.م. خلف عام)

قطن : (م.م. بورصة)

قانون : (م.م. ضرائب)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ع) <u>عمل</u>
		١ — التزامات صاحب العمل :
		أجر العامل :
		تعريف الأجر — المقصود به :
		شمول الأجر كل ما يتقاضاه العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل فتدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة. إيضاح المادة ٢/٦٨٣ مدني هذا المعنى .
		يتعين عند حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة إضافة علاوة غلاء المعيشة إلى الأجر الأصلي . حساب المكافأة على أساس الأجر دون العلاوة فيه إهدار لحق فرضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح .
١٢٧	١٣	(الطن رقم ٢٦/٢٦١ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢)
		٢ — التوفيق والتحكيم في منازعات العمل :
		تمثيل العمال :
		المادة ٣ من القانون رقم ١٩٥٢/٣١٨ مطلقة وصريحة في أن العمال المتمين إلى نقابة يمثلهم في طلباتهم ومنازعاتهم وليس نقابتهم دون تفصيل أو تخصيص .
٢٤٩	٣٢	(الطن رقم ٢٦/٢٧ ق — جلسة ١٩٦١/٢/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ف) <u>فوائد</u> شرط استحقاق الفوائد : شرط معلومية المقدار وقت الطلب : متى كان المدعى قد حدد في عريضة دعواه المبلغ الذي يطالب به وثبت استحقاقه فانه ليس من شأن المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب . (الطعن رقم ٤١٢/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢٦)
٧٢	٦	

(م)	،	(ن)	،	(و)
مواعيد .		تزع ملكية .		وقف .
		تقضى .		وكالة .

محكمة الموضوع : (م . اثبات ، بورصة)

مسئولية : (م . تنظيم)

نظام عام : (م . حكم)

نيابة عامة : (م . حكم)

رقم القاعدة	رقم الصفحة
(م)	
مواعيد	
ميعاد المسافة :	
<p>الانتقال الذي يقتضيه القيام بإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض هو انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها إلى محل من يراد إعلانه بهذا التقرير .</p>	
<p>احتساب ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان الطعن على أساس المسافة بين هذين المحلين .</p>	
<p>إقامة المطعون عليه في القاهرة . ليس للطاعن الحق في إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلي المحدد لإعلان الطعن ولو كان موطنه هو بعيدا عن القاهرة .</p>	
<p>الميعاد المعين في القانون لإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض ليس ميعاد حضور وإنما هو ميعاد لمباشرة إجراء فيه هو الاعلان فلا يحسب ميعاد المسافة إلا بالنسبة لما يقتضيه الانتقال للقيام بهذا الإعلان .</p>	
<p>إجراءات سحب تقرير الطعن من قلم الكتاب لم يعين لها القانون ميعادا يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة .</p>	
(الطعن رقم ٥٤٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢)	
٩	١٠١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>حق الطاعن في إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد ثلاثين يوما المحدد للطعن بالنقض . متى قور بالطعن فلا يعطى له ميعاد المسافة المتقدم ذكره مرة ثانية عند إعلان الطعن وإنما يضاف ميعاد المسافة على ميعاد الإعلان بسبب بعد موطن المطعون عليه عن مقر محكمة النقض .</p>
١٠١	٩	<p>(الطعن رقم ٥٤٦/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢)</p>
		<p>(ن)</p> <p>نزاع الملكية للمنفعة العامة</p>
		<p>تقدير التعويض :</p> <p>وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته عن تقدير قيمة الجزء المتزوجة ملكيته .</p>
٢٦٥	٣٦	<p>(الطعن رقم ٦٩/٢٦ ق — جلسة ١٩٦١/٣/٢٣)</p>
		<p>نقض</p>
		<p>١ — إجراءات الطعن :</p> <p>(١) تقرير الطعن :</p> <p>الخصوم في الطعن :</p> <p>نزاع حول بطلان إجراءات نزاع ملكية وبطلان حكم رسو مزاد استنادا إلى أن الطاعن لم يتخذ الإجراءات الصحيحة ولم يعلم الورثة جميعا بما يتخذ من إجراءات دون أن يكون لهم من يمثلهم قانونا أو يملك التحدث عن التركة . هو موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد الخصوم وصيرورة الحكم نهائيا بالنسبة إليه يجعله باطلا بالنسبة للجميع .</p>
٨٩	٧	<p>(الطعن رقم ٤٦٧/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢٦)</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		نص المادة ٣٨٤ مرافعات مقيد في خصوص الطعن بالنقض بما توجيه المادة ٤٢٩ مرافعات من وجوب اشتغال ذات تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم وبما تفرضه المادة ٤٣١ مرافعات التي حلت محلها المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من وجوب إعلان الخصوم جميعا في الميعاد القانوني وإلا كان الطعن باطلا .
٨٩	٧	(الطعن رقم ٤٦٧/٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٢٦)
		(ب) اعلان الطعن :
		سريان أحكام المواد ٩ - ١٧/١ من القانون رقم ٥٩/٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الطعون التي لم تحدد بعد جلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل به . إطلاق المادة ٥ من مواد الاصدار حكمها في هذا الشأن مما يفيد وجوب أعمال حكم المادة ١١ بالنسبة لجميع الطعون التي لم تكن قد حددت لها جلسة ولو كانت قد رفعت قبل العمل بالقانون ٥٥/٤٠١ . مثال ...
٤٥	١	(الطعن رقم ٤٢٨٤٤٥١/٢٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٥)
		إيداع الطاعن قلم كتاب محكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن إلى الخصم في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٦ من القانون ٥٩/٥٧ . هو إجراء جوهري يتعين التزامه ويترتب على إغفاله عدم قبول الطعن . لا يغني عنه إرسال أصل ورقة الاعلان إلى قلم الكتاب عن طريق البريد .
٥٨	٤	(الطعن رقم ٤٢٠/٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٢)
٢٢٨	٢٩	(الطعن رقم ٤١٩/٢٦ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إعلان الطعن في الميعاد المحدد له في المادة ١١ من القانون رقم ١٩٥٩/٥٧ من الإجراءات الحتمية التي يترتب على إغفالها البطلان وبالتالي عدم قبول الطعن شكلا. لا يزيله حضور المطعون عليه وإيداعه مذكرة بدفاعه تمسك فيها ببطلان الطعن لعدم إعلانه به في الميعاد .
١٠١	٩	(الطن رقم ٢٥/٥٤٦ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢) الانتقال الذي يقتضيه القيام بإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض هو انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كاتبها إلى محل من يراد إعلانه بهذا التقرير . احتساب ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان الطعن على أساس المسافة بين هذين المحلين . إقامة المطعون عليه في القاهرة . ليس للطاعن الحق في إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلي المحدد لإعلان الطعن ولو كان موطنه هو بعيدا عن القاهرة . الميعاد المعين في القانون لإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض ليس ميعاد حضور وإنما هو ميعاد مباشرة إجراء فيه هو الإعلان فلا يحسب ميعاد المسافة إلا بالنسبة لما يقتضيه الانتقال للقيام بهذا الإعلان . إجراءات سحب تقرير الطعن من قلم الكاتب لم يعين لها القانون ميعادا يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة . (الطن رقم ٢٥/٥٤٦ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢)
١٠١	٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠١	٩	<p>حق الطاعن في إضافة ميعاد مسافته إلى ميعاد الثلاثين يوما المحدد للطعن بالنقض . متى قرر بالطعن فلا يعطى له ميعاد المسافة المتقدم ذكره مرة ثانية عند إعلان الطعن وإنما يضاف ميعاد المسافة على ميعاد الإعلان بسبب عدم موطن المطعون عليه عن مقرر محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٦/٥ ق ٢٥ — جلسة ١٩٦١/٢/٢)</p>
١٦١	١٨	<p>صححة الطعن الموجه إلى شركة باعتبارها الأصلية فيه المقصودة به متى كان تقرير الطعن قد تضمن اسم الشركة وأعلن في مركز إدارتها . المادة ٤/١٤ مرافعات . لا اعتداد في هذا الخصوص بما عساه أن يكون هناك من خطأ في أسماء الأشخاص الممثلين لها .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٢/٥ ق ٢٦/٢٦٢٤٢٥ — جلسة ١٩٦١/٢/٢٣)</p>
٢٥٢	٣٣	<p>المنافضة في قائمة توزيع مؤقته موضوع غير قابل للتجزئة .</p> <p>إعلان إعلان الطعن بالنسبة لبعض المطعون عليهم في هذا الموضوع يترتب عليه عدم قبوله بالنسبة إلى الباقين .</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٢/٥ ق ٢٦ — جلسة ١٩٦١/٣/١٦)</p>
		<p>(ج) ايداع الأوراق والمستندات :</p> <p>ايداع أصل ورقة اعلان الطعن والمذكرة الشارحة :</p>
٢٣٤	٣١	<p>ميعاد ايداع أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة لا يبدأ إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لإعلان الطعن بحسب المادة ١١ من القانون ١٩٥٩/٥٧ . إذا كان للطاعن الحق في إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الإعلان فإن ميعاد الإيداع لا يبدأ في هذه الحالة إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد أصلا للإعلان مضافا إليه ميعاد المسافة .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٢/٥ ق ٢٥ — جلسة ١٩٦١/٣/١٦)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إيداع صورة الحكم الابتدائي :
		إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . هو إجراء جوهري . يترتب على إغفاله سقوط الطعن . (الطعن رقم ٤٥٢/٢٥ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٦١)
٢٣٠	٣٥	
		٢ — المصلحة في الطعن :
		”متى تنتفى“ :
		تطبيق أحكام عقود بيع القطن تحت القطع يؤدي إلى قطع سعر القطن المباع من الشركة الطاعنة إلى الشركة المطعون عليها على أساس سعر التعامل الفعلي على عقود ما يوفى أول يوم يجرى فيه التعامل عليها ببورصة العقود . هذه الأسعار أقل من السعر الذي حدده قرار بورصة مينا البصل الصادر في ١٤/٥/١٩٥٢ ليس للطاعنة نفع في النعي على هذا القرار بأنه باطل ولا حجية له . (الطعن رقم ٤١٢/٢٥ ق — جلسة ٢٦/١/١٩٦١)
٧٢	٦	
		٣ — حالات الطعن :
		مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه*
		مؤدي شروط تسوية مبرمة بين الحكومة وشركة أنه يجب على العامل رد المكافأة التي سبق أن صرفها حتى تعتبر مدة خدمته متصلة . انتهاء القرار المطعون فيه إلى تقرير حق العامل في اعتبار خدمته متصلة إذا مكن الشركة من استيفاء المكافأة منه وقت انتهاء مدة خدمته . مخالفة للقانون [٩] (الطعن رقم ٦٤٥/٢٥ ق — جلسة ٢/٣/١٩٦١)
١٩٠	٢٣	
		(ذكر بموضعه في كل باب) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ — أسباب الطعن :
		إغفال الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ليس سببا من أسباب الطعن بطريق النقض. المادة ٣٦٨ مرافعات . مثال الحكم قضى ببطلان الاستئناف دون أن يعرض في قضائه للاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان .
٤٩	٢	(الطعن رقم ٤٧٨/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٥)
		ما يعتبر سببا جديدا :
		التمسك بوجود مانع أدبي يبرر الإثبات بغير الكتابة . يعتبر دافعا جديدا .
٢٦٠	٣٥	(الطعن رقم ٤٥٩/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٢٣)
		مثال لسبب جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لأن نطاق الدعوى يتحدد بموضوعها وبالسبب الذي بنيت عليه أمام محكمة الموضوع .
١٣٩	١٥	(الطعن رقم ٥٧١/٢٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٩)
		(و)
		<u>وقف</u>
		شرط الواقف :
		شرط الانقراض . مثال ...
١٤٤	١٦	(الطعن رقم ٢٩/١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٢/٩)
		تفسير شرط الواقف :
		الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلا في الدعوى ولا يستفيد منها باقي المستحقين .
٣٠٠	٤٣	(الطعن رقم ٢٨/٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قوام الأضرار التي ذكرها الفقهاء مسوغة لسماع الدعوى رغم مضي المدة أن تكون في شتى صورها بحيث يتعذر معها على المدعى إمكان رفع الدعوى . الاختلاف في تفسير شرط للواقف لا يعد عذرا بهذا المعنى . المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية .
٣٠٠	٤٣	(الطعن رقم ٢٨/٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠) ... اتفاق المستحقين على إرجاء توزيع ما اختلفا عليه من أعيان الوقف حتى يفصل فيه القضاء مع تمسك كل بوجهة نظره وعدم تسليمه للآخر بما يدعيه . قول الحكم إن هذا الاتفاق يرتفع به الإنكار للحق المانع من سماع الدعوى به بمضي المدة . تكيف له بما لا تحتمله نصوصه .
٣٠٠	٤٣	(الطعن رقم ٢٨/٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٣/٣٠) ... الاستحقاق في الوقف : استعمال المشرع لفظ الحصة في المادة ١/٣٣ من قانون الوقف ٤٦/٤٨ بمعنى الموقوف . المقصود بالنص المخالف في معنى المادة ٥٨ من قانون الوقف هو النص الصريح الذي يدل على إرادة الواقف دلالة قطعية . لا يتناول اللفظ إذا كان في دلالته على المعنى خفاء .
١٤٤	١٦	(الطعن رقم ٢٩/١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٢/٩) ... عدم سماع الدعوى : قاعدة الشريعة الإسلامية في الترك الموجب لعدم سماع دعوى الوقف بعد ٣٣ سنة . مقتضاها أن الدعوى في شأن عين الوقف لا تسمع بعد مضي ٣٣ سنة من اختصاص الغير لها وإهمال الناظر المطالبة بها .

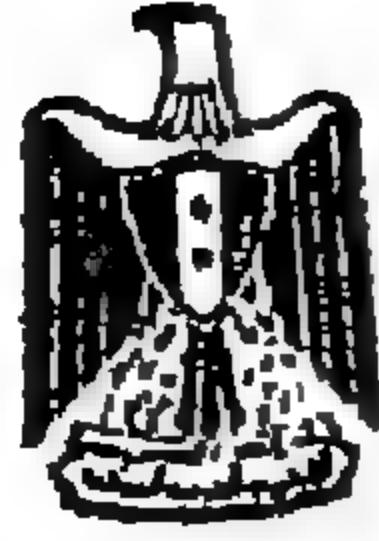
رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٨٦	٢٢	الدعوى التي يمنع من سماعها مضي ٣٣ سنة هي الدعوى المتعلقة بعين الوقف . لا تدخل في مفهومها الدعوى التي يرفعها المستحقون على الوقف بثبوت استحقاقهم فيه . (الطن رقم ٢٩/٩ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦١/٢/٢٣)
		<h3><u>وكالة</u></h3>
		آثار الوكالة :
		نطاق الوكالة :
		علاقة الوكيل بالموكل :
		ما يبرمه الوكيل في حدود الوكالة يضاف إلى الأصل . الوكيل ملزم بأن يقدم لموكله حسابا شاملا وأن يوفى إليه صافي ما في ذمته المادتان ٥٢٥، ٥١٢ مدني قديم .
		إبرام الوكيل لعقد بيع والتزامه بسداد دين ممتاز على الحصة المبيعة . التزامه بتدرج ضمن حدود وكالته بالبيع . قيامه بسداد الدين يضاف إلى الموكل وينصرف إليه آثاره . قبض الوكيل ثمن المبيع وسداده الدين الممتاز . لا يكون مدينا للموكل بما قبض ودائنا بما دفع . يقتصر التزامه على تقديم حساب وكالته وتأدية ما تسفر عنه أعماله .
١٥٤	١٧	(الطن رقم ٢٥/٦٢٨ ق — جلسة ١٩٦١/٢/١٦)

تصويب

الصفحة	السطر	الأصل	صوابه
٢٥	٦	في الطلبان رقم	في الطلبين رقمي
٦٤	١٨	قنطارا	قناطير
٧٢	١	١٩٦٠	١٩٦١
٨٠	١٠	ريال ، بنط	ريالا ، بنطا
١١٨	٢٨	جنيها	جنيه
١٧٩	٥	الجزء	الجزء
٣٠٥	٢١	فدان	فدانا

(تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية "فرع دارالفضاء العالي" في يوم الأحد ٣٠ ربيع الأول سنة ١٣٨١ الموافق ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦١)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المنتخب



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلُوعَتُ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للموارد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

السنة الثانية عشرة

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٦١

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦١

الأحكام الصادرة
من
الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية

(١) طلبات رجال القضاء

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد / محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ،
وعبد الحسيب عدي ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد ، ومحمود
توفيق المستشارين .

(٩)

في الطلبين رقمي ٥٤ سنة ٢٨ ق "رجال القضاء" و ٧ سنة ٢٩ ق
"رجال القضاء" :

قضاة "استقالة" أثرها .

استقالة الطالب دون الاحتفاظ بحقه في السير في الطعن المرفوع به بشأن تخطيه
في الترقية . يؤدي ذلك اعتبار الطالب غير مقبول .

إذا قدم أحد رجال القضاء استقالته وقيمت من رئيسه المختص دون أن يشترط
فيها الاحتفاظ بحقه في الطلب السابق رفعه بشأن تخطيه في الترقية ، فإن يؤدي
ذلك اعتبار الطالب غير مقبول وذلك طبقاً لما جرى عليه قضاء محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد
المدافعة .

من حيث إن الطالب رفع الطلب المقيد في جدول المحكمة برقم ٥٤ سنة ٢٨ ق
يطعن فيه على القرار الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٦ بشأن تعيينات وترقيات بين
رجال القضاء والمنشور بالوقائع المصرية بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٥ وفي القرارات
الوزارية المكمل له وذلك فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة
أو ما يماثلها وطلب قبول الطعن شكلا وفي الموضوع إلغاء القرار موضوع الطعن
وترقيته على أن تكون أقدميته سابقة على الأستاذ وكيل محكمة قنا
والغاء ما ترتب على ذلك من آثار وما قد يترتب على ذلك مستقبلا حتى صدور
الحكم في الطعن مع إلزام وزارة العدل بالمصروفات . كما رفع الطالب الطلب
المقيد في جدول المحكمة برقم ٧ سنة ٢٩ يطعن فيه على القرار رقم ٣٣٥ سنة ١٩٥٩
الصادر بتعيينات وتنقلات قضائية بحاكم الإقليم الجنوبي والصادر بتاريخ
١٩٥٩/٢/٢٢ والمنشور في الجريدة الرسمية في العدد ٣٤ مكرر وغير اعتيادي
بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٣ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يماثلها
والحكم له باستحقاقه للترقية حتى تلك الدرجة اعتبارا من تاريخ صدور القرار
وموضوع الطعن على أن تكون أقدميته بعد السيد الأستاذ رئيس
المحكمة مع إلزام المطعون ضدهم بالمصروفات . وقد طلبت وزارة العدل ضم
الطلب رقم ٧ سنة ٢٩ ق إلى الطلب رقم ٥٤ سنة ٢٨ وطلبت هي والنيابة العامة
رفض الطلبين .

وحيث إن المحكمة ترى ضم الطلب رقم ٧ سنة ٢٩ إلى الطلب رقم ٥٤ سنة ٢٨
للفصل فيهما بحكم واحد .

ومن حيث إن الطلبين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

ومن حيث قد تبين من الاطلاع على الأوراق أنه بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٠
وجه الطالب خطابا إلى السيد وزير العدل ضمنه رغبته في التخلي عن عمله في القضاء

للاشتغال بالأعمال الحرة وطلب قبول هذه الاستقالة اعتباراً من ١٩٦٠/٢/١ ولم يشرف في خطاب الاستقالة إلى أى تحفظ فيما يتعلق بحقه في السير في الطعنين الحاليين للمرفوعين منه . وقد قبل السيد الوزير الاستقالة المذكورة . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه إذا قدم أحد رجال القضاء استقالته ثم قبلت من رئيسه المختص دون أن يشترط فيها الاحتفاظ بحقه في الطعن وما يترتب عليه من آثار فإن طعنه يكون غير مقبول ولذلك يتعين رفض الطلبين .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ،
وعبد الحسيب عدي ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد ، ومحمود
توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٠)

الطلب رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ القضائية ” رجال القضاء :

(١) اختصاص . إحالة . ” سلطة القضاء في الاحالة إلى محكمة أخرى “.

اقتصار الإحالة على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع
جهة قضائية واحدة . عدم جواز الإحالة في المسائل التي يكون مرجع عدم
الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص . عدم جواز الاحالة من محكمة
القضاء الاداري إلى محكمة النقض .

(ب) إجراءات الطاب ” التقرير به “

إحالة غير جائزة في القانون . عدم مراعاة الأوضاع المقررة بالمادة ٢٩ ،
مرافعات تؤدي ذلك عدم قبول الطلب شكلا .

١ - يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية للقانون
المذكور أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى مقصورة على حالات
عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ،
ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة
القضائية إلا بنص خاص . وعلى ذلك فإن إحالة الدعوى من محكمة القضاء
الاداري إلى محكمة النقض تكون غير جائزة في القانون .

٢ - متى كانت إحالة الدعوى من محكمة القضاء الاداري إلى محكمة النقض
غير جائزة قانونا وكان الطلب لم يقدم إلى محكمة النقض طبقا للاوضاع المقررة
في المادة ٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون
نظام القضاء فإنه يتعين عدم قبول الطلب شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الموضوع يتلخص فى أن الأستاذ رفع تظلماته إلى اللجنة القضائية لوزارة العدل المشكلة طبقاً للرسوم بقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٢ وقيد فى جدول اللجنة برقم ٩٦٦ سنة ٢ ق طلب فيه إلغاء القرار الصادر بنخصم نصف العلاوة التى حصن عليها قبل أول مايو سنة ١٩٥٣ من إعانة غلاء المعيشة وذلك اعتباراً من ١٩٥٣/٧/١ وأحقته فى صرف ما خصم من راتبه من ذلك التاريخ — وبتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٤ قضت اللجنة بإلغاء القرار الصادر بنخصم ما يعادل نصف العلاوة الدورية التى استحققت للتظلم فى ١٩٥٣/٥/٢٢ من إعانة غلاء المعيشة وذلك اعتباراً من ١٩٥٣/٧/١ وأحقية الطالب فى صرف ما خصم من راتبه منذ ذلك التاريخ ، فطعن وزير العدل فى قرار اللجنة أمام محكمة القضاء الإدارى وطلبت إلغاءه مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — وأثناء نظر النزاع أمام محكمة القضاء الإدارى صدر القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٥ الذى أضاف فقرة جديدة إلى المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ تنص على اختصاص الجمعية العمومية بمحكمة النقض بنظر المنازعات الخاصة بمرتبات رجال القضاء والنيابة ، وقد قضت محكمة القضاء الإدارى بتاريخ ١١/١٠/١٩٥٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة النقض — وتنفيذاً لذلك الحكم أرسلت محكمة القضاء الإدارى بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٥ ملف الدعوى إلى محكمة النقض للاختصاص — وقد دفعت وزارة العدل بعدم قبول الطلب لأنه رفع إلى المحكمة بغير الطريق القانونى كما أشارت الوزارة إلى أن اللجنة القضائية ليست الجهة المختصة بنظر الدعوى سواء قبل صدور القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٥ أو بعده وبالتالي فإن تقديم الطلب إلى محكمة النقض يكون حاصلاً بعد الميعاد القانونى وطلبت الوزارة بالنسبة للموضوع رفض الطلب مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات وأتعاب المحاماة — وطلبت النيابة العمومية فى مذكرتها الختامية

المؤرخة ١٩٦٠/١١/٩ عدم قبول الطلب شكلا لرفعه بغير الطريق القانوني .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالدفع المذكور فإنه يبين من نص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية لذلك القانون أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى مقصورة على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا يمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص — ولما كانت إحالة الدعوى إلى محكمة النقض من محكمة القضاء الإداري على هذا الأساس غير جائزة — وكان الطلب لم يقدم إلى محكمة النقض بالأوضاع المقررة في المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن الطلب يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد زعفرانى سالم ، وعبد الحسيب على ، ومحمود اسماعيل وحن خالده ، ومحمود توفيق المستشارين .

(١١)

في الطلبات رقم ٩٩ سنة ٢٣ ق ، ١٣ سنة ٢٤ ق ، ٨١ سنة ٢٤ ق ،
” رجال القضاء ”

(أ) إجراءات الطلب . انحصوم فيه :

اختصاص مجلس القضاء الأعلى في الطلب عدم جوازه . اراؤه ليست قرارات إدارية

(ب) ترقية

الترقية على أساس كشف الأقدمية . جوازه لا مخالفة في ذلك للنانون رقم ١٨٨
سنة ١٩٥٢ .

(ج) أقدمية

المعينون من خارج السلك القضائى ينطبق عليهم حكم المادة ٢٤ هـ من قانون استقلال
القضاء رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ ولا يمتد هذا الحكم إلى غيرهم .

تحديد الأقدمية على وجه صحيح يستتبع الأسبقية في الترقية .

١ — لما كان مجلس القضاء الأعلى لا شأن له بالخصومة القائمة بين الطالب
والجهات الإدارية بشأن تخطيطه في الترقية وتحديد أقدميته ، وكانت الآراء التى يبدئها
مجلس القضاء الأعلى ليست فى حد ذاتها قرارات إدارية فإن ادخال رئيس
مجلس القضاء الأعلى فى هذه الخصومة يكون غير جائز مما يتعين معه عدم قبول
الطلب بالنسبة له .

٢ — أن كل ما أوجبه القانون — وفقا لما جرى عليه قضاء محكمة النقض
هو قصر الترقية بالاختيار على من وردت أسماؤهم فى كشف الأقدمية وكشف
الامتياز دون أن يكون للوزير الحق فى اختيار آخرين لم ترد أسماؤهم فى أحد

الكشفيين وبشرط ألا يتجاوز عدد من يختارون من كشف الامتياز عن الثلث ولذلك فإن قصر الاختيار على من وردت أسماؤهم في كشف الأقدمية لا يخالف حكم القانون .

٣ — لا محل للتحدى بنص المادة ٥/٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ إذا كان الطالب حين عين قاضيا من الدرجة الثانية لم يكن من المعينين من خارج السلك القضائي وإنما كان وكيلا للنائب العام قبل ذلك ، وكانت أقدمية السادة القضاة المتخرجين معه والذين يتظلم من سببهم إياه قد تحددت على وجه صحيح وسابقة عليه مما يستتبع أن يكونوا سابقين عليه في الترقية إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع تتلخص في أن الطالب رفع ثلاثة طعون قيدت في جدول هذه المحكمة برقم ٩٩ سنة ٢٣ ق ، ١٣ سنة ٢٤ ق ، ٨١ سنة ٢٤ ق وقد قررت الهيئة بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٣ بضم الطلبين الأخيرين للطلب الأول — وقد وجه الطالب طعنه الأول إلى السيد / رئيس مجلس الوزراء والسيد / وزير العدل والسيد / رئيس مجلس القضاء الأعلى والسيد / وزير الخزانة وطلب قبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٨/٦ فيما تضمنه من عدم ترقيته لوظيفة قاض من الدرجة الأولى وبأحقية الترقية إلى هذه الوظيفة اعتبارا من تاريخ المرسوم وترتيب كافة الآثار المبينة على ذلك كما طلب الطالب أيضا إلغاء المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٨/١٥ فيما تضمنه من تحديد أقدمية الأساتذة و و و و

قبله — وتصحيح أقدميته بالنسبة لهم وبالنسبة لغيرهم من خريجي سنة ١٩٣٩ المعينين بعده — والذين حددت أقدميتهم قبله مع اعتبار جميع المراسيم والقوانين التي تصدر مستقبلا بناء على المرسومين المطلوب إلغاؤهما باطلة كذلك ومع إلزام

المطعون عليهم متضامنين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة — وبتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٠ صدر مرسوم ثالث بتعيينات وتنقلات قضائية بالمحاكم الابتدائية تضمن ترقية بعض السادة من قضاة الدرجة الثانية إلى قضاة من الدرجة الأولى فرفع الطالب الطعن رقم ١٣ سنة ٢٤ ق عن المرسوم المذكور وطلب قبول طعنه شكلا وفي الموضوع إلغاء المرسوم فيما تضمنه من عدم ترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى وأحقية للترقية إلى هذه الوظيفة وترتيب كافة الآثار المبنية على ذلك ومع اعتبار كافة المراسيم والقرارات التي تصدر مستقبلا بناء على هذا المرسوم باطلة ومع الزام المطعون ضدهم متضامنين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة — وقد اختصم الطاعن في هذا الطعن من اختصاصهم في الطعن رقم ٩٩ سنة ٢٣ ق — ثم بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٧ صدر مرسوم رابع خاص بتعيينات وتنقلات قضائية تضمن ترقية بعض السادة من قضاة الدرجة الثانية إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى كما تضمن المرسوم ترقية الطالب أيضا إلى هذه الوظيفة فرفع الطالب الطعن رقم ٨١ سنة ٢٤ ق وطلب قبول طعنه شكلا وفي الموضوع إلغاء المرسوم فيما تضمنه من تحديد تاريخ ترقية إلى قاض من الدرجة الأولى واعتباره مرقى إلى هذه الوظيفة من تاريخ المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٨/٦ موضوع الطعن رقم ٩٩ سنة ٢٣ ق، كما طلب كذلك إلغاء المرسوم فيما تضمنه من تحديد أقدميته واعتبار أقدميته في وظيفة قاض من الدرجة الأولى سابقة على الأستاذ المرقى قاضيا من الدرجة الأولى بمقتضى مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ وترتيب كافة الآثار المبنية على ذلك مع اعتبار كافة المراسيم والقرارات التي تصدر مستقبلا بناء على المرسوم المطلوب إلغاؤه باطلة أيضا وتسوية مرتبه من تاريخ صدور مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ على اعتبار أن ترقية إلى قاض من الدرجة الأولى تمت من ذلك التاريخ وفقا لربط الدرجة وما يتبعها من علاوات مع صرف المتجمد نتيجة هذه التسوية وبالجملة إجراء كافة آثار الإلغاء مع الزام المطعون عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — وقد اختصم الطالب في هذا الطعن الأخير السيد / رئيس مجلس الوزراء والسيد / وزير العدل والسيد / وزير الخزانة فقط .

ومن حيث إن الطالب اختصم السيد / رئيس مجلس القضاء الأعلى في الطلبين رقم ٩٩ سنة ٢٣ و ١٣ سنة ٢٤ ولما كان مجلس القضاء الأعلى لا شأن له

في الخصومة القائمة بين الطالب والجهات الادارية كما أن الآراء التي يبديها ليست في حد ذاتها قرارات إدارية فإنه يتعين عدم قبول الطلب بالنسبة له .

وحيث إن الطلبات الثلاثة وقد استوفت أوضاعها الشكلية بالنسبة لبقاى المطعون عليهم .

ومن حيث إن الأسباب التي أوردها الطالب في طعونه الثلاثة تتلخص في الآتى — أولا — إن مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ وكذلك مرسوم ١٩٥٣/١٢/٢٠ قد انطويا على مخالفة لنص المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ لأن الوزارة سارت في ترقية قضاة الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى أو ما يعادلها على أساس قاعدة الأقدمية وكان يتعين إجراء الترقية من واقع كشفين تعدهما لجنة الترقية أحدهما بمن ترى ترقيةهم بالأقدمية والآخر بمن ترى ترقيةهم لكفاءتهم الممتازة — ثانيا — إن مرسوم ١٩٥٣/٨/١٥ تضمن تعيين خمسة من المحامين المتخرجين في سنة ١٩٣٩ قضاة من الدرجة الثانية وحددت أقدميتهم على التوالى بعد الأستاذ وهذا التحديد يجعلهم سابقين عليه في الأقدمية في حين أنه سابق عليهم في ترتيب التخرج وكان يتعين حسب الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء أن تحدد أقدميتهم بعد أغلبية زملائهم في التخرج ممن هم داخل الكادر القضائي ومقتضى تطبيق هذه القاعدة أن يكونوا بعده في ترتيب الأقدمية — ثالثا — إن مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ ومرسوم ١٩٥٣/١٢/٢٠ تضمنتا ترقية بعض قضاة الدرجة الثانية من نخبى سنة ١٩٣٩ إلى قضاة من الدرجة الأولى على أساس أنهم أقدم من الطالب مع أن الطالب سابق عليهم في تاريخ التعيين وتاريخ التخرج وكان يتعين أن تحدد أقدميتهم بعده — رابعا — إن مرسوم ١٩٥٤/٤/١٧ تضمن ترقية أربعة من السادة قضاة الدرجة الثانية إلى قضاة من الدرجة الأولى كما تضمن ترقية الطالب أيضا إلى هذه الوظيفة إلا أن ترقية الأربعة المذكورين جاءت سابقة عليه في المرسوم مع أن الثلاثة الأولين منهم متخرجون معه في سنة ١٩٣٩ والرابع تخرج في سنة ١٩٤١ وجميعهم قد عينوا قضاة من الدرجة الثانية بعد تاريخ تعيينه هو في هذه الوظيفة .

ومن حيث إن السبب الأول مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن كل ما أوجبه القانون على الوزارة هو قصر الاختيار على من وردت أسماؤهم

في الكشفين دون أن يكون للوزير الحق في اختيار آخرين لم ترد أسماؤهم في أحد الكشفين وبشرط ألا يتجاوز عدد من يختارون من كشف الامتياز عن الثلث فإذا ما اقتصر اختيار الوزارة لمن رقبهم على من وردت أسماؤهم في كشف الأقدمية فقط فلا مخالفة في ذلك للقانون .

ومن حيث إن باقى أسباب الطعن مردودة — أولا — بأنه يبين من الأوراق أن الطالب تخرج في سنة ١٩٣٩ وعين مساعدا للنيابة في ١٤/٤/١٩٤٥ وظل يرقى إلى أن عين في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وكيلًا للنيابة من الدرجة الأولى فهو عند ما عين في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ قاضيا من الدرجة الثانية لم يكن من بين المعينين من خارج السلك القضائي فلا وجه لتحديه بالفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ الخاصة بهم — ومردودة ثانيا — بأنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن السادة القضاة المتخرجين مع الطالب في سنة ١٩٣٩ والذين يتظلم من سبقهم إياه كانت قد حددت أقدمياتهم سابقة عليه بقرارات وزارية جاءت في ٢٤/١٢/١٩٤٩ ، ١٣/١/١٩٥٠ ، ١٠/١٠/١٩٥٠ و ٦/٣/١٩٥١ ، ٢٩/١٠/١٩٥١ وكان تحديد هذه الأقدميات على وجه صحيح مما كان يستتبع أن يكونوا سابقين عليه في الترقية إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى ومن ثم يتعين رفض الطلبات الثلاثة .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد
فؤاد جابر ، ومحمد زعفرانى سالم ، ومادل يونس ، وعبد الحسيب عدى ، وفرج يوسف ، وأحمد
زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(١٢)

الطالب رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "رجال القضاء" :

أقدمية :

طلب تصحيح أقدمية عضو مجلس الشورى المانح بالإقليم الشمالى .
اختصاص الهيئة العامة لمحكمة النقض بالنظر فى طلبات رجال القضاء فى شأن من شئونهم القضائية .
عدم اختصاص الهيئة العامة لمحكمة النقض بالطلب .

إذا كان الطالب يرمى إلى تصحيح أقدمية الطالب عند ما كان عضواً بمجلس
الشورى (الذى ألغى وحل محله مجلس الدولة بالإقليم الشمالى) فإن الهيئة العامة
لمحكمة النقض لا تكون مختصة بالفصل فيه ، ذلك أن المادة تسعين من قانون
السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ٥٩ — وكذلك المادة الثالثة منه — قد خولت
للهيئة العامة بمحكمة النقض حق النظر فى طلبات رجال القضاء المقدمة فى شأن
من شئونهم القضائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة
والمداولة .

... حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق . تتحصل فى أن الطالب طالب
إرجاع أقدميته فى المرتبة الأولى والدرجة الثالثة إلى ١٩٤٩/٧/٢٥ وما يترتب
على ذلك من آثار . وفى بيان ذلك يقول : إنه حين عضواً بمجلس الشورى
بتاريخ ٢٦ حزيران سنة ١٩٤٧ بموجب المرسوم رقم ٦٢٦ فى المرتبة الأولى
والدرجة الثالثة ثم فوجئ بعدئذ بتصنيفه فى المرتبة الثانية والدرجة الثالثة نتيجة

للخطأ الذي ارتكب بعدم إرسال مرسومه السالف الذكر إلى المسجل العام لتسجيله في إضرارته مما أدى عند تصنيفه إلى عدم انتباه لجنة التصنيف إلى وضعه بحسب المرسوم ٦٢٦ المذكور واعتبارها إياه في المرتبة التي كان عليها قبل صدور المرسوم ، ولما تبين — للطالب — هذا الخطأ شكأ أمره إلى رئاسة الوزراء وكانت النتيجة إن سجل المرسوم ٦٢٦ في السجل العام بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٦ إلا أن هذه النتيجة لم تقترن بترتيب الآثار القانونية التي طلبها في شكواه — واستطرد الطالب قائلاً إن الحكومة أرادت تدارك الخطأ وأعدت مشروع مرسوم بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢١ بالاستجابة لطلبه ووافق عليه مجلس الوزراء كما وافق مجلس القضاء على تعيينه مفتشاً عدلياً في المرتبة الأولى إلا أن ديوان المحاسبات رفض التأشير على المرسوم مما دعا وزارة العدل إلى إعداد مشروع مرسوم جديد وإرساله ثانية إلى مجلس الوزراء الذي أعاده مرة أخرى إلى وزارة العدل بسبب إيداعه وحده الإقليمين وصدور قانون السلطة القضائية وبناء على طلب الطاعن أحيل طلبه إلى الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض استناداً للمادة الثالثة من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — أجابت وزارة العدل على الطلب بأن المادة ١٤٠ من قانون الموظفين رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٦ نصت على أن لجنة التصنيف تنظر في أحوال كل موظف وتقرر تصنيفه نهائياً غير مقيدة بالمرتبة التي حصل عليها وتنفيذا لهذه المادة قررت اللجنة تصنيفه في المرتبة الثانية وأن الطاعن كان قد رفع دعواه أمام مجلس الشورى ورفضت استناداً إلى المادة ١٤١ من القانون رقم ١٣٥ المذكور التي تنص على أن مراسيم تصنيف غير تابعة لطريق من طرق المراجعة . ثم صدر القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة ونصت المادة السادسة منه على جواز تعيين مجلس الدولة دون التقيد بأحكام التعيين وتحديد الأقدمية واستناداً إلى ذلك عين الطالب مستشاراً لمجلس الدولة وحددت أقدميته مع بقية المستشارين لذلك رأت الوزارة رفض الطلب ، ورأت النيابة أيضاً عدم جواز سماع هذه الشكوى للحجج التي أدلت بها الوزارة .

ومن حيث إنه يبين من هذه الوقائع أن الطالب يطلب تصحيح أقدميته عند ما كان عضواً بمجلس الشورى .

ومن حيث إن المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ إنما خولت الهيئة العامة بمحكمة النقض حق النظر في الطلبات المقدمة من رجال القضاء في شأن من شئونهم القضائية .

ولما كان الطلب الذى تقدم به الطالب يرمى به إلى تصحيح وضعه عند ما كان عضواً بمجلس الشورى الذى ألغى أخيراً وحل محله بمجلس الدولة فإن هذه الهيئة لا تكون مختصة بالفصل فيه ، أما المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ التى استند إليها الطالب فى اختصاص هذه الهيئة بنظر الطالب فهى قاصرة أيضاً على طلبات رجال القضاء المقدمة فى شأن من شئونهم القضائية .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، محمد زعفراني
سالم ، وعبد الحسيب عدي ، وفرج يوسف ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق
المستشارين .

(١٣)

الطالب رقم ٢٢ لسنة ٢٥ ق "رجال القضاء" :

قضاة . أقدمية .

تحديد أقدمية من يعين من رجال مجلس الدولة ومحامى إدارة قضايا الحكومة في وظائف القضاء
أمر جوازى في حدود المصلحة العامة .

جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ٢٢/٧ من المرسوم بقانون
رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء بتحديد أقدمية من يعينون في
وظائف القضاء من بين رجال مجلس الدولة ومحامى إدارة قضايا الحكومة من
تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء التى يعينون فيها هو أمر
جوازى تمارسه الجهة الإدارية في حدود المصلحة العامة . فتمت كانت أقدمية
الطالب قد حددت بين غالبية زملائه من داخل كادر القضاء فإن القرار المطعون
فيه لا يكون مشوباً بخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ، وبعد
المرافعة والمدافعة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتلخص في أن الطالب رفع هذا الطعن في القرار
الجمهورى الصادر بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥٨ الخاص بتعيينات وتنقلات قضائية
بالمحاكم والممشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٤/٤/١٩٥٨ وطلب الحكم بقبول الطعن
٠ م (٢) ٠ م

شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تحديد أقدميته بعد السيد / الأستاذ... وطلب تحديد أقدميته على أن تكون سابقة على السيد / الأستاذ... مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات . وقرر الطالب أنه حصل على إجازة الليسانس في الحقوق في سنة ١٩٤٨ ثم عين في وظيفة مندوب من الفئة "ب" بإدارة قضايا الحكومة بالقرار الوزاري الصادر في ١٢/٦/١٩٤٩ وظل يتدرج في الترقية حتى وصل إلى وظيفة محام من الفئة الممتازة اعتبارا من ١/٩/١٩٥٦ ثم بتاريخ ٢٥/٤/١٩٥٨ صدر القرار المطعون فيه بتعيينه قاضيا بمحكمة القاهرة وحدد أقدميته تالية للسيد / ... الذي وضع تاليا للأستاذ ... وكيل النائب العام من الفئة الممتازة . ويقول الطالب إنه بتاريخ ٣١/٧/١٩٥٦ صدرت حركة قضائية تضمنت تعيين خمسة من أعضاء إدارة قضايا الحكومة من درجة محام في مناصب قضاة بالمحاكم وهم الأساتذة وقد حددت أقدميتهم وقتئذ على رأس كافة أعضاء النيابة الذين رقوا في الحركة المذكورة من درجة وكلاء للنائب العام إلى درجة وكلاء من الدرجة الأولى الممتازة — ويستطرد الطالب قائلا : إن أعضاء إدارة القضايا الخمسة المذكورين كانوا لاحقين عليه في كشف أقدمية أعضاء إدارة القضايا وكان يتعين على وزارة العدل عند اختياره قاضيا في سنة ١٩٥٨ أن تراعى أقدميته بحيث تكون سابقة على زملائه السابق الإشارة إليهم لأنه لو كان اختيار للقضاء معهم في حركة ٣١/٧/١٩٥٦ لكان ترتيبه سابقا عليهم وأضاف أن زملاء له في إدارة القضايا وصلوا في سنة ١٩٦٠ لدرجة مستشار مساعد وأن تعيينه في القضاء أضاع عليه فرصة الترقى مثل زملائه المذكورين .

ومن حيث إن وزارة العدل ردت على الطعن بأن المادة ٢٢/٧ من القانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ الخاص باستقلال القضاء تنص على أنه يجوز أن تحدد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات — وتقول إن مؤدى هذا النص أن تحديد الأقدمية من تاريخ التعيين في الدرجة المماثلة أمر جوازى لصاحب الاختصاص في تحديد الأقدمية وهو مجلس القضاء الأعلى الذى عرض

عليه أمر تعيين الطالب فحدد أقدميته على الوجه المتنازع عليه — وقدمت النيابة العامة مذكرتين في الطعن أشارت فيهما إلى أن نص المادة ٧/٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء لم يرد على سبيل الوجوب بل ترك له الأمر جوازا للوزارة تمارسه في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة وأشارت إلى ما سبق أن قرره الجمعية العمومية لمحكمة النقض من أنه متى كان الطالب من أعضاء إدارة قضايا الحكومة وحددت أقدميته عند تعيينه في المرسوم المطعون فيه مع غالبية من يماثلونه فإنه ليس في هذا ما يخالف القانون .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أن نص المادة ٧/٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء — بتحديد أقدمية من يعينون في وظائف القضاء من بين رجال مجاس الدولة ومحامى إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء التي يعينون فيها هو أمر جوازي تمارسه الجهة الإدارية في حدود المصلحة العامة — ولما كان يبين من مراجعة كادر القضاء أن أقدمية الطالب قد حددت بين غالبية زملائه من داخل هذا الكادر — فإن القرار المطعون فيه لا يكون مشوبا بخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة ، ومن ثم يتعين رفض الطلب .

(٢) العدول عن مبدأ سابق

جلسة ٢٩ من إبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومجد فؤاد جابر ، ومجد زعفراني سالم ، وهادل يونس ، وعبد الحسيب عدي ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وحسن خالد ، وأحمد زكي مجد ، ومحمود توفيق المستشارين .

(١٤)

الطلب رقم ١٥ سنة ٣٠ ق / ٩٢٥ لسنة ١٩٦٠ (هيئة عامة) :

(١) تقض . " الخصوم في الطعن " :

اختصاص من ليس خصما في الدعوى لا يجوز . عدم قبول الطعن بالنسبة له .

(ب) أوراق تجارية . الوفاء بالكبيالة (السفتجة) . مسئولية المظهر .

وجوع الحامل على المظهر بعد مطالبة المسحوب عليه وامتناعه عن الوفاء عدم رجوع توجيه الاحتجاج بعدم الوفاء ، إلى المظهر .

١ — لا يجوز أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في الدعوى فإذا كان الثابت من الحكم الاستئناف المطعون فيه أن المستأنف تنازل عن خصامة أحد المطعون عليهم وقضت محكمة الاستئناف بتبريل التنازل فإن الطعن بالتقضى يكون غير مقبول شكلا بالنسبة له .

(*) كان قضاء محكمة التمييز الملغاة بالأقليم الشمالي قد جرى على أن حق الحامل في الرجوع على المظهر يسقط إذا تخلف الحامل عن توجيه الاحتجاج إلى المظهر في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٦٨ تجارى سورى (قرار محكمة التمييز رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٥٣) .

٢ - إن قانون التجارة السوري لا يلزم مظهر الكبيالة بالوفاء بقيمتها يوم الاستحقاق وإنما يلزمه في حالة عدم قيام الملتزم بالوفاء بأداء قيمة السند غير المدفوع (م ٦٧ تجارة سوري) وعلى ذلك فلا يجوز لحامل الكبيالة الرجوع على المظهر إلا بعد مطالبة المسحوب عليه وامتناع الأخير عن الوفاء . فالمظهر من هذه الناحية ضامن للوفاء لا ملتزم به ابتداء ولا يصح القول بوجوب توجيه الاحتجاج إلى المظهر إذ لو كان توجيه الاحتجاج إليه واجبا لكان من العبث النص على لزوم توجيه الاشعار إلى المظهر (م ٦٩ تجاري سوري) . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة (٦٧٠ تجاري سوري) من جواز الاعفاء من توجيه الاحتجاج ، ذلك لأن الشارع أراد بهذه المادة إنما يجيز للمظهر إعفاء الحامل من الاحتجاج اقتصادا في النفقات التي قد يرجع بها عليه عند الاقتضاء .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون عليه الأولى أقامت الدعوى لدى المحكمة الابتدائية بحلب قالت فيها إن المطعون عليه الثالث والرابع حرا بتاريخ ٢٨ من يوليه سنة ١٩٥٤ سندا بمبلغ عشرة آلاف وستمائة ليرة سورية يستحق في أول أغسطس سنة ١٩٥٥ لأمر الطاعن الذي ظهره لها وظهرته هي بدورها لبنك سوريا ولبنان - المطعون عليه الثاني - وأنها قبل استحقاقه بخمسة عشر يوما طلبت إلى البنك إجراء الاحتجاج ضد موقعي السند في حالة عدم وفاء قيمته في تاريخ الاستحقاق وأن المصرف المذكور لم يرسل الاحتجاج في الميعاد القانوني مما جعل الطاعن في موقف يستطيع فيه إعفائه من الترام دفع قيمة السند ولذلك تطلب إلزام المصرف بالمبلغ مع الفوائد ، وقد رأت المحكمة أن الملتزم بوفاء السفتجة هو المسحوب عليه وحده وأن المظهر والساحب لا يلزمان بوفائها إلا إذا تقاعس الملتزم عن وفائها عند الاستحقاق وأنه لا يوجد نص قانوني يلزم حامل السند بتبليغ الاحتجاج إلى

المظهرين لأن قانون التجارة الجديد النقي هذا الإلزام وعلى ذلك قضت برفض الدعوى ، فطعننت المدعية في ذلك الحكم بطريق النقض واعتبر منقوضا لأن المظهر لم يدخل في الدعوى وقد أقامت المدعية دعوى أخرى ضد الطاعن ودعوى ثالثة ضد المطعون عليهما الثالث والرابع وطلبت ضم هاتين الدعويتين للدعوى الأولى والحكم لها على المطعون عليهم بالمبلغ بالتضامن مع الفوائد ، وبعد أن قررت المحكمة ضم هذه الدعاوى رأت أن قانون التجارة لا يلزم حامل السفتجة بأن يبلغ الاحتجاج إلى المظهر وقضت برفض الدعوى ضد مصرف سوريا ولبنان وبالإلزام الباقين بالتضامن بالمبلغ مع الفوائد من تاريخ الإيداع . استأنفت المدعية الحكم كما استأنفه تبعا الطاعن تم تنازلت المدعية عن مخاصمة المطعون عليه الرابع فقضت محكمة الاستئناف بإثبات هذا التنازل وتعديل الحكم فيما قضى به من الفوائد وبإسريان الفوائد من تاريخ الاستحقاق وبتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٠ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية فقررت هذه الدائرة إحالته إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية لأن أغلبية المحكمة رأت العدول عن المبدأ الذي قرره محكمة التمييز من قبل في هذا الموضوع . وفي أثناء نظر الدعوى أمام الهيئة العامة دفعت النيابة بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليه الرابع وطلبت رفض الطعن بالنسبة للباقيين .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المستأنف تنازل عن مخاصمة المطعون عليه الرابع وقضت محكمة الاستئناف بقبول التنازل ولا يجوز أن يختصم في الطعن إلا من كان خصما في الدعوى على ذلك يكون الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة للمطعون عليه الرابع .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم . وحيث إن الطاعن ينعى في السببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ويقول في بيان ذلك إن المادة ٤٧٨ من قانون التجارة السوري صريحة في وجوب توجيه الاحتجاج إلى موطن الملتزم لوفاء السفتجة وإلى موطن الأشخاص المعينين في السفتجة لوفائها عند الاقتضاء وإلى موطن من قبلها بطريق التدخل ، وأن الملتزمين بوفاء السفتجة عملا بالمادة ٤٧١ من القانون المذكور هم

الساحب والتقابل والمظهر والضامن الاحتياطي مما كان يتعين معه توجيه الاحتجاج إلى الطاعن بوصفه مظهرا في الميعاد القانوني وإزاء تخلف هذا الإجراء فإن حق الحامل في الرجوع عليه يسقط على ما جرى به اجتهاد محكمة التمييز في قرارها رقم ٤٠٦ بتاريخ ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ويؤكد ذلك نص المادة ٤٧٦ تجارى التى تقضى بسقوط حق الحامل قبل المظهر والساحب وغيرهما من الملتزمين ماعدا القابل وكذلك المادة ٤٦٧ من نفس القانون التى تعطى الحامل عند عدم الوفاء حق الرجوع على المظهرين والساحبين وغيرهم هذا إلى أن المادة ٤٧٠ تجارى تؤيد صحة نظره ذلك أنها أجازت للساحب ولأى مظهر أن يعفى الحامل عند المطالبة على وجه الرجوع من تقديم احتجاج بعدم الدفع إذا كتب فى السفتجة عبارة (المطالبة بدون احتجاج) ولولا وجوب توجيه الاحتجاج إليه لما جاز له التنازل عنه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أنه طبقا للمادة ٤٥٦ تجارى عند حلول ميعاد استحقاق السند يتقدم الحامل إلى المسحوب عليه لوفائه فاذا امتنع عن الوفاء حررت وثيقة الاحتجاج التى يجب أن تشتمل على الإنذار بوفاء قيمته وذكر حضور أو غياب الملتزم بالوفاء وأسباب الامتناع عن الوفاء - الأمر الذى يستفاد منه بجلاء أن الملتزم بالوفاء فى تاريخ الاستحقاق هو الشخص الذى يتعين عليه وفاء السند فى ميعاد استحقاقه أما غيره من الملتزمين فقد تكفلت المادة ٤٧٦ من القانون ببيان دورهم فقالت : لحامل السفتجة عند عدم وفائها له فى تاريخ الاستحقاق الرجوع على مظهرها وساحبها وغيرهم من الملتزمين بها كما نصت المادة ٤٦٩ على أنه يجب على حامل السفتجة أن يرسل للمظهر له وللأصاحب إشعارا بعدم الوفاء فى خلال أربعة أيام العمل التالية ليوم الاحتجاج ، وصريح هذين النصين أن حق الحامل فى الرجوع على المظهر لا ينشأ إلا بعد تقديم السند للمسحوب عليه وامتناعه عن الدفع وإثبات الامتناع ، وعندئذ يقوم الحامل بإرسال الإشعار المنوه به فى المادة ٤٦٩ أما قبل ذلك فلا يحق له إلا مطالبة المدين الأصلي وهو المسحوب عليه ، ويؤكد ذلك ماورد فى الفقرة الثانية للمادة ٤٦٨ تجارى التى نصت على أنه فى حالة توقف المسحوب عليه عن الوفاء لا يجوز للحامل الرجوع على ضامنيه إلا بعد تقديم السند المسحوب عليه وتقديم الاحتجاج عليه

بعدم الوفاء - وهذا الذى جرى عليه الحكم صحيح ذلك أن قانون التجارة السورى على ما هو صريح مواده لا يلزم المظهر بالوفاء يوم الاستحقاق وإنما يلزمه فى حالة عدم قيام الملتزم بالوفاء بأداء قيمة السند غير المدفوع فقد نصت المادة ٤٦٧ على أنه لحامل السفتجة عند عدم وفائها له فى تاريخ الاستحقاق - الرجوع على المظهر - ومفهوم هذا النص أنه ليس للحامل الرجوع على المظهر إلا بعد مطالبة المسحوب عليه وامتناعه عن الوفاء والمظهر من هذه الناحية إنما هو ضامن للوفاء لا ملتزم به ابتداء ولا يصح إيجاب توجيه الاحتجاج إليه ولو كان توجيه الاحتجاج إلى المظهر واجبا لكان من العبث النص على لزوم توجيه الاشعار إلى المظهر ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة - ٤٧٠ تجارى ذلك أن الشارع أراد بهذه المادة أن يجيز للمظهر إعفاء الحامل من الاحتجاج إقتصادا فى النفقات التى قد يرجع بها عليه عند الاقتضاء .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم فى السبب الأخير أن المحكمة وإن أوردت فى حيثيات قرارها المطعون فيه ما يستفاد منه رد الاستئناف بالنسبة لبنك مصر إلا أنها لم تقرر ذلك فى منطوقه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن عبارة "التعديل" الواردة فى منطوق الحكم المستأنف تفيد ذلك المراد .

وحيث إنه لما تقدم ترى الهيئة العامة بالإجماع العدول عما يكون قد صدر من أحكام مخالفة لهذا النظر ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد خوات هذه الهيئة الفصل فى الدعوى المحالة إليها وكان الحكم المطعون فيه صحيحا ومطابقا للقانون فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا .

(٣) النزاع فى أحكام المحاكم المذهبية أو الروحية بالاقليم الشمالى

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود صياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد قواد
جابر ، واسحق عبد السيد ، ومحمد زعفرانى سالم ، وعبد الحسيب على ، ومحمود القاضى ، وفرج يوسف ،
ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق المستشارين .

(١٥)

الطلب رقم ٥ لسنة ٣٠ ق / ١٣٩٣ لسنة ١٩٥٩ (دعوى مذهبية)

اختصاص . "أحوال شخصية" اختصاص المحاكم الروحية

هدايا الخطبة تعد من قبيل الهبات . القضاء بردها يخرج عن ولاية المحاكم الروحية . قض .
عدم الاختصاص .

الهدايا التى يقدمها أحد الخاطبين إلى الآخر إبان فترة الخطبة تعد من قبيل
الهبات إذ أنها ليست ركناً من أركان الزواج ولا شرطاً من شروطه وينبنى على ذلك
أن القضاء بردها يخرج عن اختصاص المحاكم الروحية فإذا كانت المحكمة الروحية
قد قضت فى حكمها المطعون فيه بالزام الطاعنة بأداء مبلغ معين فى مقابل تلك
الهدايا فإنها تكون قد فصلت فى نزاع خارج عن ولايتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد
المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع - تتحصل حسباً يبين من الأوراق - فى أن المطعون عليه
فتح الله كساب خطب الطاعنة زعيمة كريكور تيمان فى ٢٣/١١/١٩٥٧ وبمناسبة

الخطبة تبادل الهدايا ثم إخلفا فأعادت له بعض هداياه واحتفظت بالباقي مما دعا الخطيب لإقامة الدعوى في ١٩٥٨/٩/٥ لدى المحكمة الروحية لطائفة السريان الأرثوذكس في حلب يطالب فيها بالحكم بإلزام الطاعنة بإعادة بقية الهدايا إليه — دفعت الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن الهدية من نوع الهبة وتخرج النزاع في شأنها عن ولاية المحاكم الروحية ولكن المحكمة رفضت الدفع وقضت بتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٨ بفسخ الخطبة وإلزام الطاعنة بأن تعيد إلى المطعون ضده الأشياء المذكورة في الحكم مع إلزامه بأن يعيد إليها هداياها — استأنفت الطاعنة هذا الحكم وقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٥٩/٦/٣٠ بإلغاء الفقرة الثامنة من الحكم المستأنف والزمّت الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٩٠ ليرة سورية وأيدت الحكم فيما عدا ذلك والزمّت الطاعنة بالمصروفات

في ١٩٥٩/٨/١٢ طعنّت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وطلبت من الهيئة العامة للمواد المدنية القضاء بنقض الحكم لأسباب منها عدم اختصاص المحكمة الروحية بالفصل في هذه الدعوى لأن الأشياء المدعى بها تعتبر من قبيل الهبة وتخضع للقانون المدني . وطلبت النيابة العامة نقض الحكم والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الروحية للنظر في هذه الدعوى .

وحيث إن الهدايا التي يقدمها أحد الحاطين إلى الآخر أثناء فترة الخطبة تعتبر من قبيل الهبة لأنها ليست ركنا من أركان الزواج ولا شرطا من شروطه إذ يتم الزواج صحيحا بدونها ولا يتوقف عليها ، ولذلك فإن طلب القضاء بردها يخرج عن اختصاص المحاكم الروحية . وعلى ذلك فإن المحكمة الروحية إذ قضت في حكمها المطعون فيه بإلزام الطاعنة بأداء مبلغ معين في مقابل تلك الهدايا تكون قد فصلت في نزاع خارج عن ولايتها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى مناقشة بقية أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد محمود عباد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد قواد جابر ، واسحق عبد السيد ، ومحمد زعفرانى ، وعبد الحسيب عدى ، ومحمود القاضى ، وفرج يوسف ، ومحمود اسماعيل ، وحسن خالد ، ومحمود توفيق المستشارين .

(١٦)

الطلب رقم ٤ سنة ٣٠ ق / ٥٩٤ سنة ١٩٦٠ (دعوى مذهبية)
”هيئة عامة“ :

(١) ” اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض “ .

النزاع السلبى والايجابى ومخالفة قواعد الأصول والقانون عدم قصر اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض — فى مسائل الأحوال الشخصية — على نظر النزاع السلبى أو الايجابى على الاختصاص بين مختلف ءا كم الأحوال الشخصية بالاقليم الشمالى للهيئة ولاية الفصل فى مخالفة الأحكام الصادرة من تلك المحاكم لقواعد الأصول والقانون .
ممارستها لهذه الولاية بوصفها جهة طعن لا محكمة تنازع .

(ب) اختصاص . ” اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض “
نقض .

ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام . حكم لم يصدر من محكمة استئنافية . عدم قبول الطعن بالنقض . مثل .

تقيد الهيئة العامة للواد المدنية بالقواعد التى وضعها القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى بيان ما يجوز الطعن فيه وما لا يجوز . عدم تضمن قانون السلطة أحكاما خاصة فى هذا الشأن . عدم جواز الطعن بالنقض فى حكم صادر من المحكمة البدائية الارثوذكسية بالاقليم الشمالى . اعتباره غير صادر من محكمة استئنافية .

١ — تختص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض وفقا للمادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ بالفصل فى الأمور التالية :
(١) فى الادعاء الواقع أثناء الدعوى أو من صدور الحكم ولو قطعيا بشأن عدم اختصاص محكمة مذهبية أو روحية برؤية الدعوى . (٢) فى مخالفة الأحكام

الصادرة عن المحاكم المذهبية أو الروحية لقواعد الأصول والقانون وفي قابليتها للتنفيذ ومفهوم ذلك أن الشارع لم يقصر اختصاص الهيئة في مسائل الأحوال الشخصية على نظر النزاع السلبي أو الإيجابي في الاختصاص بين مختلف محاكم الأحوال الشخصية بالأقليم الشمالى بل جعل لها ولاية الفصل في مخالفة الأحكام الصادرة من تلك المحاكم لقواعد الأصول والقانون ، وهي إذ تمارس هذه الولاية إنما تكون جهة طعن لا محكمة تنازع .

(٢) تنقيد الهيئة العامة للمواد المدنية بوصفها محكمة نقض منعقدة بهيئة دامة في نظر الطعون المقدمة لها بالقواعد التي وضعها القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في بيان ما يجوز الطعن فيه من الأحكام وما لا يجوز ولما كان قانون السلطة القضائية لم يتضمن أحكاما خاصة في هذا الشأن تخرجه من نطاق القاعدة العامة كما فعل في شأن كيفية تقديم الطلب وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يصدر من محكمة استئنافية فهو لا يقبل الطعن بالنقض ونقا للسادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى لدى المحكمة البدائية الارثوذكسية طلب فيها الحكم بطلاقه من المطعون عليها لوجود علة فيها تحول دون أهليتها للزواج وأقامت الزوجة دعوى مقابلة طلبت فيها الحكم بالطلاق لإتهام زوجها بإياها بالزنا ، كما طالبت الحكم لها بنفقة شهرية وتعويض عن الضرر الأدبي الذى ألحقه بها — وفي ١٣/٦/١٩٥٩ قضت المحكمة بفسخ الزواج على مسئولية الزوج والزمته بستمائة ليرة سورية تعويضا للمطعون عليها والزمته بنفقة شهرية مقدارها مائة ليرة سورية حكما قابلا للإستئناف ، وفي ١٤/٧/١٩٥٩ — قرر محامى الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم وبني طعنه على مخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد الأصول والقانون وعلى عدم اختصاص المحكمة بنظر الادعاء بالتعويض .

دفعت المطعون عليها بعدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه لعدم صدوره من محكمة استئنافية أو محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، ورأت النيابة أنه ما دام الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الابتدائية وجاها قايلا للاستئناف ، وفوت الطاعن على نفسه الطعن فيه بالاستئناف فإنه لم يعد من الجائز قبول الطعن فيه بالنقض ، ذلك أن الطعن بالنقض غير جائز إلا في أحكام محاكم الاستئناف .

وحيث إن المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ تنص على أن الهيئة العامة تختص بالفصل في الأمور التالية: ١ - في الإدعاء الواقع أثناء الدعوى أو بعد صدور الحكم بشأن عدم اختصاص محكمة مذهبية أو روحية برؤية الدعوى ٢ - في مخالفة الأحكام الصادرة عن المحاكم المذهبية أو الروحية لقواعد الأصول أو القانون وفي قابليتها للتنفيذ . ومفهوم ذلك أن الشارع لم يقصر اختصاص الهيئة في مسائل الأحوال الشخصية على نظر النزاع السلي أو الإيجابي في الاختصاص بين مختلف محاكم الأحوال الشخصية بالإقليم الشمالي بل جعل لها ولاية الفصل في مخالفة الأحكام الصادرة من تلك المحاكم لقواعد الأصول والقانون ، وهي إذ تمارس هذه الولاية إنما تكون جهة طعن لا محكمة تنازع . لما كان ذلك وكانت هذه الهيئة بوصفها محكمة نقض منعقدة بهيئة عامة تنقيد في نظر الطعون المقدمة لها بالقواعد التي وضعها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في بيان ما يجوز الطعن فيه من الأحكام وما لا يجوز وكان قانون السلطة القضائية لم يتضمن أحكاما خاصة في هذا الشأن تخرجه من نطاق القاعدة العامة كما فعل في شأن كيفية تقديم الطلب وكان الحكم المطعون فيه لم يصدر من محكمة استئنافية فهو لا يقبل الطعن بالنقض وفقا لنص المادة الأولى من قانون إجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير جائز.

الأحكام الصادرة
من
الدائرة المدنية

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبيح الصباغ ، ومحمد متولى
علم ، وفرج يوسف ، ومحمد توفيق اسماعيل المستشارين .

(٤٥)

الطعن رقم ٥٥٨ سنة ٢٥ القضائية :

جمارك . "الغرامة الجمركية" . أحوال وجوبها :

وجوبها في حالة عجز البضاعة . وجوب إقامة البراهين عليه . نفى قرينة التهريب . دفع قيمة
العجز . أثره .

الأصل أن تكون البضائع والطرود المفرغة طبعا لبيانات "المانيفستو" وأن
كل عجز في البضاعة المشحونة مفترض أن ربان السفينة قد هرب به فيلتزم بالغرامة
التي قررتها المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية فضلا عن الرسوم الجمركية وعملا بالفقرة
الرابعة من المادة ١٧ من هذه اللائحة أجاز الشارع للربان نفى هذه القرينة
واستلزم لذلك أن يبرهن على أسباب النقص الحاصل كما إذا كانت البضائع
أو الطرود الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت في جهة غير الجهة المرسلة برسمها
وأن يكون البرهان بواسطة مستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع بحيث إذا قدم
هذه البراهين في الآجال المحددة بالفقرة السادسة من المادة ١٧ أعفى من الغرامة .
ولا يصح القول بأن المشرع إذ أوجب في الفقرة الخامسة من المادة ١٧ على
ربان السفينة أو وكيله تقديم الدليل على دفع القيمة في حالة عدم وجود البضاعة

يكون قد نفى مظنة التهريب مما يمتنع معه الحكم بالغرامة إذ لو صح ذلك لانهارت أحكام الرقابة على التجارة الخارجية فضلا عن أن هذه الفقرة تعالج علاقة خاصة بين الربان وصاحب الحق في المطالبة بقيمة البضاعة ، وهي علاقة مستقلة عن تلك التي تعالجها الفقرة الرابعة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن دفع قيمة البضاعة الناقصة إلى المرسل إليه يمتنع معه توقيع الغرامة فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أنه في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٣ أصدر مدير مصلحة الجمارك قرارا بإلزام ربان الباخرة برزدنت هاردنج المملوكة للشركة المطعون عليها بدفع غرامة قدرها أربعة عشر جنيتها عملا بأحكام المواد ١٧ و ٣٦ و ٣٧ من لائحة الجمارك وذلك لوجود عجز بشحنة الباخرة قدره ١٤ برميلا عند تفريغها بميناء الاسكندرية في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٥١ ولما أخطرت الشركة بهذا القرار عارضت فيه أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بالدعوى رقم ١٢٨٩ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى طالبة إلغاءه وبتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المعارض فيه ... فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٧ سنة ١٠ ق تجارى وبتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصاريف ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة واستند هذا الحكم والحكم الابتدائي في قضائهما إلى أن قيام الشركة المطعون عاها بتقديم الإيصالات الدالة على دفع قيمة العجز الذي وجد بشحنة الباخرة إلى مستلم الشحنة يعتبر طبقا للمادة ١٧ من اللائحة قرينة قاطعة على عدم تهريب العجز ويعفى من توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٧ وقد طعننت مصلحة

الجمارك بطريق النقض في هذا الحكم بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وخطأه في تأويله ذلك أنه اعتبر أنه دفع قيمة البضاعة الناقصة إلى الشاحن أو المرسل إليه ينفي مظنة التهريب ويعتبر إعفاء قانونيا من الغرامة وقد أدى به إلى هذه النتيجة عدم تفرقه بين حالة النقص في البضاعة الواردة بالمانيستو وهي الحالة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من لائحة الجمارك وبين حالة عدم وجود البضاعة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة وخطئه بين الحالتين فأنزل على حالة النقص التي هي صورة النزاع المطروح في الدعوى حكم حالة عدم الوجود في حين أن لكل من الحالتين حكما خاصا وقد أوجبت الفقرة الرابعة الخاصة بحالة النقص للإعفاء من الغرامة المقررة في المادة ٣٧ من اللائحة أن يبرهن القبطان أو وكيله على أسباب هذا النقص بواسطة مستندات حقيقية إذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت في غير الجهة المرسلة برسمها في الأصل فما لم يقدم الربان هذا البرهان فإنه يلتزم بالغرامة حتى ولو دفع قيمة البضاعة ذلك أن دفع هذه القيمة لا يكون إلا في حالة عدم الوجود الكلي الذي تتحدث عنه الفقرة الخامسة .

وحيث إن الأصل أن تكون البضائع والطرود المفرغة مطابقة لبيانات المانيستو وإن كل عجز يفترض أن ربان السفينة هربه فيلزم بالغرامة التي قررتها المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية فضلا عن الرسوم الجمركية وقد أجاز المشرع في الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من هذه اللائحة للربان نفي هذه القرينة واستلزم لذلك أن يبرهن على أسباب النقصان الحاصل وإذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت في جهة غير الجهة المرسلة برسمها وأن يكون البرهان بواسطة مستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع فإذا قدم هذه البراهين

في الآجال المحددة في الفقرة السادسة أعفى من الغرامة ولا يصح القول بأن المشرع
إذ نص في الفقرة الخامسة من المادة ١٧ على أنه "إذا لم توجد البضائع
أو الطرود المدرجة في المانيفستو وطالب شاحنها أو من هي برسمه بقيمتها
فيجب على القبطان أو وكيله أن يقدم الإثباتات الدالة على دفع هذه القيمة"
يكون قد أورد صورة من صور انتفاء مظنة التهريب تمتنع معه الغرامة المقررة
وإلا انتهزت أحكام الرقابة المقررة على التجارة الخارجية وغلت يد مصلحة
الجمارك عن أداء وظيفتها وفتح باب تهريب البضائع أمام الربان طالما كان
الجزء مقصورا في النهاية على دفع قيمتها وإنما الصحيح هو أن الفقرة الخامسة
المذكورة تعالج علاقة خاصة بين الربان وبين صاحب الحق في المطالبة بقيمة
البضاعة التي لم يقدم الربان الدليل على وجودها طبقا لما قرره الفقرة الرابعة
وهذه العلاقة هي علاقة مستقلة عن تلك التي تعالجها الفقرة الرابعة المذكورة
ومن ثم فإنه في حالة عدم وجود البضاعة الناقصة لا تسقط المخالفة عن الربان
بمجرد تقديمه الإثبات الدال على دفع قيمتها بل يجب عليه أيضا أن يقدم البراهين
على النقص وفقا لما قرره الفقرتان الرابعة والسادسة ولما كان الحكم المطعون
فيه قد أقام قضاءه على أن كلا من الفقرتين الرابعة والخامسة قد قررت حالة
مستقلة تنتفي فيها مظنة التهريب وأن دفع قيمة البضاعة الناقصة إلى المرسل إليه
يتمتع معه توقيع الغرامة فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ، وأحمد زكى محمد المستشارين .

(٤٦)

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) أموال عامة . "صفة المال العام وحصانته" .

مجرد تخصيص المال المملوك للأفراد للنفعة العامة بالفعل لا يكفى . وجوب اقترانه بانتقال الملكية للحكومة . وضع اليد المدة الطويلة . كفايته .

(ب) حكم . تسليب الأحكام . قصور "مالا يعد ذلك" .

مناقشة .

١ - يعد من الأموال العامة بمجرد التخصيص بالفعل للنفعة العامة الأموال المملوكة للحكومة أو الهيئات العامة عملاً بالمادتين ٩ من القانون المدنى الملغى و ٨٧ من القانون المدنى الجديد . أما الأموال المملوكة للأفراد فلا تكتسب صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للنفعة العامة إلا إذا انتقلت ملكيتها إلى الحكومة بإحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها فى القانون ومنها وضع اليد المدة الطويلة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن ملكية الشارع محل النزاع قد انتقلت إلى الحكومة بتخصيصه ابتداء للنفعة العامة المدة الطويلة المكسبة للملكية ومن ثم فتسرى فى شأنه ، أحكام الأموال العامة ولا تزول عنه صفة المال العام إلا بقانون أو مرسوم أو بانتهاء الغرض الذى من أجله خصص للنفعة العامة على ما تقضى به المادة ٨٨ من القانون المدنى .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين دفاع الطاعنين وأشار إلى المستندات التى يعتمدان عليها فى إثبات ملكيتهما للشارع موضوع النزاع قرراً أن ما يدعيانه فى هذا الخصوص مردود بأن طبيعة الشارع باعتباره من المنافع العامة -

ثابتة من مرور الترام به منذ عام ١٩١٢ إلى الآن نتيجة لاتفاق شركة الترام مع المالكين أصلاً للعقار الذى يقع ضمن الشارع على تسيير خط الترام به وما زال كذلك حتى اليوم وما استتبع ذلك من استطرافه بمعرفة الأهالى ومرور السيارات والعربات به بدون قيد ولا شرط تلك الفترة الطويلة ، فإنه لا يكون قد شابه قصور أو انطوى على إغفال وتشويه للسندات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٤٣٣٨ سنة ١٩٤٩ كلى مصر على المطعون عليهم طلبا فيها الحكم بالزام المطعون عليهم الأولين بصفة مستعجلة بإزالة الأشياء التى وضعها بالشارع المملوك لهما والمبين بالعريضة خلال أسبوع من تاريخ الحكم وإلا كان من حقهما إزالتهما بمصاريف يرجعان بهما على المطعون عليهم المذكورين متضامتين مع مصلحة التنظيم . وإلزام المطعون عليهم متضامتين بأن يدفعوا لهما مبلغ خمسمائة جنيه كتعويض مقابل الأضرار التى أصابتهما من جراء شغل الشارع ومقابل انتفاع المطعون عليهم الأولين به وأسس الطاعنان الدعوى على أنهما يملكان قطعة أرض بجزيرة الزمالك جعلها شارعا خصوصيا لأملأتهما وأن المطعون عليهم الأولين وضعوا مواد بناء على قطعة من أرض الشارع المذكور استنادا إلى تصريح مصلحة التنظيم لهما بذلك بعد أن دفعا رسوم رخصة إشغال الطريق — دفع المطعون عليهم الأولان بعدم وقوع خطأ من جانبهما لأن إشغالهما الطريق بأدوات البناء تم استنادا إلى ترخيص مصلحة التنظيم ودفعت المصلحة المذكورة بأن الشارع محل النزاع أصبح مخصصا بالفعل للنفعة العامة وبات بالتالى من أملاك الدولة العامة بمضى المدة القانونية . وفى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعنان الحكم بالاستئناف

رقم ٢٧٠ سنة ٢٩ ق القاهرة وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف — وفي أول فبراير سنة ١٩٥٦ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وقدمت النيابة مذكرة صممت فيها على ما جاء بذكرتها قبل الإحالة من طلب نقض الحكم المطعون فيه.

ومن حيث إن الطعن يقوم على تعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في البيان وإغفال وتشويه المستندات من وجوه أربعة: أولاً أن الحكم اعتمد في قضائه برفض الدعوى على أن الشارع أصبح من المنافع العامة لمرور الترام به منذ سنة ١٩١٢ وما استتبع ذلك من استطرافه بمسرفة الأهالي ومرور السيارات والعربات فيه بدون قيد أو شرط تلك الفترة الطويلة ووجه الخطأ في ذلك على ما يقول الطاعنان إن أرض الشارع من أملاكهما الخاصة ولم تتبع الحكومة في شأنهما الإجراءات الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة ومن ثم تبقى على ملكهما وأنه يشترط لاعتبار أرض ما من الأملاك العامة بمجرد تخصيصها للنفعة العامة أن تكون من أملاك الدولة على ما هو ظاهر من نص المادة التاسعة من القانون المدني الملغى والمادة ٨٧ من القانون المدني الجديد. أما أملاك الأفراد فلا يباحقها وصف الأملاك العامة إلا إذا اتخذت في شأنها إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة. وثانيها أن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن طبيعة الطريق موضوع النزاع باعتباره من المنافع العامة ثابتة من مرور الترام به من سنة ١٩١٢ إلى الآن نتيجة اتفاق شركة الترام مع المالكين له أصلاً بالعقد المؤرخ ١٩١٢/٦/١٥. وما أورده من أن الطاعنين ومورثهما قد فقدوا كل مظهر من مظاهر الملكية لمدة تربو على الأربعين عاماً الأمر الذي يخلص منه تنازلم عن الملاكية واكتسابه صفة المنفعة العامة. كل ذلك ينطوي على خطأ في القانون لأن عقد ١٩١٢/٦/١٥ يؤيد ملكية الطاعنين للشارع لأنه لم يتضمن سوى التصريح لشركة الترام بمرور الترام به مقابل إلزامها برصفه وإضاءته. وثالثها — إن الحكم أغفل وشوه المستندات التي استند إليها الطاعنان بما قرره من أنه لا جدوى لتلك المستندات في حين أنها تتضمن اعترافات متكررة من مصلحة التنظيم بملكيتها للشارع وسائر الحكم المطعون فيه في ذلك حكم محكمة أول درجة

الذى ذكر أن تاريخ تلك الخطابات يرجع إلى أكثر من خمس عشرة سنة في حين أن أحدها مؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٤ — فضلا عن أن الحكم عاره قصور فيما قرره من أن الشارع أصبح من الأملاك العامة وأن لا سبيل إلى تغيير صفته إلى أملاك خاصة إلا بقانون أو أمر إذ لم يبين الحكم كيف أن الشارع وهو ملك خاص للطاعنين قد اكتسب صفة الأملاك العامة — ورابعها أن ما قرره الحكم من أن الطاعنين ومورثهما قد تنازلا عن ملكية الطريق وأنه اكتسب صفة الأملاك العامة إذ فقد الطاعنان ومورثهما مظهر الملكية لمن تزيد على أربعين سنة . إن ما قرره الحكم في هذا الخصوص ينطوى على تشويه للمستندات المقدمة من الطاعنين الدالة على تمسكهما بملكية الشارع وعلى اعتراف المطعون عليها الأخيرة لهما بهذه الملكية وعلى أن تساهلتهما ومورثهما من قبل في السماح للأفراد بالمرور من الشارع . إنما كان من قبيل التسامح الذى لا يكسب حقا مهما تقادم عليه العهد .

ومن حيث إن النعى بهذه الأوجه مردود . ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين دفاع الطاعنين وأشار إلى المستندات التى يعتمدان عليها فى إثبات ملكيتهما للشارع موضوع النزاع قرر أن ما يدعيانه فى هذا الخصوص "مردود بأن طبيعة الشارع باعتباره من المنافع العامة ثابتة من مرور الترام به منذ عام ١٩١٢ إلى الآن نتيجة لاتفاق شركة الترام مع المالكين أصلا للعقار الذى يقع ضمنه الشارع على تسير خط للترام به وذلك بالعقد المؤرخ ١٥/٦/١٩١٢ ولازال هذا الخط قائما حتى اليوم وما استتبع ذلك من استطرافه بمعرفة الأهالى ومرور السيارات والعربات به بدون قيد ولا شرط تلك الفترة الطويلة" وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاء لا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه قصور كما أنه لا ينطوى على إغفال وتشويه للمستندات التى اعتمد عليها الطاعنان فى إثبات ملكيتهما للشارع موضوع النزاع — لأنه وإن كانت الأموال التى تصبح من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للنفعة العامة هى الأموال المملوكة للحكومة أو للهيئات العامة عملا بالمادتين ٩ من القانون المدنى الملغى ، ٨٧ من القانون المدنى الجديد — ومن ثم لا تكتسب الأموال المملوكة للأفراد صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للنفعة العامة إلا أنه ليس ثمة ما يمنع

من انتقال الأموال إلى الحكومة بأحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها في القانون المدني ولما كان للحكومة أن تملك بوضع اليد المدة الطويلة شأنها في ذلك شأن الأفراد وكان وضع اليد المدة الطويلة من وسائل كسب الملكية التي نص عليها القانون المدني الملغى والقانون المدني الجديد وكانت المطعون عليها الأخيرة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها تملك أرض الشارع بمضى المدة الطويلة وكان الحكم المطعون فيه قد أضفى على الشارع المتنازع على ملكيته في الدعوى صفة الأموال العامة استنادا إلى مرور الترام به من سنة ١٩١٢ واستطرقه بمعرفة الأهالي ومرور السيارات والعربات فيه بغير قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك أن الحكم قرر أن ملكية الشارع قد انتقلت إلى الحكومة بتخصيصه ابتداء للنفعة العامة المدة الطويلة المكسبة للملكية . ومن ثم تسرى في شأنه أحكام الأموال العامة فلا تزول عنه صفة المال العام إلا بقانون أو مرسوم أو بانهاء الغرض الذي من أجله خصص للنفعة العامة على ما تقضى به المادة ٨٨ من القانون المدني — ولما كان لم يصدر قانون أو مرسوم بزوال صفة المال العام عن ذلك الشارع كما أن الغرض الذي من أجله خصص للنفعة العامة لم ينته فإنه يظل معتبرا من الاموال العامة — ولا يغير من ذلك ما جاء بخطاب المطعون عليها الأخيرة إلى سكرتير نادى سبورتنج بالجزيرة المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٤ من أن الشارع لا يدخل في ملكية الحكومة وأنه من أملاك الطاعنين . لأن هذا الخطاب لا يقوم مقام القانون أو المرسوم كما أنه لا ينبىء عن انتهاء تخصيص الشارع للنفعة العامة إذا كانت ملكية الشارع قد انتقلت إلى الحكومة للنفعة العامة . قبل صدور هذا الخطاب — لما كان ذلك فان الطعن يكون متعين الرفض .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : مبعي الصباغ ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٤٧)

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٥ القضائية :

(١-) رهن الأوراق التجارية . استيفاء قيمتها قبل ميعاد الاستحقاق .

رهن السند الاذني تأميناً لقرض . تظهير السند المرهون على بياض . النص في عقد الرهن على تحصيل قيمته دون قيد أو شرط . حق الدائن المرتهن في التحصيل وقبول الوفاء قبل ميعاد الاستحقاق . تمسك الراهن بأجل الاستحقاق لا يجدى .

(ب) عقد " عقد ملزم للجانبين " .

عقد التوريد ملزم للجانبين . استرداد ما دفع من الثمن بعد فسخ العقد . التنازل عن التمسك بالفسخ . مالا يعد كذلك . مثال .

(ج) التزام . تضامن :

التنازل عن طلب التضامن أمام محكمة أول درجة . العودة إلى الطلب في الاستئناف طلب جديد . فيرجاثر .

١ - متى كان الطاعن قد رهن سنداً لإذنية للبنك تأميناً لقرض وظهر السند المرهون على بياض ونص في عقد الرهن على تخويله حق تحصيل قيمته دون قيد أو شرط وكان البنك إعمالاً لنص المادة ٨٠ من القانون التجارى وممارسته لحقه المكفول في عقد القرض قد قام بإخطار المطعون عليه الأول (المدين) بتظهير السند إليه تأميناً للقرض فقام هذا الأخير بالوفاء بقيمة السند قبل ميعاد الاستحقاق . فإن هذا الوفاء يعتبر صحيحاً في القانون . ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد حذر البنك في اليوم السابق على الوفاء من تحصيل قيمة السند المرهون لأن رهن السند للبنك وتخويله حق تحصيل قيمته يفيد عدم تمسك

الراهن بأجل الاستحقاق الذى كان مقررا لمصلحة ولا يجدى الطاعن فى هذه الحالة تمسك بالمادتين ١٤٥ و ١٤٦ من القانون التجارى .

٢ — عقد توريد الأقطان عقد ملزم للجانبين وينبنى على ذلك أنه إذا استرد المشتري مادفعه من الثمن حق للمتعهد بالتوريد أن يتمتع عن الوفاء بالتزام المقابل وهو توريد القطن إعمالا للمادة ١٦١ من القانون المدنى وبذلك يكون العقد قد فسخ بفعل المشتري . ولا يغير من هذا النظر أن يكون المطعون عليه الأول (المتعهد بالتوريد) قد عرض استعدادا لتوريد الأقطان باسمه وباعتباره مالكا لها لأن هذا العرض لا يعد عدولا أو تنازلا عن التمسك بالفسخ .

٣ — متى تنازل المدعى أمام محكمة أول درجة عن طلب التضامن فإنه لا يملك العودة إلى طلب التضامن فى الاستئناف إذ يعد هذا الطلب طلبا جديدا لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وفقا للمادة ١/٤١١ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعن رفع ضد المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٦٤٣ سنة ١٩٥٠ كلى الدنيا قال فيها إنه بموجب عقد مؤرخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ تعهد هذا الأخير بأن يورده خمسة آلاف قنطار قطن زهر أشموني من محصول سنة ١٩٥٠ وأنه دفع إليه مقدما من ثمن هذا القطن مبلغ عشرين ألف جنيه حرره به سند إذنى وأتفق فى العقد على أن تسرى على هذا المبلغ فوائد بواقع ٦٪ وعلى أنه فى حالة عدم التوريد يلتزم المطعون عليه الأول بدفع مبلغ جنيه واحد بصفة تعويض عن كل قنطار كما نص على أن للطاعن عمولة بواقع نصف فى المائة عن القنطار . ولكن المطعون عليه الأول لم يورد شيئا من القطن رغم إنذاره وبذلك أصبح له

قبله مبلغ ٢٦٤٨٦ جنيهها و ٦٨٦ ملياً قيمة العربون والتعويض والعمولة والفوائد المتفق عليها من يوم تحرير السند لغاية يوم السداد الحاصل في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٠ يخصم منه مبلغ عشرون ألف جنيه قيمة العربون الذي رده المطعون عليه الأول من تلقاء نفسه . وطلب الطاعن الحكم بإلزام هذا الأخير بأن يدفع له الباقي وقدره ٦٤٨٦ جنيهها و ٦٨٦ ملياً والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة مع النفاذ . ودفع المطعون عليه الأول الدعوى بأن عقد توريد القطن قد فسخ بفعل الطاعن لأنه حول السند الإذنى الذى حرر بمبلغ العشرين ألف جنيه إلى بنك مصر وأن البنك طالبه بأدائه فأضطر إلى سداد قيمته . وبذا يكون الطاعن قد استرد العربون وأن ذلك يبرر إمتناعه عن تنفيذ إلزامه بتوريد القطن . ورد الطاعن على هذا الدفاع بأنه كان قد أودع السند الإذنى المحرر بمبلغ العشرين ألف جنيه لدى بنك مصر مع سندات أخرى ضماناً لمبالغ سحبتها منه وأنه لم يكن للبنك حق تحصيلها لأنها كانت مجرد ضمان لديه ولكن البنك رغم ذلك نبه على المطعون عليه الأول أن يدفع قيمة السند الإذنى المحرر بالعربون فقام المطعون عليه الأول بدفعه قبل أن يحل ميعاد استحقاقه ومن ثم يكون البنك مسئولاً عن تحصيل هذا المبلغ . وأدخل الطاعن البنك خصماً في الدعوى وطلب إلزامه بأن يدفع له بالتضامن مع المطعون عليه الأول المبلغ الذى رفعت به الدعوى . وبتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة برفض الدعوى وإلزام الطاعن بمصروفاتها وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف الطاعن هذا الحكم بالقضية رقم ٧٦٤ سنة ٧٠ ق محكمة استئناف القاهرة . وبتاريخ ١٩ إبريل سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع للطاعن مبلغ ٩٨٠ جنيهها و ٩٣٦ ملياً والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وبمبلغ عشرين جنيهها مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . وارتكنت في قصائدها بالنسبة لعدم مسئولية المطعون عليه الثانى إلى ما أورده الحكم الابتدائى وأضافت إليها أن بنك مصر دائن مرتين للطاعن وليس ويكلا عنه وأن دلائلها محكمة بم عقد القرض المضمون برهن الأوراق المودعة لديه ومن بينها السند الإذنى الموقع عليه من المطعون عليه الأول بمبلغ العشرين ألف جنيه والمستحق السداد في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأنه قد نص في هذا العقد على أن مدة القرض تنتهى في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأن الطاعن ملتزم بأن يسدد إلى ما قبل ميعاد الاستحقاق

كامل قيمة أى كبيالة يقرر البنك أن أحد الموقعين عليها لم تعد لمضاؤه موافقة كما نص فيه أيضا على أن البنك هو الذى يتولى تحصيل قيمة الأوراق التجارية المرهونة رهنا حيازيا لضمان الدين المستحق دلى الطاعن ولذا يكون البنك عندما قبض قيمة السند من المطعون عليه الأول قد استعمل حقه القانونى طبقا لعقد القرض . وأنه وإن كان الطاعن قد أرسل للبنك فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ خطابا يطلب فيه الامتناع عن قبول سداد قيمة السند الإذنى المحرر على المطعون عليه الأول إلا أن هذا المطالب لا يؤثر على حق البنك فى التحصيل وكان على الطاعن إذا أراد منع استلام البنك لقيمة هذا السند أن يدفع للبنك قيمته أو أن يقدم له بدلا منه ضمانا آخر. هذا فضلا عن أن الطاعن وإن كان قد وقع على ظهر السند على بياض مما يفيد تحويل السند بقصد الوكالة إلا أن الحامل السند المحول دلى بياض مطالبة المدين بالوفاء وعمل بروتستو عدم الدفع فى حالة الامتناع ويكون من حق البنك قبض قيمة السند باعتباره محولا إليه وباعتباره دائئا مرتبها ويكون المطعون عليه الأول قد سدد لمن له حق القبض حتى لا يتعرض لاتخاذ الاجراءات القانونية . ومن ثم يكون العربون المدفوع مقابل توريد القطن قد استرد من المطعون عليه الأول قبل نهاية الأجل المحدد للتوريد وكان استرداده بفعل الطاعن وبذلك يعتبر العقد مفسوخا ولا يكون له أثر بالنسبة للتعويض والعمولة . أما بالنسبة للفوائد فقد نص فى عقد توريد القطن على سريانها من تاريخ استلامه مبلغ العشرين ألف جنيه كما اشترط فى السند الإذنى على حسابها بواقع ٧ ٪ من تاريخ تحريره حتى تمام السداد فيكون للطاعن حق فى هذه الفوائد ومقدارها ٩٨٠ جنيا و ٦٣٦ مليا . وبتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن بالطن بالنقض فى هذا الحكم طالبا نقضه والحكم له بطلباته المبينة بعريضة الاستئناف واحتياطيا إحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف مع إلزام المطعون عليهما متضامتين بجميع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن . ونظر الطعن أمام دائرة الفحص بجلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٠ وقررت إحالته إلى هذه الدائرة . وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٠ أودع وكيل الطاعن صورة من تقرير الطعن . وشرأ عليها بقرار الإحالة ومعلنة للمطعون عليهما فى يومى ٢ ، ٨ مايو سنة ١٩٦٠ كما أودع مذكرة شارحة وأودعت النيابة مذكرة تكميلية انتهت فيها إلى ما انتهت إليه فى مذكرتها الأولى . وأخيرا

نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ١٩٦١/٣/٢٣ وترافع وكيل الطاعن وتمسك بطلباته وصممت النيابة على رأيها .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما فى النعى على الحكم بمخالفة القانون ويقول الطاعن فى بيان ذلك أولا — إن الحكم خطأ إذ اعتبر المطعون عليه الأول محققا فى الوفاء بقيمة السند قبل ميعاد استحقاقه وأنه كان لبنك مصر أن يقبض قيمته قبل هذا الميعاد فى حين أن هذا السند مرتبط بعقد توريد الأقطان وبخطاب البنك المؤرخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ الذى أشعر به البنك المطعون عليه الأول بميعاد الاستحقاق وبأن السند قد حول إليه بقصد التأمين يكون قد اعتبر كل واقعة مستقلة عن الأخرى . ثانيا أن الحكم خطأ إذ انتهى إلى أن المطعون عليه الأول كان مضطرا للوفاء بقيمة السند عندما سددها فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٠ بينما أن أجل الاستحقاق لم يكن يحل إلا فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقد كان ميعاد توريد القطن لازال ممتدا إلى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حسب نصوص عقد التوريد . ولو كان المطعون عليه الأول قد ورد القطن فى الميعاد المتفق عليه لما كان من الممكن إعلانه باحتجاج عدم الدفع (البروتستو) وثالثا أن الحكم خطأ فيما انتهى إليه من أن سداد المطعون عليه الأول لقيمة السند يفيد أن الطاعن قد استرد العربون فى حين أن الطاعن كان قد اعترض على هذا السداد قبل حصوله بالخطاب الذى أرسله إلى البنك فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ يحذره فيه من قبول قيمة السند . وأن البنك لم يطالب المطعون عليه الأول بالسداد قبل الميعاد بل كان خطابه المؤرخ فى ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ مجرد إشعار للمطعون عليه الأول بأن السند قد رهن له مع تذكيره بميعاد الاستحقاق ولكن المطعون عليه الأول قام بالوفاء فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أى قبل الاستحقاق وكان الوفاء غشا وتديسا . وأنه من الخطأ أن يعتبر ذلك ردا اضطراريا للعربون وأن يعتبر هذا السداد فسخا لعقد توريد القطن إذ الفسخ لا يكون إلا باتفاق الطرفين أو بقضاء انقاضى وهو ما لم يحصل . رابعا — إن الحكم خطأ فيما قرره من أن المطعون عليه الأول كان مضطرا للسداد قبل تاريخ الاستحقاق إذ أن القانون لا يلزمه بالوفاء قبل حلول الأجل ولم يكن من الجائز إعلانه بالبروتستو إلا فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ — خامسا — إن الحكم خطأ إذ اعتبر الطاعن مخطئا فى تحويل السند لبنك مصر فى حين أن حق التحويل قد كفل

له في السند ولم يمس هذا التحويل حقا للمطعون عليه الأول ولا أثر له على عقد توريد القطن الذي يوجب القانون تنفيذه بحسن نية. ولكن المطعون عليه الأول كان سيء النية في تصرفه . وأنه لم يكن للحكم أن يعتبر عقد التوريد مفسوخا لمجرد عمل صادر من المطعون عليه الأول خصوصا وأنه قد أظهر بعد ذلك في خطابه الرقيم ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ استعداده لتنفيذ هذا العقد بشروط جديدة ما كان له أن يطلبها لمخالفتها لعقد التوريد — سادسا — أنه قد شرط بالسند سريان الفوائد وهذا الشرط قد قرر لمصلحة الطاعن ومن ثم لم يكن للمطعون عليه الأول أن يسدد قيمته قبل ميعاد استحقاقه ولم يكن للبنك حق قبض القيمة قبل حلول الأجل وقد أخطأ الحكم إذ اعتد بالوفاء الحاصل قبل أجل الاستحقاق . سابعا — أن الحكم أخطأ إذ قرر أنه كان على الطاعن إن أراد منع البنك من تحصيل قيمة السند قبل ميعاد الحل أن يسدد له قيمته أو أن يقدم له ضمنا أو آثر ووجه الخطأ أن الأوراق المرهونة بلغت قيمتها ٦٧٠٠٠ جنيه وكسور في حين أن ما استجره الطاعن من الدين المضمون بالرهن لم يعد ١٧٠٠٠ جنيه وكسور فاذا استبعدت قيمة السند من قيمة الأوراق المرهونة كان الباقي كافيا لضمان ما تسلمه من القرض .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في جميع وجوهه — أولا — بأنه لما كان الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعن رهن السند الإذني المؤرخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ مع سندات أخرى إلى بنك مصر تأمينا لقرض وظهر السندات المرهونة على بياض ونص في عقد الرهن على تحويل البنك حق تحصيل هذه السندات وذلك دون قيد أو شرط وكانت المادة ٨٠ من القانون التجاري قد نصت على أن "تحصيل قيمة الأوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتهن لها" وكان البنك إعمالا لهذا النص وممارسة لحقه المكفول بعقد القرض قد قام بإخطار المطعون عليه الأول في ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ بأن السند قد حول إليه تأمينا للقرض وكان المطعون عليه الأول قد سدد قيمة السند في التاسع عشر من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فإن هذا الوفاء السابق على ميعاد الاستحقاق يعتبر صحيحا . ولم يكن يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد حذر البنك في خطابه المؤرخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ من تحصيل قيمة السند طالما كان الطاعن قد فوض البنك بموجب

عقد القرض في تحصيل قيمة السندات المرهونة دون قيد أو شرط ولا جدوى من تمسك الطاعن بالمادتين ١٤٥ ، ١٦١ من القانون التجارى ذلك أن رهن الطاعن السند للبنك وتحويل حق تحصيل قيمته بغير قيد ولا شرط يفيد عدم تمسكه بهذا الاجل الذى كان مقورا لمصلحته . ومردود ثانيا بأنه متى كان الثابت من عقد توريد القطن المؤرخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أن المطعون عليه الأول تعهد بأن يورد للطاعن خمسة آلاف قنطار قطن وأن الطاعن دفع له من أصل الثمن عشرين ألف جنيه وحرر بهذا المبلغ السند الإذنى السابقة الإشارة إليه وكان الطاعن قد رهن هذا السند بعد أن ظهره على بياض وكانت المادة ١٦١ من القانون المدنى قد نصت على أنه " في العقود الملزمة للجانبين إذا كانت الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به " وكان عقد توريد القطن عقدا ملزما للطاعن والمطعون عليه الأول وكان الطاعن بفعله قد استرد ما دفع من الثمن فإنه يكون من حق المطعون عليه الأول أن يمتنع عن الوفاء بالتزامه المقابل وهو توريد القطن . وبذلك يكون العقد قد فسخ بفعل الطاعن ولا يغير من هذا النظر ما ذكره المطعون عليه الأول في خطابه الرقيم ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ من استعداده لتوريد القطن ذلك أنه شرط في خطابه أن يكون التوريد باسمه باعتباره مالكا للقطن على خلاف ما جاء بالعقد من أن يكون التوريد باسم الطاعن ومن ثم فإن هذا العرض لا يعتبر منه عدولا أو تنازلا عن تمسكه بالفسخ ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون ذلك أنه قضى بالزام المطعون عليه الأول وحده بالفوائد في حين أنه كان يجب أن يتمضى بها عليه وعلى البنك متضامين لأن البنك أخطأ في عدم تحصيلها وكان واجبه كدائن مرتين يلزمه بتحصيل جميع الحقوق المستحقة بموجب السند ومن ضمنها الفوائد .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الوقائع التى أوردها الحكم الابتدائى أنه بعد أن وجه الطاعن طلباته إلى المطعون دليهما متضامنين عاد

في مذكرته الختامية وطلب أصليا الزام المطعون عليه الأول بمبلغ ٦٤٨٦ جنيها و ٦٨٦ مليا واحتياطيا الزام البنك بهذا المبلغ مما يفيد تنازله عن طلب التضامن . كما يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن إذ استأنف الحكم الابتدائي طلب الحكم بالزام المطعون عليهما متضامنين بالمبلغ ولما كان الطاعن لا يملك العودة إلى طلب التضامن بعد أن تنازل عنه أمام محكمة أول درجة فإن الطلب يعتبر طلبا جديدا لا يجوز ابدأؤه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف عملا بالمادة ١/٤١١ منرافعات . ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أجاب الطاعن في خصوص الفوائد إلى طلبه الأصلي قبل المطعون عليه الأول فإن هذا النعي يكون في غير محله .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد متري عظم ،
وابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل استشاريين .

(٤٨)

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٥ القضائية :

وقف . "سلطة ناظر الوقف في إبدال أعيانه" .

لا يملك ناظر الوقف إبدال أعيانه ولو كان مأذونا . تصرفه في أعيان الوقف يأخذ حكم بيع
ملك الغير . صيرورة الملكية لتصرف بعد العقد تصححه .

ناظر الوقف لا يملك إبدال أعيانه حتى ولو كان مأذونا بذلك في حجة الوقف .
وعقد البديل الذى يبرمه لا يخرج عن كونه تصرفا في بعض أعيان الوقف ممن لا يملك
هذا التصرف وهو بذلك يأخذ حكم ملك الغير بحيث إذا لحقته الإجازة من المالك
الحقيقى أو صارت الملكية إلى البائع بعد صدوره انقلب العقد صحيحا في حق
المشتري (المادة ٢٦٤ من القانون المدنى الملغى والمادة ٤٦٦ و ٤٦٧ من القانون
المدنى الجديد) . وينبنى على ذلك أنه متى كان دفاع الطاعنين قد قام على أن
عين الوقف الذى تم التبادل عليها آلت إلى ناظر الوقف . تنفيذ القانون لإنهاء
الوقف على غير الخيرات رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ ومن ثم يمتنع عليه التصرف طالما
أنه يلزم بالضمان وكان هذا الدفاع إن صح يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى فإن
الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على عدم جدوى البحث فى هذا الدفاع
تأسيسا على بطلان عقد البديل بطلانا مطلقا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون
خطأ حجه عن تحقيق دفاع الطاعنين مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر .
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن — فى أن المطعون عليها وأخرى أقامت الدعوى رقم ٢ سنة ١٩٤٥ ك
طنطا بصفتيها ناظرى وقف المرحوم على بك جنيد على الطاعنين الأول والثالث
ومورث الطاعنتين الثانية والرابعة طلبتا فيها الحكم بتثبيت ملكية الوقف إلى فدان
و ٧ قرار يط و ٨ أسهم الميية بصحيفة الدعوى نذبت المحكمة خيرا لبيان ما إذا كان
القدر المتنازع عليه يدخل فى أعيان الوقف وهل تنطبق عليه المستندات المقدمة
من المدعى عليهم . وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن القدر المتنازع عليه
من ضمن أعيان الوقف وأن الناظر السابق على الوقف يوسف بك على جنيد
كان قد تبادل عنه مع عبد المعطى عجلان بعقد فى ٢٥ من مايو سنة ١٩١٨
وتصرف الأخير فى هذا القدر لمورث الطاعنين على أثر حصول البديل واستمر
هؤلاء ومورثيهم من قبل يضمون اليد عليه . وفى ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت
المحكمة برفض الدعوى استناداً إلى أن ناظر الوقف الذى أبرم عقد البديل يملك
حق الإبدال أخذاً بشروط الوقف . استأنفت المطعون عليها وشريكاتها فى النظر
الحكم أمام محكمة استئناف اسكندرية ثم أحيل الاستئناف إلى محكمة استئناف
طنطا ومقيد بجدولها برقم ٢٩١ سنة ١ ق — وعلى أثر صدور القانون رقم ١٨٠
سنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة
لزوال صفة المطعون عليها التى كانت قد انفردت بالنظر على الوقف . ثم عجلت
المطعون عليها الدعوى بصفتها حارسة على الوقف عملاً بالقانون رقم ٣٤٢
سنة ١٩٥٢ — وفى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف
وبتثبيت ملكية المطعون عليها بصفتها إلى القدر المتنازع عليه ... وأقامت
قضاءها على بطلان عقد البديل لصدوره ممن لا يملكه تأسيساً على أن ناظر الوقف

لا يملك استبدال أعيانه بغير إذن القاضى أخذاً بحكم المادة ١٣٧ من اللائحة الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ حتى ولو كان مأذوناً بالابدال . وأضافت المحكمة أنه لا محل لتمسك الطاعنين بأن من يلزمه الضمان يمتنع عليه التعرض اعتماداً على أن ناظر الوقف الذى أبرم عقد البديل مستحق لثلاثة أرباع أعيانه وقد آلت إليه ملكية هذا القدر تنفيذاً لحكم القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ لا محل لذلك لأن عقد البديل نشأ باطلاً . طعن الطاعنون فى الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التى قررت إحالته إلى هذه الدائرة . وقدمت النيابة بعد الإحالة مذكرة انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم بالسبب الثانى مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه استناداً إلى أنهم دفعوا أمام محكمة الاستئناف بأن السيد / يوسف على جنيد ناظر الوقف السابق الذى أبرم عقد البديل فى ٢٥ من مايو سنة ١٩١٨ لا يحق له بعد صدور القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ أن يتعرض لهم فى ملكية ما آلت إليهم نتيجة ذلك العقد تطبيقاً لقاعدة "من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض" ذلك لأن هذا المتبادل قد آلت إليه ملكية ثلاثة أرباع أعيان الوقف نفاذاً لحكم القانون المذكور - إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى فى الرد على هذا الدفاع بما أورده من أنه دفاع لا محل له طالما أن عقد البديل باطل طبقاً لأحكام اللائحة الشرعية وأن بطلانه يرجع إلى تاريخ صدوره . ووجه الخطأ فى ذلك على ما يقول الطاعنون أن الحكم طبق على عقد البديل القانون الذى صدر تحت سلطانه فى حين أن القانون الواجب التطبيق فى هذه الحالة هو القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ الذى بمقتضاه آلت ملكية ثلاثة أرباع الوقف إلى من أبرم عقد البديل ومن ثم يمتنع عليه التعرض طالما أنه ملتزم بالضمان .

وحيث إنه وإن كان ناظر الوقف لا يملك إبدال أعيانه حتى ولو كان مأذوناً بذلك فى حجة الوقف على ما استمر عليه قضاء هذه المحكمة فى الطعين رقم ٣٩ سنة ٥ و ٢ سنة ٩ ق - إلا أنه من ناحية أخرى فإن عقد البديل الذى يبرمه الناظر على الوقف لا يخرج عن أن يكون تصرفاً فى بعض أعيان الوقف ممن لا يملك هذا التصرف وهو بذلك يأخذ حكم بيع ملك الغير .

وحيث إن المادة ٢٦٤ من القانون المدني الملغى الذى أبرم عقد البديل في ظله تنص على أن "بيع الشيء المعين الذى لا يملكه البائع باطل . إنما يصح إذا أجاز به المالك الحقيقى" كما تنص المادة ٤٦٦ من القانون المدني الجديد على أنه "إذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات وهو لا يملكه جاز للمشتري أن يطلب إبطال البيع . ويكون الأمر كذلك ولو أوقع البيع على عقار سجل العقد أو لم يسجل . وفى كل حال لا يسرى هذا البيع فى حق المالك للعين المبيعة ولو أجاز المشتري العقد" ونصت المادة ٤٦٧ من ذلك القانون على أنه "إذا أقر المالك البيع سرى العقد فى حقه وانقلب صحيحاً فى حق المشتري — وكذلك ينقلب العقد صحيحاً فى حق المشتري إذا آلت ملكية المبيع إلى البائع بعد صدور العقد" — ومؤدى هذه النصوص جميعاً أن بيع ملك الغير ليس باطلاً بطلاناً مطلقاً بدليل أن إجازة المالك الحقيقى أو صيرورة الملكية إلى البائع بعد صدوره تقلبه إلى عقد صحيح . إنما هو عقد قابل للإبطال بناء على طلب المشتري .

وحيث إنه لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف على ما أورده الحكم المستأنف قام — فيما قام عليه — على أن عين الوقف التى تم التبادل عليها بعقد ٢٥ من مايو سنة ١٩١٨ قد آلت إلى ناظر الوقف الذى أبرم عقد البديل تنفيذاً لحكم القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ ومن ثم يمتنع عليه التعرض طالما أنه ملتزم بالضمان وكان هذا الدفاع إن صح يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى . فان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على عدم جدوى البحث فى دفاع الطاعنين تأسيساً على بطلان عقد البديل بطلاناً مطلقاً يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجبته عن تحقيق دفاع الطاعنين بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عباد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد تولى عتلم ، وفرج يوسف ،
وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٤٩)

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٦ القضائية :

موظفون . سن التقاعد لموظفى المجالس البلدية . مسئولية .

عدم سريان أحكام قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ عليهم . إنهاء خدمة موظفى ومستخدمى
المجالس البلدية والمحلية عند بلوغهم سن الستين جائز فى القانون لا موجب للمسئولية المدنية فى هذه
الحالة .

تقضى المادة ٦٧ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ بعدم سريان أحكامه
إلا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية
المربوطة ماهياتهم وأجورهم فى ميزانية الحكومة ومن ثم فلا تجرى أحكام هذا
القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين للمجالس البلدية والمحلية لاستقلالها
بميزانيته عن ميزانية الدولة وإنما يخضع موظفو هذه المجالس للنصوص القانونية واللوائح
المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزارى الصادر فى ١٩١٥/٨/٢٨ بإنشاء صناديق
توفير لمستخدمى المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم . وقد نصت المادة
الثامنة من هذا القرار على أن تكون إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش فى سن
الستين . متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بمسألة الطاعنين
(وزير الشئون البلدية والقروية ورئيس المجلس البلدى) عن إنهاء خدمة المطعون عليه
لبلوفه سن الستين وبالزاءهما بالتعويض عن ذلك باعتباره من الموظفين الحكوميين
المؤقتين الذين لا يجرى عليهم حكم الاستقطاع ويسرى عليهم قانون المعاشات
رقم ٥ سنة ١٩٠٩ بينما الثابت من الأوراق أن المطعون عليه قد التحق بالخدمة
فى ظل القرار الوزارى الصادر فى ١٩١٥/٨/٢٨ وأن آخر وظيفة شغلها وظيفة
مدرجة بميزانية المجلس وذات مرتب شهرى وكان مشتركاً فى صندوق الادخار

ومن مقتضى ذلك أن يكون إحالته إلى المعاش عند بلوذه سن الستين عملا بالمادة الثامنة من القرار سالف الذكر ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٢٦ سنة ١٩٥٤ كلى المنصورة ضد الطاعنين طالبا الحكم بالزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ١٣٣٢ جنيها والمصاريف والأتعاب . وقال فى بيان هذه الدعوى إنه التحق بالخدمة فى إدارة البلديات فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٣ واستمر فى عمله حتى وصل إلى وظيفة كاتب هندسة المجارى بمجلس بلدى المنصورة وظل يشغل هذه الوظيفة حتى بلغ سن الستين فى شهر مارس سنة ١٩٥٢ ورغم بلوذه هذه السن فقد استمر يباشر عمله حتى فوجئ فى أول أبريل سنة ١٩٥٣ بخطاب من البلدية يتضمن إنهاء خدمته لبلوذه سن التقاعد القانونية . وأنه لما كان من حقه باعتباره من الموظفين المؤقتين أن يظل فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين وذلك وفقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ وقانون المعاشات الصادر فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٠٩ فيكون فصله قبل بلوذه هذه السن مخالفا للقانون وقد أضربه إذ حرمه من مرتب السنوات الأربع الباقية له لهذا طلب الحكم له بمجموع هذا المرتب بواقع ثلاثة وعشرين جنيها شهريا مضافا إليه العلاوات الدورية وعلاوات الترقية التى كان يستحقها لو أنه بقى فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين — وبتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة الابتدائية — أولا برفض الدفع المقدم من المدعى عليهما الطاعنين بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها — ثانيا — بالزام المدعى عليهما بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ١٣٣٢ جنيها والمصروفات ونحو مائة قرش أتعابا للمحاماة . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣١ سنة ٦ ق . وبتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت

فيه محكمة استئناف المنصورة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين بمصاريف الاستئناف وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . وأقام الحكم قضاءه على أن المستأنف عليه - المطعون عليه - لم يكن من الموظفين الذين يجرى على راتبهم حكم الاستقطاع للمعاش المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بل كان من الموظفين الذين نصت المادة الرابعة من هذا القانون على عدم استقطاع احتياطي المعاش من ما هيأتهم ولذلك فلم يكن له حق في المعاش وعلى هذا فإنه لا سند في القانون لمعاملته بمقتضى المادة ١٤ من القانون المذكور التي توجب الإحالة إلى المعاش متى بلغ الموظف سن الستين وإنما يحكم حالته نص المادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٠٩ التي تقضى فقرتها الأخيرة بأن سن الإحالة إلى المعاش بالنسبة للمستخدمين المؤقتين هو الخامسة والستين وأنه لذلك يكون فصله قبل بلوغه هذه السن خطأ ترتب عليه الضرر الذي بينه واستحق من أجله التعويض المقضى له به . وقد طعن الطاعنان بطريق النقض في هذا الحكم بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ٤ من يناير سنة ١٩٥٦ وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه في السبب الأول أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه خلط بين موظفي المجالس البلدية وموظفي الحكومة وطبق على حالة المطعون عليه القانونين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ مع أن هذين القانونين لا يريان إلا على الموظفين والمستخدمين المرتبطين ما هيأتهم في ميزانية الحكومة العمومية وذلك بصريح نص المادة ٦٧ من القانون الأول والمادة ٦٦ من القانون الثاني وبذلك يخرج عن نطاق تطبيقهما موظفو المجالس البلدية والمحلية الذين منهم المطعون ضده ويخضعون للقوانين واللوائح الخاصة بهم وأنه لما كان القرار الوزاري الصادر في ١٤ من يونيو سنة ١٩١٣ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية المختلطة والقرار الصادر على غرار

في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٥ بالنسبة إلى موظفي المجالس المحلية عامة قد نصا على أن الاشتراك في صندوق التوفير إلزامي لجميع المستخدمين الذين يدخلون في خدمة المجلس المحلي بعد إنشاء هذا الصندوق ونصت المادة الثامنة من القرار الأخير على أن المستخدمين المشتركين في هذا الصندوق تصفى حصتهم فيه في حالات معينة منها الإحالة إلى المعاش في سن الستين مما مؤداه أن الاشتراك في صندوق التوفير بالنسبة لموظفي المجالس البلدية والمحلية يقابل التثبيت بالنسبة لموظفي الحكومة فكما أن موظف الحكومة المتثبت يحال إلى المعاش في سن الستين فإن موظف المجلس البلدي المشترك في صندوق التوفير يحال إلى المعاش في هذه السن ولما كان المطعون عليه مشتركا في صندوق التوفير فإن هذا الحكم يسرى عليه وقد جاء قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ٩ يونيو سنة ١٩٤٥ والصادر استنادا إلى التفويض الممنوح بالمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية مؤيدا للأحكام المتقدم ذكرها فعرفت المادة ١٧ منه الموظف الدائم بأنه الذي يشغل وظيفة دائمة مدرجة في الميزانية ذات مرتب شهري وممن يجوز لهم الانتفاع بصندوق التوفير ونصت المادة ١٥ على أن تطبق لأئحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزاري بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١٥ في جميع المجالس البلدية والقروية على أن تتبع بالنسبة إلى الموظفين والمستخدمين غير المشتركين في صندوق التوفير أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٠٩ وفي هذه الحالة يكون مد مدة الخدمة بعد سن الخامسة والستين بقرار من وزير الصحة— لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن موظف المجلس البلدي لا يعتبر دائما إلا إذا جرى على راتبه حكم الاستقطاع الوارد في قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فإنه يكون قد طبق هذا القانون في غير مجال تطبيقه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ الذي أعمل الحكم المطعون فيه نصوصه في شأن حالة المطعون عليه تنص على أنه "لا تسرى أحكام هذا القانون إلا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والعمال باليومية المربوطة ماهياتهم وأجورهم في ميزانية الحكومة العمومية" باستثناء المصالح الست المشار إليها في تلك المادة أما غير هذه المصالح من المصالح

والجهازات الغير مدرجة في الميزانية العامة ومنها المجالس البلدية والمحلية. فإن الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين لها لا تجرى عليهم أحكام قانون المعاشات المذكور لاستقلالها بميزانياتها عن ميزانية الدولة منذ إنشائها وإنما يخضع هؤلاء الموظفون للنصوص القانونية واللوائح المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم وقد جعلت المادة الثانية منه الاشتراك في هذا الصندوق إلزاميا لجميع المستخدمين الذين يدخلون في خدمة المجلس مع استثناء العمال المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة في الحدود الميينة بالمادة المذكورة وذلك كله قصد حلول هذا الصندوق محل المعاشات بالنسبة لموظفي الحكومة ثم نصت المادة الثامنة من هذا القرار على أن تكون إحالتهم إلى المعاش في سن الستين وهو نص صريح لا لبس فيه في صدد تعيين سن التقاعد. لما كان ذلك كله وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه التحق بخدمة مجلس بلدي المنصورة في شهر نوفمبر سنة ١٩٢٣ أى في ظل القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ وكانت آخر وظيفة شغلها هي كاتب بهندسة البحارى وهي وظيفة مدرجة بميزانية المجلس وذات مرتب شهرى وكان مشتركا في صندوق الادخار — وكان من مقتضى ما تقدم أن تكون إحالته إلى المعاش عملا بالمادة الثامنة من القرار الوزاري سالف الذكر عند بلوغه سن الستين فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بمسألة الطاعنين وإلزامهما بالتعويض الذى طلبه المطعون عليه على اعتباره من الموظفين الحكوميين المؤقتين الذين لا يجرى عليهم حكم الاستقطاع ويسرى عليهم قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون قرار فصل المطعون عليه من الخدمة بعد بلوغه سن الستين قد جاء موافقا للقانون فلاحق للمطعون عليه في طلب تعويض بدعوى أنه أضربه ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، وفرج يوسف ،
وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٥٠)

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٢٦ القضائية :

ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية “ .

المهن غير التجارية . مزاياها . هي المهن التي يكون العنصر الأساسي فيها هو العمل والممارسة
الشخصية لبعض الفنون والعلوم ولو كان الربح مختلطا . مهنة التمثيل المسرحي .

المهن غير التجارية بحسب المتعارف عليه في فقه القانون وحكم المادة ٧٢
من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ هي المهن التي يباشرها الممولون بصفة مستقلة والتي
يكون العنصر الأساسي فيها العمل ويقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم
والفنون ولا يمنع من اعتبارها كذلك أن يكون الربح فيها مختلطا ونتيجة استثمار
رأس المال والعمل متى كان العمل هو مصدره الأول والغالب . فإذا كانت
الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن معيار التفرقة بين المهن التجارية
الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والمهن غير التجارية هو الغرض من تلك
المهن ، بحيث إذا كان الغرض منها مباشرة عمليات تتعلق بأشياء مادية فهي
من المهن الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية وإن كان الغرض منها إنتاج عمل
يعد ثمرة للقرينة والمواهب فلا تعد الأرباح الناتجة عن بيع ثماره للغير أرباحا
تجارية تخضع لضريبة الأرباح التجارية ، وهو معيار غير منضبط للمهن غير
التجارية يكشف عن القصور في استظهار عناصرها ومقوماتها ، واتخذ من
هذا المعيار سببا لإخضاع أرباح مورث الطاعن عن مهنة التمثيل المسرحي
للضريبة على الأرباح التجارية ورأى فيما أورده من اعتبارات — مؤداها أن
نشاط مورث الطاعن كان مختلطا اقتصر في بعض نواحيه على العمل وحده
ونخرج في النواحي الأخرى عن النطاق الفني الخالص إلى دائرة المضاربة بعمل

الغير واستغل المال والعمل معا في تأليف فرقة مسرحية واستئجار الممثلين وشراء القصص من المؤلفين والقيام بإخراجها والدعاية لها — غناء عن أن يتعرض لما أثاره الطاعن من دفاع بشأن قرار وزير المالية رقم ٢٥ سنة ١٩٤٥ إلى المهن غير التجارية بشرط أنه لا يستعين في مزاولة هذه المهنة هو ومن شاركه بأكثر من ثلاثة من أهل تلك المهنة ومشروعية هذا القيد وصحته مع أن هذا القرار هو نقطة الفصل في الدعوى مما كان ينبغي على الحكم المطعون فيه حسمها فإنه بذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤١٢ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة ضد مصاحبة الضرائب يطلب إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر في ١٩٥٣/١١/٢٢ فيما قضى به من إخضاع مورثه لضريبة الأرباح التجارية بالنسبة لدخله من مهنة التمثيل المسرحى ، واعتبار هذا الدخل خاضعا لضريبة المهن غير التجارية مع إلزام المصاحبة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقال شرحا لدعواه إنه بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أخطرته مصلحة الضرائب بأنها قدرت أرباح مورثه المرحوم نجيب الريحاني من مهنة التمثيل في السنوات من ١٩٣٩/١٩٤٠ إلى ١٩٤٤/١٩٤٥ بالمبالغ الآتية : ٢٠٠٠ جنيه و ٣٢٠٠ ج و ٤٨٠٠ ج و ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ ج و ١٢٠٠٠ ج وقدرت رأس ماله المستثمر في أول كل سنة بمبلغ ٣٠٠٠ ج وأنها ستتخذ هذه التقديرات أساسا لربط الضريبة على أرباحه التجارية والصناعية ، واعترض الطاعن على هذه التقديرات وعلى إخضاع أرباح مورثه من مهنة التمثيل وهى مهنة غير تجارية للضريبة على الأرباح التجارية وعرض الخلاف على لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها برفض الدفع بعدم خضوع جزء من أرباح المورث للضريبة على الأرباح

التجارية وبتخفيض تقديرات المأمورية لأرباح المورث الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية وجعلها كالآتي سنة ١٩٣٩ و سنة ١٩٤٠ مبلغ ١٠٠٠ ج وسنة ١٩٤٠ / ١٩٤١ مبلغ ١٦٠٠ ج وسنة ١٩٤١ / ١٩٤٢ مبلغ ٢٤٠٠ ج وسنة ١٩٤٢ / ١٩٤٣ مبلغ ٤٠٠٠ ج وسنة ١٩٤٣ / ١٩٤٤ مبلغ ٥٠٠٠ ج وسنة ١٩٤٤ / ١٩٤٥ مبلغ ٦٠٠٠ ج وهو القرار المطلوب إلغاؤه . وفي ١٠ يونيو سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد القرار المطعون فيه الصادر من لجنة طعون الضرائب في ١١/٢٢/١٩٥٣ وألزمت الطاعن بصفته المصروفات ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة — استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١١/٢٢/١٩٥٣ فيما قضى به من إخضاع مورثه لضريبة الأرباح التجارية بالنسبة لدخله من مهنة التمثيل المسرحي وباعتبار هذا الدخل خاضعا لضريبة المهن غير التجارية مع إلزام المصلحة بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وقيد استئنافه هذا برقم ٦٧١ سنة ٧١ قضائية . وفي ٨/١٢/١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف المصروفات ونحوه جنهات مقابل أتعاب المحاماة — وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن قرار وزير المالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ أضاف إلى المهن غير التجارية المعددة بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمهن المعددة بالقرار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٠ والقرار الوزاري رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٤ مهنا أخرى منها مهنة التمثيل واشترط أن لا يستعين من يزاول هذه المهن هو ومن يشاركه بأكثر من ثلاثة من أهل مهنته وجرى النزاع في الدعوى حول مشروعية هذا الشرط وصحته ومدى مطابقتها من المادة ٧٢ القانون وللواقع وأطرح الحكم هذا النزاع جانبا وانتهى بالدعوى

لاحية أخرى إذ قضى بتأييد قرار لجنة الطعن وإخضاع أرباح مورث الطاعن من مهنة التمثيل — وهى من المهن غير التجارية — للضريبة على أرباح المهن التجارية استنادا إلى ما قرره من أنه لمعرفة ما إذا كانت المهنة التى يباشرها الممول تجارية أو غير تجارية يجب النظر إلى الغرض منها فإن كان الغرض هو مباشرة عمليات تتعلق بأشياء مادية اعتبرت من المهن التجارية وإن كانت تتعلق بأعمال غير مادية هى ثمرة القريحة والمواهب اعتبرت من المهن غير التجارية مالم تحول هذه الثمار إلى أشياء مادية ، وأنه تبين أن المرحوم نجيب الريحاني كان يدير فرقة تمثيلية وكان إلى جانب ذلك يشتغل بالسينما وإنتاج الروايات لحسابه الخاص ثم يقوم بالتمثيل والإخراج نظير نسبة مئوية من الأرباح وهو نشاط مختلط اقتصر فى بعض نواحيه على العمل وحده وخرج فى النواحي الأخرى عن النطاق الفنى الخالص إلى دائرة المضاربة بعمل الغير واستغل المال والعمل معا فى تأليف الفرقة المسرحية واستئجار الممثلين وشراء القصص والقيام على إخراجها والدعاية لها وفى ذلك ما يغنى عن التعرض لما أثاره الطاعن بشأن القيد العددى الوارد فى قرار وزير المالية وما فرعه عليه . وهذا الذى قرره الحكم كلام مبهم لا يتأتى معه ادراك القاعدة القانونية التى قام عليها وكيف استخلص منها أن عمل نجيب الريحاني فى التمثيل خاضع للضريبة على الأرباح التجارية ، وينطوى على مخالفة صريحة للقانون إذ المهن غير التجارية هى المهن التى يأتى ربحها من العمل بصفة أساسية ولا يدخل فيها المال إلا بصفة ثانوية أو هى المهن التى يكون العنصر الأساسى فيها العمل وتكون قائمة على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون باللغة ما بلغت الأرباح الناتجة عنها ، وما قرره الحكم عكس ذلك وما التمس من أسباب غامضة لتجاهل القرار الوزارى وما رتبته على ذلك من إخضاع كسب مورث الطاعن من التمثيل لضريبة الأرباح التجارية يتعين إهداره والرجوع بالبحث إلى مقطع النزاع الحقيقى المتعلق ببيان مدى مطابقة القيد العددى فى قرار الوزير للقانون وللواقع وهو البحث الذى تصدت له محكمة أول درجة واستغنت عنه محكمة الاستئناف بإيراد قاعدة غير مفهومة عن المهن غير التجارية وادخلت فى بناء حكمها أن نجيب الريحاني كان يستخدم رأس المال فى دفع أجرة المسرح واستئجار الممثلين وشراء القصص والإعلان عن الفرقة فحق عليه أن يخضع للضريبة على الأرباح التجارية باعتبار

أرباحه خليطاً من نتائج العمل ورأس المال ، وهو خطأ لأن المال عنصر لا غنى عنه لمباشرة أى نشاط حتى ما كان منه نشاطاً فنياً والمهنة غير التجارية ليست هى التى تخلو من الاستعانة بالمال وإنما هى المهنة التى يكون دور المال فيها ثانوياً فى إنتاج الربح وهذه القاعدة المطردة لا تشذ عنها مهنة التمثيل فالمال المستخدم فى استئجار المسرح والممثلين واعداد المناظر والملابس وغيرها ضرورة لا بد منها لمزاولة المهنة ولكنه ليس مصدر الربح وإنما مصدره هو الأداء الفنى الرفيع الذى كان يقدمه الريحانى على خشبة المسرح .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه . أنه أقام قضاءه باخضاع أرباح مورث الطاعن من مهنة التمثيل للضريبة على الأرباح التجارية على أنه "لمعرفة ما إذا كانت المهنة التى يباشرها المحول هى من المهن الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية أو من المهن الخاضعة لضريبة المهن الغير تجارية بخلاف المهن التى تعد تجارية بحكم القانون التجارى فإنه يجب النظر إلى الغرض من تلك المهنة فإن كان الغرض منها مباشرة عمليات تتعلق بأشياء مادية سواء كانت تلك العمليات ذات صبغة مدنية أو غير مدنية فهى من المهن الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية فالمؤلف القصصى الذى يدفع برواياته إلى المسرح والمؤلف الذى يؤلف كتاباً والفنان الذى يتكر قطعة موسيقية والممثل الذى ينحت قطعة فنية ينتجون عملاً يعتبر بالنسبة لوضعه عملاً غير مادي إذ هو ممرة قريحته ومواهبه فلا تعتبر أرباح هؤلاء من بيع ثمار قرائحهم إلى الغير أرباحاً تجارية تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولكن هذه الثمار قد تتحول إلى أشياء مادية فيخضع القائمون بها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وقد تبين أن المرحوم نجيب الريحانى كان يدير فرقة تمثيلية بمسرح ريتس وهى تحت إدارته قد أقامت حفلات بالأقاليم وبدار الأوبرا وكان بجانب ذلك يشتغل بالتمثيل السينمائى وإنتاج روايات لحسابه الخاص ثم يقوم بالتمثيل والإخراج نظير نسبة مئوية من الأرباح فكان نشاطه مختلطاً اقتصر فى بعض نواحيه على العمل وحده ونخرج فى النواحي الأخرى عن النطاق الفنى الخالص إلى دائرة المضاربة بعمل الغير واستغل المال والعمل معاً فى تأليف الفرقة المسرحية واستئجار الممثلين وشراء القصص من المؤلفين والقيام على إخراجها والدعاية لها ... وهذا

الذى تقدم بيانه ترى فيه هذه المحكمة غناء عن أن تتعرض بعده لما أثاره المستأنف بشأن القيد العددي الوارد في قرار وزير المالية وما فرعه على ذلك “ — وهذا الذى أورده الحكم بمعار غير منضبط للمهن غير التجارية ، يكشف عن القصور فى استظهار عناصرها ومقوماتها على الوجه المتعارف عليه فى فقه القانون وفى حكم المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ من أنها المهن التى يباشرها الممولون بصفة مستقلة والتى يكون العنصر الأساسى فيها العمل وتقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون ، ولا يمنع من اعتبارها كذلك أن يكون الربح فيها مختلطا ونتيجة استثمار رأس المال والعمل متى كان العمل هو مصدره الأول والغالب — ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من المعيار الذى أورده وتطبيقه على واقعة الدعوى سببا لتأييد قرار لجنة الطعن فيما انتهى إليه من إخضاع أرباح مورث الطاعن من تأليف الروايات التى يقوم بتمثيلها ومن التمثيل السينمائى لحساب الغير للضريبة على المهن غير التجارية وإخضاع باقى أرباحه من أوجه النشاط الأخرى — ومنها مهنة التمثيل المسرحى — للضريبة على الأرباح التجارية ، ورأى فيما أورده هو — لا الحكم الابتدائى ولا قرار اللجنة — من اعتبارات غناء عن أن يتعرض لما أثاره الطاعن من دفاع بشأن قرار وزير المالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ والقيد العددي الوارد فيه ومشروعيته وصحته بينما هذا القرار هو نقطة الفصل فى الدعوى وكان واجبا عليه أن يحسمها فإنه بذلك — وفى خصوص أرباح مورث الطاعن من مهنة التمثيل المسرحى — يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٥١)

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) صورية . أثر الصورية على الغير . عقد . بيع :

حق الغير حسن النية في التمسك بالعقد الظاهر المسجل . عدم جواز الاحتجاج عليه بورقة غير مسجلة تفيد التقايل من التعاقد ولو كان مؤشرا بمضمونها على هامش تسجيل العقد الظاهر .

(ب) نقض . ”المصلحة في الطعن“ بيع . ثمن البيع .

مطالبة المشتري بثمن المبيع من شأن البائع له وحده . ليس لسلف البائع أن يتمسك بعدم سداد المشتري من خلفه بباقي الثمن ولا مصلحة له في ذلك .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن للغير حسن النية أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان هذا في مصلحته ولا يجوز أن يحتاج بورقة غير مسجلة تفيد التقايل من الصفقة متى كان لا يعلم بصورية عقد تملك البائع له ولو كان مؤشرا بمضمونها على هامش تسجيل العقد الظاهر المسجل لأن ذلك التأشير لا يؤدي إلا إلى إثبات تاريخها وإثبات التاريخ ليس فيه إشهار للورقة حتى يعترض به على الغير بل تعتبر كما كانت قبل التأشير باقية في طي الكتمان والخفاء . وإذن فمتى كانت الطاعة قد باعت الأطيان موضوع النزاع إلى المطعون عليها الأولى بمقتضى عقد بيع مسجل وكان المطعون عليه الثانى قد اشترى تلك الأطيان منها بعد أن اطمأن إلى ملكيتها لها فانه يعتبر في حكم الغير بالنسبة لصورية عقد البيع . والحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن المطعون عليها الأولى قد عجزت عن إثبات علم المشتري بورقة الضد التي لم تسجل قبل صدور البيع إليه بحيث لا تسرى

عليه ولا يكون لها ثمت تأثير على حقوقه المستمدة من العقد الظاهر المسجل ،
لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور .

٢ — متى كان الحكم المطعون قد قضى بصحة ونفاذ عقد البيع المعقود بين
المطعون عليها الأولى والمطعون عليه الثانى قبل أن يؤدى الأخير باقى الثمن خزانة
المحكمة فإنه لا يكون للطاعن ثمت مصلحة فى النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون
لهذا السبب إذ أن المطالبة بباقى الثمن من شأن البائع بوحده .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل
فى أن الطاعنة رفعت الدعوى رقم ٤٤٣٢ سنة ١٩٤١ كلى مصر بصفتها قيمة
على زوجها المذنب قاسم فهمى السيد ضد المطعون عليها الأولى طالبة الحكم ببطالان
عقد بيع مسجل فى ٣ من أغسطس سنة ١٩٤١ يتضمن بيعه لها ٩ س و ٥ ط و ١٦ ف
مبينة بعريضة الدعوى بثمن مقداره ٣٣٤ جنيها وقالت شرحا لدعواها إن زوجها
المحجور عليه شقيق للمطعون عليها الأولى وأن عقد البيع سالف الذكر هو فى حقيقة
عقد صورى وأن المشترية لم تدفع شيئا من الثمن على خلاف ما ذكر بالعقد من أنها
دفعت الثمن بأكمله وقدمت إثباتا لدعواها هذه ورقة موقعا عليها من المطعون عليها
الأولى تقر فيها بصورية العقد وأنها تتعهد بدفع ثمن هذه الأطنان إذا هى تصرفت
فيها فطعنت المطعون عليها الأولى فى هذه الورقة بالتروير . كذلك رفع المطعون
عليه الثانى الدعوى ٢٠٦٢ سنة ١٩٤٨ كلى مصر على المطعون عليها الأولى طالبا
الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع ابتدأ فى مؤرخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ يتضمن بيعها
له الأطنان سألقة الذكر بثمن مقداره ٨١١ جنيها و ١٩٩ مليا دفع منه عند التعاقد
مبلغ ٢٠٠ جنيه واحتفظ بالباقى اسداد دين على الأطنان لبنك الأراضى المصرى ،
تدخلت الطاعنة خصما ثانيا فى هذه الدعوى كما تدخل المطعون عليه الثانى خصما فى دعواها

واعترض كل منهما على طلبات الآخر ، قبلت المحكمة تدخلهما وضمت الدعويان
فقدمت الطاعنة عتد صلح تحرر بينها وبين المطعون عليها الأولى تقر فيه هذه
الأخيرة بصحة ورقة الضد وتنازلها عن دعوى التزوير وبحق الطاعنة في طلب
الحكم ببطالان عقد البيع الصادر إليها من المجرور عليه وطلبت الطاعنة إلحاق عقد الصلح
بمحضر الجلسة وإثبات ما تضمنه فيه ورفض دعوى المطعون عليه الثاني ، اعترض
المطعون عليه الثاني على طلبات الطاعنة وقال إن الطاعنة والمطعون عليها الأولى
متواطئان على ضياع حقه وأن الأوراق التي تحتج بها الطاعنة قد اصطنعت لتأييد
دعواها التي رفعت بالتواطؤ بينها وبين المطعون عليها الأولى ولم يكن طعنهما بالتزوير
ثم تحرير عقد الصلح إلا إجراءات شكلية الغرض منها الإيهام بحجية تلك الدعوى
حتى يصلوا من ذلك إلى الحكم برفض دعواه ، قضى في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠
برفض دعوى الطاعنة وبصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إلى المطعون عليه الثاني
فأستأنفت الطاعنة هذا الحكم كما استأنفته المطعون عليها الثانية وقيد الاستئنافان
برقمي ٢٨٣ و ٦٨/٢٨٩ ق وقد ضم الاستئنافان ثم قضى في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣
بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى أن المطعون عليه الثاني
كان يعلم بوجود ورقة الضد عند تعاقدتهما وقد كلفت المحكمة المطعون عليه الثاني
بتقديم كشف من بنك الأراضى يبين ما يخص الأطيان المبيعة من الدين . . .
ومقدار ما دفعه وإيداع الباقي خزانة المحكمة . . ثم قضى في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٥
بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي لا تتعارض مع الأسباب التي أضافتها إليها
محكمة الاستئناف فطعن الطاعنة وحدها في هذا الحكم وقدمت النيابة مذكرة
طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون
فقررت إحالته إلى هذه الدائرة ، ثم أعلن تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة
بناء على طلب قاسم فهمى السيد وبعد رفع المجرعه . وبالجلسة المحددة لنظر
الطعن صممت النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل الأول منها أن الحكم المطعون
فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على أنه
لا جدوى لها من الاحتجاج على المطعون عليه الثاني بورقة الضد الصادرة من المطعون
عليها الأولى لأن هذه الورقة غير مسجلة وأنه لا اعتداد بالتأشير بمضمونها على

هامش العقد المسجل الصادر إلى المطعون عليها الأولى وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه ينطوى على فهم خاطيء لأحكام المادتين ١٧ و ١٥ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري إذ نصهما صريح في الاكتفاء بالتأشير في هامش سجل المحررات واجبة الشهر بما يقدم ضدها من الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف وأنه يترتب على التأشير بتلك الدعاوى أن حق المدعى إذ تقرر بحكم مؤثر به طبقاً للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من التأشير بالدعاوى .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر باحالة الدعوى إلى التحقيق أنه أقام قضاءه في خصوص ما تنعاه الطاعنة على قوله " إن ما تقرره المستأنفة — الطاعنة — مردود بأن التأشير بمضمون ورقة الضد على هامش العقد المسجل لا يؤدي إلا إلى إثبات تاريخها وإثبات التاريخ هذا ليس فيه إثمها للورقة حتى يعترض به على الغير بل تعتبر كما كانت قبل التأشير باقية في طي الكتمان والخفاء فلا تسرى على المشتري — المطعون عليه الثاني — متى كان حسن النية ولا تأثير لها على حقوقه المستمدة من العقد الظاهر المسجل وبذلك لا يصح التمسك بالورقة ضد أبو الفضل إن ثبت حسن نيته ولا يمكن أن يضار باتفاق سرى لا يعلم به " ويبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قال " وحيث إنه وقد عجزت السيدة جليلة — المطعون عليها الأولى — التي باعت للمستأنف عليه أبو الفضل إبراهيم عن إثبات علمه بالورقة المقدمة من السيدة فاطمة عوض عريان المهدي بصفتها والتي تقر فيها العبيدة جليلة بصورية العقد الصادر لها من المحجوز عليه ، إزاء هذا العجز لا يمكن مساءلة أبو الفضل بمقتضى هذه الورقة واعتبارها حجة عليه لأنه أجنبي عنها ومرت على فرض صحتها في الخفاء بعيداً عنه ولم تثبت البائعة علمه بها قبل صدور البيع إليه ومن ثم يكون ما أنارت به السيدة فاطمة والسيدة جليلة بشأن حجية هذه الورقة على أبو الفضل إبراهيم لا سند له من القانون " ، وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه صحيح في القانون ذلك أنه متى كان الطاعن قد باع الأطيان موضوع النزاع إلى المطعون عليها الأولى بمقتضى عقد البيع المسجل في ٣ من أغسطس سنة ١٩٤١ وكان المطعون عليه الثاني قد اشترى تلك الأطيان منها بعد أن اطمأن إلى ملكيتها لها فهو في حكم الغير بالنسبة للصورية وقد استقر قضاء

هذه المحكمة على أن للغير حسن النية أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان هذا في مصلحته ولا يجوز أن يحتاج بورقة غير مسجلة تفيد التقابل من الصفقة متى كان لا يعلم بصورية عقد تملك البائع له (نقض ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣) لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم بالسبب الثانى من أسباب الطعن أنه مشوب بقصور يعيبه ذلك أنه وقد رأى عدم الأخذ بورقة الضد استند في ذلك إلى الأسباب التى استند إليها الحكم الابتدائى وقال إنه يحيل عليها بما لا يتعارض مع أسبابه ، وقضاء الحكم الابتدائى يقوم فى هذا الصدد على ثلاثة أسباب أولها أن ورقة الضد مشوبة فى تحريرها بما يبعث على الشك فيها والثانى أنها من الناحية القانونية لا حجية لها على المطعون عليه الثانى لأنها غير مسجلة والسبب الثالث أن الورقة من الناحية الموضوعية لا تفيد صورية عقد تملك المطعون عليها الأولى ، ويستطرد الطاعن من ذلك إلى بيان أوجه القصور التى يراها فيقول إنه بينما يأخذ الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب إذا به يهمل الأول منها فيحيل الدعوى إلى التحقيق أما عن السبب الثانى فهو نفس الخطأ الذى وقع فيه الحكم المطعون فيه وأما عن الأمر الثالث فإن الحكم لم يفرق بين الإقرار بالصورية والجزاء المترتب على تصرف المطعون عليها الأولى فى الأتيان مخالفة بذلك لإقرارها ، والتزامها فى هذه الحالة بدفع ثمنها .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أن الحكم مقام فى دعامته الأساسية على أن ورقة الضد لا تعتبر حجة على المطعون عليه الثانى لعدم علمه بصورية عقد تملك البائعة له وهو تقرير صحيح لمساورد بيانه فى الرد على السبب الأول ويكفى لحمله ومن ثم فالنعى على الحكم بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث خطاه فى تطبيق القانون إذ قضى بصحة ونفاذ عقد البيع المعقود بين المطعون عليها الأولى

والمطعون عليه الثانى قبل أن يودع المطعون عليه الثانى باقى الثمن خزانة المحكمة ولا يغير من هذا النظر قول الحكم إنه لا يمكن مؤاخذته عن عدم الوفاء بباقى الثمن إذ أنه قد استحال عليه الحصول من بنك الأراضى المصرى على الكشف الذى كلفته المحكمة بالحصول عليه وكان ذلك بفعل الطاعنة إذ أرسلت إنذارا إلى البنك نهت عليه فيه بعدم إعطاء المطعون عليه الثانى أى بيان ، وهذا الذى ذكره الحكم ما كان ليعنى المطعون عليه الثانى من إيداع باقى الثمن جميعه خزانة المحكمة على ذمة البائعة وبنك الأراضى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لا مصلحة للطاعن فيه ولا جدوى له منه لأن المطالبة بباقى الثمن من شأن المطعون عليها الأولى وحدها .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يقوم على أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمد متولى عتلم ، ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٥٢)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) نقض . ” إجراءات الطعن “ إعلان تقرير الطعن .

إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة خلال الخمسة عشر يوما التالية لهذا القرار إجراء جوهرى . إغفاله مستوجب عدم قبول الطعن .

(ب) نقض ” إجراءات الطعن “ تقرير الطعن .

وجوب مباشرة إجراءات الطعن من محامى الطاعن بالوكالة عنه لامن الطاعن بشخصه تعيين المحامى موطنه بتقرير الطعن دليل على ذلك بأن هذا الموطن هو المحل المختار لموكله الطاعن . جواز توجيه قلم الكتاب الاخبار بالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون إلى موطن محامى الطاعن .

(ج) وكالة . ” إنقضاء الوكالة “ .

وجوب إعلان الموكل عن انقضاء الوكالة . تحمل الموكل مسؤولية إغفال ذلك الإجراء . انقضاء الوكالة بالوفاة أو العزل أو الاعتزال لا يقطع سيرا الخصومة .

١ - على الطاعن إذا ما صدر قرار بإحالة الطعن بالنقض إلى الدائرة المختصة أن يعلن خصومه بصورة من تقرير الطعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة خلال الخمسة عشر يوما التالية لهذا القرار - وإغفال هذا الإجراء - وهو من الإجراءات الجوهرية التى يتعين على الطاعن إلزامها لتعلقه بميعاد حتى - يستوجب الحكم بعدم قبول الطعن .

٢ - لا يجوز للطاعن بشخصه أن يقوم بإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى نصت عليها المواد ٤٢٩ و ٤٣١ مرافعات و ٩٧ و ٩٨ ق ٥٧ سنة ١٩٥٩ وإنما

يقوم بها محاميه المقرر أمام محكمة النقض بوكالته عنه فإذا ما عين محامى الطاعن موطنه في تقرير الطعن فإنه يكون على علم بأن هذا الموطن هو المحل المختار لموكله توجه إليه فيه كل الأوراق المتعلقة بسير الطعن ومن بينها الإخبار بالجلسة المحددة لنظره أمام دائرة فحص الطعون . فإذا كان محامى الطاعن رغم تغيير موطنه المبين بتقرير الطعن قد قصر في إخطار قلم الكتاب بذلك وكان قلم الكتاب قد وجه إليه الإخبار في هذا الموطن فلم يسلم إليه وكان المشرع لم يأذن لقلم الكتاب في توجيه الإخبار إلى الطاعن فإن قلم الكتاب يكون قد قام بالإجراء الذى قرره القانون .

٣ — ألزم الشارع الموكل أن يعلن عن انقضاء الوكالة وحمله مسئولية إغفال هذا الإجراء . فإذا انقضت الوكالة بال عزل أو الاعتزال ولم يعلن الموكل خصمه بذلك سارت الاجراءات صحيحة في مواجهة الوكيل . كذلك إذا انقضت الوكالة بوفاة الوكيل أو بعزله أو باعتزاله فإن ذلك لا يقطع سير الخصومة ويتعين على الموكل أن يتقدم إلى المحكمة لتمنعه أجلا مناسباً يتمكن فيه وكيله الجديد من مباشرة الدعوى فإن هو تخلف عن ذلك أعملت المحكمة الجزاء الذى رتبته القانون على غياب الخصم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن لعدم إعلانه للطعون عليها في الميعاد المقرر قانوناً .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه متى كان الثابت من الأوراق أن الطعن رفع قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ الصادر بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ولم تكن قد حددت جلسة لنظره أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل بهذا القانون في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ فإنه إعمالاً لحكم المادة الخامسة من مواد إصداره تسرى عليه أحكام المواد من ٩ إلى ١٧ فقرة أولى منه . ولما كانت المادة ١١ من القانون المشار إليه

توجب على الطاعن إذا ما صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يعلن خصومه بصورة من تقرير الطعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة خلال الخمسة عشر يوما التالية لهذا القرار وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار هذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية التي يتعين على الطاعن التزامها لتعلقه بمبدأ حتمي يتصل بإجراء الطعن . وكان يبين من أوراق الطعن أن الطاعن لم يتسلم صورة تقرير الطعن بعد صدور قرار الإحالة وكان مقتضى ذلك أنه لم يعلن الطعن إلى خصمه فان إغفاله هذا الإجراء يستوجب الحكم بعدم قبول الطعن . ولا يغير من هذا النظر أن يكون قلم الكتاب إعمالا لما قرره المادة التاسعة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أن يحدد رئيس المحكمة بالجلسة التي تنظر فيها القضية أمام دائرة فحص الطعون وينخب قلم الكتاب بها محامي الطاعن قبل الموعد بأسبوع على الأقل بكتاب موصى عليه“ قد أرسل كتابا إلى محامي الطاعن بموطنه المبين بتقرير الطعن وأن يكون هذا الكتاب قد رد إلى قلم الكتاب مؤشرا عليه من عامل البريد بما يفيد أن المرسل إليه قد ترك موطنه ذلك — أولا — أن إجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب أن يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة يوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب (المادة ٤٢٩ مرافعات والمادة ٧ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩) وأن يكون الإخبار بالجلسة التي تحدد لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بكتاب موصى عليه يرسله قلم الكتاب إلى محامي الطاعن (المادة ٤٣١ مرافعات والمادة ٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩) ومؤدى ذلك أنه لا يجوز للطاعن بشخصه أن يقوم بهذه الإجراءات وإنما يقوم بها محاميه المقرر أمام محكمة النقض بوكالته عنه . فإذا ما عين محامي الطاعن موطنه في تقرير الطعن فإنه يكون على علم بأن هذا الموطن هو المحل المختار لموكله توجه إليه فيه كل الأوراق المتعلقة بسير الطعن ومن بين الإخبار بالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون . فإذا كان محامي الطاعن رغم تغيير موطنه المبين بتقرير الطعن قد قصر في إخطار قلم الكتاب بذلك . وكان قلم الكتاب قد وجه إليه الإخبار في هذا الموطن فلم يسلم إليه وكان المشرع لم يأذن قلم الكتاب في توجيه الإخبار إلى الطاعن فإن قلم الكتاب يكون قد قام بالإجراء الذي قرره القانون . ثانيا — نصت المادة ٨٣ من قانون المرافعات على أنه ”يجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون موطن وكيله معتبرا في إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضى الموكل هو فيها“ وقررت المادة ٨٨

مرافعات أنه "إذا اعتزل الوكيل أو عزله موكله فذلك لا يمنع من سير الاجراءات في مواجهته إلا إذا أعلن الخصم بتعيين بدله أو يقوم الموكل على مباشرة الدعوى بنفسه" ونصت المادة ٣٠٠ مرافعات على أن "لا تنقطع الخصومة بموت وكيل الدعوى ولا بانقضاء وكالته بالتعنى" أو بالعزل — وللمحكمة أن تمنح أجلا مناسباً للخصم الذى مات وكيله أو انقضت وكالته إذا كان قد بادر فعين له وكيلاً جديداً خلال الخمسة عشر يوماً التالية لانقضاء الوكالة الأولى" ومؤدى هذه النصوص أن المشرع ألزم الموكل أن يعلن عن انقضاء الوكالة وحمله مسئولية إغفال هذا الاجراء . فإذا انقضت الوكالة بالعزل أو الاعتزال ولم يعلن الموكل خصمه بذلك سارت الاجراءات صحيحة في مواجهة الوكيل كذلك إذا انقضت الوكالة بوفاة الوكيل أو بعزله أو باعتزاله فإن ذلك لا يقطع سير الخصومة ويتعين على الموكل أن يتقدم إلى المحكمة لتمنحه أجلا مناسباً يتمكن فيه وكيله الجديد من مباشرة الدعوى فإن هو تخلف عن ذلك أعملت المحكمة الجزاء الذى رتبته القانون على غياب الخصم . وعلى ذلك يكون غير مجد ما تمسك به محامى الطاعن في جلسة المرافعة من وفاة المحامى الذى قرر بالطعن قبل أن يرسل إليه قلم الكتاب الخطاب المتضمن لإخطاره بالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام دائرة الفحص طالما أن الطاعن لم يخطر قلم الكتاب بوفاة هذا الوكيل واختياره لوكيل جديد .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ، وأحمد زكى محمد المستشارين .

(٥٣)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٦ القضائية :

الالتزام . "تجديد الالتزام" . "استئناف" . "طريقة رفع الاستئناف" .

عقد اتفاق . تحرير سندات إذنية بعض الدين الوارد به لا يستفاد منه تجديد الالتزام . لا تعد الدعوى من دعاوى السندات الإذنية . وجوب رفع الاستئناف من الحكم الصادر فيها بطريق الإيداع لا بطريق التكليف بالحضور .

تجديد الالتزام وفقا للمادة ٣٥٤ من القانون المدنى لا يستفاد من كتابة سند بدين موجود قبل ذلك ولا مما يحدث فى الالتزام من تغيير لا يتناول إلا زمان الوفاء أو كيفيته وينبنى على ذلك أنه متى كانت العلاقة بين طرفى النزاع تقوم بصفة أصلية على عقد اتفاق تحررت بعض الدين الوارد فيه سندات إذنية وتناول الدائن عن باقى مع حفظ حقه فى الرجوع عن هذا التنازل إذا ما تخلف المدين عن الوفاء بأى سند منها فإن تحرير هذه السندات لا يعتبر تمديدا للدين والدعوى التى ترفع للطالبة بقيمتها مع باقى الدين لا تعتبر من دعاوى السندات الإذنية التى قصدت إليها المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومن ثم فيتعين عند استئناف الحكم الصادر فيها رفعه بطريق إيداع عريضة الاستئناف قلم الكتاب طبقا للمادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ وإلا كان الاستئناف باطلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعن — الذى كان قد تولى إدارة المحلات التجارية المخلفة عن والده تلقى من مصلحة الضرائب النموذج رقم ١٨ بعناصر ربط ضريبة الأرباح التجارية عن المدة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥١ — فرد الطاعن على وجهه نظر مصلحة الضرائب فى هذا الشأن — ثم تعاقد مع المطعون عليه فى ١٢/٥/١٩٥٣ على أن يحضر الأخير عنه أمام لجنة الطعن مقابل أتعاب مقدمها خمسون جنيها والمؤخر يحتسب على أساس ١٥٪ من المبلغ الذى يستطيع المطعون عليه تخفيضه من الضرائب المقدرة على الأسس الميينة بالنموذج ١٨ — ثم أخطر الطاعن بالنموذج رقم ١٩ بربط الضريبة عن تلك السنوات ومثل المطعون عليه الطاعن أمام لجنة الطعن التى انتهت فى قرارها الصادر فى ١٤/٣/١٩٥٤ إلى تخفيض الضرائب على النحو الوارد بذلك القرار — وعقب ذلك وفى ٧/٤/١٩٥٤ عقد الطاعن مع المطعون عليه اتفاقا آخر أشير فيه إلى اتفاق ١٢/٥/١٩٥٣ وإلى قرار لجنة الطعن ونص فيه على أن المطعون عليه استحق فى ذمة الطاعن مقابل حضوره عنه أمام لجنة الطعن مبلغ ٧٢٠ جنيها تقاضى منها مائتى جنيها وتنازل عن ١٢٠ جنيها واتفق على أن يقوم الطاعن بسداد الباقي على أقساط شهرية كل منها ٢٥ جنيها وذلك بالعقد أنه حررت بالمبلغ الباقي سندات إذنية كما نص فيه على أنه إذا تأخر الطاعن فى سداد أى قسط تحمل باقى الأقساط ويكون للمطعون عليه المطالبة بمبلغ ال ١٢٠ جنيها التى تنازل عنها . وقد قام الطاعن بسداد أربعة أقساط ثم وجه إلى المطعون عليه انذارا أبدى فيه اعتراضه على الاتفاقين السابقين الاشارة إليهما وأعلن إليه توقفه عن سداد باقى قيمة السندات الإذنية التى لم يكن قد حل ميعاد الوفاء بها — كما أورد به أن المطعون عليه تقاضى منه مبلغ ١٨٠ جنيها

زيادة عن الأجر الذى يستحقه — وعلى أثر ذلك تقدم المطعون عليه بطلب إلى رئيس محكمة مصر الابتدائية طلب فيه إصدار أمر أداء ضد الطاعن بمبلغ ٤٧٠ جنيها قيمة الباقي له من الأجر المتفق عليه بعقد ١٩٥٤/٤/٧ بمافى ذلك مبلغ ١٢٠ جنيها الذى كان قد تنازل عنه وذلك إعمالا للشرط الوارد بالعقد فى خصوصه — وفى ١٤/١٠/١٩٥٤ رفض رئيس المحكمة إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع فى الدعوى رقم ١٩٥٤ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى القاهرة ثم أقام الطاعن على المطعون عليه دعوى فرعية طلب فيها الحكم بالزامه بمبلغ ١٨٠ جنيها تأسيسا على بطلان عقدي ١٩٥٣/٥/١٢، ١٩٥٤/٤/٧، لمخالفتها لنصر المادة ٤٧٢ من القانون المدنى وعلى أن هذين العقدين يشوبهما البطلان للتدليس والغلط إذ كان يجب أن يجهل كنه النزاع كما أن القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ أوجب اتخاذ ضريبة سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن سنى ١٩٤٨ — ١٩٥١ — وفى أول فبراير سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض الدعويين الأصلية والفرعية وأقامت قضاءها على أن الدعوى الأصلية مؤسسة على عقد ١٩٥٤/٤/٧ الذى أبرم بعد تنفيذ الوكالة ومن ثم لا تنطبق عليه المادة ٤٧٢ من القانون المدنى كما أن المطعون عليه ليس من المحامين المقيدين بالجدول فلا يسرى حكم هذه المادة فى حقه ونفى الحكم ما ادعاه الطاعن من تدليس أو غلط وانتهى إلى تقرير حق المحكمة فى التدخل فى تقدير الأجر مقابل العمل الذى قام به المطعون عليه وقدر الحكم هذا الأجر بالمبلغ الذى كان المطعون عليه قد اقتضاه فعلا من الطاعن — أعلن الطاعن هذا الحكم إلى المطعون عليه فى ٢ من إبريل سنة ١٩٥٥ فاستأنفه الأخير بطريق التكاليف بالحضور بالاستئناف رقم ٣٣٨ سنة ٧٢ ق القاهرة كما استأنفه الطاعن استئنافا فرعيا بعريضة أعلنت إلى المطعون عليه فى ١٩/٩/١٩٥٥ بالاستئناف رقم ٦٨٠ سنة ٧٢ ق القاهرة وكان الطاعن قد دفع ببطلان الاستئناف الأصلى المرفوع من المطعون عليه لأنه لم يحصل بطريق ايداع العريضة قلم الكتاب — وفى ٢٨/٦/١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفع وبقبول الاستئناف شكلا — ثم قررت ضم الاستئناف الفرعى إلى الاستئناف الأصلى وحكمت بتاريخ ٦/١٢/١٩٥٥ فى الاستئناف الأصلى بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٥٠ جنيها وفى الاستئناف الفرعى برفضه — أعلن المطعون عليه هذا الحكم الأخير فى ٢٠/١٢/١٩٥٥ فطعن فيه الطاعن كما طعن فى حكم ٢٨/٦/١٩٥٥

بالنقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ١٩٦٠/٥/٢٤ إحالته إلى هذه الدائرة وقد تمت النيابة مذكرة صممت فيها على الرأي الوارد بمذكرتها قبل الإحالة طالبة نقض الحكمين المطعون فيهما .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم الصادر في ١٩٥٥/٦/٢٨ أنه إذ قضى برفض الدفع ببطلان الاستئناف الأصلي وبقبول هذا الاستئناف شكلا قد خالف القانون — ويقول الطاعن في بيان ذلك إن الحكم اعتبر دعوى المطعون عليه من دعاوى السندات الإذنية على أساس تجزئة الطلبات فيها إلى قسمين يمثل أحدهما قيمة السندات الإذنية ويمثل الآخر مبلغ ١٢٠ جنيتها في حين أن هذه التجزئة تتنافى مع وحدة موضوع الدعوى على النحو الذي رسمه المطعون عليه في طلب إصدار أمر الأداء والذي تمثل في المطالبة بأجره المحدد بعقد ١٩٥٤/٤/٧ الذي استند إليه المطعون عليه صراحة ولم تأت إشارته إلى السندات الإذنية في طلب إصدار أمر الأداء إلا من قبيل تفصيل الوقائع لا على أنها أساس التزام الطاعن بالمبلغ المطالب به . ومما يؤكد هذا النظر أن بعض السندات الإذنية لم يكن قد حل ميعاد الوفاء المبين بها ولكن حلول هذا الأجل تحقق إعمالا للشرط الوارد بعقد ١٩٥٤/٤/٧ — كما يؤكد أن اعتبار الدعوى من دعاوى السندات الإذنية لا يصدق على مبلغ الـ ١٢٠ جنيتها الذي لم يرد له ذكر في تلك السندات وانفرد عقد ١٩٥٤/٤/٧ بالتحدث عنه وبيان مدى حق المطعون عليه في المطالبة به وشرط ذلك — وأضاف الطاعن أن الحكم اضطرب في هذا الشأن إذ اعتبر هذا المبلغ من ملحقات السندات الإذنية . وآية هذا الاضطراب أن الحكم فصل بين تلك السندات وبين عقد ١٩٥٤/٤/٧ واعتبر تحرير السندات استبدالاً للدين المحدد بالعقد مما مؤداه انقضاء الدين الأخير بجميع توابعه ونشوء دين جديد — إلا أن الحكم عندما اصطدم بالمطالبة بمبلغ الـ ١٢٠ جنيتها وبأن ميعاد الوفاء ببعض السندات الإذنية لم يكن قد حل بعد وكان حلول الأجل مستمداً مما نص عليه بالعقد عاد الحكم فقرر أن تلك الطلبات تعد من ملحقات السندات الإذنية وهو تقرير ينقضه أن مؤدى استبدال الدين الوارد بالعقد بالسندات الإذنية أن تصبح تلك السندات هي المصدر الوحيد للالتزام كما مؤداه أنه لا يمكن وصف أحد المصدرين "العقد والسندات الإذنية" بأنه أصل والثاني بأنه تابع له — وعلى فرض إمكان ذلك بعد حصول الاستبدال

الذى قرره الحكم خطأ لمخالفته لنص المادة ٣٥٤ من القانون المدنى فان الإلتزام نشأ عن عقد ١٩٥٤/٤/٧ ومن ثم فان هذا العقد يكون هو الأصل وتكون السندات الإذنية هى التابع مما كان يترتب معه أن يكون استئناف الحكم الصادر فى الدعوى بطريق إيداع العريضة قلم الكتاب . وإذا كان الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً قد انحرف عن هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تفسيره .

وحيث إنه يبين من وقائع الدعوى على النحو السابق إرادته أن المطعون عليه عندما تقدم بطلب إصدار أمر الأداء حدد موضوع الدعوى بأنه المطالبة بباقي أجر وكالته عن الطاعن استناداً إلى عقد ١٩٥٤/٤/٧ وأوضح أن من بين ما يطالب به مبلغ ٣٥٠ جنيهاً قيمة السندات الإذنية التى حررت نفاذاً للعقد المذكور الذى تضمن حق المطعون عليه فى المطالبة بقيمتها قبل حلول مواعيد الوفاء المحددة بها إذا تخلف الطاعن عن الوفاء بقيمة أحدها — كما أوضح المطعون عليه أن باقى المبلغ المطالب به وهو ١٢٠ جنيهاً كان قد تنازل عنه للطاعن بمقتضى عقد ١٩٥٤/٤/٧ ونص فى العقد على حقه فى الرجوع عن هذا التنازل إذا تخلف الطاعن عن سداد قيمة أى سند من السندات الإذنية — ويخلص من هذا أن دعوى المطعون عليه ما هى إلا دعوى مطالبة بأجر يقوم التزام الطاعن به بصفة أصلية على عقد ١٩٥٤/٤/٧ بدليل أن المطعون عليه طالب بقيمة بعض السندات الإذنية التى لم يكن قد حل ميعاد الوفاء المبين بها إعمالاً للشرط الوارد بالعقد بحلول أجل الوفاء بقيمتها إذا تخلف الطاعن عن سداد قيمة أحدها فى الميعاد المبين به — وبدليل أن المطعون عليه طالب فيما طالب به بمبلغ ١٢٠ جنيهاً التى كان قد تنازل عنها مع خلو السندات الإذنية من ذكر هذا المبلغ وكانت مطالبته مستندة إلى العقد سالف الذكر .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الدعوى من دعاوى السندات الإذنية تأسيساً على ما أورده من "أنه وإن كان عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٤/٤/٧ هو أساس التعاقد إلا أنه حصل استبدال تحرير السندات الإذنية المطالب بقيمتها إذ اتفق على تحرير هذه السندات ومواعيد استحقاقها" وكان هذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضاءه تكييفاً خاطئاً للظروف والوقائع التى يتألف منها

تجديد الدين لمخالفته للمادة ٣٥٤ من القانون المدني التي تقضى بأن تجديد الدين لا يستفاد من كتابة سند بدين موجود قبل ذلك ولا مما يحدث في الالتزام من تغيير لا يتناول إلا زمان الوفاء أو كيفيته — فإن ما انتهى إليه الحكم من اعتبار الدعوى من دعاوى السندات الإذنية يكون غير صحيح في القانون .

وحيث إنه وقد تبين مما سلف ذكره أن الدين الثابت بعقد ١٩٥٤/٤/٧ لم يتجدد بتحرير السندات الإذنية وأن هذا العقد هو أساس التزام الطاعن بالأجر الذى طالب به المطعون عليه — فإن الدعوى لا تعتبر من دعاوى السندات الإذنية التى قصدت إليها المادة ١١٨ مرافعات ومن ثم فإن استئناف الحكم الصادر فيها يجب أن يتم وفق نص المادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ بطريق إيداع عريضة الاستئناف قلم الكتاب وإلا كان باطلا ولما كان حكم ١٩٥٥/٦/٢٨ إذ قضى بقبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليه بطريق التكليف بالحضور يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه . ولما كانت الدعوى صالحة للفصل فيها فإنه يتعين القضاء بطلان هذا الاستئناف .

وحيث إن نقض هذا الحكم يستتبع نقض الحكم الصادر من محكمة الاستئناف فى موضوع الدعوى بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٦ عملا بالمادة ٤٤٧ مرافعات .

وحيث إن بطلان الاستئناف الأصيل يترتب عليه عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤١٣ مرافعات زوال الاستئناف الفرعى المرفوع من الطاعن .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وفرج يوسف ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٥٤)

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض . ” الخصوم فى الطعن ” .

اختصاص من لم يكن خصما فى النزاع أمام محكمة الموضوع . أثره .

(ب) إثبات ” حجية الشيء المقضى ” . ” دعوى ” . ” عمل ” .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . شروطه . وحدة الموضوع
والخصوم والسبب . مثال فى قرارات هيئة التحكيم فى منازعات العمل .

١ - لا تكون الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض إلا بين من كانوا طرفا فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه بحيث إذا اختصم فى الطعن من لم يكن خصما فى النزاع أمام المحكمة التى أصدرته ، كان الطعن بالنسبة له غير مقبول شكلا .

٢ - يشترط لقيام حجية الشيء المقضى التى لا تجيز معاودة النظر فى نزاع سبق الفصل فيه أن تتحقق وحدة الموضوع والخصوم والسبب . فتى كان قرار هيئة التحكيم السابق قد فصل فى مزية السكن المجانى للعمال الذين كانوا قد حصلوا عليها فعلا قبل صدوره وكان النزاع الحالى مطلوبا فيه أحقية من عدا هؤلاء العمال فى التمتع بالسكن مجانا فى المساكن التى تنشأ الشركة لعمالها فإنه لا يتحقق بذلك شرط اتحاد الموضوع فى النزاعين ويكون قضاء القرار المطعون فيه بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه غير صحيح فى القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الأوراق تحصل فى أن النقابة الطاعنة تقدمت فى ١٩٥٣/١٢/٢٩ إلى مكتب العمل بشكوى ضد الشركة المطعون عليها قالت فيها إنها — أى النقابة — سبق أن تقدمت ضد الشركة بعدة مطالب عرض النزاع بشأنها على هيئة التحكيم وقيد بجدول منازعات التحكيم برقم ٨٩ سنة ١٩٥٣ وبتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٦ أصدرت الهيئة قرارا تضمن تقرير حق العمال الذين يشتغلون فى مرفق النقل بالشركة فى أن يطبق عليهم كادر النقل المشترك بمدينة الاسكندرية فيما يتعلق بالأجور فقط وتقرير حق من يتمتع منهم بمسكن بالمجان فى استمرار تحقيقه لهذا الامتياز . كما صدرت من قبل قرارات مماثلة فى النزاعين ٨ سنة ١٩٤٩ و ٧ سنة ١٩٥٢ تحكيم القاهرة ولكن الشركة المطعون عليها أصدرت فى ١٩٥٣/١٢/٢٩ أمرا إداريا جاء فيه أنه وفقا لما ورد بالنزاع رقم ٨٩ سنة ١٩٥٣ الذى صدر قرار هيئة التحكيم فعلى العمال الذين سيتفعون بالمساكن بعد صدور هذا القرار أن يقوموا بسداد مبلغ ١٨٥ قرشا شهريا . واستطردت النقابة قائلة إن هذا الأمر الإداري يناقض القرارات السابقة وخاصة القرار الصادر فى النزاع رقم ٨٩ سنة ١٩٥٣ وطلبت أولا استمرار الشركة فى منح المساكن التى تنشئها لعمالها بالمجان ثانيا اعتبار مبدأ الأقدمية عند توزيع هذه المساكن ولما لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وديا أحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة دفعت الشركة بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه فى النزاع رقم ٨٩ سنة ١٩٥٣ وبتاريخ ١٩٥٤/٦/٣٠ أصدرت الهيئة قرارها بقبول الدفع وعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه فى النزاع رقم ٨٩ سنة ١٩٥٣ طعننت النقابة فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري فحكمت تلك المحكمة فى ١٩٥٥/١٢/٢٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ضمنيتها أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فيما عدا اختصاص وزير الشؤون الاجتماعية فإن الطعن بالنسبة له غير مقبول شكلا لعدم سبق اختصاصه

في النزاع أمام هيئة التحكيم وطلبت بالنسبة للموضوع تقض القرار وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وقد استوفت الطاعة الإجراءات القانونية بعد صدور قرار الإحالة كما قدمت النيابة مذكرة صممت فيها على مذكرتها الأولى وحددت جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦١ لنظر الطعن أمام هذه الدائرة وصممت الطاعة والنيابة على طلباتها .

حيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للسيد وزير الشؤون الاجتماعية لأنه لم يكن مختصا أمام هيئة التحكيم مصدرة القرار المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن المصومة في الطعن أمام محكمة القضاة لا تكون إلا بين من كانوا طرفا في النزاع الذي فصل فيه على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة . ولما كان يبين من الأوراق أن المطعون عليه الثاني وزير الشؤون الاجتماعية لم يكن مختصا في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه فإنه يتعين عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة له .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليه الأولى .

وحيث إن الطاعة تنعى على القرار المطعون فيه أنه إذ قبل الدفع المقدم من الشركة المطعون عليها وقضى بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه في النزاع رقم ٨٩ سنة ١٩٥٣ قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه لم يكن يجوز قبول هذا الدفع إلا إذا كان نفس النزاع قد سبق عرضه على هيئة التحكيم وفصلت فيه والثابت أن الطلبات التي عرضتها النقابة في النزاع ٨٩ سنة ١٩٥٣ لم يكن من بينها طلب استمرار الشركة في منح المساكن التي تنشأ للعمال بالمجان .

وحيث إن ما تنعاه الطاعة في محله ذلك أن القرار المطعون فيه أسس قضاءه بقبول الدفع بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه على ما يأتي "وأنه يتضح من الاطلاع على القرار رقم ٨٩ سنة ١٩٥٣ أن النقابة طلبت تطبيق كادر عمال النقل المشترك لمدينة الاسكندرية على جميع عمال الشركة فيما يختص بالأجور وقد رأت الهيئة ألا يطبق كادر النقل المشترك بمدينة الاسكندرية إلا على العمال الذين يعملون في مرفق النقل وقررت تقرير صحة هؤلاء العمال في أن يطبق عليهم كادر النقل المشترك فيما يتعلق بالأجور ونقرر حق من يتمتع منهم بسكن بالمجان

في استمرار تمتعه بهذا الامتياز وقالت في أسباب هذا القرار إن ما تطلبه الشركة من حرمان عمال النقل المشترك من المساكن المجانية التي يتمتعون بها بعد أن طبق عليهم كادر النقل المشترك بمدينة الاسكندرية فهو على غير أساس ذلك لأنه إذا أمكن القول بأن المكافأة السنوية جزء من الأجر فيسقط بتعديله فإنه لا يمكن القول بذلك بالنسبة للمساكن المجانية لأنها ليست عامة بالنسبة لجميع العمال وهو شرط أساسي لاعتبارها جزء من الأجر وأن هذا ثابت من اعتراف الشركة بأنه لا يتمتع بهذه المزية سوى ٢٣٥ عاملا من مجموع عمال النقل المشترك البالغ عددهم ٦٣٥ عاملا وقد اكتسب هؤلاء حقا لا يمكن للشركة أن تحرمهم منه مما يتعين معه رفض هذا الطلب الذي تقدمت به الشركة "وحيث إنه يبين من هذا القرار أنه فصل في النزاع الخاص بمنح الشركة مساكن لعمالها بالمجان ويكون الدفع في محله" وهذا الذي انتهى إليه القرار المطعون فيه غير صحيح ، ذلك أنه لكي يمتنع النظر في نزاع سابقة الفصل فيه يجب أن تتحقق وحدة الموضوع والخصوم والسبب ، ولما كان القرار الصادر في النزاع رقم ٨٩/١٩٥٣ قد فصل في مزية السكن المجاني للعمال الذين قد حصلوا عليها فعلا قبل صدور ذلك القرار وكان النزاع الحالي مطلوباً فيه أحقية من عدا هؤلاء من العمال في التمتع بالسكنى مجاناً في المساكن التي تنشئها الشركة لعمالها فإنه لا يتحقق بذلك شرط اتحاد الموضوع في النزاعين مما يتعين معه نقض القرار .

جلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦١

رئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، و ابراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٥٥)

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٦ القضائية :

عمل " الأجر " . " مكافأة نهاية الخدمة " .

إعانة غلاء المعيشة جزء لا يتجزأ من الأجر . خلو لائحة العمل من النص على استبعادها وجوب اضافتها للأجر الأصلي عند احتساب المكافأة .

الأجر وفقاً للسادة ٢/٦٨٣ من القانون المدنى هو ما يتقاضاه العامل فعلاً من مرتب بما فى ذلك إعانة غلاء المعيشة التى تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه . وإذن فمضى كانت لائحة الشركة التى صدرت بعد صدور القانون المدنى قد نصت على احتساب مكافأة العامل على أساس أجر وصل إليه دون أن تتضمن نصاً صريحاً باستبعاد إعانة الغلاء عند احتساب المكافأة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باحتساب المكافأة على أساس الأجر الأصلى دون إضافة إعانة الغلاء يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن الأول حسن ابراهيم على رفع الدعوى ١٣٧٧ سنة ١٩٥٤ كلى عمال الاسكندرية ضد شركة مياه الاسكندرية وقال فيها إن الشركة فصلته

لكبر سنه وصرفت له مكافأة على أساس أجره دون إطاعة غلاء المعيشة وطلب إلزامها بمبلغ ٢٥٥ جنيها الباقى مما يستحقه من المكافأة وفى ١٠/٣٠/١٩٥٥ قضت المحكمة بالزام الشركة بمبلغ ٢٠٥ جنيها والمصروفات المناسبة ثم أقام الطاعن الثانى عبد المجيد أحمد إبراهيم الدعوى ١٦٤٢ سنة ١٩٥٥ كلى الاسكندرية ضد الشركة يطلب فيها إلزامها بمبلغ ٩١٦ جنيها والمصروفات وهو ما يستحقه عن المكافأة على أساس أجره مضافا إليه علاوة الغلاء ، وفى ١٠/٣٠/١٩٥٥ قضت المحكمة له بمبلغ ٣١٨ جنيها والمصروفات ورفضت ما عدا ذلك . ورفع الطاعن الثالث محمد العربى الدعوى رقم ١٦٤٨ سنة ١٩٥٥ كلى الاسكندرية ضد الشركة وطلب فيها إلزامها بمبلغ ٣٩٩ جنيها هو ما يستحقه عن المكافأة على أساس أجره مضافا إليه علاوة الغلاء وفى ١٠/٣٠/١٩٥٥ قضت المحكمة له بمبلغ ١٧٤ جنيها والمصروفات ورفضت الباقي ورفع السيد مرسى مورث باقى الطاعنين الدعوى ١٣٨٠ سنة ١٩٥٤ كلى الاسكندرية ضد الشركة طلب إلزامها بمبلغ ٣٢٩ جنيها الباقي مما يستحقه من المكافأة على أساس أجره مضافا إليه علاوة الغلاء وفى ١٧/٤/١٩٥٥ قضت المحكمة له بكامل المبلغ والمصروفات استأنفت الشركة هذه الأحكام وقيدت استئنافاتها برقم ٤٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٩٤ سنة ١١ على التوالى وطلبت فيها إلغاء الأحكام المستأنفة بكامل أجزائها فقررت محكمة الاستئناف ضم هذه الاستئنافات إلى الاستئناف رقم ٢٥٨ سنة ١١ لأنها عن موضوع واحد وفى ٥/٦/١٩٥٦ قضت المحكمة بإلغاء الأحكام المستأنفة ورفض دعوى المستأنف عليهم وفى ٤/٨/١٩٥٦ طعن الطاعنون بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بتأريخ ١٩/٣/١٩٦٠ إحالته على الدائرة المدنية وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وفى الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون فى السبب الثانى خطأ الحكم فى تطبيق القانون ذلك أن المادة ٢/٦٨٣ مدنى جعلت علاوة الغلاء جزءا لا يتجزأ من الأجر تضاف للأجر الأصيل بقوة الأوامر العسكرية التى فرضتها ولكن الحكم المطعون فيه جعل المرتب الأخير محدودا فى نطاق المرتب المبين بالجدول الملحق باللائحة التى تنظم درجات العمال ومرتباتهم ولا تضاف إليه إلا العلاوات التى تكون قد استحققت وقت تركه العمل وهى مبينة أيضا بذلك الجدول وهذا خطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما ورد به من أن لائحة سنة ١٩٣٩ ولائحة سنة ١٩٥٠ ورد بها النص التالي : إن الكشف المرفق يبين أجور العمال حسب مهنتهم بدرجتها ونوعها وكذلك بربط الحد الأدنى والأعلى لفئات الأجور من كل نوع كما أن النص الخاص باحتساب المكافأة لا يختلف في اللائحتين فقد جاء بهما . أن للعامل الحق في الحصول على مكافأة تحتسب على أساس أجرة نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى في خدمته وأجرة شهر عن كل سنة من سني الخدمة التي تليها والحساب يكون على آخر مرتب وصل إليه العامل وأن هذه النصوص يستفاد منها أن الجدول إنما أرفق بكل لائحة ليكون متما لها في تحديد الأجور والعلاوات واحتساب المكافآت كما أن عبارة آخر مرتب وصل إليه العامل لا تنصرف إلا إلى الأجور الموضحة بهذا الجدول لأنه اشتمل على الحد الأدنى لمرتب كل فئة من فئات العمال والحد الأقصى له مع بيان مقدار العلاوات الدورية التي يستحقها كل منهم فالمرتب الأخير الذي يصل إليه العامل محدود في نطاق المرتب المبين بالجدول بتلك العلاوة الدورية التي تكون قد استحققت وقت تركه وهي معينة أيضا بالجدول “ وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح ذلك أن الأجر ينصرف وفقا للفقرة الثانية من المادة ٦٨٣ مدني إلى ما يتقاضاه العامل فعلا من مرتب بما في ذلك إعانة الغلاء وهي تعتبر جزءا من الأجر وأن لائحة الشركة التي صدرت بعد صدور القانون المدني قد نصت على احتساب مكافأة العامل على أساس آخر أجر وصل إليه دون أن تتضمن نصا صريحا باستبعاد إعانة الغلاء عند احتساب المكافأة وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باحتساب المكافأة على أساس مرتبه الأصلي دون إضافة علاوة الغلاء — قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر المستشار ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، و فرج يوسف ،
وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٥٦)

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٥ القصائية :

إثبات . قرائن قضائية . حكم ”عيوب التدليل“ .

الاستنباط من واقعة محتملة ، فساد في الاستدلال .

القرينة هي استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة بيقين فإنها لا تصلح مصدرا للاستنباط . فمضى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الصادر للطاعن من مورث المطعون عليها على ما جاء بشكوى إدارية من أن البائع قد أصيب منذ سنة تقريبا بضعف في قواه العقلية في تاريخ مقارب للتاريخ المعطى لعقد البيع بأن اتخذ من عبارة ”منذ سنة تقريبا“ قرينة على أن عقد البيع لم يكن موجودا في تاريخ تحريرها وكانت دلالة ذلك أنه لم يقصد من تقديم الشكوى غير بيان مرض البائع لاتحديد تاريخه فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع النزاع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام ضد المطعون عليها عن نفسها وبصفتها

الدعوى رقم ١٢٩٥ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ الصادر له من أخيه المرحوم صبرى شاكر روفائيل مورث المدعى عليها بصفتها ببيعه له ٧ ف سبعة أفدنة شائعة فى ٣٦ ف و ٣١ س ستة وثلاثين فدانا وواحد وعشرين سهما . وقد دفعت المدعى عليها الدعوى بأن هذا البيع قد انعقد باطلا لأن مورثها كان مصابا بالجنون . وفى ١١/٢٨/١٩٥٣ قضت المحكمة بصحة ونفاذ العقد وأسست حكمها على أنه متى كان الثابت من أوراق الدعوى أن مورث المدعى عليها قد حجر عليه للعتة فإن الادعاء بأنه كان مجنونا يكون غير صحيح . وأن ما تزعمه المدعى عليها من قيام هذه العاهة أيا كان وضعها مردود بالقريضة المستفادة من توقيعها مع القيم على قائمة الجرد المؤرخة ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ والتي استبعدت فيها أطيان النزاع من جملة أطيان المحجور عليه . ودلالة ذلك أن مورثها كان كامل الأهلية وقت انعقاد ذلك البيع ووقت إبرام عقد القسمة الذى عقد فى اليوم السابق على عقد البيع بين المدعى والمحجور عليه وأخويهما خصوصا وأن القسمة قد نفذت بوضع اليد دون اعتراض أحد عليهما . واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف الذى قيد برقم ٣٠٥ سنة ٧١ ق لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه وبتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه وألزمته بالمصاريف عن الدرجتين وبألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وأقامت قضاها على ما يخلص فى أنه "ظهر من أوراق الدعوى أن المرحوم شاكر روفائيل كان قد باع فى سنة ١٩٣٥ اثنين وأربعين فدانا وكسورا إلى ولده صبرى . وأنه بموجب عقد قسمة مؤرخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ اقتسم الاخوة الأربعة — صبرى وميشيل وصبحى ووديع شاكر — ما كان مكلفا باسمه وأن صبرى أصيب بعد ذلك بمرض عقلى اقتضى إدخاله مستشفى الأمراض العصبية بحامية الزيتون فى ٩ مارس سنة ١٩٤٨ وقد حجر عليه بعد ذلك . . أما العقد موضوع الدعوى فهو أحد عقود ثلاثة باع المرحوم صبرى شاكر روفائيل فى كل منها سبعة أفدنة والبيع صادر لإخوته الثلاثة . . وأن المستأنف عليه تمسك بصحة عقده كما تمسك أخواه ميشيل ووديع بصحة العقدين الصادرين لهما من صبرى . وأن المستأنف عليه قال إن عقد

شرائه حرر في اليوم التالي لتاريخ عقد قسمة أطيان المورث الأصلي . وأن أحدا لم يطعن على عقد القسمة ولم يدع أحد أن صبرى كان معنوها وقت تحريره . كذلك فإنه قد حرر في نوفمبر سنة ١٩٤٧ عقد بتعديل نصيب صبرى ونصيب أحد أشقائه في هذه القسمة ولم يطعن على عقد التعديل بأن صبرى كان فاقد الأهلية فلا يصح أن يوجه الطعن إلى عقد بيع وحده في حين أن تاريخه واقع بين تاريخ عقد القسمة وعقد التعديل . وأن المستأنفة قد ردت على ذلك بأن التاريخ المعطى لعقد البيع تاريخ غير حقيقى ، وأنه قد اختير له عمدا اليوم التالي لتاريخ عقد القسمة حتى يكون بمنجاة عن الطعن فيه . والحقيقة أنه حرر في تاريخ لاحق لتاريخ المعطى له ... وأنه قد تبين من مراجعة مستندات المستأنفة أن من بينها سندا قاطعا هو الشكوى الإدارية رقم ١١٦٠ سنة ١٩٤٩ مصر الجديدة . فقد قدمها ميشيل شاكر روفائيل — شقيق الطاعن — في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ إلى مديرية بنى سويف يقول فيها إن أخاه صبرى شاكر قد أصيب منذ سنة تقريبا بضعف في قواه العقلية وأنه يطلب اتخاذ الإجراءات لإدخاله مستشفى الأمراض العقلية . . وأن مدلول هذه الشكوى هو إقرار الشاكي بقيام المرض العقلي بالبائع في تاريخ مقارب للتاريخ المعطى لعقد البيع . . وتعتبر الشكوى اعترافا بأن البيع صدر من البائع وهو في حالة الضعف العقلي . . أو هي قرينة قاطعة على أن العقد الذى يتمسك به المستأنف عليه لم يكن موجودا فعلا يوم حررت الشكوى في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ولم يكن قد صدر حقيقة من البائع في التاريخ المعطى له ... وإلا لاحتاط الشاكي عند تحرير الشكوى ولا كفى بتقرير حالة العته وقت تقديمها دون أن يرجعها سنة سابقة فيقدم بيده سند الطعن على عقده ... وبتقرير هذا يكون قد ثبت للمحكمة بإقرار أخ المستأنف عليه في شكواه وبما تستخلصه المحكمة منها أن العقد حرر من البائع وهو في حالة العته المعروفة لشقيقه . . وطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض طالبا نقضه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة مع إلزام المطعون عليها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية . ونظر الطعن أخيرا أمام هذه الدائرة بجلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٦١ حيث توافع وكيل الطرفين وقصر وكيل الطاعنة طعنه على السبب الأول من أسباب الطعن وصمم على طلباته . وطلب وكيل المطعون عليه ارفض الطعن وإلزام الطاعن المصروفات . وصحمت النيابة على طلب نقض الحكم .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن في سبب الطعن أن ما قرره الحكم من أن الشكوى إذا لم تكن اعترافا فهي قرينة على أن العقد لم يكن موجودا فعلا يوم حرت الشكوى في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ولم يصدر حقيقة في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وإلا لما كان الشاكي قد أسند حالة العته في شكواه الإدارية إلى سنة سابقة أى إلى تاريخ مقارب لتاريخ عقد البيع المتنازع عليه فيقدم بيده دليل الطعن على عقده . وأنه بتقرير هذا يكون قد ثبت للحكمة بإقرار أخ المستأنف عليه — أخ الطاعن — في شكواه وبما تستخلصه منها أن العقد صدر عن البائع وهو في حالة العته " ما قرره الحكم من ذلك استنتاج غير سليم ويقوم على الفرض الجدل . ولو صح هذا الاستنتاج لوجب التشكيك في تاريخ عقد القسمة الذى انعقد في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وفي تاريخ عقد تعديل القسمة الذى حرت في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ مع أن أحدا من أطراف النزاع لم يطعن على تاريخ أى من هذين العقدين . كذلك فقد وقعت المطعون عليها مع شقيق الطاعن — ميشيل شاكر — بوصفه قيا على المحجور عليه على قائمة الجرد التى حرت في ٣ أغسطس سنة ١٩٤٩ وقد استبعدت فيها أطيان النزاع — ومن ثم يكون ما استنتجته المحكمة غير سائغ عقلا .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الشكوى الإدارية رقم ١١٦٠ سنة ١٩٤٩ مصر الجديدة أن مقدمها — ميشيل شاكر وفائيل الطاعن في الطعن رقم ٤٩٤ سنة ٢٥ ق ذكر فيها " أن شقيقه صبرى شاكر قد أصيب منذ سنة تقريبا بضعف في قواه العقلية وأنه يتوهم أن الغير يدبرون مؤامرة ضده ... وقد اضطرد ذووه لإدخاله مستشفى الأمراض العصبية لعلاج . ومكث بها مدة شهر تقريبا ... ولكنه خرج دون أن يتم علاجه ... وبعد خروجه ساءت حالته كثيرا حتى أصبح خطرا على الغير خصوصا وأنه يحمل سلاحا " وانتهى الشاكي في شكواه إلى طلب إدخال شقيقه مستشفى الأمراض العقلية — كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه أن مدلول الشكوى المقدمة — من ميشيل شاكر — إقرار بقيام المرض العقلي بالبائع في تاريخ مقارب للتاريخ المعطى لعقد البيع فإن كان هذا التاريخ صحيحا فإن الشكوى تكون اعترافا بأن البيع صدر من البائع وهو في حالة الضعف العقلي أو هي قرينة قاطعة على أن العقد لم يكن

موجودا فعلا يوم حررت الشكوى في نوفمبر سنة ١٩٤٨ ولم يكن قد صدر حقيقة من البائع في التاريخ المعطى له وهو ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وإلا لاحتاط ميشيل شاكر عند تحرير شكواه ولا كفى بتقرير حالة العته ... دون أن يرجعها سنة سابقة فيقدم بيده سند الطعن على عقده . وأنه بتقرير هذا يكون قد ثبت للحكمة باقرار أخ المستأنف عليه — أخ الطاعن — في شكواه وبما تستخلصه منها أن العقد حرر من البائع وهو في حالة العته“ ودلالة هذا الذي أورده أخ الطاعن في شكواه أنه لم يكن يقصد من تقديمها غير بيان مرض أخيه ومدى خطورته وطلب تفادى عواقبه لا تحديد تاريخه . وكان المقام لا يقتضيه الدقة في هذا التحديد . فإذا كان الحكم قد انتزع من عبارة “منذ سنة تقريبا“ قرينة على أن العقود المطعون فيها لم تكن موجودة في تاريخ تحرير تلك الشكوى فإنه يكون قد خالف القانون . ذلك أن القرينة استلباط أمر مجهول من أمر ثابت معلوم . ولما كانت واقعة تحديد المرض “بسنة تقريبا“ واقعة محتملة وغير ثابتة بيقين فإنها مع هذا الاحتمال لا تصلح مصدرا للاستلباط الذي انتهى إليه الحكم . ومن ثم يتعين نقضه .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد المستشار محمد متولى عتلم ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ،
وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٥٧)

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٢٥ القضائية :

(أ) مسئولية . مسئولية الحكومة عن تنفيذ الأحكام .

انتفاء مسئولية الحكومة عن تنفيذ الأحكام العسكرية بأحد السجون العامة عند الاقتضاء

(ب) مسئولية . مسئولية تقصيرية . عناصر المسئولية .

توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من الأمور المضمومة
التي لا رقابة لمحكمة النقض عليها .

(ج) حكم ” عيوب التدليل ” قصور . ” مالا يعد كذلك ” مثال .

طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة . حالات المادة ٢٥٣ مرافعات على سبيل الحصر .
رفض الطلب لعدم توافرها . لا قصور ولا مخالفة للقانون .

١ — لم يحدد الشارع مجونا معينة لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية
وللجهة المكلفة بتنفيذ تلك الأحكام تنفيذها في أحد السجون العامة أو في أى مجن
من مجن مصلحة الحدود حسبما تملية الظروف ويطبق على المحكوم عليه عند
التنفيذ أحكام ولوائح السجن الذى تم التنفيذ فيه . ففى كان الحكم المطعون فيه قد قرر
أن مجن مصلحة الحدود لم يكن موجودا وقت صدور الحكم على الطاعن مما كان يتعين
معه تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه بأحد السجون العامة فإنه بذلك يكون — وفى حدود
سلطة المحكمة التقديرية . قد نفى ما عزاه الطاعن إلى الحكومة من إساءة استعمال
السلطة .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد نفى قيام الدليل على أن مرض الطاعن كان نتيجة لوضعه في خيمة بالعرء مدة حبسه احتياطيا فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض تصبح مجادلة في أمور موضوعية مما تستقل به محكمة الموضوع .

٣ — بينت المادة ٢٥٣ مرافعات على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة متعلقة في الدعوى تكون تحت يده وهذه الحالات هي :

(أ) إذا كان القانون يجيز مطالبة بتقديمها أو تسليمها . (ب) إذا كانت مشتركة بينه وبين خصمه وتعتبر الورقة مشتركة على الأخص إذا كانت محررة لمصلحة الخصمين أو كانت مثبتة لالتزاماتهما وحقوقيهما المتبادلة . (ج) إذا استند إليها خصمه في أية مرحلة من مراحل الدعوى . وإذن فمتى كانت المذكرة أو المكاتبات التي طلب الطاعن إلزام المطعون عليها بتقديمها لا تندرج تحت أية حالة من هذه الحالات فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة طلب الطاعن لا يكون قد خالف القانون أو عاره قصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٤٥/٦٢ ك الاسكندرية على المطعون عليهما طلب فيها الحكم بإلزامهما بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنية . . . وأسس دعواه على أنه كان قد أتهم بجرime شروع في قتل في الجناية رقم ١١٣٢/١٩٤٢ العامرية وحبس احتياطيا في سجن مصلحة الحدود وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالسجن لمدة سنة ولم يصدق المطعون عليه الأول على الحكم فأعيدت محاكمته وبقى محبوسا احتياطيا إلى أن قضت المحكمة العسكرية بحبسه لمدة تسعة أشهر وصدق على الحكم — ثم

نقل إلى سجن الاسكندرية للتنفيذ عليه بهذه العقوبة التي نفذت عليه كاملة دون أن يخصم منها مدة الحبس الاحتياطي عملاً بلائحة السجون ولا ربع المدة عملاً بقانون سجون مصلحة الحدود — فضلاً عن التعسف في معاملته بالامتناع من علاجه خلال فترة الحبس الاحتياطي وبحبسه تنفيذياً تنفيذاً للحكم الأول الذي لم يصدق عليه — وفي ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٢٩/٧ ق الاسكندرية . وفي ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ أصدرت المحكمة حكماً تمهيدياً بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه قضى فترة الحبس الاحتياطي في خيمة نصبت في فناء القسم الشرقي معرضاً للبرد والأمطار رغم مكان إيداعه أحد سجون مصلحة الحدود وأنه لم ينقل إلى المستشفى رغم مرضه كما أن تنفيذ العقوبة عليه بسجن الاسكندرية قصد منه حرمانه من حق خصم ربع المدة مع إمكان التنفيذ عليه بسجون مصلحة الحدود وأن هذه التصرفات جميعاً قد أصابته بأمراض — وبعد أن تم التحقيق قضت المحكمة في ١٤ من مايو سنة ١٩٥٥ بتأييد الحكم المستأنف . وأعلن الحكم إلى الطاعن في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ فطعن فيه بطريق النقض في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها قبل الإحالة من طلب رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون فيما قرره من سلامة الإجراءات التي اتبعت في تنفيذ العقوبة دون خصم مدة الحبس الاحتياطي والحبس التنفيذي بمقتضى الحكم الأول الذي لم يصدق عليه ودون خصم ربع المدة المحكوم بها عملاً بقانون سجون مصلحة الحدود إذ أن الحكم المطعون فيه أخذ في هذا الشأن بالأسوأ من لائحة السجون العامة وقانون الأحكام العسكرية مع أنه لا يجوز الجمع بين أحكامهما وكان يجب على الحكم أن يطبق الأصلح منهما — وأنه إذا كان الحكم قد انتهى إلى وجوب تطبيق لائحة السجون العامة في خصوص عدم خصم ربع المدة فإن هذه اللائحة كان يجب أن تطبق في شأن خصم مدة الحبس الاحتياطي والحبس التنفيذي السابق على القضاء بالعقوبة المنفذ بها وإذ لم يفعل الحكم ذلك فإنه يكون مشوباً بالخطأ . في تطبيق القانون فضلاً عن التخاذل في التسبيب في الاستناد إلى قانونين مختلفين في أحكامهما .

وحيث إن قانون الأحكام العسكرية الصادر في سنة ١٨٩٣ نص في المادة ١١١ منه على أن "يبتدىء الحكم بالسجن من تاريخ توقيع الرئيس في آخر الإجراءات" ونص في المادة ٢١٥ منه على أن "تبتدىء مدة الحكم بالليمان من اليوم الذي وقع فيه الرئيس الإجراءات الأصلية" كما نصت المادة ٩٨ من تعليمات الصحراء وقواعد الإجراءات الجنائية والمدنية على "أن مفعول كل حكم يسرى رغما عن الاستئناف أو العرض لأجل التصديق" ونصت المادة ١٠٣ من تلك التعليمات على أن "تبتدىء مدة الحبس المحكوم بها من تاريخ صدور الحكم ولا يخصم منها الأيام التي كان مقبوضا فيها على الشخص قبل المحاكمة . على أنه يجب على المحكمة إعتبار هذه المدة عند تقدير الحكم" ومؤدى هذه النصوص جميعا وهي التي قضى على الطاعن بالعقوبة في ظلها — أن مدة الحبس الاحتياطي أو الحبس التنفيذي بحكم لم يصدق عليه لا تخصم من مدة العقوبة المحكوم بها — ولما كان قانون الأحكام العسكرية وتعليمات الصحراء ولائحة السجون العامة وقانون سجون مصلحة الحدود قد خلت جميعها من النص على تحديد سجون معينة لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية تنفيذا لقانون الأحكام العسكرية فإن مؤدى ذلك أن يكون للجهة المكلفة بتنفيذ تلك الأحكام أن تأمر بتنفيذها في أحد السجون العامة أو في أي سجن من السجون التابعة لمصلحة الحدود حسبما تمليه الظروف . وتطبق على المحكوم عليه عند التنفيذ أحكام ولوائح السجن الذي تم فيه التنفيذ ولما كان تنفيذ الحكم الصادر على الطاعن تم في سجن الاسكندرية وهو من السجون التي تحكمها اللائحة العامة للسجون الصادرة في ٩/٢/١٩٠١ وكانت المادة ٩٦ من تلك اللائحة لا تجيز خصم شيء من عقوبة الحبس التي مدتها تسعة شهور فإن ما يتمسك به الطاعن من حقه في خصم ربع المدد المحكوم بها عليه لأنها تريد على ثلاثة شهور عملا بالمادتين ٢١ و ٢٤ من قانون سجون مصلحة الحدود لا يستند إلى أساس من القانون طالما أن تنفيذ العقوبة لم يتم في سجن من السجون التابعة لتلك المصلحة . أما ما ذكره الطاعن من أن الحكومة عمدت إلى تنفيذ العقوبة عليه في سجن الاسكندرية بقصد حرمانه من الانتفاع بحكم المادتين ٢١ و ٢٤ من قانون سجون مصلحة الحدود فمردود بما سبق بيانه من أن الحكم على الطاعن في إحدى المحاكم العسكرية في منطقة الحدود لا يستلزم بالضرورة وجوب تنفيذ ذلك الحكم بأحد السجون التابعة لمصلحة الحدود ومردود أيضا بما أورده الحكم المطعون

فيه في تقريراته نقلا عن صورة المذكرة المنسوبة إلى السكرتير القضائي لمصلحة الحدود التي استند إليها الطاعن من "أن يحجن مصلحة الحدود بمنطقة مطروح لم يكن موجودا وقت صدور الحكم على الطاعن في ١٠ من يوليو سنة ١٩٤٣ مما كان يتعين معه تنفيذ العقوبة عليه بأحد السجون العامة" إذ نفى الحكم بهذا في حدود سلطة المحكمة التقديرية ما عراه الطاعن إلى الحكومة من إساءة استعمال السلطة .

وحيث إنه يبين مما سلف أن النعى بهذا السبب لا يقوم على أساس من القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون فيما قرره من عدم مسئولية المطعون عليهما عن وضعه في خيمة بالعراء في فصل الشتاء معرضا للأطوار وما ترتب على ذلك من إصابته بأمراض معينة بمقولة إن ما حصل من المطعون عليهما في هذا الشأن لم يكن بقصد إيذاء الطاعن أو التنكيل به لأن الفعل الخاطئ يتحقق به المسئولية بغير حاجة إلى ثبوت قصد الإيذاء — كما أنه لا يعنى من هذه المسئولية أن تكون حجرات السجون مزدحمة لأن ذلك لا يبرر الحبس في العراء خصوصا وأن ازدحام السجن لا يمكن أن يستمر طوال أيام الشتاء . وقد سلم الحكم بواقعة حبس الطاعن احتياطيا في خيمة بالعراء كما سلم بأن الطاعن أصيب بالمرض طوال مدة الحبس ولم ينقل إلى المستشفى لمعالجته ومع ذلك لم ير الحكم في ذلك ما يعتبر خطأ موجبا للمسئولية وهذا التكييف فيما يعتبر أو لا يعتبر خطأ وارتباط الفعل الخاطئ بالضرر هما من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على عدم قيام الدليل على أن ما أصاب الطاعن من مرض يرجع إلى وضعه في الخيمة وعلى أنه لو كان المرض الذي أصاب الطاعن يقتضى نقله إلى المستشفى لأشار بذلك الطبيب الذي كان يشرف على معالجته ولأثبت ذلك في دفتر الأحوال الخاص وهو ما لم يحصل . ومن ثم فإن مجادلة الطاعن في هذا السبب مجادلة في مسألة موضوعية وفي قيام أو عدم قيام الدليل عليها مما تستقل به محكمة الموضوع بنظر معقب .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في تعيب الحكم بمخالفة القانون والقصور في التسييب — ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه كان قد استند في اثبات سوء استعمال السلطة والرغبة في التفتيل به إلى مذكرة حررها السكرتير القضائي لمصلحة الحدود وأقرها المستشار الملكي وانطوت على ما يكشف عن قصد التفتيل به . وطلبت المحكمة أن تكلف المطعون عليهما بتقديم تلك المذكرة والمكاتبات التي تبودلت في شأنها إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب بمقولة إن المادة ٢٥٣ مرافعات لا تنطبق على هذه الحالة في حين أن المشرع قصد بتلك المادة الحيلولة دون عنت المتقاضين بحبس ما لديهم من مستندات تؤيد حقوق خصومهم .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٢٥٣ مرافعات قد بينت على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة متبعة في الدعوى تكون تحت يده . وهذه الحالات هي ١ — إذا كان القانون يجيز مطالبة بتقديمها أو تسليمها — ٢ — إذا كانت مشتركة بينه وبين خصمه وتعتبر الورقة مشتركة على الأخص إذا كانت محررة لمصلحة الخصمين أو كانت مثبتة لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة — ٣ — إذا استند إليها خصمه في أية مرحلة من مراحل الدعوى — ولما كانت المذكرة والمكاتبات التي طلب الطاعن إلزام المطعون عليهما بتقديمهما لا تندرج تحت أية من الحالات التي أوردتها المادة المذكورة فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض اجابة طلب الطاعن لا يكون قد خالف القانون ولا ماره قصور .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم خالف القانون إذ اعتبر أن الاستمرار في حبس الطاعن حبسا تنفيذيا لمدة سبعة عشر يوما بعد رفض التصديق على الحكم الأول إلى أن تقرر جعل هذا الحبس احتياطيا واقعة غير ثابتة مع أنها ثابتة من الأوراق الرسمية — ثم عاد الحكم فنفي الخطأ عن هذا الفعل بمقولة إن التأخير في تغيير حالة الحبس من تنفيذي إلى احتياطي مما يستلزمه سير العمل الحكومي . وقضاء الحكم على هذا النحو ينطوي على خطأ في وصف الواقعة واعتبارها لا تكون خطأ موجبا للمسئولية فضلا عن أن التعليل الذي استند إليه غير سائغ .

وحيث إن هذا النهي مردود — بأن الطاعن لم يضمن حافظة مستنداته الدليل على صحة الواقعة التي يسندها إلى المطعون عليهما في هذا السبب وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ناقش إدعاء الطاعن في هذا الخصوص على سبيل الفرض الجدل بصحته فإن ذلك لا يعد من الحكم تسليما بما ذكره الطاعن وبالتالي يكون تعيب الحكم من هذه الناحية غير متبع .

وحيث إن حاصل السبب الأخير أن الحكم مشوب بالقصور وفسادا لا استدلال — وفي ذلك يقول الطاعن إن الشاهد البكاشي حسن حسن المهداوى قرر أنه كان في الامكان وضع الطاعن في إحدى حجرات السجن أو إخلاء الحجرة التي أخلاها هو ووضع فيها الطاعن بدلا من وضعه في الخيمة معرضا لبرد الشتاء وأمطاره . كما أجمع الشهود بما فيهم شاهد المطعون عليهما على أن الحبس في الخيمة كان إجراء شاذا . ولكن الحكم عند ما عرض لهذه المسألة قرر أن القول بإمكان وضع الطاعن في الحجرة التي أخلاها البكاشي المهداوى والتي كانت مستعملة كمخزن هو حل غير مقبول لأن تلك الحجرة لم تكن معدة بطبيعتها لإيواء المسجونين لعدم توافر الاحتياطات اللازمة فيها . وهذا الذي قرره الحكم عن عدم صلاحية تلك الحجرة يصدق على الخيمة من باب أولى — فضلا عن أن الحكم انطوى على تناقض في خصوص هذه الواقعة إذ أنه بعد أن أورد ما يفيد ثبوت واقعة حبس الطاعن في الخيمة عاد فتحدث عنها بما يفيد عدم ثبوتها .

وحيث إن هذا النهي مردود في الشق الأول بأنه لا يعدو أن يكون مجادلة في أمر موضوعي مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية . كما أن تعيب الحكم بالتناقض مردود بأن الحكم المطعون فيه سلم في تقريراته بواقعة حبس الطاعن في الخيمة ولم يشكك بعد ذلك في أمر ثبوتها ولكنه إذ تعرض لمناقشة ما يرتبه الطاعن على هذه الواقعة من إصابته بأمراض نفى قيام الدليل على أن تلك الأمراض كانت نتيجة الحبس في الخيمة .

ومن ثم فإن ما ينسبه الطاعن إلى الحكم من تناقض غير صحيح . لما كان ذلك فإن الطعن يكون متعين الرفض .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد متولى
هتلم ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٥٨)

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٢٥ القضائية :

حكم ” عيوب التدليل “ . تناقض . ” ما يعد كذلك “ .

تناقض بعض الأسباب مع البعض الآخر . مثال فى مقالة من الباطن .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أ طرح فى أسبابه بدءا الاتفاق الذى عقد
بين الطرفين أمام الخبير المتدب فى نزاع بينهما بشأن مقالة من الباطن ثم عاد
لفعل ذلك الاتفاق قوام قضائه فى تحديد ثمن الأشياء محل المقالة فانه يكون
مشوبا بالتناقض بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار والمرافعة
وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع النزاع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن تحصل فى أن المطعون عليه رفع ضد الطاعن الدعوى رقم ٨١
سنة ١٩٤٥ كلى طنطا قال فيها إنه تعاقد معه على أن يصنع لحسابه مائة وخمسين ألفا
من الأوتاد الخشبية وأن يوردها عنه إلى وزارة الدفاع وأنه قام بما تعهد به
وبقى له فى ذمته مبلغ ٨٠٠ جنيه و ١٧٠ مليا ثمانمائة جنيه ومائة وسبعين مليا طالب

الحكم بالزامه بدفعه مع الفوائد بواقع ٦٪ من تاريخ المطالبة الرسمية والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة والتفاد . دفع الطاعن الدعوى بأنه لم يكلف المطعون عليه بصناعة هذه الأوتاد ولكنه استخدمه لمراقبة صناعتها ونقلها نظير عمولة . وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت كل من الطرفين ما يدعيه عن حقيقة العلاقة بينهما وبعد سماع الشهود قضت المحكمة في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ باعتبار المطعون عليه مقاولا من الباطن وليس عاملا بأجر وندبت خبيرا لتصفية الحساب بينهما على هذا الأساس . وقدم الخبير تقريره الذى أثبت فيه أن ثمن الأوتاد التى وردها المطعون عليه محسوبة على أساس أن ثمن الوتد الكبير تسعة مليات وأن ثمن الوتد الصغير ستة مليات قد بلغ ٩٢٨ جنيا و ٦٦٥ مليا — وأن الطاعن سدد من هذا المبلغ ٥١٠ جنيهات خمسمائة وعشرة جنيهات يدخل ضمنه مبلغ ٦٥ جنيا كان قد دفعه الطاعن إلى الدكتور نبيه لوقا ثمنا لأخشاب يسلمها إلى المطعون عليه فيكون صافى المستحق لهذا الأخير مبلغ ٤١٨ جنيا و ٦٦٥ مليا أربعمائة وثمانية عشر جنيا وستمائة وخمسة وستين مليا . ونازع المطعون عليه فى سعر الأوتاد وقال إن سعر الوتد الكبير عشرة مليات ونصف . وأن سعر الوتد الصغير ستة مليات ونصف وطلب أن يرضى له بما أظهره الخبير مع إضافة مبلغ ٦٥ جنيا خمسة وستين جنيا لأنه لم يتسلم أخشابا من الدكتور نبيه لوقا كما طلب أن يضاف لحسابه أيضا مبلغ ٩٤ جنيا و ٨٨٦ مليا أربعة وتسعون جنيا وثمانمائة وستة وثمانون مليا قيمة فرق السعر — وبجلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه ٤٨٣ جنيا و ٦٦٥ مليا أربعمائة وثلاثة وثمانين جنيا وستمائة وخمسة وستين مليا والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد مع المصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وأسست حكمها على ما جاء بتقرير الخبير خاصة بعدد الأوتاد التى وردها المطعون عليه وبالسعر الذى قدره الخبير وأضافت إلى حساب المطعون عليه الخمسة والستين جنيا التى ادعى الطاعن دفعها إلى الدكتور نبيه لوقا لأنه لم يقدم دليل على أن المطعون عليه قد تسلم منه أخشابا ورفضت الأخذ بما قدره المطعون عليه ثمنا للأوتاد — استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٤ سنة ٣ ق محكمة استئناف طنطا طالبا إلغاءه ورفض دعوى المستأنف عليه . كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف المقابل رقم ٤٦ سنة ٤ ق طالبا تعديله والحكم له بمبلغ ٩٤ ج و ٨٨٦ م أربعة

وتسعين جنيها وثمانمائة وستة وثمانين مليا زيادة عما حكم له به ابتدائيا .
وبتاريخ ٩ من يونيه سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت
المستأنف ضده (فى الاستئناف الأصيل) قيمة كل وتدمن النوعين وليثبت المستأنف
أن المستأنف ضده تسلم الأخشاب التى تعاقد عليها مع الدكتور نبيه لوقا وأن
قيمتها خمسة وستون جنيها وصرحت بالنفى — وأقامت قضاءها على أن الحكم الصادر
من محكمة أول درجة فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قد حدد العلاقة بين الطرفين
بأنها علاقة مقاول بمقاول من الباطن وأن هذا الحكم قد أعلن فى ٣٠ سبتمبر
سنة ١٩٤٧ ولم يستأنف فأصبح بذلك انتهائيا . وأن المادة ٤٠٤ من قانون
المرافعات الحديد لا تسرى فى شأن استئنافه لأن العمل بهذا القانون قد بدأ
فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ ومن ثم يكون حق المستأنف فى استئناف هذا
الحكم قد سقط . أما عن الموضوع فإن المستأنف عليه قد تمسك بأنه هو وخصمه
قد اتفقا على اتخاذ البيانات الواردة فى الدعوى ١٩٦ سنة ١٩٤٣ تجارى كلى القاهرة
أساسا لحساب عدد الأوتاد وتحديد ثمنها وأنه تبين من الرجوع إلى تقرير الخبير
أن الطرفين اتفقا على استخلاص عدد الأوتاد من واقع الحكم الصادر فى الدعوى
١٩٦ سنة ١٩٤٣ كما اتفقا على تحديد الثمن على أساس ما تم عليه الصلح فى هذه
الدعوى وقالت المحكمة إن الاتفاق لا يؤدي إلى نتيجة لأن الدعوى لم يصدر فيها
حكم فيكون المرجع فى تحديد العدد قد تخلف كذلك فإن عقد الصلح لم يتضمن
نصا يتعلق بثمن الأوتاد فلا يصلح أساسا لتحديد الثمن المتنازع عليه . ومن ثم
ترى المحكمة عدم التعويل على هذا الاتفاق — واستطردت المحكمة فقررت أن
الأوتاد التى يجب أن تجرى المحاسبة عنها هى ١٣٨٢٣٠ وتدا منها ٢٣٣٣١ وتدا
كبيرا ١١٤٨٩٩ وتدا صغيرا ثم قالت إن المستأنف عليه تمسك بأن عقد الاتفاق
المبرم بينه وبين المستأنف بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٢ قد عدل شفويا وأنه
لذلك ترى المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى هذا التعديل . وبعد
أن سمعت أقوال الشهود قضت المحكمة بتاريخ ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ برفض
الاستئناف الأصيل وإلزام رافعه بالمصروفات وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب
المحاماة . وفى الاستئناف المقابل بإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف
مبلغ ٦٣ ج و ١٥٣ م ثلاثة وستون جنيها ومائة وثلاثة وخمسين مليا والفوائد
بواقع ٥ / من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧

لحين السداد والمصاريف المناسبة ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض طالبا نقضه والفصل في موضوع الدعوى واحتياطيا إحالة الدعوى إلى محكمة استئناف طنطا مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وأخيرا نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ١٩٦١/٣/٣٠ حيث صمم طرفا الخصومة كل على طلباته كما صممت النيابة على رأيها المبين بمذكرتها طالبة نقض الحكم .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه قصور تسببيه ذلك أن تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة تضمن اتفاقا بين الطرفين مؤداه استخلاص عدد الأوتاد من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٦ سنة ١٩٤٣ تجارى كلى القاهرة وتحديد ثمن الأوتاد من واقع محضر الصلح الذى تم في هذه الدعوى وقد عرض الحكم لهذا الاتفاق وقطع بأنه لا يصلح أساسا لتصفية النزاع ولكنه عاد وأخذ منه دعامة لما قضى به . ومن ثم تكون الأسباب التى أقام عليها قضاءه متناقضة وذلك يعيب الحكم ويبطله .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في صدر أسبابه ما يلي "أن المستأنف فرعيا طلب أن يقضى له بمبلغ ٩٤ جنيها و ٨٨٦ مليا" "أربعة وتسعين جنيها وثمانمائة وستة وثمانين مليا علاوة على ما حكم له به من محكمة أول درجة على أساس أن ثمن الوتد الكبير عشرة مليات ونصف و ثمن الوتد الصغير ستة مليات ونصف وأنه ارتكن في ذلك إلى البيانات الواردة في الدعوى ١٩٦ سنة ١٩٤٣ تجارى كلى القاهرة في تحديد الكمية والقيمة وأن المحكمة ناقشت ما قرره الخبير وما تضمنه عقد الاتفاق المبرم بين الطرفين في هذا الصدد ورأت أنه لا يؤدي إلى النتيجة التى أرادها الطرفان لا من حيث تحديد الكمية ولا من حيث تحديد السعر ولذلك فإنها لا تعمل على هذا الاتفاق كأساس للحاسبة" ثم عاد الحكم وقرر في موضوع آخر ما يلي "وحيث إنه عن تحديد قيمة الوتد فإن الخبير أثبت في محضر أعماله المؤرخ ٩ مارس سنة ١٩٤٩ أن الطرفين اتفقا على استخلاص عدد الأوتاد من واقع الحكم الصادر ضد المستأنف (الحكم ١٩٦ سنة ١٩٤٣) وبه تحدد عدد الأوتاد واستنادا إلى

محضر الصلح من حيث تحديد قيمة الوتد ... وأن الخبير ناقش المستأنف فيما تضمنه عقد الاتفاق المبرم بينه وبين الدكتور حسن عيسى (المدعى في الدعوى ١٩٦ سنة ١٩٤٣) من أن سعر الوتد الصغير ستة مليات وسعر الوتد الكبير عشرة مليات فقرر أن هذه الأسعار كانت موضع تظلم ورفعت على التوالى إلى ستة مليات ونصف وعشرة مليات ونصف وأنه يظهر من ذلك أن المعول عليه ما حصل في تعديل هذا الاتفاق وما اتفق عليه الطرفان (المستأنف والمستأنف عليه) من إجراء الحساب على أساس محضر الصلح في الدعوى ١٩٦ سنة ١٩٤٣ تجارى ويبين من ذلك أن الحكم بعد أن اطرح الاتفاق الذى عقد بين الطرفين أمام الخبير عاد بفعله قوام قضائه في تحديد ثمن الأوتاد ومن شأن هذا التناقض أن يعيب الحكم مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى الأسباب .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وعبد السلام بطح ، ومحمود القاضي ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٥٩)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٦ القضائية :

حكم . ” عيوب التدليل “ قصور ” ما بعد كذلك “

إغفال الرد على دفاع جوهرى يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى يعيب الحكم بالقصور .
مثال فى دعوى حساب .

متى كان دفاع الطاعنين فى دعوى الحساب المرفوعة على مورثهم وآخر بصفتهما ناظرى وقف ، مؤداه أن مورثهم كان قد طلب من المحكمة الشرعية عزل الناظر الأصلى والافراد هو بالنظر ولما قضى بتعيينه ناظرا منضما لم يقبل ذلك الحكم ورفض تنفيذه ورفع استئنافا عنه ولم يكن فى مكتبته أن يتخذ أى إجراء يمنع من بقاء غلة الوقف تحت يد الناظر الأصلى وحده قبل الفصل نهائيا فى دعوى العزل ، وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم الاستئنافى المطعون فيه لم يعن بتحقيق دفاع الطاعنين رغم تمسكهم به لما كان ذلك وكان هذا الدفاع جوهرى يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى فان إغفال الرد عليه يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليهم الأربعة الأولين أقاموا الدعوى رقم ٨٨ سنة ١٩٣٦

مدنى كلى الاسكندرية مختصين مورث المطعون عليه الخامس المرحوم محمد سعيد علام ممثلا فى شخص وكيل تفليسته ومورث الطاعنين المرحوم سعد الله هلى علام بصفتهم ناظرين على اعيان وقف المرحوم الحاج على علام . وطلبوا الحكم بالزامهما بأن يقدمما حسابا معززا بالمستندات عن إيراد الوقف الأول وحده عن المدة من أغسطس سنة ١٩٣٢ إلى فبراير سنة ١٩٣٣ ، وبالتضامن مع الثانى عن المدة من مارس سنة ١٩٣٣ حتى يولييه سنة ١٩٣٥ ، مع بيان نصيبهم فى الربع وإلا عين خير لعمل الحساب وفى ١٩٣٦/٦/٢٣ وجه مورث الطاعنين دعوى الضمان إلى مورث المطعون عليه الخامس وطلب فيها إلزامه بما عسى أن يحكم به عليه . فتمضت المحكمة بتقديم الحساب وندبت خيرا لفحصه . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة فى خصوص المدة الأولى بالزام مورث المطعون عليه الخامس وحده بأن يدفع للمطعون عليهم الأربعة الأولين مبلغ ١٤٣ جنيرا و ٨٦٤ مليا وبإعادة المسامورية للخبير لتصحيح الحساب عن المدة الثانية بجعله من نوفمبر سنة ١٩٣٣ حتى أبريل سنة ١٩٣٥ وفى ١٩٤٢/٥/٢٥ قضت المحكمة بالزام مورث المطعون عليه الخامس ممثلا فى شخص وكيل التفليسة وورثة المرحوم سعد الله علام بأن يدفعوا متضامنين إلى المطعون عليهم الأربعة الأولين . الأول من ماله الخاص والآخرين من تركة مورثهم مبلغ ٢٦٣ جنيرا و ٤٧٥ مليا وفى دعوى الضمان بالزام مورث المطعون عليه الخامس بأن يدفع لورثة المرحوم سعد الله علام مبلغ ٢٢٦ جنيرا . استأنف ورثة المرحوم سعد الله علام هذا الحكم . وقيد استئنافهم أمام محكمة استئناف الاسكندرية برقم ١٥٤ سنة ١٠ ق . وبناريخ ١٩٥٥/١١/٢٠ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . نقرر الطاعنون فى ١١ من يناير سنة ١٩٥٦ بواسطة محاميهم بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض طالبين نقضه وإلغاء الحكم الابتدائى فيما قضى به من إلزامهم متضامنين مع مورث المطعون عليه الخامس بأن يدفعوا إلى المطعون عليهم الأربعة الأولين مبلغ ٢٦٣ جنيرا و ٤٧٥ مليا والحكم بعدم قبول دعوى هؤلاء ضدهم عن

المدة من نوفمبر سنة ١٩٣٣ إلى آخر أبريل سنة ١٩٣٥ ، أو برفضها ، واحتياطيا
نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة استئناف الاسكندرية .
وبتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٠ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن
إلى الدائرة المدنية والتجارية . وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على ما جاء
بمذكرتها طالبة نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه للقصور في التسبيب أنهم
أثاروا أمام محكمة الموضوع ضمن دفاعهم أن مورثهم لم يشترك في أى عمل من أعمال
إدارة الوقف ولم يقبض شيئا من غلته إلا ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٥ بموجب
الاتفاق المعقود في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٣٥ بينه وبين الناظر الأصيل المرحوم
محمد سعيد علام ، حتى آخر يولييه سنة ١٩٣٥ حين صدر حكم المحكمة الشرعية
بعزلها — واستندوا في التدليل على صحة ادعائهم إلى أن مورثهم أقام الدعوى أمام
محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية بطلب عزل مورث المطعون عليه الخامس
من النظر ، وأنه لما حكم في هذه الدعوى ابتدائيا في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٣
بضم مورثهم إلى الناظر الأصيل ، لم يقبل مورثهم هذا الحكم ولم ينفذه ، ولكنه
استأنفه لرغبته في الانفراد بالنظر حتى لا يشترك مع ناظر آخر هو في رأيه غير صالح
له . وأن هذا الاستئناف ظل قائما حتى سنة ١٩٣٥ إلا أن الحكم المطعون فيه
قرر مسئولية مورث الطاعنين عن إدارة الوقف منذ تاريخ صدور حكم المحكمة
الابتدائية الشرعية في نوفمبر سنة ١٩٣٣ ، فقد جاء بالحكم الابتدائي في هذا
الخصوص أن مورث الطاعنين لم يقيم بأى عمل أو إجراء قانونى يشير إلى أنه
لم يقبل تعيينه ناظرا منضما ، وأيدته في هذا النظر المحكمة الاستئنافية بحكمها
المطعون فيه ، فأغفلت بذلك دفاع الطاعنين السالف الذكر .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن هذا الوجه
من الدفاع الذى يشيره الطاعنون في سبب النعى قد أبدوه أمام محكمة الموضوع بأن
تناولوه بمذكراتهم المقدمة إلى محكمة أول درجة والمودع صورة رسمية منها بملف
الطعن ، فقالوا إن مورثهم طلب من المحكمة الابتدائية الشرعية عزل الناظر الأصيل
والانفراد هو بالنظر ، ولكنها في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ عينته ناظرا منضما إلى الناظر
الأصيل فلم يقبل هذا الحكم ، ورفض تنفيذه ، واستأنفه متمسكا بطلب الانفراد بالنظر

وظل الاستئناف قائما إلى سنة ١٩٣٥ ، وما كان له أن يتخذ أى إجراء أو يمنع على الناظر الأصل بقاء الغلة تحت يده قبل الفصل استئنافيا فى دعوى العزل ، إلا أن محكمة أول درجة قررت أن مورت الطاعنين عين ناظرا منضما فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ ولم يقم بأى عمل أو إجراء قانونى يشير إلى أنه لم يقبل تعيينه ناظرا منضما ، دون أن تعنى بتحقيق دفاع الطاعنين السالف الذكر أو الرد عليه . وتابعها فى هذا الموقف الحكم المطعون فيه رغم ما هو ثابت من إصرار الطاعنين على التمسك بهذا الدفاع بصحيفة الاستئناف والمذكرة المقدمة منهم إلى المحكمة الاستئنافية والمودع صورة رسمية من كل منهما بملف الطعن ، ولما كان دفاع الطاعنين على النحو المتقدم دفاعا جوهريا يتغير به — إن صح — وجه الرأى فى الدعوى فإن إغفال الرد عليه يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٦٠)

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) نقض ” إعلان تقرير الطعن ” بطلان الطعن .

مراقبة ما يطرأ على الخصوم من وفاة أو تغيير فى الصفة أو الحالة واجب على الطاعن .
عليه إعلان من بلغ سن الرشد من خصومه بتقرير الطعن .

(ب) نقض ” بطلان الطعن ” . أثره فى دعوى شفعة .

بطلان الطعن بالنسبة لبعض الخصوم فى دعوى الشفعة من شأن ذلك بطلان الطعن بالنسبة للجميع .

١ — على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير فى الصفة أو الحالة وإعلان الطعن إلى ورثة المحكوم عليه بعد وفاته واختصام من يبلغ سن الرشد منهم دون من كان من يمثلهم وهم قصر . فمضى كان الطاعن لم يعلن خصومه الذين بلغوا سن الرشد بتقرير الطعن ، وهو من الاجراءات الجوهرية فانه يترتب على إغفال هذا الاجراء بطلان الطعن .

٢ — يوجب القانون فى دعوى الشفعة اختصام جميع البائعين والمشتريين فى كافة مراحل التقاضى بما فيها الطعن بالنقض وينبنى على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة إل بعضهم يترتب عليه عدم قبوله شكلا بالنسبة لجميع الخصوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى أمام المحكمة الابتدائية طالبا الحكم بأحقيةه للأطيان الموضحة بعريضة الدعوى بالشفعة مختصا فيها المطعون عليها الثالثة باعتبارها بائعة والدكتور سالم محمد شحاته باعتباره مشتريا بصفته وليا على أولاده سوسن ومحمد رامن وسوزان الشهيرة بسهير وسامية وسناء وقضى للطاعن ابتدائيا بطلباته وكانت سوسن قد بلغت سن الرشد فاستأنفت الحكم هى ووالدها بصفته وليا على باقى القصر وفى ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة استئناف طنطا بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط الحق فى الأخذ بالشفعة فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقررت دائرة فحص الطعون إحالته إلى هذه الدائرة وقدم كل من النيابة والمطعون عليه الثانى بصفته وليا على بنتيه سوزان وسناء مذكرة طلب فيها عدم قبول الطعن شكلا وباجلسة المحددة أمام هذه الدائرة لنظر الطعن أصرا على التمسك بهذا الدفع .

وحيث إن هذا الدفع مبناه أن قرار الإحالة صدر فى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ وأن الثابت من المستندات المقدمة بملف الطعن أن ثلاثة من المطعون عليهم وهم سوزان ومحمد رامن وسامية كانوا قصرا وبلغوا سن الرشد قبل صدور قرار الإحالة ومع ذلك فقد وجه الإعلان لهم فى شخص والدهم بصفته وليا طبيعيا عليهم فرفض والدهم قبول الإعلان بهذه الصفة لبلوغهم سن الرشد وتسلم صورة الإعلان بصفته وليا على سناء وكان يتعين على الطاعن أن يعلن الطعن إلى هؤلاء الثلاثة إذ لم تعد لوالدهم صفة فى تمثيلهم وإذ أغفل القيام بهذا الإجراء فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة لهم ويترتب على ذلك بطلان الطعن بالنسبة لباقى المطعون عليهم .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن الثابت من المستندات المقدمة بملف الطعن أن الحكم المطعون فيه صدر فى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٦ وصدر قرار

الإحالة في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ وأن المطعون عليها سوزان بلغت سن الرشد في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وأن المطعون عليها محمد رامن وسامية بلغا الرشد في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٧ وأول أكتوبر سنة ١٩٥٩ على التوالي أى قبل صدور قرار الإحالة ولما كان القانون يوجب على من يطعن فى الحكم مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير فى الصفة أو الحالة وإعلان الطعن إلى ورثة المحكوم عليه بعد وفاته واختصام من يبلغ الرشد من الخصوم دون من كان يمثلهم وهم قاصرون ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يعلن بتقرير الطعن خصومه الذين بلغوا سن الرشد وكان هذا الإعلان من الإجراءات الجوهرية التى يترتب على تخلفها البطلان وكان النزاع مرددا فى دعوى شفعة يوجب القانون أن يختصم فيه البائعون والمشترون جميعا فى كافة مراحل التقاضى بما فيها الطعن بالنقض . لما كان ذلك فان بطلان الطعن بالنسبة إلى بعضهم يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للجميع .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١ .

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(٦١)

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) استئناف "الخصوم فيه" إفلاس .

وجوب توجيه الطعن إلى المحكوم لهم . عدم اختصاص طالبي إشهار الإفلاس بالاستئناف المرفوع عن حكم إشهار الإفلاس . مؤدى ذلك بطلان الاستئناف .

(ب) استئناف "الخصوم فيه" . أحوال عدم التجزئة . دعوى .

رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد . موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب اختصاص الباقيين ولو بعد فوات ميعاد الطعن . عدم اختصاصهم . لا محل لإعمال حكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات .

(ج) دعوى . "نظر الدعوى أمام المحكمة" . إعداء الخصم الغائب .

إعداء الخصم الغائب شرطه أن تكون الخصومة قد انعقدت صحيحة بين أطرافها .

١ — لم يضع القانون التجارى قواعد خاصة لبيان من يوجه إليه الطعن في حكم إشهار الإفلاس مما يتعين معه الرجوع إلى القواعد العامة في قانون المرافعات وهي توجب توجيه الطعن إلى المحكوم لهم . ومؤدى ذلك وجوب توجيه الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس إلى الدائنين طالبي إشهار الإفلاس لأنهم من المحكوم لهم بإشهار إفلاس مدينهم فضلا عن توجيهه إلى "السنديك" وإذن فتى كانت الطاعنة لم تعلن صحيفة استئنافها عن حكم إشهار الإفلاس إلى الدائنين طالبي الإشهار إعلانا صحيحا في الميعاد القانوني فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الاستئناف لا يكون قد خالف القانون .

٢ — متى رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاصهم بالباقيين ولو بعد فوات ميعاد الطعن إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة (م ٢/٣٨٤ مرافعات) وإذا كانت دعوى الإفلاس من الدعاوى التي لا تقبل التجزئة وكانت الطاعة لم تختص الدائنين طالبي إشهار الإفلاس في استئنافها المرفوع عن حكم إشهار الإفلاس وذلك بصحيفة مشتملة على بيان لأسبابه فان الحكم المطعون فيه إذ أغفل تطبيق حكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات وقضى ببطلان الاستئناف لا يكون قد خالف القانون .

٣ — الإعذار بالمعنى الذي قصده المادتان ٩٥ و ٩٦ مرافعات لا يخرج عن كونه إخطارا للتخصم الذي سبق أن اختصم في الدعوى بإجراء صحيح بأنه إذا لم يحضر في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى فان الحكم الذي يصدر فيها يعتبر بمثابة حكم حضوري ومن ثم فانه لا يصح الإعذار ولا ينتج أثره القانوني إلا إذا كانت الخصومة قد انعقدت بين أطرافها وفقا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليهم عدا الأول طلبوا في الدعوى رقم ٣٣٢ سنة ١٩٥٥ إفلاس القاهرة الحكم بإشهار إفلاس شركة أتوبيس الروبي وشركاه وإشهار إفلاس الشركاء فيها ومن بينهم الطاعة . وفي ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بإشهار الإفلاس وعينت ما ورا للتفليسة كما عينت المطعون عليه الأول وكيله وقتا للدائنين . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣ سنة ٧٣ ق — دفع المطعون عليهم عدا الأول ببطلان صحيفة الاستئناف وبعدم قبوله شكلا استنادا إلى أنهم لم يعلنوا بصحيفة الاستئناف إعلانا صحيحا كما أنهم لم يعلموا بالاستئناف إلا بعد حجز الدعوى أمام محكمة الاستئناف للحكم إذ أعلنتهم الطاعة بمذكرتها الختامية

في محلهم المختار — وفي ٨ من مايو سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة ببطلان صحيفة الاستئناف وبعدم قبوله شكلا فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٦ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ١٩٦٠/٦/٢١ إحالته إلى هذه الدائرة وأودعت النيابة مذكرة صممت فيها على ما جاء بمذكرتها قبل الإحالة من نقض الحكم المطعون فيه للسبب الثاني من أسباب الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله وذلك فيما انتهى إليه من بطلان الاستئناف وعدم قبوله شكلا لأن من المسلم في الدعوى أن صحيفة الاستئناف أعلنت إعلانا صحيحا في الميعاد المحدد في القانون إلى وكيل الدائنين — المطعون عليه الأول . الذي يمثل المفلس والدائنين العاديين معا ومن ثم لم تكن هناك حاجة إلى إعلان الدائنين طالبي شهر الإفلاس بصحيفة الاستئناف لأن القانون لا يوجب هذا الاجراء لصحة الاستئناف .

وحيث إن النعي بهذا السبب مردود بأن القانون التجاري لم يضع قواعد خاصة في بيان من يوجه إليه الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس بما يوجب الرجوع إلى القواعد العامة في قانون المرافعات المدنية والتجارية تنفي هذا الخصوص والتي توجب توجيه الطعن إلى المحكوم له مما مؤداه أن الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس يجب أن يوجه إلى الدائنين طالبي إشهار الإفلاس لأنهم من المحكوم لهم بإشهار إفلاس مدينهم فضلا عن وجوب توجيهه أيضا إلى السنديك وإذا كانت الطاعنة لم تعلن المطعون عليهم عدا الأول وهم الدائنون طالبا إشهار الإفلاس بصحيفة الاستئناف إعلانا صحيحا في الميعاد المحدد في القانون على ما سيأتي في الرد على السبب الثاني . فإن ما انتهى إليه الحكم من القضاء ببطلان الاستئناف لهذا السبب لا يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إن السبب الثاني من أسباب الطعن يتحصل في النعي على الحكم بمخالفة القانون باغفال تطبيق حكم المادة ٣٨٤/٢ من قانون المرافعات التي تنص على أنه ” إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن

أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته . وإذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم "ولما كانت دعوى الإفلاس غير قابلة للتجزئة وكانت الطاعة قد أعلنت صحيفة الاستئناف إلى السنديك — المطعون عليه الأول — إعلاناً صحيحاً في الميعاد القانوني . فإنه يجب إعمالاً لحكم الشق الأخير من الفقرة الثانية السالفة الذكر اختصاص باقي المحكوم لهم وهم الدائنون طالبوا إشهار الإفلاس في الاستئناف ولو بعد فوات المواعيد وهو ما قامت به الطاعة بالإعذار المعلن منها إليهم تنفيذا لقرار المحكمة بأعذارهم والذي تضمن الغرض الذي من أجله وجه إليهم وقد أنتج الإعذار أثره فحضر من وجه إليهم في الدعوى وأبدوا دفاعهم وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أهدر أثر هذا الإعذار فإنه يكون قد خالف القانون فضلاً عما وقع فيه من تناقض إذ أمرت المحكمة بإجراء الإعذار ثم عادت ولم تعمل أثره . وحيث إن النعي بهذا السبب مردود . ذلك أنه وإن كانت دعوى الإفلاس من الدعاوى التي لا تقبل التجزئة وكان الشق الأخير من الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات يوجب في حالة الطعن في الحكم الصادر فيها اختصاص باقي المحكوم لصالحهم ولو بعد فوات الميعاد إذا كان الطعن قد وجه إلى واحد ممن يجب اختصاصهم في الطعن في الميعاد . وكانت الطاعة قد أعلنت المطعون عليه الأول بصحيفة الاستئناف في الميعاد . إلا أنها لم تختصم الدائنين الذين طلبوا إشهار إنلامها في الاستئناف . ولا يجدى الطاعة ما ذكرته من أنها اختصاصت هؤلاء الأخيرين بالإعذار المعلن منها إليهم في ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٦ لأن الإجراء الذي اتخذته الطاعة لا يعد إعذاراً بالمعنى الذي قصده المادتان ٩٥ و٩٦ مرافعات إذ الإعذار بحكم هاتين المادتين لا يخرج عن أن يكون إخطاراً للخصم الذي سبق أن اختصم في الدعوى بإجراء صحيح بأنه إذا لم يحضر في الجلسة التي

أجلت إليها الدعوى فإن الحكم الذى يصدر فيها يعتبر بمثابة حكم حضورى أى أن الإعذار لا يصح ولا ينتج أثره القانونى إلا إذا كانت الخصومة قد انعقدت بين أطرافها وفق الإجراءات التى نص عليها القانون. وهو ما لم يحصل فى خصوص هذه الدعوى كما أن الإجراء الذى اتخذته الطاعة — بإعلان ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٦ لا يعد اختصاصا مبتدأ فى الاستئناف إذ لم تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى ولم يشتمل على بيان أسباب الاستئناف ومن ثم يكون باطلا عملا بالمادة ٤٠٥ مرافعات لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه — إذ أغفل تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ مرافعات لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه يخلص من ذلك أن الطعن متعين الرفض .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١

برئاسة السيد/محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : مبحى الصباغ ، وعبد السلام بليغ ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٦٢)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ أحوال شخصية :

(١) أحوال شخصية . ” وقف “ . إختصاص .

الاختصاص فى مواد الأحوال الشخصية والوقف معقود للحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم الشرعية والمالية . تشكل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف يدخل فى نطاق التنظيم الداخلى فى حدود مانص عليه فى المادة الرابعة ق ٦٢ سنة ١٩٥٥ . لا يتعلق ذلك بالإختصاص النوعى للحاكم .

(ب) وقف . ” الاستحقاق فى الوقف “ . التصالح عنه .

جواز التصالح عن الاستحقاق فى الوقف . بدل الصلح استحقاقه للذير . مثال . شروع الإصلاح الزراعى فى الاستيلاء على بدل الصلح لا يتحقق به معنى استحقاق البديل للذير .

(ج) صلح . ” وقف “ . الإقرار المبطل للصلح .

الإقرار المبطل للصلح ذو الإقرار باستحقاق ثابت فى أعيان الوقف لا باستحقاق منازع عليه .

(د) صلح . تكييفه . سلطة محكمة الموضوع .

تكييف عقد الصلح واعتباره منشأ للحق أو مقرراً له من حق المحكمة وحدها دون تدخل الخصوم . متى كان الصلح كاشفاً عن الاستحقاق فى الوقف رجعت الملكية إلى تاريخ الاستحقاق لا إلى تاريخ عقد الصلح .

١ — أصبحت المحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم الشرعية والمالية هي صاحبة الولاية بالفصل في كافة المنازعات في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والوقف والولاية عليه (م ١٢ قانون ١٤٧ الخاص بنظام القضاء) ومن أجل ذلك نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية — على تشكيل دوائر جزئية وابتدائية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المالية . وتشكيل هذه الدوائر يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية بكل منها في حدود ما تقدم . ولا يتعلق ذلك بالاختصاص النوعي للمحاكم . فتمت كانت دعوى الطاعة بطلب استحقاق في وقف قد رفعت إلى دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية لاختصاصها بها وفقا لقواعد التنظيم الداخلي لدوائر المحكمة ودفع بعدم سماعها لسبق الصلح بين الطرفين في ذات النزاع فإن ذلك لا يقيّد اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى والدفع المقدم منها أيا كانت طبيعته .

٢ — تصالح المستحق في الوقف على أن يأخذ بعض ما يدعيه من أعيانه ويدع البعض الآخر نظير مبلغ معين جائز شرعا ولا يغير من ذلك أن تكون جهات الاختصاص بالأصلاح الزراعي قد شرعت في الإستيلاء على الأطيان المتصالح عليها إذ أن إجراءات الإستيلاء التي تتخذ وفقا لقانون الأصلاح الزراعي لا تفيد الاستحقاق بالمعنى المفهوم قانونا .

٣ — الإقرار في عقد الصلح باستحقاق المطعون عليها في وقف لا يبطل الصلح ذلك أن الإقرار الذي يبطل وفقا للمادة ٢٠ من قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هو الإقرار باستحقاق ثابت لا باستحقاق متنازع فيه إذ أن تقرير هذا البطلان إنما دعت إليه الرغبة في حماية المستحقين الذين يتخذون من الإقرار أو التنازل وسيلة لبيع استحقاقهم بثمن بخس بما يؤدي إلى تفويت غرض الواقف وانتفاع غير الموقوف عليهم بريع الوقف وهذه العلة لا تتحقق إلا إذا كان الاستحقاق ثابتا . مؤكدا .

٤ — تكيف عقد الصلح واعتباره ملثما للحق أو مقررا له من حق المحكمة وحدها دون تدخل الخصوم . وإذن فتمت كانت المحكمة قد حصلت من عقد الصلح

أن أساس تملك الطاعنة الأتيان التي خصصت لها في عقد الصلح هو إدعاؤها الاستحقاق في الوقف ، وأن المطعون عليهما قد تنازلتا عن إنكارهما استحقاقها وصالحاتها على مبلغ من المال مقابل حصة الطاعنة في عين من أعيان الوقف ، فإن هذا الصلح يكون كاشفا لحق الطاعنة في تلك الأتيان المبني على إدعائها الاستحقاق في الوقف لا ينشأ لذلك الحق . وتعد الطاعنة في هذه الحالة مالكة لما خصص لها بعقد الصلح من وقت الاستحقاق المدعى به لوفاة من تلقى الاستحقاق عنه لا من تاريخ عقد الصلح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعنة أقامت أمام محكمة القاهرة الابتدائية الدعوى رقم ٢٥٧ سنة ١٩٥٦ أحوال شخصية مختصة المطعون عليهما طالبة الحكم باستحقاقها لثلث ما هو موقوف من جدتها المرحومة زيبا قادن حرم المرحوم علي شريف علي والدها المرحوم عثمان شريف وبعدم التعرض لها في هذا الاستحقاق وتسليمها نصيبها في ريع هذا الوقف عن سنة ١٩٥٤ وقالت في شرح دعواها إنه يبين من كتاب هذا الوقف والإشهادات اللاحقة أن جدتها المذكورة وقفت مراها بشارع الشيخ العبيط بالقاهرة وأطيانا زراعية مساحتها ٢٠٧ ف و ١٧ ط و ٨ س وجعلت الاستحقاق لنفسها حال حياتها ، ومن بعدها على ابنها عثمان شريف ثم على أولاده الموجود منهم وقت الوقف ثلاث بنات هن أمينة وزيبا — المطعون عليهما — وفاطمة الطاعنة ، وقد توفي المرحوم عثمان شريف عام ١٩٤٧ ، ثم اضطرت إلى رفع هذه الدعوى بسبب وضع المطعون عليهما اليد على أعيان الوقف وامتناعهما عن تسليمها نصيبها فيه . دفع المطعون عليهما بعدم سماع الدعوى وقررا بأن الخصومة بشأن هذا الوقف قد انتهت صلحا

بعقد مؤرخ في ١٩٥٣/٤/٨ ، وطلبنا إحتياطيا الحكم للطاعة بملكية ٦٧ ف و ٩ ط و ١٩ س الميينة الحدود والمعالم بعقد الصلح على أساس هذا العقد دون أى أساس آخر . وعقبت الطاعة بأن جهات الاختصاص بالإصلاح الزراعى لم تأخذ بعقد الصلح كسند للتملك فقد استولت على نصيبها من الأطنان الزراعية في هذا العقد باعتباره مملوكا للطعون عليهما ويزيد عن القدر المصرح لهما بامتلاكه طبقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى ، ولم تقبل اللجنة القضائية استناد الطاعة إلى هذا العقد وقررت إيقاف الفصل في اعتراضها حتى تستصدر حكما بثبوت استحقاقها في الوقف ، وانتهت الطاعة إلى طلب الحكم لها بطلباتها على أساس الصلح والاستحقاق معا . وبتاريخ ١٩٥٦/١١/١٠ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وباستحقاق الطاعة لثلاث ما هو موقوف وعدم تعرض المطعون عليهما في ذلك ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة . وقيدا استئنافهما برقم ٢٠٧ سنة ٧٣ ق ، وطلبنا إلغاء الحكم المستأنف وتمسكنا بطلباتهما الأصلية والاحتياطية التي أبدت أمام محكمة أول درجة . وفي ١٩٥٨/٦/٢١ قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وعدم سماع دعوى المستأنف ضدها لانتفاء موضوعها صلحا بين طرفي الخصومة في ١٩٥٣/٤/٨ . وفي ١٩٥٨/٩/٧ قررت الطاعة بواسطة محاميها بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وطلبت نقضه والحكم برفض الاستئناف وتأييد حكم محكمة أول درجة . وقررت دائرة فحص الطعون في ١٩٦٠/٢/٣ إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ، وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

وحيث إن السبب الأول يتحصل في النجى على الحكم بخالفه القانون وفي بيانه تقول الطاعة إنه بعد وفاة عثمان شريف استولى المطعون عليهما على نصيبها في وقف شريف باشا الكبير ووقف زيبا هانم قادن . فلجأت إلى المحاكم الشرعية للطلابة باستحقاقها ثم تصالحت معهما بالكيفية الميينة بعقد الصلح ، ولكن اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعى لم توافق على هذا الصلح وكلفتها بالحصول على حكم بالاستحقاق في وقف زيبا قادن . فأقامت الطاعة

هذه الدعوى أمام محكمة الأحوال الشخصية بطلب استحقاقها الثلث في الموقوف ودفع المطعون عليهما بعدم سماعها لانتفاء موضوعها صلحا . وقد أخذت المحكمة بهذا الدفع مع أنه ليس من اختصاصها النظر في عقد الصلح صحة أو بطلان لأنه يتضمن تمليك الطاعنة أطيانا في الوقف لا بسبب الاستحقاق أو الإرث ولكن بمقتضى الصلح مما تختص بنظره المحاكم المدنية . أما محكمة الأحوال الشخصية التي نص بالفانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إنشائها فولايته قاصرة على إثبات صفة الاستحقاق لا الحكم بالمال أو النظر في صحة وبطلان التعاقد عليه — وترتب الطاعنة على ذلك اعتبار حكم محكمة الأحوال الشخصية بصحة الصلح صادرا من هيئة غير مختصة وبالتالي فإنه يعد باطلا الحكم بعدم سماع الدعوى الذي بنى عليه . وتستطرد الطاعنة قائلة إنه كان على المحكمة أن تقضى في موضوع الدعوى أى الاستحقاق في الوقف دون التعرض لبحث عقد الصلح ، ولمن يرغب في التمسك به أن يلجأ إلى المحكمة المختصة إن شاء .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن القانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ قد نص على أن يستبدل بنص المادة ١٢ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ النص الآتي ”تختص المحاكم الوطنية بالفصل في كافة المنازعات في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والوقف...” ونص القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية بالمادة الثالثة منه على أن ”الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو التي كانت من اختصاص المجالس المالية ترفع إلى المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦“ ونص في المادة الرابعة منه على أن ”تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقا لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية ”وتصدر الأحكام من محاكم الاستئناف في القضايا المذكورة من ثلاثة مستشارين يجوز أن يكون أحدهم من رجال القضاء الشرعي المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون“ ومفاد هذه النصوص أن دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية أصبحت من اختصاص المحاكم الوطنية وتشكل لنظرها بكل محكمة دائرة أو أكثر وتشكل هذه الدوائر يدخل في نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية بها في الحدود المنصوص

عليها فيما تقدم ووفقا لنص المادة ٤٢ بفقرتها ١ ، ب من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ولا يتعلق ذلك بالاختصاص النوعي للمحاكم . ولما كانت دعوى الطاعة بطلب الاستحقاق في وقف زيبا قادن قد رفعت إلى دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة القاهرة الابتدائية لاختصاصها بها وفقا لقواعد التنظيم الداخلي لدوائر المحكمة . وكان قد دفع بعدم سماع هذه الدعوى لسبق الصلح بين الطرفين في ذات النزاع — فإنه أيا كانت طبيعة هذا الدفع ، ولولم يكن متعلقا بالأحوال الشخصية أو الوقف بأن مس الصلح المدعى به المصالح المالية للطرفين ، فإن ذلك لا يعتبر اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى والدفع المقدم فيها .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وتقول الطاعة في بيانه أنه على فرض أن الهيئة التي فصلت في الدعوى مختصة بنظر الصلح ، فإن هذا الصلح قد وقع باطلا قانونا من عدة وجوه : أولا — أنه يشترط في بدل الصلح أن يكون مما يصلح عوضا في المبيعات ، فإذا تم الصلح على مال واستحق للغير فلا يصح لعدم ملكيته للمصالح وقد تبين أن بدل الصلح المتعاقد عليه بين الطرفين قد شمل أطيانا زراعية مساحتها ٦٧ ف تقريبا لم تكن مملوكة للمطعون عليهما ملكية ثابتة لاستيلاء الاصلاح الزراعي عليها ، مما يجعلها غير صالحة لأن تكون بدلا للصلح . والثاني : إن الصلح لا يجوز إذا كان عن حق لا يمكن الاعتياض عنه بالنسب والإرث ، ذلك لأن الصلح إما معاوضة أو إسقاط والنسب والإرث لا يحتملان أيهما . وإن الثابت أن الطاعة أقامت الدعويين رقمي ١٥١ ، ١٣١ القاهرة الابتدائية الشرعية تطلب استحقاقها في وقف شريف باشا الكبير لبغوتها من عثمان شريف ، وفي وقف زيبا هانم قادن بالاسم ولم يكن المال هو أساس النزاع بين الطرفين ولكن الحقوق الشخصية . وقد تضمن عقد الصلح تنازلا عن الاستحقاق في الوقفين ، وتفيد عبارته أنه وارد على الحالة الشخصية وليس على الحقوق المالية المترتبة عليهما . والوجه الثالث . أن الاستحقاق في الوقف كالإرث لا يسقط بالإسقاط ، ولكن عقد الصلح المبرم بين طرفي الخصومة تضمن إقرارا للطاعة لغيرها هما المطعون عليهما بالاستحقاق في وقف شريف باشا الكبير . مما يخالف نص المادة ٢٠٥ من قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والرابع — إن الصلح لا ينشئ الحق بل يكشفه ، وهو

ليس سببا من أسباب الملكية وقول المطعون عليهما أن ملكية الطاعنة للأطيان الواردة بالبند الثالث من العقد سببها الصلح قول يخالف أحكام المواد ٨٧٠ إلى ٩٤٤ من القانون المدنى . والخامس . إن الطاعنة كانت مكرهة على قبول عقد الصلح بسبب طول أمد النزاع وحرمانها من نصيبها فى الوقفين فهو بالنسبة لها عقد إذعان أكرهت بهتضاه على التنازل عن الاستحقاق فى وقف شريف باشا الكبير وفى عقار بشارع الشيخ العبيط بالقاهرة من وقف زيباقادن ، مما يبطله . وتضيف الطاعنة أن الحكم المطعون فيه ، رغم إقراره بصحة عقد الصلح . لم يقض لها بملكية الأطيان الميينة به البالغ مساحتها ٦٧ ف تقريبا حتى تستطيع أن تواجه جهات الاختصاص بالأصلاح الزراعى بهذا القضاء .

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهه الأول بما ورد بالحكم المطعون فيه من ” أن الطاعنة قد صاحلت المطعون عليهما على أن تأخذ بعض ما تدعيه فى أحيان الوقف وتترك البعض الآخر نظير مبلغ معين وهذا جائز شرعا “ ولا يغير من هذا الوضع أن تكون جهات الاختصاص بالأصلاح الزراعى قد شرعت فى الاستيلاء على الأطيان التى صاحلت عليها الطاعنة ، وكان هذا الاستيلاء تنفيذا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى التى لا تجيز للشخص أن يملك أكثر من مائتى فدان من الأراضى الزراعية ، ذلك لأنه لا يتأدى من إجراءات الاستيلاء التى تتخذ على هذا الأساس استحقاق الأطيان للغير . وقد ضمن الحكم المطعون فيه هذا المعنى إذ قررردا على دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص ” إنه لا محل للقول بأن بدل الصلح فى الأطيان التى أخذتها الطاعنة قد استحق للغير باستيلاء الإصلاح الزراعى عليها فيجوز لها شرعا معاودة الخصومة ، ذلك أن هذا الاستيلاء لم يتم بصفة نهائية ، وما زال مجال المعارضة فيه قائما للطاعنة ، فضلا عن أنه لا يعتبر استحقاقا بالمعنى المفهوم قانونا وبفرض تمامه فإن الطاعنة ستعوض عن هذه الأطيان بثمنها من الإصلاح الزراعى وقد قبلت هى ذلك فى ملحق عقد الصلح ، فلا يجوز لها الاعتراض عليه “ ومردود فى وجهه الثانى بأن عقد الصلح إذ عرض للحالة الشخصية للطاعنة المتعلقة بادعائها البنوة من عثمان شريف قد ورد به ما يفيد إخراجها من نطاقه لتمسك كل من الطرفين بموقفه بشأنها . فقد جاء بعقد الصلح فى هذا الخصوص : ” إن الطاعنة لم تزل تصر على أنها كريمة المرحوم عثمان شريف ابن المرحوم على شريف ، ولكن السيدة أمينة شريف عن نفسها وبالنيابة عن

موكلتها السيدة زيبا شريف لم نزل تنكر عليها هذه الأبوة وهذا النسب “ ولما كانت المادة ٥٥١ من القانون المدني تنص على جواز الصلح على المسائل المالية التي تترتب على الحالة الشخصية ، وكان عقد الصلح قد تضمن تنازل الطاعنة عن إدعاء الاستحقاق في وقف شريف باشا الكبير والتصالح على استحقاقها في وقف زيبا قادن مقابل بدل هو ثلث الموقوف من الأقطان الزراعية ومبلغ ٨٠٠٠ جنيه كما تضمن تنازل الطاعنة عن الدعوى بين المقامتين منها أمام المحاكم الشرعية بطلب استحقاقها في هذين الوقفين ، لما كان ذلك فإنه أيا كان سبب الاستحقاق الذي كانت تدعيه الطاعنة في هذين الوقفين قبل الصلح ، وسواء كان أساسه البنوة من عثمان شريف كما تدعى بالنسبة لوقف شريف باشا الكبير ، أو كان أساسه الاستحقاق بالإسم كما جاء بوقف زيبا قادن فإن عقد الصلح لم يتعرض لهذه الأسباب ولم يتناول بالحل سوى المصالح المالية في الوقفين . أما ادعاء الطاعنة البنوة من عثمان شريف الذي يعد من مسائل الأحوال الشخصية . فإن عقد الصلح لم يمسسه ومردود في وجهه الثالث بأن الطاعنة وإن أقرت في عقد الصلح باستحقاق المطعون عليهما في وقف شريف باشا الكبير ، إلا أن هذا الإقرار لا يبطل الصلح ، ذلك أن الإقرار الذي يبطل وفقا للمادة ٢٠ من قانون أحكام الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هو الإقرار باستحقاق ثابت لا باستحقاق متنازع فيه كما هو في الدعوى الحالية ، إذ أن تقرير البطلان طبقا للمادة ٢٠ السالفة الذكر دعت إليه الرغبة في حماية المستحقين الذين يتخذون من الإقرار أو التنازل وسيلة لبيع استحقاقهم بثمن بخس بما يؤدي إلى تفويت غرض الواقف وانتفاع غير الموقوف عليهم بريع الوقف ولا تتحقق هذه العلة إلا إذا كان الاستحقاق ثابتا مؤكدا .

ومردود في وجهه الرابع بما جاء بالحكم المطعون فيه من “ أن تكييف عقد الصلح من حيث كونه منشئا للحق أو مقرار له إنما هو من حق المحكمة وحدها دون دخل للتصوم فيه وأن ما أورده الخصوم بعقد الصلح من أن أساس تملك الطاعنة للأقطان التي خصصت لها هو الصلح لا الإرث ولا الاستحقاق ليس من شأنه وحده أن يكسب الصلح صفة كونه منشئا للحق ما دامت ظروفه وملايساته ومجموع عباراته تدل على غير ذلك “ وما قرره الحكم بعد ذلك من أن أساس تملك الطاعنة للأقطان التي خصصت لها فيه هو ادعاؤها الاستحقاق

في حصة المرحوم عثمان شريف في وقف والدته . وقد كانتا المطعون عليهما تنكران عليها ذلك الاستحقاق ، ثم تنازلتا عن موقفهما في هذا الشأن وأقرتا لها بأحقيتها لحصتها في الأقطان الموقوفة وصالحاتها على مبلغ من المال في مقابل حصتها في السراى على أساس ما تدعيه من أن اسمها وارد في حجة ذلك الوقف . وهذا ظاهر في البند الثانى من عقد الصلح ومستفاد من اعترافهما في البند الثالث بملكيتها لنفس الحصة التى كانت تدعيها في أقطان الوقف المذكور وهى الثلث . وما دام الأمر كذلك فإن هذا الصلح يكون كاشفا لحق الطاعنة فى تلك الأقطان المبني على ادعائها الاستحقاق فى الوقف لا ملشئا لذلك الحق — وفى هذه الحالة تعد الطاعنة مالكة لما خصص لها بعقد الصلح من وقت الاستحقاق المدعى به أى من تاريخ وفاة عثمان شريف فى ١٩٤٧/١/٢٤ لا من تاريخ عقد الصلح .

ومردود فى وجهه الخامس بأن المحكمة الاستئنافية قد قررت فى حدود تقديرها الموضوعى نفي الاكراه لعدم قيام الدليل عليه . ولا محل لما تثيره الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه وإن انتهى إلى اعتبار عقد الصلح صحيحا ، إلا أنه لم يقض لها بملكية الأقطان المبينة به حتى تستطيع أن تواجه الاصلاح الزراعى بقضائه — لا محل لذلك بعد أن انتهى الحكم فى أسبابه المرتبطة بمنطوقه : ” إلى أن ملكية الطاعنة للأقطان الزراعية الواردة بعقد الصلح بالبند الثالث منه ترجع إلى وقت الاستحقاق فى وقف زيباقادن وهو تاريخ وفاة عثمان شريف فى ١٩٤٧/١/٢٤ لا من تاريخ عقد الصلح وأن النزاع بين الطاعنة والمطعون عليهما كان نزاعا جديا وأن الصلح الذى أبرم بين الطرفين تنعدم فيه شبهة الغش أو التواطؤ “ .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد/ محمود عياد نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(٦٣)

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) موظفون . معاش .

عدم جواز الجمع بين مرتبه والمعاش الذي كان مقررا له . تعلق ذلك بالنظام العام .

(ب) إثبات . إقرار .

عدم منازعة الخصم في بعض دوافع الدعوى . جواز اعتبار ذلك إقرارا ضمنيا بها .

(ج) تقادم . ” دفع مالا يجب ” .

دعوى استرداد ما دفع من المعاش بغير حق . تسقط بإقضاء ثلاث سنوات من يوم العلم بالحق في الاسترداد أو بإقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق أيهما أقصر .

١ — لا يحق للموظف الجمع بين مرتبه والمعاش الذي كان مرتبا له وذلك إعمالا للفقرة الرابعة من المادة ٢٩ من قانون المعاشات رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ التي تقضى صراحة بوجوب قطع ” معاش الأبناء والبنات والأخوة والأخوات المستخدمين بمساهية في مصالح الحكومة ” وحكمها في ذلك أمر ومتعلق بالنظام العام . فمتى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أصبح موظفا تابعا لوزارة التربية والتعليم (بعد ضم المدرسة التي كان يعمل بها إلى الوزارة) وأنه يتقاضى مرتبه من ميزانيتها فإنه يكون صحيحا ما انتهى إليه من عدم أحقية الطاعن في الجمع بين مرتبه والمعاش الذي كان مرتبا له بعد وفاة والده .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برد ما دفع من المعاش بغير حق على أن الطاعن لم ينازع في صرفه المعاش المقرر له وكانت الدعوى قد تناولت

جملة وقائع نازع الطاعن في بعضها ولم ينازع في بعضها الآخر فإنه يجوز للمحكمة أن تعتبر عدم منازعته بمثابة التسليم والإقرار الضمني بها .

٣ — متى كانت مبالغ المعاش التي استولى عليها الطاعن قد دفعت ونشأ الحق في استردادها في ظل القانون المدني الملغى واستمر هذا الحق قائما إلى تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد فإن الدعوى باستردادها لا تسقط إلا بإقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد أو بإقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق ، أى المدتين أقصر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن وزارة المالية أقامت الدعوى رقم ٢٤٥٨ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة على الطاعن بطلب إلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٦٦١ جنيها و ٢٨٩ مليا وفوائده بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وقالت شرحا لدعواها إن الطاعن استحق عن والده معاشا قدره ١٦ جنيها و ١٢٩ مليا يصرف له مدى الحياة وإذ تبين أنه كان موظفا بمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية وقد صدر قرار من مجلس الوزراء في ٥ مارس سنة ١٩٤٥ بضمها إلى وزارة التربية والتعليم ، وأنه استمر طوال المدة من أول يناير سنة ١٩٤٦ — تاريخ نقله إلى ميزانيتها — إلى ٣١ مايو سنة ١٩٤٩ يجمع بين مرتبه من وزارة التربية والتعليم ومعاشه من وزارة المالية ، فقد طلبت إلزامه برد مبالغ المعاش التي استولى عليها خلال هذه المدة — أدخل الطاعن وزارة التربية والتعليم ضامنة له في الدعوى طالبا الحكم عليها بما عساه أن يحكم به عليه . وفي ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة حضوريا برفض دعوى المدعية مع إلزامها بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعابا للحاماه —

استأقت وزارة المالية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٦١٠ سنة ٧٠ قضائية . وفى ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه الأول بأن يدفع للمستأنفة مبلغ ٦٦١ جنيها و ٢٨٩ مليا والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٤ يوليو سنة ١٩٥١ حتى السداد وبالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه عنهما . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثانى أن الحكم المطعون فيه مسخ الاتفاقات الحاصلة بين وزارة التربية والتعليم والجمعية الخيرية الإسلامية وما تضمنته من شروط لضم مدارس الجمعية إليها ذلك أنها فى ١٢ يوليو سنة ١٩٣٨ وافق مجلس إدارة الجمعية على تسليم مدارسها الابتدائية إلى الوزارة بشروط منها أن تحافظ الوزارة على الحقوق المكتسبة لموظفى الجمعية وصدر القرار الوزارى رقم ٤٩٣٤ فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ بقبول هذه الشروط كما صدر قرار آخر بضم تلك المدارس إلى الوزارة فى ٥ مارس سنة ١٩٤٥ على الأساس المتقدم ، وهذه الأوضاع الجديدة لم تؤثر على مركز الطاعن فى جوهره لأنه ظل موظفا فى الجمعية كما كان ويتقاضى نفس المرتب وفاقية ما هناك أنه بدلا من أن تقوم الوزارة بمنح الجمعية إعانة تؤدي منها مرتبات موظفيها أصبحت الوزارة تصرف لهم هذه المرتبات مباشرة من ميزانيتها وهو أمر لا يغير من موقف الطاعن إذ يستوى لديه أن يتم صرف مرتبه من خزانة الجمعية أو من خزانة الوزارة — كذلك أخطأ الحكم فيما قرره من أن النص على الحقوق المكتسبة فى قرارات الجمعية والوزارة إنما يقصد به حقوق الطاعن قبل الجمعية كموظف تابع لها دون أن يبين مصدر هذا القول وبينما جاء النص مطلقا بحيث يتسع لحالة الطاعن باعتباره صاحب حق مكتسب فى اقتضاء مرتبه من الجمعية رغم اقتضائه للعاش وتقييد الحكم لهذا المعنى دون

أن يبين المصدر الذى استمد منه هذا القيد يجعله قاصر البيان ، وإذ انتهى الحكم إلى هذا المعنى المخالف لإطلاق النص فإنه يكون قد مسخ الإرادة المشتركة للجمعية والوزارة بما يؤدي إلى القول بأنه كان يتعين على الطاعن أن يتنازل عن حقه فى اقتضاء مرتبه من الجمعية حتى يظل محتفظا بحقه فى اقتضاء المعاش وهو تفسير ينطوى على مساس لا شك فيه بحقوقه المكتسبة فى المعاش وهو معاش استثنائى مناطه مجرد بقاء الطاعن على قيد الحياة دون أى اعتبار آخر وفى إلزام الطاعن بالتنازل عن مرتبه من الجمعية لكي يحتفظ بحقه فى المعاش إخلال بحقوقه المكتسبة قبل الجمعية وإضافة لشرط جديد فى استحقاق المعاش يخضعه لأحكام المعاشات العادية مع أنه معاش استثنائى مقرر لمدى الحياة .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى الدعوى على ما أورده من أنه "يبين من الرجوع إلى الملفات الخاصة بضم مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية إلى وزارة التربية والتعليم المقدمة من المستأنفة أنه فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ صدر القرار الوزارى رقم ٤٩٣٤ فى شأن إدارة الوزارة لمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية قرروا أن تدير الوزارة هذه المدارس إدارة مطلقة من الوجهتين الفنية والإدارية وعلى أن يكون لها ميزانية قوام إيراداتها المصروفات المدرسية وما تدفعه الجمعية سنويا وقدره ٣٥٠٠ جنيه وعلى أن يسدد العجز من إعانة التعليم الحر ونصت المادة الخامسة من القرار على أن يفسح لهيئة التدريس لهذه المدارس وغيرهم من الموظفين الموجودين بها المجال تدريجيا بأن يأخذوا طريقهم إلى وظائف الوزارة.. وظلت الوزارة تقوم بإدارة تلك المدارس إلى أن ضمت تلك المدارس إليها بقرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٥/٣/٥ فأصدر وزير المعارف قرارا بنقل طائفة من الموظفين على ميزانية الوزارة اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ بما هيئاتهم ودرجاتهم الحاليتين وتثبيت من كان مثبتا فى الجمعية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٦ وخصم الاحتياطى منهم للمعاش ابتداء من هذا التاريخ . وكان من بين هؤلاء الموظفين المستأنف عليه الأول أحمد شفيق عزمى — ص ٤٥ من الملف — حيث صدر قرار بنقله على ميزانية الوزارة بمسأسته ودرجته وقتئذ كما ثبت فى وظيفته " وأنه "فضلا عما تقدم من ثبوت علاقة المستأنف عليه الأول بوزارة المعارف وباعتباره موظفا تابعا لها منذ أول يناير سنة ١٩٤٦ فإنه عند ما أبلغ بقرار نقله

وتثبيته في وظيفته لم يعترض على نقله وإنما طلب فقط الغاء تثبيته وقيدته في وظيفته
بهقد فلم تر الوزارة مانعا من إجابته إلى طلبه وأخذت عليه إقرارا كتابيا بعدم
رغبته في التثبيت وأنه ليس له الحق في الرجوع مستقبلا إلى المطالبة بتثبيته —
ص ٤٩ الملف رقم ١ — ٣٣/١٣ — كذلك فإنه قدم طلبا في ١١/٤/١٩٤٧ إلى مدير
عام منطقة القاهرة الجنوبية يطلب إليه تسوية مرتبه واحتساب مدد خدمته
السابقة على احتساب أقدميته وذلك تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر
في ١٠/٥/١٩٤٧ الخاص بحساب مدد الخدمة السابقة في تعديل الماهية وتحديد
الأقدمية ص ٥٧ من الملف — وليس ثمت شك في أن المطالبة بإعمال قرار
مجلس الوزراء في شأنه هو إقرار منه بأنه موظف تابع للوزارة ونيح له هذه العلاقة
أن يطالبها بحقوقه التي خولها له القرار المذكور. يضاف إلى ذلك أنه تقدم
بتاريخ ٢٢/١/١٩٥١ إلى مراقب عام منطقة القاهرة الجنوبية بكتاب يطلب إليه
فيه منحه علاوة من علاوات الدرجة الحالية وذلك استنادا منه إلى نشرة الوزارة
”قلم العلاوات“ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٥٠ بشأن الموظفين الذين قضوا ثلاثين سنة
في درجتين متواليتين ومن البديهي أن مطالبة المستأنف عليه الأول بمنحه علاوة
من علاوات الدرجة التي يشغلها استنادا منه إلى قرار الوزارة في هذا الشأن لا معنى له
إلا إذا كان في عداد موظفيها الذين لهم وحدهم الحصول على تلك العلاوة“
وأنه ”يخلص مما تقدم أن المستأنف عليه الأول أصبح منذ أول يناير سنة ١٩٤٦
موظفا تابعا لوزارة المعارف يتقاضى مرتبه على ميزانيتها فإنه والحال هذه يكون
لا حق له في أن يجمع من هذا التاريخ بين مرتبه وبين المعاش الذي كان مرتبale
منذ وفاة والده وقدره ١٦ جنيها و ١٢٩ مليا شهريا لمخالفة ذلك لما تقضى به
المادة ٢٩/٤ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — وبين من ذلك أن
الحكم استظهر من واقع الملفات الخاصة بضم مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية
إلى وزارة التربية والتعليم ومن ملف خدمة الطاعن وما تضمنته من قرارات
ومكاتبات كانت مودعة ملف الاستئناف أن الطاعن أصبح منذ أول يناير
سنة ١٩٤٦ موظفا تابعا لوزارة التربية والتعليم ويتقاضى مرتبه من ميزانيتها
وعلى ذلك يكون صحيحا ما انتهى إليه من عدم أحقية الطاعن ”في أن يجمع من
هذا التاريخ بين مرتبه وبين المعاش الذي كان مرتبale“ إعمالا للفقرة الرابعة
من المادة ٢٩ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وهي صريحة في أنه

يقطع معاش الأبناء والبنات والأخوة والأخوات المستخدمين بمأهية في مصالح الحكومة ، وحكمها هذا أمر ومن النظام العام .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف قواعد الإثبات إذ قضى بإلزام الطاعن بالمبلغ دون أن تقدم الوزارة الدليل على أنه اقتضاه بالفعل ، وليس يعنى الوزارة من تقديم هذا الدليل عدم منازعة الطاعن في صرف المعاش إليه طالما لم يصدر منه إقرار بذلك ولا مناص والحالة هذه من اعتباره منكرًا صحة الدعوى خصوصًا وأن الدفاع فيها تناول مسألة كون الطاعن موظفًا أو غير موظف ولم ينصرف إلى انشغال ذمته بالمبلغ أو عدم انشغالها به .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن الطاعن " أصبح منذ أول يناير سنة ١٩٤٦ موظفًا تابعًا لوزارة المعارف يتقاضى مرتبه على ميزانيتها " وأنه " والحالة هذه يكون لا حق له في أن يجمع من هذا التاريخ بين مرتبه وبين المعاش الذي كان مرتبًا له منذ وفاة والده وقدره ١٦ جنيهًا و ١٢٩ مليًا شهريًا " وأنه " لم ينازع في أنه ظل يصرف المعاش المقرر له منذ أول يناير سنة ١٩٤٦ إلى آخر مايو سنة ١٩٤٩ " - ومتى كان ذلك وكانت الدعوى قد تناولت بحملة وقائع نازع الطاعن في بعضها ولم ينازع في بعضها الآخر ، فإنه يجوز للحكمة أن تعتبر عدم منازعته بمنابة التسليم والإقرار الضمني بها .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا إذ لم يبين المرتب الذي كان يتقاضاه من الجمعية وقد يكون هذا المرتب من الضالة بحيث لا يقتضى قطع المعاش كله بل جزء منه بحيث يقتضى تخيير الطاعن بين المرتب والمعاش طبقا للقواعد المقررة في هذا الشأن .

وحيث إن هذا النعى غير متبع ذلك أن الدعوى باسترداد مبالغ المعاش التي استولى عليها الطاعن قوامها عدم جواز الجمع بين المأهية والمعاش ومن ثم فلا شأن لها بالمرتب الذي كان الطاعن يتقاضاه من الجمعية ومدى ارتباطه وأثره في تقدير المعاش ، كما لا شأن لها بحق الطاعن في الاختيار بين هذا المرتب أو المعاش الذي ربط له .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ فيما قضى به من إلزام الطاعن برد مبالغ المعاش التي استولى عليها وفوائدها بينما تقضى السنة الإدارية بأنه لا يجوز لجهة الإدارة أن تقتضى ما صرف خطأ من جانبها بعدمضى سنة على تاريخ الصرف .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه متى كانت مبالغ المعاش التي استولى عليها الطاعن قد دفعت ونشأ الحق في استردادها في ظل القانون المدنى الملغى واستمر هذا الحق قائماً إلى تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد ، فإن الدعوى باستردادها لا تسقط إلا بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق أى المدتين أقصر .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ،
وفرّج يوسف ، وأحمد زكي محمد ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٦٤)

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٢٥ القضائية :

عقد . " تفسير العقد " . " التزام " . " إنقضاء الالتزام " .

الإنحراف من المعنى الظاهر لعبارة العقد . مسح . إقضاء الالتزام بانتهاء الأجل المحدد له .

إذا كان المدلول الظاهر للاتفاق المبرم بين الطرفين هو التزام الطاعن باستغلال
سينما لحساب المطعون عليه إلى أن يجد هو أو المطعون عليه خلال أجل
محدد مستغلا لها وعندئذ يتعهد الطاعن بدفع نصف الإيجار الذي يقدمه المستغل
الجديد فإن مؤدى ذلك أن هذا الالتزام مقيد بشرط وجود هذا المستغل خلال الأجل
المتفق عليه بحيث ينتهى بانقضاء ذلك الأجل ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه
قد أسس قضاءه بـإلزام الطاعن بنصف الإيجار عن المدة التالية لانتهاء الأجل
استنادا إلى عقد الاتفاق سالف الذكر يكون قد انحرف في تفسير الاتفاق عن
المعنى الظاهر له ومسحه مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٥٤٩ سنة ١٩٥٠ على الإسكندرية
على الطاعن وآخر طلبا بالحكم بالزامهما متضامنين بمبلغ ٧٥٠ جنيها ثمن المنقولات

المملوكة له والتي بدداها مع التزامهما بالمصروفات وأتعاب المحاماة وأثناء سير هذه الدعوى أقام المطعون عليه أمام نفس المحكمة الدعوى رقم ١٢ سنة ١٩٥١ كلى الإسكندرية على الطاعن طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٧٥٠ جنيها مقابل إستغلاله المنقولات موضوع الدعوى الأولى في المدة التي وضع يده عليها فيما من ديسمبر سنة ١٩٤٨ حتى ديسمبر سنة ١٩٥٠ وذكر المطعون عليه في عريضة دعواه الثانية شرحا لهذه الدعوى أنه في ٣ من يناير سنة ١٩٤٨ إستأجر وشريك له من الطاعن دار سينما عدن بجميع آلاتها لمدة سنة بأجرة شهرية مقدارها ٣٥ جنيها وجهاز الدار بالمنقولات اللازمة لها من مقاعد ومناضد ومصابيح وغيرها وكلفتها هذه المنقولات مبلغ ٨٠٠ جنيه وفي ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٨ تنازل شريك المطعون عليه له عن حصته في السينما وفي المنقولات وأصبحت ملكية هذه المنقولات خالصة له وبسبب عجزه عن دفع إيجار السينما إلى الطاعن أوقع الأخير ضده حجرا تحفظيا على تلك المنقولات وأتبع ذلك برفع دعوى بمطالبة بالأجرة ودعوى طرد مستعجلة أمام المحكمة المختلطة وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ عقد إتفاق بين الطاعن والمطعون عليه على فسخ عقد الإيجار المحرر في ٣ يناير سنة ١٩٤٨ ونص في هذا الإتفاق على تنازل الأول عن الأجرة المستحقة له وعن جميع دعاواه وحقوقه قبل الثاني وعلى أن يسلم المطعون عليه إلى الطاعن دار السينما بما فيها من المنقولات المملوكة للأول ليستغلها الطاعن بمعرفة لحسابه الخاص إلى أن يجد لها بمعرفة أو يقدم له المطعون عليه مستأجرا لها بإيجار شهرى قدره ٣٥ جنيها فإن وجد هذا المستأجر فيكون للمطعون عليه نصف المبلغ الذى يدفعه ذلك المستأجر وكل ذلك في أجل غايته خمسة أشهر من تاريخ تحرير الإتفاق سالف الذكر أى يتهى الأجل في أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ واستطرد المطعون عليه في صحيفة دعواه قائلا إنه على هذا الأساس كانت تتهى فترة إستغلال الطاعن للسينما بمعرفة سواء لحسابه الخاص أو بتأجيرها للغير في آخر شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ إلا أن الطاعن استمر مستغلا للسينما بعد ذلك بدون إذن منه الأمر الذى جعله يرسل إلى الطاعن خطابا موصى عليه في ٦ يناير سنة ١٩٤٩ يطالبه فيه بتسليم المنقولات ودفع أجرة إستغلالها ولما لم يذعن الطاعن لهذا الطلب أقام عليه الدعوى رقم ٨٠٦ سنة ١٩٤٩ كلى الإسكندرية يطالبه فيها بتسليم هذه المنقولات وتثبيت الحجز الاستحقاقى الذى كان قد أوقعه عليها في ٣٠ يونيو

سنة ١٩٤٩ وقضى له بهذه الطلبات بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ وأصبح هذا الحكم نهائيا ولما أراد تنفيذه بالتسليم إتضح للحضر الذى قام للتنفيذ فى يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٠ عدم وجود المنقولات المحكوم بتسليمها فأقام المطعون عليه الدعوى رقم ١٥٤٩ سنة ١٩٥٠ سالفة الذكر على الطاعن والشخص الذى عين حارسا على المنقولات المحجوز عليها يطالبهما بقيمتها على اعتبار أنهما بدداها ثم شفع هذه الدعوى بالدعوى رقم ١٢ سنة ١٩٥١ التى رفعها على الطاعن وحده مطالبا إياه بمقابل إستغلاله لهذه المنقولات فى الفترة التى كانت فيها المنقولات تحت يده بواقع ثلاثين جنيها شهريا من ديسمبر سنة ١٩٤٨ لغاية تاريخ رفع هذه الدعوى فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ — وقد ضمت المحكمة الدعويين وأصدرت فيهما بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ حكما بالإحالة إلى التحقيق ليثبت المدعى عليهما (الطاعن والحارس) بكافة طرق الإثبات أن المنقولات المبينة بمحضر المحضر المؤرخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٩ والتى حكم فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ بتسليمها للمدعى (المطعون عليه) لا تزال موجودة بالسينما ولم يبدد منها شئ وصرحت للأخير بالنفى بذات الطرق وبعد أن نفذ هذا الحكم قضت المحكمة الابتدائية فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ برفض الدعويين وألزمت المدعى فيهما (المطعون عليه) بالمصروفات ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة واستندت المحكمة فى حكمها فى رفض الدعوى الأولى رقم ١٥٤٩ سنة ١٩٥٠ إلى أن شهود الطرفين أجمعوا على وجود المنقولات فى السينما وعدم تبديد شئ منها كما استندت فى رفض الدعوى الثانية رقم ١٢ سنة ١٩٥١ إلى أن المنقولات كان محجوزا عليها ومعينا عليها حارس لحفظها وهو المدعى عليه الثانى فى الدعوى الأولى وأن من شأن هذه الحراسة الحيلولة دون استغلالها وأن المدعى عليه (الطاعن) طلب من المدعى (المطعون عليه) الحضور لتسلم هذه المنقولات فرفض وأن الأخير لم يقدم أى دليل يثبت أن المدعى عليه قام فعلا باستغلال هذه المنقولات لمصلحته فى المدة التى يدعيها ومن ثم تكون مطالبته بأجر نظير هذا الاستغلال على غير أساس — استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٢ سنة ٨ ق الإسكندرية وقصر استئنافه على ما قضى به الحكم من رفض دعواه رقم ١٢ سنة ١٩٥١ — وبتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف الإسكندرية بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليه

(الطاعن) بأن يدفع للمستأنف (المطعون عليه) مبلغ ٣٣٢ جنيها ونصف والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة — وبتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة إنتهت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره أمامها جلسة ٤ مايو سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه بنى على مخالفة الثابت بأوراق الدعوى واستخلاص مالا يمكن إستخلاصه منها ذلك أنه أسس قضاءه بإلزام الطاعن بمبلغ ٣٣٢ جنيها ونصف مقابل إستغلاله منقولات المطعون عليه في المدة من ديسمبر سنة ١٩٤٨ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٠ على أنه بمقتضى عقد الإتفاق المحرر بين الطرفين بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ إلترم الطاعن باستغلال السينما لمدة خمسة شهور وبعد ذلك يؤجرها للغير بشرط أن يدفع للمطعون عليه نصف المبلغ المستحق على الغير نظير الإيجار وهذا الذى حصله الحكم من عقد الإتفاق المذكور يعتبر مسخا للذات بهذا العقد إذ هو يغير كل المغايرة المعنى الظاهر من صيغته بل ويغير ما أثبتته الحكم عن هذا الإتفاق في مطلع أسبابه وما قاله عنه المطعون عليه نفسه في صحيفة إفتتاح دعواه الابتدائية فقد نص عقد الاتفاق المذكور صراحة على أن يتعهد الطاعن باستغلال السينما لحسابه الخاص حتى يجد هو أو يقدم له المطعون عليه مستغلا بإيجار شهرى قدره ٣٥ جنيها على الأقل ويتعهد بأن يدفع للمطعون عليه نصف ما يستلمه من المستغل الحديد للسينما وهذا في مدى خمسة أشهر من تاريخ إستلامه السينما من المطعون عليه وأنه على ذلك يكون مناط إلزام الطاعن بأداء نصف ما يدفعه هذا المستغل إلى المطعون عليه أن يتقدم المستغل المذكور خلال خمسة أشهر تبدأ من تاريخ إستلام السينما وهو أول يوليو سنة ١٩٤٨ ويرتفع هذا الإلتزام عن عاتق الطاعن إذا لم يتقدم أحد لاستئجار السينما خلال هذا الأجل وقد آمن الحكم المطعون عليه بهذا المعنى المتبادر من إتفاق ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ وأثبتته في صدره غير أنه عاد وأطرحه ونقله مرة أخرى ممسوخا وعلى خلاف مصدره ورتب قضاءه على تحريقه الذى غير معناه كلية .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن عقد إتفاق ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٨ —
المقدم بملف الطعن ينص في البند الرابع منه على أن الطاعن يتعهد باستغلال
السينما المذكورة لحسابه الخاص إلى أن يجد بمعرفته أو يقدم له المطعون عليه
مستغلا بإيجار شهري لا يقل عن خمسة وثلاثين جنيها وعندئذ يتعهد الطاعن بأن
يدفع إلى المطعون عليه نصف المبلغ الذى يقبضه من المستغل الحديد للسينما وذلك
في أجل مدته خمسة أشهر تبدأ من تاريخ إستلام السينما وقد تعهد المطعون عليه
في البند الثانى بتسليم السينما إلى الطاعن في أول يوليو سنة ١٩٤٨ . والمدلول
الظاهر لهذا الاتفاق هو أن إلترام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه نصف المبلغ
الذى يقبضه من المستغل الحديد للسينما مقيد بشرط وجود هذا المستغل خلال
خمس أشهر تبدأ من أول يوليو سنة ١٩٤٨ وأن هذا الإلتزام ينقضى بانتهاء هذا
الأجل وهذا المعنى الظاهر هو الذى فهمه المطعون عليه نفسه من الاتفاق المذكور
حيث أورد في صحيفة دعواه الابتدائية رقم ١٢ سنة ١٩٥١ المقدمة صورتها المعلنة
إلى هذه المحكمة ما يأتى ” وقد نص في هذا الإتفاق على أن يسلم الطالب
(المطعون عليه) إلى المعلن إليه (الطاعن) السينما بما فيها من الممتلكات المملوكة
للتطالب ليستغلها المعلن إليه بمعرفته لحسابه الخاص إلى أن يجد مستأجرا لها بأجر
شهري قدره ٣٥ جنيها وإن وجد ذلك المستأجر فيقبض الطالب نصف المبلغ
الذى يدفعه ذلك المستأجر وكل ذلك في أجل غايته خمسة أشهر من تاريخ تحرير
ذلك الإتفاق أى ينتهى في أول ديسمبر سنة ١٩٤٨... وعلى هذا الأساس كانت
تنتهى فترة إستغلال المعلن إليه للسينما بمعرفته سواء لحسابه الخاص أو بتأجيرها
للغير في آخر شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ “ ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد
نصوص عقد الاتفاق على النحو السابق بيانه أسس قضاءه بإلزام الطاعن بالمبلغ
الذى ألزمه به على ما قرره من أن ” المحكمة تلاحظ أنه بمقتضى عقد الإتفاق المحرر
بين المستأنف والمستأنف عليه بتاريخ ١٩٤٨/٦/٣٠ فإن هذا الأخير قد إلتزم
باستغلال السينما لمدة خمسة شهور وبعد ذلك يؤجرها للغير بشرط أن يدفع للمستأنف

نصف المبلغ المستحق على الغير نظير الإيجار“ وانتهى الحكم إلى أنه ” ما دام
قد ثبت أن الطاعن قد أجز السينا لآخر إعتبار من ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ دون
إعطاء المطعون عليه نصيبه وقدره نصف قيمة الإيجار وهو بحسب الاتفاق
١٧٥ جنيتها شهريا فإنه يكون ملزما بالريع على أساس هذا المبلغ في المدة من ديسمبر
سنة ١٩٤٨ حتى ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٠ بمقولة إنه بعد التاريخ الأخير أصبحت
المتقولات ملكا للمطعون عليه — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون
قد انحرف في تفسيره لعقد الاتفاق عن المعنى الظاهر له ومسخه مما يتعين معه
نقض الحكم دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وفرج يوسف ،
وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٦٥)

الطعن رقم ٢١٧ سنة ٢٦ القضائية :

عمل . "التحكيم فى منازعات العمل" . "حكم" . "قصور" . "ما بعد ذلك" .

الإلزام بتوفير وسائل العلاج بمؤسسة رب العمل . شرط وجوبه أن يزيد عدد العمال بمؤسسة
رب العمل على خمسمائة عامل . لأفعال هيئة التحكيم تحقيق ذلك الشرط . قصور فى التدليل : مثال .

يشترط لالتزام رب العمل بتوفير العلاج الشامل لعماله حسب مقتضيه المادة ٢/٢٨
من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٨ أن يزيد عددهم على خمسمائة . فإذا كانت الطاعنة
قد تمسكت أمام هيئة التحكيم بأن موظفيها وعمالها يقلون فى مجموعهم عن هذا
العدد وكانت هيئة التحكيم لم تستثن حقيقة النزاع الدائر حول عدد العمال مع أنها
مقطع الخصومة وانتهت فى قرارها إلى أن عددهم يربو على خمسمائة دون أن تبين
المصدر الذى استقت منه هذا الذى أقامت عليه قضائها فإن قرارها المطعون فيه
يكون قاصر البيان مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع النزاع — على ما بين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن نقابة مستخدمي وعمال الجمعية الزراعية المصرية (المطعون
عليها) تقدمت إلى مكتب عمل جنوب القاهرة بطلب تقرير حق الموظفين والعمال

في العلاج الشامل ولم يتمكن المكتب من تسوية النزاع فأحيل إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة حيث قيد في جدول منازعات التحكيم برقم ٢٧ سنة ١٩٥٦ وقد أسست النقابة مطلبها على وجود شرط في لائحة صندوق التوفير والمكافآت يلزم الجمعية الطاعنة بتحمل نفقات العمليات الجراحية الطارئة وما يتبعها وأجور المستشفيات لموظفيها الدائمين والظهورات المعيّنين على درجات في الكادر . كما استندت إلى المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ دفعت الجمعية بعدم سريان المادة سالفة الذكر على ما طلبته النقابة لأن عدد موظفيها وعمالها أقل من خمسمائة . وبتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٦ قررت هيئة التحكيم قبول الطلب وتقرير حق الموظفين والعمال في وسائل العلاج المنصوص عليها في المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ طعنت الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض طالبة نقضه والحكم أصليا بإلغاء القرار المطعون فيه ورفض طلب النقابة المطعون عليها واحتياطيا إحالة النزاع إلى محكمة استئناف القاهرة مع إلزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٠ فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية . ثم نظر أخيرا أمام هذه الدائرة بجلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦١ حيث تمسك طرفا الخصومة كل بطلباته وصممت النيابة على طلب نقض القرار المطعون فيه .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب وحيد تنعى فيه الطاعنة على القرار المطعون فيه قصور تسيبيه وتقول في بيان ذلك إن المطعون عليها إذ طلبت تقرير العلاج الشامل أسست مطلبها على أن من تستخدمهم الجمعية الطاعنة يزيد عددهم عن الخمسمائة مما يوجب على صاحب العمل أن يوفر لهم جميع وسائل العلاج تطبيقا للمادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . وأن الطاعنة قد أنكرت عليها دعواها وتمسكت بأن عدد موظفيها وعمالها يقل عن خمسمائة . ولكن هيئة التحكيم التفتت عن هذا الدفاع الجوهرى ولم تحققه وأقامت قضاها على وقائع لا دليل عليها . وهذا قصور يعيب القرار ويبطله .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أن القرار المطعون فيه أورد أساس مطلب النقابة في قوله "إن النقابة تؤسس مطلبها على وجود شرط في لائحة

صندوق التوفير والمكافآت يلزم الجمعية بتحمل قيمة نفقات العمليات الجراحية الطارئة وما يتبعها وأجور المستشفيات لموظفيها الدائمين والظهورات المعينين على درجات في الكادر . كما أنها تستند إلى المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ إذ أن عدد الموظفين الذين يستخدمون عادة في المؤسسة يزيد على خمسمائة وذلك بخلاف العمال الظهورات “ ثم حصل دفاع الطاعنة في قوله ” وحيث إن الجمعية المدعى عليها تدفع النزاع بأن المادة ٢٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر لا تسرى على المدعية إذ أن عدد موظفي الجمعية أقل من خمسمائة موظف “ ثم انتهى إلى ما ورد به من ” إنه من الثابت قانوناً أن المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ جاءت مطلقة ونصت على توفير وسائل العلاج للعمال متى زاد عددهم عن خمسمائة دون أن تشترط أن يكونوا مثبتين أو غير مثبتين . ولا يعنى الجمعية من تطبيق هذا النص إنقاص عدد موظفيها المثبتين إلى ٤٩٧ خصوصاً وأن عدد الوظائف بها يزيد على خمسمائة مما يجعل هذا النقص في عدد الموظفين حالة طارئة . هذا فضلاً عن أنه بإضافة عمالها الظهورات غير المثبتين يربو العدد كثيراً على الحد المنصوص عنه في القانون “ ولما كان شرط توفير العلاج الشامل حسب مقتضيه المادة ٢٨/٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أن يزيد عدد العمال على خمسمائة وكانت الطاعنة قد تمسكت بأن موظفيها وعمالها في مجموعهم يقلون عن هذا العدد فإنه كان يتعين على هيئة التحكيم أن تستبين حقيقة النزاع الدائر حول عدد العمال لأنها مقطع الخصومة ، ولما كانت الهيئة إذ انتهت إلى أن عدد الموظفين والعمال يزيد على خمسمائة لم تبين المصدر الذي استقت منه هذا الذي أقامت عليه قضائها فإن قرارها يكون قاصر البيان مما يستوجب نقضه .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٦٦)

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٨ أحوال شخصية :
حكم . ” صدور الحكم ” .

وجوب إصدار الأحكام باسم الأمة . عدم تدرين ذلك بالحكم يترتب عليه البطلان المتعلق بالنظام العام .

تنص المادة ٦٣ من الدستور المؤقت المؤرخ ١٩٥٨/٣/٥ على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد العمل بالدستور المؤقت ولم يدون به ما يفيد أنه صدر باسم الأمة طبقا للقانون فإنه يكون باطلا متعينا نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة الفيوم الابتدائية على المطعون عليها متضمنة أن السيدة نهاوند هانم الجركسية وقفت أطيافها بالإشهاد الصادر فى سنة ١٩٠٥ ومن الأعيان الموقوفة أربعة أفدنة جعلتها وقفا على نفسها ثم من بعدها على تسالى السوداء ومن بعدها على الطاعن وبوفاة تسالى صار هذا المقدار ملكا له بصدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأن وزارة

الأوقاف تنازع في ذلك فيطلب الحكم باستحقاقه له — دفعت الوزارة بأن الوقف خيرى ولا يعتبر منتهيا وفي ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة للطاعن بطلباته فاستأنفت الوزارة هذا الحكم وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيسا على أن الوقف خيرى — طعن الطاعن بالنقض في هذا الحكم وأبدت النيابة رأيا بنقضه وأحالت دائرة فحص الطعون الطعن لهذه الدائرة، وفي الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها .

وحيث إن النيابة العامة أبدت في مذكرتها سببا متعلقا بالنظام العام حاصله أن الحكم المطعون فيه باطل لخلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة — كما تمسك الطاعن بهذا السبب في مذكرته الشارحة .

وحيث إنه لما كانت المادة ٦٣ من الدستور المؤقت المؤرخ في ٥ مارس سنة ١٩٥٨ تنص على أنه تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة . وكان الحكم المطعون فيه صدر في ٢٥ مايو سنة ١٩٥٨ أى بعد العمل بالدستور المؤقت وكان يبين من الإطلاع على صورة الحكم المطعون فيه أنه لم يدون به ما يفيد أنه صدر باسم الأمة طبقا للقانون فإنه يكون باطلا متعينا تقضيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ،
وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٦٧)

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٥ القضائية :

(أ) أعمال تجارية . ” بيع “ .

عقد بيع الأقطان تحت القطع . نقل سعر القطع لاستحقاق نال عملية مضاربة ، تعد
عملا تجاريا ولو لم يكن البائع تاجرا .

(ب) إثبات . ” قرائن قضائية “ .

جواز الإثبات بالقرائن فى المسائل التجارية ،

١ — عقد بيع الأقطان تحت القطع هو عقد من نوع خاص ينظم آثاره إتفاق
الطرفين وما جرى عليه عرف هذه التجارة . ولما كان البائع فى هذا العقد
يقصد فى الأصل الإفادة من بيع قطنه بالثمن الذى تسفر عنه الأسعار بالبورصة
وكان — بعد أن تحددت الأسعار فى الأجل المعين للقطع — قد عمد إلى نقل سعر
القطع لاستحقاق نال طامعا فيما قد يعود عليه من زيادة يتوقعها ومتحملا ما قد
يتمخض عنه النقل من خسارة فإنه يكون قد قصد إلى المضاربة بالثمن وعملية
المضاربة هذه التى تأتى تالية لإبرام العقد وتقوم على ما يجرىه التاجر المشتري
ببورصة العقود من عمليات متعلقة بها ، لها ذاتيتها وتعد عملا تجاريا ، ولا يغير
من ذلك أن يكون طالب نقل سعر القطع مزارعا لأنه ليس فى القانون ما يمنعه
من مزاوله الأعمال التجارية .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عملية نقل سعر
القطع عملية تجارية فإنه لا تريب عليه إذ أخذ فى معرض الإثبات بالقرائن
متى كانت القرائن التى عول عليها تؤدي إلى ما انتهى إليه من استنتاج سائغ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع النزاع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — يتحصل فى أن المطعون عليها — أقامت ضد الطاعن الدعوى رقم ٧٧٦ سنة ١٩٥٢ كلى الإسكندرية طالبة إلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٤٣٠ جنيها و ٧٠١ م مع الفوائد بواقع ٧٪ من ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٢ حتى السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. وقالت شرحا لدعواها أنه بموجب عقد مؤرخ ٩ مارس سنة ١٩٥١ باع لها الطاعن ، مائة وخمسين قنطارا قطا زهرا من صنف الكرنك محصول سنة ١٩٥١ بسعر التعامل على عقود شهر نوفمبر سنة ١٩٥١ ببورصة الإسكندرية لرتبة الجود مع إضافة ستين قرشا عن كل قنطار واتفق فى العقد على أن للبائع حق قطع السعر ابتداء من تاريخ العقد لغاية يوم ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وأن من حقه أيضا أن ينقل سعر الأقطان المباعة من عقود شهر نوفمبر ١٩٥١ إلى عقود شهر يناير سنة ١٩٥٢ ويكون آخر ميعاد لقطع السعر هو يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وأن الطاعن تسلم من الشركة عدة مبالغ جملتها ٣١٢٣ جنيها و ٩٩٥ مليا وأنه بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ طلب الطاعن من الشركة نقل سعر ١١٧,٧ قنطارا مائة وسبعة عشر قنطارا وسبعة أرتال من عقود شهر نوفمبر سنة ١٩٥١ إلى عقود شهر يناير سنة ١٩٥٢ وبلغت مصاريف النقل ١١٤ جنيها و ٨٣٦ مليا مائة وأربعة عشر جنيها وثمانمائة وستة وثلاثين مليا قيدت على حسابه . وبتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ طلب الطاعن نقل سعر قطع الأقطان سالفة الذكر من عقود يناير سنة ١٩٥٢ إلى عقود مارس سنة ١٩٥٢ وبلغت مصاريف النقل ١٣٠ جنيها و ٣٢٧ مليا (مائة وثلاثين جنيها و ثلاثمائة وسبعة وعشرين مليا) وبتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ أصدرت الحكومة قرارا بمنع التعامل على استحقاقات فبراير ومارس وأبريل سنة ١٩٥٢ ثم أصدرت لجنة البورصة بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٥٢ قرارا بمد كافة العمليات إلى مايو ويونية سنة ١٩٥٢ وبتاريخ ١٤ ايو سنة ١٩٥٢

أصدرت لجنة البورصة قرارا بتحديد سعر عقود مايو بمبلغ ١٢٢,٥ مائة واثنين وعشرين ريالاً ونصف وطبقا لهذا القرار يكون ثمن القطن الذي سلمه الطاعن للشركة ٢٩٣٨ جنيها و ٤٥٧ ملياً ألفين وتسعمائة وثمانية وثلاثين جنيها وأربعمائة وسبعة وخمسين ملياً وباستئصال هذا المبلغ من المستحق للشركة على الطاعن يكون الباقي للشركة هو ٤٣٠ جنيها و ٧٠١ م أربعمائة وثلاثين جنيها وسبعمائة وواحد من الملييات وهو ما طلبت المحكمة به مع فوائده . ورفع الطاعن دعوى فرعية طلب فيها إلزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٦٨٣ جنيها و ١٤ ملياً ستمائة وثلاثة وثمانين جنيها وأربعة عشر ملياً على أساس أن هذا المبلغ مستحق له على الشركة قيمة باقى ثمن الأقطان التي باعها إليها . وفى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة برفض الدعوى الأصلية وإلزام الشركة بالمصاريف وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . وفى الدعوى الفرعية بإلزام الشركة بأن تدفع للطاعن مبلغ ٦٨٣ جنيها و ١٤ ملياً ستمائة وثلاثة وثمانين جنيها وأربعة عشر ملياً والمصاريف المناسبة وبمبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . وأقامت قضاياها على ما يخلص فى "أن الشركة نسبت إلى الطاعن أنه اتصل بها تليفونيا فى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ وطلب منها نقل سعر القطع من عقود شهر يناير سنة ١٩٥٢ إلى عقود شهر مارس سنة ١٩٥٢ . وأن الطاعن قد أنكر ذلك . وأنه قد شرط بالبند العاشر من عقد البيع أن طلب قطع السعر يجب أن يكون بى رقية أو بخطاب . وأنه متى تقرر أن الطريقة فى القطع هى إخطار الشركة بالكتابة فلا محل للقول بأن الطاعن أخطر الشركة تليفونيا اذ لو صح ذلك لطلبت منه الشركة أن يعزز هذا الطلب بالكتابة كما جرى العرف الأمر الذى لم يحصل وإنه لما تقدم تكون الشركة لم تقدم دليلاً على أن الطاعن قد أخطرها بالقطع على مارس سنة ١٩٥٢ ومن ثم يجب إجراء الحساب على آخر ديسمبر سنة ١٩٥١ طبقاً للعقد المحرر بين الطرفين ... وقد أسفر هذا الحساب عن أن للطاعن فى ذمة الشركة المدعية مبلغ ٦٨٣ جنيها و ١٤ ملياً ستمائة وثلاثة وثمانين جنيها وأربعة عشر ملياً " واستأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠/٣٢ ق محكمة استئناف الاسكندرية . وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف وفى الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن بأن يدفع للشركة مبلغ ٤٣٠ جنيها و ٧٠١ م أربعمائة وثلاثين جنيها وسبعمائة وواحد ملياً

والمصاريف عن الدرجتين ونحوهما قوش مقابل أتعاب المحاماة عنهما وفي الدعوى الفرعية برفضها — وأسست حكما على نظر حاصله أن عقد البيع المحرر بين الطرفين في ٩ مارس سنة ١٩٥١ يعتبر تجاريا بالنسبة للشركة ومدنيا بالنسبة للطاعن. وأنه قد شرط بالبند العاشر منه أن يكون قطع السعر بترقية أو خطاب إلا أن العقد خلا من أى شرط خاص يحكم وسيلة لإثبات نقل سعر القطع. وأن النقل من عملية البورصة التي لها صفة الاستعجال والتي يجوز أن تتم على وجه ما ولو كان مصدر الأمر غير تاجر أصلا لأنها تنطوي على المضاربة المحضة التي تعد عملا تجاريا فيجوز اثباتها بالبيئة والقرائن . وأن البند التاسع من العقد لا يحرم الطاعن من طلب النقل لأكثر من مرة. وقد طلب هذا الأخير النقل للمرة الثانية في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ وكان ذلك بمحاذثة تليفونية توافرت عليها القرائن التي أوردها الحكم وطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٦٠ وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وأخيرا نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ١٣ إبريل سنة ١٩٦١ وتمسك وكيل الطاعن بما جاء بتقرير الطعن وطلب وكيل المطعون عليها رفض الطعن وصممت النيابة على طلب نقض الحكم .

ومن حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . ذلك أن جوهر النزاع بينه وبين الشركة المطعون عليها يقوم على ما تزعمه هذه الأخيرة من أنه طلب إليها تليفونيا في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ نقل سعر قطع القطن من عقود شهر يناير سنة ١٩٥٢ إلى عقود شهر مارس سنة ١٩٥٢ في حين أنه قد أنكر عليها هذه الواقعة وتمسك بأن العقد لا يبيح له نقل سعر القطع غير مرة واحدة هي النقل من عقود نوفمبر لسنة ١٩٥١ إلى عقود يناير سنة ١٩٥٢ كما تمسك بأن طلب النقل يجب أن يكون بالكتابة لأن العقد تضمن شرطا ذكر فيه أن النقل يكون بترقية أو بخطاب. وأنه بوصفه مزارعا لا يجوز أن يقبل ضده دليل غير كتابي لإثبات ما يخالف العقد . ولكن الحكم المطعون فيه بعد أن اعتبر العقد مدنيا بالنسبة له عاد واعتمد على القرائن لإثبات أن الطاعن طلب تليفونيا إلى الشركة المطعون عليها نقل سعر القطع من عقود شهر يناير سنة ١٩٥٢ إلى عقود شهر مارس سنة ١٩٥٢

وقد خالف بذلك القانون كما خالف العقد المحرر بين الطرفين الذى لم ينحول للطاعن حق النقل غير مرة واحدة كان قد استنفذها بطلب كتابي تاريخه ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥١. وأنه لا يبرر هذه المخالفة ما ذهب إليه الحكم من أن عملية نقل سعر القطن من عمليات البورصة التي لها صفة الاستعجال لأن هذا المذهب غير صحيح إذ أن لأئحة البورصة لاتبجيز التعامل في أقل من مائتين وخمسين قنطارا والصفقة موضوع النزاع لا تتجاوز مائة وخمسين قنطارا فتخرج بذلك عن نطاق التعامل بالبورصة .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من عقد بيع القطن المحرر في ٩ مارس سنة ١٩٥١ أنه قد شرط في البند التاسع من أن " للطاعن حق قطع السعر لغاية يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ ... وله الحق في نقل السعر من كوتراتات شهر نوفمبر سنة ١٩٥١ إلى كوتراتات شهر يناير سنة ١٩٥٢ ". وفي هذه الحالة يكون آخر ميعاد لقطع السعر هو يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ كما شرط في البند العاشر أنه " متى أراد البائع قطع السعر فعليه أن يطلب ذلك بريقة أو خطاب " ومؤدى هذين النصين أن العاقلين فرقا بين قطع السعر ونقل سعر القطن فحدا ميعاد القطع وبيننا وسيلة طلب إجرائه . ثم أطلقا الكلام عن طلب النقل في خصوص عدد مراته وطريق إثباته ودلالة ذلك أنهما اتفقا على جواز النقل لأكثر من مرة وترك الإثبات لما يقضى به القانون . ومردود أيضا بأن العقد المحرر بين الطرفين وإن كان مدنيا بالنسبة للطاعن إلا أنه عقد من نوع خاص ينظم آثاره اتفاق الطرفين وما جرى عليه عرف هذه التجارة . ولما كان البائع في عقد بيع القطن تحت القطع يقصد في الأصل الإفادة من بيع قطنه بالثمن الذى تسفر عنه الأسعار بالبورصة وكان بعد أن تتحدد هذه الأسعار في الأجل المعين للقطع قد عمد إلى نقل سعر القطن لاستحقاق تال طامعا فيما قد يعود عليه من زيادة يتوقعها ومتحملا ما قد يتمخض عنه النقل من خسارة في حالة نزول الأسعار فإنه يكون قد انتقل مما قصده أصلا إلى غرض جديد يقصد به المضاربة بالثمن — كذلك فإنه لما كانت عملية النقل تقتضى التاجر المشتري أن يجرى ببورصة العقود لحساب البائع عمليتين في آن واحد يبيع في الأولى ما اشتراه ويشتري في الثانية كمية مماثلة من الاستحقاق التالى فإن هذه العملية التي يكون البائع قد قصد بها

المضاربة والتي تأتي تالية لإبرام العقد وتقوم على ما يجريه التاجر بالبورصة تكون لها ذاتيتها وتعد عملا تجاريا ولا يغير من ذلك أن يكون طالب نقل سعر القطع مزارعا لأنه ليس في القانون ما يمنعه من مراوأة الأعمال التجارية - ومردود أيضا بأنه وإن كانت وحدة التعامل داخل البورصة هي عن صفقات من مائتين وخمسين قنطارا ومضاعفاتها إلا أن الطاعن لا شأن له في ذلك إذ التعامل بالبورصة إنما يكون باسم الشركة المطعون عليها وهي المطالبة بالتزام هذه القاعدة وفاء منها لتعهداتها قبل عملائها الذين باعوا إليها أقطانهم . ومتى كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم ما تقدم واعتبر أن للطاعن حق نقل سعر القطع لأكثر من مرة وقرر أن طلب النقل الصادر من جانب الطاعن للمرة الثانية عمل تجارى فإنه يكون صحيحا وبالتالي يكون سبب النعى في غير محله .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على قرائن لا تؤدي إلى النتائج التى استخلصها منها ذلك أنه استند في قيام الدليل على أن المحادثة التليفونية قد تمت فعلا إلى - أولا - أن الطاعن قد سكت عن خطاب الشركة المؤرخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ الذى أخطرته فيه بأنها بناء على أن محادثته قد نقلت سعر قطع قطنه من عقود يناير سنة ١٩٥٢ إلى عقود مارس سنة ١٩٥٢ وأنه لم يرد على هذا الخطاب مما يفيد تسليمه بمضمونه - ثانيا - أن الشركة لم تكن تعلم بأن الأسعار ستخفض في مارس سنة ١٩٥٢ حتى تخلق هذه الواقعة - ثالثا - أن الطاعن حرر لمصلحة الشركة في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢ سندا بثمان بذرة قطن اشتراها منها وتعهد في السند بأن يوفى بقيمته في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ . فلو كان الطاعن قد قطع قطنه إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥١ لما كانت به حاجة إلى تحرير هذا السند ولخصمت قيمته من أصل ثمن أقطانه . وهذه القرائن التى ركن إليها الحكم المطعون فيه مردودة بأن الخطاب المؤرخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ يعتبر عرضا من جانب الشركة لم يلق قبولا من جانب الطاعن . كذلك فإن الشركة كانت من بين البيوتات التجارية التى ضاربت على هبوط الأسعار فهى بذلك كانت على علم من أن الأسعار ستخفض . أما توقيع الطاعن على سند بقيمة بذرة القطن فقد كان سببه أن العمليات التجارية تقتضى رصد الحساب الدائن والحساب المدين لكل عميل .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عملية نقل سعر القطع عملية تجارية فإنه لا تثريب عليه إذ أخذ في معرض الإثبات بالقرائن . وإذا كانت القرائن التي عول عليها تؤدي إلى ما انتهى إليه من استنتاج سائع فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه قصور أسباب ذلك — أولا — أنه تمسك بأن حقه في نقل سعر القطع مقيد بمرة واحدة كما هو ثابت من عقد الاتفاق ولكن الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع — ثانيا — أن الشركة لم تقدم ما يدل على ما زعمته من أنها نقلت فعلا سعر القطع لعقود مارس سنة ١٩٥٢ وقد أغفل الحكم المطعون فيه بحث نقل سعر القطع .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في شقة الأول بما سبق بيانه في الرد على السبب الأول ومردود في شقة الثاني بأنه لما كان الطاعن لم يجادل أمام محكمة الموضوع في أن الشركة المطعون عليها قد نقلت فعلا سعر القطع إلى عقود مارس سنة ١٩٥٢ فإنه لا تجوز له إثارة هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عتلم المستشار ، ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ، واحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٦٨)

الطعن رقم ١ لسنة ٢٦ القضائية :
موظفون . سلطة فصل الموظف .

الموظفون الخارجون عن هيئة العمال يختص بتأديبهم وفصلهم رؤساء المصالح التى يتبعونها .
الموظفون الدائمون يختص بتوقيع العقوبات التأديبية عليهم — ومن ذلك الفصل — مجلس التأديب .

تقضى المادة الثانية من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ باستقطاع المعاش من الموظفين المقيدین بصفة دائمة وبأن لهم وحدهم الحق فى المعاش . أما الموظفون المعينون بمقتضى عقود تنحول لهم مزايا خاصة والمعينون بصفة وقتية أو إلى أجل مسمى فلا يجوز الاستقطاع من مرتباتهم للمعاش (م ٤ من القانون سالف الذكر) . وإذ نصت المادة ٣٩ من قانون المالية على أن جميع الموظفين الذين ليس لهم حق فى المعاش لا يجوز إحالتهم إلى مجلس التأديب فإنه يتأدى من ذلك أن مجلس التأديب يختص بتوقيع العقوبات على الموظفين الدائمين دون الموظفين المعينين بصفة وقتية أو إلى أجل مسمى الخارجين عن هيئة العمال فيختص بتأديبهم وتوقيع العقوبات عليهم ومنها الفصل رؤساء المصالح التى يتبعونها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعن رفع الدعوى رقم ١٠٠٣ سنة ٤١ كلى . مصر على المطعون عليها

وآخر طالب الحكم بإلزامها متضامتين بأن يدفع له مبلغ ٧٦٧٩ جنيه على سبيل التعويض وقال شرحا لدعواه إنه التحق بخدمة مصلحة السكة الحديد المطعون عليها عاملا باليومية في سنة ١٩٠٨ ثم استقال في سنة ١٩١٤ حيث سافر إلى إنجلترا بناء على اتفاق بينه وبين كبير المهندسين لدراسة المسائل الفنية للسكك الحديدية ثم عاد فالتحق بخدمة المطعون عليها من جديد في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ وظل يرقى حتى وصل إلى آخر مربوط الدرجة الخامسة حيث كان يشغل وظيفة وكيل تفتيش العربات ، وفي ٣ يناير سنة ١٩٤١ أصدر مدير عام المصلحة قرارا بفصله نتيجة لبلاغات وتحريات وتقارير اصطنعها المدعى عليه الثاني — مدير مباحث مصلحة السكة الحديد ولما كان مدير السكة الحديد لا يملك إصدار قرار بفصله لذلك رفع دعواه طالبا الحكم له بالمبلغ سالف الذكر تعويضا شاملا لكل ما لحقه من ضرر بسبب قرار الفصل — قضى في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٤ برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٩ سنة ٦٩ ق استئناف القاهرة وفي ١٠ من فبراير ١٩٤٦ قضى بالتأييد فطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها ثم قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وفي الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها طالبة رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد محصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وشاب أسبابه قصور من وجهين أولهما — إن دعوى الطاعن كانت تقوم ابتداء على أنه من الموظفين الخارجين عن هيئة العمال وأن من حق رئيس المصلحة أن يصدر قرارا بفصله ولكن ذلك مشروط بشروط ليست متوافرة في قرار الفصل ثم عدل الطاعن بعد ذلك عن هذا الأساس إلى أساس آخر مبناه أنه من الموظفين الداخلين في هيئة العمال وأن رئيس المصلحة لا يملك فصله من الخدمة بقرار منه وأن الذي يملك ذلك هو مجلس التأديب أو مجلس الوزراء . ولما لم تأخذ محكمة أول درجة بهذا الدفاع غنى بأن يبرزه أمام محكمة الاستئناف وقدم إليها المستندات المثبتة له كما قدم مذكرتين شرح فيها النظام الإداري للموظفين الداخلين في الهيئة انتهى فيها إلى أن العقد المحرر في سنة ١٩٢٠ الذي عين الطاعن بمقتضاه قد ألغى وحل محله قرار بتعيينه في وظيفة دائمة وقرار

آثر بترقيته إلى الدرجة الخامسة وقد التفت الحكم من هذا الدفاع واستند في قضائه إلى أسباب الحكم المستأنف وإلى قوله إن الطاعن لم يأت في صحيفة الاستئناف في مذكرتيه بما يؤيد ادعاءه أنه قد تغيرت حالته بالنقل من موظف بعقد إلى موظف دائم وأن مجرد ترقيته أو قيده على وظيفة دائمة لا تأثير له على تلك الحالة التي يجب أن تخضع لأحكام العقد الذي دخل الخدمة بمقتضاه ، وقد إطلعت المحكمة على ملف خدمة الطاعن فلم تجد فيه ما يسند تلك المزاعم ... “
وحاصل الوجه الآخر أن ما قرره الحكم فضلا عن مخالفته للقانون مشوب بالقصور ذلك أن الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي بعد الدفاع الجدي أمام محكمة الاستئناف أصبحت عديمة الجدوى وكان يجب أن يتناول الحكم المطعون فيه المستندات والمذكرات المقدمة إلى محكمة الاستئناف بحديث خاص ولكنه التفت عنها ثم قال إن مجرد قيد الطاعن على وظيفة دائمة لا يؤثر على حالته وبذلك مسخ دفاعه إذ كان هذا الدفاع يقوم على أن الطاعن قد عين بالفعل على درجة دائمة .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأن المادة الثانية من قانون المعاشات رقم ١٩٠٩/٥ الذي عين الطاعن في ظله تنص على أنه ” يستقطع ٥٪ من جميع ماهيات الموظفين والمستخدمين المكيين المقيدين بصفة دائمة ... والموظفون الذين تستقطع من ماهياتهم الخمسة في المائة لهم دون سواهم الحق في المعاش بمقتضى شروط هذا القانون ثم نصت المادة الرابعة على أن الخمسة في المائة لا تستقطع من ماهيات موظفين حددت أنواعهم بالذات فقالت إنه ليس لهم أدنى حق في المعاش ومن هؤلاء الموظفون والمستخدمون المعينون بموجب عقد تحول لهم مزايا خصوصية والموظفون والمستخدمون المعينون بصفة وقتية أو إلى أجل مسمى “ أما تأديب الموظفين بصفة عامة فقد نظمت أحكامه المادة ٣٩ من قانون المصلحة المالية فنصت على أن جميع الموظفين الذين ليس لهم حق في المعاش لا يصير إحالتهم إلى مجلس تأديب ويفهم من هذه النصوص بغير لبس أن مجلس التأديب يختص بتوقيع العقوبات على الموظفين الدائمين دون الموظفين المعينين بصفة وقتية أو إلى أجل مسمى الخارجين عن هيئة العمال فيختص بتأديبهم وتوقيع العقوبات عليهم ومنها الفصل رؤساء المصالح التي تابعونها ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على قوله ” وحيث

إنه بالاطلاع على دوسيه خدمة المدعى — الطاعن — يبين أنه ألحق بالخدمة في ٧ يناير سنة ١٩٢٠ بمصلحة السكة الحديد بماهية قدرها أربعون قرشا يوميا بموجب عقد مؤرخ في ذلك اليوم . وقد نص في البند الخامس منه على أن مدة سريان هذا العقد سنة واحدة وقد ذكر في البند السادس منه على أنه إذا أدى المدعى عمله بصفة مرضية في خلال هذه السنة فإن مدة العقد تتجدد بنفس الشروط الواردة به أو بمرتب أعلى حسبما تراه المصلحة كما أنه بدلا من أن يكون الأجر يوميا فإنه قد يقرر دفعه شهريا بالطرق والإمтиازات التي تمنح للموظفين خارج هيئة العمال . “ ثم استطرد الحكم من ذلك إلى قوله — وحيث إن القول أن مرتب المدعى قد أصبح فوق العشرين جنيها وأنه يدفع إليه شهريا وأنه أصبح مقيدا على درجة فنية معينة فإن هذا كله لا يغير من صفة العقد الذي عين بمقتضاه كما لا يؤثر في كونه موظفا خارج هيئة العمال “ ثم انتهى الحكم من ذلك إلى القول إنه مما لا نزاع فيه أن لرئيس المصلحة الحق في فصل المدعى وهو موظف خارج هيئة العمال ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في أنه حتى فصله من الخدمة لم يكن يستقطع من ماهيته شيء وأنه لم يكن مستحقا لمعاش فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي برفض دعوى الطاعن لا يكون قد خالف القانون . ومردود في وجهه الآخر بأنه نعى غير منتج إذ ليس من شأن الدفاع بالحديد أن يغير النتيجة التي انتهى إليها الحكم دلي ما سبق بيانه في الرد على الوجه الأول .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يقوم على أساس فيتعين رفضه .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المحقّقين .

(٦٩)

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٦ القضائية :

إلتزام . ” عقد “ . نظرية الحوادث الطارئة .

مناطق تطبيق نظرية الحوادث الطارئة قيام الإلتزام بين الطرفين .

امتناع تطبيقها عند تغير الإلتزام .

تنص المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى على أنه إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضى تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول ، ومناطق تطبيق هذا النص أن يكون الإلتزام الذى حصل الاتفاق عليه بين المتعاقدين قائما وأن تنفيذه بالشروط المتفق عليها بينهما يصبح مرهقا للمدين بسبب الحادث الطارئ أما إذا كان الإلتزام الأصيل قد تغير فإنه يمتنع تطبيقه . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن تغيير المواصفات الخاصة بنسبة الدسم والمواد الصلبة فى الألبان نتيجة القرار الوزارى الصادر فى هذا الشأن بعد إبرام العقد وتنفيذه جزئيا يقتضى تعديل السعر المتفق عليه فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ٦٢٧ سنة ٥٣ كلى اسكندرية على وزير الصحة ومدير عام المستشفيات الجامعية بصفتهما قال فيها إنه بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ رسا عليه عطاء توريد اللبن إلى مستشفيات جامعة اسكندرية ومستشفى ناريمان على أساس أن تكون نسبة الدسم فى اللبن ٥ ٪ ونسبة المواد الصلبة غير الدسمة ٨,٥ ٪ وعلى أن يكون الثمن ٤٩ مليا للكيلو جرام للثاء وخمسين ألف كيلو الأولى و ٣٧ مليا لما يزيد على ذلك فبدأ فى التوريد من أول يوليو سنة ١٩٥٢ ولكن المدعى عليهما غيرا شروط التعاقد فطالباه بأن يكون توريد اللبن بحيث لا تقل نسبة الدسم فيه من ٥,٥ ٪ ونسبة المواد الصلبة غير الدسمة عن ٨,٧٥ ٪ إعمالا لقرار أصدره وزير الصحة فى ٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ حدد فيه هذه النسب ، فاستجاب إلى طلبهما واستمر فى التوريد بعد أن أنذرهما برفع السعر إلى ٥٣,٩ مليا نتيجة لتغير المواصفات وفى نهاية مدة التعاقد بلغت جملة الفرق مبلغ ٦٧٤ جنيها و ٤٨٩ مليا طلب الحكم بإلزامهما بدفعه إليه قضى فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بنذب خبير لتقدير الفرق ثم قضى بعد ذلك فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ أخذا بتقرير الخبير بإلزام المدعى عليهما بأن يدفع المدعى المبلغ سالف الذكر فاستأنفا هذا الحكم كما استأنفا الحكم الذى قضى بنذب الخبير وقيد الاستئناف برقم ١٠/٤٨٢ ق استئناف اسكندرية ، وفى أثناء سير الخصومة صدر القانون رقم ١٠/١٩٥٥ فخل الطاعنون محل المستأنفين فيها ثم قضى فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بتأييد الحكمين المستأنفين لأسبابهما ولما أضافته إليها محكمة الاستئناف من أسباب أخرى فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن

على دائرة فحص الطعون فتدرت إحالته إلى هذه الدائرة ، وفي الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينحى الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منها مخالفة القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن الطرفين المتعاقدين أغفلا الاتفاق عند التعاقد على ما لم يتوقعه أحدهما من احتمال صدور قرار وزاري بزيادة نسبة الدسم والمواد الصلبة غير الدسمة في اللبن وأنه يتعين على المحكمة إزاء ذلك طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون المدني أن تكمل هذا النقص بما تقتضيه طبيعة الالتزام وفقا للعدالة التي تلزم من تعاقد مع المطعون عليه بفرق السعر بما يعادل نسبة الدسم حتى تتوازن الالتزامات التي تعهد بها طرفا العقد ، ووجه مخالفة القانون في ذلك هو أن الحكم طبق الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ في غير مجال تطبيقها إذ لا يصح اللجوء إلى قواعد العدالة إلا إذا كان القانون لم يضع أحكاما خاصة لما غفل العاقدان عن الاتفاق عليه والحال في خصوصية هذه الدعوى أن العاقدين لم يتفقا على الوضع في حالة ما إذا صدر قرار وزاري بتغيير مواصفات اللبن الذي التزم المطعون عليه بتوريده وصدور هذا القرار بعد ذلك يعتبر ظرفا طارئا نظم المشرع أحكامه بالمادة ١٤٧ من القانون المدني وكان يتعين على الحكم المطعون فيه أن ينزل حكمها على واقعة الدعوى بعد البحث في توافر شروط تطبيقها .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ١٤٧ سالفه الذكر نصت في الفقرة الأولى منها على قاعدة عامة وهي أن العقد شريعة المتعاقدين وأنه لا يجوز تقضيه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين ثم نصت الفقرة الثانية منها على استثناء من هذه القاعدة فقالت ” ومع ذلك إذ طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلا صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول...“ ومفهوم ذلك أن محل تطبيق هذا الاستثناء أن يكون الالتزام الذي حصل الاتفاق عليه بين المتعاقدين قائما وأن تنفيذه بالشروط المتفق عليها بينهما أصبح مرهقا للمدين بسبب الحادث الطارئ أما إذا كان الالتزام الأصلي

قد تغير فإنه يمتنع تطبيقه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قوله ”إن المطعون عليه قد التزم بتوريد اللبن على أساس أنه يجب أن يكون اللبن محتويا على ٥ ٪ على الأقل من المواد الدسمة و ٨,٥ ٪ على الأقل من المواد الصلبة غير الدسمة وقد قبل المستأنف عليه — المطعون عليه — هذه الشروط وحدد سعره على أساسها فلا يمكن تغيير مواصفات اللبن بعد ذلك بزيادة نسبة المواد الدسمة والمواد الصلبة غير الدسمة دون تغيير المقابل وهو السعر المتفق عليه وذلك لتوازن الالتزامات التي تعهد بها طرفا العقد فاذا ما قضت محكمة أول درجة بأحقية المستأنف عليه لفرق السعر الذي تحمله من تغيير مواصفات اللبن بعد التعاقد وبعد تنفيذه جزئيا وندبت خيرا لتقدير هذا الفرق ثم اعتمدت بحكمها المستأنف ما انتهى إليه الخبير وذلك للأسس السليمة التي بنى عليها تقريره فلا غبار على حكمها هذا الذي تأخذه هذه المحكمة وتقرها عليه لما تراه من سلامة تقديره“ وكان الحال في خصوصية هذه الدعوى أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن تغيير المواصفات نتيجة للقرار الوزاري كان يتعين معه تعديل السعر المتفق عليه فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم قد شابه قصور في التسبيب ذلك أنه بينما يصرح بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون المدني إذا به يشير في أسبابه إلى أن تغيير نسبة الدسم لم يتوقعها المتعاقدان وأن الالتزام أصبح مرهقا للمدين وأنه يجب أن تتوازن الالتزامات ويفهم من تعبيرات الحكم على هذا الوجه أنه قد اعتنق نظرية الحوادث الطارئة وكان يتعين إزاء ذلك البحث في توافر شروط المادة ١٤٧ وأن ينزل حكمها على واقعة الدعوى ولو أنه فعل ذلك لتبين له أن هذه الشروط غير متوافرة ولكنه لم يفعل وبذلك شابه قصور في التسبيب يعيبه ويبطله وحاصل السبب الثالث أن الحكم أخطأ في الإسناد إذ نسب إلى الخبير أنه ذكر في تقريره أن تغيير مواصفات اللبن قد أرهاق المطعون عليه في تنفيذ التزامه مع أنه لم يرد بتقرير الخبير شيء من ذلك وحاصل السبب الرابع أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه على أنه يجب أن تتوازن الالتزامات بين طرفي العقد ثم انتهى في قضائه إلى إلزام الطاعنين بكل الفرق بين الثمن المتفق عليه في العقد والثمن منسوبا إلى المواصفات الجديدة في اللبن ووجه مخالفة

القانون في ذلك أنه وقد اعتنق نظرية الحوادث الطارئة على ماسلف بيانه فقد كان يتعين إعمالاً لنص المادة ١٤٧ من القانون المدني أن يتحمل كل من الطرفين بحجز من الخسارة ، وحاصل السبب السادس أن الحكم قد خالف القانون ذلك أن دناع الطاعنين كان يقوم على أن القرار الوزاري لم يلق عبثاً جديداً على المطعون عليه لأن الشروط المتفق عليها إنما تحدد الحد الأدنى لنسبة الدسم والمواد الصلبة وهذا لا يمنع توريداً أكثر من هذه النسبة فرد الحكم على هذا الدفاع بأن " المتعهد يقوم بالتوريد بالنسبة المحددة ويحفظ لنفسه ما يبقى من المواد الدسمة ليتصرف فيها ببيعها " وهذا الذي ذهب إليه الحكم مخالفاً للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ إذ نصت المادة الثانية منه على أنه يجب أن يكون اللبن بحالته الطبيعية وأنه يحظر نزع القشدة منه — وعلى ذلك يكون الحكم قد عوض المطعون عليه عن عدم بيع مادة من اللبن محظور بيعها قانوناً .

وحيث إن هذا النعي مردود في أسبابه جميعاً بما سبق الرد به على السبب الأول من أن الحكم المطعون فيه قد استقام قضاؤه لصحة أسبابه التي سلفت الإشارة إليها ، ولا يعيبه بعد ذلك ما عسى أن يكون قد شاب من خطأ فيما استطرده إليه تزيدها .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم بالسبب الخامس أنه خلط بين إدارة المستشفيات الجامعية كطرف متعاقد وبين وزير الصحة كسلطة عامة لها اختصاص محدود بالقانون إذ ورد في الحكم بأن " العدالة وحسن النية تقضيان بأن يلزم بهذا الفرق الطرف الذي عدل المواصفات دون اتفاق الطرف الآخر " وفي هذا القول خلط بين إدارة المستشفيات ووزير الصحة كسلطة عامة فوزير الصحة إذ يصدر قرار بتحديد مواصفات المواد الغذائية إنما يفعل ذلك كسلطة منحها القانون اختصاصاً في هذا الشأن لا تسأل من قيامها به إلا في حدود إساءة استعمال السلطة الأمر الخارج عن نطاق هذا البحث إذ الدعوى في نطاق تعاقدى ولم يكن

موضوع القرار الوزاري وصحته أو عدم صحته مطروحا أمام المحكمة حتى تؤسس حكمها عليه .

وحيث إن هذا النعمى لا جدوى للطاعين منه إذ لم يرتب الحكم المطعون فيه على العبارة التى يستشهدون بها مسئولية وزير الصحة ولم يقض بإلزامه بشيء .
وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يقوم على أساس .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود مياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وفرج يوسف ،
وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٧٠)

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) استئناف . ” إجراءات نظر الاستئناف ” . ” تقرير التلخيص ” .

وبحسب وضع تقرير التلخيص فى الدعاوى الاستئنافية التى ترفع بعريضة إلى قلم الكتاب
دون الدعاوى التى ترفع بتكليف بالحضور .

(ب) وكالة . ” وكالة الوكيل للغير ” .

جواز إمانة الوكيل الغير فى القيام بأعمال وكالته مع التزامه بأجره متى كان مرخصا
له فى ذلك من الموكل .

١ — لم يوجب الشارع فى المواد من ٤٠٥ — ٤٠٨ من قانون المرافعات
وضع تقرير تلخيص مكتوب وتلاوته فى الجلسة إلا فى الدعاوى الاستئنافية التى
ترفع بعريضة تودع قلم الكتاب . أما الدعاوى التى ترفع بطريق التكليف بالحضور
فلا يتطلب القانون فيها هذا الإجراء . وبما كانت دعوى الطاعنة قد رفعت على
اعتبار أنها من الدعاوى المتعلقة بعقد العمل التى يفصل فيها بوجه السرعة وهى
من الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات فإنه لم يكن على محكمة
الاستئناف أن تضع تقرير تلخيص عنها .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من مستندات الدعوى أن
الطاعن لم يكن موظفا بالوقف بل كان وكيلا عن وكيلى ناظر الوقف وبني قضاءه
فى ذلك على أن الطاعن قد عين ليقوم بما كان وكيلا الوقف مكلفين به تنفيذاً
لوكالتهما عن الناظر الذى أجاز لهما إمانة الغير فى تنفيذ الوكالة مع تحملهما أجره
دون مساهمة الوقف عن ذلك ، فإن هذا الاستخلاص سائق يؤدى إلى النتيجة
التي انتهى إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٥٣/٤٨٥ أمام محكمة القاهرة الابتدائية دائرة شئون العمال — ضد المطعون عليه بصفته حارسا على وقف الشريف محمد عبد المعين وقال فى بيان دعواه — إنه كان موظفا بالوقف فى المدة من ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ يباشر جميع شؤونه القضائية والإدارية براتب بلغ ٢٥ جنيها شهريا وأنه لم يقبض أجره لمدة خمسة عشر شهرا ومقداره ٣٧٥ جنيها وأنه صرف من ماله الخاص على شئون الوقف مبلغ ١٨٠ جنيها كما أنه يستحق مكافأة عن مدة خدمته مقدارها ٣٠٠ جنيه وأن المطعون عليه لم يؤد إليه مستحقاته سالفة الذكر وبتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة برفض طلبى المكافأة والأجر وبإحالة الدعوى إلى الدائرة المدنية للفصل فى طلب استرداد ما صرفه الطاعن فى شئون الوقف . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وبتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وفى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة أمام هذه الدائرة صمم الطاعن على طلب نقض الحكم كما صممت النيابة والمطعون عليه على طلب رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب حاصل السبب الأول . أنها بطلان الحكم ذلك أن ملف القضية وقد خلا من تقرير تلخيص ولم يثبت بالحكم المطعون فيه تلاوة تقرير فإن الحكم يكون قد خالف المادة ١١٦ مرافعات التى توجب إعداد تقرير تلخيص فى الدعوى وتلاوته قبل بدء المرافعة فيها ولا يغير

من هذا النظر أن تكون الدعوى مما يوجب القانون نظرها على وجه السرعة لأن هذا النوع من القضايا واجب التحضير أيضا من قبل المحكمة بكامل هيئتها وإلا انتفت الحكمة التي هدف إليها المشرع من وجوب وجود تقرير التلخيص بملف القضية وتلاوته بالجلسة .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المشرع لم يوجب وضع تقرير مكتوب عن القضية يتلى في الجلسة إعمالا للواد من ٤٠٥ إلى ٤٠٨ من قانون المرافعات إلا في القضايا الاستثنائية التي ترفع بعريضة أما القضايا التي ترفع بتكليف بالحضور فلا يتطلب فيها هذا الإجراء ، ولما كانت دعوى الطاعن رفعت على اعتبار أنها من الدعاوى المتعلقة بعقد العمل والتي يفصل فيها بوجه السرعة وهي من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات فإنه لم يكن على محكمة الاستئناف أن تضع تقرير تلخيص فيها .

ومن حيث إن حاصل السببين الثاني والثالث الخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الطاعن لم يكن وكيلًا عن وكيل الناظر على الوقف وإنما كان موظفًا مأجورًا في إدارة الوقف وإذا قام وكيل الناظر بتعيين الموظفين فإن حقوقهم لا تكون في ذمته ولا في ذمة الناظر نفسه وإنما تكون في ذمة الوقف .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من " أن وكيل الناظر هما اللذان عينا المستأنف ليقوم بما كان يجب أن يقوم بهما به كله أو بعضه تنفيذًا لوكالتهما عن الناظر الذي يدفع لهما أجر ذلك وإذا أرادا هما أن يحملا على الغير القيام بشيء من عملهما فعليهما دفع أجر ذلك الغير دون مسؤولية على الوقف وقد جاء القرار الصادر من المحكمة العليا الشرعية صريحًا في ذلك إذ ورد فيه ما نصه . ومن حيث إن أجر الناظر الذي يأخذه من ريع الوقف هو نظير إدارته لشئون الوقف فلا وجه لأن يحتسب أيضًا من الريع أجر

من يوكله عنه في إدارة شئون الوقف “ وإذا كان هذا القرار يحرم على الناظر احتساب أجر لوكله على جهة الوقف فمن باب أولى ألا يجوز لمن عينه الوكيل ليقوم عنه بأعباء الوكالة كلا أو جزءا أن يرجع على الوقف بشيء من أجره والمسئول عنها هو الوكيل الذي عينه “ ويبين من ذلك أن محكمة الموضوع استخلصت من المستندات المقدمة إليها والمودعة أيضا بملف هذا الطعن أن الطاعن لم يكن موظفا في الوقف بل كان وكيلا عن وكيل الناظر وهو استخلاص سائع تؤدي إليه المستندات المشار إليها .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمد متولى
عتلم ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٧١)

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض . ”إعلان الطعن“ . ”الحصوم في الطعن“ .

ذكر صفة الطاعن في إعلان الطعن مطابقة للصفة التي اختصم بها . إغفال بيان ليس من
شأنه أن يجهل بشخصيته وصفته . لا بطلان .

(ب) رسوم بلدية . ”عبء الالتزام بها“ . ضريبة الملاهي .

يقع عبء الالتزام بالرسوم البلدية على الملاهي على عاتق أصحابها ومستغليها لا على روادها
من أفراد الجمهور ، بعكس ضريبة الملاهي فعبء الالتزام بها يقع على الجمهور . اختلاف
الرسوم البلدية وضريبة الملاهي من حيث طبيعة التكليف المالي المفروض في كليهما يبرر
اختلافهما من حيث عبء الالتزام بها .

(ج) ضرائب . ”ضريبة الملاهي“ . ”وعاء الضريبة“ .

وعاء ضريبة الملاهي هو أجرة الدخول . أجرة الدخول تشمل ثمن التذاكر والرمم
البلدى المقرر في حالة إضافته وتحصيله من الجمهور . اعتبار الرمم في هذه الحالة جزءا
لا يتجزأ من أجرة الدخول .

(د) ضرائب . ”ضريبة الملاهي“ . ”تحصيل الضريبة“ .

جواز تحصيل ما لم يتم تحصيله من ضريبة الملاهي . لا يمنع من ذلك اعتماد تذاكر
الدخول المشتملة على الرسم البلدى المقرر . لا يصح الاعفاء من الضريبة أو تخفيضها
إلا بنص القانون .

١ — قصد الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين
ومواطنهم وصفاتهم إنما هو اعلام ذوى الشأن فى الطعن بمن رفعه من خصومهم
فى الدعوى وصفته ومحلله علما كافيا فكل بيان من شأنه أن يفى بذلك ، يتحقق به

غرض الشارع . وإذن فمتى كان إعلان الطعن إلى المطعون عليه قد تم بورقة من أوراق المحضرين ذكرت فيها صفة الطاعن مطابقة للصفة التي اختصم بها في الدعوى ورفع بها الطعن فإن ذكر اسم الوزارة التي يمثلها في ورقة الإعلان على أنها وزارة المالية بدلا من وزارة الخزانة التي أنشئت بعد ذلك ليس من شأنه أن يجهل المطعون عليها بشخصية الطاعن وصفته وبالتالي فإن الدفع ببطلان الطعن بإعلان ورقة الإعلان لهذا السبب يكون على غير أساس من القانون .

٢ — عبء الالتزام بالرسوم البلدية على الملاك يقع على أصحابها ومستغليها لا على روادها من الجمهور شأنها في ذلك شأن سائر رسوم البلدية على المحال العامة وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والمحال الصناعية والتجارية بعكس الحال بالنسبة لضريبة الملاك فإن عبء الالتزام بها يقع على الجمهور لصراحة نصوص القانون ٨٥ سنة ١٩٣٣ في الدلالة على ذلك فضلا عن أن الرسم البلدي يختلف عن ضريبة الملاك في طبيعة التكليف المالي المفروض في كليهما ويستقل الرسم البلدي عن ضريبة الملاك فلا يعد تابعا لها ولا يأخذ حكمها .

٣ — وعاء ضريبة الملاك هو — على ما تقضى به المادة الأولى من المرسوم بقانون ٨٥ سنة ١٩٣٣ — أجرة الدخول بحيث تشمل جميع ما يدفعه الجمهور نظير دخوله الملهى، ومن ثم فإذا قام المستغل بتحصيل الرسم البلدي المقرر مع ثمن تذكرة السينما من جمهور الرواد فإن هذا الرسم يعتبر من أجرة الدخول وتسرى عليه ضريبة الملاك .

٤ — لمصلحة الأموال المقررة أن تطالب المستغل بما لم يتم تحصيله من ضريبة الملاك (م ١٢ ق ٨٥ سنة ١٩٢٣). ولا يمنع من ذلك سبق اعتماد المصلحة المذكورة لتذكرة الدخول مشتملة على الثمن مضافا إليه الرسم البلدي المقرر، إذ أن خطأها في ذلك لا يكسب المستغل حقا ولا يمنع من المطالبة بفرق الضريبة المستحقة وهو ما أوجبه المادة ١٢ سالف الذكر فضلا عن أنه لا يصح الاعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٤٧٢ سنة ٤٨ كلى دمنهور ضد الطاعنين طالبين الحكم أولا بعدم استحقاق مصلحة الأموال المقررة لمبلغ ٢٣٩٠ جنيها و ٩٢٤ مليا قبل المطعون عليه الأول ومبلغ ١٤٤٤ جنيها و ٤١٧ مليا قبل المطعون عليه الثانى وهذان المبلغان عبارة عن فرق ضريبة الملاهى التى تدعى المصلحة المذكورة استحقاقها له فى المدة من ٨ يولييه ١٩٤٦ إلى ٩ مايو سنة ١٩٤٨ ثانيا بعدم الاعتداد بمحضرى الجزاء الإدارى الموقعين ضدتهما بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وفاء للمبلغين المذكورين والغاء هذين الجزئين... وقال المطعون عليهما فى بيان دعواهما إن أولهما يملك دار سينما فاروق بدمنهور كما يملك ثانيهما دار سينما الأهلى فى نفس المدينة وأنه فى ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٦ أصدر وزير الصحة استنادا إلى المرسوم بقانون الصادر فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ قرارا بفرض رسم بلدى على دور السينما والملاهى الكائنة بدمنهور بواقع ١٠٪ من الثمن الأصيل لتذاكر الدخول ولو كان صرفها بالهجان أو بثمان مخفض وأنهما استمرا يسددان هذا الرسم وكذلك ضريبة الملاهى طبقا لما هو مبين بالتذاكر المعتمدة من مصلحة الأموال المقررة ومندوبيهما المختصين ووفقا لأحكام ضريبة الملاهى حتى فوجئا بمطالبة أولهما بمبلغ ٢٣٩٠ جنيها و ٩٢٤ مليا وثانيهما بمبلغ ١٤٤٤ جنيها و ٤١٧ مليا وذلك قيمة فرق ضريبة الملاهى وإعانة البر المستحقة على كل منهما فى المدة سألقة الذكر وعلى أساس أن ضريبة الملاهى تستحق على ثمن التذكرة مضافا إليه رسم المجلس البلدى باعتبار أن هذا الرسم مفروض على صاحب السينما أو الملهى وأنه إذا حصله من الجمهور فإنه يدخل فى أجرة الدخول التى تفرض عليها ضريبة الملاهى . وقد اتبعت مصلحة الأموال هذه المطالبة بمحجز إدارى أوقعته ضد كل منهما وفاء للمبلغ الذى تدعى باستحقاقها له فى ذمته وقال المطعون عليهما إنه لا حق لهذه المصلحة فى مطالبتهم بهذين المبلغين لأنها كانت تعلم

بما يحصلانه من الرواد من أثمان التذاكر ومقدار الضرائب والرسوم المستحقة عليها وقد قاما بسداد هذه الضرائب والرسوم في حينها طبقا لما هو مدون على التذاكر المعتمدة والمختومة بنحاتم ضريبة الملاهي فلا يقبل بعد ذلك من مصلحة الأموال المقررة الادعاء بمحصول خطأ في تقدير الضريبة ولا سبيل إلى تدارك هذا الخطأ الذي وقعت فيه بفعلها — وبتاريخ ١٨ من أبريل سنة ١٩٥١ قضت محكمة دمنهور الابتدائية برفض الدعوى وألزمت المدعين (المطعون عليهما) بالمصروفات وبمبلغ ٣٠٠ قرش أتعابا للمحاماة. وأقام الحكم قضاءه على أن عبء أداء الرسم البلدى على دور السينما والملاهي يقع على عاتق مستغليها وليس على الجمهور من روادها وذلك على خلاف ضريبة الملاهي التي يلتزم بها الجمهور بصريح نص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ وإنه لما كان المدعيان قد قاما بتحصيل الرسم البلدى من الجمهور خطأ فإنه يعتبر جزءا من أجرة الدخول وتستحق ضريبة الملاهي في هذه الحالة على الثمن الأصلي للتذكرة مضافا إليه هذا الرسم ويحق لمصلحة الأموال المطالبة بفرق هذه الضريبة الذي لم تحصله وأن حقها في المطالبة بهذا الفرق لم يعترضه مسقط من مسقطات الحق. استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٣ سنة ٧ ق الاسكندرية وبتاريخ ٢٦ من فبراير ١٩٥٥ قضت فيه محكمة استئناف الاسكندرية بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم استحقاق المستأنف ضدهما — الطاعنين — في تحصيل مبلغ ٢٣٩٠ جنيها و ٩٢٤ مليا من المستأنف الأول (المطعون عليه الأول) وبمبلغ ١٤٤٤ جنيها و ٤١٧ مليا من المستأنف الثانى (المطعون عليه الثانى) وبإلغاء محضرى الجزاء الإدارى الموقعين على منقولات المستأنفين وفاء لهذين المبلغين بتاريخ ١٩/٨/١٩٤٨ واعتبارهما كأن لم يكونا وألزمت المستأنف ضدهما المصروفات ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة وذلك جميعه عن الدرجتين وبتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت في ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره أمامها جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١ وفيها صمدت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون عليهما دفعا ببطلان الطعن ببطلان ورقة إعلانهما به ذلك أنه ذكر في هذه الورقة أن الطاعن الثاني — وهو الخصم الحقيقي في النزاع هو مدير القسم المالي بمديرية البحيرة بصفته نائبا عن السيد وزير المالية في حين أنه منذ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٨ قد انتقلت تبعية هذا القسم إلى وزارة الخزانة وذلك طبقا للقرار الجمهوري الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ وأنه لما كانت المادة ١١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ الخاص بإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب إعلان الطعن بعد صدور قرار الإحالة بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وكانت المادة العاشرة من قانون المرافعات توجب اشتغال ورقة الإعلان على اسم من يمثله الطالب وترتب المادة ٢٤ من القانون المذكور البطلان على عدم مراعاة هذا الإجراء فإن الإعلان الموجه بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٠ إلى المطعون عليهما من السيد وزير المالية يكون باطلا لتوجيه من فيرذى صفة .

وحيث إنه لما كانت الدعوى قد رفعت في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥١ من المطعون عليهما بطلب الحكم بعدم استحقاق مصاحبة الأموال المقررة للبلدين الذين حجزت من أجلهما ضدهما وبإلغاء هذا الججز وقد اختصم المطعون عليهما في هذه الدعوى مدير القسم المالي بمديرية البحيرة بصفته نائبا عن وزير المالية ورئيس مجلس بلدى دمنهور ولما صدر الحكم الاستثنائي ضدهما طعنا فيه بطريق النقض في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بصفتهما وبعد صدور قرار من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة قام الطاعنان بإعلان الطعن إلى المطعون عليهما بورقة من أوراق المحضرين ذكرت فيها صفة الطاعن الثاني مطابقة للصفة التي اختصم بها في الدعوى ورفع الطعن بها لما كان ذلك وكان الغرض الذي رمى إليه الشارع من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم إنما هو إعلام ذوى الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحلها علما كافيا فإن كل تبيان من شأنه أن يفي بذلك يتحقق به غرض الشارع ولما كان ذكر اسم الوزارة التابع لها الطاعن الثاني في ورقة الإعلان على أنه وزارة المالية بدلا من وزارة الخزانة بعد إنشاء الوزارة الأخيرة ليس من شأنه أن يجهل المطعون عليهما بشخصية الطاعن الثاني وصفته خصوصا وأن هذا

الإشياء وما ترتب عليه من إلحاق مصلحة الأموال المقررة بوزارة الخزانة يعتبر معلوما للكافة بنشر القرار الجمهوري الصادر به في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ ومن ثم يكون الدفع على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاء على أنه طالما أن القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بضريبة الملاهي ورقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية قد جعلتا الرسوم المستحقة بنسبة مئوية من ثمن التذكرة وأن المطعون ضدهما قد بينا الثمن الأصلي على كل تذكرة وكذلك قيمة رسم البلدية وقيمة ضريبة الملاهي وإمانة البر منسوبة إلى هذا الثمن وقاما بسداد جميع هذه الضرائب والرسوم فإنه لا جدوى من البحث بعد ذلك فيما إذا كانت رسوم البلدية تقع على عاتق المستغل أو على الجمهور لأن اقتضاءها من الجمهور لا يغير من أن ثمن التذكرة معلوم ومحدد ومبين عليها وأن ضريبة الملاهي محسوبة على هذا الثمن وكل ما يمكن أن يقال إن مستغل الدور قد خالف القانون باقتضاء الرسوم من الجمهور وهو الذي وقع عليه الغبن . و فرع الحكم على ذلك أنه ليس للطاعنين أن يقوموا بحاسبة المطعون ضدهما على فرق ضريبة الملاهي الناتج عن هذا التحصيل الخاطئ — ويقول الطاعنان إنه لما كان الاستفادة من نصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ومقارنتها بنصوص المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ أن الالتزام بالرسوم البلدية المفروضة على الملاهي يقع على عاتق مستغليها وليس على عاتق الجمهور من روادها وذلك على خلاف ضريبة الملاهي التي يلتزم بها الجمهور فإن المطعون عليهما إذ حملا أفراد الجمهور سداد رسوم البلدية بدلا من أن يتحملاهما فإنهما يكونان قد جعلتا هذه الرسوم جزءا من أجرة الدخول وهذه الأجرة هي — على ما يفتى به صريح نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ — وعاء الضريبة على الملاهي ومن ثم يجب تحصيل هذه الضريبة في خصوص النزاع الحالي على ثمن التذكرة مضافا إليه الرسوم البلدية التي تحملها الجمهور ويحق لذلك للطاعنين أن يطالبا بفرق الضريبة على هذا الأساس ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما قرره من أن "كلا القانونين ١٤٥ سنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية، ٨٥ سنة ١٩٣٣ الخاص بضريبة الملاهي قد جعل الرسوم المستحقة منسوبة إلى ثمن التذكرة ولا نزاع بين طرفي الخصومة في أن المستأنفين - المطعون عليهم - قد بينا الثمن الأصلي على كل تذكرة وبيننا قيمة رسم البلدية وقيمة ضريبة الملاهي وإعانة البر منسوبة إلى هذا الثمن وقد سددت جميعا دون نقص ولا يغنى في هذا المقام البحث فيما إذا كانت رسوم البلدية تقع على عاتق المستغل أو على الجمهور لأن اقتضاءها من الجمهور إن صححت نظرية الحكومة لا يغير من حقيقة الواقع شيئا وهو أن ثمن التذكرة معلوم ومحدد ومبين عليها وأن ضريبة الملاهي محسوبة على هذا الثمن وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد أن مستغل الدور قد خالف القانون باقتضاء الرسوم من الجمهور وهو الذي وقع عليه الغبن وليس بجائز في المنطق ولا القانون أن ذلك يقلب التصرف نفسه وهو اقتضاء الرسوم من غير الملزوم به وهو الجمهور يقلبه إلى شيء آخر وهو أنه جزء من ثمن التذكرة فإن ذلك تفسير لبيانات التذكرة والتي اعتمدها مصلحة الأموال المقررة بما يخالف الثابت بها دون مبرر واضح وإذ كان للحكومة أن تحاسب هذه الدور على هذا التحصيل الخاطئ إن كان لذلك وجه فلا يمكن أن يكون ذلك في النطاق الذي سارت فيه بالاقتراض على غير الواقع أن رسم الضريبة جزء من ثمن التذكرة وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في انقانون ذلك أنه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية ومن مقارنتها بنصوص القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بضريبة الملاهي أن عبء الالتزام بالرسم البلدي على الملاهي إنما يقع على أصحابها ومستغليها وليس على روادها من الجمهور شأنه في ذلك شأن سائر رسوم البلدية على باقي المحال والعقارات والأشياء المبينة في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ولا يقدح في صحة هذا النظر كون الرسوم على الملاهي تحدت على أسس مغايرة للأسس التي اتبعت في تحديد الرسوم على غيرها من المحال المذكورة وبواقع نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول ذلك أن هذه المغايرة أمر يقتضيه اختلاف أوجه الاستغلال في كل منها ولقد كان هذا الاعتبار في حسابان المشرع حين نص في المادة ٢٣ سالفه الذكر على أنه يجوز أن يتضمن المرسوم النص على قواعد مختلفة لحساب أساس الرسوم وكيفية تحصيلها وجاء مرسوم ٣٠ أكتوبر

سنة ١٩٤٥ فعلا بقواعد مختلفة في هذا الصدد وليس في تلك المغايرة دلالة على أن عبء الالتزام بالرسم البلدى على الملاحى يقع على عاتق الرواد ولا وجه للتعدي بأن ضريبة الملاحى المقررة بالمرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ يقع عبء الالتزام بها على الجمهور ذلك أن نصوص هذا القانون صريحة في تقرير ذلك وهذه الضريبة تختلف عن الرسم البلدى في طبيعة التكليف المالى المفروض في كل ما ولا يعتبر الرسم تابعا للضريبة حتى يأخذ حكمها بطريق التبعية أو القياس ولقد كان المشرع عندما أصدره القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ومرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الذى وضع قواعد تحديد أساس الرسوم البلدية تنفيذا للقانون المذكور على بينة من نصوص القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ ولو أنه أراد أن يلزم الجمهور بالرسم البلدى على الملاحى أسوة بضريبة الملاحى لصرح فيها بذلك كما صرح فى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ — لما كان ذلك وكان يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهما فى المدة من ٧ يوليه سنة ١٩٤٦ حتى ٩ مايو سنة ١٩٤٨ كانا يحصلان الرسم البلدى المقرر مع ثمن التذاكر من جمهور الرواد فإن هذا الرسم يعتبر بهذه المثابة من ضمن أجرة الدخول وتسرى عليه ضريبة الملاحى لأن ولاء هذه الضريبة هو على ما تقتضى به المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ أجرة الدخول أو أجرة المكان فى محال الفرجة وهذه الأجرة تشمل جميع ما يدفعه الجمهور نظير دخوله الملهى ويجوز تبعا لذلك لمصلحة الأموال المقررة أن تطالب المطعون ضدهما بما لم يحصل من هذه الضريبة على هذا الأساس ولا يغير من هذا النظر ما قرره الحكم من أن رسم البلدية كان مبيتا على التذكرة ومنسوبا إلى ثمن هذه التذكرة طالما أن هذا الرسم قد حصل من الجمهور فاعتبر لذلك جزءا من أجرة الدخول كما أنه لا وجه للتعدي بأن مصلحة الأموال المقررة ارتضت تحصيل الضريبة على الوجه الذى كان يحصلها به المطعون عليهما وذلك باعتمادها لتذاكر الدخول المبيتة بجايها قيمة الرسم البلدى المقرر ذلك أن هذا الخطأ من جانب المصلحة لا يكسب المطعون عليهما أى حق ولا يمنع المصلحة من مطالبتهم بفرق الضريبة المستحقة وفقا للقانون

فإنه لا يجوز الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون
وقد أوجبت المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ على المشتغلين
لمحال الفرجة والملاهى تكملة كل فرق يتضح بين المستحق من الضريبة وما حصل
منها فعلا .

وحيث إنه لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وانتهى
إلى عدم أحقية مصلحة الأموال المقررة في مطالبة المطعون عليها بفرق الضريبة
يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سلف بيانه يتعين تأييد الحكم
المستأنف .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، و إبراهيم عثمان يوسف ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٧٢)

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٦ القضائية :

إثبات . ” الإثبات بالبيئة ” .

جواز الإثبات بالبيئة فيما كان يجب لإثباته بالكتابة في حالة فقد الدائن. السند الكتابي لسبب أجنبي لا يدل له فيه . إهمال محامى الدائن في المحافظة على السند وفقده لا ينصرف أثر ذلك للدائن إنما بعد فقد السند راجعا إلى سبب لا يد للدائن فيه .

أجازت المادة ٣٠٤/٢ من القانون المدنى الإثبات بالبيئة فيما كان يجب لإثباته بالكتابة إذا فقد الدائن سنده الكتابي لسبب أجنبي لا يدل له فيه ولا يرجع إلى فعل الدائن أو إهماله ، كأن يكون فقد السند نتيجة لإهمال محامى الدائن أو موظفى مكتبه في المحافظة عليه . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد أحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات فقد السند المبرئ لذمة المطعون عليه استنادا إلى أن هذا السند كان موجودا وسلمه إلى محاميه ليقدمه فى الدعوى التى أقامها الطاعن وفقد بإهمال موظفى مكتب المحامى فإنه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٨٠ لسنة ١٩٥٠ على المطعون عليه وآخرين

طلب فيها الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٥٥٢ جنيهًا و ٦٠٠ مليم والمصاريف والفوائد . وأسس دعواه على أنه توسط كسمسار في بيع قطعة أرض إلى المطعون عليه وتمت الصفقة نتيجة وساطته وحرر عنها عقد بيع ابتدائي إلا أن هذا العقد فسخ باتفاق طرفيه وأن هذا الفسخ لا يؤثر على حقه في إقتضاء السمسرة — واستند في إثبات الدعوى إلى إقرار موقع من المطعون عليه محرر في ١٥/٥/١٩٥٠ تضمن أن البائعتين فوضتا الطاعن في بيع قطعة أرض مملوكة لهما وأن المطعون عليه قبل شراءها وحرر بينه وبين البائعتين عقد ابتدائي إلا أن البائعتين رفضتا التوقيع على العقد النهائي لعدم قبولهما تنفيذ الشرط المتفق عليه في العقد الابتدائي من تسليم الأرض المبيعة إلى المشتري — وفي ١٠ من يونيو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بإلزام المطعون عليه بأن يدفع إلى الطاعن مبلغ ٢٧٦ جنيهًا و ٣٠٠ مليم والفائدة بواقع ٤ ٪ سنوياً — وقضت له على البائعتين بمثل هذا المبلغ — وأوردت المحكمة في أسباب حكمها أن الحاضر عن المطعون عليه طلب إخراجته من الدعوى دون أن يبين أساس هذا الطلب — استأنف المطعون عليه الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٠ سنة ٧ ق الاسكندرية — وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما تمسك به المطعون عليه من أن الطاعن تنازل عن مطالبته بالسمسرة اكتفاء بمطالبته البائعتين اللتين حصل فسخ عقد البيع بفعلهما وأنه قد تحرر عن هذا النزاع بإقرار من الطاعن في مكتب أحد المحامين وسلم لمحامي المطعون عليه الذي كلف كاتب مكتبه بإيداعه في حافظة لتقديمه بملف الدعوى الابتدائية ولكنه فقد بعد ذلك نتيجة خطأ وإهمال كاتب المكتب وبعد أن سمعت المحكمة شهود المطعون عليه قضت في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمطعون عليه ورفض دعوى الطاعن قبله . وأقامت حكمها على ما ثبت من أقوال شهود المطعون عليه من تحرير إقرار بتنازل الطاعن عن مطالبة المطعون عليه بالسمسرة وفقد هذا الإقرار من مكتب محامي هذا الأخير وعلى ما تدل عليه مجريات الأمور أمام محكمة أول درجة من طلب محامي المطعون عليه إخراجته من الدعوى بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم وفي الحكم التمهيدي الصادر في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة — وقدمت النيابة مذكرة بعد الإحالة صممت فيها على طلب رفض الطعن ولم يبد المطعون عليه دفاعاً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكيم بالخطأ في تطبيق القانون إذ أخذ بدليل غير مقبول في إثبات عكس ما هو ثابت في مستند كتابي إرتكانا على المادة ٢/٤٠٣ من القانون المدني التي تجيز الاستثناء من قواعد الإثبات العامة إذا فقد الدائن سنده الكتابي لسبب أجنبي لا يدر له فيه في حين أن واقعة فقد السند المدعى بها جاءت في صورة متخاذة متراخية لخدمة الدعوى أمام محكمة الاستئناف بما لا يضمن عليها الجدية والصدق فضلا عن عدم ثبوت وجود السند المدعى بفقده على وجه قطعي. كما أن فقد السند بطريق الإهمال لا يدخل في نطاق ما نصت عليه المادة المذكورة من أن يكون فقد السند لسبب لا يد للدائن فيه إذ لا يعتبر الإهمال سببا قهريا طالما هو ناشئ عن فعله أو فعل وكيله مما يحول دون إجازة الإثبات بالينة. ويتحصل السبب الثاني في أن الحكيم شاهما خطأ في تطبيق القانون إذ أن ما يباشره المحامي الوكيل عن الخصم يرتد إلى ذمة موكله سواء كان ذلك عن تصرفات قانونية أو أفعال مادية. فإذا ما وقع من الوكيل في أثناء قيامه بمهام الوكالة ما تتوافر به المسؤولية التقصيرية انتقل ذلك إلى الأصل وانشغلت بها ذمته مما يتعين معه اعتبار مسؤولية فقد السند المسلم إلى المحامي في ظل وكالته مرتدة إلى الأصل وتعتبر حيازته للسند لازالت مستمرة ومن ثم فإن فقد السند من الوكيل لا يعد سببا أجنبيا لا يد للوكيل فيه — ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم التمهيدي مشوب بالقصور لأنه إذ سلم بأن فقد السند المدعى به حصل بإهمال الوكيل فكان عليه أن يتناول بحث عقد الوكالة في خصوص أثر الصلات الناشئة عنه بين طرفيه والتمثيل الكامل أو الناقص بينهما وتعدى تصرفات الوكيل إلى الموكل وأن يتناول أيضا بحث الإهمال الذي وقع من الوكيل وهل يتعدى أثره إلى الأصل كما كان يتعين على الحكم استظهار وجه القياس بين الإهمال والحادث الجبري في حكم المادة ٢/٤٠٣ مدني ولكن الحكم قصر في تناول هذه الأبحاث بما يعيبه فضلا عن أن الحكم القطعي مشوب بفساد الاستدلال فيما أورده من أن الإقرار الموقوع دليلا من الطاعن والذي استند إليه الأخير في إثبات دعواه لا بد أن يكون له مقابل من جانب السمسار يتمثل في السند الذي ادعى المطعون ضايع فقده.

وحيث إن النعى في جميع وجوهه مردود بأن الفقرة الثانية من المادة ٤٠٣ من القانون المدني أجازت الإثبات بالبينّة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا فقد الدائن سنده الكتابي لسبب أجنبي لا يد له فيه — ولما كان دفاع المطعون عليه قام على أن الطاعن حرر سندا بالتنازل عن السمسرة وأنه — أي المطعون عليه — سلم هذا السند إلى المحامي الوكيل عنه ليقدمه في الدعوى التي أقامها الطاعن وأن السند فقد بإهمال موظفي مكتب المحامي مما مؤداه أن فقد السند كان لسبب أجنبي لا يد للمطعون عليه فيه لأن السبب الأجنبي يتحقق إذا كان فقد السند لا يرجع إلى فعل الدائن أو إهماله — أما ما يثيره الطاعن من أن إهمال المحامي الوكيل عن المطعون عليه في المحافظة على السند يرتد أثره إلى المطعون عليه بحكم وكالته عنه فردود بأن وكالة المحامي وإن كانت تستلزم منه المحافظة على ما يعهد به إليه موكله من مستندات إلا أن إهماله في المحافظة عليها لا يمكن أن تنصرف آثاره إلى الموكل لأن الفقد في هذه الصورة لم يكن من فعل الموكل أو نتيجة إهماله ومن ثم يتحقق السبب الأجنبي الذي لا يد للدائن فيه في حكم المادة ٤٠٣/٢ السالفة الذكر ويكون الحكم التمهيدي إذ أحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات فقد السند على النحو الذي قرره المطعون عليه لم يخالف القانون — كما لم يخالفه الحكم القطعي فيما انتهى إليه من أن السند المبريء لذمة المطعون عليه من الدين كان موجودا وفقد لسبب أجنبي لا يد له فيه استنادا إلى شهادة الشهود وأما ما ينعاه الطاعن على الحكمين من قصور وفساد في الاستدلال فردود بأن الحكم التمهيدي إذ أجاز الإثبات بالبينّة أقام قضاءه على أن دفاع المطعون عليه إن صح يتحقق معه السبب الأجنبي الذي لا يد له فيه — في فقد السند ولم يكن الحكم في حاجة إلى بحث عقد الوكالة والصلاات الناشئة عنه بين طرفيه ومدى تعدى تصرفات الموكل إلى الوكيل ما دام أن ما قرره من أن قمتد السند من المحامي يعتبر سببا أجنبيا بالنسبة للمطعون عليه لا يشوبه خطأ في تطبيق القانون — كما أن النعى على الحكم القطعي بفساد الاستدلال لا يخرج عن أن يكون مجادلة في تقدير الدليل وقد أقام الحكم قضاءه على ما ثبت في التحقيق من وجود السند وفقده وعلى ما ثبت من الحكم الابتدائي من أن محامي المطعون عليه طلب إخراجَه من الدعوى بلا مصاريف وأن الإقرار الموقع عليه من المطعون عليه والذي استند إليه الطاعن في إثبات دعواه ضد البائعتين لا بد أن يكون له مقابل يتمثل في السند الذي ثبت للحكمة فقده وهي أسباب سائغة يستقيم بها قضاء الحكم .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عتلم المستشار : وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٧٣)

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) شركات . ”تضامن“ .

إلزام الشركاء المتضامين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم بمفرده متى كان توقيعه بعنوان الشركة .

(ب) إفلاس . ”التوقف عن الدفع“ . نقض . ”سلطة محكمة النقض“ .

لمحكمة الموضوع استخلاص رقائق التوقف عن الدفع . رقابة محكمة النقض على التكيف للقانونى للتوقف . المنازعة في وجود دين طالب الإفلاس لا يتحقق معها هذا التوقف .

(ج) حكم . ”تسبيب“ . ”عيوب التدليل“ . ”مسخ“ .

استخلاص عكس ما يؤدى إليه المستند المقدم في الدعوى . مسخ مثال .

(د) حكم . ”تسبيب“ . ”عيوب التدليل“ . ”فساد الاستدلال“ .

عدم اتفاق المقدمات التى أوردها الحكم مع النتائج التى انتهى إليها . استدلال فاسد . مثال . تقرير مرتب لأحد الشركاء المتضامين أو توقيعه على احتجاجات عدم دفع لم توجه للشركة أو أحد ممثليها لا يردى إلى اعتباره نائبا عن الشركة أو ذا صفة في التوقيع عنها .

١ — تشترط المادة ٢٢ من القانون التجارى لالتزام الشركاء المتضامين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم أن يكون توقيعه بعنوان الشركة . فمتى كان الشائب من الحكم المطعون فيه أن توقيع أحد الشركاء المتضامين على السندات لم يكن بعنوان الشركة المبين في عقد تأسيسها المشرق قانونا ، وأن هذا العنوان

لم يتغير بسبب وفاة أحد الشركاء المديرين وقضى الحكم بقيام مسئولية الشركة عن هذه السندات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تسجل في حدود سلطتها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع إلا أن التكييف القانوني لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبار أن التوقف عن الدفع هو أحد الشروط التي يتطلبها القانون لشهر الإفلاس ، ومن حق محكمة النقض أن تراقب جميع عناصره . ومتى كان التوقف عن الدفع بمعناه القانوني لا يتحقق إذا كان دين طالب الإفلاس متنازعا في وجوده فإن القضاء بإشهار الإفلاس مع قيام هذا النزاع يكون مخالفا للقانون .

٣ -- متى كان الحكم المطعون فيه — وهو بصدد البحث في توقف الشركة الطاعنة عن الدفع — قد استخلص من تقرير السنديك أن البضاعة التي اشتراها الشريك المتضامن بالمبالغ موضوع سندات طالبي الإفلاس كانت لحساب الشركة وقيدت بدفاترها بينما الثابت من التقرير المذكور أنه ليس بالدفاتر المذكورة ما يدل على شراء تلك البضائع لحساب الشركة الطاعنة أو تسديدها ثمنا لها فإنه يكون قد مسخ التقرير سالف الذكر واستخلص منه عكس ما يؤدي إليه .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات ما ادعاه طالبو الإفلاس من دخول البضاعة التي اشتراها الشريك المتضامن بالمبلغ موضوع سنداتهم — التي لا تحمل عنوان الشركة أو توقيع أحد من ممثليها — ضمن أموالها واستفادة الشركاء منها ، على عجز الطاعن الأول عن نفي ذلك مع أن هذا الاستدلال ينطوي على قلب لعبء الإثبات الذي يقع على طالبي الإفلاس لإدعائهم خلاف الظاهر ، وكان قد استدل على قيام صفة الشريك المتضامن في تمثيل الشركة الطاعنة من تقرير مرتب له يقابل عمله الفنى بالشركة ومن توقيعه على احتجاجات عدم الدفع مع أنه ليس من شأنه تقرير مرتب لأحد الشركاء المتضامين أو توقيعه على احتجاجات لم توجه إلى الشركة أو أحد ممثليها اعتباره نائبا عن الشركة أو ذا صفة في التوقيع عنها ، إذا كان ذلك فإن استدلال الحكم يكون فاسدا بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليهم الستة الأولين أقاموا الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٥٤ إفلاس كلى مصر ضد الطاعنين وآخر هو محمد صلاح سعيد أحمد غالى الشهير بصلاح مختصمين الطاعن الأول بصفته الشخصية وبصفته شريكا متضامنا ومديرا مسئولاً لشركة "محمود وصلاح سعيد غالى" والطاعن الثانى بصفته شريكا متضامنا فى هذه الشركة والآخر بصفته شريكا متضامنا ومسئولا فيها وطلب المطعون عليهم المذكورون الحكم على الطاعنين وزميلهما عن أنفسهم وبصفقتهم أعضاء متضامنين فى شركة توصية بسيطة بإشهار إفلاسهم واعتبار يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٤ تاريخا مؤقنا للتوقف عن الدفع ... وقالوا فى بيان دعواهم إن المدعى عليهم الثلاثة شركاء متضامنون فى شركة توصية بسيطة مع آخرين موصيين وأنهم مسئولون عن التزامات هذه الشركة وقد استجروا منهم بضائع تزيد قيمتها على ألفى جنيه استحق منها أكثر من ألف جنيه وأنه بالرغم من توقيع مدير الشركة وهو الطاعن الأول على سندات المديونية وهى سندات إذنية فقد توقفت الشركة عن الدفع وحرر ضدها محاضر احتجاج . ولدى نظر الدعوى تدخل المطعون عليه السابع طالبا قبوله خصما فيها منضما للدعين فى طلباتهم وذلك باعتباره دائنا أيضا للشركة المطلوب شهر إفلاسها وقد نازع الطاعن الأول فى انشغال ذمة الشركة المتضامن فيها بالديون المطلوب شهر الإفلاس من أجلها قائلا إنه لا وجود للشركة التى يطلق عليها المدعون اسم "شركة محمود وصلاح سعيد غالى" التى رفعوا الدعوى بطلب شهر إفلاسها وأن الشركة التى هو شريك متضامن فيها هى شركة أحمد ومحمود سعيد غالى وذلك طبقا لعقدها المشهور ذكر أن ديون طالبي شهر الإفلاس كما تدل سنداتهما فى ذمة صلاح سعيد غالى شخصيا وأن المذكور وإن كان شريكا متضامنا فى شركة أحمد ومحمود سعيد غالى إلا أنه ليس له حق التوقيع عنها وإنما هذا التوقيع هو على ما ينص عقد

الشركة من حق الشريكين المديرين أحمد ومحمود (الطاعن الأول) وأن جميع سندات المديونية المقدمة من طالبي إشهار الإفلاس موقع عليها من صلاح بصفته الشخصية وأنه إذا كان قد أضيف في السندات المقدمة من المطعون عليهما الأولين كلمة "عنهم" فوق الإمضاء وعبارة "محمود وصلاح سعيد غالى" في أعلا هذه السندات فإن هذه الإضافة مصطنعة وهى على كل حال لا تؤدى إلى مسئولية الشركة الحقيقية وهى شركة أحمد ومحمود سعيد غالى عن قيمة تلك السندات لأن اسم الشركة المذكور فيها يخالف اسم الشركة الحقيقية - وانتهى الطاعن الأول إلى طلب إنجازه وإخراج الشركة المتضامن فيها وجميع أعضائها من الدعوى - وبتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية أولا - بقبول فهمى على خليل (المطعون عليه السابع) خصما ثالثا منضما للمدعين فى الدعوى. ثانيا - بشهر إفلاس محمد صلاح سعيد غالى بصفته الشخصية واعتبار يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٤ تاريخا مؤقتا لتوقفه عن الدفع... ورفضت المحكمة ماعدا ذلك من الطلبات واستندت المحكمة فى قضائها برفض طلب شهر إفلاس الشركة والطاعنين إلى ماورد بعقد الشركة المتضامن فيها الطاعنان من أن اسمها "أحمد ومحمود سعيد غالى" وأن إدارتها من حق المديرين أحمد ومحمود فقط دون غيرهما من باقى الشركاء وأن هذا الوضع ظل قائما حتى بعد تعديل الشركة بمقتضى العقد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ وأن مانص عليه فى هذا العقد من منح مرتب شهرى قدره ستة جنيهاً لصلاح نظير عمله الفنى فى الشركة - لا يجعل منه مديرا للشركة وأنه ثبت للمحكمة أن طالبي إشهار الإفلاس أنفسهم كانوا يفرقون عند التعامل بين صلاح شخصيا وبين الشركة وذلك بدليل الفواتير المقدمة للمحكمة من الطاعن الأول والصادرة من طالبي إشهار الإفلاس والمذكور فيها بيان المطلوب من أحمد ومحمود سعيد غالى وشركاهم "وهو اسم الشركة الحقيقية حالة أن الفواتير الخاصة بالديون المطلوب شهر الإفلاس من أجل التوقف عن دفعها مذكور فيها بيان المطلوب من صلاح سعيد غالى" وأنه لا يجدى طالبي الإفلاس التمسك بنص المادة ٢٢ من قانون التجارة الذى يلزم الشركاء المتضامين فى شركات التضامن بجميع تعهداتها ولو لم يوقع عليها إلا من أحدهم ذلك أنه يشترط لذلك أن يكون الإمضاء بعنوان الشركة وأنه لا جدال فى أن جميع السندات الإذنية المقدمة من طالبي الإفلاس عدا ما قدم منها من أول المدعين (المطعون عليه الأول) صريحة فى أنها بتوقيع صلاح شخصيا

أما بالنسبة للسندات السبعة المقدمة من المدعى الأول المذكور فإنها أيضا غير ملزمة للشركة لأن الإسم المذكور بأعلا كل سند وهو "محمود وصلاح سعيد غالى" يخالف إسم الشركة المطلوب شهر إفلاسها وهى شركة "أحمد ومحمود سعيد غالى" هذا فضلا عن أن ستة من السندات المذكورة مذكورة بالفاتورة الصادرة من محل المدعى عليه الأول بإسم صلاح سعيد شخصيا — وانتهت المحكمة إلى أنه لم تثبت مديونية الشركة المدعى عليها أو أى من أعضائها المتضامنين لأى من طالبي إشهار الإفلاس . وقد استأنف المطعون عليهم السبعة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٥ سنة ٧٢ ق واختصموا الطاعنين فى الاستئناف بصفتيها شريكين متضامنين فى شركة "أحمد ومحمود سعيد غالى" وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلباتهم بشهر إفلاس شركة "أحمد ومحمود سعيد غالى" والحكم بشهر إفلاس الشركة المذكورة وأعضائها المتضامنين وبتساريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٦ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والحكم بإشهار إفلاس "شركة أحمد ومحمود سعيد غالى" وإشهار إفلاس الشركاء المتضامنين فيها وهم محمود سعيد غالى ومصطفى سعيد غالى (الطاعنين) ومحمد صلاح سعيد غالى وتأييده فيما عدا ذلك وألزمت التفليسة بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . طعن الطاعنان بصفتيها فى هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير فى قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ١٩٥٦/٤/٤ وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة رأيها انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة الفحص التى قررت بجلسته ٢١ يونيه سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره أمامها جلسة ١٩٦١/٤/١٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعيان فى السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه بطلان لمخالفته نص المادة ٣٤٠ من قانون المرافعات ذلك أن محكمة الاستئناف قبلت من المطعون عليهم طالبي الإفلاس فى فترة حجز القضية للحكم مذكرة بدفاعهم لم تعلن إليهما ولم يتسلمات بصورة منها وأن هذا يعتبر إخلالا بحقوقهما فى الدفاع يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الطاعنان لم يبينوا ماهية أوجه الدفاع التى أبدوها الخصوم فى مذكرتهم التى قدموها فى فترة حجز الدعوى للحكم

ولم تمكنهم المحكمة من الرد عليها كما لم يدعي أن الحكم قد اعتد في قضائه بشيء مما تضمنته هذه المذكرة وكان الحكم المطعون فيه خلوا من أية إشارة إلى هذه المذكرة ومما يفيد أن المحكمة قد أطارت ما فيها التفاتا فلان النعى عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون إذ قضى بإفلاس شركة "أحمد ومحمود سعيد غالى وشركاهم" بحجة توقفها عن دفع ديون طالبي شهر الإفلاس حالة أنها لم تمتنع عن أداء هذه الديون إلا لسبب منازعتها منازعة جدية في إنشغال ذمتها بها وقد أقامت هذه المنازعة أمام محكمة الموضوع على أن هذه الديون كما تدل سنداتها ليست ديونا عليها وإنما هي ديون على صلاح سعيد غالى شخصيا وما كان يجوز قانونا مع قيام هذه المنازعة في وجود الدين في ذمة الشركة أن يقضى بإفلاسها إلا بعد أن يثبت هذا الدين بحكم من جهة الاختصاص - وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بمسئولية الشركة عن تلك الديون على أسباب خاطئة في القانون ومبيلة على مسخ لأوراق الدعوى وفساد في الاستدلال ذلك أنه أشهر إفلاس الشركة لتوقفها عن دفع ديون على صلاح سعيد غالى شخصيا مخالفا بذلك القانون الذي لا يلزم الشركة إلا بالتصرفات الصادرة من شخص له الحق في إدارتها طبقا لعقدها المشهور وأن يكون التعاقد باسم الشركة ولحسابها الأمر الذي لم يتحقق في التصرفات الصادرة من صلاح والتي نشأت عنها ديون المطعون عليهم التي استند إليها الحكم في القضاء بإشهار إفلاس الشركة . وقد قدم الطاعنان إلى محكمة الموضوع فواتير في تواريخ لاحقة وسابقة لتواريخ ديون طالبي الإفلاس تقطع بأن المطعون عليهم طالبي الإفلاس كانوا يعلمون باسم الشركة الحقيقي ويتعاملون معها بهذا الاسم حتى بعد وفاة أحمد أحد مديريها وكانوا يفرقون في معاملتهم بين الشركة وبين صلاح شخصيا وقد أخذ الحكم الابتدائي بدفاعهما هذا غير أن الحكم المطعون فيه أهدره دون أن يرد عليه أو على ما ورد بشأنه في أسباب الحكم الابتدائي واستخلاص الحكم أن البضائع التي اشتراها صلاح من طالبي الإفلاس بالمبالغ الواردة في السندات الإذنية المقدمة قد اشترت لحساب الشركة ودخلت في أموالها واستفاد منها الشركاء استخلاص فاسد بنى على مسخ للمستندات المقدمة في الدعوى وقلب لأوضاع الإثبات ذلك

أنه استخلص من عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ وما ورد فيه من تقرير مرتب لصالح نظير عمله الفني أن المذكور أصبح ذا صفة في التعامل باسم الشركة ونيابة عنها في حين أن نصوص هذا العقد لا تؤدي إلى هذه النتيجة ومسح الحكم أيضا تقرير السنديك المؤرخ ٨ مايو سنة ١٩٥٠ إذ اتخذ منه دليلا على أن البضائع التي اشتراها صلاح بالمبالغ التي حررت بها السندات التي قدمها طالبو إشهار الإفلاس قد دخلت في أموال الشركة واستفاد منها الشركاء مع أن هذا التقرير يؤدي إلى عكس هذا الفهم واستخلص الحكم من عدم اعتراض الطاعن الأول وهو مدير الشركة على احتجاجات عدم الدفع التي وجهها طالبو الإفلاس إلى صلاح سعيد غالى بأنه لا بد وأن يكون صلاح هذا مديرا للشركة وهو استخلاص غير سائغ إذ أن هذه الاحتجاجات لم توجه إلى مدير الشركة باسمها حتى يعلم عنها شيئا أو تكون له صفة في الاعتراض عليها وتناقض الحكم إذ بعدما قرر أنه لم يثبت أن بضاعة خاصة كانت بالمحل التجارى المملوك للشركة ملكا خالصا لأى شريك من الشركاء جميعا عاد وأقام قضاءه على أن البضاعة التي اشتراها صلاح دخلت في محال الشركة . نعم إن الحكم اتخذ من عجز الطاعن الأول عن إثبات أن البضاعة موضوع سندات طالبي الإفلاس لم تدخل محال الشركة أو أن الشركاء لم يستفيدوا منها — دليلا على أن الشركة استفادت من هذه البضاعة ثمنا وأرباحا ويكون الحكم بذلك قد نقل على خلاف القانون عبء الإثبات وتطلب من الطاعن الأول أن يثبت عدم دخول البضاعة في أموال الشركة مع أن الأصول القانونية تجعل الدليل على من ادعى فإذا ادعى المطعون عليهم أن البضاعة دخلت في أموال الشركة وأنها انتفعت بها فإنه يقع عليهم عبء إثبات هذا الذى يدعونه .

وحيث إنه يبين من الأوراق ومما أثبتته الحكم المطعون فيه أن شركة أحمد ومحمود سعيد غالى وشركاهم ممثلة في مديرها الطاعن الأول نازعت أمام محكمة الموضوع في وجود ديون المطعون عليهم طالبي الإفلاس في ذمتها وأقامت هذه المنازعة على أن هذه الديون كما تدل سنداتها إنما هي ديون على صلاح سعيد غالى شخصيا وليست ديونا عليها وأن صلاح هذا لم يكن له حق التوقيع عنها إذ أن هذا الحق هو بنص عقد الشركة المظهر للشريكين المديرين أحمد ومحمود دون غيرهما من باقى الشركاء وبعد وفاة أحمد في سنة ١٩٥١ . انحصرت الإدارة في الطاعن الأول بعد تعيينه مديرا لإدارة نصيب قصر المرحوم أحمد في الشركة وذلك بمقتضى

القرار الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ وأن سندات المديونية المقدمة من طابى الإفلاس موقع عليها من صلاح وحده وبصفته الشخصية فيما عدا سندات المطعون عليهما الأول والثاني فإنه موقع عليها منه بصفته نائباً عن محمود وصلاح سعيد غالى وهو لاسم يختلف عن لاسم الشركة المشهور وهو "أحمد ومحمود سعيد غالى وشركاهم" وعلى ذلك فإن هذا التوقيع أيضاً لا يلزمها خصوصاً وأنه ثابت بالفاتورة المؤرخة ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٤ المقدمة لمحكمة الموضوع والمبين بها البضاعة التي اشترت بالمبالغ التي حررت بها سندات المطعون عليهما المذكورين أن هذه البضاعة مشتراه باسم صلاح شخصياً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على منازعة الشركة في وجود ديون طابى الإفلاس في ذمتها بأسباب تقوم أساساً على أن تطبيق المادة ٢٢ من القانون التجارى يؤدي إلى اعتبار الشركة مسئولة عن ديون المطعون عليهما الأولين لأن التوقيع على سنداتهما كان من أحد الشركاء المتضامين وهو صلاح وباسم الشركة المعروف للتجار بسبب وفاة أحد المؤسسين "فضلاً عن ثبوت البضاعة التي اشتراها ذلك الشريك المتضامن في دفاتر الشركة على اعتبار أنها خاصة لها" وقد استند الحكم على تقرير السنديك في إثبات أن هذه البضاعة أثبتت في دفاتر الشركة واشترت لحسابها كما استدل على أن البضاعة المذكورة دخلت في أموال الشركة واستفاد منها الشركاء ثمناً وأرباحاً بأن الطاعن الأول عجز عن إثبات أن تلك البضاعة لم تدخل محل الشركة أو أن الشركاء لم يستفيدوا منها واستدل على أن صلاح كان يتعامل بصفته نائباً عن الشركة برضاء جميع الشركاء بما ورد في عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ من تقرير مرتب شهرى له واتخذوا الحكم من توقيع صلاح تحت كلمة "عنهم" على احتجاجات عدم الدفع التي أعلنها الدائنون في المحل التجارى المملوك للشركة ومن إجابته عليها بأنه سيتفق مع المحيل الأصلي دليلاً قاطعاً على أن المذكور هو صاحب المحل وله صفة كما اتخذ من عدم اعتراض الطاعن الأول المدير للشركة على تلك الاحتجاجات دليلاً على مسئولية الشركة عن ديون المطعون عليهم التي عملت عنها الاحتجاجات المذكورة .

وحيث إن النعى على الحكم صحيح . ذلك أنه لما كانت المادة ٢٢ من القانون التجارى تشترط لإلزام الشركاء المتضامين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم

بفردته أن يكون توقيعه بعنوان الشركة وكان الثابت أن توقيع صلاح سعيد غالى على سندات المطعون عليهما الأولين لم يكن بعنوان الشركة المبين في عقد تأسيسهما المشترك وكان الحكم قد سلم في أسبابه بأن هذا العنوان لم يتغير بسبب وفاة أحد الشريكين المديرين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق تلك المادة على واقعة الدعوى كما أنه لما كان يبين من تقرير السنديك الذى استند إليه الحكم المطعون فيه في القول بأن البضاعة التى اشتراها الشريك المتضا من صلاح بالمبالغ موضوع سندات طالبي الإفلاس قد أثبتت في دفاتر الشركة واشترت لحسابها أن السنديك أثبت في هذا التقرير ما نصه "يبين من الإطلاع على دفاتر الشركة أنه لا يوجد بضاعة مشتراه من المفلس (صلاح) ومقيدة بدفاتر الشركة وليس هناك فواتير باسم المفلس مقيدة بالدفاتر بل إن جميع ما هو مقيد بالدفاتر هي بضائع مشتراه من التجار المذكورين آنفا باسم أحمد محمود سعيد غالى وشركاهم وأن جميع الكمبيالات المسددة نظير قيمة البضائع التى وردت والثابتة بالدفاتر موقعة باسم محمود سعيد غالى بعد وفاة أخيه أحمد سعيد غالى كما لا يوجد مبالغ دفعت للمفلس نظير بضائع وردت للحل أو سددت بمبالغ نظير كمبيالات مسحوبة على المفلس ولم يتبين من الفحص والاطلاع على دفاتر الشركة أنها دفعت لأى تاجر مبالغ نظير بضائعه واردة من المفلس أى بعبارة أخرى لم تقم الشركة بدفع أى مبلغ لأى تاجر بدلا من المفلس أو نيابة عنه" لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد مسخ هذا التقرير واستخلص منه عكس ما يؤدى إليه أما استناد الحكم في إثبات دخول البضاعة التى اشتراها صلاح بالمبالغ موضوع سندات طالبي الإفلاس في أموال الشركة وأن الشركاء استفادوا منها إلى عجز الطاعن الأول عن إثبات أن تلك البضاعة لم تدخل محل الشركة أو أن الشركاء لم يستفيدوا منها — هذا الاستناد ينطوى على قلب لأوضاع الإثبات القانونية ذلك أنه لما كانت سندات طالبي الإفلاس لا تحمل عنوان الشركة أو توقيع أحد ممثليها الذين يملكون التوقيع عنها وكان المطعون عليهم طالبوا الإفلاس يدعون مع ذلك وعلى خلاف الظاهر أن البضاعة دخلت في أموال الشركة واستفاد منها الشركاء فإنه يقع عليهم عبء إثبات هذا الذى يدعونه ومن ثم فما كان للحكم أن يرتب النتيجة التى رتبها على عجز الطاعن الأول نفى ما ادعوه بغير دليل ثم إن استدلال الحكم بما ورد في عقد تعديل الشركة المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ من تقرير مرتب لصلاح نظير عمله الفنى في الشركة على أنه كان يعمل نائبا عنها برضاء جميع الشركاء واستدلاله بتوقيع المذكور

على احتجاجات عدم الدفع تحت كلمة "عنهم" واجابته عليها بأنه سيتفق مع المحيل الأصلي على أن صلاح هو صاحب المحل وله صفة مديرا تمثيل الشركة واستدلال الحكم أيضا بعدم اعتراض الطاعن الأول بوصفه مديرا للشركة على تلك الاحتجاجات على مسئولية الشركة عن الديون التي عملت عنها هذه الاحتجاجات . جميع هذه الاستدلالات فاسدة لأن المقدمات التي أوردها الحكم لا تؤدي إلى مارتبه عليها ذلك أن عقد التعديل المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ لم يغير في المديرين المعينين في عقد تأسيس الشركة وليس من شأنه تقرير مرتب لصلاح نظير عمله الفنى في الشركة على النحو الوارد في هذا العقد ما يجعله نائبا عن الشركة وذا صفة في التوقيع عنها كما أن توقيعه على احتجاجات عدم الدفع التي أعلنها الدائنون باسمه أو باسمه بصفته نائبا عن "محمود وصلاح سعيد خالي" وهو اسم يخالف اسم الشركة الحقيقي وعدم اعتراض الطاعن الأول على هذه الاحتجاجات التي لم توجه إليه أو إلى الشركة التي يمثلها كل ذلك ليس من شأنه أن يؤدي عقلا إلى مارتبه الحكم عليه .

وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تسجل في حدود سلطتها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع فإن تكييفها القانوني لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبار أن التوقف عن الدفع هو أحد الشروط التي يتطلبها القانون لشهر الإفلاس ومن حق محكمة النقض أن تراقب جميع عناصره ولما كان التوقف عن الدفع بمعناه القانوني لا يتحقق إذا كان دين طالب الإفلاس متنازعا في وجوده وكانت الشركة التي يمثلها الطاعن الأول قد نازعت في وجود ديون المطعون عليهم طالبا الإفلاس في ذمتها وكانت الأسباب التي ردها الحكم المطعون فيه هذه المنازعة خاطئة في القانون ومنطوية على مسخ لمستندات الدعوى وفساد في التدليل فإن هذا الحكم إذ قضى بإفلاس الشركة مع قيام هذا النزاع يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سلف بيانه يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة : صبحى العباغ ، و ابراهيم عثمان .
يوسف ، و فرج يوسف ، و محمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٧٤)

الطعن رقم ٢٦٧ سنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض . ” الخصوم فيه ” .

لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع* .

(ب) عمل . ” أجر ” . ” إعانة غلاء المعيشة ” .

يجب إضافة إمانة غلاء المعيشة للأجر عند احتساب أجور ساعات العمل الإضافية .

١ — لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض إلا من كان خصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه عملا بمفهوم المخالفة للسنتين ٤٣٤ و ٤٣٥ مرافعات إذ قد أباحت أولاهما للدعى عليهم في الطعن أن يدخلوا أى خصم في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يعلن بالطعن من رافعه ، وأباحت الثانية لكل من كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يعلنه رافع الطعن بطعنه أن يتدخل فيه طالبا رفضه ويتأدى من ذلك أنه لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع .

٢ — الأجر — على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض — يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت التسمية المعطاة له ومن ثم فهو يشمل إعانة غلاء المعيشة وبالتالي فإن عبارة الأجر العادى في حكم المرسوم بقانون ١٤٧ سنة ١٩٣٥ والقانون رقم ٧٢ سنة ١٩٤٦ بشأن تحديد ساعات العمل تنصرف إلى ما يتقاضاه العامل من أجر عن ساعات العمل الأصلية بما فيه علاوة غلاء المعيشة وإذا كان قرار هيئة التحكيم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس وجوب إضافة إمانة غلاء المعيشة للأجر عند احتساب أجور الساعات الإضافية فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(*) راجع قسم المبدأ في الطعن رقم ٣٢ سنة ٢٦ ق قاعدة رقم ٥٤

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن نزاعا قام بين الشركة الطاعنة واتحاد نقابات عمال شركة السكر حول مطالب للعمال منها طلب لإحتساب الأجر عن ساعات العمل الإضافية التى يشتغلها العمال زيادة عن ساعات العمل العادية مضافا اليه علاوة غلاء المعيشة ولم يتمكن مكتب العمل من التوفيق بين الطرفين فعرض النزاع على هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة فى القضية رقم ١٢٠ سنة ١٩٥٤ وفى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ أصدرت هيئة التحكيم قرارها بإجابة اتحاد العمال إلى طلبه ، طعنت الطاعنة فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى فقضت فى ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٦ بعدم اختصاصها بنظر النزاع وبإحالة إلى هذه المحكمة وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبعد أن أبدت النيابة رأيها فى الموضوع بنقض القرار المطعون فيه قررت دائرة فحص الطعون إحالة إلى هذه الدائرة وفى الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليه الثانى — وزير الشؤون الاجتماعية — لأنه لم يكن مختصا فى النزاع الذى فصل فيه القرار المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أنه يبين من الأوراق أن وزير الشؤون الاجتماعية لم يكن مختصا أمام هيئة التحكيم فى النزاع الذى صدر فيه القرار المطعون فيه ولا يجوز أن يختصم فى الطعن أمام هذه المحكمة إلا من كان خصما فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه عملا بمفهوم المخالفة للمادتين ٤٣٤ و ٤٣٥ من قانون المرافعات فقد أباحت أولاها للدعى عليهم فى الطعن أن يدخلوا فى الطعن أى خصم فى القضية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يعلن بالطعن من رافعه ، كما أباحت الثانية لكل من كان خصما فى القضية التى صدر فيها الحكم المطعون

فيه ولم يعلنه رافع النقض بطعنه أن يتدخل في قضية الطعن ليطلب الحكم برفض الطعن ، ومؤدى هاتين المادتين أنه لا يجوز أن يخاصم في الطعن أمام هذه المحكمة إلا من كان خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليه الثاني .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطعون عليه الأول .
وحيث إن الطاعة تنعى على القرار المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون من وجهين حاصل أولهما أنه أقام قضاءه في صدد إضافة علاوة غلاء المعيشة إلى الأجر عن ساعات العمل الإضافية على قوله ” ومن حيث إنه فيما يختص بالمطلب الرابع فإنه مما لا شك فيه أن علاوة الغلاء أصبحت جزءا مقررًا في الأجر يجب محاسبة العامل عليه عند صرف أجور الساعات الإضافية ويتعين لذلك إجابة العمال إلى هذا الطلب “ وهذا النظر يخالف ما قصده الشارع من تعريف الأجر الذي يحتسب على أساسه أجر العامل عن ساعات العمل الإضافية فقد تحدثت الفقرة الثالثة من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٥ الخاص بتحديد ساعات العمل عن ذلك فنصت على أن ” يصرف للعامل عن كل ساعة إضافية مبلغ يوازي الأجر العادي الذي يستحقه في الساعة مضافا إليه ٢٥ في المائة على الأقل “ والأجر العادي المقصود هو الأجر الأصلي دون العلاوات الاستثنائية الواردة عليه إذ الأجر عن ساعات العمل الإضافية ليس مما يعول عليه العامل في معيشته أو يتخذ أساسا في تحديد دخله فالعمل الإضافي استثنائي بطبيعته وقد حدد المشرع في القانون سالف الذكر حدا أعلى لساعات العمل حظر تجاوزه إلا في أحوال معينة يشتغل فيها العامل بإرادته ولذلك اكتفى المشرع بتحديد الزيادة التي تعطى له في مقابل هذا العمل الإضافي بخمسة وعشرين في المائة منسوبة إلى الأجر العادي دون ما يدخل على هذا الأجر من علاوة استثنائية أو علاوة غلاء وزادت الطاعة على ذلك قولها إنها تمسكت أمام هيئة التحكيم بأنه سبق في سنة ١٩٤٧ أن عوض على لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال نزاع بشأن تنظيم ساعات العمل فحسمت لجنة التوفيق النزاع وكان نتيجة ماقررت اللجنة أن جرى العمل منذ ذلك التاريخ على صرف الأجور الإضافية إلى العمال على أساس إضافة ٢٥ في المائة إلى الأجر العادي بدون إعانة الغلاء ولم يعترض العمال على ذلك ، تمسكت الطاعة بهذا الدفاع ولم تعن هيئة التحكيم بالرد عليه مكثفة بالأسباب التي سلف ذكرها ،

واتممت الطاعنة من ذلك إلى القول أن الأجر العادى إذن هو الأجر الذى يصير الاتفاق عليه بين صاحب العمل والعامل تحت ظل مبدأ حرية العمل وحرية الاتفاقات دون أن يدخل فى معناه ما يضيفه المشرع من إكافآت بنسب معينة منسوبة إلى الأجر العادى ، وحاصل الوجه الآخر أن المشرع نص فى المادة ١٦ من قانون التوفيق والتحكيم على أن هيئة التحكيم تطبق القوانين واللوائح المعمول بها ولها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة وقد استندت الطاعنة إلى ذلك فى دفاعها فقالت إن أصحاب الأعمال جميعا يعاملون عمالهم على هذا الأساس فى احتساب أجر ساعات العمل الإضافية لأن احتساب إكافأة الغلاء على هذه الأجر ليس من المنطق فى شيء وإلا جاز للعمال أن يطالبوا بإكافأة غلاء عن بدل الانتقال ومصاريف السفر .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الأجر بمفهومه العادى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يشمل كل ما يدخل فى ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد ، مما كانت تسميته فيدخل فى هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة ، وقد أوضحت المادة ٦٨٣ من التقنين المدنى هذا المعنى فنصت على أن العلاوات التى تصرف لمستخدمى المحال التجارية بسبب غلاء المعيشة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر وعلى ذلك فإن عبارة الأجر العادى فى حكم المرسوم بقانون ١٤٧ سنة ١٩٣٥ والقانون رقم ٧٢ سنة ١٩٤٦ بشأن تحديد ساعات العمل ينصرف إلى ما يتقاضاه العامل من أجر عن سادات العمل الأصلية بما فيه علاوة غلاء المعيشة ، ولما كان القرار المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما يتفق وهذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ولم يكن به حاجة بعد ذلك إلى التحدث عما تمسكت به الطاعنة من قيام عرف مقتضاه احتساب الأجر الإضافى مجردا عن إكافأة غلاء المعيشة .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يقوم على أساس فيتعين رفضه .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٧٥)

الطعن رقم ٣١٨ سنة ٢٦ القضائية :
بمارك . "غرامة جمركية" .

مبعاد الطعن في قرار اللجنة الجمركية هو خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الجهة الحكومية التى ينتمى إليها المحكوم عليه . لا يشترط لسريان المبعاد إعلان القرار للمحكوم عليه .

جرى قضاء محكمة النقض على أن مبعاد المعارضة في قرار اللجنة الجمركية — وفقا للسادة ٣٣ من اللائحة الجمركية — هو خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الجهة الحكومية التى ينتمى إليها المحكوم عليه ولا يلزم لسريان هذا المبعاد إعلان المحكوم عليه بالقرار الصادر ضده . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن المقصود بإرسال صورة قرار اللجنة الجمركية إلى السلطة التى ينتمى إليها المحكوم عليه هو قيام هذه السلطة بإعلانه إلى المحكوم عليه فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليهم الثلاثة الأول ومورث المطعون عليها الرابعة رفعوا الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٤٦ كلى الزقازيق ضد مدير عام جمرك بور سعيد معارضين فى

قرار اللجنة الجمركية الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٥ والذي قضى بإلزامهم بدفع غرامة مقدارها ١٠٢ ج و ٤٥٠ مليا ومصادرة بطاطين وبطاريات قيل إنها مهربة ولم تدفع عنها رسوم جمركية فدفع المعارض ضده بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٦/٣٣ من اللائحة الجمركية ذلك أن قرار اللجنة الجمركية قد أرسل إلى مديرية الشرقية في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ ولم ترفع المعارضة إلا في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ أي بعد انقضاء مدة الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٦/٣٣ سالفه الذكر ، وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٦ قضى برفض الدفع و بقبول المعارضة شكلا ثم قضى في ١٩ مايو سنة ١٩٤٦ في موضوع المعارضة بإلغاء قرار اللجنة الجمركية بالنسبة للغرامة وتأنيده بالنسبة لعقوبة المصادرة ، فاستأنفت الطاعة وقيد استئنافها برقم ٥/٢٤٧ قضائية استئناف المنصورة وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ قضى برفض الاستئناف . وبتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أضافتها إليها محكمة الاستئناف فطعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض . وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بعد أن قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طالبة نقض الحكم فقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة ، وفي الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها الذي سبق أن أبدته بمذكرتها الأولى .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على أن المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية أجازت الطعن في قرارات اللجان الجمركية في خلال مدة معينة وأن ميعاد الطعن لا يبدأ إلا من تاريخ علم صاحب الشأن بصدور هذا القرار طبقا للقواعد العامة ، ووجه الخطأ في ذلك أن المادة ٣٣ سالفه الذكر نصت في فقرتها الخامسة على أن المصلحة ترسل قرار اللجنة في يوم تحريره أو في اليوم التالي إلى الحكومة التي ينتمى إليها المتهم ثم نصت الفقرة السادسة من المادة على أنه إذا لم يرفع المتهم معارضته ولم يعلنها إلى الجمرک في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الحكومة التي ينتمى إليها يصبح القرار نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأي وجه من الوجوه ، وهذا النص قاطع في أن ميعاد المعارضة ينفتح في جميع الأحوال بإرسال صورة قرار اللجنة إلى المديرية ، وقد أرسل القرار إلى مديرية الشرقية في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٥

ولم يعارض فيه المطعون طيهم إلا في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ وكان يتعين إزاء ذلك أن يقضى بقبول الدفع و بعدم قبول المعارضة شكلا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله ” إن المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية وإن كانت لم تنص صراحة على إعلان المتهم بقرار اللجنة الجمركية إلا أنها أجازت له المعارضة في هذا القرار في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورته إلى الحكومة التي ينتمى إليها ، وما دامت قد أجازت له الطعن في القرار في مدة معينة فإن ميعاد هذا الطعن لا يبدأ إلا من تاريخ علمه بصدوره طبقا للقواعد العامة ، ويؤكد هذا النظر ما جاء في الفقرة السادسة من المادة المشار إليها ونصها (وفي يوم تحرير القرار أو في اليوم التالي لتحريره يجب أن ترسل مباشرة بمعرفة الجمرک صورة منه موقعا عليها من أمين الجمرک أو من يتوب عنه إلى السلطة القنصلية إذا كان المتهم أجنبيا أو إلى الحكومة المحاية إذا كان وطنيا) والمقصود بإرسال الصورة إلى السلطة التي ينتمى إليها المتهم هو قيام هذه السلطة بإعلانه بالقرار للطعن فيه إذا شاء ، والقول بغير ذلك يهدر حق المتهمين في الطعن في قرارات اللجنة الجمركية في الميعاد الذي حدده القانون “.

وحيث إن هذا الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح في القانون ذلك أن المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية نصت في فقرتها السادسة على أنه ” إذا لم يرفع المتهم معارضته ولم يعلنها للجمرک في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الحكومة المنتمى إليها يصبح القرار نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأي وجه من الوجوه “ ومفهوم هذا النص أن المشرع أراد أن يخرج به عن القواعد العامة فلم يستلزم إعلان صاحب الشأن بالقرار الصادر ضده ولم يشترط علمه به بل جعل من تاريخ إرسال هذا القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها المتهم بدء لسريان الميعاد الذي حدده لرفع المعارضة فإذا لم يرفعها في خلال هذه المدة أصبح القرار نهائيا ، فقول الحكم المطعون فيه إن المتصود بإرسال صورة قرار

اللجنة الجمركية إلى السلطة التي ينتمى إليها المتهم هو قيام هذه السلطة بإعلانه قول مخالف للقانون وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما كان الثابت من أوراق الدعوى أن قرار اللجنة الجمركية أرسل إلى مديرية الشرقية في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ ولم يعارض المطعون عليهم فيه إلا في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أى بعد فوات ميعاد الخمسة عشر يوما المنصوص عليه في المادة ٦/٣٣ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ فإنه يتعين إلغاء الحكمين الابتدائيين الصادرين في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٦ و ١٩ من مايو سنة ١٩٤٦ والقضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد شولى عنلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٧٦)

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض . "إعلان الطعن" . "الخصوم فيه" .

وجوب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم .

(ب) إعلان "أوراق المحضرين" . بطلان الإعلان .

وجوب تحقق المحضر من عدم وجود الشخص المراد إعلانه وفيره ممن يصح تسليم ورقة الإعلان إليهم قبل تسليم الصورة إلى جهة الإدارة . وجوب إثبات الخطوات السابقة على تسليم الصورة في أصل ورقة الإعلان وصورتها .

إغفال تلك الإجراءات مؤداه البطلان . مجرد إثبات عدم وجود الشخص المراد إعلانه لا يصح معه الإعلان .

١ — توجب المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم وذلك بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية .

٢ — لا يجوز وفقا للمادة ١٢ مرافعات تسليم ورقة الإعلان بلجهة الإدارة إلا بعد التحقق من عدم وجود الشخص المراد إعلانه هو وغيره ممن يصح تسليم الصورة إليهم ومن أجل ذلك أوجبت المادة ١٢ مرافعات على المحضر أن يبين في أصل ورقة الإعلان وصورتها بالتفصيل في حينه كل ما يتخذه من خطوات سابقة على تسليم الصورة إلى جهة الإدارة بحيث يترتب على إغفال تلك الإجراءات بطلان الإعلان (م ٢٤ مرافعات) وإذن فمتى كان المحضر لم يثبت في محضره من الإجراءات السابقة على تسليم الصورة بلجهة الإدارة سوى قوله إنه انتقل إلى

موطن المطلوب إعلانه فلم يجده وأنه لذلك سيقوم بإعلانه بلجهة الإدارة وليس في هذا البيان ما يفيد تحقق المحضر من عدم وجود أشخاص آخرين ممن يصح تسليم الصورة إليهم حتى يقوم بتسليمها بلجهة الإدارة فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن النيابة العامة دفعت في مذكرتها المقدمة بعد الإحالة بعدم قبول الطعن شكلا وذلك تأسيسا على أن إعلان المطعون عليه بتقرير الطعن قد وقع باطلا .

وحيث إن المادة ١١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نصت على وجوب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم وذلك بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية — وبينت المادة ١٢ من قانون المرافعات الطريقة التي يتعين على المحضر توخيها في إعلان الأوراق فأوجبته عليه الانتقال إلى موطن الشخص المطلوب إعلانه فإن وجده سلمه الورقة وإن لم يجده سلمها إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه فإن لم يجد منهم أحدا أو امتنع من وجده عن تسلم الصورة سلمها بلجهة الإدارة . وبين من نصوص هذه المادة أن تسليم الصورة بلجهة الإدارة ليس إلا وسيلة احتياطية لا يلجأ إليها المحضر إلا عند تعذر الإعلان بالطريقة الأصلية أي بعد التحقق من عدم وجود الشخص المطلوب إعلانه هو وغيره ممن يصح تسليم الصورة إليهم وهم الأشخاص المشار إليهم في المادة المذكورة .

ومن حيث إن المادة ١٢ قد أوجبت على المحضر أيضا أن يبين في أصل ورقة الإعلان وصورتها بالتفصيل وفي حينه كل ما اتخذته من الخطوات التي

تكون قد سبقت تسليم الصورة إلى جهة الإدارة ورتبت المادة ٢٤ من قانون المرافعات جزاء البطلان على إغفال الإجراءات التي أوجبتها المادة ١٢ .

وحيث إنه يبين من أصل ورقة إعلان هذا الطعن في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ أن المحضر إذ سلم صورة إعلان المطعون عليه لجهة الإدارة لم يثبت في محضره من الإجراءات السابقة سوى قوله إنه انتقل إلى موطن المطلوب لإعلانه فلم يجده وأنه لذلك سيقوم بإعلانه لجهة الإدارة وليس في هذا البيان ما يفيد أن المحضر تحقق من عدم وجود أشخاص آخرين ممن كان يصح تسليم الصورة إليهم مما يبرر تسليم الصورة لجهة الإدارة وعلى ذلك يكون الإعلان قد وقع باطلا ويتعين قبول الدفع .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٧٧)

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٦ القضائية :

تعويض ، مسئولية . ” الخطأ التقصيرى ” . جمارك .

إدخال ريبالات ” ماريا تريزا ” للقطر المصرى كعملة محظورة قانونا . جواز ذلك بعد تشويهها . اعتبارها من السبائك الفضية واستحقاق رسم جمركى عليها . الدفع من المستوردين بالجهل بما أوجبه القانون الجمركى لا يقبل . إغفال تحصيل الرسم الجمركى لا يحمل مظنة الخطأ التقصيرى الموجب للتعويض .

إدخال ريبالات ” ماريا تريزا ” المستوردة من السودان إلى القطر المصرى كعملة محظورة قطعيا وفقا لنصوص قانون الجمارك وإن كان ذلك جائزا بعد تشويهها ، إذ تنزل فى هذه الحالة منزلة السبائك الفضية ويستحق عليها رسم جمركى بالقيمة المقررة فى القانون ، ولا يقبل من جانب المستوردين أو الوسطاء الدفع بالجهل بما أوجبه القوانين الجمركية فى هذا الصدد وبالتالى تأسيس دعوى التعويض قبل مصلحة الجمارك على أن الإفراج عن البضاعة المستوردة دون تحصيل الرسم المستحق عليها ينطوى على خطأ موجب للتعويض . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن إغفال مصلحة الجمارك تحصيل الرسم المستحق على البضاعة المستوردة لا يعلو إلى مرتبة الخطأ الموجب لتعويض المستوردين إذ أن تقصير موظفى المصلحة فى اقتضاء الرسم المستحق إنما يكون قد أضرب بحق الخزانة العامة وحدها ، فإنه لا يكون قد فرق بين التقصير الجسيم والتقصير اليسير بل نفى عن واقعة عدم تحصيل الرسوم مظنة اعتبارها خطأ أو تقصيرا فى حق الطاعنين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٤٣ أقامت مصلحة الجمارك الدعوى رقم ٣٠٦٨ سنة ١٩٤٣ تجمارى كلى القاهرة بطلب إلزام إخوان ليشع الطاعنين بأن يدفعوا لها مبلغ ١١٦٣ جنيهًا و ٤٦٠ مليًا وفوائده بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ رفع الدعوى للسداد مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقالت شرحا لدعواها إنه فى غضون سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢ استورد الطاعنون من السودان وبطريق البريد عدة طرود بها سبائك فضية وريالات ماريا تريزا وقد أفرجت عنها المصلحة دون تحصيل رسوم جمركية عليها بمظنة أن الريالات ليس لها سعر قانونى فى أى بلد من بلاد العالم وأن السبائك الفضية من منتجات السودان وإذ تبينت فيما بعد أن هذه الريالات لها سعر قانونى فى بلاد الحبشة وأن السبائك لم تكن من مشغولات السودان فقد طلبت إلزامهم بهذه الرسوم . وفى ١٣ يناير سنة ١٩٤٥ رفع الطاعنون دعوى فرعية بطلب إلزام المصلحة — فى حالة الحكم لها بطلانها — بأن تدفع لهم نفس المبلغ المطالب به وفوائده بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ رفع الدعوى للسداد مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقالوا شرحا لدعواهم إن إفراج المصلحة عن الريالات والسبائك المستوردة دون تحصيل رسوم جمركية عليها يقوم مقام الإعفاء من هذه الرسوم بحيث لا يجوز للمصلحة العدول عنه وعلى فرض أن لها حق العدول فإنها تكون قد أضرت بهم إذ جعلتهم يعتقدون أنها معفاة من الرسوم فباعوها على هذا الأساس ولم يدخلوا فى حسابهم وفى تحديد أرباحهم قيمة تلك الرسوم . وفى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ حكمت المحكمة حضوريا برفض الدعويين الأصلية والفرعية وإلزام كل مدعى بمصاريف دعواه والمقاصة فى أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة الحكم

بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى الأصلية والحكم لها بطلباتها وقيد استئنافها برقم ٧٩٩ سنة ٦٢ قضائية كما استأنفه الطاعنون طالبين الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعواهم الفرعية والحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦٢ سنة ٦٥ قضائية - وفي ٢٨ مارس سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنسبة للاستئناف الأصلي إلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهم الثلاثة الأول من تركة مورثهم المرحوم زكي ليشع والرابع من ماله الخاص بأن يدفعوا للمستأنفة مبلغ ١٠٨٢ جنيتها و ٧١٠ مليارات والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ رفع هذه الدعوى لغاية السداد والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة وفي الاستئناف الفرعى تأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين فرعيا بالمصاريف . وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض طالبين قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم الابتدائى الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية الوطنية بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ مع إلزام المطعون عليها بالمصروفات عن درجات التقاضى وأتعاب المحاماة وقيد هذا الطعن برقم ١٨١ سنة ١٨ قضائية . وفي ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فى خصوص الوجه الثالث وأحالت القضية فى هذا الخصوص إلى محكمة استئناف القاهرة ورفضت ما عدا ذلك من أوجه الطعن وألزمت المطعون عليها بالمصروفات وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ عجل الطاعنون استئنافهم الفرعى . وفي ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة حضوريا وقبل الفصل فى موضوع الاستئناف الفرعى بنذب مكتب الخبراء المحاسبين بوزارة العدل بالقاهرة للإطلاع على دفاتر المستأنفين (إخوان ليشع) ومستنداتهم ومجلات مصلحة الجمارك وخص هذه وتلك ومخبرة حكومة السودان والاتصال بجميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية التى يرى ضرورة الإتصال بها والانتقال لجميع الجهات التى يرى ضرورة الانتقال إليها حكومية كانت أو غير حكومية وذلك للوصول إلى معرفة (أولا) هل سبق للمستأنفين (إخوان ليشع) أن استوردوا قبل سنة ١٩٤١ ريات ماريا تريزا من السودان وإن كان قد سبق لهم ذلك فما هى المعاملة الجركية التى كانت تعامل بها هذه

الريالات في الجمارك المصرية ؟ هل كانت تحصل عليها رسوم جمركية أم كانت تعفى منها (ثانيا) هل استورد غير المستأنفين من تجار المصاغات شيئا من هذه الريالات وما كانت معاملتها الجمركية (ثالثا) هل كانت حكومة السودان تحصل رسميا قيميا على هذه الريالات قبل سنة ١٩٤١ عند دخولها إلى السودان وما قيمته (رابعا) هل كان هذا الرسم القيمي يغطي الرسم النوعي الذي تحصله الجمارك المصرية على السبائك الفضية (خامسا) هل عدلت حكومة السودان عن تحصيل هذا الرسم على ريالات ماريا تريزا وما تاريخ هذا العدول (سادسا) هل تحيط الجمارك السودانية مصلحة الجمارك المصرية علما بما تتخذ من قرارات وما يطرأ عليها من تعديلات أم لا ؟ وهل أحاطتها بشيء من ذلك في حدود ريالات ماريا تريزا بالذات أم لا . وباشرا لخبر مأموريته وقدم تقريره وفي ١٢ مايو سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بإعادة المأمورية للخبير السابق نذبه في الدعوى وهو الأستاذ محمد عبد الباقي الخبير المحاسب بمكتب خبراء القاهرة للإطلاع على دفاتر حسابات المستأنف عليهم (المستأنفين فرعيا) وبيان ما إذا كانت هذه الدفاتر منتظمة أم لا وإن كانت فعليه تعقب حساب ريالات ماريا تريزا موضوع الدعوى بهذه الدفاتر وبيان ما أصابه المستأنف عليهم من ربح نتيجة بيعها بعد استيرادها وبيان هذه العمليات عملية عملية وبيان مجموعها في النهاية وعلى إخوان ليشع إبداع مبلغ عشرة جنيهات في مدى شهر على ذمة أتعاب ومصاريف الخبير وأبقت الفصل في المصاريف ، وباشرا لخبر مأموريته وقدم تقريره . وفي ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين بمصروفات هذا الاستئناف وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ، وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الجمارك رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطابت قبول الطعن .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين (أولهما) إن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ أقام قضاءه برفض الدعوى على أن إغفال مصلحة الجمارك تحصيل الرسم الجمركي رغم استحقاقه لا يعلو إلى مرتبة الخطأ الموجب لتعويض الطاعنين

وبذلك يكون قد جعل الخطأ درجات مع أن المادة ١٦٣ مدني صريحة في أن كل خطأ نشأ عنه ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض وهي لا تفرق بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير ، هذا إلى أن الخطأ هنا جسيم لأن تحديد الرسوم الجمركية وتحصيلها هو المهمة الأساسية لمصلحة الجمارك وهي تعلم أن أسعار السلع تحدد على أساس نفقات استيرادها ومنها الرسوم الجمركية — وما أضافه الحكم بعد ذلك من أن الضرر الذي يتمسك به الطاعنون بسبب تقصير المصلحة في اقتضاء الرسوم ضرر مزعوم ولم يكن ناشئاً وبطريق مباشر عن إساءة استعمال حق أو انحراف في تطبيق قانون ، قصور ومخالفة للثابت في الأوراق لأن تقصير المصلحة في اقتضاء الرسوم هو الخطأ بعينه ولم يكن الضرر الناشئ عن هذا التقصير مزعوماً كما ذهب إليه الحكم بل هو ضرر فعلي حققته محكمة الاستئناف وأثبتته مكتب الخبراء ولولا تقصير المصلحة وإفراجها عن البضاعة على أساس عدم استحقاق رسوم جمركية عليها لأضاف الطاعنون هذه الرسوم ضمن التكاليف ولما تكبدوا أية خسارة فالضرر هنا ناشئ عن تقصير المصلحة وهذا التقصير ما هو إلا صورة من صور الانحراف في تطبيق القانون لمحكمة النقض حق الرقابة على محكمة الموضوع فيما تقرره بشأنه (وثانيتها) أن محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ١٩٤٨/٣/٢٨ قضت برفض دعوى الطاعنين استناداً إلى أنهم كانوا على علم بما تفرضه لأئمة الجمارك من رسوم على السبائك الفضية إذ كانوا يطلبون كسر هذه الريالات قبل الإفواج عنها ، ورأت محكمة النقض بحكمها الصادر في ١٩٥٠/٦/٨ أن الفصل في الدعوى يقتضي البحث فيما إذا كان الطاعنون يعلمون بأن الريالات المستوردة دخلت إلى السودان وقت الإعفاء بدون أن يحصل عنها رسم أم كانوا لا يعلمون بذلك وأن استدلال الحكم على علمهم بمنع دخول ريالات ماريا تريزا إلى القطر المصري كعملة ما لم تكسر أو تشوه وبذلك تصبح في حكم السبائك لا يفيد بذاته علمهم بعدم سبق تحصيل رسوم عنها وإذ خلا الحكم من هذا البحث مع لزومه للفصل في الدعوى فإنه يكون باطلاً للقصور — وبعد إحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف أصدرت حكمتين تمهيديتين لتحقيق عدة مسائل تتعلق بهذا العلم وقدم مكتب الخبراء تقريرين أثبت فيهما انتفاء علم الطاعنين بدخول الريالات إلى السودان بدون سداد رسوم جمركية عليها ، ورغم اجتماع هذه العناصر قضى الحكم المطعون فيه برفض الدعوى استناداً إلى أن ريالات ماريا تريزا عملة رسمية في بلاد

الخبشة ولا تزيد قيمتها الفعلية عن القيمة الرسمية المضروبة عليها . وأنها وفقا لقانون الجمارك السودانية معفاة من أى رسم جمركى عند إدخالها إلى السودان وبذلك يكون علم الطاعنين بأن الريالات المستوردة دخلت إلى السودان دون أن يحصل عنها رسم موفورا ومحققا إذ لا يقبل الدفع بالجهل بالقانون ، وأن إدخال تلك الريالات كعملة للقطر المصرى محذور وأما إدخالها بعد تشويها بخائر وتنزل في هذه الحالة منزلة السبائك الفضية ويستحق عليها رسم جمركى ومن ثم لا يكون مقبولا الدفع من جانب الطاعنين بالجهل بما أوجبه القوانين الجمركية المصرية وتأسيس دعوى التعويض على أن إفراج المصلحة عن البضاعة دون تحصيل الرسم المستحق عليها انطوى على خطأ موجب للتعويض — وما عول عليه الحكم من ذلك رجوع إلى الحكم الاستثنائى الأول ومخالفة لحكم محكمة النقض وخطأ فى تطبيق القانون ، لأن العلم بلائحة الجمارك المصرية ليس من شأنه أن يودى إلى العلم باستحقاق رسوم جمركية فى مصر على الريالات المستوردة من السودان ، وافترض علم الطاعنين بقانون الجمارك السودانية خطأ ومخالفة للقانون لأن القوانين التى يفترض العلم بها هى القوانين المصرية لا القوانين الأجنبية ولأن النظام الجمركى السودانى عبارة عن مجموعة من اللوائح والتعليقات عرضة للتغيير فى كل وقت ولا تعد قانونا بالمعنى الصحيح وهذا النظام يفرق بين الريالات التى تستورد بمقتضى ترخيص من السكرتير المالى وتعفى من الرسوم الجمركية وبين غيرها مما تستورد من غير ترخيص وهى لاتستفيد من الإعفاء ، وعلى ذلك فإن العلم بالنظام الجمركى السودانى لا يكفى وحده لمعرفة ما تابع فى الجمارك السودانية عند دخول ريالات ماريا تريزا إلى السودان وإنما يجب العلم أيضا بظروف دخولها وهل كان بتصريح من السكرتير المالى أو بدون تصريح وهل لهذه الريالات سعر رسمى فى الخبشة لا يزيد عن القيمة المضروبة عليها أم لا ، والوضع هنا يتعلق بنظام أجنبى فضلا عن تعلقه بوقائع فلا سبيل لاقتراض العلم به لأنه متى كانت المسألة خليطا مركبا من الجهل بالواقع وعدم العلم بحكم من أحكام القانون وجب اعتبارها فى جملة جهلا بالواقع . ولقد أغفل الحكم العناصر المختلفة التى تثبت جهل الطاعنين بواقعة دخول الريالات إلى السودان بدون رسم ومنها ما أثبتته مكتب الخبراء من أن الطاعنين لم يسبق لهم استيراد ريالات فضية وطولبوا برسوم جمركية عنها وأن ما حصله الطاعنون

من ربح في هذه الصفقة يدل على أنهم لم يدخلوا في الاعتبار احتمال مطالبتهم برسوم جمركية ، وإغفال الحكم الرد على هذه الأدلة قصور يعيبه .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أن " إغفال مصلحة الجمارك تحصيل الرسم الجمركي على البضاعة المستوردة بالرغم من استحقاقه وفقا للقوانين واللوائح لا يعلو إلى مرتبة الخطأ الموجب لتعويض مالاخوان ليسع المستوردين لها إذ أن تقصير موظفي المصلحة في اقتضاء الرسم المستحق إنما يكون قد أضر بحق الخزانة العامة وحدها " وأنه متى كان الثابت من نصوص قانون الجمارك المصرية حسبما حصله الحكم الاستثنائي في الدعوى الأصلية وأقرته عليه محكمة النقض أن إدخال تلك الريالات كعملة للقطر المصري محظور قطعيا وأن إدخالها بعد تشويها جائز وتنزل في هذه الحالة منزلة السبائك الفضية ويستحق عليها رسم جمركي بالفئة المقررة في القانون فإنه لا يكون مقبولا أيضا لا من جانب المستوردين ولا من جانب الوسطاء في تصريف البضاعة المستوردة الدفع بالجهل بما أوجبه القوانين الجمركية المصرية وبالتالي تأسيس دعوى بتعويض قبل مصلحة الجمارك بمقولة إن الإفراج من جانبها عن البضاعة دون تحصيل الرسم المستحق عليها قد انطوى على خطأ موجب لتعويض الضرر عنه " — وهو بذلك لم يفرق بين اتقصير الجسيم والتقصير اليسير كما ذهب إليه الطاعنون ولكنه نفي عن واقعة عدم تحصيل الرسوم من جانب مصلحة الجمارك مظنة اعتبارها خطأ أو تقصيرا في حق الطاعنين وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ومردود في الشق الثاني بأنه متى انتهى الخطأ من جانب المصلحة أصبح غير مجد البحث فيما إذا كانت الطاعنون يعلمون بأن الريالات المستوردة دخلت إلى السودان وقت الإغفاء دون أن يحصل عنها رسم أم كانوا لا يعلمون بذلك .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومجد متولى عظم ،
وابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٧٨)

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . ” وعاء الضريبة ” :

المقصود بالربط النهائى فى حكم القانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ هو الربط الغير قابل للطعن
أمام جهة الاختصاص . طعن الممول وحده فى تقدير الأرباح يكفى لاعتبار الربط غير نهائى .
للمحل لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضارب طعنه .

(ب) ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . ” وعاء الضريبة ” .
نقض . ” أسباب يخالطها واقع ” .

اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن سنة ١٩٤٩ .
تغير نوع الشركة . عدم التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لاعتبرة بتغير نوع الشركة متى كان نشاطها امتدادا
لنشاط الشركة الأولى .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالربط النهائى فى حكم المادة
الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ هو الربط الذى لم يعد قابلا
للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك بلجان الطعن أو
المحاكم على اختلاف درجاتها . ولا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون الممول
وحده دون مصاحبة الضرائب هو الطاعن فى قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفى
لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن أى من الطرفين .

٢ — لاعتبرة فى تطبيق الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠
سنة ١٩٥٢ التى تقضى باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط
الضريبة عن السنوات التالية بتغير نوع المنشأة من شركة تضامن إلى شركة توصية

بسيطة — متى كان نشاط الشركة الثانية امتدادا لنشاط الشركة الأولى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وكان الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بتغيير نوع الشركة الممولة فإن هذا الدفاع الذى يخالطه واقع لايجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٩١٧ سنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة طاعنين في قرار لجنة الطعن الصادر في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ والقاضى بتقدير صافي أرباح منشأتهم المعدة للإتجار فى الحديد الخردة فى السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ على الوجه الآتى — أولا — خلال فترة الإستغلال بمعرفة شركة يزاوى ونخريستو توريدس عن المدة من ٥ سبتمبر إلى ٣١ ديسمبر من سنة ١٩٤٦ بمبلغ ٤٢٧ جنيها وعن سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٣٥٦ جنيها وعن سنة ١٩٤٨ بمبلغ ١٣٦٨ جنيها ثانيا — خلال فترة الإستغلال بمعرفة سليمان أنور فقط فى المدة من يناير إلى أغسطس سنة ١٩٤٦ بمبلغ ٢٢٣ جنيها — ثالثا — خلال فترة الإستغلال بمعرفة شركة سليمان أنور وشركاه فى الفترة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من سنة ١٩٤٨ بمبلغ ١١١ جنيها وفى سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٥٢٤ جنيها وطلب المطعون ضدهم فى دعواهم إلغاء قرار اللجنة واعتبار أن المنشأة لم تحقق أرباحا فى سنوات التقدير المذكورة . وبتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه بالنسبة للسنوات ١٩٤٦ و١٩٤٧ و١٩٤٨ واعتبار صافي أرباح المنشأة فيها بالمبالغ ٣٦٥ و ٨٥٦ و ٧٤١ جنيها على التوالى وتأييد القرار بالنسبة لتقدير أرباح سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٥٢٤ جنيها مع إلزام كل من الطرفين بالمصاريف المناسبة والمقاصصة فى أتعاب المحاماة — استأنفت

مصلحة الضرائب (الطاعة) هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤ تجارى سنة ٧١ ق
القاهرة وبنت استئنافها بالنسبة لتقدير أرباح سنى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ على أن المحكمة
لم تطبق أحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ الذى يقضى بقياس أرباح
السنتين المذكورتين على الأرباح المقدرة لسنة ١٩٤٧ وطلبت المصلحة بالنسبة
لسنتين السنتين الحكم بانهاء الخصومة لقياس أرباحهما على الأرباح المقدرة
عن سنة ١٩٤٧ وبتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا . وفى الموضوع أولا بتعديل الحكم المستأنف
فى خصوص أرباح منشأة المستأنف عليهم (المطعون عليهم) عن المدة من سنة ١٩٤٦
إلى سنة ١٩٤٨ واعتبارها كالاتى مبلغ ١٩٣ جنيها عن المدة من أول يناير إلى نهاية
أغسطس سنة ١٩٤٦ ومبلغ ٤٠٢ من الجنيئات عن باقى المدة من عام سنة ١٩٤٦ ثم
١٢٥٦ جنيها من كل من عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ مع إلزام المستأنف ضدهم المصروفات
المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة — ثانيا :
بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به عن أرباح سنة ١٩٤٩ مع إلزام المستأنفة
مصروفات الاستئناف عن السنة المذكورة وقد طعنت مصلحة الضرائب فى هذا
الحكم بطريق النقض بتقرير فى قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦
واقترع طعنها على تقدير الحكم المطعون فيه لأرباح المنشأة من سنة ١٩٤٩ وطلبت
الطاعة قبول طعنها شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والحكم أصليا
بانهاء الخصومة بالنسبة لسنة ١٩٤٩ وخضوع تقدير أرباح المنشأة فيها لأحكام
المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ أى باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ والبالغ قدرها
١٢٥٦ جنيها أساسا لربط الضريبة عن هذه السنة أى ١٩٤٩ ومن باب الإحتياط
إحالة الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة للفصل فيها مجددا مع إلزام المطعون
ضدهم بالمصاريف وأتعاب المحاماة . وقد قدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها
نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة الفحص التى قررت بجلسته ١٧ من مايو
سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات حددت لنظره جلسة
١١ من مايو سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى فيه الطاعة على الحكم المطعون فيه
مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ذلك أنه استند فى عدم إعماله حكم المرسوم
بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٩ إلى ما ذهب اليه من أن

المصاحبة لم تطعن في قرار لجنة الطعن الصادر في مادة النزاع والذي لم يعمل حكم هذا المرسوم بقانون وأن المطعون ضدهم هم وحدهم الذين طعنوا فيه وأنه لا محل لإعمال حكم القانون بما يضرهم طبقا للقاعدة المقررة بأن الطاعن لا يضار بطعنه — وتقول الطاعنة إن هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه ينطوي على مخالفة لأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ التي مؤداها أن يسقط بقوة القانون كل تقدير للأرباح من أية سنة من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ لم يصبح نهائيا حتى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ويحل محله التقدير الذي استحدثه المرسوم بقانون المذكور وهو اعتبار أرباح كل من تلك السنوات مطابقة للأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ ولا يعتبر التقدير نهائيا بحيث يمنع تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون عليه إلا في الحالات الآتية (١) أن يكون ربط الضريبة قد تم بناء على اتفاق بين المصاحبة والممول على رقم الأرباح (٢) أن يكون الربط قد تم بناء على تقدير للمأمورية صار نهائيا لعدم الطعن فيه في الميعاد القانوني (٣) أن يكون الربط قد تم بناء على قرار لجنة تقدير أو لجنة طعن صار نهائيا بعدم الطعن فيه أو بناء على حكم أصبح نهائيا ولما كان الثابت أن قرار لجنة الطعن في النزاع الحالي لم يصبح نهائيا قبل العمل بالمرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وذلك لأن المطعون ضدهم قد طعنوا فيه بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٥٢ فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعمل أحكام هذا المرسوم بقانون على أرباح سنة ١٩٤٩ ولا يحول دون سريان هذه الأحكام ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الطاعن لا يضار بطعنه ذلك أن التقديرات غير النهائية تسقط بقوة القانون ويستوى أن يكون عدم انتهائيتها راجعا إلى الطعن فيها من جانب مصلحة الضرائب أو من جانب الممول .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض لما تمسكت به الطاعنة من إعمال أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ في شأن اعتبار أرباح المنشأة في سنة ١٩٤٩ مطابقة للأرباح المقدرة لها عن سنة ١٩٤٧ برر عدم أخذه بوجهة نظرها هذه بقوله "لأنه وإن لزم قانونا قياس أرباح سنة ١٩٤٩ على أرباح سنة ١٩٤٧ إلا أنه وقد فات كل من المأمورية ولجنة الطعن تطبيق حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ في هذا الصدد

ولم تطعن مصلحة الضرائب أمام محكمة الدرجة الأولى على هذه المخالفة القانونية و كان المستأنف ضدهم (المطعون ضدهم) هم وحدهم الطاعنون أمامها فإنه لا سبيل إلى إعمال حكم القانون بما يضرهم عملاً بالقاعدة المقررة بأن الطاعن لا يضر بطعنه “ وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه وبني عليه قضاءه فى هذا الخصوص مخالف للقانون ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المقصود بالربط النهائى الذى لا يسرى عليه أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ طبقاً للمادة الثانية منه هو الربط الذى لم يعد قابلاً للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك بلان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها فىكون الربط نهائياً إذا تم بناء على اتفاق المصلحة والمول على الأرباح أو بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائياً لعدم الطعن فيه ولا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون المول وحده دون مصلحة الضرائب هو الطاعن فى قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفى لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن أى من الطرفين ولا محل فى هذا الصدد لإعمال قاعدة إن الطاعن لا يضر بطعنه ذلك لأنه يبين من نصوص المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ أن القاعدة التى استنتجها لتقدير وعاء الضريبة واجبة الاتباع من تاريخ العمل به فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ويتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمال هذه القاعدة من هذا التاريخ على كافة الحالات التى لم يكن الربط فيها قد أصبح نهائياً قبل التاريخ المذكور وإذا كان ظاهراً من الوقائع السالف إيرادها أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قد صدر وعمل به أثناء نظر الطعن المقام من المول (المطعون ضدهم) أمام المحكمة الابتدائية فإنه كان يتعين إعمال الأحكامه اعتبار الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة على المنشأة عن سنة ١٩٤٩ وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ولا عبرة بما يثيره المطعون عليه الأول فى مذكرته المقدمة لهذه المحكمة من أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ التى تقضى باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عن سنة ١٩٤٩ غير منطبقة فى النزاع الحالى لاختلاف عناصر الربط فى السنة الأخيرة عما كانت عليه فى سنة القياس وهى سنة ١٩٤٧ إذ كانت المنشأة فى سنة ١٩٤٧ شركة تضامن مكونة من خمسة شركاء أصبحوا فيما بعد ثلاثة بينما

كانت في سنة ١٩٤٩ شركة توصية بسيطة مكونة من المطعون عليه الأول بصفته شريكا متضامنا ومن المطعون عليها الرابعة بصفته شريكة موصية ولاعلاقه لهذه الشركة الجديدة بالشركة الأولى وكان رأس مال الشركة في سنة ١٩٤٧ ٣٠٠٠ جنيه وأصبح في سنة ١٩٤٩ ١٠٠٠ جنيه — لاعتبر بهذا الذي يثيره المطعون عليه الأول ذلك أنه لما كان لم يقدم ما يدل على أنه تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر نشاط الشركة الثانية امتدادا لنشاط الشركة الأولى فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع الذي يخالطه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما كان يبين من الأوراق أن أرباح المنشأة عن عام ١٩٤٧ هي ١٢٥٦ جنيها فإنه يتعين تعديل الحكم المستأنف بالنسبة لتقدير أرباح سنة ١٩٤٩ واعتبار صافي أرباح المنشأة من السنة المذكورة ١٢٥٦ جنيها .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود مباد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد متولى
عظم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف المستشارين .

(٧٩)

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٧ القضائية :

عمل . "مكافأة نهاية الخدمة" .

عدم جواز الجمع بين حصة صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة . شرطه النص فى لائحة
الصندوق على أن ما يؤديه صاحب العمل فيه لحساب العامل ، مقابل لالتزامه بالمكافأة وأن يكون
ما أداه مساريا لما يستحقه العامل من مكافأة أو يزيد عليه .

تنص المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على أنه إذا وجد فى
منشأة صندوق ادخار للعمال وكانت لائحة الصندوق تنص على أن ما يؤديه صاحب
العمل فى الصندوق لحساب العامل هو مقابل التزامه القانونى بمكافأة نهاية الخدمة
وكان مساويا لما يستحقه من مكافأة طبقا لأحكام هذا القانون أو يزيد عليه وجب
أداء هذا المبلغ للعامل بدلا من المكافأة وإلا استحققت المكافأة . فإذا لم تنص لائحة
الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قصد به أن يكون مقابلا لالتزامه القانونى
بمكافأة نهاية الخدمة كان للعامل الحق فى الحصول على ما يستحقه فى صندوق
الادخار والمكافأة القانونية . ومؤدى ذلك أنه يشترط لى تقوم المبالغ التى
يؤديها صاحب العمل بصندوق الادخار مقام مكافأة نهاية الخدمة توافر شرطين :
أولهما أن تكون لائحة الصندوق متضمنة نصا يفيد ذلك ، وثانيهما أن يكون
ما أداه صاحب العمل مساويا لما يستحقه العامل من مكافأة عن مدة خدمته
أو يزيد عليه . فإذا توافر هذان الشرطان كان الجمع بين حصة صندوق الادخار
وما يستحقه من مكافأة عن مدة خدمته غير صحيح فى القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبها يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٩٥٦ عمال كلى اسكندرية ضد الشركة الطاعنة طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٩٤٥٧ جنيها و ١٧٣ مليا على سبيل التعويض وقال مخرجا لدعواه إنه التحقق بخدمة الطاعنة فى ١٩٥٠/١/٢٠ بمرتب شهرى مقداره ٢٣ جنيها واستمر فى العمل حتى فوجئ فى ١٩٥٥/١٠/٣١ بفصله من الخدمة ولما كان هذا الفصل لا مبرر له فقد اضطر إلى رفع الدعوى وقال إن من عناصر المبلغ الذى يطالب به هى ١٠١ ج و ٥٠٠ مليم قيمة المكافأة القانونية عن مدة الخدمة و ٢٣٧ جنيها و ٦٧٣ مليا قيمة حسابه بصندوق الإدخار ، قضى فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٦ بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٣٢٧ جنيها و ١٢٦ مليا فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧١ سنة ١٢ ق استئناف اسكندرية ، وفى ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ قضى بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليه مبلغ ٤٠٧ جنيها و ٦٢٦ مليا أى بزيادة مبلغ ٨٠ جنيها و ٥٠٠ مليم وهو قيمة المكافأة التى يستحقها عن نهاية الخدمة فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض فى خصوص قضائه بالجمع بين مكافأة نهاية الخدمة وحصوله صندوق الإدخار وقد قدمت النيابة العامة إلى دائرة فحص الطعون مذكرة أبدت فيها رأيها فقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وفى الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها الذى أبدته أمام دائرة فحص الطعون طالبة نقض الحكم .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المادة ٤٧ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى تقضى بأن لا يدفع إلى العامل سوى أكبر المبلغين المكافأة عن مدة الخدمة أو ما أداه

له صاحب العمل في صندوق الادخار إذا كانت لأئحة الصندوق تنص على أن ما أداه صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلا لالتزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة ولما كانت الطاعنة قد أودعت صندوق الادخار مبلغ ١٨٧ جنيها و ٢٢٢ مليا وهو يزيد عن مكافأة نهاية الخدمة التي يستحقها المطعون عليه وقد تضمنت لأئحة الصندوق النص الذي أشارت إليه المادة ٤٧ سالفه الذكر فقد بادرت إلى عرض مبلغ ٢٣٧ جنيها و ٦٧٣ مليا على المطعون عليه وهو قيمة ما أودعته الصندوق مضافا إليه مبلغ ٥٠ جنيها و ٤٥١ مليا قيمة ما أداه هو إلى الصندوق وبذلك تكون قد قامت بالتزامها قبله ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حيث قضى بالجمع بين مكافأة نهاية الخدمة وحصيلة صندوق الادخار .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه يشترط لتطبيق المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أن تكون حصيلة الصندوق قاصرة على ما تدفعه الشركة من أموالها مع تخصيصها لمكافأة موظفيها أما إذا كانت الحصيلة تتكون من المبالغ التي يساهم بها المستخدم من مرتبه وتلك التي تساهم بها الشركة فإن هذا التعدد يترتب عليه تخلف شرط تطبيق المادة ٤٧ سالفه الذكر ثم رتب الحكم على ذلك أن المطعون عليه وقد كان يساهم في حصيلة الصندوق فإنه يحق له أن يجمع بين هذه الحصيلة ومكافأة نهاية الخدمة ، وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه غير صحيح في القانون ذلك أن المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ تنص على أنه ” إذا وجد في منشأة صندوق ادخار للعمال وكانت لأئحة الصندوق تنص على أن ما يؤديه صاحب العمل في الصندوق لحساب العامل يؤدي مقابل التزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة وكان مساويا لما يستحقه من مكافأة طبقا لأحكام هذا القانون أو يزيد عليه وجب أداء هذا المبلغ للعامل بدلا من المكافأة وإلا استحققت المكافأة فإذا لم تنص لأئحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قصد به أن يكون مقابلا لالتزامه القانوني بمكافأة نهاية الخدمة فالعامل الحق في الحصول على ما يستحقه في صندوق الادخار طبقا لأئحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية ” ومؤدى ذلك أنه يشترط لكي تقوم المبالغ التي يؤديها صاحب

العمل لصندوق الادخار مقام مكافأة نهاية الخدمة توافر شرطين أولهما أن تكون لائحة الصندوق تتضمن نصا يفيد ذلك والشرط الآخر أن يكون ما أداه صاحب العمل مساويا لما يستحقه العامل من مكافأة عن مدة خدمته أو يزيد عليه، ولما كان الثابت من الإطلاع على لائحة صندوق المكافآت والتعويضات المقدمة من الطاعنة أن المادة ١٢ منها نصت على أنه "من المعلوم صراحة أن ما يكفله هذا الصندوق من المال للمستخدم يقوم مقام المعاشات أو تعويض ترك الخدمة أو غيرها من التعويضات التي تكون الشركة ملزمة بدفعها لمستخدميها حسب العرف أو حسب القانون في وقت ترك المستخدم خدمتها" لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أودعت صندوق الإيداع لحساب المطعون عليه مبلغ ١٨٧ جنيها و ٢٢٢ مليما وهو يزيد عما يستحقه من مكافأة عن مدة خدمته فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون إذ قضى بحق المطعون عليه في الجمع بين حصيلة صندوق الإيداع وما يستحقه من مكافأة عن مدة الخدمة ومن ثم يتعين نقضه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه . ولما سبق بيانه يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى ، عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٨٠)

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٨ ق . أحوال شخصية :

(١) حكم ” بياناته “ . ” اسم عضو النيابة الذى أبدى رأى “ . أحوال شخصية :

إفقال بيان لاسم عضو النيابة الذى أبدى رأى الوارد بمذكرة النيابة . بيان جوهري .
خلو الحكم مما يدل على أن عضو النيابة الذى ذكر اسمه فى ديباجته هو صاحب ذلك رأى .
بطلان الحكم .

(ب) نقض . ” إعلان الطعن “ . عدم التمسك بالبطلان :

بطلان الإعلان لمخالفة المادة ١٢ مرافعات . تقديم المطعون عليهم دفاعهم فى الميعاد القانونى . لا يجوز التمسك بالبطلان مع عدم بيان وجه المصلحة فى ذلك .

(ج) إعلان . ” أوراق المحضرين “ . بياناتها .

عدم وضوح خط المحضر المنوط به الإعلان أو توقيعه عليه وضوحا كافيا لا أثره
على صحة الإعلان متى كان المعن إليه لم يدع أن من قام به ليس من المحضرين .

(د) إعلان . مطابقة أصل الإعلان وصورته . ” نقض “ . ” إعلان الطعن “ .

إفقال اسم البلدة والشارع من بيان محل إقامة الطاعنين فى صورة إعلان تقرير الطعن
ليس من شأنه التجهيل بموطن الطاعنين . لا بطلان .

١ — تنص المادة ٣٤٩ مرافعات فى الفقرة الأولى منها على أنه ” يجب أن يبين فى الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية إن كان “ وتنص فى الفقرة الثانية على أن ” ... عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذى

أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان الحكم " فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأى في القضية - ولم يرد به ما يدل على أن عضو النيابة الذي ذكر اسمه في ديباجة الحكم هو صاحب هذا الرأى فإنه يكون باطلا * .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان إغفال المحضر لإثبات غيبة المطعون عليه وإقامة من تسلم ورقة الإعلان معه مما يترتب عليه بطلان الإعلان عملاً بالمادتين ١٢ و ٢٤ من قانون المرافعات إلا أنه متى كان إعلان تقرير الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه قد قدم دفاعه في الميعاد القانونى فإنه لا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به .

٣ - إذا أثبت المحضر في أصل ورقة الإعلان وصورتها اسمه ووقع عليها بامضاءه فإنه يتحقق بذلك ما قصدت إليه المادة ١٠ من قانون المرافعات ولو كان خط المحضر أو توقيعه غير واضح وضوحاً كافياً مادام المطعون عليه لم يدع أن من قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين .

٤ - إذا كان الثابت بتقرير الطعن أن الطاعنين قد أوردوا به بيان محل إقامتهم مشتملاً على اسم البلدة والشارع فإن هذا البيان يكون وافياً بالغرض المقصود منه ولا يغير من ذلك أن تكون صورة تقرير الطعن المعلنة إلى المطعون عليهما (بعد صدور قرار الإحالة) قد خلت من ذكر اسم البلدة واسم الشارع لأن هذا الإغفال ليس من شأنه أن يجهل لدى المطعون عليهما موطن الطاعنين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن .
تتحصل في أن مورث الطاعنين المرحوم السيد ابراهيم المنصورى أقام الدعوى رقم ١٢٣ سنة ١٩٥٦ كلى أحوال شخصية أمام محكمة طنطا الابتدائية على المطعون

* نفس المبدأ مقرر فى الطعن رقم ٢٩/٦ ق ، ٢٦/٢٤ ق ، ٢٨/١ ق أحوال شخصية .

عليهما طلب فيها الحكم باستحقاقه لمائة وثلاثة وثمانين جزءا من أربعائة وإثنى عشر جزءا ينقسم إليها القدر ٦ أفدنة و ٦ قراريط و ٢٠ سهما المبين بصحيفة الدعوى وأمر المطعون عليها الأولى بأن تسلمه فدانين و ٢٠ قيراطا و ٣ أسهم قيمة ما يعادل نصيبه في هذه المساحة وبأن تؤدي إليه أربعين جنيها قيمة ريع هذا النصيب في السنة من فاضل ريعه وبعدم التعرض له في ذلك . واستند في ذلك إلى كتاب الوقف الصادر من محمد خليل إبراهيم المنصوري في ٢٧/١٠/١٩٢١ وإلى إشهاد التبادل عن بعض أعيان الوقف الصادر بتاريخ ٨/١/١٩٣٣ وإشهاد التغير الصادر من الواقف في ٢٢/٨/١٩٣٣ . وفي ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة لمورث الطاعنين بما طلب في خصوص الاستحقاق في الوقف وأرجأت الفصل في طلب الريع . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١ سنة ٧ ق استئناف طنطا ضد الطاعنين طلبا فيه إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وفي ٨ من يناير سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى — وفي ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٨ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ إحالته إلى هذه الدائرة حيث حدد لنظره جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على طلب نقض الحكم للأسباب المبينة بمذكرتيها الموقع عليهما من السيد أحمد هريدي رئيس النيابة .

وحيث إن المطعون عليهما دفعا ببطلان الطعن لسببين أولهما مخالفة ما تقضى به المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ إذ خلا تقرير الطعن من بيان موطن الطاعنين واقتصر هذا البيان على ذكر أن الطاعنين 'يقيمون' بمنزلهم أمام مسجد سيدى عبدالحق دون بيان اسم الشارع أو البلدة اللذين بهما المسجد المذكورة — والآخر أن إعلان تقرير الطعن مشوب بالبطلان من ناحيتين الأولى أن المحضر الذى قام بإجراء الإعلان لم يذكر في أصل الإعلان أو في صورتيه المعلنين باسمه مقروءا . كما خلا أصل الإعلان من توقيع المحضر يمكن قراءته ولا توقيع له على الصورتين مخالفًا بذلك المادة العاشرة من قانون المرافعات . والناحية الثانية أن المحضر الذى أجرى الإعلان لم يذكر فيه غياب المطعون عليه الثانى أو حضوره كما لم يذكر السبب في عدم تسليم الصورة الخاصة به إليه شخصيا وأغفل أيضا

بيان ما إذا كانت الزوجة المخاطب معها تقيم مع المعان إليه مخالفا بذلك
المادتين ١١ و ١٢ مرافعات ويكون الإعلان باطلا عملا بالمادتين ٢٤ و ٢٥
مرافعات وإنه لما كان النزاع في الخصومة يرجع إلى مقتضى شرط الواقف
وهو يتعلق بالحق المشترك بين المستحقين جميعا لحق الإرث وكان من المقرر
فقها أن قوة الأمر المقضى لأحد الورثة أو عليه قضاء للورث عليه ومثله الواقف
في مسائل الأوقاف تطبيقا للراجح في مذهب أبي حنيفة من قيام أحد المستحقين
في الوقف خصما عن الباقيين فيما يدعى من الإستحقاق فيه كقيام أحد الورثة
خصما عن باقيهم فيما يدعى للورث وعليه فإن بطلان الطعن للشق الثاني من الدفع
الثاني ينسحب أثره إلى المطعون عليها الأولى .

وحيث إن هذا الدفع مردود في سببه الأول بأنه يبين من تقرير الطعن أن
الطاعنين أوردوا به أنهم يقيمون بمنزلهم أمام مسجد سيدى عبد الحق بشارع
سيدى عبد الحق بالصفاة قسم أول طنطا — وهذا البيان واف بالغرض
المقصود منه — ولا يغير من ذلك أن تكون صورة تقرير الطعن المعلنة إلى المطعون
عليهما بعد صدور قرار الإحالة قد خلت من ذكر اسم البلدة واسم الشارع لأن
هذا الإغفال ليس من شأنه أن يجهل لدى المطعون عليهما موطن الطاعنين
فضلا عن أن المطعون عليهما اللذان أعلننا بصورة تقرير الطعن في الميعاد وقدمنا
مذكرة بدفاعهما في الميعاد القانونى ولم يبيننا وجه مصلحتهما في التمسك بالبطلان
المدعى به ومن ثم لا يجوز لهما التمسك به على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — ومردود
في الشق الأول من السبب الثانى بأنه يبين من أصل ورقة إعلان الطعن
والصورتين المسلمتين إلى المطعون عليهما أن المحضر أثبت فيهما جميعا اسمه ووقع عليهما
بإمضائه بما يتحقق معه ما قصدت إليه المادة العاشرة من قانون المرافعات . ولا ينال
من ذلك أن يكون خط المحضر غير واضح وضوحا كافيا في خصوص ذكر اسمه
ولا أن يكون توقيعه كذلك مادام أن المطعون عليهما لم يدعيا أن من قام بإجراء
الإعلان من غير المحضرين — ومردود في الشق الثانى من السبب الثانى بأنه وإن
كان المحضر قد أغفل بيان أن المطعون عليه الثانى كان غائبا عند الإعلان كما أغفل
بيان أن من سلم إليها الإعلان تقيم معه بما يبطل الإعلان لمخالفته لما تضى به المادة
١٢ مرافعات عملا بالمادة ٢٤ منه — إلا أنه لما كان إعلان تقرير الطعن قد

تم في الميعاد وكان المطعون عليهما قد قدما دفاعهما في الميعاد القانوني فإنه لا يجوز لها التمسك بهذا البطلان طالما أنهما لم يبيئا وجه مصلحتهما في التمسك به . على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين أضافوا في مذكرتهم الشارحة سببا جديدا للطعن متعلقا بالنظام العام حاصله أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لخلوه من ذكر اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية .

وحيث إن النعي بهذا السبب صحيح . ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في صدره اسم عضو النيابة الذي مثلها في الدعوى كما أورد في أسبابه أن النيابة تقدمت بمذكرة انتهت فيها إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف ولم يبين الحكم ما إذا كان عضو النيابة الذي مثلها في الدعوى هو صاحب الرأي الذي انتهت إليه في مذكرتها ولما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات قد نصت على أنه "يجب أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان ... وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان الحكم" . فإن الحكم المطعون فيه — إذ أغفل بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي الذي تضمنته مذكرة النيابة ولم يرد به ما يدل على أن عضو النيابة الذي ذكر اسمه في ديباجة الحكم هو صاحب ذلك الرأي — يكون باطلا على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة وعلى ما انتهت إليه الهيئة العامة للواد المدنية بحكمها الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦١ ومن ثم يتعين نقض الحكم دون حاجة إلى بحث السبب الوارد بتقرير الطعن

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد متولى
عتلم ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٨١)

الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) محاماه . ” مجلس نقابة المحامين “ . طلب تقدير أتعاب المحامى .
” خصومة قضائية “ .

تقدير مجلس نقابة المحامين للأتعاب عند الخلاف على قيمتها فصل فى خصومة قضائية
تقديم طلب تقدير الأتعاب تنعقد به الخصومة مما يضى على مجلس النقابة ولاية الفصل
فى النزاع .

(ب) محاماه . ” مجلس النقابة “ . ولاية القضاء عند تقدير الأتعاب .
أضنى المشرع على مجلس النقابة ولاية تقدير الأتعاب عند الالتجاء إليه .

(ج) تقادم . ” قطع التقادم “ .

تقديم طلب تقدير الأتعاب إلى مجلس نقابة المحامين لإعلان بخصومة قضائية ويقطع
التقادم .

١ — ناط المشرع — فى القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ — بمجلس نقابة المحامين
تقدير أتعاب المحامى عند الخلاف على قيمتها فى حالة عدم وجود اتفاق كتابى
عليها وذلك بناء على طلب المحامى أو الموكل . وتقدير مجلس النقابة للأتعاب فى
هذه الحالة يعد فصلا فى خصومة إذ أن الإلتجاء إلى المجلس جائز لأيهما عند
الخلاف على قيمة الأتعاب مع إخطار المطلوب التقدير ضده بصورة طلب
التقدير والجلسة المحددة لنظره بخطاب موصى عليه . ومفاد ذلك أن تقديم
الطلب إلى مجلس النقابة من المحامى أو الموكل تنعقد به الخصومة القضائية بينهما
مما يضى على مجلس النقابة ولاية الفصل فى النزاع .

٢ — خلو القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ من النص على اعتبار مجلس النقابة — عند تقدير أتعاب المحامى — من الهيئات القضائية أو الإدارية ذات الإختصاص القضائى ومن أن نقيب المحامين يمثل النقابة أمام تلك الهيئات ، لا يمنع من أن يكون المشرع قد أضفى على مجلس النقابة ولاية القضاء فى هذا الخصوص .

٣ — متى كان تقديم طلب تقدير الأتعاب إلى مجلس النقابة من المحامى أو الموكل إعلانا بخصومة فإنه تترتب عليه آثار المطالبة القضائية ومنها قطع التقادم فى مفهوم المادة ٣٨٣ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ،
وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن تقدم فى ١٩ من يناير سنة ١٩٥٢ إلى نقابة المحامين الوطنيين بطلب تقدير مبلغ عشرة آلاف من الجنيئات أتعابا له قبل المطعون عليهم مقابل قيامه بمباشرة بعض القضايا لهم لم يتفق معهم على أجرها فقدر له مجلس النقابة مبلغ ٢٥٠٠ جنيه يخص منه مبلغ ٢٠٠ جنيه كان قد قبضه — تظلم الطرفان من هذا التقدير أمام محكمة القاهرة الابتدائية التى قضت فى ١١/٢/١٩٥٥ بقبول التظلمين شكلا وبرفض الدفع بسقوط الحق فى المطالبة بالأتعاب بالتقادم الخمسى وفى الموضوع بتعديل الأمر المتظلم منه إلى مبلغ ١٥٦٩ جنيها... استأنف المطعون عليهم الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٧ سنة ٧٢ ق القاهرة وطلبوا الحكم أصليا بسقوط حق الطاعن فى المطالبة بالأتعاب بالتقادم الخمسى وإحتياطيا رفض الدعوى — كما استأنف الطاعن الحكم استئنافا فرعيا قيد برقم ٧٠٤ سنة ٧٢ ق طلب فيه تعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ٢٣٠٠ جنيه . ضمت المحكمة الاستئنافين وحكمت فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بسقوط حق الطاعن فى المطالبة بأتعابه بالتقادم الخمسى وبإلغاء الحكم المستأنف . طعن الطاعن

في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة - وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة صممت فيها على طلب نقض الحكم للأسباب التي أوردتها بمذكرتها قبل الإحالة .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الطلب الذي قدمه الطاعن لمجلس نقابة المحامين وفقا للمواد ٤٤ وما بعدها من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ لا يقطع التقادم لأنه لا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية بالمعنى المقصود في المادة ٣٨٣ من القانون المدني إذ أن نقابة المحامين ليست هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي كما وصفها الحكم الابتدائي بل هي منظمة مهنية لا تمتد هيمنتها إلى غير أعضائها مستدلا في ذلك بنحو القانونين ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ ، ٩٨ لسنة ١٩٤٤ من النص على اعتبار النقابة هيئة قضائية أو إدارية ذات اختصاص قضائي وبأن المادة ٧٠ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٦٩ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ نصتا على أن تقيب المحامين يقوم بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية مما يفيد أنها ليست واحدة منها - وأضاف الحكم أنه متى بان أن مجلس النقابة لا يملك بسط سلطانه على غير أعضائها فإنه لا يتصور أن تكون له وظيفة قضائية لمجرد أن الشارع خوله في المادة ٨٠ فقرة سادسة من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تقدير الأتعاب عند الاختلاف عليها لأن عمل مجلس النقابة في هذا الشأن ليس إلا مجرد وساطة بين المحامين وموكليهم ومن ثم تكون مهمته متقطعة الصلة بالقضاء بين المتخاصمين ومقصورة على مجرد تقويم جهد المحامي بصفة مبدئية تقويم خبير ووسيط خير وإلا كان البت فيه للقضاء إذا لم يقبله أحد الطرفين. وليس أدل على ذلك من أن أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة لا يعلن إلى الموكل إلا بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة عملا بالمادة ٤٤ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ وأنه لا يغير من طبيعة تقدير مجلس النقابة لأتعاب المحامي صيرورة أمر التقدير نافذا بعد فوات مواعيد التظلم منه لأن المشرع اتخذ من فوات هذا الميعاد قرينة على قبول الطرفين لقرار مجلس النقابة بالتقدير وأنزله منزلة أمر التقدير الذي يصدر من القاضي والذي لم يزعم أحد أن له صفة الأحكام كما لا يغير من طبيعته كذلك أن المادة ٤٨ من القانون المشار إليه أجازت أخذ اختصاص بأمر التقدير إذ لو كان هذا

الأمر حكما لما كانت هناك حاجة لهذا النص يضاف إلى ذلك أن المادة ٤٤ السالفة الذكر إذ أوجبت إخطار المطلوب التقدير ضده بصورة من الطلب وبالحلقة التي تحدد لنظاره بخطاب موصى عليه للحضور أو لإبداء ملاحظاته كتابة في المدة التي يحددها مجلس النقابة فإن هذا الإخطار لا تنعقد به خصومة بين المحامي وموكله أمام مجلس النقابة لأن المجلس يباشر تقدير الأتعاب بالتشكيل ذاته الذي يباشر به اختصاصاته الأخرى — وقد قصد المشرع بهذا الإخطار وحضور الموكل وإبداء ملاحظاته تمكين مجلس النقابة من الإحاطة بالعناصر المؤدية — إلى سلامة التقدير — ثم انتهى الحكم إلى القول بأن أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة لا يمكن أن يكون له من الأثر أكثر من الأمر الصادر من القاضي على عريضة وتقديم الطلب إلى القاضي في هذا الخصوص لا يقطع التقادم كما لا يقطع صدور أمر القاضي على العريضة أو إعلانه لمن صدر ضده ولا سبيل كذلك لقياس سلطة مجلس النقابة على أنواع أخرى من الأقضية الخاصة كتلك التي تفصل فيها لجان الضرائب أو اللجان الجبركية لأن القوانين الخاصة التي استحدثت تلك اللجان هي التي خولتها صراحة سلطة قضائية للفصل في المنازعات المذكورة على خلاف قانون المحاماة — وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون للأسباب الآتية : أولا — أن قوانين المحاماة المتعاقبة إذ مكنت للدولة الإشراف على المحامين بواسطة نقابتهم ولجانها وأضفت على النقابة نوعا من السلطة العامة وخولتها حقوقا من النوع الذي تختص به الجهات الإدارية العامة قد جعلت النقابة بذلك هيئة إدارية وجعلت لقرارات لجانها ومجالسها صفة القرارات الإدارية — ثانيا : أن كلا من القانونين ١٣٥ سنة ١٩٣٩ ، ١٩٨ سنة ١٩٤٤ خول مجلس النقابة سلطة تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي بأمر يكون نافذا إذا لم يطعن عليه بالطريق الذي رسمه القانون كما خولت المحامي أخذ اختصاص على عقارات موكله ومن ثم تكون النقابة في هذا الخصوص جهة إدارية ذات اختصاص قضائي .

ثالثا — إن عدم النص في القانون على اعتبار النقابة هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي لا ينير من الوضع شيئا إذ العبرة بطبيعة السلطة المخولة لها كما لا يضيره النص على تمثيل النقيب للنقابة لدى الهيئات الإدارية والقضائية إذ ليس من شأن هذا النص استبعاد النقابة من نطاق الهيئات التي تشاركها هذا الوصف . رابعا —

أنه غير صحيح أن مهمة مجلس النقابة مقصورة بنص المادة ٦/٨٠ من القانون ٩٨ سنة ١٩٤٤ على الوساطة بين المحامي وموكله وتقديره للأتعاب تقدير خبرة ووساطة خير لأن هذه المادة جعلت أيضا من اختصاص مجلس النقابة تقدير الأتعاب عند الاختلاف على قيمتها كما أن نص المواد ٤٤ وما بعدها من ذات القانون تفيد أن هذا التقدير قضائي وحاصل في خصومه ذلك أنه لا يكون إلا عند الخلاف وبناء على طلب أحد الطرفين وبعد إخطار الطرف الآخر بالحضور وإبداء دفاعه كتابة ويطعن على هذا التقدير في مواعيد مقررّة ويصبح نهائيا واجب النفاذ إذا لم يطعن عليه في الميعاد ويجوز للمحامي أخذ اختصاص بموجبه على عقارات موكله قبل صيرورته نهائيا شأنه في ذلك شأن الأحكام الغيابية غير المشمولة بالنفاذ عملا بالمادة ٥٩٥ من القانون المدني القديم — هذا فضلا عن أن هذا هو المستفاد من المناقشات البرلمانية في خصوص القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ لأن مؤدى هذه المناقشات ومفهومها أن مجلس النقابة في تقديره للأتعاب إنما يقوم بوظيفة قضائية وأن أمر التقدير الذي يصدره يشبه الحكم الغيابي في كافة الوجوه .

خامسا : إن القول بأن نفاذ أمر التقدير بعد فوات ميعاد التظلم منه يعتبر قرينة على قبول الطرفين لهذا التقدير لا أكثر مردود بأن قبول التقدير غير الملزم لا يترتب عليه نفاذه دون حكم قضائي أما نفاذ أمر التقدير بالقبول فشأنه شأن قبول الحكم الابتدائي الذي يجعل هذا القبول في مقام التنازل عن الطعن فيه — وأما أن أمر التقدير لا يعفى الموكل إلا من وضع الصيغة التنفيذية عليه فهذا معناه أنه حكم لأن الصيغة التنفيذية لا توضع إلا على الأحكام — وكذلك القول بأن أمر التقدير يشبه الأمر الذي يصدر من القاضي على عريضة مردودة بأن أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة إنما هو قضاء فصل في خصومة بخلاف الأمر الذي يصدره القاضي على عريضة والصحيح أنه يشبه أمر الأداء الذي نظمته المادة / ٨٥١ مرافعات وما بعدها وهو بصريح نص المادة / ٨٥٥ بمثابة حكم غيابي إذ يصبح حكما حضوريا عند عدم الطعن فيه في الميعاد — وأما النص على أخذ اختصاص على عقارات الموكل بموجب أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة فمعناه اعتبار هذا الأمر حكما لأن حق الاختصاص لا يترتب — إلا على الأحكام — أما ما ذكره الحكم من أن مجلس النقابة عند نظر طلب تقدير الأتعاب لا يفصل في خصومة لأنه يتولى هذا التقدير بنفس تشكيله

الذى يباشر به اختصاصاته الأخرى فردود بأن العبرة ليست بتشكيل المجلس بل بطبيعة اختصاصاته وأخيرا فإنه لا فرق بين مجلس النقابة وغيره من الهيئات الإدارية الأخرى ذات الاختصاص القضائي كـلجان الضرائب ولجان الجمارك وغيرها في قيامها بما نيظت به من اختصاصات قضائية وبذات تشكيلها الذى تباشر به باقى مهامها الأخرى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن فى المطالبة بالأتعاب على أن الطلب الذى تقدم به إلى مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعابه لا يقطع التقادم إذ أنه لا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية بالمعنى المقصود فى المادة ٣٨٣ من القانون المدنى لأن مجلس النقابة ليس هيئة إدارية ذات اختصاص قضائى فى خصوص تقدير الأتعاب بل هو هيئة مهنية لا تمتد هيئته إلى غير المحامين .

وحيث إن المادة ٦/٨٠ من القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ الذى يحكم واقعة الدعوى تنص على أن " مجلس النقابة يختص بالوساطة بين المحامين وموكليهم فى المنازعات التى تقوم بينهم متى طلب منه ذلك وكذلك تقدير الأتعاب عند الاختلاف على قيمتها وفقا لأحكام هذا القانون " كما تنص المادة ٤٤ من ذلك القانون على أنه " عند عدم وجود اتفاق كتابى تقدر أتعاب المحامى بناء على طلبه أو طلب الموكل بمعرفة مجلس النقابة ويجب أن تخطر النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالحلقة التى تحدد لنظره بخطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته كتابة فى المدة التى يحددها المجلس — وعلى المحامى أن يعلن موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامة المحامى حسب الأحوال ... " وتنص المادة ٤٥ على أنه " للمحامى وللوكيل حق التظلم من أمر التقدير فى خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانه بالأمر وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المقيم بدائرتها المحامى كلية كانت أو جزئية حسب قيمة الطلب " وتنص المادة ٤٦ على أنه " يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى التظلم بكافة أوجه الطعن العادية وغير العادية ما عدا المعارضة ... " كما تنص المادة ٤٨ على أنه " للمحامى الذى بيده أمر تقدير بأتعابه أو محضر صلح مصدق عليه من المجلس أو المحكمة أو حكم صادر فى التظلم أن يحصل على اختصاص بمقاررات

من صدر أمر التقدير أو الحكم أو محضر الصلح ضده“ ومؤدى هذه النصوص جميعا أن المشرع ناط بمجلس نقابة المحامين تقدير أتعاب المحامي عند الاختلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها بناء على طلب المحامي أو الموكل — وتقدير مجلس النقابة للأتعاب في هذه الحالة يعد فصلا في خصومة بدليل أن اللجوء إلى المجلس لا يكون إلا عند الخلاف على قيمة الأتعاب في حالة عدم وجود اتفاق كتابي بشأنها وبدليل أن المشرع أباح لكل من المحامي والموكل على السواء اللجوء إلى مجلس النقابة في هذه الحالة — ومما يؤكد أن المشرع اعتبر مجلس النقابة هيئة ذات اختصاص قضائي في خصوص تقدير الأتعاب أنه أوجب على مجلس النقابة إخطار المطلوب التقدير ضده بصورة من الطلب وبالحلقة التي تحدد لنظرة بخطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته كتابية في المدة التي يحددها المجلس مما مفاده أن تقديم الطلب إلى مجلس النقابة من المحامي أو الموكل تنعقد به الخصومة بينهما — كما أن المشرع دل بما رسمه في طريق التظلم من أمر التقدير وبيان طرق الطعن في الحكم الصادر في التظلم على أنه يعتبر فصل بمجلس النقابة في تقدير الأتعاب فصلا في خصومة يضاف إلى ذلك أن حق المحامي في الحصول على اختصاص بعقارات من صدر ضده الأمر الذي يؤكد أن المشرع اعتبر الأمر في هذه الصورة بمثابة حكم — ولما كان المشرع لم يحرم على المحامي أو الموكل في حالة عدم وجود اتفاق كتابي على الأتعاب الإلتجاء إلى القضاء ابتداء فإن مؤدى ذلك أنه رسم لهما طريقين في خصوص طلب تقدير الأتعاب هما اللجوء إلى مجلس النقابة والقضاء إلا أنه إذ اختار أحدهما طريقا من هذين ابتداء فلا يحق له العودة إلى الطريق الآخر بدعوى مبتدأه وبذلك يكون المشرع قد سوى بين الطريقين في طلب تقدير الأتعاب واعتبر اللجوء إلى أيهما مطالبة بالحق في مواجهة الخصم بما تنعقد به الخصومة القضائية وبما يضمنى على مجلس النقابة عند الإلتجاء إليه ولاية الفصل في هذا النزاع . ومن ثم يكون تقديم طلب تقدير الأتعاب إلى مجلس النقابة من المحامي أو الموكل إعلانا بخصومة ترتب عليه آثار المطالبة القضائية في قطع التقادم في مفهوم المادة ٣٨٣ من القانون المدني ويكون الحكم المطعون فيه إذ انصرف عن هذا النظر قد خالف القانون — أما ما أورده الحكم تأييدا لوجهة النظر التي انتهى إليها من خلو القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ من النص على اعتبار النقابة هيئة قضائية أو إدارية ذات اختصاص

قضائي ومن أن نقيب المحامين يمثل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية مما مؤداه أن مجلس النقابة ليس من بين هذه الهيئات وأن مجلس النقابة في خصوص تقدير الأتعاب ليس إلا وسيطيين المحامي وموكله يقوم بتقديم الأتعاب بصفته خبيراً فنياً بدليل أن أمر التقدير لا يعلن إلى الموكل إلا بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي حسب الأحوال وأن صيرورة أمر التقدير نهائياً وملزماً بفوات مواعيد النظم لا يضمنى عليه صفة الأحكام لأن المشرع اتخذ من فوات الميعاد قرينة على قبول الطرفين لقرار مجلس النقابة وأن المشرع إذ أباح للمحامي الحصول على اختصاص بعقارات من صورة الأمر ضده فقد دل بذلك على أن الأمر لا يعد حكماً لأنه لو اعتبر كذلك لما كان المشرع في حاجة إلى النص على ذلك. وأن ما استلزمه المشرع من وجوب إخطار المطلوب بإصدار أمر التقدير ضده لصورة من الطلب وبالجلسة التي تحدد لنظره لا يؤدي إلى أن هذا الطلب تنعقد به خصومة لأن مجلس النقابة يباشر تقدير الأتعاب بنفس تشكيكه الذي يباشر به اختصاصاته الأخرى — كل هذا الذي أورده الحكم مردوداً بأن خلو القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ من النص على اعتبار مجلس النقابة في خصوص تقدير الأتعاب هيئة قضائية أو إدارية ذات اختصاص قضائي ومن أن نقيب المحامين يمثل النقابة أمام تلك الهيئات لا يمنع من أن يكون المشرع قد أضفى على مجلس النقابة ولاية القضاء في خصوص تقدير الأتعاب بما أورده في المادة ٤٤ من ذلك القانون ولم يكن يتحتم أن ينص القانون على اعتبار هيئة ما ذات اختصاص قضائي ما دام أنه قد نص صراحة على إضفاء اختصاص قضائي على هذه الهيئة كما أن تمثيل نقيب المحامين للنقابة أمام الهيئات القضائية أو الإدارية لا ينفى عن مجلس النقابة ولاية الفصل في تقدير الأتعاب المختلف عليها. ثم إن مجلس النقابة حسبما هو واضح من نص المادة ٤٤ السالفة الذكر يختص لا بالوساطة بين المحامي وموكله فحسب بل وبتقدير الأتعاب عند الاختلاف عليها. ولما كان ذلك. وكان الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه أن وكالة الطاعن من المطعون عليهم انتهت في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ لمناسبة تعيينه في القضاء وأن الطاعن تقدم إلى مجلس نقابة المحامين بطلب تقدير أتعابه في ١٩ من يناير سنة ١٩٥٢ فإن هذا الطلب الذي قدم قبل انقضاء خمس سنين ميلادية على انتهاء التوكيل يكون قاطعاً للتقدم ويكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من سقوط حق الطاعن في المطالبة بأتعابه بمضي المدة قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه.

جلسة ٨ من يولييه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحي الصباغ ، ومحمد متولى هنتم ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد المستشارين .

(٨٢)

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٧ القضائية :

(أ) نقض . "تقرير الطعن" . "توقيع الموظف المختص" .

ليس في القانون ما يوجب توقيع الموظف الذي حصل تقرير الطعن أمامه على الصورة الرسمية المطابقة للأصل أو الصورة المعلنه منه .

(ب) نقض . "تقرير الطعن" . "إعلان الطعن" .

إغفال إسم محامى الطامن في إعلان تقرير الطعن لا يترتب عليه البطلان متى كان موقعا منه على الصورة المعلنه من التقرير .

(ج) هرف تجارية . "مؤسسات عامة" . "عمل" . "سلطة هيئة التحكيم" .

الغرف التجارية مؤسسات عامة خولت اختصاصات معينة . تخويلها إدارة سوق للجملة علاقتها بالوزانين علاقة تنظيمية . وجوب التزامها أحكام القرار الوزاري الخاص بلائحة السوق .

١ — ليس في نصوص القانون ما يوجب توقيع الموظف الذي حصل تقرير الطعن بالنقض أمامه على الصورة الرسمية المطابقة للأصل أو الصورة المعلنه منه شأنها في ذلك شأن سائر صور الأوراق الرسمية .

٢ — إغفال إسم محامى الطامن في الصورة المعلنه من تقرير الطعن لا يترتب عليه البطلان متى كان موقعا عليها منه إذ في ذلك ما يكفى للتعريف به .

٣ — الغرف التجارية مؤسسات عامة خولها القانون رقم ١٨٩ سنة ١٩٥١ اختصاصات معينة من ذلك إدارة الأسواق بإذن من وزارة التجارة والصناعة وإذن

فتمت كانت الغرفة التجارية قد خولت إدارة سوق للتعامل بالجملة طبقا للقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٤٩ فإن علاقتها بالوزانين (القبانية) تعد علاقة تنظيمية تلتزم فيها الغرفة القرارات التنفيذية . ومن ثم فإذا كان قرار هيئة التحكيم في قضائه بتثبيت التعاقد المبرم بين الوزانين والغرفة قد أغفل أحكام القرار الوزاري رقم ٣٨٦ سنة ١٩٥٦ الصادر بلائحة سوق الجملة — المنوط بالغرفة إدارته — وذلك فيما تضمنه من تحديد أنصبتهم من حصيلة الوزن فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن نقابة عمال ومستخدمى وقبانية سوق الخضار بالزهة تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل ضد الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية تضمنت طلبين أولهما إلزام الغرفة باحترام تعاقدتها معها وعدم الالتفات إلى أى تخفيض فى نسبة ٤٠ ٪ من حصيلة الوزن المتفق عليها بين الطرفين — والثانى أن تتحمل الغرفة أجور الكتبة والعتالين وعدم خصمها مستقبلا من الحصيلة ، ولما لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم لعدم إمكان التوفيق بين الطرفين وقيد فى جدول منازعات التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية برقم ١٠ سنة ١٩٥٦ وفى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ قررت الهيئة قبول الطلبين وتثبيت الاتفاق المبرم بين النقابة والغرفة بنسبة ٤٠ ٪ للأولين و ٦٠ ٪ للغرفة وذلك من رسوم حصيلة الوزن على أن تتحمل الغرفة أجور الكتبة والعتالين وعدم خصمها مستقبلا من الحصيلة . وقد طعنت الغرفة فى هذا القرار بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصدرت الطاعنة على طلب نقض القرار المطعون فيه ودفعت المطعون عليها ببطلان الطعن ومن باب الاحتياط طلبت رفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى

وطلبت أصليا عدم قبول الطعن للتقرير به من غير ذى صفة ومن باب الاحتياط رفضه .

وحيث إن المطعون عليهما دفعت ببطلان تقرير الطعن لسببين (أولهما) خلو الصورة المعلقة إليها من اسم المحامي الذى قرر بالطعن عن الغرفة وهو بيان جوهرى نصت عليه المادة السابعة من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وخلوها من توقيع الموظف الذى حصل التقرير أمامه وهو المظهر المثبت لإتمام الإجراء على يديه طبقا للأوضاع القانونية وفى حدود سلطته واختصاصه (وثانيهما) أن التوكيل المودع من محامى الطاعنة صادر له من السيد محمد أمين شبيب بصفته وكيلًا عن الغرفة بينما وكيل الغرفة لا صفة له فى تمثيلها إلا عند غياب الرئيس وما لم تقدم الطاعنة ما يثبت غياب الرئيس وقت التقرير فإن الطعن يكون باطلا .

وحيث إن الدفع مردود فى شقه الأول بأنه يبين من الصورة المعلقة من تقرير الطعن أنها موقعة من محامى الطاعنة وفى ذلك ما يكفى للتعريف به ، وبأنه ليس فى نصوص القانون ما يوجب توقيع الموظف الذى حصل التقرير أمامه لا على الصورة الرسمية المطابقة لأصله ولا على الصورة المعلقة منه شأنها فى ذلك شأن سائر صور الأوراق الرسمية ، ومردود فى شقه الثانى بأن تكليف الغرفة لمحاميها بمباشرة إجراءات الطعن بمقتضى التوكيل الصادر له من وكيلها قرينة على غياب الرئيس وهذه القرينة لم يقم الدليل على عكسها .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة أن القرار المطعون فيه وقد قضى بتثبيت الاتفاق المبرم بين جماعة القبائية والغرفة بنسبة ٤٠ ٪ للأولين ، ٦٠ ٪ للغرفة يكون قد أغفل أحكام القرار الوزارى رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ والقواعد التى تضمنها وهى قواعد آمرة لا سبيل للغرفة إلى مخالفتها والعمل على غير مقتضاها وبالتالى يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الغرف التجارية مؤسسات عامة خولها القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ اختصاصات معينة منها ما نصت عليه المادة ١٧ من أنه ” يجوز للغرف التجارية بإذن من وزير التجارة والصناعة وفى حدود القوانين

واللوائح المعمول بها أن تنشئ المعارض الدائمة والمتاحف والأسواق والمدارس التجارية والصناعية وغير ذلك من المنشآت والمعاهد الصناعية والتجارية ويجوز أن توكل لل غرفة بقرار من وزير التجارة والصناعة ، إدارة أمثال تلك المنشآت والمعاهد التي تكون تابعة للحكومة أو للمجالس البلدية أو القروية أو لمجالس المديرية ” وفي نطاق هذا الوضع صدر القرار الوزاري رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٥ بتخصيص سوق النزهة للتعامل بالجملة في الخضر والفواكه بمحافظة الإسكندرية على أن تقوم الغرفة التجارية المصرية بمحافظة الإسكندرية بإدارة هذه السوق طبقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ وأحكام القرارات الوزارية التي تصدر في هذا الشأن ، وفي ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٥ — وهو تاريخ نشر القرار — أرسلت وزارة التجارة والصناعة إلى الغرفة كتابا ضمته نظاما مؤقتا لتحديد علاقتها بالوزانين مقتضاه أن يفرز لجمعية الوزانين مقتضى إتفاق خاص بينهم وبين الغرفة حصص من حصيلة رسوم الوزن محدد ب ٤٠ ٪ وتستولى على ٦٠ ٪ من هذه الحصيلة وأن ” يكون هذا الاتفاق لمدة سنة وعلى سبيل التجربة وينص في الاتفاق على أن يجرى التعاقد بين الغرفة والوزانين لتجديد الاتفاق أو تعديله أو إبداله بنظام آخر وعرض الاتفاق الجديد على الوزارة قبل إنقضاء السنة بشهرين للنظر في اعتماده ” وطابت الوزارة عرض الاتفاق عليها تمهيدا لإقراره ، وفي ١٤ يولييه سنة ١٩٥٥ صدر القرار الوزاري رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٥ بلائحة السوق ونص في المادة الأولى منه على أنه ” يدير سوق الخضر والفواكه بجهة النزهة بالإسكندرية موظفون ومستخدمون تقوم الغرفة بتعيينهم بموافقة مدير عام مصلحة التجارة الداخلية ” ونص في المادة الثانية على أنه ” تخضع إدارة السوق لإشراف مصلحة التجارة الداخلية وفي ذلك يكون لموظفي المصلحة المنوه عنهم في المادة ٣ سلطة التفتيش على أعمال السوق . وعلى وجه العموم تعتبر الغرفة مسئولة لدى مدير عام المصلحة المذكورة عن حسن إدارة السوق وله في ذلك إصدار ما يلزم من تعليمات . ويعتبر باطلا ولا يعمل به كل قرار أو إجراء يتخذ بالمخالفة لهذه التعليمات ” . ونص في المادة ٣١ على أنه ” تضع سنويا جماعة الزبانية بالاتفاق فيما بينهم وفي الموعد الذي تحدده مصلحة التجارة الداخلية كشفا يتضمن نظام توزيع الحصيلة المقررة لهم من مجموع رسوم الوزن المحصلة مع بيان ونصيب كل قباني

وأسماء المندوبين المفوضين بالإجماع في استلام الحصيلة شهريا ويصدر قرار من الغرفة بإعتماد هذا الكشف وتقوم الغرفة بصرف الحصيلة في أول كل شهر طبقا لما ورد بالكشف وبالطريقة التي يتم الاتفاق عليها بين جماعة القبانية“ وفي ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٦ صدر القرار الوزاري رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٥ وقد ألغى المادة ٣١ واستعاض عنها بالنص الآتي ” يحدد مجموع أنصبة القبانية المرخص لهم في مزاولة أعمال الوزن بالسوق على أساس عدد من القرار يطر قدره ١٢٠٠ قيراط قيمة كل قيراط ٨٢,٥ قرشا شهريا مضافا إليها المكافأة المنصوص عليها في هذه المادة“ ومن هذه النصوص يبين أن علاقة الغرفة بالقبانية هي علاقة تنظيمية تلتزم فيها الغرفة القرارات التنفيذية التي تصدر في هذا الشأن وما تصدره مصلحة التجارة الداخلية من تعليمات ويقع باطلا ولا يعمل به كل قرار أو إجراء يتخذ بالمخالفة لهذه التعليمات ، ومتى كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد قضى بتثبيت التعاقد المبرم بين الوزاين والغرفة وأغفل أحكام القرار الوزاري رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ فيما تضمنه من تحديد أنصبة القبانية من حصيلة الوزن فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب :

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين رفض طلي النقابة .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٨٣)

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) دعوى . ” الصفة فى رفع الدعوى ” . جمعيات .

للجمعية التعاونية الصفة فى رفع دعوى تعويض عن الضرر الذى لحق بأعضائها من جراء زراعة تقاوى كانت الجمعية التعاونية قد اشترتها لهم من وزارة الزراعة .

(ب) وكالة . ” جمعيات ” . سلطة مجلس الإدارة . ” دعوى ” .

إنابة رئيس الجمعية فى رفع دعوى تعويض . قبول الدعوى .

(ج) حكم . ” عيوب التدليل ” . قصور . ” ما يعد كذلك ” .

مثال .

١ — إذا كانت الجمعية التعاونية (المطعون عليها) — فى سبيل اضطلاعها بالأغراض التى كونت من أجلها ومن بينها خدمة مصالح أعضائها وتحسين حالتهم من الوجهة المادية فى مسائل الإنتاج والشراء والبيع (م ١ و ٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤) — قد طلبت من وزارة الزراعة (الطاعنة) تسليمها تقاوى اللازمة لبعض أعضائها ثم قامت بسداد الثمن ، فلما تبينت خسارة الأعضاء من جراء زراعة تلك التقاوى أقامت دعوى التعويض باسمها ولحسابهم ، فإنها تكون قد مارست حقها خوله لها القانون .

٢ — ليس فى القانون ما يمتنع معه على مجلس إدارة الجمعية التعاونية ممارسة حق تقررره القواعد العامة — وهو جواز الوكالة فى كل الأعمال القانونية — بالرغم مما نصت عليه المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ من أن مجلس الإدارة هو الذى يمثل الجمعية أمام القضاء إذ لم يقصد به سوى عدم انفراد رئيس الجمعية بأعمالها

من ثم فإذا أناب أعضاء مجلس الإدارة رئيس الجمعية بتفويض منهم في اتخاذ لإجراءات القانونية المؤدية للحصول على تعويض فإن الدعوى التي يرفعها باعتباره نائبا عن الجمعية وممثلا لها تكون مقبولة .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية وزارة الزراعة (الطاعنة) عن التعويض لصالح الجمعية التعاونية على أساسين هما رداءة صنف التقاوى محل التعاقد بينهما وعدم إمداد الطاعنة الزراع بالإرشادات الفنية دون أن يبين وجه إلزام الوزارة بإمداد الزراع بها من واقع التعاقد الذي يحكم العلاقة بين الطرفين فإنه يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع النزاع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه بصفته رئيسا وممثلا لجمعية التعاون الزراعية ببطره أقام ضد الطاعنة ووزارة المالية الدعوى رقم ١٥٣٥ سنة ١٩٥٠ كلى القاهرة طالبا إلزامها بأن يدفع له متضامنين مبلغ ٣١١١٩ جنيها وفوائده بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة والنفاذ . وقال شرحا لدعواه إن الطاعنة تقوم باستيراد البطاطس وتوزعها على المزارعين وأنها أعلنت عن ذلك في موسم سنة ١٩٤٧ فطلب منها باعتباره رئيسا لجمعية التعاون الزراعية بناحية بطره ما يحتاجه أعضاؤها من تقاوى البطاطس الهولندية والإنجليزى ومقداره مائة طن ولكن الطاعنة وافقت على إعطائه ٨٩ تسعة وثمانين طنا فقط . وأنه تبين عند استلام هذه الكمية من مخازن الجمرک أنها من صنف ”البنجا“ فاضطرت الجمعية لاستلامها نظرا لحلول موعد الزراعة . وأن أعضاء الجمعية زرعوا هذه التقاوى في أرض مسطحها ١٣٥ فداناً مائة وخمسة وثلاثين فداناً . وقد اتضح بعد ثلاثة أسابيع من زرعها أنها تالفة ومتعفنة .

فتقدم المطعون عليه بشكايات إلى الطاعنة ولكنها لم تنزلها منزلة الاعتبار ولذلك رفع دعوى إثبات الحالة المستعجلة رقم ٨٨٣ سنة ١٩٤٨ طلغا وقد نذب فيها خبر أثبت في تقريره أن مساحة الأطيان التي زرعت بطاطس من صنف "البنجا" يبلغ مسطحها ١١٤ فداناً و٧ قراريط و١١ مهما مائة وأربعة عشر فداناً وسبعة قراريط وأحد عشر مهما . وأن التقاوى لم تكن تالفة أو متعفة وأن محصول الفدان يتراوح بين نصف طن وطن وثلاثة أرباع و يقدر سعر الطن منه بمبلغ ١٧ جنياً سبعة عشر جنياً في حين أن تقاوى البطاطس من الأصناف الأخرى قد أغلت محصولاً يتراوح بين عشرة أطنان وستة عشر طناً للفدان الواحد وسعر الطن منها يتراوح بين عشرين جنياً وسبعة وعشرين جنياً وأن ضعف محصول الأطيان التي زرعها أعضاء الجمعية يرجع إلى رداءة صنف "البنجا" وقد ر الخبير الخسارة وما فات من المكسب بمبلغ ٢٥٥٤٢ جنياً و ٩٦١ ملياً خمسة وعشرين ألفاً وخمسمائة إثنين وأربعين جنياً وتسعمائة وواحد وستين ملياً . واستطرد المطعون عليه قائلاً إن تقرير الخبير قد أبخف به لأن حقيقة متوسط إنتاج الفدان الواحد ثلاثة عشر طناً والسعر الرسمي للطن الواحد هو ٢٢ جنياً و ٤٠٠ ملياً إثنان وعشرون جنياً وأربعمئة ملياً وأن الخبير لو كان قد التزم هذه الأسس الصحيحة في حساب الخسائر والكسب الفائت لأدى ذلك إلى المبلغ الذي رفعت به الدعوى . وبتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بإخراج وزارة المالية من الدعوى وبإلزام الطاعنة بأن تدفع للجمعية المطعون عليها بمسئلة في رئيسها مبلغ ٢٥٥٤٢ جنياً و ٩٦١ ملياً والفوائد بواقع ٤ ٪ سنوياً من المطالبة الرسمية للسداد والمصروفات المناسبة وعشرين جنياً مقابل أتعاب المحاماة . وأقامت قضاءها على ما يخلص في أن التعاقد الذي تم بين الطرفين يقتضى أن تكون التقاوى محل التعاقد صالحة للغرض الذي أبرم العقد من أجله لأن تنفيذ العقد يجب أن يكون طبقاً لما اشتمل عليه وبمسن نية عملاً بالمادتين ١٣٨ ، ١٤٨ من القانون المدني وأنه قد ثبت عدم صلاحية صنف "البنجا" إذ أن متوسط إنتاج الفدان طن واحد في حين أن التقاوى من الأصناف الأخرى تنتج من عشرة أطنان إلى ستة عشر طناً للفدان . وأنه قد ثبت من تجارب وزارة الزراعة عدم صلاحية صنف البنجا للزراعة . وقد لحقت الجمعية التعاونية خسارة وفات عليها كسب من جراء زراعة صنف البنجا . وأن الطاعنة وهي المهيمنة على شئون الزراعة

كان عليها ألا تعرض صنفًا رديثًا غير صالح للإنتاج الزراعى . وأن المحكمة ترى الأخذ بتقرير الخبير وبما انتهى إليه فى تقدير التعويض — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠٣ سنة ٧٠ ق استئناف القاهرة طالبة إلغاءه ورفض الدعوى مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات . ودفعت الطاعنة بعدم قبول دعوى المطعون عليه لرفعها من غير ذى صفة وركنت فى ذلك إلى سببين (أولهما) أن رئيس الجمعية التعاونية لا يمثلها أمام القضاء وبأن الذى يمثلها هو مجلس إدارتها إعمالا للمادة ٥٩ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية (وثانيهما) أن تقاوى البطاطس قد صرفت لأشخاص معينين من أعضاء الجمعية وأن هؤلاء الأشخاص هم أصحاب المصلحة وكان يتعين أن ترفع الدعوى باسمائهم — ثم عرضت الطاعنة لموضوع النزاع فقالت إن المطعون عليه أسس دعواه على تعفن التقاوى وعلى رداءة صنف البنجا . وأن الأساس الأول قد انهار طبقا لما جاء بتقرير الخبير . أما الأساس الثانى فلا محل له لأن تجارب الطاعنة وتجارب كافة الزراع قد أثبتت صلاحية صنف البنجا وأن إنتاجه لا يقل جودة ووفرة عن الأصناف الأخرى . كذلك فإن الطاعنة لم تلتزم بتسليم نوع معين من التقاوى . وأن ضعف المحصول يرجع إلى إسراف أعضاء الجمعية فى تقطيع التقاوى وإلى قلة خبرتهم بزراعة البطاطس وأنه كان عليهم أن يطلبوا المشورة من الطاعنة . وأن العوامل الجوية فى تلك السنة قد أثرت على المحصول وأن خبير دعوى إثبات الحالة لم تكن له الدراية الفنية الكافية واستأنف المطعون عليه الحكم الابتدائى بالاستئناف رقم ٦٠٢ سنة ٧٠ ق طالبا إلغاءه فيما قضى به من إخراج وزارة المالية وتعديله إلى إلزام الطاعنة ووزارة المالية متضامين بمبلغ ٣١١١٩ جنيها واحد وثلاثين ألفا ومائة وتسعة عشر جنيها مع الفوائد والمصروفات وأسست استئنافها على أن الخبير قدر متوسط ما ينتجه الفدان بأحد عشر طنا فى حين أن حقيقة المتوسط ثلاثة عشر طنا . كما حسب سعر الطن بمبلغ سبعة عشر جنيها فى حين أن سعره الرسمى ٢٢ جنيها و٤٠٠ مليم . وبتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض استئناف المطعون عليه ورفض الدفع المقدم من الطاعنة وبقبول الدعوى وتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٩٤٩٠ جنيها (تسعة آلاف وأربعمائة وتسعين جنيها) والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وأقامت قضاءها فى خصوص رفض الدفع بعدم قبول الدعوى

على أن حق التقاضى مباح وليس فى القانون ما يحرم التوكيل فى التقاضى وأنه إذا كانت المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٤ قد نصت على أن مجلس إدارة الجمعية التعاونية هو الذى يمثلها فإنها لم تحرم المجلس من أن ينوب رئيسه أو أحد أعضائه فى القيام بهذا الحق وهو ما فعله المجلس بإصداره قرارا بهذه الإنابة كذلك فإن أعضاء المجلس قد فوضوا رئيسه فى رفع الدعوى وأنه لا يبطل هذه الإنابة أن لا يكون القرار مقيدا بالدقتىر المعد لإثبات القرارات . وأنه مع افتراض صدور هذا القرار بعد رفع الدعوى فإنه يعد إجازة لاحقة تصحيح الوضع . وأن قول الطاعنة بأن التقاوى كانت مطلوبة لأشخاص معينين من أعضاء الجمعية وكان يجب أن ترفع الدعوى منهم مردود بأن الجمعية تمثل هؤلاء الأعضاء بحكم اختصاصها بالقيام بالخدمات اللازمة لهم — وأسست المحكمة قضاءها فى الموضوع على أنه قد ثبت أن الطاعنة تحتكر استيراد تقاوى البطاطس وأنه من المفروض بحكم خبرتها الفنية أنها تنطق أحسن الأصناف من البذور فهى بحكم هذا الاحتكار مسئولة عن تعويض الضرر بسبب تقصيرها فى تسليم الجمعية صنفا رديشا من التقاوى أو بسبب عدم إمداد الزارعين بالمشورة الفنية . ولكنهما لم تكن سيئة النية فى تسليم هذا الصنف من التقاوى ومن ثم يتعين تقدير التعويض بمبلغ مائة جنيه عن كل فدان تعويضا شاملا لجميع الأضرار ينخصم منه سبعة عشر جنيها قيمة ثمن المحصول الذى أنتجه الفدان الواحد — طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض طالبة نقضه . ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلاسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٠ وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وأخيرا نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلاسة ١١ من مايو سنة ١٩٦١ حيث تمسك وكيل الطاعنة بما جاء بتقرير الطعن وطلب وكيل المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على طلب نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل أولها فى النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتقول الطاعنة فى بيان ذلك إن الدعوى رفعت باسم المطعون عليه باعتباره رئيسا للجمعية التعاونية فى حين أن التقاوى موضوع الدعوى بيعت إلى أشخاص معينين بأسمائهم وصدرت أذون الصرف لهم وأن الجمعية التعاونية لم تكن غير وسيط بينها وبينهم فتصرف آثار العقد إليهم وأن الجمعية لم تزرع التقاوى وإنما زرعها المشترون فلم ينلها ضرر ولم

تلحقها خسارة . فكان يتعين أن ترفع الدعوى بأسماء الزارعين . كذلك فإن الدعوى
إذ رفعت بإسم رئيس الجمعية دون أسماء أعضاء مجلس الإدارة فإن رفعها على هذا
النحو مخالف لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٤ التى قررت أن
مجلس الإدارة هو الذى يمثل الجمعية أمام القضاء وأن مجلس الإدارة لا يملك
التنازل عن هذا الحق للغير ولا أن ينييه عنه فى ممارسته . ولهذا وذلك تكون
الدعوى قد رفعت من غير ذى صفة وبالتالى تكون غير مقبولة . ومن ثم يكون
الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى .

ومن حيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بأن المادة الأولى من القانون
رقم ٥٨ سنة ١٩٤٤ نصت على أن الغاية من الجمعيات التعاونية هى تحسين حالة
أعضائها من الوجهة المادية فى مسائل الإنتاج والشراء والبيع ... "وبأن
المادة الثانية قد نصت على أن هذه الجمعيات قد أنشئت لخدمة مصالح الأعضاء .
ولما كان الثابت من الأوراق أن الجمعية التعاونية فى سبيل اضطلاعها بالأغراض
التى كونت من أجلها قد طلبت إلى الطاعنة أن تسلمها تقاوى البطاطس اللازمة
لبعض أعضائها ثم قامت بإسداد الثمن وكانت عند ما تبينت الخسارة التى لحقت
هؤلاء الآخرين من جراء زراعة تلك التقاوى قد رفعت دعوى التعويض باسمها
ولحسابهم فإنها إنما تكون قد مارست حقها خوله لها القانون ومتى كان ذلك
وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون صحيحا .

ومن حيث إن الشق الثانى من هذا السبب مردود بأنه وإن كانت المادة ٥٩
من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٤ قد نصت على أن "مجلس الإدارة يمثل الجمعية
أمام القضاء فيما لها من حقوق وما عليها من واجبات" إلا أنه يبين من مناقشات
مجلس الشيوخ عند نظر مشروع هذه المادة أن النص لم يقصد به سوى عدم
استبداد رئيس الجمعية بأعمالها وصراعاة المساواة بين العضو وأخيه وأنه لا يتمتع
معه على مجلس الإدارة ممارسة حق تفرده القواعد العامة هو جواز الوكالة فى كل
الأعمال القانونية ولما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى أن مجلس
الإدارة بمجلسه المنعقدة فى ١٦ من مارس سنة ١٩٤٨ قد فوض رئيسه فى تمثيل
الجمعية وتمثيل مجلس إدارتها فى اقتضاء تعويض الأضرار الناتجة عن زراعة تقاوى
البطاطس التى قامت الطاعنة بتوريدها وبإشارة كل ما يستلزمه ذلك من توكيل

محامين أو رفع دعاوى ... وأن أعضاء مجلس الإدارة قد أنابوا رئيس الجمعية بتفويض موقع عليه منهم في ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ ليتخذ كافة الإجراءات القانونية المؤدية للحصول على التعويض فإن الدعوى إذ رفعت باسم رئيس الجمعية باعتباره نائباً عنها وممثلاً لها تكون مقبولة وبالتالي لا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون في قضائه برفض الدنع بعدم قبول الدعوى .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة في الأسباب الثلاثة الأخرى أن الحكم مشوب بالقصور والتخاذل ذلك أنه أقام قضاءً على قوله إن الطاعنة إما أن تكون قصرت في تسليم الجمعية صنفاً رديئاً من التقاوى أو أنها لم تمد الزارعين بالطرق الفنية المستمدة من خبرتها . ومن ثم يكون قد تأرجح بين أحد سببين ولم يفصح عن السند الذي ركن إليه في مساءلة الطاعنة عن عدم إمداد الزارعين بالإرشادات

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى مسؤولية الطاعنة عن التعويض أقام قضاءً على ما قرره "من أنها قصرت في تسليم الجمعية صنفاً من التقاوى رديئاً في نوعه أو دون أن تمد الجمعية بالطرق المستمدة من خبرتها وتجربتها لزراعة هذا الصنف ، ومن ثم تكون مسئولة عن تعويض الأضرار ... وأنها أخطأت السبيل باستيراد صنف رديء أو يحتاج إلى خبرة خاصة لا تتوفر لأولئك الزراع وقاتها أن تبصرهم بخير الطرق" ولما كان يبين من ذلك أن الحكم وهو في معرض تحديد المسؤولية قد جعل أسامها أحد سببين هما رداءة صنف التقاوى وعدم إمداد الزراع بالإرشادات الفنية دون أن يبين وجه إلزام الوزارة بإمداد الزارعين بهذه الإرشادات من واقع التعاقد الذي يحكم العلاقة بين الطرفين فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : صبحى الصباغ ، ومحمد متولى حلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف المستشارين .

(٨٤)

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٢٥ القضائية :

حكم . ” عيوب التدليل “ . خطأ فى الإسناد . قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل فهم الواقع فى الدعوى تحصيلاً صحيحاً وأنزل حكم القانون على ما حصله بأسباب سائغة تكفى لحمله فإن النعى عليه بالخطأ فى الإسناد والقصور فى التسييب يكون فى غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن .
تتحصل فى أن الطاعنة رفعت الدعوى رقم ٢٢٦٨ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى مصر ضد المطعون عليهما طالبة الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعا لها مبلغ ٢٥٢٥ جنيهاً و ٩٧٣ ملياً وقالت بيانا لذلك إن المطعون عليه الأول كان يشغل وظيفة معيد بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٦ أوفدته فى بعثة إلى إنجلترا للحصول على شهادة الدكتوراه فى علم التشريح ولكنه راح يدرس للحصول على شهادة الزمالة فى الجراحة دون إذن منها وعلى الرغم من رفضها لأى تغيير فى الغرض الذى بعثت من أجله فلما قررت استدعاءه وطلبت إليه العودة إلى مصر رفض وعندئذ أصدرت قراراً بفصله من وظيفته، ولما كان

المطعون عليه الأول قد تعهد في شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ بأن يرد كل ما تصرفه عليه الحكومة في حالة ما إذا ترك البعثة كما وقع والده المطعون عليه الثاني على هذا التعهد بصفته ضامنا متضامنا فقد رفعت عليهما الدعوى مطالبة بالمبلغ سالف الذكر استنادا إلى المادة ٨٧ من لائحة البعثات ثم رفع المطعون عليه الأول دعوى فرعية على الطاعة ومدير الجامعة وعميد كلية الطب طالبا الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٥ ألف جنيه تعويضا له عن فصله فصلا تعسفا عن غير طريق مجلس التأديب. ثم طلب إلى المحكمة أن توقف الفصل في الدعويين الأصلية والفرعية حتى تقضى محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٧٣٢٦ سنة ٨ ق التي رفعها أمامها طالب الحكم بإلغاء قرار الفصل ، قضى في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٥ بما طلبته الطاعة وبوقف السير في الدعوى الفرعية حتى تفصل محكمة القضاء الإداري في الدعوى المرفوعة أمامها ، استأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالنسبة لما قضى به في الدعوى الأصلية وقيد الاستئناف برقم ٣٣٥ سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة وفي ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقدمت النيابة مذكرة رأيها فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وفي الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها طالبة رفض الطعن

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه خطأ في الإسناد وقصورا في التسيب من أربعة أوجه حاصل الوجهين الأول والثاني منها أن الحكم أقام قضاءه على ما يخالف النابت من المستندات التي يضمها ملف المطعون عليه الأول فقد جاء به أن مكتب البعثات بلندن لم يتيسر له إلحاق المطعون عليه الأول بجامعة لندن لدراسة التشريح لما تبين من عدم كفاية معلوماته في هذا العلم وأن الأستاذ جولدي أستاذ التشريح بجامعة لندن ينصح بعودته إلى مصر للاستزادة من المعلومات وقد عاد فعلا في شهر يناير سنة ١٩٤٨ ولكنه لم يلبث أن سعى ليعود إلى إنجلترا فوافقت الطاعة على عودته بعد أن تعهد كتابة في ٨ من يوليو سنة ١٩٤٨ بالتفرغ لدراسة التشريح وقد أوجد له مكتب البعثات مكانا بكلية سانت ماري بجامعة لندن فالتحق بها ولكنه لم يلبث أن عاد إلى دراسة الجزء الثاني من شهادة زمالة كلية الجراحين فرسب فيه وقد كتب الأستاذ نيكول المشرف على دراسة

التشريع أن المطعون عليه الأول غير مستظم في دراسته وأنه كثير الغياب وتقول الطاعنة إن هذا كله ثابت بالمستندات ولكن الحكم المطعون فيه التفت عنه وقضى بما يخالفه حيث قال إن إدارة البعثات بلندن عجزت عن إيجاد محل للمطعون عليه لدراسة التشريع وأنه اضطر بسبب ذلك إلى دراسة الجراحة وأن إدارة البعثات وافقت على تصرفه بدليل أنها دفعت مصروفات دراسة الجراحة وأن الجامعة مدت أجل البعثة سنة ثم مدتها سنة أخرى واستدلال الحكم بهذه الأسباب استدلال فاسد لا يؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها وهي رفض دعوى الطاعنة وذلك لأن إدارة البعثات لم تدفع مصروفات دراسة الجراحة إلا حرصا منها على هيبة الدولة وكرامة مبعوثها هذا فضلا عن مخالفة المطعون عليه الأول لما تعهد به في ٨ من يوليو سنة ١٩٤٨ من تفوغه لدراسة الدكتوراه للتشريع والانصراف عن دراسة شهادة الزمالة لكلية الجراحين .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله "ومن حيث إن الأوراق التي انطوى عليها ملف البعثة قد تحدثت عما تلا هذا السفر منبهة بأن مكتب البعثات بلندن لم يوفق في إيجاد مقعد له في إحدى جامعات إنجلترا لتلقى ما يدرس لنيل الدكتوراه في التشريع مما اضطر المستأنف الأول - المطعون عليه الأول - إلى أن يلتحق بكلية الجراحين الملكيين بلندن لنيل شهادة الزمالة في الجراحة وأقرت الجامعة تصرفه بدفعها مصروفاتها في ١٧ من يناير سنة ١٩٤٧ وفي حين أنه نجح في القسم الأول لتلك الشهادة استعادته الجامعة إلى مصر في فبراير سنة ١٩٤٨ وبقى بها حتى أعادته في أغسطس عامين حيث هيء له مكان في كلية الملك بجامعة لندن لدراسة التشريع وهناك سجل اسمه للدكتوراه في مادة التشريع لينالها في يوليو سنة ١٩٥١ ولما كانت مدة بعثته تنتهي في يوليو سنة ١٩٤٩ فقد وافقت الجامعة بكتابها الرقم ١٧ من مايو سنة ١٩٤٩ على تجديدها لمدة سنة ثم لمدة سنة أخرى تنتهي في ١٢ من يوليو سنة ١٩٥١ وفي خلال ذلك وفي يناير سنة ١٩٥١ كان قد تقدم بالتماس يطلب فيه السماح له بالحصول على القسم الثاني من شهادة الزمالة بجزء متمم للبعثة مع دراسة التشريع إن لم يسمح له بتغيير موضوع البعثة إلى أمراض النساء والولادة فرفض التماسه وأعقب ذلك إصابته بانحيار عصبي أوصى من أجله القومسيون الطبي بلندن بمنحه إجازة لمدة ثلاثة أشهر فلما أحيطت الجامعة بذلك طلبت

في خطابها المؤرخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ وبناء على طلب كلية الطب في كتابها الرقم ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥١ عودته للعمل بتلك الكلية حتى تزول عنه أعراض مرضه فرفض العودة مؤثرا البقاء للحصول على القسم الثاني من شهادة الزمالة فقررت اللجنة الوزارية الاستشارية لبعثات الحكومة بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٥١ أنه إن لم يعد لمصر يوقف صرف مرتبه ... ثم قررت الجامعة بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ فصله من الخدمة " ثم استطرد الحكم من ذلك إلى قوله "ومن حيث إن تخلف المستأنف عن أن يستجيب لطلب الجامعة أن يغادر مقر البعثة إلى مصر لا يمكن أن يحمل في طياته المعنى الذي اتخذ تكأة وسببا لهذه الخصومة قولا بأنه ترك البعثة من تلقاء نفسه فاستوجب تحديه ووالده المستأنف الثاني — المطعون عليه الثاني — بالمادة ٨٧ من لائحة البعثات وبتعهدهما الذي إلترما فيه النزول عند حكمها ، فإنه ماترك وقتئذ الكلية التي ألحق بها ولا مقر البعثة بلندن ذلك أنه وإن تبدى أنه كانت تحدوه الرغبة في الحصول على القسم الثاني من شهادة الزمالة فإنه لم يتخلف عن الإلتحاق بكافة الملك بجامعة لندن لما أعد له مقعد فيها ومجمل بها في يناير سنة ١٩٤٩ للحصول على الدكتوراه في التشريح ويؤكد ذلك أنه لما كانت مدة بعثته تنتهى في يولييه سنة ١٩٤٩ وكانت المدة المقررة لنيل الدكتوراه تمتد إلى يولييه سنة ١٩٥١ فإن الجامعة مدت مدة البعثة إلى هذا التاريخ سنة بعد أخرى وفي ذلك أوضح الدلالة على أنها لم تكن ترى وقتئذ ما يستدعى التحدى بنص المادة ٨٧ من لائحة البعثات " وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه لايعييه ما تنعاه الطاعنة ذلك أنه كما هو واضح من أسبابه قد استخلص وقائع الدعوى من المستندات التي حواها ملف بعثة المطعون عليه الأول ثم رتب النتيجة التي انتهى إليها من المقدمات النابتة في تلك المستندات بعد أن وازن بينها ثم خلاص من ذلك إلى أن المطعون عليه الأول لم يخل بما تعهد به وأنه لا محل لتحدى الطاعنة بنص المادة ٨٧ من لائحة البعثات وهو استخلاص سليم محمول على مقدمات لها أصل ثابت في الأوراق ومن ثم يتعين رفض هذين الوجهين .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قد قرر أن النزاع بين الطاعنة والمطعون عليه الأول يرجع إلى أن الطاعنة كانت ترى أن يقضى المطعون عليه أجازة الثلاثة أشهر — التي قرر القومسيون الطبي بلندن أنه في حاجة إليها

بسبب إصابته بالإنهيار العصبي في القاهرة بينما أراد هو أن يقضى هذه المدة في لندن للحصول على شهادة الزمالة في الجراحة وهذا مخالف للواقع إذ أن جوهر النزاع ومقطعه هو أن المطعون عليه ترك بعثة دراسة التشريح واتجه إلى دراسة الجراحة واستناد الحكم إلى نقطة ثانوية ليست هي مقطع النزاع يشوبه بقصور يبطله وحاصل الوجه الرابع أن الحكم استند في رفض دعوى الطاعنة إلى أن امتناع المطعون عليه من العودة إلى مصر ليس معناه ترك البعثة لأن البعثة مقرها لندن وقد ظل بها وهذا الذي استند إليه الحكم فيه خروج عن الأساس الواقعي والقانوني الذي أسست عليه الطاعنة دعواها وهو أن المطعون عليه ترك دراسة التشريح التي بعث من أجلها ويستوى بعد ذلك أن يكون قد عاد إلى مصر أو بقي في لندن .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهيه بما سبق الرد به على الوجهين الأول والثاني من أن الحكم المطعون فيه قد حصل فهم الواقع في الدعوى تحصيلًا صحيحًا ثم أنزل حكم القانون على ما حصله بأسباب سائغة تكفي لحمله أما ما أورده في أسبابه من أن منشأ النزاع هو الخلاف على الجهة التي يمضى المطعون عليه الأجازة فيها وأنه لم يترك البعثة فتزيد لأثره على النتيجة التي انتهى إليها .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يقوم على أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متول فتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٨٥)

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٥ القضائية :

نقل بحرى . مسئولية الناقل . ” تحديد المسئولية “ . ” معاهدة سندات الشحن “ (*) .

يدخل في نطاق التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى وفقا لمعاهدة بروكسل كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة خطأ غير عمدى أيا كانت درجته . لا يمتد نطاق هذا التحديد إلى ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصا . تحديد المسئولية فى سند الشحن على وجه مماثل للتحديد القانونى . عدم التعويل على التحديد القانونى والاتفاق للمسئولية مخالفة للقانون .

تقضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن (الصادر بها المرسوم بقانون المؤرخ ١٩٤٤/١/٣١) بأنه ” لا يلزم الناقل أو السفينة — فى أى حال من الأحوال — بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه انجليزى عن كل طرد أو وحدة أو ما يعادل هذه القيمة ... “ ومؤدى ذلك أنه يدخل فى نطاق التحديد القانونى للمسئولية المقرر بهذا النص كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة خطأ غير عمدى أيا كانت درجته . ولا يخرج عن هذا النطاق إلا ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصا إذ أن هذه الصورة هى التى يفترض أن الشارع قد استبعداها من هذا المجال . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعول فى قضائه — على هذا التحديد القانونى لمسئولية الطاعة وعلى ما جاء فى سند الشحن من تحديد اتفاق للمسئولية على وجه مماثل لذلك التحديد القانونى فإنه يكون قد خالف القانون .

(*) تراجع تقضى ١١ من فبراير سنة ١٩٦١ فى الطعن رقم ٩٥ لسنة ٢٥ ق (مجموعة المكتب الفنى السنة الحادية عشرة رقم ٢٠) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن شركة التأمين الأهلية المصرية أقامت الدعوى رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ تجارى كلى بورسعيد ضد كل من شركة توماس أندجنوبرو وكليك ليتمدد ومحل د. ستيدان وأولاده بصفته الشخصية وبصفته وكيلًا عن المدعى عليها الأولى بطلب إلزامهما بأن تدفعا لهما متضامنين مبلغ ٤٥١ جنيًا و ٤٤٠ مليًا — والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية للسداد مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت بلا كفالة ، وقالت شرحا لدعواها إن ما ملس كالباجيان استورد رسالة أقمشة من الصوف شخنت فى صندوق من الخشب على البانحة ”محسود“ التابعة للمدعى عليها الأولى وعند وصول البانحة إلى ميناء بورسعيد تبين خلل الصندوق من الأقمشة ، وإذ دفعت المدعية ثمن البضاعة المستوردة وقدره ٤٥١ جنيًا و ٤٤٠ مليًا وحلت محله فى كافة حقوقه ، فقد طلبت الحكم بإلزامهما متضامنين بهذا المبلغ — وبتاريخ ١٤/٤/١٩٥٣ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) ببطلان الشرط الذى تضمنه البند الثانى عشر من سند الشحن المؤرخ ٢٨/٥/١٩٥١ الخاص بتحديد مسؤولية الشركة المدعى عليها الأولى (ثانيا) بإلزام المدعى عليها الأولى بأن تدفع للمدعية مبلغ ٣٦٢ جنيًا و ٤٠٠ مليًا والمصروفات المناسبة وخمسمائة قرش أتعاب المحاماه — استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغائه والحكم بصحة شرط تحديد المسؤولية بما لا يزيد عن مبلغ مائة جنيه استرليني أو ما يعادل ٩٧ جنيًا و ٥٠٠ مليًا ورفض الدعوى فيما زاد على هذا المبلغ من إلزام المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه من الدرجتين . كما استأنفته المطعون عليها — استئنافا فرعيا — طالبة تعديله والحكم لها بمبلغ ٤٥١ جنيًا و ٤٤٠ مليًا والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية . وبتاريخ ٢٢/٦/١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا (١) بقبول

الاستثنائين شكلا (٢) وفي موضوعهما بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان الشرط الذى تضمنه البند الثانى عشر من سند الشحن المؤرخ ١٩٥١/٥/٢٨ (٣) بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض إلى جعله مبلغ ٤٠٠ جنيه مصرى (٤) ورفض ما عدا ذلك من الطلبات مع إلزام المستأنفة بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة عنهما — وقد طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تقدم دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه وقد قضى بعدم إعمال شرط تحديد مسئوليتها بما لا يزيد عن مائة جنيه استرليني استنادا إلى أن فقد محتويات الصندوق كان نتيجة خطأ جسيم يكون قد أهدر أحكام الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل المبرمة فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ بشأن توحيد بعض قواعد سندات الشحن وهى القانون الواجب التطبيق وتتضمن تحديدا قانونيا لمسئولية الناقل البحرى فى جميع أحوال هلاك البضاعة أو تلفها بمبلغ مائة جنيه استرليني أو بما يعادل هذه القيمة من العملات الأخرى من كل طرد أو وحدة ما لم يبين الشاحن جلدتها وقيمتها فى سند الشحن ومن الخطأ فى القانون إستثناء حالة الخطأ الجسيم من نطاق هذا التحديد .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه وقد انضمت مصر إلى معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وصدر بها مرسوم فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ نص فى المادة الأولى منه على أنه يعمل بها ابتداء من ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ فإن ما تضمنته هذه المعاهدة من أحكام خاصة بالتحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى تكون هى القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى بصرف النظر عما هو مقرر فى القانون من أحكام مغايرة ، ومتى كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من المعاهدة قد نصت على أنه " لا يلزم الناقل أو السفينة فى أى حال من الأحوال

بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه انجليزى من كل طرد أو وحدة أو على ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى ما لم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن وكان هذا البيان قد دون في سند الشحن "و جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يدخل في نطاق التحديد القانونى للمسئولية المقرر بهذه الفقرة كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة خطأ غير عمدى أيا كانت درجة هذا الخطأ ولا يخرج من هذا النطاق إلا ما يكون ناشئاً عن غش الناقل شخصياً إذ أن هذه الصورة هى التى يفترض أن الشارع قد استبعدتها من هذا المجال ، وكان سند الشحن قد تضمن حكماً مماثلاً هو مانص عليه فى البند الثانى عشر من أنه "لا يسأل أصحاب السفينة عن أى فقد أو عجز أو تلف أيا كان سببه فيما يزيد عن مبلغ مائة جنيه استرليني عن الطرد الواحد" — فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى للطعون عليها بالتعويض كاملاً ولم يعول على على هذا التحديد القانونى والاتفاقى لمسئولية الطاعنة يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم وطبقاً للفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة سندات الشحن ولأن سند الشحن لم تدون فيه قيمة البضاعة المشحونة فإن التعويض المستحق عن فقدائها يجب أن لا يتعدى مبلغ مائة جنيه استرليني تساوى بالجنهيات المصرية مبلغ ٩٧ ج و ٥٠٠ م وهو ما يتعين القضاء به للشركة المطعون عليها وتعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس .

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، وفرج يوسف ،
وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٨٦)

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) وكالة . فوائد . حكم . ”عيوب التذليل“ . قصور . ”ما يعد كذلك“ .

إلتزام الوكيل بفوائد المبالغ المقبوضة من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه . إستغلال
أموال الموكل لا يفترض . وجوب توافر الدليل على ذلك .

(ب) فوائد . وفاء . حكم . ”عيوب التذليل“ . قصور . ”ما يعد كذلك“ .

تأخير المدين في الوفاء بالدين يستوجب إلزامه بالفائدة القانونية ما لم يثبت أن هذا
التأخير كان بسوء نية المدين وترتب عليه ضرر استثنائي بالدائن . الحكم بتعويض الضرر
في هذه الحالة جائز . عدم البعث في توافر سوء النية في التأخير . تصور .

١ — نصت المادة ٥٢٦ من القانون المدنى الملغى على أن ”الوكيل ملزم
بفوائد المبالغ المقبوضة من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه“ . ومؤدى ذلك أن
استغلال الوكيل لأموال موكله أمر لا يفترض بل يجب توافر الدليل عليه وعلى
تاريخ حصوله ومن ثم فإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يعدو أن يكون
عرضاً لصور مماثلة الوكيل في الوفاء ولا يحمل الدليل على ما انتهى إليه من ثبوت
استغلال الوكيل لما حصله من أموال الموكل ، فإنه يكون قاصر البيان .

٢ — تأخير المدين في الوفاء بالدين لا يستوجب أكثر من إلزامه بالفائدة
القانونية ما لم يثبت أن هذا التأخير كان بسوء نية المدين وترتب عليه إلحاق ضرر
استثنائى بالدائن وذلك وفقاً للسادة ٢٣١ من القانون المدنى التى جاءت تطبيقاً
للقواعد العامة وتقنينها لما جرى عليه القضاء في ظل القانون الملغى . وإذن ففى

كان الحكم المطعون فيه ألزم الطاعنة بالدين على أساس سعر الدولار يوم الاستحقاق وبالفارق بين السعر يوم الاستحقاق والسعر يوم صدور الحكم الابتدائي علاوة على فوائد التأخير بمثابة تعويض عن التأخير في الوفاء دون أن يستظهر سوء نية الطاعن فإنه يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع النزاع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت على الطاعنة الدعوى رقم ٢٩٥ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة بعريضة أعلنت فى ٩ يوليو سنة ١٩٥٢ طالبة إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٤٢٠٢ ج و ١٠٠ م أربعة آلاف ومائتين واثنين من الجنيهات ومائة مليم والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ الاستحقاق الحاصل فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ حتى السداد والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقالت شرحا لدعواها إنها تعاقدت مع الطاعنة بعقد تاريخه ١٥ يولييه سنة ١٩٤٧ على أن تعهد إليها ببيع تذاكر السفر بطائرتها وأن يتولى مكتب الطاعنة بمصر ومكاتب فروعهما فى الخارج وذلك مقابل عمولة . وأنه قد نص فى البند الخامس من العقد على أن الأموال المحصلة من ثمن التذاكر تسلم مرتين على الأقل فى كل شهر وأنها تعتبر أمانة تحت يد الطاعنة . وأنه قد استحق لها مبلغ ١١٠٥٨,١٦ دولارا أمريكيا قيمة تذاكر باعها فرع الشركة الطاعنة بالقدس فى المدة من أول مارس إلى آخر أبريل سنة ١٩٤٨ وأن هذا المبلغ يعادل وقت رفع الدعوى بالسعر الرسمى للدولار وهو ٣٨ ثمانية وثلاثين قرشا المبلغ الذى رفعت به الدعوى . وبتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة فى موضوع الدعوى بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها مبلغ ٢٦٧٦ ج و ٧٤ م ألفين وستمائة وستة وسبعين جنيها وأربعة وسبعين مليما والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصاريف وعشرين جنيها مقابل أتعاب

المحامية وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة. وأقامت قضاءها على ما يخلص في أن العلاقة بين الطرفين يحكمها العقد الرقم ١٥ مايو سنة ١٩٤٧. وأن الطاعنة قد اعترفت في خطايتها المؤرخين ٢١ أبريل سنة ١٩٥٠، ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بقيام الدين في ذمتها مقدرا بالدولارات وأنه لما كان محل الإلتزام نقودا فإن المدين يلتزم بقدر عددها دون أن يكون لارتفاع قيمتها أو انخفاضها وقت الوفاء أى أثر وذلك تطبيقا للمادة ١٣٤ مدنى. وأن قيمة الدولار بالعملة المصرية في آخر أبريل سنة ١٩٤٨ تعادل مبلغ مائتين وإثنين وأربعين مليا. فتكون قيمة الدولارات المستحقة للمطعون عليها هي مبلغ ٢٦٧٦ جنيها و ٧٤ مليا — استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٣٣ سنة ٧١ ق استئناف القاهرة طالبة الحكم لها بباقي طلباتها مع جعل بدء سريان الفوائد من تاريخ الاستحقاق الحاصل في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨. كما استأنفته الطاعنة بالاستئناف رقم ٩٣٤ سنة ٧١ ق طالبة إلغاؤه ورفض دعوى المطعون عليها وبتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها مبلغ ٣٧٦٦ جنيها و ١٨٨ مليا ثلاثة آلاف وسبع مائة وستة وستين جنيها ومائة وثمانية وثمانين مليا والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من أول مايو سنة ١٩٤٨ حتى ٨ يوليو سنة ١٩٥٣ بالنسبة لمبلغ ٢٦٧٦ جنيها و ٧٤ مليا ومن تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٩ يولييه سنة ١٩٥٣ حتى الوفاء بالنسبة لجميع المبلغ المحكوم به مع المصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة عنهما — طعنت الطاعنة على هذا الحكم طالبة نقضه ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٦١ وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية. وأخيرا نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١ وتمسك وكيل الطاعنة بما جاء بتقرير الطعن. وطالب وكيل المطعون عليها رفض الطعن. وصممت النيابة العامة على طلب نقض الحكم. ومن حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في النعى على الحكم المطعون فيه بقصور أسبابه وتقول الطاعنة في بيان ذلك إن محكمة أول درجة قد أخذت من الخطاب المؤرخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٠ دليلا على أنها قد اعترفت بالدين في حين أن عبارة هذا الخطاب لاتفيد الاعتراف وأن الطاعنة تأييدا لوجهة نظرها ولإنكارها المديونية قدمت إلى محكمة الاستئناف صورة من خطابها الذي أرسلته

إلى المطعون عليها بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقد ذكرت فيه أنها لا يمكنها دفع الدين إلا بعد الحصول على دفاتر فرعها بالقدس وفحصها إياها ولكن الحكم لم يرد على هذا الدفاع .

ومن حيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الأوراق التي كانت تحت نظر محكمة الموضوع أن الطاعنة أرسلت إلى المطعون عليها خطابا بتاريخه ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ذكرت فيه أنه لا يمكنها أن تدفع لها شيئا قبل حصولها على دفاتر فرعها بالقدس وحيثما وفحص حساباتها ثم أرسلت خطابا آخر إلى البنك العثماني بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قالت فيه إن فرعها بالقدس صرف تذاكر سفر على طائرات المطعون عليها قيمتها ١٦ و ١١٠٥٨ دولارا وأن هذه الأخيرة توالى مطالبتها بالثمن منذ سنتين على أن يكون الوفاء تطبيقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥٠ وأنها - أي الطاعنة - تطلب إلى البنك الرأي فيما يمكن أن تجيب به على المطعون عليها - كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالدين أقام قضاءه على ما يخلص في أن الخطاب المؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قد تضمن إقرار الطاعنة بالدين وأن ما تدعيه الطاعنة من أنها غير مسئولة عن أعمال فرعها بالقدس بمقولة إنه يمسك حسابات خاصة به مردود بأن هذا الفرع تابع لها وحساباته جزء من حساباتها فهي مسئولة عنه ولما كانت عبارات الخطاب المؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه وكان مقرر من مسائلة الطاعنة عن أعمال فرعها بالقدس يتضمن الرد على ما جاء بخطابها المؤرخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ الذي أرادت به أن تتصل من تبعة أعمال فرعها فإن الحكم يكون قد أقيم على أسباب سائغة كافية لحمل ما خُص إليه من ثبوت الدين في ذمة الطاعنة ومن ثم لا يكون هناك محل لتعييده بالقصور في هذا الصدد .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى في السببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه قصور أسبابه وخطأه في تأويل القانون وتقول في بيان ذلك إن حالة حرب فلسطين كانت سائدة في وقت استحقاق الدين وقبل أن تعلن الحرب في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وقد أدت إلى فرض الحراسة على جميع أموال فرع الشركة الطاعنة بالقدس فاستحال عليها استغلال ما كان لدى هذا الفرع من مال . وأن الحكم إذ قضى بالزام الطاعنة بالفوائد من اليوم التالي لتاريخ الاستحقاق الحاصل في ٣٠ أبريل

سنة ١٩٤٨ استند إلى المادة ٥٢٦ من التقنين المدني الملغى ولكنه لم يبين وجه ثبوت استعمال الطاعة لما قبضته من مال المطعون عليها لمنفعة نفسها بل أقام قضاءه على ما افترضه من استغلالها لهذا المال ومن ثم جاء مشوبا بالقصور. كذلك فإنه قد أخطأ تأويل القانون إذ قضى للمطعون عليها بتعويضين عن فعل واحد هو التأخير في الوفاء وأحد التعويضين هو ما قضى به من إلزام الطاعة بالفرق بين سعر الدولار يوم الاستحقاق وسعره يوم صدور الحكم الابتدائي والآخر هو الفوائد المقررة بها من تاريخ الاستحقاق .

ومن حيث إن هذا النعي في شقه الأول صحيح ذلك أن الحكم أورد في خصوص إستغلال الطاعة لأموال المطعون عليها ما يلي ” إن المطعون عليها تقول إنها كموكلة تعتبر دائنة للطاعة في ثمن التذاكر وهذا الثمن استحق في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ وأن الطاعة اعترفت بقيمة هذا الدين بالدولار... ومن حقها الحصول على فوائد التأخير من يوم الاستحقاق لا من يوم المطالبة الرسمية ... في حين أن الطاعة تنكر المديونية وتقول إن الحالة قد اضطربت في فلسطين ووضع فرعها بالقدس تحت الحراسة الإسرائيلية .

ومن حيث إن العلاقة بين الطرفين تحكمها المادة ٥٢٦ من القانون المدني القديم وأن الوكالة كانت بأجر... وقد ثبت أن الطاعة اعترفت بقبض مبلغ ١١٠٥٨,١٦ دولارا وقد اعتمدت المطعون عليها هذا الحساب وأخذت تطالب به دون جدوى حتى اضطرت إلى الاختكام إلى القضاء وأخذت الطاعة تنازع في المبلغ تارة في مقداره وتارة في أحقيته ومرة ثالثة متذعة بوجود قيود على النقد، هذا غير دفعها بعدم وجود الصفقة مما يدل على العنت وعدم الرغبة في السداد وما لا يتفق مع شركة كبيرة في معاملتها مع مثلها ذات مركز دولي. كما لم يثبت أن الشركة الطاعة كانت قد اتخذت أي إجراء نحو هذا المبلغ فيه صالح للشركة المطعون عليها مما يقطع ويؤكد أنها — أي الشركة الطاعة — كانت تستغل المبلغ في شئونها الخاصة... وهذا يقتضي تعديل تاريخ استحقاق الفوائد عن المبلغ المستحق في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ اعتبارا من هذا التاريخ “ ولما كانت المادة ٥٢٦ من التقنين المدني الملغى قد نصت على أن ” الوكيل ملزم بفوائد المبالغ المقبوضة من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه “ وكان مؤدى هذا النص أن

استغلال الوكيل لأموال موكله أمر لا يفترض بل يجب أن يتوافر الدليل عليه وعلى تاريخ حصوله . وكان ما أورده الحكم لا يعدو أن يكون عرضا لصور مما طلة الطاعنة في الوفاء ... وعدم جدية دفاعها ولا يحمل الدليل على ما انتهى إليه من ثبوت استغلال الطاعنة لما حصلته من أموال المطعون عليها فإنه يكون قاصر البيان .

ومن حيث إن الشق الثانى صحيح أيضا ذلك أنه يبين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه إذ ألزم الطاعنة بالدين حسبه على أساس سعر الدولار يوم الاستحقاق فبلغت قيمته ٢٦٧٦ جنيها و ٧٤ مليا كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بهذا النظر إلا أنه قضى للمطعون عليها بتعويض قدره ١٠٩٠ جنيها و ١١٤ مليا هو الفرق بين سعر الدولار يوم الاستحقاق وسعره يوم صدور الحكم الابتدائى كما قضى لها بالفوائد عن أصل الدين من تاريخ الاستحقاق وبها أصل الدين مع التعويض من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . وأقام قضاءه على قوله " إن للشركة المطعون عليها الحق في مطالبة الطاعنة بما لحقها من خسارة بسبب حرمانها من مبلغها وبسبب إرتفاع سعر الدولار . . . وهذا يستدعى الحكم للمطعون عليها بفرق السعر (سعر الدولار يوم الاستحقاق وسعره يوم الحكم الابتدائى) وقدره ١٠٩٠ جنيها و ١١٤ مليا غير الثمن الأصيل الذى حصلته الطاعنة واستحق في ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ ويتعين تعديل الحكم المستأنف وإضافة هذا الفرق بمناوبة تعويض ليكون الحكم الواجب القضاء به هو مبلغ ٣٧٦٦ جنيها و ١٨٨ مليا أما بالنسبة للفوائد فإنه يتعين تعديل تاريخ استحقاقها بالنسبة للمبلغ المستحق في تاريخ استحقاقه الأصيل وهو ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ أى يتعين جعل الفائدة بواقع ٥ ٪ بالنسبة لمبلغ ٢٦٧٦ جنيها و ٧٤ مليا من أول مايو سنة ١٩٤٨ حتى ٨ يولييه سنة ١٩٥٣ ثم بالنسبة للمبلغ المحكوم به من هذه المحكمة وقدره ٣٧٦٦ جنيها و ١٨٨ مليا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٩ يولييه سنة ١٩٥٣ حتى السداد " وبين من ذلك أن الحكم قد حدد قيمة الدين بالتقد المصرى على أساس سعر الدولار يوم الاستحقاق ولما كان تأخير المدين في الوفاء بالدين لا يستوجب أكثر من الترامه بالفائدة القانونية إلا أن يثبت أن هذا التأخير كان بسوء نية المدين وترتب عليه إلحاق ضرر استثنائى بالدائن وفقا للسادة ٢٣١ من القانون المدنى التى جاءت تطبيقا للقواعد العامة ومقننة لما جرى عليه القضاء في ظل القانون المدنى الملغى فإن الحكم إذ قضى بالفرق المشار إليه علاوة على الفائدة على أساس أنه تعويض ودون أن يستظهر سوء نية الطاعنة يكون مشوبا بالقصور .

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود عياد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، وفرج يوسف ، ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين .

(٨٧)

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٦ القضائية :

بمارك ، " غرامة جمركية " .

انطبق حكم المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية على كل عجز يظهر في مشمول الطرود المشحونة وينتج عنه نقص في وزنها متجاوز حد الإعفاء .

نص المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية ينطبق على كل عجز يظهر في مشمول الطرود وينتج عنه نقص في وزنها مما يستوجب توقيع الغرامة عند تجاوز حد الإعفاء والقول بعدم جواز فرض الغرامة في حالة العجز في مشمول الطرود مخالف للقانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مدير عام الجمارك أصدر قرارا بتغريم ربان السفينة " جيس كوفت " التابعة للشركة المطعون عليها مبلغ أربعة جنيهات لما ثبت من وجود عجز قدره ٦٤٤ ك من الصفيح الخام فى مشمول أربعة أجولة من مجموع الشحنة البالغة ١٦٠ جوالا زنتها ٨٨٠٤ ك من هذا الصفيح — ولما أبلغ هذا القرار إلى الشركة المذكورة عارضت فيه بالدعوى رقم ٩٣٠ سنة ١٩٥٤

تجارى كلى الاسكندرية مؤسسة معارضتها على أن العجز المدعى به وقدره ٦٤٤ ك يقل عن نسبة الإعفاء المحددة في المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية وفي ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية بإلغاء القرار المعارض فيه استنادا إلى أن هذا العجز يدخل ضمن نسبة الإعفاء المقررة بمقتضى المادة ٣٧ فقرة رابعة من اللائحة الجمركية إذ أنه بفرض عجز الأربع جوالات كاملة وليس ٦٤٤ ك من مشمولها فإن هذا العجز يقل عن ٥٪ من مجموع عدد الجوالات ، وقد استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤٥٧ سنة ١١ ق تجارى وفي ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٦ قضت تلك المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات ومبلغ خمسة جنهات مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ قررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على رأيها هذا وقورت الدائرة المذكورة بجلسته ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات حددت لنظره جلسته ٨ من يونيه سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي قدمتها بعد الإحالة والتي عدلت فيها عن رأيها السابق وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون لمخالفته أحكام اللائحة الجمركية وهذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما أورده في أسبابه من أنه ” لما كانت البضاعة التي ظهر فيها العجز قد شحنت طرودا ولم يظهر عجز في وحداتها بل ظهر العجز في مشمول بعضها فإنه لا يجوز بحال إخضاع العجز في وزنها لحكم المادة ٣٧ للائحة مهما كان مقداره أما الاعتداد بالوزن فيكون في حالة البضائع التي تشحن وزنا وليس في طرود إذ العبرة هنا هي بعدد الطرود كما يستفاد ذلك من المادة ١٧ لائحة إذ نصت في فقرتها السادسة على ما يأتي : فإذا كان مقدار البضائع أو عدد الطرود أقل مما هو مبين بالمانيفستو . . . الخ ، ونصت المادة ٣٧ لائحة في فقرتها الثانية على أن ” كل طرد لم يقدم طبقا للمادة ١٧ لائحة . . . “ ولم تذكر شيئا عن العجز والزيادة في مشمول الطرود . والقول باحتساب العجز وزنا لا عددا يؤدي إلى إعفاء الطرود

الفاقدة مهما كان عددها إذ كانت محتوياتها تدخل في حدود نسبة الإعفاء المقررة في المادة ٣٧ وهو ما لا يستقيم مع نص المادة المذكورة ومن ثم فلا مناص من احتساب العجز إما وزنا وإما عددا وذلك بحسب نوع البضاعة المشحونة فإذا كانت طرودا احتسب العجز عددا مهما كان مقدار العجز في مشمولها والمشرع وشأنه في معالجة ما ينتج عن هذه الحالة "وما ذهب إليه الحكم من أن العجز في مشمول الطرود لا يستوجب توقيع الغرامة مادام عدد الطرود كاملا غير صحيح في القانون ذلك أنه إذا كانت المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية لم تتحدث إلا عن العجز الذي يحصل في عدد الطرود فإن المادة ٣٨ من هذه اللائحة نصت على أنه "فما يختص باختلاف المقادير والأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف تحصل غرامة لاتنقص عن عشر رسوم الجمرک ولا تزيد عنها — وأما إذا لم يتجاوز اختلافات المقادير والأوزان خمسة في المائة فلا موجب لتقرير أية غرامة " وهذا النص ينطبق على كل عجز يظهر في مشمول الطرود وينتج عنه نقص في وزنها ولما كان الثابت من الوقائع السالف بيانها أنه تبين وجود عجز في محتويات بعض الطرود المشحونة في سفينة المطعون عليها نتج عنه عجز في وزن الشحنة يتجاوز حد الإعفاء المقرر في المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل حكم هذه المادة على واقعة الدعوى وقال بعدم جواز فرض الغرامة في هذه الحالة يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

فهرس هجائى

للمعدد الثانى — السنة الثانية عشرة

١ - أحكام الهيئة العامة للمواد المدنية

رقم
القاعدة الصفحة

(أ)

أحوال شخصية . اختصاص . أوراق تجارية

أحوال شخصية :

هدايا الخطبة تعد من قبيل الهبات . القضاء بردها يخرج عن
ولاية المحاكم الروحية
٣٣٩ ١٥ (راجع اختصاص) .

اختصاص :

إختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض :

التزاع السلبي والإيجابي ومخالفة قواعد الأصول والقانون .
عدم قصر اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض -
في مسائل الأحوال الشخصية - على نظر التزاع السلبي أو الإيجابي
على الاختصاص بين مختلف محاكم الأحوال الشخصية بالإقليم
الشمالى . للهيئة ولاية الفصل في مخالفة الأحكام الصادرة من تلك
المحاكم لقواعد الأصول والقانون . ممارستها لهذه الولاية بوصفها
جهة طعن لا محكمة تنازع
٣٤١ ١٦

إختصاص المحاكم الروحية في الإقليم الشمالى :

هدايا الخطبة تعد من قبيل الهبات . القضاء بردها يخرج عن
ولاية المحاكم الروحية . نقض . عدم الاختصاص
٣٣٩ ١٥

رقم
القاعدة الصفحة

أوراق تجارية :

رجوع الحامل على المظهر بعد مطالبة المسحوب عليه وامتناعه
عن الوفاء . عدم وجوب توجيه الاحتجاج بعدم الوفاء إلى المظهر... ١٤ ٣٣٤

(ق)

قضاة

إجراءات الطلب :

اختصاص مجلس القضاء الأعلى في الطلب . عدم جوازه . آراؤه
ليست قرارات إدارية. ... ١١ ٣٢٣

عدم مراعاة الأوضاع المقررة بالمادة ٢٩، مرافعات . إحالة
غير جائزة في القانون مؤدى ذلك عدم قبول الطلب شكلا ... ١٠ ٣٢٠

إحالة . سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى :

اقتصار الإحالة على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي
بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة . عدم جواز الإحالة في
المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة
القضائية إلا بنص . عدم جواز الإحالة من محكمة القضاء الإداري
إلى محكمة النقض ... ١٠ ٣٢٠

إختصاص :

اختصاص الهيئة العامة لمحكمة النقض بالنظر في طلبات رجال
القضاء في شأن من شئونهم القضائية . طلب تصحيح أقدمية عضو
بمجلس الشورى الملغى بالإقليم الشمالي . عدم إختصاص الهيئة العامة
لمحكمة النقض بالطلب ... ١٢ ٣٢٨

إستقالة :

استقالة الطالب دون الاحتفاظ بحقه في السير في الطعن المرفوع
منه بشأن تخطيه في الترقية مؤدى ذلك اعتبار الطلب غير مقبول ... ٩ ٣١٧

أقدمية :

المعينون من خارج السلك القضائي ينطبق عليهم حكم
المادة ٢٤/٥ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦/١٩٤٣ ولا يمتد
هذا الحكم إلى غيرهم. تحديد الأقدمية على وجه صحيح يستتبع
الأسبقية في الترقية ... ١١ ٣٢٣

تحديد أقدمية من يعين من رجال مجلس الدولة ومحامى إدارة
قضايا الحكومة في وظائف القضاء أمر جوازى في حدود المصلحة
العامة ... ١٣ ٣٣١
(راجع إختصاص) .

ترقية :

الترقية على أساس كشف الأقدمية جوازه لا مخالفة في ذلك
للقانون رقم ١٨٨/١٩٥٢ ... ١١ ٣٢٣
(راجع أقدمية) .

(ن)

نقض

الاحكام الجائز الطعن فيها بالنقض :

ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام . حكم لم يصدر من محكمة
استئنافية . عدم قبول الطعن بالنقض .

رقم
القاعدة الصفحة

تقيد الهيئة العامة للواد المدنية بالقواعد التي وضعها القانون ٥٧/٥٩
في بيان ما يجوز الطعن فيه وما لا يجوز. عدم تضمن قانون السلطة
أحكاما خاصة في هذا الشأن. عدم جواز الطعن بالنقض في حكم
صدر من المحكمة البدائية الأرثوذكسية بالإقليم الشمالى . اعتباره
غير صادر من محكمة استئنافية ١٦ ٣٤١

الخصوم في الطعن :

إختصاص من ليس خصما في الدعوى لا يجوز. عدم قبول الطعن
بالنسبة له ١٤ ٣٣٤

٢ — الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

رقم
القاعدة الصفحة

(أ)

إثبات . أحوال شخصية . إختصاص .
إستئناف . أعمال تجارية . إعلان . إفلاس .
إلتزام . أموال عامة . أوراق تجارية

إثبات

إجراءات الإثبات :

طلب إلتزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده :

بينت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على سبيل الحصر
الحالات التي يجوز فيها للخصم أن يطلب إلتزام خصمه بتقديم
أية ورقة متبعة في الدعوى تكون تحت يده ٥٧ ٤٠٤

طرق الإثبات :

(أ) الإثبات بالبيئة :

جواز الإثبات بالبيئة فيما كان يجب إثباته بالكتابة
في حالة فقد الدائن السند الكتابي بسبب أجنبي لا يد
له فيه . إهمال محامي الدائن في المحافظة على السند وفقده
لا ينصرف أثر ذلك للدائن إنما يعد فقد السند راجعا
إلى سبب لا يد للدائن فيه ٧٢ ٤٨٥

رقم
القاعدة الصفحة

(ب) القرائن القضائية :

- ١ - القرينة هي استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة يبين فإنها لا تصلح مصدرا للاستنباط ... ٥٦ ٣٩٩
- ٢ - جواز الإثبات بالقرائن في المسائل التجارية ... ٦٧ ٤٥٥
- ٣ - حجية الشيء المقضي ، يشترط لقيامها وحدة الموضوع والحصوم والسبب ... ٥٤ ٣٩٢

(ج) الإقرار :

- عدم منازعة الخصم في بعض وقائع الدعوى دون البعض الآخر ، جواز اعتبار عدم المنازعة بمثابة التسليم والاعتراف الضمني بها ... ٦٣ ٤٣٧

أحوال شخصية

هدايا الخطبة :

- تعد هدايا الخطبة من قبيل الهبات ... ١٥ ٣٣٩
راجع (اختصاص وحكم)

اختصاص

في مواد الأحوال الشخصية والوقف :

- الاختصاص في مواد الأحوال الشخصية والوقف معقود للمحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم الشرعية والمالية . تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف يدخل في نطاق التنظيم الداخلي في حدود مانص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ . لا يتعلق ذلك بالاختصاص النوعي للمحاكم ... ٦٢ ٤٢٨

استئناف

طريقة رفع الاستئناف :

متى كانت العلاقة بين طرفي النزاع تقوم بصفة أصلية على عقد اتفاق تحررت ببعض الدين الوارد فيه سندات اذنية وتنازل الدائن عن باقيه مع حفظ حقه في الرجوع عن هذا التنازل إذا ما تخلف المدين عن الوفاء بأي سند منها فإن تحرير هذه السندات لا يعتبر تجديدًا للدين والدعوى التي ترفع بالمطالبة بقيمتها مع باقي الدين لا تعتبر من دعاوى السندات الاذنية . وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق الايداع لا بطريق التكليف بالحضور ٥٣ ٣٨٦

الخصوم في الاستئناف :

- ١ - وجوب توجيه الطعن إلى المحكوم لهم . عدم اختصاص طالبي إشهار الافلاس في الاستئناف المرفوع عن حكم إشهار الافلاس . مؤدى ذلك بطلان الاستئناف ٦١ ٤٢٣
- ٢ - متى رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد ، وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فوات ميعاد الطعن إذا كان الحكم صادرا في موضوع قابل للتجزئة . وإذا كانت دعوى الافلاس من الدعاوى التي لا تقبل التجزئة وكانت الطاعنة لم تختصم طالبي إشهار الافلاس في الاستئناف المرفوع منها عن حكم إشهار الافلاس فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تطبيق حكم المادة ٣٨٤/٢ من افعات وقضى بطلان الاستئناف لا يكون قد خالف القانون ٦١ ٤٢٣

رقم
القاعدة الصفحة

إجراءات نظر الاستئناف :

تقرير التلخيص :

وجوب وضع تقرير التلخيص في الدعاوى الاستئنافية التي
ترفع بعريضة إلى قلم الكتاب دون الدعاوى التي ترفع بتكليف
بالحضور
٧٠ ٤٧٢

آثار الاستئناف :

التنازل عن طلب التضامن أمام محكمة أول درجة . العودة إلى
الطلب في الاستئناف طلب جديد غير جائز
٤٧ ٣٥٣
راجع (دعوى)

أعمال تجارية

مضاربة :

نقل البائع سعر القطع لاستحقاق ثال - في عقد بيع الأقطان تحت
القطع - طامعاً فيما قد يعود عليه من زيادة يتوقعها ومتحملاً ما قد
يتمخض عنه النقل من خسارة فانه يكون قد قصد إلى المضاربة
بالثمن وعملية المضاربة هذه التي تأتي نالية لإبرام العقد وتقوم
على ما يجريه التاجر المشتري ببورصة العقود من عمليات متعلقة بها
لها ذاتيتها وتعد عملاً تجارياً ولا يغير من ذلك أن يكون طالب
نقل سعر القطع مزارعاً لأنه ليس في القانون ما يمنعه من مزاولة
الأعمال التجارية
٦٧ ٤٥٥

رقم
القاعدة الصفحة

إعلان

اعلان أوراق المحضرين :

- ١ - وجوب تحقق المحضر من عدم وجود الشخص المراد إعلانه وغيره ممن يصح تسليمه ورقة الإعلان إليهم قبل تسليم الصورة إلى جهة الإدارة . وجوب إثبات الخطوات السابقة على تسليم الصورة في أصل ورقة الإعلان وصورتها . إغفال تلك الإجراءات مؤداه البطلان . مجرد إثبات عدم وجود الشخص المراد إعلانه لا يصح معه الإعلان ٧٦ ٥٠٧
- ٢ - عدم وضوح خط المحضر المنوط به الإعلان أو توقيعه عليه وضوحا كافيا لأثره على صحة الإعلان متى كان المعلن إليه لم يدع أن من قام به ليس من المحضرين ٨٠ ٥٢٧

إفلاس

التوقف عن الدفع :

- لمحكمة الموضوع استخلاص وقائع التوقف عن الدفع . رقابة محكمة النقض على التكييف القانوني للتوقف . المنازعة في وجود دين طالب الإفلاس لا يتحقق معها هذا التوقف ٧٣ ٤٨٩
- (راجع استئناف) .

إلتزام

انقضاء الإلتزام :

- ينقضي الإلتزام بانتهاء الأجل المحدد له مثال ٦٤ ٤٤٤

رقم
القاعدة الصفحة

تجديد الالتزام :

هقد اتفاق . تحرير سندات إذنية ببعض الدين الوارد به
لايستفاد منه تجديد الالتزام . لاتعد الدعوى التي ترفع للطالبة
بقيمتها مع باقى الدين من دعاوى السندات الإذنية التي قصدت إليها

المادة ١١٨ مرافعات
راجع (استئناف وعقد) .

٣٨٦ ٥٣

أموال عامة

صفة المال العام :

مجرد تخصيص المال المملوك للأفراد للنفعة العامة بالفعل لا يكفي
وجوب اقترانه بانتقال الملكية للحكومة بإحدى طرق كسب الملكية
المنصوص عليها فى القانون ومنها وضع اليد المدة الطويلة . فإذا
كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن ملكية الشارع محل النزاع
قد انتقلت إلى الحكومة بتخصيصه ابتداء للنفعة العامة المدة
الطويلة المكسبة للملكية ومن ثم فتسرى فى شأنه أحكام الأموال
العامة ولا تتول عنه صفة المال العام إلا بقانون أو مرسوم
أو بانهاء الغرض الذى من أجله خصص للنفعة العامة على
ما تقضى به المادة ٨٨ من القانون المدنى

٣٤٨ ٤٦

أوراق تجارية

رهن الأوراق التجارية :

استيفاء قيمة الأوراق التجارية قبل ميعاد الاستحقاق . رهن
السند الإذنى تأميناً لقرض . تظهير السند المرهون على بياض .
النص فى عقد الرهن على تحصيل قيمته دون قيد أو شرط حق
الدائن المرتهن فى التحصيل وقبول الوفاء قبل ميعاد الاستحقاق .

٣٥٢ ٤٧

تمسك الراهن بأجل الاستحقاق لا يجدى

رقم
الصفحة القاطعة

(ب)

بيع

ثمن المبيع :

مطالبة المشتري بثمن المبيع من شأن البائع له وحده . ليس
لسلف البائع أن يتمسك بعدم سداد المشتري من خلفه بباقي الثمن .
ولا مصلحة له في ذلك ٥١ ٣٧٦

عقد بيع أقطان :

عقد بيع الأقطان تحت القطع عقد من نوع خاص ينظم آثاره
اتفاق الطرفين وما جرى عليه عرف هذه التجارة . ولما كان
البائع في هذا العقد يقصد في الأصل الإفادة من بيع قطنه بالثمن
الذي تسفر عنه الأسعار بالبورصة وكان — بعد أن تحددت
الأسعار في الأجل المعين للقطع — قد عمد إلى نقل سعر القطع
لاستحقاق تال طامعا فيما قد يعود عليه من زيادة يتوقعها ومتحملا
ما قد يتمخض عنه النقل من خسارة فإنه يكون قد قصد إلى
المضاربة بالثمن . وعملية المضاربة هذه تالية لإبرام العقد ولها
ذاتيتها وتعد عملا تجاريا ولو كان طالب نقل سعر القطع مزارعا
إذ ليس في القانون ما يمنعه من مزاوله الأعمال التجارية ... ٦٧ ٤٥٥
راجع (أعمال تجارية — صورية) .

(ت)

تضامن — تعويض — تقادم — توريد

تضامن

راجع (استئناف) .

رقم
القاعدة الصفحة

تعويض

راجع (مسئولية) .

تقادم

انقطاع التقادم :

تقديم طلب تقدير أتعاب المحامي إلى مجلس نقابة المحامين
إعلان بخصومة قضائية ويقطع التقادم ٨١ ٥٣٢

مدة التقادم :

تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق باقضاء ثلاث سنوات
من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد
أو باقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق
أيهما أقصر ٦٣ ٤٣٧

توريد

عقد توريد الأقطان عقد ملزم للجانبين وينبئ على ذلك أنه
إذا استرد المشتري ما دفعه من الثمن حق للتعهد بالتوريد أن يتمتع
عن الوفاء بالالتزام المقابل وهو توريد القطن إعمالاً للسادة ١٦١
من القانون المدني وبذلك يكون العقد قد فسخ بفعل المشتري... ٤٧ ٣٥٣

رقم
القاعدة الصفحة

(ج)

جمارك

رسوم جمارك :

إدخال ريات "ماريا تريزا" للقطر المصرى كعملة محظورة قانونا . جواز ذلك بعد تشويها . اعتبارها من السبائك الفضية واستحقاق رسم جمركى عليها . الدفع من جانب المستوردين بالجهل بما أوجبه القانون الجمركى لا يقبل ٧٧ ٥١٠

غرامة جمركية :

١ — كل عجز فى البضاعة المشحونة يفترض أن ربان السفينة قد هربه فيلتزم بالغرامة التى قررتها المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية فضلا عن الرسوم الجمركية وقد أجازت المادة ١٧ من اللائحة المذكورة للربان نفي هذه القرينة بإقامة البراهين على أسباب النقص الحاصل كما إذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت فى جهة غير الجهة المرسلة برسمها وأن يكون البرهان بواسطة مستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع بحيث إذا قدم هذه البراهين فى الآجال المحددة بالمادة ١٧/٦ أعفى من الغرامة . دفع قيمة العجز لا يمتنع معه توقيع الغرامة ٤٥ ٣٤٤

٢ — نص المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية ينطبق على كل عجز يظهر فى مشمول الطرود وينتج عنه نقص فى وزنها مما يستوجب توقيع الغرامة عنه يتجاوز حد الإعفاء والقول بعدم جواز فرض الغرامة فى حالة العجز فى مشمول الطرود مخالف للقانون ٨٧ ٥٦٧

٣ — ميعاد الطعن فى قرار اللجنة الجمركية القاضى بالغرامة هو خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الجهة الحكومية التى ينتمى إليها المحكوم عليه . لا يشترط اسريان هذا الميعاد إعلان القرار للمحكوم عليه ٧٥ ٥٠٣

(ح)

حكم

بياناته :

(١) صدوره باسم الأمة :

وجوب صدور الأحكام باسم الأمة وفقا للمادة ٦٣
من الدستور المؤقت المؤرخ ١٩٥٨/٣/٥ . عدم تدوين
ذلك بالحكم يترتب عليه البطلان المتعلق بالنظام العام... ٦٦ ٤٥٣

(ب) اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية :

إغفال بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي الوارد
بمذكرة النيابة . بيان جوهرى خلوا الحكم مما يدل على
أن عضو النيابة الذى ذكر اسمه فى ديباجته هو صاحب
ذلك رأى بطلان الحكم... ٨٠ ٥٢٧

بطلان الحكم :

عيوب التدليل :

(١) القصور :

” ما يعد كذلك “

١ — إغفال الرد على دفاع جوهرى يتغير به إن صح وجه
الرأى فى الدعوى قصور يعيب الحكم : مثال فى دعوى حساب ٥٩ ٤١٦

٢ — الالتزام بتوفير وسائل العلاج بمؤسسة رب العمل .
شرط وجوبه أن يزيد عدد العمال على خمسمائة عامل . متى أفضلت
هيئة التحكيم تحقيق ذلك الشرط مع أنه مقطع الخصومة وانتهت
فى قرارها إلى أن عددهم يزيد على خمسمائة دون أن تبين المصدر
الذى استقت منه ذلك كان قرارها قاصر البيان ... ٦٥ ٤٥٠

رقم
القاعدة الصفحة

٣ — قصور . مثال في مسئولية عن تعويض ... ٨٣ ٥٤٥

٤ — قصور . مثال في تقادم مكسب ... ٤٦ ٣٤٨

٥ — تأخير الدين في الوفاء بالدين يستوجب الزامه بالفائدة القانونية ما لم يثبت أن هذا التأخير كان بسوءنية المدين وترتب عليه ضرر استثنائي بالدائن . الحكم بتعويض الضرر في هذه الحالة جائز .

عدم البحث في توافر سوء النية في التأخير . قصور ... ٨٦ ٥٦١

”مالا يعد كذلك“ .

٦ — طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده . رفض الطلب لعدم توافر حالات المادة ٢٥٣ مرافعات الواردة على سبيل الحصر . لا قصور ... ٥٧ ٤٠٤

(ب) الخطأ في الاسناد :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل فهم الواقع في الدعوى تحصيلاً صحيحاً وأنزل حكم القانون على ما حصله بأسباب مائغة تكفى لحمله فإن النعي عليه بالخطأ في الاسناد والقصور في التسبيب يكون في غير محله ... ٨٤ ٥٥٢

(ج) فساد الاستدلال :

١٠ — الواقعة المحتملة غير الثابتة بيقين لا تصلح مصدراً

للاستنباط . الاستدلال بها استدلال فاسد ... ٥٦ ٣٩٩

٢ — عدم اتفاق المقدمات التي أوردها الحكم مع النتائج التي انتهى إليها استدلال فاسد . مثال : تقرير مرتب لأحد الشركاء المتضامين أو توقيعه على احتجاجات عدم دفع لم توجه للشركة أو أحد ممثليها لا يؤدي إلى اعتباره نائباً عن الشركة أو ذا صفة في التوقيع عنها ... ٧٣ ٤٧٩

رقم
الفاصلة
الصفحة

(د) مسخ :

استخلاص عكس ما يؤدي إليه المستند المقدم في الدعوى مسخ ٧٣ ٤٨٩

(هـ) تناقض :

تناقض بعض الأسباب مع البعض الآخر مثال في مقابلة
من الباطن ٥٨ ٤١١

حوادث طارئة (راجع . عقد)

(د)

دعوى . دفع ما لا يجب

دعوى

إعذار :

إعذار الخصم الغائب شرطه أن تكون الخصومة قد انعقدت
صحبة بين أطرافها حتى ينتج أثره القانوني ٦١ ٤٢٣

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - شروطه :
وحدة الموضوع والخصوم والسبب . القضاء بعدم جواز نظر النزاع
لسابقة الفصل فيه مع تخلف شرط اتحاد الموضوع غير صحيح
في القانون ٥٤ ٣٩٢

رقم
القاعدة الصفحة

الصفة في رفع الدعوى

للجمعية التعاونية الصفة في رفع دعوى التعويض عن الضرر الذي
لحق بأعضائها من جراء زراعة تقاوى كانت الجمعية قد اشترتها
لهم من وزارة الزراعة ٨٣ ٤٥

دفع ما لا يجب

دعوى استرداد ما دفع من المعاش بغير حق:

تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من يوم العلم بالحق في الاسترداد
أو بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق أيهما أقصر ٦٣ ٤٣٧

(ر)

رسوم بلدية . رهن الأوراق التجارية

رسوم بلدية

يقع عبء الالتزام بالرسوم البلدية على الملاك على عاتق أصحابها
ومستغليها لا على روادها من أفراد الجمهور بعكس ضريبة الملاك
فعبء الإثبات يقع على الجمهور . اختلاف الرسوم البلدية وضريبة
الملاك من حيث طبيعة التكليف المالي المفروض في كليهما يبرر
اختلافهما من حيث عبء الالتزام بها ٧١ ٤٧٦

رهن الأوراق التجارية

رهن السند الإذني تأميناً لقرض . تظهير السند المرهون على
بياض . النص في عقد الرهن على تحصيل قيمته دون قيد أو شرط .
حق الدائن المرتهن في التحصيل وقبول الوفاء قبل ميعاد الاستحقاق .
تمسك الراهن بأجل الاستحقاق لا يجدى ٤٧ ٣٥٣

رقم
القاعدة الصفحة

(ش)
شركات . شفعة

شركات

التزام الشركاء المتضامنين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم
بمفرده متى كان توقيعه بعنوان الشركة وفقا للمادة ٢٢ من القانون
التجاري ٧٣ ٤٨٩

شفعة

يوجب القانون في دعوى الشفعة اختصاص جميع البائعين
والمشتريين في كافة مراحل التقاضي بما في ذلك الطعن بالنقض...
(راجع نقض)

(ص)

صلح . صوريه

صلح

جواز التصالح عن الاستحقاق في الوقف . بدل الصلح استحقاقه
للغير . مثال : شروع الاصلاح الزراعي في الاستيلاء على بدل
الصلح لا يتحقق به معنى استحقاق البديل للغير — الاقرار المبطل
للصلح هو الاقرار باستحقاق ثابت في أعيان الوقف لا باستحقاق
متنازع عليه ٦٢ ٤٢٨

رقم
القائمة

رقم
الصفحة

صورىة

أثر الصورىة على الغير :

حق الغير حسن النىة فى التمسك بالعقد الظاهر المسجل . عدم
جواز الاحتجاج على بورقة غير مسجلة بفيد التقايل من التعاقد
ولو كان مؤشرا بمضمونها على هامش تسجيل العقد الظاهر ... ٥١ ٣٧٦

(ض)

ضرائب

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

(أ) وعاء الضريبة :

١ - المقصود بالربط النهائى فى حكم القانون رقم ٢٤٠
سنة ١٩٥٢ هو الربط الغير قابل للطعن أمام جهة الاختصاص .
طعن الممول وحده فى تقدير الأرباح يكفى لاعتبار الربط غير
نهائى . لا عمل لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه ... ٧٨ ٥١٧

٢ - اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط
الضريبة عن سنة ١٩٤٩ . لا عبرة بتغير نوع الشركة متى كان
نشاط الشركة الثانية امتدادا لنشاط الشركة الأولى ... ٧٨ ٥١٧

(ب) المهن غير التجارية :

المهن غير التجارية هى المهن التى يباشرها المماون بصفة
مستقلة والتى يكون العنصر الأساسى فيها العمل ويقوم على
الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون ولا يمنع من اعتبارها
كذلك أن يكون الربح فيها مختلطا ونتيجة استثمار رأس المال
والعمل متى كان العمل هو مصدره الأول والغالب ... ٥٠ ٣٧٠

رقم
القاعدة
رقم
الصفحة

ضريبة الملاهى :

(أ) وعاء الضريبة :

وعاء ضريبة الملاهى هو أجرة الدخول التى تشمل ثمن التذاكر
والرسم البلدى المقرر فى حالة اضافته وتحصيله من الجمهور .
اعتبار الرسم فى هذه الحالة جزء لا يتجزأ من أجرة الدخول ... ٧١ ٤٧٦

(ب) الالتزام بالضريبة :

يقع عبء الالتزام بضريبة الملاهى على الجمهور بعكس الرسوم
البلدية على الملاهى فيقع عبء الالتزام بها على عاتق اصحابها
ومستغليها لا على روادها من أفراد الجمهور . اختلاف الرسوم
البلدية وضريبة الملاهى من حيث التكليف المالى المفروض فى
كليهما يبرر اختلافهما من حيث عبء الالتزام بها ... ٧١ ٤٧٦

(ج) تحصيل الضريبة :

جواز تحصيل ما لم يتم تحصيله من ضريبة الملاهى . لا يمنع
من ذلك اعتماد تذاكر الدخول المشتملة على الرسم البلدى المقرر .
لا يصح الاعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا بنص القانون ... ٧١ ٤٧٦

(ع)

عقد . عمل .

عقد

تفسير العقد :

الانحراف عن المعنى الظاهر لعبارة العقد مسخ له مثال ... ٦٤ ٤٤٤

رقم
القاعدة الصفحة

آثار العقد :

مناط تطبيق نظرية الحوادث الطارئة أن يكون الالتزام الذي حصل الاتفاق عليه بين المتعاقدين قائماً وان تنفيذه بالشروط المتفق عليها بينهما يصبح مرهقاً للمدين بسبب الحادث الطارئ .
أما إذا كان الالتزام الأصلي قد تغير فإنه يتمتع تطبيقها ... ٦٩ ٤٨٦

فسخ العقد :

عقد التوريد ملزم للجانبين . استرداد ما دفع من الثمن يعد فسخاً للعقد . التنازل عن التمسك بالفسخ . ما لا يعد كذلك . مثال ... ٤٧ ٣٥٣
(راجع توريد وصورته)

عمل

إعانة غلاء المعيشة :

١ - إعانة غلاء المعيشة جزء لا يتجزأ من الأجر . خلو لأئحة العمل من النص على استبعادها . وجوب إضاقتها للأجر الأصلي عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة ... ٥٥ ٣٩٦

٢ - الأجر يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت التسمية المعطاة له ومن ثم فهو يشمل إعانة غلاء المعيشة . وجوب إضافة إعانة غلاء المعيشة للأجر عند احتساب أجور ساعات العمل الإضافية ... ٧٤ ٤٩٩

رقم
رقم
القائمة الصفحة

التحكيم في منازعات العمل :

قرارات هيئة التحكيم في منازعات العمل — فصل قرار هيئة التحكيم في مزية السكن المجاني للعمال الذين كانوا قد حصلوا عليها فعلا قبل صدوره . المطالبة في نزاع جديد بأحقية من عدا هؤلاء العمال في التمتع بالسكن مجانا في المساكن التي تنشئها الشركة لعمالها لا يتحقق بذلك شرط اتحاد الموضوع في النزاعين ويكون قضاء القرار المطعون فيه بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه غير صحيح في القانون

٣٩٢ ٥٤

توفير وسائل العلاج للعمال :

يشترط لالتزام رب العمل بتوفير العلاج الشامل لعماله حسبما تقتضيه المادة ٢/٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أن يزيد عددهم على خمسمائة . فإذا أغفلت هيئة التحكيم تحقيق ذلك الشرط مع أنه مقطع الخصومة وانتهت في قرارها إلى أن عددهم يربو على خمسمائة دون أن تبين المصدر الذي استقت منه هذا الذي أقامت عليه قضاءها كان قرارها قاصرا لبيان

٤٥٠ ٦٥

مكافأة نهاية الخدمة :

عدم جواز الجمع بين حصة الادخار ومكافأة نهاية الخدمة . شرطه — وفقا للمادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ — النص في لائحة الصندوق على أن ما يؤديه صاحب العمل فيه لحساب العامل مقابل لالتزامه بالمكافأة وأن يكون ما أداه مساو لما يستحقه العامل من مكافأة أو يزيد عليه

٥٢٣ ٧٩

راجع (حكم) .

رقم
الفاصلة
رقم
الصفحة

(غ)

غرامة جمركية . غرف تجارية

غرامة جمركية

(راجع جمارك)

غرف تجارية

طبيعتها :

الغرف التجارية مؤسسات عامة خولت اختصاصات معينة .
تحويلها لإدارة سوق للعملة . علاقتها بالوزانين علاقة تنظيمية .
وجوب التزامها أحكام القرار الوزاري الخاص بلائحة السوق ... ٨٢ ٥٤٠

(ف)

فوائد

تأخير المدين في الوفاء بالدين لا يستوجب أكثر من الترامه
بالفائدة القانونية ما لم يثبت أن هذا التأخير كان بسوء نية المدين
وترتب عليه إلحاق ضرر استثنائي بالدائن . وإذن فمتى كان الحكم
المطعون فيه قد ألزم الطاعن بتعويض عن التأخير في الوفاء دون أن
يستظهر سوء نيته فإنه يكون مشوباً بالقصور ... ٨٦ ٥٦١
راجع (حكم) .

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(م)

محاماه . محكمة الموضوع — مسئولية مدنية — موظفون

محاماه

مجلس نقابة المحامين :

- ١ — أضفى الشارع على مجلس النقابة ولاية تقدير أتعاب المحامي عند الخلاف على قيمتها في حالة الالتجاء إليه ... ٨١ ٥٣٢
 - ٢ — تقدير مجلس نقابة المحامين للأتعاب عند الخلاف على قيمتها فصل في خصومة قضائية . تقديم طلب تقدير الأتعاب تنعقد به الخصومة مما يضفى على مجلس النقابة ولاية الفصل في النزاع ... ٨١ ٥٣٢
- راجع (تقدم) .

محكمة الموضوع

سلطة محكمة الموضوع :

- تكييف عقد الصلح واعتباره ملثما للحق أو مقرا له من حق المحكمة وحدها دون تدخل الخصوم . متى كان الصلح كاشفا عن الاستحقاق في الوقف رجعت الملكية إلى تاريخ الاستحقاق لا إلى تاريخ عقد الصلح ... ٦٢ ٤٢٨
- راجع (صلح ومسئولية) .

مسئولية مدنية

مسئولية تقصيرية :

(١) مسؤولية الحكومة عن تنفيذ الأحكام :

لم يحدد الشارع مجبونا معينة لتنفيذ الأحكام الصادرة من الحاكم العسكرية وللجهة المكلفة بتنفيذ تلك الأحكام تنفيذها في أحد السجون العامة أو في أى سجن من سجون مصلحة الحدود حسبما تملسه الظروف . متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن سجن مصلحة الحدود لم يكن موجودا وقت صدور الحكم على الطاعن مما كان يتعين معه تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه بأحد السجون العامة فإنه بذلك يكون قد نفى ما عراه الطاعن إلى الحكومة من إساءة استعمال السلطة ٥٧ ٤٠٤

(ب) عناصر المسؤولية :

توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من الأمور الموضوعية التي لا رقابة لمحكمة النقض عليها ٥٧ ٤٠٤

(ج) الخطأ التقصيرى :

إدخال رiales " ماريا تريزا " للقطر المصرى كعملة محظورة قانونا . جواز ذلك بعد تشويهها . اعتبارها من السبائك الفضية واستحقاق رسم جمركى عنها . الدفع من المستوردين بالجهل بما أوجبه القانون الجمركى لا يقبل . إغفال تحصيل الرسم الجمركى لا يحمل مظنة الخطأ التقصيرى الموجب للتعويض ٧٧ ٥١٠

راجع (موظفون وتقل بحرى) .

رقم
رقم
القاعدة الصفحة

موظفون

(أ) سن التقاعد لموظفي المجالس البلدية :

عدم سريان أحكام قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ عليهم .
إنهاء خدمة موظفي ومستخدمى المجالس البلدية والمحلية عند بلوغهم
سن الستين جائز فى القانون . لا موجب للمسئولية المدنية فى هذه

الحالة ٤٩ ٢٦٥

(ب) سلطة فصل الموظف وتأديبه :

الموظفون الخارجون عن هيئة العمال يختص بتأديبهم وفضلاهم
رؤساء المصالح التى يتبعونها . والموظفون الدائمون يختص بتوقيع
العقوبات التأديبية عليهم — بما فى ذلك الفصل — مجلس التأديب .
وينهى على ذلك أن مجلس التأديب لا يختص بتوقيع العقوبات
التأديبية على الموظفين المعيّنين بصفة مؤقتة أو إلى أجل مسمى

الخارجين عن هيئة العمال ٦٨ ٤٦٢

(ج) معاش :

لا يجوز الجمع بين مرتب الموظف والمعاش الذى كان مقورا

له . تعلق ذلك بالنظام العام ٦٣ ٤٣٧

رقم
القائمة الصفحة

(ن)

نقض . نقل بحرى

نقض

إجراءات الطعن :

(أ) تقرير الطعن :

١ — وجوب مباشرة إجراءات الطعن من محامى الطاعن بالوكالة عنه لا من الطاعن بشخصه . تعيين المحامى موطنه بتقرير الطعن دليل على علمه بأن هذا الموطن هو المحل المختار لموكله الطاعن . جواز توجيه قلم الكتاب الاخبار بالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون إلى موطن محامى الطاعن ... ٥٢ ٣٨٢

٢ — ليس فى القانون ما يوجب توقيع الموظف الذى حصل تقرير الطعن أمامه على الصورة الرسمية المطابقة للأصل أو الصورة المعلقة منه ... ٨٢ ٥٤٠

(ب) إعلان تقرير الطعن :

٢ — إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة خلال خمسة عشر يوما التالية لهذا القرار إجراء جوهرى . إغفاله يستوجب عدم قبول الطعن ... ٥٢ ٣٨٢

٢ — إغفال إسم محامى الطاعن فى إعلان تقرير الطعن لا يترتب عليه البطلان متى كان موقعا منه على الصورة المعلقة من التقرير ... ٨٢ ٥٤٠

رقم
القاعدة الصفحة

٣ — ذكر صفة الطاعن في إعلان الطعن مطابقة للصفة التي
اختصم بها، إغفال بيان ليس من شأنه أن يجهل بشخصية وصفة
الطاعن لا يترتب عليه البطلان ٧١ ٤٧٦

٤ — إغفال إسم البلدة والشارع من بيان محل إقامة الطاعنين
في صورة إعلان تقرير الطعن ليس من شأنه التجهيل بموطن
الطاعنين . لا بطلان ٨٠ ٥٢٧

٥ — إذا كان إغفال المحضر لإثبات غيبة المطعون عليه وإقامة
من تسلم ورقة الاعلان معه مما يترتب عليه بطلان الاعلان إلا أنه
متى كان إعلان تقرير الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه
قد قدم دفاعه في الميعاد القانوني فلا يجوز له التمسك بهذا البطلان
طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به ٨٠ ٥٢٧

٦ — مراقبة ما يطرأ على الخصوم من وفاة أو تغيير في الصفة
أو الحالة واجب على الطاعن . عليه إعلان الطعن إلى ورثة
المحكوم عليه بعد وفاته واختصام من يبلغ سن الرشد منهم دون
من كان يمثلهم وهم قصر. هذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية
التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن ٦٠ ٤٢٠

(ج) الخصوم في الطعن :

١ — وجوب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم
الذين وجه إليهم ٧١ ٤٧٦

٢ — لا يجوز اختصاص من لم يكن خصما في النزاع
أمام محكمة الموضوع . إعتبار الطعن بالنسبة له غير
مقبول شكلا ٥٤ ٣٩٢
و ٧٤ ٤٩٩

رقم
القاعدة الصفحة

٣ - يوجب القانون في دعوى الشفعة اختصاص جميع
البائعين والمشتريين في كافة مراحل التقاضى بما فيها
الطعن بالنقض وينبئ على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة
إلى بعضهم يترتب عليه عدم قبوله شكلاً بالنسبة لجميع
الخصوم ٦٠ ٤٢٠

أسباب الطعن :

(أ) "أسباب يخالطها واقع"

إتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لربط
الضريبة عن سنة ١٩٤٩ . تغير نوع الشركة . عدم
التمسك أمام محكمة الموضوع . دفاع يخالطه واقع .
عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ... ٧٨ ٥١٧

(ب) "أسباب موضوعية"

توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين
الخطأ والضرر من الأمور الموضوعية . المجادلة فيها
مما تستقل به محكمة الموضوع ٥٧ ٤٠٤

المصلحة في الطعن :

مطالبة المشتري بثمان المبيع من شأن البائع له وحده . ليس
لسلف البائع أن يتمسك بعدم سداد المشتري من خلفه بباقي الثمن
لمصلحة له في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق
القانون لهذا السبب ٥١ ٣٧٦

راجع (إعلان)

نقل بحرى

مسئولية الناقل البحرى :

تحديد المسئولية :

يدخل فى نطاق التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى وفقا لمعاهدة بروكسل كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة لخطأ غير عمدى أيا كانت درجته لا يمتد نطاق هذا التحديد إلى ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصيا . تحديد المسئولية فى سند الشحن على وجه مماثل للتحديد القانونى . عدم التعديل على التحديد القانونى والاتفاقى للمسئولية يخالف للقانون ٨٥ ٥٥٧

(و)

وقف . وكالة

وقف

الاستحقاق فى الوقف :

- ١ — جواز التصالح عن الاستحقاق فى الوقف . بدل الصالح استحقاقه للغير . شروع الاصلاح الزامى فى الامتلاء على بدل الصالح لا يتحقق به معنى استحقاق البدل للغير ٦٢ ٤٢٨
- ٢ — الاقرار المبطل للصالح هو الاقرار باستحقاق ثابت فى أحيان الوقف لا باستحقاق متنازع عليه ٦٢ ٤٢٨

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

٣ - متى كان الصلح كاشفا عن الاستحقاق في الوقف
رجعت الملكية إلى تاريخ الاستحقاق لا إلى تاريخ عقد الصلح... ٦٢ ٤٢٨

سلطة ناظر الوقف :

لا يملك ناظر الوقف إبدال أعيانه ولو كان مأذونا بذلك في
حجة الوقف . تصرفه في أعيان الوقف يأخذ حكم بيع ملك الغير
صيرورة الملكية للتصرف بعد العقد تصححه ... ٤٨ ٣٦١

وكالة

نطاق الوكالة :

ليس في القانون ما يمتنع معه على مجلس إدارة الجمعية التعاونية
ممارسة حق تفرده القواعد العامة وهو جواز الوكالة في كل
الأعمال القانونية ومن ثم فيصح انابة رئيس الجمعية في رفع دعوى
تعويض من أعضاء مجلس الإدارة ... ٨٣ ٥٤٥

انابة الوكيل للغير :

تجوز انابة الوكيل للغير في القيام بأعمال وكالته مع التزامه بأجره
متى كان مرخصا له في ذلك من الموكل ... ٨٠ ٤٣٢

التزام الوكيل بالفوائد :

يلتزم الوكيل بفوائد المبالغ المقبوضة من يوم استعماله لها لمنفعة
نفسه . استغلال الوكيل لأموال موكله أمر لا يفترض بل يجب
توافر الدليل عليه وعلى تاريخ حصوله ... ٨٦ ٥٦١

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

إنقضاء الوكالة :

الزم الشارع الموكل أن يعلن عن انقضاء الوكالة وحمله
مسئولية اغفال هذا الاجراء ، فاذا انقضت الوكالة بالعزل أو
الاعتزال ولم يعلن الموكل خصمه بذلك سارت الاجراءات صحيحة
في مواجهة الوكيل . كذلك إذا انقضت الوكالة بوفاة الوكيل أو
بعزله أو اعتزاله فإن ذلك لا يقطع سير الخصومة ويتعين على الموكل
أن يتقدم إلى المحكمة فتمنحه اجلا مناسباً يتمكن فيه وكيله الجديد
من مباشرة الدعوى فإن هو تخلف عن ذلك اعملت المحكمة الجزاء
الذى رتبته القانون على غياب الخصم ٥٢ ٣٨٣

تصويب

الصفحة	السطر	الأصل	الصواب
٣٥٤	٤	بالتزام	بالالتزام
٣٨٦	١٥	تحديدا	تجديدا
٤٠٤	٩	المضوعة	الموضوعة
٤٢٠	١٣	من يمثلهم	يمثلهم
٤٣٣	٨	يعتبر	يقيد
٥٢٩	٢٢	المسجد المذكورة	المسجد المذكور
٥٦٢	١	الطاعة	الطاعن

(تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية "فرع دار القضاء العالي"
في يوم الأربعاء ٥ رجب سنة ١٣٨١ الموافق ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦١) .

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المتدب



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية

السنة الثانية عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦١

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦١

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

طلبات رجال القضاء

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عبدالرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : أحمد زكي كامل ،
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وحسن خالد ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد
الشامي ، وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد الطيف مرمي المستشارين .

(١٧)

الطلب رقم ٤ ٤ سنة ٢٨ ق ” رجال القضاء “ :

(١) أهلية ” ترقية “ .

لم يورد القانون تعريفا لدرجة الأهلية . للجهات المختصة بإجراء الحركة القضائية أن تضع قواعد
للتقدير تلتزمها بصفة مطلقة بين القضاة جميعا .

(٢) تفتيش قضائي . ” تقدير درجة الأهلية “ .

ليس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل كل حركة قضائية يجوز تقدير درجة الأهلية
مما أودع ملف القاضي من تقارير وبيانات وأوراق كافية لذلك .

١ — لم يورد قانون استقلال القضاء تعريفا لدرجة الأهلية التي تتخذ أساسا
للترقية إلى وظائف القضاء فيما عدا وظائف القضاة من الدرجة الثانية ووظائف
النيابة من الدرجة الأولى (م ٢/٢١ م ق ١٨٨ سنة ١٩٥٢) ومن ثم كان للجهات
المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد تلتزمها عند تقدير
أهلية القاضي على أن يكون التزام هذه القواعد مطلقا بين القضاة جميعا وغير
مخالف للقانون . ولما كان مجلس القضاء قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز
أن يرشح للترقية لدرجة وكيل محكمة إلا من يكون حاصلا على تقريرين متوالين
استقرت حالته فيهما في درجة ” فوق المتوسط “ فإن القرار المطعون فيه إذ التزم
هذه القاعدة لا يكون قد خالف القانون .

٢ — ليس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل كل حركة قضائية. وإذا كانت المادة السادسة من قرار وزارة العدل المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٢ قد نصت على أن ينتقل المفتشون القضائيون بناء على طلب رئيس التفتيش مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضى فإنه ليس هناك ما يمنع في حالة عدم تحقق ذلك من أن يكون ما في ملف القاضى من تقارير وبيانات وأوراق كافيا لتقدير درجة أهليته تقديرا يطمئن إليه ويمكن معه مقارنة درجة أهليته بدرجة أهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاحه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق تقتضى أن الطالب طعن بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ في القرار الجمهورى الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٨ والمنشور بالجريدة الرسمية فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٨ طالبا الحكم بإلغائه فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها وبأحقية لهذه الدرجة من تاريخ القرار المطعون فيه وبأن تكون أقدميته سابقة على زملائه الذين رفقوا بهذا القرار وبأحقية فى فرق المرتب مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبأن طعنه على سببين حاصل أولهما أن القرار المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله لأن عددا من زملائه الذين يلونه فى الأقدمية قد رفقوا إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها فى حين أنهم لا يفضلونه فى الأهلية وذلك مخالف لنص المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء — وحاصل السبب الثانى أن إدارة التفتيش القضائى قد تعمدت عدم فحص عمله خلال سنى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ وأن ذلك مخالف لما يوجبها قانون استقلال القضاء من ضرورة التفتيش على أعمال رجال القضاء مرة فى كل سنة . وكانت نتيجة ذلك حرمانه من الترقية . وقدمت وزارة العدل مذكرة أوردت فيها أن

هذا الطعن تكبيل لطعون سابقة لم يفصل فيها بعد ، وأن الطالب عند إجراء الحركة المطعون على القرار الصادر بها وكذا عند إجراء الحركات السابقة عليها لم يبلغ درجة الأهلية التي تؤهله للترقية ، وأن مجلس القضاء الأعلى قد قرر وجوب استقرار حالة المرشح للترقية في درجة " فوق المتوسط " في التقريرين الأخيرين على أن يكونا متواليين ، وهو ما لم يتحقق بالنسبة للطاعن ، و انتهت إلى التمسك برفض الطلب وإلزام صاحبه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقدمت النيابة العامة مذكرة قالت فيها إن عمل الطالب — على ما يبين من ملفه السرى — قد فحص بمعرفة التفتيش القضائي في الفترات من أول أكتوبر لآخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ ومن أول مارس إلى ٣١ مايو سنة ١٩٥٢ ومن أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ إلى ٣١ يناير سنة ١٩٥٤ ومن أول فبراير إلى آخر أبريل سنة ١٩٥٤ ومن أول مايو لآخر يونيه سنة ١٩٥٦ وقد قدرت كفايته في كل مرة بدرجة " متوسط " . وأن ما يقوله الطالب من أن قانون استقلال القضاء يحتم التفتيش على أعمال القضاة في كل سنة لا سند له . وأن الوزارة قد التزمت في الحركة المطعون على القرار الصادر بها القاعدة التي قررها مجلس القضاء من وجوب حصول المرشح للترقية على تقريرين متتاليين تكون حالته فيهما قد استقرت في درجة فوق المتوسط . وأن تقدير كفاية الطالب متروك للمحكمة . وأن الطلب المائل مستقل عن الطعون السابقة التي كان الطالب قد تقدم بها طعنا على القرارات الصادرة بحركات قضائية سابقة والتي قد فصل في جميعها بالرفض بجلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ . ومن حيث إن ما ينعاه الطالب في السبب الأول مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء قد نصت في فقرتها الأخيرة على أنه " فيما عدا وظائف القضاة من الدرجة الثانية ووظائف النيابة من الدرجة الأولى يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية " فبرأ أن القانون لم يورد تعريفا للأهلية ومن ثم كان للجهات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد تلتزمها عند تقدير درجة الأهلية على أن يكون إلزام هذه القاعدة مطلقا بين القضاة جميعا وغير مخالف للقانون . فإذا كان مجلس القضاء قد وضع قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها إلا من يكون حاصلا على تقريرين متواليين استقرت

حالته فيهما في درجة "فوق المتوسط" فإنه يتعين على الوزارة أن تلتزم هذه القاعدة . ومتى كان ذلك وكان الثابت من مراجعة الملف السرى للطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أن كفايته قد قدرت في جميع المرات التي فحص فيها عمله بدرجة "متوسط" في حين أن البيانات المستخرجة من واقع السجلات السرية لزملائه الذين تخطوه في الترقية كانت قد استقرت في درجة "فوق المتوسط" فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إن السبب الثاني مردود أيضا بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه ليس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل كل حركة وأنه وإن كانت المادة السادسة من قرار وزارة العدل الصادر بتشكيل إدارة التفتيش القضائي في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ قد نصت على أن "ينتقل المفتشون القضائيون بناء على طلب رئيس التفتيش مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضى إلا أنه ليس ثمة ما يمنع في حالة عدم تحقق ذلك أن يكون ما في ملف القاضى من تقارير وبيانات وأوراق كافيا لتقدير درجة أهليته تقديرا يطمأن إليه — ويمكن معه مقارنة درجة أهليته بدرجة أهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح . وإذا كان ذلك وكان سبب إغفال ترقية الطالب ما تبين من مقارنة أهليته بأهلية زملائه الذين تخطوه في الترقية ولم يكن في ملفه ما ينقض ذلك فإن النعى يكون في غير محله .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد عبد الرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : أحمد زكي كامل
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وحسن خالد ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد
الشامي ، وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١٨)

الطلب رقم ٤٨ سنة ٢٩ ق " رجال القضاء " :

إجراءات الطلب . " ميعاد رفعه " .

يرفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية وإعلان
صاحب الشأن به .

تنص المادة ٢/٩٢ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية
على أن " يرفع الطلب (المتعلق بشأن من شئون القضاة) خلال ثلاثين يوما من
تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به " .
فإذا كان الطاعن لم يتقدم لوزارة العدل بتظلمه في القرار الخاص باستحقاقه
لعلاوة دورية إلا بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٧ وبطلب الطعن في القرار المذكور أمام
الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض إلا بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٩ مع أن القرار
المطعون فيه قد صدر في ٣٠/١/١٩٥٢ ، وعلم الطاعن بصدوره موفور على وجه
التحقيق منذ أن صرف مرتبه الشهري على الأساس الذي لا يرتضيه عقب صدور
القرار سالف الذكر ، فإنه يكون قد جاوز ميعاد الثلاثين يوما المحددة للطعن
قانونا ويكون الطعن غير مقبول شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما أورده الطالب في طلبه — أنه بتاريخ ٢٠
ديسمبر سنة ١٩٤٨ صدر قرار وزاري بتعيين الطالب في وظيفة معاون نيابة

في الدرجة ذات المربوط الثابت وقدره ١٤٤ جنيه في السنة وقد باشر العمل بهذا المرتب اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٩ ، وهو التاريخ الذي اعتبر بدء تعيينه في تلك الوظيفة ، وفي ١٩٥٠/١/٧ صدر قرار بتعيينه مساعدا للنيابة في الدرجة ذات المربوط من ١٨٠ إلى ٣٠٠ جنيه سنويا مع منحه أول المربوط اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ ثم عدل مرتبه إلى مبلغ ٢٤٠ جنيه سنويا إعمالا لحكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ اعتبارا من ١٩٥٠/٦/٣ ثم صدر مرسوم في ١٩٥٠/٩/١٣ بتعيينه وكيلا للنيابة من الدرجة الثالثة في الدرجة المالية من ٣٠٠ إلى ٣٦٠ جنيه سنويا بعلاوة قدرها ٣٦ جنيه كل سنتين اعتبارا من ١٩٥٠/١٠/١٥ ثم وكيلا للنيابة من الدرجة الثانية في الدرجة المالية من ٣٦٠ إلى ٤٨٠ جنيه سنويا بالقرار الوزاري الصادر في ١٩٥١/١٠/١٥ وذلك اعتبارا من ١٩٥١/١٠/٢٧ وأنه بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٢ منح علاوته الدورية الأولى ثم منح علاوته الدورية الثانية في أول يناير سنة ١٩٥٤ واستطرد الطالب مشيرا إلى تدرج ترقياته وتطورات مرتبه إلى أن قال إن علاوته الدورية الأولى كان يتعين صرفها له اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥١ على أساس أنه في هذا التاريخ كان قد اتقضى عليه هامان في وظيفته طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ وبالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ وأن خطأ وزارة العدل بالنسبة لتاريخ استحقاق العلاوات قد تتابع مما فوت عليه حقه في صرف الفروق التي بينما بالطلب والتي تمثل ما كان يجب صرفه له مع مرتبه لو احتسبت العلاوات الدورية على الأساس القانوني السليم وانتهى إلى طلب الحكم بتعديل تواريخ استحقاقه للعلاوات الدورية واعتبار أول يناير سنة ١٩٥١ تاريخ استحقاقه العلاوة الأولى وبأحققيه في باقي علاواته الدورية كل سنتين على هذا الأساس وتعديل مرتبه تبعاً لذلك وصرف الفروق الناتجة عن الحساب الصحيح لتواريخ استحقاق العلاوات . وقد أودعت وزارة العدل ملف خدمة الطالب ومذكرة طلبت فيها رفض الطلب ، كما أودعت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطلب شكلا واحتياطيا رفضه موضوعا .

وحيث إن النيابة العامة أسست دفعها على أن قرار صرف علاوة الطالب الدورية في ١٩٥٢/١/١ قد صدر وأنه صرف علاوته على هذا الأساس الذي لا يرتضيه وحصل على علاوات لاحقة على نفس الأساس بناء على قرارات

وزارية بذلك وأن الطالب لم يتظلم إلى وزارة العدل إلا في ١٢/٩/١٩٥٧ . كما لم يطعن بتقديم هذا الطلب إلا في ١٥/١٢/١٩٥٩ وبذلك يكون قد تجاوز ميعاد الثلاثين يوماً المحددة للطعن قانوناً .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كان يبين من ملف خدمة الطالب أنه صدر قرار وزاري في ٣٠/١/١٩٥٢ بمنحه علاوة قدرها ثلاثة جنيهاً اعتباراً من ١/١/١٩٥٢ وتلك هي العلاوة الدورية الأولى موضوع الطعن والتي ترتبت علاواته اللاحقة على أساسها وكانت المادة ٩٢/٢ من القرار بقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أن يرفع الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به وكان الطاعن لم يتقدم بالتظلم لوزارة العدل إلا في ١٢/٩/١٩٥٧ ولم يقدم طلبه بالطعن في ذلك القرار أمام هذه الهيئة إلا في ١٥/١٢/١٩٥٩ بينما علمه بصدوره موفوراً على وجه التحقيق منذ أن صرف مرتبه الشهوي على الأساس الذي لا يرتضيه عقب صدور القرار المذكور فإنه يتعين قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الطلب شكلاً .

القسم الثاني

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فراد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي ،
وأحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(٨٨)

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٦ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح الاستثنائية " .

إجراء الاستهلاك الاستثنائي يقتضى وفقا للقانون أن يكون هناك ربح استثنائي وبيان للانشاءات
الجديدة توضح فيه الأصول المستعدة مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء
كل منها .

الاستهلاك الاستثنائي — وفقا للسادة ٧ من القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ —
يربطه رابطان هما قيمة الأصول نفسها التي يجوز استهلاكها وما يوازي ٥٠٪
من الربح الاستثنائي ومن ثم فإن إجراء الاستهلاك الاستثنائي يقتضى أن يكون
هناك ربح استثنائي وبيان للانشاءات الجديدة بياناً توضح فيه الأصول المستعدة
أصلاً مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ أمام محكمة القاهرة
الابتدائية ضد مصلحة الضرائب تأسيساً على أنه يملك صيدلية ومستشفى ببلدة
قها وحددت المصلحة أرباحه التجارية عن الفترة من سنة ١٩٤٧ — والسنوات

من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٠ ورأس ماله المستثمر — بمبالغ متفاوتة —
فطعن في تلك التقديرات أمام لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتعديل تلك
الأرباح وتأييد قرار المأمورية عن رأس ماله — وطلب في عريضة دعواه
تعديل قرار اللجنة وتطبيق القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فيما يختص بسنة ١٩٤٨
ثم أضاف لذلك في مذكرة له طلب الحكم باعتماد ٥٠٪ من قيمة هذه المنشآت
كاستهلاك استثنائي يخصم من صافي الربح الاستثنائي عند حسابان الضريبة الخاصة.

وبتاريخ ١٩٥٣/٥/٣١ حكمت المحكمة أولا — عن ضريبة الأرباح التجارية
والصناعية بتأييد قرار اللجنة — ثانيا — عن ضريبة الأرباح الاستثنائية باعتماد
خصم ٥٠٪ من قيمة المنشآت كاستهلاك استثنائي يخصم من صافي الربح
الاستثنائي عند حسابان الضريبة الخاصة — ثالثا — إعمال أحكام المرسوم
بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وجعل أرباح سنة ١٩٤٨ هي سنة القياس... الخ.

فاستأقت مصالحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة
بالاستئناف المقيد رقم ٤٠١ تجارى سنة ٧٠ ق طالبة بمذكرتها الختامية في
الموضوع أصليا إلغاء حكم محكمة أول درجة في قبولها النظر والفصل في الطلب
الخاص باعتماد خصم ٥٠٪ من قيمة المنشآت كاستهلاك استثنائي — واحتياطيا
إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به عن ضريبة الأرباح الاستثنائية — وتأييد
قرار لجنة الطعن عن فترة سنة ١٩٤٧ وعن سنة ١٩٤٨ ... الخ .

وبتاريخ ١٩٥٤/٤/١٥ حكمت المحكمة في الموضوع أولا بإلغاء الحكم المستأنف
فيما قضى به عن ضريبة الأرباح الاستثنائية من اعتماد خصم ٥٠٪ من قيمة
المنشآت كاستهلاك استثنائي يخصم من صافي الربح الاستثنائي عند حسابان
الضريبة الخاصة — ثانيا — برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف
فيما عدا ذلك .

وقد طعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم للسببين الواردين بالتقرير
وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية
والتجارية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب
رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على طلب رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن هذا الطعن أقيم على سببين محصل أولهما أن الحكم المطعون فيه وإن قرر أن الاستهلاك الاستثنائي يربطه رابطان هما قيمة الأصول التي يجوز استهلاكها استثنائيا وما يوازي ٥٠٪ من الربح الاستثنائي إلا أنه أخطأ في تطبيق هذا المبدأ على ما استخلصه من وقائع الدعوى — ذلك أن منشآت المجاني للمستشفى والصيدلية أقامها الطاعن في سنة ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ وموضوع الضريبة الخاصة كان معروضا برمته على اللجنة وطلبه الاستهلاك الاستثنائي لم يكن سوى وسيلة من وسائل الدفاع فيها إذ أن هناك أرباحا استثنائية تسمح بالاستهلاك وأن عدم تقديمه طلب الترخيص في الميعاد المقرر باللائحة التنفيذية لا يسقط حقه في إجراء الخصم — ولم يفصح الحكم المطعون فيه عن مدى عدم انطباق شروط المادة ٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على طلب الاستهلاك الذي توافرت شروطه ولا تملك المصلحة أن تحرمه من الحق الذي منحه إياه القانون — ومحصل السبب الثاني قصور تسبيب الحكم المطعون فيه ومخالفته الثابت من وقائع الدعوى وذلك لما قرره من عدم توافر شروط تلك المادة مستندا إلى عبارات فامضة واعتباره أن ضريبة الأرباح الاستثنائية لم يكن مطروحا أمرها على المحكمة وأن أصول الاستهلاك غير معروفة مع أن هذه الأصول هي رأس مال المنشأة المستحدثة بعد أول يناير سنة ١٩٤١ وقد قدرته مصلحة الضرائب وكان محل جدل أمام لجنة الطعن .

وحيث إن هذا النعي مردود في سببيه بما قرره الحكم المطعون فيه من أن نص المادة ٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ” يدل على أن الاستهلاك الاستثنائي يربطه رابطان هما قيمة الأصول نفسها التي يجوز استهلاكها استثنائيا وما يوازي ٥٠٪ من الربح الاستثنائي “ ومن أن ” تلك الأصول غير معروفة لدى المحكمة ولا يجوز تأسيس الحكم على أمر مجهول “ .

وهذا الذى قررره الحكم لا خطأ فيه ولا قصور . ذلك أن إجراء الاستهلاك الاستثنائى يقتضى وفقاً للقانون أن يكون هناك ربح استثنائى وبيان للإشاعات الجديدة بياناً توضح فيه الأصول المستحدثة أصلاً مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها — وليس فى أوراق الطعن ما يفيد هذا البيان ومن ثم يكون الطعن على غير أساس .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ،
وأحمد زكي محمد ، وأحمد الشامي ، وعبد الحميد السكري المستشارين .

(٨٩)

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٦ القضائية :

ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية “ . ” وماء الضريبة “ .

وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن السنوات التالية متى كان الربط
لم يصبح نهائياً ولو كان محل الطعن من الممول وحده . لا محل للتحدى بقاعدة أن الطاعن لا يضار
بطعنه .

متى كان المشرع قد رسم - بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ -
قاعدة تقدير وماء الضريبة باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الأرباح عن
السنوات التالية فإن هذه القاعدة تكون هي الواجبة الاتباع ويتعين على مصلحة
الضرائب من تلقاء نفسها إعمالها من وقت سريانها على كافة الحالات التي لم يصبح
فيها الربط نهائياً . والمقصود بالربط النهائي هو الذي لم يعد قابلاً للطعن أمام
أية جهة من جهات الاختصاص ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة ” أن الطاعن
لا يضار بطعنه “ . ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون
مصلحة الضرائب هو الذي طعن في قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفي لاعتبار
الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - فى أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٢٣٥٨ لسنة ١٩٥٢

تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبة إلغاء قرار لجنة الطعن فيما قضى به من تقدير أرباح المطعون عليهما عن سنوات ٤٨ ، ٤٩ ، ١٩٥٠ واعتبار أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليهما في تلك السنوات — وكانت مأمورية الضرائب قد قدرت أرباح كل منهما التجارية باعتبارها شريكاً في شركة تضامن بينهما بمبلغ ٢٣٣ و ٢٢٥ و ١٨١ جنيهاً على التوالي في السنوات من ١٩٤٦ حتى ١٩٤٨ وقدرت للشركة بمبلغ ٢٣٤ جنيهاً يخص منها المطعون عليه الأول ٢٠٤ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً عن سنة ١٩٤٩ . والثاني بمبلغ ٢٩ جنيهاً و ٢٥٠ ملياً عن المدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى ١٩٤٩/٣/٣١ حيث انقضت الشركة وأصبح الأول قائماً على استغلال المنشأة وحده اعتباراً من ١٩٤٩/٤/١ ، وقدرت المأمورية أرباحه عن سنة ١٩٥٠ بمبلغ ١٩٠ جنيهاً . فطعن الممولان في هذه التقديرات أمام لجنة الطعن التي أيدتها بالنسبة للثاني — كما أيدتها بالنسبة للأول عن سنوات ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ . وعدلتها بالنسبة له إلى ١٧٦ جنيهاً في سنة ١٩٤٩ ومبلغ ١٧٠ في سنة ١٩٥٠ وذلك بقرارها الصادر في ١٩٥٢/١٠/٢٦ وبتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢١ قضت المحكمة بتعديل قرار اللجنة المذكور بالنسبة لأرباح المطعون عليه الأول عن ستي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وجعلها ٢٠٤ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً و ١٩٠ جنيهاً على التوالي وتأييد القرار بالنسبة له فيما عدا ذلك . ورفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه بالنسبة للمطعون عليه الثاني فاستأنفت المصلحة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٨٢ سنة ٧١ ق طالبة إلغاء فيما قضى به من تقدير أرباح المستأنف عليهما . والقضاء باعتبار أرباح سنة ١٩٤٧ وقدراها ٤٥٠ جنيهاً أساساً لربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٠ — وأثناء نظر الاستئناف تدخل المطعون عليه الأول بصفته وكيلاً للدائنين في تقييصة هايك جاميكوتشيان وبتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف — وقد طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يقدم دفاعاً وصحمت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعة بنت طمئنها على سبب واحد محصله أن الحكم المطعون فيه إذ لم يطبق مرسوم القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة لأرباح السنوات ١٩٥٠/٤٨ تأسيسا على أن هذا المرسوم بقانون لا يسرى على الحالات التي ربطت فيها الضريبة نهائيا، وأن المصلحة كانت قد ربطت الضريبة قبل صدوره على الممولين عن هذه السنوات بمبالغ أقل من تقدير سنة ١٩٤٧ واعترضا على هذا الربط ولا يصح أن يضار طاعن بطعنه - يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه - ذلك لأن الربط لم يكن نهائيا لطعن الممولين عليه ، ولأنه لا وجه لإعمال قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه لتعارضها مع أحكام ذلك المرسوم بقانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ما دام أن المشرع قد رسم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قاعدة تقدير وعاء الضريبة ، فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان هذا المرسوم بقانون الذى نظمها ويتعين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها إعمال أحكامه وقت العمل به على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا . والمقصود بالربط النهائى ذلك الذى لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها - وسواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا - ولا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الطاعن فى قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفى لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين ولا محل فى هذا الصدد لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه (الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٥ ق) .

ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد الشامي ، وعبد الحميد السكري المستشارين .

(٩٠)

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) عمل . "مكافأة نهاية الخدمة" .

ليس للعامل في العقد المحدد المدة الحق في المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء مدة العقد إذ لا يكون الفسخ صادرا من جانب رب العمل وفقا للقانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الملئ .

(ب) حكم "عيوب التدليل" . "تناقض" . "قصور" . "مالا يعد كذلك" .

انتفاء وصف التعسف عن فصل العامل . اعتبار أن ما اتخذ من إجراءات فيرلائة في حق رؤسائه مبررا للفصل . إيراد الحكم مبررات سائغة له كافية لجملة . لا تناقض ولا قصور .

١ - لا يرتب القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي - خلافا لقانون العمل الموحد (م ٧ ق ٩١ سنة ١٩٥٩) - لصاحب العقد المحدد المدة حقا في المكافأة عند انتهاء مدته .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد نفى وصف التعسف عن صاحب العمل في ممارسة حقه في فصل العامل - وهو تقدير موضوعي - واستبعد معه حق الطاعن في التعويض ثم أورد مبررات هذا الفصل وذلك لما اتخذ من إجراءات غير لائقة في حق رؤسائه ، وهي مبررات سائغة كافية لجملة فإنه ينتفى تعيب الحكم بالتناقض وقصر البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن .
تتحصل فى أن الطاعن أقام ضد المطعون عليه الدعوى رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٤ عمال كلى القاهرة طالبا إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٤٥٧ جنيها و٩٠٢ م وقال شرحا لدعواه إنه التحق بخدمة بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى سنة ١٩٣٥ بوظيفة أمين شونة وأنه ظل يؤدي عمله إلى سنة ١٩٥٠ حيث بلغ مرتبه عشرة جنيهات شهريا مع إعانة غلاء قدرها عشرة جنيهات أخرى . وأنه بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٠ صدر قرار من البنك بفصله من عمله . وأنه لما كان هذا الفصل قد وقع تعسفيا وبغير مبرر فإنه يستحق قبل البنك مبلغ ١٠٠ جنيه مائة جنيه قيمة مرتبه عن المدة الباقية له من عقد استخدامه وهى المبتدئة فى أول أغسطس سنة ١٩٥٠ والمنتبهة فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ ومبلغ ٣٢٠ جنيها مكافأة عن مدة خدمته طبقا للأئحة البنك ومبلغ ١٨٠ جنيها مكافأة لإعمالا لقانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ومبلغ ٢٨٢٠ جنيها كتعويض عن الفصل التعسفى إلى آخر ما جاء بطلباته . وبتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض الدعوى وأقامت حكما على ما يخلص فى أن الطاعن كان يعمل بعقد محدد المدة وقد تجدد العقد أخيرا لسنة واحدة تبدأ فى أول يناير سنة ١٩٥٠ وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأن البنك قد احتفظ فى لأئحة التوظيف بحقه فى نقل موظفيه وعماله ، وأن الطاعن دأب فى المدة الأخيرة من عمله على الامتناع عن تنفيذ أوامر النقل الصادرة له ، كما أنه قد انقطع عن عمله فى الفترة من ٢٩ مايو سنة ١٩٥٠ لغاية ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ بدون إذن ، وأن تحقيقا إداريا قد أجرى معه فى شأن خطابات تهديد كانت قد وجهت إلى وكيل فرع طنطا وأمين شونة البنك بفرع دفره وقد انتهى هذا التحقيق بإجازة الطاعن بنحصر يوم من مرتبه عن شهر يوليه سنة ١٩٥٠ وأن قرارا صدر بنقله إلى قوص فسارع إلى طلب إجازة مرضية بعد أن تظلم من هذا النقل بسبب ضعف صحته كما وجه إنذارا

إلى البنك يحمله فيه مسئولية هذا النقل ، فأصدر البنك قرارا بفصله . وأن هذه الوقائع تدل على أن الطاعن أعلن العصيان على أوامر رؤسائه وأن ذلك يعد منه إخلالا بالتزاماته الجوهرية الأمر الذى يبيح فسخ عقد استخدامه دون مكافأة أو تعويض تطبيقا للمادة ٦/٣٠ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٦٨٥ من القانون المدنى . واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩١١ سنة ٧٢ ق طالبا إلغائه والحكم له بطلباته التى تقدم بها إلى محكمة أول درجة . وبجلسة ٦ مارس سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام البنك بأن يدفع للطاعن مبالغ ١٠٠ جنيه مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المناسبة لذلك عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة وأصفت المستأنف من باقى المصروفات ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وأسست حكمها على أن الطاعن التحق بخدمة البنك فى سنة ١٩٣٥ بعقد ينتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٥ وأن هذا العقد ظل يتجدد إلى أن حرر عقد بين الطرفين فى أول يناير سنة ١٩٥٠ مدته سنة واحدة وأن البنك نسب إلى الطاعن أمورا كانت سببا لمجازاته كما أسند إليه أنه لم ياتمر بأوامر رؤسائه مما استتبع فصله . وأن هذه الأمور فى نظر المحكمة وإن كانت لا تبرر التعويض على أساس الفصل التعسفى إلا أنها لا تعد إخلالا بالتزامات الجوهرية وأن ما اتخذته الطاعن فى حق رؤسائه يبرر وضع حد للعلاقة التعاقدية القائمة بين الطرفين وأن الطاعن موظف بعقد ينتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ فلا يلزم البنك بأن يدفع له مكافأة عند نهاية عقد استخدامه تطبيقا لأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ولكنه وقد فسخ العقد قبل نهاية مدته دون أن يتقاضى الطاعن مرتبه عن المدة الباقية وقدره مائة جنيه فإنه يكون من حقه أن يقضى له به . وطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض طالبا نقضه . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٥ أبريل سنة ١٩٦٠ حيث قررت إحالته إلى هذه الدائرة فنظر أمامها بجلسة ٥ أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها ترفع وكيل الطاعن وأصر على طلباته ولم يحضر المطعون عليه ولم يقدم دفاعا، وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما فى النعى على الحكم المطعون

فيه بالخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قرر أن العلاقة التعاقدية بين الطرفين قد فسخت وأنه بذلك يحق للطاعن اقتضاء حقوقه الناشئة عن عقد العمل . ولكنه أخطأ عندما انتهى إلى أن القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ لا يلزم صاحب العمل بدفع مكافأة للعامل عند انتهاء مدة خدمته ، لأن المادة ٢٣ من هذا القانون تقضى باستحقاق العامل للمكافأة بحيث لا تزيد عن أجر تسعة شهور .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من "أن القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي تخضع له العلاقة بين الطرفين لا يلزم البنك بدفع أية مكافأة للعامل عند انتهاء مدة خدمته . وأن الطاعن موظف بعقد ينتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأنه لم يتقاضى مرتبه منذ أول أغسطس سنة ١٩٥٠ وأن ما يستحق له هو مرتبه لآخر مدة العقد" ، ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه اعتبر عقد استخدام الطاعن بمحدد المدة — وهو اعتبار لم يكن محل نعي من الطاعن في تقرير الطعن — وكان القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لا يرتب لصاحب العقد المحدد المدة حقاً في المكافأة عند انتهاء مدة خدمته ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من هذا النظر ما أضافه الطاعن في مذكرته الشارحة من أن عقد استخدامه أصبح غير محدد المدة بتوالي تجديده إذ المعول عليه ما يكون وارداً بتقرير الطعن ذاته مما يتهين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه وقصورها ، لأن الحكم قرر أن الأمور التي تنزع بها صاحب العمل لتبرير الفصل لا يمكن اعتبارها إخلالاً بالتزاماته الجوهرية . فكان لزاماً عليه أن يقرر حق الطاعن في التعويض . كذلك فإنه بعد أن أورد هذا الذي استخلصه من واقع ، لم يطبق النتائج المترتبة عليه ومن ثم جاء قاصر البيان .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من "أن الأمور التي نسبها البنك للطاعن . . ولو أنها لا تبرر التعويض على أساس الفصل التعسفي (م ٢٢ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤) . إلا أنها لا يمكن اعتبارها إخلالاً بالتزاماته الجوهرية ، وأما أن الطاعن كان يتخذ إجراءات غير لائقة في حق

رؤسائه فهذا مما لا شك فيه يبرر وضع حد للعلاقة التعاقدية القائمة بين الطرفين“. ويبين من هذا الذي قرره الحكم أنه بعد أن نقي وصف التعسف عن صاحب العمل في ممارسته حقه في فصل العامل وهو - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير موضوعي يدخل في سلطة المحكمة التقديرية واستبعد معه حق الطاعن في التعويض لم يغفل إيراد مبررات هذا الفصل وذلك . لما اتخذ الطاعن من إجراءات غير لائقة في حق رؤسائه ، وهي مبررات سائغة وكافية لحمله مما ينتفى معها تعيب الحكم بالتناقض وقصر البيان ومن ثم يتعين رفض هذا السبب أيضا .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد النامي ، وعبد الحميد السكري المستشارين .

(٩١)

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . سريان التشريع المستحدث .

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام في ظل القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ . التعديل الذي تم به تشريع مستحدث لا يسرى على الضرائب المستحقة قبل تاريخ مرقبانه .

(ب) ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . "المهن غير التجارية" .

مهنة كاتب عمومي . عدم خضوعها لضريبة المهن غير التجارية طبقا للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ .

١ — ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في حكم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠) هي ضريبة القانون العام إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذا القانون على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها .

٢ — تنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ (قبل تعديله) على سريان أحكام ضريبة المهن غير التجارية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمعماري والمحاسب والخير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية . ومؤدى ذلك أن رخصة القياس على المهن سالفه الذكر مقصورة على وزير المالية الذي خول وحده حق إضافة مهن أخرى وإذن

فتمت كانت مهنة الكاتب العمومى ليست من المهن المنصوص عليها بالمادة ٧٢ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عكس ذلك فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية الضرائب قدرت أرباح المطعون عليه من كل من السنوات من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥١ عن عمله كسمسار وككاتب عمومى فطعن فى التقدير أمام لجنة الطعون بانها طعنه على أنه لم يحترف السمسرة وأن عمله ككاتب عمومى لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية لأنه من المهن الحرة غير التجارية ودفع بسقوط حق مصلحة الضرائب بالتقادم عن الضريبة المطلوبة عن سنة ١٩٤٧ فقررت اللجنة اعتبار عمله ككاتب عمومى من المهن غير التجارية التى لا تخضع لضريبة الأرباح التجارية وأيدت تقدير المأمورية بالنسبة لعمله كسمسار وقبلت الدفع بسقوط حق المصلحة بالنسبة للضريبة المستحقة عن سنة ١٩٤٧ بالتقادم فطعن الممول فى هذا القرار وقيد طعنه برقم ٩ سنة ١٩٥٥ القاهرة طالبا إلغاءه فيما قرره من اعتباره سمسارا وإلغاء تقديرات المأمورية فى هذا الشأن ، كما طعنت مصلحة الضرائب فى قرار اللجنة وقيد طعنها برقم ١٢ سنة ١٩٥٥ القاهرة طالبة إلغاءه فيما قرره من اعتبار عمل الممول ككاتب عمومى من الأعمال غير التجارية وقررت محكمة القاهرة ضم الطعنين وأصدرت فيهما بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٥ حكما واحدا بقبولها شكلا وفى الموضوع أولا فى الطعن المقدم من الممول بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من اعتبار الطاعن سمسارا وإلغاء تقديرات المأمورية المترتبة على هذا الاعتبار . وثانيا . فى الطعن المقدم من مصلحة الضرائب برفضه وتأييد القرار المطعون فيه وقضت المحكمة فى المصروفات والأتعاب ، فاستأنفت المصلحة هذا الحكم وطلبت إلغاءه بشقيه والحكم برفض طعن الممول وتأييد قرار اللجنة فى الضرائب المستحقة عن عمله كسمسار وفيما يتعلق بالطعن المقدم من

المصلحة بإلغاء قرار اللجنة فيما قرره من عدم خضوع أرباح الممول من مهنته ككاتب عمومي لضريبة الأرباح التجارية وتأيد تقدير المأمورية في هذا الشأن تقضت محكمة الاستئناف في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المصلحة بالمصروفات وبمقابل أتعاب المحاماة وأعلن هذا الحكم في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ للمصلحة فقررت الطعن فيه بطريق النقض في ١٠ يناير سنة ١٩٥٧. وعرض على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب تقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يقدم دفاعا وصممت النيابة على طلب تقض الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى شرائطه القانونية فهو مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أخضع أرباح المطعون عليه من مهنته ككاتب عمومي في سنى النزاع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نص في المادة ٣٠ منه على فرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية والمتعلقة بالحرفة بغير أى استثناء إلا ما ينص عليه . ونص في المادة ٣٢ على أن هذه الضريبة تسرى على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها كما فرض هذا القانون في المادة ٧٢ منه ضريبة سنوية على أرباح مهن ذكرها وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية، ومفاد ذلك أن كل ما نخرج من المهن عما نص عليه في المادة ٧٢ ولم يصدر به قرار من وزير المالية تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية باعتبار أنها هي الأصل العام وأن ما يخضع لضريبة المهن غير التجارية قد ورد على سبيل الحصر ولما كانت مهنة الكاتب العمومي غير واردة في المادة ٧٢ كما لم يصدر بها قرار من وزير المالية فهي تخضع إذن لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وقد أخطأ الحكم إذ لم يعتبرها كذلك .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كانت هي ضريبة القانون العام إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذا القانون على سريان هذه الضريبة

على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها ثم نصت المادة ٧٢ منه على أحكام ضريبة المهن غير التجارية وأنها تسرى على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمعماري والمحاسب والخبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية ودلالة هذا النص أن رخصة القياس على المهن الواردة فيه مقصورة على وزير المالية الذي خوله وحده أن يضيف إلى المهن الواردة فيه مهنا أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن ، ولما كانت مهنة الكاتب العمومي ليست من المهن التي نصت عليها المادة ٧٢ المذكورة قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن وكان التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون سالف الذكر هو تشريع مستحدث يسرى من أول يناير سنة ١٩٥١ ولا يسرى على الضرائب المستحقة قبل هذا التاريخ فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عكس ذلك وتأييده قرار اللجنة فيما قضى به من خضوع أرباح المطعون عليه عن نشاطه ككاتب عمومي لضريبة المهن غير التجارية عن السنوات السابقة على سريان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ،
وأحمد الشامي ، ومحمد الحيد السكري المستشارين .

(٩٢)

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٧ القضائية :

ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية" . "وعاء الضريبة" .

اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عن السنوات التالية ولو كانت
حسابات الممول منتظمة .

تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاصين لربط الضريبة
بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم في السنوات التالية ولو كانت حساباتهم
في تلك السنوات منتظمة . ولا يمنع من ذلك أن يكون تقدير أرباح سنة ١٩٤٧
محل نزاع لم ينحسم أمام القضاء ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة
بطريق التقدير وطالما أنه صدر قرار من لجنة التقدير بربط الضريبة بطريق
التقدير في تلك السنة فإنه يتعين التزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن
يصدر حكم على خلافه (م ٥٣ و ١٠١ ق ١٤ سنة ١٩٣٩) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن ميشيل باسيل رباط وشركاه المطعون عليهم أقاموا الدعوى
رقم ١٦٣٢/٢٧٨ لسنة ١٩٥٣ تجاري كلي طنطا ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار

لجنة طعون الضرائب بطنطا الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٦ وذلك فيما قضى به من أعمال أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بالتخاذ أرباحهم المقدرة عن سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ وقدرها ٩٨٠ ج أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات ١٩٤٧/١٩٤٨ ، ١٩٤٨/١٩٤٩ ، ١٩٤٩/١٩٥٠ ، والفترة من أول يوليه إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ وتقدير أرباحهم في هذه السنوات وفقا لما جاء بإقراراتهم ودفاترهم التجارية مع إلزام المصلحة بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وبتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من اتخاذ أرباح الطاعنين (المدعين) عن سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليهم في السنوات ١٩٤٧/١٩٤٨ ، ١٩٤٨/١٩٤٩ ، ١٩٤٩/١٩٥٠ ، وألزمت مصلحة الضرائب المصاريف ومبلغ ثلاثمائة قرش أتعابا للحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى مع إلزام المستأنف عليهم بالمصاريف ومقابل أتعاب الحاماة عن الدرجتين وقيد استئنافها هذا برقم ٤٣ سنة ٥ قضائية . وبتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصاريف و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب الحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب على هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يقدموا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بإلغاء قرار اللجنة فيما قضى به من اتخاذ أرباح المطعون عليهم عن سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات ١٩٤٧/١٩٤٨ ، ١٩٤٨/١٩٤٩ ، ١٩٤٩/١٩٥٠ والفترة من أول يوليه إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ تأسيسا على أنهم كانوا في خلال هذه السنوات يسكنون دفاتر منتظمة ، وأن أرباح سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ ما زالت محل نزاع ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين (أولهما) أنه يبين من

نصوص المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية أن نية الشارع انصرفت إلى سريان أحكامه على جميع المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ واتخاذ أرباحها أساسا لربط الضريبة عليهم في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ حتى وإن كانوا يسكنون حسابات منتظمة عنها وهو ما أكدته القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ معدلا بالقانون رقم ٢٠٦ سنة ١٩٥٠ وقد استثنى من قاعدة التقدير الحكمى المولين الذين يسكنون حسابات منتظمة عن السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ (وثانيهما) أن ما عول عليه الحكم من أن أرباح سنة ١٩٤٧ مازالت محل نزاع لم يفصل فيه ولم يحسم بحكم قضائى ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير ، يتعارض مع ما نصت عليه المادة ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن تحصيل الضريبة يكون على مقتضى قرار اللجنة وقد أصدرت اللجنة قرارها باعتبار المطعون عليهم من المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ وهذا القرار واجب الاتباع إلى أن يصدر حكم يخالفه .

وحيث إن هذا النعى فى محله وذلك لما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم فى السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ وإن كانت حساباتهم فى تلك السنوات منتظمة (الطعن رقم ٣٠٧ سنة ٢٦ ق) ولا يمنع من ذلك كون أرباح سنة ١٩٤٧ محلا لنزاع لم يحسم أمام القضاء ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير طالما أن دفاتر المطعون عليهم لم تعتمد وصدر قرار من لجنة التقدير بربط الضريبة عليهم بطريق التقدير فى تلك السنة وهذا القرار يتعين التزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر حكم على خلافه طبقا للمادتين ٥٣ و ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد الطيف مرمي المستشارين .

(٩٣)

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) حق المؤلف . التشريع الخاص .

اعترف المشرع في القانون المدني القديم بحق المؤلف على مصنفاته وإن ترك تنظيمه
لتشريع خاص .

(ب) حق المؤلف . "الاعتداء على هذا الحق" . "مسئولية تقصيرية" .

الاعتداء على حق المؤلف في استغلال مصنفه ماليا بعد عمداً لا غير مشروع ، وجبا
للمسئولية التقصيرية .

(ج) دعوى . "أساس الدعوى" .

إقامة المسئولية على أساس قانوني . لا موجب لمناقشة باقي الأسس التي ركن إليها
المدعى في الدعوى .

١ — إذ نص الشارع في المادة ١٢ من القانون المدني القديم على أن "يكون
الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته على حسب القانون المنصوص
بذلك" ، وإذ جاء في قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧
بنصوص في المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ لحماية هذه الحقوق عن طريق فرض
عقوبات جنائية على من يعتدى عليها فإن ذلك يدل على أنه قد اعترف بحق المؤلف
على مصنفاته ووصف هذا الحق بأنه حق ملكية — مع ما في هذا الوصف من
تجاوز — وإذ كان التشريع الخاص بتنظيم حماية هذا الحق والذي أشارت إليه
النصوص المتقدمة لم يصدر إلا في سنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤

مما أدى إلى تعطيل نصوص قانون العقوبات في هذا الشأن فإن ذلك لا ينفي اعتراف الشارع بحق المؤلف وكل ما في الأمر أنه ترك تنظيمه للتشريع الذي وعد بإصداره وذلك على ما قصده النص الفرنسي للمادة ١٢ من القانون المدني الملغى .

٢ — للمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه ما ليا بالطريقة التي يراها فلا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق بغير إذن منه وإلا كان عمله عدوانا على الحق الذي اعترف به الشارع للمؤلف وإخلالا به وبالتالي عملا غير مشروع وخطأ يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر الناشئ عنه طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدني القديم .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر القامدة القانونية الصحيحة المنطبقة على الواقعة قد أقام مسئولية المطعون ضده عن الاعتداء على حق المؤلف على أساس من المسئولية التقصيرية — فلا تثريب عليه إن أغفل مناقشة نظرية الإثراء بلا سبب التي جعلها الطاعن من بين الأسس التي أقام عليها طلب التعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أنه في ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٥ أقام الطاعن وثلاثة آخرون الدعوى رقم ٢٦٣٩ سنة ١٩٤٥ كلى القاهرة ضد المطعون عليه طالبين الحكم بإلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٧٠٤٠٠ جنيه والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية مع المصاريف والأتعاب وقالوا إن المبلغ المطالب به هو قيمة ما يستحقونه من تعويض في ذمة المطعون عليه نظير ما لحقهم من أضرار بسبب نشره ما ألفوه

من اغان وأزجال بغير إذن منهم وذلك فى مجلته (الراديو والبعكوكة) التى انتشرت بين الطبقة الشعبية انتشارا واسعا النطاق منذ درجت على هذا النشر ولم يقف المطعون عليه عند هذا الحد بل أعاد نشر تلك الأغانى والأزجال فى مجموعات يبيعها للناس تحت اسم "أشهر الأغانى" "وأغانى الأفلام". وذكر المدعون أن الأضرار التى أصابتهم تتمثل فيما ضاع عليهم من ربح وهو يقابل ما عاد على المطعون عليه من الربح بسبب هذا النشر بعد خصم ثمن الورق ومصاريف التوزيع لأنه كما يقولون إنما أثرى على حسابهم باستغلاله مجهودهم الفنى والأدبى لحساب نفسه.

وبتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٤٧ أصدرت محكمة القاهرة الابتدائية حكما أوردت فى أسبابه أن المشرع المصرى اعترف بحق المؤلف فى ملكية مؤلفاته فى المادة ١٢ من القانون المدنى وأن هذا الحق هو حق ملكية مطلق لا يشاركه فيه مشارك طول حياته وأن القضاء المصرى الأهلى والمختلط جرى على حماية هذه الحقوق تطبيقا للقواعد القانونية العامة وأخذاً بقواعد العدل ومبادئ القانون الطبيعى وأن هذه الحماية تستند فى أساسها إلى نص المادة ١٥١ مدنى (قديم) التى تقرر المسئولية المدنية على أساس الخطأ أو العمل غير المشروع فيما ارتكبه المدعى عليه من اعتداء على ملكية المدعين لأغانهم وأزجالهم عن طريق نشرها والاتجار فيها دون أن يدفع لهم ثمناً ورأت المحكمة أن العناصر الموجودة فى الأوراق لا تكفى لتقدير التعويض فقضت بحكمها المذكور بنسب خبير حسابى لتقدير التعويض على هدى الخطوط التى رسمتها له وأثناء قيام الخبير بمأموريته تنازل المدعون فيما عدا الطاعن عن دعواهم وقصر الخبير عمله على تقدير ما يستحقه الأخير من تعويض وقد قدره بمبلغ ٣٩٤ جنيها وأخذت المحكمة بهذا التقدير وقضت فى ١٥ من مايو سنة ١٩٥١ بإلزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن هذا المبلغ والمصاريف المناسبة وقد استأنف المطعون عليه الحكم الأول القاضى بتعيين الخبير وذلك بالاستئناف رقم ٣٨٤ سنة ٦٤ ق القاهرة ثم استأنف الحكم القطعى بالاستئناف رقم ٣١ سنة ٦٩ ق وضمت محكمة استئناف القاهرة الاستئنافين وقضت فيهما بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ بقبولهما شكلاً وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف (المطعون عليه) بكافة طرق الإثبات أن نشر أزجال المستأنف عليه كان بناء على طلبه ورضاه وأن العرف الصحفى جرى على أن يسعى أصحاب الأغانى إلى نشر أغانيهم للدعاية

وأن يدفعوا أجرا على ذلك لأصحاب الصحف وصرحت للطاعن بنفى هذه الوقائع . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٤ في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده (الطاعن) مع إلزامه بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ ألف قرش أتعابا للحاماة عنهما . وأقامت المحكمة قضاها على أساس أنه ثبت لها عدم حصول ضرر للمستأنف ضده من جراء قيام المستأنف بنشر أغانيه . وقد طعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ بالإحالة إلى التحقيق وذلك بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ٢ مارس سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن في السببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وذلك من ناحيتين (الأولى) أن محكمة الموضوع بدرجتها جعلت أساس التعويض المادة ١٥١ من القانون المدنى القديم الخاصة بالمسئولية التقصيرية ونذبت المحكمة الابتدائية خيرا لتقدير التعويض ثم حكمت بما قدره الخبير وجاءت محكمة الاستئناف فأصدرت حكما بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ركنى الخطأ والضرر ثم انتهت إلى إلغاء الحكم الابتدائى على أساس انعدام ركن الضرر ووجه الخطأ في هذا - على ما يقول الطاعن هو أنه أسس دعواه كما هو ثابت من صحيفتها ومن مذكراته المقدمة لمحكمة الموضوع - على نظرية الإثراء بلا سبب وهي الأساس القانونى الصحيح لاستحقاقه التعويض الذى طلبه ، ولو أن الحكم المطعون فيه التزم هذا الأساس لما انتهى إلى رفض الدعوى لانتفاء الضرر - (الناحية الثانية) أن محكمة الاستئناف أخطأت إذ أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده أن العرف الصحفى جرى على أن يسمى أصحاب الأغاني لنشر أغانياتهم للدعاية وأن يدفعوا أجرا على ذلك لأصحاب الصحف . وإذ قضت برفض الدعوى على أساس ثبوت هذا العرف لها ذلك أنه لا يجوز اللجوء إلى العرف في المنازعات المدنية إلا حيث يغم القانون والفقهاء فلا يسعفان القاضى في

الفصل في النزاع ، ولقد كان القانون العام كفيلا بحماية حقوق المؤلف قبل أن يصدر القانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ المنظم لهذه الحماية ذلك أن الشارع اعترف من قبل صدوره بحق المؤلف في ملكية مؤلفاته وأجمع الفقه والقضاء على أن هذا الحق هو حق ملكية حقيقي تحميه القواعد القانونية العامة قواعد العدل ومبادئ القانون الطبيعي بناء على المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادتين ١١ من المجموعة المدنية المختلطة ، ٣٤ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وقد جاء القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ منظما لهذه الحماية لا منشئا لها وتبعاً لذلك ما كان يجوز قبل صدور هذا القانون نشر الكتب والمؤلفات بغير رضا مؤلفيها وإذا كانت نصوص القانون كافية لحماية حق المؤلف في مؤلفاته فإنه ما كان يجوز للحكمة أن تلجأ بعد ذلك إلى العرف فإن العرف الخاطئ لا يضيع الحق على صاحبه مادام القانون يحميه .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود بأن الشارع إذ نص في المادة ١٢ من القانون المدني القديم على أن " يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته على حسب القانون المخصوص بذلك " وإذ جاء في قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بنصوص في المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ لحماية هذه الحقوق من طريق فرض عقوبات جنائية على من يعتدى عليها فإن ذلك يدل على أنه اعترف بحق المؤلف على مصنفاته وقد وصف هذا الحق بأنه حق ملكية مع ما في هذا الوصف من تجوز وإذ كان التشريع الخاص بتنظيم حماية هذا الحق والذي أشارت إليه النصوص المتقدمة لم يصدر إلا في سنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ مما أدى إلى تعطيل نصوص قانون العقوبات في هذا الشأن فإن ذلك لا ينفي اعتراف الشارع بحق المؤلف وكل ما في الأمر هو أنه ترك تنظيمه للتشريع الذي وعد بإصداره وذلك على ما يفيد النص الفرنسي للمادة ١٢ من القانون المدني صراحة حيث ورد به .

La propriété littéraire et artistique est réglée par une loi speciale

ومؤدى هذا الحق أن يكون للمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بالطريقة التي يراها فلا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق بغير إذن منه وإلا كان عمله عدوانا على الحق الذي اعترف به الشارع للمؤلف وإخلالا به وبالتالي

يعتبر عملاً غير مشروع وخطأ يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر الناشئ عنه طبقاً لسنة ١٥١ من القانون المدني القديم، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أحال إليه المحكمات المطعون فيهما في خصوص الأساس القانوني الذي تقام عليه مسئولية المطعون ضده قد التزم هذا التكييف القانوني فإن هذين الحكمين لا يكونان قد خالفا القانون في هذا الشأن وليس عليهما بعد أن قررا القاعدة القانونية الصحيحة المنطبقة على الواقعة أن يناقشا نظرية الإثراء بلا سبب التي جعلها الطاعن من بين الأسس التي أقام عليها طلب التعويض .

وحيث إن النعي في شقه الثاني مردود بأن محكمة الموضوع على ما يبين من حكمي المطعون فيهما لم تلجأ إلى العرف كمصدر من مصادر القانون تستقي منه حكماً تطبقه على الواقعة وإنما لجأت إليه للتثبت من واقعة رأيتها متبعة في تحقيق عنصر الضرر اللازم لقيام المسئولية التقصيرية هذه الواقعة هي ما إذا كان مؤلفو الأغاني جروا على السعي لدى أصحاب الصحف لنشر أغانيهم بقصد الدعاية لها وأنهم يدفعون لهم أجراً على هذا النشر . وإذا ثبت للحكمة من التحقيق الذي أجرتة صحة هذه الواقعة استخلصت منها انتفاء حصول ضرر للطاعن من جراء نشر أغانيه في مجلة المطعون عليه ، ولما كان هذا الاستخلاص ليس محل نعي فإن النعي في خصوص ما ورد عليه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثالث على الحكم القطعي المطعون فيه خطأه في الاسناد وقصوره في التسبيب ذلك أنه جاء في فقرته الأخيرة وقسم المؤلفات بحسب طبيعتها إلى مؤلفات تستحق الحماية القانونية وأخرى لا تستحقها وجعل من الأولى المؤلفات العلمية التي لها قيمة في ذاتها وتظل حبيسة كتب وأسفار خاصة يتعذر الإلمام بها على غير طبقة معينة من الناس تقتنيا وجعل من الثانية الأزجال الغنائية فقال إنها ليس لها قيمة تذكر في ذاتها ولم تعد بطبيعتها للاستغلال عن طريق الكتب والمجلات وأنها تستند الغرض الاستغلالي منها بظهورها في الرويات المسرحية والسينمائية أو بإذاعتها بمعرفة المغنين حيث تصبح معروفة للكافة فنشرها بعد ذلك مقترنة بأسماء مؤلفيها في المجلات كما هو الحال في هذه الدعوى فيه ترويج ودعاية للأغاني واعزاز لأصحابها بذيوع صيتهم وهو ما يفيدهم بطريق التبعية . وتلك التفرقة التي أوردها

الحكم لا أصل لها في القانون أو في الوقائع مما يعتبر في نظر الطاعن خطأ في الاسناد كما شاب الحكم قصور في التسبب لإغفاله الرد على ما قدمه الطاعن من مستندات قاطعة في الدعوى تتضمن آراء كبار رجال الأدب والحكم في مصر وكلها تجمع على أن أغانيه قطع من الأدب الرفيع .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن ما ورد في الفقرة الأخيرة من الحكم القطعي المطعون فيه مما هو محل للنعي هو على ما سجله الحكم نفسه استطراد زائد على حاجة الدعوى ، ولما كان الحكم يستقيم بدونه فإنه لا يعيبه ما اشتمل عليه هذا التزيد من خطأ قانوني .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل
وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد الطيف مرمي المستشارين .

(٩٤)

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٦ التمهيدية :

(١) شهر عقارى . طلب شهر المحرر مؤقتا .

لم يرتب الشارع حقا لصاحب الشأن فى الطعن المباشر فى قرارات مأمور الشهر العقارى
باستيفاء بيانات أو مستندات متعلقة بطلبات الشهر . جواز طلب الشهر مؤقتا .

(ب) استئناف . القرار بإبقاء الرقم الوقتى للمحرر أو بإلغائه . التظلم منه .
الطعن فى الحكم الصادر فى التظلم . جوازه .

الحكم بقبول التظلم من قرار قاضى الأمور الوقتية بإبقاء الرقم الوقتى للمحرر بإلغائه استنادا
للسادة ٣٥ ق ١١٤ لسنة ١٩٥٧ . الطعن فيه بالاستئناف أمام محكمة الاستئناف جائز
وإن كان القرار محل التظلم لا يقبل الطعن فيه بأى وجه من الوجوه .

١ — مفاد نص المادة ٣٥ من القانون ١١٤ سنة ١٩٥٧ الخاص بتنظيم الشهر
العقارى أن المشرع لم يرتب لصاحب الشأن حقا فى الطعن المباشر فى القرارات
التي تصدرها مأموريات الشهر العقارى باستيفاء بيان أو استحضار مستند يتعلق
بطلب الشهر بل جعل من القضاء مرجعا للتظلم منها عن طريق غير مباشر وذلك
بطلب شهر المحرر شهرا مؤقتا إلى أن يقول قاضى الأمور الوقتية كلمته فيه بإبقاء
الرقم الوقتى أو بإلغائه .

٢ — لا يعتبر القرار الصادر من قاضى الأمور الوقتية بإبقاء الرقم الوقتى أو بإلغائه
استنادا للسادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٥٧ من قبيل الأوامر على العرائض
التي تصدرها قاضى الأمور الوقتية طبقا للسادة ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون المرافعات

بل هو قرار يحسم به قاضى الأمور الوقتية جميع أوجه الخلاف القائمة بين صاحب الشأن وبين مصلحة الشهر العقارى بخصوص شهر المحرر . وهذا القرار لا يقبل الطعن بأى طريق كان ومن ثم فلا يصح إعادة طرح النزاع من جديد على أى وجه من الوجوه . وإذا كان الحكم الابتدائى قد خالف هذا النظر بقبول التظلم من القرار سالف الذكر والقضاء فى موضوعه ، جاز الطعن فيه بطريق الاستئناف أمام محكمة الاستئناف طبقا للقواعد العامة باعتبار أنه صادر من قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليهما تقدما إلى مأمورية الشهر العقارى بالسيدة زينب بطلبات عن شراء أرض كائنة بناحية دار السلام بحوض الجزيرة فصل ثان ضمن القطعة رقم ١١ تبلغ مساحتها ٣ ف و ٨ ط و ١١ مس ، وقد أعادت إليهما المأمورية هذه الطلبات بتاريخ ١٩٥٣/٧/١٩ بنحتم ” صالح للشهر ” مع رفض البيع على التحديد لأنها رأت أن يكون البيع على الشيوخ ما لم تقدم إليها عقود مسجلة أو نابتة التاريخ قبل سنة ١٩٢٤ تفيد أن ملكية المتصرف فيها على التحديد ، ولما لم ير المطعون عليهما وجهها لاستيفاء هذه الأوراق فقد قدما طلبا بتاريخ ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥٣ إلى أمين مكتب الشهر العقارى بالقاهرة موضحا فيه الأسباب التى يستندان إليها فى ذلك ومرفقا به المستندات التى تؤيد وجهة نظرهما وطلبا منه شهر المحررات شهرا مؤقتا ورفع الأمر الى قاضى الأمور الوقتية بمحكمة القاهرة الابتدائية ليصدر قراره بابقاء الرقم الوقتى بصفة دائمة كنص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى . وقد عرض الأمر فعلا على قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة المذكورة فأصدر قرارا فيه بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بإلغاء أرقام الشهر

المؤقت ، فرغ المطعون عليهما تظلما من هذا القرار إلى نفس القاضي قيد برقم ٣٩٩٧ سنة ١٩٥٣ تظلمات مدنى كلى مصر طلبا فيه الحكم بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع بإلغاء الأمر المتظلم منه وإبقاء الأرقام المؤقتة للحررات وجعلها دائمة ، فدفع الحاضر عن مصلحة الشهر العقارى بعدم قبول التظلم تأسيسا على أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من القانون سالف الذكر لا تجيز الطعن في القرارات التى تصدر من قاضى الأمور الوقفية على هذا الوجه بأى طريق . وبتاريخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ أصدر قاضى الأمور الوقفية حكمه وهو يقضى برفض الدفع وبقبول التظلم شكلا وفي الموضوع بإلغاء الأمر المتظلم منه وإبقاء الأرقام الوقفية للحررات وجعلها دائمة ، وقد أقام قضاءه برفض الدفع على أن مراد الشارع من الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ هو عدم جواز الطعن بطريق الاستئناف فى القرارات التى تصدر من قاضى الأمور الوقفية فى هذا الشأن ، أما التظلم منها فهو ليس طعنا فيها وإنما هو مجرد عرض دفاع الطرف الذى لم يكن عالما بوجود العريضة على القاضى الأمر عند ما أصدر الأمر المتظلم منه ، وخلص من ذلك إلى أنه يصح التظلم من القرارات المذكورة لنفس القاضى الأمر وفقا للمادة ٣٧٥ مرافعات . استأنفت مصلحة الشهر العقارى (الطاعنة) هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٧ سنة ٧١ ق طلبت فيه إلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول التظلم لعدم جواز الطعن فى القرار المتظلم منه ولانعدام ولاية قضاء الأمور الوقفية على نظر النزاع بعد صدور القرار المتظلم منه ، ومن ب الاحتياط الحكم برفض دعوى المطعون عليهما . وقد دفع هذان الأخيران بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من قانون الشهر العقارى تمنع الطعن بطريق الاستئناف فى الحكم الذى يصدر فى التظلم من الأمر الذى يصدره قاضى الأمور الوقفية بإبقاء أو إلغاء الأرقام الوقفية . وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف بقبول الدفع وعدم جواز الاستئناف . وبتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٥ قررت مصلحة الشهر العقارى بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على مذكرتها التى طلبت فيها نقض الحكم ، فقررت دائرة الفحص فى نفس الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وحدد لنظره جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بقضائه بعدم جواز الاستئناف المرفوع منها ، وفي بيان ذلك نقول إن القرار الذى يصدر من قاضى الأمور الوقتية طبقا للمادة ٣٥ من قانون الشهر العقارى لا يعتبر من قبيل الأوامر على العرائض التى يصدرها القاضى الأمر وفقا لقانون المرافعات . بل هو يختلف عنها كل الاختلاف ، لأنه طبقا لقانون المرافعات يصدر القاضى أمره بعد الاطلاع على العريضة المقدمة إليه من الطالب دون علم الخصم الذى صدر عليه الأمر ، والحال غير ذلك بالنسبة للقرارات التى تصدر من قاضى الأمور الوقتية وفقا للمادة ٣٥ فهو يصدر قراره بعد الاطلاع على دفاع الطالب وفحص مستنداته واعتراضات مصلحة الشهر العقارى . وهذا القرار غير قابل للطعن بأى وجه من الوجوه طبقا للفقرة الأخيرة من المادة المذكورة ، أما الحكم المستأنف فهو صادر فى دعوى التظلم من قرار القاضى وهو حكم لم يرد نص بعدم جواز الطعن فيه ، وهو أيضا صادر فى مسألة تتعلق بولاية المحكمة فى نظر التظلم ، ومن ثم يجوز استئنافه طبقا للقواعد العامة فى قانون المرافعات ولا يدخل فى نطاق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ سالفه الذكر .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الشهر العقارى تنعى على أنه لمن أشر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجهها له أن يتقدم بالمحرر نفسه فى خلال عشرة أيام من وقت إبلاغ قرار الاستيفاء إليه ويطلب إلى أمين الشهر العقارى للأسباب التى يستند إليها وبعد إيداع كفالة قدرها نصف فى المائة من قيمة الإلتزام الذى يتضمنه المحرر على ألا يزيد مقدار هذه الكفالة على عشرة جنيهات ، إعطاء المحرر رقما وقتيا ، وفى هذه الحالة يجب على أمين المكتب إعطاء المحرر رقما وقتيا فى دفتر الشهر المشار إليه فى المادة ٣١ ودفاتر الفهارس ، وطليه "أمين المكتب" أن يرفع الأمر إلى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها . المكتب ، ويصدر القاضى قراره على وجه السرعة بإبقاء الرقم الوقتى بصفة دائمة أو بإلغائه تبعا لتحقيق أو تخلف الشروط التى يتطلب القانون توافرها لشهر المحرر . ولا يجوز الطعن فى القرارات التى تصدر على هذا الوجه بأى طريق . ومفاد هذا النص ، كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ، أن المشرع لم يرتب لصاحب الشأن حقا فى الطعن المباشر فى القرارات

التي تصدرها مأموريات الشهر العقاري باستيفاء بيان أو استحضار مستند متعلق بطلبات الشهر ، بل جعل من القضاء مرجعا للتظلم فيها عن طريق غير مباشر ، وذلك بطلب شهر المحرر شهرا مؤقتا إلى أن يقول قاضي الأمور الوقفية كلمته فيه بإبقاء الرقم الوقفي أو إلغائه — والقرار الذي يصدره القاضي على هذا الوجه غير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، لما كان ذلك فإن هذا القرار لا يعتبر من قبيل الأوامر على المرائض التي تصدرها قاضي الأمور الوقفية طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ مرافعات ، بل هو قرار يحسم به قاضي الأمور الوقفية جميع أوجه الخلاف القائمة بين صاحب الشأن وبين مصلحة الشهر العقاري بخصوص شهر المحرر ، وهذا القرار لا يقبل الطعن بأي طريق كان . ومن ثم فلا يصح إعادة طرح النزاع من جديد بأي وجه من الوجوه — ولما كان الحكم الابتدائي قد خالف هذا النظر بقبوله التظلم والقضاء في موضوعه وكان هذا الحكم مما يجوز استئنافه لدى محكمة الاستئناف طبقا للقواعد العامة ، باعتباره صادرا من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد الطيف مرمى المستشارين .

(٩٥)

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) تقادم مكسب . إلترام الضمان فى البيع .

ليس فى القانون ما يمنع البائع أو ورثته من كسب ملكية العين المبيعة بوضع اليد
المدة الطويلة متى توافرت شروط التقادم المكسب قانونا .

(ب) إعلان . أوراق المحضرين .

إفقال المحضر لإثبات عدم وجود المطلوب لإعلانه يترتب عليه بطلان ورقة الإعلان .

١ - إن الأساس التشريعى للتملك بمضى المدة الطويلة هو قيام قرينة
قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد . وليس فى القانون
ما يمنع البائع من كسب ملكية العين المبيعة بوضع اليد المدة الطويلة بعد البيع
إذا ما توافرت لديه الشروط القانونية لهذا التملك وهو ما يتحقق به قيام السبب
المشروع . ومن ثم فإن القول بأن تمسك ورثة البائع بهذه الملكية يعتبر تعرضا
من جانبهم لا يتفق وواجب الضمان المفروض عليهم قانونا هو قول مخالف
لل قانون .

٢ - الأصل فى إعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين ١١ و ١٢ مرافعات
أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو فى موطنه فإذا لم يجد المحضر
الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه
أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه ، فإذا أغفل المحضر إثبات عدم
وجود المطلوب إعلانه فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان طبقا
للسادة ٢٤ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن واقعة الدعوى تتحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى ٢٩ سنة ١٩٥٠ كلى مصر ضد المطعون عليهم وطلبوا الحكم بثبوت ملكيتهم إلى العقار الموضع بالصحيفة والغاء البيع الصادر من المطعون عليه الخامس عن نفسه وبصفته وكلا عن كل من أنيس يوسف الهنود ومارى يوسف الهنود إلى المطعون عليه الأخير واعتباره كأن لم يكن ومحو كافة التسجيلات على العقار المذكور وقال الطاعنون شرحا للدعوى إنه بمقتضى عقد مؤرخ فى ١٩٠٧/٣/٢٢ وثابت التاريخ فى ١٩٠٧/٤/١٨ تحت رقم ٦٠٢٨ بمحكمة مصر المختلطة باع مورث المطعون عليهم هذا الأخير إلى مورثهم قطعة أرض فضاء مساحتها ٦٠٣ م شيوخا فى ١٢٠٧ م ثم ابتاع مورثهم أيضا من نفس البائع القدر المكمل للقطعة كلها ووضع يده عليها وضعا هادئاً مستمرا ظاهرا واستغلها بالتأجير للغير دون منازعة بيد أن التكليف ظل باسم البائع لاهمال التسجيل إلى أن عثر الورثة - الطاعنون - على العقد بعد وفاة مورثهم فحرروا عنه محضر ايداع رسمى بقلم رهون محكمة مصر المختلطة فى ١٩٤٧/١٠/١٦ وشهر تحت رقم ٨٤٣٤ إلا أن المطعون عليه الخامس تصرف للمطعون عليه الأخير فى مقدار ٤٩٤,٤٠ مترا من القطعة المذكورة بمقتضى عقد بيع رسمى شهر تحت رقم ١٨٩٥ سنة ١٩٤٩ اعتمادا على أن التكليف مازال باسم البائع . ومحكمة أول درجة حكمت فى ١٩٥٤/١/٣ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يد الطاعنين ومورثهم من قبلهم على القدر المبيع بمقتضى العقد وعلى القدر الآخر وضعا مكسبا للملكية على أن يكون للدعى عليه الأخير النفى . وبعد أن سمعت المحكمة الشهود حكمت فى ١٦ مايو سنة ١٩٥٤ برفض الدعوى تأسيسا على ثبوت الملكية للبائع وورثته بوضع اليد المدة الطويلة بالنسبة للقدر المبيع وعلى أن وضع يد المدعين على القدر الأخير لم يتأيد .

استأنف — الطاعنون — هذا الحكم بالاستئناف برقم ٩٢٣ سنة ٧١ ق بمحكمة استئناف القاهرة طالبن الحكم بقبول الاستئناف شكلا وأصليا ببطالان الحكم الابتدائي واحتياطيا بلغائه بكامل أجزائه وأسسوا طلبهم الخاص ببطالان الحكم الابتدائي على قولهم إنه صدر في غيبة أحد المدعين — السيد أرنست شهاب — دون إعداره وفي غيبة أحد المدعى عليهم — السيد نصرى يوسف — دون إعداره أيضا . وفي الموضوع نعو على الحكم المستأنف إعداره لعقد سنة ١٩٠٧ وهو عقد ناقل للملك طبقا للمادة ٢٦٦ مدنى قديم بالنسبة للقدر المبيع وبالنسبة للقدر الأخير نعو عليه الأخذ بأقوال شهود المطعون عليه الأخير دون بيان لأساس الترجيح وقضت محكمة الاستئناف في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٦ بقبول الاستئناف شكلا برفض الدفع ببطالان الحكم المستأنف وفي موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، وبتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٦ قرر وكيل الطاعنين بالطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٠/١٠/٢٣ وبها صممت النيابة على رأيها المبدى في مذكرتها طالبة رفض الطعن فقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، ونظر الطعن بجلسة ١٩٦١/١٠/١٢ وفيها صممت النيابة على الدفع الذى أبدته في مذكرتها الأخيرة ببطالان إعلان المطعون عليها الثالثة لإعلانها في مواجهة ابنها دون أن يثبت المحضر غيابها وأصرت على رأيها المبدى بمذكرتها الأولى .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن الأصل فى إعلان أوراق المحضرين وفقا للمادتين ١٢ و ١١ من قانون المرافعات أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو فى موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان طبقا للمادة ٢٤ من قانون المرافعات .

ولما كان يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذ توجه لإعلان المطعون عليها الثالثة أعلنها مخاطبا مع أخيها الذى تسلم صورة الإعلان ولم يثبت فى محضره عدم وجود المطلوب إعلانها فإنه يترتب على عدم مراعاة هذا الإجراء عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليها المذكورة .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون في السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ناحيتين الأولى — أنه بنى قضاءه على جواز تملك البائع لمورث الطاعنين للعقار المبيع بالتقادم وفي هذا بجانب للتطبيق القانوني السليم لأن الثابت أن مورث المطعون عليهم قد باع قطعة الأرض موضوع الدعوى لمورث الطاعنين بمقتضى عقد أصبح حجة على الكافة بإيداعه مكتب الشهر العقاري سنة ١٩٤٧ الأمر الذي لا يقوم معه وضع يد المورث لأنه بائع ملتزم بضمان التعرض — كما أخطأ الحكم فيما يختص بتغيير السند حين قال أن الترام التسليم سقط بفوات ١٥ سنة تبدأ من ١٩٠٧/٤/٨ دون المطالبة به وليس ثمة مانع من تحويل وضع يد البائع إلى وضع يد مقترن بنية التملك من ١٩٢٢/٤/٨ اليوم التالي على سقوط الترام التسليم ووجه الخطأ أن الترام التسليم ليس هو مناط الفصل في النزاع وإنما المناط هو الالتزام بالضمان .

والثانية — أن الحكم خالف المادة ٩٧٢ مدني التي تقضي بأن ليس لأحد أن يكسب التقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير أو بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك وذلك بفعل إيجابى يوجه من البائع ضد المشتري وليس للقاضي أن يحكم بحصول التغيير في سند الحيازة كما حدث من الحكم المطعون فيه بالرغم من خلو الأوراق من دليل عليه وبالرغم من عدم تعرض محكمة أول درجة له .

وحيث إن الأساس التشريعي للتملك بمضى المدة الطويلة هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد وليس في القانون ما يمنع البائع من كسب ملكية العين المبيعة بوضع اليد المدة الطويلة بعد البيع إذا ما توافرت لديه الشروط القانونية لهذا التملك وهو ما يتحقق به قيام السبب المشروع وهذا ما جرى به قضاء هذه المحكمة ومن ثم كان القول بأن تمسك ورثة البائع بهذه الملكية يعتبر تعرضا من جانبهم لا يتفق وواجب الضمان المفروض عليهم قانونا هو قول مخالف للقانون ، ولما كانت محكمة الموضوع قد حصلت تحصيلها سائغا في حدود سلطتها الموضوعية توافر الشروط القانونية لتملك البائع

وورثته من بعده للعين موضوع النزاع بالمدة الطويلة وكان لا محل للاستناد للمادة ٩٧٢ من القانون المدني المقابلة للمادة ٧٩ من القانون المدني القديم الذى يحكم الواقعة لأنهما تعنيان الحيازة العارضة مما لا ينطبق على واقعة الدعوى فإن هذا النعى بشقيه يكون غير سديد .

وحيث أن الطاعنين ينعون فى السببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه بطلانه إذ تمسكوا فى الاستئناف ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم حضور الطاعن الأخير — أو من يمثله كما أنه لم يعذر طبقا للمادة ٩٤ مرافعات وكذلك لعدم اصدار المطعون عليه الخامس طبقا للمادة ٩٦ مرافعات ورغم تمسكهم بهذا البطلان فإن رد الحكم المطعون فيه جاء على خلاف الثابت بالأوراق التى خلت من الدليل على اصدار الطاعن الرابع ومن الدليل على سلامة إعلان المطعون ضده الخامس فى المهجر فى العنوان الذى حددته وزارة الخارجية اللبنانية حينما أ صدر فى لبنان كما لم تستظهر المحكمة الاستئنافية الدليل على صحة الإصدار والإعلان بالنسبة لما الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور المبطل .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود بما أثبتته الحكم المطعون فيه فى أسبابه من أن المدعين (الطاعنين) فى هذه الدعوى قد اتخذوا جميعا محلا مختارا لهم بالقاهرة مكتب الأستاذ أيوب عبد الملك الذى حضر عنهم جميعا بالجلسات وترافع عنهم وقدم المذكرات باسمهم وأن الحكم المستأنف أشار فى ديباجته إلى اتخاذهم مكتب الأستاذ المترافع المذكور محلا مختارا للطاعنين .

وبما أثبتته الحكم المطعون فيه أيضا من أنه خلافا لما ذهب إليه المستأنفون فى صحيفتهم فإن السيد نصرى يوسف قد تم إصداره على وجه قانونى بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٥١ — ولما كان الطاعنون لم يقدموا ما يثبت مخالفة هذه الوقائع التى أثبتتها الحكم للثابت بالأوراق فإن النعى يكون عاريا عن الدليل .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد اللطيف مرمى المستشارين .

(٩٦)

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٢٧ القضائية :

شفعة . وجوب إيداع الثمن قبل رفع الدعوى . ميعاده .

لم تحدد المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدنى فاصلا زمنيا معيناً بين الإيداع ورفع الدعوى .
لا يشترط حصول الإيداع فى اليوم السابق على رفع الدعوى .

تضمن نص المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدنى شرطين أولهما : أن يودع
الشفيع الثمن الحقيقى خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان
الرجعة . والثانى : أن يكون هذا الإيداع سابقاً على رفع الدعوى . وقد هدف
المشرع من حصول هذا الإيداع قبل رفع الدعوى إلى ضمان الجدية فى طلب
الشفعة ولم يحدد فاصلاً زمنياً معيناً بين الإيداع ورفع الدعوى فاشتراط حصول
الإيداع فى اليوم السابق هو قيد آخر لا يحتمله النص ولا يتفق مع فكرة التيسير
فى الميعاد التى أخذ بها الشارع . أما التحدى بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات
فمردود بأن القانون قد شرط ميعادين أحدهما محدد بالأيام له بداية ونهاية والثانى
غير محدد بالأيام وإنما بفواصل زمنية غير محددة وهو مجرد الأسبقية أو القبلية
على رفع الدعوى مما لا محل معه لإعمال حكم تلك المادة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقعة حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل
فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢ سنة ١٩٥٥ مسدنى كلنى بنى سويف ضد

المطعون عليهم طلب فيها الحكم بأحقية في أخذ فدان واحد وه قراريط
و ١٧ سهم بالشفعة مقابل الثمن الحقيقي وقدره ٢٢٠ جنيه أو الثمن الذي تظهر صحته
استنادا إلى أنه يجاور الأطيان المشفوع فيها من جهتين وله حق ارتفاع عليها .
وقد دفع المطعون عليهما الأولان هذه الدعوى بسقوط الحق في الشفعة لأن
الشفيع أودع الثمن الذي سماه للقدر المشفوع فيه في يوم ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٤
وهو نفس اليوم الذي أعلنت فيه صحيفة دعوى الشفعة مخالفا بذلك حكم المادة
٩٤٢ من القانون المدنى وهى توجب اتمام الإيداع قبل إعلان صحيفة الدعوى
وأصدرت المحكمة الابتدائية حكمها في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بقبول هذا الدفع
وبسقوط حق المدعى (الطاعن) في الأخذ بالشفعة — واستأنف الطاعن هذا
الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة في الدعوى رقم ١٣٤ سنة ٧٣ ق ففضى بتأييده
في ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٦ ، وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وذلك
بتقرير مؤرخ ٩ مايو سنة ١٩٥٧ — وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة
مذكرة طلبت فيها رفض الطعن .

وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ فأصدرت
قرارها بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة — وبتاريخ أول ديسمبر ، ٣ ديسمبر
سنة ١٩٦٠ أعلن الطاعن تقرير الطعن إلى المطعون عليهم مؤشرا عليه بقرار الاحالة .
ثم أودع أصل ورقة اعلان الطعن والمذكرة الشارحة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠
ولم يرد المطعون عليهم . وأودعت النيابة العامة مذكرة تكميلية أشارت فيها إلى صحة
إجراءات الطعن وأحالت فيها على رأيها السابق الذى صممت عليه بجلسته المرافعة .

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون
وتأويله ذلك أنه رد على الإنذار الموجه إليه باعلان رغبته في الأخذ بالشفعة في
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه الإنذار أى في يوم ١٦ أغسطس
سنة ١٩٥٤ وأودع الثمن في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٤ في الميعاد القانونى وأثبت رقم
قسمة الإيداع في عريضة الدعوى التى أعلنت في ذلك اليوم بعد حصول الإيداع ،
ولكن الحكم المطعون فيه رغم هذه الوقائع الثابتة أخطأ في قضائه بسقوط حق
الطاعن في الأخذ بالشفعة استنادا إلى أنه لم يودع الثمن قبل رفع الدعوى .

وحيث أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على أن ما اشترطته المادة ٢/٩٤٢ مدنى من وجوب ايداع كل الثمن الحقيقى خزانة المحكمة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة ومراعاة أن يكون هذا الايداع قبل رفع دعوى الشفعة وإلا سقط الحق فيها ، لم يتقرر ذلك لمصلحة البائع وحده بل لمصلحة من يكون له حق فى الثمن المذكور كله أو بعضه عندما يثبت حق الشفعة بحكم نهائى ، وحتى يكون كل منهم على بينة من الإجراءات ليستطيع إن شاء أن يتفادى رفع الدعوى وإذا ما وجب أن يكون الايداع قبل رفع الدعوى — وكان القانون فى صدد تحديد الميعاد بالأيام ، فلا يلتفت عند احتسابه إلى الساعات وتكون القبلية منصبة على اليوم الذى رفعت فيه الدعوى بحيث يتم الايداع فى اليوم السابق على يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ما بين الساعة صباحا والخامسة مساء والقول بغير ذلك فيه خروج بالنص عن المعنى الذى تحمله عباراته وتعديل للميعاد الذى أمر به الشارع ويكون توكيد الشارع بقوله — مع مراعاة أن يكون الايداع قبل رفع دعوى الشفعة لغوا ، هذا وهو الذى بنى عليه الحكم قضاءه غير صحيح فى القانون ذلك أنه يبين من الرجوع للأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجديد أن لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ أيدت فكرة ايداع الثمن بدلا من عرضه ، واتجهت إلى تقييد الشفعة للتوفيق بين رأى القائلين بإلغاء نظام الشفعة والقائلين بإبقائه . ورأت هذه اللجنة أن مدة الخمسة عشرة يوما التى كانت مفتوحة لتمام الايداع فى خلالها هى مدة قصيرة ، بفعلتها ثلاثين يوما توخيا للتيسير حتى يكون لدى طالب الشفعة مدة معقولة ووضع نص المادة ٩٤٢ مدنى على هذا الأساس متضمنا شرطين أولهما : أن يودع الشفعى الثمن الحقيقى خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ اعلان الرغبة والثانى : أن يكون هذا الايداع سابقا على رفع الدعوى . وقد هدف المشرع من حصول هذا الايداع قبل رفع الدعوى إلى ضمان الجدية فى طلب الشفعة ولم يحدد فاصلا زمنيا معينيا بين الايداع ورفع الدعوى فاشتراط حصول الايداع فى اليوم السابق هو قيد آخر لا يمتلئه النص ولا يتفق مع فكرة التيسير فى الميعاد

التي أخذ بها الشارع ، أما التحدى بالمادة ٢٠ مرافعات فردود بأن القانون قد شرط ميعادين أحدهما محدد بالأيام له بدايته ونهايته . والثاني غير محدد بالأيام وإنما بفاصل زمني غير محدد وهو مجرد الأسبقية أو القبليّة على رفع الدعوى مما لا محل معه لأعمال حكم تلك المادة — لما كان ذلك وكان الثابت أن الإيداع قد سبق رفع الدعوى التي أعلنت للطعون عليهم في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٤ قبل مضي الثلاثين يوما من إعلان الرقبة بدلالة الإشارة في عريضتها إلى رقم قسيمة الإيداع فإن شروط المادة ٢/٩٤٢ مدني تكون قد توفرت . وإذا جرى الحكم المطعون فيه على سقوط حق الطاعن في الشفعة تأسيسا على وجوب حصول الإيداع في اليوم السابق على رفع الدعوى بالأقل يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(٩٧)

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٧ القضائية :

إعلان . ” كيفية الإعلان ” ” الاعلان في مواجهة النيابة ” . نقض .
” إعلان تقرير الطعن ” .

لا يصح إعلان الخصم في مواجهة النيابة بالأوراق القضائية إلا بعد القيام بتحريرات كافية عن محل
إقامته وعدم الاهتداء إليه .

إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الاعلان لشخص أو محل إقامة
المعلن إليه إنما أجازها القانون على سبيل الاستثناء . ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا
قام المعلن بالتحريرات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد حسن النية للتقصي
عن محل إقامة المعلن إليه وأثبت أنه رغم ما قام به من البحث والتحرى لم يهتد
إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانه . ولا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك
المعلن هذا الطريق الاستثنائي . وإذن متى كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن
المطعون عليهم يقيمون في محل آخر غير الذي وجه لهم في الاعلان ولم يبين الطاعن
سبب اعتراضه عن توجيه الاعلان إليهم فيه وليس في الأوراق ما يدل على أنهم
تركوه فإن إعلانهم بالطعن في النيابة يكون قد وقع باطلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لأن الطاعن
وجه إعلان الطعن إلى المطعون عليهم في مواجهة النيابة في ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٠

استنادا إلى أن موطنهم بالجمهورية العربية المتحدة غير معلوم وأنهم كانوا مقيمين أصلا برقم ١٣ شارع سلفاجو قسم باب شرقى بالأسكندرية وأنه لما توجه المحضر لإعلانهم به فى نفس اليوم وقبل إعلانهم للنيابة تبين أنهم تركوا ذلك الوطن ولم يستدل على موطنهم الجديد مع أن إعلان المطعون عليهم للنيابة لا يصح إلا إذا أثبت طالب الإعلان أنه رغم ما قام به من البحث والتحرى لم يهتد إلى معرفة موطن المراد إعلانة وإنه لم يثبت ذلك بل ثبت أنه أهمل إعلانهم فى موطنهم الموضع بالحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن هذا الدفع صحيح ذلك لأنه يبين من الإطلاع على الأوراق أنه رغم ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه من أن المطعون عليهم يقيمون برقم ٢٨ شارع عرقى باسبورتنج بالأسكندرية فإن الطاعن لم يحاول إعلانهم فى العنوان المذكور بل وجه الإعلان إليهم يوم ١٩/١٠/١٩٦٠ بالمنزل رقم ١٤٢ شارع الأمير إبراهيم محطة اسبورتنج الصغيرة رمل الأسكندرية ، ولما رد الأصل بدون إعلان لإجابة بواب المنزل بأنهم تركوا مسكنهم فى ذلك العنوان منذ مدة طويلة عاد الطاعن ووجه الإعلان إليهم يوم ٢٢/١٠/١٩٦٠ بالمنزل رقم ١٣ شارع سلفاجو قسم باب شرقى بالاسكندرية — فلما أعيد الأصل بدون إعلان لإجابة البواب كذلك بأنهم تركوا ذلك السكن وأنه غير مستدل على محل إقامتهم ، اكتفى طاعن بتوجيه الاعلان إليهم فى نفس اليوم فى مواجهة النيابة .

ولما كان إعلان الأوراق القضائية فى النيابة بدلا من الاعلان لشخص ومحل إقامة المعلن إليه إنما أجازها القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث بحسن النية للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه وأثبت أنه رغم ما قام به من البحث والتحرى لم يهتد إلى معرفة محل إقامة المراد إعلانة الأمر الذى لم يثبت فى حالة الطاعن ، ولا يكفى أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك الطاعن هذا الطريق الاستثنائى لا سيما إذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه كما تقدم أن المطعون عليهم يقيمون فى محل آخر غير الذى وجه إليهم فى الاعلان ، ولم يبين الطاعن سبب إعراضه عن توجيه الاعلان إليهم فيه وليس فى الأوراق ما يذل على أنهم تركوه .

لما كان ذلك فإن إعلان المطعون عليهم بالظن فى النيابة يكون باطلا ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً ،

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(٩٨)

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض ” إعلان تقرير الطعن ” .

بيان صفة من استلم صورة إعلان تقرير الطعن . إجراء جوهري يترتب على إخفائه بطلان الإعلان .

(ب) نقض ” الخصوم في الطعن ” .

اختصاص من لم يكن خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع ، فبرجائز .

١ — بيان صفة من استلم صورة إعلان تقرير الطعن لإجراء جوهري أوجبه القانون يترتب على إخفائه بطلان الإعلان عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات ومن ثم فيكون الطعن باطلا * .

٢ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفا في النزاع الذي حسمه الحكم المطعون فيه بحيث إذا اختصم في الطعن من لم يكن خصما في النزاع أمام المحكمة التي أصدرته كان الطعن بالنقض بالنسبة له غير مقبول شكلا .

* قس المبدأ مقرر بالقاعدة رقم ٥٤ جلسة ١٩٦١/٤/٢٠ العدد الثاني من السنة الثانية هـ من مجموعة المكتب الفني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن النقابة المطعون عليها تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل ضد الشركة الطاعنة طالبة تقرير حق العمال فى عدة مطالب ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وديا فأحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة . وقيد بجدولها تحت رقم ٥٩ سنة ١٩٥٣ . وبجلسة أول يولييه سنة ١٩٥٣ أصدرت الهيئة قرارها فى هذا النزاع . ثم تقدمت النقابة إلى هيئة التحكيم طالبة تفسير القرار سالف الذكر فأصدرت الهيئة قرارها المفسر بجلسة ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ . وطعننت الشركة على هذا القرار الأخير أمام محكمة القضاء الإدارى بالدعوى رقم ٦٩٢٥ سنة ١٩٥٤ طالبة إلغائه واختصمت فى دعواها كلا من وزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية ورئيس هيئة التحكيم ورئيس النقابة . وبجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ وقورت إحالته إلى هذه الدائرة فنظراً ما بها بجلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦١ حيث أصر وكيل الطاعنة على طلباته وتمسك وكيل المطعون عليهم الثلاثة الأول بالدفع بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لهم وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها من دفوع ودفاع .

ومن حيث إن المطعون عليهم الثلاثة الأول وكذا النيابة العامة دفعوا بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للمطعون عليهم سالفى الذكر لأنهم لم يختصموا أمام هيئة التحكيم وإنما اختصموا لأول مرة فى هذا الطعن .

ومن حيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض لا تجوز إلا بين من كانوا خصوماً فى النزاع الذى حسمه الحكم المطعون فيه . ولما كان يبين من الأوراق أن المطعون عليهم

الأول والثاني لم يكونا مختصمين في النزاع الذي صدر في شأنه القرار المطعون فيه وكان المطعون عليه الثالث هو رئيس الهيئة التي أصدرت هذا القرار فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة لهم .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الأخيرة لأن الطاعنة إذ أعلنتها بصورة من تقرير الطعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة وقع هذا الإعلان باطلا لعدم بيان صفة من استلم الصورة نيابة عنها .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من أصل إعلان المطعون عليها الأخيرة بصورة من تقرير الطعن في المرحلة التالية لصدور قرار الإحالة أن الإعلان وجه إلى السيد محمود شاهين رئيس نقابة الشركة بمقرها بالطالبة وأن المحضر خاطب السيد/محمود إبراهيم نخرى الموظف المختص بالشركة دون أن يبين صفة هذا الأخير في استلام الصورة نيابة عن النقابة .

ولما كان هذا البيان واجبا ويترتب على إغفاله بطلان الإعلان ومن ثم يكون الطعن باطلا .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(٩٩)

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٧ القضائية :

ضرائب . استئناف . دعوى "وقف السير في الدعوى" .

اتفاق الطرفين على وقف السير في الاستئناف . عدم تعجيله في الميعاد القانوني . اعتبار المستأنف تاركا استئنافه . عدم تمسك المستأنف بأن الوقف كان تطبيقا للقانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ . لا يجوز التحدى بذلك أمام محكمة النقض .

متى كان وقف السير في الاستئناف المرفوع من الطاعن ضد مصلحة الضرائب قد تم باتفاق الطرفين وفي أول جلسة تحددت لنظر الاستئناف بعد التعجيل دفعت مصلحة الضرائب باعتبار الطاعن تاركا استئنافه لعدم تعجيله في مدة الثمانية أيام التالية لانتهاء مدة الوقف وذلك طبقا للسادة ٢٩٢ فقرة ٢ من قانون المرافعات وكان الطاعن لم يبد دفاعا أو يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن الوقف إنما كان تطبيقا لأحكام القانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ فإنه لا يكون هناك وجه للتحدى أمام محكمة النقض بأحكام القانون المذكور أو القانون رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٨ بافتراض أنه مفسر له والنعى المبني على هذا السبب يكون عاريا عن الدليل (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر الأوراق — تتحصل في أن مصلحة الضرائب المطعون عليها رفعت الدعوى رقم ١٤٤٥ سنة ١٩٥٣

(*) نفس المبدأ مقرر في الحكم الصادر في الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٢٧ ق بذات الجلسة .

تجارى القاهرة ضد الطاعن طلبت الحكم فيها بإلغاء القرار الصادر من لجنة الطعن بين الطرفين فيما قضى به من سقوط حق المصلحة بالتقادم عن الفترة من ١٩٤٧/٢/١ حتى ١٩٤٧/٥/٣١ وتأيد قرار المأمورية لأرباح الممول "الطاعن" في هذه الفترة بمبلغ ٩٩٩ ج مع المصروفات والأتعاب وبتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى اللجنة لنظر الموضوع فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٤٧ سنة ٧١ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وبجلسة ١٩٥٥/١١/٩ حكمت المحكمة بوقف الدعوى ستة أشهر باتفاق طرفي الخصومة وعجل الطاعن استئنافه في ١٩٥٦/١١/١٣ . وبجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٧ وهى أول جلسة نظر فيها الاستئناف بعد التعجيل دفع الحاضر عن مصلحة الضرائب باعتبار المستأنف تاركا استئنافه لعدم تعجيله في المدة القانونية طبقا للمادة ٢/٢٩٢ من قانون المرافعات إذ أن مدة الوقف كانت قد اتمت في ٩ من مايو سنة ١٩٥٦ ولم يتم التعجيل خلال الثمانية الأيام التالية ولم يبد الطاعن دفاعا في هذا الدفع فقضت محكمة الاستئناف بجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٧ باعتبار المستأنف تاركا استئنافه عملا بالمادة المذكورة وأعلن الحكم للطاعن في ١٩٥٧/٧/٢٠ فقرر بالطعن فيه بطريق النقض في ١٩٥٧/٨/٨ وطلب للأسباب الواردة بتقريره نقض الحكم المطعون فيه وقد نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم .

وحث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ طبق على واقعة الدعوى المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات بينما أن وقف الدعوى كان بسبب تقديم الطاعن طلبا إلى لجنة التصالح في قضايا الضرائب والتي صدر بتشكيلها قرار وزير المالية في ١٩٥٤/٢/٢٨ ثم القانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ وتقضى نصوصه بأن يكون وقف الدعوى لمدة سنة تمتد إلى ستة أشهر أخرى إذا طلبت اللجنة ذلك إلى المحكمة المنظور أمامها النزاع ولما كانت المصلحة "المطعون عليها" هي التي تتولى إجراءات الصلح وتعين لجانه وتحديد تاريخ انعقادها واتخاذ

إجراءات التصديق على قراراتها فإذا هي تجاوزت في ذلك الأجل المحدد بالمادة ٢٩٢ مرافعات فإنها تكون قد تنازلت ضمنا عن التمسك بالدفع باعتبار الطاعن تاركا استئنائه لأنه دفع غير متعلق بالنظام العام هذا فضلا عن أن وقف الدعوى وإن كان باتفاق الطرفين وفقا للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات إلا أن ذلك لا يمنعهما من الاتفاق في فترة الوقف على اتخاذ أى طريق آخر لإنهاء الخصومة وقد اختارا الإحتكام إلى القانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ وقدم الطاعن فعلا طلبا للصالح عملا بالقانون المذكور فيكون هو القانون الواجب التطبيق دون المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود إذ يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن وقف السير في الدعوى كانت باتفاق الطرفين ، ولما عجلت الدعوى بجلسة ١٩٥٧/١/٢٣ دفعت المصلحة في أول جلسة لها بعد التعجيل باعتبار الطاعن تاركا استئنائه لعدم تعجيله في المدة القانونية عملا بالمادة ٢/٢٩٢ مرافعات والتمس الطاعن التأجيل للرافعة في الدفع فأمهاته المحكمة بجلسة ١٩٥٧/١/٣٠ ولكنه لم يحضر لإبداء دفاعه وليس في الأوراق ما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الوقف كان تطبيقا لأحكام القانون ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ مما يجعل النعى في خصوصه عاريا عن الدليل ومن ثم فلاوجه للتحدى أمام هذه المحكمة بأحكام القانون ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ المشار إليه أو القانون ١٠٤ سنة ١٩٥٨ باقتراض أنه مفسر له لما سلف بيانه مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين .

(١٠٠)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٢٦ القضائية :

نقض "إعلان الطعن" . إيداع أصل ورقة إعلان الطعن .

وجوب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة في الخمسة عشر يوما التالية في قرار الإحالة . وجوب إيداع أصل ورقة إعلان الطعن في خلال الخمسة أيام التالية لاقتضاء ميماد الاعلان . إفعال الاجرائين يستتبع بطلان .

توجب المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على الطاعن إذا ما صدر قرار من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ، كما توجب أيضا أن يودع خلال الخمسة أيام التالية لاقتضاء هذا الميماد أصل ورقة إعلان الطعن ومن ثم فإذا تخلف الطاعن عن القيام بهذين الاجراءين الجوهريين أو أيهما فإن ذلك يستتبع بطلان الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الثابت من الأوراق أن دائرة فحص الطعون قررت في ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ إحالة هذا الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية — ولما كان

(*) قس المبدأ مكرر في الطعن رقم ٤٩ سنة ٢٦ ق بجلسته ١١/٩/١٩٦١ . وفي الطعن رقم ١٦٤ سنة ٢٦ ق بجلسته ١١/١٦/١٩٦١ . وفي الطعن رقم ٥١٥ سنة ٢٦ ق بجلسته ١١/٢٢/١٩٦١ .

إعمال المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٥٧ في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ يوجب سريان أحكام المواد من ٩ إلى ١٧/١ منه على هذا الطعن مادام أنه لم يكن قد حددت جلسة لنظره أمام هذه الدائرة عند العمل بالقانون المشار إليه. وكانت المادة ١١ من القانون المذكور توجب على الطاعن إذا ما صدر قرار من دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة. كما توجب عليه أيضا أن يودع خلال الخمسة الأيام التالية لاتقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن — لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعلن طعنه إلى المطعون عليها الأولى وهي الخصم الحقيقي في الدعوى والذي صدر لمصلحته الحكم المطعون فيه — وبالتالي لم يودع خلال الأجل المضروب لذلك — أصل ورقة إعلان الطعن إلى هذا الخصم الحقيقي — وإنما اكتفى بتقديم أصل ورقة إعلان الطعن إلى المطعون عليه الثاني — فإن تخلفه عن القيام بهذين الإجراءين الجوهريين يستتبع بطلان الطعن .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١٠١)

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) إستئناف . ”الأحكام الجائز استئنافها“ . القبول المانع في الطعن .

حكم إحالة القضية إلى دائرة تجارية تضمن قضاء قطعيًا في خصوص تجارية الدين .
جواز الطعن فيه استقلالاً . لا يمنع ذلك من استئنافه مع الحكم في الموضوع ما دام
الميعاد ممتدا ولم يتم دليل على قبوله من المحكوم عليه قبولاً مانعاً .

(ب) أوراق تجارية . ”سند إذني“ . ”أعمال تجارية“ . حكم . ”عيوب
التدليل“ . قصور . ”ما يعد كذلك“ .

بعد السند الإذني عملاً تجارياً إذا كان موقفاً عليه من تاجر سواء كان مرتباً على معاملة
تجارية أو مدنية وبعد كذلك عملاً تجارياً إذا كان موقفاً عليه من غير تاجر متى كان مرتباً
على معاملة تجارية . إفعال الرد على ما تمسك به المدعي الموقع على السند من أنه تاجر .
نصوص .

١ — إن إحالة حكم القضية من الدائرة المدنية إلى الدائرة التجارية ولو كان قد
تضمن قضاء قطعيًا في خصوص تجارية الدين وكان لذلك مما يجوز الطعن فيه
استقلالاً إلا أن هذا لا يحول دون استئنافه مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى
ما دام ميعاد الطعن فيه لا زال قائماً ولم يقبله المحكوم عليه قبولاً مانعاً من الطعن
فيه أي دالاً على ترك الحق في الطعن دلالة لا تحتل الشك . وإذا كان الحكم
المطعون فيه لم يعتبر موافقة المطعون عليه على الإحالة إلى الدائرة التجارية ، بعد
أن طال أمد التقاضي وظلت القضية حائرة بين الدائرتين ، قبولاً مانعاً من الطعن
لأنه لا يكون قد خالف القانون سيما وأن تقسيم العمل بين الدوائر المدنية والدوائر
التجارية هو مجرد تنظيم داخلي لا يتحدد به اختصاص نوعي لهذه الدوائر .

٢ — يعتبر السند الإذنى — طبقا لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة — عملا تجاريا متى كان موقعا عليه من تاجر سواء كان مترتبا على معاملة تجارية أو مدنية ويعتبر كذلك عملا تجاريا إذا كان موقعه غير تاجر بشرط أن يكون مترتبا على معاملة تجارية . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض الدفع بالسقوط بالتقادم الخمسى على أساس أن الدين المطالب به لم ينشأ عن عملية تجارية بل هو قرض مدنى ولم يحفل بالرد على ما تمسك به الطاعن لدى محكمة الاستئناف من أنه وهو المدين الموقع على السندين تاجر وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الحكم فى الدعوى فإن إغفال الرد على هذا الدفاع يجعله معيبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه يداين الطاعن فى مبلغ ٩٥٦ جنيها بمقتضى سندين أولهما بمبلغ ٧٥٦ جنيها ويستحق الوفاء فى ١/١١/١٩٤٧ والثانى بمبلغ ٢٠٠ جنيها يستحق الوفاء فى ١/٤/١٩٤٨ وقد أقام المطعون عليه الدعوى رقم ٢٠٢٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعن بطلب إلزامه بمبلغ ٩٥٦ جنيها بمجموع السندين المشار إليهما وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام الوفاء فدفع الطاعن الدعوى بأنه والمطعون عليه تاجران وأن السندين حررا بشأن عملية تجارية وطلب لذلك إحالة الدعوى إلى الدائرة التجارية واحتياطيا قبول الدفع بسقوط الحق فى المطالبة بمضى المدة وفقا للمادة ١٩٤ تجارى — وبتاريخ ٣٠/١١/١٩٥٤ قضت المحكمة بحضورها وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة والقرائن أن الطرفين كانا فى تاريخ تحرير السندين موضوع النزاع تاجرين وأنهما حررا بشأن معاملة تجارية وللمطعون عليه النفى بذات الطرق . وبعد سماع شهود الطرفين قضت

المحكمة بقبول الدفع الفرعى بالإحالة إلى الدائرة التجارية و حالة الدعوى إليها -
وبتاريخ ١٩٥٥/١٠/٤ قضت المحكمة بهيئتها التجارية بقبول الدفع بالسقوط
وبسقوط حق المطعون عليه في المطالبة بالتقادم وبرفض الدعوى تأسيسا على أن
حكم الإحالة إلى الدائرة التجارية الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٩ قد انتهى في أسبابه
إلى أن الطاعن والمطعون عليه تاجران وأن العلاقة بينهما بشأن السندين موضوع
النزاع إنما هي معاملة تجارية أى أنه أنهى الخصومة بين الطرفين في هذا الخصوص
فلا يحق للدائرة التجارية أن تعيد النظر في هذا الشق من الدعوى لأنها ليست
درجة استئنافية بل هى فى درجة الهيئة التى أصدرت ذلك الحكم وأن الفترة
من ١٩٤٧/١١/١ و ١٩٤٩/٤/١ وهو تاريخ استحقاق السندين إلى ١٩٥٤/٥/٤
تاريخ المطالبة القضائية تزيد من خمس سنوات وبذلك يتعين قبول الدفع بسقوط
الحق فى المطالبة ورفض الدعوى . فاستأنف المطعون عليه الحكمين الصادرين
بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٩ وبتاريخ ١٩٥٥/١٠/٤ بالاستئناف رقم ٧٣٧ سنة ٧٢ ق
طالباً بإلغاء الحكم المستأنف بما فى ذلك حكم الإحالة إلى الدائرة التجارية والحكم
له بطلانيته الابتدائية تأسيسا على أن حكم ١٩٥٥/٣/٢٩ لم يناقش الطاعن الذى
وجهها المطعون عليه إلى شهود الطاعن وتركها لمحكمة الموضوع عند نظره وأن
محكمة الموضوع لم تتعرض لها على أساس أن لحكم الدائرة المدنية القاضى بالإحالة
حجيته وأن قانون المرافعات لم ينحصر محاكم للفصل فى المنازعات التجارية
وحدها وأخرى للمنازعات المدنية وأن الإحالة لا تجوز إلا إذا قام ذات النزاع
أمام محكمة أخرى أو كان هناك ارتباط بين الدعوى ودعوى أخرى منظورة أمام
محكمة أخرى يجعل من حسن سير العدالة الحكم فيهما معا وهو ما يجعل حكم
الإحالة مخالفا للقانون وقال المطعون عليه إنه قدم ما يثبت أنه والطاعن مزارعان
وأن الدين مدنى وأنه أيد ذلك بشهادة شهوده ولكن المحكمة التفتت عن دفاعه -
وبتاريخ ١٩٥٦/٤/٦ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض
الدفع بالسقوط وبإلزام الطاعن بالمبلغ المطلوب وفوائده بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة
الرسمية للسداد - وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن بالطعن فى هذا
الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وطلب قبول الطعن شكلا وفى
موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لحكم
١٩٥٥/٣/٢٩ وتأيد حكم ١٩٥٥/١٠/٤ القاضى بقبول الدفع المبدى من الطاعن

وبسقوط حق المطعون ضده في إقامة الدعوى بالتقادم ورفض الدعوى — وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على مذكرتها التي طلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون في قضائه برفض الدفع بعدم جواز استئناف حكم ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ الذي قضى بالإحالة إلى الدائرة التجارية والمؤسس على سبق قبول المطعون عليه هذه الإحالة بجلسة ٨ يونيه سنة ١٩٥٥ ذلك أن الحكم المذكور قد حسم بصفة قطعية أساس الخصومة بقطعه بأن الدين المتنازع فيه تجارى مما يجعله قابلاً للاستئناف استقلالاً .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ بالإحالة إلى الدائرة التجارية وإن كان قد تضمن قضاءً قطعياً في خصوص تجارية الدين وكان لذلك مما يجوز الطعن فيه استقلالاً إلا أن هذا لا يحول دون استئنافه مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى ما دام ميعاد الطعن فيه لازال قائماً ولم يقبله المحكوم عليه قبولاً مانعاً من الطعن فيه — لما كان ذلك وكان يشترط في القبول المانع من الطعن أن يكون دالاً على ترك الحق في الطعن دلالة لا تتحمل الشك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر موافقة المطعون عليه على الإحالة إلى الدائرة التجارية بعد أن طال أمد التقاضى وظلت القضية حائرة بين تلك الدائرة والدائرة المدنية قبولاً من المطعون عليه ما نعاله من الطعن في الحكم المذكور لا يكون قد خالف القانون سيما وأن تقسيم العمل بين الدوائر المدنية والدوائر التجارية هو مجرد تنظيم داخلي لا يتحدد به اختصاص نوعى لهذه الدوائر .

وحيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه قصور تسببيه ذلك أنه انتهى إلى أنه قد وضع له عدم وجود الشركة التي قال بها الطاعن وأن الدين المطالب به لم ينشأ عن عملية تجارية وأنه مدنى وظاهر مما رواه الحكم أنه لم ينغى الاشتغال بالتجارة عن طرفي الخصومة فاشتغالها بالتجارة إذن باق كما

أورده الحكم الابتدائي في الموضوع وحكم ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ وإذا أضيف ذلك إلى ما أثبتته الحكم من أن دعوى المطعون ضده ثابتة من السندين الإذنيين محل النزاع لكان ذلك صريحا في أن السندين إذنيان وأن من وقع عليهما تاجر وأن المستفيد منهما تاجر وأنهما يعتبران إذن عملا تجاريا طبقا للمادة الثانية من القانون التجاري ويصح الدفع بسقوط الحق في المطالبة بهما بمضى خمس سنوات طبقا للمادة ١٩٤ من القانون التجاري .

وحيث أن هذا النعي في محله ذلك أنه طبقا لصريح نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من قانون التجارة أن السند الإذني يعتبر عملا تجاريا متى كان موقعه تاجرا سواء أكان مترتبا على معاملة تجارية أو مدنية وإنه كذلك يعتبر عملا تجاريا إذا كان موقعه غير تاجر بشرط أن يكون مترتبا على معاملة تجارية وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض الدفع بالسقوط بالتقادم الخمسي على أن الدين المطالب به لم ينشأ عن عملية تجارية بل هو قرض مدني — ولم يحفل بالرد على ما تمسك به الطاعن لدى محكمة الاستئناف من أنه وهو المدين الموقع على السندين تاجر وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الحكم فإن إغفاله الرد على هذا الدفاع يجعله معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن الأخرى .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد القاضى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومجد عبد الطيف مرسى المستشارين .

(١٠٢)

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٦ القضائية :

بحارك . " الغرامة الجمركية " . أحوال وجوبها .

لا محل لتطبيق المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية إذا لم يظهر عجز في عدد الطرود وإنما تبين وجود
نقص في وزنها ومحتوياتها بما لا يتجاوز ٥ ٪ . حكم المادة ٢/٣٨ من اللائحة الجمركية هو الذى
ينطبق في هذه الحالة .

إذا لم يظهر عجز في عدد طرود البضائع المشحونة وإنما تبين وجود نقص في
وزنها ومحتوياتها بما لا يتجاوز ٥ ٪ فإنه لا يسرى عليها حكم المادة ٣٧ من
اللائحة الجمركية ، وإنما ينطبق عليها حكم المادة ٢/٣٨ من اللائحة المذكورة
التي تقضى بأنه " فيما يختص باختلافات الأوزان والجلس بين الشهادات المكتوبة
والبضائع المقدمة للكشف تحصل غرامة لا تنقص عن عشر رسوم الجمرك
ولا تزيد عنه . أما إذا لم تتجاوز اختلافات المقادير والأوزان ٥ ٪ فلا وجوب
لتقرير أى غرامة " ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أساس هذه
المادة فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن واقعة النزاع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن تتحصل في أن السفينة « كارجو » التابعة لشركة الملاحة المطعون عليها

وصلت ميناء الاسكندرية في ٩ من أبريل سنة ١٩٥٢ وكانت تحمل فيما تحمله رسالة من ابن مقدارها ٢٥٠ جوالا وعند تفريغها تبين وجود عجز مقداره ٣٢٠ ك ج في مشمول أحد الطرود ولذلك أصدرت الطاعنة قرارها في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بالزام قبطان الباخرة بدفع غرامة قدرها ستة جنيهات عن هذا العجز، مارضت الشركة المطعون عليها في هذا القرار أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ١٨٢١ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى طالبة إلغائه . واستندت إلى أن العجز لا يتجاوز ٥ ٪ ويدخل في حد الاعفاء المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية . أما المصلحة الطاعنة فقد تمسكت بأن حكم هذه الفقرة لا يسرى على البضائع المشحونة في طرود ، وإنما ينطبق فقط على البضائع التي ترد صبا . وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الابتدائية بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المعارض فيه تأسيسا على أن العجز لا يتجاوز ٥ ٪ من مشمول بعض الطرود مما يسرى عليه حالة الإعفاء من الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم طالبة إلغائه ورفض معارضة المطعون عليها وقيد الاستئناف برقم ١٧٣ سنة ١١ ق وبتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف أخذا بوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى — وبتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٥٦ قررت مصلحة الجمارك بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وبعد استيفاء الاجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على مذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم فقررت دائرة الفحص في نفس الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها عدلت النيابة عن رأيها السابق وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه أقام قضاءه على أن الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية يسرى على واقعة الدعوى في حين أن الإعفاء المنصوص عليه فيها إنما هو قاصر على ماورد بالفقرة الثالثة وهي التي تتحدث عن البضائع المشحونة صبا ، على اعتبار أن شحنها بهذه الطريقة

يعرضها دائماً للزيادة والنقصان بسبب رطوبة الجو وتقلبات البحر فضلاً عن عمليات الشحن والتفريغ ، أما البضائع المشحونة في طرود كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا تتأثر بمثل هذه العوامل .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق على ما سبق بيانه أنه لم يظهر عجز في عدد الطرود ، وإنما تبين وجود نقص في وزنها ومحتوياتها بما لا يتجاوز ٥٪ فإنه لا يسرى عليها حكم المادة ٣٧ من اللائحة وإنما تنطبق عليها المادة ٣٨/٢ التي تنص على أنه ” فيما يختص باختلافات الأوزان والجلس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف تحصل غرامة لا تنقص عن عشر رسوم الجمر ولا تزيد عنه “ أما إذا لم تتجاوز اختلافات المقادير والأوزان خمسة في المائة فلا موجب لتقدير أية غرامة . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أقيم على أساس هذه المادة فإنه لا يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١٠٣)

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٦ القضائية :

جمارك . " المخالفات الجمركية " . الغرامة الجمركية . " مدى الاعفاء منها " .

الاعفاء الوارد بالمادة ٣٧ ققرة ٤ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صبا دون
البضائع المشحونة في طرود . القانون رقم ٥٠٧ سنة ١٩٥٥ جاء مفعرا للمادة المذكورة لامنشأ
الحكم جديد .

نص المادة ٣٧/٤ من اللائحة الجمركية مقطوع الصلة بنص الفقرتين الأولى
والثانية اللتين تتحدثان عن البضائع المشحونة في طرود . وقد أراد المشرع
بالفقرة الرابعة المذكورة أن يقصر الاعفاء الوارد بها على البضائع المشحونة
صبا المنوه عنها في الفقرة السابقة عليها — وهي الفقرة الثالثة — دون البضائع
المشحونة في طرود المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية . وقد كشف
المشرع عن مراده هذا بالقانون رقم ٥٠٧ سنة ١٩٥٥ الذي صدر بحسب ما يفهم
من مذكرته الإيضاحية — تفسيرا للمادة ٣٧/٤ سالفه الذكر لا منشأ
الحكم جديد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقعة تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
في أنه بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٣ تلقت الشركة المطعون عليها خطابا من مدير عام

مصلحة الجمارك يتضمن تغريمها جنيتها بسبب وجود عجز في شحنة البانحة بنى قاسم مقداره جزء من صندوق لدى وصولها إلى ميناء الاسكندرية في ١٩٥١/٤/٢٠ فعارضت الشركة في هذا القرار أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية في الدعوى ١٩٤٣ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى طالبة إلغاء تأسيسا على أن الجزء هو عدد صندوق من عدد ١٤٥ صندوق يدخل في حدود الإعفاء المقررة في المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية بينما تمسكت مصلحة الجمارك بأن الإعفاء الوارد في هذه المادة قاصر على البضائع المشحونة صبا دون المعبأة في طرود كما هي واقعة الدعوى — وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ١٩٥٤/٥/٩ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المعارض فيه مؤسسة حكما على أن حكم الإعفاء الوارد بالمادة ٣٧ هو حكم عام ينصرف إلى البضائع المشحونة صبا والمعبأة في طرود — فاستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم طالبة إلغاء ورفض معارضة المطعون عليها وقيد الاستئناف برقم ١١/١٤٤ ق تجارى وقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف آخذة بأسباب الحكم الابتدائي فطعننت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٠/١٢/١٩٦٠ وطلبت الطاعة إحالته إلى الدائرة المدنية وصحمت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب الإحالة لنقض الحكم وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وقد أودعت الطاعة أصل إعلان تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة في ١٩٦٠/١٢/٢٩ وكذا مذكرة صحمت فيها على طلباتها كما صحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها الأولى .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون ذلك أنه أجرى تطبيق الإعفاء المقرر في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية على واقعة الدعوى وقضى تبعا لذلك بإلغاء قرار مدير الجمارك حالة أن المفهوم من نص تلك المادة ومن سياق فقراتها والترتيب بينها ودلالة الحال فيها هو قصر الإعفاء المذكور على البضائع المشحونة صبا الوارد ذكرها في الفقرة الثالثة دون البضائع المشحونة داخل طرود المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية إذ يقوم التلازم والارتباط بين أحكام هاتين الفقرتين وهما تتحدثان عن البضائع المشحونة في طرود يمكن

عدها وفرضت الغرامة فيها على كل طرد زائد أو ناقص عما هو مبين بالمانيفستو كما يقوم التلازم والارتباط بين الفقرتين الثالثة والرابعة وهما يتحدثان عن بضائع مشحونة صبا غير معبأة وفرضت الغرامة فيها جزافا مع إعفاء منها إذا لم يتجاوز العجز أو الزيادة الحد المقرر في الفقرة الرابعة والحكمة في قصر الإعفاء على البضاعة المشحونة صبا هي أنه لا يمكن عد هذه البضاعة وأنها لكونها غير معبأة تكون عرضة للزيادة والنقصان نتيجة عوامل طبيعية كالرطوبة والجفاف وعمليات الشحن والتفريغ وهذه الحكمة متفنية بالنسبة للبضائع التي تشحن داخل طرود تهيأ من هذه العوامل .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن نص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . مقطوع الصلة بنص الفقرتين الأولى والثانية اللتين يتحدثان عن البضائع المشحونة في طرود وقد أراد المشرع بالفقرة الرابعة المذكورة أن يقصر الإعفاء الوارد بها على البضائع المشحونة صبا المنوه عنها في الفقرة السابقة عليها وهي الفقرة الثالثة دون البضائع المشحونة في طرود المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية وقد كشف المشرع عن غرضه هذا بالقانون ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ ي استبدل بالفقرة الأخيرة (الرابعة) من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية النص الآتي ” ومع ذلك فالزيادة التي لا تتجاوز ١٠ ٪ والنقص الذي لا يتجاوز ٥ ٪ من البضائع المشحونة صبا لا يستوجبان تقرير الغرامة ولا يستحق الرسوم الجمركية على ما تقص من البضاعة في حدود النسب المشار إليها “ وورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ” أن المشرع قصد من هذه الفقرة أن تسرى على البضائع الواردة صبا دون غيرها وأنه نظرا لأنه صدرت أخيرا عدة أحكام تقضى بأن حكم هذه الفقرة يسرى سواء كانت البضاعة صبا أو في طرود فنعا لكل لبس رؤى أن تعدل هذه الفقرة بالنص صراحة على سريانها إذا وردت البضاعة صبا .

وهذا القانون صدر كاشفا عن حقيقة مراد الشارع من الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية منذ تقييدها لا منشأ لحكم جديد .

ولما كانت الواقعة التي حصلها الحكم المطعون فيه والتي ليست محل نعي أن العجز عبارة عن طرد من بين عدد الطرود البالغ ١٤٥ طردا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق حكم الإعفاء على البضائع المشحونة في طرود مخالفا بذلك ما استهدفه الشارع بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ المذكورة فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٠٤)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض . ” الخصوم فيه “ .

لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع (*)

(ب) عمل . ” التحكيم في منازعات العمل “ . ” قرار هيئة التحكيم “ .

رأى المندوبين الحاضرين من صاحب العمل أو الغرفة الصناعية وعن النقابة أو العمال .
وجوب إثبات الرأي المخالف مع بيان سبب عدم الأخذ به .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز أن يختصم أمام هذه المحكمة من لم يكن خصما في النزاع أمام محكمة الموضوع .

٢ — أوجبت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ على هيئة التحكيم قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأي كل من المندوبين الحاضرين عن صاحب العمل أو الغرفة الصناعية وعن النقابة أو العمال أو رأي من يحضر منهما فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأي المندوبين أو أحدهما وجب إثبات رأي المخالف في القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به . ومفاد ذلك أنه متى كان رأي المندوبين الحاضرين أو أحدهما مخالفا لقرار هيئة التحكيم وجب عليها إثبات هذا الرأي في القرار وبيان أسباب عدم الأخذ به . وإذن فمتى كان القرار المطعون فيه خلوا من إثبات رأي مندوب الغرفة الصناعية المخالف للقرار ومن

(*) قسم المبدأ مقرر في الطعن رقم ٢٦٧ سنة ٢٦ ق بجلسته ١٨ مايو سنة ١٩٦١ بالعدد الثاني من مجموعة المكتب للقنى السنة الثانية عشرة .

بيان أسباب عدم الأخذ به رغم وجوبه لكي يتسنى للهيئة أن تصدر قرارها وهي على بينة من ذلك رأى المخالف وإيضاح سبب مخالفته فإنه يكون معينا ومخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أنه بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٥٢ تقدمت نقابة عمال شركة شل وآبار الزيوت الانجليزية المصرية بالسويس بشكوى إلى مكتب العمل تتظلم فيها من عدم تنفيذ شركة شل أحكام اتفاقية الكادر فى بعض حالات العمال ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم لعدم إمكان التوفيق بين الطرفين وقيد بجدول منازعات التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة برقم ٧٦ لسنة ١٩٥٣ . وفى ١/٧/١٩٥٣ وقبل الفصل فى الموضوع قضت الهيئة (أولا) بتكليف النقابة بأن تقدم بيانا شاملا للحالات التى لم تقم فيها الشركة بتنفيذ أحكام عقد الاتفاق المبرم بينها وبين اتحاد نقابات مستخدمي وعمال المؤسسات البترولية بمصر فى ٢٢/١٠/١٩٥١ (ثانيا) بنذب مدير مصلحة العمل أو من يندبه من كبار موظفى المصلحة للاطلاع على البيان المذكور بعد تقديمه وعلى ملف النزاع وعقد الاتفاق وملحقاته ومايقدم إليه من مستندات من كل من الطرفين لتأييد وجهة نظره وموافاة الهيئة بتقرير مفصل بنتيجة فحصه وبرأيه فيما يوضحه الطرفان . وقدمت النقابة مذكرة فصلت فيها أوجه النزاع وندبت مصلحة العمل الأستاذ مصطفى عبد العظيم المفتش بإدارة التوفيق والتحكيم لأداء المأمورية المبينة بأسباب القرار وبأشر مأموريته وقدم تقريرا خلص فى نهايته إلى رأى الذى انتهى إليه . وفى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ قررت الهيئة (أولا) ... (ثانيا) ... (ثالثا) ... تقرير حق جلابى العينات الذين عينوا قبل أول أبريل سنة ١٩٤٧ فى أن يوضعوا فى الدرجتين الثالثة والرابعة بدلا من الدرجتين الثانية والثالثة وحقهم وحدهم فى الترقيسة إلى الأماكن الحالية فى درجات القياسين .

والمختبرين بطريق انترقية اليها وتقرير حق المساعدين الذين عينوا رأسا في هذه الوظائف أو يرقوا اليها قبل أول أبريل سنة ١٩٤٧ في أن يرقوا إلى وظائف صناع في الدرجة الرابعة بعد مضي خمس سنوات من تاريخ خدمتهم كمساعدى صناع . وقد طعنت شركة شل وشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى طالبين إلغاءه مع إلزام النقابة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وقيد الطعن برقم ٦٥٦٧ سنة ٩ قضائية . وفى ٣ يناير سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعتان على طلب نقض القرار المطعون فيه ولم يحضر المطعون عليهم الثلاثة الأول ولم يقدموا دفاعا وطلبت المطعون عليها الرابعة رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة الثانية والمطعون عليهم الثلاثة الأول وفى الموضوع طُلبت رفض الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة الثانية والمطعون عليهم الثلاثة الأول لأن الخصومة أمام هيئة التحكيم انعقدت بين شركة شل ونقابة عمال شركتى شل وآبار الزيوت الانجليزية المصرية بالسويس فى حين أن الطعن وجه من شركتى شل وآبار الزيوت ضد نقابة عمال الشركتين وضد السادة وزيرى العدل والشئون الإجتماعية ورئيس هيئة التحكيم، والخصومة فى الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما لبعضهم البعض أمام المحكمة التى أصدرت الحكم أو القرار المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعنة الثانية والمطعون عليهم الثلاثة الأول لم يكونوا خصوما فى النزاع أمام هيئة التحكيم وقد جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز أن يختصم أمام هذه المحكمة إلا من كان خصما فى النزاع أمام محكمة الموضوع ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن من الطاعنة الثانية وعدم قبوله بالنسبة للمطعون عليهم الثلاثة الأول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليها الرابعة .

وحيث أن مما تنعاه الطاعنة على القرار المطعون فيه أنها أختارت أمام هيئة التحكيم مندوب اتحاد الصناعات وكان له رأى مخالف للقرار الذى أصدرته الهيئة وإذا لم يشر القرار إلى هذا الرأى والأسباب التى حدت بالهيئة إلى رفضه فإنه يكون قد خالف المادة ١٦ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ وبالتالي يكون قد شاب عيب شكلى يجعله باطلا ولا يرتب أثرا .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه إذ كان المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل قد نص فى المادة ١١ منه على أنه يحضر أمام هيئة التحكيم مندوبان أحدهما عن الغرفة الصناعية أو عن صاحب العمل والآخر عن النقابة أو عن العمال ونص فى المادة ١٦ على أنه "يجب على الهيئة قبل المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من المندوبين المذكورين الحاضرين أو رأى من يحضر منهما فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف رأى المندوبين أو أحدهما وجب عليها إثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ به". ومفاد هذه النصوص أنه متى كان رأى المندوبين الحاضرين أو أحدهما مخالفا لقرار هيئة التحكيم وجب عليها إثبات هذا الرأى فى القرار وبيان أسباب عدم الأخذ به . وكان يبين من ملف التحكيم أن السيد جودت شكرى حضر مندوبا عن الغرفة الصناعية المختصة أمام هيئة التحكيم وأبدى رأيه فى النزاع قبل المداولة وإصدار القرار المطعون فيه وضمن رأيه هذا تقريره المودع برقم ١٥ ملف وقد جاء فيه "يبين لنا من الاطلاع على الأوراق والمستندات وتقرير المفتش المتدب من مصلحة العمل أن النزاع يرجع فى مختلف أوضاعه وصوره وتطوره وتشعبه الى أصل واحد لو سلمناه التحليل السليم فى ضوء التشريع والاتفاق لأنار لنا السبيل الى الفصل فى هذا النزاع برمته . أما هذا النزاع فيتلخص فى تفسير إتفاقية سنة ١٩٥١ وقرارات لجنة التوفيق سنة ١٩٤٧ . ويسرنا أن نسجل هنا أهتمام المفتش المتدب من الهيئة الى تسليمه بهذه النتيجة التى يتطلبها الوعى القانونى لرجل خبير بشئون العمال . فقال الخبير المتدب بحق إن عقد العمل المشترك — وما هو إلا إتفاقية سنة ١٩٥١ — إنما يعتبر نافذا منذ أول يونيه سنة ١٩٥١ وهى الإتفاقية السارية حاليا دون غيرها وليست لقرارات لجان التوفيق المنوه عنها أى قوة إذ نرى أن هذه الإتفاقية تجب كل ما سبقها ونخالف لذلك — إستنادا منا الى ذلك النظر الذى يشترك لإبتداء مع نظرنا الخاص بالتأجج التى

استخلصها الخبير — التي لا تتفق مع مقدماتها ومقوماتها القانونية والعرفية والمنطقية ولا يسعنا رغبة منا في عدم الاطالة على الهيئة الموقرة وترديد مبادئ قانونية بدائية — إلا أن نضم صوتنا إلى صوت الشركة المعلن في خاتم مذكرتها المؤرخة في ١١ يناير سنة ١٩٥٤ والمطمئن إلى أن قانون عقد العمل المشترك ينص صراحة على أنه لا يبطل أى شرط في العقد المشترك إلا مخالفته حكما من أحكام قانون عقد العمل الفردى ، ولا شك أن الشارع إذ قصر استثناءه هذا على قانون عقد العمل الفردى إنما استهدف بذلك حكمة لا تخفى . أما القول بأن حكم توفيق سابق يجب أى عقد مشترك لاحق فهو أمر يتنافى مع مبدأ الرجعية يختلف شروطه وأوضاعه ومداه كما أنه أمر لا يتفق مع هذا الاستثناء القاطع ، إذا كان ذلك وكان رأى مندوب الغرفة الصناعية مخالفا للقرار المطعون فيه وكان القرار المطعون فيه خلوا من إثبات هذا الرأى وبيان أسباب عدم الأخذ به رغم وجوبه لى يتسنى للهيئة أن تصدر قرارها وهى على بينة من ذلك الرأى المخالف وإيضاح سبب مخالفته ، فإن القرار المطعون فيه يكون معيبا ومخالفا للقانون مستوجبا نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، محمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٠٥)

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة . شروطه .

مناط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت هو قيام حالة الاستعجال وأن يكون المطلوب إجراء وقتيا لا يمس أصل الحق المتنازع عليه .

(ب) تقض . "أسباب الطعن" .

سلطة قاضي الأمور المستعجلة في تقدير جدية المنازعة التي يثيرها المستأجر في دعوى الطرد . المجادلة في هذا التقدير لا يعد خطأ في مسألة اختصاص ولا يصلح سببا للطعن بالقض .

١ - يتحقق اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت وفقا للسادة ٤٩ من قانون المرافعات بتوافر شرطين : الأول قيام حالة استعجال يخشى معها من طول الوقت الذي تستلزمه إجراءات التقاضي لدى محكمة الموضوع ، فإذا أسفر الخلاف بين الخصوم عن قيام منازعة في أصل الحق المقصود حمايته بالإجراء المطلوب كان للقاضي أن يتناول مؤقتا وفي نطاق حاجة الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدة في المنازعة وأيا كان وجه الصواب أو الخطأ في تقديره هذا فإن ذلك ليس من شأنه أن يحسم النزاع بين الخصمين في أصل الحق إذ هو تقدير وقعي عاجل يتحسس به القاضي المستعجل ما يبدو للنظرة الأولى أن يكون هو وجه الصواب في خصوص الإجراء المطلوب مع بقاء أصل الحق سليما يناضل فيه ذوو الشأن لدى محكمة الموضوع : والثاني أن يكون المطلوب إجراء وقتيا لا فصلا في أصل الحق .

٢ — متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يعدو أن يكون مجرد إجراء وقى بناء على ما استشفه القاضي المستعجل من تقديره لعدم جدية المنازعة التي أثارها الطاعن (المستأجر في دعوى الطرد) وليس من شأن هذا الإجراء الذي انتهى إليه المساس بأصل الحق أيا كان وجه الخطأ أو الصواب في هذا التقدير فهو لا يعتبر خطأ في مسألة اختصاص ولا يصلح سببا للطعن في الحكم بطريق النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل أن المطعون عليها بصفتها أقامت الدعوى رقم ١٠٤٨٣ لسنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة ضد الطاعن بطلب طرده من قطعة الأرض الفضاء الميمنة بصحيفة افتتاح الدعوى وإزالة ما عليها من مبان وأنقاض ، وقالت شرحا لدعواها أنه بموجب عقد الإيجار المؤرخ أول شعبان سنة ١٣٤٤ هـ استأجر الطاعن من وقف المرحوم على الترجمان المشمول بنظرها وحراستها قطعة أرض فضاء ميمنة الحدود والمعالم في العقد لمدة سنة تجددت لمدة أخرى ثم أصبحت مشاهرة طبقا لعقد الصلح المؤرخ ١٩٤٨/١١/١٧ وإذ سبق أن أُنذرت الطاعن بعدم رغبتها في تجديد العقد ورفعت الدعوى رقم ٥٢٢٠ لسنة ١٩٥٦ مستعجل القاهرة بطلب طرده من العين المؤجرة وقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لعدم مراعاة مواعيد التنبيه فقد أهدأت التنبيه عليه في الميعاد ورفعت هذه الدعوى تطلب الحكم لها بطلباتها . ودفع المدعى عليه بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها وبعدم اختصاص المحكمة بنظرها . وبتاريخ ٨ من يناير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها (ثانيا) بقبول الدفع بعدم الاختصاص وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى مع إلزام المدعية المصروفات وأمرت بالمقاصة في أعقاب الهجوم . واستأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية

طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد استئنافها برقم ٢٢٧ سنة ١٩٥٧ س مصر
وتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي
موضوعه (أولا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضاه من رفض الدفع بعدم جواز
نظر الدعوى (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما عدا ذلك (ثالثا) طرد المستأنف
عليه من العين الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى والعقد المؤرخ أول شعبان سنة ١٣٤٤ هـ
وإزالة ما عليها من مبان وأتقاض وغيرها بحيث تسلم للمستأنف خالية وإلا أزالها
بمصرفات يترك أمر الفصل فيها لمحكمة الموضوع (رابعا) إلزام المستأنف ضده
بالمصرفات عن الدرجتين وثلاثمائة قرش أتعابا للمحاماة وقد طعن الطاعن في هذا
هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة
فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصر الطاعن
على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة
مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وصحمت على طلب رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ فيما قضى به من
رفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى استنادا إلى أن العقد
الصادر من جهة الوقف إلى الطاعن هو عقد إيجار عن قطعة أرض قضاء ولمدة
مشاهرة وقد انتهى بإبداء المؤجر رغبته في عدم تجديده في الميعاد القانوني بينما
جرى دفاع الطاعن على أن العقد حكر لا إيجار وأنه انعقد لمدة سنة قابلة للتجديد
لا لمدة مشاهرة وقد تعدلت شروطه بموجب عقد الصلح المؤرخ ١٧/١١/١٩٤٨
وأصبح مما يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وكانت هذه الأمور
جميعها محل نزاع جدى من جانبه ومع وجود هذا النزاع وجديته كان يتعين
الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى إذ أن اختصاصه منوط
بعدم المساس بأصل الحق .

وحيث إن هذا النعى مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن اختصاص
قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في المسائل التي ينشئ عليها من فوات الوقت

وفقا للمادة ٤٩ من قانون المرافعات يتحقق بتوافر شرطين (الأول) أن يكون المطلوب إجراء لا فصلا في أصل الحق (والثاني) قيام حالة استعجال يخشى معها من طول الوقت الذي تستلزمه إجراءات التقاضي لدى محكمة الموضوع فإذا أسفر الخلاف بين الخصوم عن قيام منازعة في أصل الحق المقصود حمايته بالإجراء المطلوب كان للقاضي أن يتناول مؤقتا وفي نطاق حاجة الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدل في المنازعة وأيا كان وجه الصواب أو الخطأ في تقديره هذا — فإن ذلك ليس من شأنه أن يحسم النزاع بين الخصمين في أصل الحق إذ هو تقدير وقي عاجل يتحسس به القاضي المستعجل ما يبدو للنظرة الأولى أن يكون هو وجه الصواب في خصوص الإجراء المطلوب مع بقاء أصل الحق سليما يتناضل فيه ذوو الشأن لدى محكمة الموضوع ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى على أن ” البادى من مطالعة عقد الإيجار أنه ينصرف إلى أرض قضاء فحسب ولا يغير من ماهيته في شيء مجرد إقامة المستأجر مبان عليها أو إقرار المؤجر ذلك كما لا يغير من ذلك في شيء عقد الصلح المصدق عليه في القضية ٩٣٦ سنة ١٩٤٧ م مصر ” وأنه ” لا محل للقول بأن تفسير عقد الصلح يخرج عن اختصاص القضاء المستعجل طالما أن البادى منه دون حاجة إلى بحث أصل الحق أو المساس بالموضوع أنه لم يتعرض بحال لطبيعة عقد الإيجار أو ملكية ما عليها (الأرض) من مبان بل أقر الحال القائم وقتئذ وهو قبول المستأنفة قيام المباني على الأرض المؤجرة الأمر الذي يتفق وظاهر عقد الإيجار ” وأنه ” بالبناء على ما سلف يبين أن عقد الإيجار موضوع الدعوى انصب على أرض قضاء تخضع لأحكام القانون العام دون القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ وأنه طالما كان العقد مشاهرة طبقا للتاريخ الميلادى من يولييه سنة ١٩٤٨ الأمر الذى لم ينازع فيه وكان التعاقد على أرض قضاء كما سلف البيان كان التنبيه إذ لم ينص على مواعده بالعقد فلا قيد له إلا أن يتم خلال النصف الأول من الشهر الأخير ولما كانت المستأنفة قد أُنذرت المستأنف

ضده بإتهاء عقده في ١٤/١٠/١٩٥٦ وبعدم رقبتها في تجديده بعد شهر نوفمبر فن
ثم صادف ذلك التنبيه محله ... واستمرار المستأجر في وضع يده على العين بعد ذلك
التاريخ يكون من طريق الغصب الذي ينبعث منه الخطر والضرر على حقوق المؤجرة
وهما ركنا إختصاص القضاء المستعجل — وهذا الذي قرره الحكم لا يعدو أن
يكون مجرد إجراء وقفي بناء على ما استشفه القاضي المستعجل من تقديره لعدم
جدية المنازعة التي أثارها الطاعن للاعتبارات التي أوردها وليس من شأن هذا
الإجراء الذي انتهى إليه المساس بأصل الحق وأيا كان وجه الخطأ أو الصواب
في تقديره هذا فهو لا يعتبر خطأ في مسألة إختصاص ولا يصلح سبباً للطعن بطريق
النقض.

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد
وأحمد أحمد الشامي ، وأحمد شمس الدين على المستشارين .

(١٠٦)

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٨ القضائية :

حكم . ” بياناته “ . ” اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية “
أحوال شخصية . نظام عام . نيابة عامة .

بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية من بيانات الحكم
الجزائية . لا يفنى عنه ذكر اسم عضو النيابة الذي حضر المرافعة أو تلاوة الحكم . البطالان
المرتب على إغفاله متعلق بالنظام العام يجوز الدفع به في كافة مراحل التقاضي وللمحكمة أن تقضى به
من تلقاء نفسها .

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ مرافعات على أنه ” يجب أنه يبين
في الحكم ... أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا
تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان “ ونصت الفقرة
الثانية على أن ” ... عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو
النيابة الذي أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان الحكم “ فقد دلتا بذلك
على أن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية هو بيان جوهري
من بيانات الحكم — أسوة بأسماء القضاة الذين أصدروه وعلى منزلة
سواء — لا يفنى عنه ذكر اسم عضو النيابة الذي حضر المرافعة أو تلاوة الحكم
لأن هذا البيان في ديباجة الحكم لا يدل بذاته على أن هذا العضو هو الذي أبدى
الرأي في القضية ما لم يفصح الحكم عن ذلك — وينبئ على إغفاله بطلان الحكم
وهو بطلان من النظام العام يستصحب الحكم ويلزمه ويجوز الدفع به في أية
حالة كانت عليها الدعوى وفي أي وقت أمام محكمة النقض ، وللمحكمة أن تقضى به

من تلقاء نفسها ولا يصححه اثبات طلبات النيابة في الاستئناف إذ أن هذا البيان لا يفي بمقصود الشارع ولا تتحقق به حكمة المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات*.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — في أن المطعون عليهم وآخرين رفعوا الدعوى رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٥ لدى كلى القاهرة الابتدائية الشرعية ضد الطاعن وقد أحيلت على محكمة المنصورة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ١٦٢ سنة ١٩٥٦ كلى بطلب الحكم باستحقاقهم للأنصب الميمنة بعريضة دعواهم في وقف المرحوم صادق سليمان موسى طبقا لكتاب وقفه الصادر بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٩٢ وقضت المحكمة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بالاستحقاق . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ١ لسنة ١٩٥٧ وقضت محكمة الاستئناف بجلسته ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث نعت النيابة على الحكم المطعون فيه بطلانه لأنه خلا من بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية وانضم الطاعن إلى النيابة في هذا النعى وأصر على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك أنه وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على أنه ” يجب أن يبين في الحكم أسماء القضاة الذين سمعوا

* نفس المبدأ مقرر في الطعن رقم ١١ سنة ٢٩ ق أحوال شخصية جلسة ١١/٢٢/١٩٦١ وصدر به حكم الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض بجلسته ٢٥/٢/١٩٦١ في الطعن رقم ٦ سنة ٢٩ ق أحوال شخصية .

المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان“ ونصت الفقرة الثانية على أن ”... عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان الحكم.“ فقد دللنا بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية هو بيان جوهرى من بيانات الحكم أسوة بأسماء القضاة الذين أصدروه وعلى منزلة سواء ، لا يغنى عنه ذكر اسم عضو النيابة الذى حضر المرافعة أو تلاوة الحكم لأن هذا البيان فى ديباجة الحكم لا يدل بذاته على أن هذا العضو هو الذى أبدى رأى فى القضية ما لم يفصح الحكم عن ذلك ، وينبنى على إغفاله بطلان الحكم وهو بطلان من النظام العام يستصحب الحكم ويلازمه ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى وفى أى وقت أمام محكمة النقض والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى قضية من قضايا الوقف وخلا من بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأى فيها واكتفى فى هذا الصدد بما دونه من أن النيابة ”طلبت بمذكرتها المؤرخة فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ قبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا“ وهو بيان قاصر عن أن يفى بمقصود الشارع ولا يتحقق به حكمة النص المشار إليه فإن هذا الحكم يكون باطلا متعينا نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١٠٧)

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ، (ب) إثبات . طرق الإثبات . ”اليمين الحاسمة“ . النكول عنها .

ويجب تكليف الخصم بالحضور للحلف في حالة صدور حكم بتوجيه اليمين
في قبيته . عدم إعلانه للجلسة المحددة للحلف لا يصح الحكم عليه باعتباره ناكلا
عن اليمين .

منازعة الخصم في اليمين الموجهة إليه لعدم تعلقها بشخصه . لا يجوز اعتباره
ناكلا قبل الفصل في هذه المنازعة .

(ج) استئناف . ”الأحكام الغير جائز استئنافها“ .

عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة التي حلفها الخصم
الموجهة له إذا نكل عنها .

١ — إذا صدر الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة في غيبة المكلف بالحلف وجب
وفقا للمادتين ١٧٧ و ١٧٨ مراقبات تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمين
بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته بحيث إذا حضر وامتنع عن
حلف اليمين ولم يردّها ولم ينازع أو تغيب بغير عذر من حضور الجلسة المحددة
للحلف اعتبر ناكلا ومن ثم فيجب في حالة صدور حكم اليمين في غيبة المكلف
بالحلف أن يعلن بالجلسة المحددة للحلف على يد محضر إعلانا صحيحا أما إذا لم يتم
إعلانه بتلك الجلسة فإنه لا يصح الحكم عليه على اعتبار أنه ناكل عن اليمين .

٢ — إذا نازع الخصم في اليمين الموجهة إليه بأن الواقعة المنطبق عليها اليمين
لا تتعلق بشخصه فإنه يتعين على المحكمة أن تفصل في منازعته وأن توجه إليه

اليمين على مقتضى ما تنهى إليه وأن تحدد له جلسة لحلفها إن رأت توجيهها إليه ولا يجوز اعتباره ناكلا قبل الفصل في هذه المنازعة .

٣ — مناط عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة أن يكون الخصم الموجهة إليه قد حلفها أو نكل عنها طبقا للقانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده رفع الدعوى رقم ١٣٢٧ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى مصر ضد ابراهيم بلبل والطاعن طالبا الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفع له مبلغ ٥٦١ جنيا و ٦٢٥ مليا واحتياطيا بالزام ابراهيم بلبل وحده بالمبلغ المذكور استنادا الى أن ابراهيم بلبل بوصفه وكيل بالعمولة عن الطاعن تعاقد مع المطعون ضده على شراء خمسين طنا من زيت جوز الهند بسعر وشروط معينة على أن يضمن ابراهيم بلبل شخصيا تنفيذ الصفقة غير أن المطعون ضده فوجئ بخطاب من ابراهيم بلبل يخطر فيه بفسخ العقد لأن الطاعن رفض تنفيذ الصفقة فاضطر المطعون ضده الى بيع البضاعة بخسارة مقدارها المبلغ المطالب به فى الدعوى . ودفع الطاعن الدعوى بإنكاره تكليف ابراهيم بلبل عقد تلك الصفقة وطلب رفض الدعوى كما أقام دعوى فرعية ضد المطعون ضده و ابراهيم بلبل طلب فيها إلزامهما متضامنين بدفع تعويض له عما لحق بسمعته التجارية من ضرر بسبب تصرفاتهما . وبجلسة ١٩٥٤/٢/١٦ قضت محكمة أول درجة حضوريا وقبل الفصل فى الموضوع بتوجيه اليمين الحاسمة الى ابراهيم بلبل بالصيغة المبينة بكمها المذكور وبتوجيه اليمين الحاسمة كذلك للطاعن بالصيغة الآتية ” أحلف إنه لم يسبق لإبراهيم بلبل التوسط فيما بين منشأتى ومنشأة بوندى سابورتا فى شراء خمسين طن جوز هند لحسابى وإنى لم أثبت لإبراهيم بلبل هذا الشراء ” وحددت للحلف جلسة ١٩٥٤/٣/٣٠

وكلفت قلم الكتاب بإعلان إبراهيم بلبل بصيغة اليمين — وبالجلسة المذكورة حضر محامى كل من إبراهيم بلبل والطاعن ولم يحضر المطعون ضده فحجزت القضية للحكم بالجلسة ١٣/٤/١٩٥٤ وفى تلك الجلسة حكمت المحكمة أولا بشطب الدعوى الأصلية وبفتح باب المرافعة فى الدعوى الفرعية بالجلسة ١١/٥/١٩٥٤ وكلفت الطاعن بإعلان المطعون ضده بطلبات الطاعن فى الدعوى الفرعية ثم تأجلت الدعوى إلى جلسة ٨/٦/١٩٥٤ لتنفيذ القرار السابق وكان المطعون ضده قد جدد دعواه الأصلية بمقتضى إعلان مؤرخ بيوم ٣١/٥/١٩٥٤، ثم تأجلت الدعوى إلى جلسة ١٤/٩/١٩٥٤ وفيها طلب الحاضر عن إبراهيم بلبل تعديل صيغة اليمين إلى الصيغة الآتية "أحلف أنى توسطت فيما بين نايف عماد ومنشأة بوندى ساورتا فى شراء الأول لخمسین طن زيت جوز هند بثمن ١١٣ جنيه و ١٠ شلن إسترليني للطن سيف وإنى لم أؤيد له اتفاق على هذا الشراء " ثم تأجلت الدعوى إلى جلسة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ لحضور المطعون ضده لمناقشته فى صيغة اليمين المعدلة من إبراهيم بلبل ولحضور الطاعن شخصيا للحلف وفيها تمسك المطعون ضده بصيغة اليمين الواردة بمنطوق الحكم فقررت المحكمة تأجيل الدعوى إلى جلسة ٢٣/١١/١٩٥٤ وكلفت المطعون ضده بإعلان الطاعن بمنطوق حكم اليمين ونهت على إبراهيم بلبل بالحضور وفى تلك الجلسة حضر الطاعن شخصيا وطلب تعديل صيغة اليمين إلى الصيغة الآتية "أحلف أنه لم يسبق لإبراهيم بلبل التوسط بتكليف منى فيما بين منشأتى ومنشأة بوندى ساورتا فى شراء خمسين طن زيت جوز هند لحسابى وإنى لم أثبت تلفونيا لإبراهيم بلبل هذا الشراء" فقررت المحكمة التأجيل بالجلسة ٢٨/١٢/١٩٥٤ ليستطلع الحاضر عن المطعون ضده رأى موكله فى طلب تعديل صيغة اليمين ثم تأجلت الدعوى إلى جلسة ١/٢/١٩٥٥ لحضور المطعون ضده شخصيا لمناقشته فى صيغة اليمين المعدلة التى أشار إليها الطاعن وإبراهيم بلبل وفى تلك الجلسة طلب المطعون ضده الحكم بطلباته الأصلية ورفض الدعوى الفرعية فقررت المحكمة حجز القضية للحكم بالجلسة ١٥/٢/١٩٥٥ ثم مدت أجل الحكم أسبوعا وبجلسة ٢٢/٢/١٩٥٥ حكمت فى الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٥٦١ جنيها و ٦٢٥ مليا وفى الدعوى الفرعية برفضها — فرغ الطاعن الاستئناف رقم ٣٥٨ سنة ٧٢ ق القاهرة وطلب إلغاء الحكمين الصادرين بتاريخ ١٦/٢/١٩٥٤ و ٢٢/٢/١٩٥٥ والحكم برفض

الدعوى الأصلية وفي ١٩٥٥/١٢/٢٠ قضت محكمة الاستئناف بقبول الدفع المقدم من المطعون ضده وبعدم جواز الاستئناف وبتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن بالطعن في ذلك الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على مذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم وقررت دائرة فحص الطعون بجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الدفاع وأنه بنى على إجراءات باطلة إذ اعتبر الطاعن ناكلا عن أداء اليمين لتخلفه عن الحضور في الجلسات السابقة على جلسة ٥٤/١١/٢٣ التي حضر فيها شخصيا فأخذه على تخلفه عن حضوره جلسة ١٩٥٤/٣/٣٠ التي تخلف المطعون ضده عن الحضور فيها وتركت فيها الدعوى الأصلية للشطب كما أخذه على تخلفه عن الحضور بجلسة ١٩٥٤/٥/١١ رغم أن الدعوى الأصلية كانت مشطوبة في ذلك الوقت وكانت الجلسة المذكورة محددة لنظر الدعوى الفرعية وحدها كما أن جلستي ١٩٥٤/٦/٨ و ١٩٥٤/٩/١١ لم تحدد الحلف اليمين وإلما أجلت الدعوى فيهما كطلب ابراهيم بلبل للاستعداد ثم لحضور المطعون ضده شخصيا المناقشته في صيغة اليمين المعدلة من ابراهيم بلبل وأن جلسة ١٩٥٤/١٠/١٩ هي التي قررت فيها المحكمة التأجيل بجلسة ١٩٥٤/١١/٢٣ وكلفت المطعون ضده بإعلان الطاعن بمنطوق حكم اليمين وأنه لم يعلن بمنطوق حكم اليمين إلا بإعلان تاريخه ١٩٥٤/١١/١٧ للحضور لأدائها بجلسة ١٩٥٤/١١/٢٣ وقد حضر شخصيا في تلك الجلسة وطلب تعديل صيغة اليمين فأجلت المحكمة نظر الدعوى بجلسة ١٩٥٤/١٢/٢٨ بناء على طلب وكيل المطعون ضده لأخذ رأى موكله في صيغة اليمين المعدلة ثم بجلسة ١٩٥٥/٢/١ لحضور المطعون ضده شخصيا لمناقشته في تلك الصيغة . وإن ما أثبت بالحكم المطعون فيه عن تخلف الطاعن عن حضور الجلسات السابقة على جلسة ١٩٥٤/١١/٢٣ وعدم اعتراضه على صيغة اليمين قبل الجلسة الأخيرة لا سند له في الأوراق إذ أن الثابت من محاضر الجلسات أن جميع الجلسات التي أجلت إليها الدعوى لم تكن محددة لحلف اليمين بل لأسباب أخرى لا تتعلق بالطاعن وإلما كان يتعين على المحكمة في حالة مدولها عن هذه الأسباب أن تحدد جلسة لحلف اليمين بصيغتها

الأولى يعلن بها الطاعن إعلانا قانونيا فإن تخلف عن الحضور فيها رغم إعلانه جاز اعتباره ناكلا .

وحيث إنه تطبيقا للسادتين ١٧٧ و ١٧٨ من قانون المرافعات إذا صدر الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة في غيبة المكلف بالحلف وجب تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمين بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته فإن حضر وامتنع عن الحلف ولم يردّها ولم ينازع اعتبر ناكلا . وإن تغيب تنظر المحكمة في سبب غيابه فإن كان بغير عذر اعتبر ناكلا كذلك وإن كان بعذر فلها أن تحدد جلسة أخرى لحلف اليمين . فيجب في حالة صدور حكم اليمين في غيبة المكلف بالحلف أن يعلن بالجلسة المحددة للحلف على يد محضر إعلانا صحيحا وإن لم يتم إعلانه بتلك الجلسة فإنه لا يصح الحكم عليه على اعتبار أنه ناكل عن اليمين . ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق ومن بينها محاضر الجلسات المقدمة صورها الرسمية بملف الطعن أن الطاعن لم يحضر بنفسه في الجلسة التي وجهت إليه فيها اليمين وأنه لم يعلن على يد محضر للحضور للحلف إلا بالجلسة ١١/٢٣/١٩٥٤ التي حضر فيها ونازع في اليمين الموجهة إليه لأن الواقعة المنصبة عليها لا تتعلق بشخصه فإنه كان يتعين على المحكمة الفصل في منازعته وأن توجه إليه اليمين على مقتضى ما انتهى إليه فيها وأن تحدد جلسة لحلفها إن رأت توجيهها إليه — ولما كانت محكمة أول درجة قد التفتت عن هذا وحكمت بطلبات المطعون ضده بناء على اعتبارها أن الطاعن نكل عن حلف اليمين وجارها في هذا النظر الحكم المطعون فيه وأسس قضاءه بعدم جواز الاستئناف على أن الحكم المستأنف بنى على نكل عن اليمين فإنه يكون قد خالف القانون ذلك أن مناط عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة بناء على اليمين أن يكون الخصم الموجهة إليه قد حلفها أو نكل عنها طبقا للقانون وهم ما لم يتحقق في الحكم المستأنف .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أرجه الطعن .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١٠٨)

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض . ” الخصوم في الطعن ” .

الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع أمام
محكمة الموضوع .

(ب) حوالة ” انعقاد الحوالة ” . ” إثبات الرضا ” . ” الإقرار ” .

يشترط لانعقاد الحوالة في القانون المدني القديم رضا المدين . إثبات الرضا لا يجوز
بغير الكتابة واليمين والافرار الصريح . الافرار الضمني لا يقبل في الإثبات ما لم يقر
دليل يقيني على وجوده وممره . مثال .

(ج) الحوالة . الدفع بالبطلان .

الدفع بعدم جواز إثبات الرضا بالحوالة بغير الكتابة لا يجيء إلا بعد الطعن في الحوالة
بالبطلان . عدم إبداء هذا الدفع أمام محكمة أول درجة لا يعتبر تنازلا عن التمسك به .

(د) استئناف . ” طلب جديد ” . ” ما لا يعد كذلك ” .

الدفع ببطلان الحوالة وبعدم جواز إثبات الرضا بها بغير الكتابة لا يعد طلبا جديدا
بل هو دفع موضوعي يجوز إثباته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(هـ) استئناف ” الخصوم فيه ” . ” أحوال عدم التجزئة ” .

لا يفيد من الطعن إلا من رفعه . رفع الاستئناف من بعض المحكوم عليهم دون البعض
الآخر من الحكم الصادر بإجراء المقاصة بين دينين جواز الرضا بالحوالة من بعض الورثة
بالنسبة لحصتهم في الدين .

عدم قيام الدليل على الطعن في الحكم ممن لم يرفع الاستئناف أثناء نظره . القضاء
بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لجميع مخالف للقانون .

٢ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه .

٢ — تشترط المادة ٣٤٩ من القانون المدني القديم لاعتقاد حوالة الحق رضا المدين بها وتوجب في إثبات هذا الرضاء الكتابة أو ايمين — ويثبت الرضاء أيضا بإقرار المدين رغم عدم النص عليه لأن الإقرار أقوى من ايمين في الإثبات . والأصل في الإقرار أن يكون صريحا وأن الاقتضاء فيه استثناء من حكم هذا الأصل فلا يجوز قبول الاقرار الضمني في هذه الحالة ما لم يقدم دليل يقيني على وجوده ومصرماه . ولا يعد إقرارا ما يسلم به الخصم على سبيل الاحتياط من طلبات خصمه ، فإذا رفع المحال له دعوى على المدين يطلب إجراء المقاصة بين الدين المحال ودين آخر للمدين فطلب المدين في هذه الدعوى أصليا رفض طلب المقاصة واحتياطيا أن تكون المقاصة في حدود مبلغ معين فإن هذا الطلب الاحتياطي لا يعتبر منه إقرارا خالصا برضائه بالحوالة كذلك لا يعد دفع المدين تلك الدعوى بتقادم الدين المحال بمضي المدة الطويلة لإقرارا منه برضائه بالحوالة إذ أن هذا الدفع لا يفيد هذا الإقرار بطريق يقيني فقد يلجأ المدين رغم عدم رضائه بالحوالة إلى المبادرة بهذا الدفع لمجرد الوصول إلى إنهاء الدعوى من أيسر الطرق في اعتقاده .

٣ — متى كان المدين لم يدفع ببطلان الحوالة لعدم رضائه بها كتابة إلا أمام محكمة الاستئناف فإنه يكون طبيعيا أن يكون تمسكه بضرورة تقديم الدليل الكتابي على حصول هذا الرضاء أمام تلك المحكمة ولما كان الدفع بعدم جواز إثبات الرضاء بالحوالة بغير الكتابة لا يحىء إلا بعد الطعن ببطلانها فإن عدم إبداء هذا الدفع أمام المحكمة الابتدائية التي لم يطعن أمامها ببطلان الحوالة لا يعتبر تنازلا عن التمسك به .

٤ — الدفع ببطلان الحوالة لعدم رضا المدين بها والتمسك بعدم جواز إثبات هذا الرضاء بغير الكتابة لا يعتبر طلبا جديدا مما تنهى المادة ٤٠١ من قانون المرافعات عن تقديمه لأول مرة في الاستئناف بل هو دفع موضوعي يجوز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

هـ — لا يفيد من الطعن طبقاً للسادة ٣/٢٨٤ مرافعات إلا من رفعه فإذا كان الاستئناف قد رفع من بعض ورثة المدين المحكوم عليهم دون البعض الآخر عن حكم صادر بإجراء المقاصة بين دين المورث ودين عليه وكان ليس ثمة ما يمنع بعض الورثة المحكوم عليهم من ارتضاء الحوالة — دون الآخرين — بالنسبة لحصتهم في الدين فإن قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم الابتدائي كله وبالنسبة لمن لم يستأنفه من المحكوم عليهما يكون مخالفاً للقانون في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع الطعن — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن الأول بصفته وكيلًا للدائنين في تفليسة المرحوم عبد الغنى سالم أقام الدعوى رقم ٥٦٩ سنة ١٩٤٩ كلى المنصورة ضد المطعون عليهم باعتبارهم ورثة المرحوم محمد عيسى حبيب طالبا الحكم بإثبات المقاصة القانونية التي وقعت بين دينهم البالغ ٩٣٠ ج و ٢٨٢ م والمحكوم لهم به ضده بصفته سالفه المذكور بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٤٩ من محكمة المنصورة التجارية المختلطة في الدعوى رقم ٢٣ سنة ٧٠ ق وبين الدين المحول له بصفته تلك من الطاعن الثاني بموجب عقد الحوالة المؤرخ ٢ من مايو سنة ١٩٤٩ واستبعاد دين المطعون عليهم من ديون التفليسة وقال الطاعن بيانا لدعواه إن المطعون عليهم تدخلوا في هذه التفليسة بدينهم سالف الذكر وإنه استأنف الحكم الصادر لهم به وتعديل المبلغ المحكوم لهم به فيما بعد إلى مبلغ ٢٧٤ ج و ٦٨٨ م وإنه لما كان يداينهم بمبلغ ٩٤٠ ج و ٦١٠ م وفوائده القانونية بواقع ٥ ٪ سنويا من ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ حتى السداد محول إليه من الطاعن الثاني الذي تلقى الحق بدوره بموجب حوالة صادرة إليه في ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ من ورثة المرحوم عبد الله سمكة دائن مورث المطعون عليهم بمقتضى الحكم رقم ٤٧ سنة ١٩٣١ الصادر من محكمة الأزبكية بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقد أعلن الطاعن الثاني

٢٠ (٤) م .

المطعون عليهم بهذه الحوالة فإن المقاصة تقع بين الدينين بحكم القانون لتوافر شروطها لهذا رفع دعواه طالبا الحكم بها وفي أول أبريل سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة الابتدائية بإثبات هذه المقاصة فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨ سنة ٥ ق تجارى المنصورة وبنوا استئنافهم على أسباب من بينها أن حوالة الحكم رقم ٤٧ سنة ٣١ الأزبكية الصادرة في ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ من ورثة المحكوم له عبد الله سمكة إلى الطاعن الثانى والتي انبثت عليها الحوالة الصادرة من الأخير إلى الطاعن الأول باطلة لعدم رضائهم بوصفهم مدينين بها كتابة وأخذت محكمة الاستئناف بهذا الدفاع وقضت في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وألزمت المستأنف عليهما الأول والثانى (الطاعنين) بمصاريف الدرجتين وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض [بتقرير فى قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأخير (قلم كتاب محكمة المنصورة) وقبوله بالنسبة لباقي المطعون عليهم وبنقض الحكم فى خصوص السبب الأخير وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون التى قررت بجلسته ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة وقام الطاعنان بإعلان الطعن للمختصوم فى الميعاد القانونى وقدموا أصل إعلان الطعن ومذكرة شارحة دفعا فيها لأول مرة ببطلان الحكم المطعون فيه بمقولة أن رئيس الدائرة التى أصدرته هو بعينه رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم الابتدائى المستأنف وقد حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسته ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها صمم الطاعن والنيابة على طلباتهما .

وحيث إن الدفع الذى أثارته النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأخير (قلم كتاب محكمة المنصورة) تأسيسا على أنه لم يكن مختصا أمام محكمة الموضوع — هذا الدفع صحيح ذلك أن الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما فى النزاع الذى فصل فيه والى كان يبين من الأوراق أن المطعون عليه الأخير وهو قلم كتاب محكمة المنصورة لم يكن مختصا

في النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة إليه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

وحيث إنه عن الدفع الذي أبداه الطاعنان في مذكرتهما الشارحة ببطلان الحكم المطعون فيه لأن رئيس الدائرة التي أصدرته كان رئيسا للهيئة التي حكمت في الدعوى ابتدائيا فإن هذا الدفع على غير أساس من الواقع ذلك إنه يبين من الحكمين الابتدائي والاستئنافي أن رئيس الدائرة التي حكمت في الدعوى ابتدائيا هو السيد محمد صادق مطر وهو غير السيد محمد صادق رئيس محكمة استئناف المنصورة الذي كان رئيسا للدائرة التي أصدرت الحكم الاستئنافي المطعون فيه ولا يوجد بين أعضاء الدائرة التي أصدرت هذا الحكم اشتراك في إصدار الحكم الابتدائي ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ينعي الطاعنان في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون وخطأه في تفسيره ذلك أنه بني قضاءه ببطلان حوالة الحكم الصادرة من ورثة عبد الله سميكة إلى الطاعن الثاني على أن المادة ٣٤٩ من القانون المدني القديم الذي صدرت الحوالة في ظله تشترط لصحة انعقادها رضا المدين بها وإن رضا المطعون عليهم وهم المدينون بتلك الحوالة غير متوفر حالة أن هؤلاء المطعون عليهم لم يؤسسوا طلب بطلان هذه الحوالة على أنهم لم يرضوا بها وإنما على أن المحال له (الطاعن الثاني) لم يتقدم بالدليل الكتابي على حصول هذا الرضاء والتسك بعدم تقديم هذا الدليل لا يفيد عدم حصول الرضاء فعلا خصوصا إذا كان المدين لم ينكر حصوله وقد رسم القانون طريقا آخر لإثبات رضا المدين بالحوالة في حالة عدم توفر الدليل الكتابي عليه وهو الإثبات بما يقوم مقام الدليل الكتابي فأجازت المادة ٣٤٩ مدني قديم بصريح اللفظ الإثبات باليمين ومتى جاز قبول اليمين جاز من باب أولى إثبات الرضاء بإقرار المدين به وقد أقر المطعون عليهم برضائهم بالحوالة أمام مأمور نفليسة المرحوم عبد الغني سالم على ما هو ثابت بمحضر جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٩ وذلك عند ما طلبوا أن يكون إجراء المقابلة التي طلبها وكيل الدائنين (الطاعن الأول) بحكم قضائي ثم إنهم بدفعهم الدعوى أمام محكمة الموضوع بسقوط الحق.

في المطالبة بالدين موضوع الحوالة بالتقادم يكونون قد أقروا مرة ثانية برضائهم بالحوالة إذ لا يتأتى أن يدفع المدين بهذا الدفع إلا إذا كان مقرا بصحة الدين وبصحة انتقاله لمن يطالبه به وأخيرا فإن طلب المطعون عليهم من محكمة أول درجة في حالة عدم قبولها هذا الدفع إجراء المقاصة في حدود مبلغ ١٥٠ ج وهو المبلغ الذي دفعه المحال له فعلا للحيل مقابل حوالة الحق إليه هذا الطلب يعتبر إقرارا آخر من المطعون عليهم برضائهم بالحوالة وبصحة انعقادها وإذا أهدر الحكم جميع هذه الإقرارات تأسيسا على زعمه الباطل بأن إثبات رضاء المدين في ظل التقنين المدني الملغى لا يكون إلا بالكتابة أو اليمين فإنه يكون قد خالف القانون. وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كانت المادة ٣٤٩ من القانون المدني القديم الذي صدرت في ظله الحوالة موضوع النزاع تشترط لانعقاد حوالة الحق رضاء المدين وتنص على أنه لا يجوز إثبات هذا الرضاء بغير الكتابة واليمين وكان بين مما أثبتته الحكم المطعون فيه ومما أورده المطعون عليهم في صحيفة استئنافهم المقدمة صورة رسمية منها بملف الطعن إنهم وهم المدينون أنكروا رضاءهم بالحوالة وتحذوا الطاعنين بتقديم الدليل الكتابي على هذا الرضاء فلم يقدماه ولم يوجها إليهم اليمين فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر هذه الحوالة باطلة لا يكون قد خالف القانون — أما ما يثيره الطاعنان من أن المطعون عليهم أقروا بالحوالة على النحو الذي يصورانه في سبب الطعن فإنه وإن كان من المقرر جواز إثبات رضاء المدين باقراره وذلك رغم عدم ذكر الإقرار في النص لأن الإقرار أقوى من اليمين في الإثبات إلا أن الأصل في الإقرار أن يكون صريحا وأن الأقتضاء فيه استثناء من حكم هذا الأصل فلا يجوز قبول الإقرار الضمني والحالة هذه ما لم يقدّم دليل يقيني على وجوده ومرماه . ولما كان الحكم المطعون فيه رد ما تمسك به الطاعن الأول من أن طلب المطعون عليهم من محكمة أول درجة إجراء المقاصة في حدود مبلغ مائه وخمسين جنيتها قيمة ما دفعه المحال له للحيل مقابل الحوالة يعتبر إقرارا منهم برضائهم بها بقوله إن هذا الطلب الاحتياطي لم يبد إلا بعد طلب أصلي وهو رفض الدعوى استنادا إلى سقوط حكم الدين الذي يتمسك به المستأنف عليهما الأول والثاني بمضى المدة الطويلة فإنه لا يكون مخالفا للقانون ذلك لأنه لا يكون إقرارا ما يسلم به الخصم على سبيل الاحتياط من طلبات خصمه فإذا كان المطعون عليهم بعد أن طلبوا أصليا رفض طلب المقاصة طلبوا

احتياطاً لما عسى أن تنجبه إليه المحكمة من عدم قبول طلبهم الأصلي أن تكون المقاصة إذا رأت المحكمة وجهاً لأجرائها في حدود مبلغ معين فإن هذا الطلب الاحتياطي لا يعتبر منهم إقراراً خالصاً برضايتهم بالحوالة التي يستند إليها المحال له في طلب المقاصة كذلك لا يعتبر دفعهم دعوى المحال له بإجراء المقاصة بين الدين موضوع الحوالة ودين آخر لهم بالتقادم المسقط بمضي المدة الطويلة لإقراراً منهم برضايتهم بهذه الحوالة لأن هذا الدفع لا يفيد هذا الإقرار بطريق يقيني فقد يلجأ المدين رغم عدم رضائه بالحوالة إلى المبادرة بهذا الدفع لمجرد الوصول إلى إنهاء الدعوى من أيسر الطرق في اعتقاده أما عما يشير الطاعنان خاصاً بإقرار المطعون عليهم برضايتهم بالحوالة أمام مأمور التفليسة على النحو الذي يصورانه في سبب الطعن فإنه لما كان هذا الدفاع يخالطه واقع ولم يتمسك به الطاعنان أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يجوز لها إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفته لقانون فيما يتعلق بقواعد الإثبات ذلك أنه قبل ما تمسك به المطعون عليهم لأول مرة في الاستئناف من أن الطاعنين لم يتقدما بالدليل الكتابي على رضايتهم بالحوالة محل النزاع وسند دعوى المقاصة حالة أن هذا الدفع خاص بقواعد الإثبات في المواد المدنية وهي لا تتعلق لها بالنظام العام وقد شرع اشتراط الكتابة في إثبات رضا المدين بالحوالة لمصاحته وعلى ذلك فإن الحق في الدفع بعدم جواز إثبات هذا الرضاء بغير الكتابة قد سقط بعدم إبداء المطعون عليهم له أمام محكمة أول درجة لأن سكوتهم عن إبدائه أمامها يعتبر تنازلاً منهم عنه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المطعون عليهم دفعوا ببطلان الحوالة لعدم رضايتهم بها كتابة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فكان لذلك طبعاً أن يكون تمسكهم بضرورة تقديم الدليل الكتابي على حصول هذا الرضاء أمام تلك المحكمة ولما كان الدفع بعدم جواز إثبات الرضاء بالحوالة بغير الكتابة لا يجيء إلا بعد الطعن في الحوالة بالبطلان فإن عدم إبداء المطعون عليهم هذا الدفع أمام المحكمة الابتدائية التي لم يطعن أمامها في الحوالة لا يعتبر تنازلاً منهم عنه .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه قصوره في التسبب لإغفاله الرد على دفاع جوهرى لها هو ما أثاراه أمام محكمة الاستئناف

بصدد اقرار المطعون عليهم برضايتهم بالحوالة أمام مأمور تفليسة عبد الغنى سالم بجلسة ١٤ يونية سنة ١٩٤٩ وطيلة قيام النزاع أمام محكمة أول درجة وفي مذكرتهم لتلك المحكمة المقدمة بجلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ التي دفعوا فيها بسقوط الدين موضوع الحوالة بالتقادم وأخيرا اقرارهم المستفاد من طلبهم قصر المقاصة على مبلغ مائة وخمسين جنيا و يقول الطاعنان إن ابداء هذا الطلب من باب الاحتياط لا أثر له بالنسبة لاقرارهم هذا لأن الطلب الأصلي لم يقيم على أساس انكار رضائهم بالحوالة بل قام على أساس الدفع بسقوط الدين موضوعها بالتقادم مما يحمل الاقرار ابتداء بصحة المديونية .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه تناول في أسبابه الرد على ما أثاره الطاعنان من أن طلب المطعون عليهم من المحكمة الابتدائية إجراء المقاصة في حدود مائة وخمسين جنيا يفيد رضائهم بالحوالة وجاء هذا الرد على ما سلف القول وافيا وصحيحا في القانون وبأن الطاعنين لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بما عدا هذا الوجه من أوجه الدفاع التي يعينان في سبب الطعن على الحكم اغفاله الرد عليها .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون برفضه دفعهما بعدم جواز قبول ما أثاره المطعون عليهم من بطلان الحوالة وعدم اثبات رضائهم بها بغير الكتابة لأنه يعتبر طلبا جديدا لا يجوز لهم ابدائه لأول مرة في الاستئناف وقد أسس الحكم رفضه لهذا الدفع على أن هذا الذي تمسك به المطعون عليهم إنما يعد من أوجه الدفاع ولا يعتبر طلبا جديدا حالة أن هذا الدفاع الذي انبنى على الأخذ به الحكم بعدم قبول الدعوى هو دفع قائم بذاته ولا يندرج في عموم الطلب الأصلي الذي تقدم به المطعون عليهم إلى محكمة أول درجة متضمنا رفض الدعوى لسقوط الحق في المطالبة أو قصر المقاصة على جزء من المبلغ المطالب به .

وحيث إن هذا النعي بهذا السبب مردود بأن الدفع ببطلان الحوالة لعدم رضاء المدين بها والتمسك بعدم جواز اثبات هذا الرضاء بغير الكتابة لا يعتبر طلبا جديدا مما تنهى المادة ٤١١ مرافعات عن تقديمه لأول مرة في الاستئناف بل هو دفع موضوعي يجوز ابدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا النظر الصحيح لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن في السبب الأخير على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون ذلك أنهما طلبا المقاصة بالنسبة لجميع ورثة المرحوم محمد عبيد حبيب وقد حكم بها ابتدائيا ضدهم جميعا ورفع الاستئناف من بعضهم دون البعض الآخر وعلى الرغم من ذلك فإن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم الابتدائي كله وبالنسبة لمن لم يستأنفه من المحكوم عليهم وهم المطعون عليهما الثلاثة عشر والرابعة عشر مع أن الحكم الابتدائي قد أصبح نهائيا بالنسبة إليهما والطلب بطبيعته قابل للتقسام وليس فيه تضامن .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه طبقا للمادة ٣٨٤ مرافعات لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائي صدر بالمقاصة ضد المطعون عليهم ورثة المرحوم محمد عبيد حبيب جميعا وأن الاستئناف رفع من بعضهم دون البعض الآخر وليس في الأوراق ما يفيد أن من لم يرفع الاستئناف منهم قد طعن في الحكم أثناء نظر الاستئناف المرفوع من الباقيين منضمين إليهم في طلباته وليس ثمة ما يمنع بعض الورثة من ارتضاء الحوالة بالنسبة لحصتهم في الدين، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائي كله وبالنسبة لجميع المحكوم عليهم بما فيهم من لم يستأنفه منهم يكون قد أخطأ القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص فقط .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم ذكره ولما هو ثابت من أن المطعون عليهما الثلاثة عشر نفيسة على محمد إسماعيل والرابعة عشر سعدة محمد عبيد لم يكونا من بين من رفعوا الاستئناف .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضى المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد اللطيف مرمى المستشارين .

(١٠٩)

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٢٥ القضائية :

نقل بحرى . مسئولية الناقل البحرى . تحديد المسئولية . معاهدات ،
سندات الشحن .

يدخل فى نطاق التحديد القانونى لمسئولية الناقل وفقا لمعاهدة بروكسل كل ما يقع من هلاك أو تلف
نتيجة لخطأ غير عمدى أيا كانت درجته . لائحة نطاق هذا التحديد إلى ما يكون ناشئا عن غش
الناقل شخصيا .

تنص الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الدولية المبرمة
فى ٢٥/٨/١٩٢٤ فى شأن توحيد القواعد المتعلقة بمسئوليات الشحن والتي وافقت
عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسوم بقانون فى ٣١/١/١٩٤١
على أنه لا يلزم الناقل أو السفينة بأى حال من الأحوال بسبب الهلاك أو التلف
اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه استرلينى عن كل طرد
أو وحدة أو على ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى ما لم يكن الشاحن قد بين
جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن ودون هذا البيان فى سند الشحن وعبارة
”فى أى حال من الأحوال“ الواردة بهذا النص عامة ومطلقة لا تترك مجالا لأى
استثناء فهمى بذلك تشمل كل صور المسئولية أيا كانت نوع الخطأ الذى
ارتكبه الناقل أو أحد تابعيه حتى ولو كان من قبيل الخطأ الجسيم ولا يستثنى
من هذا النطاق سوى الغش الذى يقع من الناقل شخصيا إذ أن هذه الصورة
وحدها هى التى يفترض أن الشارع قد استبعدتها فى هذا المجال فيفقد
الناقل حقه فى تحديد المسئولية وينخضع لأحكام القواعد العامة فيها .

وإذن لم يمتى كان الشاحن لم يبين قيمة البضاعة في سند الشحن وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن فقد محتويات صندوقين من البضاعة كان نتيجة فعل غير مشروع وهو حصول سرقة أثناء الرحلة البحرية ولم ينسب الفس أو السرقة إلى الشركة الناقلة شخصيا وإنما نسبته إلى عمالها وقضى بالرغم عن ذلك عليها بالتعويض كاملا من غير تقيد بالتحديد القانوني للمسئولية الواردة في تلك المادة فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مكتب شركة الشمس للتأمين (المطعون عليه) أقام الدعوى رقم ١٥٦٤ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى اسكندرية ضد شركة بواخر البوستة الحديدية (الطاعنة) بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٠٩٨ جنيه و ٣٢٨ مليا واحتياطيا الحكم بإلزامها بدفع ما يوازى مائتى جنيه استرليني ذهبيا أو ما يقابلهما بالعملة المصرية على أساس السعر الرسمى للذهب ، وذلك قيمة محتويات صندوقين أفرغا في ميناء الاسكندرية بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ من السفينة (الملك فؤاد) المملوكة للشركة الطاعنة لحساب محلات داود عدس وأولاده كان مؤمنا عليهما لدى المطعون عليه ، بأن وجد الصندوق الأول بحالة غير سليمة ، وحصل العبث بمحتويات الصندوق الثانى واستبدل بها غيرها من مواد عديمة القيمة . وبتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ مائتى جنيه استرليني أو ما يعادلها بالعملة المصرية مع الفوائد القانونية ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف اسكندرية وقيد استئنافه برقم ٧/٣٥٢ تجارى طالبا تعديله والحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١٠٩٨ جنيه

(*) راجع الطعن ٥٦٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٢ رقم ٨٥ العدد الثانى ص ١٢ .

و ٣٢٨ مليا مع الفوائد القانونية وبصفة احتياطية بأن تدفع مبلغ مائتي جنيه استرليني بالعملة الذهبية أو ما يقابلها بالعملة المصرية على أساس سعر السوق الذهبية في مصر وبتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون عليه مبلغ ١٠٩٨ جنيها و ٣٢٨ مليا وفوائده القانونية . وبتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٠ وبها صممت النيابة على مذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم ، فقررت دائرة الفحص في نفس الجلسة إحالة الطعن على هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفي هذه الجلسة حضر الأستاذ موريس سعادة المحامي عن الأستاذ أحمد عبد الهادي المحامي والوكيل عن الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية (سابقا الشركة العامة للملاحة البحرية) وقرر بأن شركة بوانخرالبوستة الخديوية اندمجت في الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٩ سنة ١٩٦١ . وأصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك بأنه بقضائه بمسئولية الطاعنة مسئولية كاملة عن فقد الصندوقين إستنادا إلى أن فقد محتوياتهما وإبدالهما بمواد غريبة كانت نتيجة سرقة وقعت أثناء الرحلة البحرية ، قد أهدر حكم الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن التي حددت مسئولية الناقل البحري في أى حال من الأحوال بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بما لا يزيد على مائة جنيه إنجليزي عن كل طرد أو وحدة مادام الشاحن لم يبين جنس البضاعة وقيمتها في سند الشحن .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كانت الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل الدولية المبرمة في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ في شأن توحيد القواعد المتعلقة بمسندات الشحن والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسوما بقانون في ٣١ من يناير سنة ١٩٤١ قد نصت على أنه لا يلزم الناقل أو السفينة في أى حال من الأحوال بسبب الهلاك أو التلف

اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على مائة جنيه إسترليني عن كل طرد أو وحدة أو على ما يعادل هذه القيمة بنقد عملة أخرى ما لم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن ودون هذا البيان في سند الشحن ، وكانت عبارة ”في أى حال من الأحوال“ الواردة بهذا النص عامة ومطلقة لا تترك مجالا لأى استثناء، فهي بذلك تشمل كل صور المسؤولية أيا كان نوع الخطأ الذى ارتكبه الناقل أو أحد تابعيه حتى ولو كان من قبيل الخطأ الجسيم ، ولا يستثنى من هذا النطاق سوى الغش الذى يقع من الناقل شخصيا ، إذ أن هذه الصورة وحدها هى التى يفترض أن الشارع قد استبعدتها من هذا المجال ، فيفقد الناقل حقه في تحديد المسؤولية ويخضع لأحكام القواعد العامة في المسؤولية ؛ لما كان ذلك ، وكان الشاحن على ما يبين من الأوراق لم يبين قيمتها في سند الشحن ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن فقد محتويات الصندوقين وإبدالهما بمواد غريبة كان نتيجة فعل غير مشروع وهو حصول سرقة أثناء الرحلة البحرية ولم ينسب الغش أو السرقة إلى الشركة الناقلة شخصيا وإنما نسبته إلى عمالها وقضى بالرغم من ذلك على الطاعنة بالتعويض كاملا من غير تقييد بالتحديد القانونى للمسئولية الوارد في تلك المادة فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : أحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١١٠)

الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ) نقض . إعلان تقرير الطعن .

مقصود الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في الطعن هو الإعلام
باسمائهم وموطن كل منهم إعلاما كافيا وكل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغرض
الذي يقصده القانون .

(ب) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ” . وعاء الضريبة .

وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية متى كان
الربط لم يصبح نهائيا ولو كان محل طعن من الممول وحده لا محل للتعدى بقاعدة أن
الطاعن لا يضار بطعنه .

١ — قصد الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في الطعن هو
إعلام ذوي الشأن إعلاما كافيا بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن
كل منهم وإن كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغرض الذي يقصده القانون .
فإذا كان الثابت من إعلان الطعن أنه تم بناء على طلب وزير المالية بصفته
الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب بينما كانت هذه المصلحة في تاريخ الإعلان تابعة
لوزارة الخزانة فإن إعلان تقرير الطعن بالوصف المشار إليه يكفي للدلالة على
أن مصلحة الضرائب هي الطاعنة (*) .

٢ — متى كان المشرع بمقتضى القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قد وضع
قاعدة تقدير وعاء الضريبة باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن

(*) راجع قاعدة ٧١ العدد الثاني السة ١٢ .

» » » » ٧٨ » » » ١٢ .

السنوات التالية فإنه يتعين لإعمال هذه القاعدة من وقت سريانه على كافة الحالات التي لم يصبح فيها الربط نهائيا . والمقصود بالربط النهائي هو الربط الذي لم يعد قابلا للطعن أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك بلان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها وسواء أكان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه . ولا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده دون مصلحة الضرائب هو الذي طعن في قرار تحديد الأرباح إذ يكفي لاعتبار الربط غير نهائي أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل — حسبما هو يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن مأمورية ضرائب دمنهور قدرت أرباح المطعون عليه في السنوات من سنة ١٩٤٦ — سنة ١٩٥٠ بالمبالغ الآتية : ٧٤٢ ج و ٨٠٨ ج و ٧٣٢ ج و ٥٠٢ ج و ٤٢٠ ج على التوالي فطعن على هذا التقرير أمام لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتعديل صافي أرباح الممول في السنوات المذكورة إلى : ٦٩٧ ج و ٦٠٦ ج و ٥٢٦ ج و ٢٦١ ج فطعن الممول على هذا القرار أمام محكمة دمنهور الابتدائية بالدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ تجارى وطلب تعديله واعتبار أرباحه عن سنى النزاع هي ٥٥٢ ج و ٤٧٦ ج و ٤٠٦ ج و ٢٨٧ ج و ٤٩ ج بالتوالى ويجلسه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت له المحكمة بطلباته فاستأفت المصلحة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٨١ سنة ١١ ق وطلبت تعديل الحكم المستأنف واعتبار أرباح الممول في سنة ١٩٤٦ مبلغ ٦٩٧ ج وفي سنة ١٩٤٧ مبلغ ٦٠٦ ج واعتبار أرباح هذه السنة الأخيرة أساسا لربط الضريبة عن السنوات من سنة ١٩٤٨

(*) نفس المبدأ مقرر في الطعن ٥١٨ سنة ٢٦ ق بجلسته ١٠/١٠/١٩٦١ .

إلى سنة ١٩٥٠ عملا بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ وفي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعنت المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ للسبب الوارد في تقرير الطعن. وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم وتمسك المطعون عليه بما جاء في مذكرته من طلب الحكم أصليا ببطلان ورقة إعلان الطعن المعلنة إليه لتوجيهها من غير ذي صفة واحتياطيا رفض الطعن وصممت النيابة على رأيها الوارد في مذكرتها من طلب نقض الحكم .

وحيث إن مبني ما دفع به المطعون عليه من بطلان إعلان تقرير الطعن هو أنه قد أعلن إليه في ١١ يونيو سنة ١٩٦٠ بناء على طلب وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب مع أن هذه المصلحة أصبحت تابعة لوزارة الخزانة طبقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ والمنشور في الجريدة الرسمية في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٨ وبذا يكون الإعلان قد وقع باطلا لتوجيهه من غير ذي صفة طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ والمادة ١٠/٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن مصلحة الضرائب هي المختصة في جميع أدوار الدعوى وأنه ولو أن إعلان الطعن قد تم بناء على طلب وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب مع أن هذه المصلحة كانت في تاريخ الإعلان تابعة لوزارة الخزانة طبقا للقرار الجمهوري سالف الذكر إلا أن في إعلان التقرير بالوصف المشار إليه ما يكفي للدلالة على أن مصلحة الضرائب هي الطاعنة وإذا كان المقصود من أحكام القانون في هذا الصدد — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو إعلام ذوي الشأن إعلاما كافيا بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم وأن كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغرض الذي يقصده القانون فإن هذا الدفع يكون متعين الرفض .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مبني الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ رفض اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٠

تأسيسا على أن المطعون عليه هو الذى طعن وحده فى قرار اللجنة فلا يجوز أن يضار بطعنه يكون قد خالف القانون ذلك أن أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر تقضى باتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للموامين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ طالما أن ربط الضريبة عن هذه السنوات لم يصبح نهائيا فلا إعتداد فى هذا الخصوص بقاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه .

وحيث إن هذا النعى فى محله وذلك لما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه مادام المشرع قد رسم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قاعدة تقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الإلتزام من وقت سريان هذا المرسوم بقانون الذى نظمها ويتعين على مصلحة الضرائب أعمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا والمقصود بالربط النهائى هو الذى لم يعد قابلا للطعن أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء فى ذلك بلان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها وسواء كان هذا الربط بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه ، ولا اعتداد فى هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده — دون مصلحة الضرائب — هو الذى طعن فى قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفى لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن من أى من الطرفين ولا محل فى هذا الصدد لأعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه لما سبق بيانه ، ولا وجه لما يثيره المطعون عليه من أن المصلحة لم تتسك بتطبيق أحكام المرسوم بقانون المشار إليه أمام محكمة أول درجة ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون فيتعين لذلك نقضه .

وحيث إن موضوع الاستئناف رقم ٨١ سنة ١١ قى تجارى استئناف الاسكندرية صالح للحكم فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم بإنهاء الخصومة بالنسبة لأرباح السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى آخر مارس سنة ١٩٥٠ باعتبارها مماثلة حكما لأرباح سنة ١٩٤٧ مع إلزام المطعون عليه ببيع المصروفات من درجتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية مع المقاصة فى أتعاب المحاماة ضمما .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عتلم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد الطيف مرمي المستشارين .

(١١١)

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) موظفون . أعمال إضافية . المكافأة عنها .

جواز تكليف الموظف بتأدية أعمال إضافية دون أن يكون له حق المطالبة بمكافأته
عن هذه الأعمال . الحق في المكافأة بجوازي للدولة .

(ب) نقض ”أسباب واقعية“ . ”إثبات“ . ”مانع أدبي من الحصول على
الكتابة“ .

قيام المانع الأدبي من الحصول على الدليل الكتابي من المسائل الواقعية . وجوب
التمسك به أمام محكمة الموضوع .

١ — يجوز تكليف الموظف — سواء في ظل التشريعات السابقة على القانون
رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ أو في ظل هذا القانون — بتأدية أعمال إضافية ولو استلزم
تأديتها أن يعمل في غير أوقات العمل الرسمية متى اقتضت المصلحة العامة ذلك
دون أن يكون للموظف الحق في مطالبة الدولة بأية مكافأة عن هذه الأعمال وإن
كان الشارع قد أجاز للدولة أن تمنح هذه المكافأة إن رأت وجها لها إلا أن
هذا الحق جوازي لها متروك لمشيئتها فلها أن تستعمله أو لا تستعمله وإذن فمتى
كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظرو بنى قضاءه على أن من حق الحكومة
أن تنتفع بالموظف الذي يعمل لديها في أي مجال ترى فيه مواهبه صالحة للاستفادة
منه في مجال المصلحة العامة وأن تكليفه ببحوث تتصل بالدراسة التي اختص بها
والتي أهله للوظيفة التي يشغلها لا يخلو المطالبة بمقابل ما أعده من هذه البحوث ،
فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — التحدى بقيام المانع الأدبى لتبرير عدم الحصول على الدليل الكتابى فى الأحوال التى يوجبها القانون لإثبات العقد من المسائل الواقعية التى يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٣٩ سنة ١٩٥٣ كلى مصر ضد المطعون عليه يطالبه فيها بتعويض قدره خمسة آلاف جنيه وقال فى بيان هذه الدعوى إنه فى فبراير سنة ١٩٤٧ كان يشغل منصب مدير إدارة الكتب بالنيابة واستدعاه رئيس الوزراء وقتئذ وكلفه بإعداد بحث عن قضية السودان لمناسبة اعتزامه عرض هذه القضية على مجلس الأمن وإنه أى الطاعن استجاب لهذا التكليف وأعد هذا البحث فى مذكرة قدمها إلى رئيس الوزراء واتفق معه على أن يبسط هذا البحث فى كتاب يصدره فيما بعد وفعلاً أصدر هذا الكتاب بعنوان "السودان المصرى" وتم طبعه فى المطبعة الأميرية على نفقة الحكومة ووزعت نسخ منه بواسطة وزارة الخارجية فى أوروبا وأمريكا وإنه كان يطمح بعد ذلك أن تكافئه الحكومة على ما بذله من جهد فى هذا البحث سواء كانت المكافأة أدبية بتعيينه بصفة نهائية فى المنصب الذى كان يشغله بطريق النيابة أو مادية عن طريق تعويضه عما تكبدته من نفقات لإعداد ذلك البحث ولما لم يتم له شىء من هذا أقام الدعوى مطالباً بالمبلغ سالف الذكر باعتبار أنه تعويض مقابل النفقات التى أنفقها فى أسفاره إلى الخارج وما زود به مكتبته من مراجع ساهمت فى إعداد البحث الذى كلف به وبتاريخ ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٤ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧١/١١٤٨ ق القاهرة

وبتاريخ ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بمجلسة ٤ مايو سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكراتها التي كانت قد قدمت وطلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة الفحص في تلك الجلسة إحالة الطعن الى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات حدد لنظرة جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في بطلان الإجراءات لعدم تلاوة محكمة الاستئناف تقرير التلخيص في الجلسة وقد تنازل الطاعن أمام هذه المحكمة من هذا السبب بعد أن ردت عليه النيابة بأنه عار عن الدليل لعدم تقديم الطاعن ما يدل على أن الجلسات التي قدم صورة من محاضرها هي كل الجلسات التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين (الوجه الأول) أن الحكم أخطأ إذ اشترط لقيام العقد أن يكون صريحاً في حين أنه يتم بين طرفيه متى صدر منهما ما يدل على رضائهما من قول أو كتابة أو إشارة ويجوز أن يكون التعبير عن الارادة ضمناً وفضلاً عن ذلك فإنه من القواعد القانونية المقررة أنه إذا وجد المانع الأدبى بين طرفى العقد فلا تستلزم الكتابة لانعقاده ولقد كانت العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه وهورئيس الحكومة مانعاً أدبياً يترتب عليه قيام العقد دون كتابة ويقول الطاعن أنه تمسك في صحيفة استئنائه بقيام هذا المانع (الوجه الثانى) أن الحكم أخطأ في القانون حين قال إن العلاقة التعاقدية القائمة بين الطرفين وأساسها عقد الاستخدام مفادها تكريس كل وقت الطاعن لشئون الوظيفة التي عين فيها وما يتصل بها من أعمال ووجه الخطأ في ذلك إن القانون لا يتطلب من الموظف إلا أداء عمل معين في وقت معين هو وقت العمل الرسمى أما ما يكلف الموظف بأدائه من أعمال إضافية في غير أوقات العمل الرسمية فإنه يستحق مكافأة عنه وقد أقر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفى الدولة هذا الحق حين نص في المادة ٥٥ منه بأنه يجوز للوزير المختص أن يمنح

الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب إليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء . ولقد كان تأليف الكتاب الذي كلفه رئيس الوزراء باعداده عملا خارجا عن الوظيفة التي كان يشغلها ولا علاقة له بها وقد قام به في غير أوقات العمل الرسمية .

وحيث إن هذا السبب في وجهه الأول مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يشترط لانعقاد العقد أن يكون التعبير عن إرادتي المتعاقدين صريحا بل أنه إذ قال "ولم يستطع المدعى أن يزعم أن عقدا أو اتفاقا تم بينه وبين رئيس الوزراء بخصوص إعداد هذا البحث وأنه بمقابل وزاد على ذلك أنه ما كان في مقدوره ولا كانت الظروف وقتئذ تسمح بأن يطلب من رئيس الوزراء مقابلا لبحثه بل كل ما اشترطه عليه أن يكون مستقلا في إعداد هذا البحث" وإذ قال الحكم بعد ذلك وحيث إنه من المعلوم أن مصدر الإلتزام إما القانون وإما العقد وقد رأينا أن عقدا لم ينقذ بين المدعى وبين رئيس الحكومة ولذلك يطلب المدعى تمويضا أساسه ما تكلفه في إعداد البحث من نفقات .

إذ قال الحكم هذا وذاك فإنه يكون قد تقي قيام تعاقدا أصلا بين الطاعن وبين رئيس الوزراء بشأن إعداد البحث بمقابل . أما ما يقوله الطاعن من أنه إذا وجد المانع الأدبي بين طرفي العقد فلا تشترط الكتابة لانعقاده فإن هذا القول ينطوي على خلط بين انعقاد العقد وطريقة إثباته ، فالعقد ينقذ بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن إرادتين متطابقتين وقد يكون هذا التعبير صريحا أو ضمنيا أما الكتابة فقد تكون لازمة في بعض الأحوال لإثبات العقد لا لانعقاده والتحدى بقيام المانع الأدبي يكون لتبرير عدم الحصول على الدليل الكتابي في الأحوال التي يوجبها القانون لإثبات العقد ويجب التمسك بقيام هذا المانع أمام محكمة الموضوع لأنه من المسائل الواقعية ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه خلوا مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بقيام هذا المانع وكانت العبارات الواردة في صحيفة الاستئناف المقدمة صورتها لهذه المحكمة والتي يستدل بها الطاعن على تمسكه بقيام المانع الأدبي ونصها "وهذا الذي تقوله المحكمة لا يمنع من وجود عقد ضمنى أو عقد غير مكتوب خصوصا وإن ظروف القضية الوطنية ومركز صاحب التكليف — رئيس الحكومة — ومركز المسئناف الأدبي لم تكن

لتسمح لهذا الأخير بالاشتراط مقدما لأنه ليس من أرباب المهن التجارية أو المقاولات“. هذه العبارات لا تفيد تمسك الطاعن بقيام المانع الأدبي الذي يحول دون حصوله على الدليل الكتابي اللازم لإثبات العقد وإنما كل ما تفيدته هو تبرير عدم اشتراطه على رئيس الحكومة أجرا نظير البحث الذي يدعى أنه كلف به — لما كان ذلك فإنه لا يقبل من الطاعن التمسك لأول مرة أمام هذه المحكمة بقيام ذلك المانع — على أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية الطاعن في المطالبة بأى أجر على البحث الذى أعده عن المسألة السودانية حتى يفرض ثبوت تكليفه من رئيس الوزراء بإعداد هذا البحث فإنه يكون غير مجد بعد ذلك الطعن على الحكم لعدم إجازته لإثبات هذا التكليف بغير الكتابة .

وحيث إن الوجه الثانى مردود بأن قرار مجلس الوزارة الصادر فى ١٨ من يولييه سنة ١٩٣٦ ينص على أن الموظف مطالب بأن يضع فى الحدود المعقولة وقته وخبرته فيما يتعلق بمهام وظيفته تحت تصرف الحكومة ولا محل للكفاة عن الأعمال الإضافية وإن اقتضت تأديتها الاشتغال فى غير أوقات العمل الرسمية. وفى الأحوال القليلة التى ترى وزارة المالية أن هناك ظروفًا قوية تبرر صرف مكافأة يجب على الوزارات المختصة قبل أن ترتبط بأى ارتباط مالى أن تطلب الترخيص من وزارة المالية ولم يغير القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة شيئاً من هذه القواعد بل إنه قد أكدها إذ نص فى المادة ٧٣ على أن “على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة وعليه أن ينحصر وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته ويجوز تكليف الموظفين بالعمل فى غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك“ ونص فى المادة ٤٥ بعد تعديلها بالقانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ على أنه يجوز أن “يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال التى يطلب إليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية . ويحدد مجلس الوزراء قواعد منع هذه المكافآت“ ومؤدى هذا كله أنه سواء فى ظل التشريعات السابقة على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو فى ظل هذا القانون يجوز تكليف الموظف بتأدية أعمال إضافية ولو استلزم تأديتها أن يعمل فى غير أوقات العمل الرسمية متى اقتضت المصلحة العامة ذلك دون أن يكون للموظف الحق فى مطالبة الدولة بأية مكافأة عن هذه الأعمال

وقد أجاز المانون للدولة أن تمنح هذه المكافأة إذا رأت وجها لها وهذا حق جوازى للدولة متروك لمشيئتها فلها أن تستعمله أولا تستعمله — لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أیده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد التزم هذا النظر وقال فى أسبابه إنه لو صح أن رئيس الحكومة قد كلف الطاعن بأعداد بحث عن المسألة السودانية فقد كلفه على اعتباره أنه مختص فى التاريخ وموظف لدى الحكومة المصرية ومن حقها أن تنفع به فى أى مجال ترى فيه مواهبه صالحة للاستفادة منها فى مجال المصلحة العامة — ولا يرد على ذلك بأنه ليس من شأن الوظيفة التى كان يشغلها المدعى أعداد مثل هذا البحث لأن المقام كان مقام مسألة وطنية يساهم فيها الجميع بجهودهم فكيف الأمر بموظف متخصص فى التاريخ ويتقاضى مرتبا من الحكومة المصرية فمن حقها عليه أن تكلفه بما ترى تكلفه به من بحوث فى الدراسة التى اختص بها وليس له أن يطالبها بمقابل ما أعده لأن العلاقة القائمة بينهما مفادها تكريس كل وقته لشئون الوظيفة التى عين فيها وما يتصل بها من أعمال ولا شك أن تخصصه فى التاريخ هو الذى أهله لأن يكون مديرا لدار الكتب بالنيابة فمن حق الدولة عليه أن تكلفه بما شاءت من بحوث فى الفن الذى تخصص له وذلك كله فى حدود المصلحة العامة، إذ قال الحكم ذلك فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعن ينعى فى السبب الثالث على الحكم المطعون فيه قصوره فى التسيب ذلك أن أسبابه كلها مضطربة متخاذلة وبعضها يشبه الأسباب فى ظاهر الأمر ولا مقنع فيه فقد تناقض الحكم إذ قال فى موضع " أن نفقات الطاعن على رحلاته فى الخارج وعلى بحوثه ومكتبته كانت سابقة كلها على تكلفه بأعداد البحث فى المسألة السودانية " ثم قال فى موضع آخر " إنه فى الزمن المذكور لم يتكلف المبدعى شيئا من المصاريف لأعداد البحث بل استفاد بالمؤلفات التى اقتناها من قبل " . ومؤدى ذلك أن الحكم بعد أن أنكر على الطاعن حقه فى طلب نفقات رحلاته فى الخارج وما تكبده فى سبيل بحوثه وتزويد مكتبته وذلك باعتبار أن هذه النفقات كانت سابقة على التكليف ولا أثر لها فيه إذا به يعود فيعترف بأثر تلك النفقات فى إعداد البحث ودلل الطاعن على الاضطراب الذى يدعيه فى أسباب الحكم بأن هذا الحكم أنكر أولا التكليف ثم عاد واعترف به فى قوله " إنه إن صح أن رئيس الحكومة قد كلفه بأعداد بحث عن المسألة

السودانية فقد كلفه على اعتبار أنه متخصص في التاريخ وموظف لدى الحكومة المصرية“ وأراد الحكم أن يوضح ما غمض في هذا التقرير فقال ”ولا يرد على ذلك بأنه ليس من شأن الوظيفة التي يشغلها المدعى (الطاعن) إعداد مثل هذا البحث لأن المقام كان مقام مسألة وطنية يساهم فيها الجميع بمجهودهم أفراد أو جماعات موظفين وغير موظفين فكيف الأمر بموظف متخصص في التاريخ ويتقاضى مرتبا من الحكومة المصرية — وإن كثيرين غيره نحوا نحوه في المساهمة في إعداد بحث عن المسألة السودانية ولم يطلب أحد منهم أجرا لأن المقام مقام مسألة وطنية المساهمة فيها فريضة على الجميع“ ولم يأت الحكم في هذه العبارات بما فيه مقنع ذلك أن الوظيفة لا تتعارض مع أداء الأجر والحقوق للموظفين كما أن مساهمة الجميع في المسألة الوطنية شئ والمساهمة العملية الدقيقة شئ آخر ومعنى قول الحكم أن كثيرين غير الطاعن نحوا نحوه في المساهمة — أنهم تبرعوا مثله في حين أنه لم يعترف بهذا التبرع ولم يقيم عليه دليل وقد جعله الحكم إجباريا باسم الوطنية وهذه الوطنية كلام عام مبهم يصح لكل حكم ولا يصلح أساسا قانونيا في الدعوى .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان الحكم قد أقام قضاءه على عدم أحقية الطاعن في المطالبة بأجر في أية صورة من صورته — على البحث الذي أعده عن المسألة السودانية حتى ولو فوض أنه كلف بإعداد هذا البحث وأنه اقتضى من الطاعن العمل في غير أوقاته الرسمية وأن هذا التكليف كان في حدود المصلحة العامة وأن النفقات التي يطالب الطاعن بتعويض عنها باعتبار أنه تمكدها في سبيل إعداد هذا البحث كانت جميعها سابقة على تكليفه بإعداد هذا البحث — وهذه الواقعة الأخيرة لا ينازع الطاعن في صحتها — لما كان ذلك وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه يكفي لحمله فإنه لا يجدى الطاعن بعد ذلك الطعن في الحكم بوجود قصور في أسبابه الأخرى التي تعتبر نافلة ويستقيم الحكم بدونها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١١٢)

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢٦ القضائية :

ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية “ . وعاء الضريبة . ” لجان التقدير “ .

بلجنة التقدير هي الهيئة المختصة بتقدير الأرباح . لها تحقيق لإقرارات الممول وملاحظات مأمورية للضرائب بمختلف الوسائل . قرارها بإعادة ملف الموضوع للأمورية لتصحيح بعض الأخطاء أو استجلاء بعض عناصر الأرباح . لإعلان .

لجان التقدير هي الهيئة المختصة أصلاً بتقدير أرباح الشركات غير المساهمة والأفراد تستقيها من واقع إقرارات الممول ودفاتره ومستنداته وملاحظات مصلحة الضرائب عليها أو من واقع تقديرات المصلحة المبتدأة في حالة عدم تقديم الإقرارات غير مقيدة بشيء منها وتتولى تحقيقها بمختلف الوسائل المتعارف عليها ومنها مناقشة الخصوم واستجوابهم وسماع أقوالهم وأوجه دفاعهم ودفعهم فيما هو معروض عليها من نزاع ومن ثم فإنه لا يعيب حكمها أو يبطله أن تعيد ملف الموضوع إلى مأمورية الضرائب لتصحيح ما عساها أن تكون قد وقعت فيه من أخطاء أو لاستدراك ما فاتها وجلاء ما ترى اللجنة استجلاء من عناصر الأرباح في ضوء ما تسفر عنه هذه المناقشات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن مورت المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى
دمنهور ضد مصلحة الضرائب يطلب الحكم ببطلان قرار لجنة تقدير الضرائب
بالأسكندرية الصادر بتاريخ ١٥/٨/١٩٤٨ واعتباره كأن لم يكن مع إلزام
المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وقال شرحا لدعواه أن مأمورية
الضرائب المختصة قدرت أرباحه من ما كيتى طحين بشبراخيت وكفر مستناد
عن السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤ بالمبالغ الآتية ٢٨٨ ج و ٢٨٨ ج و ٣٠٨ ج
و ٣٠٤ ج و ٣٥٤ ج و ٤٠٢ ج ولم يوافق على هذه التقديرات وعرض الأمر على
لجنة التقدير . وفي ٢١/٣/١٩٤٦ قررت اللجنة إعادة الملف إلى المأمورية
لإعادة تقدير الأرباح على ضوء البيانات التى أدلى بها أمامها وأعادت المأمورية
تقديرها بالمبالغ الآتية ٤٠٢ ج و ٣٩٣ ج و ٣٧٧ ج و ٧٥٧ ج و ٥٨١ ج و ٤٤٨ ج
كما قدرت أرباحه عن سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٤٤٣ ج وإذ دفع ببطلان قرار اللجنة
الصادر في ٢١/٣/١٩٤٦ بإعادة الملف إلى المأمورية لإعادة تقدير الأرباح وبطلان
التقدير الثانى الذى بنى على هذه الإعادة ورفضت اللجنة الدفع وأصدرت قرارها
المطعون فيه بتقدير أرباحه فى السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ بالمبالغ ٣٨٠ ج
و ٣٧٠ ج و ٣١٥ ج و ٦٧٠ ج و ٥٤٥ ج و ٣١٠ ج و ٣١٠ ج فقد انتهى إلى طلب
الحكم ببطلانه . وبتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة حضوريا
بقبول الطعن شكلا وبقبول الدفع وببطلان قرار اللجنة المطعون فيه بالنسبة لأرباح
المدعى عن السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٤ وتعديله بالنسبة لأرباح المدعى عن
سنة ١٩٤٥ إلى اعتبارها ٢٥٠ ج وألزمت المدعى عليه بالمصاريف وأمرت
بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى
محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه وتأييد قرار اللجنة بالنسبة لجميع سن
التراع مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة من الدرجتين
وقد استئنافها برقم ١٠٦ سنة ٥ ق . وبتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٠ حكمت المحكمة
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بتدب خبير من خبراء
الضرائب بمكتب الخبراء التابع لوزارة العدل لأداء المأمورية الواردة بأسباب
الحكم وياشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى تقدير الأرباح
بالمبالغ ٣٨٧ ج و ٣٨٢ ج و ٩٥٠ م و ٣١٩ ج و ٥٠٠ م و ٧١٧ ج و ٣٥٠ م

و ٥٢١ ج و ٧٩٠ م و ٣٢٣ ج و ١٠٠ م و ٣٢٣ ج و ١٠٠ م . و بتاريخ ١٩٥٣/٥/٧ حكت المحكمة حضوريا وفي موضوع الاستئناف (أولا) بإعادة أوراق الدعوى إلى محكمة دمنهور الابتدائية لتقدير أرباح المستأنف عليه من استغلال الماكيتين موضوع هذا النزاع في السنوات من ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤٤ وإلزام المستأنفة بالمصروفات الخاصة بذلك (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لتقدير الأرباح عن سنة ١٩٤٥ وبتأييد قرار لجنة التقدير الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٨ بتحديد أرباح المستأنف عليه في السنة المذكورة بمبلغ ثلاثمائة جنيه وعشرة وإلزام المستأنف عليه بالمصروفات الخاصة بذلك عن الدرجتين (ثالثا) بالمقاصة في أتعاب المحاماة — وقد طعنت مصلحة الضرائب على هذين الحكمين بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعنة على طلب نقضهما ولم يحضر المطعون عليهم ولم يقدموا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن محكمة الاستئناف قضت ببطلان قرار لجنة التقدير الصادر في ١٥/٨/١٩٤٨ إستنادا إلى أن اللجنة هي وحدها صاحبة الحق في تقدير الأرباح وأنها إذ أعادت الملف إلى المأمورية بقرارها الصادر في ٢١/٣/١٩٤٦ تكون قد تخلت عن ولايتها وعهدت بها إلى أحد طرفي النزاع ، وهذا من المحكمة خطأ ومخالفة للقانون ذلك أن بلان التقدير هي جهة الاختصاص الأولى في تحديد وعاء الضريبة وتقدير الأرباح ولها كامل السلطة في إجراء هذا التقدير غير مقيدة بتقديرات مأمورية الضرائب ولا بإقرارات الممول كما أن لها في سبيل الوصول إلى حقيقة الأرباح أن تستمع إلى أقوال الشهود وأن تندب الخبراء وتجري المعاينات وتستأنس بملاحظات الممول والمأمورية ولا يبطل قرارها أن تعيد الأوراق إلى المأمورية لاستجلاء ما ترى إستجلاء من بيانات أو لإبداء ملاحظاتها على أقوال الممول ومحاولة الاتفاق معه — يضاف إلى ذلك أن المحكمة تصدت لموضوع الأرباح في حكمها الأول ثم أحالته إلى محكمة أول درجة في حكمها الثاني بينما وقفت محكمة أول درجة بقضائها عند حد القول ببطلان قرار اللجنة دون أن تعرض لموضوع الأرباح وكان واجبا إذن أن يحال الموضوع إلى اللجنة .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن لجان التقدير هي الهيئة المختصة أصلاً بتقدير أرباح الشركات غير المساهمة والأفراد تستقيم من واقع إقرارات الممول ودفائره ومستنداته وملاحظات مصلحة الضرائب عليها أو من واقع تقديرات مصلحة المبتدأة في حالة عدم تقديم الإقرارات، غير مقيدة بشيء منها، وتتولى تحقيقها بمختلف الوسائل المتعارف عليها ومنها مناقشة الخصوم واستجوابهم وسماع أقوالهم وأوجه دفاعهم ودفوعهم فيما هو معروض عليها من نزاع، ومن ثم، فإنه لا يعيب عملها أن تعيد ملف الموضوع إلى المأمورية لتصحيح ما عساها أن تكون قد وقعت فيه من أخطاء أو لاستدراك ما فاتها وجلاء ما ترى اللجنة إستجلاءه من عناصر الأرباح في ضوء ما تسفر عنه هذه المناقشات، وأذ يبين من الأوراق أن مورث المطعون عليهم حضر أمام اللجنة في جلسة ١٩٤٦/٣/٢١ واعترض بأن ما كينة شمبرا خيت ليست ملكه وحده بل يشاركه فيها أخوه وأن المأمورية قدرت هدد الكيلات التي تطحنها كل من الماكيتين بأقل مما جاء في إقراراته بينما زادت في أجور الطحن وأن لديه مستندات عن كثير من المصروفات التي أغفلت المأمورية احتسابها فأصدرت اللجنة قرارها بإعادة الملف للمأمورية ليتسنى لها إعادة التقدير على ضوء ما ذكر، وهو إجراء تملكه ولا يمدو أن يكون بمثابة استطلاع رأى المأمورية فيما اعترض به الممول أمامها — إذ كان ذلك فإن قرار اللجنة الصادر في ١٩٤٨/٨/١٥ بتقدير أرباح مورث المطعون عليهم — وهو القرار المطعون فيه — لا يكون مشوباً بالبطلان وبالتالي فإن محكمة الاستئناف وقد قضت ببطلانه تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه إذ إقتصرت طلبات مورث المطعون عليهم أمام محكمة أول درجة على طلب الحكم ببطلان قرار اللجنة الصادر في ١٩٤٨/٨/١٥ دون أن يطلب الغاء أو تعديله فيما انطوى عليه من تقديرات الأرباح، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١١٣)

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٢٧ القضائية :

ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . وعاء الضريبة .
"التقدير الحكيم" .

وبحسب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية حتى
سنة ١٩٥١ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ولو كانت الحسابات منتظمة في
تلك السنوات قاعدة عامة لا يستثنى منها إلا المولين الذين يمسون حسابات منتظمة وذلك عن السنوات
من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٤ .

استن الشارع بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قاعدة جديدة
لربط الضريبة هي وجوب اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير
الأرباح عن السنوات التالية وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة
بطريق التقدير . وقد استهدف بذلك تصفية قضايا المولين المتراكمة قبل صدوره
مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزائنة وفقا لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية
للقانون ، ومن ثم فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية
المول أو من ناحية مصلحة الضرائب . وهذه القاعدة التي وضعها المشرع تسري
بإطراد كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية
سنة ١٩٥١ وكان المول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ حتى
ولو كانت حساباته في تلك السنوات منتظمة . ولا يستثنى من قاعدة التقدير
الحكيم إلا المولين الذين يمسون حسابات منتظمة في السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى
سنة ١٩٥٤ وذلك طبقا للقانون ٢٠٦ سنة ١٩٥٥ (*) .

(*) قس المبدأ تقرر في الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٢٧ ق بجلسته ١١/٢٩/١٩٦١ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب مينا البصل قدرت أرباح المطعون عليه من تجارة الخشب ومن التجارة التى يملكها فى سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٤٣٤ جنيهًا كما قدرت رأس ماله الحقيقى المستثمر بمبلغ ٣٦٨٠٤ جنيهًا و ١٠٥ مليًا وبتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ أخطرت المأمورية بأنها اتخذت التقديرات سالفة الذكر أساسًا لربط الضريبة عليه عن السنوات من ١٩٤٨ لغاية ١٩٥١ إعمالاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . واعترض الممول على ذلك وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن . وفى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع (أولاً) ببطلان التبيين الحاصلين بالنموذج بـ ضرائب بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٥٣ والحاصلين بسنق ١٩٥٠، ١٩٥١ (ثانياً) على المأمورية فحص حسابات الطاعن — الممول — عن كل سنة من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ ثم السير فى إجراءات الربط . وأسست قرارها على أن الممول يدخل ضمن عداد المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير عن سنة ١٩٤٧ لأن المأمورية رفضت الأخذ بدفاته وقد أيدتها فى ذلك لجنة الطعن بقرارها الصادر فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ . وأن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تشترط أن تكون المنشأة خاضعة لربط الضريبة بطريق التقدير فى كل سنة من السنوات المقيسة تمشياً مع قاعدة سنوية الضريبة ومبدأ استقلال السنوات الضريبية مما يقتضى فحص حسابات المنشأة للتأكد من أنها تخضع لربط الضريبة بطريق التقدير فى كل سنة من سنى النزاع . وأن المأمورية إذ لم تقوم بهذا الإجراء فإن إصدارها التبيين يكون باطلاً . وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا القرار أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بالدعوى رقم ١٧٨٦ سنة ١٩٥٣ طالبة إلغاءه والحكم بصحة التبيين وربط الضريبة عن السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ على الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وذلك تطبيقاً للرسوم بقانون

رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . وبتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأيد القرار المطعون فيه وأقامت قضاءها على الأخذ بوجهة نظر لجنة التقدير وأضافت إلى ذلك أنه كان يتعين على المأمورية فحص حسابات الممول في سنى النزاع حتى إذا ما تبينت أنها منتظمة عولت عليها أما إذا لم تجدها كذلك لجأت إلى الربط قياسا على الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وإذا كانت المأمورية لم تفحص حسابات الممول ودفاته فإن تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ يكون سابقا لأوانه . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٥٤٣ سنة ١٠ ق طالبة إلغاء والقضاء لها بطلباتها التي أبدتها أمام محكمة أول درجة . وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف تأسيسا على أسباب قرار اللجنة والحكم المستأنف وعلى أن هذه الأسباب تؤيدها أحكام القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ وما تضمنته مذكرته الايضاحية وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض طالبة نقضه والقضاء (أصليا) بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن والحكم بصحة التلييهين وربط الضريبة وبتقدير رأس المال في سنى النزاع على أساس المبالغ المقدرة عن سنة ١٩٤٧ (واحتياطيا) إعادة الدعوى إلى محكمة الاستئناف . ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وقررت إحالته إلى هذه الدائرة فنظر أمامها بجلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها تمسك وكيل الطاعنة بطلباته ولم يحضر المطعون عليه ولم يقدم دفعا وصممت النيابة العامة على طلب نقض الحكم .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعنة أقامت طعنها على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ تطبيقه وتأويله لأنه أقام قضاءه بطلان ربط الضريبة عن السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ على ما ذهب إليه من أنه يشترط لسريان أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ خضوع الممول في سنة القياس وهي سنة ١٩٤٧ وكذا في السنوات المقيسة لربط الضريبة بطريق التقدير وأنه كان يتعين على المأمورية أن تفحص حسابات الممول عليه في سنوات النزاع للتأكد مما إذا كانت هذه الحسابات منتظمة أم لا لإمكان

إعمال أحكام هذا المرسوم بقانون . وأن المأمورية إذ لم تتبع ذلك وربطت الضريبة في تلك السنوات دون فحص حسابات الممول ودقاتره فإن الربط يكون سابقا لأوانه وتكون التنبهات المترتبة عليه باطلة . ووجه الخطأ في ذلك أن ما قرره المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وما تضمنته المذكرة التفسيرية يدل على أن الشارع قصد إلى سريان أحكام هذا المرسوم بقانون على كل ممول خاضع لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة القياس وحدها حتى ولو أمسك حسابات منتظمة في السنوات المقيسة . أما ما استدل به الحكم المطعون فيه من أن الشارع استثنى بالقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ المولين الذين يسكون حسابات منتظمة من التقدير الحكمي المقرر بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ غير صحيح لأن الاستثناء الوارد بالقانون ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ بحسب ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ قاصر على السنوات من سنة ١٩٥٢ لغاية سنة ١٩٥٤

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، قد استن قاعدة جديدة لربط الضريبة هي قاعدة الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ وذلك بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير . وقد استهدف الشارع باستصداره هذا القانون تصفية قضايا المولين المتراكمة قبل صدوره مما كان يخشى معه ضياع حقوق الخزانة وفقا لما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ولذا فإن القرينة القانونية التي فرضها لا تقبل المناقشة سواء من ناحية الممول أو من ناحية مصلحة الضرائب . وهذا ظاهر من مراجعة الأعمال التحضيرية للقانون والتي يفهم منها أنها تهدف لوضع قاعدة عامة تسري باطراد كلما كانت الضريبة مستحقة عن إحدى السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ وكان الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ حتى ولو كانت حساباته في تلك السنوات منتظمة . وهو ما يبدو واضحا من أن نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ جاء مطلقا لا استثناء فيه . ولا يغير من ذلك أن تكون المادة الثانية من القانون ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ قد استثنت من قاعدة التقدير الحكمي في السنوات المقيسة المولين الذين يسكون حسابات منتظمة في أية سنة

من السنوات من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٤ ذلك أن القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ الذي جاء معدلا للقانون سالف الذكر قد مسح هذا النص واستبدل به نصا جديدا جعل فيه الاستثناء قاصرا على الممولين الذين يمسون حسابات منتظمة في السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير عن أن "سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ تخضعان لحكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ويجري الربط في شأنهما حكما متى كان الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة الأساس . ومن ثم فلا وجه لإعادة النظر في إنتظام حسابات الممول فيهما " لما كان ذلك فإن تقديرات الطاعنة لأرباح المطعون عليه في السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية سنة ١٩٥١ تقديرا حكما عملا بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وما ترتب على ذلك من تنبيهات بالربط لم تكن تستلزم فحص حسابات المطعون عليه في السنوات المقيسة أيا كانت الصورة التي أمسكت بها هذه الحسابات . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و انتهى إلى بطلان التنبيهين الخاصين بالنموذج ٤ ضرائب بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٥٣ والخاصين بسنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ وتكليف المأمورية بإعادة فحص حسابات الممول عن كل سنة من السنوات من سنة ١٩٤٨ لغاية ١٩٥١ فإنه يكون غير مطابق للقانون ، ومن ثم يتعين نقضه .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للفصل فيها . ولما سبق بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبصححة التنبيهين رقم ٤ ضرائب المؤرخين ١٠ يونيو سنة ١٩٥٣ والخاصين بسنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ وربط الضريبة عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ على أساس الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٤٣٤ جنيها .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١١٤)

الطعن رقم ٣٦٥ سنة ٢٦ القضائية :

نقض : إجراءات الطعن . " الخصوم في الطعن " . حكم " حجته " . " التزام
المرافق العامة " .

إسقاط الالتزام يضع حداً فاصلاً بين إدارة الملتزم والحراسة الإدارية على المرفق وبين الإدارة
الحكومية للمرفق بعد إسقاط الالتزام . الحكم الصادر ضد الملتزم والحراسة لا ينسحب أثره إلى
المرفق في هذه الحالة . الطعن من الإدارة الحكومية غير منتج .

الحكم الصادر ضد ملتزم المرفق العام والحراسة الإدارية التي كانت مفروضة
عليه لا ينسحب أثره إلى المرفق ذاته بعد إسقاط الالتزام ، إذ أن إسقاط
الالتزام يضع حداً فاصلاً بين إدارة الملتزم والحراسة الإدارية وبين إدارة
المرفق ، ومن ثم فإن الطعن المرفوع من الإدارة الحكومية للمرفق على الحكم
المذكور يكون غير منتج لا متعيناً رفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع التي تحصلت على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٥٣/٦٩ سنة ١٩٥٣ أمام
محكمة طنطا الابتدائية بعريضة معلقة في ١٧ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ضد
المطعون عليهما الثاني والثالث بصفتهم أعضاء مجلس إدارة شركة سكك حديد

الدلتا وضد الأستاذ طراف على بصفته حارسا عاما على أموال الشركة بطلب إلزامهم متضامين بدفع مبلغ ٣٥٥٠ جنيها والمصاريف . وبتاريخ ١٩٥٣/٢/٩ أدخل في الدعوى السيد المهندس أحمد محمد رزق بصفته حارسا عاما على أموال الشركة المذكورة طالبا الحكم عليه متضامنا مع الثلاثة المذكورين بالطلبات المشار إليها . وقال شرحا لدعواه إنه عين موظفا بتلك الشركة بخطاب في ١٩٥١/١٢/١ وبأشر عمله بمجداة وكفاءة وظل يتعاون مع الحارس إلى أن أخطره هذا الأخير بفصله في ١٩٥٢/١٠/١٠ بخطاب ورد به أن الفصل لسوء حالة الشركة المالية وتخفيض مصروفاتها في حين أن هذا العذر كان غير حقيقى فأقام دعواه للمطالبة بالمبلغ المذكور من ذلك مرتبه عن المدة من ١٩٥١/١٢/١ حتى أكتوبر سنة ١٩٥٢ بما يعادل مبلغ ١٥٠ جنيها شهريا ومبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضا للفسخ التعسفى . ودفع الحارس بأنه لا يعتبر ممثلا للملزم وإنما يمثل الحكومة مانحة الإلتزام فلا توجد بينه وبين موظفى الملزم رابطة قانونية تبيح لهم حق توجيه المطالبة القضائية ورفع الدعوى ضده — وبتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدفع المقدم من الحراسة بعدم قبول الدعوى وإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما جاء بمنطوق الحكم — وبعد سماع الشهود حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٥٤/٥/٣١ بإلزام المدعى عليهم بصفاتهم متضامين بأن يدفعوا للمدعى (المطعون عليه الأول) مبلغ ١٢٣٣ جنيها والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعابا للعامة — وجاء فى أسباب هذا الحكم "لأنه تمشيا مع ما سبق أن أشارت إليه المحكمة فى حكمها الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى من أن جميع من تولوا إدارة الشركة سواء الشركة أو الحراسة أو الإدارة الحكومية مسئولون بالتضامن عن حقوق المدعى يتعين أن يحكم على المدعى عليهم بالمبلغ السابق الإشارة إليه بالتضامن" . وقد استأنف هذا الحكم كل من السيد المهندس أحمد محمد رزق (بصفته) المدير العام لسكك حديد الحكومة ومدير الإدارة الحكومية المؤقتة لسكك حديد الدلتا والحارس العام الإدارى على هذه المرافق سابقا ، والسيد المهندس جمال الدين بدوى حمدى (بصفته) المدير العام لسكك حديد الجمهورية المصرية ومدير الإدارة الحكومية لسكك حديد الدلتا حاليا وقيد استئنافهما أمام محكمة استئناف طنطا برقم ١٦٣/٤ ق مدنى . وبجلسة ١٩٥٥/٥/٢٠ قرر الحاضر عنهما أن المستأنف الأول قد زالت صفته وانتقلت إلى المستأنف الثانى بصفته — و انتهى هذا

الأخير في مذكرة الختامية إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء أصليا بعدم قبول الدعوى بالنسبة له لرفعها على غير ذي صفة واحتياطيا لإنجازه من الدعوى بلا مصروفات . وبتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . وقد طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبالحلقة المحددة لنظره أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليهما الثاني والثالث ولم يقدم دفاعا وصحمت النيابة على طلب نقض الحكم .
وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن محصل سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ اعتبر الإدارة الحكومية أي ” إدارة المرفق “ خلفا لشركة سكك حديد الدلتا التي أسقط التزامها ومن ثم تكون مسئولة بالتضامن معها طبقا للمادة ٤٨ من مرسوم القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — وتلتزم بالتزامها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن مجلس الوزراء قرر بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ وضع مرفق النقل الذي تديره شركة سكك حديد الدلتا تحت الحراسة لمدة ثلاثة أشهر وتعيين المدير العام لمصلحة السكك الحديدية حارسا على هذا المرفق ليتولى إدارته لحساب الشركة وتحت مسئوليتها — وفي ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مد مدة وضع المرفق تحت الحراسة ثلاثة أشهر ثم وافق في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ على مد المدة ستة شهور أخرى (تنتهى في ٤ أغسطس سنة ١٩٥٣) — وفي ٣ يونيو سنة ١٩٥٣ قرر المجلس إسقاط التزام الشركة الممنوح لها ومصادرة التأمين المدفوع منها . وبتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على اعتبار الحراسة منتهية وأن تقوم مصلحة السكك الحديدية بإدارة المرفق — ولما كانت إدارة الحراسة قد فصلت المطعون عليه الأول بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٢ فأقام الدعوى ضد الشركة والحراسة بطلب إلزامهما متضامين بأن يدفعوا له المبالغ التي طلبها وحكمت المحكمة بإلزام الشركة والحراسة متضامين بما قضت به ، ثم استأنف الحارس السابق السيد

أحمد رزق ومعه السيد جمال الدين بدوى حمدي واستقل هذا الأخير بالخصومة وقرر أنه أصبح يمثل المرفق بعد إسقاط الإلتزام وعودة إدارة ذلك المرفق إلى الحكومة وأن الحكم الصادر ضد الحراسة والشركة لا يمكن أن ينسحب أثره إلى إدارة المرفق لاختلافهما ولأن الإدارة الحكومية (المرفق) ليست امتدادا للشركة أو الحراسة ولا تعتبر رب عمل تلقى الحق عن الشركة — وقد ناقشت المحكمة الاستئنافية هذا الدفاع في أسباب حكمها وذكرت أن محل البحث هو هل تسأل الإدارة الحكومية التي تولت إدارة المرفق بعد انتهاء الحراسة الإدارية وإسقاط الإلتزام بالتضامن مع الشركة عن الوفاء بجميع الإلتزامات الخاصة بعقود استخدام عمال المنشأة على أساس أن الإدارة الحكومية للمرفق هي خلف للشركة التي أسقط إلتزامها أو لا تسأل عن ذلك ، وخلصت من ذلك في أسباب حكمها إلى اعتبار المرفق خلفا للشركة ويسأل معها بالتضامن . ثم انتهت في منطوقه إلى تأييد الحكم المستأنف القاضى بإلزام الشركة والحراسة متضامتين وحدهما — ولما كان يبين أن الطاعن طعن على هذا الحكم في خصوص ما تصوره من مساءلة المرفق بالتضامن مع الحراسة والشركة باعتباره خلفا للشركة وكان الحكم المطعون فيه بتأييده الحكم المستأنف لم يقض بمساءلة المرفق بشيء مما وأن مناقشة الحكم لدفاع المرفق — أيا كان الرأى في تقدير هذا الدفاع — يكون مجرد جدل خارج عن نطاق الخصومة ولا يتصل بمنطوق الحكم ولا يمكن أن ينسحب أثر هذا المنطوق إلى المرفق لأن إسقاط الإلتزام قد وضع حدا فاصلا بين إدارة الشركة أو الحراسة وبين إدارة المرفق ، ومن ثم فإن الطعن من إدارة المرفق على الحكم المطعون فيه يكون غير متج وبتعين رفضه .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامى ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١١٥)

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٢٦ القضائية :

استئناف . طريقة رفعه . أمر أداء . "المعارضة فيه" .

استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء — وهي تنظر على وجه السرعة — يكون بطريق التكليف بالحضور .

المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقا للمادة ٨٥٥ من قانون المرافعات ومن ثم فإنه ينسرى على الحكم الصادر فيها ما ينسرى على الدعاوى المبينة في المادة ١١٨ من قانون المرافعات من وجوب استئنافه بطريق التكليف بالحضور عملا بالفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات ومن ثم فإن استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء وقد رفع بتكليف بالحضور يكون مستكملا لأوضاعه القانونية وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى ببطلان الاستئناف يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٧٣٩ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة الابتدائية بالمعارضة في أمر الأداء الصادر ضده لمصلحة المطعون عليها بمبلغ ٨٠٢ ج و ٦٥١ م طالبا بإلغاءه وبتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٩ حكمت المحكمة بتعديل أمر الأداء المعارض

فيه وإلزام المعارض (الطاعن) بأن يدفع للمعارض ضدها (المطعون عليها) مبلغ ٤٢٩ ج و ٦١٨ م والمصروفات المناسبة ... الخ فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة حيث قيد استئنافه برقم ٢١٥ سنة ٧٢ ق كما استأنفته المطعون عليها وقيد استئنافها برقم ٤٢٤ سنة ٧٢ ق . وطلب في استئنافه الذي أقامه بطريق التكليف بالحضور إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء أمر الأداء - وتنازلت المطعون عليها عن استئنافها ودفعت ببطلان استئناف الطاعن لرفعه بالطريق المذكور وبتاريخ ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بإثبات تنازل المطعون عليها عن استئنافها وبقبول الدفع الفرعى وبطلان الاستئناف المرفوع من الطاعن وإلزامه بمصاريفه ... فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وباجلسة المحددة لنظره لم يحضر الطاعن ولا المطعون عليها ولم تقدم دفاعا وصحمت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن نعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تفسير القانون وتطبيقه إذ أن الحكم الابتدائي صدر في معارضة في أمر أداء رفعت تطبيقا لنص المادة ٨٥٥ مرافعات معدلة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ وبين من هذا النص أنها من الدعاوى التي أوجب المشرع الحكم فيها على وجه السرعة فيكون استئناف الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور تطبيقا للمادة ٢/٤٠٥ مرافعات التي أوجبت ذلك عن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات ومن بينها الدعاوى التي ينص القانون على الفصل فيها على وجه السرعة .

وحيث إن هذا النعى في محله - ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يبين من نص المادة ١١٨ مرافعات أن الدعاوى المستعجلة ودعاوى شهر الإفلاس والدعاوى البحرية متى كانت السفينة في الميناء ودعاوى السندات الإذنية والكبيالات وكل الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة ودعاوى التماس إعادة النظر جميعها تقدم مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ودون اتباع أحكام المادة ٤٠٦ مكرر وما بعدها - كما يبين من نص

المادة ٤٠٥ مرافعات معدلة في فقرتها الثانية والرابعة أن الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة إفتتاح الدعوى وإذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه . ولما كان ذلك وكانت المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقا لمقتضى المادة ٨٥٥ مرافعات فيسرى على الحكم الصادر فيها ما يسرى على الدعاوى المبينة في المادة ١١٨ مرافعات من وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور عملا بحكم الفقرتين الثانية والرابعة من المادة ٤٠٥ معدلة من قانون المرافعات . لما كان ذلك فإن استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء وقد رفع بتكليف بالحضور يكون مستكملا لأوضاعه التي يتطلبها القانون في هذا الخصوص ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الاستئناف متعين النقض .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد وأحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١١٦)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم . "بياناته" اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . أحوال شخصية . نظام عام . نيابة عامة .

بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية بيان جوهري . إغفاله يترتب عليه البطلان . إغفال هذا البيان في الحكم الابتدائي مع تأييده من المحكمة الاستئنافية بأسباب مستقلة لا محل للنعي بالبطلان في هذه الحالة .

(ب) وقف . "شروط الواقف" . مصارف الربيع . "تغيير الواقف لشروطه" .

اشتراط الواقف بعض مصارف الوقف من عموم الربيع مقدما على الاستحقاق . إحداث تغيير في شروط الواقف من حيث إنشاء الوقف وأيلولة الاستحقاق لمن غيرهم وحصر الاستحقاق فيهم ، لا يتناول هذه المصارف بشئ .

١ — إذا كان بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية والوقف هو بيان جوهري يتعلق بالنظام العام ولازم لصحة الحكم بحيث يترتب على إغفاله البطلان وفقا للسادة ٣٤٩ من قانون المرافعات * ، إلا أنه متى كان هذا العيب قد لحق بالحكم الابتدائي وكانت محكمة الاستئناف لم تعرض لهذا البطلان ولم تنبه إليه وانتهت إلى تأييد الحكم الابتدائي بأسباب مستقلة — دون أن تقضي ببطلان الحكم الابتدائي مع الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد — فإن النعي على حكمها بالبطلان يكون في غير محله إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية بحيث لا يعتد بها بعد أن حققت المحكمة الاستئنافية بحكمها على هذه الصورة غرض الشارع .

* راجع قاعدة رقم ١٠ جلسة ١٠/١١/١٩٦١ .

٢ — إذا نص الوقف في إشهاد وقفه الأصلي على أنه يكون من بعده وقفا مقسما إلى ٢٤ قيراطا وزعها على مستحقيها المبينين بالإشهاد المذكور وشرط في وقفه هذا شروطا أكد العمل بها منها أن يبدأ من ريع كامل الوقف بإصلاح عينه وما فيه البقاء لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته ومنها أن يصرف من ريع هذا الوقف مبالغ في وجوه الخير فقد دل بذلك على أن هذه المصارف تخرج من عموم الريع مقدمة على الاستحقاق ومن ثم فإذا كان التغيير الذي أحدثه الوقف قد انصب على إنشاء الوقف وأيلولة الاستحقاق لمن عينهم وحصر الاستحقاق فيهم دون أن يتناول بالتعديل شيئا من هذه المصارف، فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم هذا النظر لا يكون قد خالف القانون أو غرض الوقف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن واقعة الدعوى تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٦٦ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد وزارة الأوقاف طلب الحكم فيها بأن يكون ريع ١٣٢ فدانا المشار إليها في إشهاد التغيير الصادر من محكمة عابدين الشرعية بتاريخ ١٩٤٠/٣/٢٨ منحصرًا جميعه في الموقوف عليهم المذكورين بالإشهاد المذكور ومنع تعرض وزارة الأوقاف له فيما تطلبه وقال شرحا لدعواه إن المرحوم على بك شريف قد صدر منه إشهاد شرعى أمام محكمة مصر الشرعية في ١٩٠٣/٧/٢١ بوقف ٢٤٣ ف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على من ذكرهم بكتب وقفه وبالصيغة التى ذكرها بإشهاد المذكور وكان من شرطه أن يصرف من ريع الوقف سنويا ٢٥٠ جنيها على الوجه الآتى : — ١٠٠ جنية ذهباً في وجوه الخيرات على تربة الوقف و ١٠٠ جنية في عمارة مدفن زوجة الوقف و ٥٠ جنيها تصرف في خيرات على تربة والدة الوقف ووالده — وفى ٨ مارس سنة ١٩٠٩ صدر إشهاد من الوقف بما له من الشروط العشرة بتغيير في هذا الوقف بإخراج إناس من الموقوف عليهم وإدخال آخرين على الوجه المبين بإشهاد التغيير

المشار إليه . وفي ٢٨/٣/١٩٤٠ عاد فأصدر إلهادا آخر أمام محكمة ما بدين الشرعية بتغيير في مصارف وقفه السابق وجعل وقفه على النحو الآتي : ١١١ ف و ٥ ط و ٢٠ س على الجمعيات الخيرية الإسلامية التي عددها وجعل كذلك ٦٦ ف و ٣ ط و ١٠ س من القدر الموقوف وفقا على أولاد المرحوم ابراهيم بك شريف والذين من بينهم المدعى ومن بعدهم على أولادهم ونسأهم وعقبهم وهكذا وجعل ٦٦ ف و ٣ ط و ١٠ س وقفا على كريمى المرحوم عز الدين بك شريف ومن بعدهما على أولادهما ثم تنازل عن الشروط العشرة وألغى ما يخالف ذلك أو ينافيه مما هو مبين بإشهاد التغيير الصادر في سنة ١٩٠٩ وأن يكون الممول عليه ما ورد في هذا الإشهاد الأخير — وأن المدعى هو الحارس القانونى على الوقف الأهل وواضع يده عليه ويستغله من بعد وفاة الواقف ويوزع ريعه على الموقوف عليهم — وأن وزارة الأوقاف ” المطعون عليها ” والناظرة على الوقف الخيرية تتعرض له وتطالبه بدفع قيمة ما يخص القدر الذى تحت يده من الوقف الأهل في مبلغ الـ ٢٥٠ جنيهها المشروط للخيرات وبتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية حضوريا برفض الدعوى تأسيسا على أن إشهاد التغيير الصادر في سنة ١٩٤٠ كان بالنسبة للوقف الأهل وأن الزيادة في نصيب الخيرات لا تدل على أن الواقف عدل عن شرطه بالنسبة لمبلغ الخيرات المذكور بل تدل على أنه أراد الزيادة في الخيرات ولا تعارض بين هذا التوسع في الخيرات وبين الاحتفاظ بصرف المبلغ المشروط لها — فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٥٢ سنة ٧٤ ق استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته الابتدائية — وبتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٥٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولما أضافته هي من أسباب أخرى فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة الأحوال الشخصية وقد نظر أمام هذه الدائرة بجلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها لم يحضر الطاعن ولا المطعون عليه ولم يقدم دفاعا ما وصممت النيابة على رأيها الذى أبدته بمذكراتها الموقعة من رئيس النيابة الأستاذ محمود الأزرق التي أنهت فيها أصليا إلى طلب نقض الحكم لبطلانه وإحتياطيا رفض الطعن .

وحيث إن النيابة العامة نعت على الحكم المطعون فيه بطلانه إذ بنى على الحكم الابتدائي الذي أيده مستندا إلى أسبابه مع أن هذا الحكم الأخير باطل بطلانا من النظام العام نخلوه من بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية وعدم إفصاحه عن أن إسم عضو النيابة الوارد في ديباجته هو صاحب ذلك الرأي .

وحيث إنه وإن كان بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضايا الأحوال الشخصية أو الوقف هو بيان جوهرى متعلق بالنظام العام ولازم لصحة الحكم ويترتب على إغفاله البطلان وفقا للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة وقد لحق هذا العيب الحكم الابتدائي وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تبطله وتفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الاجراء الصحيح الواجب إتباعه — إذ كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف لم تعرض لهذا البطلان ولم تنبه إليه — ومضت في نظر الموضوع وانتهت إلى تأييد الحكم المستأنف بأسباب مستقلة فإن النعى على حكمها بالبطلان يكون في غير محله إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفة لا يعتد بها بعد أن حقت بحكمها على هذه الصورة غرض الشارع .

وحيث إن هذا الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل أولها في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله بخالفته قواعد الإثبات واعتماده على سبب مغاير للواقع في الدعوى ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن الواقف أراد بإشهاد التغير الصادر في سنة ١٩٤٠ أن يغير في وقفه (الأهلى) مع أن الواود بذلك الاشهاد الأخير هو أنه أراد "التغير في وقفه الأصلي" كما ثبت ذلك من إطلاع المحكمة على سجل إشهاد التغير بمحضر الجلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٥٨ وهو يجعل التغير غير منحصر في الجزء الأهلى بل يجعله شاملا لإنشاء الوقف الأصلي وشروطه ومصارفه وحلوله محل ما ورد بالحجة الأصلية، ويتحصل ثانيهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق المادة ١٥٠ مدنى والمادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية إذ انحرف في تفسير اشهادى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩٤٠ عن عبارتهما الواضحة وعن اتباع أرجح الأقوال في مذهب أبى حنيفة التى تجعل شرط الواقف كنص الشارع إذ الظاهر من إشهاد سنة ١٩٤٠ أن الواقف قسم وقفه إلى وقفين أحدهما خيرى على الجمعيات الخيرية الميينة به والثانى أهلى على من عينهم فيه حتى إذا انتهى من

بيان ذلك قال إنه "ألغى ما يخالف ذلك أو ينافيه" ثم قال "إنه يكون المعول عليه مادونه في هذا الاشهاد الصادر اليوم" وبهذا يكون الواقف قد أبطل وألغى مصرف الـ ٢٥٠ جنيها على المدافن والتراب وهذا هو ما عناه الواقف وقصد إليه، ومحصل السبب الثالث تقوم على مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ بنى على قياس خاطيء إذ قاس حكم شرط خاص "وهو مصرف الـ ٢٥٠ جنيها على التراب" على حكم شرط عام هو الصرف على إصلاح عين الوقف لأن الاصلاح شرط عام مقرر في الفقه بالإجماع وواجب الإتيان ولو لم يذكره الواقف وذكره يعتبر نافلة أما الصرف على التراب فهو شرط خاص لا يتقرر إلا بنص من الواقف — ومحصل السبب الرابع يقوم على بطلان الحكم لبنائه على عدة أسباب أحدهما بخلاف الواقع وعلى عدة قرائن مجتمعة لا يعرف أيها كان جوهريا ثم تبين فساد بعض هذه القرائن ولا يعرف أثر ذلك في تأسيس الحكم فيكون قد طار به بطلان جوهرى موجب لنقضه .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على اشهاد الوقف الاصلى الصادر في سنة ١٩٠٣ أن الواقف أنشأ وقفه هذا "٢٤٣ فدانا و ٢٢ قيراطا و ١٦ سهما" على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك وقفا منقسما إلى ٢٤ قيراطا منها ٦ قراريط لمن يحدته الله له من أولاد ، ٦ قراريط لوالدته ، ١٢ قيراطا لزوجته مدة حياتهم فإذا انقضوا كانت ٨ قراريط منه لأشخاص معينين ، ١٢ قيراطا للعلماء المدرسين بالأزهر وقيراطان لأقارب الواقف الفقراء وقيراطان للناظر وشرط في كتاب وقفه المذكور شروطا أكد العمل بها منها أن يصرف من ريعه ٢٥٠ جنيها ذهبا في وجوه خيرات ومبرات مختلفة على تربته وتربة والدته ووالده وعمارة مدفن زوجته وفي وجوه خيرات ومبرات على مدفنها - سببا يقتضيه الوجه الشرعى كل ذلك بالكيفية وعلى الوجه المشروع بكتاب الوقف المشار إليه وجاء بإشهاد التغير المحرر في سنة ١٩٠٩ أن الواقف أخرج والدته من الإستحقاق وضم ما كانت تستحقه إلى استحقاق زوجته كما أخرج الأشخاص المعينين بالإشهاد الأول وكذا أقاربه الفقراء من استحقاق الـ ١٠ قراريط المشار إليه وجعل من وقفه بعد وفاته ووفاة زوجته ١٢ قيراطا للعلماء المدرسين بالجامع الأزهر ، ١٠ قراريط لطالبة العلم به وقيراطين لمن يكون ناظرا كل ذلك بالكيفية وعلى الوجه المشروع بإشهاد التغير المشار إليه وأبطل المشهد وألغى ما يخالف ذلك أو ينافيه مما هو مبين بإشهاد الوقف المذكور ثم جاء بإشهاد التغير الأخير المحرر في سنة ١٩٤٠ وقرر أنه يريد التغير في الوقف

الأصل وما حصل فيه بعد ذلك من تغيير. وبموجب هذا الإشهاد الأخير أخرج السادة العلماء وجعل من وقفه هذا ١١١ ف و ١٥ ط و ٢٠ س على الجمعيات الخيرية الإسلامية التي مددها أما باقي الأقطان الموقوفة ومقدارها ١٣٢ ف و ٦ ط و ٢٠ س فقد وقفها مناصفة على أشخاص معينين كل ذلك على الوجه المبين بإشهاد التغيير الأخير وألغى ما يخالف ذلك أو ما ينافيه مما هو مبين في إشهاد سنة ١٩٠٩ . وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه ” أن الواقف شرط شروطا أكد العمل بها منها أن يبدأ الناظر على الوقف (والمتولى) عليه من ريع كامل الوقف بإصلاح عينه وما فيه البقاء لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته ومنها أن يصرف من ريع هذا الوقف بعد وفاة الواقف ووفاة من ذكرهم في كل سنة هلايلة مبلغ ٢٥٠ جنيها في وجوه خيرية عينها ” ثم بين الجهة التي يصرف فيها كل مبلغ إذا تعذر صرفه في مصرفه المحدد وهذه الشروط لم يعدل عنها في إشهادي التغيير الصادرين في سنة ١٩٠٩ و سنة ١٩٤٠ ولا يمكن أن تشملها عبارته العامة في كلا التغييرين من إبطاله ما خالف ما ورد بإشهادي التغيير ” وكذلك قال الحكم ” إن عبارة الواقف في كتاب وقفه الصادر في سنة ١٩٠٣ قد ورد بها أن يبدأ الناظر من ريع كامل الوقف بإصلاح عينه الخ ثم عين من يصرف إليه باقي الريع وهم في الكتاب المذكور أولاده ووالدته وزوجته فلما غير في شرط الواقف بإشهاد سنة ١٩٠٩ جعل التغيير منحصرا فيمن ذكرهم بكتاب الوقف وهم مستحقو الريع بعد ما شرط صرفه للإصلاح والخيرات وكذلك الحال في إشهاد التغيير الحاصل في سنة ١٩٤٠ الأمر الذي يؤكد أن ما ورد بإشهادي التغيير من إبطال وإلغاء كل ما يخالف ما ورد بهما لا يمكن أن يمس الشروط التي شرطها وأكد العمل بها وهي التي أمر أن يبدأ الناظر بالصرف من كل الريع عليها ” — فإن هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ولا لغرض الواقف لأنه وقد نص في إشهاد وقفه الأصلي على أنه من بعده يكون وقفا متقسما إلى ٢٤ ط وزعها على مستحقيها المبينين بالإشهاد المذكور وشرط في وقفه هذا شروطا أكد العمل بها

منها أن يبدأ من ريع كامل الوقف بإصلاح عينه وما فيه البقاء لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلاته ومنها أن يصرف من ريع هذا الوقف ٢٥٠ جنيها في وجوه خيرات على الترب — فقد دل بذلك على أن هذه المصارف تخرج من عموم الريع مقدمة على الاستحقاق أما التغير الصادر في سنة ١٩٠٩ وكذلك التغير الصادر في سنة ١٩٤٠ فقد انصب كل منهما على إنشاء الوقف وأيلولة الاستحقاق لمن عينهم وحصر الاستحقاق فيهم بمقتضاها ولم يتناول التغير شيئا من هذه المصارف — ومن ثم يكون النعي بجميع وجوهه على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى هتم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد على شمس الدين ، ومحمد عبد اللطيف مرمى المستشارين .

(١١٧)

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٦ القضائية :

حكم . عيوب التدليل . " قصور " . " ما يعد كذلك " . رهن أقطان .

إخفال الحكم المطعون فيه تمحيص دفاع جوهرى — يتغير به لو صح وجه الحكم فى الدعوى —
ومعدم الرد عليه . قصور يستوجب نقض الحكم . مثال فى عقد رهن أقطان .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عملية " التغطية " قد تمت فعلا وأن شروط العقد المبرم بين طرفى النزاع تخول للمطعون عليها القيام بها دون أن يكون للطاعن (الراهن) الحق فى الاعتراض عليها أو على نتائجها وكان الطاعن قد أنكر على المطعون عليها أمام محكمة الاستئناف قيامها بالعملية المذكورة مطالبا إياها بتقديم الدليل على وجودها فعلا فإن الحكم المطعون فيه إذ افترض بغير دليل وجود عملية التغطية والتفت عن دفاع الطاعن ولم يعن بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الحكم فى الدعوى ، يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ تعاقد الطاعن مع الشركة المطعون عليها على أن تقرضه ما يحتاجه من نقود فى مقابل ما يودعه لديها من

أقطان على سبيل الرهن ، ولما بدأت أسعار القطن في النزول أخذت المطعون عليها في مطالبة الطاعن بمبالغ إضافية لتكئة الضمان . فكان يرسل لها ما تطالبه به من مبالغ بمقتضى شيكات مؤجلة الدفع ، وبتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٤٩ تلقى الطاعن من المطعون عليها برقية تخطره فيها بأنها أجرت عملية التغطية عن جميع أقطانه المودعة لديها ببورصة العقود بأسعار مختلفة ، فاعترض الطاعن على ذلك بخطاب أرسله إليها فى نفس اليوم محملا إياها مسؤولية هذا التصرف ، غير أن هذه الأخيرة لم تأبه له واستصدرت أمرا من القضاء بتاريخ ١٩٤٩/٦/٨ ببيع أقطانه سدادا للقروض التى قبضها منها ، ناضطر الطاعن إلى أن يعرض عليها عرضا فعليا بجميع ما تطالبه به وقدره خمسون ألف جنيه فى مقابل استرداد أقطانه محتفظا بنفسه بحق الرجوع على المطعون عليها بالمبالغ التى قيدتها على حسابه من جراء عملية التغطية ، ولهذا فقد رفع ضدها الدعوى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٥١ مدنى كلى المنصورة طلب فيها الحكم بإلزامها بأن تؤدى له مبلغ ٣١٢١ ج و ٨٣٥ م قيمة مصاريف التغطية وبتعويض ١٠٠٠ جنيه عن الضرر الذى لحقه من العملية المذكورة . وبتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة أول درجة بإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للمدعى (الطاعن) مبلغ ٣٣٢١ ج و ٨٣٥ م والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ . استنادا إلى أن عملية التغطية التى أجرتها بتاريخ ١٩٤٩/٤/٨ بنيت على إجراءات صورية لا يتحمل معها الطاعن نفقات التغطية التى احتسبت عليه ، استأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاء ورفض دعوى الطاعن ، وقيد استئنافها برقم ٧٤ سنة ٦ ق ، كما رفع الطاعن استئنافا فرعيا طلب فيه تعديل سعر الفائدة المحكوم له بها ابتدائيا من ٤ ٪ إلى ٥ ٪ ، وبتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة فى موضوع الاستئناف الأصيل بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن ، وفى الاستئناف الفرعى برفضه ، وبتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات عرض الظعن على دائرة فحص الظعن بجلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وصحمت النيابة على مذكرتها التى طلبت فيها نقض الحكم فقررت دائرة الفحص فى نفس الجلسة إحالة الظعن على هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الأول على الحكم المطعون فيه قصوره في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه أنكر أمام محكمة الاستئناف في المذكرة المقدمة منه حصول عملية التغطية التي زعمت المطعون عليها أنها أجرتها لحسابه في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٩ وأنه طالب هذه الأخيرة أن تدلل على وجود هذه العملية فعلا غير أن الحكم المطعون فيه جاء خاليا من الرد على ذلك مفترضا بغير دليل وجود العملية المذكورة .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن عملية التغطية قد تمت فعلا بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٤٩ وأن شروط العقد المبرم بين الطرفين تخول للمطعون عليها القيام بهذه العملية دون أن يكون للطاعن الحق في الاعتراض عليها أو على نتائجها ، وكان الطاعن قد أنكر على المطعون عليها في مذكرته المقدمة منه أمام محكمة الاستئناف قيامها بالعملية المذكورة مطالبا إياها بتقديم الدليل على وجودها فعلا ، فإن الحكم المطعون عليه إذ افترض بغير دليل وجود عملية التغطية والتفت عن دفاع الطاعن ولم يعن بتحصيله أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري لو صح لتغير وجه الحكم في الدعوى ، هذا الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١١٨)

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض ”إجراءات الطعن“ . ”إعلان التقرير بالطعن“ . بيانات
الإعلان .

خلو صورة إعلان تقرير الطعن المسلمة للخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن
أوراق خطأ في هذا التاريخ لا يترتب عليه البطلان . هذا البيان لم يتطلبه القانون في
ورقة الإعلان .

(ب ، ج) وكالة . وكالة مستترة ”الإسم المستعار“ . آثار الوكالة .
”صورية“ .

وكالة الاسم المستعار حكمها حكم الوكالة بالسفارة . ليس للوكيل بالاسم
المستعار أن يسائر بالصفقة التي أبرمها لحساب موكله . أثر التعاند ينصرف
إلى الأصيل . تنازل الموكل من ثمن الصفقة إلى الوكيل في هذه الحالة لا يفيد
معنى الهبة متى كان قد اقتضى التعامل بالاسم المستعار ذلك النازل الصوري .

١ - إن كل ما تشترطه المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لصحة إعلان الطعن أن يعلن تقرير
الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن ،
وأن يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية ، وأن
يتم هذا الإعلان في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ، ومن ثم فكما تحقق
أن الاعلان قد تم في ميعاده على هذا النحو واشتملت ورقته على جميع البيانات
الواجب استيفاؤها طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات فإنه يكون صحيحا
ولا يبطله خلو الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن بقلم

الكتاب أو وقوع خطأ فيه إذ أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التي يوجبها القانون في ورقة الإعلان .

٢ — ليس من يعبر اسمه إلا وكيلا عمن أعاره فيمتنع عليه قانونا أن يستأثر لنفسه بشيء وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة فكأن الشأن شأنه في الظاهر مع أنه في الواقع شأن الموكل . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المطعون عليها لم تكن في إبرامها عقد الشراء مع آخر إلا إسمامستعارا لزوجها الطاعن فإن مقتضى ذلك اعتبار أن الصفقة فيما بين الزوجين قد تمت لمصلحة الموكل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا تكسب المطعون عليها منها شيئا ويكون كل ما دفع بإسمها من الثمن ورسوم التسجيل قد دفع من الطاعن — إلا أن يثبت أنها قد دفعته له من مالها الخاص فيحق لها استرداده منه طبقا لأحكام الوكالة باعتباره من النفقات المعقولة التي أنفقتها في تنفيذ الوكالة .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على اعتبار أن تنازل الطاعن (الموكل) إلى زوجته المطعون عليها (الوكيل المستعار لإسمه) عن ثمن الصفقة التي أبرمتها لصالحه يعد هبة صحيحة تم قبولها من المطعون عليها فلا يحق الرجوع فيها وكان ذلك التنازل صوريا اقتضاه التعامل بالاسم المستعار وإخفاء هذا التعامل عن الغير ولا يفيد معنى الهبة قانونا فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٨١٢ سنة ٤٧ كل مصر ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم وانتهت فيها إلى طلب الحكم أصليا

بصلحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ الصادر إليها من مصلحة الأملاك الأميرية "المطعون عليها الثانية" متضمنا بيع هذه المصلحة لها ٦٨ فدانا و ١٢ قراطا و ٢١ سهما وتسليم هذا القدر إليها وكف منازعة الطاعن والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخير ثانيا إلزام المطعون عليها الثانية في مواجهة باقي المدعى عليهم ببيع هذه الأطنان من تاريخ المطالبة الرسمية حتى التسليم واحتياطيا إلزام جميع المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ ٢٥ ألف جنيه على سبيل التعويض والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية . وأسست المطعون عليها الأولى دعواها هذه على أنه تنفيذ للاتفاق المبرم بين وزارة المالية والشركة العقارية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ والذي يقضى بأن تقوم الشركة المذكورة بشراء الأطنان المعروضة للبيع الجبرى بأموال تدفعها الحكومة متى دلت شواهد الحال على أن شرائها سيتم بأقل من ثمنها الحقيقي على أن تقوم الشركة بإدارة هذه الأطنان حتى يوجد مشترها بالثمن المناسب وتكون الأولوية في الشراء عند تساوى الشروط للمدين الأصلي ثم لأفراد عائلته — تنفيذاً لهذا الاتفاق اشترت الشركة العقارية من بين ما اشترته ٦٨ فدانا ، ١٢ قراطا ، ٢١ سهما كائنة بمركز إيتاي البارود مملوكة للطاعن وبعد ذلك تقدم الأخير إلى مصلحة الأملاك طالبا استرداد هذا القدر وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ باعت له المصلحة المذكورة هذه الأطنان بمقتضى عقد بيع اتفق فيه على دفع جزء من الثمن مقدما وتقسيط الثانى على أقساط سنوية ثم رأى الطاعن بسبب سوء ظروفه المالية أنه لا يمكنه الاستمرار في دفع الأقساط فتنازل عن الصفقة إلى زوجته المطعون عليها الأولى وكتب إلى مصلحة الأملاك خطابا مؤرخا في ٢٨ مارس سنة ١٩٤١ ينبئها فيه بأن ظروفه المالية لا تسمح له باسترداد الصفقة وأنه يرغب أن يكون ذلك الاسترداد باسم زوجته المذكورة على أن تقوم بالالتزامات التى يولدها هذا التنازل وكان من نتيجة هذا التنازل أن حرر عقد بيع ابتدأى مؤرخ في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ بين مصلحة الأملاك وبين زوجته المطعون عليها الأولى تضمن بيع المصلحة لها الأطنان سالفة الذكر بالثمن الوارد بالعقد وظل هذا العقد دون تسجيل إلى أن دب الخلف بين الزوجين وانتهى أمره بالطلاق وترتب على ذلك أن أخطر الطاعن مصلحة الأملاك في سبتمبر سنة ١٩٤٥ برجوعه في التنازل الصادر منه إلى المطعون عليها الأولى عن حق الاسترداد وعلى أثر هذا الإخطار امتنعت مصلحة الأملاك عن القيام

بإجراءات تسجيل العقد الصادر عنها إلى الأخيرة فرفعت هذه الدعوى ضد مصلحة الأملاك والطاعن طالبة الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد ولما تبين لها أثناء نظر الدعوى أن مصلحة الأملاك قد باعت هذه الأحيان إلى المطعون عليهم من الثالث إلى الأخير يعقود مسجلة أدخلتهم في الدعوى وعدلت طلباتها وفقا لما سبق بيانه — وبتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ قضت محكمة مصر الابتدائية برفض الدعوى بكامل أجزائها مؤسسة قضاءها على أن المدعية (المطعون عليها الأولى) أبرمت عقد البيع المؤرخ في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٢ بطريق الوكالة المستترة عن زوجها (الطاعن) بأن أعارته اسمها خوفا من ملاحقة دائنيه له مما يتعين معه تطبيق قواعد الوكالة وتكون الحقوق والالتزامات المتولدة عن عقد البيع مترتبة في ذمة الزوج وليس للزوجة المدعية أن تطالب بحق ناشئ عن هذا العقد — استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٤ سنة ٢٩ ق القاهرة وبتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا فيما يتعلق بالطلبات الأصلية الخاصة بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ والتسليم والريع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفضها — ثانيا — فيما يتعلق بالطلبات الاحتياطية الخاصة بالتعويض بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه الثاني (الطاعن) بأن يدفع للمستأنفة (المطعون عليها الأولى) مبلغ ٨٩٢ جنيها و٩٧٦ مليا مع الفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية ... وجعلت المحكمة مصاريف الدرجتين مناصفة بينهما وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة — طعن الطاعن محمد عسران عبد الكريم في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ — وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في المذكرة التي كانت قد قدمتها وطلبت فيها نقض الحكم وقررت دائرة الفحص في تلك الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وفي ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ قام الطاعن بإيداع أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة شارحة وفي ٢٣ من الشهر المذكور أودعت المطعون عليها الأولى مذكرة بدفاعها دفعت فيها ببطلان إعلان التقرير بالطعن لخلو الصورة المعلنة إليها من بيان التاريخ الصحيح للتقرير بالطعن

وقد حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من المطعون عليها الأولى ببطلان إعلانها بالتقرير بالطعن فإنه مؤسس على خلو صورة تقرير الطعن المعلنة إليها من بيان التاريخ الصحيح للتقرير بالطعن بالنقض فقد ذكر التاريخ في الصورة المسلمة إليها بطريقة مجهلة يمتنع معها مراقبة قيام الطاعن بتقديم طعنه في الميعاد إذ ذكر التاريخ كالآتي "الثاني والعشرين من شهر رمضان سنة ١٣٨٠ هجرية والثالث من شهر سنة ١٩٦٠ ميلادية" وتقول المطعون عليها الأولى إنه إذا صح التاريخ الميلادي المذكور فإن التقرير بالطعن يكون قد حصل في سنة ١٩٦٠ أي بعد صدور الحكم المطعون فيه بما يزيد على الأربع سنوات أما التاريخ الهجري فإنه لم يكن قد حل وقت الإعلان .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن كل ما تشترطه المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لصحة إعلان الطعن أن يعلن تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الطعن وأن يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وأن يتم هذا الإعلان في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة فكلما تحقق أن الإعلان قد تم في ميعاده على هذا النحو واشتملت ورقته على جميع البيانات الواجب استيفائها طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات فإنه يكون صحيحا ولا يبطله خلو الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن بقلم الكتاب إذ أن هذا البيان ليس من البيانات التي يوجب القانون اشتمال ورقة الإعلان عليها ولما كان الثابت أن الطعن أعلن إلى المطعون عليها الأولى في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ أي في الميعاد القانوني وكانت صورة الإعلان المقدمة منها قد اشتملت على جميع البيانات التي توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات اشتمال ورقة الإعلان عليها فإنه لا يؤثر في صحة هذا الإعلان ما ورد في هذه الصورة من خطأ في بيان تاريخ التقرير بالطعن ولما كانت المطعون عليها لا تنازع في أن الطعن بحسب التاريخ الصحيح الوارد في أصل التقرير وهو ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ يكون قد رفع في الميعاد القانوني وكان هذا الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية الأخرى فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه انتهى في أسبابه إلى أن عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ ولو أنه في الظاهر لمصلحة المطعون عليها الأولى إلا أنه في الواقع حرر لمصلحته هو وأن المطعون عليها المذكورة لم تكن إلا اسما مستعارا له في الصفقة ورغم هذه النتيجة الحاسمة التي كانت توجب رفض دعوى المطعون عليها بشقيها - صحة ونفاذ العقد والتعويض - فإن الحكم قضى بإلزامه بأن يدفع لهذه المطعون عليها مبلغ ٨٩٢ جنيزيا و ٩٧٦ مليا وهو عبارة عن أقساط الثمن ورسوم التسجيل التي قام بدفعها باسم زوجته المطعون عليها المذكورة وكانت حجة الحكم في قضائه بهذا المبلغ أنه أي الطاعن ذكر في إقرار تنازله عن الصفقة لزوجته المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ أنه متنازل أيضا عن جميع المبالغ التي سبق أن دفعها لمصلحة الأملاك من الثمن وأنه أكد هذا التنازل في عقد ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ الذي اعترف فيه بأن مقدم الثمن وقدره ٦٠٤ جنيزيات و ١٧٢ مليا قد دفع من أموال زوجته واعتبر الحكم أن الطاعن قد وهب لزوجته مقدم الثمن هذا وقد تم قبولها للهبه فلا يحق له الرجوع فيها وأن رسوم التسجيل قد دفعت منها على ما يفيد الاتصال الخاص بها - ويقول الطاعن إن الحكم بهذا يكون قد جزأ التصرف القانوني وهو كل لا يقبل التجزئة فأبطله في جزء منه وأقره في جزئه الآخر وأنه إذا كان الحكم قد انتهى إلى أن المطعون عليها الأولى كانت مجرد اسم مستعار له فإنه لا يمكن ترتيب أثر قانوني لها من هذا التصرف العابت وأن تكييف الحكم للتنازل الصادر منه إليها بأنه هبة هو تكييف خاطيء .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم بعد تحصيله الوقائع قال في تكييف عقد البيع الصادر من مصلحة الأملاك إلى المطعون عليها الأولى " وحيث إن الذي تنتهي إليه المحكمة مما سلف قاطع في الدلالة على أن عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ ولو أنه في الظاهر لمصلحة المستأنفة (المطعون عليها الأولى) إلا أنه في الواقع تحرر لمصلحة المستأنف عليه الثاني (الطاعن) وأن المستأنفة لم تكن إلا اسما مستعارا له في الصفقة Prête-nom كما جاء في إحدى حيثيات الحكم الابتدائي . أما ما ذهب إليه الحكم من أن المستأنفة في إبرامها هذا العقد كانت وكالة عن زوجها فردود بما هو ثابت ومعترف به من أن المستأنفة لم توقع على العقد وإنما هو المستأنف عليه الثاني الذي وقع عليه باسمها والدليل

الثاني مستمد من أن مقدم الثمن الوارد في عقد ١٩٤٢/٣/٢٨ عبارة عن المبلغين السابق دفعهما من المستأنف عليه الثاني لمصلحة الأملاك عن تحرير عقد ديسمبر سنة ١٩٣٨ "ورتب الحكم على ذلك أن طلب المطعون عليها الأولى الخاص بصحة ونفاذ العقد على غير أساس أما عن طلبها الخاص بالتعويض فإن الحكم استلج من ذكر الطاعن في إقرار تنازله عن الصفقة للمطعون عليها المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ أنه متنازل أيضا عن جميع المبالغ التي سبق أن دفعها للمصلحة خصما من الثمن ومن اعترافه في عقد ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ بأن مقدم الثمن وقدره ٦٠٤ جنيهات و ١٧٢ مليا قد دفع من أموال زوجته المطعون عليها الأولى ومن تقريره في خطابه إلى مصاحبة الأملاك المتضمن لإخطاره إياها بعدوله عن التنازل بأن هذه الهبة يجب استردادها استلج الحكم من ذلك أن الطاعن وهب زوجته مقدم الثمن وقد تم قبولها الهبة فلا يحق له الرجوع فيها لذلك ألزم الحكم الطاعن بأن يدفع لزوجته مقدم الثمن البالغ ٦٠٤ جنيهات و ١٧٢ مليا زائدا مبلغ ٢٨٨ جنيها و ٨٠٤ مليات قال الحكم عنه إنه ثابت من الإيصال رقم ٨٠٠٨٠١ أن الزوجة دفعته لمصلحة الأملاك من ضمن رسوم التسجيل المستحقة على صفقة عسران عبد الكريم (الطاعن) البالغة ٧٠ فدانا — وما ذهب إليه الحكم من نفي صفة الوكيل عن المطعون عليها الأولى رغم اعتباره لها بمجرد إسم مستعار للطاعن في إبرام الصفقة غير صحيح في القانون ذلك أن من يعبر إسمه ليس إلا وكيلا عن أفعاله وحكمه هو حكم كل وكيل فيمتنع عليه قانونا أن يستأثر لنفسه بشيء وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة فكان الشأن شأنه في الظاهر مع كونه في الواقع شأن الموكل أما غيره من الوكلاء فوكالته سافرة الشأن فيها للموكل ظاهرا وباطنا ولما كان الحكم المطعون عليه قد انتهى إلى أن المطعون عليها لم تكن في إبرامها للصفقة مع مصاحبة الأملاك بعقد البيع المؤرخ في ٢٨ مارس سنة ١٩٤١ إلا إسم مستعارا Prête-nom لزوجها الطاعن فإن ذلك كان يقتضي أن تعتبر الصفقة فيما بينهما قد تمت لمصلحة الموكل (الطاعن) ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا تكسب المطعون عليها من هذه الحقوق شيئا ولا يكون لها أن تحيل بأية وسيلة للاستئثار بالصفقة دونه ويعتبر كل مادفع باسمها من الثمن ورسوم التسجيل عن هذه الصفقة قد دفع من الطاعن إلا أن يثبت أنها قد دفعته له

من مالها الخاص فيحق لها استرداده منه طبقاً لأحكام الوكالة باعتباره من النفقات المعقولة التي أنفقها في تنفيذ الوكالة ولما كان الحكم لم يقل إن مقدم الثمن ورسوم التسجيل اللذين ألزم بهما الطاعن قد دفعتهما المطعون عليها الأولى من مالها الخاص وكان ما استند إليه في اعتبار أن الطاعن قد وهب مقدم الثمن المدفوع منه لهذه المطعون عليها لا يؤدي إلى هذا الفهم لأن تنازل الطاعن لها عن الصفقة وعن جميع المبالغ التي كان قد دفعها لمصلحة الأملاك من الثمن كان تنازلاً صورياً اقتضاه تعامله باسمها وإخفاء هذا التعامل عن الغير كما أن وصف الطاعن لهذا التنازل في خطابه إلى مصلحة الأملاك بأنه هبة لا يغير من الأمر شيئاً مادام أنه لم يكن هناك هبة بالمعنى القانوني أصلاً ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سبق بيانه يتعين تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب التعويض .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١١٩)

الطعن رقم ١٢١ سنة ٢٧ القضائية :

دعوى . ” وقف السير في الدعوى ” . ” استئناف ” .

وجوب تعجيل الدعوى بعد وقفها اتفاقا خلال الثمانية أيام التالية لانتهاء مدة الوقف . مفاوضات الصلح ليست قوة القاهرة توقف الميعاد المقرر للتعجيل . عدم التعجيل في الميعاد يترتب عليه اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه .

مؤدى أحكام الوقف الاتفاقى الذى تحمكة المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات أن الشارع وإن أعطى الخصوم رخصة الاتفاق على وقف الدعوى مدة لا تزيد على ستة أشهر إلا أنه مع ذلك أوجب تعجيلها خلال الثمانية الأيام التالية لانتهاء هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها فى هذا الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه . ولا يمنع من إعمال هذا الجزاء قيام مفاوضات الصلح بين طرفى النزاع إذ لا تعد هذه المفاوضات من قبيل القوة القاهرة التى تمنع من جريان مواعيد المرافعات وبالتالى تبرر عدم إجراء التعجيل فى الميعاد (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(*) راجع قض مدق ١/١١/١٩٦١ فى الطعن رقم ٢٨٥ سنة ٢٧ ق ١٢ و ١٧ . مارس سنة ١٩٥٥ فى الطعن ٢٣٤ سنة ٢١ ق .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى كفر الشيخ ضد
كل من مدير إدارة ضرائب طنطا ومأمور أول ضرائب كفر الشيخ طلب فيها الحكم
أصليا باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن
سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ . ومن باب الاحتياط اعتبار أرباحه عن سنة ١٩٤٧/١٩٤٨
بمبلغ ١١٦٥ جنيهًا و ٢٠ مليا ورأس ماله المستثمر بمبلغ ٦٠٠ جنيه مع إلزامهما
بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وفي ١١ مايو
سنة ١٩٥٤ أوقفت المحكمة الدعوى كطلب الطرفين للصلح . وفي ١٢ و ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٥٤ عجلها المدعى وتحدد لنظرها جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٥ وفيها دفع
المدعى عليهما باعتبار المدعى تاركا دعواه لتعجيلها بعد الميعاد وبتاريخ ٢٥ يناير
سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بقبول الدفع باعتبار الطاعن تاركا دعواه والزمته
المصروفات ومائة قرش أتعاب المحاماة . واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى
محكمة استئناف طنطا طالبا إلغاءه والحكم بإيقاف الدعوى وإحالتها للجنة
المصالحات بمصلحة الضرائب لإنهاء النزاع صلحا تطبيقا للقرار الوزاري
المؤرخ ١٩٥٤/٢/٢٨ والقانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ مع إلزام المستأنف عليهما
بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقيد استئنافه
برقم ٢٦/٣٤ سنة ٥ قضائية وبتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف
والزمت المستأنف بالمصاريف الاستئنافية ومبلغ ثلاثة جنيهات مقابل أتعاب
المحاماة لمصلحة الضرائب وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين
الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى
الدائرة المدنية والتجارية حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم للوجه الثانى من
السبب الأول وتنازل عما عداه من أوجه الطعن وطلبت مصلحة الضرائب رفض
الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرة الأولى وطلبت
رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه وقد قضى باعتبار
الطاعن تاركا دعواه لعدم تعجيلها خلال الثمانية الأيام التالية لانتهاء مدة
الإيقاف يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه لأن الجزء المنصوص عليه

في المادة ٢٩٢ مرافعات يقوم على قرينة الإهمال وهذه القرينة يجوز إثبات عكسها وواقع الحال في الدعوى يقطع بأن عدم تعجيلها في الميعاد لم يكن عن إهمال من الطاعن ولكن نتيجة مفاوضات الصلح التي كانت جارية مع مصلحة الضرائب واستمرت إلى ما بعد تعجيل الدعوى وأثناء نظرها في الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الوقف الاتفاقى تحكمه المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات وقد نصت الفقرة الأولى منها على أنه "يجوز وقف الدعوى بناء على اتفاق الخصوم على عدم السير فيها مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ إقرار المحكمة لاتفاقهم" ونصت الفقرة الثانية على أنه "إذا لم تعجل الدعوى في ثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه". وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون أنه حدا على وضع هذه المادة "أن الخصوم قد تعرض لهم أسباب تدهوا إلى إرجاء نظر الدعوى مدة كافية تبيح لهم تحقيق مشروع صلح أو إحالة على تحكيم أو غرض مشترك آخر فبدلا من تكرار التأجيل الذي قد لا يوافقهم القاضي على منحه أو على أمده قد رأى تخويلهم حق إيقاف الدعوى بالاتفاق ، فإذا مضت مدة الوقف ولم تعجل الدعوى من جانب الخصوم في الثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل اعتبر المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه وقد رأى المشرع النص على هذا الجزاء الحازم لكيلا يساء استعمال هذه الرخصة فتصبح وسيلة تعطيل وإطالة" وبين من هذه النصوص — وما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية — أن الشارع وإن أعطى الخصوم رخصة الاتفاق على وقف الدعوى مدة لا تزيد على ستة أشهر إلا أنه مع ذلك أوجب تعجيلها خلال الثمانية الأيام التالية لانتها هذه المدة ورتب على عدم تعجيلها في هذا الميعاد اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه . وإذا كان ذلك وكانت الدعوى قد أوقفت في ١١/٥/١٩٥٤ لمدة ستة أشهر كطلب الطرفين للصلح بينما لم يعجلها الطاعن إلا في ١٢ و ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وبعد انتهاء مدة الإيقاف بأكثر من ثمانية أيام فإن الحكم

المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه فيما قضى به من اعتبار المدعى تاركاً دعواه ، ولا يغير من هذا النظر ما يتعلل به الطاعن من أن عدم تعجيل الدعوى في الميعاد لم يكن عن إهمال ولكن نتيجة مفاوضات الصلح التي كانت جارية بينه وبين المصلحة واستمرت ما بعد التعجيل وأثناء نظر الاستئناف لأن هذه المفاوضات لا تعتبر من قبيل القوة القاهرة التي تمنع من جريان مواعيد المرافعات و بالتالى تبرر عدم إجراء التعجيل في الميعاد .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٢٠)

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) إعلان ”إعلان أوراق المحضرين“ . ”نقض“ . ”إعلان الطعن“ .

وجوب إثبات المحضر عدم وجود المعلن إليه وإقامة من تسلّم صورة الاعلان معه وصفته في الاستلام . إغفال المحضر هذه البيانات الجوهرية بورقة الإعلان : يترتب عليه البطلان .

(ب) حكم . ”عيوب التدليل“ . ”تناقض“ .

تناقض الأسباب بعضها مع البعض الآخر وتبطلها بحيث لا يبقى فيها ما يكفي لحل الحكم عليها . مثال في طلب تعويض عن الفصل التعسفي .

١ — الأصل في إعلان أوراق المحضرين — حسبما تقضى به المادة ١١ من قانون المرافعات — أنه يجب أن يتم تسليم الورقة المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإن لم يجده المحضر في هذا الموطن جازله — عملاً بالمادة ١٢ من قانون المرافعات — أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكناً معه من أقاربه وأصهاره . وإذن فإذا كان المحضر الذي باشر الإعلان لم يثبت عدم وجود المعلن إليه وإقامة من تسلّم صورة الإعلان معه وصفته في الاستلام فإن إغفال هذه البيانات الجوهرية يؤدي إلى بطلان الإعلان .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه — بعد أن نفى عن الطاعنة التعسف في فصلها المطعون عليهم — قد قضى لهم مع ذلك بالتعويضات التي قدرتها الشركة الطاعنة في الإخطارات الموجهة إليهم منها مع سبق تقرير الحكم أن هذه الإخطارات إنما تضمنت بيان ما يستحقه المطعون عليهم قبل الشركة من مقابل

عن مهلة الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة — وهى تختلف فى أسامها القانونى عن التعويض عن الفصل التعسفى — فإن الحكم يكون مشوبا بالتناقض مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة الطاعنة كانت قد استخدمت المطعون عليهم للعمل على بائرين من بواجرها وقد ظلوا يواصلون عملهم إلى أن فصلتهم الشركة فى يونيه سنة ١٩٥٣ بدعوى أن استثمار البائرين قد الحق بها خسارة . وعرضت الشركة عليهم ما يقابل مهلة الإنذار وما يعادل مكافأة نهاية مدة الخدمة . وتظلم المطعون عليهم إلى مكتب العمل بالسويس من قرار الفصل ولمالم يتمكن المكتب من إنهاء النزاع أحاله إلى محكمة العمال الجزئية للفصل فى طلب وقف تنفيذ القرار . وقضت المحكمة بعدم الاختصاص . فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم وقضى استئنافيا بعدم جواز الاستئناف وعاد المطعون عليهم بعد ذلك ورفعوا ضد الطاعنة الدعوى رقم ١٥٤ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة وقد انتهوا فيها إلى طلب الحكم باعادتهم إلى عملهم وأحققتهم لأجورهم اعتبارا من يوم الفصل ومن باب الاحتياط إلزام الشركة بالتعويض عن فصلهم تعسفيا . وفى ١٤ مارس سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة برفض الإعادة إلى العمل استنادا إلى أن علاقة المطعون عليهم بالشركة لا يحكمها عقد العمل الفردى وإنما تخضع لقانون التجارة البحرى تكمله نصوص القانون المدنى . ومهدت للفصل فى طلب التعويض بنسب خبير لتحقيق ما إذا كانت الشركة قد حققت ربحا أم أنها منيت بخسارة مع بيان ما إذا كانت الشركة قد ألحقت بعملها عمالا بحريين بدلا من المطعون عليهم . واستأنف هؤلاء الآخرون هذا الحكم فيما قضى به من رفض اعادتهم إلى عملهم وذلك بالاستئناف الذى قيد بجدول محكمة استئناف القاهرة برقم ٤٩٤ سنة ٧١ ق وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف وبجلسة

٢٥ يناير سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وأقامت قضاها على ما يساير وجهة النظر التي بنى عليها حكم محكمة أول درجة . ثم عجلت الشركة الدعوى رقم ١٥٤ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة في خصوص ما طلبه المطعون عليهم من تعويض . وقدم مكتب الخبراء تقريره . ثم قضت المحكمة بجلسته ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق إذ ثبت المطعون عليهم أن الشركة بعد أن فصلتهم بدون مبرر أحلت محلهم غيرهم في العمل ولتفى الشركة ذلك . وبعد أن تم التحقيق قضت المحكمة بجلسته ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٦ برفض دعوى التعويض تأسيسا على أنه قد تبين من تقرير مكتب الخبراء أن الطاعنة قد منيت بخسارة تبرر الاستغناء عن خدمات المطعون عليهم . واستأنف هؤلاء الآخرون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣١٧ سنة ٧٣ ق طالبن الغاء والحكم لهم بالتعويض . وبجلسته ٢٢ يناير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليهم المبالغ الميينة به . وطعنت الشركة على هذا الحكم بطريق النقض طالبة نقضه ونظر الطعن أمام دائرة لخص الطعون بجلسته ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٠ وقررت إحالته إلى هذه الدائرة فنظر أمامها بجلسته ٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها الأولى من طلب نقض الحكم وما جاء بمذكرتها الثانية من دفع . ولم يحضر أحد عن طرفي الخصومة .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الثانى والخامس استنادا إلى أن المحضر فى سبيل إعلان المطعون عليه الثانى بصورة من تقرير الطعن قد سلم الصورة إلى زوجته دون أن يثبت عدم وجود المراد إعلانه بموطنه ودون أن يبين أن من خطبت فى الإعلان تقيم معه . كذلك فإن المحضر فى إعلان المطعون عليه الخامس قد افل إثبات عدم وجوده ولم يبين صفة من تسلم الإعلان ومن ثم يكون المحضر فى كل من الإعلانين قد خالف حكم المادة ١٢ من قانون المرافعات مما يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهما سالفى الذكر .

ومن حيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن الأصل فى إعلان أوراق المحضرين — حسب ما تقضى به المادة ١١ من قانون المرافعات — يجب أن

يتم بتسليم الورقة المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه. فإن لم يجده المحضر في هذا الموطن جاز له عملاً بالمادة ١٢ من قانون المرافعات أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أوصهاره . ولما كان يبين من أصل إعلان تقرير الطعن أن المحضر إذا اتجه إلى موطن المطعون عليه الثاني سلم الصورة لزوجته دون أن يثبت عدم وجوده ومن غير أن يذكر أنها تقيم معه وإذا انتقل لإعلان المطعون عليه الخامس سلم الصورة لمن يدعى محمود حسن دون أن يبين صفته في الاستلام ومن غير أن يثبت عدم وجود المطلوب إعلانه وكان إغفال المحضر لهذه البيانات الجوهرية في محضره مخالفاً لما نصت عليه المادة ١٢ من قانون المرافعات فإن إعلان المطعون عليهما الثاني والخامس يكون قد وقع باطلاً ، وبالتالي يكون الطعن غير مقبول شكلاً بالنسبة لهما .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

ومن حيث إنه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه انطوى على تناقض يبطله ذلك أن الحكم في أسبابه قد نفى عن الشركة التعسف حين استغنت عن خدمات المطعون عليهم وافر حقها في فصلهم اعتماداً على الحسابات التي منيت بها ولكنه عاد فقرر حق المطعون عليهم في التعويض .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد في أسبابه " أن الشركة الطاعنة استغنت عن خدمات المطعون عليهم في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ وأنها أخطرتهم بالمكافأة التي يستحقها كل منهم على أساس أجرة شهر بدل انذار وكذلك مكافأة عن مدة الخدمة وأن الثابت من الأوراق أن استغناء الشركة الطاعنة عن خدمة المطعون عليهم كان له ما يبرره ولم يكن وليد التعسف أو إساءة لاستعمال حق لأن الشركة المذكورة وقد استغنت عن خدمة الباخرة (كالتكس ٨٥) في المياه المصرية ووجهتها إلى العمل في ميناء أجنبية إنما تكون في حدود حقها إذا ما استغنت عن خدمات طاقم الباخرة وليس عليها الزام بالحق من كانوا يعملون على ظهرها بعمل آخر من أعمال الشركة وخاصة إذا ما لوحظ أخذاً بما جاء بتقرير الخبير من سبب الاستغناء عن تلك الباخرة إنما يرجع إلى خسارة كانت تتحملها الشركة من وراء تشغيلها في المياه المصرية ولا

يلتفت إلى حالة الشركة المالية عموماً وأن نشاطها العام في القطر المصري كان راجحاً، ذلك لأن الأخذ بهذا النظر يؤدي إلى استحالة الاستغناء عن خدمة أى عامل من العمال في شتى الأقسام والفروع المختلفة التابعة للشركة “ ... طاد فقضى لهم بالتعويض استناداً إلى ” أن الثابت من الاطلاع على الاخطارات التي وجهتها الشركة إلى المطعون عليهم أنها قدرت ما يستحقونه قبلها من تعويضات بالمبالغ الآتية (وذكر الحكم المبالغ الواردة في الاخطارات مبيناً المبلغ الذي أخطره كل من المطعون عليهم وهو المبلغ الذي قضى له به) ... وترى المحكمة الحكم لهم بتلك المبالغ المعترف بها من جانب الشركة “ وبين من هذا الذي أقام الحكم قضاءً عليه أنه وقد نفى عن الطاعة العسف في فصلها المطعون عليهم فإن النتيجة اللازمة لذلك هي رفض طلب التعويض . ولا يغير من هذا النظر ما علل به الحكم قضاءً من ” أن الثابت من الاطلاع على الاخطارات التي وجهتها الطاعة إلى المطعون عليهم قد قدرت فيها الطاعة ما يستحقونه قبلها من تعويضات بالمبالغ المبينة بها ... وترى المحكمة الحكم لهم بتلك المبالغ المعترف بها “ لأن هذا القول يناقض ما سبق أن قرره الحكم من أن الإخطارات التي وجهتها الشركة إلى عمالها تضمنت ما يستحقونه من مقابل عن مهلة الإنذار ومكافأة نهاية مدة الخدمة وهي تختلف في أساسها القانوني عن التعويض للفصل التعسفي . ومن ثم فإن أسباب الحكم تكون قد تهافتت فتساقطت ولم يبق منها ما يكفي لجملة ، وبالتالي يتعين نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة إلى بحث الأسباب الأخرى .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : عبد السلام بلبع ، وحسن خالد ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، ومحمد عبد الطيف مرمي المستشارين .

(١٢١)

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٥ القضائية :

(ا ، ب) تحكيم . "سلطة المحكم" . "تفسير" . عقد .

على المحكم أن يلتزم الحدود المرسومة له في مشاركة التحكيم . له تقرير الأمور
الموضوعة . ليس له أن يخرج عن المعنى الظاهر لنصوص المشاركة .

تحديد مأمورية المحكم وتفويضه الحكم والصلح بصفة عامة ، تحديده في الحكم
ما يستحقه أحد الخصوم بشأن النزاع محل التحكيم . ليس في ذلك خروج عن
المشاركة أو قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

(ج) تحكيم . "صدور حكم المحكم" . ميعاده . تعديل مشاركة التحكيم .

خلو مشاركة التحكيم من تحديد ميعاد لصدور الحكم . مؤدى ذلك وجوب مراعاة
الميعاد المحدد في القانون . تعديل مشاركة التحكيم لا يجوز إلا باتفاق الطرفين .

(د) تحكيم . "تاريخ الحكم" . "الطعن فيه بالتزوير" .

التاريخ الذي أثبتته المحكم لحكمه حجة على الخصم . لا محل لمجده إلا بطريق
الطعن بالتزوير .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه إذا كان المحكم لم
يعاين بعض الأعمال التي قام بها المطعون عليه الأول باعتبار أنها من الأعمال
الغير ظاهرة التي أعفته مشاركة التحكيم من معاينتها وكان تقرير ما إذا كانت
هذه الأعمال ظاهرة أو غير ظاهرة تقريراً موضوعياً فإن الحكم وقد انتهى في
أسباب سائغة ودون أن يخرج على المعنى الظاهر لنصوص المشاركة إلى أن المحكم

قد التزم في عمله الحدود المرسومة له في مشاركة التحكيم فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — إذا كان الطرفان قد حددا في مشاركة التحكيم موضوع النزاع القائم بينهما بشأن تنفيذ عقد مقاوله ونصا على تحكيم المحكم لحسم هذا النزاع وحددا مأموريته بمعاينة الأعمال التي قام بها المقاول لمعرفة مدى مطابقتها للواصفات والأصول الفنية من عدمه وتقدير قيمة الصحيح من الأعمال كما نصا في المشاركة على تفويض المحكم في الحكم والصلح ، وكان ذلك التفويض بصيغة عامة لا تخصيص فيها فإن المحكم إذ أصدر حكمه في الخلاف وحدد في منطوقه ما يستحقه المقاول عن الأعمال التي قام بها جميعها حتى تاريخ الحكم بمبلغ معين فإنه لا يكون قد خرج عن حدود المشاركة أو قضى بغير ما طلبه الخصوم .

٣ — بمقتضى خلو مشاركة التحكيم من تحديد ميعاد للحكم الذي يصدره المحكم أن يكون الميعاد هو ما حددته المادة ٧١٣ من قانون المرافعات (القديم) في حالة عدم اشتراط ميعاد للحكم وهو ثلاثة أشهر من تاريخ تعيين المحكم ولا يجوز تعديل مشاركة التحكيم إلا باتفاق الطرفين المختكين .

٤ — التاريخ الذي ينته المحكم لحكمه يعتبر حجة على الخصم ولا يستطيع جمده إلا باتخاذ طريق الطعن بالتزوير في الحكم لأن حكم المحكم يعتبر ورقة رسمية شأنه في ذلك شأن الأحكام التي يصدرها القضاء * .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ، تحصل في أن الطاعة — وأختها الطاعة في ذات الحكم وفي الطعن رقم ٥٨٧

(*) قسم المبدأ المقرر بالطعن رقم ٥٨٧ سنة ٢٥٠٠ بذات الجلسة .

سنة ٢٥ ق — اتفقتا مع المطعون عليه الأول وهو مقاول بعقد مؤرخ ٣٠ مارس سنة ١٩٤٨ على أن يقوم لها بأعمال البناء والترميمات المبينة بالكشف الملحق بهذا العقد وطبقا للمواصفات والفئات المحددة به وذلك بالمنزل المملوك لها بناحية الباجور والمؤجر منهما لوزارة الداخلية ليكون مركزا للشرطة ونص في العقد على أنه في حالة عدم المطابقة للمواصفات يكون للطاعة وأختها الحق في تخفيض الأجر المتفق عليه إلى الحد المناسب أو إزالة الأعمال المخالفة وإعادة إجرائها على حساب المقاول وبعد أن بدأ الأخير العمل وقبل أن يتم أرسلت إليه الطاعة وأختها إنذارا في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ ضمنياه أن مهندسا من قبلهما قام بمعاينة الأعمال التي تمت وتبين له أنها تخالف المواصفات المتفق عليها ولكن المطعون عليه لم يقرهما على ذلك وانتهى الأمر بعقد مشاركة تحكيم بينهما وبينه بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨ ومنلهما في هذه المشاركة وكيلهما الأستاذ حسين حمد الله زوج الطاعة واتفق الطرفان بموجبها على تحكيم المهندس حسين رشدي المطعون عليه الثاني وحددا مأمورية المحكم ونصا على إعفائه من اتباع أحكام قانون المرافعات وعلى تفويضه في الحكم وفي الصلح — وأوقف المقاول (المطعون عليه الأول) أعماله حتى ينتهي المحكم من مأموريته . وقد قام المحكم بهذه المأمورية وفي ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ أودع قلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية حكما مؤرخا في ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ قاضيا بأن ما يستحقه المقاول المطعون عليه الأول عن الأعمال التي قام بها جميعها هو مبلغ ١٤٠٦ جنيهات و١٣٩ مليا فقط كما أودع أيضا مع هذا الحكم مشاركة التحكيم وتقرير مؤرخا في ذات تاريخ الحكم ببيان الأعمال التي قام بها المقاول ونتيجة معانيته لها وتقديراته لقيمتها وفي ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ استصدر المطعون عليه الأول أمرا من رئيس المحكمة بوضع الصيغة التنفيذية على هذا الحكم بالنسبة لمبلغ ٧٠٦ جنيهات و١٣٩ مليا قيمة الباقي له في ذمة الطاعة وأختها من أصل المبلغ الذي قضى به المحكم ثم شرع في اتخاذ إجراءات التنفيذ ضدتهما بهذا المبلغ بتوقيع المجز على منقولات أخت الطاعة وبتاريخ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ أقامت الطاعة وأختها الدعوى رقم ٣٠٤٢ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة ضد المطعون عليهما (المقاول والمحكم) معارضتين في أمر التنفيذ الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وطالبتين إلغاء هذا الأمر والحكم ببطلان عقد التحكيم المؤرخ ٢٤ مايو

سنة ١٩٤٨ وبطلان الحكم الذى أصدره المحكم وإلغائه وذلك على أساس إنكارهما عامهما بمشارطة التحكيم ووكالة الأستاذ حسين حمد الله عنهما ولدى نظر الدعوى عدلتا طلباتهما واعترفتا بوكالة الأخير عنهما فى عقد التحكيم وأدخلتا فى الدعوى وزارة الداخلية ومديرية المنوفية ومدير مصلحة المباني وطلبتا الحكم على المطعون عليهما فى مواجهة هؤلاء بقبول معارضتهما فى أمر التنفيذ شكلا وفى الموضوع ببطلان حكم المحكم وإلغائه مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات وأستأنت هذه المعارضة على أسس أربعة (١) أن الحكم صدر بما لم يطلبه الخصام (٢) أن المحكم نرج عن حدود مشارطة التحكيم (٣) أن ميعاد الحكم كان قد انتهى قبل أن يصدر المحكم حكمه ولم يحصل الرضاء بامتداده (٤) أن المحكم أهدر حقوقهما فى الدفاع وتواطأ مع خصمهما . وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة الابتدائية بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد أمر التنفيذ المعارض فيه — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥١٠ سنة ٧٠ ق القاهرة كما استأنفته شقيقتها السيدة قدرية بالاستئناف رقم ٥٠٩ سنة ٧٠ ق ونظرت محكمة استئناف القاهرة الاستئنافين وقررت ضمهما ثم حكمت فيهما بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٥ برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير فى قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على رأيها الذى أبدته فى المذكرة التى قدمتها وطلبت فيها نقض الحكم فى خصوص سبب الطعن القائم على تجاوز المحكم الميعاد المتفق عليه للحكم وقررت دائرة الفحص فى تلك الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنبى الطاعنة فى أولها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب ومخالفة الثابت فى الأوراق واستخلاص النتيجة من مصدر يناقضها واستخلاصها من مقدمات لا تؤدى إليها والخطأ فى تطبيق القانون وفى تفسيره وتقول الطاعنة فى بيان ذلك كله إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بطعون جوهرية مؤثرة فى الدعوى لو صحت لأدت إلى بطلان حكم المحكم ولم يأخذ المحكم المطعون فيه بهذه الطعون ولم يرد عليها اكتفاء بقوله إن المحكم

أثبت في محاضر أعماله أنه عاين وقاس الأعمال الظاهرة وأنه لم يعاين الأعمال الأخرى اعتماداً على البند السادس من مشاركة التحكيم . وليس في هذا الذي قرره المحكم ما يصلح أن يكون رداً على أى مطعن من تلك المطاعن التى تخلص فى (١) أن المحكم لم يعاين الأساسات التى أقيمت عليها الحوائط فى المباني الحديدية رغم أنها جزء من المأمورية التى عهد إليه بها ورغم التمسك بأنها واهية لا تحتل البناء فوقها (٢) أن المحكم اعتبر الأعمال الظاهرة التى قام بمعاينتها وقياسها هى الأعمال الواردة تحت أرقام ١٥ و ١٧ و ١٩ من كشف المقاول المطعون عليه الأول وحدها مع أن هذا الكشف يشتمل على أعمال ظاهرة أخرى لم يعاينها الخبير أو يجرى مقاسها مع إمكان إجراء المعاينة والمقاس كذلك لم يقيم بمعاينة ومقاس التخشينة والبياض بالجبس والتنكيس وترميم الأسفلت بالأسمنت بحجة ضياع معالمها واستناداً منه إلى البند السادس من عقد التحكيم مع أن مقاس هذه الترميمات لم يكن مستحيلاً وإذا فرض عدم إمكان قياسها فإن عقد التحكيم يوجب على المحكم فى هذه الحالة التحقيق وإذا استحال هذا التحقيق فعليه الرجوع فى التقدير إلى كشف المقاول المؤرخ ١٤/٥/١٩٤٨ ولكن المحكم خالف ذلك وأخذ بالمقاسات والأثمان الواردة بكشفين آخرين قدمهما له المقاول وذلك دون تحقيق وقد قال المحكم إن المحكم قاس الأعمال الحديدية الظاهرة استناداً إلى محضرى الأعمال المؤرخين ٢٥/٦ و ١٩/٧/١٩٤٨ ولم يرد على ما تمسكت به الطاعنة من أن المحكم أغفل معاينة وقياس بعض الأعمال الظاهرة وقد كان على المحكم أن يقول كلمته فيما إذا كانت هذه الأعمال ظاهرة حقيقة أو غير ظاهرة لإمكان إجراء شروط التحكيم عليها وإذا كان قد اعتبرها من الأعمال الظاهرة فكان عليه أن يبين على أى أساس أقام قضاءه بأن المحكم عاينها وقاسها وإذا كان قد اعتبرها غير ظاهرة فكان يجب أن يبين على أى أساس أعفى المحكم من مقاسها وتضيف الطاعنة أن المحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خالف الثابت فى الأوراق بتقريره أن المحكم أقص من قيمة الأعمال بقدر ما ظهر له من عيب أو فساد فيها حالة أن المحكم لم ينخفض شيئاً من قيمة الأعمال المينة بالبند السادس وأن الحكم أخطأ فى تحصيل فهم الواقع حين برر أخذه بالكشفين اللذين قدمهما إليه المقاول بأنهما قدما إليه فى حضور وكيل الطاعنة فى جلسة ٢٣ يوليه سنة ١٩٤٨ الأمر الذى اعتبره المحكم بمثابة إجازة ضمنية من هذا الوكيل

لما جاء بالكشفين المذكورين في حين أنه لم يثبت أن وكيل الطاعة قد اطلع على هذين الكشفين ووافق عليهما هذا إلى أن اعتماد المحكم لهما يعتبر تعديلا لمشارطة التحكيم والتعديل لا يجوز إثباته بغير الكتابة عملا بالمادة ٧١١ مرافعات قديم .

وحيث إن هذا النعى بجميع ما اشتمل عليه غير صحيح ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص رد على ما وجهته الطاعة من طعون على عمل المحكم وقرر ما مفاده أن المحكم التزم في عمله الحدود المرسومة له في مشارطة التحكيم وأنه إذا كان لم يعاين بعض الأعمال التي قام بها المقاتل لذلك لأنها تعتبر من الأعمال الغير ظاهرة طبقا لمشارطة التحكيم وقد أعفى البند السادس المحكم من معاينتها ولما كان تقدير ما إذا كانت هذه الأعمال ظاهرة أو غير ظاهرة هو تقدير موضوعي وقد بنى على أسباب سائغة وكان الحكم فيما قرره لم يخرج على المعنى الظاهر لنصوص مشارطة التحكيم وكانت الطاعة لم تقدم محضرى الأعمال اللذين استند إليهما الحكم في التدليل على قيام المحكم بمهينة جميع الأعمال الجديدة الظاهرة مما يجعل نعيها على هذا الاستناد عاريا عن الدليل ولا يشفع لها تقديمها شهادة من قلم الكتاب تفيد رفض إعطاءها صورة من محاضر أعمال المحكم لأن ذلك لا يكفي لاعتبار الأمر خارجا عن إرادتهما . لما كان ذلك وكان ماذكره الحكم من أن المحكم خفض من قيمة الأعمال بقدر ما ظهر له من عيب فيها صحيحا ومستندا من التقرير المودع من المحكم مع حكمه وكان الحكم قد رد على اعتراض الطاعة على أخذ المحكم بالكشف الذى قدمه إليه المقاتل بقوله : ” إن هذا الاعتراض يهدمه ما ذهب إليه المحكم بحق من أن المشارطة أباحة له احتساب المساحات لا من واقع الكشف المقدم فقط بل من التحقيقات التي يجريها كذلك وقد تبين له من معاينته على الطبيعة صحة ما احتسبه من قيمة أعمال تلك المساحات واستنزل غير الصحيح منها هذا إلى أن الكشف المؤرخ ١٤/٥/١٩٤٨ وإن كان قد حرر بعد انتهاء الأعمال التي أجراها المقاتل إلا أنه كان كشفا بالحساب قابلا للتعديل فإذا ماروعى إلى كل ما تقدم أن الكشف الذى قدم أخيرا من المقاتل واحتسبت الأعمال الغير ظاهرة على مقتضاه إنما قدم في حضور وكيل المعارضتين بجلطة ١٩٤٨/٧/٢٣ كما أثبت ذلك بمحضر الأعمال ولم يعترض عليه بأى اعتراض فإن

المحكم في أخذه ببياناته لم يخرج عن مشاركة التحكيم " وكان هذا الذي قرره المحكم سائغا ولا مخالفة فيه للثابت في الأوراق — لما كان ذلك كله فإنه يتعين رفض هذا السبب .

وحيث إن الطاعة تنعني في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مانعته عليه في السبب الأول من قصور في التسبب ومخالفة للثابت في الأوراق واستخلاص للنتيجة من مصدر يناقضها واستخلاصها من مقدمات لا تؤدي إليها والخطأ في تطبيق القانون وأضاف إلى ذلك الخطأ في تطبيق عقد التحكيم وعقد المقاولة وقد كررت الطاعة في شرحها لهذا السبب بعض ما أورده في السبب الأول مما سلف الرد عليه والجديد في هذا السبب مما لم يأت ذكره في السبب الأول هو أن المحكم حكم بما لم يطلبه الخصام ذلك أن مأموريته حددت في عقد التحكيم بمعاينة ومقاس وتقدير ثمن كل عمل من الأعمال التي قام بها المقاول ونص في العقد على احتفاظ الطاعة وشقيقتها بحقوقهما المبينة في عقد المقاولة ولقد تجاوز حكم المحكم ما نص عليه في عقد التحكيم إلى التعرض للحساب النهائي وتصفيته وقضى بأن ما يستحقه المقاول عن جميع الأعمال التي قام بها هو مبلغ ١٤٠٦ ج و ١٣٩ م وترتب على ذلك أن استصدر المقاول المطعون عليه الأول أمرا من رئيس المحكمة بوضع الصيغة التنفيذية على هذا الحكم ضدهما بالنسبة لمبلغ ٧٠٦ ج و ٣١٩ م بزعم أن هذا المبلغ هو الباقي له في ذمتها وتقول الطاعة إنه إذا كان المحكم قد فوض في مشاركة التحكيم في الحكم وفي الصلح فإن تفويضه فيهما قاصر على ما يقرره في شأن مطابقة أو عدم مطابقة الأعمال للواصفات وأصول الفن بعد أن يقوم بمعاينتها في الطبيعة ويجرى مقاسها فلا يشمل التفويض غير المعاينة والمقاس ولا يتعداهما إلى المسائل الأخرى المختلف عليها ومن ثم فلا يملك المحكم تصفية الحساب أو إلزام الطاعة بشيء وأن احتفاظ الأخيرة في عقد التحكيم بحقوقها المبينة في عقد المقاولة مؤداه أن يظل لها — بعد أن يفصل المحكم فيما فوض في الحكم فيه — جميع الحقوق التي يكفلها لها عقد المقاولة وهي حق الاختيار بين إزالة الأعمال الغير مطابقة أو إبقائها بالسعر المناسب وحقها في خصم ١٠ ٪ من قيمة جميع الأعمال المقبولة لمدة ستة شهور بصفة تأمين لإصلاح ما يحتمل أن يظهر فيها من عيوب وحقها

في التعويض المتفق على مقداره عن كل يوم من أيام التأخير وحققها في التعويض عن توقف المفاوض عن إتمام العمل الذي عهد إليه به .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان يبين من مشاركة التحكيم أن الطرفين المحتكمين بعد أن حددا فيها موضوع النزاع القائم بينهما بشأن تنفيذ عقد المفاوضة المؤرخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٨ نصا على أنهما اتفقا على تحكيم المطعون عليه الثاني لحسم هذا النزاع وحددا مأموريته بمعاينة الأعمال التي قام بها المفاوض المطعون عليه الأول لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات والأصول الفنية وبيان وجه المخالفة فيما يكون منها مخالفا لهذه المواصفات والأصول وتقدير قيمته حسب حالته وتقدير قيمة الصحيح من الأعمال حسب الفئات المتفق عليها ثم نصا على تفويض المحكم في الحكم وفي الصلح مع إعفائه من إجراءات قانون المرافعات وعلى أن يكون حكمه نهائيا غير قابل للطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف، لما كان ذلك وكان الطرفان المحتكمان قد حكما المحكم لحسم الخلاف القائم بينهما بشأن تنفيذ عقد ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٨ بجميع أوجهه وجعلا من بين مأموريته تقدير قيمة الأعمال التي قام بها المفاوض المطعون عليه الأول وكان تفويض المحكم في الحكم وفي الصلح قد ورد بصيغة عامة ولم يخص بموضوعي المعاينة والمقاس كما تقول الطاعنة فإن المحكم إذ أصدر حكمه في الخلاف وحدد في منطوقه ما يستحقه المفاوض عن الأعمال التي قام بها جميعها حتى تاريخ الحكم بمبلغ معين فإنه لا يكون قد خرج عن حدود المشاركة أو قضى بشيء لم يطلبه الخصام ولا يقدح في ذلك كون الطرفين المحتكمين ذكرا في ختام المشاركة عبارة "مع حفظ كافة حقوق الطرفين المنصوص عليها في عقد الاتفاق المؤرخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٨" لأنه فضلا عما يبدو من تعارض بين هذه العبارة وبين النص على تحكيم المحكم لحسم النزاع وتفويضه في الحكم وفي الصلح فإن حكم المحكم على النحو الذي صدر به لم يمس تلك الحقوق إذ اقتصر على تحديد قيمة الأعمال التي قام بها المفاوض طبقا للعقد المبرم بين الطرفين المحتكمين .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون واستخلاصه نتيجة من مقدمات لا تؤدي إليها ذلك أنه رفض ما دفعت به من بطلان حكم المحكم لصدوره بعد الميعاد المتفق عليه في عقد ١٧ يونيه

سنة ١٩٤٨ الذى حرر بعد عقد المقابلة وحدد فيه ميعاد الحكم بثلاثة أسابيع بعد المعاينة وقد انتهت هذه المعاينة على ما ثبت من الحكم المطعون فيه فى يوم ١٩ يوليه سنة ١٩٤٨ وانتهت المدة المحددة لاصدار الحكم فى يوم ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ولم يصدر المحكم حكمه إلا فى يوم ١١ من الشهر المذكور وأنه رغم تسليم الحكم بأن المعاينة انتهت فى يوم ١٩ يوليه سنة ١٩٤٨ فإنه اعتبر خطأ أن يوم ١١ أغسطس الذى صدر فيه الحكم يقع خلال الثلاثة أسابيع المحددة لصدوره وبذلك يكون قد عدل عن الظاهر إلى خلافه دون أن يبين علة هذا العدول وتضيف الطاعنة أنها لما شعرت بأن المحكمة تنجبه إلى إعمال المادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم التى حددت الأجل الذى يجب أن يصدر فيه حكم المحكمين فى حالة عدم اشتراط ميعاد للحكم بثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم دفعت بدفع احتياطى أساسه الطعن على التاريخ الذى يحمله الحكم بأنه تاريخ ضرورى وقدمت القرائن على هذه الصورية وعلى أن حقيقة التاريخ هو ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ولم يرد الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه على هذا الدفع بأكثر من قوله بأن الطاعنة وشقيقتها لم تقيا دليلا على زعمهما هذا التزوير وأنه يهدم قولها ما أثبتته المحكم فى محضر أعماله بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٤٨ من أنه عرض على وكيلهما استلام التقرير ولما لم يتسلمه أرسل إليه خطابا مسجلا يكلفه بالحضور لاستلامه فى يوم ١٢ من الشهر المذكور وتقول الطاعنة إن هذا الذى قرره الحكم لا يعتبر ردا على دفاعها فضلا عما فيه من مخالفة للثابت بالأوراق إذ أنها أنكرت فى المذكرة المقدمة منها إرسال هذا الخطاب إلى وكيلها فى يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٤٨ .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان يبين من مشاركة التحكيم أنه لم يشترط فيه أجل معين للحكم وكان تحديد هذا الأجل بثلاثة أسابيع بعد المعاينة قد جاء فى ورقة لاحقة لها حررت فى ١٧ من يونيه سنة ١٩٤٨ بين الأستاذ حسين حمد الله بصفته وكيلًا عن الطاعنة وشقيقتها وبين المحكم المطعون عليه الثانى وقد تضمن هذا المحرر استلام المحكم أوراق المأمورية من الوكيل المذكور وتعهده بأن يتم هذه المأمورية فى بحر ثلاثة أسابيع بعد المعاينة ، ولما كان المطعون عليه الأول لم يوقع على هذا المحرر وقد تمسك أمام محكمة الموضوع على ما يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون عليه بخلو مشاركة

التحكيم من تحديد ميعاد للحكم وبأنه لم يوقع على محرر ١٧ يونيو سنة ١٩٤٨ الذي حدد هذا الميعاد وكان ما ورد في هذا المحرر من تحديد ميعاد للحكم يعتبر تعديلا لما جاء في مشاركة التحكيم في هذا الخصوص لأن مقتضى خلوها من تحديد ميعاد للحكم أن يكون الميعاد هو الذي حددته المادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم في حالة عدم اشتراط ميعاد للحكم وهو ثلاثة أشهر من تاريخ تعيين المحكم وكان هذا التعديل لا يجوز إلا باتفاق الطرفين المحكمين فإن حكم المحكم وقد صدر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ وقبل انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ تعيين المحكم بالمشاركة المحررة في ٢٤ من مايو سنة ١٩٤٨ يكون قد صدر في الميعاد الذي حددته المادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم لصدور حكم المحكم في حالة عدم اشتراط ميعاد للحكم ، أما عن النعي على الحكم المطعون فيه برفض الطعن بالصورية على التاريخ الذي يحمله حكم المحكم فإنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رد على هذا الطعن بقوله ” ولا يؤبه إطلاقا لما تدعيه المعارضتان من أن هذا التاريخ صوري وحقيقته ١٤/٩/١٩٤٨ وهو يوم إيداع الحكم ذلك أنهما لم يقيما دليلا على زعمهما هذا التزوير بل يهدم قولهما ما أثبتته المحكم في محضر أعماله بتاريخ ١١/٨/١٩٤٨ من أنه عرض على وكيلهما استلام تقرير المحكم فلما لم يستلمه أرسل إليه خطابا مسجلا يكلفه بالحضور لاستلامه في ١٢/٨/١٩٤٨ قدم صورته ولم تتعرض المعارضتان في دفاعهما له ولم تنكراه ” — وكانت الطاعنة لم تقدم صورة رسمية من المذكرة التي تدعى بأنها أنكرت فيها إرسال هذا الخطاب إلى وكيلها وكان ما قرره الحكم يكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص وكان من المقرر أن التاريخ الذي يثبت المحكم لحكمه يعتبر حجة على الخصم ولا يستطيع بحده إلا باتخاذ طريق الطعن بتزوير الحكم لأن حكم المحكم يعتبر ورقة رسمية شأنه في ذلك شأن الأحكام التي يصدرها القضاء وكانت الطاعنة لم تسلك هذا الطريق في طعنها فإن نعيها يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما سلف بيانه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عتلم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد اللطيف مرسي المستشارين .

(١٢٢)

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٢٥ القضائية :

نقض . إجراءات الطعن . ” إعلان تقرير الطعن ” .

مراقبة ما يطرأ على الخصوم من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة واجب على الطاعن . عليه
إعلان ورثة المطعون عليه إذا توفي قبل إعلان تقرير الطعن وعدم إعلان الورثة في الميعاد يؤدي إلى
البطلان . لا يزول البطلان بحضور الورثة وإيداعهم مذكرة مع التمسك فيها بهذا البطلان .

على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل
إجراء الإعلان ليعان بالطعن من يجب إعلانه به قانونا ، فإذا كان المطعون عليه
قد توفي قبل إعلان تقرير الطعن فإن على الطاعن أن يقوم بالتحري عن وفاته وأن
يوجه الإعلان إلى ورثته في الميعاد . وإذن فمتى كان الطاعن لم يتخذ أى إجراء
لإعلان هؤلاء الورثة طبقا للسادة ٣٨٣ من قانون المرافعات وكان إعلان الطعن
في الميعاد إجراء حتميا يترتب على إغفاله البطلان الذي لا يزول بحضور ورثة
المطعون عليه وإيداعهم مذكرة تمسكوا فيها بهذا البطلان على ما جرى عليه قضاء
محكمة النقض — فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الأوراق في أن المطعون عليه أقام
الدعوى ٣٩٣ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة ضد الطاعنين قائلا إنه كان يشغل وظيفة

سكرتير مجلس بلدى الزقازيق عندما أنهى المجلس المذكور خدمته ابلوفه سن الستين مخالفا بذلك نص المادة ١٤ من القانون ٥ لسنة ١٩٠٩ التى تقضى بأن يكون إنهاء خدمة الموظفين المؤقتين الذين لاحق لهم فى المعاش متى بلفوا الخامسة والستين وأنه لما كان هو من هؤلاء الموظفين فقد أصيب باضرار هى حرمانه من مرتبه الذى كان يتقاضاه لو بقى حتى سن الخامسة والستين وقدر هذا المرتب وما كان يستحقه من علاوات بمبلغ ٣٢٢٧ جنيا و ٢٧٣ مليا وهو ما طلب الحكم له به — ومحكمة أول درجة أخذت بنظر المطعون عليه من اعتباره موظفا مؤقتا تنهى خدمته فى سن الخامسة والستين وقدرت التعويض بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وحكمت فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بالزام الطاعنين بهذا المبلغ. فاستأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف ١٩٦ سنة ٧٢ ق وطلبا إلغاء الحكم المستأنف كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف ١٢٦ سنة ٧٢ ق طالبا تعديل المبلغ المحكوم به إلى مبلغ ٣١٢٩ جنيا و ١٦٠ مليا. وفى ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئنافين شكلا وفى موضوع الاستئناف المرفوع من الطاعنين برفضه وفى موضوع استئناف المطعون عليه بتعديل المبلغ المحكوم به إلى ٢٠٠٠ جنيه — طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٤ مايو سنة ١٩٦٠ وتمسك الطاعنان بما جاء بتقرير الطعن وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت الإحالة لنقض الحكم وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وفى ١٨ مايو سنة ١٩٦٠ أودع الطاعنان إعلان تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة ومعلنا فى ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ ومذكرة شارحة وفى ٢ يونيه سنة ١٩٦٠ أودع وكيل ورثة المطعون عليه مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن لوفاة المطعون عليه قبل إعلان التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة بجلسة ١٦/١١/١٩٦١ وبها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها الثانية طالبة قبول الدفع والحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

وحيث إن ورثة المطعون عليه أسسوا دفعهم على أن إعلان تقرير الطعن قد تم فى ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ موجهها إلى مورثهم المطعون عليه أصلا بينما كان قد توفى فى سنة ١٩٥٧ م كان يتعين معه على الطاعنين التحرى وتوجيه الإعلان إليهم بعد وفاة المورث .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من الإعلام الشرعى المقدم بحافظة
ورثة المطعون عليه أن مورثهم قد توفى في سنة ١٩٥٧ كما يبين من ورقة إعلان
تقرير الطعن أنه أعلن في ١٧/٥/١٩٦٠ موجها إلى المطعون عليه في المحل المختار
المتخذ في ورقة إعلان الحكم . ولما كانت المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
توجب على الطاعن إعلان الطعن في الميعاد المحدد بها ، وكان على الطاعن أن
يراقب ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل إجراء الإعلان ليعلن
بالطعن من يجب إعلانه به قانونا فقد كان على الطاعنين أن يقوموا بالتحري
وتوجيه الإعلان إلى الورثة على أنه إن جاز القول بأنهما قاما بالتحري ولم تثبت لهما
وفاة المطعون عليه وقت توجيه الإعلان فإنهما بعد تحقق عامهما بوفاة المطعون عليه
منذ تقديم ورثته مذكرتهم في ٢ يونيو سنة ١٩٦٠ لم يتخذا أى إجراء لإعلان هؤلاء
الورثة طبقا للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان إعلان
الطعن في الميعاد إجراء حتميا يترتب البطلان على إغفاله ولا يزيل البطلان حضور
ورثة المطعون عليه وإيداعهم مذكرة تمسكوا فيها بهذا البطلان لعدم إعلانهم كما
جرى به قضاء هذه المحكمة فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى هتلم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمد توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد اللطيف مرمى المستشارين .

(١٢٣)

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٦ القضائية :

موظفون . سن التقاعد لموظفى المجالس البلدية . مسئولية .

عدم مريان أحكام قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ عليهم . إنهاء خدمة موظفى ومستخدمى
المجالس البلدية والمحلية عند بلوغهم سن الستين جازى فى القانون لا موجب للمسئولية المدنية فى هذه
الحالة .

تقضى المادة ٦٧ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ بعدم مريان أحكامه إلا على
الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية المربوطة
ماهياتهم وأجورهم فى ميزانية الحكومة ومن ثم فلا تجرى أحكام هذا القانون
على الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين للمجالس البلدية والمحلية لاستقلالها
بميزانيتها عن ميزانية الدولة وإنما يخضع موظفو هذه المجالس للنصوص القانونية
واللوائح المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزارى الصادر فى ٢٨/٨/١٩١٥ بإنشاء
صناديق توفير لمستخدمى المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم . وقد
نصت المادة الثامنة من هذا القرار صراحة على أن تكون إحالة هؤلاء الموظفين
إلى المعاش فى سن الستين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر
الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليه كان يعمل رئيسا لحسابات بلدية

المنصورة . وقد بلغ سن الستين في ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ إلا أنه استمر يباشر عمله بعد بلوغه هذه السن ، إلى أن أُنذرت البلدية بفصله من الخدمة اعتباراً من ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ فأقام الدعوى رقم ١٣٥٣ سنة ١٩٥٣ مدني كلى المنصورة ضد الطاعنين بطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ١١١٤ جنهما تعويضاً له عن فصله من الخدمة قبل بلوغه سن الخامسة والستين — وهي سن الإحالة إلى المعاش قانوناً باعتبار أنه من الموظفين الخارجين عن هيئة العمال . وبتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤ قضت له محكمة أول درجة بطلباته تأسيساً على أنه ليس من الموظفين المثبتين الذين يجري على راتبهم حكم الاستقطاع للمعاش المنصوص عليه في القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ ، ومن ثم فهو يعتبر من الموظفين المؤقتين الخارجين عن هيئة العمال الذين ينطبق عليهم حكم المادة ١٤ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ والذين لا يجوز فصلهم من الخدمة قبل بلوغهم سن الخامسة والستين . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم طالبين الغاءه ورفض دعوى الطاعن وقيد استئنافهما برقم ٣٣٢ سنة ٦ ق المنصورة وبتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف آخذة بوجهة نظر محكمة أول درجة وبتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥٦ قرر الطاعنان بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٥ أبريل سنة ١٩٦٠ وفيها اصرت النيابة على ما جاء بمذكرتها بطلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن على هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان في السبب الأول هو مخالفة الحكم للقانون والخطأ في تطبيقه وقال فيه بياناً لذلك إن قانوني المعاشات رقمي ٥ سنة ١٩٠٩ و ٣٧ سنة ١٩٢٩ لا يريان إلا على موظفي الحكومة أما موظفو المجالس البلدية والمحلية فانهم يخضعون للنصوص القانونية واللائحية المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بإنشاء صندوق توفير لمستخدمي المجالس المحلية وتنظيم مكافاتهم عند تقاعدهم ، والقانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ بتنظيم المجالس البلدية وقرار مجلس الوزراء بلائحة استخدام موظفي ومستخدمي وعمال المجالس البلدية والقروية الصادرة في ٩ يونية سنة ١٩٤٥ وأنه لما كان مؤدى المادة الثانية من لائحة صندوق التوفير والمادتين ١٥ و ١٧ من لائحة

الاستخدام أن الموظفين غير المشتركين في صندوق التوفيرهم وحدهم الذين يعتبرون من الموظفين المؤقتين ويظلون في الخدمة حتى بلوغهم سن الخامسة والستين، بينما يعتبر من الموظفين الدائمين كل من يشغل وظيفة دائمة بدرجة في ميزانية المجلس وذات مرتب شهري متى كان مثبتا ومشاركاً في صندوق التوفير وكان هذا هو شأن المطعون عليه فإن إحالته إلى المعاش تكون في سن الستين، ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر قد أخطأ في القانون.

وحيث إنه لما كانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ الذي أعمل الحكم المطعون فيه نصومه في شأن المطعون عليه تنص على أنه "لا تسرى أحكام هذا القانون إلا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والعمال باليومية المرتبطة ماهياتهم وأجورهم في ميزانية الحكومة العمومية" باستثناء موظفي المصالح الست المشار إليها في تلك المادة أما غيرهم من الموظفين أو المستخدمين أو العمال التابعين إلى مصالح غير مدرجة في الميزانية العامة — ومنهم موظفو المجالس البلدية — فلا تجرى عليهم أحكام قانون المعاشات المذكور لاستقلالها بميزانياتها عن ميزانية الدولة منذ إنشائها وإنما يخضع هؤلاء الموظفون للنصوص القانونية واللائحية المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم بفعلت المادة الثانية منه الاشتراك في هذا الصندوق إلزامياً لجميع المستخدمين الذين يدخلون في خدمة المجلس مع استثناء العمال المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة في الحدود الميمنة بالمادة المذكورة وذلك كله قصد حلول هذا الصندوق محل المعاشات بالنسبة لموظفي الحكومة ثم نصت المادة الثامنة من هذا القرار على أن تكون إحالتهم إلى المعاش في سن الستين وهو نص صريح لا لبس فيه في صدد تعيين سن التقاعد، ولا عبرة بما يثيره المطعون عليه من بطلان القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ لمخالفته أحكام المادة ١٤ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ لأنه فضلاً عن اختلاف مجال تطبيق كل من القرار والقانون المذكورين عن مجال تطبيق الآخر على ما سلف بيانه فإن المادة ١٥ من لائحة استخدام موظفي وعمال المجالس البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ تنفيذاً للقانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ قد نصت على أن تطبق لائحة صندوق التوفير

الصادر بها القرار الوزاري وبتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ على جميع موظفي المجالس البلدية والقروية .

وحيث إنه متى تقرر ذلك — وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه كان يشغل وظيفة رئيس حسابات مجلس بلدى المنصورة — وهى وظيفة مدرجة بميزانية المجلس وذات راتب شهرى وأنه كان مشتركا فى صندوق الادخار من سنة ١٩٣٣ — وكان مقتضى ما تقدم أن تكون إحالته إلى المعاش عملا بالمادة الثامنة من القرار الوزاري آنف الذكر عند بلوفه سن الستين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاؤه بمسألة الطاعنين وإلزامهما بالتعويض المحكوم به وقدره ١١١٤ جنيها عن السنوات الباقية من ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ وهو تاريخ إنهاء خدمته حتى بلوفه الخامسة والستين باعتباره من الموظفين الذين لا يجرى عليهم حكم الاستقطاع ويسرى عليهم قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى صالحة للحكم فى موضوعها — وحيث إنه للأسباب المقدمة يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليه .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عتلم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١٢٤)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٦ القضائية :

نقض . "التقرير بالطعن" . "إيداع الحكم المطعون فيه والمستندات" .

يجب على الطاعن وقت التقرير بالطعن إيداع صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . مؤدى إغفال ذلك مدم قبول الطعن .

أوجبت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . وإذن فمضى كان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي — الذى أقره — قد أحالا في أسبابهما إلى حكم الإحالة إلى التحقيق الذى أصدرته المحكمة الابتدائية وتضمن قضاء قطعيًا فى شق من الدعوى حسم به النزاع فى الدفع بعدم قبولها لانتفاء المصلحة وفى أساس مسئولية الطاعن — واعتنقا أسباب هذا الحكم دون أن يبيّنا ماهية هذه الأسباب التى تبليهاها ، وكانت أسباب الطعن بالنقض موجهة إلى القضاء الذى بنى على تلك الأسباب وأقره الحكم المطعون فيه فإنه يترتب على ذلك وجوب إيداع الطاعن قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن صورة حكم الإحالة إلى التحقيق سالف الذكر . وجزاء إغفال هذا الإجراء الذى كانت تفرضه المادة ٤٢٩ مرافعات هو عدم قبول الطعن (*)

(*) المبدأ مقرر فى الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٦١ (القاعدة / ٣٠ بالعدد الأول — السنة الثانية عشرة) ، وراجع م ٣/٧ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن بالنقض الذى ألغى المادة ٤٢٩ مرافعات .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الشركة المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٧٥٠ سنة ١٩٥١ تجارى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليها الثانية والطاعنة طالبة الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يدفعا لها مبلغ ٧٧٢ جنيهًا و ٨١٨ مليًا وفوائده القانونية تأسيسًا على أنها استوردت من الخارج رسالة من الأقمشة الصوفية شحنت داخل صناديق على بانحة تابعة للشركة المطعون عليها الثانية وأثبتت في سند الشحن وزن كل صندوق وبعد أن تم تفريغ هذه الرسالة بميناء الاسكندرية أودعت مخازن الشركة الطاعنة وعند استلامها بمعرفة المرسلة إليه تبين وجود عجز في أحد الصناديق عبارة عن ٧٢ ثوبًا تزن ١٠١ كيلو جرام فرفعت المطعون عليها الأولى الدعوى مطالبة بقيمة هذا العجز والتعويض — ولدى نظر الدعوى أدخلت الشركة الطاعنة مصلحة الجمارك فيها لتقدم الملف الخاص بالتخليص على هذه الرسالة ودفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى مصلحة تأسيسًا على أن الرسالة التى ظهر فيها العجز كان مؤمنًا عليها لدى شركة تأمين " ايجل ستار " وقد قبضت المطعون عليها الأولى قيمة العجز من هذه الشركة مما تنعدم معه مصلحتها فى الدعوى وتلخص دفاع الطاعنة فى موضوع الدعوى فى أن البانحة التى كانت تحمل الرسالة التى ظهر فيها العجز أفرغت فى ١٩ يونيه سنة ١٩٥١ طرودًا بلغ عددها ٢٧٥٢٤ طردًا وأنه نظرًا لعدم توافر أمكنة فى المخازن الجمركية لتخزين كل هذا العدد من الطرود فقد طلبت منها مصلحة الجمارك أن تقوم نيابة عنها وطبقًا للوائحها بتخزين بعض هذه الطرود فى مخازنها ومن بينها الطرد المدعى بحصول العجز فيه وأنه لما كانت قد استلمت هذا الطرد بحالة ظاهرية سليمة وسالمة بهذه الحالة فإن مسئوليتها تنفى طبقًا لأحكام اللائحة الجمركية التى تحكم العلاقة بينها وبين الشركة المدعية — وبتاريخ ٣ من ابريل سنة ١٩٥٤ أصدرت المحكمة الابتدائية حكمًا قضى (أولًا) برفض الدفع بعدم قبول

الدعوى لرفعها من غير ذى مصلحة وبقبولها (ثانيا) وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الشركة المدعى عليها الثانية (الطاعنة) بكافة طرق الإثبات القانونية أنها تسلمت الخمسة صناديق الواردة باسم الشركة المدعية (المطعون عليها الأولى) من المدعى عليها الأولى (المطعون عليها الثانية) وبها عجز فى وزنها الكلى بلغ ١٠١ كيلو جرام وأن هذا العجز هو الفرق بين وزن الصندوق رقم ٩١٢ الأصيل وقدره ١٦١ كيلو جراما وبين وزنه بعد فقد الأثواب وقدره ٦٠ كيلو جراما وأجاز الحكم للشركة المدعى عليها الأولى النفى بالطرق عينها — ولتثبت الشركة المدعية أن ربحها فى نوع الأقمشة المستوردة فى الصندوق رقم ٩١٢ يعادل ١٤٪ من سعر مشتراها وهذه النسبة تقابل ١٦٤ جنيا و ٥٨٥ مليا وللشركتين المدعى عليهما النفى بالطرق عينها . وبتاريخ ٥ من يونيو سنة ١٩٥٤ أصدرت المحكمة الابتدائية حكما الأخير فى الدعوى قاضيا بإلزام الطاعنة بأن تدفع للشركة المطعون عليها الأولى مبلغ ٧٧٢ جنيا و ٨١٨ مليا من ذلك ٦٠٨ جنيهات و ٢٣٣ مليا ثمن الأثواب المفقودة و ١٦٤ جنيا و ٥٨٥ مليا قيمة ماضاع على الشركة المحكوم لها من ربح بسبب فقد هذه الأثواب مع الفوائد بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بالنسبة لمبلغ ٦٠٨ جنيهات و ٢٣٣ مليا ومن تاريخ صيرورة الحكم نهائيا بالنسبة لباقي المبلغ — وقد أحال هذا الحكم فى أسبابه إلى الحكم الصادر فى ٣ من إبريل سنة ١٩٥٤ وذكر أن هذا الحكم ” استعرض دفاع أطراف الدعوى وانتهى إلى أن مسئولية الشركة المدعى عليها الثانية (الطاعنة) لا ترتفع إلا إذا أثبتت أنها تسلمت الصندوق رقم ٩١٢ من الشركة المدعى عليها الأولى (المطعون عليها الثانية) وبه العجز الذى تبين وجوده بعد أن تم استلامها له منها ولذا فقد تضمن الحكم المذكور بعد تحديد أساس مسئولية كل من الشركتين المدعى عليهما إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الشركة المدعى عليها الثانية أنها تسلمت الصندوق المذكور وبه العجز سالف الذكر وأنه لما كانت هذه الشركة لم تحضر جلسات التحقيق ولم تستدعى أى شاهد فإنها تعتبر قد فشلت فى إثبات ما كلفتها المحكمة بإثباته ومن ثم فقد استقرت مسئولية العجز على عاتقها للأسباب القانونية التى أوضحها الحكم الصادر فى الدعوى فى ٣/٤/١٩٥٤ “ — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠٣ سنة ١٠ ق تجارى الاسكندرية

وبتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف ، فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة تاريخه ٢ من فبراير سنة ١٩٥٦ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على رأيها الذى أبدته فى المذكرة التى قدمتها وطلبت فيها أصليا عدم قبول الطعن لعدم تقديم الطاعنة صورة رسمية من الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ الذى فصل فى شق من الدعوى وأحال إليه الحكم المطعون عليه وقررت دائرة الفحص فى تلك الجلسة إحالة الطعن الى هذه الدائرة وحدد لنظره أمامها جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أحال فى أسبابه الى الحكم الذى أصدرته المحكمة الابتدائية فى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ بقوله ” وحيث إن وقائع الدعوى قد سبق بيانها تفصيلا فى الحكمين الصادرين من محكمة الدرجة الأولى فى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ و ٥ يونية سنة ١٩٥٥ الصادر أولها بإحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات ما احتواه منطوقه والصادر ثانيهما بإلزام المستأنفة بأن تدفع للمستأنف عليها الأولى المبلغ المحكوم به ... وحيث إن الحكم المستأنف إذ قضى بإلزام المستأنفة بالمبلغ المحكوم به تأسيسا على أنها قد عجزت عن إثبات امتلاكها الخمسة صناديق الواردة باسم الشركة المستأنف عليها الأولى وبها العجز المدعى بحصوله هو حكم فى محله لأسبابه التى أقيم عليها بالإضافة الى أسباب الحكم التمهيدى الصادر فى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ بإحالة الدعوى الى التحقيق وتكليف المستأنفة بإثبات تلك الواقعة “ — لما كان ذلك وكان حكم ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ المذكور قد تضمن قضاء قطعا فى شق من الدعوى إذ فصل فى الدفع بعدم قبولها لانتفاء المصلحة برفضه وحسم النزاع فى أساس مسئولية الطاعنة بتقريره أن هذه المسئولية لا ترتفع إلا إذا أثبتت هى أنها تسلمت الطرد الذى ظهر فيه العجز من الشركة الشاحنة ” المطعون عليها الثانية “ وبه هذا العجز طارحا بذلك ما دفعت به الطاعنة من أن مسئوليتها تاتفى طبقا لأحكام اللائحة الجمركية متى قامت بتسليم الطرد بالحالة الظاهرية السليمة التى تسلمته بها من الشاحنة — وكان الحكم الابتدائى الذى صدر فى الدعوى فى ٥ من يونية سنة ١٩٥٤ والذى أودعت الطاعنة صورة منه قد اعتنق أسباب حكم ٣ من أبريل

سنة ١٩٥٤ المذكور ورتب قضاءه بإلزام الطاعنة بالمبلغ الذى الزمها به عليه دون أن يبين هو أو الحكم المطعون عليه ماهية هذه الأسباب التى تبينها — لما كان ذلك وكانت أسباب الطعن بالنقض موجهة إلى القضاء الذى بنى على تلك الأسباب والذى أقره الحكم المطعون فيه فإنه كان يتعين على الطاعنة أن تودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن بصورة من حكم ٣ من ابريل سنة ١٩٥٤ ولما كانت لم تودع هذه الصورة فإنها لا تكون قد قامت بما يفرضه عليها المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التى قدم الطعن فى ظلها وبالتالى يكون طعنها غير مقبول .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمود القاضي المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١٢٥)

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) تقض . ” المصلحة في الطعن ” .

مناط المصلحة في الطعن أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن . العبرة في ذلك بوقت صدور الحكم .

(ب) حكم . ” تسبب الحكم ” . حوادث طارئة .

مناط تحقق شرط الإرهاق المهدد بالخسارة الفادحة للشترى النظر إلى الصفقة محل التعاقد ذاتها . تقدير تأثير الصفقة محل النزاع بالظروف الاستثنائية مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع . تدليل الحكم على عدم تأثر إيرادات المشتري الأخرى بالظروف الاستثنائية . تزيد لا يؤثر على سلامة تسبب الحكم المطعون فيه وصحة نظره القانوني إذ ليس هو دعامة الحكم الأساسية .

(ج) خبير . ” نذبه ” . محكمة الموضوع . حكم . قصور . ” ما لا يعد كذلك ” .

نذب الخبير رخصة مخولة لقاضي الموضوع . لاعتق عليه في رفض الطلب متى كان ذلك قائما على أسباب سائغة .

١ - مناط المصلحة في الطعن أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن والعبرة في قيام المصلحة بوقت صدور الحكم محل الطعن .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يجاوز - وهو بصدد بحث شرائط نظرية الحوادث الطارئة - النطاق الواجب الترامه في تحقيق شرط الإرهاق المهدد بالخسارة الفادحة للشترى إذ قد نظر إلى الصفقة ذاتها مدلا من ظروفها

وملابساتها على انتفاء ذلك الشرط ، وكان ما قرره في شأن عدم تأثر الصفقة المتنازع عليها بالظروف الاستثنائية مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية ، فإنه لا يؤثر على سلامة تسبيب الحكم وصحة نظره القانوني ما أورده في سبيل التدليل على عدم تأثير إرادات المشتري الأخرى بصدور قوانين تحديد الملكية وتقييد الإيجارات الزراعية متى كان هذا الذي أورده استطرادا زائدا ومسايرة من الحكم للطاعة في هذا الاتجاه .

٣ — ندب الخبير في الدعوى يعد — وفقا للمادة ٢٢٥ من قانون المرافعات — من الرخص المخولة لقاضي الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفض طلب تعيين الخبير قائما على أسباب مبررة له . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب ندب خبير بما مفاده أن المحكمة لم تر محلا لإجابة هذا الطلب اكتفاء بما قام عليه الحكم المستأنف من أسباب أقرتها عليه محكمة الاستئناف فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع أو القصور يكون في غير محله متعيينا رفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن واقعة الدعوى تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن الطاعنة أقامت الدعوى ١٢٣ لسنة ١٩٥٣ كلى الزقازيق قائلة إنها اشترت من المطعون عليه ٢٧ ف و ١٢ ط مينة بالصحيفة بثمان قدره ٥٦٢٥ جنيها بعقد مؤرخ في ١٢/٥/١٩٥٢ ومسجل في شهر يونيه من نفس السنة وأنها دفعت من الثمن وقت التعاقد مبلغ ٢١٢٥ جنيها والتزمت بسداد الباقي على قسطين الأول بمبلغ ٢٠٠٠ جنية في ٣٠/١٢/١٩٥٢ والثاني بمبلغ ١٥٠٠ جنية في ٣٠/١٢/١٩٥٣ وأنه قد ظهر لها أن قبولها للشراء كان مشوبا بغلط في صيغة جوهرية للبيع وأنها وقعت على العقد تحت تأثير تدليس من البائع وأنه فضلا عن ذلك طرأت بعد البيع وقبل استحقاق الثمن المؤجل حوادث

استثنائية عامة لم تكن متوقعة وترتب عليها أن تنفيذ الالتزام صار مرهقا لها نتيجة لقيام ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وما أعقبها من تشريعات تحديد الملكية وتقييد إيجار الأراضى الزراعية بما استتبع هبوط قيمة الأرض وأصبح يستوجب رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول طبقا للسادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى وطلبت الحكم أصليا بإبطال عقد البيع ورد الثمن واحتياطيا بإعفاؤها من دفع مؤجل الثمن — وفى ١٩٥٣/١٢/٢٨ حكمت محكمة الزقازيق الابتدائية برفض الدعوى — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ٨٥ سنة ٦٠ ق المنصورة وفى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ صدر الحكم بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا فطعنت الطاعنة فيه بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالته إلى هذه الدائرة وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٠ أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة وفى ٢٠ يونيه سنة ١٩٦٠ أودع وكيل المطعون عليه مذكرة ناقش فيها أسباب الطعن ودفع بعدم قبوله لانعدام المصلحة ونظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ١٩٦١/١٠/٢٦ وبها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها الثانية طالبة رفض الدفع ورفض الطعن .

وحيث إن الدفع المبدى من المطعون عليه بعدم قبول الطعن مؤسس على أنه بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٣ صدر الحكم فى الاستئناف ٦٤٥ سنة ٧٣ ق استئناف القاهرة بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بالالتزام الطاعنة بدفع المتبقى من الثمن كاملا وبذلك تنعدم مصلحة الطاعنة فى هذا الطعن .

وحيث إنه لما كان مناط المصلحة فى الطعن إنما هو يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن وأنه ينبغى الرجوع فى قيام المصلحة إلى وقت صدور هذا الحكم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وطعن فيه بطريق النقض فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ وقد صدر الحكم الاستئنافى سالف الذكر لاحقا لهما فى ١٩٥٦/١٢/١٣ فإن الدفع يكون متعين الرفض .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه خالف حكم المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني وخطأ في تطبيقها برده حالة الإرهاق والخسارة إلى أمور لا تتصل بالصفقة التي أبرم العقد في شأنها ذلك أنه بعد أن سلم بقيام الظروف الاستثنائية العامة بصدور قوانين تحديد الملكية وتقييد إيجار الأراضي الزراعية عاد فخالف الطاعة فيما ترتب على ذلك من إرهاق في تنفيذ الإلتزام ووجه الخطأ في ذلك أن معيار الإرهاق معيار مرن يتغير بتغير الظروف والأشخاص والإرهاق لا ينظر فيه إلا إلى الصفقة ذاتها فإن هددت المدين بخسارة أضعاف الخسارة المألوفة فإنها تكون فادحة حتى ولو لم تعد شيئا كبيرا بالنسبة إلى مجموع ثروته ويكون له التمسك بنظرية الظروف الطارئة وقد أقامت الطاعة دعواها على أن الأرض التي دفع فيها ١٥٠ جنيتها للفدان قبل ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ بشهر واحد هبطت قيمتها بحيث أصبحت لا تساوي نصف ما دفع معجلا من ثمنها ولكن الحكم المطعون فيه خرج عن هذا الحد وراعى في تقدير الإرهاق موارد الطاعة التي لا تتصل بذات الصفقة كما أنه خلص إلى أنها وهي ممن لا يملكون أكثر من ٢٠٠ فدان ولم تخضع للاستيلاء ، لا يمكن أن يقال إنها أصيبت بخسارة بل كل ما هنالك أن أرباحها نزلت إلى حد معقول وبهذا نخرج الحكم مرة أخرى عن نطاق الصفقة .

وحيث إنه قد ورد بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في صدد الرد على تمسك الطاعة بالإرهاق الناشئ عن الظروف الاستثنائية "لما كان إرهاق المدعية لا ينظر فيه إلا للصفقة التي أبرم في شأنها العقد بحيث تنسب الخسارة إلى هذه الصفقة لا إلى مجموع ثروة المدعية فإنه يلاحظ بدءا أن الصفقة موضوعها أطيان خير منزرعة فعلا إذ هي أطيان للإصلاح وقد تم شهر العقد في ٢٩/٦/١٩٥٢ وكان قد تسدد من الثمن وقتذاك ٢١٢٥ جنيتها واشترط في العقد على استحقاق القسط الثاني من الثمن وقدره ٢٠٠٠ جنيه في ٣٠/١٢/١٩٥٢ والقسط الثالث والأخير وقدره ١٥٠٠ جنيه في ٣٠/١٢/١٩٥٣ ومن ذلك يبين أنه لم يكن ملحوظا وقت التعاقد أن يسدد باقي الثمن من غلة الأرض المبيعة لأن الأرض تحتاج لإصلاح يستغرق فترة من الزمن بعد الأجل الذي يستحق فيه آخر قسط بحيث لا تؤتى ريعا إلا

في السنوات اللاحقة لذلك الإصلاح وهو ريع يتزايد على مر الأيام ويتضح من ذلك أن المدعية كانت تعتمد في سداد ثمن الأطنان التي اشترتها على موارد أخرى لها لا تتصل بهذه الأطنان التي كانت تحتاج فوق ثمنها إلى مصاريف أخرى للإصلاح ولا يكون ثمة إرهاب قد جد عليها في هذه الصفقة بسبب الحوادث الاستثنائية التي أشارت إليها إذ أن انخفاض الأسعار وارتفاعها لا تأثير له على الأطنان التي اشترتها والتي لا تغل شيئاً قبل إتمام إصلاحها كما أن تشريعات تحديد الملكية وتحديد إيجار الأراضي لا تأثير لها على الصفقة أيضاً إذ أنه طبقاً للسادة الثانية من المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي يجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتي فدان من الأراضي البور التي تستصلح ولا يسرى عليهم قيد تحديد الملكية إلا بعد ٢٥ سنة من وقت التملك فالمدعية بفرض أنها تملك ٢٠٠ فدان وهو ما لم تذكره ليست ملزمة ببيع الأرض التي اشترتها من المدعى عليه إذ أنها أرض إصلاح يجوز لها امتلاكها وبديهي أن لا أثر للتشريع الذي حدد إيجار الأراضي على هذه الصفقة لأن الأطنان المباعة ليس مربوطة عليها ضرائب وليست مؤجرة لأحد“ ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاؤه أنه لم يجاوز النطاق الواجب التزامه في تحقيق شرط الإرهاب المهدد بالخسارة الفادحة إذ قد نظر إلى الصفقة ذاتها مدلاً من ظروفها وملايساتها على انتفاء ذلك الشرط وكان ما قرره في شأن عدم تأثر الصفقة المتنازع عليها بالظروف الاستثنائية مما يدخل في سلطة المحكمة التقديرية، وكان مما لا يؤثر على سلامة تسييب الحكم وصحة نظره القانوني ما أورده بعد ذلك في سبيل التدليل على عدم تأثر الإيرادات الأخرى للطاعة بصدور قوانين تحديد الملكية وتقييد الإيجارات الزراعية لأن ذلك كان منه استطراداً ومسايرة للطاعة في هذا الاتجاه الذي كانت قد ذهبت له وهو ما أفصح عنه الحكم فإن النعي بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعة تنعى في السبب الداني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقوقها في الدفاع والقصور إذ لم تستجب المحكمة إلى طلبها تعيين خبير لتقدير ثمن

الأرض ولم ترد على هذا الطلب ولا على المستندات التي قدمتها في الاستئناف لأول مرة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن تعيين الخبير في الدعوى هو بحسب المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات من الرخص المخولة لقاضي الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبير قائما على أسباب مبررة له ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب تعيين الخبير بما مفاده أن المحكمة لم تر محلا لإجابة هذا الطالب اكتفاء بما قام عليه الحكم المستأنف من أسباب أقرتها تلك المحكمة فإنه يتعين رفض هذا السبب .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى حلم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق النماويل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١٢٦)

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض . "حالات الطعن" . "مخالفة القانون" . حجبة الأمر المقتضى . بيع .

الحكم الفاصل في جزء من النزاع يمنع من العودة إلى البحث في النزاع الذي حسمه
من جديد . التزام المحكمة في الحكم النهائي بما حسمه الحكم الفرعي بصفة قطعية .

(ب) نقض . "التوكيل بالطعن" .

يشترط فيمن يقرر بالطعن بطريق النقض أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض . وكلا
من الطاعن بتوكيل سابق على التقرير . لا يشترط في التوكيل صيغة خاصة متى كانت عباراته
تشمل الطعن في القضايا المدنية .

١ — إذا كان حكم الإحالة إلى التحقيق الذي أصدرته المحكمة الاستئنافية قد حسم
النزاع القائم بين الطرفين حول تحديد كمية الحديد المتعاقد عليه ولم يعول في تحديدها
على ما جاء بعقد الاتفاق المبرم بينهما لما ذكره في أسبابه من أن التحديد الوارد
في هذا العقد كان على وجه التقريب ، واعتبر أن الكمية المتعاقد عليها هي كل
الحديد الذي استخرج من السفن الفارقة التي كانت لدى البائع وقت التعاقد
وأمر لذلك بالتحقيق لإثبات تسليم هذه الكمية المباعة للمطعون عليها (المشتري)
وكان الحكم المطعون فيه قد حدد كمية الحديد محل التعاقد على أساس مغاير
مستندا فيه إلى ما استخلصه من عبارات العقد فإنه يكون بذلك قد أهدر حجة ما
فصل فيه الحكم السابق في هذا الخصوص بصفة قطعية وبالتالي قد خالف القانون .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يشترط فيمن يقرر بالطعن بطريق
النقض إلا أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض موكلا عن الطاعن بتوكيل
سابق على التقرير . ولا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص صراحة
على الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كانت عبارات التوكيل تتسع لتشمل
الطعن بالنقض في القضايا المدنية ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد خول لمحامي

في التوكيل حق الطعن بالنقض في القضايا المدنية فيتعين لذلك رفض الدفع ببطلان الطعن بدعوى أن سند التوكيل الصادر إلى محامى الطاعن لم يحدد به اسم المطعون عليها ولا الحكم المطعون فيه (*) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن المطعون عليها دفعت ببطلان الطعن لأن سند التوكيل الصادر إلى محامى الطاعن لم يحدد فيه اسم الشركة المطعون عليها ولا الحكم المستأنف المطعون فيه . وحيث إن الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة أنه لا يشترط فيمن يقرر بالطعن بطريق النقض إلا أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض موكلا من الطاعن بتوكيل سابق على التقرير ولا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص صراحة على الطعن بالنقض في القضايا المدنية — متى كانت عبارات التوكيل تتسع لتشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية وإذ كان ذلك وكان الطاعن قد خول لمحاميه في التوكيل حق الطعن بالنقض في القضايا المدنية فيتعين لذلك رفض الدفع . من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٥٣ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى بنها ضد الطاعن طلبت فيها الحكم بالزامه بأن يؤدي لها مبلغ ٤٠٥٥ جنيها و ٧٠٧ مليات والفوائد والمصاريف — وقالت بيانها بأنه بمقتضى عقد مؤرخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٠ باع لها الطاعن أربعة آلاف طن من الحديد ناتج من مراكب غارقة موجودة في أماكن متفرقة على شاطئ قناة السويس بسعر الطن ٣١٥ قرشا ، غير أن الطاعن لم يسلمها إلا جزءا من هذه الكمية ، فاضطرت إلى شراء ما يعادل الباقي منها بسعر الطن ٥٥٠ قرشا وأنه وقد أخل بالتزامه فقد أصبح مسئولا عن الفرق بين السعرين ، وهو يتمثل في المبلغ المطالب به ، وقد دفع الطاعن الدعوى بأن المبيع لم يحدد بصفة قاطعة ، لأنه تعاقد مع المطعون عليها على بيع كمية الحديد الخردة المستخرجة من السفينة الغارقة وأنه سلمها هذه الكمية ، ووجه إليها دعوى فرعية مطالبا إياها بدفع مبلغ ٨١٢ جنيها و ٨٧٢ مليا

(*) راجع قض مدنى ١٧/٤/١٩٥٢ — الطعن ١٣٣ س ٢٠ ق ، قض مدنى ١١/١١/١٩٥٤ — الطعن ١٥٠ س ٢٢ ق .

قال عنه إنه الرصيد المستحق له قبل المطعون عليها بعد خصم ما دفعته له فعلا من الثمن . وبتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة أول درجة للمطعون عليها بطلباتها وبرفض الدعوى الفرعية ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بما طلبه في الدعوى الفرعية وقيد استئنافه برقم ١٣٢ سنة ٧١ ق . وبتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف "الطاعن" بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن كمية الحديد التي سلمها للمستأنف عليها "المطعون عليها" هي كل ما نتج واستخلص من السفن الفارقة التي كانت موضوع التعاقد واستظهار العرف التجاري الجاري عليه العمل خاصة باستخراج الحديد في مثل الصفقة المتعاقد عليها على أن يكون للمستأنف عليها "المطعون عليها" النفي بذات الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٥٦ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بدفع مبلغ ٣٥٨٥ ج و ٧٠٧ م مؤسسة قضاها في ذلك على أن عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٠/٩/٢٦ يفيد أن البيع قد انصب على كمية معينة من الحديد مقدارها ٤٠٠٠ طن ، وأن كلمة تقريبا الواردة في العقد تقتضي التساهل في حدود نسبة ٥ ٪ من الكمية المتعاقد عليها أي ٢٠٠ طن مما يتعين معه استبعاد فرق السعر الخاص بهذا القدر من المبلغ المطالب به وبتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء في مذكرتها التي طلبت فيها رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص في نفس الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ التي أصرت فيها النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف فصلت في أسباب حكمها الصادر بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٥ في أمر الخلاف القائم بين الطرفين بشأن تحديد كمية الحديد المتعاقد عليها ، بأن اعتبرت الكمية المباعة هي المستخرجة من السفن والغواصات الفارقة التي كانت لدى الطاعن وقت التعاقد ، ولهذا قضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه سلم الشركة المطعون عليها كل الكمية التي استخرجت من السفن المذكورة ، وكان على المحكمة بعد أن سمعت شهود الطرفين أن تتحدث عن آثار هذا التحقيق وترتب على تلك الآثار ما بقي من قضايا الموضوعي ولكنها تجاهلت حكم الإحالة

إلى التحقيق وما ورد في أسبابه من مسائل قطع فيها وحاز قضاؤها فيها قوة الشيء المقضي فيه، واستندت في تحديد الكمية إلى ما ورد بالعقد المبرم بين الطرفين والمؤرخ ١٩٥٠/٩/٢٦ بجاء هذا الحكم مناقضا لحكمها الصادر بالإحالة إلى التحقيق. وحيث إنه يبين من أسباب الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٧ أن الطاعن قد طلب في دفاعه إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن كمية الحديد التي سلمها للشركة المطعون عليها هي كل ما استخرج من السفن الغارقة التي كانت لديه وأن المطعون عليها قد اعترضت على ذلك لأن كمية الحديد قد حددت في عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٠/٩/٢٦ وأنه بذلك يكون التحقيق غير منتج في الدعوى ولم تأبه المحكمة لهذا الاعتراض وأصدرت الحكم سالف الذكر مقرر في أسبابه "أن طلب التحقيق ينصب على واقعة بذاتها وهي أن المستأنف "الطاعن" قد سلم للشركة "المطعون عليها" كمية الحديد المتعاقد عليها وهي المستخرجة من السفن والغواصات الغارقة التي كانت لديه وقت التعاقد ، فضلا عن أن التحقيق منتج في الدعوى وجائز القبول قانونا لأن كمية الحديد المتعاقد عليها قد حددت بأربعة آلاف طن تقريبا، وذلك في خطاب المستأنف "الطاعن" المؤرخ ١٩٥١/٦/٢٣ المقدم من الشركة أساسا لدعواها ولم تحدد كمية الحديد في هذا الخطاب بصفة قاطعة بل حددت على سبيل التقريب ، كما أن تقرير المندوب خلا من تحديد الكمية التي سلمها للشركة المستأنف عليها "المطعون عليها" وعرضها عليها وهي كل ما نتج واستخلص من السفن الغارقة التي كانت موضوع التعاقد لاستظهار العرف التجارى البحرى الجارى عليه العمل خاصا باستخراج الحديد في مثل هذه الصنفقة المتعاقد عليها وذلك بكافة الطرق المقررة قانونا للإثبات على أن يكون للمستأنف عليها النفي بذات الطرق "ولما كان مفاد ذلك أن المحكمة حسمت بهذا الحكم النزاع القائم بين الطرفين بشأن تحديد كمية الحديد المتعاقد عليها ، فلم تعول على التحديد المبين في عقد الاتفاق المبرم بينهما في ١٩٥٠/٩/٢٦ لأنه كان على وجه التقريب واعتبرت الكمية المتعاقد عليها هي كل الحديد الذى استخرج من السفن والغواصات الغارقة التي كانت لدى الطاعن وقت التعاقد ، ولهذا أمرت بالتحقيق لإثبات أن هذه الكمية قد سلمت للشركة المطعون عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أهدر حجة ما فصل فيه الحكم السابق في هذا الخصوص بصفة قطعية وعاد وحدد كمية الحديد المتعاقد عليها على أساس مغاير مستندا فيه إلى ما استخلصه من عبارات العقد ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى هتلم المستشار، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد الطيف مرمى المستشارين .

(١٢٧)

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٦ القضائية :

دعوى . " نظر الدعوى أمام المحكمة " . " تلاوة تقرير التلخيص " .

إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير تلخيص من قاضى التحضير . تلاوة تقرير التلخيص بالجلسة .
إجراء جرمي واجب قانونا ، مؤدى اغفال هذا الإجراء بطلان .

توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون إحالة القضية إلى جلسة
المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم
وأسانيد كل منهم ودفوعهم ودفاعهم وما أصدره فى القضية من قرارات وأن
يتلى هذا التقرير فى الجلسة قبل بدء المرافعة . ويهدف الشارع من ذلك أن
يظهر العضو الذى قام بتحضير القضية باقى أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذه
من إجراءات فى الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسانيدهما ، وينبنى
على اغفال هذا الإجراء الواجب قانونا — على ما جرى به قضاء النقض بطلان
الحكم* .

* تراجع أحكام القضاء المسدق : ١٩٥٨/٦/٥ فى الطعن رقم ١٧٣ سنة ٢٤ ق
و ١٩٥٨/١٠/٣٠ فى الطعن رقم ١٤٦ سنة ٢٤ ق و ١٩٥٨/١٢/٢٥ فى الطعن رقم ١٤٣
سنة ٢٤ ق و ١٩٥٩/١/٢٢ فى الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٤ ق و ١٩٥٩/٣/٢٦ فى الطعن رقم ٢٢٦
سنة ٢٤ ق و ١٩٦٠/٤/٢٨ فى الطعن رقم ٤٣٨ سنة ٢٥ ق و ١٩٦٠/٥/٥ فى الطعن رقم ٢
سنة ٢٨ ق " أحوال شخصية " و ١٩٦١/٥/١١ فى الطعن رقم ٤٤٣ سنة ٢٦ ق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن مورث الطاعنين المرحوم فارس عيسى الجندى وشقيقته السيدة
أمينة الجندى أقاما الدعوى رقم ٤٥٠ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى شين الكوم ضد
المطعون عليهم طلبا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى الشوارع المخطومة فى القطعة
الموضحة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى وتسليمها لها خالية وإلزام المطعون عليه
الأول بضمانة وتضامن الثانى والثالث بمبلغ ١٤٠٠ جنيه على سبيل التعويض
وبتاريخ ١٩٥١/١/٢٩ قضت محكمة أول درجة بتثبيت ملكية مورث الطاعنين
إلى ثلثى الشوارع موضوع النزاع وتسليمها له ورفض الدعوى فيما عدا ذلك .
استأنف مورث الطاعنين هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٤ سنة ١ ق طنطا
وأثناء نظره توفى المستأنف فخل محله ورثه الطاعنون كما استأنفه المطعون عليهم
وقيد استئنافهم برقم ٤٥ سنة ٢ ق طنطا وضمت المحكمة الاستئناف وحكمت
فى موضوعهما بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما
قضى به من تسليم الشوارع موضوع النزاع وتأيدته فيما عدا ذلك . وبتاريخ
٩ أبريل سنة ١٩٥٦ قرر الطاعنون بالطعن بطريق النقض فى هذا الحكم ، وبعد
استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٤ يناير
سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء فى مذكرتها التى طلبت فيها نقض
الحكم ، وقررت دائرة الفحص فى نفس الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة
وحدد لنظره جلاسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها حضر محامى الطاعنين وقرر بأن
السيدة وداد وشقيقته الآنسة ثريا فارس عيسى الجندى قد بلغتا سن الرشد وقدم
المستندات التى تؤيد ذلك وأودع توكيله عنهما ، وأصرت النيابة فى الجلسة
المذكورة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالبطلان لعدم استيفاء المحكمة لإجراء جوهريا إذ تقضى المادة ١١٦ مرافعات بوضع تقرير تلخيص يبين فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما صدر في القضية من قرارات أو أحكام وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة وقد أغفلت محكمة الاستئناف هذا الإجراء الجوهرى فلم يتلى تقرير التلخيص لا بجلسته المرافعة الأخيرة ولا بأية جلسة سابقة لها والحكم نفسه ومحاضر الجلسات خالية من أية إشارة إلى وضع تقرير أو عن تلاوته بالجلسة واغفال هذا الإجراء يبطل للحكم .

وحيث إنه يبين من الصورة الرسمية لمحاضر الجلسات التي تداولت فيها القضية ومشتملات الحكم المطعون فيه خلوها من أية إشارة إلى تلاوة تقرير التلخيص في الجلسة ، ولما كانت المادة ١١٦ مرافعات توجب أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة ، وكان الشارع إنما يهدف من ذلك إلى أن يظهر العضو الذى قام بتحضير القضية باقى أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذ من إجراءات في الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسانيدهما هما . فإن إغفال المحكمة هذا الإجراء الواجب قانونا يشوب حكمها بالبطلان على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى فتم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين مل ، ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين .

(١٢٨)

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) عقد . ” تفسير عبارات العقد “ . حكم . ” عيوب التدليل “ .
” مسخ “

الانحراف من المعنى الظاهر من عبارات العقد مسخ له . تخصيص النص العام
المطلق في التعاقد ينطوي على المسخ للعقد .

(ب) بورصة . عقود بيع القطن تحت القطع . ” حق البائع في قطع السعر “
” خيار المشتري في التغطية “ .

عقود بيع القطن تحت القطع من قبيل البيع التي يكون تحديد الثمن فيها فاصرا على
بيان الأساس التي تنظمه في وقت لاحق للتعاقد . تحديد الثمن يتراعى ويبنى مطلقا على
ممارسة كل من الطرفين لحقوقه .

لبائع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل فعلا في بورصة العقود
في أى يوم يختاره من أيام العمل بالبورصة أو بتلك الأسعار مضافا إليها العلاوة أو
مستزلا منها انحصار حسب الاتفاق بشرط ألا يستغل المهلة المقررة له في العقد لممارسة
حق القطع . إن استغذها كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من
هذه المهلة .

حق البائع في القطع يقابله خيار المشتري في التغطية . التزام البائع بأن يوفر للمشتري
الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية عكسية يجريها المشتري كي يأمن تقلبات
الأسعار .

ومتى تمت التغطية تحقق المشتري مركزا فائما بالبورصة فوائده العملية العكسية التي يكون
قد أجراها ببورصة العقود .

(ج) بورصة . عقد بيع القطن تحت القطع . ”القطع على سعر التعامل“ .

القطع على سعر التعامل في بورصة العقود مقيد — على ما جرى عليه العرف — بشرط
هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا اسميا . اقرار المشرع لهذا العرف وتقييده
بما أورده بالمادة الأولى من القانون رقم ١٨٤ سنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون
رقم ١٣١ سنة ١٩٣٩ .

(د) حكم . ”عيوب التدليل“ . ”فساد الاستدلال“ .

الاستدلال على حصول تعامل فعلي ببورصة العقود في تاريخ معين بالمبيعات التي تمت
في بورصة البضاعة الحاضرة استدلال قاسد . هذه المبيعات لا شأن لها بالكوتراوات التي
يتم التعامل عليها في بورصة العقود .

١ — الانحراف عن المعنى الظاهر لعبارات العقد مسخ له ، فإذا كان قد نص
في العقد على أن البيع خاضع لشروط بورصة مينا البصل وهو نص عام مطلق
يحكم جميع شروط التعاقد بما في ذلك تحديد السعر فإن تفسير الحكم المطعون فيه
لهذا النص بأنه قاصر على العيوب التجارية ينطوي على مسخ للعقد .

٢ — عقود بيع القطن تحت القطع تعد من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن
فيها قاصرا على بيان الأسس التي تنظمه في وقت لاحق للتعاقد وهي محكمة
بالمادتين الأولى والثانية من المرسوم بقانون ١٣١ سنة ١٩٣٩ والمادة ٨٥
من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة البضاعة الحاضرة وتخضع لقيودها
وشروطها — فتحديد الثمن في هذه العقود يتراخى ويبقى معلقا على ممارسة كل
من الطرفين لحقوقه ووفائه بالتزاماته ، وللبائع أن يحدد الثمن على أساس
الأسعار التي يتم بها التعامل فعلا في بورصة العقود في أي يوم يختاره من أيام
العمل بالبورصة أو بتلك الأسعار مضافا إليها العلاوة أو مستنزلا منها الخصم
حسب الاتفاق بشرط ألا يستنفذ المهلة المقررة له في العقد لممارسة حق القطع
وإن استنفذها كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من هذه المهلة
وحق البائع في القطع يقابله حق المشتري في التغطية ومن ثم فإن البائع ملزم بأن
يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية
يجريها المشتري في بورصة العقود في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل
للقدر الذي تم قطعه كي يأمن تقلبات الأسعار ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري

مركز قائم بالبورصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببورصة العقود .

٣ — لما كان القطع على سعر التعامل في بورصة العقود على ما جرى به العرف مقيدا بشرط هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا إسميا ناجما عن عدم إقبال المشترين على الشراء أو على عدم عرض البائعين أقطانهم للبيع فإن المشرع قد أقر هذا العرف وقتنه بما أورده بالمادة الأولى من القانون ١٨٤ سنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون رقم ١٣١ سنة ١٩٣٩، ومتى كان الثابت أن تعامله فعليا لم يجر في بورصة العقود نتيجة لقرار وزير المالية الصادر في ١٩٥٢/١/١٦ بوضع حد أدنى للأسعار في تلك البورصة حتى صدور القرار الوزاري المؤرخ ١٩٥٢/٢/١٧ الذي حظر إجراء أية عملية من عمليات البيع على استحقاق شهور فبراير ومارس وأبريل سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان مقصودا بها تصفية مراكز قائمة ثم مدت كافة عمليات القطع من فبراير إلى يونيو سنة ١٩٥٢ بقرار من لجنة البورصة ولم تكن الطاعنة عند صدور هذا القرار ذات مركز قائم بالنسبة للعملية موضوع الدعوى لعدم إخطار المطعون عليه إياها بالقطع قبل ١٩٥٢/٢/١٠ وبعدم إجرائها لعملية التغطية بسبب تعطيل البورصة في يومي ١٠ و ١١ فبراير سنة ١٩٥٢ ولأن السعر في الأيام التالية حتى ١٩٥٢/٢/١٧ كان حد أدنى بائع وهو سعر إسمي لم يجربه تعامل فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى اعتبار السعر الذي أعلن في بورصة العقود يوم ١٩٥٢/٢/١٢ هو الواجب إجراء المحاسبة على أساسه باعتبار أن السعر الذي قصده العاقدان يكون قد خالف القانون * .

٤ — استدلال الحكم المطعون فيه على حصول تعامل فعلي في اليوم التالي لانتهاء تعطيل البورصة بالمبيعات التي تمت في بورصة البضاعة الحاضرة استدلال فاسد إذ أن هذه المبيعات لا شأن لها (بالكوتراتات) التي يتم التعامل عليها في بورصة العقود والتي اتفق الطرفان على اتخاذها أساسا لتحديد السعر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — فى أن المطعون عليه أقام الدعوى ١٥٥٤ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة ضد الطاعنة قائلاً إنه بموجب عقد مؤرخ فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥١ باع إلى شركة مصر لحلج الأقطان بصفقتها ووكالة عن الشركة الطاعنة ٢١ و ٧٥٦ قنطاراً من القطن الأشمونى الشعر موسم ٥٢/٥١ من رتبة فولى جود فير إلى رتبة جود على أن تحدد العلاوة تحت سعر العقود بناقص ١٤ ريالاً لرتبة الفولى جود فير ، و ٩ ريالات لرتبة الجود فير ... وعلى أن يكون قطع السعر بحسب رغبة البائع المطعون عليه إلى ميعاد غايته ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ على أساس سعر الكنتراتات استحقاق فبراير سنة ١٩٥٢ وأنه قام بتسليم القدر المتعاقد عليه فى خلال الموعد المحدد لذلك وإنه بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ أخطر الشركة الطاعنة ببرقية بقطع باقى القدر المبيع وقدره ٢٥٠ قنطاراً وبالتحديد السعر على أساس سعر يوم ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ وطلب تسوية حسابه على هذا الأساس ولكنه تلقى فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ برقية من الشركة تخطر به بنقل أقطانه إلى كنتراتات يونيه بدون مصاريف فامترض متمسكاً بالسعر السابق تحديده (١٩٥٢/٢/١٠) ثم تلقى بعد ذلك برقية من الشركة تفيد تحديد السعر على أساس سعر القفل فى يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٢ ولكنه اعترض على ذلك متمسكاً بسعر ١٩٥٢/٢/١٠ وهو اليوم الذى يجب ألا يتجاوزه تحديد السعر طبقاً للاتفاق ولا تملك الشركة مخالفته ونقل السعر إلى شهر آخر وقال إنه تأسيساً على ذلك تكون المحاسبة عن ٢٥٠ قنطاراً موضوع المنازعة والتي لم يكن قد تم قطع سعرها بسعر يوم ١٩٥٢/٢/١٠ وقدره ٩٥,١٠ ريالاً وبخصم المبلغ الذى قبضته الشركة لحسابه وقدره ١٣٢٥٠ جنيهها يكون المستحق له قبل الشركة مبلغ ١٥٥٦ ج و ٨١٧ م وهو ما طلب الحكم له به . دفعت الشركة الطاعنة الدعوى بقولها إنه منصوص فى العقد على خضوعه لشروط بورصة

مينا البصل وأن المطعون عليه لم يخطر بها بالقطع قبل ١٩٥٢/٢/١٠ ولما كان هذا اليوم وهو اليوم الأخير وكذا يوم ١٩٥٢/٢/١١ قد صادفا عطلة رسمية فكان يجب تحديد السعر على أساس سعر يوم ١٩٥٢/٢/١٢ طبقا للمادة ٣٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان ببورصة مينا البصل ولكن حدث أنه لم يكن هناك تعامل في البورصة في ذلك اليوم والأيام التالية إذ كانت الأسعار المعلنة في البورصة هي حد أدنى بائع وظل الحال كذلك حتى يوم ١٩٥٢/٢/١٧ الذي صدر فيه القرار الوزاري ١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي حظر إجراء أية عمليات على مستحقاق فبراير وما رس وأبريل إلا إذا كان مقصودا بها تصفية مراكز قائمة فعلا وأنه تطبيقا لذلك تعين تحديد الأسعار على عقود يونيه سنة ١٩٥٢ وكان السعر الواجب أن تخضع له عقود فبراير سنة ١٩٥٢ هو ٦٠ و ٦٦ ريالاً وهو سعر التعامل في يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٢ إلا أنه صدر قرار من لجنة بورصة مينا البصل في ١٩٥٢/٥/١٤ بتحديد سعر الأقطان المنتولة من فبراير إلى يونيه بمبلغ ٧٢ ريالاً وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٣/١٧ بتحديد هذا المبلغ ثمنا للقنطار الواحد بعد خصم المصاريف الفعلية التي حددت بريالين وقالت الشركة الطاعنة إنها حددت السعر وسوّت حساب المطعون عليه على تلك الأسس ومحكمة أول درجة أقرت نظر المطعون عليه في وجوب تحديد الثمن على أساس السعر الذي أعلن في يوم ١٩٥٢/٢/١٢ بنقض النظر عن التعامل الفعلي وحكمت في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بنذب خبير لتصفية الحساب على هذا الأساس .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ٢٧٥ سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة ناعية على الحكم المستأنف مسخه للعقد لأن قصد الطرفين - كما نص في العقد - انصرف إلى إخضاعه لشروط بورصة مينا البصل ومنها الشروط الخاصة بتحديد السعر - ومحكمة الاستئناف - جارت الحكم الابتدائي في اعتبار أن العقد عقد بيع تام اتفق فيه الطرفان على تحديد جميع شرائطه وأنهما لم يتركا تحديد السعر لأية ظروف غير حلول يوم ١٩٥٢/٢/١٠ وتحديد السعر على أساس سعر ذلك اليوم أو يوم العمل التالي له وهو يوم ١٩٥٢/٢/١٢ وكان السعر فيه ٩٥,١٠ ريالاً ولا أثر لشروط البورصة على ذلك لأن الصفقة موضوع الدعوى إن هي إلا عملية بيع خارج البورصة وأن المقصود بالنص على خضوع العقد لشروط البورصة إنما ينصرف إلى العيوب

التجارية دون السعر وهو لا يشترط أن يكون تحديده نتيجة لتعامل فعلي في البورصة وأضافت المحكمة أنه قد ثبت لها فضلا عن ذلك أن بيوعا تمت فعلا يوم ١٢/٢/١٩٥٢ داخل بورصة مينا البصل والأيام التالية حتى يوم ١٥/٢/١٩٥٢ و انتهت إلى الحكم في ٨ مايو سنة ١٩٥٦ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٦ وطلبت للأسباب الواردة به تقضا الحكم المطعون فيه وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وبها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت الإحالة لنقض الحكم وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ أودعت الطاعنة أصل ورقة إعلان الطعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة ومعلنة للطعون عليه في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ومذكرة أحالت فيها إلى التقرير ولم يقدم المطعون عليه دفاعا ونظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ٩/١١/١٩٦١ وبها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون من وجهين أولهما أنه إذ فسر النص الوارد في عقد البيع على أن البيع خاضع لشروط بورصة مينا البصل بأنه يفيد خضوع العقد لهذه الشروط فيما يختص بالعيوب التجارية وحدها ولا ينسحب إلى تحديد الثمن قد خالف المادة ١٥٠/١ من القانون المدني بانحرافه عن المعنى الظاهر لعبارة العقد — وثانيهما أن الحكم باتخاذ سعر يوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وهو ٩٥,١٠ ريالاً للقنطار أساساً لتحديد ثمن القطن المباع على الرغم مما أثبتته المحكمة من أن هذا السعر كان حداً أدنى بائع قد خالف القانون وتشريعات البورصة وقرارات بلانها كما أنه خالف العرف السائد في هذا الشأن لأن من يشتري أقطانا ويرتضى تحويل البائع حق تحديد الثمن في تاريخ لاحق لا يقبل ترتيب هذا الحق إلا لأنه يعلم أن له حقاً مقابلاً في التغطية التي تتم ببيع صفقة معادلة بالسعر الذي يتم التحديد على أساسه في تاريخ هذا التحديد فحق البائع في قطع السعر وحق المشتري في التغطية متقابلان متلازمان يمثلان تكافؤ الفرص بينهما وكلما امتنع على المشتري أن يغطي مركزه عن طريق البيع في تاريخ التحديد امتنع على البائع أن يستعمل حقه في تحديد السعر دون تفريق بين ما إذا كان التعامل تم داخل البورصة أو خارجها — ولما كان

وصول السعر في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ إلى حد أدنى بائع معناه عدم وجود مشتر بهذا السعر فإنه كان يستحيل على الطاعة إجراء عملية تغطية في ذلك اليوم — أما استدلال الحكم بمحصول تعامل في هذا اليوم والأيام الثلاثة التالية في بورصة مينا البصل فاستدلال فاسد لأن هذا التعامل إنما جرى على بضاعة حاضرة ولا شأن له بالتعامل بالكونترانات التي تم الاتفاق بين الطرفين على تحديد الثمن على أساسها — وأضافت الطاعة أنه إذا كان من المحقق أن قطع السعر كان ممتنعا في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ لوصول سعر عقد فبراير فيه إلى الحد الأدنى بائع وكان من المحقق كذلك أن قطع السعر كان ممتنعا للسبب نفسه منذ هذا التاريخ حتى يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ الذي صدر فيه قرار وزير المالية رقم ١٧ سنة ١٩٥٢ بحظر التعامل على عقود شهور معينة منها شهر فبراير وضح أن ثمن الأقطان المبيعة للطاعة لم يكن من الميسور قطعه وبالتالي تحديده في يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ الذي اتفق في العقد على أن يكون نهاية الأجل المحدد لقطع السعر لأن ذلك اليوم كان عطلة رسمية أو في الأيام التالية له لوقوف الأسعار عند الحد الأدنى ولما أصدرت لجنة البورصة في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ قرارا يعد كافة عمليات القطع في شهر فبراير إلى شهر يونيه بدون غرامة أو خصم فإن الطاعة نفذت حكم هذا القرار وأخطرت المطعون عليه بنقل أقطانه إلى شهر يونيه ولما كان آخر ميعاد لتحديد سعر كونترانات يونيه بالنسبة لهذه الأقطان هو يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٢ وكان هذا اليوم من أيام التعامل الفعلي في البورصة فقد أخطرته بتحديد سعر أقطانه بالسعر الذي جرى عليه التعامل في هذا اليوم وهو ٦٦,٦٠ ريالاً للقنطار ولما أصدرت لجنة بورصة مينا البصل بعد ذلك في ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ قرارا يقضى بأن جميع العمليات تحت القطع التي أجلت من شهرى فبراير وأبريل إلى شهر يونيه تقطع بسعر ٧٢ ريالاً يخصم منها المصاريف الفعلية التي قدرتها اللجنة بريالين فإن الطاعة نزلت على أحكام هذا القرار وعدلت أساس المحاسبة بينها وبين المطعون عليه وجعلته ٧٠ ريالاً للقنطار ولكن الحكم المطعون فيه لم يقرها على هذا الأساس وأخذ بوجهة نظر الحكم الابتدائي الذي جعل أساس تحديد السعر هو سعر عقد فبراير في يوم ١٢ منه وهو ٩٥,١٠ ريالاً مع أن هذا السعر كان قد أعلن في البورصة باعتباره حداً أدنى بائع ولم يجربه تعامل كما سبق القول .

وحيث إن هذا النعى صحيح في وجهيه ذلك أنه في خصوص الوجه الأول فإنه يبين من العقد أنه قد نص فيه على أن هذا البيع خاضع لشروط بورصة ميناء البصل وهذا النص عام مطلق يحكم جميع شروط العقد بما فيها تحديد السعر فتفسير الحكم المطعون فيه له بأنه قاصر على العيوب التجارية ينطوى على مسخ العقد بانحرافه عن معناه الظاهر . كما أنه في خصوص الوجه الثاني فإن المادة الأولى من المرسوم بقانون ١٣١ سنة ١٩٣٩ قد نصت على أنه "تسرى على بيوع الأقطان بأثمان تحددها بعد عدا البيوع التي تجري في بورصة ميناء البصل أو تسليم المحطة الأحكام الآتية (أ) يكون للبائع الحق في تحديد السعر في أي يوم من أيام العمل بالبورصة حتى اليوم السادس عشر من الشهر الذي تم البيع على أساس كونتراته (ب) إذا كان يوم ١٦ من الشهر يوم عطلة بالبورصة فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي له (ج) يكون للبائع الحق في تحديد السعر على أساس أي سعر من أسعار الساعة ١١ و ٤٥ دقيقة ، ١٢ و ١٥ دقيقة ، ١٢ و ٤٥ دقيقة أو الساعة الواحدة بعد الظهر بشرط أن يرسل أمر تحديد السعر إلى المشتري في موعد يسمح له عند الاقتضاء بإجراء عملية التغطية في الساعة المبينة في الأمر المذكور " ونصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أن " كل شرط وارد في العقود يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون يعتبر لاغيا لا يعمل به " كما نصت المادة ٨٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة البضاعة الحاضرة على أنه " في حالة التعاقد في البضاعة الحاضرة بسعر يزيد أو ينقص عن سعر العقود أو بسعر العقود مع احتفاظ البائع بالحق في أن يطلب تحديد أسعار العقود الخاصة بها في تاريخ لاحق لا يجوز أن يجاوز ميعاد التحديد ثلاثة من أيام لا يدخل في حسابها يوم البيع — وإذا كان التاريخ المتفق عليه كآثر ميعاد لتحديد السعر يوم عطلة أو جزءا من أيام عطلة مقررة من بورصة البضائع في الاسكندرية يكون التحديد في اليوم الأول من أيام استئناف العمل في البورصة المذكورة إلا إذا قرر الطرفان غير ذلك " ومؤدى هذه النصوص أن عقود بيع القطن تحت القطع تعد من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن فيها قاصرا على بيان الأسس التي تنظمها في وقت لاحق للتعاقد . وهي محكومة بالنصوص المتقدمة تخضع لقيودها وشروطها ، فتحديد الثمن يتراخى ويبقى معلقا على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه ووفائه بالتزاماته — وللبائع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل

فعلا في بورصة العقود في أى يوم يختاره من أيام العمل في البورصة أو بتلك الأسعار مضافا إليها العلاوة أو مستنزلا منها الخصم حسب الاتفاق بشرط ألا يستنفد المهلة المقررة في العقد لممارسة حق القطع وإن استنفدها كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من هذه المهلة — وحق البائع في القطع يتناوله خيار المشتري في التغطية . والبائع ملزم بأن يوفر للمشتري الوقت الذى يتسع للتغطية التى يكون إجرائها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري في بورصة العقود في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدر الذى تم قطعه كي يأمن تقلبات الأسعار فإن هبط السعر خسر فيما اشتراه بضاعة حاضرة ما يعادل كسبه فيما باع من عقود البورصة والعكس صحيح . ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم بالبورصة قوامه العملية العكسية التى يكون قد أجراها ببورصة العقود ولما كان القطع على سعر التعامل في بورصة العقود — على ما جرى به العرف — مقيدا بشرط هو أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلى وليس سعرا إسميا ناجما عن عدم إقبال المشترين على الشراء أو عدم عرض البائعين أقطانهم للبيع فإن المشرع قد أقر هذا العرف وقتنه بما أورده بالمادة الأولى من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون ١٣١ سنة ١٩٣٩ التى تنص على أنه "يكون للبائع الحق في قطع السعر في أى يوم من أيام العمل ببورصة العقود بالاسكندرية حتى اليوم السابق لأول الشهر الذى تم البيع على أساس عقده فإذا كان نهاية الأجل الذى يحق فيه للبائع قطع السعر يوم عطلة ببورصة العقود بالاسكندرية أو كان التعامل في هذا اليوم محذرا بأسعار إسمية أو أسعار لا تعامل بها لأى سبب كان فإن الأجل يمتد إلى اليوم التالى له" ولما كانت عقود بيع القطن تحت القطع محكومة بالقواعد السابقة بيانها وكان الثابت أن تعاملها فعليا لم يجر في بورصة العقود نتيجة لقرار وزير المالية الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٥٢ بوضع حد أدنى للأسعار في تلك البورصة وأن الوضع ظل كذلك حتى ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ حيث صدر القرار الوزاري رقم ١٧ الذى حظر إجراء أى عملية من عمليات البيع على استحقاق شهور فبراير ومارس وأبريل سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان مقصودا بها تصفية مراكز قائمة ثم صدر قرار لجنة البورصة في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ بمد كافة عمليات القطع من فبراير إلى يونيو بدون غرامة أو خصم — ولم تكن الطاعة عند صدور هذا القرار ذات مركز قائم بالنسبة للعملية موضوع الدعوى لعدم إخطار المطعون عليه إياها بالقطع قبل

١٠/٢/١٩٥٢ ولعدم إجرائها لعملية التغطية بسبب تعطيل البورصة في يومى ١٠ و ١١ فبراير سنة ١٩٥٢ ولأن السعر فى الأيام التالية حتى ١٧/٢/١٩٥٢ كان حد أدنى بائع وهو سعر لسمى لم يجز به تعامل فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى فى قضائه إلى اعتبار السعر الذى أعلن فى بورصة العقود يوم ١٢/٢/١٩٥٢ هو الواجب لإجراء المحاسبة على أساسه باعتبار أنه السعر الذى قصده العاقد أن يكون قد خالف القانون . أما استدلاله على حصول تعامل فعلى فى ذلك اليوم بالمبيعات التى أشار إليها فهو استدلال فاسد لأن هذه المبيعات تمت فى بورصة مينا البصل - كما جاء بالحكم - وهى مبيعات متعلقة ببضاعة حاضرة ولا شأن لها بالكثرات التى يتم التعامل عليها فى بورصة العقود والتى اتفق الطرفان على اتخاذها أساساً لتحديد السعر .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه وترى المحكمة الحكم فى الدعوى عملاً بالمادة ١/٢٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إنه لما كان الثابت من وقائع الدعوى أن الطاعنة قد حاسبت المطعون عليه على أساس السعر الذى حددته لجنة البورصة بقرارها الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ وهو سبعون ريالاً للقنطار وكان هذا الأساس هو الصحيح فإن دعوى المطعون عليه بالمطالبة بأكثر منه يكون على غير أساس متعينة الرفض .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد
وأحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٢٩)

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٢٣ القضائية :

نقض . "إيداع كفالة الطعن" . عمل .

إيداع الكفالة وقت التقرير بالطعن بالنقض إجراء جوهري . إغفاله مؤدى إلى البطلان . لكل
ذى مصلحة التمسك بذلك وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . يعنى من إيداع الكفالة الدولة
ومن يعفون من الرسوم القضائية . الإعفاء الوارد بمقتضى العمل الموحد قاصر على الدعوى التى ترفع
طبقاً لأحكامه .

أوجب القانون فى حالات الطعن بالنقض إجراء جوهرياً لازماً هو إيداع
الكفالة خزانة المحكمة على أن يكون الإيداع قبل توثيق تقرير الطعن أو خلال
الأجل المقرر له ولا يعنى من هذا الإيداع إلا الدولة ومن يعفون من الرسوم
القضائية (م ٤٣٠ مرافعات و ٨ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩) ويترتب البطلان
على إغفال هذا الإيداع ولكل ذى مصلحة أن يتمسك به وللمحكمة أن تقضى به
من تلقاء نفسها . ولا يغير من ذلك أن تكون المادة السابعة من قانون العمل
الموحد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نصت على أن " يعفى من الرسوم القضائية فى
جميع مراحل التقاضى الدعاوى التى يرفعها العمال والعمال المتدرجون والمستحقون عنهم
وتقابات العمال " لأن هذا الإعفاء قاصر على الدعاوى التى ترفع طبقاً لأحكام
هذا القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين رفعوا الدعوى رقم ٥٥٣ سنة ١٩٥٢ عمال جزئى الاسكندرية ضد المطعون عليها طالبين إلزامها بأن تدفع لكل منهم علاوة الغلاء ومقابل الأجازات . وقضت المحكمة بنذب خبير وبعد أن قدم تقريره قضت المحكمة برفض الدعوى بالنسبة لكل من محمد عبد العزيز شيبوب وجابر عبد اللطيف محمد وبرفضها فيما يتعلق بمقابل ساعات العمل الزائدة ومقابل الأجازات بالنسبة لباقي المدعين فاستأنف الطاعنون هذا الحكم كما استأنفته الشركة لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية وقيد استئناف الطاعنين برقم ٥٦٨ سنة ١٩٥٣ وقيد استئناف الشركة برقم ٥٣٤ سنة ١٩٥٣ س عمال وقد قررت المحكمة بضم الاستئنافين وبتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للطاعنين من ٤١ إلى الأخير وبرفض دعوام وبإلزام المطعون عليها بأن تدفع ٨ ج لمحمد عبد العزيز شيبوب ، ٣ ج لجابر عبد اللطيف محمد وبتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للباقيين وإلزام المطعون عليها بدفع المبالغ المبينة به لكل منهم . وقرر الطاعنون الطعن بالنقض فى هذا الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية . وطلبت النيابة العامة استبعاد الطعن من قائمة القضايا لأن الرسم المستحق عنه لم يسدد . كما دفعت بعدم قبول الطعن لعدم إيداع الكفالة . وبعدم جواز الطعن لرفعه عن حكم غير قابل له . وتمسكت المطعون عليها بهذا الدفع الأخير . وعرض الطعن على هذه الدائرة بجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ فقررت استبعاده من جدول الجلسة إلى أن تستوفى الرسوم المستحقة . وبتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩٦١ حصل الرسم فنظر الطعن بجلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ ولم يحضر أحد عن الطاعنين أو المطعون عليها وصممت النيابة العامة على ما أبدته من دفع .

ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن لعدم إيداع الكفالة .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن المادة ٤٣٠ من قانون المرافعات قد نصت في فقرتها الأولى على أنه ” يجب على الطاعن قبل التقرير بالطعن أن يودع خزانة محكمة النقض على سبيل الكفالة عشرة جنيهاً (عدلت إلى ٢٥ جنيهاً بالقانون رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٥٣ و بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩) إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف أو خمسة جنيهاً (عدلت إلى ١٥ جنيهاً بالقانونين سالفى الذكر) إذا كان صادراً من محكمة ابتدائية أو محكمة جزئية “ وقد نصت في فقرتها الثانية على أنه ” لا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن إذا لم يصحب بما يثبت هذا الإيداع . وتعفى الدولة من هذا الإيداع وكذلك من يعفون من الرسوم القضائية “ ودلالة ذلك أن القانون أوجب في حالات الطعن بالنقض إجراء جوهرياً لازماً هو إيداع الكفالة التي حدد مقدارها خزانة المحكمة التي عينها على أن يكون الإيداع قبل توثيق تقرير الطعن أو خلال الأجل المقرر له . وإغفال هذا الإجراء يستوجب البطلان ولكل ذى مصلحة أن يطلب توقيعه وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . وسائر الطعون التي عدتها الفقرة الأولى يلحقها هذا الجزاء ولا يستثنى منها — حسبما نصت عليه الفقرة الثانية — غير تلك التي ترفعها الدولة والتي يرفعها من يعفون من الرسوم القضائية . متى كان ذلك وكانت هذه المحكمة إذ قررت بجلسته ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٦ استبعاد الطعن من جدول الجلسة إلى أن تستوفي الرسوم المستحقة عنه قد أقامت قرارها على أن الطاعنين غير معفون من الرسوم القضائية مما كان يتعين معه على الطاعنين إيداع الكفالة في الأجل المقرر وكانت أوراق الطعن قد خلت مما يدل على استيفاء هذا الإجراء فإن الطعن يكون غير مقبول . ولا يغير من ذلك أن تكون المادة السابعة من قانون العمل الموحد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نصت على أن ” تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضى الدعاوى التي يرفعها العمال والعمال المتدرجون والمستحقون عنهم ونقابات العمال “ إذ أن النص قد قصر الإعفاء على ” الدعاوى التي ترفع طبقاً لأحكام هذا القانون “ .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة ، فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٣٠)

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٦ القضائية :

عمل . "التحكيم في منازعات العمل" . "سلطة هيئة التحكيم" .

لهيئة التحكيم أعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات لها الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة مطالب العمال التي لا ترتكن إلى حقوق تؤدي إليها نصوص القانون . اتفاق الطرفين بشأن توزيع حصيلة الوهبة . ولا يجوز لهيئة التحكيم تعديله إلا بسبب تغير الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية .

لهيئة التحكيم وفقا للسادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ، أعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال كما أن لها الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة مطالب العمال التي لا ترتكن إلى حقوق تؤدي إليها نصوص القانون . وإذن فتمت كان الثابت أن اتفاقا أبرم بين الشركة وعمالها بشأن حصيلة الوهبة (١٠٪) وطريقة توزيعها فإنه يكون ملزما للطرفين ولا يجوز لهيئة التحكيم تعديله إلا لمبرر يقتضيه تغير الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية . وعلى ذلك فإذا كان القرار المطعون فيه لم يتضمن ما يفيد أن هناك تغييرا في الظروف تجوز معه إعادة النظر في الاتفاق المبرم بين الطرفين فإن إقصاءه بتوزيع الوهبة بنسبة مرتبات العمال والموظفين يكون مخالفا للقانون (*) .

(*) راجع إقبض مدني ١٤/١/١٩٦٠ في الطعن ٢٥/٤١٥ ق و ٢٢/١٢/١٩٦٠ في الطعن ٢٦/٢٩٦ ق و ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٧ في الطعن ٣٦٢ / ٢٣ ق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن النقابة المطعون عليها قدمت إلى مكتب العمل شكوى ضد الشركة الطاعنة طالبة عدة طلبات من بينها المطلب الرابع وقوامه إعادة تنسيق توزيع "البنت" حتى يتقارب النصيب الذى تأخذه كل فئة من هذه "الأبناط". ولم يتمكن مكتب العمل من إنهاء النزاع فأحاله إلى لجنة التوفيق التى أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وقيد بجدول منازعات التحكيم تحت رقم ١٠٢ سنة ١٩٥٤. وبجلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٤ قررت الهيئة بالنسبة للمطلب الرابع حق المستخدمين والعمال فى توزيع حصيلة الـ ١٠٪ على كل منهم بنسبة مرتباتهم وأجورهم . فطعنن الشركة على هذا القرار لدى محكمة القضاء الإدارى بالطعن الذى قيد برقم ١٢٦٨٣ سنة ٨ قى طالبة إلغائه . وفى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٦ قضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بإحالتها إلى محكمة النقض . ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٠ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة فنظر أمامها بجلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها حضر وكيل الطاعنة وتمسك بطلباته وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إنه مما تنعاه الطاعنة على القرار المطعون فيه أنه ألغى تعاقدًا صحيحًا نافذا لا يجوز القانون إلغائه وتقول فى بيان ذلك إن هيئة التحكيم قررت حق المستخدمين والعمال فى توزيع حصيلة الـ ١٠٪ على كل منهم بنسبة مرتباتهم وأجورهم ليكون هناك رابطة يلتزم بها الفريقان وأن هذا الذى انتهى إليه القرار فيه إخلال بالعقود والاتفاقات المبرمة بين الشركة وعمالها ذلك أن المادة ٢/٦٨٤

من القانون المدني قد قررت حق صاحب العمل في توزيع الوهبة بنفسه أو تحت إشرافه دون دخل للعامل وأن الطاعنة قد ارتبطت مع كل من عمالها بعقد صحيح حددت فيه عناصر الأجر من مرتب ثابت ومن أبنات نصيبها من حصيلة الوهبة التي تجمع بواقع ١٠ ٪ من قيمة المستحق أصلاً على العملاء والرواد . وأن هذه العقود قد استمرت نافذة في النطاق المتفق عليه وعلى أساسها كان العمال يعطون المخالصات . وأن هيئة التحكيم إذ التفتت عن ذلك تكون قد خرجت عن اختصاصها المقرر بالمادة ١٦/١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ كما أن أعمال قرارها يستتبع مساءلة الطاعنة عن تعويض أصحاب الحقوق المكتسبة من العمال الذين يضارون بتنفيذه عند إنقاص الأبنات المستحقة لهم بمقتضى عقود استحقاقهم ومن ثم تفقد العقود الصحيحة المبرمة بين الطرفين قوتها القانونية .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان يبين من الأوراق أن الشركة الطاعنة تمسكت في مذكرتها المقدمة إلى هيئة التحكيم والمقدمة صورتها بملف الطعن بأن المادة ٦٨٢ من القانون المدني قد بينت حكم الأجر إذا خلت العقود الفردية أو الجماعية من النص عليه وأن تدخل القاضى وبمحلته في طبيعة المهنة والعمل المائل والعدالة لا محل له إذا كان الأمر متفقاً عليه بمقتضى عقد مكتوب وأن عقود العمال كلها مكتوبة وتضمنت النص على ما يستحقه كل عامل من حصيلة الوهبة (الـ ١٠ ٪) وقد نفذت هذه العقود باضطراد وقبض العمال أجورهم وأعطوا مخالصات عنها . كما يبين أن النقابة المطعون عليها لم تجمد هذه العقود بما تضمنته من بيان المرتب شاملاً لعدد ما خص كل عامل من أبنات في حصيلة الـ ١٠ ٪ إلا أنها طلبت إعادة توزيع هذه الحصيلة بما يغير الثابت بالعقود حتى يتقارب ما تأخذه كل فئة مما تأخذه باقي الفئات الأخرى . وبعد أن استظهرت الهيئة هذا الدفاع قررت أنها ” ترى أن يكون توزيع الأبنات حسب المرتب الشهري فيكون هناك رابط يلتزم به الفريقان “ وهذا الذي انتهى إليه القرار المطعون فيه مخالف للقانون ذلك أنه لما كان هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ بحسب الأصل أعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الأعمال كما أن لها الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة مطالب العمال التي لا تترك

إلى حقوق تؤدي إليها نصوص القانون وكان هناك اتفاق قائم بين الشركة وعمالها في شأن حصيلة الـ ١٠٪ وطريقة توزيعها وهو اتفاق ملزم للطرفين فإن تعديل الهيئة لهذا الاتفاق دون موجب يقتضيه وجعل التوزيع بنسبة مرتبات العمال والموظفين أمر مخالف للقانون . ولا يغير من هذا النظر ما تعلل به القرار من أنه "بذلك يكون هناك رابط يلتزم به الفريقان" لأن هذا الرابط موجود فعلا وهو اتفاق الطرفين على الأجر وعلى تحديد نسبة ما يخص كل حامل أو موظف من حصيلة الـ ١٠٪ وإثبات ذلك في عقود استخدامهم واضطراد تنفيذها . ولا يجوز العدول عن هذا الاتفاق إلا لمبرر يقتضيه بسبب تغير الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية . ولم يتبين من القرار المطعون فيه ما يفيد تغييرا في الظروف حتى كان يمكن معها عدالة إعادة النظر في الاتفاق المبرم بين الطرفين . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأوجه الأخرى .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد
زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٣١)

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٦ القضائية :

حجز إداري . تنفيذ عقارى .

وجوب البدء بحجز المنقول إداريا وبيعه . عدم جواز الشروع في حجز العقار إلا في حالة عدم
كفاية ثمن المنقول .

جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر
في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الخاص بالحجز الإداري صريح الدلالة على وجوب البدء
بحجز المنقول وبيعه وعدم جواز الشروع في حجز العقار إلا في حالة عدم كفاية
ثمن المحصولات والمنقولات والمواشى لسداد الأموال أو العشور أو الرسوم
المستحقة . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر وكان الثابت
بالأوراق أن مصلحة الضرائب قد أوقعت حجزا على منقولات الطاعن وتكرر
تأجيل البيع فيه لعدم وجود مشتر ولكنها مع ذلك شرعت في إجراءات التنفيذ
على العقار وسارت في إجراءات بيعه حتى رسو المزاد ولم يكن هناك ما يمنع
مصلحة الضرائب (المطعون عليها) من إتمام بيع المنقولات المحجوزة إداريا
للتحقق من عدم كفاية ثمنها بسداد المطلوب قبل الشروع في بيع العقار بالطريق
الإداري فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٧٩٧ سنة ١٩٥٠ كلى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم طالبا الحكم بإلغاء إجراءات البيع التى تمت بموجب محضر جلسة رسو المزاد المؤرخ ١٩٤٩/١٢/١٩ وبطلان إجراءاته ومحو التسجيل الذى توقع على العقار الموضح بصدر عريضة الدعوى واعتبار جميع هذه الإجراءات باطلة ... وقال الطاعن شرحا لدعواه إن مصلحة الضرائب قدرت مجموع أرباحه عن السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٣ بمبلغ ٨٣٧٨ جنيها و ٥٧١ مليا وأوقعت حجزا إداريا فى ١٩٤٦/٧/٢٩ على عقار مملوك له وفاء لهذا الدين - فطعن فى هذا التقدير وطلب من المصلحة تقسيط المبلغ حتى يفصل فى طعنه فقبلت المصلحة طلبه إلا أن العقار بيع بالمزايدة فى ١٩٤٩/١٢/١٩ دون أن يعلن بالبيع وقد سجل محضر مرسى المزاد وسلم العقار إلى المشتري - وأن هذه الإجراءات باطلة - وبتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٩ سنة ٧١ ق استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته الابتدائية - وبتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وباجلسة المحددة لظظه أصر الطاعن على طلب نقض الحكم - وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الرابع ولم يقدم دفاعا وصممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما نراه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع أمام محكمة الاستئناف ببطلان الإجراءات تأسيسا على أن المصلحة كانت قد أوقعت حجزا

على منقولاته ولم تبعها وما كان يجوز التنفيذ على العقار إلا بعد استيفاء بيع المنقولات واتضح عدم كفاية ثمنها لسداد الدين طبقا للمادة ١٠ من الأمر العالى الرقم ١٨٨٠/٣/٢٥ ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع قائلة إن الطاعن لم يقدم الدليل على أن المنقولات التى حجزت عليها المصلحة نفى بمطلوبها — وهذا من الحكم قصور فى الرد على دفاعه وخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله إذ يبين من الاطلاع على الأوراق أن مصلحة الضرائب أوقعت حجزا فى ١٩٤٦/١/٢٠ على منقولات الطاعن وفاء لمبلغ ١٢١٠ جنيهات و ٥٠٠ مليم وتكرر تأجيل بيعها حتى ١٢ يولييه سنة ١٩٤٩ لعدم وجود مشتر — بينما كانت المصلحة ومنذ ١٩٤٦/٢/٢٦ قد شرعت فى إجراءات التنفيذ على العقار محل النزاع وفاء لمبلغ ٩٦٥٨ جنيها و ١٢٩ مليا وسارت فى إجراءات بيعه حتى رضى مزاده أخيرا فى ١٩٤٩/١٢/١٩ على المطعون عليه الرابع فرفع الطاعن الدعوى الحالية ببطلان الإجراءات وتمسك أمام محكمة الاستئناف بأن التنفيذ على عقاره غير جائز إلا بعد التنفيذ على منقولاته وتبين عدم كفاية ثمنها بعد بيعها للوفاء بالدين عملا بنص المادة العاشرة من الأمر العالى الخاص بالجهاز الإدارى وردت المحكمة على هذا الدفاع بأن ” هذا النص ليس من شأنه أن يكون تجريد المدين من منقولاته مقدما بالجهاز عليها وبيعها بالفعل شرطا لصحة إجراءات التنفيذ العقارى الإدارى وقد تتحقق حالة عدم كفاية ثمن منقولات المدين لسداد المستحق دون حصول ذلك التجريد أو البيع بالفعل — وفى هذه الدعوى لم يقدم المستأنف ما ينفى ذلك ولم يتبين أن له من المنقولات ما يفى بالدين المنفذ به على عقاره وهو ٩٦٥٨ جنيها و ١٢٩ مليا “ . لما كان ذلك وكان نص المادة العاشرة من الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — صريحا قاطعا فى وجوب البدء بحجز المنقول وبيعها وفى أنه لا يصح الشروع فى حجز العقار إلا ” فى حالة عدم كفاية ثمن المحصولات والمنقولات والمواشى لسداد الأموال أو العشور

أو الرسوم المستحقة " فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا الفطر يكون قد أخطأ تطبيق القانون ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه من أن الطاعن لم يقدم ما ينفي عدم كفاية المنقولات المحجوز عليها لسداد المستحق ولم يتبين أن له من المنقولات ما يفي بالدين المتفاد به على عقاره إذ أن هذه الاعتبارات جميعها ما كانت لتمنع مصلحة الضرائب من اتمام بيع المنقولات المحجوزة للتحقق من عدم كفاية ثمنها لسداد المطالب قبل الشروع في بيع العقار بالطريق الإداري — ومن ثم يتعين نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .



جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : عباس حلى سلطان ، وحسن خالد ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد شمس الدين على المستشارين .

(١٣٢)

الطعن رقم ١١١ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ارتفاق . ” حق الارتفاق التبعي “ . تعديل حق الارتفاق . ” أحواله “

حق الارتفاق التبعي يجب أن يكون ضروريا للانتفاع بحق الارتفاق الأصلي الذي يترتب عليه
وبالقدر اللازم لتوافر هذا الانتفاع . جواز نقل حق الارتفاق الأصلي إلى موضع آخر إذا كان
الموضوع الذي عين أصلا لاستعمال الحق أصبح من شأنه أن يزيد عبء الارتفاق أو يمنع من إحداث
تحسينات في العقار المرتفق به . جواز تعديل حق الارتفاق التبعي في هذه الأحوال كذلك .

(ب) ارتفاق . ” انقضاؤه “ .

يتبقى حق الارتفاق إذا تغير وضع الأشياء بحيث تصبح في حالة لا يمكن معها استعمال هذا الحق .
هدم العقار المقرر لصالحه حق ارتفاق المثل وإعادة بناءه بوضع أصبح معه لا يحتوى على مطلات
أو مناور ولا يمكن معه استعمال حق المثل . جواز ذلك الحق .

١ — يجب في حق الارتفاق التبعي أن يكون ضروريا للانتفاع بحق الارتفاق
الأصلي وبالقدر اللازم لتوافر هذا الانتفاع . وإذا كانت المادة ١٠٢٣ من
القانون المدني — التي قننت ما كان مقررا في ظل القانون المدني القديم — قد
أجازت ، في حالة ما إذا كان الموضع الذي عين أصلا لاستعمال حق الارتفاق
قد أصبح من شأنه أن يزيد في عبء الارتفاق أو أصبح الارتفاق مانعا من
إحداث تحسينات في العقار المرتفق به ، أن يطالب مالك هذا العقار نقل
الارتفاق إلى موضع آخر متى كان استعمال الارتفاق في وضعه الجديد ميسورا
لمالك العقار المرتفق بالقدر الذي كان ميسورا به في وضعه السابق فإنه يتأدى
من ذلك جواز تعديل حق الارتفاق الأصلي في الأحوال المبينة بالمادة ١٠٢٣

مدنى سالفه الذكر ومن باب أولى جواز تعديل حق الارتفاق التبعى فى تلك الأحوال كذلك .

٢ — تنص الفقرة الأولى من المادة ١٠٢٨ من القانون المدنى على أن حق الارتفاق ينتهى إذا تغير وضع الأشياء بحيث تصبح فى حالة لا يمكن فيها استعمال هذا الحق ومن ثم فإذا كان الثابت من الأوراق أن منزل الطاعن — الذى كان مقررا لصالحه حق ارتفاق المظل — قد هدم وأعيد بناؤه بوضع أصبح معه لا يحتوى على مطلات أو مناور وأصبح فى حالة لا يمكن معها استعمال حق المظل وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس زوال ذلك الحق فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكمين المطعون فيهما ومن سائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنين رفعا الدعوى رقم ١٧٨٥ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى الاسكندرية ضد المطعون عليه وطلبا الحكم بإزالة مبانى الدكان التى أقيمت على أرض الممر الواقع بين ملك الطاعنين رقم ١٨ و ٢٠ بشارع عرفان وملك المطعون عليه رقم ٧٣ بشارع الاسكندرانى واستندا فى طلبهما إلى أن لمنزلهما حقوق ارتفاق بتخصيص رب الأسرة على ذلك الممر بالمظل والمجرى والمسيل — وبتاريخ ١٢/٧/١٩٥٣ قضت محكمة أول درجة بإلزام المطعون عليه بإزالة مبانى الدكان فاستأنفت الحكم المذكور بالاستئناف رقم ١٩٧ سنة ٩ ق اسكندرية . وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعنان أنه قبل إقامة مبانى الدكان المطلوب إزالتها فى مدخل الفناء الواقع بين منازل الطرفين كان الطاعنان قد اكتسبا حق المرور من شارع الاسكندرانى إلى ذلك الفناء الذى توجد به مجارى مياه منزليهما — وقد تنفذ

ذلك الحكم وأجرى التحقيق — ثم قضت المحكمة بحكمها الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين واستندت في ذلك إلى أنه لا نزاع في ملكية المطعون عليه للمروء أنه لم يثبت اكتساب حق ارتفاق بالمرور على الوجه الذى يدعيه الطاعنان وإنما الثابت هو أن لعقاريهما حقوق ارتفاق المثل والمجرى والمسيل على المروء وقد أقر المطعون عليه لهما بحقوقهما في الدخول من باب منزله للوصول إلى مكان مواسير المياه بالمروء إذا ما دعت الحاجة لإصلاحهما وانتهت المحكمة إلى أنه ليس في دخولهما من ذلك الباب انتقاص لحق ارتفاق المجرى والمسيل المقرر لمنزليهما ولا يجعله أكثر مشقة الأمر الذى يترتب عليه أن يكون طلب إزالة مباني الدكان لا مبرر له — وأن الطاعن الأول لم ينكر أنه هدم منزله وأبدل بالشقة المجاورة لدكان المطعون عليه دكاكين مماثلة ليس لها فتحات أو مطلات حتى يمكن القول بأن المباني المطلوب إزالتها قد أثرت على حق ارتفاق المثل — وبتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٦ قرر الطاعنان بالطعن بطريق النقض في الحكمين الصادرين بتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وبتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ وطلبا نقضهما وإعادة الدعوى إلى محكمة استئناف اسكندرية للحكم فيها مجددا — وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن بجلطة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على مذكرتها التى طلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن الى هذه الدائرة وحدد لنظرة جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكمين المطعون فيهما بالسبب الأول القصور في التسيب ذلك أن محكمة الاستئناف قضت بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعنان اكتساب حق المرور من شارع الاسكندرانى إلى الفناء حيث توجد مجارى مياه منزليهما وفي هذه الإحالة معنى تعدد حق الارتفاق بالمجرى والمسيل والمرور مع أنها جميعها متصلة اتصالا وثيقا لأن حق الارتفاق يشمل الالتزام بتوفير الوسائل المؤدية للانتفاع به دون أن يكون في ذلك إنشاء لحق جديد أو زيادة للعبء المحمل به العقار المرتفق به — وأنه على ضوء هذه القاعدة التى أبدتها محكمة الاستئناف طالبا كان المرور وسيلة لازمة لاستعمال حق ارتفاق المسيل والمجرى وجزءا متمما له كان حكم الإحالة على التحقيق لغوا لأن نتيجة

التحقيق لا يتغير بها وجه الحكم في الدعوى عند ترجيح الإثبات أو النفي — ولما كانت المحكمة قد قررت القاعدة السليمة السابقة في حيثيات حكم الإحالة على التحقيق ثم نقضتها بإصدار حكم الإحالة المذكور فقد تحقق بهذا التهاربين أسباب ذلك الحكم ومنطوقه ثم بينهما وبين أسباب الحكم القطعي مما يتوافر معه عيب القصور في التسبيب في الحكمين معا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن دفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف تضمن اكتساب حق ارتفاق بالمرور بمضى المدة المكسبة له من مكان معين والدخول منه إلى الفناء حيث توجد مجارى مياه منزليهما فصدر حكم الإحالة على التحقيق لإثبات ونفي اكتساب هذا الحق باعتباره حقا مستقلا وليس في هذه الإحالة مساس بحق ارتفاق المجرى والمسيل المقرر لعقاريهما، أو فصل بين ذلك الحق والوسائل المؤدية للانتفاع به .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي دلي الحكم القطعي المطعون فيه بخلافته القانون لأنه انتهى إلى تقرير حق ارتفاق بالمرور للطاعنين من مكان آخر غير المقرر لهما أصلا إستجابة لما أبداه المطعون عليه من استعداده للسماح لهما بالمرور من باب منزله مع ما في ذلك من إهدار لحقهما الأصيل واستبدال حق آخر به لأن حقهما الثابت بالمرور كوسيلة من وسائل مباشرة حق المجرى والمسيل لا يانفي بإرادة المطعون ضده المنفردة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المحكمة نفت بأسباب سائفة اكتساب حق ارتفاق أصلي بالمرور وبينت أن حق المرور المقرر لهما هو حق ارتفاق تبعي ترتب لاستعمال حق ارتفاق المجرى والمسيل — ولما كان حق الارتفاق التبعي يجب أن يكون ضروريا للانتفاع بحق الارتفاق الأصلي وبالقدر اللازم لتوافر هذا الانتفاع — وكانت المادة ١٠٢٣ من القانون المدني التي قننت ما كان مقررا في ظل القانون المدني القديم أجازت في حالة ما إذا كان الموضع الذي عين أصلا لاستعمال حق الاتفاق قد أصبح من شأنه أن يزيد في عبء الاتفاق أو أصبح الارتفاق مانعا من إحداث تحسينات في العقار المرتفق به أن يطلب مالك هذا العقار نقل الارتفاق إلى موضع آخر متى كان استعمال الارتفاق في وضعه الجديد ميسورا لمالك العقار المرتفق بالهدر الذي كان ميسورا

به في وضعه السابق — وكانت المحكمة قد رأت أن بقاء مباني الدكان في المكان الذي أقيمت به ونقل موضع المرور لا يؤدي إلى الانتقاص من استعمال حق ارتفاق المجرى والمسيل ولا يجعله أكثر مشقة فإنها لا تكون قد خالفت القانون لأنه مادام تعديل حق الارتفاق الأصل جائزا في الأحوال المبينة بالمادة ١٠٢٣ مدني فإنه يجوز كذلك من باب أولى تعديل حق الارتفاق التبعي في الأحوال المذكورة .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على الحكم القطعي المطعون فيه بأنه خطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب ذلك أنه اعتبر أن إزالة مبنى الطاعن الأول المقرر لصاحبه حق ارتفاق المثل يترتب عليه زوال ذلك الحق ولم يرد على دفاع الطاعن الأول في هذا الشأن إلا ردا سطحيا .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الفقرة الأولى من المادة ١٠٢٨ من القانون المدني نصت على أنه ” ينتهى حق الارتفاق اذا تغير وضع الأشياء بحيث تصبح في حالة لا يمكن فيها استعمال هذا الحق “ وقد ثبت من المستندات المقدمة في الدعوى أن منزل الطاعن الأول قد هدم وأعيد بناؤه بوضع أصبح معه لا يحتوى على مطلات أو مناور فصار في حالة لا يمكن معها استعمال حق المثل وقد أثبت الحكم المطعون فيه ذلك في حيثياته ورد على ما أثاره الطاعن الأول في هذا الشأن بأسباب سائغة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمد توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المحشارين .

(١٣٣)

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) رسوم صرف مياه المحال العامة والصناعية . " مناط استحقاقها " .

مناط استحقاق الرسم المقرر عن صرف مياه المحال العامة والصناعية في المجارى هو
التصريف الفعلى لا مظنة التصريف ولا يكفى لاستحقاق الرسم مجرد اتصال تلك المحال
بالمجارى العامة .

(ب) حكم . " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما يعد كذلك " . تقضى .
" أسباب الطعن " . تقادم مسقط . " الدفع به " .

التمسك بالدفع بالتقادم المسقط دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الحكم فى الدعوى .
إذ فالرد على الدفع بالتقادم المبسدى أمام محكمة الموضوع يعيب الحكم بالقصور
بما يستوجب نقضه . لا يمنع من ذلك التمسك أمام محكمة النقض بوقف التقادم
أراقطاه . دفاع يخالطه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام
محكمة النقض .

١ — مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ المعدلة
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ أن الرسم المقرر عن صرف مياه المحال العامة
والصناعية فى المجارى العامة يستحق مقابل المياه المستعملة فى تلك المحال التى
تصرف فى المجارى العامة ومن ثم فمناط استحقاق الرسم هو التصريف الفعلى لا مظنة
التصريف ولا يمكن لاستحقاقه مجرد اتصال تلك المحال بالمجارى العامة .

٢ — التمسك بالدفع بالتقادم المسقط دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه
الحكم فى الدعوى ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا
الدفع رغم تمسك الطاعن به أمام محكمة الموضوع فإنه يكون مشوبا بالقصور

مما يستوجب تقضيه ولا يمنع من ذلك ما يشيره المطعون عليه أمام محكمة النقض من أن ذلك التقادم المسقط قد انقطع أو أوقف سريانه لسبب من أسباب الاقطاع أو الوقف إذ أن هذا الدفاع يخالطه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع ولا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى ٤٧٦٣ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة ضد وزير الشئون البلدية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة المجارى قائلا إن مصانع تلج غمره المملوكة له كانت تصرف المياه المتخلفة عن عملية التبريد فى المجارى العامة إلى أن قام بإنشاء برج للتبريد فى مايو لسنة ١٩٤٦ واصبحت بذلك عملية التبريد لا تخلف عنها مياه تصرف فى المجارى العامة ورغم أن نصوص القانون ٣٥ لسنة ١٩٤٦ قد حددت ربما قدره مليونان من كل متر مكعب من المياه المنصرفة فى المجارى على أساس ما يرصده عداد المياه ومقتضى هذا أن يكون تحصيل الرسوم مقابل مقادير المياه التى تنصرف فعلا إلى المجارى فإن مصلحة المجارى أصرت على تحصيل الرسوم بعد إنشاء البرج وانعدام تخلف المياه المنصرفة إلى المجارى رغم معارضة المطعون عليه وتقديمه الشكوى إلى المصلحة وانهى المطعون عليه إلى طلب إلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ١١١٦ جنيا و ٢٩١ مليا قيمة ما حصلته من الرسوم بغير وجه حق حتى يونيو سنة ١٩٥٤ ومحكمة أول درجة بعد أن نذبت خيرا لتحقيق دفاع المطعون عليه حكمت فى ١٤ أبريل سنة ١٩٥٥ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للطاعن مبلغ ١١١٦ جنيا و ٢٩١ مليا وأسست قضاءها هذا على ما ثبت لها من عدم تسرب شئ من المياه التى تستعمل فى صنع البليج فى المجارى العامة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف

٧٧٤ سنة ٧٢ ق بانية استئنافها على أن المادة الأولى من القانون ٣٥ لسنة ١٩٤٦ توجب دفع الرسم متى كان المصنع أو المحل متصلا بالمجارى العامة وكانت متخلفات دورات المياه تنصرف فيها بغض النظر عن مياه التبريد وفى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٦ وطلبت للأسباب الواردة به نقض الحكم وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة نقض الحكم جزئيا فى خصوص السبب الثانى من أسباب الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وفى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ أودعت الطاعنة صورة تقرير الطعن المعلنة للطعون عليه ومذكرة شارحة صممت فيها على ما جاء بالتقرير وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ أودع وكيل المطعون عليه مذكرة ، وفى ١٦ يناير ١٩٦١ أودعت الطاعنة مذكرة بالرد وعرض الطعن على هذه الدائرة بجلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها سالف الذكر .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما فى مخالفة الحكم للقانون ذلك أنه يتضح من نص المادة الأولى من القانون ٣٥ لسنة ١٩٤٦ فى شأن صرف مياه المحال العمومية والصناعية فى المجارى العمومية — المعدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٤٨ أن المشرع إذ فرض رسما معينا عن كل متر من المياه المنصرفة فى المجارى العامة أراد أن يضع معيارا للتقدير لا يفتح مجالاً للنقاشه وتقارير الخبراء وغيرها وهو معيار منضبط أساسه ما يستهلكه المحل من المياه حسب ما يرصده العداد واقتراض أن هذه المياه المستهلكة تنصرف فى المجارى العمومية وجعل علة استحقاق الرسم مظنة صرف المياه المستهلكة فى المجارى لا الصرف الفعلى فعلة استحقاق الرسم هى الاتصال بالمجارى والحكمة هى صرف المياه بهذه المجارى والنص يطبق ما تحققت العلة ولو انتفت الحكمة — والحكم المطعون فيه إذا قام قضاءه على ما قرره من أن ذلك القانون لا يطبق إلا على المشروطات التى يتخلف عن العمل فيها ماء بكميات كبيرة تسرب إلى المجارى العامة يكون قد خالف القانون واخطأ فى تأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة الأولى من القانون ٣٥ لسنة ١٩٤٦ المعدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه "لا يجوز صرف مياه المحال العمومية والصناعية في المجارى العمومية إلا بترخيص من مصلحة المجارى الرئيسية بالنسبة إلى مدينة القاهرة أو من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بالنسبة إلى غيرها من المدن وتؤدى المحال التى يرخص لها على هذا الوجه رسماً قدره مليمان عن كل متر مكعب من المياه المنصرفة في المجارى العمومية - ويكون التحصيل سنوياً وعلى أساس ما يرصده عداد المياه عن استهلاك المحل بشرط ألا يقل مجموع الرسم السنوى عن ألف مليم ويصدر قرار وزارى ببيان المحال التى يسرى عليها هذا القانون وبالقواعد التى تتبع في تقدير الكميات المنصرفة إذا كانت المحال تحصل على المياه بطريقة لا تمكن من حصرها بعداد". ومفاد ذلك أن الرسم المقرر يستحق مقابل المياه المستعملة في المحال العامة والصناعية التى تصرف في المجارى العامة فنطاق استحقاق الرسم هو التصريف الفعلى لا مظنة التصريف ولا يكفى لاستحقاقه مجرد اتصال تلك المحال بالمجارى العامة. ولما كان الحكم المطعون قد نفى تصريف مياه مصنع المطعون عليه في المجارى العامة استناداً إلى تقرير اللجنة التى ندبتها مصلحة المجارى لمعاينة المصنع وإلى تقرير الخبير الذى عينته محكمة أول درجة فإنه إذ انتهى إلى عدم استحقاق الرسم لا يكون قد خالف القانون.

وحيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ذلك أن الطاعنة دفعت أمام محكمة الاستئناف بجلسته ١٩٥٦/٢/١ وبالمذكرة المقدمة بجلسته ١٩٥٦/٢/٢٣ بسقوط حق المطعون عليه في المطالبة باسترداد مبلغ ٣٢٧ جنيهاً و ٦٢١ مليماً بمضى ثلاث سنوات عملاً بالمادة ١٨٧ من القانون المدنى ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفع.

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٥٦/٢/١ أمام محكمة الاستئناف أن الطاعنة دفعت بسقوط حق المطعون عليه في استرداد المبالغ المدفوعة في ٨ مارس سنة ١٩٤٦، ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩، و ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ ومجموعها ٣٢٧ جنيهاً و ٦٢١ مليماً لا تقضاء أكثر من ثلاث سنوات على دفعها عملاً بالمادة ١٨٧ من القانون المدنى وقد تمسكت الطاعنة بهذا الدفع في مذكرتها

المقدمة للجلسة ١٩٥٦/٢/٢٣ أمام تلك المحكمة ولما كان هذا الدفاع جوهريا لو صح لتغير به وجه الحكم في خصوص هذه المبالغ وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد عليه فإنه لا يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص ولا محل لما طلبه المطعون عليه من رفض الطعن في خصوص هذا السبب استنادا إلى أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قصر في الرد على دفاع الطاعنة في هذا الشأن إلا أن هذا الدفاع مردود بأنه كان قد قدم شكوى إلى مصلحة المجارى وحققتها فانقطع بذلك التقادم ، كما قام في شأنه مانع أدبي مؤسس على أنه كان وذيرا في الوقت الذي طالبت فيه مصلحة المجارى بالرسوم مما حال بينه وبين مقاضاة تلك المصلحة في ذلك الحين إذ أن هذا الذي يثيره المطعون عليه هو دفاع يخالطه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٣٤)

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ” تقادم الضريبة .
قصور ” مالا يعد كذلك ” .

احتساب مدة التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من
اليوم التالي لأقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار المنصوص عليها بالمادة ٨٤ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .
إضافة مدة وقف التقادم المقررة بالقانون رقم ١٨٩ سنة ١٩٥٠ إلى مدة التقادم .
لا مخالفة في ذلك للقانون ولا قصور في التسبب .

(ب) تقادم . ” قطع التقادم ” . ” الإقرار بالدين ” . تفسير .

الإقرار بدين الضريبة — ولو كان ضميا — يقطع التقادم . نص المادة ٣٧٥
مدني منقطع الصلة بدين الضريبة .

١ — لما كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد خلت من
تحديد تاريخ بدء التقادم فيما يستحق للحكومة فإنه يتعين وفقا للأحكام العامة
للقانون ألا تبدئ مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة إلا من تاريخ
تحقيق وجوبه في ذمة المدين من دين الضريبة فإذا كان وجوبه مؤجلا أو معلقا
على شرط فبعد سقوطه إنما يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقيق الشرط .
ولما كانت مصلحة الضرائب وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩
(قبل تعديلها بالقانون ٢٥٣ سنة ١٩٥٣) لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة
عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية أو قبل
أول مارس من كل سنة فإن التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ . وإذن فإذا كان الحكم

المطعون فيه قد اعتبر بدء التقادم من اليوم التالى لاتقضاء المهلة المحددة لتقديم الاقرار وأضاف لمدة التقادم المحتسبة على هذا الأساس مدة وقف التقادم المقررة بالقانون رقم ١٨٩ سنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو شابه قصور فى التسبيب .

٢ — لمحكمة الموضوع حق تفسير الورقة المتنازع على دلالتها تفسيراً لا يخرج عن مدلول عباراتها ، فإذا استخلصت المحكمة من عبارات الورقة أنها تنطوى على إقرار ضمني من الطاعن بدين الضريبة محل النزاع ثم أعملت أثر هذا الاقرار فى قطع التقادم فإنها لا تكون قد خالفت القانون . ولا وجه للتحدى بما نصت عليه المادة ٣٧٥ من القانون المدنى من أنه يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقربه المدين لأن هذه المادة منقطعة الصلة عن دين الضريبة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٧٥ سنة ١٩٥٢ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب طلب الحكم فيها أولاً — بسقوط حق المصلحة فى المطالبة بالضرائب المطالب بها عن السنوات ١٩٤١/١٩٤٥ لسقوطها بالتقادم — ثانياً — بطلان النماذج رقم ٤ ضرائب عادية واستثنائية المسلم إليه أحدها فى أول مايو سنة ١٩٥١ وباقيها فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ متضمنة التنبيه عليه بدفع مبالغ معينة كضرائب عن السنوات ١٩٤١ — ١٩٤٥ وإلغاء كافة الآثار المترتبة عليها — وبتاريخ ٢٢/٤/١٩٥٤ حكمت المحكمة فى الموضوع بقبول الدفع المقدم من الممول بسقوط حق الحكومة فى المطالبة بالضريبة على الأرباح الاستثنائية عن سنة ١٩٤١ وإلغاء التنبيه الخاص بهذه الضريبة وما ترتب عليه من آثار — ورفض الدفع المقدم من الممول بسقوط حق الحكومة بالنسبة لباقي سنوات النزاع — فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ٤٨٥

سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط حق الحكومة في السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٥ — والقضاء بسقوط حق المصلحة في المطالبة بالضرائب العادية والاستثنائية في سنى التراجع المذكورة وبطريق التبعية بطلان كافة النماذج رقم ٤ ضرائب عادية واستثنائية المعلنة إليه في ١٩٥١/٥/١ ، ١٩٥١/١١/٧ وإلغاء كافة الآثار المترتبة عليها — وبتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٢ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف — وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وباجلسة المحددة لنظره أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن وصممت النيابة على طلب رفضه كذلك .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن نعى في السببين الأولين على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون وقصوره في التسبيب إذ اعتبر بدء التقادم في ضريبة الأرباح التجارية من اليوم التالى لانتهاؤ الأجل المحدد لتقديم الاقرار — وأنه على أساس هذا النظر أضيفت المادة ٩٧ مكرر إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بموجب مرسوم القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ — وهو قول غير صائب لأن المادة ٣٨١ مدنى تستثنى من حكمها ما ورد فيه نص خاص وقد ورد هذا النص الخاص في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ وأكدته المادة ٣٧٧ مدنى التى تقرر بدء التقادم من نهاية السنة التى تستحق عنها الضريبة — ولأن المادة ٩٧ مكرر لا تنطبق على تقادم تكامل قبل صدور مرسوم القانون المشار إليه — ورغم أن الطاعن تمسك في مذكرته بأن التقادم ينتهى في ١٩٥١/٤/٢٨ فإن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع بفناء قاصر التسبيب متعين النقض .

وحيث إن هذا النعى مردود في الشق الأول منه بما أورده الحكم المطعون فيه من " أن الضريبة وإن (كان) الحق فيها ينشأ بانتهاء السنة المالية للمول إلا أنها لا تعتبر مستحقة الأداء وبالتالى لا يحق للمصلحة أن تتخذ إجراءات ربطها واقتضاها إلا بانقضاء المهلة التى منحها الشارع إلى المول ليقدم فيها إقرارا بأرباحه ... ومن ثم يتعين اعتبار بدء مدة التقادم لهذه الضريبة من اليوم التالى

لانتفاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار — وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لما كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد خلت من تحديد تاريخ بدء التقادم فيما يستحق للحكومة فإنه يتعين وفقا للأحكام العامة للقانون ألا تبدىء مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة إلا من تاريخ وجوبه في ذمة المدين فإذا كان وجوبه مؤجلا أو معلقا على شرط فيعاد سقوطه إنمابداً من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط ، ولما كان طبقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ يكلف الممول بأن يقدم إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة أو في بحر شهرين من انتهاء سنته المالية الإقرار المنصوص عليه في المادة ٤٣ مع كل الوثائق والمستندات المؤيدة له — ومفهوم هذا النص أن مصلحة الضرائب لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي الفترة المشار إليها وبالتالي فإن التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ — ومردود في الشق الثاني منه بأن الحكم اعتبر بدء التقادم بعد انقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار وأضاف لمدة التقادم المحتسبة على هذا الأساس مدة وقف التقادم المقررة بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ — وبذلك يكون التقادم قد امتد إلى ما بعد تاريخ ١٩٥١/٤/٢٨ الذي أشار إليه الطاعن في تقرير طعنه — وإذا التزم الحكم هذا النظر الصحيح فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسيب .

وحيث إن محصل النعى في السببين الثالث والرابع أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن خطاب ١٩٥١/٤/٢٥ لا يعتبر إقرارا قاطعا للتقادم في معنى المادة ٣٨٤ مدني لأنها تتطلب لقطع التقادم إقرارا ”بحق الدائن“ وأنه على فرض اعتبار ذلك الخطاب إقرارا بالدين فليس من شأنه قطع تقادم دين الضريبة وهو دوري متجدد كنفاد المادة ٣٧٥ مدني — ورد الحكم على هذا الدفاع بما ورد بأسباب الحكم الابتدائي الذي أيده — وهذا خطأ في القانون وقصور في التسيب يستوجبان نقض الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملته بما ورد في أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه من ”أن الممول قد أقر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥١

أى قبل تكامل أجل التقادم بموافقته على تقدير أرباحه فى المدة من سنة ١٩٤٢ لغاية ١٩٤٥ دون إبداء أى تحفظ بشأن سقوط حق الحكومة فى المطالبة بالضريبة المستحقة على هذه الأرباح... فإن هذا الإقرار يعتبر اعترافاً ضمناً والإقرار الضمنى يستتبع من كل فعل أو عمل يتضمن اعترافاً بوجود الحق الخاضع للتقادم ... ولا شك أن اعتراف الممول بتقديرات أرباحه عن السنوات من ١٩٤٢ لغاية ١٩٤٥ وهو يعلم أن هذه الأرباح تتولد عنها الضريبة ودون أن يبدى أى تحفظ بشأن عدم ملزوميته بالضريبة فضلاً عن عدم وجود أى داع لإعطاء هذا الإقرار اللهم إلا (التسليم) والموافقة على تقديرات الأرباح بقصد سداد الضريبة المستحقة عليه تأسيساً على هذه الأرباح — لا شك أن كل هذا يعتبر اعترافاً ضمناً بوجود الحق الخاضع للتقادم ومن ثم يقطع سريان مدة التقادم قانوناً “ وما أضافه الحكم المطعون فيه إلى ذلك من أن خطاب ١٩٥١/٤/٢٥ ” بقبول الطاعن تقديرات المصلحة لأرباحه يعتبر اتفاقاً بين الطرفين على وفاء الضريبة على وجه صحيح وملزم للطرفين ومثله قاطع للتقادم ” — وهذا الذى انتهى إليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن لمحكمة الموضوع حق تفسير الورقة المتنازع على دلالتها تفسيراً لا يخرج عن مدلول عباراتها — وقد استخلصت من عبارات خطاب ١٩٥١/٤/٢٥ أنها تنطوى على إقرار ضمناً من الطاعن بدين الضريبة محل النزاع ثم أعملت أثر هذا الإقرار فى قطع التقادم للاعتبارات التى أوردتها — ولا وجه للتحدى بما نصت عليه المادة ٣٧٥ مدنى من أنه يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقرب به المدين — ذلك لأنها منقطعة الصلة عن دين الضريبة — ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٣٥)

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) ضرائب . ”ضريبة الأرباح التجارية والصناعية“ . ”وعاء الضريبة“ .
”الطعن في قرار لجنة التقدير“ . ”طبيعته“ . استئناف . ”الاستئناف
المقابل“ .

الطعن في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية في حقيقته طعن من نوع خاص
يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة . لا يرد عليه الاستئناف المقابل . طعن مصلحة
الضرائب في القرار بطريق الطلب العارض أثناء نظر طعن الممول . غير مقبول . وجوب
اتباع الطريق المرسوم في القانون للطعن .

(ب) نقض . ”حالات الطعن“ .

مضى كانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم صحيحة قانوناً فلا يضيره ما تضمنته أسبابه
من تقارير خاطئة . الطعن على أساسها غير منتج .

١ — وإن كانت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه يجوز لكل
من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية
وكان التعديل الذي أجرى عليها صدر به القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ورقم ١٧٤
سنة ١٩٥١ يحمل مظنة اعتبار الطعن في قرار لجنة الطعن استئنافاً، إلا أنه في حقيقته
طعن من نوع خاص يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة (وهو ما أفصحت عنه
المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢) ومن ثم فإن الطعن على قرار اللجنة
من جانب الممول لا يرد عليه ”الاستئناف المقابل“ ولا يتسع للطعن الفرعي في
صوره طلبات عارضة من قبل مصلحة الضرائب بل يتعين عليها أن تسلك الطريق
الذي رسمه القانون للطعن على قرار اللجنة وإلا كان طعنها غير مقبول .

٢ — متى كانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه صحيحة فإنه لا يضيره ما ورد في أسبابه من قرارات خاطئة لا تتفق مع القانون وبالتالي يكون الطعن على الحكم لهذا السبب غير منتج متعينا رفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع النزاع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب الفيوم قدرت أرباح المطعون عليه من تجارة الفاكهة في السنوات من ١٩٤٠ لغاية ١٩٤٨ على التوالي بمبالغ ٤٨٠ و ٨٣٠ و ١٧٣٥ و ٣١٢٥ و ٣١٢٥ و ٢٤٧٠ و ٢١١٠ و ٢١١٠ جنيهات وطعن الممول في هذا التقدير أمام لجنة الطعن .

وفي ٧ مارس سنة ١٩٥١ قررت اللجنة تعديل أرباح الممول وجعلتها ٢٤٠ جنيتها في سنة ١٩٤٠ ومبلغ ٢٥٠ جنيتها في سنة ١٩٤١ ومبلغ ٢٧٠ جنيتها في سنة ١٩٤٢ ومبلغ ٣٠٠ جنيه في باقي السنوات . وطعن الممول في هذا القرار أمام محكمة الفيوم الابتدائية بالطعن رقم ٥٥ سنة ١٩٥١ طالبا إلغاءه واعتباره كأن لم يكن . وبجلسة ٥ يونيه سنة ١٩٥١ قرر الحاضر عن مصلحة الضرائب أنه يرفع استئنافا مقابلا بطلب إلغاء قرار اللجنة وتأيد تقديرات المأمورية وبتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ قررت المحكمة استبعاد طعن الممول من جدول الجلسات لعدم سداد الرسوم وأجأت القضية بالنسبة لطعن المصلحة بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وفيها قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقدمت مصلحة الضرائب في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مذكرة بدفاعها ثم قررت المحكمة إعادة القضية إلى المرافعة وبجلسة ١٥ مارس سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة برفض الدفع المبدى عن الممول بعدم قبول الاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب شكلا وبقبوله وبانقضاء الطعن بالنسبة لسنة ١٩٤٨ وبندب خير لفحص نشاط الممول عن السنوات من ١٩٤٠ لغاية ١٩٤٧ . وركنت في رفض الدفع إلى أنه لم يقدم دليل

على أن قرار اللجنة قد أعلن لمصلحة الضرائب وأن طمها بهذا القرار لا يفترض ومن ثم يكون باب الطعن عليه لازال مفتوحا أمامها ويكون استئنافها المقابل قد رفع في الميعاد المقرر وبالتالي يكون الطعن مقبولا شكلا . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بجلسته ١١ أبريل سنة ١٩٥٤ بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار أرباح الممول في سنة ١٩٤٠ مبلغ ٤٥٩ جنيا وفي سنة ١٩٤١ مبلغ ٦٣٣ جنيا وفي سنة ١٩٤٢ مبلغ ٩١٨ جنيا وفي كل من السنوات الباقية مبلغ ١١٠٤ جنيمات . واستأنف الممول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٩٢ سنة ٧١ ق محكمة استئناف القاهرة طالبا بإلغاء . وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم الصادرين من محكمة أول درجة بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٣ ، ١١ أبريل سنة ١٩٥٤ لإبطلانها . وأقامت قضاءها على ما يخلص في أن مصلحة الضرائب قد رفعت استئنافا مقابلا أمام محكمة أول درجة بجلسته ٥ يونيه سنة ١٩٥١ ولكنها لم تتخذ في شأن هذا الاستئناف الإجراءات المقررة بالمادة ٤١٣ مرافعات فلا هي رفعت بصحيفة معلنة ولا هي سلكت طريق رفعه بمذكرة مشتملة على أسبابه وأن إغفال هذه الإجراءات التي تعد من النظام العام يستوجب بطلان الاستئناف . وأنه لا يؤثر في هذا البطلان قيام مصلحة الضرائب بتقديم مذكرة بدفاعها بجلسته ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أي بعد رفع الاستئناف بغير الطريق القانوني بأكثر من سنة ونصف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض طالبة بإلغاءه — ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسته ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ فقررت إحالته على هذه الدائرة فنظر أمامها بجلسته ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ وترافع النائب عن الطاعنة وتمسك بطلباته وطلب وكيل المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تأويله وتطبيقه وتقيم نعيها على وجهين حاصل أولهما أن الحكم اعتبر الطعن المقدم من الطاعنة في قرار اللجنة بمثابة استئناف تطبيقا للمادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ورتبت على هذا الاعتبار وعلى

عدم مراعاة القواعد والإجراءات المقررة لرفع هذا الاستئناف بالمادة ٤١٣ من قانون المرافعات بطلانه. في حين أن المادة ٥٤ أعيد تعديلها بالقانون ١٧٤ سنة ١٩٥١ وبالقانون ٩٧ سنة ١٩٥٢ الذي عمل به من أول يولييه سنة ١٩٥٢ ومقتضى هذا التعديل الأخير اعتبار الطعن في قرارات اللجان طعنا مبتدئا وليس استئنافا ويصح رفعه بصحيفة معلنة أو إبدائه بالجلسة في صورة طلب عارض تطبيقا للمادة ١٥٢ من قانون المرافعات. وإذا كانت الطاعنة قد تمسكت بطعنها على قرار اللجنة وأمام محكمة الفيوم الابتدائية بجلسة ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ثم بالمذكرة المقدمة منها بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وقد كان ذلك في ظل القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٥٢ فإن طعنها يكون محكوما بقواعد الطلبات العارضة دون قواعد وإجراءات الاستئناف. وحاصل الوجه الثاني أنه بفرض أن ما أبدته الطاعنة من طلبات أمام محكمة الفيوم الابتدائية يعتبر استئنافا فإنه يكون استئنافا فرعيا قد استوفى أوضاعه الشكلية لأن المذكرة التي قدمتها بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد اشتملت على أسبابه وكان تقديمها سابقا على قفل باب المرافعة.

ومن حيث إن هذا النعي في وجهه مردود ذلك أن المادة ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند صدوره كانت تنص على أنه "يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير... الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية...". ولمناسبة صدور القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ بإلغاء بلجان التقدير وإحلال بلجان الطعن محلها عدل نصها على الوجه الآتي "يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول استئناف قرار لجنة الطعن في بحر شهرين من تاريخ إعلان القرار ويرفع الاستئناف طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات أمام المحكمة الابتدائية...". وبمقتضى القانون ١٧٤ سنة ١٩٥١ أصبح نصها "لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار لجنة الطعن أمام المحكمة الابتدائية... خلال شهر من تاريخ إعلان القرار... ويرفع الطعن طبقا لقواعد وإجراءات الاستئناف المنصوص عليها في قانون المرافعات" وأخيرا عدل هذا النص بالمرسوم رقم ٩٧ سنة ١٩٥٢ وجرى التعديل بأن "لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية... خلال شهر من تاريخ إعلانه بالقرار...". وبين

من هذه النصوص أنه وإن كان التعديل الذي صدر به القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ يحمل مظنة اعتبار الطعن في قرار لجنة الطعن استثناءً إلا أنه في حقيقته طعن من نوع خاص يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة . وقد أفصحت المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٥٢ عن هذا النظر بقولها "إن المادة ٥٠ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ قد نصت على تأليف لجان الطعن ... وكان النص قبل تعديله يقضى بتأليف لجان التقدير ... وكان الغرض من التعديل إدخال العنصر القضائي في أعمال اللجنة ... وقد قام الظن أن هذا التعديل يجعل من اللجان درجة من درجات التقاضي بحيث تعتبر المحكمة الابتدائية درجة استثنائية للجان الطعن فاقترح تعديل أحكام القانون حتى إذا صدر قرار اللجنة اتخذ أساساً لربط الضريبة على ألا يكون مرحلة تقاضي بل يجب أن يكون مرحلة إعادة نظر في الخلاف قبل الالتجاء إلى ساحة القضاء" ومن ثم فإن الطعن من الممول على قرار اللجنة لا يعتبر استثناءً وبالتالي لا يرد عليه الاستئناف المقابل من قبل المصلحة . ولما كان ذلك وكان نطاق طعن الممول على قرار اللجنة لا يتسع للطعن الفرعي أو المقابل من جانب المصلحة في صورة طلبات عارضة وكان يتعين على المصلحة أن تسلك الطريق الذي رسمه القانون للطعن على قرار اللجنة لا عن طريق إبدائه بالجلسة فإن طعنهما يكون غير مقبول . ومتى كان ما تقدم وكانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه صحيحة فإنه لا يضيره ماورد في أسبابه من تقديرات لا تتفق مع القانون ومن ثم يكون النعي غير منتج ويتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٣٦)

الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٢٦ القضائية :

بطلان . "أوراق التكليف بالحضور" . دعوى . "الطريق القانوني لرفعها" .

البطلان الذي يزول بحضور الخصم هو البطلان المنصوص عليه في المادة ١٤٠ مرافعات . لا يشمل البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطريق رفع الدعاوى . الطعن في الأحكام .

البطلان الذي يزول بحضور الخصم — طبقاً للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات — هو البطلان الناشئ عن عيب في إعلان أوراق التكليف بالحضور أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطريق رفع الدعاوى والطعن في الأحكام على الوجه المبين في القانون ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية (طلب تعديل قرار لجنة الطعن بتقرير تركه) لرفعها بعريضة أودعت قلم الكتاب لا بتكليف بالحضور على ما تقضى به المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم يعول على ما تمسكت به الطاعتان من أن حضور مصلحة الضرائب من شأنه أن يزيل هذا البطلان فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعتين أقامتا الدعوى رقم ١٢٥ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى المنيا

بطلب تعديل قرار لجنة الطعن الصادر في ١٩٥٤/٧/٨ بتقدير تركة مورثهما
المرحوم نيقولا فايترس بمبلغ ٢٨٤٧٠ ج و ٣٣٠ م واعتبار قيمتها ٢٢٣٠١ ج و ٩٣٣ م
مع إلزام المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ودفعت مصلحة الضرائب
بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني وبعريضة أودعت قلم الكتاب
لابتكليف بالحضور وفي الموضوع طلبت رفضها . وبتاريخ ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا وبقبوله
(ثانيا) وفي موضوع الطعن بتعديل قرار لجنة الطعن الصادر في ١٩٥٤/٧/٨
واعتبار قيمة صافي تركة مورث الطاعتين مبلغ ٢٣٩٠١ ج و ٦٣٣ م وألزمت
الطاعتين بخمس المصروفات ومصلحة الضرائب بأربعة أضعاف المصاريف وأمرت
بالمقاصة في أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة
استئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم أصليا ببطلان صحيفة الدعوى ومن باب
الاحتياط رفضها وتأييد قرار اللجنة مع إلزام المستأنف ضدهما بالمصاريف
ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد استئنافها برقم ٤٢٤ لسنة ٧٢ قضائية .
وبتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع المبدى من مصلحة
الضرائب وببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية وألزمت المستأنف ضدهم المصروفات
عن الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . وقد طعن الطاعتان
في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة
فحص الطعون وقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية حيث أصدرت الطاعتان
على طلب نقض الحكم وطالبت مصلحة الضرائب رفض الطعن وقدمت النيابة
العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه وقد قضى ببطلان
صحيفة الدعوى الابتدائية لرفعها بطريق الإيداع لا بطريق التكاليف بالحضور
يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه إذا جاز القول بأن المادة ٥٤
مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣
لا تنطبق على طعون التركات إلا أنه وقد أعلنت مصلحة الضرائب بصورة من
صحيفة الطعن إعلانا صحيحا لا ينقصه إلا بيان الدائرة المختصة بالمحكمة المطلوب

الحضور أمامها واليوم والساعة الواجب الحضور فيهما وحضرت في أولى جلسات المرافعة فإن حضورها هذا من شأنه أن يزيل البطلان الناشئ عن هذا العيب طبقا للمادة ١٤٠ مرافعات ولما كان الغرض من إعلان ورقة التكليف بالحضور بالشروط والبيانات المنصوص عليها في القانون هو دعوة المعلن إليه للحضور أمام المحكمة وهذا الغرض يتحقق إذا هو حضر فإنه يكون من المغالاة في الشكليات الحكم بالبطلان ، ومن جهة أخرى فإن مصلحة الضرائب لا مصلحة لها في التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني ما دام الغرض من إضافة المادة ٥٤ مكررا إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تقصير الإجراءات والعمل على استقرار الأوضاع في أقرب وقت وتحصيل الضريبة من أيسر السبل دون إخلال بحقوقها في الدفاع وهو ما يجب على مصلحة الضرائب أن تهدف إليه .

وحيث إن هذا السبب مردود في الشق الأول منه بأن البطلان الذي يزول بالحضور في حكم المادة ١٤٠ من قانون المرافعات هو البطلان الناشئ عن عيب في إعلان أوراق التكليف بالحضور أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى والطعن في الأحكام على الوجه المبين في القانون ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان صحيفة الدعوى الابتدائية لرفعها بتقرير أودع قلم الكتاب لا بتكليف بالحضور على ما تقضى به المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم يعول على ما تمسكت به الطاعتان من أن حضور مصلحة الضرائب في أول جلسة للمرافعة من شأنه أن يزيل هذا البطلان ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . ومردود في الشق الثاني بما أورده الحكم من أن... "مصلحة الضرائب تبني من وراء الدفع الوصول إلى القضاء على إجراءات المستأنف ضدهم بالنسبة للطعن الذي أقاموه فلا يكون له أي أثر" .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور ذلك أنه فيما يتعلق بالدفع ببطلان صحيفة الدعوى جرى دفاع الطاعتين على أن مصلحة الضرائب لا مصلحة لها في التمسك به وعلى أن محامي المصلحة حضر في جلسة ١٩٥٤/١٢/٦ وهي أولى جلسات المرافعة وبمحضره زال البطلان ،

ورد الحكم على الشق الأول من هذا الدفاع ولم يرد على الشق الثانى بينما هو دفاع جوهري من شأنه أن يؤثر فى الحكم وكان من الواجب الرد عليه .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببطلان صحيفة الدعوى على ما جاء فيه من أسباب منها أن المشرع لم يدخل أحكام المادة ٤٥ مكررا على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص — ”برسم الأيلولة على التركات والإجراءات التى وردت فى هذه المادة هى استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية والإستثناء لا يقاس عليه ومن أجل ذلك يكون لزاما أن يتبع بشأن الطعون الخاصة بفرض رسم الأيلولة على التركات الأحكام العادية المقررة أمام المحاكم الابتدائية طبقا لقانون المرافعات دون سواء ولا يمكن أن يتبع بشأنها الطريق الاستثنائى بغير نص“ وأن ”الأمر الشكلى الجوهري الخاصة بإجراءات التقاضى والمتعلقة بتوجيه الخصومات أمام المحاكم من النظام العام ومما يجب على المحاكم مراعاتها من تلقاء نفسها“ وهذا الذى أورده الحكم كاف لجملة وفيه الرد الضمنى على ما أثارته الطاعتان من دفاع بشأن حضور مصلحة الضرائب فى أول جلسة للرافعة وأن حضورها هذا يزيل البطلان .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين .

(١٣٧)

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) ” ملكية “ . ” القيود التي ترد على حق الملكية “ .

فرض قيود قانونية أو اتفاقية على حق الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه .
مثال .

(ب) حكم ” عيوب التدليل “ . ” قصور “ . ما يعد كذلك .

إقامة الحكم قضاءه على أمور اقترضها دون أن يقيم الدليل عليها أو يبين المصدر
الذى استقاها منه . قصور . مثال .

(ج) حقد ” التكييف القانوني للتعاقد “ .

العبرة في التكييف بحقيقة التعاقد وفقا للقانون ، لا بما يصقه به الخصوم .

١ — تقييد وزارة التموين للشركة الطاعنة — التي تعاقدت معها على أن
تستورد لحسابها قمحا لتنتج منه دقيقا من النوع الفاخر كي تبيعه الطاعنة بالأسعار
المحددة — في التصرف في القمح والدقيق طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥
سنة ١٩٤٥ والقرار ٣٥٩ سنة ١٩٤٧ لا ينفي ملكية الشركة الطاعنة للقمح لأن
فرض قيود قانونية أو اتفاقية على حق الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على التزام الشركة الطاعنة
بشراء الزوائد (الردة) وتقاضيها أجرا محددًا عن طحن القمح وعلى نياتها عن
الحكومة في توزيع الدقيق وتحصيل ثمنه وكانت هذه الأمور قد افترضها الحكم
افتراضا دون أن يقيم الدليل عليها أو يبين المصدر الذى استقاها منه رغم إنكار
الطاعنة لها أمام محكمة الاستئناف فإنه يكون مشوبا بالقصور .

٣ — العبرة في التكييف القانوني بحقيقة التعاقد طبقا للقانون لا بما يصفه به الخصوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع تحصل — حسبما يبين من الأوراق — في أن المطعون عليها أقامت الدعوى ٢٠٠٣ سنة ١٩٥١ كلى اسكندرية ضد الطاعنة قائلة إنها في سبيل مكافحة الغلاء وتوفير الخبز لكافة طبقات الشعب تقوم باستيراد القمح وتبيعه للمطاحن لتنتج دقيقا يباع بالأسعار التي تحددها وهي أسعار تقل عن أسعار التكلفة وأنها رأت أن تنتج نوعا صافيا من الدقيق فاتفقت مع الشركة الطاعنة على أن تبيعها قمحا مما تستورده لحسابها لتنتج منه دقيقا من النوع الفانر نمرة ١ بنسبة ٧٠٪ و ٨٠٪ / ٨٢٪ لى تبيعه الطاعنة بالأسعار التي تحددها وذلك وعند بدء التنفيذ في ١٥/١٠/١٩٤٥ حددت نسب استخراج هذا النوع من الدقيق ب ٧٠٪ فانر نمرة ١ و ١٠٪ دقيق نمرة ٢ والباقي زوائد كما حدد سعر الأقة من كل نوع واتفق على أن تشتري الطاعنة الزوائد بالأسعار الرسمية ثم عدلت نسب الاستخراج في ١٧/٥/١٩٤٧ وكانت الوزارة المطعون عليها قد أصدرت القرار ٤٣١ سنة ٤٦ بإلزام أصحاب المطاحن بإمسك سجلات لإثبات كميات الحبوب التي تسلم إليهم والدقيق الناتج منها وقد تبين من مراجعة سجلات الطاعنة أنها أنتجت دقيقا من النوع الفانر بنسب أكبر من النسب المقررة وبهذا حصلت الطاعنة على ربح غير مشروع وأثرت بغير سبب بما يعادل مبلغ ٦٨٧ ٥٤ جنيها و ٩٨ مليا في المدة من ٣١/١٠/١٩٤٥ إلى ١٠/٤/١٩٤٨ وطلبت المطعون عليها الحكم لها بهذا المبلغ . وفي ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى استنادا إلى ملكية الطاعنة للقمح لأن العلاقة التي تربطها بالمطعون عليها تقوم على البيع استأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف ١١١ سنة ٩٠ ق طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وأسست الاستئناف على خطأ محكمة أول درجة

في تكييف العلاقة بين الطرفين وأن التكييف الصحيح يقوم على عقد الاستصناع وأنه لو جاز مسامرة محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه فإن الطاعنة انحرفت عن إرادة المتعاقدين عند تنفيذ العقد بالنسبة لنسب استخراج الدقيق وكانت صفة جوهرية عند التعاقد — وبتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون طيما مبلغ ٦٨٧ ٥٤ جنيها و ٤٨٨ مليما والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من المطالبة الرسمية حتى السداد ومصروفات الدرجتين ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة. فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٥ وطلبت للأسباب الواردة به نقض الحكم المطعون فيه وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٦٠ وبها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة عرض الطعن على هذه الدائرة بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ وبها صممت النيابة على رأيها سالف الذكر .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبيب فيما أقام عليه قضاءه من اعتبار العلاقة بين الطرفين قائمة على عقد استصناع لا على عقد بيع ذلك — أولا — أن الحكم خالف أحكام المواد ٨٠٢ و ٨٠٤ و ٨٢٣ من القانون المدني والمواد ١ و ٤ و ٦ و ٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فيما قرره من أن تقييد التصرف في القمح والدقيق بأن يكون بموجب أذونات أو بطاقات من وزارة التموين يتنافى مع ملكية الطاعنة للقمح في حين أن هذه القيود ليس من شأنها أن تنفى هذه الملكية — ثانيا — أنه استند في نفي ملكية الطاعنة للدقيق وبالتالي في اعتبار أن العلاقة تقوم على عقد الاستصناع لا على عقد البيع — إلى ما قرره من أن الشركة الطاعنة قد فرض عليها شراء الزوائد المتخلفة من القمح بالأسعار الرسمية وأنها تتقاضى أجرا محددا عن عملية طحن القمح وإلى أنه كان متفقا عند تسليم القمح لها أنها ستنوب عن الحكومة في توزيع الدقيق الذي تنتجه على المخازن في تحصيل ثمنه ... وقد افترض الحكم هذه الأمور افتراضا دون أن يقيم الدليل عليها أو يبين المصدر الذي استقاها منه وذلك على الرغم من إنكار الطاعنة لها ومنازعتها فيها — كما أخطأ

الحكم في استناده إلى ماورد بمحضر اجتماع أصحاب المطاحن بالاسكندرية في ١٩٤٥/١٢/٧ من أنهم قد وصفوا أنفسهم — في علاقهم بوزارة التموين — بأنهم صناع دقيق مع أن الطاعنة لا تحتاج به لعدم صدوره ممن يمثلها فضلا عن كونه لا يؤثر على صحة التكييف القانوني للعلاقة .

وحيث إن هذا النعى صحيح في جميع وجوهه ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن العقد الذي يحكم العلاقة بين الطرفين عقد استصناع تأسيسا على قوله "وحيث إنه فيما يختص بحقيقة وصف العقد من الوجهة المدنية فإن المستأنف عليه يقول إنه عندما استلم القمح قام بدفع ثمنه وبذلك تمت عملية بيع وشراء وأصبح مالكا لهذا القمح والدقيق الناتج منه وليس للحكومة الحق في مطالبته بشيء وقد سايرته في ذلك المحكمة الابتدائية غير أن هذا الوصف — وقد توافرت معه أركان عقد البيع كما يقول المستأنف عليه — كان يجب أن يؤدي إلى التملك بكافة وجوهه ولكن الحاصل أن حريته في التصرف كانت مقيدة بقيود لا تتفق إطلاقا وحقوق المالك فمن ذلك أنه محظور عليه أن يبيع أو يسلم على أى وجه كان أية كمية من هذا القمح طبقا لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولو أنه كان معتبرا مالكا للقمح لما فرض عليه هذا الحظر بل إنه لو كان مالكا للدقيق الناتج لما فرض عليه حظر مماثل بمقتضى المادة الحادية عشرة من القرار رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٤٧ ولو كان مالكا لهذا الدقيق لما فرض عليه أن يشتري الزوائد (الردة) بالأسعار الرسمية إذ أن المالك لا يشتري شيئا مملوكا له . يضاف إلى ذلك أنه لو كانت العلاقة بين الطرفين لا تعدو أن تكون علاقة بائع بمشتري فإنه لم يكن ثمة موجب لتحديد أجرة طحن روعى فيها أن تكون شاملة لمهايا العمال وتكاليف وأرباح المطحن واعتبرت من حق المستأنف عليه . والواقع أن هذه الظروف تتعارض مع النتائج التي يؤدي إليها عقد البيع ولكنها تتطابق مع مقتضيات عقد الاستصناع خاصة أن العملية إذا ما نفذت طبقا للشروط التي تعاملت الوزارة على أساسها مع المطاحن فإنها لا تعود في النهاية على صاحب المطحن بأكثر من أجرة الطحن المحددة له وبما أن التسليم على أساس هذا التعامل لا ينقل الملكية فإن الحكومة تظل هي المالكة للقمح المسلم لصاحب المطحن وبالتالي للدقيق الناتج منه . ولعل ما ورد في محضر اجتماع اتحاد أصحاب المطاحن

بالاسكندرية المحرر في ١٢/٧/١٩٤٥ الذين وصفوا أنفسهم بصدد علاقهم
بوزارة التموين بأنهم صناع دقيق فيه أبلغ الدليل على أن الشركة المستأنف عليها
ووزارة التموين عندما اتفقا على تسليم القمح لطحنه واستخراج الدقيق الفاخر
كانت نيتهم منصرفة إلى إبرام عقد استصناع وليس شيئا آخر . وحيث إنه
لا يؤثر على صحة هذا النظر أن تتقاضى الحكومة من صاحب المطحن عند التسليم
مبلغا معينا عن كل أردب لأنه يجب أن يلاحظ أنه كان من المتفق عليه عند
التسليم أن صاحب المطحن سينوب عن الحكومة في توزيع الدقيق الذي يصنعه
على المخازن بموجب أذونات صرف تصدر منها كما ينوب عنها أيضا في تحصيل
ثمن هذا الدقيق على اعتبار أنه دائن بأجرة الطحن فالمبلغ الذي تقبضه الحكومة
عند التسليم ليس ثمنا بالمعنى المفهوم بل هو في الحقيقة مقابل ما خول لصاحب
المطحن تحصيله من المخازن نيابة عنها مع إضافة أجرة الطحن المستحقة له والتي
يحصلها من أصحاب المخازن زيادة عما دفعته الحكومة“ وهذا الذي قرره الحكم
ينطوي على مخالفة للقانون وقصور في التسبيب ذلك أن تقييد حق الطاعنة في
التصرف في القمح والدقيق طبقا لأحكام المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار ٣٥٩
لسنة ١٩٤٧ لا ينفي ملكيتها للقمح لأن فرض قيود قانونية أو اتفاقية على حق
الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه — كما أن ما أورده الحكم عن شراء
الطاعنة للزوائد وتقاضيا أجرا محددًا عن طحن القمح ونيابتها عن الحكومة في
توزيع الدقيق وتحصيل ثمنه ... كل هذه أمور افترضها الحكم افتراضا دون أن
يقيم الدليل عليها أو يبين المصدر الذي استقاها منه رغم إنكار الطاعنة لها أمام
محكمة الاستئناف على ما يبين من الصورة الرسمية للذكرة المقدمة من الطاعنة إلى
تلك المحكمة بجلسة ١٩٥٥/٢/٧ . أما استدلال الحكم على صحة نظره بما ورد في
محضر اجتماع اتحاد أصحاب المطاحن بالاسكندرية الذي وصفوا فيه أنفسهم بأنهم
صناع دقيق فإنه استدلال لا يؤدي إلى ما رتبته عليه الحكم ذلك أن المطعون عليها
لم تقدم ما يدل على صدور هذا القول ممن يمثل الطاعنة حتى تحتاج به فضلا عن أنه
بفرض صدور هذا القول ممن يمثلها فإنه لا يؤثر على صحة التكييف القانوني للعلاقة
بين الطرفين إذ العبرة بحقيقة التعاقد طبقا للقانون لا بما يصفه به الخصوم .

لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين .

(١٣٨)

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٦ القضائية :

(أ ، ب) بيع . ” البيع الوفاي ” . ” القرائن القانونية ” .

قبل صدور القانون ٤٩ سنة ١٩٢٣ لم يكن البيع الوفاي الذي يخفى رهنا باطلا
بل كان يعتبر بمثابة عقد رهن .

بصدور القانون المذكور معدلا للادتين ٣٢٨ و ٣٣٩ مدني قديم أصبح البيع الوفاي
المقصود به اخفاء رهن عقارى باطلا . وقد أورد الشارع قرينتين على اعتبار البيع الوفاي
مخفيا لرهن هما : اشتراط رد الثمن مع الفوائد ، بقاء العين المبيعة في حيازة البائع كل
منهما قرينة قانونية قاطعة لا يصح اثبات عكسها . نص المادة ١٣٥٢ مدني فرنسي
لا يجيز تقض القرينة القانونية إذا كان القانون يطل على أساسها تصرفا معينا .

لكن في القانون المدني القديم نص كنص م ٤٠٤ من النسخين الجديد التي تجيز إثبات
عكس القرينة القانونية ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

(ج) رهن ” الرهن الحيازي ” . ريع . محكمة الموضوع .

تقدير ريع العين المرهونة رهنا حيازيا عند إجراء عملية الاستهلاك . تقدير موضوعي
تستقل به محكمة الموضوع متى أقيم على أسباب سائغة .

١ — لم يكن البيع الوفاي الذي يخفى رهنا باطلا قبل صدور القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٢٣ ، بل كان كل ما يهدد المشتري بعقد وفاي هو أن يعتبر عقده في
هذه الحالة بمثابة عقده رهن تنطبق عليه قواعد الرهن وبذلك ينتفع بكل ما للدائن
المرتهن من حقوق وقد شجع هذا الدائنين على اساءة استعمال عقد البيع الوفاي
واتخاذ وسيلة لستر الرهون بقصد الاحتيال على التخلص من القيود التي وضعها
القانون لحماية المدينين الراهنين وأهمها منع المرتهن في حالة عدم الوفاء من تملك

العين المرهونة بغير الالتجاء إلى القضاء مما حدا بالمشروع لإصدار القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٢٣ للقضاء على هذه الحيل .

٢ — تقضى المادتان ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون المدني القديم المعدلين بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٢٣ بإبطال عقد البيع الوفاي المقصود به إخفاء رهن عقارى سواء بصفته بيعا أو رهنا ، وأن العقد يعتبر مقصودا به إخفاء رهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقيت العين المباعة في حيازة البائع بأى صفة من الصفات . وقد أورد الشارع هاتين القرينتين كقرينتين قانونيتين قاطعتين بحيث إذا توافرت إحداهما كان ذلك قاطعا في الدلالة على أن القصد من العقد هو إخفاء رهن ومانعا من اثبات العكس . وعلة تقرير هاتين القرينتين بالذات هو أن بقاء العين في حيازة البائع واشتراط رد الثمن مع الفوائد مما يتنافى مع خصائص عقد البيع الوفاي الجدى . ويؤيد هذا النظر أن القانون المدني الجديد ألغى البيع الوفاي نهائيا اكتفاء بالنصوص الخاصة بالرهن . ولم يكن التقنين المدني القديم يتضمن نصا كنص المادة ٤٠٤ من التقنين الحالى التى تجيز نقض القرينة القانونية بالدليل العكسى ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك وأن رأى قبل صدور هذه المادة كان متجها إلى الأخذ بما هو مقرر فى فرنسا بنص صريح فى المادة رقم ١٣٥٢ من القانون المدني الفرنسى من عدم جواز إثبات ما ينقض القرينة القانونية إذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفا معيناً . وإذن لمتى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بقاء العين المباعة فى حيازة البائع قرينة غير قاطعة ودلل على عكسها وانتهى رغم قيام هذه القرينة إلى اعتبار العقد بيعا وفائيا صحيحا فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

٣ — لم يعين القانون طريقا خاصا يجب اتباعه فى تقدير ريع العين المرهونة رهنا حيازيا عند إجراء عملية استهلاك دين الرهن ومن ثم كان هذا التقدير مما تستقل به محكمة الموضوع ، ما دامت تبنيه على أسباب مائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣١٠ سنة ١٩٥٢ كلى المنيا ضد بولس ميخائيل مورث المطعون عليهم السبعة الأولين وضد المطعون عليه الأخير طالبا الحكم بإلزام أولهما (المورث) بأن يدفع له مبلغ ٦٥١ جنيها وانقضاء عقد الرهن المؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وبطلان عقد البيع الوفاى المؤرخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ثم بطلان عقد البديل المؤرخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تبعا لبطلان العقد السابق وتخلي المدعى عليهما عن ١ فدان و ١١ قيراطا و ١٢ سهما موضوع هذه العقود وردها إليه وتسليمها خالية من الرهون والحقوق العينية وإلزام المدعى عليه الأول بالمصروفات وقال الطاعن فى بيان هذه الدعوى إنه بعقد تاريخه ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ومسجل فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ رهن لمورث المطعون عليهم المذكورين ثلاثة عشر قيراطا واثني عشر سهما أرضا زراعية رهنا حيازيا ضمانا لدين قدره ١٠١ جنية وبعقد آخر تاريخه ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ومسجل فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٧ باع إلى نفس المورث اثني عشر قيراطا بيعا وفائيا وأن الدائن المرتهن قد حصل من ريع العين المرهونة فى مدة حيازته لها على ما يزيد على دينه بما يوازى المبلغ المطالب به وأن عقد البيع الوفاى باطل لبقاء العين المبيعة فى حيازة الطاعن لمدة سنتين بطريق الإيجار بعد حصول البيع وأنه لما كان المشتري وفاء قد تصرف فى هذه العين إلى المطعون عليه الأخير بطريق البديل بعقد تاريخه ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ فإن هذا العقد يكون أيضا باطلا تبعا لبطلان عقد البيع الوفاى - وبتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة المنيا الابتدائية أولا بانقضاء عقد الرهن الحيازى المؤرخ ٣١/١٢/١٩٢٥ والمسجل فى ١٩/٨/١٩٢٦ (ثانيا) بإلزام المدعى عليه الأول (مورث المطعون عليهم من الأول إلى السابعة) بالتخلي عن العين المرهونة وردها إلى المدعى (الطاعن)

وتسليمها إليه خالية من الرهون والحقوق العيلية (ثالثا) بإلزام المدعى عليه الأول بأن يدفع للمدعى مبلغ ١٧٧ جنيهًا و ٥٨٠ مليًا (رابعًا) بإلزام المدعى عليه الأول بالمصروفات المناسبة لما قضى به وثلاثمائة قرش أتعابًا للحاماة ورفضت المحكمة باقى طلبات الطاعن بما فيها طلب بطلان عقد البيع الوفاى وعقد البذل المترتب عليه واستندت فى رفض هذا الطلب إلى ما ساقته فى حكمها من قرائن نفت بها ما ادعاه الطاعن من أن عقد البيع الوفاى المذكور كان مقصودا به الرهن — وقد استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٦ سنة ٧٢ ق القاهرة طالبا الحكم له بما لم يقض له به من طلباته فى الدعوى الابتدائية ولدى نظر هذا الاستئناف رفع المطعون عليهم السبعة الأولون استئنافا مقابلا قيد برقم ١٢٩٦ سنة ٧٢ ق طالبين الغاء الحكم فيما قضى به على مورثهم لصالح الطاعن وتأيدته فيما عدا ذلك وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف مقررة فى حكمها أن القرينتين اللتين أوردتهما المادة ٣٣٩ من القانون المدنى القديم للاستدلال على قصد إخفاء الرهن فى البيع الوفاى لا تعتبران من القرائن القانونية القاطعة على بطلان العقد وإنما هما من قبيل القرائن القانونية غير القاطعة بالنسبة إلى قصد إخفاء الرهن — وبتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٥٦ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق التمسك وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وفيها عدلت النيابة عن رأيها السابق وطلبت نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة حدد لظفره أمام هذه الدائرة جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها الأخير بنقض الحكم فى خصوص عقدى البيع الوفاى والبذل استنادا إلى قضاء هذه المحكمة فى الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٢٤ قضائية الذى صدر بعد تقديمها مذكرتها الأولى .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على قضاء الحكم المطعون فيه برفض طلب بطلان عقد البيع الوفاى أن هذا الحكم قد خالف القانون فيما ذهب إليه من أن بقاء العين فى حيازة البائع وفاء لا يعتبر قرينة قانونية قاطعة على بطلان البيع بمقولة إن المشرع لم يجعل هذا الأمر منصبا مباشرة على بطلان العقد وإنما جعله منصبا

على قصد إخفاء الرهن وأنه لهذا يكون من قبيل القرائن غير القاطعة بالنسبة إلى إخفاء الرهن — ذلك أن هذا التأويل يخالف المذهب المعتمد في الفقه والقضاء في تفسير المادة ٣٣٩ من القانون المدني من اعتبار تلك القرينة قرينة قانونية قاطعة على أن المقصود بالعقد هو الرهن وتؤدي بالتالي إلى بطلانه وأنه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه بعد أن ثبت للحكمة بقاء العين في حيازة الطاعن وهو البائع وفاء أن يدل على عكس مؤدى هذه القرينة وعلى أن المتعاقدين قد قصدا البيع وليس الرهن .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه قبل صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ لم يكن البيع الوفاؤى الذى يخفى رهنا باطلا بل كان كل ما يهدد المشتري بعقد وفاؤى هو أن يعتبر عقده في هذه الحالة بمثابة عقد رهن تنطبق عليه قواعد الرهن وبذلك ينتفع بكل مالدائن المرتهن من حقوق وقد شجع هذا الدائنين دلى اساءة استعمال عقد البيع الوفاؤى واتخاذ وسيلة لستر الرهون بقصد الاحتيال على التخلص من القيود التى وضعها القانون لحماية المدينين الراهنين وأهمها منع المرتهن فى حالة عدم الوفاء من تملك العين المرهونة بغير الاتجاه إلى القضاء مما حدا بالمشرع على ما صرح فى المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور للتدخل للقضاء على هذه الحيل ووضع نظام رادع لمنع استعمال البيع الوفاؤى الذى ينطوى على الرهن فأصدر هذا القانون (رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣) معدلا للمادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون المدني وأصبح نص المادة الأخيرة كالاتى ” إذا كان الشرط الوفاؤى مقصودا به إخفاء رهن عقارى فإن العقد يعتبر باطلا لا أثر له سواء بصفته بيما أو رهنا — ويعتبر العقد مقصودا به إخفاء رهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقيت العين المبيعة فى حيازة البائع بأى صفة من الصفات “ ومؤدى ذلك أن المشرع وقد كان هدفه القضاء على البيوع الوفاؤية التى تخفى رهونا وسد السبيل على ضروب التحايل للخروج على نواهى القانون قد أورد هاتين القرينتين كقرينتين قانونيتين قاطعتين بحيث إذا توافرت أحدهما كان ذلك قاطعا فى الدلالة على أن القصد من العقد هو إخفاء رهن وما نعا من اثبات العكس وعلة تقرير هاتين القرينتين بالذات هو أن بقاء العين فى حيازة البائع واشتراط رد الثمن مع الفوائد مما يتنافى مع خصائص عقد البيع الوفاؤى الجدى يؤيد هذا النظر الذى سبق لهذه المحكمة أن قررته فى حكمها الصادر فى الطعن رقم ٣٠٢ سنة ٢٢ ق اتجاه

المشرع إلى الغاء البيع الوفاي نهائيا في القانون المدني الجديد اكتفاء بالنصوص الخاصة بالرهن ولم يكن التقنين المدني القديم يتضمن نصا كنص المادة ٤٠٤ من التقنين الحالي الذي يميز نقد القرينة القانونية بالدليل العكسي ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك وكان الرأي قبل صدور هذه المادة متجها إلى الأخذ بما هو مقرر في فرنسا بنص صريح في المادة ١٣٥٢ من القانون المدني الفرنسي من عدم جواز اثبات ما ينقض القرينة القانونية إذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفا معينا ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر قرينة بقاء العين المبيعة في حيازة الطاعن وهو البائع ليست قاطعة ودليل على عكسها وانتهى رغم قيام هذه القرينة إلى اعتبار العقد بيعا وفائيا صحيحا فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن ينعي على قضاء الحكم المطعون فيه في خصوص استهلاك دين الرهن أنه اخطأ في تقدير ريع العين المرهونة في مدة حيازة الدائن المرتهن لها (مورث المطعون عليهم السبعة الأولين) إذ لم يأخذ في هذا التقدير بالأجرة الثابتة بعقد الإيجار المقدمين منه لمحكمة الموضوع والغير بمحودين من هذا الدائن وعول على أوراق وأحكام كان قد أمدها الأخير خصيصا لخدمة دفاعه في الدعوى ويقول الطاعن إن الحكم بذلك يكون قد اخطأ فهم الواقع في الدعوى فضلا عن مخالفته لقواعد الإثبات الواردة في القانون وتناقضه في كثير من المواطن .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بتقديره لريع العين المرهونة في مدة حيازة الدائن المرتهن لها قدر ريع الثلاث سنوات التي ظلت فيها العين في حيازة الطاعن بطريق الإيجار على أساس الأجرة المينة بعقد الإيجار المقدمين من الطاعن ولم ينقص من هذه الأجرة شيئا وأنه في المدة التالية التي نرجت فيها العين من حيازة الطاعن عول الحكم في تقديره للريع على المستندات التي قدمها الدائن المرتهن مورث المطعون عليهم السبعة الأولين بعد أن اطمأنت المحكمة إلى هذه المستندات ونفت عنها شبهة الصورية والإصطناع اللذين طعن بهما الطاعن عليها وذلك بقولها في الحكم " إن الدائن المرتهن لم يقدم عقود الإيجار فحسب وإنما قدم أحكاما صادرة بناء على أغلب تلك العقود وأوامر حجوزات رسمية ثابت فيها قيمة الإيجار في معظم

تلك السفوات الأمر الذي يبعد عن تلك العقود مظنة الصورية والإصطناع
فما كان الدائن المرتهن يحسب حساباً لهذا النزاع وقد وُظِّلَ آمناً مدة تقرب
من السبعة وعشرين عاماً لم يسأله فيها المدعى (الطاعن) شيئاً وما كان في مكتته
أن يصطنع تلك المجموعة الكبيرة من العقود وأن يستصدر بناء عليها الأحكام
وأوامر المجوز التي قدمها وهي مجموعة ناطقة بصحة تلك العقود وترى المحكمة لذلك
الأخذ بها، ولما كان القانون لم يعين طريقاً خاصاً يجب اتباعه في تقدير ريع
العين المرهونة عند إجراء عملية استهلاك دين الرهن وكان هذا التقدير مما تستقل
به محكمة الموضوع مادامت تبنيه على أسباب سائغة لما كان ذلك فإن ما يثيره
الطاعن في هذا السبب لا يعد وأن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا تجوز
إثارته أمام محكمة النقض أما عن التناقض الذي يدعى الطاعن وجوده في أسباب
الحكم المطعون فيه فإنه لم يبين مواطن هذا التناقض مما يجعل نفيه في هذا
الخصوص مجهولاً وقد أقيم الحكم على أسباب سائغة تكفي لحمله .

وحيث إن الموضوع في خصوص ما تقضت المحكمة الحكم المطعون فيه صالح
للحكم . ولما سلف بيانه ولما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن العين المبيعة وفاء
بقيت في حيازة الطاعن بطريق الإيجار لمدة سنتين بعد البيع فإن هذا البيع يكون
باطلاً ولا أثر له سواء بصفته بيعاً أو رهناً وبطلان بالتالي عقد البديل المؤرخ ٢٦
ديسمبر سنة ١٩٣٩ الصادر من مورث المطعون عليهم السبعة الأولين إلى المطعون
عليه الأخير لصدوره من غير مالك .

جاسية ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٦٦ سنة ٢٧ القضائية :

(١) ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . وحاء الضريبة .
تقدير الأرباح تقديرا غير نهائي لم يخطر به الممول ولم يقبله أو يتم بشأنه اتفاق بينه وبين
مصلحة الضرائب . إعادة المصلحة تقدير الأرباح الحقيقية متى اتضح لها اتساع نشاط
الممول في سنى النزاع . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(ب) الإثبات بالقرائن . ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" .
حكم . "قصور" . "فساد الاستدلال" . "ما لا يعد كذلك" .

إثبات مزاولة الممول لنشاط تجارى بالقرائن جائز قانونا . عدم قيام ما ينفي هذه
القرائن . تقدير الدليل وكفايته من شأن محكمة الموضوع . النعى بمخالفة قواعد الإثبات
في غير محله . كفاية القرائن لحمل الحكم عليها لا قصور ولا فساد في الاستدلال .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن تقدير أرباح الممول
عن سنة ١٩٤٧ غير نهائي لم يخطر به الممول ولم يقبله ، كما أنه لم يتم بشأنه أى
اتفاق بينه وبين مصلحة الضرائب لمصلحة الضرائب إعادة تقدير أرباح الممول
الحقيقية متى اتضح لها أن اتساع نشاطه في سنى النزاع ، فإن هذا الذى حصله
الحكم هو فهم للواقع يستقل به قاضى الموضوع ولا سبيل للمناقشة فيه أمام محكمة
النقض *

٢ — يجوز إثبات مزاولة الممول لنشاطه بالقرائن . وإذا كان الحكم المطعون
فيه قد استند في قضائه على أن عدم حصول الطاعن على رخصة لمحله أو قيد اسمه

(*) راجع بالنسبة لقبول الممول تقدير مصلحة الضرائب قض ١٥/١١/١٩٥٦ في الطعن ١٧٨

في مكتب توزيع الأخشاب خلال سنة ١٩٤٧ لا ينفيان حصوله على هذا الصنف من تجار الجملة وأن رواج المنشأة و ضخامة مبيعاتها سنة ١٩٤٨ يدل على أنها راسخة القدم في مزاولة هذا النشاط وأن مصلحة الضرائب قد أخذت الطاعن في تقدير مبيعاته بإقراره وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع دليلاً ينفي ما ثبت بهذه القرائن التي استحدثها من أوراق الدعوى — إذ كان ذلك وكان تقدير الدليل وكفايته من شأن محكمة الموضوع فإن النعي على حكمها بخالفة قواعد الإثبات يكون على غير أساس * .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب الزقازيق قدرت أرباح الطاعن من تجارة الخشب والأدوات الزراعية في كل من سنتي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ بمبلغ ١٢٢٣ جنيتها فاعترض على هذا التقدير وأحالت المأمورية النزاع إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بتأييد تقديرات المأمورية . وطعن الممول على هذا القرار بالدعوى رقم ٧٥ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى الزقازيق طالبا إلغاء واعتبار صافي أرباحه في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٢٠ جنيتها وفي سنة ١٩٤٨ بمبلغ ١٤٩ جنيتها و ٥٩٠ مليا وبنى طعنه على أن المأمورية لم تأخذ بدفاته وبلجات إلى طريق التقدير جزافا وأنه لم يشتغل بتجارة الأخشاب الجديدة في سنة ١٩٤٧ وأن المأمورية بالغت في الأرباح وفي نسبة الربح . وبجلسة ١٢ إبريل سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة برفض الطعن وأقامت قضاءها على أن الطاعن لم يقدم إقرارا عن أرباحه في سنة ١٩٤٧ وأنه اعترف عند مناقشته أمام المأمورية عن أرباحه في سنتي النزاع بالمحضر المحرر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٩ بأنه لم يمسك دفاتر لحساب المنشأة وأنه كرر اعترافه في مذكرته التي قدمها بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٠ وأنه بذلك تخضع أرباحه لطريقة التقدير. وأن باقي اعتراضاته على تقديرات اللجنة في غير محلها .

(*) راجع قضى مدنى ٢٢/١٠/١٩٥٩ فى الطعن ١٨٤ سنة ٢٥ ق .

واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الزقازيق بالطعن رقم ٨٤ تجاري سنة ٥٥ ق طالبا إلغاءه مستندا إلى دفاعه الذي أبداه أمام محكمة أول درجة وأضاف إليه أن المأمورية سبق أن قدرت أرباحه في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٠٥ ج ولكنها غضت النظر عن هذا التقدير ومادت إلى تقديرها عن ذات السنة بمبلغ ١٢٢٣ ج وأن العودة إلى التقدير غير جائزة لأنه كان قد قبل التقدير الأول وأن الاتفاق كان قد انعقد في شأنه بينه وبين مصلحة الضرائب . وبجلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة برفض الاستئناف وأسست حكمها على ما يخلص في أن اعتراضات الطاعن على جملة المبيعات ونسب الأرباح في غير محلها وأن ما يقول به من سبق اتفاه مع المصلحة على أرباح سنة ١٩٤٧ مردود بأن الاتفاق لم يتم لأن الممول لم يخطر بهذا التقدير وأنه لا يوجد مانع يمنع من إعادة تقدير الأرباح متى اتضح أن نشاطه قد تغير . فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ التي قررت إحالته إلى هذه الدائرة فنظر أمامها بجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها ترفع وكيل الطاعن وتمسك بطلباته وطلب النائب عن المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطاعن أقام طعنه على ثلاثة أسباب حاصل أولها الخطأ في تطبيق المادة ٥٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ويقول الطاعن في بيان هذا السبب إن مأمور الضرائب المختص قد فحص أرباحه في السنوات من ١٩٣٩ لغاية ١٩٤٧ وحرر مذكرة في يوم ٥ يولييه سنة ١٩٤٨ حدد فيها أرباحه في سنوات النزاع وقد تضمنت تحديد ربحه في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ١٠٥ ج واقترح إعفاءه من الضريبة في هذه السنة . وأن المأمور الأول وافق على هذه التقديرات وتفريعا على ذلك قصر الإخطار على السنوات من ١٩٣٩ لغاية ١٩٤٦ كما قصرت الإحالة إلى اللجنة على هذه السنوات مما يفيد أن الاتفاق قد انعقد بين الطاعن ومصلحة الضرائب على أرباح سنة ١٩٤٧ طبقا للمادة ٥٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ فلا يجوز العودة إلى تقديرها بالتقدير اللاحق الذي قدرت فيه الأرباح في تلك السنة بمبلغ ١٢٢٣ جنيها ولكن الحكم المطعون

فيه رفض الأخذ بهذا الدفاع مقيماً قضاءه على حجتي (الأولى) أن الطاعن لم يقبل التقدير السابق عن سنة ١٩٤٧ لأنه لم يحصل به إخطار ولم ينعقد بشأنه اتفاق (والثانية) أنه على فرض وجود اتفاق فمن حق المصلحة المدول عنه متى اتضح لها أنه أقيم على أسس خاطئة وأن نشاط الطاعن قد اتسع . في حين أن اللجنة الأولى مردودة بأن المادة ٥٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ أجازت الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير ولم ترسم لهذا الاتفاق طريقاً معيناً ولم تحدد به شكلاً خاصاً — ولم يلزم القانون مصلحة الضرائب بتوجيه إخطار كتابي للممول بتقدير أرباحه وأن العرض قد يقع بأي طريق يتحقق به علم الممول بالأرقام المقترحة وقد علم الطاعن بالتقدير الأول وقبله . ويكفى أن يكون قبوله هذا ضمناً إذا ما اقترحت المصلحة تقدير أرباحه بما يقل عن حد الإعفاء . واللجنة الثانية مردودة بأنه ليس للمصلحة حق نقض الاتفاق بحجة الخطأ في عناصر التقدير ما دام الاتفاق لم يشبه غش يفسده .

ومن حيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ عرض لواقعة النزاع التي صورها الطاعن بأن المصلحة قدرت أرباحه عن سنة ١٩٤٧ بما يقل عن حد الإعفاء وأن هذا التقدير لمصلحة فلم يكن يسعه إلا الموافقة عليه . وأن الإحالة إلى لجنة التقدير وقد اقتضت على أرباح باقي السنوات إن هذا إجراء لا تفسير له إلا أن هناك قبولاً ضمناً لأرباحه عن سنة ١٩٤٧ — رد على ذلك بما قرره من ” أن تقدير الأرباح عن سنة ١٩٤٧ الذي أشار إليه مأمور الضرائب في مذكرته المؤرخة ٥ يولييه سنة ١٩٤٨ المرفقة بالملف الفردي هو تقدير غير نهائي لم يخطر به الممول ولم يقبله كما أنه لم يتم بشأنه أي اتفاق بينه وبين مصلحة الضرائب ولا مانع يمنع المصلحة من إعادة تقدير أرباح الممول الحقيقية متى اتضح لها أن الممول المذكور قد اتسع نشاطه في ستي النزاع ، وهذا الذي حصله الحكم من أن المصلحة لم تعرض على الطاعن ما اقترحه المأمور وأن قبولاً لم يصدر من جانب الممول هو فهم للواقع يستقل به قاضي الموضوع ولا سبيل للناقشة فيه أمام محكمة النقض وبالتالي فإن ما رتبته على هذا الفهم من حق المصلحة في إعادة تقدير الأرباح يكون صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الإثبات بمقولة إن التقدير الثاني لأرباحه عن سنة ١٩٤٧ جرى على أساس أنه كان يتجر خلالها في الأخشاب المستوردة من الخارج في حين أنه اعترض على ذلك أمام اللجنة وأمام محكمة الموضوع بدرجةيتها ولكن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه في هذا الشأن من أسباب تقوم على أن الطاعن لم يتقدم بأي دليل يؤيد هذا الاعتراض في حين أن إلزامه الدليل على هذه الواقعة إلزام بإثبات واقعة سلبية والمنكر لا يكلف بالإثبات ومن ناحية أخرى فقد ثبت من مذكرة الأمور المؤرخة ٥ يولييه سنة ١٩٤٨ أن الممول عاد إلى تجارة الأخشاب الحديدية من مارس سنة ١٩٤٨ كذلك فإن تجارة هذه الأخشاب كانت ممنوعة إلا بترخيص من وزارة التكوين طبقا لقرارها رقم ١٢ الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ ولم يحصل الطاعن على هذا الترخيص إلا في سنة ١٩٤٨ وأن الحكم إذ لم يرد على ذلك قد شابه القصور. وينعى الطاعن في السبب الثالث فساد الاستدلال لأن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه استدل على اتجار الطاعن في الأخشاب المستوردة خلال سنة ١٩٤٧ بأن رواج المنشأة وضخامة مبيعاتها في سنة ١٩٤٨ يدل دلالة واضحة على أن المنشأة عريقة الأصل راسخة القدم في مزاولة هذا النشاط هو استدلال لا يستفاد منه عقلا أن المنشأة كانت تتجر في الأخشاب المستوردة خلال سنة ١٩٤٧. وهذا الفساد يترتب عليه بطلان الحكم.

ومن حيث إن هذا النعى بسببيه في غير محله ذلك أن الحكم إذ قرر أن الطاعن قد اشتغل بتجارة الأخشاب المستوردة خلال سنة ١٩٤٧ واستند في قضائه إلى أن "عدم استحصال الطاعن على رخصة المحل أو قيد اسمه في مكتب توزيع الأخشاب لا ينفيان حصوله على هذا الصنف من الجملة... وأن رواج المنشأة وضخامة المبيعات في سنة ١٩٤٨ يدل على أن المنشأة راسخة القدم في مزاولة هذا النشاط وأن المصلحة قد أخذت الطاعن في تقديرات مبيعاته بإقراره في محضر المناقشة المؤرخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٩ والموقع عليه منه والذي يدل على أن مبيعاته اليومية تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ و ١٥٠ و ١٠ جنيرات". فإنه بذلك يكون قد استند في إثبات مزاولة الطاعن لتجارة الأخشاب الحديدية خلال

سنة ١٩٤٧ إلى القرائن التي أوردتها وهو طريق جائز قانونا (الطعن رقم ١٨٤ سنة ٢٥ ق) ولم يقدم الطاعن لمحكمة الموضوع دليلا ينفي ما ثبت بهذه القرائن التي استمدتها المحكمة من أوراق الدعوى وإذا كان ذلك وكان تقدير الدليل وكفايته من شأن محكمة الموضوع فإن النعي على حكمها بمخالفة قواعد الإثبات يكون غير صحيح . وهذه القرائن التي استلبتها الحكم كافية لجملة وتقصيه عن عيب القصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(١٤٠)

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٢٦ القضائية :

حكم ” عيوب التدليل “ . قصور . ” مالا يعد كذلك “ . عمل . ” إعانة غلاء المعيشة “ . ” التحكيم في منازعات العمل “ .

بيان المرتب الأصلي وإعانة الغلاء في نماذج تعيين العمال يحقق ذلك فرض الشارع من ٢/٢م من الأمر العسكري ٩٩ سنة ١٩٥٠ . التحدى بسراكي الأجور لا يجدي . لانصور .

متى كانت نماذج تعيين موظفي الشركة المطعون عليها وعمالها موقعا عليها منهم وموضحة فيها تفصيلات مرتباتهم الأصلية وإعانة الغلاء على الوجه الذي أثبتته القرار المطعون فيه فإن ذلك يحقق فرض المشرع من الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فلا يجدي الطاعن التحدى بمظروفات وسراكي الأجور وخلوها من هذا التفصيل ، ولا يكون القرار المطعون فيه — إذ أخذ بهذا النظر — قد خالف القانون أو شابه قصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن رقابة عمال وموظفي شركة طيران الطرق الجوية تقدمت إلى مكتب

عمل شمال القاهرة بشكوى ضد إدارة الشركة تطلب فيها تسوية مرتباتهم طبقاً للأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بزيادة إعانة غلاء المعيشة ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وأحاله إلى لجنة التوفيق التي أحالته إلى هيئة التحكيم لعدم إمكان التوفيق بين الطرفين وقيد بجدول منازعات التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة برقم ١٥٠ لسنة ٥٥ وانحصر النزاع بينهما فيما إذا كانت المرتبات والأجور التي كانت تصرفها الشركة لموظفيها وعمالها قبل صدور الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ إجمالية فيتعين استبعاد إعانة الغلاء من هذه الأجور والمرتبات بالفئات المقررة في الأمر رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثم أضافتها بعد ذلك بالفئات الجديدة أم أن هذه المرتبات كانت مقسمة إلى أجر أصلي وإعانة غلاء لا تقل عن النسبة التي حددها الأمر العسكري الأخير فلا تلتزم الشركة بأية زيادة جديدة . وفي ١٧ يونيو سنة ١٩٥٦ قررت الهيئة رفض النزاع — وقد طعنت النيابة في هذا القرار بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض القرار المطعون فيه وطلبت الشركة رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثالث أن القرار المطعون فيه بني على وقائع تناقض ما هو ثابت في الأوراق ووهية لأصل لها وذلك فيما عول عليه من أنه — ثبت أن نظام الشركة في تعيين موظفيها منذ إنشائها بمصر سنة ١٩٤٦ كان يقضي بأن يوقع الموظف عند تعيينه على نموذج خاص مبين به تفصيلاً مرتبه الأصلي وإعانة الغلاء وأن توقيع الموظف على هذا النموذج إقرار منه بعلمه بالبيانات الواردة فيه ، بينما قررت الشركة في مذكرتها أمام هيئة التحكيم — وعلى ما أثبتته القرار المطعون فيه — أنها وإن كانت قد جرت في البداية على أن يوقع الموظف عند تعيينه على نموذج يتضمن تقسيم مرتبه بين أجر أصلي وإعانة غلاء إلا أنها عادت بعد ذلك وبعد أن استقرت أعمالها في مصر فعدلت عن هذا النظام وكانت تحرر لهم عقوداً تذكر فيها مرتباتهم إجمالاً ويقترن هذا بأن يوضع في ملف كل منهم نموذج توضح فيه حالة الموظف تفصيلاً وتقسيم فيه الماهية مناصفة بين أصلية وإعانة غلاء ويوقع عليه رئيس الإدارة التي عين فيها الموظف

والى جانبه يوضع بالملف كشف بأجر الموظف أو العامل مبينة فيه ماهيته الأصلية وإعانة الغلاء طبقا للقواعد المعمول بها في الشركة ، فإذا ما جاء القرار وأسس قضاءه على أنه ثبت له بصفة عامة مطلقة وبالنسبة لجميع موظفي الشركة أنهم عينوا بمقتضى نماذج وارد فيها تقسيم مرتباتهم فإنه يكون قد بنى على وقائع لأصل لها في الأوراق ومناقضة للثابت فيها — وفيما عول عليه من أن الشركة ” قدمت لمكتب العمل عند تحقيق شكوى النقابة النموذج الخاص برئيس النقابة السيد عبد المنعم البديوى والموقع عليه منه عند التحاقه بالخدمة قبل سنة ١٩٥٠ ووارد فيه تقسيم مرتبه إلى قسمين متساويين أحدهما مرتب أصلي والثاني اعانة غلاء كما قدمت الشركة عدة ملفات لموظفين آخرين التحقوا بخدمة الشركة في تواريخ متفاوتة قبل سنة ١٩٥٠ وبعدها ومنهم من ترك خدمتها ومنهم من توفى وتحتوى هذه الملفات نماذج التعيين موقعا عليها من الموظف وموضحة بها تفصيلا حالته ومرتبته الأصلي وإعانة الغلاء “ في حين أن هذه الواقعة الأخيرة وهىبة ولا أصل لها في الأوراق وتناقض الثابت فيها إذ الثابت فيها أنه فيما عدا النموذج الخاص بالبديوى لا توجد توقيعات للموظفين أصحاب الشأن على باقى النماذج وعندما قدمت الشركة هذه الملفات لم تقل إنها تحوى مستندات تحمل توقيعات لهم بل قالت إن الموقع عليها هو رئيس الإدارة ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون باطلا إذ أن وجه الرأى فيما قضى به كان يمكن أن يتغير لو تبين أن تلك الملفات خالية من أى توقيع للموظفين .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من القرار المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى النزاع على ما ثبت لديه من أن ” نظام الشركة فى تعيين موظفيها منذ إنشائها فى مصر سنة ١٩٤٦ كان يقضى بأن يوقع الموظف عند تعيينه على نموذج خاص مبين به تفصيلا مرتبه الأصلي وإعانة الغلاء وأن توقيع الموظف على هذا النموذج إقرار منه بعلمه بالبيانات الواردة فيه وقد قدمت الشركة لمكتب العمل عند تحقيق شكوى النقابة النموذج الخاص برئيس النقابة السيد عبد المنعم البديوى والموقع عليه منه عند التحاقه بالخدمة قبل سنة ١٩٥٠ ووارد فيه تقسيم مرتبه إلى قسمين متساويين أحدهما مرتب أصلي والثاني اعانة غلاء كما قدمت الشركة عدة ملفات لموظفين آخرين التحقوا بخدمة الشركة فى تواريخ متفاوتة قبل

سنة ١٩٥٠ وبعدها ومنهم من ترك خدمتها ومنهم من توفى وتحتوى هذه الملفات نماذج التعيين موقعا عليها من الموظف وموضحة بها تفصيلا حالته ومرتبته الأصل وإعانة الغلاء " وهذا الذى أثبتته القرار المطعون فيه واقع استمده من النموذج الخاص برئيس النقابة ومن نماذج أخرى تضمنتها ملفات لموظفين آخرين قدمتها الشركة إلى مكتب العمل وهذا الواقع لم تقدم النقابة ما ينفيه إذ هي لم تقدم ما يفيد أن هذه الملفات التى تحدث عنها القرار واسند إليها قضاءه لا تحوى شيئا مما استخلصه أو أن نماذج التعيين التى تضمنتها لا تحمل امضاءات الموظفين أصحاب الشأن ، ولما كان المعول عليه فى هذا الخصوص هو ما أثبتته القرار المطعون فيه فإن ما تنعاه الطاعنة من أنه بنى على وقائع وهمية لا أصل لها فى الأوراق وتناقض الثابت فيها يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن القرار المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وذلك فيما انتهى إليه من رفض طلب النقابة بالنسبة للموظفين الذين أثبتت القرار نفسه أنهم عينوا بعقود لم تذكر فيها إلا مرتباتهم الإجمالية إذ متى أثبتت القرار ذلك فإن إعانة الغلاء الداخلة فى حساب هذه المرتبات تتحدد بالفئات المنصوص عليها فى الأمر العسكرى رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثم تضاف بعد ذلك بالفئات المقررة بالأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠

وحيث إن هذا النعى مردود بأن ما أثبتته القرار فى هذا الخصوص لم يكن تقريراً من التقارير التى أقام عليها قضاءه حتى يقال إنه أخطأ فى تطبيق القانون على ما حصله من فهم الواقع فى الدعوى وإنما جاء فى صدد سياقه لدفاع الشركة وردّها على طلبات النقابة وقد انتهى القرار إلى أنه " يبين للهيئة بوضوح من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الشركة المدعى عليها قد قامت بالتزاماتها كاملة نحو موظفيها وعمالها من حيث تطبيق الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ " وهى عبارة عامة ومطلقة لا تحتل التخصيص بفريق من عمال الشركة وموظفيها دون فريق على النحو الوارد فى وجه الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن القرار المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وذلك فيما اعتمد عليه من أن توقيع " البديوى " على وجه النموذج الخاص به يعتبر بمثابة علم وإقرار منه للتقسيم الوارد فى ظهره بينما وجه النموذج هو الذى

يحمل التوقيع ومذكور فيه المرتب إجمالاً دون تحديد للأصل منه وإعانة الغلاء
أما ظهوره والتقسيم الوارد فيه فغير موقع عليه منه ولا يمكن الاحتجاج به لأن التوقيع
على الورقة هو مصدر حجتها والدليل على علم الموقع بما ورد فيها وإرادته الالتزام
بها وإذا اعتبر القرار أثر التوقيع على وجه النموذج ممتداً إلى البيانات التي وردت
في ظهوره دون أن يوقع عليها فإنه يكون قد خالف القانون . وما تعلل به القرار
من أنه "ليس جدياً ما تدعيه النقابة من أن الموظفين وقعوا على هذه النماذج على
أحد وجهيها دون علمهم بمحتويات الوجه الآخر وأن الشركة قد أضافت إلى هذه
النماذج بيانات خاصة بتقسيم المرتب على الوجه السالف ذكره دون علم الموظفين
تأييداً لوجهة نظرها في النزاع فإن مثل هذا الادعاء الذي لا يستند إلى دليل
والذي هو بمثابة طعن بالتزوير في سجلات الشركة وعقود استخدام موظفيها وهي
مؤسسة عالمية لها مكاتبها . هذا الادعاء لا يستقيم مع ما تبذله الشركة من سخاء
نحو موظفيها وعمالها" ينطوي على مخالفة أخرى للقانون، فالقول بأن "اعتراض
النقابة لا يستند إلى دليل" فيه قلب لقواعد الإثبات إذ طالما أن البيانات التي
تريد الشركة الاحتجاج بها على الموظف غير موقعة منه فإنه لا يطالب بإثبات أنه
لم يكن يعلمها ولم يقرها وإنما تكلف الشركة إثبات علمه بها وأنه أقرها ووافق
عليها وليس في توقيع البديوى على وجه "الايصال" ما يفيد بطريق التلازم العقلي
أن البيانات الواردة في ظهوره كانت وعلى سبيل القطع موجودة عندما وقع أو أنه
علم بها وأقرها ، والقول بأن "ما قرره النقابة بمثابة طعن بالتزوير في سجلات
الشركة وعقود استخدام موظفيها" غير صحيح لأن الأمر لا يتعلق بسجلات الشركة
ولا بعقود استخدام موظفيها وإنما يتعلق بورقة واحدة هي النموذج الخاص
بالبديوى ودفاع النقابة في هذا الخصوص لا ينطوي على طعن بالتزوير لأن كل
ما قالته أنه لا وجه للاحتجاج على البديوى بما لم يوقع عليه وأنه ليس هناك ما يمنع
من أن يكون النموذج عند التوقيع عليه منه خالياً من البيان الوارد على ظهوره ومن
الغائز أن تكون هذه البيانات قد ملئت فيما بعد .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه بأن المحكمة لا تطمئن إلى
صور نماذج التعيين التي قدمتها النقابة ولا تعمل عليها ذلك أنه بالرجوع إلى المستند
رقم ٨ حافظة رقم ٤ من ملف الطعن وهو مكون من ورقتين منفصلتين وصفت

النقابة إحداهما بأنها وجه النموذج ووصفت الأخرى بأنها ظهره يبين أنهما عن موضوعين مختلفين وأن الورقة التي وصفتها النقابة بأنها وجه النموذج عبارة عن مستند صرف بمبلغ ١٢ جنيها و ٥٠٠ مايم قيمة ما يستحقه البديوى من أجر عن أيام العمل في المدة من ١٦ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٦ وبالرجوع إلى المستند رقم ٩ يبين أنه عبارة عن مستند صرف آخر بما يستحقه من أجر في المدة من ٨ إلى ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ ، ومردود في الشق الثاني بأن القرار المطعون فيه حين عرض لما تدعيه النقابة بشأن نماذج التعيين وصفه بأنه لا يستند إلى دليل ويعتبر بمثابة طعن بالتزوير في سجلات الشركة وعقود استخدام موظفيها وهو بذلك وفي هذا النطاق لم يتناول دفاعها ولم يكلفها إثباته وإنما استظهر عدم جديته للاعتبارات السائغة التي أوردها ومنها أنه لا يستقيم مع ما تبذله الشركة من مخفاء نحو موظفيها وعمالها ولا يعقل أن تعتمد في سبيل حرمان بعض موظفيها من إعانة غلاء لا تكلفها إلا القليل بالنسبة لضخامة مركزها المالي إلى التلاعب في سجلاتها ودفاترها في حين أنها قامت من جانبها ومن تلقاء نفسها برفع مرتبات موظفيها وأجور عمالها علاوة على الزيادة التي قررها الأمر العسكري .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن القرار المطعون فيه خالف القانون وجاء مشوبا بالقصور ذلك أن المشرع جعل العبرة في تطبيق ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بكشوف الأجور وما إذا كانت إعانة الغلاء مبينة فيها بوضوح أم لا وهي ما يعرف بالسراكي التي يقبض العمال والموظفين مرتباتهم بمقتضاها ، ومع أنه إلى حين صدور هذا الأمر كانت مظروفات دفع المرتبات وسراكي الأجور وكذلك عقود استخدام الموظفين لا تتضمن إلا مرتبات إجمالية لا تحديد فيها لإعانة الغلاء ، فقد أهدرها القرار المطعون فيه ولم يرتب عليها نتائجها القانونية بمقولة إنها "مجرد مستندات صرف من خزانة الشركة تثبت استلامه (الموظف) لمجموع ما يستحقه بينما هذه المظروفات والسراكي ليست مجرد مستندات صرف ولكن كشف بيان المرتب

تثبت فيها تفصيلاته وعناصره إن كان مقسماً أو مجموعته إن كان اجمالياً “ ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فضلاً عما شابه من قصور وفساد في الاستدلال ومخالفة لما هو ثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كانت نماذج تعيين موظفي الشركة وعمالها موقعا عليها منهم وموضحا فيها تفصيلات مرتباتهم الأصلية وإعانة الغلاء على الوجه الذي أثبتته القرار المطعون فيه فإن ذلك يحقق غرض القانون وبالتالي يكون غير منتج التحدى بمظروفات وسراكي الأجور وخلوها من هذا التفصيل .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عتلم المستشار، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين علي ، ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين .

(١٤١)

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٦ القضائية :

(١) وقف . ناظر الوقف . زوال صفته . حراسة قانونية . نقض "الخصوم
في الطعن" .

النظر على الوقف الخيري بحكم القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه
أولم يسم بالاسم . انتهاء النظارة على الوقف . اعتبار الناظر السابق حارسا على أعيانه حتى
يتم تسليمها لوزارة الأوقاف . صفة الحراسة تخول له الطعن بالنقض على الحكم الصادر
ضد الوقف .

(ب) حراسة . نقض . "إجراءات الطعن" . "الخصوم في الطعن" .
صفة الحراسة على الوقف لا تورث عن الحارس . لا يقبل من ورثته السير في إجراءات
الطعن بالنقض التالية لإحالة الطعن .

(ج) نقض . "الخصوم في الطعن" .
وجوب رفع الطعن بذات الصفة في الدعوى . عدم اختصاص الطاعن أو غاصته في الدعوى
بصفته الشخصية . ليس له الطعن بالنقض بهذه الصفة .

١ — تنص المادة الثانية من القانون ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ بشأن النظر على
الأوقاف الخيرية على أنه إذا كان الوقف على جهة بركان النظر عليه بحكم القانون
لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أولم يسم بالاسم كما تقضي
الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة من القانون المذكور بأن على من انتهت
نظارته أن يسلم أعيان الوقف للوزارة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء نظارته
وبأن ناظر الوقف يعد حارسا عليه حتى يتم تسليم أعيانه . وإذن فتى كان الطاعن

لم يعين بالاسم في كتاب الوقف ناظرا عليه فقد زالت صفته كناظر للوقف وإن بقيت له صفة الحراسة طالما أنه لم يثبت بالأوراق قيامه بتسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف . وهذه الصفة تفول له حق الطعن بالنقض في الحكم الصادر ضد الوقف لما في اتخاذ هذا الإجراء في ميعاد معين من دفع ضرر يحيق بالوقف(*) .

٢ — صفة الحراسة على الوقف لا تورث عن الحارس ، و بالتالى فلا يقبل من ورثته — بالنسبة للطعن بالنقض المرفوع منه بهذه الصفة — السير في الإجراءات التالية لإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا .

٣ — متى كان الطاعن لم يختصم أو يختصم بصفته الشخصية في الدعوى فلا يقبل منه الطعن بالنقض — في الحكم الصادر فيها — بهذه الصفة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقـرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن بصفته ناظرا على وقف المرحوم أحمد الألفى غنيم أقام الدعوى رقم ٢٣٠ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى طنطا ضد مورث المطعون عليهم المرحوم راغب الأعصر يطلب فيها الحكم بتثبيت ملكية الوقف الخمسة أفدنة شائعة في ١٧ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٨ أسهم كان الواقف قد وقفها وقفاً خيراً على مسجد و بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٣ قضت له محكمة أول درجة بطلباته فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ٢٣٣ سنة ٣ ق وأصدرت حكمها بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه (الطاعن) فطعن فيه الطاعن عن نفسه وبصفته حارساً وناظراً على الوقف بطريق النقض بتقرير فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦ . وبعد

(*) قارن بالنسبة لناظر الوقف قضى مدنى ١٥ مايو سنة ١٩٥٨ فى الطعن رقم ٥٥ سنة ٢٤ ق

استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٠ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها بطلب الحكم بعدم قبول الطعن من الطاعن بصفته الشخصية وبصفته حارسا على الوقف وبقبوله منه بصفته ناظرا على الوقف وبنقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص في نفس الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وقد توفى الطاعن قبل أن يعان تقرير الطعن إلى المطعون عليهم — فقام ورثته بهذا الإجراء ثم قدم المطعون عليهم مذكرة دفعوا فيها بعدم قبول الطعن المرفوع من الطاعن بصفته ناظرا على الوقف استنادا إلى أن وزارة الأوقاف قد أصبحت ناظرة على الأوقاف الخيرية بمقتضى القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ وقد نظر الطعن أمام هذه الدائرة بجلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على ما ورد بمذكرتها التكميلية التي دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى أنه طالما أن الطعن غير مقبول من الطاعن بصفته الشخصية فلا يقبل من ورثته السير في الإجراءات التالية لإحالة الطعن .

وحيث إنه لما كان الطاعن قد رفع الطعن بصفته الشخصية وبصفته حارسا وناظرا على وقف المرحوم أحمد الألفى غنيم وكان القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية قد نص في مادته الثانية على أنه "إذا كان الوقف على جهة بركان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لمعين بالاسم" كما أوجب في الفقرة الثانية من المادة الرابعة على من انتهت نظارته أن يسلم أعيان الوقف للوزارة مع جميع الأموال التابعة له والبيانات والمستندات المتعلقة به . وذلك في مدى ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ونص في الفقرة الثالثة على أن يعتبر الناظر حارسا على الوقف حتى يتم تسليمه ثم صدر القانون رقم ٥٤٧ سنة ١٩٥٣ بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ فعدلت المادة الثانية بما يأتي "إذا كان الوقف على جهة بركان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه وعدلت الفقرة الثانية من المادة الرابعة بما تاتي "وعلى من انتهت نظارته أن يسلم أعيان الوقف للوزارة مع جميع الأموال التابعة له والبيانات والمستندات المتعلقة به وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء نظارته " فإن مؤدى ذلك أن الطاعن قد زالت عنه

صفة النظر على الوقف من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ لأن الواقف لم يعينه بالاسم في كتاب الوقف ، وأنه بذلك لا يقبل منه الطعن بالصفة المذكورة ، كما لا يقبل منه بصفته الشخصية لأنه لم يخصم أو يختصم بهذه الصفة ، ولما كان لا يوجد في الأوراق ما يدل على قيامه بتسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف فتظل له صفة الحراسة على الوقف طبقا للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ والتي لم يلغها القانون رقم ٥٤٧ سنة ١٩٥٣ وهذه الصفة تحول له حق الطعن بالنقض في الحكم لما في اتخاذ هذا الإجراء في ميعاد معين من دفع ضرر يحيق بالوقف ، إلا أنه لما كان الطاعن قد توفي قبل إعلان الطعن للطعون عليهم ، وكانت صفته كحارس على الوقف لا تورث عنه ، فلا يقبل من ورثته السير في الإجراءات التالية لاحالة الطعن . ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عتلم المستشار ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد شمس الدين ، ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين . .

(١٤٢)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ القضائية :

(ا ، ب) وقف . ”تملك الوقف بالتقادم“ . التقادم المكسب . ”شروطه“ .

مناط حظر تملك الحائز للوقف أن يظل وضع يده مؤقتا . وضع اليد المؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال . تعتبر صفة وضع اليد تغييرا يزيل صفة الوقفية عنه بإدعاء الحائز الملكية ويمارسه حق المالك بعمل ظاهر . للواقف أو ناظر الوقف في هذه الحالة كسب المال الموقوف بالتقادم المكسب الطويل المدة متى توافرت شروطه ودامت حيازته ثلاث وثلاثين سنة .

تغيير الحائز الوقفي صفة وضع يده . مجرد نية التملك لا تكفى . وجوب ائتمان تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يتضمن مجابة لحق المالك ولو كان جهة وقف . رهن العين الموقوفة من الحائز رهنا تأمينا لا يتضمن المجابة الظاهرة .

(ج) التقادم المكسب ”الالتزام بالضمان“ . وقف .

متى توافرت شروط التقادم المكسب جاز لو اضع اليد أيا كان التملك . لا يحول دون ذلك الالتزام بضمان التعرض أو الوفاء للوقف (في حالة العين الموقوفة) . التقادم سبب قانوني للتملك ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزما بالضمان أن يملك بهذا السبب .

١ — إذا كانت القواعد الشرعية تقضى بوجوب المحافظة على أبدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها من الدول مجبوسة أبدا عن أن يتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات ، وبأن الواقف وذريته وناظر الوقف والمستحقين فيه والمستأجرين والمحتكرين له وورثتهم مهما تسلسل توريثهم ، لا يقبل من أيهم أن يحدد الوقف أو يدعى ملكيته لأنهم جميعا مدينون له بالوفاء لأبديته ، إلا أن مناط حظر تملك هؤلاء جميعا للأعيان الموقوفة — على ما تقضى به قواعد

القانون المدني — هو أن يظل وضع يدهم بصفاتهم تلك لأن وضع يدهم يكون عندئذ وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال . أما إذا تغيرت صفة الحياة تغيرا يزيل عنها صفة الوقفية ويكون ذلك إما بفعل الغير وإما بفعل من الحائز يعتبر معارضة لحق المالك (م ٧٩ مدني قديم و ٩٧٢ مدني) فإن الحائز في هذه الحالة ولو كان واقفا أو ناظرا على الوقف يستطيع أن يكسب بالتقادم المال الموقوف، متى توافرت لديه شروط وضع اليد المكسب للملك بالمدة الطويلة ودامت حياته له مدة ثلاث وثلاثين سنة (*) .

٢ — لا يكفي في تغير الحائز صفة وضع يده بمجرد تغير نيته بل يجب أن يقرن تغير النية بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقفية مزعج لإنكار الملكية على صاحبها واستئثار بها دونه ، فإذا كان الرهن التأميني الذي لا يتجرد فيه الراهن عن الحياة ولا يقرن بأي مظهر خارجي يتبين منه نية الغصب لا يتم به تغير صفة الحياة في التقادم المكسب على النحو الذي يتطلبه القانون ، كما أن وضع يد الواقف المستحق في الوقف والناظر عليه حتى وفاته وضع يد وقفي وكذلك يكون وضع يد أولاده من بعده مشوبا بالوقفية ولو كان بنية التملك ومن ثم فإن رهن الواقف أو أحد أولاده عين الوقف رهنا تأمينيا لا يتم به تغير صفة الحياة إذ هو لا يتضمن مجابهة حق جهة الوقف بفعل إيجابي ظاهر .

٣ — الأساس التشريعي للتملك بالتقادم الطويل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد متى استوفى وضع اليد الشروط القانونية التي تجعله سببا مشروعاً للتملك جاز لصاحبه — أي كان — التملك . ولا يحول دون ذلك التزامه بضمان التعرض أو بالوفاء للوقف (في حالة الوقف) لأن التقادم سبب قانوني للتملك لا اعتبارات ترجع إلى وجوب استقرار التعامل ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزما بالضمان أن يملك بهذا السبب لأنه ليس في القانون ما يحرمه من ذلك (*) .

(*) تراجع المادة ٩٧٠ من القانون المدني ونقض مدني ٢٣/٤/١٩٣٦ في الطعن ٦١ س ٥ ق وفي الطعن ٧٦ س ٥ ق .

(*) راجع نقض مدني ٢٦/١٠/١٩٦١ في الطعن ١٢٢ س ٢٦ ق (قاعدة رقم ٩٥ من هذا العدد) ونقض مدني ١٠/١/١٩٥٢ في الطعن ٦٢ س ٢٠ ق (قاعدة ٦٢ السنة الثالثة) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أنه بموجب اَشهاد شرعى تاريخه ١٢ من يناير سنة ١٩٠٥ أوقف المرحوم أحمد الألفى غنيم قطعة أرض مساحتها خمسة أفدنة شيوعا فى ١٧ فدانا و ٢٢ قيراطا و ٨ أسهم كائنة بناحية سمند بحوض ساقية شعيب وكسيرة نمرة ٢٩ ضمن القطعة رقم ٢ وجعل الوقف على نفسه حال حياته ثم من بعده تكون وقفا خيريا على مسجد عينه وعلى مدفن العائلة الملحق بهذا المسجد وشرط الواقف أن يكون النظر له ما دام حيا ومن بعده لابن أخيه محمد بدوى غنيم وقد توفى الواقف سنة ١٩٠٧ وخلفه فى النظر ابن أخيه المذكور الذى استمر ناظرا حتى توفى فى سنة ١٩٣٣ وظل الوقف شاغرا بعد وفاته إلى أن عين محمود محمد بدوى غنيم ناظرا عليه فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ بموجب قرار نظر صادر من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية وحدث أنه فى ٢ من مارس سنة ١٩١٢ أجريت قسمة بين المستحقين لركة الواقف سجل عقدها فى ١٥ من الشهر المذكور واختص بموجبها السيد أحمد الألفى غنيم ابن المورث بال ١٧ فدانا و ٢٢ قيراطا و ٨ أسهم المشتاعة فيها الخمسة الأفدنة الموقوفة وفى ٧ من أبريل سنة ١٩٢٣ رهن المذكور ضمن ما رهنه للبنك العقارى المصرى رهنا تأمينيا ال ١٧ فدانا و ٢٢ قيراطا و ٨ أسهم سالفة الذكر وتوفى دون أن يسدد الدين المضمون بهذا الرهن فاتخذ البنك فى سنة ١٩٣٥ إجراءات نزع الملكية ضد ورثته ورسى مزاد هذا القدر وضمنه الجزء الموقوف بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ على المرحوم راغب الأعصر مورث المطعون عليهم الذى وضع يده عليه ومن بعده ورثته — وكانت وزارة الأشغال قد قامت فى سنة ١٩٣٥ بتنفيذ مشروع تقوية جسر النيل وترعت ملكية الأطيان التى يمر فيها هذا المشروع ومن بينها جزء من القدر الذى كان الناظر محمود محمد بدوى غنيم يضع يده عليه باعتباره القدر الموقوف وعند بحث

مستندات ملكية الأطيان المتروكة ملكيتها تبين للوزارة أن وضع يد هذا الناظر كان وضعاً خاطئاً وأن الجزء الموضوعة يده عليه لم يكن هو الجزء الموقوف طبقاً لمحة الوقف وإنما هو مملوك لآخرين وأن الجزء الموقوف حقيقة يدخل ضمن القدر الذى كان قد رهنته السيد أحمد الألفى للبنك العقارى ورسمى مزاده على مورث المطعون عليهم وعلى أثر اكتشاف ذلك صدر أمر من مصلحة المساحة بتصحيح وضع اليد على أساس ما هو ثابت بحجة الوقف وباستئزال الخمسة أفدنة الموقوفة والتي هى موضوع النزاع من تكليف مورث المطعون عليهم وإضافة القطعة التى كان الناظر يضع يده عليها خطأ إلى تكاليف أصحابها الحقيقيين ولما استمر مورث المطعون عليهم على الرغم من ذلك واضعاً يده على الخمسة أفدنة الموقوفة أقام محمود محمد بدوى غنيم بصفته ناظراً على وقف المرحوم أحمد الألفى غنيم فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ الدعوى رقم ٢٣٠ سنة ١٩٤٤ كلى طنطا ضد مورث المطعون عليهم طالبا الحكم بتثبيت ملكية الوقف المذكور إلى خمسة أفدنة مشاعة فى ١٧ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٨ أسهم الميينة بعريضة تلك الدعوى وكف منازمة مورث المطعون عليهم له فيها وتسليمها إليه وإلزامه أيضاً بأن يدفع له بصفته مبلغ ٥٢٥ جنيهاً قيمة الربيع فى السنوات من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٣ وما يستجد منه بواقع ٧٥ جنيهاً سنوياً لحين التسليم وأثناء نظر الدعوى توفى مورث المطعون عليهم فاقطع سير الخصومة ثم استأنفت سيرها فى مواجهة الورثة المطعون عليهم بإعلان تعجيل وجهه إليهم الناظر . وأنكر هؤلاء أن الأطيان الموقوفة تدخل ضمن مارسى مزاده على مورثهم فأصدرت المحكمة الابتدائية فى ٢٢/١٠/١٩٤٥ حكماً بتدب خير هندسى لبحث مستندات الطرفين ومعاينة القطعة موضوع النزاع وتطبيق حجة الوقف لمعرفة إن كانت تنطبق عليها وقدم الخبير تقريره بأن الخمسة أفدنة الموقوفة تدخل ضمن مارسى مزاده على مورث المطعون عليهم ولما اعترض هؤلاء على هذا التقرير أصدرت المحكمة حكماً ثانياً فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بتعيين خير آخر للقيام بالمأمورية من جديد وقدم هذا الخبير تقريراً اتفق فيه فى رأى مع الخبير الأول وتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً فى موضوع الدعوى قاضياً — أولاً — بتثبيت ملكية المدعى بصفته إلى خمسة أفدنة مشاعة فى ١٧ ف و ٢٢ ط و ٨ س الميينة بصحيفة الدعوى وكف منازمة المدعى عليهم (المطعون عليهم) له فيها وتسليمها إليه — ثانياً — بإيقاف الفصل فى

طلب الريع حتى يصبح الحكم الصادر في الملكية نهائيا — استأنف المطعون عليهم هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٢٣٣ سنة ٣ ق طنطا وبتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضت تلك المحكمة بتعيين خير لتطبيق مستندات الطرفين على الأطيان موضوع النزاع لبيان ما إذا كانت وقت وقفها في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ تدخل في ملك الواقف أو في ملك زوجته وليان مالك الأطيان التي كان يضع اليد عليها فاطر الوقف المستأنف ضده باعتبار أنها الموقوفة والتي نزع ملكيتها للمنافع العامة وهي تدخل في ملك الواقف أصلا أم لا وقدم الخبير تقريرا انتهى فيه إلى أن الأطيان موضوع النزاع كانت وقت وقفها تدخل ضمن أطيان الواقف لا ضمن أطيان زوجته وأن الواقف وزوجته كانا قد رهنا في سنة ١٩٠٦ أطيانا للبنك العقاري رهنا تأمينا ضمانا لدين عليهما من ضمنها ١٧ ف و ٢٢ ط و ٢٠ س وهي نفس القطعة التي تقع ضمنها العين موضوع النزاع — وأن مالك الأطيان التي كان المستأنف ضده (الناظر) يضع يده عليها باعتبار أنها الموقوفة والتي نزع ملكية جزء منها للمنافع العامة هو أحمد الألفي غنيم حتى ١٩٤٢/٤/٣ وأن القدر موضوع النزاع وهو الموقوف يدخل في عقد القسمة المسجل في ١٥ مارس سنة ١٩١٢ وقد اختص به السيد أحمد الألفي غنيم بموجب هذه القسمة — وبتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة استئناف طنطا بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده بصفته — وبتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٦ طعنت وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف المرحوم أحمد الألفي غنيم الخيري في هذا الحكم بطريق النقض وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على رأيها الذي أبدته في المذكرة التي كانت قد قدمتها وطلبت فيها نقض الحكم وقررت دائرة الفحص بجلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٠ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة حدد لظنه جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في بطلان الحكم لا بتناؤه على إجراءات باطلة ذلك أنه بعدم دور القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ الذي نظر وزارة الأوقاف على جميع الأوقاف الخيرية أصبحت هي الناظرة على الوقف موضوع النزاع وزالت بذلك صفة الناظر السابق محمود محمد بدوي غنيم الذي رفع

الدعوى الابتدائية مما كان يقتضى قانونا انقطاع الحصومة حتى تمثل وزارة الأوقاف في الدعوى وتوجه إليها الحصومة ولما كان ذلك لم يتبع وسارت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ضد الناظر السابق الذى لا يمثل جهة الوقف فإنه يترتب على ذلك بطلان كل اجراء ثم بعد زوال صفة هذا الناظر وبالتالى بطلان الحكم الذى صدر بناء على هذه الإجراءات الباطلة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر — نص في مادته الثانية على أنه ” إذا كان الوقف على جهة بر كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لمعين بالإسم “ ونص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة على أنه ” على من انتهت نظارته أن يسلم أعيان الوقف للوزارة مع جميع الأموال التابعة له والبيانات والمستندات المتعلقة به وذلك في مدى ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون “ ونص في الفقرة الثالثة من هذه المادة على أن ” يعتبر الناظر حارسا على الوقف حتى يتم تسليمه “ وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه الفقرة وقد اتخذ القانون حلا وقتيا لمشكلة شغور الوقف وتسليم أعيانه للناظر الجديدين بالنص على اعتبار الناظر في فترة الانتقال يد حارس حتى لا يباحث الوقف ضرر من إهماله في هذه الفترة لأن الحارس مسئول عن الوقف مسئولية الناظر “ ولم يغير القانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ من أحكام القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ سوى أنه جعل الاستثناء الوارد في المادة الثانية من هذا القانون قاصرا على الحالة التى يشترط فيها الواقف النظر لنفسه دون المعين بالإسم واقتصر التعديل الذى أدخله على باقى نصوص القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ على ما يجعل هذه النصوص متسقة مع التعديل الذى عدل به نص المادة الثانية المذكورة وبقيت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة التى تقضى باعتبار الناظر حارسا على الوقف حتى يتم تسليمه على حالها لم تتغير — لما كان ذلك وكان من مقتضاه أن محمود محمد بدوى ضميم الذى كان ناظرا على الوقف الخيري موضوع النزاع وأقام الدعوى الابتدائية بصفته هذه قد أصبح بحكم القانون حارسا على هذا الوقف من تاريخ العمل بالقانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وهو ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ وقد ظلت له هذه الصفة حتى صدر الحكم الابتدائي في الدعوى وطوال نظر الاستئناف المرفوع عليه إذ لم تقدم

الطاعة ما يفيد أنه قام بتسليم الوقف إليها قبل صدور الحكم الإستثنائي المطعون فيه كما أنها لم تتدخل في الاستئناف مدعية زوال صفة الحارس عنه — وكانت هذه الصفة التي أسبغها عليه القانون تجعل له صفة المخاصمة عن الوقف والدفاع عن مصلحته لدفع ما قد يحق به من ضرر — فلإن إجراءات الدعوى تكون قد وجهت إلى من له صفة في تمثيل الوقف ومن ثم يكون البطلان المدعى به على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى في الوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله فيما قضى به من جواز تملك الواقف وذريته الأعيان الموقوفة بالتقادم إذا ما غيروا صفة وضع يدهم تأسيسا على أن تغيير صفة وضع اليد من جانب الواقف وذريته تصاحب مسوغا لملكهم الوقف بالتقادم طالما أنهم جابهوا الوقف بوضع يدهم بنية التملك في حين أن القواعد القانونية الصحيحة تقضى بأن الواقف وخلائه العام من ورثته ملزمون نحو الوقف بضمان عدم التعرض له في الأعيان الموقوفة وهذا الالتزام يظل قائما شاغلا لذمة الواقف وورثته لا ينقضى بالتقادم أبدا لأن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض فليس الأمر أمر تغيير صفة في وضع اليد من صفة عارضة إلى صفة وضع اليد بنية التملك كما قال الحكم خطأ بل إن الأمر هو التزام بضمان عدم التعرض وهو التزام لا يمكن أن ينقضى بفعل من جانب الملتزم أو ورثته .

وحيث إن النعى بهذا الوجه مردود بأنه وإن كانت القواعد الشرعية تقضى بوجوب المحافظة على أبدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها من الدوام محبوسة أبدا عن أن يتصرف فيها بأي نوع من التصرفات وبأن الواقف وذريته وتأخر الوقف والمستحقين فيه والمستأجرين والمستحكرين له وورثتهم مهما تسلسل توريثهم لا يقبل من أيهم أن يحدد الوقف أو يدعى ملكيته لأنهم جميعا مدينون له بالوفاء لأبدية إلا أن مناط حظر تملك هؤلاء جميعا للأعيان الموقوفة — على ما تقضى به قواعد القانون المدني هو أن يظل وضع يدهم بصفاتهم تلك لأن وضع يدهم يكون عندئذ وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال أما إذا حصل تغيير صفة وضع يد أيهم تغييرا يزيل عنه صفة الوقفية — ويكون ذلك إما بفعل الغير وإما بفعل من الحائز يعتبر معارضة لحق المالك كأن يتعرض

الغير للحائز فيدعى هذا الملكية أو يعارض الحائز حق المالك بعمل ظاهر —
فإن الحائز ولو كان واقفا وناظرا على الوقف يستطيع بعد تغيير صفة وضع يده
على هذا النحو كسب المال الموقوف بالتقادم إذا ما توافرت لديه شروط وضع
اليده المكسب للملك بالمدة الطويلة ودامت حيازته له مدة ثلاث وثلاثين سنة ،
وهي المدة المقررة — لكسب الأموال الموقوفة بالتقادم ذلك أن الأساس
التشريعى للتملك بالتقادم الطويل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو
قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد فتى
استوفى وضع اليده الشروط القانونية التى تجعله سببا مشروعا للتملك جاز لصاحبه
أيا كان التملك ولا يحول دون ذلك التزامه بضمان التعرض أو بالوفاء للوقف لأن
التقادم سبب قانونى للتملك لا اعتبارات ترجع إلى وجوب استقرار التعامل ويستطيع
غير المالك ولو كان ملتزما بأحد هذين الأمرين أن يملك بهذا السبب لأنه
ليس فى القانون ما يحرمه من هذا التملك .

وحيث إن الطاعة تنعى فى الوجهين الثانى والثالث من السبب الثانى على
الحكم المطعون فيه خطأ فى القانون ذلك أنه اعتبر قيام الواقف برهن عين
الوقف رهنا تأمليا وقيام ابنه من بعده برهن هذه العين انكارا منها للوقف
وبالتالى عملا ينطوى على تغيير صفة وضع يدهما إلى وضع يده مملك حالة أن
قيام الواقف وابن من بعده بالرهن لا يفيد أكثر من تقديمهما عين الوقف ضمنا للوفاء
بديونهما هذه الديون التى قد تكون نيتهما منصرفا إلى سدادها دون مساس
بعين الوقف ودون انكار منهما للوقف أو انصراف إلى تغيير فى صفة وضع اليده
وليس الرهن التامى بذاته مما ينقل الملك عن الراهن وبالتالى فلا يتصور أيضا
أن ينقل الملك عن الوقف هذا إلى أن قول الحكم بأن الواقف قد جابه الوقف
فى شخصه كناظر بتغيير صفة وضع يده الذى تم بإجرائه الرهن — هذا القول خاطئ
إذ أن الواقف كان يجمع فى شخصه صفة الواقف وصفة المقتصب للمال الموقوف
فى حين أن المجابهة لا تكون الا من شخص يملك الدفاع عن الوقف حتى يمكن أن يتصور
قيام المجابهة وحتى يمكن أن تتاح لصاحب المال المقتصب وهو الوقف فى صورة
الدعوى الحالية فرصة المطالبة بحقه والدفاع عنه أما حيث تجتمع الصفتان
فى شخص واحد فإنه يتعذر على الوقف لهذا السبب المطالبة بحقوقه قبل المقتصب
مما يترتب عليه وقف سريان التقادم طوال المدة التى قامت فيها هذه الحالة .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الأول صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد فى أسبابه القواعد القانونية التى سبق لهذه المحكمة أن قررتها فى شأن تلك الأعيان الموقوفة بالتقادم قال "وحيث إنه بتطبيق القواعد المتقدمة على واقعة الدعوى الحالية يبين أن نية الواقف فى سنة ١٩٠٦ قد وضحت وضحاً ظاهراً صريحاً فى مجابهة جهة الوقف فى شخصه كناظر عليه بإعتراجه إنكار ملكية الوقف للعين الموقوفة والاستئثار بها دونه ودليل ذلك قيامه برهن هذا القدر بإعتباره ملكاً خاصاً للبنك العقارى المصرى بموجب عقد الرهن التأمينى المحرر فى ١٩٠٦/٧/٤ والمقيدة قائمته فى ١٩٠٦/٧/٧ والتى تجدد قيدها فى ١٩١٦/٥/٢٠ ولا أدل على ذلك أيضاً من وضع يد الناظر الذى أقيم بعد وفاة الواقف على قطعة أرض أخرى على اعتبار أنها الموقوفة ثم وضع ورثة أحمد الألفى غنيم يدهم على أرض النزاع من تاريخ وفاة المورث باعتبار أنها آلت إليهم ميراثاً عن والدهم تلقوها عنه كملك لا وقف واختص بها السيد الألفى غنيم ضمن ما اختص به من أعيان التركة بموجب عقد القسمة المؤرخ ١٩١٢/٣/٢ ومسجل فى ١٩١٢/٣/١٥ ثم قام برهنها إلى البنك العقارى باعتبارها ملكاً له فى ١٩٢٣/٤/٧ ثم نزح البنك ملكيتها ورسى مزادها على مورث المستأنفين فى ١٩٣٧/٥/١٩ .

وحيث إنه باحتساب مدد وضع اليد بنية الملك المستوفى شرائطه القانونية وضمها بعضها إلى بعض من يوليه سنة ١٩٠٦ حتى تاريخ المنازعة فى وضع اليد فى سنة ١٩٤٣ يتبين أنه مضت أكثر من ثلاث وثلاثين سنة وهى المدة المقررة لاكتساب ملكية الوقف" — وما قرره الحكم فى التدليل على تغيير صفة وضع يد الواقف وورثته من بعده تغييراً يؤدى إلى كسبهم العين الموقوفة بالتقادم غير صحيح فى القانون ذلك أن الواقف الذى هو مستحق للوقف وناظر عليه لا يمكن أن يكون وضع يده على العين الموقوفة إلا بصفة وقتية باعتبار أنه متفع أو مدير لشئون العين بالنيابة عن جهة الوقف فحكم المادة ٧٩ من القانون المدنى القديم (٩٧٢ من القانون الحالى) يسرى عليه وعلى ورثته من بعده مهما تسلسل تورثهم وطال وضع يدهم ولا يستطيع أيهم أن يملك العين بالمدة الطويلة الأبعد أن يغير صفة وضع يده تغييراً يزيل عنه صفة الوقفية وهذا التغيير لا يكفى فيه مجرد تغيير الحائز نيته بل يجب أن يقترن تغيير النية بفعل إيجابى ظاهر يجابهه حق المالك بالإنكار الساطع

والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزعم إنكار الملكية على صاحبها والإستئثار بها دونه — والرهن التأميني الذي لا يتجرد فيه الراهن عن الحياة ولا يقترن بأى مظهر خارجى تتبين منه نية الغصب لا يمكن أن يتم به تغيير صفة الحياة على النحو الذى يتطلبه القانون كما أن مجرد وضع يد أولاد الواقف بعد وفاته على العين الموقوفة بنية الملك عقب قسمة أجروها فيما بينهم ثم مجرد قيام أحدهم برهن العين الموقوفة رهنا تأمليا للبنك العقارى ووضع يد الناظر الذى أقيم بعد وفاة الواقف على قطعة أرض أخرى على اعتبار أنها الموقوفة — أى هذه الأمور لا شىء فيها يمكن قانونا اعتباره مغيرا لسبب وضع يد أولاد الواقف إذ أنه لما كان الثابت أن الواقف إذ وقف العين الموقوفة محل النزاع قد كان هو المستحق لريعها والناظر عليها طوال حياته فهو إلى أن توفى كان وضع يده وقتيا بسبب الاستحقاق والنظر فأولاده الذين خلفوه فى وضع اليد يكون وضع يدهم بذاته مشوبا بالوقتية تحكم المادة ٧٩ من القانون المدنى القديم . وحتى لو صح أنهم بعد وفاة مورثهم وضعوا يدهم على العين الموقوفة بنية الملك فإن ذلك لا يكفى لكسبهم الملكية مادام أن تغيير نيتهم لم يقترب بفعل ظاهر يجابه حق جهة الوقف — والرهن التأميني الذى صدر من أحدهم وهو السيد الألفى غنيم شأنه شأن الرهن الصادر من الواقف لا يتم به تغيير صفة الحياة كما أن وضع يد الناظر الذى خلف الواقف فى النظر على الوقف على عين أخرى باعتبار أنها العين الموقوفة غير ذى دلالة على تغيير صفة وضع يد أولاد الواقف على الوقف لأنه فضلا عن جواز أن يكون وضع اليد هذا قد حصل بطريق الخطأ ليس إلا فإن هذا الأمر على أى حال لا يمكن أن يفيد منه فى الادعاء بتغيير صفة الحياة إلا صاحبه فأولاد الواقف لا شأن لهم به . وهو لا يعتبر معارضة منهم لحق جهة الوقف فى العين الموقوفة — وإذن فإنه على الأقل إلى تاريخ قيام البنك العقارى بنزع ملكية العين الموقوفة ورسو مزادها على مورث الطاعنين فى ١٩ من مايو سنة ١٩٣٧ لا يمكن أن تكون هناك شبهة فى أن وضع اليد كان وقتيا ولا يدخل

البتة في مدة التقادم ولما كان لم يمض من التاريخ المذكور حتى تاريخ رفع الدعوى وهو ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ لمدة الثلاث وثلاثين سنة المقررة لكسب الأموال الموقوفة بالتقادم — فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن مورث الطاعنين قد اكتسب ملكية العين الموقوفة بالتقادم وأسس على ذلك قضائه برفض دعوى جهة الوقف بملكيتها لهذه العين وطلب تسليمها إليها يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث ما أثارته الطاعنة في باقي أوجه الطعن خاصا بوقف سريان التقادم بسبب شغور الوقف من النظر وبسبب تعذر مطالبة الوقف بحقوقه لاجتماع صفتي الناظر والمعتصب في الواقف .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه — ولما سلف بيانه يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عتلم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق امماعيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١٤٣)

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٢٦ القضائية :

موظفون "فصلهم" . مجلس التأديب . "صلاحية أعضائه للحكم" .

قواعد العدالة والأصول العامة في إجراءات التقاضى توجب ضمان حيادة القاضى . هذه القاعدة
تسرى على الدعوى التأديبية وهى قوية الشبه بالدعوى الجنائية ويترتب على القرار الصادر من مجلس
التأديب نتائج خطيرة . حرص المشرع على النص على هذه القاعدة فى المادة ٨٧ ق ٢١٠ سنة ١٩٥١
بشأن موظفى الدولة . سبق إبداء رئيس مجلس التأديب رأى بإحالة موظف إلى المحاكمة التأديبية
وإبداء أحد أعضاء المجلس من قبل رأيه بإدانته لا تتوفر أسباب الحيادة وتنفى صلاحيتها لمحاكمة
الموظف . قرار مجلس التأديب فى هذه الحالة يفصل الموظف مخالف للقانون .

تقضى قواعد العدالة والأصول العامة فى إجراءات التقاضى بوجوب توفير
الضمانات للتقاضين حتى تصدر الأحكام لهم أو عليهم من قضاة بعيدين عن الهوى
لا تقوم لديهم أسباب قوية لا يمكن مع قيامها أن يصدروا أحكامهم بغير ميل .
وتسرى هذه القاعدة على الدعوى التأديبية — ولولم يوجد نص تشريعى —
فهى قوية الشبه بالدعوى الجنائية ويترتب على القرار الصادر فيها من مجلس
التأديب نتائج خطيرة بالنسبة إلى الموظف مما يوجب تحقيق ضمان حيادة القاضى
الذى يجلس منه مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام ، وحتى يطمئن الموظف
إلى عدالة قاضيه وتحوره عن الميل والتأثر ، وهو ما حرص المشرع على النص عليه
فى المادة ٨٧ من القانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة . ومتى
كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه كان لرئيس مجلس التأديب الذى حوكم
أمامه الطاعن رأى سابق فى إحالته إلى المحاكمة التأديبية وأن أحد أعضاء المجلس
هو الذى أجرى التحقيق معه وأبدى رأيه كتابة بإدانته مما لا تتوافر معه أسباب

الحيدة الواجب توافرها بهما وتنتفى معه صلاحيتهما لمحاكمة الطاعن تأديبيا .
ومن ثم فيكون قرار المجلس المخصوص الذى قضى بتأييد قرار مجلس التأديب
بفصل الطاعن رغم ذلك قد خالف القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر
القرار الصادر بفصل الطاعن صحيحا قد خالف القانون كذلك
بما يستوجب نقضه (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٠٥٣ سنة ٤٨ كلى القاهرة ضد رئيس
مجلس الوزراء ووزير الصحة وطلب إلزام وزارة الصحة فى مواجهة رئاسة مجلس
الوزراء بأن تدفع له مبلغ ٣٧٢٨٥ جنيها وفوائده لاستنادا إلى أنه عين فى وظيفة
طبيب بكتريولوجى بالدرجة الخامسة بوزارة الصحة فى ١٩٢٨/١/٢٥ بمرتبة
قدره ٣٢ جنيها شهريا ولكن المدير الجديد للقسم اضطهده وحرمه من الدرجة
الرابعة التى كان مرشحا لها ومن إيفاده إلى بعثة فى الخارج ثم عمل على نقله إلى
السويس وحرض مسؤوليه على مخالفة أوامره ومن بينهم كاتب المعدل والمساعد
واتهمى الأمر بهما إلى أن دبرا طريقة للإيقاع به ترتب عليها أن أحيل إلى مجلس
تأديب قرر فصله فى ١٩٣٤/٧/٥ وتأيد هذا القرار بحكم المجلس المخصوص الصادر
فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ — وقال إن انعقاد مجلس التأديب وقع باطلا وكذلك
المجلس المخصوص لاشتراك بعض أعضاء مجلس التأديب فى التحقيق معه وإبداء
الرأى فيما نسب إليه قبل انعقاد ذلك المجلس وترتب على هذا الأمر حرمانه من

(*) راجع بالنسبة للجان تقدير الضرائب ولجان الطعن نقض مدنى ١٩٥٨/٣/١٣ فى الطعن
رقم ٤٦ سنة ٢٤ ق ونقض مدنى ١٩٥٨/١٢/٢٥ فى الطعن رقم ٣٢٩ سنة ٢٤ ق ونقض مدنى
٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ فى الطعن رقم ٤٠٢ سنة ٢٣ ق .

العمل في وظائف الحكومة وغيرها ولذلك فإنه يطالب بمبلغ التعويض على أساس أن مبلغ ٢٧٢٨٥ جنيهًا هو قيمة ماضع عليه من مرتب بسبب فصله بالمخالفة للقانون ومبلغ ١٠٠٠٠ جنيه كتعويض أدبي ومادى — فقضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٣ بإلزام وزارة الصحة في مواجهة مجلس الوزراء بأن تؤدي للطاعن تعويضًا قدره ٢٥٠٠ ج والمصروفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأسست حكمها على أن ما قاله الطاعن من أن الدكتور أحمد حلمى والدكتور على توفيق شوشه اللذين رأس أولهما مجلس التأديب واشترك ثانيهما فيه وكانا قد أبديا رأيهما من قبل انعقاد المجلس له سنده في الأوراق وأنهما يفقدان بذلك الحيدة التى يجب توافرها فى القاضى وأنه مادام قد ثبت ذلك فإنه يتعين تعويض الطاعن تعويضًا يتناسب مع ما أصابه من ضرر مادى وأدبى نتيجة فصله من وظيفته بموجب قرار مجلس التأديب الابتدائى والمجلس المخصوص الذى استند إلى ذلك القرار فاستأنف المطعون عليهما الحكم كما استأنفه الطاعن وبني استئناف الأولين على أن محكمة أول درجة قد أخطأت فى القياس على القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة وأن قرارات مجلس التأديب ليست قرارات قضائية يتمتع فيها على العضو الذى أبدى رأيه أن يشترك فى المحاكمة وبني استئناف الطاعن على أن المحكمة لم تلاحظ ما فات عليه من مرتب لو ظل فى خدمة الحكومة وأنها أشارت إلى أنه التحق بعمل آخر باحدى البلاد العربية مع أن ذلك غير صحيح — وقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٥ بضم الاستئنافين وبقبولهما وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبالغائه فيما عدا ذلك ورفض دعوى الطاعن وأسست حكمها على أن مجلس التأديب الذى حوكم أمامه الطاعن شكل تشكيلا صحيحا طبقا للقرار الوزارى رقم ٤٠٥ الصادر فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٣١ فلا يعيبه أن لرئيسه رأى سابق فى إحالة المدعى إلى مجلس التأديب ولا يعيبه أن أحد أعضائه هو الذى أجرى التحقيق مع الطاعن وأنه أبدى رأيه كتابة بادانته وأنه لم يرد بالقانون ولا بالقرار الوزارى المشار إليه أى حظر حول عدم صلاحية الرئيس أو العضو لنظر الموضوع سواء لسبب سبق ابداء الرأى أو بسبب سبق توليه التحقيق فى الموضوع المطروح على المجلس وأنه لا يمكن استنتاج عدم الصلاحية لنظر الموضوع المطروح على مجلس التأديب من المبادئ

العامة الخاصة بتشكيل المحاكم القضائية أو من طريق القياس على القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة والذي صدر فيما بعد ذلك لأن الحظر في تلك الأحوال وردت عنه نصوص صريحة - وبتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على مذكرة التي طلبت فيها نقض الحكم وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في الأسباب الأربعة الأولى على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه ذهب إلى أن مجلس التأديب الذي حوكم الطاعن أمامه شكل تشكيلا غير معيب وأنه لا يعيبه أن يكون لرئيسه رأى سابق في إحالة الطاعن إلى مجلس التأديب وأن أحد أعضائه هو الذي أجرى التحقيق مع الطاعن وأبدى رأيه كتابة بإدانته وأنه أسس قضاءه على عدم وجود نص في القانون أو في القرار الوزاري الصادر في ١٠/٤/١٩٣١ يقرر عدم صلاحية الرئيس أو العضو في هذه الحالة وأنه لا يمكن استنتاج عدم الصلاحية لنظر الموضوع المطروح على مجلس التأديب من المبادئ العامة الخاصة بتشكيل المحاكم القضائية أو من طريق القياس بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة لأن الحظر في تلك الأحوال وردت عنه نصوص صريحة وأن تقدير المانع الذي يبنى عليه عدم صلاحية الهيئة أو أحد أعضائها إنما هو من عمل المشرع .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه وإن كان القرار الوزاري رقم ٤٠٥ الصادر في ٤ أكتوبر سنة ١٩٣١ بشأن تشكيل مجلس تأديب موظفي وزارة الصحة لم ينص على أحوال عدم صلاحية رئيس المجلس أو أحد أعضائه للاشتراك في مجلس التأديب المذكور كما أن القوانين والأوامر الإدارية التي كانت معمولاً بها وقت انعقاد ذلك المجلس لم تكن تتضمن قاعدة مكتوبة في خصوص وجوب توفر أسباب الحيدة في أعضاء مجلس التأديب إلا أن عدم النص على هذه القاعدة في ذلك الوقت ليس معناه عدم مريان حكمها بالنسبة إلى الدعوى التأديبية لأن

هذا الحكم تمليه قواعد العدالة والأصول العامة في إجراءات التقاضي والتي توجب توفير الضمان للمتقاضين حتى تصدر الأحكام لهم أو عليهم من قضاة يعيدين عن الهوى وألا تكون قد قامت بهم أسباب قوية لا يمكن مع قيامها أن يصدروا أحكامهم بغير ميل — لأن الدعوى التأديبية قوية الشبه بالدعوى الجنائية ويترتب على القرار الصادر فيها نتائج خطيرة بالنسبة إلى الموظف مما يجب أن يتوافر معه للموظف المرفوعة عليه تلك الدعوى ضمان حيده القاضي الذي يجلس منه مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام وحتى يطمئن الموظف إلى عدالة قاضيه وتجرده عن الميل والتأثر . وقد حرص المشرع عند إصداره القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على تقرير هذه القاعدة فنص في المادة ٨٧ منه على أنه في حالة وجود سبب من أسباب التنحي المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة إلى رئيس المجلس أو أحد عضويه يجب التنحي عن نظر الدعوى التأديبية وأنه للموظف المحال إلى المحكمة حق طلب تنحيه . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه كان لرئيس مجلس التأديب الذي حوكم أمامه الطاعن رأى سابق في إحالته إلى المحاكمة التأديبية وأن أحد أعضاء المجلس هو الذي أجرى التحقيق معه وأبدى رأيه كتابة بإدانته مما لا تتوفر معه أسباب الحيده الواجب توفرها بهما وتنفي صلاحيتهما لمحاكمة الطاعن تأديبياً . وكان المجلس المخصوص قد قضى بتأييد القرار الذي أصدره مجلس التأديب رغم ما شابه من عيوب على النحو السالف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن القرار الصادر بفصل الطاعن صحيحاً قد خالف القانون كذلك بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١

برئاسة السيد محمد متولى عتلم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق الصمغيل ،
وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد اللطيف مرمي المستشارين .

(١٤٤)

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٦ القضائية :

بشارك . ” المعارضة في قرار اللجنة الجزائية ” . ” ميعادها ” .

ميعاد المعارضة في قرار اللجنة الجزائية وفقا للمادة ٣٣ من اللائحة الجزائية هو خمسة عشر يوما
من تاريخ ارسال صورة القرار الى الجهة الحكومية التي ينتمى اليها المحكوم اليه . لا يلزم لسريان
هذا الميعاد اعلان المحكوم عليه بالقرار الصادر ضده . نص المادة ٣٣ عام مطلق يسرى حكمه
سواء أكان للمحكوم عليه محل اقامة معلوم أم لم يكن . قصر نص المادة ٣٣ على الحالات التي
يكون فيها المتهم مجهولا أو ليس له محل اقامة معلوم . مخالفة ذلك للقانون .

جرى قضاء محكمة النقض على أن ميعاد المعارضة في قرار اللجنة الجزائية —
وفقا للمادة ٣٣ من اللائحة الجزائية — هو خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ
ارسال صورة القرار الى الجهة الحكومية التي ينتمى اليها المحكوم عليه . ولا يلزم
لسريان هذا الميعاد اعلان المحكوم عليه بالقرار الصادر ضده . فإذا لم ترفع
المعارضة خلال الميعاد سالف الذكر أصبح القرار نهائيا . وقد أطلق الشارع
نص المادة ٣٣ المذكور وعممه على كل متهم صدر قرار ضده من اللجنة الجزائية
سواء أكان له محل اقامة معلوم أم لم يكن . وإذن فبقي كان الحكم المطعون فيه
قد قرر أن ارسال القرار الى الجهة الحكومية التي ينتمى اليها المتهم لا يحدث
أثره بالنسبة لسريان ميعاد المعارضة إلا إذا كان المتهم مجهولا أو لم يكن له محل
اقامة معلوم فإنه يكون قد خالف القانون * .

* راجع نقض مدني ١٨/٥/١٩٦١ في الطعن ٣١٨ سنة ٢٦ ق (قاعدة رقم ٧٥ بالمدني
الثاني السنة الثانية عشرة من مجموعة المكتب الفني) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — حسبما يبين من الأوراق — فى أن المطعون عليه أقام المعارضة رقم ٢٣٢ سنة ١٩٥٢ أمام محكمة القاهرة الابتدائية قائلا إنه فى شهر مايو سنة ١٩٥١ كان قد شحن كمية من العسل إلى ناحية مركز عنيبه وأن قومندان قسم سواحل أسوان استولى عليها وصدر قرار مصلحة الجمارك بمصادرتها باعتبارها مهربة وأنه لما أعلن بهذا القرار فى شهر فبراير سنة ١٩٥٢ طارض فيه بصحيفة معلقة لوكيل جمر ك القاهرة فى ١٩٥٢/٢/٧ وطلب الحكم بإلغاء القرار المعارض فيه . ودفعت مصلحة الجمارك بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد تأسيسا على أن القرار أرسل لمديرية أسوان فى ١٩٥٢/١/٩ وكان يتعين على المعارض أن يرفع المعارضة فى ظرف ١٥ يوما من ذلك التاريخ عملا بالمادة ٣٣ من لائحة الجمارك أما وقد رفع المعارضة فى ١٩٥٢/٢/٧، فإنها تكون بعد الميعاد ومحكمة أول درجة أقرت هذا النظر وحكمت فى ١٩٥٢/١١/٢٧ بعدم قبول المعارضة شكلا — استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف ٤٢ سنة ٧٠ أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه وبتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول المعارضة شكلا لرفعها فى الميعاد وبإعادة الملف إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوع المعارضة وأسست قضاءها هذا على أن إرسال صورة القرار إلى المديرية لا يحدث أثره فيما يختص بميعاد المعارضة إلا فى الأحوال التى يكون فيها صاحب الشأن مجهولا ولا يكون له محل إقامة معلوم فإذا كان لصاحب الشأن محل إقامة معلوم فإنه يتعين أن يصله القرار حتى يبدأ ميعاد المعارضة وقد نظرت محكمة أول درجة موضوع المعارضة وحكمت فيه فى ١٩٥٥/٤/١٦ بإلغاء قرار اللجنة الجمركية المعارض فيه بكامل أجزائه واعتباره كأن لم يكن . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة

(الاستئناف ٥٩١ سنة ٧٢ ق تجارى) ، وفى ١٢/٢٠/١٩٥٥ صدر الحكم بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف فطعن الطامنة بطريق النقض فى هذا الحكم وفى الحكم الاستئنافى الصادر فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ القاضى بقبول المعارضة شكلا وذلك بتقرير مؤرخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ وطلبت للأسباب الواردة به نقضهما ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وبها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت الإحالة لنقض الحكمين وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة نظر الطعن بجلسة ١٤/١٢/١٩٦١ وبها صممت النيابة على رأيها سالف الذكر .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه الاول الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩٥٤ قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه حين أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول معارضة المطعون عليه شكلا على أن إرسال صورة القرار إلى المديرية لا يحدث أثره فيما يختص بميعاد المعارضة إلا فى الأحوال التى يكون فيها صاحب الشأن مجهولا أو لا يكون له محل إقامة معلوم فإن كان معروفاً أولاً محل معلوم فإن الميعاد لا يفتح إلا بوصول القرار إليه لأن جهة الإدارة ليست خصماً حتى يبدأ ميعاد المعارضة من تاريخ تسليم صورة القرار إليها — وهذا الذى قرره الحكم مخالف لنص المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية الذى يقضى بسريان ميعاد الطعن من تاريخ إرسال قرار اللجنة إلى جهة الإدارة.

وحيث إن هذا النعى فى عمله ذلك أن المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية تنص فى فقرتها الخامسة على أنه يجب أن ترسل صورة من قرار اللجنة الجمركية فى يوم صدوره أو فى اليوم التالى إلى السلطة القنصلية إذا كان المتهم أجنبياً أو إلى الحكومة المحلية إذا كان وطنياً ثم نصت فى الفقرة السادسة منها على أنه "إذا لم يرفع المتهم معارضة ولم يعلنها للمحمر فى مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الحكومة المتنى إليها يصبح القرار نهائياً ولا يقبل الطعن فيه بأى وجه من الوجوه" ومفاد هذا النص أن المشرع لم يستلزم إعلان صاحب الشأن بالقرار الصادر ضده ولم يشترط علمه به بل جعل من تاريخ إرسال هذا القرار إلى الجهة الحكومية التى ينتمى إليها المتهم بدء لسريان الميعاد الذى حدده لرفع

٢٠ (١٩) ٢٠

المعارضة فيه فإذا لم يرفعها في خلال هذه المدة أصبح القرار نهائيا وقد اطلق
المشرع هذا النص وعممه على كل متهم صدر قرار ضده من اللجنة الجمركية له
محل إقامة معلوم أو ليس له محل إقامة معلوم فقول الحكم المطعون فيه الصادر
في الاستئناف ٤٢ سنة ٧٠ أن إرسال القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها
المتهم لا يحدث أثره بالنسبة لسريان ميعاد المعارضة إلا إذا كان المتهم مجهولا أو
لا يكون له محل إقامة معلوم ، هذا القول مخالف للقانون إذ فيه تحديد وتخصيص
حيث قصد المشرع إلى الاطلاق والتعميم ومن ثم يتعين نقض هذا الحكم في قضائه
بقبول المعارضة ، ولما كان الحكم الثانى الصادر في الاستئناف ٥٩١ سنة ٧٢ ق
مؤسسا على الحكم الأول فإنه يتعين نقضه عملا بالمادة ٤٤٧ من قانون
المرافعات .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إن الثابت أن قرار اللجنة الجمركية الصادر ضد المطعون عليه قد أرسل
إلى مديرية أسوان في ٩ يناير سنة ١٩٥٢ وأنه لم يعارض فيه إلا في ٧ فبراير
سنة ١٩٥٢ أى بعد الميعاد المحدد قانونا للمعارضة فإن المعارضة تكون غير مقبولة
شكلا ويتعين لذلك رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

القسم الثالث

فهرس هجائي

للاحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص
والهيئة العامة لاواد المدنية والتجارية
ومن الدائرة المدنية ودائرة الأحوال الشخصية

السنة الثانية عشرة

١ - الأحكام الصادرة من محكمة تنازع الاختصاص

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	اختصاص محكمة التنازع :
١١ ع ١	...	مناطق اختصاص محكمة التنازع وفقا للسادة ٢/١٦ من القانون رقم ١٩٥٩/٥٦ هو وجود حكيم متناقضين أحدهما صادر من جهة القضاء العادي والآخر من جهة القضاء الإداري ...
٧١ ع ٢	...	طلب تعيين الجهة المختصة : طلب إلغاء حكم غيابي صادر من محكمة بدائية جزائية بتجريد الطالب من الجنسية السورية . اختصاص القضاء العادي بنظره لا يغير من ذلك أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة قد جعل القضاء الإداري صاحب الولاية في نظر هذا النزاع ...

٢ - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(١)
		أحوال شخصية . اختصاص . أوراق تجارية
		أحوال شخصية
٣٣٩	٢٤١٥	هدايا الخطبة تعد من قبيل الهبات . القضاء بردها يخرج عن ولاية المحاكم الروحية... (راجع اختصاص) .
		اختصاص
		إختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض:
		التزاع السلي والإيجابي ومخالفة قواعد الأصول والقانون .
		عدم قصر اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض —
		في مسائل الأحوال الشخصية — على نظر النزاع السلي أو الإيجابي
		على الاختصاص بين مختلف محاكم الأحوال الشخصية بالاقليم
		الشمالى ، للهيئة ولاية الفصل في مخالفة الأحكام الصادرة من تلك
		المحاكم لقواعد الأصول والقانون ، ممارستها لهذه الولاية بوصفها
٣٤١	٢٤١٦	جهة طعن لا محكمة تنازع... ..
		إختصاص المحاكم الروحية في الاقليم الشمالى :
		هدايا الخطبة تعد من قبيل الهبات . القضاء بردها يخرج عن
٣٣٩	٢٤١٥	ولاية المحاكم الروحية . نقض . عدم الاختصاص

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	أوراق تجارية
٣٣٤	١٤ ع ٢	رجوع الحامل على المظهر بعد مطالبة المسحوب عليه وامتناعه عن الوفاء . عدم وجوب توجيه الاحتجاج بعدم الوفاء إلى المظهر
		(ق)
		قضاة
		(طلبات رجال القضاء)
		إجراءات الطلب :
		١ - مفاد المادة ١/٩١ - ٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ أن يتم إيداع عريضة الطلب بحضور الطالب أو من ينفيه أمام الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض وأن يثبت ذلك الإيداع على وجه رسمي وإلا كان الطلب غير مقبول شكلا . لا يغنى وصول الطلب إلى قلم الكتاب بالبريد أو بآية وسيلة أخرى
٢٥	١٤ ع ٥	٢ - اختصاص مجلس القضاء الأعلى في الطلب . عدم جوازه . آراؤه ليست قرارات إدارية
٣٢٣	١١ ع ٢	٣ - عدم مراعاة الأوضاع المقررة بالمادة ٢٩٤ مرافعات . إحالة غير جائزة في القانون مؤدى ذلك عدم قبول الطلب شكلا ...
٣٢٠	١٠ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٨١	ع ٤	٤ - طلب إلغاء قرار الإحالة إلى المعاش منقطع الصلة بطلب التعويض عن التخطي في الترقية . ليس مكمل له ولا هو من الآثار المترتبة عليه . تقديمه بعد انقضاء ٣٠ يوما على نشر القرار . عدم قبوله شكلا
٢٥١	ع ٥	٥ - ميعاد الطعن بالنسبة لطلبات رجال القضاء والنيابة ٣٠ يوما . المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ ، ٤٢٨ ، من قانون المرافعات
٥٧٧	ع ١٨	٦ - يرفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به ...
		إحالة . سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى :
٣٢٠	ع ١٠	اقتصار الإحالة على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة . عدم جواز الإحالة في المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص . عدم جواز الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض
		إختصاص :
١٠	ع ٣	١ - اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل في طلبات رجال القضاء وفقا للمادة ٣ من قانون السلطة القضائية . ينعقد أيضا بالطلب اللاحق الذي يرفع بعد صدور هذا القانون ما دام مكمل للطلب السابق ويعتبر أثرا من آثاره

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
١٨١	ع ٤	٢ - لا يشترط لاختصاص الهيئة العامة أن يكون الطالب وقت تقديم طلبه من رجال القضاء العاملين يكفي أن يكون صادرا في شأن قاض ولو زالت عنه هذه الصفة عند تقديم طلبه
٤١١	ع ٨	٣ - طلب اعتبار أقدمية الطالب سابقة على زميل له وإن كانت أثرا مباشرا لإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلا أن الحكم به يخرج عن ولاية محكمة النقض ...
٣٢٨	ع ١٢	٤ - اختصاص الهيئة العامة لمحكمة النقض بالنظر في طلبات رجال القضاء في شأن من شئونهم القضائية . طلب تصحيح أقدمية عضو مجلس الشورى الملغى بالإقليم الشمالى . عدم اختصاص الهيئة العامة لمحكمة النقض بالطلب
		استقالة :
٣١٧	ع ٩	استقالة الطالب دون الاحتفاظ بحقه في السير في الطعن المرفوع منه بشأن تخطيه في الترقية مؤدى ذلك اعتبار الطلب غير مقبول ...
		أقدمية :
		١ - أثر قرار استبعاد اسم المحامى من جدول المحامين المشتغلين لعدم سداده اشتراك النقابة على تحديد أقدميته عند تعيينه في القضاء .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
١٠	ع ٣	اعتبار ممارسة المحامى لعدله أثناء فترة استبعاده ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في المادتين ٢٠ من القانون رقم ٤٤/٩٨ ٣٤٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين إن أثبتت في بعض الصور أثرها في حق موكله إلا أن هذا الأثر يعتبر معه وما بالنسبة للمحامى إعتبار مدة استبعاد المحامى قاطعة لشرط التوالى الذى استلزمته الفقرة ٣ من المادة ٣ من المرسوم بقانون ١٨٨ / ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ / ٥٥ لمدة ٤ سنوات لمن يعين من المحامين في وظيفة قاض
٣٢٣	ع ١١	٢ — المعينون من خارج السلك القضائى ينطبق عليهم حكم المادة ٥/٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ١٩٤٣/٦٦ ولا يمتد هذا الحكم إلى غيرهم . تحديد الأقدمية على وجه صحيح يستتبع الأسبقية في الترقية
٣٣١	ع ١٣	٣ — تحديد أقدمية من يعين من رجال مجلس الدولة ومحامى إدارة قضايا الحكومة في وظائف القضاء أمر جوازى في حدود المصلحة العامة (راجع اختصاص) .
أهلية :		
٣٨	ع ٧	١ — درجة الأهلية لا تقدر بعنصر الكفاءة الفنية وحده بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها في تحقق الأهلية ودرجاتها
٥٧٣	ع ٣٧	٢ — لم يورد القانون تعريفا لدرجة الأهلية . للجهات المختصة بإجراء الحركة القضائية أن تضع قواعد للتقدير تلتزمها بصفة مطلقة بين القضاة جميعا

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	ترقية
		التدرج في الوظائف القضائية مرده الاختيار القائم على المصاحبة العامة . حق جهة الإدارة إذا قام لديها من الأسباب ما يدل على عدم توافر درجة الأهلية في رجل القضاء في أن تتخطاه في الترقية ١٨ ١٤ ٤
		٢ - الأمر في تطبيق قواعد الاختيار في وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ ليس من إطلاقات السلطة التنفيذية تباشره بلا معقب عليها . مثال ... ٤١ ١٤ ٨
		٣ - الترقية على أساس كشف الأقدمية جوازه لا مخالفة في ذلك للقانون رقم ١٩٥٢/١٨٨ ٣٢٣ ٢٤ ١١
		(راجع أقدمية . أهلية . تفتيش قضائي) .
		تفتيش قضائي :
		ليس في القانون ما يوجب التفتيش على القضاة قبل كل حركة قضائية . وإذا كانت المادة السادسة من قرار وزارة العدل المؤرخ ١٩٥٢/٤/١٧ قد نصت على أن ينتقل المفتشون القضائيون بناء على طلب رئيس التفتيش مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل القاضي من تقارير وبيانات وأوراق كافيًا لتقدير درجة أهليته تقديرًا يطمئن إليه ويمكن معه مقارنة درجة أهليته بدرجة أهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح ... ٥٧٣ ٣ ١٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقدم :
		نص المادة ١٧٢ من القانون المدني نص استثنائي وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل، غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام.
١٨	٤ ع ١٤	مثال
		(ن)
		<u>نقض</u>
		الاحكام الجائز الطعن فيها بالنقض :
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام . حكم لم يصدر من محكمة استئنافية . عدم قبول الطعن بالنقض .
		تقيد الهيئة العامة للواد المدنية بالقواعد التي وضعها القانون ٥٧/٥٩ في بيان ما يجوز الطعن فيه وما لا يجوز . عدم تضمن قانون السلطة أحكاما خاصة في هذا الشأن . عدم جواز الطعن بالنقض في حكم صدر من المحكمة البدائية الأرثوذكسية بالإقليم الشمالى . اعتباره غير صادر من محكمة استئنافية
٣٤١	٢ ع ١٦
		المحصوم في الطعن :
		إختصاص من ليس خصما في الدعوى لا يجوز . عدم قبول الطعن بالنسبة له
٣٣٤	٢ ع ١٤

٣ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١)
		إثبات . أحوال شخصية . إختصاص . ارتفاق . استئناف . أعمال تجارية . إعلان . إفلاس . التزام . أمر أداء . أموال عامة . أوامر عسكرية . أوراق تجارية .
		إثبات
		إجراءات الاثبات :
		طلب الزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده .
٢١٢	٢٧ ع ١	١ - تكليف الخصم بتقديم ورقة تحت يده وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات متروك لتقدير المحكمة
٤٠٤	٥٧ ع ٢	٢ - بينت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها للخصم ان يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة متبعة في الدعوى تكون تحت يده
		طرق الاثبات :
		(١) الإثبات بالكتابة : (الدفاتر التجارية) ..
		حق محكمة الموضوع في عدم إجابة طلب تقديم
٢١٢	٢٧ ع ١	الدفاتر التجارية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الاثبات بالبيئة :
		١ — الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة . الرجوع في إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها عدم جواز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على بياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة . الخروج على هذا الأصل في حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها بغير طريق التسليم الإختياري . اعتبار تغير الحقيقة فيها عندئذ تزويرا . جواز إثباته بكافة الطرق ٢٧٤ ع ٢١٢
		٢ — جواز الإثبات بالبيئة فيما يجب إثباته بالكتابة في حالة فقد الدائن السند الكتابي بسبب أجنبي لا يده فيه . إهمال محامي الدائن في المحافظة على السند وفقده لا ينصرف أثر ذلك للدائن ، إنما يعد فقد السند راجعا إلى السبب لا يده للدائن فيه ٧٢ ع ٢٨٥
		٣ — حق محكمة الموضوع في اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة أو عدم اعتبارها بشرط أن تقيم حكمها على أسباب سائغة ٢٧٤ ع ٢١٢
		٤ — قيام المانع الأدبي من الحصول على الدليل الكتابي من المسائل الواقعية . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع ١١١ ع ٦٨٠

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(ج) الإثبات بالقرائن :
		أولا : القرائن القضائية :
٢١٢	١ ع ٢٧	١ — حرية قاضي الموضوع في استنباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها متى كان استنباطه سائفا
٣٩٩	٢ ع ٥٦	٢ — القرينة هي استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة بيقين فإنها لا تصلح مصدرا للاستنباط ...
٤٥٥	٢ ع ٦٧	٣ — جواز الإثبات بالقرائن في المسائل التجارية .
٨٢٢	٣ ع ١٣٩	٤ — إثبات مزاولة الممول لنشاط تجارى بالقرائن جائز قانونا . عدم قيام ما ينفي هذه القرائن . تقدير الوكيل وكفايته من شأن محكمة الموضوع . النعي بخالفة قواعد الإثبات في غير محله . كفاية القرائن لحمل الحكم عليها لا قصور ولا فساد في الاستدلال .
		ثانيا : — القرائن القانونية :
٨١٥	٣ ع ١٣٨	١ — ليس في القانون المدني القديم نص كنص المادة ٤٠٤ من التقنين الجديد التي تميز إثبات عكس القرينة القانونية ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك . أما في القانون الفرنسي فنص المادة ١٣٥٢ مدني فرنسي لا يميز تقض القرينة القانونية إذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفا معينا

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — لم يكن البيع الوفاي الذي يخفى رهنا — قبل صدور القانون ٤٩ سنة ١٩٢٣ — باطلا بل كان يعتبر بمثابة عقد رهن . بصدور القانون المذكور معدلا للمادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ مدني قديم أصبح البيع الوفاي المقصود به إخفاء رهن عقارى باطلا . وقد أورد الشارع قرينتين على اعتبار البيع الوفاي مخفيا لرهن هما : اشتراط رد الثمن مع الفوائد ، وبقاء العين المبيعة في حيازة البائع . كل منهما قرينة قانونية قاطعة لا يصح إثبات عكسها ٣٤١٣٨ ع ٨١٥
		٣ — حجية الشيء المقضي ، يشترط لقيامها وحدة الموضوع والخصوم والسبب ٥٤ ع ٣٩٢
		(د) الإقرار :
		عدم منازعة الخصم في بعض وقائع الدعوى دون البعض الآخر ، جواز اعتبار عدم المنازعة بمثابة التسليم والإقرار الضمني بها ٦٣ ع ٤٣٧
		(هـ) اليمين :
		١ — وجوب تكليف الخصم بالحضور للحلف في حالة صدور حكم توجيه اليمين في غيبته ، عدم إعلانه للجلسة المحددة للحلف . لا يصح الحكم عليه باعتباره ناكلا عن اليمين .
		٢ — منازعة الخصم في اليمين الموجهة إليه لعدم تعلقها بشخصية . لا يجوز اعتباره ناكلا قبل الفصل في هذه المنازعة ١٠٧ ع ٦٥٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أحوال شخصية
		الاجراءات الخاصة بالولاية على المال :
		تطبيق ما تضمنه قانون المرافعات من أحكام عامة على الدعاوى التي نظمها الكتاب الرابع منه فيما لم يرد في شأنه نص خاص مخالفة لتلك الأحكام دون حاجة إلى النص على الإحالة إليها . مادة النص على الإحالة في المادة ١٠١٧ من قانون المرافعات على الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول من قانون المرافعات أن الشارع أراد أن يجرى على القرارات والأوامر التي تصدر في مسائل الولاية على المال ما يسرى على الأحكام القضائية ع ١ ٣٠
		هدايا الخطبة :
		تعد هدايا الخطبة من قبيل الهبات ع ١٥ ٢ ٣٣٩ راجع (اختصاص . حكم) .
		اختصاص
		(١) الاختصاص النوعي :
		١ — مناط تطبيق القاعدة الواردة في المادة ٥١ مرافعات : كون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون . مخالفتها . جواز الاستئناف . المادة ٤٠١/٢ مرافعات ع ١٢ ٢ ١٢٢
		٠ م (٢٠) ٠ م

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٢٦٩	٣٧ ع ١	٢ — الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام . جواز الدفع به في أية حالة كانت عليها . لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجب في القانون . مثال لحكم قضى برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى ولم يستظهر عناصره ومقوماته الموضوعية والقانونية
٤٢٨	٦٢ ع ٢	٣ — الاختصاص في مواد الأحوال الشخصية والوقف معقود للحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم الشرعية والمالية . تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف يدخل في نطاق التنظيم الداخلى في حدود ما نص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ . لا يتعلق ذلك بالاختصاص النوعى للحاكم
٣١٢	٤٤ ع ١	٤ — موافقة الطاعنة النيابة على طلبها رفض الدفع لعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى استنادا إلى أن الاختصاص ينعقد للمحكمة لا لدائرة من دوائرها لا ينطوى على اعتراف من جانبها باختلاف الملة بينها وبين زوجها المطعون عليه وتسليمها باختصاص دائرة الأحوال الشخصية للمسلمين بنظر الدعوى لا ينبئ عليه حتما وبطريق التضمن واللتزم تسليمها بهذا الاختلاف فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باختلاف الملة — على هذا الاعتبار وحده فإنه يكون مشوبا بفساد الاستدلال

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) تنازع الاختصاص :
١١٤	١ ع ١	١ — مناط اختصاص محكمة تنازع الاختصاص هو وجود حكيم متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية (محكمة تنازع الاختصاص في الطلب ١ لسنة ٢٩ ق)
٧١٤	٢ ع ١	٢ — طلب الغاء حكم غيابي صادر من محكمة بدائية جزائية بتجريد الطالب من الجنسية السورية . اختصاص القضاء العادي بنظره . لا يغير من ذلك أن القانون ٥٥ سنة ١٩٥٩ في شأن مجلس الدولة قد جعل القضاء الإداري صاحب الولاية في نظر هذا النزاع لأن المادة الثانية من قانون إصداره قد نصت على أن جميع الدعاوى المنظورة في تاريخ نشر هذا القانون أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضاء من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يفصل فيها نهائياً (محكمة تنازع الاختصاص في الطلب ٨ لسنة ٣٠ ق)
		(ج) إحالة :
٣٢٠	٢ ع ١٠	اقتصار الإحالة على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة . عدم جواز الإحالة في المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص . عدم جواز الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض (راجع نقض) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إرتفاق
		حق الارتفاق التبعي :
		<p>حق الارتفاق التبعي يجب أن يكون ضروريا للانتفاع بحق الارتفاق الأصلي الذي يترتب عليه وبالقدر اللازم لتوافر هذا الانتفاع . جواز نقل حق الارتفاق الأصلي إلى موضع آخر إذا كان الموضع الذي عين أصلا لاستعمال الحق أصبح من شأنه أن يزيد عبء الارهاق أو يمنع من إحداث تحسينات في العقار المرتفق به . جواز تعديل حق الارتفاق التبعي في هذه الأحوال كذلك</p>
٧٨٦	٣٤١٣٢	
		إنقضاء حق الارتفاق :
		<p>ينتهي حق الارتفاق إذا تغير وضع الأشياء بحيث تصبح في حالة لا يمكن معها استعمال هذا الحق . هدم العقار المقرر لصاحبه حق ارتفاق المظل وإعادة بنائه بوضع أصبح معه لا يحتوي على مطلات أو مناوور ولا يمكن معه استعمال حق المظل . زوال ذلك الحق</p>
٧٨٦	٣٤١٣٢	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	استئناف
		طريقة رفع الاستئناف :
		١ — تقرير الطعن في الحكم بمعناه القانوني هو إشهاد يثبت به كاتب المحكمة أن محامي الطاعن قد حضر أمامه في تاريخ معين وأشهد أنه يطعن في الحكم للأسباب التي يوردها ثم يوقع الكاتب والمحامي على هذا الإشهاد . النعى على الحكم بخالفة القانون إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا مع أنه مقدم بتقرير خلافا لما نصت عليه المادة ٤٠٥ مرافعات معدلة بالقانون ١٩٥٣/٢٦٤ التي أوجبت رفعه بعريضة . ظاهر صورة ورقة الاستئناف المعلنة إلى الطاعن لا يدل على حصول الإشهاد على النحو السابق بيانه . العبرة بالواقع الذي يدل على أن الاستئناف رفع طبقا للقانون
١٣١	ع ١٤	
		٢ — اجتماع طلبات متعددة في خصومة واحدة بعضها مما يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة والبعض الآخر مما ينظر بالطريق العادي يوجب على المستأنف تبعض طلباته بحيث لا يشملها استئناف واحد . وجوب رفع الاستئناف عن الطلبات الأولى بورقة تكليف بالحضور وعن الطلبات الثانية بعريضة . المادة ٤٠٥ مرافعات
١٦١	ع ١٨	
		٣ — الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات وردت على سبيل الحصر . منها الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٧٣	١٩ ع ١	نظر الدعوى على وجه السرعة ليس منوطا بتقدير الخصوم ولا المحكمة . مناطه أمر الشارع في قانون المرافعات أو في أى قانون آخر
٣٨٦	٥٣ ع ٢	٤ — متى كانت العلاقة بين طرفي النزاع تقوم بصفة أصابية على عقد اتفاق تحررت ببعض الدين الوارد فيه سندات إذنية وتنازل الدائن عن باقيه مع حفظ حقه في الرجوع عن هذا التنازل إذا ما تخلف المدين عن الوفاء بأى سند منها فإن تحرير هذه السندات لا يعتبر تجديدا للدين والدعوى التي ترفع بالمطالبة بقيمتها مع باقى الدين لا تعتبر من دعاوى السندات الإذنية . وجوب رفع الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق الإيداع لا بطريق التكليف بالحضور
٧٠٠	١١٥ ع ٣	٥ — استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الإداء — وهى تنظر على وجه السرعة — يكون بطريق التكليف بالحضور . (راجع دعوى)
		أحكام يجوز استئنافها :
١٢٢	١٢ ع ١	١ — مناط تطبيق القاعدة الواردة في المادة ٥١ مرافعات . مخالفتها . جواز الاستئناف . المادة ٤٠١/٢ مرافعات
٦٠٩	٩٤ ع ٣	٢ — القرار الصادر من قاضى الأمور الوقتية بإبقاء الرقم الوقى أو بإلغائه استنادا للمادة ٣٥ ق ١١٤ سنة ١٩٥٧ (الخاص بالشهر العقارى) لا يقبل الطعن فيه بأى وجه من وجوه الطعن . الحكم بقبول التظلم من القرار المذكور مع القضاء في موضوعه يجوز الطعن فيه بطريق الاستئناف أمام محكمة الاستئناف طبقا للقواعد العامة باعتبار أنه صادر من قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية وإن كان القرار محل التظلم غير قابل للطعن بأى طريق .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٣٣	٣٤١٠١	٣ — حكم إحالة القضية إلى دائرة تجارية تضمن قضاء قطعا في خصوص تجارية الدين . جواز الطعن فيه استقلالا . لا يمنع ذلك من استئنافه مع الحكم في الموضوع ما دام ميعاد الطعن فيه لا زال قائما ولم يقبله المحكوم عليه قبولاً مانعا من الطعن فيه أى دالا على ترك الحق في الطعن دلالة لا تحمل الشك... مالا يجوز استئنافه :
٦٥٨	٣٤١٠٧	عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة بناء على التمين الحاسمة التي حلفها الخصم الموجهة له أو نكل عنها ... ميعاد الاستئناف :
٤٩	١٤٢	إيجاب المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات على المستأنف أن يعلن استئنافه في الثلاثين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلا . البطلان من النظام العام للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . مثال لعريضة استئناف تم إعلانها بعد الميعاد . في ذلك ما يبطل الاستئناف طبقا للمادة ٤٠٦ مكررا ... الخصوم في الاستئناف :
٤٢٣	٢٤٦١	١ — وجوب توجيه الطعن إلى المحكوم لهم . عدم اختصاص طالبي إشهار الافلاس في الاستئناف المرفوع عن حكم إشهار الافلاس . مؤدى ذلك بطلان الاستئناف ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٢٣	٢ ع ٦١	٢ - متى رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد، وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فوات ميعاد الطعن إذا كان الحكم صادرا في موضوع قابل للتجزئة . وإذا كانت دعوى الافلاس من الدعاوى التي لا تقبل التجزئة وكانت الطاعنة لم تختصم طالبي إشهار الافلاس في الاستئناف المرفوع منها عن حكم إشهار الافلاس فإن الحكم المطعون فيه إذ أفضل تطبيق حكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات وقضى ببطالان الاستئناف لا يكون قد خالف القانون
٦٦٣	٣ ع ١٠٨	٣ - لا يفيد من الطعن إلا من رفعه . رفع الاستئناف من بعض المحكوم عليهم دون البعض الآخر عن الحكم الصادر بإجراء المقاصة بين دينين . جواز الرضا بالحوالة من بعض الورثة بالنسبة لحصتهم في الدين . عدم قيام الدليل على الطعن في الحكم ممن لم يرفع الاستئناف أثناء نظره . القضاء بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للجميع مخالف للقانون
		إجراءات نظر الاستئناف :
		(١) تقرير التلخيص :
		وجوب وضع تقرير التلخيص في الدعاوى الاستئنافية التي ترفع بعريضة إلى قلم الكتاب دون الدعاوى التي ترفع بتكليف بالحضور
٤٧٢	٢ ع ٧٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الاستئناف المقابل :
		وإن كانت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية وكان التعديل الذي أجرى عليها صدر به القانونان رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ورقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ يحمل مظنة اعتبار الطعن في قرار لجنة الطعن استئنافا إلا أنه في حقيقته طعن من نوع خاص يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة (وهو ما أفصحت عنه المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢) ومن ثم فإن الطعن على قرار اللجنة من جانب الممول لا يرد عليه " الاستئناف المقابل " ولا يتسع للطعن الفرعى في صورة طلبات طارئة من قبل مصلحة الضرائب بل يتعين عليها أن تسلك الطريق الذى رسمه القانون للطعن على قرار اللجنة وإلا كان طعنها غير مقبول
٨٠١	٣٤١٣٥	
		(ج) وقف السير فيه .
		اتفاق الطرفين على وقف السير فى الاستئناف . عدم تعجيله فى الثمانية أيام التالية لانتها مدة الوقف . اعتبار المستأنف تاركا استئنافه طبقا للمادة ٢/٢٩٢ مرافعات . عدم تمسك المستأنف بأن الوقف كان تطبيقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ لا يجوز التحدى بذلك أمام محكمة التقض
٦٢٨	٣٤٩٩	
		آثار الاستئناف :
		١ — الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف . المادة ٤٠٩ مرافعات . مثال . عدم المنازعة فى تقدير رأس مال الممول أمام محكمة أول درجة . أثر الاستئناف لا يمتد إلى المنازعة فى ذلك التقدير
١١٦	١٤١١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٥٣	٢٤٧ ع ٢	٢ — التنازل عن طلب التضامن أمام محكمة أول درجة . العودة إلى الطلب في الاستئناف طلب جديد غير جائز
٦٦٣	٣١٠٨ ع ٣	٣ — الدفع ببطلان الحوالة وبعدم جواز إثبات الرضا بها بغير الكتابة لا يعد طلبا جديدا بل هو دفع موضوعي يجوز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى راجع (حكم . حوالة . دعوى) .
أعمال تجارية		
السند الإذني :		
٦٣٣	٣١٠١ ع ٣	يعد السند الإذني عملا تجاريا إذا كان موقعا عليه من تاجر سواء كان مترتبا على معاملة تجارية أو مدنية . ويعد كذلك عملا تجاريا إذا كان موقعا عليه من غير تاجر متى كان مترتبا على معاملة تجارية
مضاربة :		
٤٥٥	٢٦٧ ع ٢	نقل البائع سعر القطع لاستحقاق تال — في عقد بيع الأقطان تحت القطع — طالما فيما قد يعود عليه من زيادة يتوقعها ومتحملا ما قد يتمخض عنه النقل من خسارة ، فإنه يكون قد قصد إلى المضاربة بالثمن . وعملية المضاربة هذه التي تأتي تالية لإبرام العقد وتقوم على ما يجريه التاجر المشتري ببورصة العقود من عمليات متعلقة بها لها ذاتيتها وتعد عملا تجاريا . ولا يغير من ذلك أن يكون طالب نقل سعر القطع مزارعا لأنه ليس في القانون ما يمنعه من مزاولة الأعمال التجارية

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		إعلان
		إعلان أوراق المحضرين :
٦١٤	٣ ع ٩٥	١ — الأصل أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها للشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه جاز أن تسلم الأوراق إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقاءه . فإذا أغفل المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه فإنه يترتب على ذلك بطلان ورقة الإعلان طبقا للمادة ٢٤ من المرافعات
٥٠٧	٢ ع ٧٦	٢ — وجوب تحقق المحضر من عدم وجود الشخص المراد إعلانه وغيره ممن يصح تسليمه ورقة الإعلان إليهم قبل تسليم الصورة إلى جهة الإدارة . وجوب إثبات الخطوات السابقة على تسليم الصورة في أصل ورقة الإعلان وصورتها . إغفال تلك الإجراءات مؤداه البطلان . مجرد إثبات عدم وجود الشخص المراد إعلانه لا يصح معه الإعلان
٧٢٥	٣ ع ١٢٠	٣ — وجوب إثبات المحضر عدم وجود المعلن إليه وإقامة من تسلم صورة الإعلان معه وصفتة في الاستلام . إغفال المحضر هذه البيانات الجوهرية بورقة الإعلان يترتب عليه البطلان
		الإعلان في مواجهة النيابة :
٦٢٣	٣ ع ٩٧	١ — لا يصح إعلان الخصم في مواجهة النيابة بالأوراق القضائية إلا بعد القيام بتحريرات كافية عن محل إقامة وعدم الالتداء إليه لأن الإعلان في مواجهة النيابة قد أجازته القانون على سبيل الاستثناء . لا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٧٢	٣٨ ع ١	٢ — عدم جواز إعلان الأوراق القضائية في النيابة إلا بعد القيام بالتحريات الكافية التي تلزم كل باحث مجد . مثال ...
٢٥٢	٣٣ ع ١	٣ — خلو ورقة الإعلان للنيابة من بيان آخر موطن للمعلن إليه في مصر أو في الخارج يترتب عليه بطلان الإعلان وفقا لحكم المادتين ١١/١٤ ، ٢٤ من قانون المرافعات
		إعلان الشركات التجارية :
١٦١	١٨ ع ١	صححة الطعن الموجه إلى شركة باعتبارها الأصلية فيه المقصودة به متى كان تقرير الطعن قد تضمن اسم الشركة وأعلن في مركز إدارتها . المادة ١٤/٤ مرافعات . لا اعتداد في هذا الخصوص بما عساه أن يكون هناك من خطأ في أسماء الأشخاص الممثلين لها راجع (شركات) .
		بيانات أوراق المحضرين :
١٨١	٢١ ع ١	١ — وجوب اشتغال أصل الورقة المعلنة على ذكر سبب الامتناع . المادة ١٠/٥ مرافعات . مثال
١٨١	٢١ ع ١	٢ — عدم جواز تكملة النقص في بيانات ورقة الإعلان بأي دليل آخر مستمد من غير الورقة ذاتها مهما بلغت قوة الدليل . مثال
٥٢٧	٨٠ ع ٢	٣ — عدم وضوح خط المحضر المنوط به الإعلان أو توقيعه عليه وضوحا كافيا لا أثر له على صححة الإعلان متى كان المعلن إليه لم يدع أن من قام به ليس من المحضرين

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إفلاس
		التوقف عن الدفع :
٤٨٩	٢٧٣ ع ٢	١ - لمحكمة الموضوع استخلاص وقائع التوقف عن الدفع . رقابة محكمة النقض على التكييف القانوني للتوقف . المنازعة في وجود دين طالب الإفلاس لا يتحقق معها هذا التوقف ...
١٠٦	١٠٦ ع ١	٢ - الدفع بأن الدين المطلوب شهر إفلاس الشركة من أجله متنازع فيه . قضاء الحكم بعدم جدية هذه المنازعة لأسباب سائغة مؤدية . النعي بالقصور . على غير أساس ...
١٠٦	١٠٦ ع ١	٣ - اعتبار الحكم الشركة متوقفة عن دفع ديونها استنادا لأسباب سائغة . النعي بالقصور . على غير أساس ...
١٠٦	١٠٦ ع ١	٤ - رفع دعوى بطلب إشهار إفلاس الشركة . يتعين بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة ما اتصل منه بقيام الشركة أو صفتها التجارية . سلوك الحكم هذا المنهج وتقريره بأدلة سائغة قيام شركة واقع تجارية بين الورثة . النعي بخالفة القانون أو بالقصور . على غير أساس ...
		راجع (استئناف)
		التزام
		مصادر الالتزام :
		الارادة المنفردة :
٢٩٤		عدم إيراد التقنين المدني الملغى نصا يحكم الوعد بالجائزة باعتباره صورة من صور الالتزام الناشئ عن الارادة المنفردة . رد الوعد الى أحكام العقد التي توجب تلاقى القبول مع الإيجاب السابق عليه . لا خطأ ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أوصاف الالتزام .
		(١) الأجل :
٤٤٤	٢٤ ع ٦٤ ...	ينقضى الالتزام بانتهاء الأجل المحدد له ...
		(ب) التضامن :
		تفسير القواعد الخاصة بالتضامن السلبي والإيجابي منوط بفكرتين هما وحدة الدين وتعهد الروابط . النتائج المرتبة على ذلك . المادة ٢٨٥ مدني ...
٢٣٤	٣١ ع ١٠	...
		انقضاء الالتزام :
		تجديد الالتزام :
		عقد اتفاق . تحرير سندات إذنية ببعض الدين الوارد به لايستفاد منه تجديد الالتزام . لاتعتمد الدعوى التي ترفع للمطالبة بقيمتها مع باقي الدين من دعاوى السندات الإذنية التي قصدت إليها المادة ١١٨ مرافعات ...
٣٨٦	٥٣ ع ٢٤	...
		راجع (استئناف وعقد) .
		الالتزام المرافق العامة :
		(راجع مقالة) .
		أمر أداء
		(راجع استئناف) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>أموال عامة</h2> <h3>صفة المال العام :</h3> <p>مجرد تخصيص المال للمملوك للأفراد للنفعة العامة بالفعل لا يكفي. وجوب اقترانه بانتقال الملكية للحكومة بإحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها في القانون ومنها وضع اليد المدة الطويلة. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرأن ملكية الشارع محل النزاع قد انتقلت إلى الحكومة بتخصيصه ابتداء للنفعة العامة المدة الطويلة المكسبة للملكية ومن ثم تسرى في شأنه أحكام الأموال العامة ولا تزول عنه صفة المال العام إلا بقانون أو مرسوم أو بانهاء الغرض الذي من أجله خصص للنفعة العامة على ما تقضى به المادة ٨٨ من القانون المدني... .. ع ٤٦ ٢ ٣٤٨</p> <h2>أوامر عسكرية</h2> <h3>الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية بشأن الحراسة على أموال رعايا إيطاليا :</h3> <p>الأمر العسكري رقم ٧٣ ، ومن بعده الأمر رقم ٩١ والأمر رقم ١٤١ ثم الأمر رقم ١٥٨ - في ضوءه وإعمالاً له صدر القرار الوزاري رقم ١٨٧/١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ١٩٤٢/٤٥ والقرار الوزاري رقم ١٥٥/١٩٤٢ والأمر رقم ٥١٧ بتعديل المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ معدلة بالأمر رقم ٥١٧ :</p> <p>النص فيها على أن تمتد مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي سرت أو التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة الخاضعين لهذا الأمر إلى تاريخ العمل به . لم يكن استعدادا لحكم جديد وإنما كان تنظيما قصد به استمرار واستقرار أوضاع قانونية سابقة صدرت بها جملة أوامر عسكرية وقرارات وزارية ترمي إلى تحقيق فكرة واحدة هي حماية حقوق الرعايا الإيطاليين الموضوعين في الحراسة من السقوط .</p> <p>مقصود الشارع من عبارة "تمتد جميع مواعيد السقوط وجميع مواعيد الإجراءات" :</p> <p>إفصاح هذه الأوامر والقرارات عن هذا الغرض تارة بقولها "توقف أو تمتد" وأخرى بقولها "توقف أو تؤجل" يقطع بأن كلمة "توقف" أو "تمتد" أو "تؤجل" إن هي إلا أوصاف وضعت للتعبير عن مدلول قانوني واحد هو وقف مواعيد السقوط على الوجه المقرر في الإصلاح القانوني</p> <p>٨ ع ١ ٩٣</p> <p>أوراق تجارية</p> <p>السند الإذني :</p> <p>الالتزامات التي تنشأ عن السند الإذني أو تتفرع عليه يسرى في شأنها التقادم الخمسي أو العادي تبعا لطبيعته .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٣٩	١٥٤	اعتبار محكمة أول درجة السند تجارياً بالنسبة للدين وتوجيهها يمين الاستيثاق إليه والقضاء في موضوع الدعوى بسقوط حق الطاعين في المطالبة بقيمة السند بالتقادم الخمسى . عدم استئناف الطاعين لهذا الحكم فيما انتهى إليه . جميع العمليات التى تجرى على السند من ضمان أو تظهير وما يشأ عنها من التزامات تخضع للتقادم الخمسى حتى وإن كانت من طبيعة مختلفة ... راجع . (تقادم)
		رهن الأوراق التجارية :
٣٥٢	٤٧٤	استيفاء قيمة الأوراق التجارية قبل ميعاد الاستحقاق . رهن السند الإذنى تأميناً لقرض . تظهير السند المرهون على بياض . النص فى عقد الرهن على تحصيل قيمته دون قيد أو شرط حق الدائن المرتهن فى التحصيل وقبول الوفاء قبل ميعاد الاستحقاق . تمسك الراهن بأجل الاستحقاق لا يجدى ... راجع . (أعمال تجارية)
		(ب)
		بطلان . بورصة . بيع
		بطلان
٨٠٦	١٣٣	١ — البطلان الذى يزول بحضور الخصم هو البطلان المختص عليه فى المادة ١٤٠ مرافعات . لا يشمل البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطريق رفع الدعاوى والطعن فى الأحكام ...
		٢ (٢١) م

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٤٥٣	٢ ع ٦٦	٢ — وجوب صدور الأحكام باسم الأمة . عدم تدوين ذلك بالحكم يترتب عليه البطلان المتعلق بالنظام العام
٣٠	١ ع ٦	٣ — اعتبار البيان الخاص باسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في قضية متعلقة بالأحوال الشخصية . بياناً جوهرياً لازماً لصحة الحكم . البطلان المترتب على إغفاله من النظام العام ...
١٩٩	١ ع ٢٥
٢٠٦	١ ع ٣٤
٥٢٧	٢ ع ٨٠
٦٠٠	٣ ع ١٠
٣٠	١ ع ٦	٤ — رددت المادة ٢٥ من قانون المرافعات القواعد العامة للبطلان في إجراءات المرافعات وجاء في المذكرة التفسيرية لهذا القانون إن حكم هذه المادة لا يتناول البطلان المتعلق بالنظام العام ولا بطلان الأحكام وما جرى مجراها بل يعمل في هذه الصور بقواعد القانون العام وفقهه وليس في فقه القانون وقواعده ما يسند القول باعتبار بطلان الأحكام غير متعلق بالنظام العام ...
٧٦٢	٣ ع ١٢٧	٥ — إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير بتلخيص من قاضى التحقيق . تلاوة تقرير التلخيص بالجلسة . إجراء جوهري واجب قانوناً . مؤدى إغفال هذا الإجراء البطلان راجع . (استئناف . نقض . وقف)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>بورصة</h2>
		<h3>١ — عقود بيع القطن تحت القطع :</h3>
		<p>اعتبارها من قبيل البيوع التي يكون تحديد الثمن فيها قاصرا على بيان الأسس التي تنظمه في وقت لاحق للتعاقد. هي محكمة بنصوص المواد ١ و ٢ من المرسوم بقانون ١٩٣٩/١٣١ ، ٨٥ من اللائحة الداخلية لقسم الأقطان في بورصة البضاعة الحاضرة. تخضع لقيودها وشروطها . تحديد الثمن يتراخى ويبقى معلقا على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه .</p>
		<h3>حق البائع في قطع السعر :</h3>
		<p>للبيع أن يحدد الثمن على أساس الأسعار التي يتم بها التعامل فعلا في بورصة العقود في أي يوم يختاره من أيام العمل بالبورصة أو بتلك الأسعار مضافا إليها العلاوة أو مستثلا منها الخصم حسب الاتفاق بشرط ألا يستنفد المهلة المقررة له في العقد لممارسة حق القطع . ان استنفدها كان معيار السعر هو سعر البورصة في اليوم الأخير من هذه المهلة .</p>
		<h3>خيار المشتري في التغطية :</h3>
		<p>حق البائع في القطع يقابله خيار المشتري في التغطية . التزام البائع بأن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري كي يأمن تقلبات الأسعار .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>متى تمت التغطية :</p> <p>تحقق للمشتري مركز قائم بالبورصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببورصة العقود .</p> <p>القطع على سعر التعامل في بورصة العقود مقيد بشرط هو —</p> <p>على ما جرى به العرف — أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا إسميا . إقرار المشرع لهذا العرف وتقنينه بما أورده بالمادة ١ من القانون ١٩٥٩/١٨٤ المعدل للرسوم بقانون ١٩٣٩/١٣١</p>
٧٢	٢ ع ٦	...
٧٦٥	٣ ع ١٢٨	...
		<p>٢ — مؤدى القرار الوزاري رقم ١٩٥٢/١٧ ، المادة (١) من المرسوم بقانون ١٩٥٢/١٨ :</p> <p>عدم التعامل في كوترانات مارس سنة ١٩٥٢ وهي خاصة بالقطن طويل التيلة إلا أن يكون التعامل بقصد تصفية مركز قانوني قائم . عدم إخطار الشركة البائعة الشركة المشتري برغبتها في القطع لغاية ١٩٥٢/١٢/١٧ تاريخ صدور القرار الوزاري رقم ١٩٥٢/١٧ ، وبالتالي عدم إجراء الشركة المشتري عملية التغطية حتى هذا التاريخ ، ومن ثم فإنها لم تكن ذات مركز قائم في بورصة العقود بالنسبة للصفقة مثار النزاع . محكة الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بالسعر الذي قرره المرسوم بقانون ١٩٥٢/١٨</p>
٧٢	١ ع ٦	...
		<p>٣ — تسجيل الحكم في حدود سلطته التقديرية عجز الشركة الطاعة عن إثبات قيام مركز شرأى للشركة المطعون عليها (المشتري) في بورصة العقود بالنسبة لكمية القطن المبعة لها عند صدور المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/١٨ . النعي بأن الشركة المشتري أكبر بيوتات التصدير وأن المفروض أن يكون لها إلى حين تصدير صفقة النزاع مراكز شرائية قائمة بالنسبة لهذه الصفقة مما كان يقتضى تصفيتهما بالسعر الإلزامي الذي حدده المرسوم بقانون ١٩٥٢/١٨ . لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض</p>
٧٢	١ ع ٦	...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>٤ - القرار الوزاري رقم ١٧/١٩٥٢ في ١٧/٢/١٩٥٢، وقرار لجنة البورصة في ١٩٥٢/٣/٥ ، المادة الأولى من القانون رقم ١٨/٥٢ في ١٩٥٢/٣/٨، وقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/٣/١٧، وقرار لجنة البورصة في ١٩٥٢/٥/١٤ .</p> <p>صفقة النزاع من القطن طويل التيلة . ارسال الطامن للشركة المطعون عليها بنقل القطع الى مارس ١٩٥٢ وعدم اخطاره لها بالقطع حتى ١٩٥٢/٢/١٧ . عدم اجراء الشركة عملية التغطية حتى هذا التاريخ . مؤدى القرارات المتقدمة أن الشركة لم تكن تعتبر ذات مركز قائم في بورصة العقود بالنسبة للصفقة وأن التعامل في هذا القطن قد أصبح محظورا بالنسبة لعقود مارس سنة ١٩٥٢ فاستحال القطع على هذا النوع من القطن على عقد مارس سنة ١٩٥٢ بقوة القاهرة وامتد التعامل فيه على عقود شهرى مايو ويوليو سنة ١٩٥٢ . عدم اعتداد الحكم بالسعر الذى قرره القانون ١٨/١٩٥٢ وهو ١٤٠ ريالا وتصفية الحساب بواقع ١٢٢,٥ ريالا للقنطار كما حددته لجنة البورصة في ١٩٥٢/٥/١٤</p>
١٣١	١٤ ع ١٤	<p>إعمالا للقانون على وجهه الصحيح</p> <p>٥ - القرار الوزاري ١٧/١٩٥٢، وقرار لجنة البورصة الصادر في ١٩٥٢/٣/٥ .</p> <p>صدور القرار الوزاري ١٧/١٩٥٢ وحظره التعامل على استحقاق مارس ١٩٥٢ الخاص بالقطن طويل التيلة ونصه على أن يجرى التعامل في هذا النوع من القطن على عقود شهرى مايو ويوليو سنة ١٩٥٣ . مؤدى ذلك استعالة القطع على عقد مارس ١٩٥٢ بقوة القاهرة هي صدور القرار سالف الذكر . لجنة البورصة اذ أصدرت قرارها الرقيم ١٩٥٢/٣/٥ بعد عمليات القطع بالنسبة للقطن طويل التيلة الى شهر مايو سنة ١٩٥٢ دون غرامة أو خصم لا تكون قد أنشأت حكما جديدا وانما عملت مقتضى</p>
٧٢	٦ ع ١٤	<p>القرار الوزاري ١٧/١٩٥٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٢	٦ ع ١	٦ — المشرع اذ عطل البورصة في سنة ١٩٤٠ وانعدمت وسيلة تحديد أسعار البضاعة الحاضرة تحت القطع وضع لها حكما خاصا يحكم أسعار بيعها . ولكنه اذ أصدر المرسوم بقانون ١٩٥٢/١٨ لم يقرر تعطيل البورصة وإنما قرر فقط قفل استحقاق شهور معينة الى شهور تالية وسكت عن تحديد سعر البضاعة الحاضرة تحت القطع تاركا اياها لاحكام القواعد التجارية التي تخضعه لسعر القطع الذي يجري به التعامل الفعلي في أول يوم من أيام التعامل على الاستحقاق التالي اختلاف حكم المرسوم بقانون ١٩٥٢/١٨ عن حكم المرسوم بقانون الصادر في ١٢/٥/١٩٤٠ والمرسوم بقانون ١٩٥٢/٢٩٦ الذي جاء على غراره . امتناع القياس بين التشريع الأول والتشريعين الآخرين
٦٠	٥ ع ١	٧ — مثال لحكم مسخ نصا في عقد بيع أقطان تحت القطع وانحرف في تفسيره له عن المعنى الظاهر لعباراته
٦٠	٥ ع ١	٨ — مثال لحكم مسخ نصا في عقد بيع أقطان تحت القطع مسخا ترتب عليه أنه أهدر حكمه بغير موجب كما شابه خطأ في الإسناد
٦٠	٥ ع ١	٩ — للمشتري في عقود بيع الأقطان تحت القطع خيار التغطية مقابل حق البائع في قطع السعر في زمن آجل . كون التغطية تجري في خصوص النزاع بعملية بيع يجريها المشتري في بورصة العقود في اليوم الذي يطلب فيه البائع قطع سعر أقطانه وبما يوازي كمية هذه الأقطان . تعذر القيام بها في حالة وصول الأسعار إلى الحد الأدنى المحدد لعدم وجود مشتر يقبل الشراء بهذه الأسعار

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - بورصة الأوراق المالية :
		السماسرة :
		التأمين الذي أوجبه الأئمة :
		إيجاب المادة ٢٥ من الأئمة العامة لبورصات الأوراق المالية ، ٣٤ من الأئمة الداخلية على كل من تقرر لجنة البورصة قبوله للاشتغال بالسمسرة إيداع تأمين قدره ١٠٠٠ جنيه باعتباره رصيدا تسدد منه مطلوبات اللجنة والغرامات المالية وفروق الأسعار .
		قيام نقابة سماسرة الأوراق المالية بالقاهرة - في سبيل توفير التأمين الذي توجبه الأئمة برفع رسم الانضمام إليها إلى مبلغ ١٠٠٠ جنيه واعتباره تأميناً وتوليها عن السمسرة تقديم ضمان مشترك إلى لجنة البورصة وقبولها إياه واعتباره رصيداً لما أعد التأمين لمواجهة . اعتبار المبلغ المدفوع من السمسار إلى النقابة هو التأمين المشروط سدادته لاشتغاله بمهنته - لا يغير من ذلك أن يكون السمسرة قد وفوا به إلى نقابتهم أو أن قانون النقابة قد وصفه خطأ بأنه حصة في رأس المال
٢٠٣	ع ٢٦	
		بيع
		ثمن المبيع :
		مطالبة المشتري بثمن المبيع من شأن البائع له وحده . ليس لسلف البائع أن يتمسك بعدم سداد المشتري من خلفه بباقي الثمن . ولا مصلحة له في ذلك
٣٧٦	ع ٥١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عقد بيع أقطان :
		عقد بيع الأقطان تحت القطع عقد من نوع خاص ينظم آثاره اتفاق الطرفين وما جرى عليه عرف هذه التجارة . ولما كان البائع في هذا العقد يقصد في الأصل الإفادة من بيع قطنه بالثمن الذي تسفر عنه الأسعار بالبورصة وكان — بعد أن تحددت الأسعار في الأجل المعين للقطع — قد عمد إلى نقل سعر القطع لاستحقاق تال طامعا فيما قد يعود عليه من زيادة يتوقعها ومنحتملا ما قد يتمخض عنه النقل من خسارة فإنه يكون قد قصد إلى المضاربة بالثمن . وعملية المضاربة هذه تالية لإبرام العقد ولها ذاتيتها وتعد عملا تجاريا ولو كان طالب نقل سعر القطع مزارعا إذ ليس في القانون ما يمنعه من مزاوله الأعمال التجارية ...
٤٥٥	٢ ع ٦٧	...
		الالتزام بالضمان :
		ليس في القانون ما يمنع البائع أو ورثته من كسب ملكية العين المباعة بوضع اليد المدة الطويلة متى توافرت شروط التقادم المكسب قانونا — القول بأن تمسك ورثة البائع بهذه الملكية يعتبر تعرضا من جانبهم لا يتفق وواجب الضمان مخالف للقانون ...
٦١٤	٣ ع ٩٥	...
		راجع (أعمال تجارية . حكم . صورية . نقض)
		بيع وفائي :
		١ — لم يكن البيع الوفاائي الذي ينفي رهنا باطلا قبل صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ، بل كان كل ما يهدد المشتري بعقد وفائي هو أن يعتبر عقده في هذه الحالة بمثابة عقد رهن تنطبق عليه قواعد الرهن وبذلك ينتفع بكل ما للدائن المرتهن من حقوق وقد شجع هذا الدائنين على إساءة استعمال عقد البيع الوفاائي واتخاذ وسيلة لستر الرهون بقصد الاحتيال على التخلص من القيود التي وضعها القانون لحماية المدينين الراهنين وأهمها منع المرتهن في حالة عدم الوفاء من تملك العين المرهونة بغير الالتجاء إلى القضاء مما حدا بالمشروع لإصدار القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٢٣ للقضاء على هذه الحيل .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ — تقضى المادتان ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون المدنى القديم المعدلتين بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ بطلان عقد البيع الوفاى المقصود به إخفاء رهن عقارى سواء بصفته بيعا أو رهنا ، وأن العقد يعتبر مقصودا به إخفاء رهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقيت العين المباعة فى حيازة البائع بأى صفة من الصفات . وقد أورد الشارع هاتين القرينتين كقرينتين قانونيتين قاطعتين بحيث إذا توافرت إحداهما كان ذلك قاطعا فى الدلالة على أن القصد من العقد هو إخفاء رهن وما نعا من إثبات العكس .</p> <p>وملة تقرير هاتين القرينتين بالذات هو أن بقاء العين فى حيازة البائع واشتراط رد الثمن مع الفوائد مما يتنافى مع خصائص عقد البيع الوفاى الجدى . و يؤيد هذا النظر أن القانون المدنى الجديد ألغى البيع الوفاى نهائيا اكتفاء بالنصوص الخاصة بالرهن .</p> <p>ولم يكن التقنين المدنى القديم يتضمن نصا كنص المادة ٤٠٤ من التقنين الحالى التى تجيز نقض القرينة القانونية بالدليل العكسى ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك وأن رأى قبل صدور هذه المادة كان متجها إلى الأخذ بما هو مقرر فى فرنسا بنص صريح فى المادة رقم ١٣٥٢ من القانون المدنى الفرنسى من عدم جواز إثبات ما ينقض القرينة القانونية إذا كان القانون يبطل على أساسها تصرفا معينا . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بقاء العين المباعة فى حيازة البائع قرينة غير قاطمة ودلل على عكسها وانتهى رغم قيام هذه القرينة إلى اعتبار العقد بيعا وفايا صحيحا فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه</p>
٨١٥	٣٨١ع	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ت)
		تجزئة . تحكيم . تضامن . تعويض . تفسير تقادم . تنظيم . تنفيذ عقارى . توريد
		تجزئة
		موضوع غير قابل للتجزئة :
		١ — نزاع حول بطلان إجراءات نزع ملكية وبطلان حكم رسو مزاد استنادا إلى أن الطاعن لم يتخذ الإجراءات الصحيحة ولم يعلم الورثة جميعا بما يتخذ من إجراءات دون أن يكون لهم من يمثلهم قانونا أو يملك التحدث عن التركة . هو موضوع غير قابل للتجزئة
٨٩	١ ع ٧	...
		٢ — المناقضة في قائمة توزيع مؤقتة موضوع غير قابل للتجزئة ...
٢٥٢	١ ع ٣٣	...
		تحكيم
		سلطة المحكم :
		على المحكم أن يلتزم الحدود المرسومة له في مشاطرة التحكيم . له تقدير الأمور الموضوعية ليس له أن يخرج عن النص الظاهر لنصوص المشاطرة تحديدا مأمورية المحكم وتفويضه المحكم والصلاح بصفة عامة . تحديده في الحكم ما يستحقه أحد الخصوم بشأن النزاع محل التحكيم . ليس في ذلك خروج عن المشاطرة أو قضاء بما لم يطلبه الخصوم
٧٣٠	٣ ع ١٢١	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>صدور حكم المحكم (ميعاده) :</p> <p>١ — خلو مشاركة التحكيم من تحديد ميعاد لصدور الحكم. مؤدى ذلك، وجوب مراعاة الميعاد المحدد في القانون وهو ثلاثة أشهر من تاريخ تعيين المحكم (م ٧١٣ مرافعات قديم). تعديل مشاركة التحكيم لا يجوز إلا باتفاق الطرفين .</p> <p>٢ — التاريخ الذى يثبت المحكم لحكمة حجة على الخصم . لا محل لمجده إلا بطريق الطعن بالتزوير</p> <p>٢٣٠ ١٢١ ع ٣</p>
		<p>تضامن</p> <p>(راجع استئناف) .</p> <p>تعويض</p> <p>(راجع مسئولية)</p> <p>تفسير</p> <p>٢ — لمحكمة الموضوع حق تفسير الورقة المتنازع على دلالتها تفسيراً لا يخرج عن مدلول عباراتها ، فإذا استخلصت المحكمة من عبارات الورقة أنها تنطوي على إقرار ضمنى من الطاعن بدين الضريبة محل النزاع ثم أعملت أثر هذا الإقرار فى قطع التقادم فإنها لا تكون قد خالفت القانون</p> <p>٧٩٦ ١٣٤ ع ٣</p> <p>راجع (عقد . تحكيم)</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		تقادم
		التقادم المكسب :
		إن الأساس التشريعي للتملك بمضى المدة الطويلة هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد. وليس في القانون ما يمنع البائع من كسب ملكية العين المباعة بوضع اليد المدة الطويلة بعد البيع إذا ما توافرت لديه الشروط القانونية لهذا التملك ، وهو ما يتحقق به قيام السبب المشروع . ومن ثم فإن القول بأن تمسك ورثة البائع لهذه الملكية يعتبر تعرضا من جانبهم لا يتفق وواجب الضمان المفروض عليهم قانونا هو قول مخالف للقانون
٦١٤	٣٤٩٥	مناط حظر تملك الحائز للوقف أن يظل وضع يده مؤقتا . وضع اليد المؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال . تعتبر صفة وضع اليد تغيرا يزيل صفة الوقفية عنه بإدعاء الحائز الملكية ومعارضه حق المالك بعمل ظاهر . للواقف أو ناظر الوقف في هذه الحالة كسب المال الموقوف بالتقادم المكسب الطويل المدة متى توافرت شروطه ودامت حيازته ثلاث وثلاثين سنة . تغيير الحائز الوقفي صفة وضع يده . مجرد نية التملك لا تكفى . وجوب اقتران تغيير النية بفعل إيجابي ظاهر يتضمن مجابهة لحق المالك ولو كان جهة وقف . رهن العين الموقوفة من الحائز رهننا تأمينا لا يتضمن المجابهة الظاهرة
٨٣٩	٣٤١٤٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ — لا يكفي في تغيير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نيته بل يجب أن يقترن تغيير النية بفعل ايجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالانكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على أن ذا اليد الوقتية مزعم انكار الملكية على صاحبها والاستئثار بها دونه ، فاذا كان الرهن التأميني الذي لا يتجرد فيه الراهن عن الحيازة ولا يقترن بأي مظهر خارجي يبين منه نية الغصب لا يتم به تغيير صفة الحيازة في التقادم المكسب على النحو الذي يتطلبه القانون ، كما أن وضع يد الواقف المستحق في الوقف والناظر عليه حتى وفاته وضع يد وقتي وكذلك يكون وضع يد أولاده من بعده مشوبا بالوقتية ولو كان بنية التملك ومن ثم فإن رهن الواقف أو أحد أولاده عين الوقف رهنا تأمينا لا يتم به تغيير صفة الحيازة إذ هو لا يتضمن مجابهة حق جهة الوقف بفعل ايجابي ظاهر</p>
٨٣٩	٣٤١٤٢	...
		<p>٣ — الأساس التشريعي للتملك بالتقادم الطويل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد متى استوفى وضع اليد الشروط القانونية التي تجعله سببا مشروعاً للتملك جاز لصاحبه — أي كان — التملك . ولا يحول دون ذلك التزامه بضمان التعرض أو بالوفاء للوقف (في حالة الوقف) لأن التقادم سبب قانوني للتملك لا اعتبارات ترجع إلى وجوب استقرار التعامل ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزما بالضمان أن يملك بهذا السبب لأنه ليس في القانون ما يحرمه من ذلك</p>
٨٣٩	٣٤١٤٢	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التقادم المسقط :
		(١) بدء التقادم :
		لما كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد خلت من تحديد تاريخ بدء التقادم فيما يستحق للحكومة فإنه يتعين وفقا للأحكام العامة للقانون ألا تبدئ مدة سقوط الحق في المطالبة بدين الضريبة إلا من تاريخ تحقق وجوبه في ذمة المدين فإذا كان وجوبه مؤجلا أو معلقا على شرط فيعيد سقوطه إنمّا يبدأ من يوم حلول الأجل أو تحقق الشرط. ولما كانت مصلحة الضرائب وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ (قبل تعديلها بالقانون ٢٥٣ سنة ١٩٥٣) لا تستطيع مطالبة الممول بالضريبة عن أرباحه إلا بعد مضي شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية أو قبل أول مارس من كل سنة فإن التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا يبدأ سريانه إلا من هذا التاريخ. وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر بدء التقادم من اليوم التالى لانقضاء المهلة المحددة لتقديم الاقرار وأضاف لمدة التقادم المحتسبة على هذا الأساس مدة وقف التقادم المقررة بالقانون رقم ١٨٩ سنة ١٩٥٠ فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسبيب
٧٩٦	٣٤١٣٤	
		(ب) مدة التقادم :
		١ - تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق أيهما أقصر
٤٣٧	٢٤٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الالتزامات التي تنشأ عن السند الإذني أو تتفرع عليه يسرى في شأنها التقادم الخمسى أو العادى تبعاً لطبيعته .
		اعتبار محكمة أول درجة السند تجارياً بالنسبة للدين وتوجيهها يمين الاستيثاق إليه والقضاء في موضوع الدعوى بسقوط حق الطاعنين لهذا الحكم فيما انتهى إليه . جميع العمليات التي تجرى على السند من ضمان أو تظهير وما ينشأ عنها من التزامات تخضع للتقادم الخمسى حتى وإن كانت من طبيعة مختلفة
١٣٩	١٥ ع ١	٣ — نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى نص استثنائى . وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام . علاقة رجل القضاء أو النيابة بوزارة العدل علاقة تنظيمية مصدرها القانون . مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لا تنسب إلى العمل غير المشروع ومن ثم فإن مساهمة الإدارة عنها عن طريق التفويض لا تسقط إلا بالتقادم العادى
		(ج) انقطاع التقادم :
		١ — تقديم طلب تقدير أتعاب المحامى إلى مجلس نقابة المحامين إعلان بخصومة قضائية ويقطع التقادم
٥٣٢	٢ ع ٨١	٢ — الإقرار بدين الضريبة — ولو كان ضمناً — يقطع التقادم . نص المادة ٣٧٥ مدنى منقطع الصلة بدين الضريبة
٧٩٦	٣ ع ١٣٤	راجع . (حكم . محاماه . نقض) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د) التقادم في الشريعة الاسلامية :
		عدم اعتراف الشريعة الاسلامية بالتقادم المكسب أو المسقط . قاعدة عدم سماع الدعوى بالحق الذي مضت عليه المدة ليس مبناها بطلان الحق وإنما هي مجرد نهى القضاة قصده قطع التزوير والحيل . لا أثر له على أصل الحق . ليس في هذا المجال محل لإعمال قواعد التقادم الواردة بالقانون المدني ٤٣ ع ١ ٣٠٠
		تنظيم
		قرار الهدم لأيلولة البناء للسقوط :
		مجرد صدور قرار من مصلحة التنظيم بهدم بناء لأيلولته للسقوط لا يلزم مالكة بهدمه . حقه في المنازعة في صحته أمام المحكمة المختصة حتى إذا ما صدر حكم بالهدم قام بتنفيذه جبرا على نفقته . المادتان ١٠ ، ١٤ من دكر يتو ١٨٨٩/٨/٢٦ معدل بالقانون ١٩٤٨/١١٨ ٢٤ ع ١ ١٩٤
		تنفيذ عقارى
		راجع . (حجز إدارى)
		توريد
		عقد توريد الأقطان عقد ملزم للجانبين وينبئ على ذلك . انه إذا استرد المشتري ما دفعه من الثمن حق للتعهد بالتوريد أن يتمتع عن الوفاء بالالتزام المقابل وهو توريد القطن إعمالا للسادة ١٦١ من القانون المدني وبذلك يكون العقد قد فسخ بفعل المشتري ... ٤٧ ع ٢ ٣٥٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) جمارك
		رسوم جمارك :
		إدخال ريبالات "ماريا تريزا" للقطر المصري كعملة محظورة قانونا . جواز ذلك بعد تشويها . اعتبارها من السبائك الفضية . واستحقاق رسم جمركي عليها . الدفع من جانب المستوردين بالجمل بما أوجبه القانون الجمركي لا يقبل ٧٧ ع ٢ ٥١٠
		غرامة جمركية :
		١ — كل عجز في البضاعة المشحونة يفترض أن ربان السفينة قد هربه فيلترم بالغرامة التي قررتها المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية فضلا عن الرسوم الجمركية وقد أجازت المادة ١٧ من اللائحة المذكورة للربان نفى هذه القرينة بإقامة البراهين على أسباب النقص الحاصل كما إذا كانت البضائع أو الطرود الناقصة لم تشحن أو لم تفرغ أو فرغت في جهة غير الجهة المرسلة برسمها وأن يكون البرهان بواسطة مستندات حقيقية تؤيد صحة الواقع بحيث إذا قدم هذه البراهين في الآجال المحددة بالمادة ١٧/٦ أعفى من الغرامة . دفع قيمة العجز لا يتمتع معه توقيع الغرامة ... ٤٥ ع ٢ ٣٤٤
		٢ — نص المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية ينطبق على كل عجز يظهر في مشمول الطرود وينتج عنه نقص في وزنها مما يستوجب توقيع الغرامة منه يتجاوز حد الإعفاء والقول بعدم جواز فرض الغرامة في حالة العجز في مشمول الطرود مخالف لللقانون ٨٧ ع ٢ ٥٦٧
		٢٠ (٢٢) ٢٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٣٨	٣٤١٠٢	١ — لامل تطبيق المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية إذا لم يظهر عجز في عدد الطرود وإنما تبين وجود نقص في وزنها ومحتوياتها بما لا يتجاوز ٥٪ . حكم المادة ٣٨/٢ من اللائحة الجمركية هو الذي ينطبق في هذه الحالة
٦٤١	٣٤١٠٣	٢ — الإعفاء الوارد بالمادة ٣٧/٤ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صبا دون البضائع المشحونة في طرود . القانون رقم ٥٠٧ سنة ١٩٥٥ جاء مفسرا للمادة المذكورة لاملشأ لحكم جديد
		ميعاد المعارضة في قرار اللجنة الجمركية :
٥٠٣	٣٤٧٥	١ — ميعاد الطعن في قرار اللجنة الجمركية القاضي بالغرامة هو خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها المحكوم عليه . لا يشترط لسيان هذا الميعاد إعلان القرار للمحكوم عليه
		٢ — ميعاد المعارضة في قرار اللجنة الجمركية وفقا للمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية هو خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال صورة القرار إلى الجهة الحكومية التي ينتمى إليها المحكوم عليه . لا يلزم لسيان هذا الميعاد إعلان المحكوم عليه بالقرار الصادر ضده . نص المادة ٣٣ عام مطلق يسرى حكمه سواء أكان للمحكوم عليه محل إقامة معلوم أم لم يكن . قصر نص المادة ٣٣ على الحالات التي يكون فيها المتهم مجهولا أو ليس له محل إقامة معلوم . مخالفة ذلك للقانون
٨٥٥	٣٤١٤٤	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(ح)
		حجز إدارى . حراسة . حكم . حوادث طارئة . حوالة .
		حجز إدارى
٧٨٢	٣٤١٣١	وجوب البدء بحجز المنقول إداريا وبيعته . عدم جواز الشروع في حجز العقار إداريا إلا في حالة عدم كفاية ثمن المنقول ...
		حراسة
٨٣٥	٣٤١٤١	صفة الحراسة على الوقف لا تورث عن الحارس وبالتالي فلا يقبل من ورثته — بالنسبة للطعن بالنقض المرفوع منه بهذه الصفة — السير في الإجراءات التالية لإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا ... راجع (التزام المرافق العامة . أوامر عسكرية . مقالة . وقف)
		حكم
		بياناته :
		(١) استكمال الحكم بذاته شروط صحته :
		عدم قبول تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية التي يستلزمها القانون لصحته بأى دليل غير مستمد منه . مثال ...
٣٠	١٤٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) صدوره باسم الأمة :
		وجوب صدور الأحكام باسم الأمة وفقا للمادة ٦٣
		من الدستور المؤقت المؤرخ ١٩٥٨/٣/٥ . عدم تدوين
٤٥٣	٢٦ ع ٢	ذلك بالحكم يترتب عليه البطلان المتعلق بالنظام العام...
		(ج) اسم عضو النيابة الذي أبدى رأى فى القضية :
		١ — اعتبار البيان الخاص باسم عضو النيابة الذى
		أبدى رأيه فى قضية متعلقة بالأحوال الشخصية بيانا
		جوهرى لا زما لصحة الحكم . البطلان المترتب على
		إخفاله من النظام العام
٣٠	١٤ ع ٦	...
١٩٩	٢٥ ع ١	...
٢٥٦	٣٤ ع ١	...
		٢ — إغفال بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى
		الرأى الوارد بمذكرة النيابة . بيان جوهرى . خلو
		الحكم مما يدل على أن عضو النيابة الذى ذكر اسمه
٥٢٧	٨٠ ع ٢	فى ديباجته هو صاحب ذلك الرأى . بطلان الحكم...
		٣ — بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى
		قضية متعلقة بالأحوال الشخصية من بيانات الحكم
		الجوهرية . لا يغنى عنه ذكر اسم عضو النيابة الذى
		حضر المرافعة أو تلاوة الحكم . البطلان المترتب على
		إغفاله متعلق بالنظام العام يجوز الدفع به فى كافة
		مراحل التقاضى وفى أى وقت أمام محكمة النقض والمحكمة
		أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يصححه إثبات
		طلبات النيابة فى الاستئناف إذ أن هذا البيان لا يفى
		بمقصود الشارع ولا يتحقق به حكمة المادة ٣٤٩
٦٥٥	١٠٦ ع ٣	مرافعات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٠٣	١١٦ ع ٣	٤ — بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية بيان جوهرى إغفاله يترتب عليه البطلان . إغفال هذا البيان في الحكم الابتدائى مع تأييده من المحكمة الاستئنافية بأسباب مستقلة . لا محل للنمى بالبطلان في هذه الحالة ، إذ ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية بحجة لا يعتد بها تسبيبه :
١٧٨	٢٠ ع ١	إشارة الحكم عند تحصيله للأسباب التى بنت عليها الطاعة — مصلحة الضرائب — استئنافها إلى قرار للجنة الطعن صادر فى ١٩٥٢/٤/٤ فى حين أن القرار المعارض عليه هو قرار للجنة التقدير الصادر فى ١٩٥١/٣/٣١ عدم مناقشة المحكمة لهذا القرار وعدم فحص دفاع الطاعة بشأنه . يفيد عدم مواجهتها للتزاع المطروح . يبطل الحكم راجع . (حوادث طارئة) .
		عيوب التدليل :
		(١) القصور :
		” ما يعد كذلك ” :
١٦١	١٨ ع ١	١ — أخذ الحكم بما صوره المطعون عليه بشأن تكيف العلاقة بينه وبين الشركة الطاعة . عدم عنايته بتمحيص وقائع هذا التصوير . عدم بحثه دفاع الطاعة الذى أبدته فى هذا الخصوص . عدم استقراره على رأى فى خصوص هذه العلاقة وهل تتصل بعقد العمل الأصلى الذى يربط المطعون عليه بالشركة أم مستقلة عنه . هذه المسألة يتوقف عليها تحديد شكل الاستئناف . قضاء الحكم بمصلحة الاستئناف مغفلا بحثها أو الرد على دفاع الشركة الطاعة بشأنها . قصور

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام . لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجه في القانون . مثال لحكم قضى برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى ولم يستظهر عناصره ومقوماته الموضوعية والقانونية . بتقدير قيمة الدعوى وبيان ما اذا كانت تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة النزاع . قصور ع ٣٧ ٢٦٩
		٣ — إفعال الرد على دفاع جوهري يتغير به إن صح وجه الرأي في الدعوى قصور يعيب الحكم . مثال في دعوى حساب ... ع ٥٩ ٤١٦
		٤ — الالتزام بتوفير وسائل العلاج بمؤسسة رب العمل . شرط وجوبه أن يزيد عدد العمال على خمسمائة عامل . متى أغفلت هيئة التحكيم تحقيق ذلك الشرط مع أنه مقطع الخصومة وانتهت في قرارها إلى أن عددهم يزيد على خمسمائة دون أن تبين المصدر الذي استقت منه ذلك كان قرارها قاصر البيان ... ع ٦٥ ٤٥٠
		٥ — قصور . مثال في مسئولية عن تعويض ... ع ٨٣ ٥٤٥
		٦ — قصور . مثال في تقادم مكسب ... ع ٤٦ ٣٤٨
		٧ — تأخير المدين في الوفاء بالدين يستوجب الزامه بالفائدة القانونية ما لم يثبت أن هذا التأخير كان بسوء نية المدين وترتب عليه ضرر استثنائي بالدائن . الحكم بتعويض الضرر في هذه الحالة جائز . عدم البحث في توافر سوء النية في التأخير . قصور ... ع ٨٦ ٥٦١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٣٣	٣٤١٠١	٨ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه برفض الدفع بالتقادم الخمسى الثابت . فى السند الإذنى على أساس أن الدين المطالب به لم ينشأ عن عملية تجارية بل هو قرض مدنى ولم يحفل بالرد على ما تمسك به الطاعن لدى محكمة الاستئناف من أنه وهو المدين الموقع على السنتين تاجر فهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الحكم فى الدعوى فإن إغفال الرد على هذا الدفاع يجعله معيبا بالقصور
٧١٠	٣٤١١٧	٩ — إغفال الحكم المطعون فيه تحييص دفاع جوهرى — يتغير به وجه الحكم فى الدعوى — وعدم الرد عليه . قصور يستوجب نقض الحكم . مثال فى عقد رهن أقطان
٧٩١	٣٤١٣٣	١٠ — التمسك بالدفع بالتقادم دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الحكم فى الدعوى إغفال الرد على الدفع بالتقادم المبدى أمام محكمة الموضوع يعيب الحكم بالقصور بما يستوجب نقضه . لا يمنع من ذلك التمسك أمام محكمة النقض بوقف التقادم أو اقطائه . دفاع يخالطه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض
٨١٠	٣٤١٣٧	١١ — إقامة الحكم قضاءه على أمور افترضها دون أن يقيم الدليل عليها أو يبين المصدر الذى استقاها منه . قصور . مثال
		”مالا يعد كذلك“ :
٩٤	٨ ع ١	١ — عدم تمسك الطاعنة بشيء من الدفاع الذى تنعى على الحكم إغفاله . دفاع يغاير ما جاء فى سبب الطعن . النعى بالقصور لعدم الرد على هذا الدفاع فى غير محله . مثال

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
١٠٦	١٠٤	٢ - رفع دعوى بطلب إظهار إفلاس شركة . تعيين بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة ما اتصل منه بقيام الشركة أو صفتها التجارية . سلوك الحكم هذا المنهج وتقريره لأسباب سائغة قيام شركة واقع تجارية بين الورثة . النعي بالقصور . على غير أساس
١٠٦	١٠٤	٣ - الدفع بأن الدين المطلوب شهر إفلاس الشركة من أجله متنازع فيه . قضاء الحكم بعدم جدية هذه المنازعة لأسباب سائغة مؤدية . النعي بالقصور . على غير أساس
١٠٦	١٠٤	٤ - اعتبار الحكم الشركة متوقفة عن دفع ديونها استنادا لأسباب سائغة . النعي بالقصور . على غير أساس
٤٠٤	٥٧٢	٥ - طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده . رفض الطلب لعدم توافر حالات المادة ٢٥٣ منرافعات الواردة على سبيل الحصر . لا قصور
٥٠٠	٩٠٣	٦ - انتفاء وصف التعسف عن فصل العامل . إعتبار أن ما اتخذ من إجراءات غير لائقة في حق رؤسائه مبررا للفصل . إيراد الحكم مبررات سائغة له تكفي لحمله . لاتناقض ولا قصور
٧٥٢	١٢٥٣	٧ - ندب الخبير في الدعوى رخصة مخولة لقاضي الموضوع . لا معقب عليه في رفض طلب تعيين الخبير متى كان ذلك قائما على أسباب سائغة
٨٢٨	١٤٠٣	٨ - بيان المرتب الأصلي وإعانة الغلاء في نماذج تعيين العمال يحقق ذلك فرض الشارع من م ٢/٢ من الأمر العسكري ٩٩ سنة ١٩٥٠ . التحدى بسراكي الأجور لا يجدى . لا قصور

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>حكم :</p> <p>(ب) المسخ — الخطأ في الاسناد :</p> <p>” ما يعد كذلك “ :</p> <p>١ — مثال لحكم مسخ نصا في عقد بيع أقطان تحت القطع مسخا ترتب عليه أنه أهدر أعمال حكمه بغير موجب كما شابه خطأ في الاسناد :</p> <p>تقرير الحكم عدم جواز تمسك المشتري (الطاعنة) بما ورد في هذا النص من إعفائها من المسؤولية في حالة ما إذا لم يتيسر لها قطع السعر في اليوم المتفق على قطعه فيه لعدم وجود مشتر بالاسعار الاسمية المحددة — استناد إلى القول بأن عدم مسؤوليتها حسبما جاء في هذا النص مشروط باظهار البائع رغبته في قطع سعر قطعه وهو لم يظهرها وبتدخل الحكومة بتعيين الاسعار أو تحديد ثقلياتها وهي لم تتدخل ع ٥ ١ ٦٠</p> <p>المسخ :</p> <p>تحويل العقد المشتري الحق في قطع السعر نيابة عن البائع في اليوم الأخير من الأجل المحدد لهذا البائع لطلب القطع فيه .</p> <p>يستوى أن يستعمل البائع حقه في القطع بنفسه أو يستعمله عنه المشتري بتفويض سابق معطى له في العقد . هذا الأعفاء أن هو إلا تطبيق للعرف التجاري السائد في شأن عقود بيع الأقطان تحت القطع أقره المشرع بالقانون ٣٩/١٣١ المعدل بالقانون ٥٩/١٨٤ .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		خطأ الاسناد :
		ماثل في قول الحكم أنه لم يثبت تدخل الحكومة لتحديد الاسعار قبل ٥٢/١/٣١ مع أن الثابت بنشرة البورصة التي أشار إليها الحكم أن سعر فبراير ١٠ ر ٩٥ هو (حد أدنى بائع) هذه العبارة تفيد بذاتها تحديد حد أدنى لا يجوز نزول الاسعار عنه وعدم وجود مشتر بهذا السعر . تدخل الحكومة في البورصة وتحديد الاسعار صدر به قرار وزير المالية رقم ١٩٥٢/٧ في ١٦/١/٥٢ . الحد الأدنى لاستحقاق فبراير متوسط التيلة ١٠ ر ٩٥ استمرار السعر عند هذا الحد إلى ما بعد ٥٢/١/٣١ لم يبلغ إلا بالقرار ١٩٥٢/١٦ في ١٧/٢/١٩٥٢ ع ١ ٦٠
		٢ — مسخ :
		استخلاص عكس ما يؤدي إليه المستند المقدم في الدعوى مسخ ع ٧٣ ٢ ٤٨٩
		٣ — الخطأ في الإسناد :
		إذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل فهم الواقع في الدعوى تحصيلاً صحيحاً وأنزل حكم القانون على ما حصله بأسباب سائغة تكفى لحمله فإن النعي عليه بالخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب يكون في غير محله ع ٨٤ ٢ ٥٥٢
		(ج) فساد الاستدلال :
		١ — موافقة الطاعنة النيابة على طلبها رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى استناداً إلى أن الاختصاص ينعقد للمحكمة لا لدائرة من دوائرها . لا ينطوي على اعتراف من جانبها باختلاف الملة بينها وبين زوجها المطعون عليه . تسليمها باختصاص دائرة الأحوال الشخصية للمسلمين بنظر الدعوى . لا ينبنى عليه حتماً وبطريق التضمين واللتزم تسليمها بهذا الاختلاف . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه باختلاف الملة — على هذا الاعتبار وحده . فساد استدلال ع ٤٤ ١ ٣١٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٩٩	٢٥٦ ع ٢	٢ — الواقعة المحتملة غير الثابتة يقيّن لا تصلح مصدرا للاستدلال . الاستدلال بها استدلال فاسد
٤٧٩	٣٧٣ ع ٣	٣ — عدم اتفاق المقدمات التي أوردتها الحكم مع النتائج التي انتهى إليها استدلال فاسد . مثال : تقرير مرتب لأحد الشركاء المتضامين أو توقيعه على احتجاجات عدم دفع لم توجه للشركة أو أحد ممثليها لا يؤدي إلى اعتباره نائبا عن الشركة أو ذا صفة في التوقيع عنها
٧٦٥	٣١٢٨ ع ٣	٤ — الاستدلال على حصول تعامل فعلي ببورصة العقود في تاريخ معين بالمبيعات التي تمت في بورصة البضاعة الحاضرة استدلال فاسد . هذه المبيعات لا شأن لها بالكوتراتات التي يتم التعامل عليها في بورصة العقود (راجع بورصة) (د) تناقض :
٤١١	٢٥٨ ع ٢	١ — تناقض بعض الأسباب مع البعض الآخر مثال في مقالة من الباطن
٧٢٥	٣١٢٠ ع ٣	٢ — تناقض الأسباب بعضها مع البعض الآخر وتهاورها بحيث لا يبقى فيها ما يكفي لحمل الحكم عليه . مثال في طلب تعويض عن الفصل التعسفي راجع (عقد . حوادث طارئة)
		الطعن في الأحكام :
		(١) القبول المانع من الطعن :
٣٠٠	١٤٣ ع ١	شرطه أن يكون قاطعا في الدلالة على رضا المحكوم عليه به ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
٣٤١	٢ ع ١٦	١ — حكم لم يصدر من محكمة استئنافية . عدم قبول الطعن فيه بالنقض
		٢ — قرار قاضي الأمور الوقفية بإبقاء الرقم الوقفي أو بإلغائه استنادا للمادة ٣٥ ق ١١٤ سنة ١٩٥٧ الخاص بالشهر العقاري ليس من قبيل الأوامر على العرائض التي يصدرها قاضي الأمور الوقفية طبقا للسنتين ٣٦٩ و ٣٧٠ مرافعات بل هو قرار يحسم به قاضي الأمور الوقفية جميع أوجه الخلاف القائمة بين صاحب الشأن وبين مصلحة الشهر العقاري بخصوص شهر المحرر وهو قرار لا يقبل الطعن بأي طريق كان
٦٠٩	٣ ع ٩٤	راجع (استئناف . بطلان . شهر عقارى) .
		حجية الحكم :
		١ — الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلا في الدعوى ولا يستفيد منها باقي المستحقين
٣٠٠	١ ع ٤٣	٢ — الحكم الصادر ضد ملتزم المرفق العام والحراسة المفروضة عليه لا ينسحب أثره إلى المرفق ذاته بعد إسقاط الالتزام إذ أن إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم والحراسة الادارية وبين إدارة المرفق
٦٩٦	٣ ع ١١٤	٣ — الحكم الفاصل في جزء من النزاع يمنع من العودة إلى البحث في النزاع الذي حسمه من جديد . التزام المحكمة في الحكم النهائي بما حسمه الحكم الفرعى بصفة قطعية
٧٥٨	٣ ع ١٢٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حوادث طارئة
٧٥٢	١٢٥ ع ٣	مناط تحقق شرط الارهاق المهدد بالخسارة الفادحة للمشتري، النظر إلى الصفقة محل التعاقد ذاتها . تقدير تأثير الصفقة محل التزاع بالظروف الاستثنائية مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع . تدليل الحكم على عدم تأثير إرادات المشتري الأخرى بالظروف الاستثنائية . تزيد لا يؤثر على سلامة تسبيب الحكم المطعون فيه وصحة نظره القانوني إذ ليس هو دعامة الحكم الأساسية
		حالة
		انعقاد الحوالة :
٦٦٣	١٠٨ ع ٣	١ — يشترط لانعقاد الحوالة في القانون المدني القديم رضا المدين بها وجوب إثبات هذا الرضا بالكتابة واليمين . إثباته بغير الكتابة أو اليمين أو الاقرار الصريح لا يجوز . الإقرار الضمني لا يقبل في الإثبات ما لم يقدّم دليل يقيني على وجوده ومصرّاه . مثال
٦٦٣	١٠٨ ع ٣	٢ — الدفع بعدم جواز إثبات الرضا بالحوالة بغير الكتابة لا يجيء إلا بعد الطعن في الحوالة بالبطلان . عدم إبداء هذا الدفع أمام محكمة أول درجة لا يعتبر تنازلاً عن التمسك به
		(خ)
		خلف
		(١) خلف عام :
٢٦٠	٣٥ ع ١	انصراف أثر التصرف البات غير المضاف إلى ما بعد الموت إلى الخلف العام : عدم اعتباره من الغير بالنسبة له

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الخلافة بالنسبة للأحكام :
٦٩٦	٣٤١١٤	١ - الحكم الصادر ضد ملتزم المرفق العام والحراسة الإدارية التي كانت مفروضة عليه لا ينسحب أثره إلى المرفق ذاته بعد إسقاط الالتزام . إذ أن إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم والحراسة الإدارية وبين إدارة المرفق...
٣٠٩	١٤٤٣	٢ - الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف لا يعتبر حجة إلا على من كان ممثلا في الدعوى ولا يستفيد منها باقي المستحقين :
		(د)
		دعوى . دفع ما لا يجب
		دعوى
		نطاق الدعوى :
		١ - أساس الدعوى :
٦٠٢	٣٤٩٣	إقامة المسؤولية على أساس قانوني . لا موجب لمناقشة باقي الأسس التي ركن إليها المدعى في الدعوى... ..
		٢ - طلبات الخصوم :
٤٩	١٤٢	إفقال الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ليس سببا من أسباب الطعن بطريق النقض . المادة ٣٦٨ مرافعات مثال لحكم قضى بطلان الاستئناف دون أن يعرض في قضائه للاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان... ..

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٣ - تعدد الطلبات :
٢٧٦	١٤٣٩	تعدد الطلبات في دعوى واحدة لا يمنع المحكمة من قبول ما تختص بنظره منها
		٤ - وصف السرعة في نظر الدعوى :
١٧٣	١٤١٩	نظر الدعوى على وجه السرعة ليس منوطا بتقدير الخصوم ولا بتقدير المحكمة ولكن مناطه أمر الشارع سواء ورد هذا الأمر في قانون المرافعات أو في أى قانون آخر
		الخصوم في الدعوى :
		تمثيل الخصوم :
٢٤٩	١٤٣٢	المادة ٣ من القانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ مطلقه وصريحة في أن العمال المشتمين إلى نقابة تمثلهم في طلباتهم ومنازعاتهم وفي نقاباتهم دون تفصيل أو تخصيص
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		(١) تلاوة تقرير التلخيص :
٧٦٢	٣٤١٢٧	إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير تلخيص من قاضى التحضير تلاوة تقرير التلخيص بالجلسة . إجراء جوهرى واجب قانونا ، مؤدى إغفال هذا الإجراء البطلان
		(ب) ترك الخصومة :
٢٢٤	١٤٣١	لايمس الحق المرفوع به الدعوى على ما تقرره المادة ٣١٠ من قانون المرافعات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) وقف السير في الدعوى :
		وجوب تعجيل الدعوى بعد وقفها اتفاقا خلال الثمانية أيام التالية لانتها مدة الوقف ، مفاوضات الصالح ليست قوة قاهرة توقف الميعاد المقرر للتعجيل . عدم التعجيل في الميعاد يترتب عليه اعتبار المدعى تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه
٧٢١	٣٤١١٩	
		شروط قبول الدعوى :
		(١) الصفة في رفع الدعوى :
		للجمعية التعاونية الصفة في رفع دعوى التعويض عن الضرر الذي لحق بأعضائها من جراء زراعة تقاوى كانت الجمعية قد اشترتها لهم من وزارة الزراعة
٥٤٥	٢٤٨٣	
		(ب) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — شروطه : وحدة الموضوع والخصوم والسبب . القضاء بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه مع تخلف شرط اتحاد الموضوع غير صحيح في القانون
٣٩٢	٢٤٥٤	
		(ج) عدم سماع الدعوى :
		١ — عدم اعتراف الشريعة الإسلامية بالتقادم المكسب أو المسقط . قاعدة عدم سماع الدعوى بالحق الذي مضت عليه المدة ليس مبناها بطلان الحق وإنما هي مجرد نهى للقضاة قصد به قطع التروير والحيل . لا أثر له على أصل الحق . ليس في هذا المجال محل لإعمال قواعد التقادم الواردة بالقانون المدني
٣٠٠	١٤٤٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٠٠	٤٣ ع ١	٢ — قوام الأضرار التي ذكرها الفقهاء مسوغة لسماع الدعوى رغم مضي المدة أن تكون في شتى صورها بحيث يتعذر معها على المدعى إمكان رفع الدعوى . الاختلاف في تفسير شرط الواقف لا يعد عذرا بهذا المعنى . المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية ..
٣٠٠	٤٣ ع ١	٣ — اتفاق المستحقين على أرجاء توزيع ما اختلفا عليه من أعيان الوقف حتى يفصل فيه القضاء مع تمسك كل بوجهة نظره وعدم تسليمه للآخر بما يدعيه . قول الحكم إن هذا الاتفاق يرتفع به الإنكار للحق المانع من سماع الدعوى به بمضي المدة . تكييف له بما لا تحتمله نصوصه
		إجراءات رفع الدعوى :
٤٢٣	٦١ ع ٢	١ — إضرار الخصم الغائب شرطه أن تكون الخصومة قد انعقدت صحيحة بين أطرافها حتى ينتج أثره القانوني
٨٠٦	١٣٦ ع ٣	٢ — البطلان الذي يزول بحضور الخصم — طبقا للمادة ١٤٠ من قانون المرافعات — هو البطلان الناشئ عن عيب في إعلان أوراق التكليف بالحضور أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة موايد الحضور لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة بطريق رفع الدعاوى والطعن في الأحكام على الوجه المبين في القانون
		تقدير قيمة الدعوى :
٢٧٦	٣٩ ع ١	١ — الدفع بطلب سقوط حكم الشفعة هي بمثابة طلب فسخ سند التملك . تقدير قيمتها بالثمن المقدر بالسند وهو حكم الشفعة . المادة ٣٧ مرافعات
		٢٠ (٢٣) . ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٦٩	٣٧ ع ١	٢ — الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام جواز الدفع به في أية حالة كانت عليه . لا ينعقد باتفاق الخصوم ولكن بقيام موجه في القانون راجع (اختصاص . استئناف) .
		دفع ما لا يجب
		دعوى استرداد ما دفع من المعاش بغير حق :
		تسقط بالتقضاء ثلاث سنوات من يوم العلم بالحق في الاسترداد أو بالتقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء هذا الحق أيهما أقصر
٤٣٧	٦٢ ع ٢	(ر)
		رسوم البلدية على الملاحى . رسوم صرف مياه المحال العامة . رسوم قضائية . رهن الأوراق التجارية . رهن حيازى .
		رسوم بلدية
		رسوم الملاحى :
		(١) عبء الالتزام بها :
		١ — يقع على أصحاب محال الفرجة والملاحى ومستغليها لا على روادها من أفراد الجمهور . القانون رقم ١٩٤٤/١٤٥ ومرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تحديد لها على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول وبواقع ١٠٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر لادلالة فيه على أن عبء الالتزام بها يقع على الجمهور . المادة ٣ من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .
٢٨٠	١ ع ٤٠	٢ — صراحة نصوص المرسوم بقانون رقم ٨٥/١٩٣٣ في أن ضريبة الملاهي يقع عبء الالتزام بها على الجمهور . عدم اعتبار رسوم الملاهي من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهي . استقلالها وتميزها عنها
٢٨٨	١ ع ٤١	٣ — يقع عبء الالتزام بالرسوم البلدية على الملاهي على عاتق أصحابها ومستغليها لا على روادها من أفراد الجمهور بعكس ضريبة الملاهي فعلى الإثبات بها يقع على الجمهور . اختلاف الرسوم البلدية وضريبة الملاهي من حيث طبيعة التكليف المالي المفروض في كليهما يبرر اختلافهما من حيث عبء الالتزام بها
٤٧٦	٢ ع ٧١	(ب) تحصيلها : لا وجه للتحدى بأن مصلحة الأموال المقررة ارتضت تحصيل الضريبة على وجه مخالف للقانون . هذا انطأ بفرض وقوعه لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الضريبة المستحق وفقا للقانون
٢٨٨	١ ع ٤١	راجع . (ضرائب) .
٤٧٦	٢ ع ٧١	
		رسوم صرف مياه المحال العامة
		مناطق استحقاق الرسم المقرر عن صرف مياه المحال العامة والصناعية في المجارى هو التصريف الفعلي لا مظنة التصريف ولا يكفي لاستحقاق الرسم مجرد اتصال تلك المحال بالمجارى العامة ...
٧٩١	٣ ع ١٣٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		رسوم قضائية
٧٧٥	٢٩ ع ٣	الاعفاء الوارد بقانون العمل الموحد في المادة السابعة . منه قاصر على الدعاوى التي ترفع طبقاً لأحكامه ... راجع (نقض) .
		رهن الأوراق التجارية
٣٥٣	٤٧ ع ٢	رهن السند الإذني تأميناً لقرض . تظهير السند المرهون على بياض . النص في عقد الرهن على تحصيل قيمته دون قيد أو شرط . حق الدائن المرتهن في التحصيل وقبول الوفاء قبل ميعاد الاستحقاق . تمسك الراهن بأجل الاستحقاق لا يجدى ...
		رهن حيازي
٨١٥	١٣٨ ع ٣	٢ - لم يعين القانون طريقاً خاصاً يجب اتباعه في تقدير بيع العين المرهونة رهناً حيازياً عند إجراء عملية استهلاك دين الرهن ومن ثم كان هذا التقدير مما تستقل به محكمة الموضوع ما دامت تبنيه على أسباب سائغة . راجع (حكم) .
		(ش) شركات . شفعة . شهر عقارى
		شركات
١٦١	١٨ ع ١	١ - للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها ومن ثم فإن الطعن الموجه اليها باعتبارها الأصلية والمقصودة به يكون قد تم صحيحاً وفقاً للمادة ١٤/٤ مرافعات متى كان تقرير الطعن قد تضمن اسم الشركة وأعلن في سكن إدارتها ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٨٩	٢ ع ٧٣	٢ — التزام الشركاء المتضامنين بالتعهدات الموقع عليها من أحدهم بمفرده متى كان توقيعه بعنوان الشركة وفقا للمادة ٢٢ من القانون التجارى راجع (افلاس) .
		شفعة
		(١) الخصوم فى دعوى الشفعة :
٢٧٦	١ ع ٣٩	١ — وجوب اختصاص البائع والمشتري فى دعوى الشفعة أجراء أوجبه القانون على خلاف الأصل . عدم جواز التوسع فى مفهومه . عدم وجوب اختصاص البائع فى الدعوى التى ترفع بسقوط حكم الشفعة
٤٢٠	٢ ع ٦٠	٢ — يوجب القانون فى دعوى الشفعة اختصاص جميع البائعين والمشتريين فى كافة مراحل التقاضى بما فى ذلك الطعن بالنقض ... راجع (تقضى) .
		(ب) إيداع الثمن :
٦١٩	٣ ع ٩٦	وجوب إيداع الشفع الثمن الحقيقى خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة وأن يكون الإيداع سابقا على رفع الدعوى ولم تحدد المادة ٢/٩٤ من القانون المدنى فاصلا زمنا معيننا بين الإيداع ورفع الدعوى ومن ثم فلا يشترط حصول الإيداع فى اليوم السابق على رفعها
		(ج) سقوط حكم الشفعة :
٢٧٦	١ ع ٣٩	الدعوى بطلب سقوط حكم الشفعة هى بمثابة حكم فسخ سند التملك . تقديرها بالثمن المقرر بالسند وهو حكم الشفعة المادة ٣٧ مرافعات ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	شهر عقارى
		طلب شهر المحرر مؤقتا :
		١ — لم يرتب الشارع حقا لصاحب الشأن فى الطعن المباشر فى قرارات مأمور الشهر العقارى باستيفاء بيانات أو مستندات متعلقة بطلبات الشهر . جواز طلب الشهر مؤقتا الى أن يقول قاضى الأمور الوقتية كلمته فيه بإبقاء الرقم الوقتى للمحرر أو بإلغائه...
		٢ — قرار قاضى الأمور الوقتية بإبقاء الرقم الوقتى أو بإلغائه ليس من قبيل الأوامر على المرائض التى يصدرها قاضى الأمور الوقتية طبقا للسنتين ٣٦٩ و ٣٧٠ مرافعات بل هو قرار يحسم به قاضى الأمور الوقتية جميع أوجه الخلاف القائمة بين صاحب الشأن وبين مصلحة الشهر العقارى بخصوص شهر المحرر وهو قرار لا يقبل الطعن بأى طريق كان... .. ٩٤ ع ٣ ٦٠٩
		راجع (استئناف . حكم) .
		(ص)
		صلح . صورية
		صلح
		جواز التصالح عن الاستحقاق فى الوقف . بدل الصلح استحقاقه للغير . مثال : مشروع الاصلاح الزراعى فى الاستيلاء على بدل الصلح لا يتحقق به معنى استحقاق البدل للغير — الاقرار المبطل للصلح هو الاقرار باستحقاق ثابت فى أحيان الوقف لا باستحقاق متنازع عليه ٦٢ ع ٢ ٤٢٨
		راجع (وقف) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		صورية
		(١) الصورية المطلقة :
		الاقرار بصدور البيع فعلا من البائع وانحصار النزاع حول شخصية المشتري لا يستقيم معه القول باعدام العقد بصوريته
٢٦٠	١ ع ٣٥	صورية مطلقة
		(ب) أثر الصورية على الغير :
		حق الغير حسن النية في التمسك بالعقد الظاهر المسجل . عدم جواز الاحتجاج عليه بورقة غير مسجلة تفيد التقايل من التعاقد ولو كان مؤشرا بمضمونها على هامش تسجيل العقد الظاهر ...
٢٧٦	٢ ع ٥١	راجع (عقد . وكالة) .
		(ض)
		ضرائب
		ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :
		(١) الأرباح التي تسرى عليها الضريبة :
		١ — جواز إضافة المكافآت التي تعطى للموظفين والمستخدمين والعمال إلى حساب التكاليف التي تخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة بغير تحديد لمقدارها مادامت لازمة لتشجيعهم بما يكفل حسن سير الانتاج في المنشأة بحيث إذ تجاوزت هذا الغرض وجب استبعادها من حساب التكاليف واعتبارها أرباحا تخضع للضريبة . كان هذا هو الوضع قبل العمل بالقانون ١٣٨ / ١٩٤٨ تعديله للسادة ٣٩ ونصه على أن الحد الأقصى للمكافآت التي يجوز خصمها من الأرباح هو مرتب شهرين .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٤	٣ ع ١	<p>مثال لحكم أنزل على واقعة الدعوى حكما قانونيا لاحقا في صدوره على وجودها إذ استند في رفض إضافة مكافآت صرفت لبعض موظفي شركة عن عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ — قبل صدور الق ١٣٨/١٩٤٨ — إلى سبق صرف مرتب شهرين لجميع موظفي الشركة . خطأ في القانون</p>
٨٢٢	٣ ع ١٣٩	<p>٢ — يجوز إثبات مزاوله الممول للنشاطه بالقرائن . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه على أن عدم حصول الطاعن على رخصة لمحله أو قيد اسمه في مكتب توزيع الأخشاب خلال سنة ١٩٤٧ لا ينفيان حصوله على هذا الصنف من تجار الجملة وأن رواج المنشأة وضخامة مبيعاتها سنة ١٩٤٨ يدل على أنها راسخة القدم في مزاوله هذا النشاط وأن مصلحة الضرائب قد أخذت الطاعن في تقدير مبيعاته بإقراره وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع دليلا ينفي ما ثبت بهذه القرائن التي استحدثها من أوراق الدعوى — إذ كان ذلك وكان تقدير الدليل وكفايته من شأن محكمة الموضوع فإن النعي على حكمها بخالفه قواعد الإثبات يكون على غير أساس (١)</p> <p>(ب) تقدير وعاء الضريبة :</p> <p>التقدير الحكمي :</p> <p>١ — وجوب اتحاد الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ولو كانت الحسابات منتظمة في تلك السنوات . قاعدة عامة لا يستثنى منها إلا المولين الذين يسكون حسابات منتظمة وذلك عن السنوات من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٤ وذلك طبقا للقانون ٢٠٦ سنة ١٩٥٥</p>
٦٩١	٣ ع ١١٣
٢٢٣	١ ع ٢٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥١٧	٧٨	٢ — المقصود بالربط النهائي في حكم القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ هو الربط الغير قابل للطعن أمام جهة الاختصاص. طعن الممول وحده في تقدير الأرباح يكفي لاعتبار الربط غير نهائى . لا محل لإعمال قاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه
٥١٧	٧٨	٣ — اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن سنة ١٩٤٩ . لا عبرة بتغير نوع الشركة متى كان نشاط الشركة الثانية امتدادا لنشاط الشركة الأولى
٥٨٧	٣٤٨٩	٤ — وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات التالية متى كان الربط لم يصبح نهائيا ولو كان محل الطعن من الممول وحده . لا محل للتحدى بقاعدة أن الطاعن لا يضار بطعنه والمقصود بالربط النهائي في حكم القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ هو الربط الغير قابل للطعن أمام جهة الاختصاص. الطعن من أى من الطرفين في قرار تحديد الأرباح يكفي لاعتبار الربط غير نهائى
٦٧٦	٣٤١١٠	٥ — تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الحاضرين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم في السنوات التالية ولو كانت حساباتهم في تلك السنوات منتظمة . لا يمنع من ذلك أن يكون تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ محل نزاع لم ينحسم أمام القضاء ولم يتقرر بصفة نهائية خضوعها لربط الضريبة بطريق التقدير وطالما أنه صدر قرار من لجنة التقدير بربط الضريبة بطريق التقدير في تلك السنة فإنه يتعين إلزامه وتحصيل الضريبة على مقتضاه إلى أن يصدر حكم على خلافه
٥٩٩	٣٤٩٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المهن غير التجارية :
٣٧٠	٢ ع ٥٠	١ — المهن غير التجارية هي المهن التي يباشرها الممولون بصفة مستقلة والتي يكون العنصر الأساسي فيها العمل ويقوم على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون ولا يمنع من اعتبارها كذلك أن يكون الربح فيها مختلطا ونتيجة استثمار رأس المال والعمل متى كان العمل هو مصدره الأول والغالب
٥٩٥	٣ ع ٩١	٢ — مهنة كاتب عمومي لا تخضع لضريبة المهن غير التجارية طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ إذ أنها ليست من المهن المنصوص عليها بالمادة ٧٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديله ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن
		(ج) إجراءات ربط الضريبة :
		النموذج رقم ١٨ :
٢٢٣	١ ع ٢٨	تقدير مصلحة الضرائب الضريبة المستحقة على الممول تقديرا حكما في السنوات من سنة ١٩٤٨ — سنة ١٩٥١ إعمالا لأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ لم يكن هذا التقدير يستلزم إثارة منازعات موضوعية أو قانونية من قبل الممول مما يقتضي توجيه النموذج رقم ١٨ إليه . لم يترتب على إغفاله إخلال بحقه . القضاء ببطالان إجراءات الربط بعدم توجيه النموذج رقم ١٨ غير مطابق للقانون

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		لجان التقدير :
٦٨٧	١١٢ ع ٣	١ — لجان التقدير هي الهيئة المختصة بتقدير أرباح الشركات غير المساهمة والأفراد لها تحقيق إقرارات الممول وملاحظات مأمورية الضرائب بمختلف الوسائل المتعارف عليها . قرارها إعادة ملف الموضوع للمأمورية لتصحيح بعض الأخطاء أو استجلاء بعض عناصر الأرباح . لا بطلان
٨٠١	١٣٥ ع ٣	٢ — الطعن في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية في حقيقة طعن من نوع خاص يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة . لا يرد عليه الاستئناف المقابل . طعن مصلحة الضرائب في القرار بطريق الطلب العارض أثناء نظر طعن الممول . غير مقبول . وجوب اتباع الطريق المرسوم في القانون للطعن
٨٢٢	١٣٩ ع ٣	٣ — تقدير الأرباح تقديرا غير نهائي لم يخطر به الممول ولم يقبله أو يتم بشأنه اتفاق بينه وبين مصلحة الضرائب . إعادة المصلحة تقدير الأرباح الحقيقية متى اتضح لها اتساع نشاط الممول في سني النزاع . لا مخالفة في ذلك للقانون
٧٩٦	١٣٤ ع ٣	احتساب مدة التقادم المسقط لدين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من اليوم التالي لا تقضاء المهلة المحددة لتقديم الإقرار المنصوص عليها بالمادة ٤٨ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ . إضافة مدة وقت التقادم المقررة بالقانون رقم ١٨٩ سنة ١٩٥٠ إلى مدة التقادم . لا مخالفة في ذلك للقانون
٥٩٥	٩١ ع ٣	(د) سريان التشريع المستحدث : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام في ظل القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ . التعديل الذي تم به تشريع مستحدث لا يسرى على الضرائب المستحقة قبل تاريخ سريانه

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(٥) وقف السير في دعوى الضرائب :
		اتفاق الطرفين على وقف السير في الاستئناف . عدم تعجيله في الميعاد القانوني . اعتبار المستأنف تاركاً استئنافه . عدم تمسك المستأنف بأن الوقف كان تطبيقاً للقانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ لا يجوز التحدى بذلك أمام محكمة النقض بأحكام القانون المذكور أو القانون رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٨ باقتراض أنه مفسر له ... ع ٩٩ ٦٢٨
		(راجع لإثبات . استئناف . دعوى) .
		الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :
		١ — وعاء الضريبة على الأرباح الاستثنائية هو كل ربح يتجاوز ربح إحدى السنوات ٣٧، ٣٨، ٣٩، أو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر حسب الأحوال . وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هو كل ما يحققه الممول من أرباح فعلية . استقلال كل منهما عن الأخرى وإن كانا متماثلين في طرق التحصيل ومتشابهين في إجراءات الربط . لاتغنى الإجراءات التي تتخذ في شأن إحداها عن الإجراءات الخاصة بالثانية ... ع ١١ ١١٦
		٢ — إجراء الاستهلاك الاستثنائي يقتضى وفقاً للقانون أن يكون هناك ربح استثنائي وبيان للانشاءات الجديدة توضح فيه الأصول المستحدثة مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها ع ٨٨ ٥٨٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة :
		الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات :
		الاعفاء منها :
		سريان الضريبة على الفوائد الناتجة من " التأمينات " حتى ولو كانت متصلة بمباشرة المهنة. المادة ١٥/٢ من القانون رقم ١٩٣٩/١٤
٢٠٣	١٤٢٦	
		رسم الأيلولة على التركات :
		خلو مواد القانون رقم ١٩٤٤/١٤٢ سواء قبل تعديله بالقانون رقم ١٩٥١/٢١٧ أو بعد هذا التعديل من النص على وجوب الفصل في الدعاوى على وجه السرعة . المادة ٣٨ منه لم يرد في نصها إحالة إلى المادة ٩٤ من القانون رقم ١٩٣٩/١٤ وإنما أحالت إلى المادة ٥٤ من هذا القانون . هذه الإحالة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه من اعتبار الطعن في التقديرات بالنسبة لرسم الأيلولة على التركات من الطعون التي تنظر على وجه السرعة
١٧٣	١٤١٩	
		ضريبة الملاهي :
		(١) وعاء الضريبة :
		وعاء ضريبة الملاهي هو أجرة الدخول التي تشمل ثمن التذاكر والرسم البلدي المقرر في حالة اضافته وتحصيله من الجمهور . اعتبار الرسم في هذه الحالة جزء لا يتجزأ من أجرة الدخول
٤٧٦	٢٤٧١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الالتزام بالضريبة :
		١ — يقع عبء الالتزام بضريبة الملاهي على الجمهور بعكس الرسوم البلدية على الملاهي فيقع عبء الالتزام بها على عاتق اصحابها ومستغليها لا على روادها من أفراد الجمهور . اختلاف الرسوم البلدية وضريبة الملاهي من حيث التكليف المالي المفروض في كليهما يبرر اختلافهما من حيث عبء الالتزام بها
٤٧٦	٢ ع ٧١	...
٢٨٠	١ ع ٤٠
٢٨٨	١ ع ٤١
		٢ — صراحة نصوص المرسوم بقانون رقم ١٩٣٣/٨٥ في أن ضريبة الملاهي يقع عبء الالتزام بها على الجمهور . عدم اعتبار رسوم الملاهي من قبيل الرسوم والضرائب الإضافية بالنسبة لضريبة الملاهي . استقلالها وتميزها عنها . تحديدتها على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول وبواقع ١٠٪ من القيمة الأصلية لهذه التذاكر لادلاله فيه على أن عبء الالتزام بضريبة الملاهي يقع على الجمهور
٢٨٠	١ ع ٤٠	...
		(ج) تحصيل الضريبة :
		جواز تحصيل ما لم يتم تحصيله من ضريبة الملاهي . لا يمنع من ذلك اعتماد تذاكر الدخول المشتملة على الرسم البلدي المقرر . لا يصح الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا بنص القانون
٤٧٦	٢ ع ٧١	...
٢٨٨	١ ع ٤١
		راجع (رسوم بلدية)
		(ع)
		عقد . عمل .
		عقد
		تفسير العقد :
		١ — الانحراف عن المعنى الظاهر لعبارة العقد مسخ له مثال ...
٤٤٤	٢ ع ٦٤	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٦٥	٣٤١٢٨ ع	٢ — الانحراف عن المعنى الظاهر من عبارات العقد مسخله . تخصيص النص العام المطلق في التعاقد ينطوي على المسخ للعقد ...
		تكييف العقد :
٨١٠	٣٤١٣٧ ع	العبارة في التكييف بحقيقة التعاقد وفقا للقانون، لا بما يصفه به الخصوم
		آثار العقد :
٤٨٦	٢٦٩ ع ٢	مناط تطبيق نظرية الحوادث الطارئة أن يكون الالتزام الذي حصل الاتفاق عليه بين المتعاقدين قائما وأن تنفيذه بالشروط المتفق عليها بينهما يصبح مرهقا للدين بسبب الحادث الطارئ . أما إذا كان الالتزام الأصلي قد تغير فإنه يمتنع تطبيقها
		فسخ العقد :
٣٥٣	٢٤٧ ع ٢	عقد التوريد ملزم للجانبين . استرداد ما دفع من الثمن يعد فسخا للعقد . التنازل عن التمسك بالفسخ . ما لا يعد كذلك . مثال راجع (تحكيم توريد . صورية . عمل) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عمل
		التزامات صاحب العمل :
		(١) أجر العامل :
		تعريف الأجر — المقصود به :
١٢٧	١٣ ع ١	١ — شمول الأجر كل ما يتقاضاه العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل فتدخل في هذا المفهوم علاوة غلاء المعيشة. إيضاح المادة ٢/٦٨٣ مدني هذا المعنى
١٢٧	٢ ع ١٣	٢ — يتعين عند حساب مكافأة نهاية مدة الخدمة إضافة علاوة غلاء المعيشة إلى الأجر الأصلي . حساب المكافأة على أساس الأجر دون العلاوة فيه إهدار لحق فرضه القانون لا يسقط إلا بنص صريح
		(ب) إعانة غلاء المعيشة :
٣٩٦	٥٥ ع ٢	١ — إعانة غلاء المعيشة جزء لا يتجزأ من الأجر . خلو لأئحة العمل من النص على استبعادها . وجوب إضافتها للأجر الأصلي عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة
٤٩٩	٧٤ ع ٢	٢ — الأجر يشمل كل ما يدخل في ذمة العامل من مال أيا كان نوعه مقابل قيامه بالعمل موضوع العقد مهما كانت التسمية المعطاة له ومن ثم فهو يشمل إعانة غلاء المعيشة . وجوب إضافة إعانة غلاء المعيشة للأجر عند احتساب أجور صفات العمل الإضافية

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٨٢٨	٣٤١٤٠	<p>٣ - متى كانت نماذج تعيين موظفي الشركة المطعون عليها وعما لها موقعا عليها منهم وموضحة فيها تفصيلات مرتباتهم الأصلية وإمانة الغلاء على الوجه الذي أثبتته القرار المطعون فيه فإن ذلك يحقق غرض المشرع من الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم فلا يجدي الطاعن التحدي بمظروفات وسراكي الأجور وخلوها من هذا التفصيل ، ولا يكون القرار المطعون فيه - إذ أخذ بهذا النظر - قد خالف القانون أو شابه قصور</p> <p>فسخ العقد :</p> <p>١ - نفى الحكم وصف التعسف من صاحب العمل في ممارسة حقه في فصل العامل . تقدير موضوعي متى بني على مبررات سائغة كافية لجملة</p> <p>٢ - متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن نفى عن الطاعنة التعسف في فصلها المطعون عليهم - قد قضى لهم مع ذلك بالتعويضات التي قد درتها الشركة الطاعنة في الإخطارات الموجهة إليهم منها مع سبق تقرير الحكم أن هذه الإخطارات إنما تضمنت بيان ما يستحقه المطعون عليهم قبل الشركة من مقابل لمد مهلة الإنذار ومكافأة نهاية الخدمة - وهي تختلف في أساسها القانوني عن التعويض عن الفصل التعسفي - فإن الحكم يكون مشوبا بالتناقض مما يستوجب نقضه</p> <p>مكافأة نهاية الخدمة :</p> <p>١ - عدم جواز الجمع بين حصيلة الإدخار ومكافأة نهاية الخدمة . شرطه - وفقا للمادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ - النص في لأئحة الصندوق على أن ما يؤديه صاحب العمل فيه لحساب العامل مقابل لالتزامه بالمكافأة وأن يكون ما أداه مساويا يستحقه العامل من مكافأة أو يزيد عليه</p>
٥٩٠	٣٤٩٠	
٧٢٥	٣٤١٢٠	
٥٢٣	٢٤٧٩	
٢٠ (٢٤) ٢٠		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — ليس للعامل في العقد المحدد المدة — في ظل القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤. الملغى — الحق في المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء مدة العقد إذ لا يكون الفسخ صادرا من جانب رب العمل في هذه الحالة (خلافا لقانون العمل الموحد م ٧ ق ٩١ سنة ١٩٥٩)
٥٩٠	٣ ع ٩٠	راجع (حكم . رسوم . نقض) .
		التحكيم في منازعات العمل :
		(١) قرارات هيئة التحكيم :
		١ — قرارات هيئة التحكيم في منازعات العمل — فصل قرار هيئة التحكيم في منازعة السكن المجاني للعمال الذين كانوا قد حصلوا عليها فعلا قبل صدوره . المطالبة في نزاع جديد بأحقية من عدا هؤلاء العمال في التمتع بالسكن مجانا في المساكن التي تنشأ الشركة لعمالها لا يتحقق بذلك شرط اتحاد الموضوع في النزاعين ويكون قضاء القرار المطعون فيه بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه غير صحيح في القانون
٣٩٢	٢ ع ٥٤	٢ — وجوب أخذ رأى المندوبين الحاضرين عن صاحب العمل أو الغرفة الصناعية وعن النقابة أو العمال . وجوب إثبات الرأى المخالف مع بيان سبب عدم الأخذ به . خلو قرار هيئة التحكيم من إثبات الرأى المخالف وبيان أسباب عدم الأخذ به مخالف للقانون (ب) تمثيل العمال :
٦٤٥	٣ ع ١٠٤	المادة ٣ من القانون رقم ١٩٥٢/٣١٨ مطلقة وصريحة في أن العمال المتضمنين إلى نقابة يمثلهم في طلباتهم ومنازعاتهم رئيس نقابتهم دون تفصيل أو تخصيص
٢٤٩	١ ع ٣٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) سلطة هيئة التحكيم :
		١ — هيئة التحكيم أعمال القوانين واللوائح فيما يعرض لها من منازعات . ولها الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة في إجابة مطالب العمال التي لا ترتكن إلى حقوق تؤدي إليها نصوص القانون . إتفاق الطرفين بشأن توزيع حصيلة الوهبة ، لا يجوز لهيئة التحكيم تعديله إلا بسبب تغير الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية
٧٧٨	٣٤١٣٠	
		توفير وسائل العلاج للعمال :
		٢ — يشترط لالتزام رب العمل بتوفير العلاج الشامل لعماله حسبما تقتضيه المادة ٢/٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أن يزيد عددهم على خمسمائة . فإذا أغفلت هيئة التحكيم تحقيق ذلك الشرط مع أنه مقطع الخصومة وانتهت في قرارها إلى أن عددهم يربو على خمسمائة دون أن تبين المصدر الذي استقت منه هذا الذي أقامت عليه قضاءها كان قرارها قاصر البيان
٤٥٠	٢٤٦٥	
		٣ — يؤدي شروط تسوية مبرمة بين الحكومة وشركة أنه يجب على العامل رد المكافأة التي سبق أن صرفها حتى تعتبر مدة خدمته متصلة بعد إعادته للعمل . تقرير هيئة التحكيم حق العامل في اعتبار أن مدة خدمته متصلة استنادا إلى مجرد إبدائه رغبته في هذا الخصوص ودون أن يقوم فعلا عند إعادته إلى العمل بدفع قيمة المكافأة التي سبق له صرفها عند انتهاء مدة خدمته الأولى بسبب حريق المنشأة — مخالف للقانون
١٩٠	٢٣٤١	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(غ)
		غرامة جمركية . <u>غرف تجارية</u> . غير
		غرامة جمركية
		راجع (جمارك)
		غرف تجارية
		طبيعتها :
		الغرف التجارية مؤسسات عامة خوات اختصاصات معينة . تحتويها إدارة سوق للجملة . علاقتها بالوزانين علاقة تنظيمية . وجوب التزامها أحكام القرار الوزاري الخاص بلائحة السوق ...
٥٤٠	٢ ع ٨٢	غير
		راجع (خلف) .
		(ف)
		فوائد
		شروط استحقاق الفوائد :
		١ - متى كان المدعى قد حدد في عريضة دعواه المبلغ الذي يطالب به وثبت استحقاقه فإنه ليس من شأنه المنازعة في استحقاق هذا المبلغ كله أو بعضه مما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب
٧٢	١ ع ٦	...
		٢ - تأخير المدين في الوفاء بالدين لا يستوجب أكثر من التزامه بالفائدة القانونية ما لم يثبت أن هذا التأخير كان بسوء نية المدين وترتب عليه إلحاق ضرر استثنائي بالدائن . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعن بتعويض عن التأخير في الوفاء دون أن يستظهر سوء نيته فإنه يكون مشوباً بالقصور ...
٥٦١	٢ ع ٨٦	...
		راجع (حكم) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ق)
		قاض الأمور المستعجلة . قانون . قرار تنظيم . قضاة
		قاضى الأمور المستعجلة
		إختصاصه :
		مناطق إختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى المسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت هو قيام حالة الاستعجال وأن يكون المطلوب إجراء وقتيا لا يمس أصل الحق المتنازع عليه راجع (نقض) .
٦٥٠	٣٤١٠٥	
		قانون
		تطبيق القانون فى الزمان :
		راجع (ضرائب) .
		قرار تنظيم
		قرار الهدم لأيلولة البناء للسقوط :
		مجرد صدور قرار من مصلحة التنظيم لهدم بناء لأيلولته للسقوط لا يلزم مالكة بهدمه . حقه فى المنازعة فى صحته أمام القضاء حتى إذا ما صدر من المحكمة المختصة حكم بالهدم قام بتنفيذه وإلا صار تنفيذه جبرا على نفقته
١٩٤	٢٤١	
		قضاة
		راجع (فهرس الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية فى مقدمة الفهرس الهجائى)
		(ك)
		كفالة
		راجع (نقض)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>(م)</p> <p>مجلس تأديب . محاماة . محكمة الموضوع . مرافق عامة . مسئولية مدنية . مقالة . ملكية . مواعيد . مؤسسات عامة . مؤلف . موظفون .</p>
		<p>مجلس تأديب</p> <p>تقضى قواعد العدالة والأصول العامة في إجراءات التقاضي بوجوب توفير الضمانات للتقاضين حتى تصدر الأحكام لهم أو عليهم من قضاء بعيدين عن الهوى لا تقوم لديهم أسباب قوية لا يمكن مع قيامها أن يصدروا أحكامهم بغير ميل . وتسرى هذه القاعدة على الدعوى التأديبية — ولولم يوجد نص تشريعي — فهو قوية الشبه بالدعوى الجنائية ويترتب على القرار الصادر فيها من مجلس التأديب نتائج خطيرة بالنسبة إلى الموظف مما يوجب تحقيق ضمان حيطة القاضي الذي يجلس منه مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام ، وحتى يطمئن الموظف إلى عدالة قاضيه وتحريه عن الميل والتأثر وهو ما حرص المشرع على النص عليه في المادة ٨٧ من القانون ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ومتى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه كان لرئيس مجلس التأديب الذي حوكم أمامه الطاعن رأى سابق في إحالته إلى المحاكمة التأديبية وأن أحد أعضاء المجلس هو الذي أجرى التحقيق معه وأبدى رأيه كتابة بإدانته مما لا تتوافر معه أسباب الحيطة الواجب توفرها بهما وتتفى معه صلاحيتهما لمحاكمة الطاعن تأديبياً . ومن ثم فيكون قرار المجلس المخصوص الذي قضى بتأييد قرار مجلس التأديب بفصل الطاعن رغم ذلك قد خالف القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر القرار الصادر بفصل الطاعن صحيحاً قد خالف القانون كذلك بما يستوجب نقضه ...</p>
٨٥٠	١٤٣ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محاماه
		مجلس نقابة المحامين :
٥٣٢	٢ ع ٨١	١ — أضفى الشارع على مجلس النقابة ولاية تقدير أتعاب المحامي عند الخلاف على قيمتها في حالة الإلتجاء إليه
٥٣٢	٢ ع ٨١	٢ — تقدير مجلس نقابة المحامين للأتعاب عند الخلاف على قيمتها فصل في خصومة قضائية . تقديم طلب تقدير الأتعاب تنعقد به الخصومة مما يضفى على مجلس النقابة ولاية الفصل في النزاع راجع (تقدم) .
		محكمة الموضوع
٤٢٨	٢ ع ٦٢	١ — تكيف عقد الصلح واعتباره منشأ للحق أو مقررا له من حق المحكمة وحدها دون تدخل الخصوم . متى كان الصلح كاشفا عن الاستحقاق في الوقف رجعت الملكية إلى تاريخ الإستملاك لا إلى تاريخ عقد الصلح راجع (صلح ومسئولية) .
٨١٥	٣ ع ١٣٨	٢ — تقدير ريع العين المرهونة رهنا حيازا عند إجراء عملية الاستملاك . تقدير موضوعي تستقل به محكمة الموضوع متى أقيم على أسباب سائغة
٧٥٢	٣ ع ١٢٥	٣ — ندب الخبير رخصة مخولة لقاضي الموضوع . لامعقب عليه في رفض الطلب متى كان ذلك قائما على أسباب سائغة ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢١٢	١ ع ٢٧	٤ — حق محكمة الموضوع في عدم إجابة طلب تقديم الدفاتر التجارية... ..
٢١٢	١ ع ٢٧	٥ — تكليف الخصم بتقديم ورقة تحت يده وقفا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات متروك لتقدير المحكمة ...
٢١٢	١ ع ٢٧	٦ — حق محكمة الموضوع في اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة أو عدم اعتبارها بشرط أن تقيم حكمها على أسباب سائغة ...
		٧ — قيام المانع الأدبي من الحصول على الدليل الكتابي من المسائل الواقعية وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع راجع (إثبات . حكم . حوادث طارئة . صلح . مسئولية).
		مرافق عامة
		راجع (مقالة)
		مسئولية مدنية
		مسئولية تقصيرية :
		(١) مسؤولية الحكومة عن تنفيذ الأحكام :
		لم يحدد الشارع سيجونا معينة لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية وللجهة المكلفة بتنفيذ تلك الأحكام تنفيذها في أحد السجون العامة أو في أي سجن من سجون مصلحة الحدود حسبما تمليه الظروف . متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن سجن مصلحة الحدود لم يكن موجودا وقت صدور الحكم على الطاعن مما كان يتعين معه تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه بأحد السجون العامة فإنه بذلك يكون قد نقى ما عزا الطاعن إلى الحكومة من إساءة استعمال السلطة... ..
٤٠٤	٢ ع ٥٧	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ب) عناصر المسئولية :
٤٠٤	٢٥٧ ع	توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من الأمور الموضوعية التي لا رقابة لمحكمة النقض عليها
		(ج) الخطأ التقصيري :
٥١٠	٢٧٧ ع	١ - إدخال ريالات "ماريا تريزا" للقطر المصري كعملة محظورة قانونا . جواز ذلك بعد تشويهاها . اعتبارها من السبائك الفضية واستحقاق رسم جمركي عنها . الدفع من المستوردين بالجهل بما أوجبه القانون الجمركي لا يقبل . إغفال تحصيل الرسم الجمركي لا يحمل مظنة الخطأ التقصيري الموجب للتعويض
٢٠٢	٣٩٣ ع	٢ - للتألف وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بالطريقة التي يراها فلا يجوز لغيره مباشرة الحق بغير إذن منه وإلا كان عمله عدوانا على الحق الذي اعترف به الشارع للتألف وإخلالا به وبالتالي عملا غير مشروع وخطأ يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر الناشئ عنه طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدني القديم راجع (موظفون ونقل بحري) .
		معارضة
٠٠	٣١١٥ ع	المعارضة في أمر الأداء يحكم فيها على وجه السرعة طبقا للمادة ٨٥٥ من قانون المرافعات ومن ثم فإنه يسرى على الحكم الصادر فيها ما يسرى على الدعاوى المبينة في المادة ١١٨ مرافعات من وجوب استئنافه بطريق التكليف بالحضور راجع (استئناف) .

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		مقاوله
		عقد التزام المرافق العامة :
٦٩٦	٣٤١١٤	إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين ادارة الملتزم والحراسة الادارية على المرفق وبين الادارة الحكومية للمرفق بعد اسقاط الالتزام . الحكم الصادر ضد الملتزم والحراسة لا ينسحب أثره الى المرفق في هذه الحالة
		ملكية
		القيود التي ترد على حق الملكية :
٨١٠	٣٤١٣٧	١ - تقييد وزارة التموين للشركة الطاعنة — التي تعاقدت معهما على أن تستورد لحسابها قمحا لتنتج منه دقيقا من النوع الفاخر كي تبيعه الطاعنة بالاسعار المحددة — في التصرف في القمح والدقيق طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والقرار ٣٥٩ سنة ١٩٤٧ لا ينفي ملكية الشركة الطاعنة للقمح لان فرض قيود قانونية أو اتفاقية على حق الملكية لا يؤثر على بقاء هذا الحق وقيامه ...
		مواعيد
		ميعاد المسافة :
		الانتقال الذي يقتضيه القيام باعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض هو انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها الى محل من يراد اعلانه بهذا التقرير .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		احتساب ميعاد المسافة الذى يزداد على ميعاد إعلان الطعن على أساس المسافة بين هذين المحلين .
		اقامة المطعون عليه فى القاهرة . ليس للطاعن الحق فى إضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الأصيل المحدد لإعلان الطعن ولو كان موطنه هو بعيدا عن القاهرة .
		الميعاد المعين فى القانون لإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض ليس ميعاد حضور وإنما هو ميعاد لمباشرة اجراء فيه هو الاعلان فلا يحسب ميعاد المسافة الا بالنسبة لما يقتضيه الانتقال للقيام بهذا الاعلان .
١٠١	ع ٩	اجراءات يجب تقرير الطعن من قلم الكتاب لم يعين لها القانون ميعادا يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة ...
١٠١	ع ٩	حق الطاعن فى إضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الثلاثين يوما المحدد للطعن بالنقض . متى قرر بالطعن فلا يعطى له ميعاد المسافة المتقدم ذكره مرة ثانية عند إعلان الطعن وإنما يضاف ميعاد المسافة على ميعاد الإعلان بسبب بعد موطن المطعون عليه عن مقر محكمة النقض
مؤسسات عامة		
٥٤٠	ع ٨٢	الغرف التجارية مؤسسات عامة خولت اختصاصات معينة ...
مؤلف		
(١) حق المؤلف :		
		اعترف المشرع فى القانون المدنى القديم بحق المؤلف على مصنفاته وإن كان قد ترك تنظيمه لتشريع خاص . عدم صدور التشريع الخاص بتنظيم حماية هذا الحق إلا فى سنة ١٩٥٤ (بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤) لاينفى اعتراف الشارع بحق المؤلف ...
٦٠٢	ع ٩٣	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الاعتداء على الحق :
		الاعتداء على حق المؤلف في استغلال مصنعه ماليا بعد عملا غير مشروع موجبا للمسئولية التقصيرية (طبقا للسادة ١٥١ من القانون المدنى القديم) راجع (مسئولية تقصيرية) .
٦٠٢	٣٤٩٣	...
		موظفون
		(١) سن التقاعد لموظفى المجالس البلدية :
		عدم سر يان أحكام قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ عليهم . إنهاء خدمة موظفى ومستخدمى المجالس البلدية والمحلية عند بلوغهم سن الستين جائز فى القانون . لا موجب للمسئولية المدنية فى هذه الحالة
٢٦٥	٢٤٩	...
٧٤٣	٣١٢٣	...
		(ب) سلطة فصل الموظف وتأديبه :
		١ — الموظفون الخارجون عن هيئة العمال يختص بتأديبهم وفصلهم رؤساء المصالح التى يتبعونها . والموظفون الدائمون يختص بتوقيع العقوبات التأديبية عليهم — بما فى ذلك الفصل — مجلس التأديب . ويلبى على ذلك أن مجلس التأديب لا يختص بتوقيع العقوبات التأديبية على الموظفين المعينين بصفة مؤقتة أو إلى أجل مسمى الخارجين عن هيئة العمال
٤٦٢	٢٦٨	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — قواعد العدالة والأصول العامة في إجراءات التقاضي توجب ضمان حيطة القاضي . هذه القاعدة تسرى على الدعوى التأديبية وهي قوية الشبه بالدعوى الجنائية ويترتب على القرار الصادر من مجلس التأديب نتائج خطيرة . حرص المشرع على النص على هذه القاعدة في المادة ٨٧ ق ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة . سبق إبداء رئيس مجلس التأديب الرأي بحالة موظف إلى المحاكمة التأديبية وإبداء أحد أعضاء المجلس من قبل وأيه بادانته لا تتوفر أسباب الجيدة وتنتفى صلاحيتهما لمحاكمة الموظف . قرار مجلس التأديب في هذه الحالة يفصل الموظف مخالفا للقانون
٨٥٠	٣٤١٤٣	(ج) معاش :
		لا يجوز الجمع بين مرتب الموظف والمعاش الذي كان مقررا له . تعلق ذلك بالنظام العام
٤٣٧	٢٤٦٣	المكافأة عن الأعمال الإضافية :
		جواز تكليف الموظف بتأدية أعمال إضافية دون أن يكون له حق المطالبة بمكافأة عن هذه الأعمال ولو استلزم تأديتها أن يعمل في غير أوقات العمل الرسمية متى اقتضت المصلحة العامة ذلك . وإن كان الشارع قد أجاز للدولة أن تمنح هذه المكافأة إن رأت وجها لها إلا أن هذا الحق جوازي لها متروك لمشيئتها . تكليف الحكومة الموظف ببحوث تتصل بالدراسة التي اختص بها والتي أهله للوظيفة التي يشغلها لا يخوله المطالبة بمقابل ما أعده من هذه البحوث
٦٨٠	٣٤١١١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ن)
		نزاع ملكية . <u>نقض</u> . نقل بحرى
		نزاع الملكية للنفعة العامة
		تقدير التعويض :
		وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذى لم تنزع ملكيته عن تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته
٢٦٥	٢ ع ٣٦	
		نقض
		إجراءات الطعن :
		(١) التقرير بالطعن :
		١ - وجوب مباشرة إجراءات الطعن من محامى الطاعن بالوكالة عنه لا من الطاعن بشخصه . تعيين المحامى موطنه بتقرير الطعن دليل على علمه بأن هذا الموطن هو المحل المختار لموكله الطاعن . جواز توجيه قلم الكتاب للإخبار بالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون إلى موطن محامى الطاعن
٣٨٢	٢ ع ٥٢	
		٢ - ليس في القانون ما يوجب توقيع الموظف الذى حصل تقرير الطعن أمامه على الصورة الرسمية المطابقة للأصل أو الصورة المعلنه منه
٥٤٠	٢ ع ٨٢	
		٣ - إحالة غير جائزة في القانون . عدم مراعاة الأوضاع المقررة بالمادة ٤٢٩ مرافعات في رفع الطعن إلى محكمة النقض . عدم قبوله شكلا
٣٢٠	٢ ع ١٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) التوكيل بالظعن :
		يشترط ممن تقرر بالظعن بطريق النقض أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض موكلا عن الطاعن بتوكيل سابق على التقرير . لا يشترط في التوكيل صيغة خاصة متى كانت عباراته تشمل الظعن في القضايا المدنية ٧٥٨ ٣ع ١٢٦
		(ج) إيداع كفالة الظعن :
		إيداع الكفالة وقت التقرير بالظعن بالنقض إجراء جوهري إغفاله يؤدي إلى البطش بالظعن لكل ذي مصلحة التمسك بذلك واللحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . يعفى من إيداع الكفالة الدولة ومن يعفون من الرسوم القضائية . الإعفاء الوارد بقانون العمل الموحد قاصر على الدعوى التي ترفع طبقا لأحكامه ٧٧٥ ٣ع ١٢٩
		(د) إيداع صورة الحكم الابتدائي :
		يجب على الطاعن وقت التقرير بالظعن إيداع صورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . مؤدى إغفال ذلك عدم قبول الظعن ٧٤٧ ٣ع ١٢٤
		(هـ) إيداع أصل ورقة إعلان الظعن والمذكرة الشارحة :
		ميعاد إيداع أصل ورقة إعلان الظعن والمذكرة الشارحة لا يبدأ إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لإعلان الظعن بحسب المادة ١١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ . إذا كان للطاعن الحق في إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الإعلان فإن ميعاد الإيداع لا يبدأ في هذه الحالة إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد أصلا للإعلان مضافا إليه ميعاد المسافة ٢٣٤ ٣ع ٣١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إعلان الطعن :
٤٥	١ ع ١	١ — سريان أحكام المواد ٩ — ١/١٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على الطعون التي لم تحدد جلسة لنظرها أمام دائرة المواد المدنية والتجارية عند العمل به . إطلاق المادة ٥ من مواد الإصدار حكما في هذا الشأن مما يفيد وجوب إعمال حكم المادة ١١ بالنسبة لجميع الطعون التي لم تكن قد حددت لها جلسة ولو كانت قد رفعت قبل العمل بالقانون ٥٥/٤٠١ منال
٥٨	٤ ع ١	٢ — إيداع الطاعن قلم الكتاب بمحكمة النقض أصل ورقة إعلان الطعن إلى الخصم في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو إجراء جوهري يتعين التزامه وترتب على إغفاله عدم قبول الطعن . لا يغني عنه إرسال أصل ورقة الإعلان إلى قلم الكتاب عن طريق البريد
٢٢٨	٢٩ ع ١
١٠١	٢ ع ٩	٣ — إعلان الطعن في الميعاد المحدد له في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧/٥٩ من الإجراءات الحتمية التي يترتب على إغفالها البطلان وبالتالي عدم قبول الطعن شكلا . لا يزيله حضور المطعون عليه وإيداعه مذكرة بدفاعه تمسك فيها ببطلان الطعن لعدم إعلانه به في الميعاد
		٤ — الانتقال الذي يقتضيه القيام بإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض هو انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها إلى محل من يراد إعلانه بهذا التقرير .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		احتساب ميعاد المسافة الذى يزداد على ميعاد إعلان الطعن على أساس المسافة بين هذين المحليين .
		إقامة المطعون عليه فى القاهرة . ليس للطاعن الحق فى إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلى المحدد لإعلان الطعن ولو كان موطنه هو بعيدا عن القاهرة .
		الميعاد المعين فى القانون لإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض ليس ميعاد حضور وإنما هو ميعاد لمباشرة إجراء فيه هو الإعلان فلا يحتسب ميعاد المسافة إلا بالنسبة لما يقتضيه الانتقال للقيام بهذا الإعلان .
١٠١	ع ٩	إجراءات سحب تقرير الطعن من قلم الكتاب لم يعين لها القانون ميعادا يجب حصولها فيه حتى يزداد عليه ميعاد مسافة ...
١٠١	ع ٩	هـ - حق الطاعن فى إضافة ميعاد مسافته إلى ميعاد الثلاثين يوما المحدد للطعن بالنقض . متى قرر بالطعن فلا يعطى له ميعاد المسافة المتقدم ذكره مرة ثانية عند إعلان الطعن وإنما يضاف ميعاد المسافة على ميعاد الإعلان بسبب بعد موطن المطعون عليه عن مقر محكمة النقض
١٦١	ع ١٨	٦ - صحة الطعن الموجه إلى الشركة باعتبارها الأصيلة فيه المقصودة به متى كان تقرير الطعن قد تضمن اسم الشركة وأعلن فى مركز إدارتها . المادة ١٤/٤ مرافعات . لا اعتداد فى هذا الخصوص بما عساه أن يكون هناك من خطأ فى أسماء الأشخاص الممثلين لها

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٥٢	٣٣ ع ١	٧ — المناقضة في قائمة توزيع مؤقتة موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان إعلان الطعن بالنسبة لبعض المطعون عليهم في هذا الموضوع يترتب عليه عدم قبوله بالنسبة إلى الباقيين
٣٨٢	٥٢ ع ٢	٨ — إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة خلال الخمسة عشر يوما التالية لهذا القرار إجراء جوهري . إغفاله يستوجب عدم قبول الطعن
٥٤٠	٨٢ ع ٢	٩ — إغفال اسم محامي الطاعن في إعلان تقرير الطعن لا يترتب عليه البطلان متى كان موقعا منه على الصورة المعلنة من التقرير
٤٧٦	٧١ ع ٢	١٠ — ذكر صفة الطاعن في إعلان الطعن مطابقة للصفة التي اختصم بها . إغفال بيان ليس من شأنه أن يجهل بشخصية وصفة الطاعن لا يترتب عليه البطلان
٥٢٧	٨٠ ع ٢	١١ — إغفال اسم البلدة والشارع من بيان محل إقامة الطاعنين في صورة إعلان تقرير الطعن ليس من شأنه التجهيل بموطن الطاعنين . لا بطلان
٥٢٧	٨٠ ع ٢	١٢ — إذا كان إغفال المحضر إثبات غيبة المطعون عليه وإقامة من تسلم ورقة الإعلان معه مما يترتب عليه بطلان الإعلان إلا أنه متى كان إعلان تقرير الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه قد قدم دفاعه في الميعاد القانوني فلا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٢٠	٢ ع ٦٠	١٣ — مراقبة ما يطرأ على الخصوم من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة واجب على الطاعن . عليه إعلان الطعن إلى ورثة المحكوم عليه بعد وفاته واختصاص من يبلغ من الرشد منهم دون من كان يمثلهم وهم قصر . هذا الإجراء من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن
٧٤٠	٣ ع ١٢٢	١٤ — مراقبة ما يطرأ على الخصوم من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة واجب على الطاعن . عليه إعلان ورثة المطعون عليه إذا توفي قبل إعلان تقرير الطعن . عدم إعلان الورثة في الميعاد يؤدي إلى البطلان . لا يزال البطلان حضور الورثة وإيداعهم مذكرة مع التمسك فيها بهذا البطلان
٦٢٥	٣ ع ٩٨	١٥ — بيان صفة من استلم صورة إعلان تقرير الطعن إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الإعلان وبالتالي بطلان الطعن ... راجع (إعلان) .
٦٧٦	٣ ع ١١٠	١٦ — مقصود الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في الطعن هو الإعلام بأسمائهم وموطن كل منهم إعلاما كافيا وكل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغرض الذي يقصده القانون
٧١٣	٣ ع ١١٨	١٧ — خلوص صورة إعلان تقرير الطعن المسلمة للخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن أو وقوع خطأ في هذا التاريخ لا يترتب عليه البطلان . هذا البيان لم يتطلبه القانون في ورقة الإعلان
		الخصوم في الطعن :
٤٧٦	٧١	١ — وجوب إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٢٥	١٠٤ و ٩٨	٢ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفا في النزاع الذي حسمه الحكم المطعون فيه بحيث إذا اختصم من لم يكن خصما في النزاع أمام المحكمة التي أصدرته كان الطعن بالنقض بالنسبة له غير مقبول شكلا
٦٤٥	١٠٨ و
٦٦٣	ع ٣
٨٣٥	٣٤١ ع ٣	٣ — النظر على الوقف الخيري بحكم القانون لوزارة الأوقاف مالم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لمعين بالاسم . انتهاء النظارة على الوقف . اعتبار الناظر السابق حارسا على أعيانه حتى يتم تسليمها لوزارة الأوقاف . صفة الحراسة تحول له الطعن بالنقض على الحكم الصادر ضد الوقف
٨٣٥	٣٤١ ع ٣	٤ — وجوب رفع الطعن بذات الصفة في الدعوى . عدم اختصاص الطاعن أو مخاصمته في الدعوى بصفته الشخصية . ليس له الطعن بالنقض بهذه الصفة
٨٣٥	٣٤١ ع ٣	٥ — صفة الحراسة على الوقف لا تورث عن الحارس . لا تقبل من ورثته السير في إجراءات الطعن بالنقض التالية لإحالة الطعن ..
٨٣٥	٣٤١ ع ٣	٦ — نص المادة ٣٨٤ مرافعات مقيد في خصوص الطعن بالنقض بما توجبه المادة ٤٢٩ مرافعات من وجوب اشتمال ذات تقرير الطعن على أسماء الخصوم الواجب اختصاصهم وبما تفرضه المادة ٤٣١ مرافعات التي حلت محلها المادة ١١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ من وجوب إعلان الخصوم جميعا في الميعاد القانوني وإلا كان الطعن باطلا
٨٩	ع ٧	٧ — نزاع حول بطلان إجراءات نزاع ملكية وبطلان حكم رسو مزاد استنادا إلى أن الطاعن لم يتخذ الإجراءات الصحيحة ولم يعلم الورثة جميعا بما يتخذ من إجراءات دون أن يكون لهم من يمثلهم قانونا أو يملك التحدث عن التركة . هو موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأخذ الخصوم وصيرورة الحكم نهائيا بالنسبة إليه يجعله باطلا بالنسبة للجميع
٨٩	ع ٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٢٠	٦٠	٨ — يوجب القانون في دعوى الشفعة اختصاص جميع البائعين والمشتريين في كافة مراحل التقاضي بما فيها الطعن بالنقض وينبئ على ذلك أن بطلان الطعن بالنسبة إلى بعضهم يترتب عليه عدم قبوله شكلاً بالنسبة لجميع الخصوم
٦٣١	١٠٠ ع ٣	٩ — توجب المادة ١١ ق ٥٧ سنة ١٩٥٩ على الطاعن إذا ما صدر قرار دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة أن يقوم بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة كما توجب أيضاً أن يودع خلال الخمسة أيام التالية لا تقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن . تخلف الطاعن عن القيام بهذين الإجراءين الجوهريين أو أيهما يستتبع بطلان الطعن
حالات الطعن :		
(١) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .		
١٩٠	٢٣ ع ١	١ — مؤدى شروط تسوية مبرمة بين الحكومة وشركة أنه يجب على العامل رد المكافأة التي سبق أن صرفها حتى تعتبر مدة خدمته متصلة . إلتواء القرار المطعون فيه إلى تقرير حق العامل في اعتبار خدمته متصلة إذا مكن الشركة من استيفاء المكافأة منه وقت انتهاء مدة خدمته . مخالف للقانون
٧٥٨	١٢٦ ع ٣	٢ — الحكم الفاصل في جزء من النزاع يمنع من العودة إلى البحث في النزاع الذي حسمه من جديد . التزام المحكمة في الحكم النهائي بما حسمه الحكم الفرعي بصفة قطعية . إهدار حجية ما فصل فيه الحكم السابق في هذا الخصوص مخالفة للقانون

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
٨٠١	١٣٥ ع ٣	٣ — متى كانت النتيجة التي انتهى إليها الحكم صحيحة قانوناً فلا يضيره ما تضمنته أسبابه من قرارات خاطئة . الطعن على أساسها غير منتج
٤٩	١٤ ع ٢	٤ — إغفال الحكم الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ليس سبباً من أسباب الطعن بطريق النقض — المادة ٣٦٨ مرافعات — مثال لحكم قضى ببطلان الاستئناف دون أن يعرض في قضائه للاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان وبما يجعل موضوع هذا الاستئناف باقياً معلقاً أمام المحكمة فإن النعي على الحكم بخالفة القانون لإغفال الفصل فيه يكون في غير محله
		(ب) الخطأ في مسألة اختصاص :
٦٥٠	١٠٥ ع ٣	لقاضي الأمور المستعجلة سلطة تقدير جدية المنازعة التي يثيرها المستأجر في دعوى الطرد . المجادلة في هذا التقدير . لا يعد خطأ في مسألة اختصاص ولا يصلح سبباً للطعن بالنقض
		أسباب الطعن :
		(١) " أسباب يخالطها واقع " :
٥١٧	٧٨ ع ٢	١ — اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساساً لربط الضريبة عن سنة ١٩٤٩ . تغير نوع الشركة . عدم التمسك أمام محكمة الموضوع . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
٧٩١	١٣٣ ع ٣	٢ — التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بوقف التقادم أو انقطاعه . دفاع يخالطه واقع لم تنظر فيه محكمة الموضوع . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(ب) "أسباب موضوعية" :
٤٠٤	٢ ع ٥٧	توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من الأمور الموضوعية. المجادلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع...
		(ج) ما يعتبر سببا جديدا :
٢٦٠	١ ع ٣٥	١ — قيام المانع الأدبي من الحصول على الدليل الكتابي من المسائل الواقعية التي يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
٦٨٠	٣ ع ١١١
١٣٩	١ ع ١٥	٢ — مثال لسبب جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لأن نطاق الدعوى يتحدد بموضوعها وبالسبب الذي بنيت عليه أمام محكمة الموضوع
		المصلحة في الطعن :
٧٥٢	٣ ع ١٢٥	١ — مناط المصلحة في الطعن أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن. العبرة في ذلك بوقت صدور الحكم
٧٢	١ ع ٦	٢ — تطبيق أحكام عقود بيع القطن تحت القطع تؤدي إلى قطع سعر القطن المباع من الشركة الطاعنة إلى الشركة المطعون عليها على أساس سعر التعامل الفعلي على عقود مايو في أول يوم يجرى فيه التعامل عليها ببورصة العقود هذه الأسعار أقل من السعر الذي حدده قرار بورصة مينا البصل الصادر في ١٤/٥/١٩٥٢ . ليس للتطاعنة نفع في النعي على القرار بأنه باطل ولا حجة له
٣٧٦	٢ ع ٥١	٣ — مطالبة المشتري بثمن المبيع من شأن البائع له وحده . ليس لسلف البائع أن يتمسك بعدم سداد المشتري من خلفه بباقي الثمن لا لمصلحة له في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لهذا السبب

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - الحكم الصادر ضد ملتزم المرفق العام والحراسة الإدارية التي كانت مفروضة عليه لا ينسحب أثره إلى المرفق ذاته بعد إسقاط الالتزام ، إذ أن إسقاط الالتزام يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم والحراسة الإدارية وبين إدارة المرفق ومن ثم فإن الطعن المرفوع من الإدارة الحكومية للمرفق على الحكم المذكور يكون غير منتج متعينا رفضه راجع (إعلان . مقالة) .
٦٩٦	١١٤ ع ٣	
		نقل بحري
		مسئولية الناقل البحري : تحديد المسؤولية :
		يدخل في نطاق التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري وفقا لمعاهدة بروكسل كل ما يقع من هلاك أو تلف نتيجة خطأ غير عمدي أيا كانت درجته لا يمتد نطاق هذا التحديد إلى ما يكون ناشئا عن غش الناقل شخصا . تحديد المسؤولية في سند الشحن على وجه مماثل للتحديد القانوني . عدم التعويل على التحديد القانوني والاتفاق للمسئولية مخالف للقانون
٥٥٧	٨٥ ع ٢	
٦٧٢	١٠٦ ع ٣	
		(و) وقف . وكالة وقف شرط الواقف وتفسيره : ١ - شرط الانقراض . مثال
١٤٤	١٤ ع ٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الحكم الصادر في دعوى تفسير شرط الواقف
٣٠٠	٤٣ ع ١	لا يعتبر حجة الا على من كان ممثلا في الدعوى ولا يستفيد منه باقي المستحقين
٣٠٠	٤٣ ع ١	٣ — قوام الاعذار التي ذكرها الفقهاء مسوفة لسماع الدعوى رغم مضي المدة أن تكون في شتى صورها بحيث يتعذر معها على المدعى إمكان رفع الدعوى . الإختلاف في تفسير شرط الواقف لا يعد عذرا بهذا المعنى . المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية ...
٣٠٠	٤٣ ع ١	٤ — اتفاق المستحقين على إرجاء توزيع ما اختلفا عليه من أعيان الوقف حتى يفصل، فيه القضاء مع تمسك كل بوجهة نظره وعدم تسليمه للآخر بما يدعيه . قول الحكم إن هذا الاتفاق يرتفع به الإنكار للحق المانع من سماع الدعوى به بمضي المدة . تكيف له بما لا تحتمله نصوصه
٧٠٣	١١٦ ع ٣	٥ — اشتراط الواقف بعض مصارف الوقف من عموم الربح مقدما على الاستحقاق احداث تغيير في شروط الواقف من حيث إنشاء الوقف وأيلولة الاستحقاق لمن عينهم وحصر الاستحقاق فيهم لا يتناول هذه المصاريف بشئ
		الاستحقاق في الوقف :
١٤٤	١٦ ع ١	١ — استعمال المشرع لفظ الحصة في المادة ١/٣٣ من قانون الوقف ٤٨/٤٦ بمعنى الموقوف . المقصود بالنص المخالف في معنى المادة ٥٨ من قانون الوقف هو النص الصريح الذي يدل على إرادة الواقف دلالة قطعية . لا يتناول اللفظ إذا كان في دلالة على المعنى خفاء

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٤٢٨	٢ ع ٦٢	٢ — جواز التصالح عن الاستحقاق في الوقف . بدل الصلح استحقاقه للغير . شروع الاصلاح الزراعى فى الاستيلاء على بدل الصلح لا يتحقق به معنى استحقاق البديل للغير
٤٢٨	٢ ع ٦٢	٣ — الاقرار المبطل للصلح هو الاقرار باستحقاق ثابت فى اعيان الوقف لا باستحقاق متنازع عليه
٤٢٨	٢ ع ٦٢	٤ — متى كان الصلح كاشفا عن الاستحقاق فى الوقف رجعت الملكية الى تاريخ الاستحقاق لا الى تاريخ عقد الصلح
سلطة ناظر الوقف :		
٨٣٥	٣ ع ١٤١	١ — تنص المادة الثانية من القانون ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الاوقاف الخيرية على أنه اذا كان الوقف على جهة بركان النظر عليه بحكم القانون لوزارة الاوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه او لمعين بالاسم كما تقضى الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة من القانون المذكور بأن على من انتهت نظارته أن يسلم اعيان الوقف للوزارة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء نظارته وبأن ناظر الوقف يعد حارسا عليه حتى يتم تسليم اعيانه . واذا نفتى كان الطاعن لم يعين بالاسم فى كتاب الوقف ناظرا عليه فقد زالت صفته كناظر للوقف وإن بقيت له صفة الحراسة طالما أنه لم يثبت بالأوراق قيامه بتسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف . وهذه الصفة تمحول له حق الطعن بالنقض فى الحكم الصادر ضد الوقف لما فى اتخاذ هذا الإجراء فى معاد معين من دفع ضرر يحمق بالوقف

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٦١	٤٨ ع ٢	٢ — لا يملك ناظر الوقف ابدال أعيانه ولو كان مأذونا بذلك في حجة الوقف. تصرفه في أعيان الوقف يأخذ حكم بيع ملك الغير. ميرورة الملكية للتصرف بعد العقد تصحيحه
		عدم سماع الدعوى :
		قاعدة الشريعة الإسلامية في الترك الموجب لعدم سماع دعوى الوقف بعد ٣٣ سنة . مقتضاها أن الدعوى في شأن عين الوقف لا تسمع بعد مضي ٣٣ سنة من اغتصاب الغير لها وإهمال الناظر المطالبة بها .
١٨٦	٢٢ ع ١	الدعوى التي يمنع من سماعها مضي ٣٣ سنة هي الدعوى المتعلقة بعين الوقف . لا تدخل في مفهومها الدعوى التي يرفعها المستحقون على الوقف بثبوت استحقاقهم فيه
		التقادم في الوقف :
		١ — اذا كانت القواعد الشرعية تقضى بوجوب المحافظة على أبدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها من الدوام محبوسة أبدا عن أن يتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات، وبأن الواقف وذريته وناظر الوقف والمستحقين فيه والمستأجرين والمحتكرين له وورثتهم مهما تسلسل توريثهم ، لا يقبل من أيهم أن يجمد الوقف أو يدعى ملكيته لأنهم جميعا مدينون له بالوفاء لأبديته ، الا أن مناط حظر تملك هؤلاء جميعا للأعيان الموقوفة على ما تقضى به قواعد القانون المدني — هو أن يظل وضع يدهم بصفاتهم تلك لأن وضع يدهم يكون عندئذ وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طال . أما اذا تغيرت صفة الحياة تغيرا يزيل عنها صفة الوقفية ويكون ذلك اما بفعل الغير واما بفعل من الخائز يعتبر معاوضة لحق المالك (م ٧٩ مدني قديم و ٩٧٢ مدني) فان الخائز في هذه الحالة ولو كان واقفا أو ناظرا على الوقف يستطيع أن يكسب بالتقادم المال الموقوف ، متى توافرت لديه شروط وضع اليد المكسب للملك بالمدة الطويلة ودامت حيازته له مدة ثلاث وثلاثين سنة
٨٣٩	١٤٢ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٣٩	٣٤١٤٢	٢ — متى توافرت شروط التقدم المكسب جاز لواضع اليد — أيا كان — التملك . لا يحول دون ذلك التزامه بضمان التعرض أو الوفاء للوقف (في حالة العين الموقوفة) . التقدم سبب قانوني للتملك ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزما بالضمان أن يملك بهذا السبب وكالة آثار الوكالة : (١) علاقة الوكيل بالموكل : ما يبرمه الوكيل في حدود الوكالة يضاف إلى الأصل . الوكيل ملتزم بأن يقدم لموكله حسابا شاملا وأن يوفى إليه صافي ما في ذمته المادتان ٥١٢ ، ٥٢٥ مدني قديم . إبرام الوكيل لعقد بيع وإلتزامه بسداد دين ممتاز على الحصة المبيعة . التزامه يندرج ضمن حدود وكالته بالبيع . قيامه بسداد الدين يضاف إلى الموكل وينصرف إليه آثاره . قبض الوكيل ضمن المبيع وسداده الدين الممتاز . لا يكون مدينا للموكل بما قبض ودائنا بما دفع . يقتصر التزامه على تقديم حساب وكالته وتأدية ما تسفر عنه أعماله (ب) الوكالة بالاسم المستعار : وكالة الاسم المستعار حكمها حكم الوكالة السافرة . ليس للكيل بالاسم المستعار أن يستأثر بالصفقة التي أبرمها لحساب موكله . أثر التعاقد ينصرف إلى الأصل . تنازل الموكل عن ضمن الصفقة إلى الوكيل في هذه الحالة لا يفيد معنى الهبة متى كان قد اقتضى التعامل بالاسم المستعار ذلك التنازل الصوري
٧١٣	٣٤١١٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) جواز الوكالة في الأعمال القانونية :
٥٤٥	٢٤٨٣	ليس في القانون ما يمتنع معه على مجلس إدارة الجمعية التعاونية ممارسة حق تقريره القواعد العامة وهو جواز الوكالة في كل الأعمال القانونية ومن ثم فيصبح انابة رئيس الجمعية في رفع دعوى تعويض من أعضاء مجلس الإدارة
		(د) انابة الوكيل للغير :
٤٣٢	٢٤٨٠	٤ — تجوز انابة الوكيل الغير في القيام بأعمال وكالته مع التزامه بأجره متى كان مرخصا له في ذلك من الموكل
		(هـ) التزام الوكيل بالفوائد :
٥٦١	٢٤٨٦	٥ — يلتزم الوكيل بفوائد المبالغ المقبوضة من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه . استغلال الوكيل لأموال موكله أمر لا يفترض، بل يجب توافر الدليل عليه وعلى تاريخ حصوله
		إنقضاء الوكالة :
٣٨٣	٢٥٢	الزم الشارع الموكل أن يعلن عن انقضاء الوكالة وحمله مسئولية افعال هذا الإجراء ، فإذا انقضت الوكالة بالعزل أو الاعتزال ولم يعلن الموكل خصمه بذلك سارت الاجراءات صحيحة في مواجهة الوكيل . كذلك إذا انقضت الوكالة بوفاة الوكيل أو بعزله أو اعتزاله فإن ذلك لا يقطع سيرا الخصومة ويتعين على الموكل أن يتقدم إلى المحكمة فتمنحه اجلا مناسبيا يتمكن فيه وكيله الجديد من مباشرة الدعوى فإن هو تخلف عن ذلك اعلمت المحكمة الجزاء الذي رتبته القانون على غياب الخصم

ملحق

بالمبادئ المدنية الصادرة من الدائرة الجزائية بمحكمة النقض

السنة الثانية عشرة

تنويه

لما كانت الدائرة الجزائية بمحكمة النقض تعرض في قضائها
في بعض الأحيان للفصل في مسائل مدنية ، فإن المكتب الفني
لمحكمة النقض قد رأى تعميما للفائدة أن يلحق بالعدد الأخير
من مجموعات أحكام النقض المدنية التي تصدرها في كل سنة
ملخصا لأهم المبادئ المدنية التي تصدرها الدائرة الجزائية ،
المكتب الفني

(١)

إثبات - إحالة - اختصاص - أموال

إثبات

١ - لا يشترط في القانون - كما تسبغ الرسمية على الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ذلك أن الصفة إنما يسبغها محررها لا طبعها على نموذج خاص والرسمية تتحقق حتما متى كانت الورقة صادرة أو منسوب صدورها إلى موظف مختص بتحريرها سواء كان أساس الاختصاص قانونا أو مرسوما أو لائحة أو تعليما أو بناء على أمر رئيس مختص أو طبقا لمقتضيات العمل .

(تقض جنائي ١٩٦١/٤/٣ - الطعن ٣١/٣١ ق)

٢ - ما جاء في القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها محله - فيما عدا مانص عليه في خصوص حجة محاضر المخالفات وما هو مقرر من صحة محاضر الجلسات - في الإجراءات المدنية والتجارية فحسب حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضي بأن يجري في قضائها على مقتضاها ، أما في المواد الجنائية فالأصل في المحاكمة الجنائية أن العبرة من حيث الدليل باقتناع القاضي دون تقييد بدليل معين .

(تقض جنائي ١٩٦١/١٠/١٦ - الطعن ٥٨٠ سنة ٣١ ق)

حياد القاضي في الإثبات في المواد المدنية :

٣ - المحكمة في حدود بحثها للدعوى المدنية - غير ملزمة بتوجيه الدعوى أو تكليف المدعى إثبات دعواه أو تقديم المستندات الدالة عليها إذ الأمر في ذلك موكل إليه ليدل على التعويض الذي يطالب به وبالكيفية التي يراها .

(تقض جنائي ١٩٦١/١٠/١٦ - الطعن ١٢٢١ سنة ٣٠ ق)

٤ - استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي وليس في ذلك قضاء منه بعلمه .

(تقض جنائي ١٩٦١/١١/٧ - الطعن ٥٣٣/٣١ ق)

٥ - قواعد الإثبات وما تقتضيه من عدم جواز سماع الشهود فيما يجاوز نصاب الشهادة، هي قواعد غير متعلقة بالنظام العام ويتعين على صاحب المصلحة أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع .

(قض جنائ ١٦/١٠/١٩٦١ - الطعن ١٢٢١ سنة ٣٠ ق)

٦ - للمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تكون ملزمة بنذب خبير آخر ما دام استنادها إلى الرأي الذي اتته إليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون .

(قض جنائ ١٦/١٠/١٩٦١ - الطعن ٥٩٠ سنة ٣١ ق) .

إحالة

٧ - المحكمة الجنائية غير ملزمة بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة إلا إذا قدرت في نطاق اختصاصها الموضوعي أن تحديد التعويض يستلزم تحقيق خاص لا يتسع له وقتها . أما إذا قدرت المحكمة الجنائية أن هذا التحديد ميسور من واقع الأوراق المعروضة عليها وكان المدعى لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه في المطالبة بتعويض أكثر ولم يطلب إجراء تحقيق خاص أو إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية لإجراء هذا التحقيق فيكون تقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه ما دام سائغا مستندا إلى أصل صحيح ثابت بالأوراق .

(قض جنائ ١٦/١٠/١٩٦١ - الطعن ١٢٢١ سنة ٣٠ ق)

إختصاص

٨ - الأصل في دطوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت قابلة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ، المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة - فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن هذه الإجازة مبناها

الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية .
(نقض جنائي ١٩٦١/٢/٢١ - الطعن رقم ١٩٧٢ سنة ٣٠ ق)

٩ - المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم ، وإذ جاء بفقرتها الأخيرة "ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية" فقد دلت على أنها قصدت بالمسؤولين مدنيا الأشخاص المسؤولين قانونا عن عمل غيرهم كالذين تناولتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدني ، وأساس مسئولية هؤلاء ما افترضه القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتابعيهم ، أو تقصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء ، ذلك لأن مسئوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقد معها - أما الفعل الضار فهو لا يعتبر في هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة - فالمضور لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار - بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين ، وإذن فكل نزاع يقوم حول هذا العقد هو نزاع يتعلق بالمسئولية العقدية ومثله لا اختصاص للمحاكم الجنائية بنظره إذ أن عمله المحاكم المدنية ، ولا يرد على ذلك ما أورده القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - بشأن السيارات وقواعد المرور - من وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوِل عمليات التأمين في مصر عن مدة الترخيص ، وما جاء به القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ - بشأن التأمين الإجباري - من النص على حق المضور المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا - لأن ما أورده هذه النصوص لم يغير من أساس المسئولية العقدية لشركة التأمين ، وهو لم يمس اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة لدعوى التعويض - بل ظل هذا الاختصاص في حدوده السابقة ، وكل ما جدد من أمر في هذا الخصوص هو تحويل المضور حق مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض دون حاجة إلى استعمال حق مدينه في الرجوع عليها - على أن يكون رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة أصلا ، وهي المحكمة المدنية - فإذا كان الحكم

قد قضى باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على شركة التأمين باعتبارها مسئولة عن حقوق مدنية على أساس من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكانت الدعوى على هذا الوجه محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك تقضيه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبل شركة التأمين .
(مقتضى جنائي ١٩٦١/٢/٢١ — الطعن رقم ١٩٧٢ سنة ٣٠ ق)

أموال

أموال الدولة (أموال هيئة قناة السويس) :

١٠ — لما كان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ قد نص صراحة على أن جميع ممتلكات الشركة العالمية لقناة السويس قد أصبحت ملكاً خالصاً للدولة من تاريخ صدور هذا القانون في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ ، وظلت الدولة تباشر إدارة هذا المرفق العام من تاريخ صدور قانون التأمين حتى عهدت بذلك إلى " الهيئة العامة لقناة السويس " التي أنشئت بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ وهي من الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة التي تقوم على إدارة مرفق عام ، لما كان ذلك فإن ما يقول به الطاعن من أن أموال هذه الهيئة ليست أموالاً عامة مستنداً في ذلك إلى ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ من أموال هذه الهيئة تعتبر أموالاً خاصة — هذا القول غير سديد لأن الشارع إذ وصف أموال الهيئة بأنها أموال خاصة إنما قصد به أملاك الدولة الخاصة. *Domaine privé de l'état* تمييزاً لها من أموال الدولة العامة *Domaine — public de l'état* . وهي في الحالتين عن أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بما نص عليه في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص باختلاس الأموال الأميرية والغدر .

(مقتضى جنائي ١٩٦١/١/١٧ — الطعن رقم ١٣٩٦ سنة ٣٠ ق)

(*) راجع حكم الهيئة العامة للواد الجنائية ١٩٦١/٢/١٤ (قاعدة رقم ١ بالعدد الأول للسنة الثانية عشرة جنائي)

(ت)

تاجر . تضامن . تعويض

تاجر

١١ — يشترط قانونا في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني أن يتجر فيه حقيقة ولا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو أن يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر .
وتقرير الاحتراف بالتجارة أو الاتجار بمثل الشيء المسروق أو الضائع مسألة يترك الفصل فيها الى محكمة الموضوع .

(قرض جنائي في ١٨/٤/١٩٦١ — الطعن ١٣٥٩ سنة ٣٠ ق)

تأمين

راجع (اختصاص . مسئولية) .

تضامن

١٢ — متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه فانهم جميعا يكونون متضامنين مدنيا عما اصاب المجنى عليه (المدعى بالحقوق المدنية) من ضرر بسبب الاعتداء الذي وقع عليه من المتهمين جميعا أو من أي واحد منهم . ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التعدي فإن هذا الاتفاق إنما تقتضيه في الأصل المسؤولية الجنائية عن فعل الغير أو المسؤولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الارادات ولو بفأة بغير تدبير سابق على الايذاء بفعل غير مشروع فيكفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتتلاقى ارادة كل منهم مع ارادة الاخرين على ايقاعه ومهما يحصل في هذه الحالة من التفريق بينهم من حيث المسؤولية الجنائية فإن المسؤولية المدنية تعمهم جميعا .

(قرض جنائي ١١/١٢/١٩٦١ — الطعن ٧٩٢ سنة ٣١ ق)

تعويض

١٣ - (١) من المقرر قانوناً أن الضرر المادى والأدبى سياتى فى إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما وتقديره فى كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع .
(ب) تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعويضاً عن ضرر محتمل الحصول فى المستقبل إذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الولد وما سببه هذا الحادث من اللوعة للوالد فى أى حال .

(قض جنائى ٧ / ١١ / ١٩٦١ - الطعن ٩١٠ سنة ٣١ ق)

١٤ - يبين من استقراء نصوص المواد ١١ و ١٤ و ١٥ و ٢٧ و ٣٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أن العلاقة بين صندوق التأمين وبين الموظف هى علاقة بين مؤمن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور الذى يرتب التزامات وحقوق لكل منهما قبل الآخر ، وأن المبالغ التى تؤدى تنفيذاً لأحكامه هى تأمين فى مقابل الأقساط التى تستقطع من مرتب الموظف فى حالة حياته ، أما مبلغ التعويض المقضى به فمصدره الفعل الضار الذى أثبت الحكم وقوعه من التابع فى أثناء تأدية وظيفته ورتب عليه مسئولية المتبوع ، وبذلك لا يكون الحكم قد أخطأ إذ هو لم يلتفت إلى حصول المدعى بالحقوق المدنية بصفته - على مبلغ التأمين ، ولم يلق إليهما بالاً وهو بصدد تقدير التعويض المقضى به ، ولا يقدح فى ذلك القول بأن المضرور يكون بذلك قد جمع بين تعويضين عن ضرر واحد لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر ، ومتى تقرر ذلك فإنه لا يعيب الحكم التفتاته عن الرد على ما تنعاه المسئولة عن الحقوق المدنية فى هذا الخصوص لظهور بطلانه .
(قض جنائى ٣٠ / ١ / ١٩٦١ - الطعن ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق)

١٥ - إذا كان الثابت أن المعاش المستحق لابن المحنى طياً القاصر قد سوى طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، ولم يكن من قبيل المعاشات الاستثنائية التى يتعين التصدى لها عند تقدير التعويض عن الفعل الضار ، فإنه لا يقبل النعى على الحكم عدم خصمه المعاش من مبلغ التعويض .

(قض جنائى ٣٠ / ١ / ١٩٦١ - الطعن ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق)

(ح)

حجز إدارى . حراسة . حيازة . حكم

حجز إدارى

١٦ - متى كان الشارع (قبل صدور القانون ١٨١ سنة ١٩٥٩ الذى أخذ بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليه فى المادة ٥١٢ مرافعات) قد أوجب لانعقاد المحجز الإدارى عناصر وشروطا معينة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، وكانت الإجراءات فى المحجز الإدارى قد وقفت عند ترك الأشياء المحجوزة فى حراسة المدين على الرغم من رفضه الحراسة ولم يعين عليها حارس آخر أو يعهد بها إلى أحد رجال الإدارة فإن المحجز لا يكون قائما قانونا .

(قض جنائى ١٩٦١/٥/٩ - الطعن ٢٤٠ سنة ٢٣١ ق)

حراسة

١٧ - مبدأ الحراسة المفترضة فى قانون المرافعات بالمادة ٥١٢ منه لا يسوغ الأخذ به بالنسبة للمحجز الإدارى إلا من تاريخ العمل بالقانون ١٨١ سنة ١٩٥٩ المعدل للقانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ الخاص بالمحجز الإدارى .

(قض جنائى ١٩٦١/٥/٩ - الطعن ٢٤٠ سنة ٢٣١ ق)

راجع (محجز إدارى)

حيازة

١٨ - الأصل أن المشرع جعل من الحيازة ذاتها سندا للملكية المنقولات وقرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية ما لم يقدّم الدليل على عكس ذلك وهو ما صرح به فى الفقرة الأخيرة من المادة ٩٧٦ من القانون المدنى .

أما بالنسبة إلى حالة الشيء المسروق أو الضائع فإن الحكم يختلف إذ وازن الشارع بين مصلحة المالك الذي جرد من الحيازة على رغم إرادته وبين مصلحة الحائز الذي تلقى هذه الحيازة من السارق أو العاثر ورأى فيما نص عليه في المادة ٩٧٧ من القانون المدني أن مصلحة المالك أولى بالرعاية .

(قض جنائي ١٨/٤/١٩٦١ — الطعن ١٣٥٩ سنة ٣٠ ق)

١٩ — يشترط قانونا في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني أن يتجر فيه حقيقة ولا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو أن يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر . وتقدير الاحتراف بالتجارة أو الاتجار بمثل الشيء المسروق أو الضائع مسألة يترك الفصل فيها إلى محكمة الموضوع .

(قض جنائي ١٨/٤/١٩٦١ — الطعن ١٣٥٩ س ٣٠ ق)

٢٠ — للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصلية في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها وهي تمثله في هذه الحيازة وتنوب عنه بل تشاركه فيها .

(قض جنائي ٨/٥/١٩٦١ — الطعن ٢٤٦ سنة ٣١ ق)

حكم

٢١ — (١) من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة .

(ب) ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره والا بطلت بفقدانها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الأسباب التي أقيم عليها فيطلاتها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجود تكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه .

(ج) متى كان في الحكم الاستئناف المطعون فيه وإن استوفى بياناته لم ينشئ لنفسه أسبابا بل اقتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل قانونا فإنه يكون كذلك باطلا .

(قض جنائي ١٦/١٠/١٩٦١ — الطعن ٤٥٩ سنة ٣١ ق)

(د)

دعوى مدنية : راجع (اختصاص . تعويض . مسئولية)

دفاع : راجع (تعويض)

(ع)

عمل

٢٢ — مفاد ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى في المادة الثانية منه من أنه ” يكون عقد العمل بالكتابة ويحرر باللغة العربية ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة ... ” هو وجوب تحرير عقد العمل باللغة العربية كتابة . وقد أكدت المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون المذكور هذا المعنى فضلا عن أن ما جرى به نص المادة ٥٣ في شأن التضامن في المسئولية بين أصحاب العمل والتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها من أنهم ” يكونون ” مسئولين بالتضامن قد جاء متسقا مع العبارة التي استعملها الشارع في المادة الثانية وواضح الدلالة في تأكيد مراده من أنه حين استعمل هذا التعبير قد قصد به الإلزام والتحتيم — لا مجرد التنظيم . ولا يقدح في ذلك النص على أنه إذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات ذلك أن إيراد هذا الحكم التيسيرى الذى نرج به الشارع عن قواعد الإثبات هو تأكيد لحرصه على حماية حقوق العمال ولا يقصد به إعفاء صاحب العمل من الالتزام الواقع عليه بوجوب تحرير عقد العمل بالكتابة وهو ما حرص عليه قانون العمل الموحد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ .

(تقض جنائى ١٢/٦/١٩٦١ — الطعن ٤٥٨ سنة ٣١ ق)

(ق)

قاض . قانون . قرار إدارى

قاض

٢٣ — تقضى المادة ٣١٣/٥ من قانون المرافعات بأن "القاضى يكون غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كتب فيها ... أو كان قد سبق له نظرها قاضيا ...". وهذا النص عام فى بيان أحوال عدم صلاحية القاضى للحكم ويتعلق بالنظام العام .
(قض جنائى ١٢/٦/١٩٦١ — الطعن ٤٤٧ سنة ٣١ ق)

قانون

٢٤ — من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر فى لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلا للائحة
(قض جنائى ٢٧/٦/١٩٦١ — الطعن رقم ١ لسنة ٣١ ق صحافه)

قرار إدارى

٢٥ — قرار لجنة القيد هو فى حقيقته قرار إدارى ، وهو بهذا الوصف يجب أن تتوافر فيه شروط الصحة كما هو معروف بها قانونا ، وليس فى القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر فى قرارها بالقيد متى ثبت لها — ولو بعد إصدار القرار أنه بنى على وقائع غير صحيحة وأن الشروط المنصوص عليها فى القانون لم تكن كلها أو بعضها — فى حقيقة الواقع — مستوفاة فى الطالب وقت قيده بالجدول .

(قض جنائى ١٤/٢/١٩٦١ — الطعن ٦ لسنة ٣٠ ق)

٢٦ — لا يجوز الطعن عملاً بالمادتين ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إلا في الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، فهذا الأمر هو الذى يكون للعنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف فإذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الأعيان المؤجرة إلى البلدية — وهو إجراء إدارى — عدل فيه وضع اليد الذى رآه وكيل النيابة الجزئية ، فإن هذا القرار يكون غير جائز استئنافه كما قضى بذلك القرار المطعون فيه .

(قض جنائى ١٩٦١/٣/٦ — الطعن ٢٤٢٧ لسنة ٣٠ ق)

(م)

محاماة — مسئولية

محاماة

٢٧ — مؤدى ما تنص عليه المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون ٦٢٥ سنة ١٩٥٥ الخاص ” بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية وإحالة الدعاوى المنظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية والمادة العاشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة “ — وما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون الأول — أن مجرد إجازة المرافعة أمام محكمة النقض للمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية في الدعاوى التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها لا يخلع على هؤلاء المحامين صفة القبول أمام محكمة النقض فى سائر الأقضية ، بل إنه يجب لتمتعهم بهذه الصفة وتمكينهم من ممارسة الحقوق والواجبات التى نص عليها القانون بالنسبة إلى المحامين المقيدين بالجدول الخاص بمحكمة النقض ، أن يتقدموا إلى لجنة القبول الخاصة بالمحامين أمام المحكمة المذكورة ويستحصلوا منها حل قرار بقيدهم بالجدول الخاص بها وإذا كان هذا الشرط متخلفا فى حق المحامى الذى وقع على أسباب الطعن فإنه يكون غير مقبول شكلا .

(قض جنائى فى ١٩٦١/١٠/٢٤ — الطعن ١١ ص ٣٠ نظم محامين)

راجع . (قرار إدارى)

مسئولية المتبوع

٢٨ - (١) يكفي لتحقيق مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته أو عن طريق الاساءة في استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق استغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع في ارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية قد قصد خدمة متبوعه أو جرت نفع لنفسه ، يستوى كل ذلك مادام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ أو يفكر في ارتكابه لولا الوظيفة .

(ب) بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما عهد إليه بالعمل عنده وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، ويكفي في ذلك تحقيق الرقابة من الناحية الإدارية ، كما لا ينفى أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد على مستخدم يؤدي عملا مشتركا لهم .

(نقض ١٩٦١/١/٣ — الطعن رقم ١٤٥ سنة ٣٠ ق)

مسئولية عقدية (راجع اختصاص) .

(ن)

نقض

٢٩ — لا يقبل الطعن شكلا إذا كان التقرير به في قلم الكتاب حاصلا من كاتب المحامي بناء على توكيل صادر له من المحامي الموكل أصلا في هذا الطعن يخلو له فيه الطعن في الحكم الصادر ضد الموكل ، ومثل هذا التوكيل باطل لما فيه من إسباغ ولاية من المحامي على كاتبه في أمر قضائي بحسب هو الطعن في الحكم مما لا يملك المحامي أن ينيب عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .
(نقض جنائي ١٩٦١/٣/٢٨ — الطعن ١٣٨٣ سنة ٣٠ ق)

٣٠ — الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم أو القرار ضده يمارسه أولاً يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه — لما كان ذلك وكان الموكل لم يتحول ويكمله استعمال هذا الحق نيابة عنه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة ولا يغير من ذلك أن يكون التوكيل صادراً بالحضور والمرافعة نيابة عن الموكل لأن الطعن بالنقض لا يدخل في حدود هذه الوكالة .

(نقض جنائي ١٩٦١/٤/٤ — في الطعن ٩ لسنة ٣٠ ق تظلم محامين)

٣١ — متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن نفسه هو الموقع على أسباب الطعن وهو محام غير مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً (م ٣٤ ق ٥٧ سنة ٥٩ ويمثلها م ٧ من القانون المذكور بالنسبة للمواد المدنية) .

(نقض جنائي ١٩٦١/١٢/٤ — في الطعن ٧٦٥ سنة ٣١ ق)

٣٢ — الأصل أن تتعدد الكفالة الواجب إيداعها عند الطعن بالنقض بتعدد الطاعنين أما إذا جمعهم مصلحة واحدة فلا تودع سوى كفالة واحدة .

(نقض جنائي ١٩٦١/١١/٦ — الطعن ٦٦٩ سنة ٣١ ق)

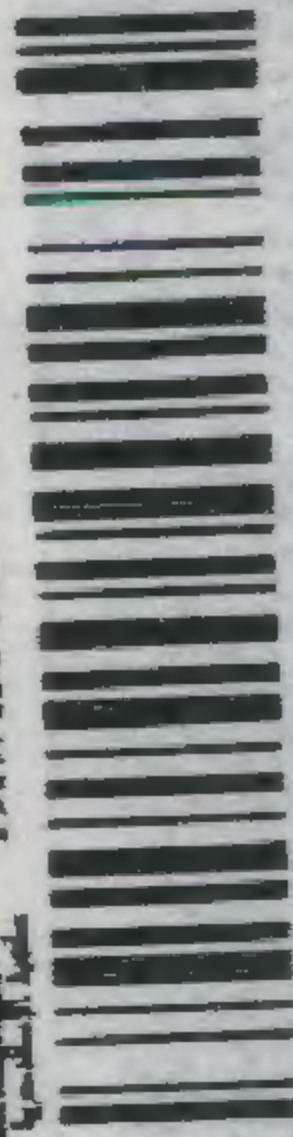
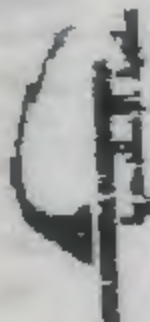
تصويب

الصفحة	السطر	الأصل	الصواب
٦٥٨	١٤	إذا	أو
٦٦٣	١٨	إثباته	إبدائه
٦٧٢	٨	لأنه	لا يمتد
٧٩٦	١٨	من دين الضريبة	”تستبعد من العبارة“
٨٣٩	٨	تعتبر	تغير
٨٣٩	٩	يعارضه	معارضه

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ”فرع دار القضاء العالي“
في يوم الاثنين ١٤ من رمضان سنة ١٣٨١ الموافق (١٩ من فبراير سنة ١٩٦٢)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المتدب

Bibliotheca Alexandrina



0542395